تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥

العمال فى عالم يزداد تكاملا



مؤشرات التنمية الدولية

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥

العمال فى عالم يزداد تكاملا

الطبعة الأولى حزيران / يونية ١٩٩٥ .

رسم الغلاف هو *البناءون الثمانية* (١٩٨٢) لجاكوب لورنس ، تم
استنساخه بإذن من الفنان ومن صالة عرض فرانسين سيدرز
جاليرى . والعمل الفنى الأصلى جزء من مجموعة « سياتل سيتى
لايت بورتابل ووركس » التى تديرها لجنة سياتل للفنون . قام
بتصويره ستيف يونج .

هذا المجلد نتاج عمل موظفى البنك ، والأحكام الواردة فيه لا تعكس
بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك ، والبلدان التى يمثلها . والبنك
لا يضمن دقة البيانات المدرجة فى هذا المطبوع ولا يتحمل أية
مسؤولية كانت عن أى نتائج تترتب على استخدامها . والحدود
والألوان والمسميات وغير ذلك من
المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد ،
لا تعنى اصدار أى حكم من قبل البنك الدولى
بصدد المركز القانونى لأى اقليم أو التصديق
على هذه الحدود وقبولها .

ISSN 0163-5085



أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية - قليوب
مؤسسة الأهرام
شارع الجـلاء
القـاهرة
جمهورية مصر العربية

تمهيـــد

يعد العمل – الآمن والمنتج والسليم بيئيا – مفتاح التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كل مكان . وقد سلم البنك الدولى منذ أمد طويل بالقيمة الحاسمة للعمل ، فى النصائح التى يقدمها للحكومات وفى السياسات التى يدعو إليها . وتلك ليست مجرد قضية اقتصادية ، فهى لبّ التنمية البشرية وجوهرها . والعمل فى حد ذاته موضوع جدير كل الجدارة بهذا *التقرير* السنوى الثامن عشر *عن التنمية فى العالم* . وهو يركز على الأجور التى يحصل عليها العمال ، والمخاطر التى يواجهونها ، والظروف التى يعملون فى ظلها . ومن المحتم أن يكون للعمل تقريبا نفس التأثير على من لا يعملون – الأطفال ، والمسنون وغير القادرين على العمل – مثل تأثيره على من يعملون .

ومما يجعل التقرير عملا يجىء فى وقت مناسب ، ذلك التأثير المتزايد لاتجاهين عالميين متميزين : تناقص تدخل الحكومات فى الأسواق ، وزيادة تكامل تدفقات التجارة ورأس المال وتبادل المعلومات والتكنولوجيا . وفى ظل مناخ التغير العميق هذا ، تؤدى الضغوط التى تمليها المنافسة العالمية إلى اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالأجور وظروف العمل . والحقيقة القاسية للسوق العالمية هى أن العقاب يكون شديدا على فشل السياسات – من خلال تحركات الأموال ، والتغيرات فى الحصص من السوق ، وأخيرا من خلال التقلبات فى مستويات العمالة والأجور .

ويرى البعض أن السوق العالمية الجديدة مصدر للفرص ، حيث يحقق النشاط والجدية مكافآت سريعة ؛ ويرى آخرون فى التغيير تهديدا للأمن . ومن ثم فإن الدعوة للحمائية بعيدة عن أن تكون قد هزمت فى أجزاء من العالمين الصناعى والنامى .

ويطرح هذا التقرير أربع نقاط أساسية :

فهو يؤكد أولا ، وانطلاقا من البحوث السابقة – أساسا بحوث *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩٠ – المنافع التى تعود على العمال فى كل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الفقيرة ، من النمو الاقتصادى الذى يرفع الإنتاجية الذى تحركه استثمارات سليمة فى رأس المال وصحة الناس وتعليمهم .

ثانيا ، أن التكامل المتزايد بين البلدان ، بما فى ذلك التكامل من خلال الهجرة ، يمكن أن يفيد العمال فى البلدان الفقيرة والغنية فى نفس الوقت . لكن للحكومات دوراً مهماً فى مساعدة العمال الذى تضرّ بهم التغيرات فى أنماط التجارة وتدفقات رأس المال . ويمكن أن يشمل ذلك ، لا مجرد توفير شبكة للأمان الاجتماعى ، وإنما أيضا المعاونة فى إعداد العمال لمواجهة التغيير .

ثالثا ، إن السياسات العمالية أخطأت فى كثير من البلدان بمحاباتها من يحتلون وظائف جيدة على حساب العمال فى القطاعين الريفى وغير الرسمى والمتعطلين . وللحكومات دور متميز فى وضع الإطارين القانونى والتنظيمى اللذين يمكن أن تعمل فى ظلهما النقابات والمؤسسات وفى ضمان أن يشجع هذان الإطاران إسهام النقابات والمؤسسات فى التنمية . كما يقتضى الأمر أن تحدد الحكومات معايير الحد الأدنى وأن تمنع الاستغلال والتمييز ، فالسياسات العمالية الناجحة هى السياسات التى تعمل فى توافق مع السوق وتتفادى توفير أنواع خاصة من الحماية والامتياز لفئات بعينها من العمال على حساب أشدهم فقرا .

رابعا ، يستفيد العمال فى نهاية المطاف من الإصلاح الاقتصادى مع انتقال الدول من التخطيط المركزى إلى نظم السوق ومن الحمائية إلى الانفتاح . بيد أن التغيير قد يكون مؤلما حيث إن العمالة والأجور ينخفضان عادة بصورة مؤقتة ، ويتعين على العمال الانتقال من الوظائف القديمة إلى وظائف جديدة . وتظل هناك حاجة لقيام الحكومات بتوفير دعم قوى للعمال وأسرهم فى أوقات الانتقال هذه .

ومن أهداف هذا التقرير أن يثير نقاشا واسعا ومستنيرا حول هذه القضايا التى يختلف حولها الرأى عادة . وهناك هدف آخر أكثر أهمية ، هو الإيحاء بتغيير فى السياسات يتيح الفرصة لإنشاء المزيد من الوظائف السليمة ، إذ أن العمل هو فى نهاية المطاف الأساس الوحيد الذى تستطيع الاقتصادات والشعوب أن تشيد فوقه نجاحا يستمر ويبقى .

جيمس د . ولفنسون
رئيس البنك الدولى
أول حزيران / يونيه ١٩٩٥

أعد هذا التقرير فريق يقوده مايكل والتون ويضم آروب بانرجى ، اليخاندرا كوكس ادواردز ، ايزاك ديوان ، حافظ غانم ، ديفيد لنداور ، آنا ريفنجا ، ومايكل رونكوويسكى . وتلقى الفريق مساعدة قيمة من فينود اهوجا ، ديون فيلمر ، برافين كومار ، كلاوديو إ . مونتنيجرو ، سارباجيت سنها ، زى وانج . وكان ادوارد بولز هو المحرر الرئيسى . وتم العمل فى ظل التوجيه العام لمايكل برونو .

وقدم كثيرون غيرهم داخل البنك وخارجه تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكرة البيبليوغرافية) . وأسهمت دائرة الاقتصاديات الدولية فى التذييل الخاص بالبيانات وكانت مسئولة عن إعداد مؤشرات التنمية الدولية . وضمت هيئة العاملين فى إنتاج التقرير آمى بروكس ، كاثرين كلاين دال ، جيوفرى ايتون ، ستيفانى جيرارد ، أودرى هيلجمان ، كاث كوكاك ، جيفرى ن . ليكسل ، هيو نيز ، كاثى روزن ، بياتريس ستيو ، تريسى أ . سميث ، ومايكل تريدواى . وقام بالتصميم بريان نويز من المجموعة المسئولة عن إعداد المجلة . ورأست فريق العاملين المعاونين ريبيكا سوجوى وضم دانييل انتشيسون ، اليزابث ف .دى ليما ، ومايكل جيلو ، تريندداد س . انجلس ، وفيما بعد عملت ماريا اميل كمسئول إدارى .

وكانت أوراق المعلومات الأساسية والمساهمات التى جاءت من المشاركين فى اجتماعات التشاور عونا مهما فى إعداد التقرير . وترد قائمة بأسماء المشاركين فى اجتماعات التشاور فى المذكرة البيبليوغرافية .

المحتويات

مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٥

الإطارات

أشكال النص

جداول النص

جداول التذييل

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

المصطلحات المختارة المستخدمة فى هذا التقرير

القوة العاملة ومكوناتها . تتكون *القوة العاملة* فى بلد ما من كل المندرجين فى *السكان فى سن العمل* (البالغين من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) الذين يعملون أو يبحثون عن عمل . وتشمل *العاطلين* (الذين يبحثون عن عمل لكنهم لا يستطيعون العثور عليه) ولكن يستبعد منها *العمال المحبطين* (الذين يأسوا ولم يعودوا يبحثون عن عمل) والآخرين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (أعضاء الأسرة الذين يرعون الأطفال ، وكذلك الطلاب ، والمتقاعدون على المعاش ، والعاجزون وغيرهم) . ويستخدم تعبير *البطالة الجزئية* ، وإن تباينت تعريفاته فى الكتابات المختلفة ، فى هذا التقرير ليعنى العمل عددا من الساعات خلال فترة معينة أقل مما يرغب فيه العامل . *ومعدل مشاركة القوة العاملة* هو نسبة السكان الذين فى سن العمل المشاركين فى القوة العاملة . وتتكون *القوة العاملة* من جميع الأشخاص الذين يعملون بالفعل ، سواء فى القطاع الرسمى أو غير الرسمى – أى القوة العاملة ناقصا المتعطلين . ويتكون *القطاع الرسمى* من تلك المؤسسات ، العامة أو الخاصة ، التى تكترى عمالا بموجب عقود وتخضع لقوانين العمل ولوائحه . ولأغراض التحليل التطبيقى ، يُعرّف القطاع الرسمى بحيث يشمل كل المؤسسات غير الزراعية التى تكترى عمالا باعتبارهم مستخدمين أجراء .

سياسات سوق العمل الايجابية . هى السياسات التى ترمى لمعاونة المتعطلين على الرجوع للعمل أو تحسين الفرص أمام من يعملون حاليا ؛ وتتضمن المساعدة فى البحث عن عمل ، والتدريب ، ومبادرات خلق الوظائف . وتتميز عن السياسات *السلبية* ، التى تسعى لدعم مستوى معيشة من لا يعملون بتقديم إعانات نقدية أو غيرها .

العمل الإيجابى . منح الأفضلية فى التوظيف للأشخاص الذين يعتقد أنهم عانوا فى الماضى من التمييز فى الوظائف .

المساومة الجماعية . المفاوضات بين نقابة ما (أو ممثلين آخرين للمستخدمين) وأرباب الأعمال لتحديد مستويات الأجور وظروف التوظيف الأخرى .

منطقة تجهيز الصادرات . منطقة جغرافية محددة ينتج فيها رجال الصناعة من أجل التصدير ، وهى معفاة من دفع الرسوم على المدخلات المستوردة ، ومعفاة عادة من بعض التنظيمات المحلية .

حرية تكوين الاتحادات . حرية العمال فى تكوين النقابات والمنظمات الأخرى التى يتمثل هدفها فى زيادة قدرتهم على المساومة الجماعية ، والانضمام إليها .

رأس المال البشرى . المهارات والقدرات المتجسدة فى فرد ما أو قوة عمل ما ، والتى تم اكتسابها جزئيا من خلال تحسين الصحة والتغذية والتعليم والتدريب .

سياسة الدخول . أى محاولة تقوم بها الحكومة للحد من الزيادة فى الأجور والرواتب بغرض خفض التضخم أو الحفاظ على مستويات التوظف .

ومخططات المعاشات من نوعين أساسيين . مخططات دفع التكاليف من الحصيلة وهى ترتيبات تديرها الحكومة ويتم الدفع فيها للمتقاعدين من الإيرادات الجارية ، ومن ثم تشكل تحويلا ممن يعملون حاليا . وعلى النقيض من ذلك ، فى *المخططات سابقة التمويل* ، تدفع المستحقات من الأموال المتراكمة من الاشتراكات السابقة ، ومن ثم فهى « تحويلات » فيما بين الأزمنة من جيل من العمال لنفسه .

تصحيح *تعادل القوة الشرائية* . التصحيح من أجل أغراض البحث فى البيانات المتعلقة بالدخول النقدية للعمال لتعكس القوة الحالية لوحدة من العملة المحلية على شراء السلع والخدمات فى البلد الذى أصدرت فيه ، والتى قد تكون أكبر أو أقل من مما تشتريه وحدة من نفس العملة من السلع والخدمات المكافئة فى البلدان الأجنبية بأسعار الصرف فى السوق الجارية . والأسعار المصححة بتعادل القوة الشرائية تفيد فى المقارنة بين مستويات معيشة العمال فى البلدان المختلفة . وفى هذا التقرير ، فان البيانات المذكورة « بالأسعار الدولية » مصححة لمراعاة تعادل القوة الشرائية .

مجموعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وقد تّم تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعياً إلى اقتصاد الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصاد الشريحة العليا من الدخل المتوسط) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى تستند إلى المناطق والصادرات ومستويات الديون الخارجية .

وبسبب التغييرات التى تطرأ على نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى على مر الزمن ، فإن التركيب القطرى لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من أحد إصدارات *تقرير عن التنمية فى العالم إلى الإصدار التالى* . وإذا ما تحدّد التصنيف لأى إصدار ، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تنظم على أساس نفس المجموعات القطرية . والمجموعات القطرية المستخدمة فى تقرير العام الحالى محددة كالآتى :

اقتصادات منخفضة الدخل ، وهى التى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٦٩٥ دولاراً ، أو أقل فى عام ١٩٩٣ .

اقتصادات متوسطة الدخل ، وهى التى يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى على ٦٩٥ دولاراً ، ولكنه يقل عن ٨٦٢٦ دولاراً فى عام ١٩٩٣ . وهناك تقسيم إضافى بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ ما مقداره ٢٧٨٥ دولاراً للتمييز بين اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط .

اقتصادات مرتفعة الدخل ، وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى ٨٦٢٦ دولاراً أو أكثر فى عام ١٩٩٣ .

العالم ، ويضم كل الاقتصادات ، بما فيها الاقتصادات ذات البيانات القليلة والاقتصادات التى يقلّ عدد سكانها عن مليون نسمة ؛ وهذه الاقتصادات لم تعرض بصورة منفصلة فى الجداول الرئيسية ، ولكنها وردت فى الجدول ١أ فى الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية العالمية .

وقد تختلف معايير الدخل فى مؤشرات التنمية الدولية عن تلك المستخدمة فى متن التقرير .

والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية (ففى مؤشرات التنمية الدولية ، تم تحديد بعض الاقتصادات مرتفعة الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية ، أو التى اعتبرتها سلطاتها كذلك بالرمز +) . واستخدام مصطلح « البلدان » للإشارة للاقتصادات لا ينطوى على أى حكم من قبل البنك بصدد الوضع القانونى أو غير القانونى لاقليم ما .

والبلدان المدرجة فى التصنيفات القطرية المستخدمة فى التقرير واردة فى الجدول أ - ١ فى التذييل .

ملاحظات خاصة بالبيانات :

المليار : هو ١٠٠٠ مليون .
التريليون : هو ١٠٠٠ مليار .
الأطنان : هى أطنان مترية تساوى ١٠٠٠ كيلو غرام أو ٢٢٠٤,٦ رطل .

الدولارات : هى دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم يشر إلى خلاف ذلك .

معدلات *النمو :* تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة ، وقد حسبت ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، انظر الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .

الرمز / فى التواريخ مثل « ١٩٩٠/ ١٩٩١ » معناه أن الفترة الزمنية قد تقل عن عامين وإن كانت تمتدّ عبر سنتين شمسيتين وتشير إلى سنة محصولية ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .

الرمز .. فى الجداول معناه عدم توافر البيانات .

الرمز — فى الجداول معناه عدم الانطباق . (*والحيّز الأبيض فى مؤشرات التنمية العالمية يعنى عدم الانطباق*) .

الرقم صفر فى الجداول وفى الأشكال يعنى الصفر ، أو كمية أقل من نصف الوحدة المبيّنة وليست معروفة على وجه أدق .

التاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية هو ٢٩ نيسان / إبريل ١٩٩٥ .

والبيانات التاريخية الواردة فى هذا التقرير قد تختلف عن البيانات الواردة فى إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل ، أو بسبب التحوّل إلى سنة أساس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، أو بسبب التغيير فى التكوين القطرى لمجموعات الدخل والمجموعات التحليلية .

والمصطلحات الاقتصادية والديموغرافية الأخرى قد ورد تعريفها فى الملاحظات التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية .

نظرة عامة

دونغ مزارع قروى فييتنامى يصارع فى سبيل قوت أسرته ويكسب فى الأسبوع ما يعادل ١٠ دولارات مقابل ثمانٍ وثلاثين ساعة من العمل فى حقول الأرز وإن لم يكن يعمل طوال الوقت إلاّ ستّة أشهرٍ من السنة - أما خارج الموسم ، فلا يسعه أن يكسب إلاّ النزر اليسير . وتعمل زوجته وأطفاله الأربعة معه فى الحقول ، ولكن لا تستطيع الأسرة أن تبعث إلى المدرسة إلاّ بأصغر طفلَيْن . أما ابنةِ دونغ البالغة من العمر أحد عشر عاماً ، فتبقى فى البيت للمعاونة فى الأعمال المنزلية ، فى حين يعمل ابنه البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً بائعاً متجولاً فى المدينة . فأسرة دونغ ، هى بأى مقياس من المقاييس ، تعيش فى فقر . ويشكّل العمال المماثلون لدونغ ، الذين يكدّون فى العمل فى المزارع العائلية فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، نحو ٤٠ فى المائة من القوة العاملة فى العالم .

• • •

وهوا شابة فييتنامية تقيم فى المدينة ، وتجرّب يُسْرَ الحال للمرة الأولى ؛ فتكسب فى مدينة هوشى منه ما يعادل ٣٠ دولاراً فى الأسبوع مقابل العمل ثمانياً وأربعين ساعة فى مصنع للملابس - وهو مشروع مشترك مع مؤسسة فرنسية . وهى تُجهد نفسها فى العمل فى سبيل تدبير معايشها ، وتنفق ساعات طويلة فى رعاية أطفالها الثلاثة كذلك ؛ أما زوجها فيعمل ساعياً . ولكن مستوى معيشة أسرة هوا يمثل أضعاف مستوى معيشة أسرة دونغ ، وهو بالمستويات الفييتنامية يدل على الميسرة . وهناك كل ما يدعو إلى توقع استمرار عيشها هى وأطفالها على مستوى للمعيشة يفضل كثيرا مستوى معيشة والديها . ويشكل المستخدمون الذين يتقاضون أجرا ويعملون فى القطاع النظامى فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، نحو ٢٠ فى المائة من القوة العاملة العالمية .

• • •

وفرانسواز مهاجرة فى فرنسا من أصل فييتنامى تعمل ساعاتٍ طويلة نادلة فى مطعم للوفاء باحتياجاتها . وتتقاضى ما يعادل ٢٢٠ دولاراً فى الأسبوع بعد اقتطاع الضرائب وإضافة الإكراميات (البقشيش) وذلك مقابل العمل خمسين ساعة . وهى تعدّ بالمستويات الفرنسية فقيرة . وتعتبر فرانسواز من الناحية القانونية عاملة مؤقتة ليس لها أى ضمان وظيفى ، ولكنها فى فرنسا أحسن حالاً مّما كانت ستغدو عليه فى فييت نام . فأجرها يماثل ثمانية أمثال ما تكسبه هوا فى مدينة هوشى منه . وتمثل فرانسواز وسواها من العاملين فى قطاع الخدمات فى البلدان ذات الدخل المرتفع نحو ٩ فى المائة من القوة العاملة العالمية .

• • •

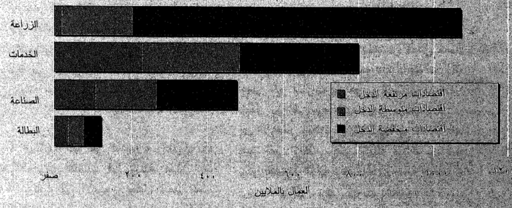
وجان - بول فرنسى يبلغ من العمر خمسين عاماً ، وفرص العمل المتاحة أمامه تبدو باعثة على الكآبة . فقد عمل عشر سنوات فى مصنع للملابس فى تولوز ، وكان يحمل معه إلى بيته ما يعادل ٤٠٠ دولار فى الأسبوع - أى اثنا عشر مثلاً لمتوسط الأجر فى صناعة الملابس فى فييت نام . ولكنّه سيفقد وظيفته فى الشهر المقبل عندما يغلق المصنع أبوابه . صحيح أن إعانة البطالة ستدرأ عنه الصدمة جزئياً ، ولكن الفرص المتاحة له للحصول على ما يقارب مرتبه السابق فى وظيفة جديدة فرص ضئيلة . فالمرجح أن يظل الفرنسيون من عمر جان - بول الذين يفقدون وظائفهم فى بطالة على مدى أكثر من سنة ، وقد أخذ جان - بول يشجّع ابنه على بذل قصارى جهده فى مدرسته حتى يتسّنى له الانتقال إلى الكلية لدراسة برمجة الحاسب الآلى . ويشكلّ العمال ، من أمثال جان - بول العاملين فى الصناعة فى البلدان المرتفعة الدخل ٤ فى المائة فقط من القوة العاملة فى العالم .

• • •

لهذه الأسر الأربع - واثنتان منها تعيشان فى فييت نام واثنتان فى فرنسا - مستويات للمعيشة وتوقعات بالنسبة للمستقبل تختلف اختلافاً بيناً . فاحتمالات التوظيف والأجور فى تولوز وفى مدينة هوشى منه هى على طرفى نقيض ، حتى عند إجراء تسوية للدخل لمراعاة الفوارق فى نفقات المعيشة ، كما تمّ هنا . والأجر الهزيل الذى تحصل

الإطار ١ عالم منكب على العمل

يشكل الدخل المستمر من العمل بالنسبة لمعظم الأسر المعيشية ، الفقيرة والثرية على حدٍ سواء ، العامل الرئيسى المقررّ لأوضاعها المعيشية . ومن جملة عدد العاملين فى أنشطة إنتاجية على نطاق العالم كله ، وعددهم ٢,٥ مليار شخص ، يعيش ما يزيد على ١,٤ مليار شخص فى بلدان فقيرة ، وتعريفها البلدان التى كان دخل الفرد السنوى فيها يقل عن ٦٩٥ دولاراً فى عام ١٩٩٣ . وهناك ٦٦٠ مليونا آخرون يعيشون فى بلدان متوسطة الدخل ، أما الباقون وهم نحو ٣٨٠ مليوناً فيعيشون فى بلدان مرتفعة الدخل حيث كان معدل دخل الفرد سنويا يزيد على ٨٦٢٦ دولاراً فى عام ١٩٩٣ . وهناك فوارق شاسعة فى أنماط التوظف فيما بين هذه الفئات الثلاث العريضة من البلدان . ففى البلدان الفقيرة يعمل ٦١ فى المائة من القوة العاملة فى الزراعة ، فيفلحون المزارع العائلة أساساً فى حين يعمل ٢٢ فى المائة فى قطاعات ريفية غير زراعية وقطاعات حضرية غير رسمية ؟ وهناك ١٥ فى المائة لديهم عقود لدفع الأجور ، وهم يعملون أساساً فى قطاعات الصناعة والخدمات الحضرية . وفى البلدان المتوسطة الدخل يعمل نحو ٢٩ فى المائة فى المزارع و ١٨ فى المائة فى أنشطة ريفية وحضرية غير رسمية و٤٦ فى المائة فى أعمال بأجر فى الصناعة والخدمات . وفى البلدان الغنية يعمل غالبية العمال فى وظائف فى القطاع الرسمى ، مع حوالى ٤ فى المائة يعملون فى الزراعة و ٢٧ فى المائة فى الصناعة و ٦٠ فى المائة فى الخدمات . وهناك نحو ١٢٠ مليون عامل متعطل فى العالم بأسره . والعمال فى البلدان المنخفضة الدخل يهيمنون على القوة العاملة الزراعية فى العالم ، ولكنهم يشكلّون أيضاً ، من حيث أعدادهم المجرّدة ، ما يقرب من نصف عمال الصناعة فى العالم ونحو ثلث المتعطلين منهم عن العمل (انظر الشكل) .



القوة العاملة فى العالم بحسب القطاع ومستوى الدخل فى البلد . والبيانات هى اسقاطات عن عام ١٩٩٥ من واقع عينة من البلدان فى كل فئة من فئات الدخل . المصدر : تقديرات العاملين فى البنك الدولى استنادا إلى ما يلى : البنك الأوروبى للانشاء والتعمير ١٩٩٤ ؛ ومنظمة العمل الدولية ١٩٨٦ ، مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية ؛ ومنظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، ومصادر قطرية .

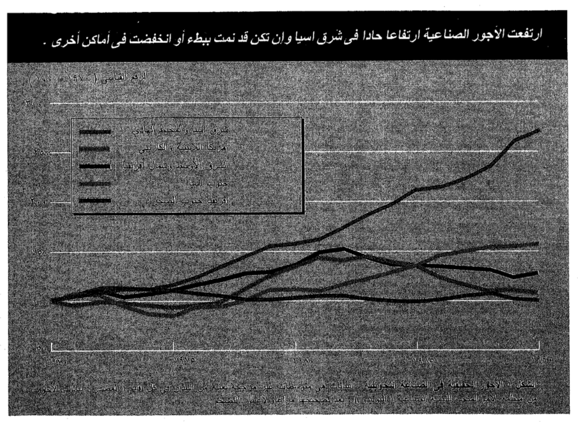
عليه فرانسواز يستطيع بوضوح أن يوفر أسلوب حياة أوفر رخاءً للغاية لهوا . والجزء الأكبر من القوة العاملة فى العالم ، من شاكلة دونغ ، يعمل خارج نطاق العمل بأجر فى مزارع عائلية وفى القطاع غير الرسمى ، وهؤلاء يكسبون بصورة عامة دخلاً من العمل يقلّ حتّى عن ذلك (الاطار ١) . ولكن حياة العمال الحضريين فى أجزاء شتى من العالم آخذة فى التشابك بصورة متزايدة . فالمستهلكون الفرنسيون يشترون منتجات عمالة هوا . وفى اعتقاد جان – بول أن الأجور المنخفضة التى تتقاضاها هوا هى التى تسلبه وظيفته ، فى حين أن العمال المهاجرين مثل فرانسواز يستشعرون وطأة الغضب لدى جان – بول . وفى الوقت عينه ، يجاهد دونغ فى سبيل الادخار حتى يتسنّى لأولاده أن يتلقوا تعليماً ويغادروا الريف إلى المدينة حيث تعلن الشركات الأجنبية عن وظائف جديدة بأجور أفضل .

إن هذه هى أزمنة ثورية يمرّ بها الاقتصاد العالمى . فإن تبنّى فكرة التنمية المستندة إلى السوق من جانب كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، وإن فتح الأسواق الدولية ، وإن التقدّم الضخم الذى حدث فى سهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار حول العالم ، تجىء بفرص جديدة ، وتجىء أيضاً بمخاطر جديدة بالنسبة للبلايين من البشر . وفى عام

١٩٧٨ كان حوالى ثلث القوة العاملة فى العالم يعيش فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً . وكان مالا يقل عن ثلث آخر يعيش فى بلدان مرتبطة ارتباطاً هزيلاً بالمعاملات الدولية ، وذلك بسبب الحواجز الحمائية المفروضة على التجارة والاستثمار . وإذا استمرّت الاتجاهات الأخيرة ، فإن ما لا يقل عن ١٠ فى المائة من العمال المقيمين فى تلك البلدان سيكونون بحلول عام ٢٠٠٠ منقطعى الصلة إلى حدّ كبير بالأسواق العالمية .

ولكن التغّير السريع ليس أبداً بالأمر السهل . ففى البلدان الغنية والفقيرة على حدٍ سواء هناك مخاوف من ازدياد انعدام الأمان مع ما يلوح من أن التغّير التكنولوجى ، والتفاعلات الدولية الآخذة فى الاتساع ، والانهيار فى الهياكل المجتمعية التقليدية ، تهدّد الوظائف والأجور والدعم للمسنّين . ولا أدى النمو الاقتصادى والتكامل المتزايد إلى حل مشكلة الفقر والحرمان فى العالم . فالواقع أن أعداد الفقراء قد تزداد ارتفاعاً إلى أكثر من ذلك مع تنامى القوة العاملة من ٢,٥ مليار حالياً إلى ما يقدر بـ ٣,٧ مليار فى ثلاثين عاماً . وتعتمد الغالبية الكبرى من العدد الذى يربو على المليار فرد الذين يعيشون على دولار يوميا أو أقل كما هو حال دونغ وأسرته – على عائدٍ من العمل الشاق منخفض انخفاضاً يرثى له. وفى بلدان كثيرة ، يفتقر العاملون إلى تمثيل ، وهم يعملون فى ظروف غير صحية أو خطرة أو مهينة . وهناك فى الوقت عينه ١٢٠ مليوناً أو نحو ذلك من العاطلين عن العمل فى العالم كله ، وملايين أخرى فقدت الأمل فى الاهتداء إلى عمل .

ومع ذلك ، فإن المخاوف من أن تؤدّى الزيادة فى التجارة الدولية والاستثمار وتقلّص التدخل من جانب الدولة إلى الإضرار بالعمالة هى مخاوف تفتقر إلى أى أساس جوهرى . فقد حقّق العمال تقدماً واسعاً فى كثير من البلدان ، ولا سيما البلدان التى تبنّت هذه الاتجاهات العالمية ، والتى شاركت مشاركة فعالة فى الأسواق الدولية وحاذرت التدخل المفرط من جانب الدولة . وبرغم تضاعف القوة العاملة فى العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية ، فإن إنتاجية العامل المتوسط فى العالم قد تضاعفت .



الشكل ١ الأجور الحقيقية فى الصناعة التحويلية . البيانات هى متوسطات غير مرجحة لعينة من البلدان فى كل إقليم . المصدر : بيانات الأجور من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بعد تصحيحها مراعاة لاعتبار التضخم

ويخلص هذا التقرير إلى أن مشكلات الدخل المنخفض وظروف العمل السيئة وانعدام الأمان ، التى تؤثر فى كثيرين من عمال العالم هى مشكلات يستطاع معالجتها معالجة فعّالة على نحوٍ يقلل من الفقر ومن عدم المساواة على الصعيد الإقليمى . ولكن الاضطلاع بهذا يحتاج إلى سياسة محلية سليمة وإلى بيئة دوليةٍ مؤازرة ، وهو ما يعنى أن على الحكومات :

☐ أن تسلك طرقاً للنمو تستند إلى السوق من شأنها خلق نموّ سريع فى الطلب على العمل ، والتوسع فى مهارات القوة العاملة ، وزيادة الإنتاجية .

☐ وأن تستغل الفرص الجديدة المواتية على الصعيد الدولى بأن تنفتح على التجارة وتجتذب رؤوس الأموال – ولكن عليها أن تعالج أسباب الخلل التى تترتب أحياناً على التغيرات الدولية .

☐ وأن تضع إطاراً لسياسة العمل يكمل أسواق العمل غير الرسمية والريفية ويدعم التفاوض الجماعى فى القطاع الرسمى ، ويوفر الضمانات للعمال المستضعفين ، ويتفادى أسباب التحيّز التى تمالىء العمال الميسورى الحال نسبياً .

☐ وأنه فيما يتعلق بالبلدان التى تجاهد فى سبيل الانتقال إلى نمط للتنمية يكون أكثر استناداً إلى السوق وتكاملاً دولياً ، فعليها أن تحاول تصميم الانتقال بحيث يتم بأسرع ما يستطاع دون أن يكون ذلك بتكلفة باهظة أو دائمة يتحملها العمال .

الاستراتيجية الإنمائية والعمال

ارتفعت الأجور فى الصناعة فى مجموعة من اقتصادات شرق آسيا ذات المنحى التصديرى بنسبة ١٧٠ فى المائة بالقيمة الحقيقية بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ فى حين زاد عدد الوظائف فى الصناعة بنسبة ٤٠٠ فى المائة . وارتفعت أجور العمال الزراعيين فى الهند بنسبة ٧٠ فى المائة . وإن تكن الأجور الصناعية – فى نفس الوقت – لم ترتفع إلاّ بنسبة ١٢ فى المائة فى مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ، وانخفضت فى كثير من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء .

• • •

إن النمو الاقتصادى هو فى مصلحة العمال . وهذه حقيقة طالما صدقت على العمال الذين يعيشون فيما يعرف اليوم بالبلدان الغنية ، كما صدقت بصورة باهرة على الاقتصادات التى أخذت بالتصنيع مؤخرا فى شرق آسيا على مدى بضعة العقود الأخيرة . فقد أدى النموّ إلى الإقلال من الفقر من خلال زيادة العمالة وزيادة إنتاجية العمل وارتفاع الأجور الحقيقية (الشكل ١) . ثم إن النموّ يجنح إلى الإقلال من الفقر وعدم المساواة ، بما فى ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة . وفيما يتعلّق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حالياً ، فإن الخشية من أن يؤدّى النمو فى المقام الأول إلى خدمة رأس المال ، وخلق عدد قليل من الوظائف ، والنكوص عن زيادة الأجور ، هى خشية لا تستند إلى أساس . والعمال فى فييت نام هم اليوم من أفقر العمال فى العالم . فإذا انتهجت بلادهم طريق النجاح الذى سلكته بلدان أخرى فى شرق آسيا ، لأمكنهم أن يستمتعوا بمضاعفة دخلهم من العمل فى عقدٍ من الزمان أو نحوه .

إن التنمية التى تستند إلى السوق ، والتى تشجعّ المؤسسات والعمال على الاستثمار فى رأس المال المادى وفى التكنولوجيات الجديدة وفى المهارات هى السبيل الأفضل لتحقيق النموّ ومستويات المعيشة المرتفعة للعمال . أما البلدان التى حاولت مساعدة العمّال بالتحيزّ فى الاستثمار ضد الزراعة لمصلحة الصناعة ، أو بحماية وظائف قلّةٍ محظوظةٍ من عمّال الصناعة من المنافسة الدولية ، أو بإملاء الزيادات فى الأجور إملاءً ، أو بخلق وظائف لا تدعو الحاجة إليها فى القطاع العام ، فقد فشلت فى المدى الطويل – سواء فى أمريكا اللاتينية أو فى الاتحاد السوفياتى السابق أو فى سواهما . إن أكثر ما يعوز القوة العاملة لأى دولة هو وجود طلب أقوى على خدماتها ، زائداً مستويات عالية من الاستثمار فى التعليم المدرسى والتدريب وإنشاء الطرق وفى الآلات . وقد تحقق هذا على أفضل صورة متى أقدمت الحكومات – كما فى شرق آسيا – على استخدام الأسواق الدولية استخداماً جيدا ، ولا سيما بالنسبة لتوسيع نطاق الصادرات ، وتقديم دعم قوّى للفلاحة العائلية . وقد قامت القطاعات العامة فى هذه الاقتصادات بمساندة الأسواق على الاضطلاع بوظائفها بكفاءة وذلك بتوفير مناخ مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى يساعد على الادخار والاستثمار ، وبدعم التوسع فى البنية الأساسية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية .

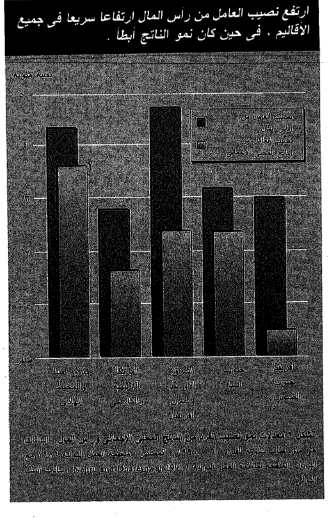
وإن الاستثمار فى مهارات العمال وصحتهم وغذائهم هو مفتاح لرفاههم وللنجاح الاقتصادى أيضاً . ولكن أداء بعض البلدان كان أداء سيئاً على الرغم من الاستثمار فى التعليم المدرسى . فالاستثمار فى رأس المال المادى أو فى رأس المال البشرى لا يضمن النمو (الشكل ٢) . وتمثّل الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل فى أوروبا وآسيا الوسطى حالةً متطرفة من الاستثمار المرتفع الذى أدى إلى ركود دخل العمال ثم انهياره فيما بعد .

والنمو المستند إلى السوق الذى يتطلب العمالة يجنح بدوره إلى الإقلال من عدم المساواة – داخل البلدان وعبر الأقاليم - بشرط أن تكفل الحكومات استثماراً عريض القاعدة فى قدرات الناس وفى الأصول المادية المكمّلة لذلك التى تقرر الفرص المتاحة لهم . صحيح أن اقتصادات التخطيط المركزى حققت درجات عالية من المساواة وتواجه اليوم ، بصورة عامة ، شيئاً من تزايد عدم المساواة ، إلاّ أن الاستراتيجية الشرق آسيوية ، المتمثلة فى دعم المزارع العائلية وتفادى أسواق العمل الثنائية وتشجيع النمو الدافق فى التوظيف الرسمى من خلال التصدير ، قد حققت نمواً سريعا مع حدٍ من الفقر وعدم مساواة أقل . وعلى النقيض من ذلك ، فطالما عرفت الغالبية من بلدان أمريكا اللاتينية توزيعات للدخل تتسم بدرجة عالية من عدم المساواة ، ومازال هذا هو حال بعضها ، مع تركيز حيازة الأراضى فى أيدى قلة ، ومع تحيّز مسارات النمو ضد العمالة .

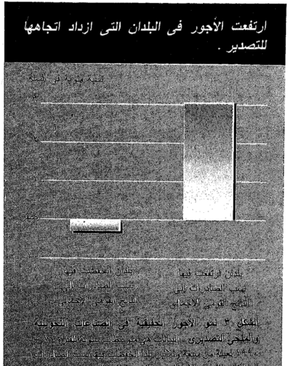
وحالات عدم المساواة بين الرجال والنساء وبين الفئات الإثنية وبين الأقاليم الجغرافية هى حالات مزمنة بدرجة خاصة . فالمرأة فى كثير من الأحيان تعمل أكثر من الرجل ، ولكنها تتقاضى أجرا أقل منه ، بسبب العبء الأثقل للعمل فى البيت ، أو قلة التعلم أو قلة فرص الوصول إلى وظائف تدفع مرتبات أكبر . فالطبقة المنبوذة فى الهند يقتصر شغلها على العمل ذى الأجر القليل . وهناك مناطق فقيرة مثل ولاية تشيباس فى المكسيك ، تظل عادة فقيرة نسبيا فى حين يتوسع الاقتصاد فى مجموعه . وبعض هذه الفئات يستفيد فعلاً من التنمية (ولا سيما لأن الفوارق فى الأجور بين الرجل والمرأة تقل عادة) ولكن غيرها يخرج صفر اليدين . ومساعدة من فاتهم القطار هو من أشدّ المشكلات حدّةً فى السياسة ، سواء بالنسبة للبلدان الفقيرة والغنية على حد سواء . والاستثمار فى هؤلاء القوم قد يبدو – من المنظور الاقتصادى العملى – مخاطرة قليلة الجدوى لأن كثيرين منهم متقدمون فى السنّ أو غير مُهّيأين اجتماعياً للعمل ، أو ملتصقون بمناطق متخلّفة ، ولكن القلق من ناحية بؤسهم وتماسكهم الاجتماعى يقضى بأن تمتدّ السياسات حتى تصل إليهم . وكلما طال أمد ترك هؤلاء الناس فى المؤخرة ، ازدادت صعوبة عملية كسر دورات الفقر الأقاليمية الذاتية الاستمرار .

التوظيف فى عالم متكامل

ارتفع نصيب صادرات الصناعات التحويلية فى البلدان النامية من ٢٠ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٩٠ . وتشكّل البلدان المنخفضة والمتوسطة



الشكل ٢ معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ورأس المال . البيانات هى متوسطات سنوية للفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٠ . المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ ، مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية ؛ Nehru and Dhareshwar 1991 ؛ بيانات البنك الدولى .



الشكل ٣ نمو الأجور الحقيقية فى الصناعات التحويلية والمنحى التصديرى . البيانات هى متوسطات سنوية للفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠ لعينة من سبعة وثلاثين بلداً انخفضت فيها نسب الصادرات إلى الناتج القومى الاجمالى ، واثنين وثلاثين بلداً ارتفعت فيها هذه النسب . المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبيانات البنك الدولى .

الدخل نحو ٨٠ فى المائة من القوة العاملة الصناعية فى العالم .

• • •

والتدفق الدولى للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس يحمل معه فرصاً جديدة بالنسبة لمعظم العّمال . وحيث حدث ارتفاع سريع فى الصادرات ، حدث مثله فى الأجور الحقيقية بما متوسطه ٣ فى المائة فى السنة (الشكل ٣) . ويخلق الاستثمار الأجنبى المباشر ، الذى يمثل اليوم ٣٠ فى المائة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل وظائف جديدة كثيرة : وقد تم ٦٠ فى المائة من النمو العالمى فى المرتبات التى تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات فى هذه البلدان بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٢ . والهجرة الدولية ، وإن تكن حتى الآن أقل قدرة من التجارة أو الاستثمار على إحداث تغيير ، فقد جلبت عادة مكاسب فى الدخل بالنسبة للنازحين ، وتحويلات أكبر بالنسبة لمن بقوا دون نزوح ، وزيادة فى إنتاج السلع والخدمات فى البلدان المضيفة .

وقد عرف كثيرون من العمال ، ولا سيما فى قطاعات المزارع والمصانع والخدمات فى آسيا ، مكاسب كبيرة من الاشتباك الدولى ولكن يلوح بالنسبة للبعض كما لو أن التكامل الدولى قد زاد من تعرضهم لمخاطر الأوضاع الدولية المتقلبة ؛ وبالنسبة للبعض الآخر – ولا سيما الذين يعيشون فى إفريقيا جنوب الصحراء – فقد ظلّوا منقطعى الصلة إلى حدٍ كبير بالفرص المتاحة فى السوق الدولية . وفى داخل البلدان الصناعية ، هناك قلّة صغيرة ، وإن تكن عالية الصوت ، تخشى من أن تُمنى بخسارة من إدخال التكنولوجيات الجديدة ونموّ التجارة الدولية وتنقلاّت رؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود الوطنية .

والواقع إن بعض العمال سيضارون إذا ما كانوا ملتصقين بأنشطة آخذة فى التناقص ، وافتقروا إلى المرونة اللازمة إزاء التغيير . ولكن التجارة الدولية والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال لا تشكّل إلاّ جزءاً صغيراً من المشكلة التى يواجهها العمال المستغنى عنهم فى فرنسا ، أو الأفراد غير المهرة فى الولايات المتحدة الذين رأوا أجورهم وقد أخذت فى الانخفاض على مدى عقود ، حتّى مع استمرار الارتفاع فى أجور خريجى الكليات . والأهم هو أن تقييد التجارة أو رؤوس الأموال ليس بالسبيل الناجع لمعالجة هذه المشكلة – والاستراتيجية الأفضل بالنسبة لأى بلدٍ تتمثّل فى تحسين مهارات الناس فيها أو تيسير مهمة انتقالهم إلى وظائف جديدة ، مع استمرار المشاركة فى الاقتصاد العالمى . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الهجرة الدولية تخضع دائماً لقدرٍ من القيود . وبقدر ما يحدث هذا بُغية الحدّ من الصراع والمحافظة على الحقوق الأساسية للمهاجرين ، يمكن أن يساعد فعلاً فى الإبقاء على مستويات معتدلة للهجرة الدولية .

وعلى أى حال ، فإن رؤوس الأموال تعبر الحدود الآن بأسرع حتى من ذلك ، على الرغم من أفضل ما تبذله بعض الحكومات الوطنية من جهود فى سبيل السيطرة عليها . ولكن تنقلات رؤوس الأموال الدولية ، وإن تكن أبعد ما تكون عن جعل الحكومات الوطنية عاجزة ، تكثّف من أثر السياسة المحلية على دخل العمل ، وتكافىء السياسات مكافأة سخية متى كانت سليمة ، ولكنها تعاقبها متى كانت غير سليمة . إن تدفقات رؤوس الأموال بصورة أسرع وأوسع ، والانفتاح فى التجارة بصورة أكبر يجعلان للسياسات المحلية أهمية أكبر بالنسبة للعمال . فالنجاح

يورث نجاحاً ، لأن السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة ، والسياسات الهيكلية هى مفتاح لاجتذاب رؤوس الأموال أو للحفاظ عليها ، ولتحقيق الإنتاجية اللازمة لتوفير وظائف تنافسية بأجور متزايدة ، ولكن متى منيت السياسات بالفشل ، خرجت حوافظ الاستثمار والمدخرات من المسرح ، وعانى العمال من عواقب ذلك .

السياسة العمالية

مع أن ٩٠ فى المائة من البلدان النامية لديها نظام للضمان الاجتماعى من نوع ما ، فهو فى أحسن الأحوال لا يغطى إلاّ العمال فى القطاع الرسمى الذين لا يشكلّون إلاّ ١٥ فى المائة من القوة العاملة فى البلدان المنخفضة الدخل و ٤٥ فى المائة فى البلدان المتوسطة الدخل .

• • •

إن السياسات العمالية فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تؤثر فى غالبية العمال الذين يعملون ، مثل دونغ فى فييت نام ، فى القطاع الزراعى أو الحضرى غير الرسمى . فهؤلاء هم أفقر العمال – الذين يحصلون فى كثير من الأحيان على أقل من نصف ما يكسبه المستخدم فى القطاع الرسمى – وهم بالتالى أكثرهم حاجة إلى حماية . يضاف إلى هذا أن لوائح انعمل لا تنفذ فى كثير من الأحيان فى مؤسسات كثيرة تعتبر عادة جزءاً من القطاع الحديث (أنظر الشكل ١١ – ٢ فى الفصل الحادى عشر) .

فهل يعنى هذا أنه لا حاجة للحكومات فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى التدخل فى سوق العمل لأن سياساتها لن تصل إلى مَنْ هم فى أشدّ الحاجة إلى المساعدة ، ولأن لوائحها لن تنفذ ؟ إن الجواب هو : لا ، فالعمل الحكومى يستطيع تكملة الترتيبات المجتمعية والنهوض برفاه العمال غير الرسميين وذلك بتحسين البيئة التى يعملون فيها . والحاجة تدعو أحياناً فى القطاع الرسمى إلى القيام بعمل حكومى لتحسين نتائج السوق ، وتعزيز الإنصاف وحماية العمال المستضعفين .

والعمال فى القطاع غير الرسمى والريفى كثيراً ما يتعيّن عليهم العمل فى ظروف أشدّ خطورة وافتقاراً إلى الأمان من أندادهم العاملين فى القطاع الرسمى . ولا تتحقق ظروف العمل المحسّنة بصورة أفضل بالتشريع بل بعمل حكومى مباشر ينصبّ على بيئة العمل وصحة العمال فى ميادين مثل توفير المياه والتصحاح والطرق والصرف فى المدن وبالقرب منها والصحة البيئية . وقد أدّى استئصال داء الكلابيات (عمى النهر) فى أجزاء كبيرة من غرب إفريقيا إلى تخفيف المعاناة البشرية بدرجة هائلة وإلى زيادات ضخمة فى عرض العمل فى الأسواق . وفى الإمكان تكملة الترتيبات الخاصة بضمان الدخل غير الرسمى ببرامج حكومية للتحويلات : والأشغال العامة هى عادة أفضل أسلوب لتحويل الدخل إلى ذوى البنية القوية من الرجال والنساء . وفى ولاية ماهاراشترا الهندية ، ضمن للعمال الريفيين أن يعملوا سنوات طويلة فى مشروعات الأشغال العامة بالأجور المحلية السائدة .

وفيما يتعلق بالقطاع الرسمى ، فإن المفاوضة الجماعية بين المؤسسات واتحادات العمال المستقلة هى أسلوب ناجع لتقرير الأجور وأوضاع العمل . ومع ذلك قامت الحكومات فى حالات كثيرة بقمع اتحادات العمال كما كان الحال فى جمهورية كوريا حتى عقد الثمانينات ، أو بتسييس عملية المفاوضة كما يجرى اليوم فى بنغلاديش . وفى بعض الأحيان ، كما هو الحال في إندونيسيا ، استجابت لضغوط اتحادات العمال المستقلة ، برفع المستويات بصورة مباشرة ، مثل مستويات الحدّ الأدنى للأجور ، ربما على حساب عملية التوظيف فى خاتمة المطاف . ويتطلب الأمر أن تضع الحكومات القواعد المتعلقة بالمفاوضات بين العمال والإدارة ، وأن تحدّد بوضوح حقوق العمال والمؤسسات ، وأن تنشىء آليات لحل المنازعات ، وأن تصدر اللوائح القانونية بشأن الصحة الأساسية والسلامة ، وهى أمور تستطيع اتحادات العمال متابعتها . وحيث لا تغطى اتحادات للعمال سوى نسبة صغيرة من القوة العاملة ، كما هو الشأن فى معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، فإن التفاوض اللامركزى فى ظروف أسواق المنتجات القائمة على المنافسة يحقق أفضل النتائج . وهذه الوصفة طالما طبقت فى هونغ كونغ واليابان ، وهى تطبق الآن فى شيلى وكوريا .

وللتدخل الحكومى المباشر مايسوّغه عند معالجة موضوع تشغيل الأطفال وفى الحالات الأخرى التى ربما تمخضت فيها السوق على نتائج سلبية ، مثل ممارسة التمييز ضد المرأة . ولكن التشريع وحده لا يجدى ، ولابدّ من تكملته بسياسات أخرى مثل التعليم المنخفض التكلفة

وتهيئة أسباب أفضل للمرأة للوصول إلى وظائف فى القطاع الرسمى . ولدى الهند قوانين رشيدة خاصة بتشغيل الأطفال ، ومع ذلك فهناك ملايين من الأطفال الذين يعملون فى كثير من الحالات فى أوضاع محفوفة بالمخاطر . وتشغيل الأطفال هو فى جزء منه انعكاس لحالة الفقر . ولكن ليس من الضرورى الانتظار إلى أن يتحقق الإقلال من معدل الفقر ، لمعالجة أشدّ جوانب تشغيل الأطفال إذلالاً وتهديداً للحياة . وفى مدينة باغسانجان فى الفلبين أدت الإجراءات المدنية التى اتخذّت إلى الحدّ بصورةٍ هائلة من بغاء الأطفال . وفى البرازيل والفلبين والهند ، ترتب على الإجراءات المحلية التى اتخذت ، بتأييد من الجمهور ، إلى تحسين الحالة الصحية للأطفال العاملين وتهيئة فرص تعليمية أكبر لهم .

كما يتعين على الحكومات أن تضع سياسة تتعلق بالتوظيف فى القطاع العام . فكثيرون من عمّال القطاع العام يجهدون أنفسهم فى العمل المنتج . ولكن الملاحظ فى كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، ولا سيما فى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ، أن نوعية الخدمة العامة قد تأثرت بعد ما دمرت الروح المحركة ، توليفة من العمالة الزائدة ، والأجر غير الكافى وضعف الإدارة . وكثيراً ما تتمثل الإصلاحات الضرورية فى استعادة مستويات الأجور وتخفيض عدد العمال فى القطاع العام ، مع اقتران ذلك بتحسينات فى عملية توظيف وترقية ومحاسبة الموظفين المدنيين والمدرسين والممرضات وراسمى السياسة . وإن إعادة تعريف دور الدولة يزيد من أهمية بقاء الحكومات فعّالة فى الميادين التى بقيت منشغلة بها .

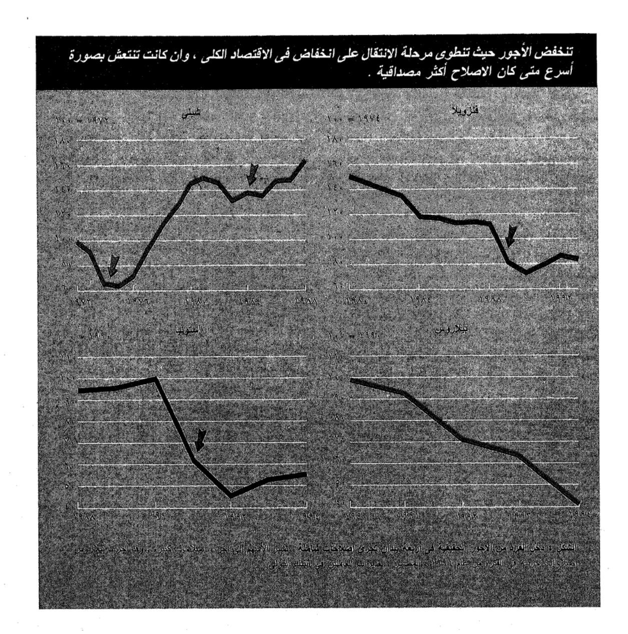
وإذا كان هناك ما يسوغ تأييد حقوق العمال فى تشكيل اتحادات لهم وفى المفاوضة الجماعية وتأييد الحدّ من تشغيل الأطفال فى الإطار الوطنى ، فهل ينبغى ربط هذه المبادىء باتفاقات التجارة الدولية مع فرض جزاءات على مخالفتها ؟ يفرق الذين يدعون إلى الربط بين المعايير « الأساسية » ، وهى بالنسبة للكثيرين تماثل الحقوق الأساسية ولا يترتب عليها مباشرة زيادة تكاليف العمل وبين المستويات الأخرى ، مثل الحدّ الأدنى من الأجور ، وهى دالة مباشرة لمستوى التنمية . وهى تفرقة سليمة ، وهناك حجج تساق حول القلق الدولى بإزاء المعايير « الأساسية » . غير أن الأفضل هو جعل اتفاقات التجارة المتعدّدة الأطراف مقصورة بصورة مباشرة على المسائل المتعلقة بالتجارة ، وعلى الحيلولة دون إساءة استخدام هذه الروابط من جانب أصحاب المصالح فى الحمائية للحدّ من التجارة التى يحتاج إليها عمال البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إذا ما أريد لدخلهم أن يرتفع . وكما يتضح من تاريخ الإصلاح التجارى . فإن التدابير التجارية الصائبة ، حتّى ما كان منها حسن القصد ومصمم تصميماً رشيداً ، يمكن اقتناصها من جانب مصالح الحمائيين .

تدبّر التغييرات الرئيسية

من جملة العمال فى العالم البالغ عددهم ٢,٥ مليار ، هناك ١,٤ مليار يعيشون فى بلدان تجاهد فى سبيل الانتقال من مذهب التدخل من جانب الدولة ، أو من الدرجات العالية لحماية التجارة أو من التخطيط المركزى .

• • •

ويصارع عدد كبير من الاقتصادات النامية أو التى تمر بمرحلة انتقال فى استراتيجيتهما الإنمائية مع تغييرين رئيسيين أو مع أى منهما : تغيير من الحماية إلى مزيد من التكامل مع الأسواق الدولية ، ومن التدخل الكثيف من جانب الدولة إلى اقتصادٍ للسوق تضطلع فيه الدولة بدور أصغر فى تخصيص الموارد . ومن شأن هذين التغييرَيْن أن يكون لهما بعدٌ قوىّ فى سوق العمالة . وتتمثل خصائصهما الرئيسية فى التعجيل بالقضاء على الوظائف التى ليس لها مستقبل أو قدرة على البقاء ، وإنشاء وظائف جديدة . وكثيراً ما تقترن العملية بتراجع فى الاقتصاد الكلى وانخفاض حاد فى الطلب على العمل فى الأمّة كلها . وكثيراً ما يستشعر العمال فى الأجل القصير ألماً مع انخفاض الأجور الحقيقية ومع زيادة البطالة ومع تحوّل العمالة إلى أنشطة غير رسمية . وفى الأرجنتين وبوليفيا وشيلى والمكسيك انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة الثلث أو أكثر قبل أن تنتعش ثانية . وفى بلغاريا وبولندا وجمهورية التشيك وروسيا ورومانيا ، انخفضت الأجور الحقيقية بين ١٨ و ٤٠ فى المائة فى السنة الأولى من سنوات الانتقال . وفى بعض البلدان ، ومنها بلغاريا وبولندا ، ارتفعت نسبة البطالة من مستويات لا تذكر إلى ١٥ فى المائة أو أكثر . أما فى الصين وغانا ، فقد ارتفعت الأجور أثناء عملية التصحيح وبقيت البطالة منخفضة .



الشكل ٤: دخل الفرد من الأجور الحقيقية في أربعة بلدان تجري إصلاحات شاملة. تشير الأسهم إلى إجراء إصلاحات كبيرة. وقد أجرت بيلاروس إصلاحات جزئية في الفترة من عام ١٩٩١. المصدر: تقديرات العاملين في البنك الدولي.

صحيح أن الإصلاح الاقتصادى يستطيع توفير فرص لبعض العمال ، ولكن له آثاراً مُشوهه علي سواهم . بل إن أفضل الإصلاحات تصميماً يسفر ، فى الأجل القصير ، عن كاسبين وخاسرين . وإن الانتقال بالاقتصاد إلى طريق النمو الجديد بأسرع ما يستطاع هو الكفيل بإبقاء الألم والتكلفة الاجتماعية للتصحيح فى الحدود الدنيا ، فاستقرار الاقتصاد على الصعيد الكلى ومصداقية حزمة الإصلاح الشامل هما إذن عنصران حاسمان . وهناك بلدان مثل إستونيا وشيلى كان أداؤهما أداءً طيّباً من هذه النواحى بصورة نسبية ، وقد حققتا – أو هما بسبيل أن تحقّقا انتعاشاً فى الأجور والتوظيف . وعلى النقيض من ذلك تعثرت بيلاروس وفنزويلا وعانتا من الانخفاضات أو الركود فى الأجور وفى التوظيف (الشكل ٤) .

فهل الاستراتيجية التى تتوخى الانتقال التدريجى هى أفضل بالنسبة للعمال ؟ فحيث تسمح الظروف ابتداءً بالقضاء التدريجى على الوظائف دون تعريض الإصلاح للخطر ، وهو الإصلاح المطلوب لإيجاد وظائف جديدة ، فإن التدرّج يكون معقولاً . وتمثل الصين مصداقاً لهذه

المقولة ، ولكن البلد تمتّع بهامش كبير للتوسع فى الوظائف ، أولاً فى الزراعة ثم فى الصناعة شبه المملوكة للقطاع الخاص التى تستطيع تمويل تكلفة قطاع الدولة المفتقر نسبياً إلى الكفاءة . أما فى معظم البلدان الأخرى ، فإن التدرج يتعذّر البدء به ، سواء بسبب الخلل فى الاقتصاد الكلى أو بسبب تكاليف القطاعات المفتقرة إلى الكفاءة .

وسياسات الاقتصاد الجزئى ، التى تؤثّر فى قدرة العمال على الانتقال ودخلهم ، يمكن أن تضطلع بدور كبير فى التأثير فى وتيرة التغيير الشاملة ، وأيضاً فى ضمان رفاه العمال طوال فترة الانتقال . وعادةً تنطوى السياسة الجيدة على العمل فى ثلاثة مجالات : تعزيز قدرة العمال على الانتقال ، والاقلال من عدم الأمان بشأن الدخل ، وإعداد العمال لمواجهة التغيير ، وهى مجالات يكمل بعضها البعض الآخر إلى حد كبير . فزيادة قدرة العمال على الانتقال تنطوى فى كثير من الأحيان على تدابير تسمح بالقضاء على الوظائف بما فى ذلك تسريح عدد كبير من العمال من القطاع العام حتى يتسنّى لها أن تمضى فى طريقها . وفى كثير من البلدان تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير للفصل بين استحقاق الخدمات الاجتماعية والتوظيف ، وإلى تحرير أسواق الإسكان . ولكن من الأهمية بمكان أيضاً مراعاة احتياجات أولئك الذين يتعرضون لخطر حدوث انخفاضات شديدة فى دخلهم . وهنا تستطيع تحويلات الدخل أن تضطلع بدور هام ، كما أن إعادة التدريب تساعد فئات معينة من العمّال ، ولكن ليس من المحتمل أن تكون هى الترياق الشافى لجميع الأمراض .

تباعد أم تقارب ؟

سيعيش حوالى ٩٩ فى المائة من العمال البالغ عددهم مليارا المقدّر انضمامهم إلى القوة العاملة فى العالم على مدى السنوات الثلاثين المقبلة فى البلدان التى هى اليوم بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . وهناك بعض فئات من العمال الفقراء نسبياً شهدت مكاسب كبيرة فى السنوات الثلاثين الماضية – ولا سيما فى آسيا ، ولكن لا يوجد اتجاه عالمى صوب تقارب العمال الأغنياء والفقراء .

وواقع الأمر أن هناك مخاطر من أن يزداد العمال فى البلدان الأفقر حالاً تخلّفاً عما هم عليه ، وذلك مع اتساع الفوارق نتيجة لانخفاض الاستثمار والإنجاز التعليمى . وهناك بعض عمال ، ولا سيما فى إفريقيا جنوب الصحراء ، يمكن أن يزدادوا هامشيّةً . أما الذين يبقون بمنأى عن الرخاء العام فى البلدان التى تتمتع بالنموّ ، فهؤلاء يمكن أن يعانوا من خسائر مستمرّة ، مما يدير دولاب دورات الإهمال فيما بين الأجيال .

وهناك خطر كبير من أن يتزايد عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء على مدى العقود المقبلة ، فى حين يزداد الفقر عمقاً . ولكن حدوث ذلك لن يكون ضروريا إذا ما قامت البلدان باختيار السياسات الصائبة ما كان منها دولياً أو محلياً . فالإبقاء على علاقات التجارة المفتوحة ، والحيلولة دون أن تؤدّى العجوزات المالية فى البلدان الغنيّة إلى مزاحمة الاستثمار فى أماكن أخرى ، وتحقيق نموّ مرتفع ومستقرّ فى البلدان مرتفعة الدخل من شأنه المحافظة على الطلب العالمى والمساعدة على درء أى ضغوط حمائية فى البلدان الغنية ربّما نشأت عن البطالة الضخمة المستمرّة . وممّا يفوق هذا أهمية وجود سياسة محلية تنشّط الطلب المتزايد على العمالة ، وسياسة عمالية سليمة .

إن الحكومات والعمال آخذون فى التكيف تلقاء عالم متغيّر . وقد يغدو التغيير عسيراً أو مخيفاً بسبب تراث الماضى . ومع ذلك ، فإن تحقيق عالم جديد للعمل تنضوى فيه جميع فئات العمال ضمن دينامية للدخل المرتفع ، وظروف أفضل للعمل ، وأمن وظيفى أكبر ، هى فى جوهرها مسألة اختيارات سليمة – سواء فى الميدان الدولى أو المحلى . والاختيارات الصائبة تنطوى على التوسّل بالأسواق لإيجاد فرص ، ورعاية أولـئك المستضعفين أو من فاتهم القطار ، وتهيئة ظروف للعمال تجعل اختياراتهم للوظائف حرّة وتمكنهم من التفاوض على ظروف عملهم والانتفاع بالفرصة التعليمية الأفضل لأبنائهم . إن دونغ وهوا وفرانسواز وجان – بول – وملايين مثلهم من العمال – لهم جميعاً مصلحة قوية فى السياسات الجيدة ، إذ أن عليهم هم وعائلاتهم أن يتعايشوا مع نتيجة ذلك .

مقـــدمة :
عالم منكب على العمل

نمت القوة العاملة العالمية نمواً ضخما فى العقود الأخيرة . ومن المقدر أن قوة العمل العالمية فى عام ١٩٩٥ تضم ٢,٥ مليار رجل وأمرأة فى سن العمل ، وهو ما يقرب من مثلى ما كانوا عليه فى عام ١٩٦٥ . وتتوقع التقديرات زيادة أخرى على النطاق العالمى قدرها ١,٢ مليار بحلول عام ٢٠٢٥ . يضاف إلى هذا أن هذا التوسع كان غير متماثل من الناحية الجغرافية . فمنذ عام ١٩٦٥ تفاوت النمو فى عرض العمل تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم : إذ تفاوت بين ٤٠ فى المائة فى الاقتصادات المرتفعة الدخل فى العالم و ٩٣ فى المائة فى جنوب آسيا و ١٧٦ فى المائة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . كما أن ٩٩ فى المائة من النمو المقدر مستقبليا فى القوة العاملة من الآن حتى عام ٢٠٢٥ سيحدث فى الاقتصادات التى تعرف اليوم بأنها منخفضة ومتوسطة الدخل (الجدول ١ – ١) .

ويجعل النموّ المزدهر فى القوة العاملة الذى ينحاز بقوة إلى الأقاليم الفقيرة ، مهمة رفع مستويات المعيشة لفقراء العالم مهمة تبدو رهيبة – بل مستحيلة . ومع ذلك ، فإن الدلائل البادية فى العقود الأُخيرة لا تعزّز نبوءات الشؤوم والغم – بشأن الاكتظاظ السكانى ، والبطالة الضخمة والفقر الضارب فى الجذور . وعلى الرغم من هذه

البلدان المنخفضة الدخل تشكّل حصة متزايدة من القوة العاملة فى العالم .

الجدول ١ – ١ القوة العاملة فى العالم حسب فئات الدخل القطرية والأقاليم

فئة الدخل أو الإقليم	العمال بالملايين(أ) ١٩٦٥	العمال بالملايين(أ) ١٩٩٥	العمال بالملايين(أ) ٢٠٢٥	النسبة المئوية من الاجمالى ١٩٦٥	النسبة المئوية من الاجمالى ١٩٩٥	النسبة المئوية من الاجمالى ٢٠٢٥
العالم	١٣٢٩	٢٤٧٦	٣٦٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فئة الدخل						
الدخل المرتفع	٢٧٢	٣٨٢	٣٩٥	٢١	١٥	١١
الدخل المتوسط	٣٦٣	٦٥٨	١٠٢٠	٢٧	٢٧	٢٨
الدخل المنخفض	٦٩٤	١٤٣٦	٢٢٤١	٥٢	٥٨	٦١
الإقليم						
إفريقيا جنوب الصحراء	١٠٢	٢١٤	٥٣٧	٨	٩	١٥
شرق آسيا والمحيط الهادىء	٤٤٨	٩٦٤	١٢٠١	٣٤	٣٩	٣٣
جنوب آسيا	٢٢٨	٤٤٠	٧٧٩	١٧	١٨	٢١
أوربا وآسيا الوسطى	١٨٠	٢٣٩	٢٨١	١٤	١٠	٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٩	٨٠	٢٠٤	٢	٣	٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٧٣	١٦٦	٢٧٠	٥	٦	٧
الدخل المرتفع (منظمة التنمية والتعاون فى الميدان الاقتصادى)	٢٦٩	٣٧٣	٣٨٤	٢٠	١٥	١٠

(أ) الأعمار من خمسة عشر إلى ستة وأربعين .
المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية .

الزيادات التى لا سابق عهدٍ لها فى عرض العمل ، فإن العامل المتوسط فى العالم اليوم أحسن حالاً مما كان عليه منذ ثلاثين سنة خلت .

ولكن ليس ثمة ضمان بأن العمال الأفقر سيشهدون ارتفاعاً فى مستويات معيشتهم . فلم ينل الجميع حصة من الرخاء المتصاعد فى العقود الأخيرة – بل إن بلداناً كثيرة ، وحتى أقاليم بأسرها لم تعرف إلاّ ارتفاعاً قليلاً فى دخل الفرد فيها . وما برح الافتقار إلى المساواة ، فيما بين الأقاليم وداخل البلدان كذلك ، سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمى . وقد جاء فى أحد التقديرات أن متوسط دخل الفرد فى أغنى البلدان كان فى عام ١٨٧٠ يساوى أحد عشر مثلاً للدخل فى أفقر البلدان ؛ وقد ارتفعت النسبة إلى ثمانٍ وثلاثين فى عام ١٩٦٠ وإلى اثنتين وخمسين فى عام ١٩٨٥ .

فهل يُقَدّر لهذا النمط من الرخاء المتزايد ، دون مشاركةٍ متساوية فيه ، أن يستديم ؟ هناك تحولاّن منهجّيان فى اقتصادات العالم يؤثران تأثيراً عميقاً فى مستقبل العمل فى السنوات الألف المقبلة ، يتمثل أحدهما فى الدور المتغّير للدولة ، أساسا كرد فعل للفشل الذى منيت به الحكومات فى تحسين الرفاه عن طريق العمل الحكومى . وهو تحّول يُرى بصورة جليّة فى انتهاء الطراز السوفياتى من الاشتراكية ، وإن قيام الدولة بدور نشيط قد خضع لفحص دقيق فى كل بلدٍ من بلدان العالم تقريباً . وأما التغيير الثانى فيتمثل فى أن الأسواق قد باتت متكاملة تكاملاً مطردا ، سواء داخل الأمة أو فيما بين الأمم . والذى حرّك هذا الاتجاه إلى العولمة هو ما أُحرز من إنجازات فى النقل والاتصالات والتكنولوجيا الصناعية ، وفوق كل شىء ، فتح الأسواق الوطنية أمام التجارة الدولية . والبلدان التى حققت لعمالها أكبر مكاسب هى البلدان التى قررّت فى وقت مبكّر انتهاز الفرص الدولية والاعتماد بصورة متزايدة على قوى السوق عوضاً عن الاعتماد على الدولة فى تخصيص الموارد .

ويجرى هذا التقرير تقييماً لما يعنيه وجود عالم تحركه بدرجة أكبر قوى السوق – وهو عالم أكثر تكاملاً – من الناحية الاقتصادية بالنسبة للعمال . ونحن نركز على أربعة أسئلة ، هى : أى استراتيجيات التنمية هى الكفيلة بتحسين الدخل وظروف العمل بصورة أفضل بالنسبة للعمال ؟ وهل التكامل المتنامى يهيىء فرصة أمام العمال أو يمثل خطراً بالنسبة لهم ، ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون فى أفقر أقاليم العالم ؟ ما هو الدور الذى يتعّين أن تضطلع به سياسة سوق العمل المحلية فى تحسين نتائج سوق العمل : كفاءة الأسواق ، والإنصاف فى الدخل ، والأمن الوظيفى والمتعلق بالدخل ، ومعايير محل العمل ؟ كيف يتأتّى للبلدان التى تحقق الانتقال من التخطيط المركزى أو من السوق المغلقة إلى سوق مفتوحة أمام المعاملات الدولية ، أن تأخذ الاحتياجات من العمل بعين الاعتبار ؟ وهذا الفصل يرسم إطاراً للبحث وذلك بأن يوضح التباين العريض فى السياسات وتأثيرها فى التوظيف وأجور العمال فى أنحاء العالم .

نتائج الأجور والتوظيف

إن الغايات الاقتصادية للأسر المعيشية متشابهة فى كل مكان : فالأسر تجتهد فى تلبية احتياجاتها الأساسية وتحسين مستويات معيشتها وتدبّر المخاطر التى تواجهها فى عالم ينعدم فيه اليقين ، وتوسيع الفرص أمام أطفالها . ولكن الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغايات عن طريق العمل تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم فى مراحل التنمية المختلفة . إذ يعيش ما يزيد بكثير على نصف عدد سكان العالم ممن هم فى سنّ العمل ، وقوامهم نحو ملياري شخص ، فى اقتصادات منخفضة الدخل حيث كان متوسط الدخل السنوى للفرد يقل فى عام ١٩٩٣ عن ٦٩٥ دولاراً . وهناك ٤٠ مليوناً غيرهم من العّمال المسنين ، وهناك أطفالٍ ورد أن عددهم يتفاوت بين ٥٠ مليوناً و ٦٠ مليوناً يعملون . وبسبب شيوع بخس التقديرات ، فإن عمالة الأطفال قد تضمّ فى واقع الأمر عشرات أخرى من الملايين .

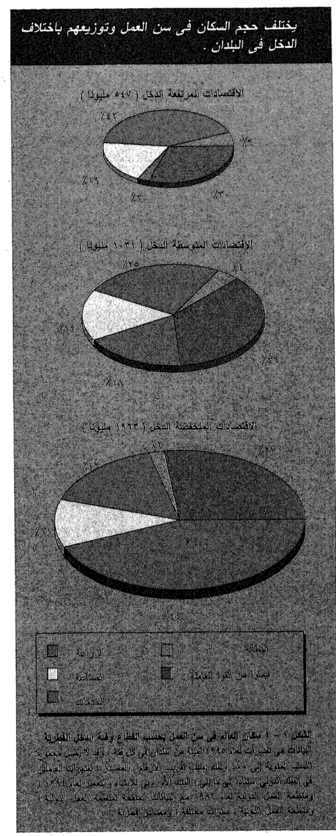
ويلاحظ أن حوالى ثلث عدد السكان ممن هم فى سن العمل فى الاقتصادات المنخفضة الدخل لا يعملون ، لأن بعضهم يذهب إلى المدرسة أو يربى أطفالاً أو يرعى شؤون الأسرة ، وهناك آخرون عاطلون لأنهم عاجزون عن العمل أو عن الاهتداء إلى عمل (الشكل ١ – ١) . ولكن الغالبية منهم تعمل ، ويرجع السبب الرئيسى لفقرها لا إلى بطالتها بل إلى أجورها المنخفضة من العمل . ومن بين الذين يعملون ، يشتغل ما يقرب من ستة من كل عشرة منهم فى الزراعة . ومن بين الباقين ، فإن الذين يعملون

منهم فى قطاع الخدمات يزيدون بنحو ٥٠ فى المائة على الذين يعملون فى الصناعة (التعدين والصناعة التحويلية والتشييد والمرافق) . ويلاحظ أن حوالى ١٥ فى المائة فقط من القوة العاملة هى التى تستطيع كسب معيشتها فى اقتصاد رسمى ، وهو الاقتصاد الذى يُعّرف بأنه يمثل شركاتٍ غير زراعية من القطاع الخاص تدفع أجوراً ، وشركات القطاع العام .

والوضع فى الاقتصادات المرتفعة الدخل مختلف اختلافاً صارخاً . إذ أن نحو ثلث عدد السكان فى سن العمل فيها إمّا أنهم خارج القوة العاملة أو عاطلون . على أن كل الباقين تقريباً ، وقوامهم نحو ٣٥٠ مليوناً من الأشدّاء ، يعملون مقابل أجور . ويستخدم قطاع الخدمات أكثر من ستة عمال من كل عشرة عمال – أى ما يزيد على مثلى عدد العمال فى الصناعة . أما الزراعة فتستخدم ٣ فى المائة من القوة العاملة . والمقدّر أن هناك نحو ٣٠٠٠٠ طفل عامل . والوضع فى البلدان المتوسطة الدخل إنما يجىء بين حالتى الدخل المنخفضة والمرتفعة . والذين لا يعملون يمثلون أربعين فى المائة من جميع الذين هم فى سن العمل ، ويعمل نحو الثلث فى الاقتصاد الرسمى (أى بوصفهم مستخدمين نظاميين فى الصناعة أو الخدمات ويتقاضون أجوراً) ، ويعمل فى الزراعة نحو الخمس ، أما الباقون فيعملون فى ضربٍ من ضروب الاستخدام غير الرسمى . وقد أُبلغ عن وجود أكثر من ٧ ملايين طفل عامل فى البلدان المتوسطة الدخل .

وعلى الصعيد العالمى ، تمثل البطالة – وتُعّرف تقليدياً بأنها تنصرف إلى الباحثين عن عمل دون أن يتمكنوا من العثور على شىء – نحو ٣ فى المائة من السكان الذين هم فى سن العمل (نحو ٥ فى المائة من القوة العاملة) ، وهو تقدير يغدو غير دقيق بسبب الاختلافات فى التعريفات الوطنية والصعوبات فى عمليات القياس . وفى أكثر الأحيان تكون البطالة فى الاقتصادات المرتفعة الدخل أعلى نسبة ، ولكنها مع ارتفاع الدخل وزيادة الحضرنة وعمليات الانتقال الاقتصادى الكاسحة ، أصبحت أكثر شيوعاً فى طائفة من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل .

وكما أن فرص الاستخدام تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان والأقاليم ، فإن الأجور تتفاوت بدورها (الشكل ١ – ٢) . إذ توازى أجور المهندسين فى فرانكفورت

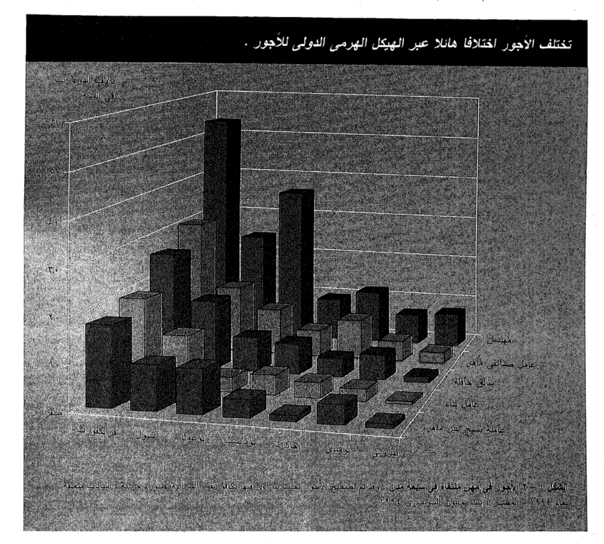


الشكل ١ – ١ سكان العالم فى سن العمل بحسب القطاع وفئة الدخل القطرية
البيانات هى تقديرات لعام ١٩٩٥ لعينة من البلدان فى كل فئة . وقد لا يصل مجموع النسب المئوية إلى ١٠٠ ٪ وذلك بسبب تقريب الأرقام . المصدر : تقديرات العاملين فى البنك الدولى استنادا إلى ما يلى : البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير لعام ١٩٩٤ ، ومنظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦ مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ؛ ومصادر قطرية .

بألمانيا – بعد تصحيحها مراعاة للفوارق فى القدرة الشرائية لعملاتهم – ستة وخمسين مثلاً لأجور العاملات الاناث غير الماهرات فى النسج فى نيروبى بكينيا (الاطار ١ – ١) ، وهي فجوة يمكن أن يُعزى جزء منها إلى الهيكل المهنى للأجور فى كل اقتصاد محلى – والنسبة بين أجور المهندسين وأجور العاملات فى صناعة النسيج هى فى نيروبى ثمانية إلى واحد ، وفى فرانكفورت ثلاثة إلى واحد . ويعزى جزء من هذه الفجوة إلى الفوارق الدولية فى عائد العمل المتماثل – فنسبة أجور المهندسين الألمان إلى المهندسين الكينيين هى سبعة إلى واحد ، ونسبة أجور العاملات الألمانيات فى صناعة النسيج إلى أجور العاملات الكينيات هى ثمانية عشر إلى واحد . ويكسب الأربعون فى المائة من سكان العالم الذين هم فى سن العمل ، والذين يعملون فى المزارع العائلية وفى القطاع غير الرسمى أقل بكثير حتى من العمال غير المهرة فى الحضر – وإذا أضيف إلى الصورة عائد عملهم ، كان الفارق فى العائد ، محلياً ودولياً أيضاً ، أكبر حتى من ذلك .

وإلى جانب هذه الفوارق فى الأجور ونتائج التوظيف فيما بين البلدان ، هناك فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة *داخل* البلدان . وفى معظم المجتمعات تعمل المرأة ساعات أطول مقابل أجر أقل . وتنشغل المرأة بصورة غير متناسبة فى البيت ، ترعى الأطفال ، وتعيل الأسرة المعيشية – وهى أنشطة تخرج عن نطاق السوق . وفى بلدان كثيرة تتلقى المرأة تعليماً أقلّ وفى أحيان كثيرة يكون تمثيلها فى الوظائف الجيدة دون المستوى ، وتتقاضى عادةً

تختلف الأجور اختلافا هائلا عبر الهيكل الهرمى الدولى للأجور .



الشكل ١ – ٢ الأجور فى مهن منتقاة فى سبعة مدن . وقد تم تصحيح الأجور بحيث يراعى فيها تكافؤ القوة الشرائية بصورة جزئية . البيانات متعلقة بعام ١٩٩٤ . المصدر : بنك يونيون السويسرى ١٩٩٤ .

الإطار ١ - ١ كيف يتسنى لنا مقارنة الأجور الحقيقية فيما بين البلدان ؟

كيف يكون العمال فى بلدٍ ما أفضل حالاً من نظرائهم فى بلدٍ آخر ؟ هذا سؤال يطرأ فى كثيرٍ من الأحيان عند النظر إلى البيانات فيما بين البلدان المختلفة . ولكن إجراء مقارنة لأجور العمال فى الاقتصادات المختلفة قد تكون عملية خدّاعة ، لأن كل عامل منهم يتلقى أجره بالعملة المحلية . والحلّ الواضح هو تحويل الأجور إلى عملة مشتركة ، وهى عادة الدولار الأمريكى . وحتّى وقت قريب ، كان الأسلوب الأشيع المتبع فى إجراء هذه المقارنة هو استخدام أسعار الصرف الرسمية . غير أن الأجور المقومة بالدولار التى تُحتسب بهذه الكيفية لا تتراءى فيها مستويات معيشة العمال بصورة وافية ، إذ أن أسعار البضائع التى يستهلكونها تتفاوت بين البلدان . والسلع التى لا يتجر فيها ، كالإسكان أو الخدمات الشخصية بصورة خاصة ، تتفاوت أسعارها تفاوتاً واسعاً ، لأن الذى يقرّرها هو أوضاع الطلب والعرض محلياً .

ولمعالجة أمثال هذه المشكلات ، فقد جرى هذا التقرير فى المقارنات الخاصة بالأجور على استخدام أسعارٍ للصرف تمّ تصحيحها بحيث تراعى تعادل القوة الشرائية ، وبمقتضاه تتمّ معادلة السعر فيما بين البلدان عن نفس المجموعة من السلع والخدمات . مثال ذلك أن سعر صرف الروبية الهندية بتعادل القوة الشرائية يقيس مبلغ الروبيات الذى تدعو إليه الحاجة فى الهند لشراء سلّة منتقاة من السلع التى يتجر فيها أولا يُتّجر والتى تكلف فى الولايات المتحدة دولاراً واحداً . وهذا النهج لا يدخل فى حسبانه الفوارق فى مجموعة السلع التى يرجح استهلاك العمال لها فى البلدان المختلفة . ومع ذلك ، فإن الأجور المحولة إلى دولارات باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية تقدر بصورة أفضل كمية السلع والخدمات التى يستطيع العمال فى بلدان مختلفة شراءها (وفى حين أن أسعار صرف تعادل القوة الشرائية توفر بالتالى أساساً أفضل لإجراء مقارنات بشأن الرفاه ، فإن الأسعار الرسمية تظلّ أنسب عند الحكم على قدرة البلدان على المنافسة دوليا) .

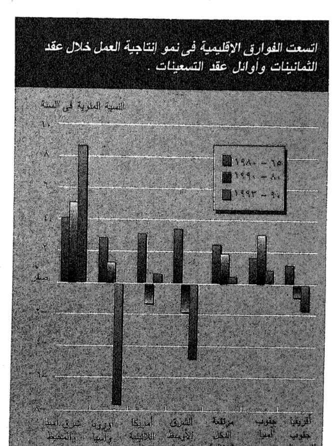
واستخدام تعادل القوة الشرائية عوضاً عن أسعار الصرف الرسمية يؤثر فى النتائج الواردة فى الشكل ١ - ٢ تأثيراً كبيراً . فعادةً ما تجرى البلدان الأكثر فقرا عمليات تصحيح أكبر ، لأن سلعها وخدماتها التى لا يتجر فيها أرخص . مثال ذلك فى عام ١٩٩٤ حصل سائق الحافلة فى سيول بكوريا على ١٢٨٠٠ دولار فى السنة بسعر الصرف الرسمى ، وحصل سائق الحافلة فى بومباى بالهند على ١٧٠٠ دولار بسعر الصرف الرسمى أيضاً . فهل الكورى حقيقة أفضل حالاً سبع مرات من الهندى ؟ نتبين من التحويل إلى دولارات تعادل القوة الشرائية أن ماكسباه كان ١٥٦٠٠ دولار و ٥٥٩٠ دولاراً على التوالى . فالكورى من حيث القوة الشرائية كان أفضل حالاً من نظيره الهندى بأقل من ثلاث مرات ، لأن أسعار السلع التى يتجر فيها فى بومباى أقل بكثير منها فى سيول .

أجراً يقل عن أجر الرجل حتّى مقابل أداء نفس العمل ، وهى فوارق قد تكون منبعثةً عن أعرافٍ ثقافية ، ولكنّها تؤدى إلى عدم المساواة بين الجنسين وإلى استخدام غير ناجع لموارد المجتمع البشرية .

لِمَ كان أداء بعض العمال أفضل من أداء غيرهم ؟

لِمَ توجد أمثال هذه الفوارق الكبيرة فى التوظيف والأجور وبالتالى فى مستويات المعيشة فيما بين الأقاليم ؟ لِمَ تستأثر الزراعة باستخدام عدد على هذا القدر من القلّة من الرجال والنساء العاملين فى الاقتصادات المرتفعة الدخل ، ولكنها تستأثر بما يزيد على نصف القوة العاملة فى البلدان المنخفضة الدخل ؟ ولِمَ يوجد مثل هذا القدر من التشتت فى الأجور ، سواء فيما بين المهن داخل الاقتصاد أو فيما بين العمّال الذين يؤدون مهام متشابهة ولكنهم يعيشون فى بلدان مختلفة ؟

إن الفوارق فى نتائج سوق العمل يمكن ردّها أساساً إلى إنتاجية العمل - أى إلى كمية مساهمة العمل فى الناتج وقيمتها . ومتى كان نصيب العامل من الناتج مرتفعاً ، فان جزءاً صغيراً من القوة العاملة سيكون مشتغلاً بالزراعة ، لأن طلب الاقتصاد على الغذاء يمكن الوفاء به على يدى عدد صغير من المزارعين المحليين ذوى الانتاجية العالية ، أو عن طريق التبادل المربح للسلع التى ينتجها عمال الصناعة والخدمات ذوو الانتاجية العالية مقابل الغذاء المنتج فى الخارج . ويلاحظ فيما بين المهن أن فى وسع المهندسين أن يكسبوا أكثر مما يكسبه عمال النسيج لأن القيمة السوقية لسنةٍ كاملة من العمل فى تصميم آلة تنتج المنسوجات أكبر من قيمة المعروض فى سنة من الأقمشة التى ينتجها العامل القائم بتشغيل هذه الآلة . وداخل المهن نفسها فإن التفاوت فى الأجور فيما بين البلدان إنما يعكس متوسط مستوى الانتاجية *على نطاق الاقتصاد كله* . فإذا كسب سائق حافلة فى سيول مثل ما يكسبه سائق حافلة فى بومباى ثلاث مرات ، فما هذا لأن الكورى أفضل ثلاث مرات فى قيادة الحافلة . وإنّما لأن معنى المستوى الأعلى لانتاجية العمالة فى الاقتصاد الكورى بأسره ، وبالتالى المستوى الأعلى للدخل هناك ، هو أنه يتعين ، من ناحية ،



أفريقيا جنوب الصحراء – جنوب آسيا – مرتفعة الدخل (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أمريكا اللاتينية والكاريبى – أوروبا وآسيا الوسطى – شرق آسيا والمحيط الهادى

الشكل ١ – ٣ نمو نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى حسب الأقاليم . تشمل أوروبا وآسيا الوسطى الاقتصادات المتوسطة الدخل فى أوروبا . المصدر : البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ ؛ Kornal 1992 ؛ بيانات البنك الدولى .

دفع ما يكفى إلى سائقى الحافلات لإقناعهم بقيادة حافلات بدلاً من أداء شيىء آخر فى سبيل العيش ، فى حين أن المستهلكين فى سيول من ناحية أخرى ، على استعداد لأن يدفعوا – وهم قادرون على أن يدفعوا – مقابل ركوب حافلة أكثر مما يدفعه المستهلكون فى بومباى .

والفوارق فى الأجور والتوظيف فى اقتصاد السوق تتقررّ فى سوق العمل حيث يحدث تفاعل بين الأسر المعيشية التى توفر عمالتها وأرباب العمل الذين يطلبونها . وحيث تحدّد السوق سعر العمل وكميته ، تتعيّن زيادة الإنتاجية لكى ترتفع الأجور وتتسع فرص التوظيف ، وهو ما يحتاج بدوره إلى التوسّع فى القدرة الإنتاجية ؛ بمعنى أنه يتعيّن على أرباب العمل والأسر المعيشية تعبئة مدخراتهم لتمويل الاستثمار فى رأس المال المادى ، وفى تكنولوجيات جديدة ومهارات عمالية . ومع زيادة الانتاجية يصبح أرباب العمل قادرين على دفع أجور أعلى ومضطرين إلى ذلك : قادرون بسبب الكمية الزائدة من السلع والخدمات التى ينتجها العامل لقاء ذلك ، ومضطرين لأنه يتعيّن على أرباب الأعمال المنافسة فى سبيل الحصول على العمل الذى تتزايد انتاجيته فيما بين طائفة عريضة من الأنشطة .

والفوارق عبر البلدان فى الدخل الحالى فى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل هى إلى حد كبير فوارق تتراءى فيها التغييرات التى طرأت على مدى العقدين أو الثلاثة الأخيرة . ومن ذلك مثلاً أن دخل سائقى الحافلات فى سيول وبوغوتا وجاكارتا وبومباى ونيروبى كان قبل خمس وثلاثين سنة مضت أكثر تشابهاً مما هو قائم الآن ، ويقع بعض هذه المدن فى اقتصادات شهدت تغييرات سريعة فى الطلب على ناتجها وفى إنتاجية قواها العاملة بما سمح لدخل العمل بأن يشهد نمواً كبيراً (الشكل ١ – ٣) .

وكان حظ شرق آسيا من النجاح أكبر الحظوظ ، حيث تضاعف نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر من ثلاثة أمثال من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٩٣ ، وكذا كان حظّ جنوب آسيا حيث تضاعف متوسط إنتاجية العامل فى نفس الفترة . ويقيم ما يقرب من ثلثى عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى اقتصادات الدخل المنخفض والمتوسط فى مناطق ارتفعت إنتاجية العمل فيها منذ عام ١٩٨٠ . ولكن النمو فى الناتج فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا وآسيا الوسطى – التى تشكل مجتمعة نحو ٣٠ فى المائة من سكان العالم الذين هم فى سن العمل – قد انخفض على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة ، وتحوّل النمو فى إنتاجية العمل فى كثير من هذه البلدان إلى نمو سلبى . والواقع أن معدل الانخفاض قد تسارع خلال عقد التسعينات فى جميع المناطق باستثناء أمريكا اللاتينية . وإن تعليل الأسباب التى جعلت الرخاء يعم بعض البلدان دون أن يعم البعض الآخر هو المفتاح لفهم الكيفية التى يتسنّى بها للعالم أن يستوعب بصورة مثمرة قوتّه العاملة المتنامية .

ثلاثة أنماط

إن النمو السريع الذى تحقّق فى نصيب العامل من الناتج فى بلدانٍ مثل إندونيسيا وجمهورية كوريا ومن فترة أقرب الصين ، قد أحدث نمواً سريعاً فى دخل العمّال الأجراء والذين يعملون لحسابهم الخاص ، وأحدث كذلك تدفقاً سريعاً من جانب العمالة الريفية للعمل فى الصناعة والخدمات ذات الانتاجية الأعلى . وقد قامت هذه الاقتصادات جميعاً فى شرق آسيا باستثمارات ضخمة فى رأس المال المادى والبشرى ، مع التأكيد بصورة خاصة على تنمية الموارد البشرية فى طول السكان وعرضهم . وكانت المشاركة الفعالة فى الأسواق الدولية مفتاحاً للتوسع فى التوظيف فى الأعمال ذات الانتاجية الأعلى ، سواء فى المنتجات الأولية أو فى السلع المصنوعة . وقد انطوت هذه الاستراتيجية على دعم قوى للزراعة ، ولا سيما للمزارع العائلية ، وتفادت غالباً التفرقة الحادة بين عمال القطاع الحضرى والعمال الريفيين . وترتب على المنحى القوّى نحو التصدير خفض الريع الاقتصادى ، كما أن السياسات العمالية لم تمالىء الفئات المحظوظة من العمال . ولشرق آسيا سجل فى العلاقات العمالية أقل استثارة للاعجاب : إذ أن كثيراً من البلدان فرض قيودا على اتحادات العمال . كما عانى بعضها من عنف مرتبط بالعمل . على أنه ما من دليل يوحى بأن مثل هذه التقييدات كانت ضرورية لتحقيق ما أحرزه شرق آسيا من نجاح .

وفى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا انتهج معظم البلدان – وبدرجات متفاوتة – طرقا للتنمية داخلية المنحى وتحمى صناعات بعينها وتتحيز ضد الزراعة . وقد أفادت هـذه الاستراتيجيات عدداً محدوداً من « أصحاب النفوذ المطلعين على بواطن الأمور » – وهم أصحاب رؤوس الأموال والعمال المستخدمون فى القطاع المشمول بالحماية . وفى كثير من الحالات استندت محاولات الاحتفاظ بالأوضاع المحظوظة لهؤلاء العمال إلى تدخلات مؤسسية – كالحظر المفروض على فصل العمال فى أمريكا اللاتينية أو استخدام أعداد أكبر من اللازم من العمالة فى الوظائف العامة فى جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء ، عوضاً عن زيادة الطلب على العمل أو تحسين الانتاجية . أما عواقب ذلك ، فقد تمثلت فى بطء النمو فى الطلب على العمل ، ولا سيما فى القطاعات الصناعية التى اعتمدت اعتماداً رئيسيا على الأسواق المحلية ، وفى وجود فجوة كبيرة نسبياً بين العمال فى القطاع الرسمى والعاملين فى القطاعات الريفية وغير الرسمية الأقل حظا . وقد تسنّى لبضعة من البلدان ، ولاسيما فى جنوبَ آسيا ، أن تحقق للعمال الريفيين مكاسب كبيرة من خلال بذل دعم فعال للمزارع العائلية والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة . ولكن حتّى هناك ، كانت مكاسب العمال أقلّ بكثير ممّا كانت ستتحقق لو أن الصناعة كانت قد انطلقت .

وعلى مدى عقودٍ ، كانت اقتصادات التخطيـط المركزى ، ولا سيما تلك التى فى أوربا وآسيا الوسطى ، مثالا للنموذج الاقتصادى الذى يتناقض مع نموذج السوق فى البلدان الصناعية المرتفعة الدخل . فباعتبارها نفسها نصيرا للعمال وفرت لعمالها أجوراً مرتفعة وكذلك حماية من المهد إلى اللحد – ولم ترَ حاجةً إلى قيام نقابات حرة مستقلّة . وقامت أسوةٌ باقتصادات شرق آسيا ، بإجراء استثمارات كثيفة فى الآلات والمهارات ، ولكنها ، خلافاً لشرق آسيا ، أضعفت من الزراعة الأسرية أو دمّرتها ، ودفعت بالعمال – عوضاً عن إغرائهم – للعمل فى الصناعة ، وانتهجت طريقاً أملته عليها استراتيجية إنمائية كانت منبتة الصلة بالحقيقة الاقتصادية المحلية تماماً كما كانت منبتة الصلة بالأسواق الدولية . وقد أخفقت الاستثمارات الضخمة فى تدارك ألوان الخلل الحادة فى تخصيص الموارد ، وانعدام الدينامية التكنولوجية . فكان ركود الأجور ، وحالات النقص (فى السلع) ، والتخلّف فى قطاع الخدمات ، والتلوث الصناعى الذى هو من أسوأ ما عُرف فى العالم ، كانت جميعها أمارات على فشل التخطيط المركزى فى تحسين معيشة العمال تحسيناً مستداماً .

وقد وصل طريقان من هذه الطرق الثلاثة المتباعدة إلى نقطة مسدودة ليس منها بدٌ . وبات كثير من العمال أسوأ حالاً ممّا كانوا عليه قبل عقدين أو ثلاثة من العقود الخوالى . واليوم تمرّ الاقتصادات الحمائية واقتصادات التخطيط المركزى سواء بسواء بتغييرات كبيرة ناحية التوسّع فى الاعتماد على الأسواق الدولية والمحلية . وقد أحدثت هذه التغييرات – التى فرضتها من ناحية تلك الصدمات الحادة التى حدثت على صعيد الاقتصاد الكلى ، والتحوّل الجذرى الذى طرأ على السياسات من ناحية أخرى – تغييرات عنيفة عادةً بالنسبة للعمال فى فترة الانتقال قبل أن يسترد النمو انتعاشه .

نطاق هذا التقرير

ينبرى هذا التقرير لتفسير كيف يمكن للنتائج التى تعود على العمال أن تكون على هذا القدر غير المعتاد من الاختلاف فى أنحاء مختلفة من العالم ؛ وكيف أن من شأن الاختيارات السياسية الجيدة أن تحقّق التغييرات المنشودة فى حياة العمال . ويستعرض الباب الأول التجارب الإنمائية طويلة الأجل للبلدان المختلفة . من منظور ما قد عنته هذه التجارب بالنسبة للعمال ، كما يحلّل العلاقة بين محددّات النمو والسياسات التى تؤثر فى الطلب على العمل وفى تنمية الموارد البشرية ، ويستكشف العلاقة بين عدم المساراة وطريق التنمية ، ويخلص إلى نتيجة مؤدّاها أن من شأن الاستثمار الكبير ذا القاعدة العريضة فى البشر وفي رؤوس الأموال ، والاعتماد على الأسواق ، أن يحققا نموّاً سريعاً ومنصفا نسبياً فى دخل العمل . كما أن مسألة السياسة ليست مسألة المفاضلة بين حرية النشاط الاقتصادى والتدخل الحكومى ، ولكنها تتمثّل بالاحرى فى كيفية اتخاذ الاجراءات الحكومية الفعالة التى تدعم أداء السوق أداءً ناجعاً . وتشجعّ الاستثمار المنتج ، وتستجيب للاحتياجات المتعلقة بالعمال ، مَنْ كانوا منهم مُتحيزاً ضدهم أو مَنْ كانوا متضررين على نحو آخر .

ويقيمّ الباب الثانى العواقب المترتبة على التطورات الدولية المستمرة بشأن العمال ، مع التأكيد على المسار الذى يرجح أن تتخذه فى المستقبل . فالتكامل الاقتصادى يخلق سوقاً عالمية للعمل بحيث إن القرارات المتعلقة بالأجور والاستخدام فى بلدٍ ما تتأثر تأثراً متزايداً بالتفاعلات التى تجرى مع البلدان الأخرى . والتجارة والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال لها كلها إمكانيات لتحسين رفاهة العمال ، ولا سيما فى البلدان الأفقر ، والتجارة هى الطريق الأهم بمراحل . ولكن لن تتحقق هذه الامكانيات إلاّ إذا كانت السياسات المحلية سياسات سديدة . وفى عالمٍ تتسمّ فيه رؤوس الأموال بالقدرة على الانتقال ، يكافأ النجاح مكافأة طيبة ، أما الفشل فيعاقب معاقبة قاسية . ومع التوسع فى التجارة الحرة فإن العمال فى البلدان التى لا تتمشّى مع التحسينات الجارية فى إنتاجية منافسيها ، سيجنون مكاسب أقل .

وينتقل الباب الثالث إلى دور السياسات الحكومية فى أسواق العمالة ، ويقيّم السياسات وأى نوعٍ منها هو الذى يكون معقولاً فى عالمٍ يزداد انفتاحاً ويتسّم فى كثير من الأحيان بمزيد من الديمقراطية . وإذا أريد لاستراتيجية تستند إلى السوق أن تنجح ، فلا بدّ للحكومات من أن تضع سياسات عمالية تتناول الحقوق الأساسية للعمال ، والتمييز وعدم المساواة ، وضمان الدخل ، ودور الحكومة نفسها بوصفها رب العمل . وهى سياسة ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار حقائق السوق . وعوضاً عن إملاء النتائج ، فإن من المتعيّن فى التصرفات والتشريعات الحكومية أن تكون مكملةً لكل من الحلول التى ينتهى إليها القطاع غير الرسمى ، ونتائج الحلول التى يجرى التفاوض عليها بين العمال وأرباب العمل فى القطاع الرسمى . ولا بدّ للسياسات الحكومية من أن تمكن العمال وأرباب العمل من التفاوض فيما بينهما ، ومحاذرة مساعدة قلّة من أصحاب النفوذ على حساب العدد الساحق من الفقراء الذين لا يتمتعون بنفوذ .

ويستكشف الباب الرابع الآثار التى تعود على العمال نتيجة للتحولات الكبيرة بعيدا عن الحمائية والتخطيط المركزى . وللظروف المبدئية والسياسات الاقتصادية الكلية أهميتها بالنسبة لمسار الأجور ونتائج التوظيف . ولا مفر من أن يكون هناك كاسبون وخاسرون ، ولكن كلّما عجلت الاقتصادات بالشروع فى النموّ ، قلّ عدد العمال الذين يعانون من خسائر مستديمة . وفى وسع السياسات المتعلقة بسوق العمل أن تيسّر عملية إعادة الهيكلة ، وذلك بتشجيع المرونة فى الأجور وقدرة العمال على الانتقال ، وبتصميم تحويلات موجهة إلى ضحايا التحوّل ، وباتخاذ تدابير معّينة يراد منها مساعدة العمال على الاهتداء إلى عمل .

ومع وجود سياسة فعالة ، تتوافر للقوة العاملة المتزايدة فى العالم إمكانية كبيرة للتمتع بمكاسب ضخمة فى العقود المقبلة . ولكن هذه النتيجة التى تتسّم بالتفاؤل ليست نتيجة مضمونة . فإن لم تنتهج البلدان الفقيرة سياسات تستند إلى السوق ، أو إذا أدت النزعة الحمائية إلى وقف الاتجاه نحو مزيد من التكامل العالمى ، فإن المستقبل سيشهد – عوضاً عن ذلك – بُطئاً فى النمو ، وزيادة فى عدم المساواة على الصعيد العالمى . ويستعرض الفصل الختامى فى التقرير ما للتحليلات الواردة فى الفصول السابقة من نتائج ضمنية بشأن العمال فى القرن الحادى والعشرين .

الباب الأول

أى الاستراتيجيات الإنمائية يصلح للعمال ؟

حققّت الاقتصادات المستندة إلى السوق نمواً فاق فى سرعته ما حققته اقتصادات التخطيط المركزى أو الحماية . ولكن كيف يؤثّر النّمو فى العمال ؟ وما هو دور الحكومات فى تعزيز ارتفاع الدخل بالنسبة للعمال وأسرهم ؟ نتناول فى هذا الباب من التقرير العلاقة بين التنمية فى المدى الطويل وما يصيبه العمال من حظوظ ، ونستقصى فى الفصل الثالث طبيعة التفاعلات بين الأسر المعيشية وأسواق العمالة . ثم ننظر فى الفصلين الرابع والخامس فى كيف تؤثر اختيارات السياسات فى نمو الطلب على العمل وفى توفير المهارات . وأخيراً نتساءل فى الفصل السادس عن نتائج السوق ، وكيف تؤثّر فى انعدام المساواة فى الأسلوب الذى يتمّ به توزيع مكافآت النموّ .

النمو الاقتصادى وعائد العمل

إن النمو الاقتصادى مفيد للعمال . فلا يسع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن تستديم النمو الذى تنشده دون تحقيق أفضل استخدام لسكانها الذين هم فى سن العمل . وقد تحقق النمّو المستدام مع ارتفاع الطلب على العمل فى البلدان التى اعتمدت على الأسواق – المحلية والدولية – فى توجيه عملية التنمية ، فى حين أن الاستراتيجيات ذات المنحى الداخلى واستراتيجيات التخطيط المركزى أخفقت بصورة عامة فى جلب مكاسب مستدامة لجميع العمال . ولكن الاختيار أمام الحكومات اليوم ليس مجرد اختيار بين الأسواق الحرة وتدخل الدولة ، ولكن المهمة تتمثّل فى تقرير أنواع التدخل الحكومى الذى يعزز الأداء الكفء للأسواق على أفضل صورة ويشجع بقدر أكبر الاستثمار الإنتاجى فى المصانع والتكنولوجيا والبشر ، ويكون من شأنه مساعدة العمال المحرومين . فذلك هو التحدى الجديد للتنمية .

ويبحث هذا الفصل فى السبب فى أن بعض البلدان ينمو أسرع من غيره ، مع التركيز على ثلاثة بلدان لها تجارب مختلفة اختلافا شديداً على مدى العقود الثلاثة الماضية ، كما يبحث فى محددّات النموّ وأهمية الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى ، ويدرس ما إذا كان النمو السريع للسكان يجنح إلى الهبوط بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ويفقر السكان .

كيف تؤثر الاستراتيجيات الإنمائية فى دخل العمل ؟

تمثل بولندا وغانا وماليزيا مناطقها الخاصة تمثيلاً نمطياً – وهى مناطق أوروبا الشرقية وإفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا . وقد نما عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى جميع الاقتصادات الثلاثة نمواً كبيراً على مدى العقود الثلاثة الأخيرة ، ولكن حكوماتها بدأت عملها باستراتيجيات إنمائية مختلفة ، فكانت النتيجة حدوث اختلافات واسعة فى معدلات النمو الاقتصادى ودخل العمل (الشكل ٢ – ١) .

يحقق النمو وارتفاع الدخل مزيدا من التوظيف مقابل أجر .

الجدول ٢ – ١ السكان الذين هم فى سن العمل حسب مركزهم من العمالة فى غانا وماليزيا وبولندا

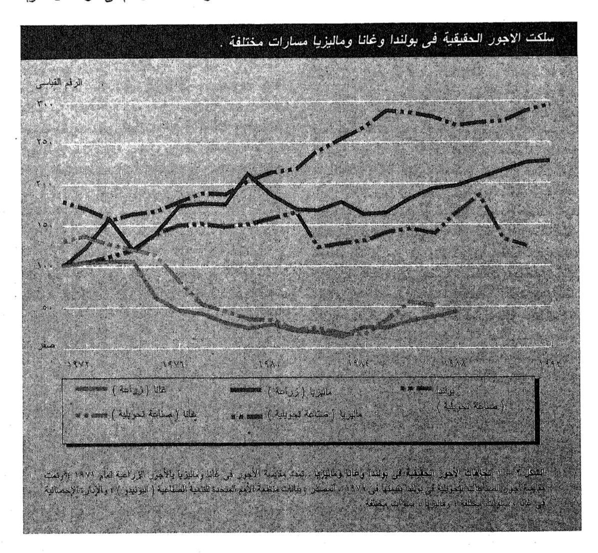
(نسبة مئوية من الاجمالى)

	غانا		ماليزيا		بولندا	
المركز من العمالة	١٩٦٠	١٩٨٩	١٩٥٧	١٩٨٩	١٩٥٥	١٩٩٠
العمال الأجراء	١٤	١٤	٣٥	٤٢	٤١	٥٢
العاملون لحساب أنفسهم	٥٨	٥٩	٢٧	٢٠	٣٢	٢٣
متعطلون عن العمل	٤	٢	١	٣	صفر	٥
خارج دائرة القوة العاملة	٢٤	٢٤	٣٧	٣٥	٢٧	٢٠

المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ؛ بيانات دراسة استقصائية لقياس مستويات المعيشة فى غانا عن ٨٨ – ١٩٨٩ ؛ وبيانات استقصاء القوة العاملة فى ماليزيا عن ١٩٨٩ ؛ و*الكتاب السنوى الاحصائى لبولندا* ١٩٩٣ .

فغانا كانت قد تكاملت مع السوق العالمية تكاملاً هزيلاً ، وتعتمد على تدخل الحكومة فى تخصيص الموارد ، وذلك مثلاً من خلال الاستخدام الواسع لمجالس تسويق المنتجات التى تديرها الدولة ، وفرض قيود صارمة على النقد الأجنبى . وتبنّت ماليزيا بدورها ضروباً شتّى من التدخل ، منها مؤسسات القطاع العام المحمية وبرنامج عريض لإعادة التوزيع . ولكن الاستراتيجية الشاملة لماليزيا اعتمدت اعتماداً شديداً على عمليات السوق ؛ فأسواق رؤوس الأموال مفتوحة ، والاقتصاد يتوجّه إلى الخارج . أما فى بولندا ، فلم تكن السوق هى التى تقوم بتخصيص الموارد ، بل المخططون المركزيون . واختيرت أهداف الناتج وخصصت المدخلات دون اعتبار للتكلفة الحقيقية للفرصة البديلة بالنسبة للموارد ؛ واقتصرت المشاركة فى الأسواق الدولية أساساً على التجارة مع اقتصادات التخطيط الأخرى التى يتم التفاوض عليها مركزيا .

واعتباراً من عقد الستينات عانت غانا من تدهور اقتصادى على مدى عقدين تلاه برنامج كبير للاصلاح وانتعاش متواضع بدأ فى أواخر عقد الثمانينات وهو مستمر إلى اليوم . وبين عامى ١٩٦٠ و ١٩٩٠ انخفض نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بنسبة ١,٥ فى المائة فى السنة فى المتوسط ، وازداد الفقر عمقاً . وفى الوقت عينه تضاعف عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى غانا من نحو ٣,٥ مليون إلى ٧,٨ مليون . واستمرت البطالة تمثل نسبة مئوية صغيرة فقط من القوة العاملة : وفى عام ١٩٨٩ كان توزيع السكان الذين هم فى سن العمل مقارباً



الشكل ٢ - ١ اتجاهات الأجور الحقيقية فى بولندا وغانا وماليزيا . تمت مقايسة الأجور فى غانا وماليزيا بالأجور الزراعية لعام ١٩٧١ ؛ وتمت مقايسة أجور الصناعات التحويلية فى بولندا بقيمتها فى ١٩٧١ . المصدر : بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ والإدارة الإحصائية فى غانا ، سنوات مختلفة ؛ وماليزيا ، سنوات مختلفة .

لما كان عليه قبل ثلاثين سنة خلت (الجدول ٢ - ١) . واستمرّ العاملون لحساب أنفسهم فى المناطق الحضرية والريفية يشكلّون أكثر من نصف عدد السكان الذين هم فى سنّ العمل . وكان هناك رُبع آخر خارجاً عن دائرة القوة العاملة - منشغلاً بتربية الأطفال أو الذهاب إلى المدرسة أو عاجزاً عن العمل . ولم يكن يشتغل بالعمل بأجر إلاّ ١٤ فى المائة من السكان الذين هم فى سن العمل ، وكان أكثر من نصفهم مستخدمين فى القطاع العام . أما الاستخدام بأجر فى القطاع الخاص باعتباره حصة من القوة العاملة ، فقد انخفض فعلاً .

وانطلق الاقتصاد فى ماليزيا فى نفس هذه الفترة وانخفض عدد الأسر المعيشية التى تعيش فى فقر مدقع انخفاضاً هائلاً . وحققت ماليزيا نمواً فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى نسبته ٤ فى المائة فى السنة على الرغم من الطفرة التى حدثت فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل فارتفع عددهم من ٤,٢ مليون إلى ١٠,٤ مليون - وهو يمثل زيادة أكبر وأسرع مما عرفته غانا . وكما هو الحال فى غانا ، فإن معدلات مشاركة القوة العاملة تغيرّت تغيراً قليلا مع مرور الوقت ، ولم تشكلّ البطالة إلاّ نسبة مئوية صغيرة من القوة العاملة . أما الذى تغير ، فهو الاستخدام مقابل أجر ، الذى ارتفع ، والعمل لحساب النفس الذى انخفض ، مع زيادة الوظائف فى الصناعة والخدمات زيادة هائلة (الجدول ٢ - ١) . وفى عام ١٩٥٧ كان عامل من كل اثنين يشتغل فى مزارع للأشجار ، وبحلول عام ١٩٨٩ كان عامل واحد فقط من كل عشرة عمال يعمل فيها وتضاعفت العمالة بأجر ثلاث مرات بين عامى ١٩٥٧و ١٩٨٩ ، فى حين انخفض نصيب القوة العاملة المشتغلة بالزراعة من ٥٨ فى المائة إلى ٢٦ فى المائة .

كذلك نما اقتصاد بولندا نمواً سريعاً فى الفترة ٥٠ - ١٩٧٩ . إذ زاد صافى الناتج المادى (الناتج المحلى الإجمالى ناقصاً معظم الخدمات العامة والشخصية) بنسبة ٤,١ فى المائة فى السنة ، وزاد استثمار رؤوس الأموال بنسبة ٩,٧ فى المائة فى السنة . ونما عدد السكان نمواً بطيئاً بنسبة تقرب من ١,٢ فى المائة فى السنة ، وانعدمت البطالة - إذ كانت الدولة تضمن الوظائف للعمال . وقامت الحكومة بنقل آلاف من العمال من الحقول إلى المدن ، ودفعت بعشرات الآلاف من النساء إلى الانخراط فى القوة العاملة . ولكن النمو أثبت أنه غير مستدام - إذ استند أساساً إلى زيادة حجم رؤوس الأموال وعدد العمال عوضاً عن أن يستند إلى زيادة إنتاجية رؤوس الأموال والعمل . وتباطأت الانتاجية فى أواخر عقد الستينات ، ولكن الاقتراض الأجنبى الكثيف أرجأ الأزمة إلى أن توقف اقتصاد بولندا فى نهاية الأمر عن النمو تماماً . وبحلول عام ١٩٩٢ كان الناتج المحلى الاجمالى أقل مّما كان عليه فى عام ١٩٨٠ بنسبة ٩ فى المائة . وبصورة عامة ارتفع عدد السكان الذين هم فى سن العمل بين عامى ١٩٥٥ و١٩٩٠ من ١٧ مليوناً إلى ٢٥ مليوناً . وكانت حصة السكان العاملين المشتغلين فى وظائف بأجر قد زادت ، ولكن زاد أيضاً عدد المتعطلين عن العمل وعدد الذين يعيشون تحت خط الفقر .

وتراءت فى الزيادات التى طرأت على الأجور صورة الأداء الاقتصادى الشامل فى البلدان الثلاثة جميعها . فمتوسط الأجور الحقيقية فى الصناعة التحويلية فى غانا ظلّ ثابتاً تقريباً فى عقد الستينات ، ولكن مع تحول النموّ إلى الاتجاه السلبى انهارات القوة الشرائية للأجور فى الصناعات التحويلية : فبحلول عام ١٩٨٤ تدهورت الأجور الحقيقية إلى ١٣ فى المائة من مستواها قبل عقدٍ من الزمان ، كما انهارت الأجور فى الزراعة (الشكل ٢ - ١) . ولو كان دخل الأسر المعيشية قد انخفض بالقدر الذى انخفضت به الأجور الحقيقية ، لمات معظم العائلات جوعا . وبدلاً من ذلك ، فإن أهل غانا كيفّوا أنفسهم بطرق شتّى إزاء الأجور المتداعية . فالعائلات الزراعية القادرة على استهلاك ما تنتجه بنفسها وجدت شيئاً من الحماية من الركود الاقتصادى والتضخم السريع . أما العمال فى الحضر ، فإمّا أنهم شغلوا عدّة وظائف أو هاجروا عائدين إلى المناطق الريفية ؛ واعتمد بعض العائلات على تحويلات واردة من أسر معيشية أخرى . ولم تبدأ الأجور فى الصناعة التحويلية فى معاودة الارتفاع إلاّ مؤخراً مع الانتعاش الاقتصادى .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن عمال ماليزيا جنوا ثمرات النمو الاقتصادى : إذ شهدت غالبية القطاعات الرئيسية زيادات مستدامة فى الأجور الحقيقية ، فى حين أن عدداً أكبر من العمال اهتدوا إلى وظائف فى أنشطة مع مرتبات أكبر ولها إنتاجية عالية . ومنذ أوائل عقد السبعينات تضاعفت الأجور المدفوعة فى المزارع وأيضاً الدخل

الحقيقى من الصناعة التحويلية ، وانضم معظم الذين دخلوا إلى القوة العاملة إلى الصناعة الحديثة واقتصاد الخدمات حيث بلغ متوسط دخل العمال فى الصناعات التحويلية مثلى دخل العمال العموميين فى المزارع . بل إن الذين لم يكونوا يعملون مقابل أجر ، قد عرفوا مكاسب كبيرة طرأت على إيراداتهم من العمل . وأما العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم ، كالباعة الجائلين والحلاقين وسائقى الشاحنات ، فقد عرفوا نمواً فى إيراداتهم يساوى الزيادة فى أجور عمال الصناعات التحويلية أو تجاوزها (الجدول ٢ – ٢) .

كما أن الأجور الحقيقية فى بولندا تمشّت بدورها مع التغييرات التى طرأت على الناتج المحلى الاجمالى . ففى عقد السبعينات ، بقى النمو فى الأجور الحقيقية مرتفعاً ، وكان أعلى حتى منه فى ماليزيا . ولكن الأجور فى بولندا انخفضت فى عقد الثمانينات ثم ركدت ، وزادت البطالة فى عقد التسعينات . ولم يتأت لبولندا أن تستديم المكاسب السابقة فى رفاه عمالها . وانخفضت الإيرادات الحقيقية فى الصناعة التحويلية بمقدار الربع بين عامى ١٩٨١ و ١٩٩١ (الشكل ٢ – ١) .

وهكذا استفاد العمال الماليزيون من النمو الاقتصادى ، فى حين عانى البولنديون والغانيون من الافتقار إليه . وما هذه البلدان بفريدة فى نوعها . صحيح أن الدلائل على اتجاهات الأجور فى الأمد البعيد فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ليست كثيرة ، غير أنه فيما يتعلق بالبلدان التى توافرت البيانات عنها ، فإن النمو فى المدى الطويل اقترن بالارتفاع فى الأجور الحقيقية فى الزراعة والصناعات التحويلية (الشكل ٢ – ٢) . وليس فى هذا ما يبعث على الدهشة : إذ أن الناتج المحلى الإجمالى يقيس القيمة المضافة من جانب جميع عوامل الإنتاج – الأرض والعمل ورؤوس الأموال – والأجور تقيس القيمة المضافة من قِبَل العمل . فإذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى آخذاً فى النمو ، فلا بدّ عندئذٍ من أن يكون نصيب الفرد من القيمة المضافة آخذا فى النمو – ولابدّ للأجور كذلك من أن تنمو فى ظل معظم الظروف .

كذلك يغيرّ النمو الاقتصادى من مركز العمال بالنسبة للتوظف . وفى البلدان الفقيرة تشتغل الغالبية من العمال لحسابها الخاص فى أعمال منخفضة الانتاجية نسبياً فى الزراعة أو فى الخدمات . ولكن مع ازدياد البلدان غنىً ، ينتقل عدد أكبر من العمال إلى العمالة فى الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى والأجور الأكبر (الشكل ٢ – ٣) . وهذا التحوّل هو نتيجة للنموّ ، وإنْ كان يمهدّ الطريق أيضاً أمام مزيدٍ من النموّ ، وزيادات فى مستويات المعيشة . ويرتبط إضفاء طابع رسمى على علاقات الاستخدام بالفرص المتزايدة للتخصص والتدريب ، وتجميع المخاطر ، وضمان الدخل بصورة أكبر .

ما الذى يؤدى إلى النمو الاقتصادى ؟

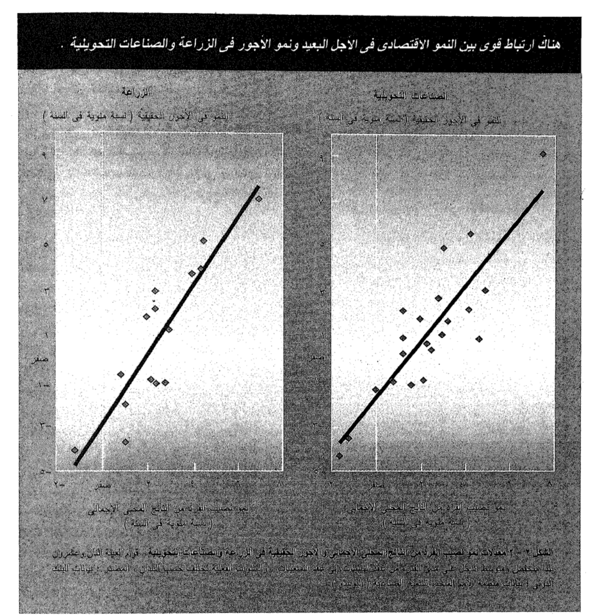
إن ما يتمتع به العمال من منافع فى الاقتصادات السريعة النمو ليس نتيجةً لتوفير وظائف فى القطاع العام أو إجراء زيادات فى الأجور مفروضة من جانب الحكومات . ذلك أن فرص العمالة الآخذة فى الاتساع والأجور الآخذة فى الارتفاع هما ثمرة النمو والزيادات فى نصيب الفرد من الناتج على نطاق الاقتصاد كله . وتتحقق هذه النتائج بفعل استراتيجية إنمائية تستند إلى السوق ، وذلك من خلال قرارات خاصة بالاستثمار تتخذها المؤسسات والأسر المعيشية والحكومة . وإن البحث عن

فى ماليزيا ، استفاد العمال فى جميع القطاعات من النمو .

الجدول ٢ – ٢ الدخل فى مهن منتقاة فى ماليزيا

المهنة	الدخل فى ١٩٨٩ (الصناعة التحويلية = ١٠٠)	المتوسط السنوى لمعدل نمو الدخل ٧٣ – ١٩٨٩ (نسبة مئوية)
العمال الأجراء		
عمال المزارع العموميون	٥٠	٣,٠
عمال الصناعات التحويلية	١٠٠	٣,٥
العاملون لحساب أنفسهم		
الباعة الجائلون	١١١	٤,٤
الحلاقون	٩٥	٤,٦
العاملون فى المغاسل	٤٢	١,٦–
عمال إعداد الشاى	٦٤	٢,٥
سائقو الشاحنات	١٢٠	٤,٧
أصحاب المحال	١٣٨	٥,٦

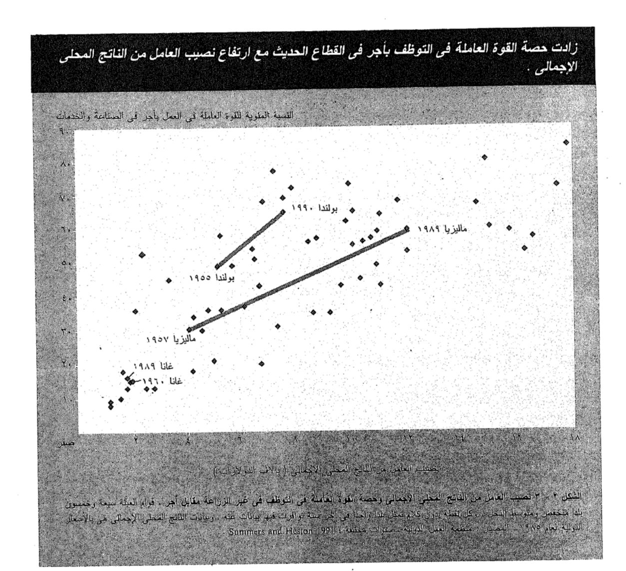
المصدر : بيانات استقصاء القوة العاملة فى ماليزيا عن ١٩٧٣ و ١٩٨٩ .



الشكل ٢ – ٢ معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والأجور الحقيقية فى الزراعة والصناعات التحويلية . قوام العينة اثنان وعشرون بلدا منخفض ومتوسط الدخل على مدى الفترة من عقد الستينيات إلى عقد الثمانينيات . والسنوات الفعلية تختلف حسب البلدان . المصدر : بيانات البنك الدولى ؛ بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

أنشطة أكثر ربحا يشجّع مشروعات الأعمال – سواء أكانت مزارع أسرية أم مؤسسات فى القطاع غير الرسمى أم شركات كبيرة – على الاستثمار فى المعدّات والتكنولوجيا الجديدة وتدريب العمال . فالأسر المعيشية التى تسعى للحصول على إيرادات أعلى من الساعات التى تنفقها فى العمل ، ستقوم بالاستثمار فى رؤوس أموالها البشرية الخاصة من خلال تحسين الصحة والتغذية ومن خلال التعليم المدرسى والتدريب . أما الحكومات فتساهم مساهمة مباشرة بقيامها بالاستثمار فى السلع العامة مثل بناء الطرق الريفية . ولكن الاستراتيجية الإنمائية التى تستند إلى السوق معناها أنه يتعيّن على الحكومات قبل كل شىء أن تمكن مشروعات الأعمال والأسر المعيشية من الاستثمار فى أنفسها وذلك مثلاً بحماية حقوق ملكيتها وتوفير الأسباب لحصولها على التعليم .

والدلائل التى تربط النمو الاقتصادى بالاستثمار دلائل طاغية . ففيما يتعلق بالأفراد ، فإن التوسّع فى التعليم المدرسى يرتبط ارتباطاً قوياً بالزيادات فى إنتاجية العمل ،

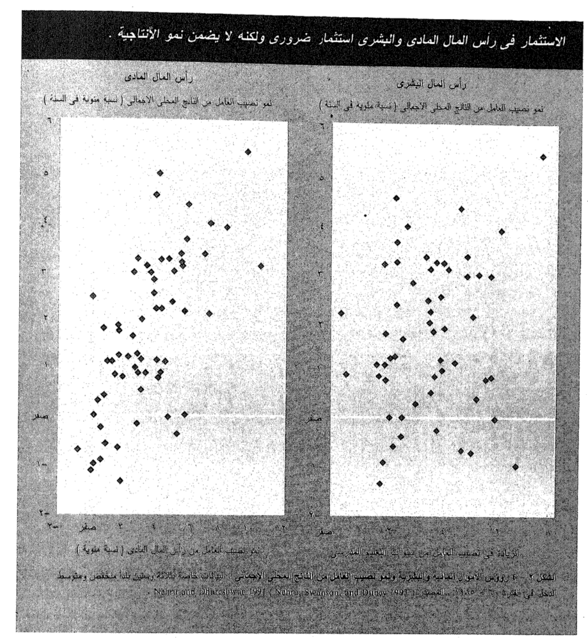


زادت حصة القوة العاملة فى التوظف بأجر فى القطاع الحديث مع ارتفاع نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى .

الشكل ٢ – ٣ نصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى وحصة القوة العاملة فى التوظف فى غير الزراعة مقابل أجر . قوام العينة سبعة وخمسون بلدا منخفض ومتوسط الدخل . وكل نقطة بدون كلام تمثل بلدا واحدا فى آخر سنة توافرت فيها بيانات عنه . وبيانات الناتج المحلى الإجمالى هى بالأسعار الدولية لعام ١٩٨٥ . المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ؛ Summers and Heston 1991.

وبقدرة أكبر على الحصول على الدخل (الفصل الخامس) . وعلى الصعيد الكلّى ، يلاحظ أن البلدان التى حققت مستويات عالية مستدامة من النمو الاقتصادى هى البلدان التى شهدت زيادات سريعة فى أرصدة رؤوس الأموال المادية والبشرية . وبين عامى ١٩٦٥ و ١٩٩٠ ، زادت الاقتصادات النامية ذات الأداء الفائق فى شرق آسيا من نسب استثماراتها إلى الناتج المحلى الاجمالى فيها زيادات كبيرة ، وذلك مّما متوسطه ٢٢ فى المائة فى عام ١٩٦٥ إلى ما متوسطه ٣٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠ . كما زاد رأس المال البشرى زيادة سريعة : فبين عامى ١٩٦٥ و ١٩٩٠ زاد المعدّل الاجمالى للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٢ فى المائة إلى ١٠٢ فى المائة ؛ وتحرك المعدّل الاجمالى للالتحاق بالمدارس الثانوية من ٢٧ فى المائة إلى ٣٧ فى المائة (والمعدلات الاجمالية للالتحاق تشمل التلاميذ الذين ليسوا فى السن المدرسية المعتادة ، وبالتالى فإن النسبة يمكن أن تتجاوز ١٠٠ فى المائة من السكان المعنيين) . وليست هناك أى منطقة أخرى تضاهى هذا النمو الشامل فى الاستثمار والمكاسب المحققة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى والتوسع فى العمالة بأجر والزيادة فى الدخل .

والعلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادى تتجلّى فى البيانات التى تقارن معدلات النمو فى نصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين البلدان فى المدى البعيد (٦٠ – ١٩٨٥) مع التقديرات الحديثة لتراكم رأس المال



الشكل ٢ – ٤ رؤوس الأموال المادية والبشرية ونمو نصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى . البيانات خاصة بثلاثة وستين بلداً منخفض ومتوسط الدخل فى الفترة ٦٠ – ١٩٨٥ . المصدر : Nehru, Swanson, and Dubey 1993 ; Nehru and Dhareshwar 1991 .

المادى وسنوات التعليم المدرسى للعمال (الشكل ٢ – ٤) . وتتضح العلاقات الإيجابية بين الاستثمار ونمو نصيب الفرد من الناتج من عيّنةٍ قوامها أكثر من ستّين بلداً منخفض ومتوسط الدخل تشمل جميع الأقاليم باستثناء الاقتصادات التى تمرّ بمرحلة انتقال فى أوروبا وآسيا الوسطى (والتى لا تتوافر حتى الآن مقاييس مقارنة للاستثمار بالنسبة لها) .

صحيح أن الاقتصادات السريعة النموّ تستثمر استثماراً أكبر ، ولكن الاستثمار فى حدّ ذاته لا يؤدى بالضرورة إلى نمو أسرع – إذ أن الصلة بين الاستثمار ونمو الإنتاجية هى أبعد ما تكون عن التلقائية . وهناك اقتصادات كثيرة زادت من نصيب العامل فيها من أرصدتها من رؤوس الأموال المادية والبشرية ، ومع ذلك شهدت معدّلاتٍ لنمو الإنتاجية إماّ منخفضة أو حتّى سلبية . وبعضٌ من البلدان التى

درجت بصورة نظامية على استثمار أكثر من ٢٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى - ومنها الاتحاد السوفياتى السابق وتنزانيا وسرى لانكا ، والصين فى عقد السبعينات - لم تحقق نمواً سريعاً . كما أن التغييرات التى تطرأ على متوسط سنوات التعليم المدرسى للعمال ترتبط بالنمو الأسرع ارتباطاً ضعيفاً . فقد توسّعت كثرة من البلدان الافريقية فى نظمها التعليمية ، وزادت من متوسط سنوات التعليم المدرسى لقوّتها العاملة ، ولكنها لم تشهد إلاّ نمواً ضئيلاً مقابلاً لذلك .

وهذه العلاقة التى هى أبعد ما تكون عن التلقائية بين الاستثمار ونمو الإنتاجية تنطوى على نتيجتين ضمنيتين آخريين ، أولاهما أن النمو لا يتوّقف على مدى سرعة تراكم المدخلات وحسب ، بل يتوقف كذلك على نوعية هذه المدخلات والتكنولوجيا التى تنطوى عليها ومدى استخدامها استخداماً كفؤا . والاقتصادات السريعة النمو لا تقوم بمجرد زيادة الاستثمارات ، ولكنها تجمع بين رأس المال المادى والعمال المتعلمين بأساليب تزيد من نصيب العامل من الناتج وهى نتيجة تشير إلى الدور الحاسم الذى تضطلع به السياسات الحكومية فى تهيئة بيئةٍ تشجّع على الاستثمار *الانتاجى* .

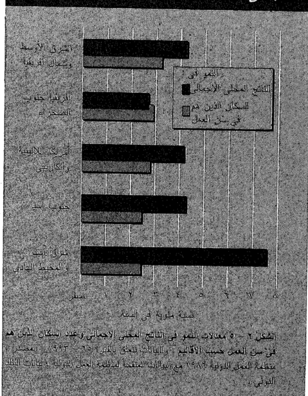
ثانياً ، إن العلاقة بين الاستثمار فى رأس المال البشرى ونمو الإنتاجية هى اضعف بكثير منها بين الاستثمار فى رأس المال المادى ونمو الانتاجية ، كما يتضح من الشكل ٢ - ٤ . إلاّ أن هذا لا يوحى بأن لرأس المال البشرى أهمية أقلّ بالنسبة للنّمو . ويؤخذ من دراسات الاقتصاد القياسى أن معدلات الاستثمار والهبات الأولى للتعليم هى مؤشرات قوية تنبىء بالنمو اللاحق . وإذا تساوت جميع الأمور الأخرى ، فإنه كلما زاد عّمال الأمة تعليماً زادت امكانياتهم على اللحاق بالتكنولوجيات السائدة ، وبهذا يتحقق نموّ أسرع فى الناتج . بيد أن ما يضعف العلاقة هو ما يبدو من أن العمال يريدون الاستثمار فى رأس المال البشرى حتّى فى أنواع البيئات الشائهة المنخفضة النمو التى تجنح إلى تخويف استثمار القطاع الخاص فى رأس المال المادى . وهناك سببٌ يتمثل فى أن رأس المال يتسّم بقدرة أكبر على الانتقال وفى وسعه أن يلتمس بسهولة فرصاً أفضل فى أقاليم أو بلدان أخرى . وهناك سبب آخر هو أن الأسر المعيشية قد تواصل الاستثمار فى التعليم إما لأن لديها آفاقاً للاستثمار أبعد أمداً وإمّا لأن الدعم الحكومى ، إذ يخفض التكاليف التى يتحملّها القطاع الخاص ، يظلّ يجعل من التعليم مجالاً خليقاً باستثمار القطاع الخاص فيه . وربما استثمرت الأسر المعيشية أيضاً فى التعليم المدرسى حتّى وإن لم يُترجم ذلك إلى مستويات أعلى من إنتاجية العمالة ، وذلك لأنها تقدّر ما يوفره التعليم من مزايا أخرى .

النمو الاقتصادى وعرض العمل

هل يؤدى النمو السريع فى عدد السكان إلى الحدّ من النمو ومن مستويات المعيشة ؟ إن الحجة القائلة إن الاقتصادات النامية تستطيع استيعاب عدد كبير من العمال هى حجة تبدو مقنعة . فالنمو الاقتصادى يحتاج إلى إنتاجية آخذة فى الارتفاع (نصيب العامل من الناتج) ، ومن هنا ومع تساوى جميع الاعتبارات الأخرى ، فإن العدد الأكبر من العمال معناه انخفاض الإنتاجية . ولكن إن لم تكن الاعتبارات الأخرى متساوية فالعدد الأكبر من العمال يعنى مزيداً من الناتج ، كما أن النمو فى الناتج يتوقف على كمية وإنتاجية جميع المدخلات ، بما فى ذلك رأس المال المادى ورأس المال البشرى والتكنولوجيا وكذلك عدد العمال . وليس من الضرورى أن يكون لنمو السكان أثر سلبى فى الاستثمار ، ولا من الضرورى أن يقلل من إنتاجية المدخلات .

وقد يكون للنتائج الهزيلة التى تعود على العمل صلة ضعيفة بمعدل النمو فى عرض العمل . وواقع الأمر فى العقود الأخيرة أن الفوارق فى نمو عرض العمل المحتمل فى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تفسر الفوارق فى أوضاع سوق العمل . ففى الفترة ٦٥ - ١٩٩٣ ، تشابهت معدلات النمو فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل تشابهاً يبعث على الدهشة فيما بين الأقاليم ، فلم تكن تختلف إلاّ ببضعة أعشار من نقطة مئوية (والاستثناء الوحيد هو اقليم أوروبا وآسيا الوسطى التى كانت قد حققت فعلاً بحلول عقد الستينات معدلات منخفضة فى الخصوبة) . ولكن الفوارق فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى كانت ضخمة كما يتضّح من الشكل ٢ - ٥ . ففى شرق آسيا ، فاق النمو فى الناتج النمو الحادث فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل بما

كان النمو فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل متشابهاً فيما بين الأقاليم على خلاف النمو فى الناتج المحلى الاجمالى .



الشكل ٢ – ٥ معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى وعدد السكان الذين هم فى سن العمل حسب الأقاليم . والبيانات تتعلق بالفترة ٦٥ – ١٩٩٣ . المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية ، بيانات البنك الدولى .

متوسطه نحو ٥ نقاط مئوية فى السنة ؛ وفى أمريكا اللاتينية كان الفرق أقل من ١,٥ نقطة مئوية ؛ أما فى إفريقيا جنوب الصحراء فقد فاق النمو فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل النمو الحادث فى الناتج المحلى الاجمالى . وحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادى ، نما متوسط الناتج بالنسبة للعامل الفرد نمواً سريعاً فتضاعف فى شرق آسيا مرةً فى كل خمسة عشر عاماً بالمقارنة بمرة كل خمسين عاماً فى أمريكا اللاتينية ، وانخفض فعلا فى أفريقيا جنوب الصحراء .

وبين النمو الاقتصادى وعرض العمل اعتماد متبادل ، ولكن يبدو أن علاقة السببية تسير فى اتجاه آخر . خلافاً لما يُدَّعَى فى كثير من الحالات ، وذلك بأن تشجّع النمو الاقتصادى السريع فى عرض العمل فى بادىء الأمر ، ثم يتباطأ النمو فيه بعد ذلك . وفى عقدى الستينات والسبعينات ، كان عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى جمهورية كوريا ينمو بسرعة ٢,٨ فى المائة فى السنة ومع ذلك فإن النمو الاقتصادى شجع بتوسيعه فرص التوظيف فعلاً على زيادة عرض العمل وذلك مع ارتفاع معدلات مشاركة المرأة . ومع نمو الدخل ، تؤازره جهود تنظيم الأسرة ، شرعت الأسر المعيشية الكورية تختار عدداً من الأطفال أقل . ومع انخفاض الخصوبة استثمرت العائلات مزيدا من المال فى كل طفل لديها ، فزاد ذلك من متوسط عدد السنوات التى أمضوها فى المدرسة . كما أن الاقتصاد الآخذ فى النموّ مكنّ الحكومة والأسر المعيشية من تخصيص مزيدٍ من الموارد بالنسبة لكل تلميذ ، مّما حسّن من نوعية نظام التعليم الكورى . كما أن الاستثمار فى رأس المال البشرى ساعد على استدامة معدلاّت النمو السريع فى كوريا ، وسدّ الحلقة المفرغة الخيرّة بين النمو الاقتصادى وعرض العمل . واليوم كادت كوريا ، شأنها شأن أمم شرق آسيا الأخرى ، تنجز مرحلة الانتقال الديمغرافى من المعدلات المرتفعة للخصوبة إلى المعدلات المنخفضة لها ، وتواجه السوق العالمية بقوة عاملةٍ بطيئة النمو فائقة المهارة متزايدة الجزاء الطيبّ عن العمل .

على أن المعضلة ما زالت ماثلة بشأن ما الذى ينبغى عمله بشأن مستقبل عرض العمل فى المناطق التى أصيب فيها النمو الاقتصادى بالركود ، واستمر عدد السكان فى النمو السريع كما هو حادث فى جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط . ليست هناك أجوبة سهلة . فالأمر يستلزم ما يقرب من عشرين سنة لكى تحقق معدلات الخصوبة المنخفضة بطئاً مقدوراً فى نمو عرض العمل . ثم إن انخفاض الخصوبة من شأنه فى المدى القصير أن يزيد من عرض العمل إذا انضمت النساء اللاتى كان يتعين عليهن تربية الأطفال لقوة العمل بدلا من ذلك . وإذا كان الهدف المتوخّى هو زيادة دخل العمال ، فإن الموارد تحقّق عائداً أعلى لو استخدمت فى تشجيع زيادة الطلب على العمل – وأمثال هذه التدابير تحقق تحسنا فى النتائج التى تعود على العمل بأسرع مما تحققه المحاولات المباشرة الرامية إلى الحدّ فى المستقبل من عرض العمل . وبناءً عليه ، فإن إبطاء النمو فى عدد السكان وإن لم يكن هو البديل لبذل جهود لزيادة الطلب على العمل ، فليس ثمة مبرر يدعو إلى التركيز على السياسات الاجتماعية التى

تساهم فى خفض الخصوبة – كتعليم البنات ، وإجراء تحسينات فى مركز المرأة ، واستثمارات فى الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ، وهى تدخلات قد يكون لها ما يبرّرها من حيث مساهمتها فى صحة الفرد والأسرة ورفاهيتهما .

• • •

إن النمو الاقتصادى يحقق أجوراً أعلى ويشجع العمال على الانتقال إلى وظائف ذات أجر أعلى وإنتاجية عالية فى القطاع الرسمى كما يستبان من تجربة ماليزيا . والاستثمار فى رأس المال المادى وفى البشر هو مفتاح النمو الاقتصادى والإنتاجية الأعلى – وفى غياب الاستثمار ، تركد الأجور وتنخفض مستويات المعيشة كما كان الحال فى غانا قبل الإصلاحات التى أجرتها . ولكن العمل المجرّد على زيادة رصيد رأس المال المادى وعدد سنى التعليم المدرسى لا يُترجم تلقائياً إلى نموٍ مستدام ، وهو ما اكتشفته بولندا . والاستراتيجية الإنمائية التى تستند إلى السوق وتشجع المؤسسات والأسر المعيشية على الاستثمار فى المستقبل بصورة منتجة ومربحة تستطيع استدامة الطلب المرتفع على العمل . وهى استراتيجية تمكّن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من توسيع فرص التوظف وزيادة أجور قواها العاملة التى كثيراً ما تكون آخذةً فى النّمو السريع .

الفصل الثالث

الأسر المعيشية ، والنمو ، والتوظيف

ينفق معظم الناس ، أياً كان عرقهم أو جنسيتهم أو مرحلة التنمية فى بلادهم ، معظم حياتهم فى العمل فى سبيل العيش . وللنمو الاقتصادى وارتفاع دخل الفرد تأثير هائل فى نوع العمل الذى تضطلع به الأسرة المعيشية ، وفى الدخل الذى تتقاضاه ، وفى الكيفية التى تتصرف بها فى وقتها ، وفى القطاع الذى تعمل فيه وهل تقدم على الهجرة أم لا ؛ ويؤثر ارتفاع إنتاجية العامل وتقاضيه أجراً حقيقيا مرتفعاً فى القرارات التى تتخذ بشأن من فى الأسرة المعيشية ينبغى له أن يعمل ومن ينبغى له أن ينال تعليماً ، وما مقدار هذا التعليم ، وكيف تتعامل الأسرة المعيشية مع الأخطار ومع الدخل غير المضمون . وفيما يتعلق بأرباب العمل ، فإن الإنتاجية المرتفعة تؤثر فى الطلب على العمل ، وفى تنظيم الإنتاج ، وفى طبيعة عقود التوظيف . وإن التفاعل بين عرض العمل الذى توفره الأسرة المعيشية وبين الطلب عليه من جانب رب العمل هو الذى يسفر عن نتائج التوظيف التى نلاحظها .

ويرسم هذا الفصل خريطة للتغيرات التى تطرأ على قرارات الأسر المعيشية بشأن العمل ولما تجلبه التنمية من تنظيم للعلاقات الخاصة بالتوظيف ، ثم يتأمل فى المحددات التى تقرر البطالة فى البلدان الغنية والفقيرة .

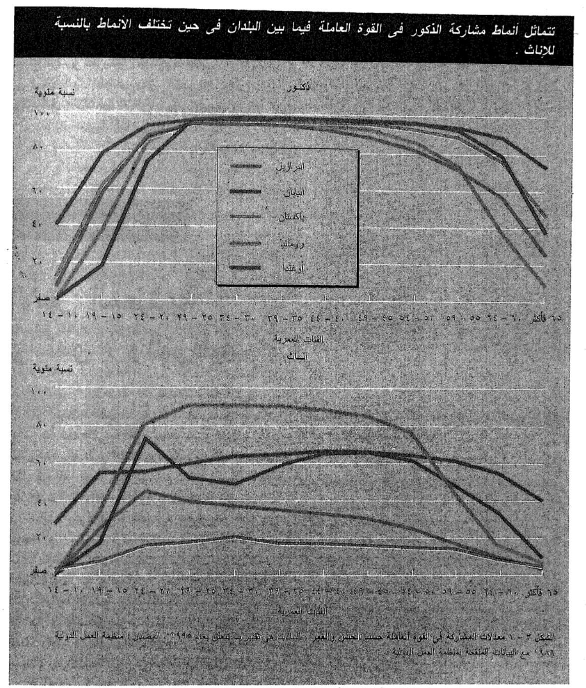
قرارات الأسر المعيشية وعرض العمل

للأسر المعيشية فى كل مكان موارد محدودة تحقق بها أهدافها . والمورد الرئيسى بالنسبة لغالبيتها ، ولا سيما فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، هو وقت العمل .

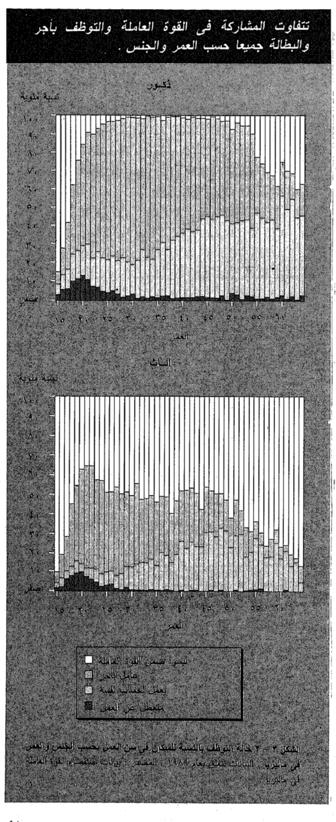
مشاركة القوة العاملة

يتعيّن على الأسر المعيشية أن تقرر كيفية تخصيص

الوقت الاجمالى لعملها بين النشاط المستند إلى المنزل ونشاط السوق . وقرارات الأسر المعيشية تتأثر بدخلها وبالأجور التى يحصل عليها كل فردٍ من أفرادها . والدخل المنخفض لا يعنى دائماً إنفاق ساعات طويلة فى العمل . فتوحى الدلائل المستمدة من استقصاء للأسر المعيشية فى غانا وماليزيا بأن العمال القادمين من عائلات تنتمى إلى فئة الأربعين فى المائة الدنيا من توزيع الدخل يقضون فى العمل ساعات تقل بنسبة من ١٥ إلى ٢٠ فى المائة فى المتوسط عن الساعات التى يقضيها الأفراد القادمون من فئة العشرين فى المائة العليا . ولعل هذه النتيجة راجعة إلى



الشكل ٣ - ١ معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الجنس والعمر . البيانات هي تقديرات تتعلق بعام ١٩٩٥ . المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع البيانات المنقحة بمنظمة العمل الدولية



الشكل ٣ – ٢ حالة التوظف بالنسبة للسكان فى سن العمل بحسب الجنس والعمر فى ماليزيا . البيانات تتعلق بعام ١٩٨٩ . المصدر : بيانات استقصاء القوة العاملة فى ماليزيا

الافتقار إلى فرص العمل ، ولا سيما فى المناطق الريفية . ولكن الانتاجية الأعلى للعمالة والأجور الحقيقية الأعلى من شأنهما فى مرحلة ما زيادة دخل الأسر المعيشية بالقدر الذى يكفى لكى يختار الفرد العمل عدداً أقل من الساعات . ومن مزايا النمو الاقتصادى المستدام فى البلدان الصناعية الحالية ذات الدخل المرتفع أن هناك انخفاضاً بنحو ٤٠ فى المائة فى عدد ساعات العمل التى يعملها الفرد فى السنة ، مّما متوسطه ٢٦٩٠ ساعة فى عام ١٩٠٠ إلى ١٦٣٠ ساعة فى عام ١٩٨٦ .

كما يتعيّن على الأسر المعيشية أن تقررّ مَنْ يذهب للعمل وفى أى أنشطة . ووفقاً لمقياس العمل الذى يتبع بصورة تقليدية ، فإن الرجل يعمل ساعات أطول من المرأة . ولوحظ فى طائفة كبيرة من البلدان أن كل الرجال تقريباً بين الخامسة والعشرين والرابعة والخمسين من العمر يشتغلون بصورةٍ مباشرة فى أنشطة مدّرةٍ للدخل ، سواء فى المنزل أو فى مزرعة للأسرة أو فى مؤسسة أو فى سوق العمل (الشكل ٣ – ١) . وتقتصر الاختلافات بين البلدان بالنسبة للشباب والمسنين . ومن ذلك مثلاً أن نسبة المراهقين والمسنين الذكور الذين يعملون فى أوغندا أكبر منها فى البرازيل ، وهو ما يرجع فى جزءٍ منه إلى اختلاف مستويات الدخل ، وبالتالى اختلاف أنماط التعليم المدرسى والتقاعد .

وبالنسبة للذين يشتركون فى أنشطة السوق ، فإن التوظف مقابل أجر أكثر شيوعا بين الشباب ، أما انتشار حالات عمل المرء لحساب نفسه وتنظيم المشروعات الخاصة ، فهو يتزايد مع زيادة العمر ؛ والبطالة أعلى ما تكون بين العمال الشبان (الذين يرجح قيامهم بتغيير أعمالهم) . وهذا يوحى بأن التوظيف مقابل أجر يمثل بالنسبة لعدد من الأفراد طريق البدء واكتساب بُعض الدخل وتعلّم المهارات ثم إقامة عمل مستقل فى خاتمة المطاف . ويعطى الشكل ٣ – ٢ صورة للسكان فى سنّ العمل فى أحد البلدان ، ماليزيا ، ويوضح كيف يتفاوت تخصيص الوقت بحسب العمر والجنس .

ولكن التعريف التقليدى « للعمل » يسىء توصيف الجهد النسبى ، إذ نادراً ما يؤخذ فى الحساب الوقت المخصص لأنشطة الأسرة المعيشية خلاف الزراعة . وفى جميع المجتمعات تقريباً يقوم معظم الأسر المعيشية بإسناد عبء

تربية الأطفال وإدارة المنزل إلى المرأة . وكثيراً ما يتضح من دراسات الاقتصاد الجزئى أن المرأة تعمل ساعات أطول مّما يعمله الرجل – ولا سيما متى كانت عاملةً أيضاً فى اقتصاد السوق .

ومشاركة المرأة فى القوة العاملة كثيراً ما يطرأ عليها تغيير بأشكالٍ مهمة مع المضىّ فى التنمية . وتجنح معدلات المشاركة من جانب الإناث إلى الارتفاع متى كان تنظيم الاقتصاد يدور حول الانتاج المستند للأسرة فى الزراعة . ومع النمو الاقتصادى وزيادة الحضرنة تنقص المشاركة فى أحيان كثيرة ، إذ تبقى المرأة فى البيت فى حين يخرج الرجل للعمل . وفى المستويات الأعلى من هذا لدخل الفرد ، تعود مشاركة المرأة إلى الزيادة مع زيادة خيارات السوق بالنسبة للمرأة . كما تعكس أنماط المشاركة فى القوة العاملة بدورها الاختلافات الثقافية والمذهبية . فالحاجة تدعو إلى مزيج من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية لتعليل السبب فى أن معدلات مشاركة المرأة فى أوغندا ورومانيا واليابان أعلى منها فى باكستان والبرازيل (الشكل ٣ – ١) .

الهجـرة

كما يتعيّن على الأسر المعيشية أن تقرر أين تعمل ؟ والهجرة – سواء أكانت دائمة أم مؤقتة ، محلية أم دولية – هي قرار تتخذه سوق العمل إلى حدٍ كبير : فينتقل أفراد الأسر المعيشية إلى حيث توجد وظائف . ومتى كان الدخل منخفضا ، يتطلب العمل مقابل أجر نزوح أفراد الأسرة المعيشية الريفية ، إما بصورة مؤقتة أو دائمة . ثم ان الهجرة تتراءى فيها الرغبة فى تنويع مصادر الدخل – فقد تبعث الأسرة المعيشية بشخصٍ للعمل فى المدينة ، فى حين يبقى الآخرون فى مزرعة الأسرة أو فى اقتصاد الأجر المحلى . وبصورة عامة ، تقترن الهجرة المؤقتة بوظائف موسمية ، وقد تقتضى عبور الحدود الدولية : ومن الأمثلة على ذلك عمال المزارع الأندونيسيون الذين يسافرون إلى ماليزيا ، والعمال المكسيكيون الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة ، والموزامبيقيون الذين يقصدون جنوب إفريقيا .

وتنحو التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت نحو زيادة فرص التوظف الحضرى ، وتشجّع العمال على إعادة الاستيطان فى المدن . على أن هذه العملية قد تشوهها السياسات التى تنحاز ضد الزراعة وتنحاز إلى المناطق الحضرية من حيث إيجاد الوظائف وتقديم الخدمات العامة أو كليهما (الفصل الرابع) . وأياً كان الأمر ، فإنه يتعين فهم سلوك الهجرة بوصفه استجابة من الأسرة المعيشية للفرص المتاحة فى مكان آخر ، وهو ما يعنى أن الجهود التى تبذل للحدّ من الهجرة قد يكون مآلها الخيبة أو يكون تنفيذها أمراً مكلفا .

الخصوبة والتعليم المدرسى

يعكس عدد الأطفال الذى ينجبه زوجان ، إلى حد كبير ، التفضيلات المتعلقة بحجم الأسرة . ويمثل الأطفال فى الأسر المعيشية الريفية الفقيرة مصدراً مهما من مصادر العمل الزراعى والأمان فى الشيخوخة . ومع التنمية ، يرغب معظم الأسر فى عددٍ أقل من الأطفال ، وذلك مع ازدياد فرص التوظف والقيمة السوقية لوقت المرأة ، واختيار المرأة أن يكون لديها عدد أقل من الأطفال . وفى الوقت نفسه ، فإن الارتفاع فى الدخل يقلل من القيمة الاقتصادية للأطفال بوصفهم عمالاً عائليين ، وبوصفهم بديلاً لنظم ضمان الدخل ، سواء النظم الحكومية أو نظم القطاع الخاص الأكثر اتساما بالطابع الرسمى ، بما فى ذلك دعم الشيخوخة .

وإذ يختار الآباء الأكثر غنى أن يكون لديهم عددٌ أقل من الأطفال ، فهم يقومون بالاستثمار استثماراً كثيفاً فيهم ، ولا سيما فى شكل المزيد من التعليم . وفى معظم البلدان تتلقى البنات من التعليم أقل مّما يتلقاه الصبيان – وبصورة أساسية فى جنوب آسيا والشرق الأوسط – ولكن البنات فى بعض المناطق ، ولا سيما فى أمريكا اللاتينية ، يتلقين فعلاً تعليماً أكبر . وتعليم البنات تعليماً مدرسياً أقل إنما يعكس فرصاً اقتصادية أقل بالنسبة للمرأة ، كما أن له آثاراً ثقافية مباشرة . ومن مظاهر التنمية فى شرق آسيا التوسع السريع فى تعليم البنات والصبيان أيضاً ، مّما عاد بمنافع على الجيل التالى . وعادةً تخصص الأمهات ذوات التعليم الأكبر قدراً أكبر من موارد الأسرة المعيشية لأغراض التغذية وتربية أطفالهن ، كما أنهن يُولين تعليمهم أولوية أكبر . والتأثير المتراكم لقرارات الأسر المعيشية المذكورة هو تحقيق نمو أبطأ ومهارات متزايدة للقوة العاملة – بعد تعثر استمر ما يقرب من خمس عشرة إلى عشرين سنةً .

معالجة المخاطر

من دواعى القلق الشائع بين الأسر المعيشية كيفية معالجتها للمخاطر التى تواجهها ، سواء بسبب انهيار المحصول ، أو البطالة ، أو اعتلال الصحة ، أو العجز فى سن الشيخوخة . وينطوى جزء من الاستراتيجية التى تتبعها الأسرة المعيشية فى تخصيص وقت العمل على معالجة مخاطر الانخفاض المؤقت أو الدائم فى الدخل . بل إن الأسر المعيشية العاملة الفقيرة تجد لديها وسائل لمعالجة عدم اليقين الاقتصادى وتفلح فى تقليل الفرق بين الاستهلاك والدخل بدرجة أكبر . وهو ما يتحقق بطائفةٍ شتّى من الآليات – إعادة تخصيص وقت العمل ، وقرارات الخصوبة والزواج ، والمدخرات المالية ، والتحويلات المالية داخل الاسرة أو من المجتمع ، أو الاقتراض . فقرارات الخصوبة مثلاً ، تنجم فى جزء منها عن الخطر المتصّور بأن بعض الأطفال سيموتون قبل أن يصلوا سن البلوغ ، مّما يعّرض للخطر مصدر الآباء الرئيسى للدعم فى سن الشيخوخة .

ويتفاوت مدى استجابة عملية تخصيص العمل لاستراتيجية إدارة المخاطر بتفاوت البدائل المتاحة . فقد تبّين فى بوتسوانا وسواها أن الأسر المعيشية تقرّر الكيفية التى تخصّص بها وقت عمل أفرادها فى البيت وفى المدن الأخرى (أو فى الخارج) على أساس الحدّ من المخاطر . ومع التنمية الاقتصادية ، تنحو الأسر المعيشية نحو تخصيص مزيدٍ من الوقت لأنشطة تستند إلى السوق . أما المخاطر المرتبطة بسوق العمل ، ولا سيما مخاطر البطالة ، فتزداد أهميتها بدرجة نسبية .

علاقات التوظيف

يعمل نصف عدد العمال فى العالم لحسابهم الخاص أو يعملون فى مشروعات عائلية . ولكن مع تنامى الاقتصادات يقبل مزيد من العمال على العمل مقابل أجر ، فتغدو علاقات التوظيف علاقاتٍ رسمية ومنوعة ومعقدة بصورة متزايدة . وهناك قوى كثيرة تعمل عملها بصورةٍ نمطية فى استنفار الجهد ورصده والمشاطرة فى المخاطر وضمان العدل . والترتيبات المجدية فى مرحلة من مراحل التنمية قد لا تؤدى وظيفتها فيما بعد مع التطور الحادث فى الاقتصاد .

والشكل الغالب من أشكال تنظيم العمل فى الاقتصادات التقليدية هو شكل مؤسسة الأسرة ، وهى مزرعة عادة . والمزية الرئيسية فيها هى أن الأسرة المعيشية تجتنى جميع مكاسب نشاطها ، بحيث تكون لجميع أفرادها مصلحة مباشرة فى العمل الانتاجى ، أما عيوبها فتتمثل فى صغر حجمها والموارد المحدودة . ومتى كان معظم الانتاج زراعياً ، فإن وفورات الحجم لا تهم ؛ وحتّى حيث تسبغ التقنيات الجديدة المنطوية على الميكنة مزايا على المزارع ذات الحجم الكبير فى بادىء الأمر ، فالمعتاد أن تنشأ أسواق للتأجير تسمح لصغار المزارع بأن تستفيد من هذه المزايا . وتتوافر للمزارع الأكبر حجما عادة فرص أفضل للحصول على الائتمان . ولكن كفّة المزايا الخاصة بالمزارع الأسرية من حيث استثارة الجهد ترجح كفة المزارع الأكبر بصورة عامة . وما فتئت مزارع الأسرة وغيرها من المؤسسات الصغيرة تمثّل الأشكال الأكفأ لتنظيم العمل بالنسبة لقدر كبير من الانتاج فى المجتمعات الأفقر .

وحتّى حين تكون الغلبة لمزارع الأسرة ومؤسسات الأسر المعيشية ، فإن هناك أنواعاً أخرى من علاقات التوظيف تتعايش معها . وأبسط أشكال عقد العمل ، هو العقد الخاص بعمل عارضٍ صرف ، مثل العقد الذى يبرم مع مقتطفى الفاكهة وسائقى سيارات الأجرة والعمال المؤقتين . وتقاس الإنتاجية بسهولة فى هذا الشق من سوق العمل ، وتكون المحاسبة بالقطعة مقبولةً من جانب العمال وأرباب العمل باعتبارها نظاماً عادلاً للجزاء . والطلب على هذه العمالة دالة لقيمة مساهمة العامل فى الناتج ، فى حين أن العرض يتوقف على مدى تقدير الأفراد لقيمة وقتهم (أو ما الذى يستطيعون كسبه من مكان آخر) . ومع التوسع فى فرص التوظف ، يصبح هذا النوع من خدمة العمل أكثر تخصصا . وكثيرا ما يشترط الدفع بترتيب سابق عن الخدمات اللازمة لضمان توريد العمال فى الوقت المناسب . ويبرز مقاولو العمالة باعتبارهم قوة فاعلة مهمة فى هذا المقام ، كما كان شأنهم عند ازدهار صناعة الفاكهة فى عقد الثمانينات فى شمال شيلى . وكان لمنظمى المشروعات أهميتهم فى الصناعة كثيفة الاستخدام للعمل والتى تقع فى مناطق يعيش سكانها فى أماكن متباعدة . وهؤلاء يتعاقدون مع المزارعين ، ويقومون بدور وكالات الاستخدام ويساهمون فى تدفق المعلومات

عبر أسواق العمالة فى المناطق المتجاورة .

عقود ضمنية

تبين من الدراسات المتعلقة بأسواق العمل الريفية فى البلدان النامية أن القوى الاجتماعية والاقتصادية الحاذقة ، كثيراً ما تؤثر فى الأجور . ففى القرى الفقيرة يحتمل أن تحدد الأجور عند مستوى يضمن للعمال الحصول على ما يكفى لطعامهم حتّى يؤدوا عملهم بكفاءة . والأكثر شيوعا هو تحديد الأجور بالنسبة لمهمّة معيّنة فى موسم ما . وربما روعيت اعتبارات أى الأجور يكون عادلاً . وقد اتضح من دراسات أجريت فى الهند أن معدلات الأجور اليومية فى مناطق ريفية معّينة معدلات موحدة بصورة تبعث على الدهشة وذلك بالنسبة للعمال من نفس الجنس على الرغم من الفوارق فى الانتاجية الفردية . صحيح أن الأجور تتفاوت فعلاً بالنسبة للمهام المختلفة ، والمحددة بموسم بعينه ، ولكنها لا تعكس الانتاجية بصورة مباشرة . وبدلاً من ذلك ، ينزع العمال الأكبر إنتاجية للحصول على مزيد من فرص التوظف فى حين أن العمال الأقل إنتاجية منهم لا يحصلون إلاّ على فرص توظف أقل فى المواسم الراكدة – وتحتوى هذه العقود على حوافز للمكافأة على الجهد المبذول ، وكثيراً ما تنطوى على عنصر لمشاطرة المخاطر . ولهذه الأسباب نفسها شاعت عقود المزارعة ، ولكن الأرجح استخدامها حيث تكون تكاليف الرصد مرتفعة أو حيث تكون العلاقة بين الجهدّ المبذول والانتاجية غير واضحة .

عقود رسمية

مع زيادة دخل الفرد والتصنيع ، أصبحت الترتيبات غير الرسمية والانتاج على نطاق صغير أقل جدوى . فمعظم أنشطة الصناعات التحويلية ، وكثير من أنشطة الخدمات تبدى قدرا من وفورات الحجم أكبر منه فى الزراعة ، سواء فى الانتاج أو التسويق أو التمويل . يضاف إلى هذا أن العمال يُكْتَرُون لا لمجرد الاضطلاع بمهمة محددة تحديدا صارماً ، بل لكى يصبحوا جزءاً من جهدٍ منسّق . ولابدّ من تدريبهم وإعطائهم مسؤوليات وتحديات وحوافز . وما زالت الاعتبارات المتعلقة باستثارة الجهد ، والقلق من ناحية المخاطر ، والأعراف الاجتماعية تتفاعل مع التكنولوجيا فتتمخض عن النتائج التى تلاحظ فى سوق العمل ، ولكن هذا يجرى حلّه بصورة متزايدة من خلال عقود رسمية بين المستخدمين وأرباب العمل .

وتوفر عقود العمل الرسمية بصورة نمطية إطاراً للاستثمارات المشتركة من جانب أرباب العمل والعمال . والمؤسسات تعرف قيمة القوة العاملة الموثوق بها والمدربة تدريباً جيداً والتى تلم بالخصائص المحددة لعملية إنتاجها . ومن هنا تخصص الموارد المطلوبة لاستخدام وتدريب قوة عاملة تطابق احتياجاتها تماماً ، وتقدم حوافز لمن يقيمون على الولاء . ويقدر العمال بدورهم قيمة ضمان حصولهم على أجر منتظم . ويقدم بعض الشركات « أجور كفاءة » – وهى أجور تتعّمد تحديدها بأعلى من أجور السوق – كيما تزيد من تكلفة خسارة الوظيفة بالنسبة للعامل ، وتحصل فى لقاء ذلك على عمال جيدين وتحتفظ بهم وتحفّزهم . أما التفصيلات المتعلقة بعقود العمالة فلابد من أن تتفق مع نظام أوسع لحقوق العمال القانونية ، وهى التى تحكم بصورة نمطية علاقات العمل فى الاقتصادات العصرية ، فتشمل معايير الحد الأدنى ، وعضوية النقابات ، وضمان الوظيفة ، وهى قضايا نعود إليها فى الباب الثالث من التقرير .

البطالة

اشتغل ماسييك ما يقرب من نصف عمره البالغ اثنين وخمسين عاماً فى مصنع ستار للشاحنات فى تساراتشويس فى بولندا . وتتم اعادة هيكلة المصنع تحت إدارة جديدة ، وكان ماسييك من بين الآلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم . وفى ضوء سنّ ماسييك ومهارته المحدودة فسيكون من الصعب عليه جداً الاهتداء إلى وظيفة جديدة .

• • •

ونغولو فلاح معدم يعيش بالقرب من كورهوغو فى شمال كوت ديفوار ، ويعمل خمس عشرة ساعة فى الأسبوع فى المتوسط . ولقد كان يود أن يعمل عدداً أكبر من الساعات ليحسّن من مستوى معيشة أسرته ويدفع نفقات تعليم أطفاله ، ولكن العمل الكافى لا يتوافر إلا فى موسم الحصاد .

• • •

وزيبا تخرجت من حوالى ثلاث سنين من جامعة دكا فى بنغلاديش ، فاهتدى كل زملائها من الذكور تقريباً إلى

عمل ، أما زيبا فهى برغم السعى الجاهد فى سبيل الاهتداء إلى عمل فى دكا وشيتا غونغ ومسقط رأسها فى بلدة خولنا ، فإن شيئا لم يعرض عليها . فأرباب العمل يفضلون استخدام الرجال اعتقاداً منهم بأنهم سيكونون أكثر التزاماً بالحرص على مستقبلهم العملى .

● ● ●

تقوم الأسر المعيشية بتوفير العمالة التى يطلبها أرباب العمل ، وهذا التفاعل زائداً عمل الأشخاص لحساب أنفسهم والانتاج الأسرى هو الذى يسفر عما نلاحظه من فرص التوظف وماتحققه من أجور . ولكن كثرة من الذين يريدون العمل ليس فى وسعهم الاهتداء إليه . وتتخذ البطالة أشكالاً كثيرة ، كما يتضح من القصص المتناقضة لماسيبك ونغولو وزيبا ، وكلها تنطوى على تكلفة بشرية . وأسباب البطالة معقدة ، وكثيراً ما تكون منبتة الصلة بمستوى التنمية . ومن الواضح أن الفرق بين معدلات البطالة الفرنسية واليابانية (وهى ١١,٦ و ٢,٥ فى المائة على التوالى فى عام ١٩٩٣) ليس نتيجة للاختلاف فى الدخل . ولكن للتنمية تأثيرا مهما فى الكيفية التى تعبرّ بها البطالة عن نفسها وهو ما ورد فى الإحصاءات الرسمية (الإطار ٣ - ١) .

وفى البلدان المنخفضة الدخل ، تستوعب العمالة غير الرسمية والرسمية مجتمعتين كل القوة العاملة عادةً ، ولا سيما فى المناطق الريفية . وكثيرون من أولئك العمال ليسوا فى حالة استخدام كامل ، فبعضهم قد يعمل جزءاً من الوقت فقط ، وينفق فى العمل ساعات طويلة فى ذروة المواسم الزراعية ، ولكنهم فيما عدا ذلك يبقون عاطلين معظم الوقت . غير أن طبيعة الإنتاج فى الاقتصادات الزراعية هى من شاكلة تجعل البطالة الصريحة - التى تعرفَّ بأنها عمالة ليس لها استخدام أو تبحث عن عمل - نادرة نسبياً . والأفراد الذين ينتمون إلى الأسر المعيشية الفقيرة لا يسعهم البقاء بدون عمل ، كما أن المشاركة فى عمل منخفض الإنتاجية فى الزراعة أمر واسع الانتشار . ولكن إذا كانت البطالة الصريحة منخفضة ، فإن استخدام العمالة استخداماً ناقصاً أمر منتشر . فالعمال الريفيون فى غانا يعملون ما متوسطه ثمانية وعشرون ساعة فى الأسبوع فقط ، فى حين أن ما يقرب من ١٠ فى المائة من القوة العاملة فى فييت نام تعمل أقل من خمس عشرة ساعة فى الأسبوع وإن كان كثيرون منهم يوَدون العمل ساعات أطول . وقدرّ مكتب الإحصاءات فى بنغلاديش أن ما يقرب من ٤٣ فى المائة من القوة العاملة فى البلاد كانت فى عام ١٩٨٩ تستخدم استخداماً ناقصاً .

والموارد البشرية تستخدم أستخداماً ناقصاً فى كل البلدان تقريباً - فالراغبون فى العمل لا يسعهم الاهتداء إلى القدر الذى يبغونه من العمل . وفى المناطق الأفقر والريفية يتخذ هذا أساسا شكل بطالة جزئية موسمية . وفى المناطق الحضرية ، يتخذ ذلك مظهر العمال الذين ثبطت همتهم فكفّوا عن البحث عن عمل . (وفى جنوب إفريقيا تبلغ جملة البطالة بين السود ما يقرب من ٤٠ فى المائة وقد كفّ حوالى ثلاثة أرباعهم حتى عن البحث عن عمل) .

وعبر مسار التنمية ، وانعكاساً للتحوّل الهيكلى للاقتصاد ، فإن التركيز فى البطالة يتغّير من البطالة الجزئية إلى ضرب من ضروب البطالة الأكثر صراحة . ويرجع هذا الانتقال فى جزء منه إلى ارتفاع الدخل والحضرنة . ومع نمو البلدان وارتفاع دخل الأسر المعيشية ، يتسنى للأفراد أن يبدءوا فى احتمال قضاء فترات بدون عمل وهم ينتظرون وظيفة . أما الاقتصادات الأكثر عصرية ، فهى تنظم العمل على نحو لا يجعلها تسلس القياد لمشاطرة العمل أو تصحيح عدد ساعاته بمثل السهولة التى تتم فى الترتيبات الزراعية . على أنه يلاحظ وجود فوارق ضخمة - فى البطالة الصريحة حتى فيما بين البلدان التى هى من نفس مستوى الدخل . إذ يتشابه دخل الفرد فى البرازيل وبولندا والجزائر جداً ، ولكن معدلات البطالة الصريحة فيها كانت فى أوائل عقد التسعينات على التوالى ٢١ و ٣,٩ و ١٦ فى المائة (الشكل ٣ - ٣) . وإذا أريد فهم هذا التباين ، فمن الأهمية بمكان إدراك القوى الاقتصادية المختلفة التى تتولد عنها البطالة .

فالبطالة الصريحة قد يحركها عرض العمل أو الطلب عليه : وقد يتراءى فيها قرار يتخذه العامل برفض وظيفة معروضة عليه والانتظار إلى أن تعرض عليه وظيفة أفضل ؛ أوقد تكون أمارة على توقعات خاطئة ، أو قد تنتج عن فشل السياسات أو عن أوجه الجمود التى تقلل من الطلب على العمل بالنسبة للعرض . وفى كثير من الأحيان تقسم البطالة بحسب النوع أو السبب . فالبطالة الانتقالية التى تنتج عن العمل المعتاد للأسواق ، هى بصورة نمطية بطالة قصيرة الأمد ، وتمثّل جزءاً من عملية بحث العمال

الإطار ٣ - ١ ما هى البطالة ؟

من هم العاطلون عن العمل ؟ إنهم يشملون العمال الريفيين فى كوت ديفوار والعمال المعدمين فى الهند العاجزين عن الاهتداء إلى عمل فى موسم الكساد ؛ وعمال الصلب البولنديين وعمال الموانىء الهولنديين الذين فقدوا وظائفهم فى التغييرات القطاعية فى الطلب على مهاراتهم ؛ وأفراد الطبقة الدنيا فى الولايات المتحدة وجيل من شباب العمال فى جنوب إفريقيا ممن تعذّر عليهم الاهتداء إلى أعمال أو الذين أنكر عليهم الوصول إليها ؛ وخريجى الجامعات المصريين والموظفين المدنيين السابقين فى نيكاراغوا الذين فشلت توقعاتهم فى الحصول على وظائف جديدة والذين تعولهم أسرهم الممتدة إلى أن تظهر وظائف مناسبة .

كمّ عدد المتعطلين عن العمل ؟ استند معظم معدلات البطالة التى تمّ الإبلاغ عنها إلى المعايير التى أوصت بها منظمة العمل الدولية : وهم الأشخاص فوق سن معينة الذين كانوا فى فترة الإسناد (الأسبوع الماضى مثلاً) بدون عمل وجاهزين حالياً للعمل ويبحثون عن عمل . وبمقتضى هذا التعريف فإن المتعطلين عن العمل يمثلون عادةً نسبةً مئوية صغيرة نسبياً من عدد السكان الذين هم فى سن العمل ، وإن تكن البطالة المسجلة خلال حالات التصحيح الحادة – الولايات المتحدة فى عقد الثلاثينات ، وشيلى فى أوائل عقد الثمانينات وبلغاريا فى عقد التسعينات – قد ضمت من ١٥ إلى ٢٥ فى المائة من القوة العاملة .

والمقاييس الأدعى إلى الشمول التى يستعان بها فى قياس استخدام العمالة استخداماً ناقصاً تكاد تحصر المدى الحقيقى لوقت العمل العاطل . وبعض المقاييس تتناول العمال المحبطين – الذين لا يعملون ويودون أن يعملوا ، ولكنهم أقلعوا عن البحث عن عمل بسبب الافتقار إلى الفرص . وهناك فئة أخرى لا تحسب ضمن العاطلين عن العمل ، وقوامها أولئك الذين يعملون مدة أقل من التفرغ الكامل ، لا لأنهم اختاروا ذلك ، بل لعدم توافر مزيد من العمل . وتضم هذه الفئة الذين يظلون رسميا فى حالة استخدام كامل ، ولكنهم لم يعودوا يذهبون إلى العمل (الموظفون الصينيون « المبعدون عن المناصب ») أو الذين أعطوا إجازة غير محدودة بدون أجر (وهو أسلوب شائع فى أوكرانيا) . ولأن « توافر » العمل هو أمر ذاتى فى جزء منه ، فإن الوصول إلى التقديرات المضبوطة لحجم هذه الفئات يتسّم بصعوبة خاصة . ومع ذلك ، فإذا أضيفت التقديرات الخاصة بالمحبطين ومن يعانون من بطالة جزئية من العمال إلى منْ أحصوا باعتبارهم عاطلين عن العمل ، فإن ماقيس من الاستخدام الناقص للعمال يرتفع ارتفاعاً كبيراً (انظر الجدول) .

البطالة والبطالة الجزئية فى بلدان منتقاة

(نسبة مئوية من القوة العاملة)

البلد	السنة	العاطلون عن العمل	العمال المحبطون	من يعانون بطالة جزئية(أ)
غانا	١٩٨٩-٨٨	١,٦	١,٥	٢٤,١
فييت نام	١٩٩٣-٩٢	١,٣	٣,٥	١٠,٠
أوكرانيا	١٩٩٤	٠,٤	...	١٤,٥
جنوب إفريقيا(ب)	١٩٩٣	١١,٩	٢٥,٥	٥,٥
أسبانيا	١٩٨٥	١٧,٣	٢,٦	٤,٥
الولايات المتحدة	١٩٩١	٦,٨	٠,٩	...

... بيانات غير متوافرة

ملاحظة : رتبت البلدان تنازلياً حسب دخل الفرد . وباستثناء أوكرانيا ، فإن العمال المحبطين يحسبون ضمن القوة العاملة .

(أ) الذين يعملون خمس عشرة ساعة أو أقل فى الأسبوع

(ب) الإفريقيون فقط .

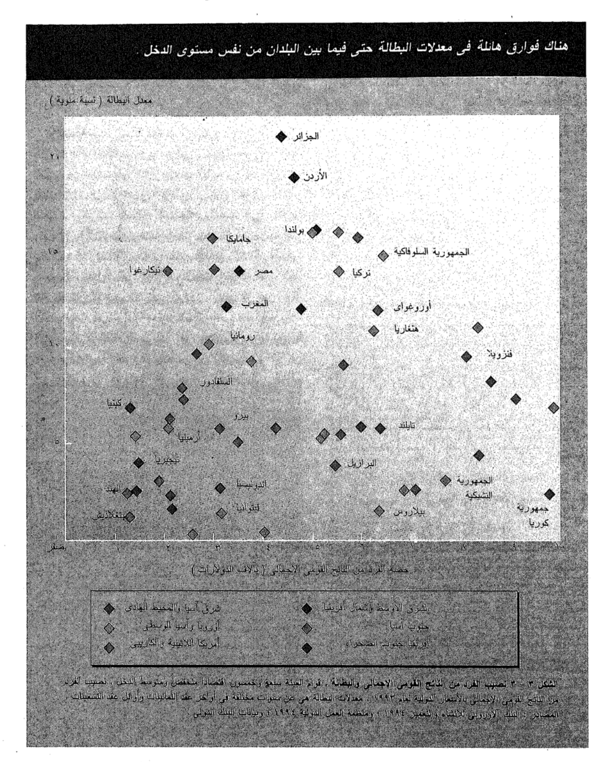
المصدر : بالنسبة لغانا وفييت نام ، بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة ؛ وبالنسبة لجنوب إفريقيا ، مشروع لإحصاءات مستويات المعيشة وبيانات التنمية ؛ وبالنسبة لإسبانيا ؛ *استقصاء أحوال أعمار العمال* ، ١٩٨٥ ؛ وبالنسبة للولايات المتحدة ، إهرنبرغ وسميث ١٩٩٤ ؛ وبالنسبة لأوكرانيا ، *ديناميات سوق العمل فى الصناعة الأوكرانية فى ٩٢ – ١٩٩٤ : النتائج المستمدة من استقصاء القوة العاملة فى أوكرانيا* ، منظمة العمل الدولية *CEET* ، بودابست ١٩٩٤ ؛ والنشرة الاحصائية : *Rynole Truda v stranakh SNE* ، موسكو ١٩٩٤ .

عن وظائف مناسبة ، وبحث أرباب العمل عن عمال مناسبين . والبطالة الدورية تنشأ عن التقلبات فى الطلب الكلى على العمل ، وهى وإنْ تكن فى بعض الحالات واسعة الانتشار وحادة ، إلاّ أنها بطالة وقتية عادةً . ومن الممكن أن تسفر هذه البطالة عن زيادة فى البطالة طويلة الأجل إذا ما استعصى على العاطل عن العمل أن ينضم من جديد إلى القوة العاملة بمجرد استئناف النموّ . والبطالة الهيكلية تقترن بالركود الاقتصادى ، أو بالخلل فى وظيفة أسواق العمل ، أو بفشل السياسات ، وهى تدوم عادة مدةً أطول ، ويحتاج التخلّص منها لا إلى إنعاش الطلب الكلى وحسب ، بل يحتاج كذلك إلى معالجة مشكلات المهارات أو عدم التوافق الجغرافى بين الوظائف والعمال ،

والتخلص من الممارسات المتشددة المتعلقة بالأجور والتوظيف ، والارتقاء بمهارات العمال .

والاتجاهات الحديثة فى البطالة تورث الانزعاج بدرجة خاصة . فعلى الرغم من الانتعاش الحثيث الذى عرفه الاقتصاد العالمى ، إلاّ أن البطالة الصريحة قد تنامت فى بلدان كثيرة . ففى أوروبا ، يعتقد أن استمرار معدلات

هناك فوارق هائلة فى معدلات البطالة حتى فيما بين البلدان من نفس مستوى الدخل .



الشكل ٣ - ٣ نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى والبطالة . قوام العينة سبعة وخمسون اقتصادا منخفض ومتوسط الدخل . نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الدولية لعام ١٩٩٣ . معدلات البطالة هى عن سنوات مختلفة فى أواخر عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات . المصادر : البنك الأوروبى للانشاء والتعمير ١٩٩٤ ؛ ومنظمة العمل الدولية ١٩٩٤ ؛ وبيانات البنك الدولى .

البطالة المرتفعة خلال عقد الثمانينات ناشىء عن مزيج من النمو الهزيل فى الطلب على العمل ، وحالات الجمود فى الأجور الحقيقية فى مواجهة الطلب المتناقص على العمال غير المهرة ، ووجود نظام للرفاهية يوفر للمنتفعين به حوافز سلبية تصرفهم عن قبول الوظائف ، ووجود قيود فى بعض قطاعات الخدمات حالت دون نمو فرص التوظف .

والبطالة تتسّم بحدّة خاصة فى كثير من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، حيث خضع كثير من المؤسسات للانضباط الذى تفرضه الأسواق للمرة الأولى فاضطرت إلى تخفيض الإنتاج أو إلى إغلاق أبوابها تماماً . وكانت البطالة المسجّلة رسمياً فى بلغاريا وجمهورية السلوفاك وهنغاريا حتى وقت قريب يرجع إلى عام ١٩٨٩ بطالة هينة . ولكن البلدان الثلاثة جميعها واجهت بحلول عام ١٩٩٣ معدلات للبطالة الصريحة تفاوتت بين ١٢ و ١٦ فى المائة . ولكن لم تمر كافة الاقتصادات التى تواجه عملية الانتقال بنفس هذه التجربة . فقد بقيت البطالة الصريحة فى بيلاروس وجمهورية التشيك وروسيا عند رقم واحد . وإن يكن عمال كثيرون فى بيلاروس وروسيا قد استغنى عنهم فى الواقع أو صاروا يعملون نصف الوقت .

وأثناء النمو الذى تحقق فى القطاع العصرى فى عقد الثمانينات ، ركدت فرص التوظف فى كثير من البلدان الفقيرة تجاوباً مع التخفيضات التى حدثت فى الطلب الكلى ومع عملية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام . وفى المراكز الحضرية تنامت البطالة الصريحة مع عجز الوافدين الجدد إلى القوة العاملة والعمال المفصولين عن الاهتداء إلى عمل . وقد باتت البطالة التى كان ينظر إليها فى وقتٍ ما باعتبارها ترفاً لا يتأتّى إلاّ للشباب الذين هم أيسر حالاً والذين ينتظرون هذه الوظائف ، تمسّ اليوم جميع الطبقات الاجتماعية .

• • •

إن التنمية الاقتصادية تجلب معها فرصاً جديدة سريعة التغيّر لأولئك المشاركين فى سوق العمل . ويتوقف التقدم على ما تبديه الأسر المعيشية من رغبة وقدرة على الادخار وتكديس أرصدتها الانتاجية ، وعلى رغبة منظمى المشروعات فى تنظيم عناصر الانتاج بحيث يتسنى تحقيق المكاسب التى يمكن للتخصّص أن يغلها ورغبة الحكومات فى تعظيم هذه الجهود بدلاً من تثبيط الهمم . والنمو الاقتصادى يجعل خدمات العمل خدمات مكلّفة بصورة متزايدة ، مّما يحفز الأسر المعيشية على أن تختار طرقاً بديلة تدير بها وقتها ، ويحفز أرباب العمل على استكشاف طرق أفضل لتنظيم الإنتاج . ولكن هذه التفاعلات لا تتسّم بالكمال ، وكثيراً ما يحدث أن تجد كثرة من العمال أن عملها يستخدم استخداماً ناقصاً وأن دخلها منخفض .

الفصل الرابع

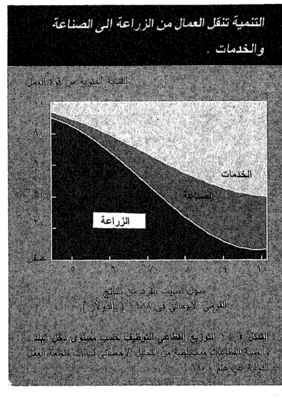
سياسات وأنماط الطلب على العمل

تعنى التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات جوهرية فى هيكل العمالة وزيادة هائلة فى الإنتاجية . فأنماط العمل فى الصناعات التقليدية تتغير عندما تؤدى الزيادة فى تكاليف العمل ، إلى جانب الإنجازات التكنولوجية ، إلى تشجيع الأخذ بأساليب جديدة . وفى الوقت نفسه تتسع فرص العمل فى الخدمات والصناعة بينما تتناقص فرص العمل فى الزراعة ، وينتقل العمال إلى المناطق الحضرية ومن القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى . وقد تحقق قدر أكبر من الرخاء للعمال عندما كانت عملية الارتقاء بالإنتاجية وانتقال الأيدى العاملة تستند إلى الحقائق القائمة فى السوق . وقد ثبت أن المحاولات التى بذلتها الحكومات للتحكم فى سرعة التغيير ، عن طريق حماية الصناعة وفرص العمل فى القطاع الرسمى ، محاولات غير قابلة للاستمرار وكثيرا ما تؤدى إلى عكس المقصود منها ، فتبطىء النمو الاقتصادى وتكبت الطلب على الأيدى العاملة وتشجع الاتجاه إلى القطاع غير الرسمى .

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح السبب فى أن نمو الإنتاجية يغير من نمط العمالة . ثم يناقش كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد أو تعرقل عملية النمو الذى يتطلب زيادة فى الأيدى العاملة وكذلك عملية التحول الهيكلى .

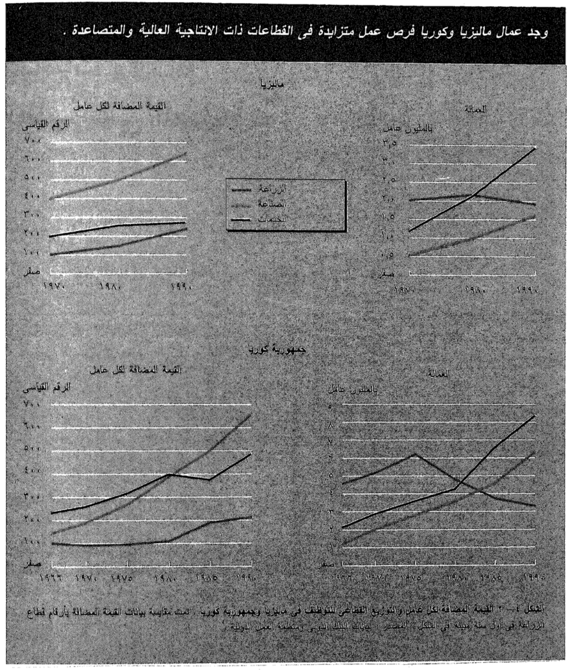
التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية

يؤدى نمو الإنتاجية وارتفاع الأجور الحقيقية إلى تغيير الأساليب التى تعمل لها الاقتصادات . فعندما تصبح المهارات ورؤوس الأموال أكثر توافرا تجد البلدان المختلفة أن من الأجدى لها اقتصاديا أن تستخدم الأيدى العاملة فى إنتاج عدد أكبر من السلع المصنوعة والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات ورؤوس الأموال ؛ وعدد أقل من المنتجات الزراعية كثيفة الاستخدام للأيدى العاملة . وفى المتوسط ، فإن حصة الزراعة فى العمالة تنخفض من ٩٠ فى المائة من الإجمالى فى البلدان الفقيرة إلى ما يقرب من ٥ فى المائة فى البلدان الغنية كما يتبين من الشكل ٤ - ١ . ويرتفع نصيب الصناعة ، التى تشمل الصناعات التحويلية والتشييد والتعدين ، من ٤ فى المائة إلى ما يقرب من ٣٥ فى المائة ، وترتفع حصة الخدمات من ٦ فى المائة



التنمية تنقل العمال من الزراعة إلى الصناعة والخدمات .

الشكل ٤ - ١ التوزيع القطاعى للتوظيف حسب مستوى دخل البلد وأنصبة القطاعات مستخلصة من التحليل الإحصائى لبيانات منظمة العمل الدولية عن عام ١٩٨٠ .



الشكل ٤ – ٢ القيمة المضافة لكل عامل والتوزيع القطاعى للتوظيف فى ماليزيا وجمهورية كوريا . تمت مقايسة بيانات القيمة المضافة بأرقام قطاع الزراعة فى أول سنة ممثلة فى الشكل . المصدر : بيانات البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية .

إلى ٦٠٪ فى المائة . ويرتبط هذا التحول بزيادة العمالة فى القطاع الرسمى التى تناولناها فى الفصلين الثانى والثالث . غير أن اختلاف البلدان فيما تهبه لها الطبيعة من موارد يمكن أن يحدث اختلافات واسعة عن هذا النمط الأساسى . فالبلاد التى تحظى بوفرة من الأراضى الزراعية مثل الولايات المتحدة ونيوزيلندا تبقى أبَّان تطورها ، منتجا زراعياً عالى الكفاءة . والبلدان التى حبتها الطبيعة بكميات كبيرة من المعادن مثل أندونيسيا وفنزويلا تميل إلى تخصيص قدر أقل من العمل للصناعات التحويلية وقدر أكبر للخدمات .

كما أن ارتفاع الأجور الحقيقية يشجع المنتجين فى

تأخرت الاقتصادات المحمية عن غيرها فى حصيلة الإيرادات من السلع المصنوعة ونمو العمالة

الجدول ٤ ـ ١ التغير فى الإيرادات والعمالة فى الاقتصادات المحمية والاقتصادات ذات المنحى التصديرى

(النسبة المئوية فى السنة ، ٧٠ ـ ١٩٩٠)

البلد	الإيراد الحقيقى للعامل	العمالة مقابل أجر
الاقتصادات المحمية بشدة		
الأرجنتين	٠,٩ −	٢,٥ −
غانا	٥,٥ −	٢,٢
الهند	٢,٢	٢,٠
بيرو	٣,٣ −	٢,٦
زامبيا	٠,٩ −	٢,٠
الاقتصادات ذات المنحى التصديرى		
جمهورية كوريا	٨,٢	٦,٦
ماليزيا	٢,٢	٨,٢
تايلند	٣,٠	٥,١

المصدر : Banerji, Campos, and Sabot, background . paper

قطاع معين على الأخذ بالتقنيات الإنتاجية التى توفر الأيدى العاملة ، فى نفس الوقت الذى ينتقل فيه العمال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية ، على نحو ما يوضحه الاختلاف فى تنظيم إنتاج الألبان فى كل من المكسيك وإكوادور وتكساس . فالمزارع العائلية الفقيرة فى ريف المكسيك ، والتى تعمل كل منها برأس مالها الهزيل وبدون استئجار خدمات متخصصة ، لا تكاد تكسب شيئا يزيد على دخل الكفاف ، ولا تنتج سوى من ثلاثة إلى أربعة لترات فى اليوم من كل بقرة . أما فى مرتفعات الإكوادور فإن المزارع التجارية الصغيرة لإنتاج الألبان تستأجر عمالا تدفع لهم ١٠٠ دولار فى الشهر ، وتستخدم مجموعة من خدمات السوق مثل التلقيح الصناعى ، وتنتج ثلاثة عشر لترا فى اليوم من كل بقرة ، فى حين تعتمد مزارع تكساس بدرجة أكبر على معاملات الأسواق للحصول على مدخلات مثل المواد المغذية التكميلية والخدمات البيطرية ، ويحصل العاملون فى تلك المزارع على أجر يبلغ ١٢٠٠ دولار فى الشهر ، ولكن أبقار هذه المزارع تنتج عشرين لترا فى اليوم أو أكثر .

وعندما تتوسع الاقتصادات ، تنافس فرص العمل الجديدة الفرص القائمة . ونظرا لأن الطلب يتزايد فى مجالات أخرى فإن العمال يهجرون الأنشطة منخفضة الإنتاجية والأجور . ويبين الشكل ٤ ـ ٢ اتجاهات إنتاجية العمل داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها فى كل من ماليزيا وجمهورية كوريا خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد يعكس الأداء الباهر لماليزيا فى مجال الإنتاجية جزئيا التوسع فى التوظيف فى قطاعى الصناعة والخدمات ذوى الإنتاجية العالية ، ولكنه يعكس أيضا حقيقة أن الزراعة عززت إنتاجيتها بدرجة كبيرة فى حين أبقت على عدد العمال فيها ثابتا تقريبا . بل لقد كان سجل كوريا أكثر إثارة ، وإن كانت إنتاجية الزراعة فيها لم تبدأ فى التحسن إلا بعدما شرع هذا القطاع فى التخلص من العمال فى منتصف السبعينات . وقد تبين من تحليل مصادر نمو إنتاجية العمل الوطنية فى كوريا وماليزيا ، أن ما يقرب من ٦٠ فى المائة من الإجمالى يأتى من ارتفاع إنتاجية العمل داخل القطاعات ، ويأتى معظم الباقى من الانتقال بين القطاعات المختلفة .

ونمو إنتاجية العمل ، سواء داخل القطاعات أو فيما بينها ، ليس مجرد قصة تتعلق بإنشاء وظائف جديدة ، إذ أن المألوف أن يتطلب الأمر إلغاء بعض الوظائف أيضا . فقد زادت العمالة فى الصناعة الكورية مثلا من عدد يتجاوز قليلا مليون وظيفة فى ١٩٦٦ إلى أكثر من ٦ ملايين وظيفة فى ١٩٩٠ ، وخلال هذه الفترة زادت حصة الصناعة التحويلية من إجمالى العمالة من ١٠ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة . ولكن هذا النجاح الاقتصادى لم يكن موزعا توزيعا متكافئا بين الصناعات ، بل وكثيرا ما أدى إلى تدمير الوظائف . من ذلك إن العمالة زادت فى صناعة الخشب الرقائقى من ٢٣ ألف وظيفة إلى ٣٢ ألف وظيفة فى الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ لكنها انخفضت بعد عام ١٩٨٠ . وخلال هذه الفترة نمت الأجور الحقيقية سريعا ، مما دفع إلى تحولات فى الصناعة عززت الإنتاجية .

أخطاء السياسات التى تقلل الطلب على العمل

كثيرا ما تفشل التحولات فى مجال العمالة فى أن تعكس التغيرات التى يحركها السوق ، بل تنتج بدلاً من ذلك عن المحاولات التى تبذلها الحكومات للتعجيل بالتحول من الأنشطة والقطاعات منخفضة الإنتاجية إلى نظيرتها

مرتفعة الإنتاجية . وهناك طرق ثلاثة حاولت الحكومات بها إحداث التغيير : اتباع سياسات ينشأ عنها تحيز موال للصناعة ومناهض للزراعة ؛ واتباع سياسات متحيزة ضد الطلب على العمل فى الزراعة ؛ والتنظيمات الرامية إلى جعل العمالة فى القطاع الرسمى أكثر جاذبية للعمال . وهذه الطرق الثلاثة جميعا تكبت النمو فى الطلب على العمل ، وتؤدى إن آجلا أو عاجلا إلى الإضرار بالنمو الإجمالى .

التحيز الموالى للصناعة

ثبت فى نهاية الأمر أن السياسات التى اتبعت فى مجموعة واسعة من البلدان التى انصب اهتمامها على التصنيع من أجل إحلال الواردات هى سياسات سيئة بالنسبة للعمالة الصناعية ، للنمو الزراعى ، وللأداء الاقتصادى بصفة عامة (الجدول ٤ ـ ١) . فالهند مثلا حظت بنمو مطرد فى الأجور ولكنها شهدت تباطؤا فى نمو العمالة فى الصناعات التحويلية . وعانت بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وغانا وزامبيا من انخفاض الأجور وتباطؤ نمو العمالة (وكان النمو سلبيا فى حالة الأرجنتين) على حد سواء .

وفشلت حماية الصناعة فى إحداث زيادة دينامية فى كشوف رواتب العمال الصناعيين . كما أدت إلى حدوث تحيزات مناهضة للعمل داخل الصناعة : فالدراسات تبين أن صناعات التصدير فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تكون عادة أكثر كثافة فى استخدام العمل عنها فى البلدان التى تتبع سياسة إحلال الواردات ، ولكن المألوف أن تفرض على المجموعة الأولى ضرائب غير متناسبة بدلا من أن تتلقى دعما . وغالبا ما يكون رأس المال مدعوما بصورة ضمنية عن طريق تخفيض الحماية على السلع الرأسمالية المستوردة وعن طريق المغالاة فى تقييم أسعار العملات ، مما يزيد من تحيز التصنيع ضد الأيدى العاملة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاقتصادات الناجحة فى شرقى آسيا ركزت اهتمامها على التصدير ، وكانت التحيزات لصالح الصناعة لديها معتدلة نسبيا . وشهدت تلك البلدان نموا فى العمالة الأجيرة تجاوز كثيرا النمو السكانى كما شهدت نموا ملحوظا فى أجور عمال الصناعة التحويلية .

وقد ثبت أن تدليل الصناعة أمر طيب لقلة من الصناعات لكنه أمر سيىء لنمو العمالة الصناعية . كما كان أمرا سيئا بالنسبة للزراعة . ولما كان القطاع الزراعى هو القطاع الرئيسى كثيف الاستخدام للعمل فإن هذا يشكل تحيزا مناهضا للطلب على العمل ـ ومناهضا لأفقر فئات العمال . وفى كثير من الأحيان كانت الضريبة الحقيقية على الزراعة ضخمة . فقد تبين من دراسة أجريت على ثمانية عشرة بلدا أن إجمالى الضريبة (الظاهرة والضمنية) على الزراعة بلغت ٣٠ فى المائة فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٤ أى بما يكافىء تحويل ٤٦ فى المائة من القيمة المضافة فى الزراعة سنويا إلى القطاعات الأخرى . وقد تراوح هذا التحويل بين ما يقرب من ٥٠ فى المائة فى حالة الضرائب المفرطة على الزراعة فى بلاد مثل غانا وزامبيا ، وما بين ١٠ و ٢٠ فى المائة للضرائب المعتدلة كما هى الحالة فى ماليزيا . أما كوريا والبرتغال فتقدمان فى الواقع دعما للزراعة . وفى معظم الحالات لم تكن الضرائب الصريحة هى المصدر الأساسى للضرائب ـ ما يقرب من ثلاثة أرباع الإجمالى فى المتوسط ـ بل الآثار غير المباشرة لحماية الصناعة ، وما ينجم عن ذلك من مغالاة فى تقييم سعر العملة . وبينت الدراسة أن الضرائب المنخفضة على الزراعة تعنى سرعة أكبر فى النمو الزراعى ، وسرعة أكبر فى النمو الإجمالى . ونظرا لأن ذلك أدى إلى التعجيل بعملية التنمية الإجمالية ، فقد كان من المفارقات أنه ترتب على انخفاض الضرائب على الزراعة الإسراع بالتحول من العمالة الزراعية إلى العمالة فى الصناعة والخدمات .

كذلك ، فإن نمط التغير التكنولوجى مسألة مهمة أيضا . فعندما يكون التقدم التكنولوجى بطيئا فى قطاع رئيسى كثيف الاستخدام للعمل ، فإن هذا القطاع يمكن أن يغدو قطاعا متلكئا فى التقدم الإجمالى للبلد . وربما يرجع ذلك إلى التقاعس عن تطوير وتطويع تقنيات جديدة ، كما حدث فى الزراعة فى أثناء الثورة الصناعية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ففى هاتين الحالتين كان التقدم التقنى متركزا فى الصناعة والإتصالات ، وكان ذلك من العوامل التى أدت إلى ركود أجور العمال غير المهرة حتى عندما شرع النمو الإجمالى فى الانطلاق فى هذين البلدين . ولكن الثورة الخضراء غيرت موقف الزراعة بصورة عميقة فى العقود الثلاثة الماضية . فحيثما تمكن المزارعون من الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ـ على الأخص فى أجزاء كبيرة من آسيا ـ كان التغير التقنى فى الريف سريعا مما أفضى إلى

نمو سريع فى الدخل الريفى الإجمالى ، وحقق مكاسب كبيرة لعمال الريف عن طريق التأثير المباشر على دخل المزارع والأجور الزراعية . وقد تبين من دراسة أجريت فى ريف الهند أن زيادة الغلة الراجعة إلى التغير التقنى قللت من تفشى الفقر بين سكان الريف من ٥٦ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة فى الفترة بين منتصف السبعينات وعام ١٩٩٠ ، وذلك عن طريق زيادة دخل المزارع ، وارتفاع بنسبة ٧٠ فى المائة فى الأجور الزراعية على حد سواء . وبينت دراسات عديدة أن الطلب المتصاعد على الخدمات والسلع الاستهلاكية والمدخلات يحدث تأثيرا كبيرا غير مباشر على توسع القطاع الريفى غير الزراعى .

ولكن حدوث التغير التكنولوجى يتطلب أن تكون بيئة السياسات مساندة له . والتحيز الحاد المناهض للزراعة ، وليس عدم الاستجابة من جانب المزارعين ، هو السبب الرئيسى فى تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية فى إفريقيا جنوب الصحراء .

التحيزات المناهضة للعمل فى نطاق الزراعة

فى الفترة بين ١٩٥٠ وأواخر السبعينات ، كانت السياسات الزراعية فى كل من الاقتصادات ذات المنحى السوقى واقتصادات التخطيط المركزى تنبع من الرأى القائل بأنه ليس من المرجح أن يستجيب الفلاحون لحوافز السوق ، وأن المزارع الكبيرة أكثر كفاءة ، وأن الأمل الأكبر فى هذا القطاع معقود على التحديث المعتمد على كثافة رؤوس الأموال . وقد ثبت خطأ تلك النظرة . فهناك عدد قليل من الاقتصادات ، معظمها فى شرقى آسيا ، لم يتجنب فقط الإفراط فى فرض الضرائب على القطاع الزراعى بل وفر أيضا للزراعة التى تتم على نطاق صغير دعما قويا عن طريق البنية الأساسية والخدمات . وكان من العوامل التى يسرت ذلك أن سبقته إصلاحات زراعية تتعلق بتوزيع الأراضى (فى كوريا وتايوان الصينية) أو وجود تاريخ طويل من الإنتاج عن طريق المزارع الصغيرة (فى إندونيسيا وتايلند) والانتقال السريع إلى إنتاج المزارع الصغيرة (فى الصين بعد سنة ١٩٧٨) . وقد تمتعت هذه الاقتصادات بنمو ريفى سريع وتحول ملموس نحو العمالة غير الزراعية داخل المناطق الريفية .

بيد أنه فى كثير من الاقتصادات ، تستحوذ المزارع الكبيرة والتى تستخدم رأس المال بكثافة ، على نسبة كبيرة من الأراضى ، ولا تستخدم غير عدد ضئيل للغاية من الأيدى العاملة ، لكنها تحظى بالأفضلية فى الحصول على الائتمان وغيره من أشكال الدعم . ففى أمريكا اللاتينية لم يؤد الإصلاح الزراعى فاتر الهمة الذى كان يهدف إلى إعطاء المستأجرين الزراعيين حقوق الملكية أو كان يهدد بذلك ، إلا إلى اشتداد تحيز أصحاب الأراضى تجاه الأخذ بممارسات الإنتاج الموفرة للأيدى العاملة . وكانت كولومبيا مثالا صارخا للآثار المعاكسة لهذه السياسات على الحوافز . فالأراضى التى كان يمكن استخدامها بكفاءة لزراعة المحاصيل تستخدم بدلا من ذلك لتربية الماشية ، وذلك بسبب تحيز السياسات لصالح المزارع الكبيرة (الإطار ٤ - ١) . وفى كثير من بلدان كتلة مجلس التعاضد الاقتصادى ما زالت الأراضى مملوكة للمزارع الجماعية الضخمة أو لخلفائها .

ويحتاج كثير من البلدان إلى خصخصة الزراعة أو إلى الإصلاح الزراعى أوإليهما معا . وقد سارت فييت نام وألبانيا فى هذا الاتجاه بالفعل ، وهناك برنامج للإصلاح الزراعى يجرى تطبيقه فى جنوب إفريقيا . والإصلاح الزراعى يتحقق على أفضل صورة داخل إطار سوقى يضم مشترين وبائعين راغبين فى التعامل معا ، وليس عن طريق نزع الملكية . وضمانا لنجاح الإصلاح يمكن معاونة الفقراء بمنح يستخدمونها فى شراء المزارع وتنميتها . كما أن هناك حاجة لإعادة توجيه الدعم التقنى والتسويقى والاستثمار فى البنية الأساسية الريفية من العمل لصالح كبار المزارعين إلى العمل لمصلحة صغار الملاك .

التنظيمات العمالية ، ازدواجية قوة العمل والقطاع غير الرسمى

يتطلب التغيير فى تخصيص الموارد الذى يجعل فى الإمكان تحقيق التحول الذى يعزز الإنتاجية فى اقتصاد ما ، وجود سوق للعمل مفتوحة أمام القوى الاقتصادية . أما السياسات التى تشجع على تشكيل مجموعات صغيرة من المشتغلين فى أنشطة مرتفعة الإنتاجية فتؤدى إلى الازدواجية (تقسيم قوة العمل إلى فئة تتمتع بالامتيازات وفئة محرومة منها) وتميل إلى إغلاق القطاع الرسمى فى وجه المؤثرات الأوسع لسوق العمل ، على حساب نمو عدد الوظائف . وتترتب تلك النتائج عادة عندما تكون سوق المنتجات محمية من المنافسة عن طريق الحماية التجارية

الإطار ٤ ـ ١ تفسير ضعف الطلب على العمل فى الزراعة : حالة كولومبيا

تعتبر كولومبيا مثالا لبلد فرض ضرائب على الزراعة وحقق مع ذلك معدلا مرموقا من النمو الزراعى من خلال مجموعة من أشكال الدعم . ولكن كولومبيا تبين أيضا بوضوح كيف أن تحيز السياسات داخل القطاع يمكن أن يؤدى إلى إنقاص الطلب على العمل . فما زالت معدلات الفقر فى المناطق الريفية أعلى بكثير منها فى المدن ، وإن كان الفقر قد انخفض فى البلد فى مجموعه .

والمقدر أن معدل الضريبة الضمنية التى فرضتها كولومبيا على الزراعة وصل إلى ٣٠ فى المائة فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٤ ، ومع ذلك بلغ متوسط النمو الزراعى ٣,٥ فى المائة سنويا بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٨٧ . وكان طريق النمو فى البلد معتمدا بدرجة عالية على كثافة استخدام رأس المال والأراضى . فزادت رؤوس الأموال بنسبة ٢,٨ فى المائة سنويا ، وزادت مساحة الأراضى المخصصة للزراعة وتربية الماشية بنسبة ١,٤ فى المائة ، فى حين لم تزد العمالة إلا بنسبة ٠,٦ فى المائة . وشجعت المعاملة الضريبية التفضيلية ، ودعم الائتمان ، والقضاء تقريبا على إيجار الأراضى على نمط للنمو الزراعى يعتمد بدرجة مفرطة على الوفر فى الأيدى العاملة . وابتداء من سنة ١٩٣٦ وانتهاء بخطة « لاى دى ابارسيريا » فى ١٩٧٥ اتخذت سلسلة من التدابير كان من نتيجتها ـ المقصودة أو غير المقصودة ـ إنقاص الحافز لدى كبار أصحاب الأراضى لتأجير أراضيهم للمزارعين المستأجرين . وفى سنة ١٩٦٨ أصبح من المحرم قانونا استخدام طريقة المزارعة بالمشاركة فى المحصول ، وعمل المزارعون على إنقاص اعتمادهم على العمال عن طريق الميكنة ، التى تتم عادة عن طريق الائتمان المدعوم ، أو بالتحول إلى تربية الماشية . وحدث فى الفترة بين سنتى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ انخفاض حاد فى العمالة الريفية ، بلغ ٣,٩ فى المائة سنويا .

ولجأ المزارعون الفقراء إلى وضع اليد ، فشهدت السبعينات موجة واسعة من الاحتلال غير المشروع للأراضى ، ولكن هذا الأسلوب فى حيازة الأراضى أوقف فى عام ١٩٨٨ . وكان الخيار الوحيد الباقى أمام الفقراء هو شغل الأراضى الحدية ، والتى غالبا ما تكون غير مستقرة من الناحية الايكولوجية ، على حدود الغابات المطيرة أو فى التلال شديدة الانحدار . وتجرى فى كثير من المناطق تعرية منحدرات الجبال وإخلاؤها من الغطاء النباتى ومن التربة السطحية وبالتالى تفقد تلك المناطق القدرة على الاحتفاظ بالرطوبة ، وكان لذلك تأثيره الضار على تدفق المجارى المائية . وعلى الرغم من أن عدم توافر فرصة الحصول على الأرض والعمل فى المزارع ليس هو السبب الوحيد لأعمال العنف التى شهدها ريف كولومبيا ، فلا شك فى أنه من عوامل تفاقم الوضع . وقد تبين أن المحافظات التى ابتليت بأعمال العنف أكثر من غيرها هى التى شهدت معدلات أعلى من المتوسط فى انخفاض مساحة الأراضى التى يفلحها المستأجرون فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٨ .

وقد سنت كولومبيا نوعا مختلفا من قوانين الإصلاح الزراعى فى ١٩٩٤ يهدف إلى زيادة دور السوق فى تحويل الأراضى إلى فقراء الريف . وبمقتضاه يتلقى من يحق لهم طلب الشراء دعما يبلغ ٧٠ فى المائة من ثمن قطعة أرض تكفى لإعالة أسرة زراعية ، كما تحصل الأسرة على قرض يغطى الثلاثين فى المائة الباقية . والمعتزم أن يتجمع المزارعون الذين يتلقون الدعم فى جمعيات تعاونية للتفاوض على شراء الأراضى ممن يملكون مساحات واسعة . كما أن القانون الجديد يعطى حق الملكية لواضعى اليد المستقرين فى الأراضى الحدودية ، ويتضمن النص على تدابير لتحسين الأراضى التى تشغلها مجتمعات السكان الأصليين . ولا يتضمن القانون إصلاحا للقيود على استئجار الأراضى ، ولكنه خطوة فى الاتجاه الصحيح .

أو الملكية العامة ، واقتران ذلك بتنظيمات حكومية للعمل تهدف ـ عادة بحسن نية ـ إلى حماية أو دعم أحوال العمال المشتغلين فى القطاع الرسمى . وقد يخلق ذلك فئة صغيرة من العمال ذوى الامتيازات النسبية ممن لهم مصلحة فى استمرار هذا الوضع المتميز .

وفى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوبى آسيا والشرق الأوسط تقرر قوانين العمل قواعد متشددة تضمن الأمن الوظيفى ، مما يجعل قرارات التعيين غير قابلة للنقض من الناحية العملية ، كما أن نظام تمثيل العمال وتسوية المنازعات كثيرا ما يخضع لاتخاذ قرارات حكومية يتعذر التنبؤ بها ، مما يزيد من عدم اليقين بالنسبة لتقدير المؤسسات لتكاليف العمل فى المستقبل . ولا يوجد فى الهند حتى الآن قانون مناسب لإعلان الافلاس ، مما يجعل إغلاق المصانع مسألة خاضعة للتقدير الحكومى

ويزيد من تعقيد الاقتصاد السياسى للتصحيح فى القطاع الصناعى . وكذلك فإن ضعف الإرتباط بين اشتراكات الضمان الاجتماعى ومنافعه أدى عمليا إلى تحويل الاشتراكات إلى ضريبة ، وشجع على التهرب الضريبى عن طريق تغيير حالة العاملين . وقد تبين من دراسة لنظام الضمان الاجتماعى فى البرازيل ، أن هناك ما يدل على أن العمال يبقون فى القطاع غير الرسمى إلى أطول أجل ممكن ولا يتحولون فى نهاية الأمر إلى التوظف الرسمى إلا من أجل الوفاء بالاشتراطات المنصوص عليها فى نظام المعاشات .

ويتراوح نطاق القطاع الحضرى غير الرسمى من نحو ٧٥ فى المائة من قوة العمل الحضرية فى بوركينا فاصو وسيراليون إلى قرابة ٢٠ فى المائة فى سنغافورة . ويميل العمل فى القطاع غير الرسمى لأن يكون أعلى فى إفريقيا

ينكمش القطاع غير الرسمى مع تقدم التنمية .

الشكل ٤ - ٣ نصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى وحجم القطاع غير الرسمى فى الحضر . تتألف العينة من أربعة وعشرين بلدا ناميا . وتختلف السنوات تبعا للبلدان من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ . ونصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى محسوب بالأسعار الدولية فى ١٩٨٥ . المصدر : Banerji background paper ; Summers and Heston 1991.

جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية . وهناك علاقة عكسية داخل كل إقليم بين البقاء فى القطاع غير الرسمى وإنتاجية العمل (الشكل ٤ - ٣) . لكن للسياسة المتبعة اهميتها فى هذا المجال أيضا . فالضرائب الباهظة والتنظيمات المتشددة يمكن أن تزيد من حجم القطاع غير الرسمى . وقد أجريت دراسة مقارنة بين السلفادور والمكسيك وبيرو تبين منها أن مستوى العمل فى القطاع غير الرسمى أقل فى حالة المكسيك ، حيث لا يحظى العاملون فى القطاع الرسمى بامتيازات اكبر مما يحظى به العاملون فى القطاع غير الرسمى من حيث الأجور والقوانين التى تضمن لهم وظائفهم .

فما الذى ينبغى للحكومات أن تفعله بشأن العمل غير الرسمى أو لصالحه ؟ هناك ثلاثة أنواع معقولة من المبادرات الأساسية . الأول ، إلغاء التحيزات المناهضة للعمل ، سواء كانت ضد العمالة فى الزراعة أو فى مؤسسات القطاع الرسمى ، مما يؤدى إلى تقليل الضغط على القطاع غير الرسمى من جانب عمال الزراعة الذين يهجرون الأرض لكنهم لا يستطيعون العثور على وظائف فى القطاع الرسمى . والثانى ، يتعين جعل العبء الضريبى والتنظيمى على النشاط الرسمى فى مستويات معتدلة (وقابلة للإنفاذ) . والثالث ، هناك ثمة مجال للعمل العام المباشر ، ولا سيما فى نمط توفير البنية الأساسية الحضرية وتجنب توجيه الائتمان المدعوم إلى المؤسسات التى تلقى معاملة تفضيلية . وترى المؤسسات الصغيرة أن عدم توافر الائتمان قيد على نشاطها ، ولكن تجربة بلدان شرقى آسيا تبين أن المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تتطور على الرغم من وجود اسعار فائدة حقيقية تصل إلى ٤٠ فى المائة ما دامت تملك فرصة الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق .

وكما ورد فى الفصل الثالث ، توجد فى جميع الاقتصادات سلسلة متصلة من فرص العمل ، ابتداء من عمل الفرد لحسابه الشخصى فى نطاق الأسرة المعيشية حتى العمل الرسمى فى المنشآت المسجلة . وإذا تجاهلت سياسة العمل دور الأجور وظروف العمل باعتبارها حوافز واشارات سوقية فسينتهى بها الأمر إلى إغلاق سوق العمل الرسمية دون تأثير قوى السوق ، وعدم تشجيع إكساب عقود العمل الطابع الرسمى . ويناقش الباب الثالث المعايير وأحكام ضمان الدخل التى يمكن تحمل مستلزماتها ، والتى يعتبرها العمال من مزايا العمل ولا يعتبرها أصحاب الأعمال ضريبة مفروضة عليهم .

• • •

إن النمو الاقتصادى وارتفاع الأجور الحقيقية يعنيان ارتفاع إنتاجية العمل داخل القطاعات ، وأن العمال سينتقلون إلى القطاعات الأعلى إنتاجية مثل الصناعة والخدمات . لكن الحكومات ستفشل حتما إذا حاولت التعجيل بهذه العملية عن طريق إدخال تحيزات لصالح الأنشطة المرتفعة الإنتاجية . ومن المفارقات أن التحيزات التى تميل لصالح الصناعة على حساب الزراعة ، ولصالح

رأس المال على حساب العمل ولصالح العمل الرسمى على حساب العمل غير الرسمى تميل إلى إبطاء التحول نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وأكثر رسمية ، بدلا من أن تعجل بذلك .

الفصل الخامس

المهارات اللازمة للتنمية

إن زيادة مهارات العمال وقدراتهم هى مفتاح النجاح الاقتصادى فى ظل الاقتصاد العالمى الذى يزداد تكاملا وتنافسا . ومن شأن الاستثمار فى البشر أن يرفع مستوى معيشة الأسر عن طريق إتاحة فرص أوسع ، وزيادة الإنتاجية ، واجتذاب الاستثمارات الرأسمالية ، وتدعيم القدرة على الكسب . كما أن لتحسين الصحة والتغذية والتعليم قيمته فى حد ذاته ، إذ يتيح للناس أن يعيشوا حياة أكثر انجازا . وهناك اعتراف عالمى بأهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ولا سيما التعليم ، بالنسبة للنمو الاقتصادى ورخاء الأسر المعيشية . وقد أسهم هذا الإدراك فى تحقيق زيادة عالمية لم يسبق لها مثيل فى الالتحاق بالمدارس فى العقود الأخيرة . غير أن هذه الاستثمارات وحدها لا تؤدى دائما إلى الإسراع بالنمو . ففى ظل البيئة الخاطئة قد لا تغل الاستثمارات فى البشر سوى التبديد للموارد العاطلة .

ويتناول هذا الفصل السبب فى أهمية رأس المال البشرى ، ولماذا لم يتمكن كثير من البلدان من جنى ثماره ، والدور الذى تستطيع الحكومات أن تلعبه لمساندة استثمارات الأسر المعيشية فى رأس المال البشرى .

ما هو رأس المال البشرى ؟

تعتمد حياة الزراع وعمال الصناعة وعمال الخدمات اعتمادا متزايدا على اكتسابهم مهارات أساسية مثل معرفة القراءة والكتابة ومبادىء الحساب بالإضافة إلى المهارات الأكثر تخصصا ، والقدرة على النهوض بمهام معقدة ، وتنظيم عمل الآخرين . ويبدأ الاستثمار فى الموارد البشرية لتعلم تلك المهارات - أى الاستثمار فى الصحة والتغذية وفى التعليم والتدريب - فى سن مبكرة ويمتد طوال الحياة . ويخلق هذا الاستثمار رأس المال البشرى اللازم لرفع إنتاجية العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادى للعمال وأسرهم .

ومن شأن إنقاص سوء التغذية بالبروتين والطاقة ، وزيادة استهلاك المواد المغذية النذرة مثل الحديد واليود ، أن يزيد من إنتاجية العمل عن طريق تحسين القدرة الذهنية والبدنية . وقد تبين من دراسات تحليلية أجريت على الأسر المعيشية الريفية فى جنوبى الهند وفى جزيرة منداناو فى الفلبين أن زيادة الوزن بالنسبة للطول (وهو مقياس لحالة التغذية فى المدى الطويل) وكذلك زيادة الطول وحده (وهو مقياس بديل للتغذية فى الطفولة) يرتبط كلاهما ارتباطا وثيقا بزيادة إنتاج العامل البالغ . ويبدو أن الأثر الكمى لتحسين التغذية فى وقت مبكر من الحياة على الإنتاجية فى المستقبل فى هذه الحالات يعادل على الأقل التأثير الذى كثيرا ما يشار إليه للتعليم الابتدائى .

والتعليم لا غنى عنه لزيادة إنتاجية الفرد . فالتعليم العام يزود الأطفال بمهارات يستطيعون أن ينقلوها فيما بعد من عمل إلى آخر ، وبالأدوات الذهنية الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم . وهو يزيد القدرة على أداء المهام النمطية ، وعلى معالجة المعلومات واستعمالها ، وعلى التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وممارسات الإنتاج الجديدة ، وتوضح هذه النقطة الأدلة المستمدة من الأخذ

بسلالات الحبوب الغذائية عالية الغلة فى الصين والهند . وبعد مراعاة حجم المزارع وغيره من عوامل الإنتاج ، بينت الدراسات أن المزارعين الذين حصلوا على تعليم أفضل فى محافظة هونان بالصين كانوا أكثر استعدادا للأخذ بالسلالات الزراعية الأعلى إنتاجية . وفى الهند ، تبين أن المناطق التى كان بها عدد قليل نسبيا من المزارعين الحاصلين على التعليم الابتدائى عند بداية الثورة الخضراء قد حققت نموا أقل من المناطق التى أتيحت لها نفس الفرص التكنولوجية لكن زراعها كانوا أفضل تعليما .

وثمة علاقة مماثلة بين التدريب على العمل والإنتاجية . فقد اقترن التدريب المعتمد على المؤسسة فى تايوان الصينية بزيادة ملموسة فى الناتج بالنسبة للعامل الواحد ، وتحققت أكبر المكاسب فى المؤسسات التى استثمرت فى التدريب والتكنولوجيا معاً فى وقت واحد . وكما فى حالة الثورة الخضراء ، فإن رأس المال البشرى يحقق عائدا عاليا بصورة خاصة عندما تتوافر الفرصة للاستفادة من الأفكار الجديدة .

والاستثمارات فى البشر تتكامل عادة فيما بينها بدرجة عالية . فالتغذية المناسبة والصحة الوافرة يزيدان من قدرة الأطفال على التعلم . وقد بينت دراسة أجريت على أربع قرى فى غواتيمالا أن توفير الأغذية التكميلية المضاف إليها البروتين للأطفال أحدث تحسنا ملموسا فى تحصيلهم الدراسى وفى الامتحانات التى عقدت بعد ذلك بنحو عشرة أعوام . وتحسين التعليم العام فى أحد البلدان يزيد من احتمال أن يتلقى العمال تدريباً بعد انتهاء تعليمهم الرسمى . ففى بيرو كان احتمال تلقى العمال الذكور الحاصلين على قدر من التعليم الثانوى تدريب من أرباب أعمالهم ، يزيد بنسبة ٢٥ فى المائة على من لم يحصلون على أى قدر منه . أما إذا كانوا قد أتموا التعليم الثانوى فإن احتمال حصولهم على التدريب كان يزيد بنسبة ٥٢ فى المائة .

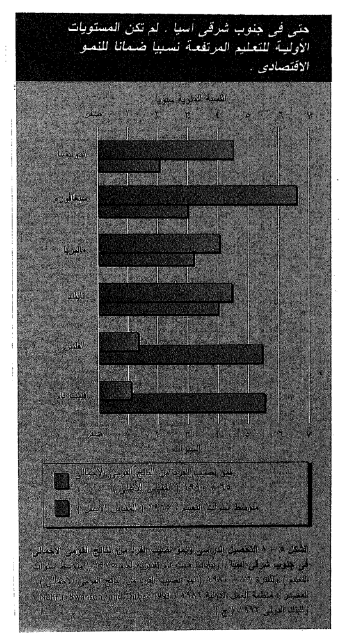
وزيادة رأس المال البشرى للعمال تزيد من قدرتهم على الكسب ، لأن الاقتصادات ذات المنحى السوقى تكافىء العامل الماهر القادر على تقديم قدر أكبر من الناتج ، أو على تقديم ناتج له قيمة أعلى فى السوق . ومكافأة التعليم والمهارات ، بالقياس إلى العمال غير المهرة ، آخذة فى الارتفاع المطرد فى الوقت الحالى فى بعض الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل حيث ظلت القواعد الإدارية وليست السوق هى التى تحدد الأجور لزمن طويل . ففى سلوفينيا شهد العمال المتعلمون والذين لهم خبرة عمل سابقة زيادة فى أجورهم ، نظرا لأن قوى السوق التى أطلقت حديثا بدأت فى توسيع هيكل الأجور بما يتفق مع الاختلاف فى قيمة إنتاجية العامل .

رأس المال البشرى : ضرورى ولكنه لا يكفى

إن المزيد من التعليم يعنى فى العادة أشخاصا أكثر إنتاجا . ولذا فليس من المستغرب أن الالتحاق بجميع مستويات التعليم فى العالم زاد منذ سنة ١٩٦٠ خمسة أمثال . واليوم يعيش أكثر من ٥ من كل ١٠ من خريجى المدارس الثانوية فى بلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل ، ومنذ ثلاثين عاما كان يعيش فيها ثلاثة من كل عشرة فقط . وفى عام ١٩٦٠ كان ما يقرب من ثلث مجموع الكبار فى البلدان النامية يعرفون القراءة والكتابة . وارتفعت هذه النسبة فى ١٩٩٠ إلى أكثر من النصف - وهذا الاتجاه موجود فى جميع الأقاليم ، وإن كان الاختلاف فى النتائج ما زال كبيرا . وعلى النطاق العالمى طفق تعليم المرأة يتحسن بصورة مطردة ، وإن كان توزيع التعليم بين الرجال والنساء ما زال بعيدا عن التكافؤ فى معظم الأقاليم .

فلماذا ظل النمو الاقتصادى مراوغا فى كثير من أنحاء العالم على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم وغيره من أشكال رأس المال البشرى ؟ هناك سببان . الأول أن رأس المال البشرى يمكن أن يستخدم استخداما سيئا . وزيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى لا تستطيع أن تعوض عن البيئة المعادية للنمو الاقتصادى ولا أن تتغلب عليها . والثانى أن استثمارات رأس المال البشرى يمكن أن تكون من الصنف الخاطىء أو من نوعية سيئة . فالانفاق على الموارد البشرية كثيرا ما يعجز عن توفير كمية أو نوعية أو طراز رأس المال البشرى الذى كان يمكن تحقيقه لو كانت الأموال قد أنفقت بطريقة أفضل . وهناك أمثلة عديدة على أشكال التغذية التكميلية التى لم تحدث أثرا يذكر على حالة التغذية لمن يتلقونها ، وهناك أمثلة على زيادة الالتحاق بالمدارس دون إحداث تغيير يذكر فى نتائج الامتحانات النمطية . وهناك أمثلة على خريجى معاهد التدريب العامة الذين لم يجدوا سوقا لمهاراتهم الجديدة .

والاستفادة غير الكاملة بتعليم العمال ومهاراتهم هى فى



الشكل ٥ - ١ التحصيل الدراسى ونمو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى جنوب شرقى آسيا . (بيانات فييت نام تقديرية لعام ١٩٧٥ (متوسط سنوات التعليم) وللفترة ٧٦ - ١٩٨٠ (نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى).
المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ ؛ Nehru, Swanson, and Dubey 1993 ؛ والبنك الدولى ١٩٩٢ (ج) .

أغلب الأحوال مشكلة تتعلق بالافتقار إلى الطلب على العمل بسبب استراتيجيات التنمية غير السليمة . وذلك واضح فى كثير من الأقاليم ، بما فيها جنوب شرقى آسيا . فالقوى العاملة فى فييت نام والفلبين كان لديها تاريخيا معدلات لمعرفة الكبار بالقراءة والكتابة والتحصيل المدرسى أعلى منها بالنسبة للبلدان الأخرى فى الإقليم . لكن نمو كل من هذين الاقتصادين كان بطيئا نسبيا ، كما يتبين من الشكل ٥ - ١ ، وذلك أساسا لأن كلا البلدين أخذ باستراتيجية للتنمية - هى التخطيط المركزى فى فييت نام ، وإحلال الواردات فى الفلبين - ثبت أنها عاجزة عن الاستفادة الكاملة من رصيدها من رأس المال البشرى . وعلى النقيض من ذلك فإن بعض البلدان التى حققت نجاحا فى جنوب شرقى آسيا كانت لديها فى البدء مستويات منخفضة نسبيا من رأس المال البشرى ، ولكنها اتبعت استراتيجيات عملت على توسيع نطاق التعليم وزيادة الطلب على العمل فى نفس الوقت .

ولا شك فى أن الفلبين وفييت نام حصلا على عائد من استثماراتهما فى مجال الموارد البشرية . وقد حمل كثير من الفلبينيين المتعلمين مهاراتهم إلى خارج بلدهم وأصبحت تحويلاتهم إليه أكبر مصدر للعملات الأجنبية فى اقتصاد الفلبين . وفى فييت نام اليوم تسهم الاستثمارات السابقة فى رأس المال البشرى فى تحسين الأداء الاقتصادى بعد أن اتبع البلد نهجا للتنمية أكثر اعتمادا على السوق . ولكن ما تثبته كل من الفلبين وفييت نام هو أن التوسع فى القدرات البشرية لا يحقق إمكانياته الكاملة إلا إذا كانت هناك زيادة موازية فى الطلب الذى يحركه السوق على مهارات العمال .

وكذلك فإن سياسة الحكومة تجاه الموارد البشرية هى جزء من السبب فى أن الاستثمارات فى البشر لا تؤتى ثمارها فى جميع الأحوال . وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، وسنقصر حديثنا هنا على التعليم . فالإفراط فى الإنفاق على الأجهزة البيروقراطية للتعليم والبنية الأساسية للمدارس بدلا من الإنفاق على القائمين بالتدريس وعلى لوازم التعليم ، يؤدى إلى انخفاض محصلة التعليم كما ونوعا . وينتج ذلك أيضا عن المعلمين ذوى التدريب الضعيف والتقاعس عن تحديد معايير مرتفعة للتلاميذ . وأخيرا فإن رأس المال البشرى يميل لأن يكون غير منتج نسبيا عندما لا تتفق المهارات المكتسبة فى المدرسة مع الفرص المتاحة فى السوق ، أو عندما يجرى تشجيع التعليم العالى على حساب التعليم الابتدائى والثانوى . وفى كل هذه الحالات تكون هناك حاجة إلى تحسين سياسة التعليم لضمان أن تعطى النفقات على التعليم استثمارا إنتاجيا فى رأس المال البشرى .

دعم الاستثمار فى البشر

تستثمر الأسر المعيشية طواعية لضمان جودة صحة

الإطار ٥ ـ ١ كم تزيد الأجور نتيجة للتعليم ؟

فى جميع البلدان ، يميل العمال الحاصلون على تعليم أكبر إلى كسب أجور أكبر من العمال ذوى التعليم الأقل . ويؤيد التحليل الإحصائى التفصيلى للبلدان الواردة فى الشكل وجود ارتباط إيجابى بين الأجور والتعليم بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء . وقد تبين وجود هذا الارتباط سواء فى الاقتصادات التى تنمو بسرعة (إندونيسيا وتايلند) والاقتصادات التى ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل (كوت ديفوار وبيرو وسلوفينيا) .

وهناك اختلاف كبير فى حجم علاوة الأجر المرتبطة بالتعليم . ويبدو أنها ترتبط بالندرة النسبية للعمال المتعلمين ـ حيث تكون المكافأة أعلى حين يزيد الطلب على العمال المتعلمين (تايلند) أو ينخفض المعروض منهم (كوت ديفوار) ، وتكون المكافأة أقل حيث توجد وفرة نسبية من العمال المتعلمين (سلوفينيا والولايات المتحدة) . كما أن حجم علاوة الأجر يتوقف على مستوى التعليم . ففى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط فى الشكل ، تتجاوز نسبة الأجر بين خريجى المدارس الثانوية والمدارس الابتدائية النسبة بين خريجى المدارس الابتدائية والذين لم يحصلوا على أى تعليم ، وذلك فى جميع الحالات باستثناء حالة واحدة . وتكون علاوة الأجر الناتجة عن التعليم أعلى بالنسبة للنساء عنها بالنسبة للرجال فى بعض الأحيان (فى إندونيسيا وبيرو وتايلند مثلا) . وليس معنى ذلك أن النساء يكسبن أكثر من الرجال ، ولكنه يعنى فقط أن العائد الاقتصادى لتعليمهن يمكن أن يكون أعلى .

إناث

ذكور

كوت ديفوار

إندونيسيا

بيرو

سلوفينيا

تايلند

الولايات المتحدة

صفر ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

نسبة أجر العامل المتعلم إلى العامل غير المتعلم

المستوى الأعلى للتحصيل

الابتدائى الثانوى فوق الثانوى

علاوة الأجر الناتجة عن التعليم للذكور والإناث . استخرجت النسبة من التقديرات الإحصائية المعدلة لمراعاة متغيرات مثل العمر . والبيانات خاصة بعام ١٩٨٦ ، فيما عدا تايلند (٨٨ ـ ١٩٨٩) وسلوفينيا والولايات المتحدة (١٩٩٦) . المصدر : Appleton, Collier, and Horsnell 1990 ; Behrman ; and Deolalikar 1994 ; Orazem and Vodopivec 1994 ; Schultz 1993 ; Khandker 1991.

أفرادها وتعليمهم ، لأن المنافع الناتجة عن ذلك ـ ومن بينها المنفعة الاقتصادية المتمثلة فى ارتفاع العائدات طوال الحياة ـ تزيد فى العادة على التكاليف زيادة كبيرة (الإطار ٥ ـ ١) . ومع ذلك ، فإن الأسر المعيشية لا تستثمر بالقدر الكافى فى رأس المال البشرى فى كثير من الأحيان . وعندما تفعل ذلك يكون على الحكومة دور

أساسى فى دعم هذا الاستثمار فى البشر .

والأسر المعيشية لا تملك عادة معرفة كافية بعائدات رأس المال البشرى ، ولا سيما فى مجالى الصحة والتغذية . إن التوعية الصحية والغذائية التى ترعاها الحكومات ، قد تشجع الأسر المعيشية على القيام بتلك الاستثمارات ذات العائد المرتفع ، كما أن الحكومات تتدخل عندما تكون الأسر راغبة فى الاستثمار فى الموارد البشرية ولكنها عاجزة عن ذلك لأن المقرضين ليسوا على استعداد لتقديم قروض بضمان إيرادات قد تتحقق فى المستقبل . وأخيرا فإن قيمة الاستثمار فى رأس المال البشرى بالنسبة للمجتمع ربما تزيد على قيمتها بالنسبة لكل أسرة على حدة : فالمجتمع الأحسن تعليما أقدر على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ، كما أن خبرات التعليم الموحد تسهم فى بناء الأمة . وللحصول على هذه المزايا الاجتماعية تستطيع الحكومات أن تغير الحوافز التى تواجهها الأسر ، وذلك بتوجيه الدعم إلى الفقراء أو بتقديم الخدمات بالمجان ، كما فى حالة التعليم الابتدائى .

ويتطلب الأمر فى كثير من الأحيان بذل جهود خاصة للتغلب على الاتجاه لأن تحصل البنات على تعليم أقل مما يحصل عليه البنون . فالتعليم ، بالإضافة إلى المزايا التى يوفرها للمرأة فى سوق العمل ، يرتبط بانخفاض الخصوبة ، وانخفاض وفيات الأمهات ، وتحسن الصحة والتغذية وتربية الأطفال . وقد يتعذر تحقيق هذه النتائج بصورة كاملة بدون تدخل حكومى قوى . وعلى ذلك فإن أهداف مكافحة التمييز ، والإقلال من الفقر ، وتشجيع الإنصاف تبرر التدخل الحكومى للتشجيع على تراكم رأس المال البشرى ، خاصة بين الفقراء .

التدريب كنوع من الاستثمار

التعليم المنتج لا ينتهى مع انتهاء الدراسة . ومعظم الأفراد يستمرون فى بناء مهاراتهم طوال حياتهم العملية ، عن طريق التدريب فى أثناء العمل وفى مراكز التدريب الرسمية . والتدريب استثمار من منظور العامل وصاحب العمل على حد سواء . وكثيرا ما يكون العمال على استعداد لدفع رسوم دورات التدريب ، أو لقبول أجور أقل مما يحصلون عليها إن لم يلتحقوا بتدريب فى أثناء العمل ، وذلك فى مقابل ارتفاع الأجر المتوقع فى المستقبل . فهناك حافز للمؤسسات للاستثمار فى تدريب المستخدمين بها لأنها كثيرا ما تكون بحاجة إلى عمال يملكون مهارات معينة . ولن يكون أى من الجانبين واثقا تمام الثقة بأنه سيحصل على عائدات هذه الاستثمارات كاملة : فالعمال قد يتركون عملهم ويحولون مكاسبهم إلى رب عمل آخر ، أو قد يفقدون وظائفهم ويكتشفون أن المهارات التى اكتسبوها ليست صالحة للنقل لأماكن أخرى . وقد وجد العاملون وأرباب الأعمال وسائل للتغلب على هذه المشكلة بحيث يستطيع الجانبان أن يحققا مكاسب : فأرباب الأعمال يوفرون الأمن الوظيفى للحد من تغيير العمال ، والعمال قد يوافقون على إبرام عقود للتدريب يدفعون بمقتضاها لرب العمل مبلغا إذا تركوا العمل قبل أن يكون قد استرد المبالغ التى استثمرها ، كما أن العمال وأرباب الأعمال يمكن أن يتقاسموا الزيادة فى الإنتاجية الناتجة عن التدريب .

ونظرا لأن التدريب يعتبر عادة استثمارا جيدا ، فإن معظم أعمال التدريب تتم بدون تدخل الحكومة . ويختلف حجم التدريب الذى تنهض به المؤسسات . ويكون الاختلاف كبيرا فى بعض الأحيان بين البلدان والقطاعات ، بل وبين المؤسسات فى نفس القطاع ، وذلك تبعا لحجمها ونوع ملكيتها . ففى سنة ١٩٩١ ذكر ٢٤ فى المائة من عمال المكسيك أنهم يتلقون شكلا ما من أشكال التدريب فى أعمالهم لتحسين مهاراتهم وكان الرقم المناظر فى اليابان ٣٧ فى المائة . واحتمال أن توفر المؤسسات التى تعمل فى الصناعات ذات التكنولوجيا الرفيعة فى إندونيسيا تدريبا لعمالها أعلى منه فى المؤسسات التى تعمل فى القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة . واحتمالات الاستثمار فى التدريب فى المؤسسات ذات المنحى التصديرى فى القطاع الكيميائى فى تايوان الصينية أكبر ثلاث مرات عنها فى المؤسسات التى تنتج للقطاع الداخلى ، وأكبر ست مرات عنها من المتوسط فى مؤسسات النسيج التايوانية . ويبدو أن التوجه نحو التصدير ، وسرعة التحول التكنولوجى ، ودرجة تعليم قوة العمل ، والدورات الاقتصادية وتوقعات النمو ، تحدد جميعها مدى استعداد المؤسسة لتدريب عمالها .

وإذا كان التدريب يحقق مصلحة كل من العمال وأرباب الأعمال ، وإذا كان يتم فى اقتصادات السوق استجابة للأوضاع الاقتصادية الأساسية ، فهل ينبغى للحكومات أن تتدخل فيه ؟ ينبغى للحكومات أن تتدخل فى سوق التدريب

إذا كانت هناك أوجه فشل أو عيوب معينة فى السوق ، أو إذا كانت تريد أن تحقق أهدافا أخرى بخلاف الكفاءة الاقتصادية . وكما هو الحال بالنسبة للتعليم العام ، فإن الأفراد ربما لا يقومون بالقدر الكافى من الاستثمار فى التدريب بسبب الافتقار إلى المعلومات ، أو بسبب عيوب سوق الائتمان أو لأن النتائج الفرعية المترتبة على التدريب قد تحدث فجوة كبيرة بين العائد الخاص والعائد الاجتماعى . بيد أنه فيما يتعلق بالتدريب داخل المؤسسة على الأقل ، فإن كثيرا من هذه المشكلات قد تكون ثانوية بالنسبة للعوائق التى تحول دون قيام المؤسسة بالاستثمار فى المهارات .

وعندما يكون مستوى المهارات فى سوق العمل منخفضا ، ربما تستثمر المؤسسات مبالغ أقل مما ينبغى فى التدريب بالرغم من العوائد المتوقعة التى تبرر هذا الاستثمار ، وذلك خوفا من أن يجد عمالها بعد تدريبهم عملا فى أماكن أخرى . وليس من المعروف بعد مدى جسامة هذه المشكلة . فحيثما كانت عوائد التدريب عالية ، كما هو الحال فى جمهورية كوريا ، استمرت المؤسسات فى الاستثمار فى التدريب على الرغم من أن معدل تغير العاملين كان طوال السبعينات وخلال جزء من الثمانينات يصل إلى ٥ أو ٦ فى المائة من قوة العمل فى الصناعة يتركون عملهم كل شهر .

وربما ينشأ الافتقار إلى التدريب أيضا نتيجة للتنظيمات الموضوعة لسوق العمل - ومن بينها تقرير حد أدنى مرتفع للأجور والقواعد الموضوعة للترقى فى سلم الوظائف داخل المؤسسات - والتى تمنع المؤسسات من دفع أجور أقل للمتدربين أو تقيد تعيين العمال المدربين . ففى المكسيك يؤدى التشريع الفيدرالى لشئون العمل ، والذى يحدد قواعد متشددة تقوم على أساس الترقية بالأقدمية إلى إضعاف الحافز لتدريب العمال . والحل المثالى هو إلغاء هذه القيود الأساسية ، فإذا لم يتحقق ذلك ، يكون من البدائل وضع تدابير تعويضية لدعم التكاليف التى يتحملها صاحب العمل فى التدريب .

والافتقار إلى المعلومات عن المهارات المطلوبة ، وضرورة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير فى التدريب ، مبرران آخران للتدخل الحكومى . وقد يبدو أن هذين القيدين لهما أهمية خاصة بالنسبة للقطاع غير الرسمى ، ولكن التدريب فى أثناء العمل ، شائع فيه ، ولا سيما فى صورة برامج التلمذة الصناعية التقليدية . وفى دراسة استقصائية أجريت على عمال الصناعات الصغيرة فى غانا ، تبين أن ٤٤ فى المائة منهم تدربوا كصبيان فى مجالاتهم ، وأن ٥٢ فى المائة من المؤسسات كانت تقوم بتدريب الصبيان فى وقت إجراء هذه الدراسة . وتؤكد الدراسات التى أجريت فى بلدان أخرى أن نقص المهارة نادرا ما يذكر على أنه مشكلة جوهرية تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة .

وقد يكون التدريب فى القطاع غير الرسمى كافيا لاستمرار الأنشطة الجارية ، ولكن الافتقار إلى المعرفة بالتسويق وبالتكنولوجيات الجديدة وبالمهارات العامة اللازمة لدوائر الأعمال ربما يعرقل توسع مؤسسات القطاع غير الرسمى . وقد تبين أن خدمات التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والرامية إلى علاج هذه العيوب تبشر بالأمل فى التحسن . ومن أمثلة ذلك برنامج خدمات الدعم المتعددة (الذى يعرف باسمه المختصر بالأسبانية CIMO) وهو يوفر المساعدة التقنية وخدمات التدريب للمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا فى المكسيك . وأثبت العديد من دراسات الحالة حدوث تحسينات فى الإنتاجية تحقق مردودية للتكاليف ، وزيادة فى فرص العمل والربحية بين المشاركين فى هذا البرنامج . غير أن إمكانيات تكرار هذا النظام وتوسيعه محدودة ، وذلك لارتفاع تكاليف الكثير من التدخلات العامة والموجهة إلى المؤسسات الصغيرة ، بسبب النفقات الإدارية للبرامج ، والمعدل المرتفع لفشل المؤسسات الصغيرة .

وفى كثير من البلدان تلجأ الحكومات للتدريب من أجل معالجة مشكلات مثل انخفاض مستويات المهارة بين قوة العمل المشتغلة بالفعل ، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، وفصل العمال فى أثناء فترات الانتقال التى تشمل الاقتصاد برمته ، والبطالة الهيكلية والفقر الملازم للعمال المحرومين . ولكن الحكم على ما إذا كان للانفاق العام على التدريب ما يبرره أم لا ، يتوقف على السبب الجوهرى للمشكلة ، وعلى تكلفة الفرصة البديلة للموارد العامة .

ويبدو أن انخفاض مستوى مهارة القوة العاملة لا يرجع إلى عيوب فى سوق التدريب بقدر ما يرجع إلى انخفاض المستوى العام للطلب على العمال . وقد يصدق القول نفسه على بطالة الشباب . ولكن المبرر للتدخل الحكومى فى

تدريب العمال الذين فصلوا من وظائفهم أكثر وجاهة وإلحاحا . ففصل العاملين من وظائفهم بسبب عمليات الانتقال الاقتصادية الاساسية ، أو بسبب الصدمـات الشاملة ، قد يستدعى دعم الحكومة لإعادة التدريب بسبب غياب الأسواق ، وجسامة المخاطر ، والحاجة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعى ، وتأييد الجمهور لبرنامج الإصلاح الأوسع . ومن المؤسف أن المزايا الاقتصادية المباشرة لهذا التدخل تكون محدودة فى معظم الأحيان . (انظر الفصل السابع عشر) .

وغالبا ما يكون التدريب الذى يتم بقيادة المؤسسات هو أكثر الوسائل مردودية للتكاليف لتطوير مهارات العمال . وبالمقارنة به ، فقد ثبت أن التدريب الذى توفره الحكومات فى معظم البلدان ، عن طريق مراكز التدريب التابعة لها ولا سيما فى التعليم المهنى باهظ التكاليف ولم يزود المتدربين عادة إلا بالقليل من المهارات المطلوبة فى السوق ، ولابد من العثور على وسائل لإعادة توجيه مؤسسات التدريب العامة حتى تستجيب لاحتياجات المستهلكين وللطلب فى السوق . وكثيرا ما تكون أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هى تحويل التمويل الحكومى من مقدمى التدريب إلى جانب الطلب فى السوق . مما يمكن العمال المستهدفين من أن يشتروا التدريب فى ظل بيئة تنافسية تشمل موردين متعددين .

وقد حدث هذا التحول فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية . حيث ضُمن التمويل لمؤسسات التدريب عن طريق استقطاعات من الأجور للقيام بالتدريب قبل استلام العمل ، بالرغم من أن هذه المؤسسات كانت تعجز فى حالات كثيرة عن تشغيل خريجها . ولكن مع توافر الحوافز السليمة ، تطور الكثير من هذه المؤسسات وهى تقوم الآن بالبيع المباشر للخدمات المطلوبة للمؤسسات الخاصة والأفراد . ومن أمثلة الإصلاحات الناجحة فى هذا المجال استخدام شيلى لقسائم لتدريب العمال ، والائتمانات الضريبية لأرباب الأعمال . فالقسائم توزع على الفئات المستهدفة من العمال الشبان ، والمتعطلين والنساء عادة . وفى الوقت نفسه ، تقوم إحدى الهيئات الحكومية بطرح الحق فى تقديم دورات تدريبية فى مزاد فى السوق التنافسية لمنظمات التدريب ، العامة منها والخاصة ، ويتوقف استردادها لتكاليفها على عثور معدل أدنى من المتدربين لديها على وظائف بعد إتمام التدريب . وبهذه الطريقة ينتقل عبء تصميم برنامج التدريب الناجح إلى المكان الملائم له وهو مؤسسات التدريب نفسها .

وقد شرعت المؤسسات الخاصة لتقديم التدريب تظهر في الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا الشرقية وآسيا ، وذلك مثلا لتعليم اللغات الأجنبية ومهارات الكمبيوتر . وقبل مرحلة الانتقال كانت جميع مؤسسات التدريب مؤسسات عامة ، وكان القليل منها موجها إلى المهارات الجديدة التى يحتاجها اقتصاد السوق الحديث . وتستطيع الحكومات أن تدعم مبادرات القطاع الخاص عن طريق إلغاء القيود المفروضة على توفير القطاع الخاص للتدريب : مثل فرض قيود سعرية على رسوم التعليم ، والتنظيم المفرط للمناهج ، والتنافس مع المؤسسات العامة المدعومة ، فهذه كلها تحد من استجابة القطاع الخاص .

• • •

إن الأسر المعيشية والمؤسسات تحتاج إلى بيئة تشجع على اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالاستثمار فى المهارات . فما الذى ينبغى أن تفعله الحكومات ؟ عندما يكون العائد الفردى الخاص لرأس المال البشرى مرتفعا ولكن الاستثمارات لا يتم الاضطلاع بها ، ينبغى للحكومة أن تحاول أولا أن تعرف السبب فى ذلك قبل تصميم التدخلات وتنفيذها ، ولا سيما استراتيجيات الأسعار . ويكون توفير الحكومة للتعليم الابتدائى بالمجان عادة أمرا منطقيا ، حتى يجنى المجتمع بأسره الثمار وحتى يصل التعليم إلى الفقراء . ولكن فيما يتعلق بمعظم برامج الموارد البشرية الأخرى ، لا يكون هناك عادة مبرر لتوفيرها بالمجان . وفى مجال التدريب بصفة خاصة ، ينبغى أن تركز الحكومات جهودها على توفير التمويل أكثر من تركيزها على إنتاج التدريب ذاته . وينبغى أن يتجنب التدخل الحكومى ، أيا كان شكله ، أن تذهب منافعه للقلة المتميزة وينبغى إيلاء الأولوية العليا للاستثمار فى الاطفال لأن صحتهم وتغذيتهم وتعليمهم الأساسى هى الركيزة التى يقوم عليها مستقبل الأمة .

الأسواق والعمال وعدم المساواة

يفيد النمو الاقتصادى بصفة عامة غالبية سكان البلد ، إذ أن الاقتصاد يصبح أكثر كفاءة ، ويخلق المزيد من الوظائف ، ويرفع مستوى الدخل . ولكن بينما يتحسن وضع معظم الأسر المعيشية ، يستمر عدم المساواة بين الأفراد والجماعات عادة : بين الرجال والنساء ، وبين المجموعات الإثنية ، بل وبين الأسر المعيشية . ويفشل النمو فى الوصول اطلاقا إلى بعض الفئات . فالمعوقون ، والمحرمون اقتصاديا ، والذين يعيشون فى مناطق فقيرة متأخرة هم من بين أكثر الفئات تعرضا لخطر الاهمال . وقد لا تتمكن هذه الفئات ، إذ تفتقر إلى الفرص المتساوية ، للحصول على الأصول - ولاسيما التعليم والتدريب على المهارات - والتى تواجهها فى كثير من الأحيان عقبات أخرى مثل التمييز الاثنى أو الجنسى ، من الاستفادة من الفرص الجديدة التى يولدها التغير الاقتصادى .

وليس من الضرورى أن يعنى النمو مزيدا من عدم المساواة . فالنمو الذى امتد لفترة طويلة كثيرا ما أدى إلى تقليل عدم المساواة ، كما حدث مثلا فى اندونيسيا وكولومبيا وماليزيا . كما أن النمو يؤدى فى كل الحالات تقريبا إلى الاقلال من الفقر ، وذلك أحيانا على الرغم من ازدياد عدم المساواة كما حدث فى البرازيل فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . ولكن ينبغى للمجتمعات أن تهتم بمسألة توزيع الدخل ، على الأقل لأن زيادة التكافؤ فى توزيع الدخل تضمن أن تنتشر منافع النمو بشكل أكثر تكافؤا وتصل إلى الفقراء .

ويتناول هذا الفصل توزيع الدخل الذى يحصل عليه الناس من عملهم - سواء من العمل مقابل أجر أو عمل المرء لحساب نفسه فى مزرعة أو عمله بوصفه تاجرا . ويبحث الفصل أبعاد وأسباب استمرار عدم المساواة بين ا لأفراد والأقاليم وبين الجنسين والمجموعات الاثنية . ثم يتناول ما تستطيع الحكومات أن تفعله لتحسين توزيع الفرص ولمساعدة من يفوتهم القطار .

ما الذى يحدد عدم المساواة فى دخل العمل ؟

فى جميع البلدان ، تختلف الأجور التى تدفع للعمال فى شتى القطاعات والمهن اختلافا واسعا . وحتى فى بولندا التى كانت اشتراكية فى السابق ، كان متوسط الأجور فى عام ١٩٩٣ فى المهن الأعلى أجوراً - المهندسون والعاملون فى الصناعات الاستخراجية - يزيد بما يقرب من ٨٠ فى المائة على الأجور فى المهن الأدنى أجرا - لمن يقومون بالخدمات الشخصية . وقد يكسب العاملون المهرة من ذوى الياقات البيضاء فى صناعة الخدمات المالية ثلاثة أمثال الأجر الذى يحصل عليه العامل غير الماهر فى تجارة التجزئة . وتعكس الفروق فى الأجور بين الأفراد إلى حد كبير ، الاختلاف فيما منحوه من المواهب والمهارات وكذلك اختلاف ظروف العمل أو اشتراطات الوظيفة ، فالوظائف الصعبة والوظائف التى تؤدى فى بيئة محفوفة بالمخاطر أو حافلة بالقذارة ، يرجح أن تدفع عنها أجور أعلى من الوظائف التى تتطلب نفس القدر من المهارة ولكنها أسهل وأكثر أمنا ونظافة .

وحتى عندما تؤخذ جميع هذه العوامل فى الحسبان ، يظل هناك قدر من الاختلاف فى الأجور . وربما يكون هذا الاختلاف راجعا لقدرة فردية غير ظاهرة ، أو للتمييز فى المعاملة ، أو لغير ذلك من أشكال فشل الأسواق . وحتى فى أسواق العمل ذات التكامل المرتفع فى الولايات المتحدة ، بينت الدراسات التفصيلية لفروق الأجور أن السمات الفردية والعوامل المتعلقة بالصناعة أو المهنة أو المؤسسة لا تفسر إلا ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ فى المائة من الفروق الملحوظة . ويظهر من المقارنة بين فروق الأجور فى البلدان المختلفة أنه على الرغم من أن التفاوت يميل إلى الانخفاض عندما تزداد الاقتصادات ثراء ، فإنه يمكن أن يكون واسعا بين البلدان المتماثلة فى مستويات الدخل .

وربما يكون توزيع دخل العمل المستند إلى السوق

الفقراء هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل فى التعليم .

الجدول ٦ ـ ١ متوسط سنوات التعليم لكل فئة من الفئات الخمس لدخل الفرد فى بلدان نامية مختارة

البلد	الفئة الدنيا	الثانية	الثالثة	الرابعة	الفئة العليا	الجملة
البرازيل	٢,١	٣,١	٤,٣	٥,٧	٨,٧	٥,٢
غواتيمالا	١,٠	١,٥	٢,٣	٣,٥	٧,٠	٣,٢
فييت نام(أ)	٥,١	٥,٧	٦,١	٦,٥	٨,٠	٦,٤
كوستاريكا	٤,٨	٥,٦	٦,٢	٧,١	٩,٤	٦,٨

ملاحظة : البيانات عن جميع الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر .

(أ) البيانات عن الفئات الخمس للإنفاق .

المصدر : Viet Nam poverty assessment; Psacharopoulos and others 1993.

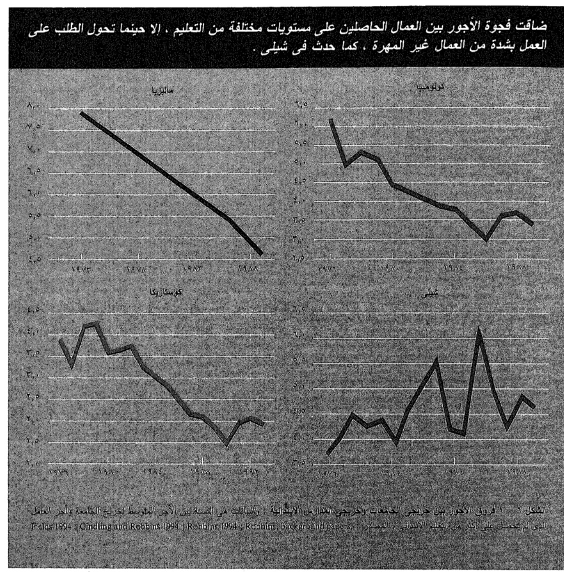
متكافئا بدرجة أو أخرى ، كما أنه يمكن أن يجعل كثيرا من العمال يعيشون فى ظل الفقر . وهناك عاملان لهما أهمية خاصة فى تحديد عدم المساواة . أكثرهما تأثيرا هو التوزيع المبدئى للأصول ، وخاصة التعليم (الجدول ٦ ـ ١) . وأشد أعضاء المجتمع فقرا هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل للحصول على الأرض والائتمان والخدمات الاجتماعية والمهارات التى تسمح للعمال الفقراء بالانتقال إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية والأجور الأكثر ارتفاعا . والعنصر الثانى المحدد لعدم المساواة هو الطريقة التى تكافأ بها الأصول المتماثلة مكافأة مختلفة عبر القطاعات والمهن ، فهذه الفروق لا توجد بين وظائف القطاع الرسمى الحديث فحسب ، بل توجد أيضا بين ايرادات العمل فى قطاع الأجور وعمل المرء لحساب نفسه ، وبين النتائج المختلفة التى تتحقق فى اطار عمل المرء لحساب نفسه .

عدم المساواة فى توزيع الأصول

يرتبط عدم المساواة فى الدخل بين العمال عموما ارتباطا قويا بعدم المساواة فى التعليم والمهارات . والتحصيل الدراسى هو أهم منبىء منفرد بدخل العامل الفرد . فإذا اقترن بالمتغيرات الأخرى لرأس المال البشرى مثل الخبرة والمهنة ، يلاحظ أن المهارات تمثل من ثلث إلى نصف عدم المساواة فى الإيرادات المشاهدة بين الأفراد داخل البلد الواحد . ولا غرو أن السياسات التى تؤدى إلى زيادة تعليم الفقراء يمكن أن تحدث أثرا واضحا على عدم المساواة فى الأجور . فمازال عدم المساواة فى التعليم فى البرازيل يزيد كثيرا عنه فى جمهورية كوريا ، ويفسر أكثر من ربع فارق الأجور الكبير بينهما . وفى كولومبيا أدى التوسع فى التعليم إلى إنقاص الفروق بين أعلى الأجور وأدناها بنسبة ٢٠ فى المائة بالرغم من زيادة الطلب على العمال المهرة . وفى كل من ماليزيا وكوستاريكا اقترنت زيادة فرص التعليم بانخفاض حاد فى عدم المساواة فى الأجور . وكما يبين الشكل ٦ ـ ١ ، فإن التوسع فى التعليم يعمل بصفة عامة على انقاص الفروق فى الأجور . غير أن هناك استثناءات : ففى بلدان مثل شيلى والمكسيك قضت على الآثار الايجابية لزيادة التعليم التحولات الشديدة فى الطلب لغير صالح العمال غير المهرة .

وعدم المساواة بين الدخل فى الريف والحضر منتشر بشكل خاص . ويرجع جانب كبير من عدم المساواة هذا إلى السياسات التى ظلت عشرات السنين تحابى المدن على حساب الريف . ورغم التخلى عن هذه السياسات فى كثير من البلدان بصورة جزئية أو كلية ، فإنها ما زالت قائمة فى بلدان أخرى ـ ولا سيما فى أفريقيا . وقد تضمنت تحيزات السياسة المناهضة للريف ، التمييز ضد الزراعة الناشىء من المغالاة فى تقييم سعر العملة وحماية الصناعة ، وكذلك من فرض ضريبة على سلع التصدير الأساسية . وتفاقمت تلك التحيزات بالتحيز لصالح المدن

ضاقت فجوة الأجور بين العمال الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم ، إلا حينما تحول الطلب على العمل بشدة من العمال غير المهرة ، كما حدث فى شيلى .



الشكل ٦ - ١ فروق الأجور بين خريجى الجامعات وخريجى المدارس الابتدائية . والبيانات هى النسبة بين الأجر المتوسط لخريج الجامعة وأجر العامل الذى لم يحصل على أكثر من التعليم الابتدائى . المصدر : Fields 1994 ; Cindling and Robbins 1994 ; Robbins 1994 ; Robbins, background papers.

فى تخصيص البنية الأساسية المادية والاجتماعية ، وبالسياسات التى جعلت من الصعب على الفقراء الحصول على الأراضى ، مما يقلل من فرص عمل الأفراد لحساب أنفسهم فى الريف بصورة حادة . وكان التعويض الذى يعطى عن هذه السياسات المعاكسة حيثما وجد ، يستفيد منه فى المقام الأول المزارعون الأكبر حجما والأكثر ثراء ، وظل عمال الريف الفقراء والمزارعون الذين يفلحون مساحات صغيرة يتحملون عبء هذا التمييز . وعلى نحو ما ورد فى الفصل الرابع ، أسفرت هذه التحيزات فى السياسة عن انتقال العمال إلى المدن قبل الآوان ، أى قبل أن تصبح المدن قادرة على استخدامهم استخداما مربحا ، كما أسفرت عن كبت الأجور فى القطاع الحضرى غير الرسمى .

ويمكن أن يستمر عدم المساواة متصلا بصورة واضحة عبر الأجيال ، لأن منافع الأصول المادية والتعليمية ومراكز القوى تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، كما أن القواعد الثقافية التى تعمل على إدامة عدم المساواة تصبح راسخة فى النظم الاقتصادية . وتغيير توزيع الأصول أمر حاسم لتحطيم دوائر الفقر هذه والاقلال من عدم المساواة فى

الدخل . ولكن تحقيق ذلك ليس سهلا . فإعادة توزيع الأراضى (أو رأس المال) على نطاق واسع لم يحدث إلا نادرا فيما عدا حالة الثورانات السياسية الكبرى . وقد أسفرت هذه الإصلاحات فى أجزاء من شرقى آسيا ، حيث أدت إلى وضع الأراضى بصورة مستقرة فى أيدى صغار المزارعين ، عن التعجيل بالنمو فى الريف وزيادة فرص العمل وتحقيق الاستقرار السياسى . وحيثما تم تجميع الأراضى ، أو حيثما لم يحصل صغار المزارعين على حقوق مستقرة فى الأرض كما حدث فى المكسيك ، اقترنت الإصلاحات بالركود الاقتصادى والسخط الاجتماعى . ومع ذلك ، فإن الأمر سيتطلب إجراء المزيد من الاصلاح الزراعى ، حيثما تظل مساحات واسعة من الأراضى بغير استغلال كفء فى الملكيات الكبيرة .

وهناك وسيلة أسهل للاقلال من الفقر وزيادة التكافؤ فى الدخول ، وهو تغيير توزيع رأس المال البشرى . وبخلاف الحال مع رأس المال المادى أو الأراضى ، يمكن أن يتحقق ذلك بإضافة المزيد إلى الرصيد الحالى وليس عن طريق إعادة التوزيع . فالاستثمار فى رأس المال *البشرى* للفقراء ، عن طريق الرعاية الصحية الأولية والتعليم ، كان جزءا مهما من الاستراتيجيات الناجحة لتخفيف عبء الفقر فى بلدان مثل اندونيسيا وكولومبيا .

عدم المساواة فى عائدات الأصول

كذلك تؤثر زيادة العائدات من الأصول القليلة التى يملكها العمال الفقراء تأثيرا كبيرا فى توزيع الدخل . ولما كان الأصل الأساسى لدى الفقراء هو العمل ، فذلك يعنى قبل كل شىء إزالة التحيزات التى تميل إلى كبت عائدات العمل .

ويمكن للتحول نحو سوق للعمل أقل تشوها وأكثر اتساما بالطابع الرسمى ، أن يعمل كآلية لتحقيق التكافؤ . وفى حالة عدم وجود عيوب فى السوق مثل التمييز ، فإن سوق العمل بأجر تضمن حصول العاملين ذوى الإنتاجية المتماثلة ، والذين يعملون فى وظائف متساوية ، على أجور متماثلة . ونتيجة لذلك ، فإن الإيرادات فى سوق العمل بأجر ، أقل إرتباطا بما يتوافر للعامل فى البداية من أصول ، من ارتباط الإيرادات الناجمة عن عمل المرء لحسابه الخاص .

غير أن أسواق العمل الرسمية كثيرا ما تكون مشوهة ومتحيزة ضد الفقراء . ففى كثير من البلدان أدت التنمية الحضرية إلى تشجيع نمو فئات من العاملين فى القطاعات الرسمية المحمية . أما الغرباء غير المنتمين إلى تلك الفئات ، ومن بينهم معظم الفقراء فى القطاع الريفى والقطاع الحضرى غير الرسمى ، فلا تتاح لهم فرصة الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية والتى تتمتع بالمزيد من الأمن الوظيفى وبظروف عمل أحسن ، وهى التى يتمتع بها العمال المحظوظون .

أبعاد عدم المساواة

وحتى فى حالة عدم وجود تشوهات ، فإن الإيرادات وسوق العمل قد لا تتسم بالمساواة بسبب التمييز ـ مثلا ضد النساء أو الفئات الاثنية . كما أن إيرادات العمل قد تتوقف أيضا على الاختلافات الاقليمية ، مما يجعل الأسر ضحية لأحداث الجغرافيا . وهناك ثلاثة أشكال من عدم المساواة ثبتت بصفة خاصة صعوبة التغلب عليها عن طريق قوى السوق وحدها : عدم المساواة بين الرجال والنساء ، وعدم المساواة بين المجموعات الاثنية والاجتماعية وعدم المساواة بين الأقاليم .

عدم المساواة بين الرجال والنساء

وفى جميع المجتمعات تقريبا تملك المرأة سلطة أقل من الرجل ، وتحصل على أجر أقل عن عملها ، ولديها سيطرة أقل على موارد الأسرة ، وتتلقى فى كثير من البلدان تعليما أقل . وفرصة المرأة فى الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية أقل من فرصة الرجل فى القطاع الرسمى ، كما أنها ممثلة بصورة غير متناسبة بين من يعملون فى الأسرة بدون أجر ، وفى القطاع غير الرسمى ، وعندما يسمح لها بدخول نفس الأسواق التى يدخلها الرجال فإنها غالبا ما تواجه التمييز ضدها .

ورغم أن المرأة تشتغل بالأنشطة السوقية عددا من الساعات أقل من ساعات عمل الرجل فى المتوسط ، فان هذا الفرق توازنه وتزيد عليه الساعات الأطول من الجهد التى تبذلها فى الأنشطة المنزلية ، ففى جميع البلدان تقريبا ، تعتبر المرأة مسؤولة عن حصة غير متناسبة من العمل داخل الأسرة . وقد تبين فى بنغلاديش أن الرجال والنساء يعملون تقريبا نفس عدد الساعات كل أسبوع .

الإطار ٦ - ١ هل يدل انخفاض أجر المرأة عن الرجل على أن ثمة تمييزا ضدها ؟

لا تعكس الفجوة الملحوظة بين أجور الجنسين بالضرورة تمييزا فى سوق العمل . فالأجر الأقل الذى تحصل عليه المرأة فى اقتصادات معينة ، قد يكون انعكاسا لتدنى انتاجيتها فى العمالة الأجيرة . فتعليم النساء فى البلدان النامية غالبا ما يكون أقل من تعليم الرجال ، وكذلك خبرتهن فى العمل . ولابد من مراعاة هذه العوامل عند إعداد تقديرات التمييز فى الأجر . ومن وسائل ذلك وضع تقدير لعائد سمات وخصائص معينة مثل التعليم والخبرة والمهنة ، بالنسبة لكل من الذكور والاناث على حدة ، ثم يجرى تحليل الفرق الملاحظ فى الأجر إلى جزئين : يبين الأول ذلك الجزء من الفرق الراجع لكون سمات المرأة وخصائصها « أدنى » من سمات الرجل وخصائصه ، بينما يتناول الثانى ما كان يمكن أن تكسبه المرأة لو توافرت لها نفس السمات التى يتسم بها الرجال فى الاقتصاد . ويشير هذا المقياس الثانى إلى التمييز إذا ظلت مكاسب المرأة أقل من مكاسب الرجل رغم التساوى فى الصفات .

وتأتى أوضح الأمثلة الصارخة على استخدام هذا المنهج من بلدان مثل اكوادور وجامايكا والفلبين . فنساء هذه البلدان لديهن بالفعل قدر من التعليم والخبرة ، يزيد فى المتوسط عما لدى الرجال ، ولكنهن يتقاضين أجورا تقل عن أجورهم بنسبة بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة . وكان المفترض فى هذه البلدان أن تحصل النساء على أجور أعلى من الرجال لو أن سوق العمل تقيم مساهمتهن على قدم المساواة .

ولكن هناك صعوبات تتعلق بهذا التحليل : إذ أن استخدام « السنوات التى انقضت منذ ترك المدرسة » مثلا كمقياس للخبرة يبخس طبيعة خبرة المرأة ، كما أن استخدام فئات مهنية واسعة ربما يخفى اتجاها لأن تشغل النساء وظائف أقل مكانة من وظائف الرجال فى نفس المهنة . ومع ذلك ، فإن النتائج المستمدة من طائفة واسعة من البلدان النامية تبين أن أسواق العمل تتحيز بغير شك ضد المرأة العاملة .

ولكن فى حين يخصص الرجال ٩٠ فى المائة من ساعات عملهم للأنشطة المدرة للدخل ، فإن المرأة تخصص ٨٠ فى المائة من وقت عملها للأعباء المنزلية اليومية . ويستمر هذا التقسيم للعمل حتى عندما تعمل المرأة خارج البيت ، فالمرأة فى الأرجنتين تعمل فى المتوسط ثلاثا وسبعين ساعة فى الأسبوع إن لم تكن مستخدمة فى وظيفة خارجية ، وتعمل ستا وخمسين ساعة إذا كانت تعمل فى الخارج - ويزيد ذلك كثيرا على عمل الرجل . وتؤثر هذه الفروق بين الرجل والمرأة فى تخصيص الجهد على توزيع السلطة داخل الأسرة . فعندما لا تكسب المرأة غير قدر ضئيل فى الاقتصاد النقدى ، يكون لها صوت أقل فى تخصيص دخل الأسرة وفى القرارات الاستراتيجية للأسرة مثل القرارات المتعلقة بالتعليم . وتبين الأدلة أن هذا التوزيع للسلطة له آثار ضارة على الأبناء ولا سيما البنات .

وينتج جزء من تقسيم العمل بين الرجال والنساء من الدور الأساسى للمرأة فى انجاب الأطفال وتربيتهم . وبصفة خاصة عندما تكون الحياة قصيرة نسبيا والخصوبة مرتفعة ، تميل المرأة لأن تكون مقيدة بالأنشطة المنزلية فى جزء غير قليل من حياتها العملية . وفى بعض الأحيان ، يمكن لفارق القوة العضلية ، كما هو الحال فى معظم الأعمال غير الماهرة ، أن يعزز الأساس الاقتصادى لتقسيم العمل التقليدى بين الجنسين . ولكن هذا التقسيم يبتعد عن الكفاءة أكثر فأكثر عندما تؤدى التنمية والتغييرات التكنولوجية إلى إطالة الحياة العملية للمرأة وانقاص عدد الأطفال ، ودفع علاوة أكبر مقابل المهارة .

وتنبع الاختلافات فى عائد العمل لكل من الرجل والمرأة من مصدرين . الأول أن المرأة تكون عادة أقل براعة فى المهارات القابلة للتسويق بسبب التحيز ضد المرأة فى التعليم والتدريب على المهارات . والتحيزات فى مجال التعليم شديدة فى آسيا والشرق الأوسط وكبيرة فى أفريقيا ، ولكنها ليست بذات شأن فى أمريكا اللاتينية وبلدان الكتلة السوفياتية السابقة . والثانى أن فرص التوظف المتاحة للمرأة كثيرا ما تكون أضيق نطاقا ، ولذلك فإن الإيرادات التى تحصل عليها فى سوق العمل أقل مما يحصل عليه الرجال الذين يتمتعون بنفس المواهب الطبيعية . وفى كثير من البلدان يستمر وجود فروق كبيرة بين أجر الأنثى وأجر الذكر حتى بعد تصحيح الأرقام لمراعاة الفروق فى التعليم والخبرة (الاطار ٦ - ١) . ففى الهند يمثل الأجر الحقيقى للمرأة ٥١ فى المائة من أجر الرجل ، ولا يمكن تفسير غير ٣٤ من النقاط المئوية فى هذه الفجوة بالاختلاف فى خصائص العامل . وفى كينيا يقل أجر المرأة عن أجر الرجل بنسبة ١٨ فى المائة بعد تصحيح الأرقام لمراعاة المهارة والخبرة . وفى أمريكا اللاتينية يمثل الأجر المتوسط للانثى ٧١ فى المائة من الأجر المتوسط للذكر ، ولا يمكن تفسير غير ٢٠ نقطة

مئوية من الفارق بالاختلاف فى رأس المال البشرى . وحتى فى الاتحاد السوفياتى السابق ، كانت المرأة تكسب فى المتوسط أجرا يقل بنسبة ٣٠ فى المائة عن أجر الرجل ، وأقل من عُشر هذا الفارق كان يرجع إلى الاختلاف فى المواهب الطبيعية .

وقد ثبت أن النمو الاقتصادى أداة بطيئة لتغيير مركز المرأة . ففى البلدان الصناعية ظل عدم المساواة بين الرجل والمرأة مستقرا بصورة ظاهرة لما يقرب من قرنين من الزمان ، قبل أن يحدث فيه انخفاض حاد خلال السنوات الثلاثين الماضية . ولم يكن للتحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات أثر كبير دائما على التحيز المهنى ضد المرأة . فما زالت التفرقة المهنية حادة فى روسيا مثلا ، وذلك يفسر جانبا كبيرا مما لوحظ هناك من الفارق فى الأجر بين الرجل والمرأة . ولكن المأمول أن يحدث التغيير فى البلدان النامية بصورة أسرع . وثمة أدلة حديثة مستمدة من ستة بلدان نامية فى شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تبين أن النمو الاقتصادى أدى إلى زيادة أجور الإناث وأنقص فروق الأجور فى تلك البلدان جميعا باستثناء بلد واحد . ولكن التفرقة فى التوظيف ظلت فى معظم الأحيان دون تغيير .

وهذه الجوانب من التخلف تنبع من عدد من العوامل . فالسلطة الكبرى للرجال فى معظم المجتمعات تؤثر فى مدى مشاركة المرأة فى قوة العمل - عندما يفضل الرجال مثلا ألا تعمل زوجاتهم خارج البيت . والتمييز فى موقع العمل ، النابع جزئيا من العادات الثقافية ، أمر منتشر . وهناك كثير من العوامل المؤسسية والقانونية المرتبطة بذلك والتى تتجه إلى انقاص الطلب على المرأة العاملة ، وخاصة فى وظائف القطاع الرسمى - من ذلك مثلا أن التمييز ذا الطابع الأبوى ربما يحول دون اشتغال المرأة بالأعمال « الخطرة » أو العمل فى ساعات الليل .

ويترتب على ضعف الفرص فى سوق العمل للمرأة ضعف الحوافز لتعليم البنات . ويؤدى ذلك إلى دائرة مفرغة ، إذ أن المرأة الأقل تعليما يقل احتمال قيامها بتعليم بناتها . وربما يكون كسر هذه الحلقة صعبا . ولابد من زيادة الضغوط والحوافز لتعليم البنات ، كما يمكن أن يكون لدعم رعاية الأطفال والإصلاح التشريعى دور فى هذا المجال . ومن المهم أيضا اتخاذ تدابير للحد من التمييز ضد المرأة فى موقع العمل ، وتجنب رفع التكاليف التى يتحملها أصحاب الأعمال عند استخدام المرأة عن طريق المحاولات ذات الطابع الأبوى لحمايتها (انظر الفصل الحادى عشر) .

عدم المساواة بين المجموعات العرقية والاجتماعية

يشترك السكان الأصليون فى أمريكا اللاتينية ، والأمريكيون الأفارقة والأهالى الأصليون فى الولايات المتحدة ، والغجر فى أوروبا الوسطى والشرقية ، وفئات المنبوذين فى الهند ، والسود فى جنوب أفريقيا ، فى أن مركزهم الاجتماعى منخفض نسبيا فى سوق العمل ، بسبب الأعراق التى ينتمون إليها أو الفئات الاجتماعية التى ولدوا فيها . وعدم المساواة هنا يكون بين الأسر وليس فى داخلها ، ولكن المسألة هنا أيضا هى أن مستقبل الفرد يتقرر بمصادفة ميلاده .

ففئات مثل هنود الانديز والسود فى جنوب أفريقيا ، تكسب فى العادة إيرادا أقل مما يكسبه العمال الآخرون فى نفس الاقتصادات . فالعمال الذكور من الأهالى الأصليين فى بوليفيا يكسبون فى المتوسط ٦٠ فى المائة مما يكسبه العامل من الفئات الأخرى من غير السكان الأصليين . وأجور من يتكلمون لغة الغوارانى (نسبة للشعب التوبى الغوارانى فى بوليفيا وباراغواى والبرازيل - المترجم) فى باراغواى تمثل ٦٤ فى المائة من أجور من يتكلمون الأسبانية . وفى البرازيل لا يكسب السود غير ٥٠ فى المائة مما يكسبه البيض . لكن كما هو الحال فى التمييز بين الرجل والمرأة ، لا تعكس جميع فجوات الأجر تمييزا فى المعاملة . فما يقرب من ٧٠ فى المائة من فارق الإيرادات بين العمال من الأهالى الأصليين وغيرهم فى بوليفيا مثلا يمكن أن يعزى إلى الاختلاف فى التحصيل المدرسى والخبرة العملية . وليس هناك تفسير للثلاثين فى المائة الباقية والتى تمثل عوامل لا تدخل فى الحسبان مثل الاختلاف فى القدرة أو نوعية التعليم ، بالإضافة إلى التمييز فى سوق العمل .

وكل شخص من سبعة أشخاص فى الهند - أى نحو ٢ فى المائة من سكان العالم - هو عضو فى فئة من الفئات المنبوذة . ويولد هؤلاء الأفراد المنتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية فى عائلات تؤدى مهنا تقليدية - مثل كنس

الطرق ودبغ الجلود والعمل فى الزراعة - لا يدر التعليم فيها ، واكتساب المهارات عائدا كبيرا . كما استخدمت التقاليد لغرض عدم تمكين هذه العائلات من تغيير المهن التى تقوم بها - فابن كناس الشوارع يصبح أيضا كناسا للشوارع . ولا يوفر انعدام المرونة المفرط هذا فى سوق العمل حافزا كبيرا لأفراد هذه الفئات للحصول على التعليم . وقد جرى فى السنوات الأخيرة التخفيف من عادة وراثة المهنة . ولكن فى سنة ٨٨ - ١٩٨٩ كان ثلث العمال فى القطاع غير الرسمى فى ولاية بيهار الهندية ينتمون إلى فئات المنبوذين .

وفى جنوب أفريقيا عمل النظام الاستعمارى ثم نظام الفصل العنصرى على خلق فروق فى امتلاك الأصول والسلطة بين البيض والسود . وقد نجحت الديمقراطية أخيرا فى اعطاء السلطة السياسية للأغلبية السوداء ، ولكن الحكومة تواجه الآن مهمة صعبة هى عكس اتجاه النتائج التى نجمت عن عقود طويلة من التمييز ، وذلك فى المقام الأول فى التعليم والمهارات . والوضع صعب بصفة خاصة بالنسبة للمجموعة التى تلقت دراستها فى السبعينات والثمانينات . فقد كانت مدارس السود ذات نوعية منخفضة ، بالإضافة إلى أن كثيرا من تلاميذ المدارس كانوا يقاومون الفصل العنصرى عن طريق مقاطعة المدارس . ومعظمهم يدخلون العصر الجديد مسلحين بوعى سياسى قوى ، ولكن بقدرة ضعيفة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الآخذة فى الاتساع .

واعضاء الجماعات التى لا يتوافر لها قدر كبير من القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكونون ضحية لدوائر يشد بعضها أزر بعض من انخفاض التعليم وانخفاض العائد فى سوق العمل ، مما يعود فيضعف الحافز للحصول على رأس المال البشرى . وهذه الدوائر تجعل من الصعب بصورة متزايدة التغلب على الفقر النسبى - والفقر المطلق فى بعض الأحيان - والحرمان من الرخاء المتزايد الذى تشارك فيه الفئات الأخرى فى الاقتصاد ، وهنا أيضا تكتسب القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الأجيال أهمية كبيرة ، وخاصة عندما تجد الفئات الاجتماعية نفسها مقيدة بدورات متراكبة من التبعية والدونية .

وهناك فئة واحدة استخدمت السياسة الحكومية بصورة واضحة للخروج من هذا الوضع والدخول إلى التيار الرئيسى للاقتصاد هى فئة « *البوميبوتيـرا* » ، أى الأشخاص المنحدرون من أصل الملاى فى ماليزيا . وهذه التسمية تعنى حرفيا « *أبناء الأرض* » ، وكان معظم أفرادها لا يسمح لهم فى معظم سنوات هذا القرن بالعمل خارج نطاق الزراعة التقليدية الصغيرة وزراعة الأرز . وعند احراز الاستقلال ، ورغم أنهم كانوا يمثلون الأغلبية الاثنية ويتحكمون فى القطاع العام ، فقد كان دورهم الاقتصادى محدودا ، إذ كانت الصناعة والشؤون المالية فى معظمها فى أيدى الطبقة الوسطى المنتمية إلى أصول صينية . ومن أجل زيادة دورهم فى الاقتصاد اتبعت حكومة ماليزيا عددا من السياسات المتضافرة ، شملت التعليم المدعوم والموجه لهذه الفئة ، والمعاملة التفضيلية فى القطاع العام الذى كان آخذا فى التوسع . ونجحت هذه السياسات فى رفع مستوى التحصيل الدراسى والدخل المتوسط لتلك الفئة . ونتيجة لذلك ، حدث انخفاض ملحوظ فى عدم المساواة فى الدخل بين هذه الفئة وبقية السكان ، ولاسيما الصينيين والهنود : ففى الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ زاد متوسط الدخل لهذه الفئة بنسبة ٤٠ فى المائة عن دخل الفئات الأخرى . غير أن هذه السياسات لم تسهم بقدر مماثل فى إنقاص عدم المساواة العام ، وذلك لأن عدم مساواة الدخل داخل كل مجموعة اثنية قد ازداد .

عدم *المساواة بين الأقاليم*

غالبا ما يكون لعدم المساواة بعده الاقليمى . ففى جميع البلدان تقريبا يوجد عدم المساواة بين الأقاليم فيما وهبته لها الطبيعة من موارد ، وفى الدخل ، ومعدلات النمو . ومن المعروف أن عدم المساواة هذا يستمر عبر الزمن . وتصل العيوب النسبية فى بعض الأقاليم إلى حد متطرف يقلل من فرص الأفراد الذين يولدون فيها . فمستقبل الطفل الذى يولد فى ولاية شياباس المكسيكية مثلا ، يكون أشد قتامة من مستقبل الطفل الذى يولد فى مكسيكوسيتى : فاحتمال موت طفل شياباس قبل بلوغ سن الخامسة ضعف احتمال موت طفل مكسيكوسيتى ، وفرصة اتمامه التعليم الابتدائى تقل إلى النصف ، وتصل احتمالات عيشه فى مسكن لا يصل إليه الماء الجارى إلى عشرة أمثال . وبفرض أنه لن يهاجر ، فسيقل ما يكسبه عن ما يكسبه العامل المماثل له الذى يعيش فى مدينة مكسيكوسيتى بنسبة ٢٠ إلى ٣٥

فى المائة ، وأقل مما يكسبه العامل الذى يعيش فى شمال المكسيك بنسبة ٤٠ إلى ٤٥ فى المائة .

وتكون الظروف القائمة فى البداية عنصرا حاسما فى تحديد الأداء الإقليمى . إذ تجتمع ندرة الموارد ، وتاريخ الاهمال والافتقار إلى الاستثمارات ، وتركز الأشخاص ذوى المهارات المنخفضة الذين قد يكونون مميزين عرقيا عن بقية السكان ، لتفسر الأداء المتخلف لبعض المناطق . فمنطقة غانسو ، التى يقل فيها دخل الفرد بنسبة ٤٠ فى المائة عن المتوسط الوطنى ، هى من أفقر مناطق الصين . والظروف الجغرافية غير الملائمة ، وضعف التربة المعرضة للتعرية بصورة عالية ، وقلة الأمطار وعدم انتظامها ، وقلة فرص العمل فى غير الزراعة ، هى الأسباب الأساسية لارتفاع مستوى الفقر فيها . ولا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مقاطعة شاكو فى الأرجنتين عن ٣٨ فى المائة من المتوسط القومى . ويفسر الجانب الأكبر من هذا الاختلاف انخفاض التحصيل التعليمى والافتقار إلى البنية الأساسية ولا سيما الطرق .

وقد يستمر الفقر الإقليمى ، النسبى والمطلق ، لفترات طويلة ، حتى عندما يكون النمو قويا فى الأجزاء الأخرى من الاقتصاد . ومن أمثلة ذلك أن تدهور اقتصاد السكر فى القرن التاسع عشر دفع مناطق البرازيل الشمالية الشرقية إلى انحدار لم تشف منه بصورة كاملة أبدا . وفى الولايات المتحدة تضاءل حظ ويست فرجينيا المعتمدة على استخراج الفحم عند انهيار صناعة الفحم وزيادة الاعتماد على النفط والغاز فى إنتاج الطاقة . وما زالت تلك المنطقة من أفقر مناطق الولايات المتحدة حتى اليوم . وفى تايلند فشلت التنمية السريعة فى الوصول إلى الأهالى الذين يقطنون المرتفعات الشمالية . فأقل من ٣٠ فى المائة من قراها بها مدارس ، ولا يستطيع القراءة والكتابة بلغة الثاى من سكانها أكثر من ١٥ فى المائة ، ومتوسط دخلهم السنوى يقل عن ربع نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى .

ما الذى يمكن عمله لمساعدة من فاتهم القطار ؟

النمو المعتمد على السوق ، والذى يحقق استخداما كفؤا للعمل ويشجع على قيام قطاع كبير للعمالة بأجر ، يمكن أن يكون له أثر طيب فى تحقيق المساواة . ولكن التنمية المعتمدة على السوق وحدها هى أداة ضعيفة فى انقاص عدم المساواة بين الجنسين أو بين الفئات الاثنية ، أو الفئات الاجتماعية الأخرى . ومن الأمور الحاسمة فى تحقيق تحسن فى توزيع الدخل ، تحسين توزيع الإمكانات الأولية ، خاصة عن طريق تعزيز فرص الفقراء فى الحصول على التعليم . ويمكن للعمل الحكومى أن يؤدى دورا فى التعجيل بالتغيير عن طريق السعى إلى تحسين الهبات البشرية للمحرومين ممن هم أسوأ حالا ، والعمل على الحد من التمييز . ولكن معالجة مشاكل من فاتهم القطار تمثل تحديا هائلا للسياسات ، سواء فى البلدان الصناعية أو فى البلدان النامية ، إذ أن مردود الاستثمار فى هؤلاء الأفراد منخفض عادة ، إما لتقدمهم فى السن مما لا يترك لهم الكثير من السنوات الباقية للعمل ، أو لأنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية اللازمة لبيئة عمل محددة ، أو لأنهم مقيدون بأقاليم متخلفة .

• • •

تعيش أرملة فى الثالثة والخمسين من العمر من فئة كابو المنبوذين من قرية شنتا بالى فى منطقة راؤول مندال فى الهند ، وحدها فى كوخ مبنى من الطين . وكانت قد تزوجت من ابن عم لها يكبرها سنا لا يملك أرضا . وأصبحت بعد موته بدون أى مورد خاص بها . وهى تكسب عيشها من صنع أنسجة الشبيكة ، التى تعمل فيها عشر ساعات فى اليوم وتستخدم ٥٠٠٠ متر من الخيط ، وتكسب ما يساوى ٠,٣٠ دولارا فى اليوم . ويحرمها تقدمها فى العمر ، وضعف صحتها ، وهويتها الفئوية ، من المشاركة فى أعمال مربحة أخرى .

• • •

وهناك عامل زراعى لا يعمل بطاقته الكاملة يعيش بالقرب من « تمالى » فى منطقة السافانا فى غانا ، يشتغل فى المتوسط أقل من أربعة أيام فى الأسبوع . وعندما يعمل ، يحصل على حوالى ٠,٨٠ دولارا فى اليوم . ويكون العمل متوافرا فى موسم جنى القطن ، لكن العمل يندر فى الشتاء . ويعيش الرجل مع زوجته وخمسة أبناء فى كوخ مبنى من الطين . وتعنى زوجته وابنتهما البالغة من العمر عشر سنوات بمزرعة الخضر الصغيرة التابعة له والتى توفر الغذاء للأسرة حتى عندما يكون الرجل بلا عمل . ويشعر الأبوان بالقلق على مستقبل أبنائهما . ويرغبان فى الانتقال إلى منطقة يكون بها المزيد من فرص العمل ، ولكنهما لا يستطيعان المغامرة بفقد الشىء الوحيد

الذى تمتلكه الأسرة ... وهو تلك القطعة الصغيرة من الأرض .

• • •

ما الذى تستطيع الحكومات أن تفعله بشأن حالات كهذه ؟ يجب أن تجمع السياسات الرامية لمساعدة من فاتهم القطار بين اتخاذ تدابير خاصة لادماج الأفراد سليمى البنية فى عالم العمل ، واجراء تحويلات تضمن لهم مستويات للمعيشة فوق حد أدنى معين ، والقيام بتدخلات من أجل الوصول إلى أبنائهم واتاحة الفرصة للجيل القادم للخروج من قبضة الفقر .

الاستثمارات الموجهة

يستطيع المجتمع أن يعمل على أدماج العمال المحرومين ضمن التيار العام عن طريق برامج إعادة التدريب التى توفر لهم المهارات الأساسية ، أو عن طريق البرامج التى تساعدهم على أن يعملوا لحسابهم الخاص . وبرامج التدريب الموجهة إلى الفئات المحرومة - والتى ينصب اهتمامها على الاقلال من الفقر وليس على إعادة تزويد العاطلين بأدوات جديدة - نادرة نسبيا فى البلدان النامية ، ولكن لها تاريخا أطول فى العالم الصناعى . فالولايات المتحدة مثلا كانت لديها برامج ترعاها الحكومة لمساعدة المحرومين منذ عام ١٩٦٤ . وكان الكثير من هذه البرامج مرتبطا بخطط تحويل الدخل ، مثل برنامج « مساعدة الأسر التى تعول أطفالا » . ولم تحقق هذه البرامج غير نجاح متواضع : فأدت خدمات التدريب إلى زيادة إيرادات المشتركين فيها فى بعض ، وليس كل ، الأحوال . وعلى العموم ، كان تدريب المحرومين فى الولايات المتحدة أكثر جدوى فى مساعدة النساء منه فى مساعدة الرجال أو الشبان .

وعادة ما يقترن الحرمان والفقر بانعدام فرص استخدام البنية الأساسية سواء منها المادية والاجتماعية ، إذ كثيرا ما يكون تخصيص الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية متحيزا ضد الفقراء ، وخاصة ضد الفقراء فى الريف وفى المناطق المتخلفة . وتكون النتيجة عادة هى عدم حصولهم على خدمات المجارى ، والطرق ، ومرافق الصحة والتعليم اللازمة لخدمة المجتمعات الفقيرة . وقد يكون لإصلاح الميزان عن طريق الاستثمار العام فى البنية الأساسية فى تلك المناطق المحرومة أهمية حاسمة فى مساعدة الأسر الفقيرة على الخروج من براثن الفقر . وكان برنامج « التضامن » المكسيكى يمد البلديات الفقيرة منذ عام ١٩٨٨ باعتمادات لتمويل المشروعات الفرعية الصغيرة المرتبطة باصلاح المدارس ، وتحسين امدادات المياه فى الريف ، وتجديد الطرق الريفية وصيانتها .

تحويل الموارد

فى بعض الأحيان لا يكون هناك مجال واسع للاستثمار لمساعدة من فاتهم القطار ، سواء فى المهارات أو فى البنية الأساسية . وفى هذه الحالة ، فإن الأمر يستلزم سياسات أو تحويلات لتخفيف حدة الفقر . ويمكن ادماج هذه التحويلات فى الآليات الأخرى الأكثر استمرارا لضمان الدخل (انظر الفصل الثالث عشر) أو يمكن أن تكون جزءا من تدابير انتقالية خاصة (انظر الفصل السابع عشر) . وسواء كان الاجراء دائما أو مؤقتا فإن نوع شبكة الأمان التى يقع عليها الاختيار يكون فى العادة دالة للدخل فى البلد وتقاليده . ففى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد تؤدى خطط التوظيف العامة إلى تحقيق هذه التحويلات بطريقة مردودة التكاليف . وفى السنوات الأخيرة جرب العديد من البلدان نهجا تجمع بين تخفيف حدة الفقر وإعادة إدماج من خرجوا من وظائفهم فى مراحل التصحيح الاقتصادى فى سوق العمل . من ذلك مثلا ، أن بوليفيا والسنغال وغينيا ومصر وهندوراس أنشأت صناديق اجتماعية لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وإقامة مشروعات صغيرة جدا . وتقوم هذه الصناديق عادة بتمويل المشروعات الصغيرة للبنية الأساسية ، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب ، وإقراض المبالغ الضئيلة . غير أنه لن يكون فى الوسع إعادة ادماج جميع من فاتهم القطار فى سوق العمل . وقد تكون هناك ضرورة للقيام بتحويلات إضافية ، سواء فى صورة نقدية أو فى صورة أغذية للعاجزين عن العمل - بسبب كبر السن أو الاعاقة مثلا .

مد اليد إلى الجيل القادم

الأرجح أن تكون السياسات الرامية للوصول إلى أبناء من فاتهم القطار ، أكثر فاعلية ، إذ أن كسر دورة الفقر التى تمتد من جيل إلى آخر يعني اتاحة الفرصة للأبناء للاستفادة من الفرص التى فاتت آباءهم . والاستثمار فى رأس المال البشرى لهؤلاء الأبناء عنصر أساسى ، ولكن التعليم وحده لا يكفى فى العادة : إذ يتطلب الأمر الاستثمار

فى صحتهم وتغذيتهم أيضا . وقد أبرز الفصل الخامس ، كما نوقش بشىء من التفصيل فى الإصدارات السابقة من *تقرير عن التنمية فى العالم* ، مدى التكامل بين هذه الأنواع المختلفة من التدخلات : فتحسين التغذية والصحة يؤدى إلى تحسين قدرة الأطفال على التعلم فى المدارس ، ويزيد من إنتاجيتهم فى العمل عندما يكبرون .

ويبذل عدد من البلدان جهوده لتحسين أداء الخدمات الاجتماعية للفقراء وأبنائهم . فبرنامج الرعاية المجتمعية للأطفال وتغذيتهم فى كولومبيا مثلا ، يوفر الرعاية للأطفال قبل سن المدرسة ، ويشمل تزويدهم بوجبات غذائية ومتابعة حالتهم الصحية . ويستفيد الأطفال المشاركون فى هذا البرنامج من أنشطة التعليم فى رياض الأطفال ، وتتحسن تغذيتهم ، ويلقون المزيد من الرعاية الصحية . وتستفيد الأسر - وخاصة الأمهات - من الفرصة التى تتاح لها للبحث عن عمل مقابل أجر خارج البيت . وهناك برنامج فى المكسيك « لتوفير الرعاية الصحية الأساسية للأهالى غير المؤمن عليهم » ، يقدم كلا من خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمساعدات الغذائية الموجهة للفقراء الذين لا تشملهم خطط التأمين . ويهدف برنامج التعليم العام فى بنغلاديش إلى زيادة تكافؤ الفرص لالتحاق الأطفال الفقراء ولاسيما البنات ، بالمدارس الابتدائية والثانوية . ويتركز اهتمام هذا البرنامج على توسيع نطاق خدمات التعليم ليشمل الفقراء ، والمجتمعات المحلية التى لا تلقى كفايتها من هذه الخدمة ، وزيادة عدد المعلمات ، وتوسيع نطاق برنامج رائد للمنح التعليمية للبنات . وتجرب السلفادور تطبيق برنامج موجه للتغذية يقوم على توزيع الأغذية التكميلية على تلاميذ المدارس .

• • •

تستطيع التنمية المعتمدة على السوق أن تقلل من عدم المساواة ومن الفقر فى البلدان النامية . ومن الأمور الحاسمة فى تشجيع النمو الأسرع وفى الحد من عدم المساواة ، أن تضمن للعمال الفقراء فرصة الحصول على التعليم . وألا تكون أسواق العمل مشوهة بحيث تحول دون زيادة أجور العاملين فى القطاع الرسمى . ولكن أشكال عدم المساواة تستمر قائمة حتى فى الاقتصادات التى تحقق نموا ملموسا ، وذلك بسبب التمييز القائم على أساس الجنس أو العرق ، أو لأن أفراد بعينهم أو أقاليم بذاتها يتم استبعادهما من الحصول على ثمار النمو . وينبغى أن تقوم السياسات الحكومية ، كلما كان ذلك ممكنا ، بمكافحة التمييز ، وباجتذاب الفئات المستبعدة وادخالها فى التيار الرئيسى للاقتصاد . ولكن ينبغى للحكومات قبل كل شىء أن تضمن ألا يظل أبناء الأسر المحرومة فى إسار الفقر ، بل أن تتاح لهم فرصة تحقيق إمكانياتهم كاملة .

الباب الثانى

هل التكامل الدولى فرصة للعمال أم تهديد لهم ؟

ترتبط حياة العمال فى شتى أنحاء العمال بالتجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، والهجرة ، بصورة متزايدة ، ويؤدى هذا لتوسيع الفرص ، لكنه يثير أيضا مخاوف من أن تكلف المنافسة الدولية ورأس المال المنطلق بكامل حريته ، العمال وظائفهم أو تلحق الضرر بمستويات معيشتهم ، وان يُلقَى ببعض مجموعات العمال ، أو البلدان خارج الأسواق الدولية الآخذة فى التوسع بأسرها . ونحدد فى الفصل السابع قنوات التفاعل فى عالم آخذ فى التكامل ، وتُقّيم فى الفصول الثلاثة الباقية من هذا الباب من التقرير كيف تؤثر التجارة وتدفقات رأس المال والهجرة على العمال فى البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء .

سوق العمل العالمية الناشئة

يعيش « جو » فى مدينة صغيرة فى جنوب تكساس . ولم تكن وظيفته القديمة بوصفه محاسبا فى مؤسسة للنسيج ، حيث عمل سنوات طويلة ، وظيفة مضمونة تماما . وكان يكسب ٥٠ دولارا فى اليوم ، ولكن الوعود التى تلقاها بالترقية لم تتحقق مطلقا ، واضطرت المؤسسة فى نهاية المطاف إلى اغلاق أبوابها لأن الواردات الرخيصة من المكسيك دفعت أسعار المنسوجات الى الهبوط . وعاد « جو » الى مقاعد الجامعة فدرس إدارة الأعمال وعين مؤخرا فى أحد البنوك الجديدة فى المنطقة . وهو يتمتع الآن بحياة أكثر راحة حتى بعد أن يسدد الأقساط الشهرية للقرض المدعوم من الحكومة الذى حصل عليه ليواصل دراسته .

• • •

انتقلت ماريا منذ أمد قريب من قريتها فى وسط المكسيك والتحقت الآن بعمل فى مؤسسة مملوكة للولايات المتحدة فى قطاع الماكيلا دورا بالمكسيك . ويدير زوجها خوان ورشة صغيرة لتنجيد السيارات ، ويعبر الحدود فى موسم الحصاد فى بعض الأحيان بصورة غير قانونية ليعمل فى مزارع كاليفورنيا . وقد تمكنت ماريا وخوان وابنهما من تحسين مستوى معيشتهم منذ خروجهم من إطار زراعة الكفاف ، ولكن أجر ماريا ظل على حاله عدة سنوات دون زيادة ، فهى ما زالت تكسب نحو ١٠ دولارات فى اليوم ، ومن المحتمل أن ينقص أجرها بعد ما حدث مؤخرا من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج .

• • •

« وخيساو زى » عامل صناعى فى شنزن وهى من المناطق الاقتصادية الخاصة فى جنوب الصين . فهو بعد أن قضى ثلاث سنوات صعبة على الطريق بوصفه جزءا من سكان الصين المتنقلين ، هربا من الفقر فى مقاطعة سيشوان الغربية ، استقر أخيرا لدى مؤسسة جديدة من هونغ كونغ تنتج الملابس لسوق الولايات المتحدة . وهو الآن يحصل على أكثر من طبق من الأرز كوجبته اليومية . وهو يكسب دولارين فى اليوم ، ولديه أمل فى المستقبل .

• • •

ان العمال فى أنحاء العالم يعيشون حياة تزداد ترابطا . ومعظم سكان العالم يعيشون الآن فى بلدان إما أنها مندمجة فى الأسواق العالمية للسلع والأموال ، أو أنها تسير بسرعة فى هذا الطريق . ومنذ وقت ليس ببعيد ، فى أواخر السبعينات ، لم يكن هناك غير عدد قليل من البلدان النامية ، فى مقدمتها بعض بلدان شرق آسيا ، يفتح حدوده لتدفقات التجارة ورؤوس الأموال الاستثمارية . وكان ما يقرب من ثلث القوة العاملة فى العالم يعيش فى بلدان ذات اقتصاد مخطط مركزيا ، وثلث آخر على الأقل يعيش فى بلدان معزولة عن الأسواق الدولية بحواجز تجارية مانعة وضوابط شديدة على رأس المال . وحاليا تدخل السوق العالمية ثلاثة تكتلات عملاقة للسكان ، هى الصين وجمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق والهند ـ تضم ما يقرب من نصف القوى العاملة فى العالم ، كما أن هناك بلدانا كثيرة أخرى من المكسيك إلى اندونيسيا أقامت بالفعل روابط عميقة بتلك الأسواق . ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون أقل من ١٠ فى المائة من عمال العالم منعزلين عن المجرى الرئيسى للاقتصاد .

ولكن هل أصبح العمال أحسن حالا نتيجة لاتجاهات العولمة هذه ؟ إن قصص من يخسرون بسبب تكامل الأسواق كثيرا ما تحتل العناوين الرئيسية للصحف : كيف فقد « جو » وظيفته بسبب المنافسة من جانب العمال المكسيكيين الفقراء أمثال « ماريا » ، وكيف أن أجر « ماريا » يظل منخفضا بسبب الصادرات الأرخص سعرا من الصين . ولكن لدى « جو » الآن وظيفة أفضل ، كما أن الاقتصاد الأمريكى كسب من توسيع الصادرات الى المكسيك . وقد تحسن مستوى معيشة ماريا ، ويستطيع ابنها أن يأمل فى مستقبل أفضل . وانتاجية كل من العاملين آخذة فى الارتفاع مع زيادة الاستثمارات ، التى تمول

جزئيا من خلال مدخرات العاملين فى البلدان الأخرى ، كما أن صندوق معاشات « جو » طفق يكسب عائدات أعلى عن طريق تنويع الاستثمارات والفرص الاستثمارية الجديدة . ويتطلع « خوان » الى اليوم الذى لن يكون فيه بحاجة الى السفر الى الشمال - فى حين أن « خيساو زى » على استعداد لاقتناص فرصة الحصول على الأجر الذى يحصل عليه خوان حاليا فى كاليفورنيا .

وهذا التراكب فى العلاقات الاقتصادية لم يكن يخطر ببال أحد قبل عشر سنوات أو عشرين سنة فحسب . ومع نمو الفرص الجديدة للتجارة والتعامل ، حدث تحول فى المواقف أيضا . ففى الخمسينات والستينات كان معظم البلدان النامية يرى فى قوى السوق العالمية خطرا على تصنيعه وتنميته . أما اليوم فيرى فيها مصدرا للفرص الجديدة . ويتزايد الاعتراف بأن الصادرات تخلق وظائف جيدة ، وأن تدفق رؤوس الأموال الخارجية يساعد على التراكم والنمو ، وأن الهجرة تحقق مكاسب متبادلة .

ولكن لم يستفد الجميع من ذلك ، وتعرض النظام الدولى للانتقاد من جانب البعض فى البلدان الصناعية حيث تجعل البطالة المتزايدة وعدم المساواة فى الأجور ، الناس يشعرون بأنهم أقل أمنا بصدد المستقبل . فبعض العمال فى العالم الصناعى يخشون أن يفقدوا وظائفهم بسبب الصادرات الرخيصة الآتية من منتجين يتحملون تكلفة أقل . ويخشى الآخرون أن تغير الشركات مواطنها وتذهب إلى الخارج سعيا وراء الأجور المنخفضة والمعايير المتسامحة ، أو يخافون أن تتجمع أعداد كبيرة من المهاجرين الفقراء على الأبواب ، ويعرضون العمل بأجور أقل . وكانت نتيجة ذلك أن انتشرت المطالبة باجراءات حمائية يقوم الكثير منها تحت شعار المطالبة بتجارة عادلة ومعاملة نزيهة .

القوى المحركة للتكامل العالمى

كان التغير التكنولوجى المتصل ، والانخفاض المستمر فى تكاليف الاتصالات والنقل ، عاملا رئيسيا وراء التكامل العالمى . كما أن النقل والتجارة عبر الحدود أصبحا الآن أكثر يسرا بسبب التقدم فى تسوية كثير من المنازعات السياسية التى كانت سببا فى انقسام العالم الاقتصادى على امتداد عشرات السنين ، مثل الحرب الباردة ، ونظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، والوضع القلق فى الشرق الأوسط . ولكن الاجراءات التى اتخذتها البلدان النامية ذاتها كانت هى العنصر الأهم . فمن خلال رفض استراتيجيات التنمية القديمة التى فشلت والقائمة على الانعزال عن أحداث الاقتصاد العالمى ، انضم عدد من البلدان أكبر من أى وقت مضى إلى المجرى الرئيسى للاقتصاد .

وتمر الآن استراتيجيات التنمية بتغير سريع فى كافة أنحاء العالم . فقد تم التخلى عن التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفياتى السابق وأوروبا الشرقية ، وتعكس بلدان فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط سياساتها التى كانت قائمة على احلال الواردات والرامية الى التخلص من الحاجة للتجارة . وهذه الثورة فى مجال التنمية أوضح ما تكون فيما يتعلق بالسياسات التجارية ، فمنذ عام ١٩٨٦ أبلغ أكثر من ستين بلدا ناميا مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بالاجراءات التى اتخذتها من جانب واحد ، وانضم اربعة وعشرون بلدا الى الغات ، وهناك عشرون بلدا غيرها تستكمل اجراءات الانضمام الى المنظمة التى تخلف الغات وهى منظمة التجارة العالمية . والمتوقع أن تنخفض الحواجز التجارية بدرجة أكبر حاليا بعد أن اكتملت جولة أوروغواى ، وبعد توسيع اتفاق التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبى .

ويتزايد سعى الحكومات الى تحسين قدرة اقتصاداتها على التنافس الدولى بدلا من وضعها خلف أسوار الحماية . وقد حققت البلدان النامية تقدما هائلا فى التعليم وتحسنا مطردا فى رأس المال المادى والبنية الأساسية ، عزز قدرتها الانتاجية ومكنها من التنافس فى الأسواق العالمية . وفى الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٢ ارتفع نصيب بلدان الدخل المنخفض والمتوسط فى القوى العاملة العالمية من ٧٩ فى المائة الى ٨٣ فى المائة ، ولكن نصيبها من القوة العاملة الماهرة العالمية (أى العاملون ذوو التعليم الثانوى على الأقل) قفز من الثلث إلى قرابة النصف . وكذلك زاد نصيبها من رصيد رؤوس الأموال ، وإن كان هذا النصيب مازال صغيرا ، اذ أنه ارتفع من ٩ فى المائة إلى ١٣ فى المائة من الاجمالى العالمى .

ولقى هذا التحول فى الاستراتيجية الانمائية دعما من التغييرات التكنولوجية التى جعلت التحرك فى أنحاء العالم

انخفضت تكاليف النقل والاتصالات بشدة في القرن العشرين .

الشكل ٧ - ١ تكاليف النقل والاتصالات الدولية : يشير الرقم القياسي لتكاليف الشحن (سيف) و (فوب) الى النسبة بين التكاليف زائدة التأمين والشحن وعروض الأسعار تسليم ظهر السفينة للسلع المتاحة للشحن المصدر : رسوم النقل الصناعي من ، الملاحظات ، مختلفة والنسبة بين (سيف) و (فوب) من بيانات البنك الدولي ، وجميع البيانات الأخرى من Hufbauer 1991

أكثر يسرا ـ فالسلع ورؤوس الأموال والأشخاص والأفكار تنتقل الآن بسرعة أكبر وتكلفة أقل من أى وقت مضى . وترجع هذه التغييرات الى الانخفاض الشديد فى تكاليف النقل والاتصالات . ففى سنة ١٩٦٠ كان مستوى تكاليف النقل البحرى أقل من ثلث ما كان عليه فى ١٩٢٠ ، واستمرت التكاليف فى الانخفاض بعد ذلك (الشكل ٧ـ١) . وتكاليف الاتصالات تنخفض بدرجة أكثر وضوحا ـ فتكلفة المكالمة التليفونية الدولية انخفضت ست مرات في الفترة بين ١٩٤٠ و١٩٧٠ وعشر مرات بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ .

قنوات التفاعل العالمى

التجارة الدولية هى أول الطرق التى يشعر من خلالها معظم البلدان بتأثير التكامل الاقتصادى . وقد زاد حجم السلع والخدمات التى يُتجر فيها عبر الحدود زيادة هائلة فى السنوات الأخيرة ، بحيث باتت تمثل زهاء ٤٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠ بعد أن كانت ٢٥ فى المائة فى ١٩٧٠ (الشكل ٧ ـ ٢) . وفى ١٩٩٠ ، كان ١٧ فى المائة من القوة العاملة فى البلدان النامية وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر فى قطاع التصدير . وكانت الصادرات إلى البلدان الغنية تمثل ثلثى هذا العنصر الدافع للتوظيف . وحدث تحول سريع الى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى : اذ زادت حصة السلع المصنوعة فى صادرات البلدان النامية ثلاثة أمثال فى الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ ، من ٢٠ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة . وتمثل هذه الزيادة تغيرا جذريا فى تقسيم العمل الدولى منذ الستينات عندما كانت البلدان النامية لا تصدر تقريبا غير السلع الأولية على وجه الحصر تقريبا . ومع توسع الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمل ، بلغت التجارة سن الرشد .

والتجارة الدولية آخذة فى الانتعاش ـ ولكنها لم تؤثر فى جميع الأقاليم على نحو متكافىء . اذ كانت اقتصادات شرق آسيا سبّاقة فى الكشف عن التأثير الدينامى على النمو الاقتصادى عندما تقترن التجارة المفتوحة بالانفاق الحكومى الموجه الى البنية الأساسية من رأس المال البشرى والمادى والتوسع فى استيراد رؤوس الأموال والتكنولوجيا . واتبع نفس النهج وسعى الى استغلال النمو الذى يقوده التصدير ، العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل من شيلى إلى تركيا . فمع ارتقاء الاقتصادات الناجحة المصنعة حديثا سلم الجودة وابتعادها عن المنتجات المعتمدة على العمل غير الماهر ، تقدمت بلدان أشد فقرا مثل الصين والهند ، لتحتل مكانها . وتجر اذيالها متعثرة وراء الأقاليم الأخرى ، أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ، اللذان لم يوسعان صادراتهما من السلع المصنوعة . ومازال كل منهما منتجا للسلع الأساسية

زادت تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بسرعة ، بينما انخفضت قدرة العمل على الانتقال .

تدفقات التجارة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

تدفقات رؤوس الأموال كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

الهجرة

البلدان الصناعية

الاقتصادات النامية والتى تمر بمرحلة انتقال

الشكل ٧ - ٢ التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والهجرة فى البلدان الصناعية والنامية والتى تمر بمرحلة انتقال . البيانات عن التدفقات الى الداخل والى الخارج بالنسبة لجميع البلدان فى كل مجموعة . المصدر : بيانات الهجرة من Zlotnik 1993 ، وجميع البيانات الأخرى من البنك الدولى .

الأولية ، واستمرت معدلات تبادلهما التجارى فى التراجع .

وكذلك أصبحت رؤوس الأموال أكثر قدرة على الحركة ، فى سعيها الدائم الى الحصول على أفضل العوائد . فقد زادت التدفقات الاجمالية لرؤوس الأموال (أى التدفقات للداخل بالاضافة الى التدفقات للخارج) وهى مقياس من المسلم به أنه غير دقيق لقدرة رأس المال على الانتقال ، من ٧ فى المائة الى ٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى الاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال خلال العقدين الأخيرين (الشكل ٧ - ٢) . وقد خففت القيود على رأس المال ، وكان من السهل الالتفاف حولها على أى حال . وينتقل الآن رأس المال بسهولة أكبر داخلا الى البلدان الناجحة ، وخارجا من البلدان التى تزيد فيها المخاطر على عائدات الاستثمار .

ولكن رؤوس الأموال لا تتجه دائما إلى البلدان الأكثر فقرا . ورغم أن اجمالى تدفقات رؤوس الأموال زادت بصورة مطردة ، فإن التدفقات الصافية (أى التدفقات الاجمالية الى الداخل ناقصا التدفقات الاجمالية الى الخارج) ظلت ضئيلة وغير مستقرة . فقد زادت التدفقات الصافية فى السبعينات ، وانخفضت بصورة حادة فى الثمانينات عندما أدت الديون الى ارتفاع أعباء خدمة الدين وهروب رؤوس الأموال على نطاق واسع ، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى فى أواخر العقد . وبحلول عام ١٩٩٢ عاد صافى تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية الى مستوياته السابقة . وبوجه عام ، لم تلعب الموارد من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة سوى دور متواضع فى استكمال المدخرات المحلية فى البلدان النامية : واذا أخذنا بالفرض الأقصى القائل بأن معدلات الادخار المحلى لم تتأثر بتلك التدفقات ، فإن ما يقرب من ١١ فى المائة من تكوين رأس المال فى البلدان النامية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ يمكن أن يعزى الى الأثر التراكمى لقدرة رأس المال على الانتقال (وهو مبلغ لا يعادل سوى نحو ٢ فى المائة من الأرصدة الرأسمالية الموحدة فى البلدان الصناعية) .

وكان أداء الأقاليم غير متماثل فى اجتذاب التدفقات الرأسمالية . فقد كانت أمريكا اللاتينية منذ أمد طويل مشاركا له أهميته فى أسواق رأس المال الدولية .

وتعرضت بلدان ذلك الاقليم لخسائر فادحة نتيجة لأزمة الديون فى الثمانينات ، ولكنها شهدت تدفقات جديدة كبيرة بعد تخفيض الديون فى أواخر ذلك العقد . وقد بينت أزمة المكسيك فى ٩٤ ـ ١٩٩٥ مدى تقلب هذه التدفقات عندما تنحسر الثقة بالإدارة الاقتصادية . وكان دور التدفقات الرأسمالية فى الماضى أقل أهمية فى آسيا ، ولكن هذا الاختلاف آخذ فى الاختفاء بسرعة مع زيادة مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية فى الصين ، والتحرير التدريجى لأسواق رأس المال فى الهند وشرق آسيا ، ويأتى الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التى تتجه إلى افريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط من المصادر الرسمية . ولكن هروب رؤوس الأموال من هذين الاقليمين كان كبيرا .

والهجرة الدولية للأشخاص بحثا عن عمل هى العنصر المتخلف فى هذه القصة . فالتدفقات السنوية للهجرة من البلدان النامية (أى اجمال التدفقات الى الداخل والخارج) لم تعد الآن أكبر مما كانت فى أوائل السبعينات بالنسبة إلى حجم السكان ، وتبلغ حوالى مهاجر واحد لكل ألف من السكان (الشكل ٧ ـ ٢) . والأثر الاجمالى للهجرة الدولية يقل كثيرا عن أثر رأس المال أو التجارة : فليس هناك غير ما يقرب من ٢ فى المائة من الأشخاص الذين ولدوا فى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل لا يعيشون فى بلدهم الأصلى . والمهاجرون يرسلون إلى بلدانهم ما يقرب من ٧٥ مليار دولار فى السنة ، أى زهاء ثلث حجم التدفقات الصافية لرأس المال . وفى الوقت الحالى ، يخرج من البلدان النامية فى كل سنة ما بين ٢ الى ٣ ملايين نسمة من المهاجرين الجدد (سواء بطريق شرعى أو غير شرعى) ، ويذهب زهاء نصفهم الى البلدان الصناعية . وبالنسبة لهذه الأخيرة فإن الهجرة من البلدان النامية تترجم إلى ١,٥ مهاجر جديد لكل ألف من السكان فى السنة ، وهو نفس ما كان عليه الحال فى عام ١٩٧٠ . أما الهجرة بين البلدان الصناعية فقد انخفضت منذ ١٩٧٠ من ٢,٥ مهاجر لكل ألف من السكان فى ١٩٧٠ إلى ١,٥ لكل ألف فى ١٩٩٠ . بيد أن نسبة أبناء البلدان الصناعية المولودين فى الخارج ـ والتى تبلغ حاليا نحو ٥ فى المائة ـ آخذة فى الزيادة بسبب تباطؤ نمو السكان من أبناء البلد .

وكذلك فإن الهجرة الدولية لم تتخذ أبعادا عالمية . فمعظم المهاجرين يبقون داخل أقاليمهم : فأكثر المهاجرين من الأفارقة يتجهون عادة إلى بلاد افريقية أخرى ، وأكثر المهاجرين من آسيا والشرق الأوسط يتجهون أساسا إلى بلدان الخليج العربى . وزادت مؤخرا حركة الهجرة داخل القارة الآسيوية . أما فى أوروبا فالمهاجرون عادة من المستعمرات السابقة أو من البلدان المجاورة . وتختلف الهجرة إلى الولايات المتحدة عن هذا النمط : فالمهاجرون اليها لا يأتون من المكسيك القريبة فحسب بل من مجموعة مختلفة من بلدان بعيدة موزعة على نطاق واسع من بينها الفلبين وجمهورية كوريا وفييت نام والهند والصين .

هل سيأتى عصر ذهبى جديد يحدث فيه التقارب ؟

بدأ معظم العمال فى البلدان النامية فحسب يحسون بمنافع ـ وتكاليف ـ التكامل العالمى . وكانت مشاركة البلدان النامية فى عملية العولمة السابقة فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠ ضئيلة ، تقوم غالبا على شروط غير مواتية ولا سيما فى آسيا وافريقيا . فقد اقتصرت صادراتها على المنتجات الأولية . وكانت رؤوس الأموال تتدفق اليها أساسا لدعم تلك المشروعات ـ أى لتنمية القدرة على استخراج الموارد الطبيعية والحفاظ على تأييد الحكومات الصديقة . أما اليوم فالفرصة متاحة للبلدان النامية للقيام بدور أكثر ايجابية . والامكانات هائلة لجنى ثمار كبيرة . ويتوقف ما اذا كانت تلك الاحتمالات ستتحقق أم لا ، على اختيار حكومات البلدان النامية للسياسات ، وعلى رد فعل البلدان الصناعية .

وقد طفق اجتماع التغير التكنولوجى القوى المؤدى الى خفض التكاليف ، والتغير فى السياسات ، والتطورات السياسية ، يشكل روابط أوثق فى سوق العمل العالمية . ولكن من الحماقة التنبؤ باختفاء الفروق بين البلدان الغنية والفقيرة بسرعة عن طريق التقارب فيما بينها ، سواء الى أعلى (أى ارتفاع الأجور ومستويات المعيشة فى البلدان الأكثر فقرا فى اتجاه الأجور ومستويات المعيشة فى البلدان الغنية) أو إلى أدنى (العكس) . وفكرة التقارب محببة لدى المشتغلين بالاقتصاد ، الذين يرحبون باتفاقها مع النظرية ، ولكنها تلقى اعتراضا قويا من جانب الشعبويين ممن يسعون الى تملق الجماهير فى البلدان الغنية . فهم يرون فى هذا التقارب خطرا على دخلهم . غير أن خبرة الماضى لا تؤيد أيا من آمال الأولين أو

مخاوف الآخرين (الاطار ٧ ـ ١) ، فقد تقاربت الأجور فى أوروبا والولايات المتحدة ، حيث كان التكامل عميقا ولم تكن الأوضاع المبدئية مختلفة اختلافا كبيرا ، ولكن حتى فى تلك المناطق كان التقارب بطيئا وغير كامل .

ولكن فى حين بدأت بعض البلدان الأقل ثراء ـ وخاصة نجوم شرق آسيا ـ تلحق بالبلدان الغنية ، فشلت بلدان كثيرة فى تضييق الفجوة ، وازدادت أوضاع بعضها سوءا . وبوجه عام ، فإن التباعد وليس التقارب كان هو القاعدة : فنسبة دخل الفرد فى أغنى البلدان إلى دخله فى أفقر البلدان زادت خمس مرات بين ١٨٧٠ و١٩٨٥ ، وزاد عدم المساواة العالمى زيادة طفيفة بين ١٩٦٠ و١٩٨٦ (تقلص نصيب أفقر ٥٠ فى المائة من سكان العالم فى انتاجه من ٧,٣ فى المائة الى ٦,٣ فى المائة ، فى حين زاد نصيب أغنى ٢٠ فى المائة من ٧١,٣ فى المائة الى ٧٤,١ فى المائة) ، ثم تحسن الوضع شيئا ما فى الأونة الأخيرة نتيجة للنمو الأسرع فى البلدان الفقيرة فى آسيا .

• • •

ان العولمة أمر حتمى ـ إذ أن رفاه « جو » و« ماريا » و« خسياو زى » أكثر ارتباطا اليوم عما كان فى أى وقت سابق . ولكن آثار السياسات الاقتصادية الوطنية مازالت تسيطر على آفاق النمو . وتزيد قوى العولمة كلا من منافع السياسات السليمة وتكاليف الفشل . ورغم أنه ليس فى وسع أية مجموعة من العمال أن تعتمد على قوى التقارب لرفع أجورها بصورة آلية ، فإنه فى الوقت نفسه لا يجوز لها أن تخشى من أن تؤدى تلك القوى بصورة حتمية إلى جذب أجورها إلى سفل . ويتوقف ما اذا كان سيحل عصر ذهبى جديد يستفيد منه الجميع فى المقام الأول ، على استجابة البلدان فرادى للفرص الجديدة التى يتيحها هذا الاقتصاد العالمى بصورة متزايدة .

الإطار ٧ ـ ١ هل تلحق البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية ؟

هل هناك ميزة للتخلف ؟ أم أن البلدان الأكثر ثراء تزداد غنى بينما تزداد البلدان الفقيرة فقرا ؟ وما دور التكامل الدولى فى السماح للبلدان الفقيرة باللحاق بالبلدان الأخرى ؟ إن الحوار الدائر حول التقارب بين البلدان يقوم على البحث عن مثل هذه القواعد التاريخية . ويشير البحث التطبيقى الحريص إلى أن التباعد المطلق فى نصيب الفرد من الناتج سمة غالبة على المسرح الاقتصادى العالمى ، غير أن قوى « التقارب المشروط » تفعل فعلها هى أيضا .

فالاختلاف فى نصيب الفرد من الدخل هو السمة الغالبة على التاريخ الاقتصادى الحديث . وفى أحد التقديرات ، أن نسبة دخل الفرد فى أغنى البلدان الى دخله فى أفقر البلدان زادت من أحد عشر مثلا فى ١٨٧٠ إلى ثمانية وثلاثين فى ١٩٦٠ ، ثم إلى اثنين وخمسين فى ١٩٨٥ . وعلاقة التباعد هذه بين الأداء فى مجال النمو والمستوى الأولى لدخل الفرد لا تنطبق فقط على تلك الحالات المتطرفة ، بل كانت صحيحة كما اثبتت التجربة أيضا فى المتوسط بالنسبة لعينة من ١١٧ بلدا . ويؤكد التحليل الاحصائى لنمو دخل الفرد أهمية المستويات الأولية : فقد نمت البلدان التى بدأت أغنى من غيرها فى المتوسط بسرعة أكبر من غيرها .

ولكن بينما يبدو أن التباعد المطلق هو القاعدة ، فإن الدراسات الاقتصادية القياسية عبر البلدان تبين أيضا حدوث « التقارب المشروط » . فعندما ينحدر نمو دخل الفرد ليس فقط بالنسبة لمستوى الدخل الأولى بل أيضا بالنسبة للعناصر الأساسية المحددة للنمو ـ مثل معدلات الاستثمار ورصيد رأس المال البشرى ـ فإن المستوى الأولى الأدنى ينبىء بمعدل أسرع للنمو . ومعنى ذلك أنه اذا كانت معدلات الاستثمار متماثلة فى جميع البلدان وكذلك مستويات رأس المال البشرى ، فإن البلدان الفقيرة ستنمو على نحو أسرع من البلدان الغنية (ولكن بفارق ضئيل) ، وعلى ذلك فإن الاختلاف فى دخل الفرد يتناقص بمرور الزمن . ويعزى هذا النوع الضعيف من التقارب بوجه عام الى الميزة التى يضيفها التخلف : إذ أن الاكتشافات التقنية الجديدة التى تتحقق فى البلدان الغنية تفيد البلدان الأكثر فقرا .

كيف يمكن التوفيق بين التباعد والتقارب المشروط ؟ ان البلدان التى تبدأ فقيرة تميل لأن تستثمر أقل من البلدان الأخرى ، وأن يكون سكانها أقل تعليما . وبذلك تغلق الدائرة . فالبلدان الفقيرة تتجه لأن تنمو ببطء أشد من البلدان الأغنى بالرغم من المميزات (الضئيلة) التى يضيفها التخلف لأن فقرها لا يسمح لها بالاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى بقدر ما تستثمره البلدان الأكثر غنى .

تقسيم دولى للعمل آخذ فى التغير

لعب أطفال من الصين ، ونحاس من شيلى ، وأرز من تايلند - إن التجارة فى السلع ، وفى الخدمات على نحو متزايد ، هى أهم أشكال الاتصال الاقتصادى ببقية العالم وأكثرها استقرارا بالنسبة لجو وماريا وخسياو زى . كما أنها تبشر بفرص كبيرة لتقليل تكاليف الاستهلاك والاستثمار ، وللتعجيل بنمو الإنتاج والأجور . لكن يتعين على البلدان أن تمر بعمليات تصحيح كبيرة ومؤلمة عادة قبل أن تجنى هذه الثمار ، خاصة إذا كان اقتصادها خاضعا فى السابق لحماية ثقيلة الوطأة . والتغيرات فى نمط التجارة تحدث تحولات اجتماعية ، تضر بالعمال الذين يفتقرون إلى المرونة أو إلى المهارات اللازمة لترك القطاعات المتدهورة التى كانت الحواجز التجارية تدعمها من قبل .

ومن ثم ، فهناك أيضا أسباب للقلق - على الرغم مما يبشر به اتفاق جولة أوروغواى وانتشار الاتفاقات الاقليمية للتجارة الحرة . ويتطلب جنى الثمار التى تطرحها التجارة الأكثر تحررا أن تكون أطر السياسات المتبعة ، على الصعيدين الوطنى والدولى ، مساندة للتغيير . ويبحث هذا الفصل فى كيفية تأثير التقسيم الدولى للعمل الآخذ فى التغير على مختلف مجموعات العاملين ، وما يخبئه الغد للتجارة الدولية والعلاقات التجارية ، وكيف يمكن للسياسة أن تدعم ذلك النوع من التغيير الذى يُحسن أقدار العمال .

التجارة تزيد رفاهية معظم العمال

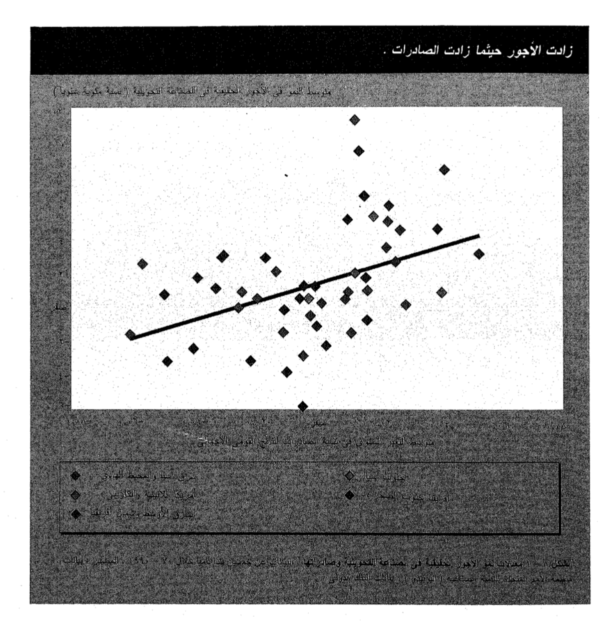
التجارة الدولية تفيد معظم العمال : نظرا لأن العمال هم أيضا مستهلكون ، تحقق لهم التجارة مكاسب مباشرة من خلال الواردات الأرخص ، كما أنها تمكن معظم العمال من أن يصبحوا أكثر إنتاجية مع ازدياد قيمة السلع التى ينتجونها . وهناك إحصاء يبرر بقوة الحاجة إلى استراتيجية يقودها التصدير : فخلال العقدين الماضيين ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوى متوسط قدره ٣ فى المائة فى البلدان النامية التى كان فيها نمو الصادرات كحصة من الناتج القومى الإجمالى أعلى من المعدل الوسيط ، لكن الأجور ركدت فى البلدان التى توسعت فيها الصادرات بأقل قدر (الشكل ٨ - ١) . ولا يعنى هذا بالضرورة أن زيادة الصادرات شرط كاف للنمو الاقتصادى الأسرع ، لكنه يشى بأنها جزء من القصة . والتجارة تساعد العمال بطريقتين :

- فهى تتيح للعمال أن يتسوقوا السلع الاستهلاكية من الأماكن التى تكون فيها أرخص ، وتتيح لأرباب العمل شراء المعدات والتكنولوجيات التى تكمل على خير وجه مهارات عمالهم . وقد قام التصنيع السريع لشرق آسيا لحد كبير على استيراد أفضل التكنولوجيات والمعدات من الغرب على نطاق واسع . وفى البلدان الصناعية ، أدى الاستيراد من البلدان التى تنتج بتكلفة أرخص ، إلى خفض سعر السلع الاستهلاكية التى تتضمن استخداما كثيفا للعمل .

- والأكثر أهميةً ، أن السوق العالمية تحرر العمال من القيود التى يفرضها الطلب المحلى . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التى تسعى للانتقال إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية وهى الأنشطة التى تعد مفتاحا للتنمية . ولم تزدهر السلع المصنوعة كثيفة الاستخدام للعمل فى اقتصادات شرق آسيا من جراء البيع فى الأسواق المحلية التى ظلت زراعية فى الأساس ، وإنما عن طريق الوصول إلى الأسواق الدولية . وفى الوقت نفسه ، تعثرت الصناعة فى اقتصادات جنوب آسيا الخاضعة للحماية ، حتى وقت قريب على الأقل . وليست الأسواق العالمية أكبر من أى سوق محلية بمفردها فحسب ، بل هى أيضا أكثر استقرارا بصفة عامة - وهى مازالت قادرة على استيعاب وافدين جدد . وعلى الرغم من أن صادرات البلدان النامية من السلع الأولية والمصنوعة زادت بأكثر من ٥ فى المائة

سنويا فى السنوات الأخيرة ، ويبلغ إجماليها حاليا ٩٠٠ مليار دولار سنويا ، فإنها لا تزال تمثل ٣,٥ فى المائة فقط من الناتج المحلى الإجمالى الموحد للبلدان الغنية .

وتحقق التجارة مكاسب متبادلة لكل البلدان ، ولكن يمكن أن تكون لها أيضا آثار توزيعية مهمة داخل الحدود الوطنية ، فتفيد عمالا من أمثال ماريا وخسياو زى ، الذين تصبح منتجاتهم محل طلب أكبر ، وتضر آخرين يخسرون أمام المنافسين الجدد . فالتجارة مع البلدان الأكثر فقرا تضر العمال غير المهرة فى البلدان الصناعية ، مثل « جو » - وإن كان معظم الاقتصاديين يعتقدون أنها لا تفسر سوى جزء صغير نسبيا من الصعوبات التى تواجهها أسواق العمل (الإطار ٨ - ١) . كما أضرت أيضا العمال فى الاقتصادات النامية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل الذين أذاهم زوال القطاعات التى كانت محمية فيما سبق . ولكن مادام المجتمع بأكمله يكسب ، فإن التحدى الذى يواجه صانعى السياسة هو تيسير الانتقال إلى التجارة الحرة عن طريق تشجيع القوة العاملة على الارتقاء



الشكل ٨ - ١ معدلات نمو الأجور الحقيقية فى الصناعة التحويلية وصادراتها . البيانات عن خمسين بلدا ناميا خلال ٧٠ - ١٩٩٠ . المصدر : بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ بيانات البنك الدولى .

بمهاراتها ، مثلما حدث مع « جو » ، وبتعويض الخاسرين (انظر الباب الرابع) - وبتفادى الحماية ، التى تجعل الكعكة الوطنية أصغر حجما فحسب .

وكان هناك ارتباط وثيق بين الانفتاح المتزايد على التجارة والاقلال من الفقر فى معظم البلدان النامية . ففى المغرب مثلا ، انخفض تفشى الفقر بمقدار النصف ، من ٢٦ فى المائة إلى ١٣ فى المائة من السكان ، فى خمس سنوات فقط بعد تحرير التجارة فى منتصف الثمانينات . واجتذبت الوظائف الجديدة ، ومعظمها مرتبط بقطاع صناعة الملابس المزدهر المتجه للسوق الأوروبية - العمال غير المهرة من المناطق الريفية إلى المدن . كما اقترن النمو الذى يقوده التصدير بالإقلال من الفقر فى شرق آسيا وشيلى وموريشيوس وتركيا .

وكان تأثير زيادة التجارة على توزيع الدخل فى البلدان النامية أكثر تباينا من تأثيره على الفقر بدرجة كبيرة . ففى المغرب كانت التجارة باعثا على المساواة . وفى شرق آسيا أيضا ، أصبح توزيع الدخل أكثر مساواة مع توسع التجارة . ولكن موجة لتحرير التجارة أقرب عهدا ، تواكبت مع زيادة الأجور وعدم المساواة فى الدخول فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل شيلى والمكسيك . ففى مشاريع الماكويلا دورا فى المكسيك ، ارتفعت نسبة أجور من لا يشتغلون بالانتاج (أصحاب الياقات البيضاء) إلى أجور المشتغلين بالانتاج من ٢ فى المائة فى ١٩٨٥ إلى ٢,٥ فى المائة فى ١٩٨٨ . وفى شيلى ارتفعت أجور خريجى الجامعات بالنسبة إلى خريجى المدارس الثانوية بمقدار ٥٦ فى المائة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . ويمكن ايجاد

الإطار ٨ - ١ كيف تؤثر التجارة مع البلدان النامية على العمال غير المهرة فى البلدان الصناعية ؟

يشعر كثيرون فى البلدان الصناعية بالقلق من جراء انكماش الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل ، بما فى ذلك قطاعات بأكملها مثل الثياب والأحذية ، فى وجه منافسة متزايدة من المنتجين الذين يدفعون أجورا منخفضة وما يصاحبها من عمليات إعادة توطين للوظائف تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات . وقد تعرضت البلدان الصناعية لتحولات بارزة منذ ١٩٧٠ فى الجوانب الأساسية من هياكل العمالة والأجور . فقد زاد عدم المساواة فى الأجور بصورة حادة فى الثمانينات فى البعض منها ، خاصة الولايات المتحدة : إذ ارتفع متوسط الأجور الحقيقية للشبان الأمريكيين الحاصلين على درجة جامعية بنسبة ١١ فى المائة بين ١٩٧٩ و١٩٨٧ ، فى حين انخفضت أجور الحاصلين على تعليم ثانوى فحسب بنسبة ٢٠ فى المائة . وفى أوروبا ، أسهمت آليات تجديد الأسعار التى قصد بها تقليل عدم المساواة فى زيادة البطالة : فقد كان هناك ٨ ملايين عاطل فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى ١٩٧٠ ؛ ويوجد بها حاليا ٣٥ مليون عاطل ، أى ٨ فى المائة من قوة العمل - معظمهم من العمال غير المهرة .

ولا ريب فى أن جانبا من هذه التطورات يرتبط بالمنافسة المتزايدة من واردات البلدان النامية . والسؤال الصعب هو بأى قدر يحدث هذا ؟ ويخلص معظم التحليلات إلى أن التجارة مع البلدان النامية لا يمكن أن تفسر إلا من ١٠ إلى ٣٠ فى المائة من صعوبات سوق العمل فى البلدان الصناعية ، لكن بعض الدراسات تخلص إلى نتائج أكثر تطرفا - على جانبى المعادلة . ولم تكن الواردات من السلع المصنوعة من البلدان النامية تمثل سوى نحو ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان الصناعية فى ١٩٩٢ . وحتى عندما تؤخذ فى الاعتبار طبيعة السلع المعنية ذات الكثافة فى استخدام العمل بصورة غير معتادة ، فإن التأثير المباشر لهذه التجارة على العمال فى البلدان الصناعية لا بد وأنه كان محدودا . وتبين حسابات المحتوى من عناصر الإنتاج أن التجارة مع البلدان النامية خلال العقدين الماضيين قللت الطلب على العمال غير المهرة بما يتراوح بين ٣ ملايين و٩ ملايين عامل ، أى بما يتراوح بين ١ و٣ فى المائة من إجمالى العمالة (٢ إلى ٥ فى المائة من قوة العمل غير الماهرة) ، حسب ما إذا كانت النسب المستخدمة فى الحسابات هى نسب البلدان الصناعية أو النامية .

لكن هذه التقديرات لا تفسر الخسائر الإضافية فى الوظائف إما بسبب الابتكارات الموفرة للعمل التى تسعى اليها المؤسسات دفاعا عن نفسها أو بسبب استبعاد العمال غير المهرة فى الخدمات أو قطاعات السلع التى لا تدخل فى التداول التى تزود الصناعة التحويلية بالمدخلات الوسيطة . وليست هناك طريقة دقيقة لتحديد هذه الآثار كميا . ولكن لو كانت التجارة مع البلدان النامية هى التى تفسر كل التطورات فى سوق العمل فى البلدان الصناعية ، لارتفع المدى الأعلى المقدر للتأثير المباشر للتجارة إلى أربعة أمثال .

ويبدو تأثير التجارة متواضعا أيضا عند مقارنته بالتغيرات الأخرى فى أسواق العمل . ففى الولايات المتحدة وحدها مثلا ، نمت العمالة فى الخدمات (أساسا تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم) بما يزيد على ٦ ملايين عامل خلال الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . كما يوضح ارتفاع عدم مساواة الأجور داخل مجموعات العمال المهرة ، وزيادة نسبة العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة فى كل القطاعات ، أن بعض القوى الأخرى تحدث تأثيرها . وبصفة خاصة ، يبدو أن التغير التكنولوجى يؤدى بصورة متزايدة إلى الوفر فى العمل - وربما يرجع ذلك جزئيا إلى زيادة المنافسة الدولية .

ارتباط بين هذه الاتجاهات وبين استخدام تكنولوجيات جديدة موفرة للقوى العاملة ، خاصة ثورة الحاسب الآلى ، التى زادت عدم المساواة فى البلدان الصناعية . لكن هناك أيضا عددا من العوامل الأخرى يمكن أن يفسر هذه الظاهرة : إذ يندر وجود العاملين ذوى التدريب الجيد من أصحاب الياقات البيضاء بعد التحرير مباشرة ؛ وبعض الصناعات التى كانت محمية من قبل كانت هى نفسها صناعات كثيفة الاستخدام للعمل ، وبعض الأنشطة التى أخذت تنتقل مع رأس المال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية هى أنشطة كثيفة المهارة بمقاييس البلدان النامية ؛ وفى بعض البلدان متوسطة الدخل يواجه العمال غير المهرة منافسة أكبر من جانب العمال فى البلدان الأكثر فقرا .

مستقبل التجارة

من المرجح أن تتسارع هذه الاتجاهات فى التقسيم الدولى للعمل عبر العقود القادمة . وستكون هذه التغيرات مدفوعة بقوتين مرتبطتين بالسياسة ، ألا وهما تحرير التجارة والتغيرات فى التوزيع الدولى للعمل الماهر ، وقوة خارجية ، هى التغير التكنولوجى ، خاصة تكاليف الاتصالات الآخذة فى الانخفاض . ولو أديرت هذه التغيرات بفعالية ، لأفضت لارتفاع حقيقى فى دخول معظم العمال ، وإن كانت ستعنى أيضا تقلبات فى مستويات فرص العمل صعودا وهبوطا فى مختلف الأنشطة داخل البلدان . وقد أثار تعميق التكامل قضية الربط بين التجارة وإنفاذ معايير العمل الوطنية ، وهى القضية التى سنناقشها فى الفصل الحادى عشر .

مكاسب تتحقق لمرة واحدة من التحرير

إن الإتفاق الذى توصلت إليه جولة أوروغواى فى عام ١٩٩٤ اوسع نطاقا وأشد طموحا من أى اتفاق تم التفاوض عليه فى أى وقت بشأن التجارة متعددة الأطراف . وواسطة عقده هى إنشاء منظمة جديدة متعددة الأطراف ، هى منظمة التجارة العالمية ، التى ستجمع تحت لواء واحد كل الاتفاقات المنفصلة التى تم التفاوض بشأنها خلال الجولة . وكانت الجولات السابقة لتحرير التجارة قد خفضت متوسط الرسوم الجمركية فى البلدان الصناعية على المنتجات الصناعية إلى ٦,٣ فى المائة بعد أن كانت تتجاوز ٤٠ فى المائة فى ١٩٤٧ . ثم خفضت الجولة الأخيرة الرسوم الجمركية لمتوسط قدره ٣,٩ فى المائة . وظل متوسط الرسوم الجمركية أعلى على الواردات من البلدان النامية ، لأن الرسوم الجمركية على الصادرات المعتادة للبلدان النامية مثل المنسوجات والملبوسات ومنتجات الأسماك ظلت أعلى بصفة عامة . ومن المزايا الملموسة الأخرى للجولة ، الإلغاء على مراحل لكافة القيود الكمية وأوجه الدعم على الزراعة والمنسوجات والملبوسات ، وإن كان الإلغاء على مراحل سيكون بطيئا .

وتخفيض الحواجز التجارية يغير الأسعار المحلية ويدفع العمال إلى القطاعات التى تستطيع بلادهم أن تتجر فيها دوليا على أفضل وجه . ومع شروع بلدان كثيرة فى تخفيف الحواجز التجارية فى نفس الوقت ، فإن نمط العرض الدولى سيتغير تدريجيا وإن كان بصورة عميقة . وتشير التقديرات الانتقائية لآثار التنفيذ الكامل لجولة أوروغواى ، مع بقاء مميزات كل منطقة من عوامل الانتاج عند مستوياتها الراهنة ، إلى مكاسب عالمية فى الرفاهية متواضعة وإن لم تكن قليلة الشأن . فبمجرد تطبيق كل الأحكام المتعلقة بفرص الوصول للأسواق ، ستبلغ المكاسب العالمية ما مجموعه من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا . وسيذهب نحو الثلث من هذه المكاسب إلى البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال . وسترتفع القوة الشرائية للأجور فى كافة المناطق عدا أفريقيا (الجدول ٨ ـ ١) . وسترتفع الدخول من الأجور الإسمية فى البلدان التى تحظى بميزة فى السلع كثيفة الاستخدام للعمل ـ بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا ـ وتنخفض فى كافة البلدان الأخرى بسبب ازدياد المنافسة فى السلع التى تتخصص فيها حاليا . لكن تخفيضات الأسعار ستعوض هذا الانخفاض فى الدخول وتزيد عليه .

وإلغاء اتفاق الألياف المتعددة يمثل مكسبا صافيا للمنتجين منخفضى المهارة . فبمقتضى الترتيب القديم ، كان فى مقدور البلدان الصناعية أن تفرض حصصا على وارداتها من الثياب التامة الصنع ـ وهى البند الوحيد الذى يحظى فيه المنتجون منخفضو المهارة بميزة نسبية مؤكدة والذى يمثل إلى جانب المنسوجات ، ما يزيد على نصف صادراتهم من السلع المصنوعة . وسيؤدى دخول منتجين جدد فى هذه القطاعات إلى زيادة فرص العمل فى

سترتفع القوة الشرائية للأجور مع التطبيق الكامل لاتفاق جولة أوروغواى .

الجدول ٨ ـ ١ تقديرات للتغيرات فى الأجور والأسعار الناجمة عن اتفاق جولة أوروغواى بحلول عام ٢٠٠٥
(نسبة مئوية)

البلد أو الاقليم	التغير فى الأجور غير المصححة	التغير فى أسعار المستهلك	التغير فى الأجور المصححة لمراعاة تغيرات الأسعار
البلدان الصناعية			
الاتحاد الأوروبى	١,٨-	٢,١-	٠,٣
اليابان	٠,١-	٠,٨-	٠,٧
أمريكا الشمالية	١,٦-	٢,٠-	٠,٤
"بلدان النامية			
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٥,٠	١,١	٣,٨
الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	٠,١-	١,٣-	١,٢
الصين	٥,٦	٢,٨	٢,٩
أمريكا اللاتينية	٠,٧-	٠,٩-	٠,٢
جنوب آسيا	٧,٢	٥,٤	١,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٥-	١,٥-	صفر

المصدر : هيرتل وآخرون ، ١٩٩٥ .

المنسوجات والثياب فى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا . وسيؤدى هذا الدخول إلى تخفيض الأسعار ، ويفيد المستهلكين على النطاق العالمى لكنه يضر بالمنتجين الراسخين فى البلدان الصناعية وبالاقتصادات حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية . وفى البلدان الصناعية ، ستعوض مكاسب فرص العمل فى الصناعات الأعلى أجرا وكثيفة الاستخدام للمهارات مثل الآلات ومعدات النقل ، وفى الخدمات ، خسائر فرص العمل فى الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل .

واتفاق جولة أوروغواى فى الزراعة نعمة مختلطة بالنسبة للبلدان الفقيرة . إذ أن إلغاء ما تقوم به البلدان الصناعية من دعم الصادرات سيؤدى فى الأجل القصير إلى تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للأغذية ، أساسا افريقيا جنوب الصحراء وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، لكن ستتاح لمصدرى الأغذية فرص جديدة فى الأسواق . وسيتم تشجيع البلدان الغنية بالأراضى فى افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية على زيادة إنتاج وتصدير الأغذية إذا كانت الزيادة فى أسعار الأغذية ستذهب للمزارعين .

مكاسب دينامية من التحرير

من المرجح أن يتجاوز التأثير الدينامى للتحرير على التجارة العالمية تلك التأثيرات التى تحدث لمرة واحدة . ومثلما تبين تجربة شرق آسيا ، فإن البلدان التى تستطيع أن تزيد قدرتها المحلية بالاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى يمكنها أن تحقق النمو بالارتقاء فى سلم المنتجات ، منتقلة من المنتجات منخفضة القيمة إلى الصادرات الأعلى قيمة . وستواجه هذه الاستراتيجية قيودا شديدة إذا كان الطلب المحلى يحد من الانتاج فى ظل عدم وجود أسواق للتصدير آخذة فى التوسع .

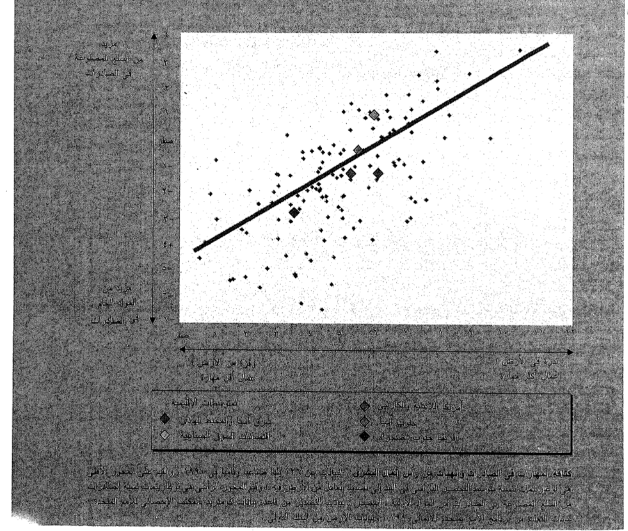
لكن استراتيجية للنمو يقودها التصدير لا تعنى توليفات متماثلة من المنتجات لكل البلدان النامية . ذلك أن مسار النمو الذى ينتهجه كل بلد سيتوقف على هباته الطبيعية الأولية وعلى اختياراته الاستراتيجية . وبالنسبة لبلدان كثيرة ، يعنى الارتقاء فى سلم المنتجات التحول من الزراعة والإنتاج الأولى إلى الصناعة التحويلية ـ أولا إلى السلع كثيفة الاستخدام للعمل ثم الى المنتجات كثيفة الاستخدام للمهارة بصورة متزايدة (الاطار ٨ ـ ٢) . لكن البلدان الأكثر ثراء فى الموارد الطبيعية ستظل لمدة أطول مصدرا صافيا للمنتجات الأولية : وسيتعين عليها أن تبلغ مستوى متوسطا للمهارة أكثر ارتفاعا ، وأن تراكم مزيدا من رأس المال بالنسبة لكل عامل قبل أن تبدأ التخصص فى السلع المصنوعة . وتتضح الأمثلة الجيدة على ذلك ، فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فى مرحلة أسبق من تاريخها . وفى كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، قد يؤدى تراكم المهارات ورأس المال أولا إلى زيادة كفاءة إنتاج السلع الأولية قبل أن يفضى إلى نمو فى الصناعة التحويلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اكتساب المهارة وتعميق رأس المال ، سينعكسان فى نمو سريع للصناعة التحويلية فى البلدان الفقيرة بالموارد ـ اقتصادات شرق آسيا حديثة التصنيع فى الماضى ، والهند والصين حاليا . بيد أن بلدانا أخرى إمداداتها ضعيفة من الموارد الطبيعية قد تظل مصدرا صافيا للمنتجات الأولية إذا كان عرض العمل الماهر فيها أكثر هزالا ـ مثلما هو

الإطار ٨ ـ ٢ هكشر أولين ، والمهارات ، والميزة النسبية

إن نموذج هكشر أولين المشهور للتجارة يركز على العلاقة بين الهبات الطبيعية والميزة النسبية : فالبلدان تنزع إلى تصدير السلع التى يحقق إنتاجها استخداما واسعا لعوامل الإنتاج الأكثر وفرة فيها . وفى حين ركزت الأشكال المألوفة للنموذج على الهبات النسبية من رأس المال والعمل والموارد الطبيعية ، فإن صوره الحديثة تركز بصورة متزايدة على أهمية المهارات فى معادلة التجارة ، وتلك وجهة نظر تؤيدها الأدلة التطبيقية بقوة . ويوضح هذا بصورة جيدة نموذج بسيط للتجارة يستند على افتراض أن الهبات النسبية لبلد ما من المهارات والأراضى محدد مهم للميزة النسبية التى يحظى بها .

وفى الشكل الوارد أدناه ، يربط خط الانحدار انقسام صادرات كل بلد بين السلع المصنوعة والمنتجات الأولية بإمداداته النسبية من المهارات والأرض . كما أن المتوسطات الإقليمية موضحة فى الشكل . ويظهر أكبر تناقض بين أفريقيا والعالم الصناعى ، وهو الذى يظهر عند الطرفين المتقابلين لخط الانحدار ؛ وتقع فيما بينهما أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وشرقيها ، بهذا الترتيب . وهناك دلالة لترتيب أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا إذ أن جنوب آسيا وأفريقيا كلاهما لديه مستوى منخفض من الالتحاق بالمدارس ، ولأمريكا اللاتينية وشرق آسيا مستويات متوسطة . ولكن الأراضى قليلة فى المنطقتين الآسيويتين بالمقارنة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن تراكم المهارات يزيد النمو عن طريق تغيير طبيعة الميزة النسبية . وعلى الرغم من أن الرقم جرى تقديره على أساس بيانات احصائية عن القطاعات المختلفة فى عام ١٩٨٥ ، فيمكن أيضا استخدامه لوصف ديناميات التنمية . ويتمثل التقدم فى الشكل البيانى فى التحرك لأعلى وإلى اليمين ، مما يصور مستوى أعلى فى متوسط المهارة فى قوة العمل بالبلد المعنى وزيادة فى ميزته النسبية فى الصناعة التحويلية بالنسبة للسلع الأولية .



كثافة المهارات فى الصادرات والهبات من رأس المال البشرى . البيانات عن ١٢٦ بلدا صناعيا ونامياً فى ١٩٩٠ . والقيم على المحور الأفقى هى لوغاريتمات لنسبة متوسط التحصيل الدراسى فى البلد إلى مساحة العامل من الأرض فيه ، وقيم المحور الرأسى هى لوغاريتمات نسبة الصادرات من السلع المصنوعة إلى الصادرات من المواد الأولية . المصدر : بيانات التصدير من قاعدة بيانات كومتريد بالمكتب الإحصائى للأمم المتحدة ؛ بيانات التعليم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ١٩٩١ ؛ وبيانات الأرض من البنك الدولى .

الحال فى نيبال مثلا . وأخيرا ، فإن بعض البلدان سيتمكن من أن يجد له ملاذا ملائما فى الخدمات ، مثلما فعلت سنغافورة ولبنان اللتان تخصصتا فى تزويد جيرانهما بالخدمات المالية ، أو الجزر الصغيرة الكثيرة المنتشرة حول العالم التى تتخصص فى السياحة .

من الذى يضار وما الذى ينبغى عمله ؟

تؤدى التجارة الحرة إلى ظهور خاسرين وفائزين نتيجة لما تحدثه من تغيرات فى الاسعار الدولية ، سواء داخل البلدان أو فيما بينها . وتؤثر العولمة على الندرة النسبية لمختلف أنواع المهارات ، وعلى الأجور التى يمكن للعمال أن يحصلوا عليها . فمع انفتاح اقتصاد ما ، تصبح الأسعار المحلية أكثر توافقا مع الأسعار الدولية ، وترتفع أجور العمال الذين تكون مهاراتهم أكثر ندرة على النطاق الدولى منها محليا ، وتنخفض بالنسبة لأولئك الذين يلاقون منافسة أكبر . ومع انفتاح اقتصادات أخرى ، تتغير بدرجة أكبر الندرة النسبية لشتى المهارات فى السوق العالمية ، على نحو يضر البلدان التى لديها وفرة من العمال الذين لديهم مهارات أخذت تصبح أقل ندرة . كما يعنى تزايد المنافسة أنه ما لم تستطع البلدان مسايرة مكاسب الإنتاجية التى يحققها منافسوها ، فإن أجور عمالها ستتآكل . ومن المرجح فى العقد القادم أن تكون المجموعات الأكثر تعرضا للمخاطر هى :

- ☐ العمال غير المهرة فى البلدان متوسطة الدخل والغنية ، مثل ماريا وجو ، حيث سيواجهون مزيدا من المنافسة من جانب المنتجين ذوى التكلفة المنخفضة .

- ☐ بعض بلدان بأكملها (خاصة فى افريقيا جنوب الصحراء) وهى التى تفتقر للديناميات اللازمة لتعويض الكفاءة المتزايدة التى يحققها منافسوها ، أو لا تتوافر لها المرونة اللازمة للانتقال إلى منتجات أخرى .

التصدى للمنافسة المتزايدة

قد تضار البلدان التى لا تلاحق التغير من جراء التحسينات فى الكفاءة التى يحققها منافسوها . فإذ تغدو الصين مثلا مصدرا أكثر فعالية للثياب ومستوردا أكبر للسلع الأخرى ، فإن السعر الدولى للثياب التى تعتمد على العمل منخفض المهارة ، سينخفض بالنسبة لأسعار المنتجات التى تستوردها الصين ، خاصة المنتجات الأولية والسلع عالية التكنولوجيا . وستخسر البلدان الأخرى التى تتخصص فى إنتاج الثياب مثل المكسيك وغيرها من الاقتصادات المصنعة حديثا ، ما لم ترتق بإنتاجها وتنتقل إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى . وبالمثل ، فإن دخول الاقتصادات التى كانت من قبل مخططة مركزيا فى السوق العالمية قد يخفض الأسعار والأجور فى القطاعات ذات التكنولوجيا المتوسطة . وسيستفيد المستهلكون فى كل الأحوال ، لكن العمال فى القطاعات المتدهورة سيخسرون إذا لم يستطيعوا الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أو الى السلع غير الداخلة فى التجارة .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الحمائية هى استجابة تؤدى للهزيمة الذاتية . ولن يؤدى فرض قيود على التجارة أو رأس المال من أجل مساعدة من يخسرون إلا إلى جعل الكعكة الاقتصادية المحلية أصغر حجما . فهذه السياسات إذ تمنع المجتمع من المضى قدما للأمام ، تفضى لتقليل رفاهية العمال على المدى الطويل . وفى أحسن الأحوال ، فإن القيود التجارية يمكن أن تحمى السوق المحلية بتكلفة عالية يتحملها المستهلكون . ولكن نظرا لأن هذه القيود لا تحسن القدرة على المنافسة ، فإنها تعجل بانخفاض الصادرات ، وبالتالى الأجور الحقيقية بمرور الوقت .

وبالمثل ، فإن سياسة فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات فى محاولة للإبقاء على الوظائف منخفضة المهارة ومنعها من الهجرة للبلدان النامية ستكون لها نتائج عكسية ، إذ أن نقل الإنتاج للخارج يعد استراتيجية فعالة لزيادة حصة مؤسسة ما من السوق فى عالم يقوم على المنافسة - أو لتقليل خسائرها لأدنى حد . وعلى سبيل المثال ، فإنه بينما انخفض نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية من السلع المصنوعة عبر العقود الثلاثة الماضية من ١٧ فى المائة الى ١٢ فى المائة ، لم ينخفض نصيب الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها إلا إلى ١٦ فى المائة بعد أن كان ١٨ فى المائة . وكان هذا النجاح النسبى راجعا لحد كبير إلى نمو العمليات فيما وراء البحار (ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية التابعة للمؤسسات متعددة الجنسية فى الولايات المتحدة من ٣٧ فى المائة إلى ٥٤ فى المائة) . وقد حالت هذه العولمة للعمليات دون حدوث مزيد من الانخفاض فى صادرات

هذه المؤسسات بسبب ضغوط المنافسة ، وأتاحت لها بدلا من ذلك أن تحقق صادرات إضافية وتخلق وظائف أفضل فى الداخل (خاصة فى أنشطة البحوث والتطوير عالية الكفاءة وفى الأنشطة الإشرافية) .

والبلدان التى حققت أكبر المكاسب من استراتيجية للتنمية يقودها التصدير عبر فترات طويلة هى تلك التى استجابت بمرونة للظروف المتغيرة . وتتبدى هذه المرونة فى ردود أفعال أكثر حدة تجاه التغيرات فى الأسعار . وقد تقلبت معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية بصورة كبيرة لكنها سارت فى اتجاه نزولى مطرد لعدة عقود ، خاصة بالنسبة للمنتجات الأولية . وتحقق الأداء المرموق لتلك البلدان التى زاد نمو الصادرات فيها بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى على المتوسطات الدولية خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٩٠ على الرغم من خسائر معدلات التبادل التجارى التى عانتها هذه الاقتصادات والتى بلغت نحو واحد فى المائة سنويا ـ مما أنقص نمو الدخل بمقدار نحو ٠,٣ فى المائة سنويا . ولا شك فى أن الزيادات فى الأجور التى بلغت نحو ٣ فى المائة سنويا فى هذه الاقتصادات كانت نتيجة لارتفاع أكبر حتى من ذلك فى إنتاجية العمل ، وذلك داخل القطاعات أو عن طريق الانتقال من قطاع إلى آخر . وعلى النقيض من ذلك ، يعانى العمال المرتبطون بالجانب الضعيف فى التجارة ـ أى الموجودون على نصف مقياس النمو التجارى الذى لم تزد فيه الأجور ـ من خسائر أكبر فى معدلات التبادل التجارى ، بلغت فى المتوسط نحو ٢ فى المائة سنويا ، الأمر الذى أفضى أيضا ، بسبب قاعدة التصدير الأصغر ، إلى نمو ضئيل فى الدخول مقداره ٠,٣ فى المائة .

وحتى يظل الالتزام بالتجارة المفتوحة مقبولا من الناحية السياسية ، يتطلب الأمر فى بعض الأحيان اتخاذ تدابير سياسية لتخفيف محنة الأقلية التى تخسر . ولكن على المدى الأطول ، من الواضح أن السياسات العامة التى تشجع العمال على الارتقاء بمهاراتهم وتعليم أبنائهم ، وتدعم قدرة العمال على الانتقال إلى وظائف جديدة ، أفضل من البرامج التى تخلق اعتمادا على المساعدات الحكومية (انظر الباب الرابع) .

البلدان المتعثرة

تحتل محنة البلدان المتعثرة مكانا يزداد أهمية فى جدول أعمال للتنمية . ففى معظم الأحوال ، اضعفت التطورات الدولية غير المواتية ، البلدان ذات الهياكل السياسية الضعيفة بدرجة أكبر . ففى كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، لم يؤد الانخفاض الشديد فى أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض فى الأجور والدخول فحسب بل أضعف أيضا قدرة صانعى السياسة على ايجاد الحلول . فالأسعار قد انخفضت بسبب التقدم التقنى الموفر للمعادن والطاقة وبسبب الدعم الذى تقدمه البلدان الصناعية للزراعة ، ولكنها انخفضت أيضا بسبب التحسينات فى الكفاءة التى حققها بعض المنتجين ، خاصة فى آسيا . ولم يكن معظم مصدرى السلع الأساسية فى افريقيا جنوب الصحراء بقادرين على مواجهة المنافسة ـ وعلى سبيل المثال ، فإن أشجار الكاكاو والمطاط والبن ، التى تم زرع الكثير منها فى الخمسينات ، أصبحت أقل إنتاجية . ولم تظهر قطاعات جديدة مع تغير هياكل الأسعار : والواقع أن صادرات افريقيا جنوب الصحراء من السلع المصنوعة انخفضت عبر العقدين الماضيين . والوضع مماثل فى كثير من بلدان الشرق الأوسط ، وإن لم يكن بنفس الصورة المثيرة .

ويرتبط هذا الفشل فى افريقيا جنوب الصحراء وكثير من بلدان الشرق الأوسط بعدم اليقين المنتشر هناك ، والذى تؤدى نتائجه إلى زيادته قوة . وعلى الرغم من فرص الربح التى تتيحها السياسات الحالية ، فإن استثمارات القطاع الخاص لم تحقق الزيادة المرجوة ، ويؤدى هذا الفشل إلى تفاقم خطر انتكاس السياسات . ومع تزايد عدد المنافسين الجدد سيصبح الدخول إلى السوق الدولية أكثر صعوبة . وفى كلا المنطقتين ، يتطلب الأمر حاليا استراتيجيات يمكنها أن تولد دفعة قوية للصادرات . وقد تكسب البلدان ذات القطاعات الرسمية الصغيرة من إلغاء الضرائب على الشركات والصادرات إلغاء تاما .

• • •

إن التجارة تفيد معظم العمال ، لكنها لا تفيدهم كلهم ، وإذ يزداد انفتاح التجارة يستفيد الفقراء فى البلدان النامية لأن الطلب على عملهم يرتفع وكذلك يستفيد العمال المهرة فى الاقتصادات الصناعية نظرا لزيادة الطلب على مهاراتهم . لكن رفاهية العمال غير المهرة فى البلدان الغنية والمتوسطة الدخل قد تنخفض . وينبغى أن تكون المنافسة من قبل المنتجين ذوى التكلفة المنخفضة مؤدية

الى تعزيز الرفاهية ، بتشجيع العمال فى البلدان الأكثر ثراء على التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة . لكن هذه المكاسب لا يمكن أن تتحقق إن ظل العمال عاطلين . والسياسات الرامية لتعويض من أضيروا من جراء التغير ، ومساعدتهم على الانتقال لمهن جديدة ، ضرورية لكى يمكن للتجارة أن تحقق دخولا أعلى للجميع ، وحتى يمكن دحر نزعة الحمائية .

الفصل التاسع

قدرة رأس المال على الانتقال : نعمة أم نقمة ؟

تعنى عولمة الأسواق المالية تحقيق مكاسب لرأس المال الخاص ، الذى يمكنه الآن أن يتدفق حول العالم بحثا عن عائد أعلى . لكن كيف أثر ذلك على عمال مثل جو وماريا وخسياو زى ؟ يركز المتفائلون على إمكانات تحقيق مكاسب متبادلة - فرأس المال والعمل يحتاج أحدهما للآخر لإنتاج سلع وخدمات أعلى قيمة . وحيثما تكون السياسة المحلية سليمة ، فإن تدفقات رأس المال لا بد أن تتبعها ، مما يعزز تأثير التجارة المفتوحة بالسماح للبلدان بأن تستغل ميزاتها التنافسية . ويركز المتشائمون على المخاطر والمزالق - فالبلدان الغنية تخشى قيام تحالف بين رأس المال والعمل الرخيص فى البلدان النامية يقلل الأجور ومستويات المعيشة فى البلدان الغنية . وفى الوقت نفسه ، فإن البلدان الأكثر فقرا تخشى الاستغلال - ألا يأتى رأس المال إلا عندما تكون الأجور منخفضة ويرحل عندما ترتفع . وتقلق البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب قدرة الحكومات المحدودة على فرض الضرائب على رأس المال ، وبسبب عدم الاستقرار الذى قد يحدثه رأس المال المترحل .

وفى وجهتى النظر المتفائلة والمتشائمة عناصر من الصدق . لكن هناك حقيقة لا مراء فيها : إن رأس المال يعبر الحدود بسهولة أكثر مما يعبرها العمل ، على الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومات الوطنية للسيطرة على ذلك العبور . وتؤدى قدرة رأس المال المتزايدة على الانتقال إلى مضاعفة تأثير السياسات المحلية على الشؤون المتعلقة بالعمل : فالنجاح يولد النجاح لأنه يجذب رأس المال ، ولكن الفشل يعنى أن العمل يلقى عقابا اقسى عندما يهرب رأس المال من الساحة .

ويعالج هذا الفصل ثلاث قضايا مترابطة . أولا ، كيف يمكن للاقتصادات النامية والتى تمر بمرحلة انتقال أن تجذب مزيدا من رأس المال الخاص ؟ ثانيا ، ما الذى يستطيع صانعو السياسة أن يفعلوه لتعظيم المنافع التى تعود على العمال لأقصى حد وتقليل المخاطر لأدنى حد ؟ ثالثا ، هل يمكن أن يضار العمال فى البلدان الغنية بتدفقات رأس المال إلى خارجها ؟ .

كيف يمكن جذب رأس المال ؟

استفادت البلدان الصناعية على الدوام بنصيب الأسد من المدخرات العالمية . ويبلغ متوسط نصيب العامل من رأس المال ١٣ ألف دولار فى البلدان النامية و١٥٠ ألف دولار فى البلدان الصناعية - أى بزيادة تقرب من اثنتى عشرة

مرة . وحدث بعض التقارب فى السبعينات ، لكن الفجوة تزايدت فى الثمانينات . وبالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن نصيب التدفقات الأجنبية فى الاستثمار صغير ، ويبلغ فى المتوسط ١١ فى المائة من رصيد رأس المال ويتراوح بين ٢٠ فى المائة بالنسبة للبلدان الأفقر (معظمه فى شكل ديون رسمية) و٥ فى المائة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (أساسا فى شكل رأسمال خاص) .

بيد أن الصورة أخذت تتغير مؤخرا : فقد طفق رأس المال الخاص يتدفق للبلدان النامية بمستويات قياسية . ويقدر أن إجمالى هذه التدفقات بلغ ١٧٥ مليار دولار فى ١٩٩٤ ، أى ما يزيد على أربعة أمثال الرقم فى ١٩٨٩ الذى بلغ ٤٢ مليار دولار ، جميعها على اساس صاف . وهناك عدة أسباب لتسارع هذه التدفقات : الإصلاح الاقتصادى فى كثير من البلدان النامية ، وتخفيض الديون فى مطلع التسعينات ، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية . كما تغير تركيب هذه التدفقات بصورة مثيرة . فقد اتجه نحو ثلثى إجمالى التدفقات طويلة الأجل فى الفترة الأخيرة للقطاع الخاص ، مقابل ٤٤ فى المائة فقط فى ١٩٩٠ . ولكن صافى التمويل من المصارف التجارية لا يزال سلبيا بعد ما يزيد على عقد من بداية أزمة الديون . وبدلا من ذلك ، زاد الاستثمار الأجنبى المباشر ليبلغ نحو ٦٧ مليار دولار فى ١٩٩٣ (وحصلت الصين وحدها على ٢٦ مليار دولار) ، وأعقبته استثمارات فى الحوافظ المالية أعلى بصورة حادة (٤٧ مليار دولار) ، وانفجار فى إصدار السندات من قبل المؤسسات الخاصة والحكومات (٤٢ مليار دولار) .

السياسات اللازمة لاجتذاب رأس المال الخاص

للعمال مصلحة فى اجتذاب رأس المال ليكون مكملا لعملهم ولزيادة إنتاجيتهم وأجورهم . وقد تركزت الزيادة السريعة فى تدفق رأس المال الخاص إلى العالم النامى فى عدد قليل من البلدان الناجحة . فكيف تستطيع البلدان الأخرى أن تجنى مكاسب مماثلة ؟ هل ينبغى لها أن تمنح رأس المال ميزات خاصة ؟ وهل من الضرورى الإبقاء على الأجور منخفضة أو الحد من النشاط النقابى ؟ على الرغم من أن بلدانا كثيرة قدمت بالفعل إعفاءات ضريبية واغراءات أخرى ، وأن بعض الحكومات الاستبدادية قمعت العمال ، فإن هذه ليست هى عوامل الجذب الأساسية لرأس المال ، والأكثر احتمالا أنها ستؤدى فى المدى الطويل إلى تقليل تدفقات رأس المال الصافية إليها .

إن حائزى رأس المال يبحثون أولا وأخيرا عن العائد الجيد ، ويشعرون بقلق عميق إزاء المخاطر . وتتمثل عوامل الجذب الأساسية فى وجود بنية أساسية جيدة ، وقوة عاملة يُعتمد عليها وماهرة ، وضمانات لحقهم فى إعادة دخلهم ورأسمالهم على حد سواء لوطنهم ، والاستقرار الاجتماعى والسياسى . ووجود تراث من الإدارة المالية الحريصة والعلاقات القوية مع [illegible]اق العالمية التى سيكون فصمها أمرا مكلفا ، يؤثر على قرارات الاستثمار التى تتخذها كل من الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين فى المحافظ المالية أكبر من تأثير الصفقات الخاصة . وعندما تتعرض الأسواق المحلية للتشويه من أجل اجتذاب رأس المال ، ينتهى الأمر بأن يتقاسم العمال الأرباح المفرطة مع الأجانب . قد تكسب أقلية ضئيلة من العمال ، لكن معظمهم يخسرون من جراء تفاقم ازدواجية سوق العمل . وتعانى من هذه الأعراض بلدان مثل البرازيل ومصر التى قدمت فى الماضى ميزات خاصة وأسواقا محمية . وبالمثل ، فإن قمع العمال من غير المرجح أن يكون إجراء قابلا للاستدامة ، لأنه يؤدى عاجلا أو آجلا إلى عدم استقرار المجتمع . وتمثل جنوب افريقيا فى ظل الفصل العنصرى حالة قصوى لبلد قمعى نجح فى البدء فى جذب رأس المال الأجنبى لكنه انتهى إلى إفزاعه وجعله يهرب .

وقد يستخلص البعض درسا من الأزمة النقدية للمكسيك فى ٩٤ ـ ١٩٩٥ مفاده أن التكامل العميق بأسلوب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) يزيد مكمن الضعف فى البلاد . لكن تلك قراءة خاطئة للحدث . فقد وفر الاتفاق حافزا للمستثمرين للانتقال للمكسيك ، لكن كانت هناك أيضا تدفقات ضخمة من رأس المال إلى بلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة من الحماس للأسواق الناهضة وأسعار الفائدة الأمريكية المنخفضة . لقد تعرضت المكسيك لأزمة ، لكن شيلى لم تتعرض لذلك ، لأن سياسة القطاع المالى وسياسة الاقتصاد الكلى فى المكسيك كانتا ضعيفتين ، فى حين كانت سياسة شيلى قوية . وإضافة لذلك ، فلا شك فى أن انضمام المكسيك للاتفاق ساعد على مواجهة الموقف بمجرد تفجر الأزمة ، سواء بتسهيل إعداد حزمة إجراءات للإنقاذ أو بالحيلولة

دون حدوث انتكاس كبير فى السياسة . ومثل هذا الانتكاس كان سيجر نتائج أوخم كثيرا على العمال .

بيد أن إمكان هروب رأس المال حقيقة من حقائق الحياة - لكل من الحكومات والعمال على حد سواء . ويعجز فرض الضوابط على رأس المال بصفة عامة عن وقف معظم أشكال قدرة رأس المال على الانتقال . فقد فشلت الضوابط على رأس المال التى طبقها معظم بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا جنوب الصحراء خلال أزمة الديون فى الثمانينات فى منع هروب رأس المال على نطاق واسع - ما يعادل من ١٠ إلى ٢٠ فى المائة من إجمالى رصيد رأس المال فيها - الأمر الذى أدى إلى حالات كساد محلى أعمق وانخفاض فى الأجور أكثر حدة مما كان سيحدث لو لم يقع هذا الهروب .

الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها قوى محركة للتغيير

كانت الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية لعولمة الصناعة ، فقد زودت العمل الرخيص نسبيا فى البلدان النامية برأس المال وبالتقنيات الحديثة اللازمة لإدارة التخزين وللاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكـذلك للانتاج . وحدث معظم توسع الشركات متعددة الجنسيات فى الأونة الأخيرة فى البلدان النامية : فقد كانت ٥ ملايين وظيفة من ٨ ملايين وظيفة أنشأتها الشركات متعددة الجنسيات بين ١٩٨٥ و١٩٩٢ فى العالم النامى . ويبلغ عدد العمال الذين تستخدمهم الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان النامية حاليا ١٢ مليون عامل ، لكن العدد الحقيقى لمن يدينون بأسباب كسب معيشتهم للشركات متعددة الجنسيات قد يكون ضعف ذلك العدد ، نظرا لانتشار التعاقد من الباطن .

وتستجيب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حاليا بصورة سريعة لفرص الربح الجديدة ، فينتقل الإنتاج إلى الأماكن التى تكون الأجور فيها منخفضة بالنسبة للإنتاجية المحتملة . ومن المهم للبلدان أن تجتذب رأس المال استنادا لأسس اقتصادية سليمة ، وليس من خلال حماية الأسواق المحلية ، التى يسعد الشركات متعددة الجنسيات كثيرا أن تستغلها . وفى الماضى كان الاستثمار الأجنبى المباشر يتدفق أساسا إلى البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة والغنية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، كما يتبدى فى الارتباط القوى بين أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر ودخل الفرد . وقد نزعت التدفقات الأحدث عهدا إلى البحث عن أرصفة أرخص للتصدير ، واختفت تقريبا العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (كحصة من إجمالى الاستثمار) ودخل الفرد . وتدفقات التجارة عبر الحدود داخل الشركات تمثل حاليا نحو ثلث التجارة العالمية وربما ما يصل إلى ١٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى العالمى .

وتمثل الشركات متعددة الجنسيات حصة كبيرة من العمالة الصناعية فى القطاع الحديث فى البلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء - أكثر من الخمس فى الأرجنتين واندونيسيا وبربادوس وبوتسوانا والفلبين وسنغافورة وسرى لانكا وماليزيا وموريشيوس والمكسيك . ولكن بلدانا نامية كثيرة تخشى أن تؤدى المنافسة المتزايدة على الأموال من قبل البلدان النامية الأخرى إلى زيادة الاستثمارات الرحّالة ، المتأهبة للرحيل عند حدوث أقل صدمة ، والتى لا يرجح أن تقيم روابط قوية مع بقية الاقتصاد . ومن الأمثلة على ذلك ، الاستثمار فى مناطق تجهيز الصادرات - وهى مناطق محددة معفاة من الجمارك تمثل نحو ٤٥ فى المائة من حجم العمالة التى تنشئها الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان النامية ، مع اقتصار المنافع التى تعود على البلدان المضيفة على إيرادات العمال . وهذه المشكلة حادة بصفة خاصة فى الصناعات التى تحتاج لمهارة منخفضة ، مثل صناعة الثياب والأحذية ، حيث الدراية المتوافرة لمؤسسات بعينها ضئيلة وتكاليف الخروج من دائرة النشاط منخفضة . وقد تكون هذه المخاوف مشروعة ، لكن البديل لعدم قيام الشركات متعددة الجنسيات بانشاء أى وظائف جديدة أقل جاذبية من ذلك . وينبغى النظر إلى الوظائف التى تقتضى مهارة منخفضة باعتبارها مجرد خطوة فى دينامية النمو . وفى كثير من الحالات الناجحة مثل جمهورية كوريا ، والفلبين ، وموريشيوس ، توقف حاليا تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى قطاعات المهارة المنخفضة مع ارتفاع الأجور ونضج المؤسسات المحلية ، وانتقلت المؤسسات الأجنبية العاملة فى تلك القطاعات إلى جيل جديد من مناطق تجهيز الصادرات بها عمالة أرخص - فى الصين وسرى لانكا والمغرب .

كيف يمكن للعمال أن يكسبوا من تدفقات رأس المال ؟

يمكن للعمال أن ينتفعوا من تدفقات رأس المال للداخل ، لكنهم يكونون دائما هم الأكثر تضررا من جراء هروب رأس المال . فخلال أزمة الديون فى الثمانينات ، كانت تكاليف التصحيح عالية ، وتحمل العمال نصيبا كبيرا من عبء التصحيح (انظر الباب الرابع) . ففى أمريكا اللاتينية ، هبطت الأجور فى المتوسط بمقدار ٢٥ فى المائة خلال هذه الفترة ، على الرغم من ارتفاع الرقم القياسى للبورصات الإقليمية بصورة هائلة (الجدول ٩ - ١) . والأزمات المالية تضر بالعمال لعدة أسباب :

- ☐ *إن رأس المال أكثر قدرة على الانتقال من العمل ،* مما يجعل فرض الضرائب أكثر صعوبة ، ولذا ينتهى الأمر عادة بأن يدفع العمال الفاتورة . وجزءا كبيرا من عبء خدمة الدين على الديون الحكومية المرتفعة يقع على كاهل العمال فى شكل نقص فى الخدمات الاجتماعية ، وتقلص الاستثمارات العامة وزيادة الضرائب . وانتقال العمال الضرورى نحو القطاعات التى تدخل منتجاتها فى التجارة يقتضى تكاليف حقيقية - بطالة انتقالية وخسارة فى رأس المال البشرى - لا يمكن تعويضها إلا بصورة جزئية من خلال التحويلات التى تمولها الضرائب على رأس المال . وفى بعض الأحيان ينتهى الأمر بأن تكفل الأموال العامة الشركات المثقلة بالديون . وحدثت مثل هذه الكفالات فى معظم أنحاء أمريكا اللاتينية فى مطلع الثمانينات وهى تفسر جزءا من أزمة الديون . ففى شيلى مثلا ، كان القطاع الخاص ، وبالذات البنوك ، هو الذى تعاقد فى الأصل على غالبية الديون العامة . لكن العمال هم الذين دفعوا الفاتورة من خلال الضرائب المستقطعة منهم ، عندما أفلس هؤلاء المدينون من القطاع الخاص .

- ☐ *إن رأس المال حريص .* قد يستغرق رأس المال وقتا طويلا ليتدفق عائدا إلى بلد ما فى أعقاب تعرضه لأزمة ، تاركان العمل يعانى من نقص فى رأس المال فى هذه الأثناء . ولا يكفى أن تقوم البلدان بإجراء التصحيحات المطلوبة فى حساباتها الداخلية والخارجية - إذ ينبغى أن يؤمن المستثمرون بأن هذه التغييرات مستديمة . وقد يستغرق بناء هذه الثقة

انخفضت الأجور فى البلدان المدنية الرئيسية فى أمريكا اللاتينية منذ أزمة الديون ، لكن أسواق الأوراق المالية انتعشت .

الجدول ٩ - ١ المديونية ، أداء سوق الأوراق المالية والأجور فى أكبر خمسة بلدان مدينة فى أمريكا اللاتينية

البلـد	نسبة الدين - الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٢	نسبة الرقم القياسى لسوق الأوراق المالية فى ١٩٩١ إلى الرقم القياسى لها فى ١٩٨٢	نسبة الأجور الحقيقية فى ١٩٩١ إلى أجور ١٩٨٢[أ]
الأرجنتين	٠,٥٥	٢٥	١,٠٢
البرازيل	٠,٣٥	٤	٠,٦٩
شيلى	٠,٧٨	١٥	٠,٨٥
فنزويلا	٠,٤١	٩	٠,٦٠
المكسيك	٠,٥٣	٤٧	٠,٧٨

أ - فى الصناعة التحويلية .

المصدر : بيانات اليونيدو والمؤسسة المالية الدولية .

وقتا - خمس سنوات أو أكثر - بل وتظل بعد ذلك هشة . وعندما تتزايد المخاطر ، فإن توقع الفشل يمكن أن يصبح حدثا يحقق نفسه بنفسه ، معجلا بحدوث أزمة مالية ، خاصة عندما يقترب مستوى المديونية من حافة الخطر . ويبين تخفيض قيمة العملة الأخير فى المكسيك مدى تأثير التوقعات فى بيئة يصل فيها حراك رأس المال الى حده الأقصى .

ويتطلب التأكد من أن العمال يكسبون من تدفق رأس المال للداخل ، وأنه تم التقليل لأدنى حد من احتمالات هروب رأس المال ، إجراءات أساسية على عدد من الجبهات ، تتعلق بنوع الاقتراض الدولى ، ونطاق الضوابط المفروضة على رأس المال ، وأنواع أخرى من الإجراءات المحلية . فالاستثمار عمل تجارى محفوف بالمخاطر ، وينبغى تحويل أكبر قدر ممكن من هذه المخاطر بعيدا عن ميزانية الحكومات وتوجيهه إلى المقرضين والمقترضين من القطاع الخاص والأسواق . والدين الخارجى المملوك ملكية عامة هو أسوأ شكل للتمويل من وجهة نظر العمال . فهو ينزع إلى مزاحمة واستبعاد الاستثمار الخاص الأكثر نفعا وإنتاجا والذى يمكن للعمال أن يكسبوا منه أكثر ، وينزع عبء سداد الديون إذا ساءت الأمور ، إلى أن يقع على كاهل العمال - وهو عبء

يزيد منه عادة تخفيض قيمة العملة الذى يكون مطلوبا لتوليد النقد الأجنبى اللازم لخدمة الدين . والتمويل الذى تتوسط فيه الأسواق ويتم تخصيصه من خلال القطاع المصرفى المحلى وأسواق الأوراق المالية أفضل فى تحويل المخاطرة بعيدا عن العمال - مادامت الدولة لا تتولى إقالة عثرة المؤسسات الفاشلة . إن الاستثمار الأجنبى المباشر هو أفضل وسيلة من منظور تقاسم المخاطر .

وقد أصبح بعض البلدان مؤخرا يشعر بالقلق إزاء التدفقات الكبيرة لرأس المال العائدة فى أعقاب اتفاقات تخفيض الديون أو التحرير المالى ، ولكن فى حين أن الضوابط على تدفقات رأس المال ، خاصة التدفقات قصيرة الأجل والسائلة ، قد تكون مفيدة ، فإنها تغدو أقل نفعا بصورة متزايدة . ويزيد الخوف من الأموال سريعة الحركة عندما تكون كفاءة الوساطة المالية منخفضة ، ويكون من المرجح نقل الخسائر المحتملة إلى كاهل دافعى الضرائب . والعمال أكثر تعرضا لنتائج تحمل المخاطر المفرطة والكفالات المكلفة عن طريق إيجاد تأمين صريح أو مستتر للودائع ، والاقتراض المفرط من قبل شركات أكبر من أن يسمح لها بالفشل ، أو عمليات الاقراض التى تقوم بها البنوك والتى تكون رهينة لمقترضين مركزهم ضعيف . وتتطلب الوساطة المالية الجيدة وجود وسطاء جيدين . فبدونهم ستؤدى التدفقات المستندة للسوق إلى انفجارات مالية كما حدث مرات عديدة فى الماضى .

وصعوبة السيطرة على مستوى وتركيب تدفقات رأس المال الخاص للداخل تزيد من أهمية سياسات الاقتصاد الكلى الحريصة - خاصة بالنسبة للعمال . وهذا يعنى الحفاظ على سعر الصرف الصحيح ، وأسعار الفائدة الصحيحة ، ومستوى الاحتياطيات الصحيح ، لمنع حدوث تدفقات مفاجئة لرأس المال للخارج .

وهناك أيضا أشياء تستطيع البلدان الصناعية أن تقوم بها للإبقاء على أسعار الفائدة الدولية منخفضة . وثمة أسباب تدعو للاعتقاد فى الأجل المتوسط بأن العرض من المدخرات العالمية قد يزيد فى العقد القادم ، لأن العوامل الديمغرافية ستجعل المدخرات فى البلدان الغنية ترتفع أولا ثم تهبط مع تقدم سكانها فى السن . ومن المتوقع فيما بين الوقت الحاضر وعام ٢٠١٠ أن ترتفع نسبة السكان الذين بين سن الأربعين والخامسة والستين فى البلدان الصناعية - وهم الفئة الصافية من المدخرين - من ٤٠ فى المائة إلى ٤٥ فى المائة ، فى حين تنخفض نسبة من تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين - المقترضين على أساس صاف - من ٤٢ فى المائة إلى ٣٤ فى المائة . بيد أن ما يحدث بشأن عجز ميزانيات البلدان الصناعية قد يغير كل التقديرات خلال العقد القادم ، لأن ارتفاع العجز يمكن أن يعوض التحرك المتوقع فى المدخرات الخاصة ويدفع أسعار الفائدة لأعلى . وما لم يستمر الاتجاه الذى ساد مؤخرا لخفض العجز فى الولايات المتحدة ، وما لم يتم خفض العجز بدرجة أكبر فى البلدان الصناعية الأخرى ، فإن أسعار الفائدة ستستمر فى التصاعد - على حساب العمال فى أنحاء العالم النامى كله . وسيتم تعويض العمال فى البلدان الصناعية ، الذين يملكون على الأقل ٢٥ فى المائة من رأس المال المالى من خلال صناديق المعاشات ، تعويضا جزئيا بارتفاع العائدات على مدخراتهم ، ولكن لن يتم تعويض العمال فى البلدان النامية ذوى المدخرات الضئيلة .

التوقعات بالنسبة لتدفقات رأس المال

من المرجح أن تكون عولمة رأس المال بداية لفترة طويلة وذات نفع متبادل من تدفقات رأس المال الكبيرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . وتزويد القوة العاملة المتزايدة المهارة فى البلدان النامية برأس مال أكثر تقدما سيعزز إنتاجية العمال ، فى حين ستساعد الاستثمارات الجيدة طويلة الأجل فى تلك البلدان قوة العمل الآخذة فى التقدم فى السن فى البلدان الصناعية فى الحصول على أقصى المنافع من صناديق معاشاتها . كما أن التقاء زيادة التجارة وتدفقات رأس المال أمر حميد : فتدفقات رأس المال ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التجارية الجديدة وزيادة حافزها لاتباع سياسات محلية سليمة . لكن إعادة توطين رأس المال لن تحدث بين عشية وضحاها ، ولن تؤدى إعادة التوطين إلى اختلالات اجتماعية كبيرة بالنسبة للبلدان الصناعية .

وستظل تدفقات رأس المال مقيدة بالمخاطر القطرية ، ولن تنمو إلا بنفس سرعة تحسن الجدارة الائتمانية للبلدان النامية . وتلك قيود شديدة . وفى البلدان ذات الجدارة الائتمانية المتوسطة تبلغ نسبة الخصوم الأجنبية للصادرات اثنين إلى واحد ، ووصلت فى أفضل الأحوال إلى ثلاثة إلى

واحد ؛ ويمكن اعتبار النسبة الأخيرة حدا أعلى للسرعة التى يمكن أن تنمو بها ديون البلدان النامية بصورة مأمونة . وحتى لو اقترضت كافة البلدان النامية ما يكفى للوصول لهذا الحد خلال فترة طولها خمس سنوات ، فإن أقصى قدر من التدفقات سيصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا . (من المرجح أن يكون الطلب الفعال على الأموال أصغر كثيرا ، لأن عددا كبيرا من أكثر البلدان جدارة بالائتمان ، مثل البرتغال وتايلند وكوريا وماليزيا وصلت إلى نقطة فى دورة الادخار والاستثمار ، باتت فيها هى نفسها من البلدان المصدرة لرأس المال) . ومع ذلك ، فإن هذا المبلغ نفسه صغير بمقاييس البلدان الصناعية . فخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، لم يبلغ مجموع التدفقات (الصافية) إلى البلدان النامية سوى ٢ فى المائة من رصيد رأس المال فى البلدان الصناعية . وفى أقصى الأحوال ، فإن هذه التقديرات الأولية ستبلغ ضعف مستوى متوسط التدفقات التاريخية .

وفى حين أن لتدفقات رأس المال هذه تأثير ضئيل على العمال فى البلدان الصناعية ، يمكن أن يكون لها تأثير ضخم فى البلدان النامية . وتعنى هذه التقديرات ، بافتراض أن الاستجابات ستكون طبيعية ، تعزيز النمو فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار يتراوح بين نصف فى المائة وواحد فى المائة سنويا . لكن الانضباط الذى يفرضه حراك المدخرات - على سياسات الاقتصاد الكلى ، وعلى التوجيه الإدارى ، وعلى المؤسسات - ربما يكون أكثر أهمية من المكاسب المباشرة المترتبة عليه بالنسبة للعمال فى البلدان النامية .

• • •

إن وجود السوق العالمية لرأس المال يجعل الفرق بين الفائزين والخاسرين أشد وضوحا . وسيصبح المستقبل أكثر إشراقا بالنسبة لماريا وخسياو زى إذا استطاعت حكوماتهما أن تحققا التوازن السليم بين الحيطة المالية ، والاعتماد على الأسواق ، والسياسات الاجتماعية المفضية إلى الاستقرار . لكن تدفقات رأس المال للخارج ستنزع لتقليل الاستثمار والنمو فى البلدان التى تفشل فى تحقيق التوازن السليم - بل وستؤدى حتى لاستبعادها من التيار الرئيسى للاقتصاد كلية .

الفصل العاشر

الهجـــرة الدوليـــة

إن تدفقات العمال الدولية ، مثلها مثل تدفقات التجارة ورأس المال ، تتيح إمكانات كبيرة لإفادة موطنهم الأصلى والبلدان المضيفة على حدّ سواء . وعادة ما يكون المهاجرون أكثر إنتاجية - ويقللون تكاليف العمل - فى البلد المضيف ، ويرسلون تحويلات إلى أقاربهم فى موطنهم ، مما يعزز الدخل فى بلدهم الأصلى (الأكثر فقرا فى العادة) . لكن الهجرة تثير القلق أيضا ، إذ لا يكسب الجميع منها : فالأرجح أن يعانى منها العمال غير المهرة فى البلد المضيف ، حيث يفقدون الوظائف التى تذهب للمهاجرين أو تنخفض الأجور ، ومع تحركات رؤوس الاموال ، وزيادة القدرة على الانتقال - انتقال العمال ذوى المهارة العالية فى هذه الحالة - تنزع لمكافأة النجاح لكنها تعاقب بشدة أوجه الفشل فى السياسة المحلية .

وتظل الهجرة الدولية للعمال أكثر تعرضا للاتهام من الناحية السياسية من تدفقات التجارة ورأس المال . ففى البلدان المضيفة ، زادت المعارضة العامة للمهاجرين غير

المهرة بصورة حادة ، وتفاقمت من جراء ذلك صعوبات فرص التوظيف المحلى والتى لا يتسبب المهاجرون فيها بالضرورة . ويبحث هذا الفصل ما إذا كان المهاجرون يسلبون العمال من أبناء البلاد وظائفهم ويسهمون فى عدم المساواة فى الأجور . هل يمثلون عبئا صافيا على الميزانيات الحكومية ؟ وهل يمكن عمل شيء ما لوقف خروج العمال المدربين من البلدان الأكثر فقرا ؟

أبعاد الهجرة

على امتداد التاريخ ، كانت هناك فترات عملت فيها الهجرة كصمام أمان اقتصادى واجتماعى مهم ، يسمح بإعادة توطين العمال فى الأماكن التى يكونون فيها أكثر ندرة . وكانت تكلفة السفر وصعوبته قيدا خطيرا فى العادة ، لكن حدث تغير كبير فى القرن العشرين عندما أصبحت تكاليف الانتقال أقل ، مما جعل فى الإمكان حدوث زيادة سريعة فى قدرة العمال على الانتقال ، على الرغم من أن ظهور الدولة القومية زاد من فرض الضوابط على الهجرة . واليوم ، زاد عدد الدول المرسلة للمهاجرين والمتلقية لهم على حد سواء - إذ يعيش الآن ١٢٥ مليون نسمة على الأقل خارج بلدانهم الأصلية . ويأتى المهاجرون حاليا بصورة متزايدة من البلدان الفقيرة ، وتغدو فترات إقامتهم فى البلدان المضيفة أقصر أجلا . كما زاد عدد العمال ذوى المهارات العالية المترحلين . كذلك، حدثت زيادة حادة فى عدد اللاجئين ، نتيجة للصراعات الإقليمية وانهيار النظام القديم للانقسام إلى شرق وغرب .

وما يزيد على نصف التدفق العالمى للهجرة يتم حاليا فيما بين البلدان النامية - وتتضمن الأمثلة ذهاب أبناء جنوب آسيا لبلدان النفط الغنية في الشرق الأوسط والاقتصادات المصنعة حديثا فى شرق آسيا ، وتجتذب البلدان الناجحة نسبيا فى أفريقيا جنوب الصحراء العمال من جيرانها الأكثر فقرا . فقد استقبلت كوت ديفوار ونيجيريا وجنوب افريقيا نحو نصف التدفق الكبير للهجرة فى أفريقيا . لكن مهاجرين كثيرين عادوا لبلادهم الأصلية خلال الثمانينات ، فى الوقت الذى أدت فيه الأزمة الاقتصادية إلى ظهور سلوك معاد للمهاجرين . وكان الطلب على المهاجرين المؤقتين فى بلدان الخليج قد ارتفع بصورة حادة فى السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن يتراجع مع انخفاض أسعار البترول بعد ١٩٨٢ . وشهدت حرب الخليج فى ١٩٩١ تغييرا جذريا فى حالة المهاجرين ، عندما غادر مليون مصرى العراق ، و٨٠٠ ألف يمنى السعودية ، وحلول الآسيويين والمصريين محل نحو ٥٠٠ ألف من العمال الفلسطينيين والأردنيين فى الكويت . ونشأ فى عهد أحدث طلب آخذ فى التزايد على العمال المؤقتين فى الاقتصادات الآسيوية الناجحة ، خاصة اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا . ولم تتحقق المخاوف من حدوث تحرك سكانى ضخم فى أعقاب حلّ الاتحاد السوفياتى ، سواء داخل الإقليم أو من الشرق إلى الغرب .

وارتفع تدفق المهاجرين إلى البلدان الصناعية (الجدول ١٠ - ١) ، وتحول تركيبه نحو مصادر البلدان النامية . ففى استراليا وكندا والولايات المتحدة طفقت التدفقات إليها من البلدان النامية ترتفع ببطء ووصلت إلى نحو ٩٠٠ ألف مهاجر سنويا بحلول عام ١٩٩٣ . وفى أوروبا الغربية ، بدأ توظيف العمال على نطاق واسع خلال سنوات الازدهار فى الستينات . وعقب صدمة النفط فى ١٩٧٣ والكساد المترتب عليها ، تم تشجيع العمال الأجانب على العودة لديارهم . وحدث انخفاض فى عدد السكان الأجانب فى مطلع الثمانينات ثم زاد عددهم إلى نحو ١٨٠ ألف مهاجر سنويا . بيد أن هذا الانفجار الأخير فى الزيادة ، على خلاف مثيله فى الستينات ، يحدث فى بيئة تتسم بتزايد البطالة مما يضاعف التوترات الاجتماعية ويزيد من كراهية الأجانب - فى الولايات المتحدة وعبر أوروبا على حدّ سواء .

من يكسب ومن يخسر ؟

تخلق الهجرة مكاسب فى الكفاءة عندما ينتقل العمال إلى المكان الذين يكونون فيه أكثر إنتاجا . وقد تكون هذه المكاسب موزعة على نطاق واسع : على المهاجرين بحصولهم على إيرادات أعلى ، وعلى بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات ، وعلى البلدان المقصودة من خلال تقليل تكاليف الإنتاج . لكن ليس من الضرورى أن يكسب الجميع ، خاصة إذا حلّ المهاجرون غير المهرة محلّ العمال من أبناء البلاد ذوى المهارة المماثلة . بيد أن الآثار تتوقف فى المدى القصير إلى المتوسط على ما إذا كانت مهارات المهاجرين تكمل أم تحل محل مهارات العمال من أبناء البلاد ومهارات من لم يستفيدوا من الأوضاع الجديدة .

يعيش معظم المهاجرين فى البلدان النامية ، لكن حصة أكبر كثيرا من سكان البلدان الصناعية ولدوا بالخارج فى بلدان أخرى .

الجدول ١٠ ـ ١ سكان العالم الذين ولدوا فى بلدان أخرى حسب المنطقة

الاقليـــــم	ملايين الاشخاص		النسبة المئوية من اجمالى السكان	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
العالم	٧٥,٩	١٠٥,٥	٢,٣	٢,٢
البلدان الصناعية واوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق	٣١,٠	٤٧,٤	٣,٥	٤,٥
أوروبا	١٥,٦	٢٣,٠	٣,٥	٤,٧
الاتحاد السوفياتى السابق	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
أمريكا الشمالية	١٢,٧	٢٠,٤	٦,٠	٧,٨
الاوقيانوسية	٢,٦	٣,٩	١٤,٨	١٦,٠
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	٤٥,٠	٥٨,١	١,٩	١,٥
الكاريبى وأمريكا الوسطى	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٧
الصين	٠,٣	٠,٣	صفر	صفر
شرق وجنوب شرق آسيا	٧,٦	٧,٥	١,٩	١,٢
شمال أفريقيا وغرب آسيا	٥,٥	١٣,٤	٤,٠	٥,٧
دول مجلس التعاون الخليجى	٠,٧	٥,٨	١١,٠	٣٤,٢
أمريكا الجنوبية	٥,٤	٥,٦	٢,٤	١,٥
جنوب آسيا	١٨,٧	١٩,٢	٢,٨	١,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,١	١١,٣	٣,٠	٢,٧

المصدر : الأمم المتحدة ، ١٩٩٤ ب .

البلدان المرسلة للمهاجرين

تحقق الهجرة بصفة عامة مكاسب مهمة للبلدان المرسلة ، من خلال التحويلات فى المحل الأول . وتمثل التحويلات لبعض البلدان نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى ـ بين ١٠ و ٥٠ فى المائة فى الأردن وليسوتو واليمن والضفة الغربية وغزة . وقد تصل نسبة التحويلات إلى الصادرات لأرقام عالية تبلغ من ٢٥ إلى ٥٠ فى المائة ـ مثلما هو الحال فى باكستان والبرتغال وبنغلاديش وبوركينا فاصو وتركيا وجامايكا وسرى لانكا والسودان ومصر والمغرب وملاوى واليونان . ونظرا لأن الفروق فى الأجور الدولية جدّ كبيرة ، فإن المبالغ المحولة هى عادة أضعاف ما كان المهاجرون يمكن أن يكسبوه فى موطنهم ـ نحو الضعف فى حالة المهاجرين من الفلبين وكوريا مثلا . لكن التحويلات تنزع للانخفاض عندما يندمج المهاجرون فى البلد المضيف .

وعلى مستوى الأسرة ، تكون القرارات المتعلقة بالهجرة عادة جزءا من استراتيجيات تنويع المخاطر . ففى لبنان الذى مزقته الحرب ، أتاح تدفق العمال المهرة للخارج لمن بقوا فى البلاد أن يتجنبوا كارثة : إذ بلغت التحويلات ما يقدر بـ ٥٠ فى المائة من الدخل الوطنى فى ١٩٨٠ . وفى البلدان التى تطبق سياسات نشيطة لمساعدة المتعطلين تقلل الهجرة للخارج الضغوط على الميزانية . ولم يكن مخطط ضمان التوظيف فى مصر لينجح فى السبعينات دون الهجرة الضخمة لبلدان الخليج . وفى

بورتوريكو ، كان قانون الحد الأدنى للأجر الصادر فى الولايات المتحدة سيؤدى إلى بطالة عالية لو لم يوجد تأثير السحب من الأسواق فى الخارج (هاجر ثلث القوة العاملة إلى الولايات المتحدة) .

وتأثير الهجرة على التفاوت فى الأجور تأثير معقد . ونظرا لأن الهجرة مكلفة ، فنادرا ما يجيء المهاجرون من أفقر الأسر . ونتيجة لذلك ، فإن التحويلات عادة ما تزيد التفاوت فى الدخل ، كما كان الحال فى مصر والفلبين ، بيد أن هناك تأثيرات معوّضة - فمع تطور شبكات الهجرة وانخفاض التكاليف ، يستطيع العمال الأكثر فقرا تحمل تكاليف الهجرة . فقد تبين من دراسة أجريت فى قريتين مكسيكيتين ، أن التحويلات كانت باعثة على المساواة فى القرية التى توجد بها شبكات أكثر رسوخا ، ولكنها تزيد عدم المساواة فى القرية الأخرى . وقد تبين عادة أن التحويلات باعثة على المساواة عند أخذ آثار الجولة الثانية فى الاعتبار - فقد زادت التحويلات الاستثمار فى المناطق الريفية فى باكستان ، وعززت الطلب على العمال غير المهرة .

وقد أخذ الخوف من استنزاف العقول يتقلص فى كثير من البلدان حيث لم يعد الافتقار إلى المواطنين ذوى التعليم العالى يحد من توافر المهارات . لكن استنزاف العقول لا يزال يمثل مشكلة حيث توجد تشوهات فى سوق العمل أو فى نظام التعليم . وفى بعض البلدان التى توجد بها قطاعات حديثة راكدة ، ينتج الدعم السخى للتعليم العالى خريجين أكثر مما يستطيع الاقتصاد استيعابهم ، مما يفرض تكاليف مالية كبيرة ويخلق ضغوطا للهجرة . كما أن هجرة العمال المهرة ترجع أحيانا لنقص الطلب ، مثلما يحدث عندما تكبت السياسات الحكومية تكوين رأس المال والطلب على العمل الماهر . وفى كلتا الحالتين أضير كثير من البلدان الأفريقية بشدة . فسوق المهارات ، مثلها مثل سوق رأس المال ، أصبحت سوقا عالمية ، مما يزيد التكاليف المرتبطة بفشل السياسات : وكان خروج أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من المهنيين ذوى العرض النادر ضخما فى زائير وزامبيا والسودان وملاوى . ولكن من المرجح أن يعود المهاجرون عندما تتحسن الظروف فى الوطن . فعلى سبيل المثال كان العائدون الهنود من وادى السليكون والمناطق المماثلة فى الولايات المتحدة ، القوة الرئيسية وراء نمو صناعة برامج الكمبيوتر الجاهزة فى الهند منذ التحرير الاقتصادى .

البلدان المستقبلة للهجرة

كذلك تكسب البلدان المستقبلة للهجرة ، خاصة الاقتصادات الصناعية . والواقع أن البلدان الصناعية هى التى استهلت عامدة كل تدفقات العمال اليها . فالمهاجرون المهرة يجلبون معهم مكاسب بسبب وفورات الكثرة . وتدفقات العمال غير المهرة تفيد حائزى رأس المال والقسم الأكثر مهارة من قوة العمل ، لكنها قد تضر العمال غير المهرة من أبناء البلاد ، بكبت أجورهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن المخاوف التى تتردد بشأن سرقة المهاجرين للوظائف من أبناء البلاد مفرطة فى التبسيط ، وتكون المكاسب الاجتماعية التى تعود على عمال البلدان المضيفة أكبر ما يمكن عندما يجلب المهاجرون خصائص تكمل المزيج الوطنى الفعلى من المهارات . وتستند اقتصادات الولايات المتحدة وكندا واستراليا وثقافاتها إلى المهاجرين . وفى أماكن أخرى ، يشكل المهاجرون وذريتهم مصدرا مهما للدينامية ، ومن الأمثلة على ذلك رجال الصناعة الصينيين فى اندونيسيا وماليزيا ، ورجال أعمال هونغ كونغ فى كندا ، ومنظمو المشروعات الهنود واللبنانيون فى أفريقيا ، والموظفون المدنيون الأردنيون والفلسطينيون فى بلدان الخليج الغنية بالنفط . ويهاجر العمال على نحو متزايد لشغل الوظائف اليدوية غير الماهرة التى يحاول العمال من أبناء البلاد تفاديها - وربما يمثل هذا النوع من الهجرة ما يصل إلى ٧٠ فى المائة من التدفقات فى الآونة الأخيرة . وفى فرنسا وألمانيا يشكل المهاجرون غير المهرة ، أساسا من شمالى افريقيا وتركيا ، ما يصل إلى ٦٠ و ٨٠ فى المائة من إجمالى تدفقات المهاجرين ، على التوالى . وتتضمن الأمثلة الأخرى الفلسطينيين فى إسرائيل ، والباكستانيين فى الخليج ، والإندونيسيين فى ماليزيا ، والبوليفيين فى الأرجنتين . وغالبا ما يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف كانت ستختفى لولا هذا ، بل ويخلقون وظائف لأبناء البلاد ، فانتاج زيت النخيل والمطاط فى ماليزيا ربما لم يكن ليبقى لولا العمال الاندونيسيون . والمهاجرون الذين يعملون فى المناجم ، مثلما يحدث فى جنوب أفريقيا ، أو فى المزارع ، مثلما يحدث فى أسبانيا والجمهورية الدومينيكية وماليزيا ، يحولون دون اختفاء هذه الصناعات فى وجه منافسة المنتجين ذوى التكلفة الأدنى .

والمهاجرون غير المهرة قد يلحقون الضرر بالسكان غير المهرة من أبناء البلاد ، إذا كان الطلب على العمال غير المهرة الذى يولدونه بصورة غير مباشرة ـ من خلال طلبهم على السلع والخدمات ـ أقل من عرض العمل الذى يوفرونه هم ، حيث إن ذلك سيحدث ضغطا نزوليا على أجور العمال غير المهرة .

والضغط الذى أحدثه المهاجرون على القسم غير الماهر من سوق العمل فى الولايات المتحدة وأوروبا مماثل للضغط الذى أحدثته تجارتهما مع البلدان النامية ، مما زاد القوة العاملة بنحو ٥ فى المائة وأثر أساسا على العمال غير المهرة . وعلى سبيل المثال ، فإن عاملا واحدا من كل أربعة فى الولايات المتحدة ممن يقل تعليمهم عن اثنتى عشرة سنة وُلِدَ خارج البلد : وتقدر بعض الدراسات أن الهجرة تفسر نحو ٣٠ فى المائة من ارتفاع التفاوت فى الأجور فى الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين . كما أن آثار الهجرة أقوى من آثار التجارة ، نظرا لأن المهاجرين يستطيعون الدخول للقطاعات غير الداخلة فى التجارة والتى كان العمال الذين تؤدى التجارة إلى فصلهم يستطيعون أن يجدوا لهم مكانا فيها لولا هذا .

تنظيم الهجرة

حررت بلدان كثيرة تجارتها ، لكنها جميعا تقريبا تتشبث بفكرة أن الحكومات ينبغى لها أن تنظم الهجرة . وللوهلة الأولى ، تبدو الدعوة لقدرة العمال على الحركة بصورة أكثر حرية من وجهة النظر الاقتصادية فى نفس وجاهة الدعوة إلى التجارة الحرة . فكل منهما يؤدى لتحقيق مكاسب إجمالية ، لكنهما كليهما أيضا قد يخلقان اختلالات اجتماعية تتطلب مواجهة عن طريق السياسات . ويبدو أن الفرق الرئيسى بينهما فرق غير اقتصادى : فالهجرات الضخمة تثير الاضطراب فى الطريقة التى ينظر بها المجتمع إلى نفسه باعتباره كيانا ثقافيا أو اثنيا موحدا . فقد فضلت اليابان مثلا هجرة ذوى الأصول اليابانية إليها من البرازيل ، وفضلت ألمانيا هجرة الألمان إليها من أوروبا الشرقية ، على دخول أعضاء المجموعات الاثنية الأخرى .

لكن هناك أيضا اعتبارات اقتصادية تجعل الهجرة مختلفة عن التجارة . وأحد الفروق هو أن بعض المهاجرين قد يلتمسون زيادة دخلهم عن طريق الانتقال حتى إن لم يعودوا أكثر إنتاجا فى البلد المضيف عنهم فى بلدهم الأصلى . وبلدان الخليج من الأمثلة المتطرفة على هذا . إذ تنزع هذه البلدان بسبب احتياطياتها من النفط إلى الحد من حقوق الملكية بعدم السماح للمهاجرين بأن يصبحوا مواطنين . ويسود الخوف فى البلدان الصناعية من أن مغانم دولة الرفاهية هى التى تجذب المهاجرين . وتصبح دول الرفاهية معرضة للمخاطر بصورة خاصة عندما يكون لها جيران فقراء ، فتواجه الولايات المتحدة مثلا ضغطا من المكسيك وبلدان الكاريبى ، وتواجه فرنسا ضغطا من بلدان المغرب ، وألمانيا ضغطا من تركيا ، ولكن رغم أن الأدلة متضاربة ، لاتوجد دلائل قوية على أن المهاجرين يشكلون عبئا ماليا ـ ربما يرجع ذلك تحديدا إلى أن معظم البلدان الغنية ، خاصة تلك التى لديها نظم متطورة للرفاهية ، تحاول تطبيق بعض الضوابط على خصائص المهاجرين الذين تقبلهم . وكانت كل البلدان الصناعية تقبل المهاجرين بصورة انتقائية ، مستخدمة أدوات تتراوح من قيود التأشيرة والضوابط على الحدود إلى المعايير التشريعية للقبول ـ السن والثروة والتعليم والأصل الوطنى والروابط الأسرية . وأقوى الأمثلة على أن المهاجرين يمثلون استنزافا للميزانية يوجد فى الولايات المتحدة ، وهى بلد زاد فيه المهاجرون غير المهرة مؤخرا . فعلى أساس نصيب الفرد ، يبدو أن الموجات الجديدة من المهاجرين تحصل على منافع للرفاهية أكبر مما حصلت عليه الأفواج السابقة ، وأكبر بصورة طفيفة مما يحصل عليه السكان فى مجموعهم .

وفى حين أن هذه الحجج تدعم الدعوة لفرض ضوابط على نوعية المهاجرين ، فهناك أسباب أخرى تقدم عادة لدعم القيود الكمية . ذلك أن تفشى الفقر الدولى وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، يعنى أن قدرة العمال على التحرك بحرية قد تؤدى إلى هجرات كبيرة إلى البلدان الغنية ، مما ينتج عنه اختلالات اجتماعية كبيرة . وتكون هذه التأثيرات أكبر كثيرا من تلك الناتجة عن التجارة المفتوحة ، فهى تكون أكثر انتشارا ، وتؤثر على قطاع الخدمات وكذلك على قطاع السلع الداخلة فى التبادل . وستكون عمليات إعادة التوزيع المطلوبة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ضخمة ومكلفة . وسيتعين العدول عن استهداف صناعات محددة ، مثلا من خلال برامج دعم الدخول الزراعية ، واتباع سياسات أكثر شمولا وأقل

كفاءة . وفى هذه الحالة ، يكون من المعقول الأخذ بالبديل الذى يقضى بإبطاء الهجرة إلى المعدل الذى تظهر فيه أوجه الندرة فى العمل ، مع ارتقاء مهارات أبناء البلاد . وقد طبقت أوروبا هذا النوع من السياسات فى فترة ازدهار التعمير فى الستينات .

لكن سياسات تقييد الهجرة سياسات خدّاعة . فقد تفضى إلى نتائج وبيلة إذا شجعت على الأعمال غير المشروعة والاستغلال . والتحدى الرئيسى فى مجالها هو تحقيق ما يعد بديلا جذابا للكثيرين من الراغبين فى الهجرة دون إيجاد حافز على الأنشطة غير المشروعة . ويوجد بالولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين بصورة غير مشروعة - ربما يصل إلى ٤ ملايين - بسبب حدودها الطويلة مع المكسيك . ولدى أوروبا الغربية نحو ٣ ملايين أغلبهم من أفريقيا . والمهاجرون بصورة غير مشروعة فى وضع محفوف بالمخاطر لأقصى حد لأنه يمكن ترحليهم فى أى وقت ، مما يخلق دافعا لاستغلالهم من جانب أرباب الأعمال عديمى الضمير . وعندما تكون أسواق العمل تنافسية ، مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة ، يمكن دفع جزء من ريع الندرة مقدما : إذ يتعين مثلا على المهاجرين بصورة غير مشروعة من الصينيين أن يقدموا عادة عملا غير مدفوع الأجر لمدة ثلاث سنوات لوسيط ما قبل العبور . ومع ذلك تظل فروق الأجور الضخمة توفر حافزا للهجرة .

ونادرا ما يكون فى الوسع استخدام الهجرة كوسيلة لتحقيق التوازن فى الدورة الاقتصادية . فترتيبات العمل المؤقت توفر المرونة من منظور البلد المضيف ، وقد تكون مرغوبة من وجهة نظر المهاجر ، إذا كان البديل هو اتباع الطرق غير المشروعة . لكن ضمان أن يبقى العمال المؤقتون ، مؤقتين يتطلب مناوبة سريعة فى العمل ، مما يتضمن تكاليف من زاوية وقت الإدارة وخسائر فى المهارات اللازمة لبلدان محددة أو لوظائف محددة . ويعتمد بعض البرامج الناجحة على الادارة الذاتية من قبل المهاجرين . فقد ارتفع الطلب على الممرضات الفلبينيات والخادمات السريلانكيات وعمال البناء الكوريين منذ أن بدأت المنظمات (أحيانا بمساندة من الدولة) فى إدارة الهجرة المؤقتة على أساس أكثر اتساما بالطابع الرسمى .

ونجحت بلدان قليلة - على سبيل المثال سويسرا وبلدان الخليج - فى الابقاء على العمال المؤقتين بصورة مؤقتة ، لكن فى حالات أكثر اتجهت مثل هذه المخططات إلى أن تصبح دائمة ، مثلما حدث فى فرنسا وألمانيا . ولتقليل ارتباط المهاجرين بالبلد المضيف (والميل إلى إحضار من يعولونهم أيضا) ، شجعت بلدان كثيرة على مناوبة المهاجرين . ففى المملكة العربية السعودية مثلا ، ترتفع تكاليف تصاريح العمل بصورة حادة عند تجديدها .

• • •

إن الهجرة تفيد عادة البلدان المرسلة لها والبلدان المستقبلة لها على حد سواء . لكن من غير المرجح أن نصبح فى أهمية تحركات التجارة ورأس المال كشكل للتفاعل الاقتصادى بين البلدان الصناعية والنامية ، فتدفق الهجرة حتى مستوى معين يكون مفيدا للطرفين ، لكن الهجرة بغير قيود للعمال غير المهرة من المرجح أن تأتى بنتائج عكسية . وبسبب التكاليف الاقتصادية المحتملة للعمال غير المهرة من أبناء البلاد ، والمقاومة الثقافية يكون من الضرورى تنظيم الهجرة لضمان قدرتها الذاتية على الاستمرار . لكن إدارة تدفقات الهجرة صعبة لأن فرض القيود قد يخلق ريع الندرة الذى يشجع على التدفقات غير المشروعة . وينبغى حماية حقوق الانسان الأساسية للمهاجرين ، وأن يخضعوا لنفس قوانين ولوائح العمل التى يخضع لها المواطنون . وبالإضافة لذلك ، لا تتوافر للمهاجرين فى بلدان كثيرة فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية والحقوق الأخرى على قدم المساواة مع المواطنين . وعلى الأقل ، فإن البرامج المؤقتة يمكن أن تكون مفيدة فى تحقيق استقرار سوق العمل فى البلد المضيف وفى تقليل الضغط من أجل الهجرة غير المشروعة على حد سواء .

الباب الثالث

كيف ينبغى للحكومات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل الحكومات فى مكان العمل وفى حياة العمال بعدة طرق . ولكن الجدل يدور حول ما إذا كانت هذه التدخلات تحقق صالح العمال على خير وجه . فيدعو طرف إلى عمل مقدام لحماية العمال ، من خلال وضع تنظيم للحد الأدنى للأجور ، وفرض قيود على فصل العمال وما إلى ذلك . ويعارض طرف آخر هذا التدخل ، لأنه يحبط خلق الوظائف ولا يساعد إلا مجموعة محظوظة من العمال ، بينما يؤدى للاضرار بأضعف المجموعات أو إهمالها فى أحسن الأحوال . ويحلل هذا الجزء من التقرير دور الحكومات فى أسواق العمل . فيبحث الفصل الحادى عشر معايير العمل وتأثيرها . ويستعرض الفصل الثانى عشر دور النقابات وعلاقتها بالحكومة . وينظر الفصل الثالث عشر فى السياسات المصممة للتصدى لعدم استقرار الدخل . ويتناول الفصل الرابع عشر دور الحكومة نفسها بوصفها ربة عمل .

السياسة العامة ومعايير العمل

تختلف أسواق العمل عن أسواق السلع . فالأجور التى تحددها وشروط التوظف التى تضعها تؤثر بصورة عميقة على نوعية حياة العمال وأسرهم ، عادة بطرق قد تبدو قاسية وظالمة . ولا غرو أن تكون المجتمعات ، والحكومات التى تمثلها ، معنية بشكل خاص بأسواق العمل عبر العالم كله . فكل الحكومات تقريبا تحدد المعايير التى ينبغى مراعاتها فى مكان العمل ، مثل الحد الأدنى للأجور ووسائل الحماية الخاصة للعاملات وللأقليات . وتختلف المعايير فى أهدافها (الجدول ١١ ـ ١) ، فبعضها يرمى لحماية العمال ذوى الوضع الضعيف والقضاء على المظالم ، والبعض الآخر يهدف لمساعدة الأسواق على أن تعمل بطريقة أفضل . ولكن المعايير التى تحددها القوانين لاتحقق أهدافها دائما . فالبعض منها ينتهى بحماية مجموعة من العمال الميسورين نسبيا على حساب الحد من فرص العمل فى القطاع الحديث . وفى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال يؤدى تطبيق بعض المعايير إلى أنواع من الجمود ويعرقل إعادة توزيع العمال . والمعايير غير مطبقة فى كثير من البلدان النامية ذات القدرة الإدارية المحدودة .

فكيف ينبغى للحكومات أن تحدد معايير مكان العمل ؟ وهل يعد ربط المعايير بالتجارة الدولية أسلوبا كفؤا لتحسين إنفاذها فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ؟ يحلل هذا الفصل مبرر التدخل الحكومى فى سوق العمل ، وتكاليف ومنافع الأنواع المختلفة من المعايير التى تحددها القوانين ، ومبرر الدعوة للقيام بعمل دولى لتحسين إنفاذها .

لماذا ينبغى للمجتمعات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل المجتمعات عندما تعجز أسواق العمل غير المقيدة عن تحقيق أكفأ النتائج ، أو عندما تريد جعل النتائج التى تحققها السوق مسايرة لتفضيلاتها وقيمها . وتقدم عادة أربعة أسباب للتدخل : القوة غير المتكافئة فى السوق ، والتمييز ، وعدم كفاية المعلومات ، وعدم كفاية التأمين ضد المخاطر .

والأسباب الأربعة جميعها ترتبط باعتبارات الكفاءة والإنصاف . فعندما تكون القوة غير متكافئة فى السوق ، يكون العمال عادة فى وضع ضعيف بالنسبة للشركات ، ويعجزون عن حماية أنفسهم من المعاملة الجائرة . ويؤدى هذا أيضا إلى خسائر فى الكفاءة حيث يقل احتمال أن يستثمر العمال فى المهارات التى تخص شركات معينة . بل وتصبح القوة غير المتكافئة فى السوق مشكلة أكبر بالنسبة للعمال الذين ينتمون إلى مجموعات كان صوتها عادة خافتا فى المجتمع ـ الأطفال والنساء والأقليات الاثنية والدينية . وتؤدى التفرقة إلى نتائج فى السوق لا تتسم بعدم الإنصاف فحسب بل تتسم بعدم الكفاءة أيضا : فهى تحد من مساهمة المرأة ومجموعات الأقلية فى التنمية الاقتصادية . ويزداد عدم الكفاءة عندما يكون إطلاع العمال وبعض أرباب الأعمال ضعيفا على أحوال بيئة العمل ، خاصة ما يتعلق بالصحة والأخطار التى تهدد السلامة . وأخيرا ، فإن العمال وأسرهم يعجزون عادة عن تأمين أنفسهم على النحو الكافى ضد خطر فقد الدخل نتيجة للبطالة أو العجز أو التقدم فى السن .

وتستجيب المجتمعات عادة لهذه المظالم أو لأوجه فشل السوق هذه بثلاث طرق : بوضع ترتيبات غير رسمية ، وبتمكين نقابات العمال من المساومة باسم العمال ، وبالتشريع أو التدخل الحكومى المباشر . وقد تكون ترتيبات سوق العمل غير الرسمية جدّ فعالة . وعلى الرغم من أن عقود العمل نادرا ما تعوض الفروق الأساسية فى الثروة والقوة بين أرباب الأعمال والمستخدمين ، فإن أرباب الأعمال فى المجتمعات التقليدية يحترمون عادة قواعد معينة للعدالة ويتفادون السلوك الاستغلالى ، وإلا واجهوا عقوبات اجتماعية . ويتضمن معظم عقود العمل غير الرسمية شكلا ما لتقاسم المخاطر . فالمزارعة مثلا ، التى يتقاسم فيها الفلاحون المعدمون إنتاجهم مع مالك الأرض ، هى ترتيب شائع لتقاسم المخاطر فى آسيا وأفريقيا . والترتيبات غير الرسمية يمكن أن تساعد أيضا فى توفير ضمان للدخل . والادخار الخاص آلية مهمة للتصدى للأخطار التى لا يسهل التأمين ضدها ، مثل

تتدخل الحكومات فى أسواق العمل بتشكيلة من الطرق .

الجدول ١١ ـ ١ أنواع تدخل الحكومات فى أسواق العمل

نوع التدخل	ضمانات وسياسات محددة	أمثلة
تحديد حقوق العمال وحمايتها	حق تكوين الاتحادات والتنظيمات حق المساومة الجماعية	يستطيع العمال تشكيل اتحادات عمالية . تستطيع الاتحادات أن تتفاوض على الأجور وظروف العمل مع أرباب الأعمال .
	حق الانغماس فى العمل الصناعى (الاضراب)	يستطيع العمال الاضراب أو استخدام أى وسائل أخرى غير عنيفة لتحقيق مطالبهم .
حماية المحرومين	تحديد حد أدنى لسن العمل	لا يجوز السماح بتشغيل الاطفال دون الخامسة عشرة ؛ ويكون الحد الأدنى لسن العمل ثمانية عشرة عاما إذا كان العمل خطرا على الصحة والسلامة أو المعنويات .
	المساواة فى الأجور وفى فرص العمل	لايمكن أن يدفع لأى عامل أجرا يقل عما يدفع لآخر أو استبعاده من العمل لاسباب تتعلق بنوع الجنس ، والعنصر ، والدين ، والخلفية الاثنية ، الأصل القومى ، أو التوجه الجنسى . وقد يستخدم العمل الايجابى من أجل حماية المجموعات المحرومة .
	أحكام خاصة بالمرأة	يقتضى الأمر توفير اجازة أمومة للعاملات ، وينبغى عدم اجبارهن على العمل ليلا .
تحديد حد أدنى للتعويض عن العمل	حد أدنى للأجور	ينبغى ان يتقاضى العمال حدا أدنى للأجر بالساعة .
	حد أدنى للاعانات غير المتعلقة بالأجور والأجر الاضافى	ينبغى تزويد العمال بمنافع طبية ومتعلقة بالاسكان ، وحد أدنى من ايام الاجازات سنويا ، وأجور محددة للعمل الاضافى بعد الحد الأقصى المحدد لساعات العمل .
ضمان ظروف عمل لائقة	حد أدنى من ظروف الصحة والأمان	ينبغى توافر الاضاءة والتهوية السليمة فى أماكن العمل ، وينبغى توفير الحماية للعمال من الأنشطة الخطرة .
	تحديد حد أقصى لساعات العمل	لا يمكن مطالبة العمال فى الظروف العادية بالعمل اكثر من عدد معين من الساعات اسبوعيا ؛ وينبغى ان يكون لهم اجازة يوما واحدا على الأقل كل اسبوع .
توفير الضمان للدخل	الضمان الاجتماعى	يحق للعمال المبعدين من العمل نتيجة للعجز ، التسريح ، أو كبر السن الحصول على مدفوعات من التحويلات استنادا لخبرة العمل السابقة .
	ضمان الوظيفة ودفع مكافأة انهاء الخدمة	للعمال بعض الحقوق فى عدم الفصل حسب المزاج ، وحق فى التعويض عند الفصل .
	الاشغال العامة	يتم تقديم وظائف مؤقتة للراغبين فى العمل فى أوقات ضعف الطلب على العمل .

البطالة . وبالنسبة للفقراء الذين لا يملكون سوى مدخرات قليلة أو لا يملكون أية مدخرات كثيرا ما يكون الملاذ هو التحويلات الخاصة فيما بين الأسر ـ داخل الأسرة الممتدة أو داخل المجتمع المحلى .

وحتى الآن لا تزال الترتيبات غير الرسمية هى الحل السائد لمشكلات سوق العمل فى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط . ومثلما يبين الجدول ١١ ـ ٢ ، فإن أكثر من ٨٠ فى المائة من العمال فى البلدان منخفضة الدخل ، وما يزيد على ٤٠ فى المائة فى البلدان متوسطة الدخل ، هم عمال غير أجراء عادة ما يعملون فى أسواق العمل غير

تمثل العمالة مقابل أجر حصة أقل أهمية من الاجمالى فى البلدان الأكثر فقرا .

الجدول ١١ ـ ٢ العمالة بأجر كحصة من اجمالى العمالة حسب القطاعات ومجموعات الدخل القطرية
(نسبة مئوية من الاجمالى)

القطاع	منخفض الدخل	متوسط الدخل	مرتفع الدخل
الزراعة	٣,٦	٢٥,٦	٣٨,٢
الصناعة	٢٩,٨	٧٦,٧	٨٩,١
الخدمات	٤٦,٤	٦٨,٢	٨٥,٦
جميع القطاعات	١٧,١	٥٧,٤	٨٤,٤

ملاحظة : البيانات مقدرة مستقبليا بالنسبة لعينة من البلدان فى كل مجموعة دخل . انظر جداول التذييل لمعرفة البلدان والسنوات .
المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع تنقيحات لبيانات منظمة العمل الدولية .

الرسمية والريفية ، بعيدا عن النقابات وعن التدخل الحكومى المباشر . وحتى هذه الأرقام قد تغالى فى تقدير عدد العمال الذين تغطيهم الحماية فى القطاع الرسمى . فضعف القدرة الإدارية والقيود على حرية النقابات تعنى أن تنظيمات العمل فى كثير من البلدان ليست مطبقة حتى فى الشركات الحضرية الكبيرة . لكن الترتيبات غير الرسمية محدودة بطبيعتها . فهى تنزع إلى الانهيار عندما تنمو الشركات وتتقلص الصلات الاجتماعية والمجتمعية بين العمال وأرباب الأعمال .

وهناك مشكلة رئيسية فى المؤسسات الحديثة هى مشكلة تنسيق أعمال عدد كبير من العمال للمساومة مع أرباب الأعمال وتحسين نوعية أماكن عملهم . وانتظام العمال ، فى نقابات عادة ، هو الوسيلة المألوفة للتصدى لمشكلة العمل الجماعى هذه . ويمكن للمساومة الجماعية التى تقوم بها النقابات أن تساعد فى حل مشكلات عدم تساوى القوى فى السوق ، والتمييز وعدم كفاية المعلومات . وتقدم النقابات خدمات مهمة لأعضائها ، وتتفاوض نيابة عنهم من أجل ظروف عمل أفضل ، وتحميهم من المعاملة الجائرة ، وتقسم تكاليف الحصول على معلومات بين عدد كبير من العمال .

وللحكومات دور مهم تلعبه حتى حيثما تكون هناك منظمات عمالية . فهى تحدد القواعد التى تتم على أساسها المعاملات الاقتصادية الرسمية . وتكون هذه القواعد بالنسبة للعمالة غير الرسمية عادة قواعد ضمنية ، تنبثق من العرف الاجتماعى ومن الطابع الشخصى لعلاقة التوظف ، فى حين أن العمالة فى القطاع الرسمى يحكمها إطار قانونى معلن يوفر الأساس إما للعقد الفردى أو العقد الجماعى . والقواعد التى تحكم أسواق العمل الرسمية تحدد عادة حقوق العمال والنقابات وأرباب الأعمال ؛ وشروط المساومة الجماعية ؛ ونظام تسوية المنازعات (انظر الفصل الثانى عشر) . كما تتدخل الحكومات بصورة مباشرة فى أسواق العمل لتحقيق أهداف اجتماعية معينة . ويتضمن البعض من أكثر التدخلات شيوعا ، حظر تشغيل الأحداث ، وحماية العاملات والأقليات ، وتحديد حد أدنى للأجور ، وسن القوانين بشأن السلامة فى مكان العمل والمعايير الصحية .

تشغيل الأحداث

لدى معظم البلدان قوانين تحظر تشغيل الأحداث . ومع ذلك ، ربما يشارك ١٠٠ مليون أو أكثر فى العالم من الأحداث الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة فى نشاط اقتصادى كبير فى فترة ما خلال السنة . وقد حسبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه فى عام ١٩٩١ ، كان ٨٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وأربعة عشرة سنة يؤدون أعمال جد شاقة وتستغرق جزءا كبيرا من الوقت على نحو يعرقل تطورهم .

• • •

هناك طفلة عمرها عشر سنوات فى ريف ولاية ماهاراشترا فى الهند ملتحقة بالمدرسة الابتدائية . وفى عصر كل يوم بعد الانتهاء من المدرسة تساعد هى وشقيقاها أباهم فى العمل الزراعى . ويتعارض العمل مع دراستهم ؛ وكان على شقيقها الاكبر أن يعيد الدراسة فى الصف السابع . بيد أن الأسرة لاتستطيع أن تتحمل تكاليف إرسالهم للمدرسة إن لم يعملوا .

• • •

وهناك صبى عمره ثلاث عشرة سنة يعمل فى محجر فى بوغوتا ويعيش مع أبويه فى مستوطنة عشوائية ولم يذهب للمدرسة قط ووظيفته هى أن يفرز الصخور حسب

الحجم بعد استخراجها بالبولدوزرات والمتفجرات وسحقها بالكسارات الميكانيكية . ويؤكد أبواه أنه لولا أجره لتضورت أسرته جوعا ، وأنه فى المحجر أفضل منه حالا فى الشوارع ، حيث يسقط فى حياة الجريمة والأنشطة الخطرة الأخرى .

• • •

وبعض أنواع تشغيل الأحداث تعتبر أكثر خطرا من غيرها ، والبنت التى وصفناها فى ماهارا شترا هى وشقيقاها يمثلون الغالبية الساحقة من الأحداث العاملين فى أنحاء العالم . فهم معاونون بلا أجر فى مزرعة الأسرة . ومعظم الناس لا يدينون هذا العمل بشرط أن يستمر الأطفال فى الذهاب للمدرسة . والطفل فى بوغوتا الذى ذكرناه واحد من أقلية العمال الأحداث المنخرطين فى عمل أجير غير منظم فى المناطق الحضرية . لكن معظم الناس يتخيلون طفلا على شاكلته عندما يسمعون عبارة « تشغيل الأحداث » ، مما يثير صورا مزعجة تذكر « بالمصانع الشيطانية السوداء » فى عهد الثورة الصناعية .

أسباب تشغيل الأحداث

يرتبط تفشى تشغيل الأحداث بالفقر وبسوء نوعية التعليم أو عدم توافره . إذا يعمل الأحداث من الأسر الفقيرة لأن الأسرة تحتاج لدخل إضافى ، خاصة إذا كان المصدر الرئيسى لدخل الأبوين لا يتسم باليقين . وتبين الدراسات الاستقصائية التى أجريت فى ريف الهند أن الأسر الفقيرة التى ليس لديها أى مدخرات أو أصول جارية والعاجزة عن الاقتراض ، ليس أمامها من خيار سوى إرسال أبنائها للعمل ، للتقليل لأدنى حد من تأثير احتمال فقد أحد الأبوين للعمل أو سوء المحصول فى مزرعة الأسرة . ومع ارتفاع دخل الأبوين ، فإنهما يستطيعان إرسال أبنائهما للمدرسة وليس للعمل . وقد تبين أن زيادة أجور الأمهات فى مصر بمقدار ١٠ فى المائة أفضى إلى انخفاض تشغيل الأحداث بين سنى الثانية عشرة والرابعة عشرة بنسبة ١٥ فى المائة ، وانخفاض تشغيل الأطفال بين سن ست سنوات وإحدى عشرة سنة بنسبة ٢٧ فى المائة . وفى الهند ، فإن نفس الزيادة ستقلل مشاركة القوة العاملة من البنات بنسبة تتراوح بين ٩ و ١٠ فى المائة .

والتعليم منخفض التكلفة ذو النوعية الجيدة يمكن أن يقلل تشغيل الأحداث . وتقدم ولاية كيرالا الهندية مثالا لذلك ، إذ يذهب نحو ٢٥ فى المائة من ميزانية الولاية إلى التعليم - مقابل ١٧ فى المائة فى المتوسط بالنسبة للولايات الهندية الأخرى . وقد حققت الولاية نتائج رائعة . ذلك أن مائة فى المائة من التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول يكملون الصف الخامس ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة فى الولاية ضعف المعدل القومى . وفرص الحصول على التعليم فى كيرالا ليس لها مثيل فى الهند . ويوضح بحث انثروبولوجى فى قرية لصيادى الأسماك فى كيرالا أن الالتحاق بالمدارس لم يلغ عمل الأحداث لكنه منع أسوأ أشكاله ، والتى يمكن العثور عليها فى أماكن أخرى من الهند . وكثيرا ما يمكن التنسيق بين العمل واليوم الدراسى . وقد بين البحث أن أبناء القرية الفقراء يذهبون للمدرسة لكنهم يستمرون فى العمل بعض الوقت للمساعدة فى إعالة أسرهم . وتتضمن فى العادة الأنشطة مدفوعة الأجر خارج وقت الدراسة ، رعاية الأطفال الأصغر سنا ، وجمع الأعلاف ، والاتجار فى أشياء زهيدة القيمة ، والأعمال اليومية المنزلية ، وصيد الأسماك .

نحو القضاء على تشغيل الأحداث

للتشريعات القومية والاتفاقيات الدولية التى تحظر تشغيل الأحداث قيمة رمزية باعتبارها تعبيرا عن رغبة المجتمع فى القضاء على هذه الممارسة . لكنها لايمكن أن تحقق نتائج مالم تقترن بتدابير لتحويل ميزان الحوافز بعيدا عن تشغيل الاحداث والاتجاه به نحو تعليمهم . وتتمثل أهم الطرق التى تستطيع بها الحكومات أن تحول هذا الميزان فى توفير شبكة للأمان لحماية الفقراء ، وتوسيع فرص الحصول على تعليم مرتفع النوعية ، وزيادة القدرة المؤسسية على تنفيذ تشريعات الحظر تدريجيا . وسيكون للبرامج التى توفر ضمان الدخل للاسر الفقيرة ، مثل برامج الاغذية مقابل العمل وغيرها من برامج الأشغال العامة ، تأثير مفيد على تشغيل الأحداث . ويمكن أن تفيد أيضا التدابير المتخذه لتقليل تكاليف الالتحاق بالمدارس (الدعم ، وتشييد مدارس أقرب لبيوت الأطفال) وتحسين نوعية التعليم (إدخال تغييرات على المقررات الدراسية ، وتوفير مدرسين أكثر وأفضل) . ومع تناقص تفشى الفقر وتحسن التعليم ، سيقل تشغيل الاحداث . وهذا بدوره سيجعل إنفاذ تشريعات الحظر أكثر سهولة ، بدءاً بالاشكال

المعقوتة عالميا لتشغيل الاحداث مثل الدعارة والأعمال الخطرة .

كما قد يفيد التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومة . ومن أمثلة هذا التعاون صناعة صيد الاسماك فى البحار العميقة فى جزيرة سيبو الفلبينية ، حيث يتم اكتراء أعداد من الغواصين من الفتيان لأداء مهنة خطيرة لأقصى حدّ تسمى صيد المورو ـ آمى . وقد أحجم المجتمع المحلى عن التصدى لهذه الممارسة لأن الآباء ليست لديهم طريقة أخرى لإعاشة أسرهم ، وجاءت المبادرة من أجل التغيير من مجموعات مدنية وطنية مقرها مانيلا ، مارست ضغطا على الحكومة وحشدت المجتمع المحلى . وتم إنشاء قوة عمل معنية بموضوع المورو ـ آمى ، تضم ممثلى كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية . ووافق أرباب الأعمال تحت الضغط على ألا يوظفوا أحداثا دون الثامنة عشرة من عمرهم . وللحصول على مساندة المجتمع المحلى ، وخاصة مساندة أسر الأطفال ، فقد أعطيت الأولوية لإنشاء مصادر بديلة للدخل من خلال إقامة مشروعات لصناعة الصابون والنسيج وتربية الخنازير وتقديم القروض الميسرة والتدريب لأمهات الأحداث .

تميل العاملات إلى التركز فى القطاع غير الرسمى .

الجدول ١١ ـ ٣ أنصبة العمال والعاملات فى العمالة بغير أجر
(نسبة مئوية من الاجمالى)

البلد	السنة	العمال	العاملات
أندونيسيا	١٩٨٩	٧٠	٧٩
باكستان	١٩٩٢	٦٦	٧٧
بوليفيا	١٩٩١	٤٢	٧٠
بيرو	١٩٩١	٣٩	٥٥
تايلند	١٩٨٩	٧١	٧٦
تركيا	١٩٩١	٥٥	٨٠
تنزانيا	١٩٨٨	٨٤	٩٥
تونس	١٩٨٩	٣٦	٥١
جمهورية كوريا	١٩٩١	٣٨	٤٣
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٤٢	٥٤
السلفادور	١٩٩١	٢٨	٤٨
غانا	١٩٨٩	٦٩	٩٢

المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، بيانات البنك الدولى .

المعايير التى تؤثر على المرأة العاملة وعلى الأقليات

هناك أيضا لوائح تنظيمية خاصة تحمى المرأة والأقليات الاثنية فى كثير من البلدان ، ويمكن تقسيم المعايير الرامية لحماية هؤلاء العمال الى مجموعتين . توفر الأولى للمرأة حقوقا وحمايات خاصة فى مكان العمل بسبب دورها فى حمل الأطفال وتربيتهم . ومن أمثلة ذلك تقرير مزايا للامومة . وتسعى المجموعة الثانية إلى إنهاء التمييز فى سوق العمل بتقرير أجر متساو للعمل ذى القيمة المتساوية أو حظر استبعاد المرأة أو الأقليات من وظائف معينة . ولايقتصر استخدام المعايير المناوئة للتمييز على حماية العاملات ـ فهى تشمل أيضا فى بلدان كثيرة الأقليات الاثنية والدينية .

حماية المرأة فى أماكن العمل

توجد فى كافة البلدان تقريبا تشريعات تحدد فترات معينة لإجازة الأمومة والمزايا الخاصة الأخرى المقدمة للمرأة . وعادة ما تطالب هذه التشريعات أرباب الأعمال بتقديم هذه المزايا للعاملات ، مما يزيد من تكاليف توظيفهن . ومن ثم ، فهناك خطر أن ينتهى التشريع الرامى إلى حماية المرأة بكبت أجرها أو إحباط توظيفها . وفى بعض الأحيان تكون لهذا النوع من المعايير آثار أخرى ليست موضع ترحيب . فقد لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية مثلا أن كثيرا من الشركات النمسوية لاتستخدم العاملات الشابات إلا بعقود محددة المدة بغية تفادى دفع المزايا المقررة للأمومة . ولا يستأجر بعض صناع الثياب فى بنغلاديش العاملات الشابات إلا على أساس المياومة العارضة لنفس السبب . وتتخذ بعض الشركات فى أمريكا اللاتينية احتياطات أكثر تطرفا ، فتطالب النساء بتقديم شهادات طبية تثبت عقمهن قبل توظيفهن .

والمرأة فى البلدان النامية ممثلة فى القطاع غير الرسمى بشكل مغال فيه عادة (الجدول ١١ ـ ٣) ومن ثم فهى فى تلهفها للحصول على وظائف فى القطاع الحديث تكون على استعداد لان تتجاهل تقاعس رب العمل عن الوفاء بالمعايير التى شرعتها الحكومات ، بل إن الكثيرات من النساء لا يعرفن حتى بوجود هذه المعايير : فقد

توصلت دراسة استقصائية عن العاملات فى صناعة الثياب فى بنغلاديش إلى أن قلة ضئيلة هى التى تعرف أن لها حقا قانونيا فى إجازة أمومة مدفوعة الأجر . ومع ذلك فإن هؤلاء العاملات أحسن حالا فى وظائف القطاع الحديث منهن فى غيرها - فرغم أن أجورهن أقل بمعايير القطاع الرسمى ، فإنها تزيد على ضعف ما كان فى استطاعتهن كسبه فى القطاع غير الرسمى أو فى المناطق الريفية . وربما كان الأكثر أهمية ، أن امتلاك مصدر مستقر للدخل يمكن أن يغير مركزهن داخل الأسرة . وتشتغل العاملات الريفيات فى بنغلاديش ساعات أطول من الرجال بما يتراوح بين ٥ و ٣٠ فى المائة ، لأن لديهن مسؤوليات أسرية إضافة لعملهن فى الحقول . ونادرا ما يكون لهؤلاء النساء رأى فى توزيع مصروفات الأسرة . لكن الدراسات الاستقصائية تبين أن أزواج العاملات فى صناعة الثياب يسهمون بما يتراوح بين ١,٣ و ٣,٧ ساعة يوميا فى العمل الأسرى ، وأن ٥٧ فى المائة من العاملات يقررن كيفية إنفاق رواتبهن . ومن ثم ، يبدو أن النساء كمجموعة يكسبن من الفرص الأفضل للعمل فى القطاع الحديث ، أكثر مما يكسبنه من المعايير المخصصة لحماية من تتوافر لهن بالفعل فرص توظف جيدة .

ومن وسائل توفير مزايا خاصة للعاملات ، دون المخاطرة بتقليل أجورهن أو عدد المستخدمات منهن ، أن يتحمل المجتمع ككل تكاليف تلك المزايا بدلا من مطالبة أرباب الاعمال الذين يوظفون النساء بأن يدفعوا التكاليف وحدهم . وهذا هو النهج المعتمد فى كثير من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا فى السابق . وفى ظل هذا النظام يتم تمويل مزايا الأمومة عادة من خلال ضريبة الأجور والمرتبات - وإن كان فى الوسع أيضا تمويلها من الإيرادات العامة . وبذلك يتم فصم الرابطة بين توظيف عاملة ما ودفع تكاليف تزويدها بمزايا محددة ، مما يلغى حافزا سلبيا مهما يحبط توظيف المرأة . وما دامت ضريبة الأجور واحدة بالنسبة لكل العاملين ، فإن هذا الترتيب يحول فى واقع الأمر الموارد من الرجال إلى النساء ، لكنه يثير صعوبات فى التطبيق عادة ، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل . فالمتطلبات الإدارية مرتفعة ، وهناك مخاطر كبيرة لسوء الاستغلال . وبالإضافة لذلك ، فإن النظام الذى تموله الإيرادات العامة سيمول جزئيا مزايا مقدمة للعاملات فى القطاع الرسمى على حساب الرجال والنساء الأشد فقرا فى الأعمال الريفية وغير الرسمية .

السياسات المناهضة للتمييز

التمييز ضد المرأة . من الصعب عادة إنفاذ المعايير الموضوعة لحماية المرأة من التمييز فى الوظائف . فإنفاذ معيار الأجر المتساوى عن العمل ذى القيمة المتساوية ، وليس مجرد العمل من نفس النوع ، يتطلب نظاما راقيا لتقييم الوظائف . وقد ثبت أن هذا صعب جدّا حتى فى البلدان الصناعية وأنه مستحيل من الناحية العملية فى كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الخبرة والموارد المحدودة . وعلى أية حال ، فإنه ما لم يقترن تشريع الأجر المتساوى بحظر التمييز فى مجال التوظيف ، فمن المرجح ألا يكون له تأثير كبير . ولاينبغى للحكومات أن تتوقف عن الجهود المبذولة لوضع حد للتمييز فى مكان العمل . لكن الأمر يتطلب تغيير البؤرة التى تركز عليها تلك الجهود ، مع تزايد التأكيد على السياسات الرامية إلى تحسين فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث - مثلا من خلال توظيف المزيد من النساء فى القطاع العام على أساس الجدارة .

وتقدم مصر مثالا للكيفية التى بها يمكن أن تساعد سياسات التوظيف الحكومية فى تحسين وضع المرأة فى سوق العمل . وعلى الرغم من أن سياسة مصر الرامية لضمان الوظائف للخريجين قد أدت إلى نمو لايمكن استدامته فى العمالة الحكومية وتضخم أعداد العاملين ، فربما كان لها تأثير إيجابى على دور المرأة فى سوق العمل . وقد كانت فرص المرأة فى مصر ، مثل قريناتها فى كثير من البلدان الأخرى ، محدودة جدا للحصول على وظائف فى القطاع الحديث : فقد قدر معدل بطالة النساء الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى فى ١٩٨٨ بـ ٣١ فى المائة ، مقابل ١٠ فى المائة بالنسبة للرجال . وبالإضافة لذلك ، فإن أجورهن فى القطاع الخاص تبلغ النصف فحسب من أجور الرجال المماثلين . وتفيد سياسات التوظيف العامة فى تعويض تأثير هذا التمييز بطريقتين . أولا ، توفر الحكومة فرصا للعمل للنساء أكثر مما يوفره القطاع الخاص غير الزراعى . ففى ١٩٨٦ ، كان ٢٦ فى المائة من جميع موظفى الحكومة من النساء ، مقابل ٨ فى المائة فقط فى القطاع الخاص ، وبالاضافة لذلك ، كان نحو

٩٥ فى المائة من العاملات بالحكومة قد أكملن التعليم الثانوى على الأقل . ثانيا ، يُدفع للمرأة العاملة فى الحكومة نفس الأجر الذى يدفع للرجل .

أنواع أخرى من التمييز . تضع الحكومات أيضا معايير للقضاء على التمييز الاثنى والدينى . وتسعى بلدان مختلفة ، مثل الولايات المتحدة والهند إلى القضاء على التمييز فى أسواق العمل . وقد جرّم قانون الحقوق المدنية الصادر فى الولايات المتحدة فى ١٩٦٤ ، كل أشكال التمييز فى التوظيف ، بما فى ذلك التمييز على أساس الجنس أو الأصل الاثنى . ويعتمد الإنفاذ على مقاضاة من يمارسون التمييز ، وهو ما يمكن أن يكون أمرا صعبا تماما فى ضوء التكلفة المرتفعة للتقاضى ، وحقيقة أن النساء أو الأقليات المستبعدة من وظائف معينة نادرا ما تكون فى وضع يمكنها من تقديم الشكاوى أو حتى معرفة أنها تتعرض للتمييز . وقد أثمرت هذه الصعوبات خططا إيجابية للعمل ، تركز على النتائج وتحاول زيادة نسبة الأقليات والنساء المستخدمات فى مناصب معينة . بيد أن العمل الايجابى يكون عادة مكلفا جدا ويصعب تنفيذه فى القطاع الخاص .

وفى الولايات المتحدة ، فإن خطط العمل الايجابية - التى تحدد بصفة عامة أهدافا رقمية وجداول زمنية للتوظيف - مطلوبة من الشركات التى لديها تعاقدات مع الحكومة الاتحادية . ولدى الحكومة الهندية برنامج عمل إيجابى فى القطاع العام تحابى الفئات الأدنى . ولا يزال تأثير العمل الإيجابى موضع جدل . فالمعارضون له يرون أنه يولد رد فعل عكسى ومعادٍ للأقليات ويثير عداوة بين المجموعات الاجتماعية . بيد أن المؤيدين له يعتبرونه مفيدا لجعل الحكومة ومن يتعاقدون معها من القطاع الخاص يوظفون المزيد من العاملات ومن أبناء الاقليات .

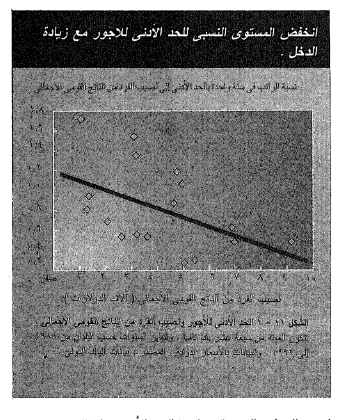
الحد الأدنى للأجور

تظل مسألة ما إذا كان ينبغى وضع حدّ أدنى للأجور من أعقد المعضلات التى تواجهها الحكومات بالنسبة لسوق العمل . ويعتقد المؤيدون أن تشريع الحد الأدنى للأجور إن طُبق بطريقة سليمة يمكن أن يزيد دخول أكثر العمال ابتلاء بالفقر بتكلفة قليلة للعمالة العامة أو بدون تكلفة إطلاقا . ويرى المعارضون أن الحد الأدنى للأجور يجعل الأمور أكثر سوءا بالنسبة للعمال الفقراء بزيادته لتكاليف الإنتاج فى القطاع الرسمى وتقليل فرص العمل فيه . وعندئذ يضطر مزيد من العمال إلى البحث عن وظائف فى القطاع غير الرسمى غير المنظم ، مما يدفع أجور الفقراء العاملين للهبوط .

وكلا الجانبين على حق جزئيا . إذ يتوقف ما إذا كان للحد الأدنى للأجور من نتائج إيجابية أو سلبية فى مجموعه على تأثيره على فرص التوظف ، وهو الأمر الذى يتوقف بدوره على هيكل السوق ، والمستوى الذى يتقرر به الحد الأدنى ، وقدرة الحكومة على إنفاذه . ففى سوق العمل كاملة المنافسة ، سيؤدى فرض حد أدنى ملزم إلى تقليل فرص التوظف دائما . ولكن إذا كان لأرباب الأعمال بعض من قوة السوق فحسب ، فإن زيادة صغيرة فى الحدّ الأدنى للأجور قد تزيد فرص التوظف . وبالطبع إذا كان الحد الأدنى مرتفعا بأكثر من اللازم ، فسيختار أرباب الأعمال الذين تتوافر لهم القوة فى السوق أن يوظفوا عددا أقل من العمال . وفى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يزيد رفع الحد الأدنى للأجور عادة الحافز لدى أرباب الأعمال والعمال لتفاديه ، حتى لا يؤثر كثيرا على فرص التوظف - أو على الأجور .

الأدلة التطبيقية والخبرات القطرية

توجد أدلة مؤيدة لجانبى المناقشة كليهما . فربما يكون الحد الأدنى المرتفع للأجور بالنسبة للعمال الذكور فى منطقة تجهيز الصادرات فى موريشيوس فى الفترة السابقة على عام ١٩٨٤ قد أحبط توظيفهم . وقد ألغت الحكومة الحد الأدنى لأجور الذكور فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، بعد أن لاحظت أن الطلب على العاملات الإناث فى المنطقة (واللاتى كان الحد الأدنى لأجورهن أقل) فاق العرض ، فى حين كانت بطالة الذكور مرتفعة . وارتفع توظيف الذكور بصورة حادة ، وكان ما يزيد على ٩٥ فى المائة من العمال الذين تم توظيفهم فى كانون الثانى / يناير ١٩٨٥ يحصلون على أجور تقلّ عن الحدّ الأدنى السابق . ومن الناحية الأخرى ، فإن الأدلة الحديثة المستمدة من الولايات المتحدة تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الزيادات الصغيرة فى الحد الأدنى لا تضير فرص التوظف . فالزيادة التى تمت فى الحد الأدنى للأجور فى ولاية نيوجرسى فى ١٩٩٢ لم تقلل فرص التوظف فى



انخفض المستوى النسبى للحد الأدنى للاجور مع زيادة الدخل .

الشكل ١١ - ١ الحد الأدنى للأجور ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى
تتكون العينة من سبعة عشر بلدا ناميا ، وتتباين السنوات حسب البلدان من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ . والبيانات بالأسعار الدولية . المصدر : بيانات البنك الدولى

صناعة الأغذية السريعة . وبالمثل ، توصل تقرير عبر الولايات إلى أن الزيادات التى تمت فى ١٩٩٠ و ١٩٩١ فى الحد الأدنى الفيدرالى للأجور لم تضر بفرص توظيف الشبان صغار السن .

ومن غير المرجح أن يكون للزيادة فى الحد الأدنى للأجور نفس التأثير على فرص التوظف فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، الذى كان لها فى الولايات المتحدة . فالحد الأدنى فى كثير من البلدان جدّ مرتفع بالفعل بالنسبة للدخل فى البلاد وللأجور الأخرى فى الاقتصاد ، بحيث إنه حتى الزيادة الصغيرة ستقلل فرص التوظف ، إذ ينزع مستوى الحد الأدنى للدخل بالنسبة للأجر المتوسط إلى أن يكون أعلى فى البلدان الأكثر فقرا ، ثم ينخفض مع ارتفاع الدخل القومى (الشكل ١١ - ١) وتزيد الحدود الدنيا للأجور فى بعض القطاعات فى بنغلاديش على ضعف نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، فى حين أن الحد الأدنى فى كندا مثلا لا يشكل سوى ربع نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى . وفى روسيا انخفضت نسبة الحد الأدنى للأجر إلى الأجر المتوسط مما يربو على ٤٠ فى المائة فى ١٩٩٠ لنحو ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٣ . وفى كازاخستان ، انخفضت النسبة من نحو ٥٠ فى المائة لحوالى ٢٠ فى المائة خلال نفس المدة .

التأثير التوزيعى

قد يساعد الحد الأدنى للأجور على حماية العمال الأكثر ابتلاء بالفقر فى البلدان الصناعية ، لكن من الواضح أنه لا يفعل ذلك فى البلدان النامية ، فنادرا ما يكون الذين تشملهم أحكام الحد الأدنى للأجور فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل هم الأكثر احتياجا . فمعظم الفقراء الحقيقيين يعملون فى الأسواق الريفية وغير الرسمية فى هذه البلدان ولا يحميهم تشريع الحدّ الأدنى للأجور ، والعمال الذين يحاول تشريع الحد الأدنى حمايتهم - عمال الحضر الرسميون - يكسبون بالفعل أكثر مما تكسبه الغالبية الأقل حظا . وتكون الفروق مفرطة أحيانا - إذ يكسب عامل البناء الحضرى فى كوت ديفوار أجرا يعادل ٨,٨ أمثال معدل الأجر فى الريف ، ويكسب عامل الصلب فى الهند ٨,٤ أمثال الأجر فى الريف (الجدول ١١ - ٤) . وبقدر ما يحبط تنظيم الحد الأدنى للأجر وغيره من التنظيمات ، فرص التوظف الرسمية بزيادة تكاليف الأجور والتكاليف التى لا تتعلق بالأجور ، فإنه يضر الفقراء الذين يطمحون فى فرص التوظف الرسمية . ومن ثم ، فمن الصعب الدعوة لفرض حد أدنى للأجور فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على أساس مبررات الإنصاف .

القابلية للإنفاذ

وأيا كانت الآثار المحتملة للحد الأدنى للأجور ، فإنها لاتنفذ فى كثير من البلدان (الشكل ١١ - ٢) . وتبين الدراسات الاستقصائية للأسر فى المكسيك أن ١٦ فى المائة من العمال الذكور المشتغلين كل الوقت و ٦٦ فى المائة من العاملات الإناث كانوا يحصلون فى عام ١٩٨٨ على ما يقل عن الحد الأدنى للأجر . وفى المغرب ، كان نصف الشركات التى جرى مسحها فى ١٩٨٦ يدفع لعماله غير المهرة أجرا يقل عن الحدّ الأدنى . ولاتتوافر إلا لقلة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، القدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ ومراقبة تنظيمات الحدّ الأدنى للأجور ، خاصة عندما يتم تحديده على نحو مرتفع بحيث يحبط

عملية التوظيف ـ مما يخلق حوافز قوية لدى أرباب الأعمال والعمال على حد سواء لتجاهل هذه التنظيمات . ومن الجلى أن أرباب الأعمال يستفيدون من الحدّ الأدنى الأقل ، مما يقلل التكاليف . كما يكسب العمال أيضا مادامت الأجور المعروضة تزيد على ما يمكنهم كسبه فى أنشطة القطاع غير الرسمى .

وعندما نزلت الأزمة الاقتصادية والمالية بالعالم النامى فى الثمانينات ، ترك معظم الحكومات الحد الأدنى الحقيقى للأجور ينخفض سريعا . ففيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ انخفض الحد الأدنى الحقيقى للأجور فى المكسيك بنسبة ٤٣,٢ فى المائة وهبط متوسط الأجور الحقيقية بنسبة ٤٣,٣ فى المائة ؛ وفى الوقت نفسه تهاوى الحد الأدنى للأجور الحقيقية فى شيلى بنسبة ٤٢,٤ فى المائة ، ولكن متوسط الأجر الحقيقى انخفض بنسبة ٦ فى المائة فقط . وفى كينيا انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقى بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بنسبة ٤١,٢ فى المائة ومتوسط الأجر الحقيقى بنسبة ٢٢,٨ فى المائة . ولانخفاض الأجور الحقيقية تكاليفه بالنسبة للرفاهية ، لكن مادام أرباب الأعمال والعمال يتجاهلون تنظيم الحدّ الأدنى للأجر عندما تتعرض الوظائف للخطر ، فإن محاولة الإبقاء على الحد الأدنى للأجور لن تكون مجدية . وبالمثل ، انخفض الحد الأدنى للأجور فى معظم الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال بمعدل أسرع من انخفاض متوسط الأجور . ومن غير المرجح أن يكون ذلك قد عرقل عملية اعادة توزيع العمال . وتركز المناقشات الدائرة حول الحد الأدنى للأجور فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال على تأثيرها على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ونقل العمال من القطاعات الآخذة فى الانهيار إلى القطاعات الدينامية . وقد تؤدى التنظيمات التى تفرض حدّا أدنى للأجور إلى الابطاء من عمليات تصحيح الأجور النسبية وإلى تشويه اشارات السوق خلال فترات الانتقال . بيد أنه فى التطبيق العملى ، لم تعرقل هذه التنظيمات عملية التصحيح خاصة فى الاتحاد السوفياتى السابق ، لأن كل الاقتصادات الانتقالية ، خفضت بصورة كبيرة الحد الأدنى الحقيقى للأجور .

معايير السلامة والصحة

يواجه العمال عادة أخطارا صحية فى العمل . وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن نحو ٣ فى المائة من

الأجور فى الحضر أعلى كثيرا من الأجور فى الريف فى كثير من البلدان النامية .

الجدول ١١ ـ ٤ نسب الأجور فى مهن صناعية حضرية منتقاة إلى الأجور فى الريف

البلد	عمال الحديد والصلب	عمال البناء
الاردن	١,٣٢	١,٢٣
اندونيسيا	١,٥٠	١,٣٤
بيرو	١,٦٣	١,٤٣
ترينداد وتوباغوا	٢,١٩	١,٥٤
تونس	١,٧٩	١,٥٦
الفلبين	١,٩٦	١,٦٧
فيجى	١,٤٦	١,١٧
الكاميرون	١,٥٢	١,٥٢
كوت ديفوار	٣,٩٥	٨,٨٠
كوستاريكا	١,٠٩	١,١٠
كينيا	١,٣٧	١,٨٧
الهند	٨,٤٣	١,٧٠

المصدر : بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولى

غالبا ما تتجاهل المؤسسات الصغيرة اللوائح المنظمة للعمل .

الشكل ١١ ـ ٢ الامتثال لمعايير العمل الوطنية حسب المؤسسات الصغيرة جدا. لم تكن البيانات الخاصة بالامتثال للحد الأدنى للأجر فى تونس متاحة . المصدر : Morrisson, Lecomte, and Oudin 1994.

العبء العالمي للأمراض سنويا ينجم عن حالات إصابة ووفاة كان يمكن الحيلولة دونها في الأعمال ذات الخطورة العالية ، وعن الأمراض المزمنة الناجمة عن التعرض للمواد السامة والضوضاء وأنماط العمل الخطرة . وحسب تقدير منظمة العمل الدولية ، فإن تكلفة حالات الاصابة والوفاة المهنية في البلدان الصناعية تتراوح بين ١ و ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . ومن المؤكد أن هذه التكاليف أكبر بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، لأن معدلات الحوادث المهنية أعلى . فمعدلات الإصابات المهنية القاتلة بين عمال البناء في غواتيمالا ستة أمثالها في سويسرا ، والحوادث القاتلة بين عمال صناعة النقل في كينيا تسعة أمثالها في الدانمرك ، واحتمال أن يموت عامل في الصناعة التحويلية في باكستان في حوادث العمل تقرب من ثمانية أمثال ما يواجهه العامل في فرنسا .

• • •

وفي ١٩٩٤ ، تم رفع قضية في تكساس باسم ١٦ ألف عامل زراعي ادعوا تعرضهم لمبيد للآفات ، ثبت أنه يضر بالجهاز التناسلي ، مما أصابهم بالعقم . وفي كوستاريكا يعاني عمال الموز وأسرهم من حشد من المشكلات الطبية تتراوح من السرطان إلى معدلات أعلى من المتوسط من العيوب الخلقية ؛ ويؤكد خبراء الصحة أن هذه المشكلات ناجمة عن المبيدات القوية المستخدمة في المزارع ، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يزيد على مليون عامل زراعي في أمريكا اللاتينية يتعرضون للتسمم في كل عام وأن عشرة آلاف يموتون من التعرض للكيماويات .

• • •

وفي ٢٥ آذار / مارس ١٩١١ اكتسح حريق شركة « ترايانجل شيرتويست » في الجزء الخاص بقرية جرينتش من مدينة نيويورك . ومات مائة وستة وأربعون عاملا ، معظمهم من النساء ، في مبنى احترق وكانت أبوابه مغلقة للإبقاء على العمال في عملهم . ووقع حادث مماثل بعد ذلك باثنين وثمانين عاما ، في ١١ آيار / مايو ١٩٩٣ ، في مصنع للعب الأطفال غربي بانغكوك . ومات مائة واثنان من العمال ، سبعة وثمانون منهم من النساء .

عمال الزراعة وغيرهم من عمال القطاع غير الرسمي

يشتغل معظم العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الأسواق الريفية وغير الرسمية حيث تكون معايير العمل المسجلة في القوانين بلا جدوى عادة في التصدي للأخطار الصحية والمتعلقة بالسلامة التي تتهددهم . وتحاول المجتمعات تحسين الأحوال الصحية والمتعلقة بالسلامة بالنسبة لعمال الزراعة والعمال غير الرسميين من خلال تطبيق سياسات عامة ترمي لتحسين البيئة العامة التي يعملون في إطارها ، وليس من خلال التشريعات العمالية . فالرقابة على استخدام الكيماويات الضارة في الزراعة مثلا تتم على خير وجه بواسطة التنظيمات المتعلقة باستيرادها أو إنتاجها . وبالمثل ، فإن الجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية وتحسين الأحوال المتعلقة بالصرف الصحي في القرى ومدن الصفيح الحضرية يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على رفاهية غالبية العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل .

وبرنامج مكافحة الديدان كلابيات الذنب في غربي افريقيا من أنجح البرامج التي طبقت في أي وقت لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف . وقد ظل داء كلابيات الذنب ، أو العمى النهري ، يوصف خلال فترة طويلة بأنه « الطاعون على الأرض » بسبب تأثيره المدمر على صحة عمال الريف ورفاهيتهم . ومنذ عشرين عاما كان منظر القرى المهجورة في غربي افريقيا يعني عادة أن العمى النهري قد حلّ وأن الزارعين هربوا للمناطق غير المنكوبة . واعتبر استئصال هذا الداء أفضل وسيلة لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف .

وبرنامج مكافحة داء العمى النهري الذي بدأته في ١٩٧٤ سبعة بلدان افريقية - زادت مؤخرا إلى أحد عشر بلدا - بدعم مما يزيد على عشرين جهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ، نجح حاليا في القضاء على الطفيليات المسببة للمرض بين الأهالي من البشر في ما يزيد على ٦٠ في المائة من مساحة البلدان الإحدى عشرة ، ويحمي البرنامج ما يزيد على ٣٠ مليون نسمة من الإصابة بالمرض . وقد شفي بالكامل نحو مليون ونصف مليون

نسمة كانوا قد أصيبوا بالمرض لكنهم لم يصابوا بالعمى . ويقدر أنه بحلول عام ١٩٩٥ ، سيكون البرنامج قد حمى ٢٥ ألف حالة أخرى من العمى ؛ وحرر ٢٥ مليون هكتار من الأراضى من المرض ، وجعلها متاحة لاعادة الاستيطان والزراعة ؛ وأتاح مليون عامل / سنة من العمل المنتج الاضافى .

عمال القطاع الرسمى

تضع كل البلدان تقريبا تشريعات تقرر معايير الحد الأدنى للسلامة والصحة بقصد حماية عمال القطاع الرسمى . ويتم تبرير هذه التشريعات عادة على أساس أن أرباب الأعمال يدركون مخاطر أماكن العمل لكن العمال قد يكونوا غير واعين بها ، وحتى لو كان العمال واعين بالمخاطر المهنية فقد يقبلون الوظائف الخطرة لأن فرصهم قليلة أو منعدمة فى الحصول على وظائف بديلة . وعلى ذلك فإن بعض الحجج الداعية لوضع معايير تقع فى بند منع العمال من أن يلحقوا الضرر بأنفسهم بالموافقة على القيام بعمل خطر . كما يتم الدفاع عن المعايير القانونية على أساس أن هناك آثارا خارجية للمخاطر التى يتحملها العمال - مثلا ، إذا كان دافعو الضرائب يدعمون تكاليف العلاج الطبى لمن يتعرضون للحوادث أو يصابون بالمرض .

وهناك صعوبة فى تحديد المعايير تتعلق بكيفية تحديد مستواها أو مدى صرامتها . فتقليل المخاطر فى أماكن العمل مكلف ، وتزداد عادة التكلفة بقدر انخفاض المخاطر . وذلك بالإضافة إلى أن تكاليف الامتثال للمعايير تقع لحد كبير على المستخدمين من خلال تخفيض الأجور والإقلال من فرص العمل .

ونتيجة لذلك ، فإن تحديد معايير أعلى من اللازم يمكن عمليا أن يقلل من رفاهية العمال ، لكن تحديدها بصورة أدنى من اللازم قد يفشل فى التصدى على الوجه المناسب للأخطار التى يواجهها العمال . ومن ثم ، فالمستوى المناسب هو الذى تتكافأ فيه التكاليف مع القيمة التى يضفيها العمال على تحسين ظروف العمل والتقليل من المخاطر . وليست هناك صيغة سحرية . ويتطلب تحديد هذا المستوى فى كثير من البلدان إجراء مشاورات بين الحكومة وأرباب الأعمال والعمال .

ويمثل إنفاذ معايير الصحة والسلامة صعوبة فى العادة ، خاصة فى المؤسسات الصغيرة فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (الشكل ١١ - ٢) . ويحاول أرباب الأعمال أحيانا التملص من تنظيمات الصحة والسلامة ، وقد يقبل المخاطرة العمال المحتاجون للوظيفة ويرضون ضمنا بتجاهل التنظيمات . وتبين دراسة استقصائية لأحوال الصحة والسلامة فى الفلبين ، أن ٨١ فى المائة من المؤسسات التى تم التفتيش عليها انتهكت واحدا أو أكثر من المعايير . وفى كثير من البلدان ، تكون القدرة على الالزام ضعيفة بحيث لا يتوافر لأرباب الأعمال حافز قوى للامتثال للمعايير . فغالبا ما تفتقر إدارات العمال فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل للعاملين والمعدات اللازمة لاجراء عمليات تفتيش دورية . وعندما تتم عمليات التفتيش فقد تصبح مناسبة للحصول على الرشاوى وليس لإنفاذ القانون . ففى عام ١٩٨٤ كان هناك خمسون فقط من العاملين معينيين لإجراء التفتيش وإنفاذ معايير العمل فى منطقة مانيلا العاصمة بأكملها ، التى تشمل نحو ٣٠ ألف مؤسسة .

نحو تنفيذ أفضل للمعايير

مع ارتفاع دخل بلد ما ، يغدو قادرا على أن يكرس مزيدا من الموارد لبناء قدرة إدارية لضمان احترام معايير مكان العمل . وتعجز البلدان الأكثر فقرا عن إنفاذ معايير العمل بنفس المستوى الذى تنفذها به الاقتصادات الأكثر ثراء ، ومن ثم يقتضى الأمر أن تركز قدرتها الإدارية المحدودة حيث تحقق أقصى نفع . فمن السهل مثلا وضع ومتابعة المعايير المتعلقة بتوفير منافذ للهرب فى حالة الحريق . وقد كان فى الامكان تفادى المآسى التى وقعت مؤخرا فى تايلند والصين لو كانت هذه المعايير قد طبقت . كما أن تزويد العمال - والمنظمات العمالية - بمعلومات عن مخاطر كيماويات سامة معينة وأخطار أماكن العمل الأخرى ، زهيد التكاليف نسبيا ، ويمكن أن يكون فعالا للغاية فى مساعدة العمال فى التفاوض من أجل ظروف عمل أفضل .

ويمكن للنقابات وغيرها من المنظمات المدنية أن تلعب دورا مهما فى إنفاذ المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة . فالعمال فرادى قد يجدون أن حصولهم بوسائلهم الخاصة على المعلومات المتعلقة بالأخطار التى تهدد الصحة

والسلامة أمر مكلف جدا ، وهم عادة يريدون تفادى استثارة أرباب أعمالهم بالإصرار على احترام تلك المعايير . والمزايا الناجمة عن الامتثال للمعايير لا تقتصر على فرد بعينه بل يحظى بها العمال جميعهم . وتستطيع النقابة أن توزع تكاليف الحصول على المعلومات بشأن قضايا الصحة والسلامة على جميع العمال ، وأن تساوم أرباب الأعمال على مستوى المعايير الذى يتعين مراعاته ، وأن تتابع الانفاذ دون تعريض أى عامل بعينه لخطر فقد وظيفته ؟

وتوضح الدراسات التى أجريت فى البلدان الصناعية أن دور النقابات فى ضمان الامتثال لمعايير الصحة والسلامة دور مهم عادة . وإذا كان للرصد الذى تقوم به النقابات تأثير إيجابى على الامتثال فى البلدان الصناعية حيث القدرة العامة على الإنفاذ عالية بالفعل ، فإن اسهامه يمكن أن يكون أكبر فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الإدارات الأضعف . وقد توصلت دراسة أجريت فى ١٩٩١ واستخدمت فيها بيانات الولايات المتحدة إلى أن النقابات زادت بصورة مثيرة من إنفاذ مرسوم الصحة والسلامة المهنية فى القطاع الصناعى . ويزداد فى المؤسسات التى بها تنظيمات نقابية احتمال وجود تفتيش يتعلق بالصحة والسلامة ، وتميل عمليات التفتيش فيها إلى أن تكون أعمق غورا ، حيث يمارس المستخدمون « حقوقهم فى التجول » - أى حق اصطحاب مفتش حكومى خلال جولة فى مكان العمل (الجدول ١١ - ٥) .

معايير العمل والتجارة الدولية

يرى بعض أعضاء المجتمع الدولى أن النظام الحالى لوضع ورصد معايير العمل غير ملائم ويتطلب الأمر استكماله بالربط بين معايير العمل واتفاقات التجارة متعددة الأطراف أو اتفاقات القروض ، إذ ينبغى أن تواجه البلدان التى تتقاعس عن الوفاء بالحد الأدنى من مجموعة المعايير عاجلا أو آجلا عقوبات فى شكل قيود تجارية أو تقليل فرص الحصول على رأس المال . وقد خلص هذا الفصل إلى أن بعض المعايير لها جدواها داخل البلدان فحسب ، لكن ربطها بالمعاملات الدولية - التجارية أو المالية - يثير مجموعتين معقدتين من القضايا : أى المعايير هى الأساسية وأيها يتعلق بمرحلة التنمية ؟ وما تكاليف هذا الربط بالنسبة لكل من التنمية الاقتصادية للبلدان المستهدفة

تلعب اتحادات العمال فى الولايات المتحدة دورا مهما فى تطبيق معايير الصحة والسلامة .

الجدول ١١ - ٥ تطبيق معايير الصحة والسلامة فى المؤسسات التى بها نقابات والتى ليس بها نقابات فى الولايات المتحدة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة (عدد الموظفين)	احتمال التفتيش (نسبة مئوية)		نسبة التفتيش عن طريق تجول المستخدمين(أ)	
	بها نقابات	ليس بها نقابات	بها نقابات	ليس بها نقابات
١ - ٩٩	٦	١٤	٤٧,٨	٢,٧
١٠٠ - ٢٤٩	٣٧	٢٢	٥٩,٣	٢,٦
٢٥٠ - ٤٩٩	٥١	١٩	٦٣,٧	٢,٦
٥٠٠ فاكثر	٩٥	١٦	٦٩,٨	٣,٧

ملاحظة : البيانات عن ١٩٨٥ .

(أ) يصطحب المستخدمون فى تجولهم مفتشين حكوميين فى جولة فى مكان العمل .

المصدر : وايل ١٩٩١

بالعقوبات ، وللعمال الذين يقصد خدمتهم بالعقوبات ؟ وهاتان قضيتان مهمتان ، خاصة لأن بعض الضغط من أجل فرض عقوبات يأتى من المجموعات الداعية للحماية .

لقد كانت ظروف العمل ، مثل الإقلال من الفقر والتنمية الشاملة ، على الدوام مجالاً مهما للانشغال الدولى ، وحتى الآن ، ركز العمل الدولى من أجل تحسين معايير العمل فى العالم النامى على دعم الجهود المحلية ، خاصة من خلال عمل منظمة العمل الدولية . وقد اعتمدت بلدان كثيرة اتفاقيات المنظمة ووضعت طائفة عريضة من معايير أماكن العمل ، ترصد المنظمة تنفيذها ، لكن معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عاجزة عن إنفاذ جميع المعايير التى أدخلتها فى نظمها القانونية . وفى كثير من الأحوال حُدِّدت معايير أعلى من اللازم - على مستويات أكثر ملائمة لبلد غنى - بحيث إنها حتى لو نفذت فقد تكون لها آثار غير مؤاتية ، على فرص التوظيف وعلى النمو الاقتصادى .

وقد أدى التقاعس عن تنفيذ الحد الأدنى من مجموعة معايير العمل فى البلدان الأكثر فقرا إلى دفع مجموعات كثيرة للدعوة لفرض عقوبات دولية لإجبار البلدان منخفضة

ومتوسطة الدخل على رصد الامتثال لتنظيماتها العمالية . وقد توقف إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على موافقة المكسيك على أن تنفذ بشكل أفضل معاييرها (البيئية وكذلك العمالية) . وحثت كل الاتحادات العمالية الدولية وكثير من المنظمات غير الحكومية وفرنسا والولايات المتحدة على ربط المعايير العمالية باتفاق جولة اورغواى ومعالجتها داخل منظمة التجارة العالمية الجديدة .

ويميز المؤيدون لربط المعايير العمالية بالمعاملات الدولية بين المعايير الأساسية التى يؤكدون أنها تمثل حقوقا أساسية وينبغى أن تخضع للربط ، والمعايير التى لابد وأن تظهر مع التطور ولا يقتضى الأمر ربطها بالمعاملات الدولية . وتتضمن المعايير الأساسية عادة حرية التنظيم والحق فى المساومة الجماعية والغاء عمل السخرة (وهو المجال الوحيد الذى تناولته اتفاقية الغات بالفعل) ، والاشكال الاستغلالية لتشغيل الأطفال ، والتمييز .

ويتم التأكيد على أن حقوق الانسان الأساسية هذه هى شواغل مطلقة ومعنوية وأنه ينبغى للمجتمع الدولى أن يمارس ضغوطا تجارية على البلدان التى تنتهكها ، لأن هذه الانتهاكات تقلل من مشروعية النظام التجارى . وتتضمن المعايير التى يرتفع مستواها عادة مع التطور ، معايير الحد الأدنى للأجور والمعايير الصحية . ويعترف كثيرون من المدافعين عن الربط بأن استخدام العقوبات لإعلاء هذه المجموعة الثانية من المعايير قد يقلل التجارة العالمية بصورة خطيرة وقد يضر عمليا نفس الناس الذين يستهدف مساعدتهم .

وتمثل البلدان التى لا تحترم المعايير الأساسية معضلة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولى . ويمكن تبرير اتخاذ عقوبات تجارية ضدها على أسس أخلاقية - وعلى أسس اقتصادية ، مثلا لأن النقابات الحرة التى تساوم أرباب الاعمال بصورة جماعية يمكن أن تساعد فى ضمان أن تعكس ظروف العمل مستوى الدخل فى البلد . بيد أن هذه العقوبات ستضر المجتمع العالمى بأسره وليس البلد المعنى وحده ، وستزيد التكاليف التى يتحملها باقى العالم تبعا لحجم البلد المخالف وأهميته . وهناك خطر ألا تطبق العقوبات إلا على البلدان الصغيرة ، فى حين يمضى كبار منتهكى الحقوق الأساسية دون عقاب .

ويتمثل الخطر الحقيقى فى استخدام العقوبات التجارية كوسيلة لدعم الحقوق الأساسية ، فى أن الرابطة بين المعايير والتجارة يمكن أن تصبح رهينة للمصالح الحمائية التى تحاول الابقاء على الأنشطة التى جعلتها الواردات الرخيصة غير قادرة على المنافسة . ويبين تاريخ مكافحة الإغراق - الثأر من البلدان التى تبيع سلعها فى سوق بلد آخر بسعر يقلّ عن تكلفة إنتاجها ، أو يقل عن السعر فى الأسواق الأخرى - أن الحماية التجارية الاستنسابية ، حتى عندما تكون رشيدة وحسنة القصد ، معرضة لخطر سوء استخدامها بدرجة كبيرة . فالعمل غير الماهر منخفض التكلفة هو الميزة الأساسية للبلدان الفقيرة . والفروق فى الهبات الطبيعية هى صميم أساس التجارة الدولية ، ولا تشكل مثلما هو موضح فى الجزء الثانى من هذا التقرير ، مصدرا للانخفاض العام فى فرص التوظف فى البلدان الاكثر ثراء - وإن كانت قد تسهم فى حدوث تغييرات فى هيكل التوظف وتقلص العمالة فى أنشطة معينة . وحيثما تضيع الوظائف ، يكون هناك مبرر للعمل العام ، لكن الحماية التجارية أداة كليلة ، تفرض ضرائب على الآخرين فى المجتمع وتؤخر التغيير الهيكلى الذى سيكون أساس النمو والوظائف فى المستقبل .

• • •

نظرا لأن القطاع الرسمى صغير جدا عادة وأن قدرة الإنفاذ ضعيفة ، فإن معايير العمل فى كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إما أنها لاتطبق إلا على قسم ضئيل من القوة العاملة ، أو لا تطبق على الإطلاق . وعادة لا تشمل تشريعات حماية العمال ، العمال المعوزين فى هذه البلدان . فهم يستفيدون من العمل العام الذى يسعى لتحسين بيئة العمل فى القطاعين الريفى وغير الرسمى - وذلك مثلا من خلال توفير مياه الشرب وتحسين ظروف التصحاح أو القضاء على الأمراض المعدية . ولايعنى هذا أنه ينبغى ألا تحاول الحكومات تحديد المعايير لعمال القطاع الرسمى . ولكن الأمر يقتضى استكمال المعايير التى تهدف لحماية المعرضين للمخاطر أو الذين يلقون معاملة تمييزية - مثلا بإصدار تشريع يحظر تشغيل الأحداث أو يضمن الأجر المتساوى - بإجراءات أخرى مثل دعم التعليم أو زيادة فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث . كذلك يمكن أن تؤدى معايير الصحة والسلامة إلى تحسين رفاهية العمال ، لكن الامتثال

يتزايد عندما تقوم برصده النقابات العمالية أو المنظمات المدنية الأخرى . وقد يفيد وضع حد أدنى للأجور فى ظل ظروف معينة فى البلدان الصناعية ، لكنه*من الصعب تبريره فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . ومن المؤكد تقريبا أن محاولة ربط معايير العمل الوطنية بالعلاقات التجارية الدولية ستكون تكاليفها أكبر من منافعها .

الفصل الثانى عشر

دور النقابات العمالية

تعتبر نقابات العمال الحرة حجر الزاوية فى أى نظام فعال للعلاقات الصناعية يسعى لتحقيق التوازن بين حاجة المؤسسات للبقاء قادرة على المنافسة وبين أمانى العمال فى الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل . وتعمل النقابات بمثابة وكلاء عن العمال ، اذ تنظم الأعداد الكبيرة من العمال فى كيان منفرد تساير قدرته على المساومة قدرة ارباب العمل . ويمكن للنقابات أن تقوم كذلك برصد مدى امتثال ارباب الاعمال للوائح الحكومية (الفصل الحادى عشر) ، كما يمكنها أن تساعد فى رفع انتاجية موقع العمل وتقليل أوجه التمييز فيه . وللنقابات كذلك دور غير اقتصادى - إذ أسهم بعض النقابات بشكل كبير فى التنمية السياسية والاجتماعية لبلادها . وتبقى الدول التى تقصر ، لأسباب سياسية فى العادة حرية النقابات على التنظيم والادارة ، بدون آلية تتيح للعمال والمؤسسات التفاوض حول الاجور وأحوال العمل على قدم المساواة . وتمثلت النتيجة فى التدخل والتنظيم المفرطين مع محاولة الحكومات تهدئة العمال وكسب التأييد للنقابات التى تسيطر عليها الدولة . غير أنه يمكن ان تكون للنقابات أيضا آثار اقتصادية سلبية . فهى تتصرف فى بعض البلدان باعتبارها قوى احتكارية ، تحمى جماعة تمثل الأقلية من العمال النقابيين الميسورين نسبيا ، على حساب العاطلين والعمال المتواجدين فى الأسواق الريفية والأسواق غير الرسمية الذين تقل فى المقابل فرص التوظف التى يوفرها لهم القطاع الرسمى .

هل تساعد النقابات الحرة ، اجمالا ، أداء أسواق العمل لوظائفها أم تعرقله ؟ يبحث هذا الفصل الأدوار الاقتصادية والسياسية للنقابات ويحدد الاطار التشريعى والاطار الاقتصادى الأوسع نطاقا الذى تعمل النقابات فى سياقه على أحسن وجه .

الدور الاقتصادى للنقابات

ثمة رأيان يختلفان اختلافا كبيرا حول التأثير الاقتصادى للنقابات . إذ يرى المؤيدين أنها تعبر عن العمال بطريقة جماعية وتعزز الانتاجية والمساواة . وينظر اليها الخصوم باعتبارها احتكارات وتقيد فرص التوظف من أجل رفع أجور أعضائها . فهل تسمح التحليلات الاقتصادية والتجارب القطرية لنا بإطلاق مثل هذه التعميمات ؟ الاجابة هى لا . فالنقابات يمكن أن تكون لها آثار ايجابية أو سلبية حسب الدوافع التى تواجهها والبيئة التنظيمية التى تعمل فى إطارها .

الآثار الايجابية

تحسين الانتاجية . يمكن أن تفضى الأنشطة النقابية إلى ارتفاع الكفاءة وتحسين الانتاجية . فالنقابات تقدم لأعضاءها خدمات مهمة . فعلى مستوى المصنع ، توفر النقابات للعمال موقفا جماعيا . ومن خلال موازنة علاقات القوة بين العمال والمديرين تحد النقابات من سلوك رب العمل التعسفى أو الاستغلالى أو الانتقامى . ومن خلال

وضع الاجراءات المتعلقة بالنظر فى الشكاوى والتحكيم ، تقلل النقابات من معدلات تبديل العمال ، وتعزز استقرار وثبات قوة العمل - وهى ظروف تؤدى ، اذا ما اقترنت بتحسين شامل فى العلاقات الصناعية ، إلى تحسين انتاجية العمال .

وفى وظائف كثيرة ، يكون العمال افضل معرفة من الادارة بأساليب تحسين الانتاجية ، ويكونون أشد رغبة فى اقتسام هذه المعلومات اذا وثقوا من الاستفادة من أى تغيير يطرأ على التنظيم نتيجة لها . ذلك ان وجود وكيل ينوب عن العمال ، وهو النقابة ، قد يجعلهم أقل تشككا فى أن تستفيد الادارة وحدها من أى معلومات يكشفون عنها . فإذا اشركت النقابة العمال فى أنشطة تؤدى لتحسين الكفاءة ، امكن ربط الحركة النقابية بتنظيم أكثر انتاجية .

ويتبدى فى ظروف العمل فى بعض المؤسسات ، السمات المميزة للسلع العامة التى لا تخضع للمزاحمة : وهى أن « استهلاكها » من جانب عامل واحد لا يقلل من توفرها بالنسبة لعامل آخر . والسلامة أثناء اداء الوظيفة مثال لذلك . ويمكن للعمال ان يسعوا للحصول على مستوى السلامة الذى ينشدونه فى موقع العمل من خلال تغيير الوظائف ، إلى ان يجدوا الوظيفة التى تناسبهم ظروفها ، وان كانت كثرة تبديل العمال طريقة عقيمة ومكلفة لأرباب العمل وللعمال سواء بسواء ، على أنه يمكن للنقابة تجنب تلك التكاليف اذا ابلغت تفضيلات العمال بكفاءة .

وثمة دراسة قليلة جدا عن العلاقة بين النقابات العمالية وبين الانتاجية فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، وان كان هناك تحليل حديث للبيانات المقدمة من ماليزيا يوفر بعض الدعم لوجهة النظر القائلة بأن النقابات تستطيع ان تحسن الانتاجية وترفع الكفاءة (الجدول ١٢ - ١) . اذ اتجهت المؤسسات الماليزية التى توجد بها تنظيمات نقابية إلى رفع كفاءة تدريب عمالها ، واستغلال تناوب الوظائف بهدف تعزيز المرونة والكفاءة فى العمل . وكان الاحتمال اكبر فى ان تأخذ هذه المؤسسات أيضا بأساليب مبتكرة لرفع الانتاجية ترتبط بالتغير التكنولوجى ، وبالتركيبة المتغيرة للمنتج ، وبإعادة تنظيم العمل .

زيادة المساواة والاقلال من التمييز . تميل النقابات الى زيادة الفوارق فى الأجور بين العمال النقابيين وغير النقابيين ، ولكنها تناضل عادة من أجل تحقيق مزيد من المساواة فى الأجور لصالح اعضائها . كذلك تناضل النقابات لمحاربة التمييز عندما يكون اعضاؤها من النساء أو ينتمون إلى الأقليات العرقية . وعلى الرغم من ان تقليل الفوارق بين الأجور بسبب النشاط النقابى قد يكون مستصوبا فى بعض الأحيان فإن ذلك قد يحد من الكفاءة ، من خلال ارسال اشارات خاطئة إلى العمال تتعلق بالمهارات المطلوبة أكثر من سواها ، وبالصناعات والمهن التى تتميز بالانتاجية العالية .

وهناك كثرة من الوثائق بالبلدان الصناعية تؤكد

تؤكد المؤسسات التى توجد بها نقابات فى ماليزيا أهمية زيادة الانتاجية .

الجدول ١٢ - ١ تأثير انشاء النقابات على المبادرات التى تتخذها المؤسسات فى ماليزيا لتعزيز الانتاجية

(النسبة المئوية للمؤسسات التى تتخذ اجراءات فى هذا الصدد)

نوع المؤسسة	تنفيذ سياسة تناوب الوظائف	إعادة تنظيم العمل	الارتقاء بالتكنولوجيا	توسيع نطاق الانتاج
نقابة على مستوى المصنع	٢٠	٢٩	٤٠	٢٠
نقابة على مستوى اتحاد للصناعة	٣١	٣٢	٣٧	٢٦
لا توجد بها نقابات	٢٢	١٨	٢٦	٢٠

أ - مؤسسات بها أكثر من ١٠٠٠ عامل فقط .

المصدر : ستاندنج ١٩٩٢ .

الانخفاض فى تشتت الأجور داخل المؤسسات التى توجد بها نقابات ، وهناك دلائل على حدوث نفس الأثر فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ايضا . وقد أظهرت دراسة قامت بها جمهورية كوريا فى ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ ان النقابات هناك تولى أهمية عظمى للمساواة فى الأجور ، وأن درجة تشتت الأجور فى القطاع الذى توجد به نقابات كانت تقل بنسبة ٥,٢ فى المائة عن مثيلتها فى القطاع الذى لا توجد به نقابات .وفى المكسيك يبدو أن العمل النقابى ساعد فى الحد من التمييز . وخلصت احدى الدراسات التى استخدمت بيانات تتعلق بالأجور فى عام ١٩٨٩ ، إلى أنه فى القطاع الذى لا توجد به نقابات ، يتمتع الرجال بمزايا فى الأجور تزيد بنسبة ١٧,٥ فى المائة على أجور النساء ذوات المهارات والخبرة المماثلة ، ولكن الدراسة لم تجد أية فوارق كبيرة فى الأجور بين الرجال والنساء فى القطاع الذى توجد به نقابات . وبالمثل كشفت الدراسة عن وجود أوجه نقص كبيرة فى اجور السكان الأصليين فى القطاع الذى لا يوجد به نقابات وان لم يكن هناك أى تمييز داخل المؤسسات التى تشملها النقابات العمالية .

الآثار السلبية

السلوك الاحتكارى . تتصرف النقابات فى أغلب الأحيان كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها على حساب اصحاب رأس المال ، والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين) . وتؤدى الاجور العالية التى تحققها النقابات لاعضائها ، إما الى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك فى شكل ارتفاع فى الأسعار . وتؤدى كلتا النتيجتين بالمؤسسات التى توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال ، مما يؤدى إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه . وتجرى فى عدة بلدان دراسة مدى تأثير الأجور النقابية ـ وهو يمثل فرق الأجر الذى يتلقاه العمال ، والذى يعزى إلى عضويتهم فى النقابات ، والذى كان سيماثل اجر غيرهم لولا هذا . وتشير النتائج إلى ان هذا الفرق قد يصل إلى ٣١ فى المائة فى البلدان النامية و١٠ فى المائة فى أوروبا وحوالى ٢٠ فى المائة فى أمريكا الشمالية (الجدول ١٢ ـ ٢) .

وقد تؤثر الاجراءات التى تتخذها النقابات بشكل معاكس على توزيع الدخل حيث ترفع أجور قلة نسبية من العمال النقابيين . ففى معظم الاقتصادات النامية ، ينتمى جزء صغير فقط من القوى العاملة إلى النقابات . فعلى سبيل المثال ، فان النقابات تغطى ما يقل عن ٤ فى المائة من قوة العمل فى باكستان و٥ فى المائة فى كينيا و١٠ فى المائة فى ماليزيا (الشكل ١٢ ـ ١٠) . وفى مثل هذه الأطر ، تستطيع النقابات أن تلعب دورا مهما فى تحديد فروق الأجور بين العاملين فى مجال الاقتصاد الرسمى المحدود ، وبين الجمهرة الكبيرة من العاملين فى قطاع العمل غير الرسمى والريفى . فإذا غطت النقابات الاقتصاد الرسمى ، فمن المحتمل ان يأخذ الفرق فى التوزيع الناتج عن ذلك ، فى التراجع . وحيث ان انتاج القطاع الرسمى يتمتع بإجراءات الحماية التجارية فالأرجح ان تتقاسم النقابات الغنائم فى الغالب مع أصحاب رأس المال على حساب المستهلكين وجماهير العمال فى القطاعات التى لا توجد بها نقابات .

غير ان وجود علاوة فى الأجور النقابية لا يعتبر دائما دليلا على الآثار السلبية المترتبة على توزيع الدخول حتى فى البلدان النامية . فقد ادت تحركات نقابات العمال السود فى جنوب افريقيا إلى علاوة فى الأجور تتراوح بين ١٠ و ٢٤ فى المائة فى عام ١٩٨٥ . ولكن ربما يكون

تستطيع النقابات عادة أن ترفع أجور أعضائها فوق المستويات السائدة فى سوق العمل بأسرها .

الجدول ١٢ ـ ٢ علاوات الأجور النقابية فى بلدان مختارة

البلـد	السـنة	الفروق التقديرية بين الأجور النقابية وغير النقابية (نسبة مئوية)
جنوب أفريقيا(أ)	١٩٨٥	١٠ ـ ٢٤
المكسيك	١٩٨٩	١٠
ماليزيا	١٩٨٨	١٥ ـ ٢٠
غانا	٩٢ ـ ١٩٩٣	٣١
الولايات المتحدة	٨٥ ـ ١٩٨٧	٢٠
المملكة المتحدة	٨٥ ـ ١٩٨٧	١٠
ألمانيا	٨٥ ـ ١٩٨٧	٥

(أ) نقابات السود فقط .

المصدر : Blanchflower and Freeman 1990; Moll 1993; Panagides and Patrinos 1994; Standing 1992; Teal 1994.

نادرا ما تشمل عضوية النقابة غالبية العمال .

ألمانيا
استراليا
شيلي
بلغاريا
الهند
كينيا
ماليزيا
المكسيك
المغرب
النرويج
باكستان
سنغافورة
تونس
أوروغواي
زامبيا

صفر ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠

نسبة مئوية

الشكل ١٢ - ١ العضوية النقابية باعتبارها حصة من قوة العمل من بلدان مختارة . تختلف السنوات حسب البلدان من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤ . المصدر : بيانات البنك الدولي .

العمل النقابي قد ساعد على تحسين توزيع الدخل عن طريق رفع أجور العمال النقابيين السود وتقريبها من أجور العمال البيض .

وهناك حالات تكون فيها علاوة الأجور النقابية ضئيلة للغاية أو معدومة . فقد قدرت دراسة اجريت في كوريا في عام ١٩٩١ أن اجور عمال الانتاج النقابيين تزيد بنسبة ٢ إلى ٤ في المائة فقط على أجور العمال غير النقابيين . وقد يرجع الفشل في اكتشاف فروق ايجابية كبيرة بين الأجور النقابية وغير النقابية في بعض الأحيان ، إلى امتداد نفوذ النقابة لما وراء القطاع الذي تغطيه النقابات - اذ يوجد عادة قطاع آخر في الاقتصاد مرتفع الأجر نسبيا ، يتأثر بممارسات وضع الأجور التي تقررها النقابات . ويمكن العثور على أمثلة واضحة لذلك في بعض البلدان الصناعية حيث تمتد الاتفاقات النقابية الخاصة بالاجور بطريقة آلية ، وبقوة القانون ، لتشمل العمال غير النقابيين - ففي اسبانيا تغطي اتفاقات جماعية ٧٥ في المائة من العاملين بالرغم من ان اعضاء النقابات لا يزيدون على ١٠ إلى ١٥ في المائة . أما في الحالات التي لا توجد فيها هذه القوانين ، تتعرض المؤسسات التي لا توجد بها نقابات عادة لضغوط سياسية لتقدم نفس مستوى الأجور المتفق عليها في المفاوضات مع النقابات ، وقد تختار دفع أجور أعلى حتى لا تقع قوة العمل الخاصة بها تحت سيطرة النقابات .

معارضة الإصلاح . استخدمت نقابات العمال في بعض الأحيان قوتها السياسية لمعارضة اجراء التصحيح الهيكلي . ففي الهند تمضي النقابات في انتقاد الجهود الأخيرة للحكومة لتحرير الاقتصاد ، على الرغم من النجاح الظاهر للعديد من هذه المبادرات منذ عام ١٩٩١ . فقد نظمت النقابات إضرابات عامة في جميع انحاء البلاد لمعارضة التدابير الرامية لإعادة الهيكلة الصناعية الأولية التي تهدف جزئيا إلى زيادة توجه الهند نحو الخارج واصلاح مؤسسات الدولة . وتقوم النقابات في الهند بمساندة ذلك الجزء من الاقتصاد الأكثر احتياجا للاصلاح . وللنقابات العمالية في أمريكا اللاتينية كذلك تاريخ طويل في معارضة التصحيح . فقد عارضت الحركات العمالية المنظمة في الثمانينات برامج إصلاحية شاملة مثل « خطة كروزادو » في البرازيل و « خطة أوسترال » في الأرجنتين .

تحسين الآثار الاقتصادية المترتبة على الأنشطة النقابية

كيف يمكن لصانعي السياسة ان يخلقوا بيئة تقلل من الآثار السلبية التي قد تترتب على نشاط النقابات ، مع تشجيعها على المساهمة الايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي والانصاف ؟ برهنت التجربة على ان مثل هذه البيئة سوف تتضمن عادة اسواقا تنافسية للمنتجات واطرا تنظيمية ومؤسسية مصممة لحماية حرية العمال في تكوين الروابط والتنظيمات ، بما في ذلك حقهم في الانضمام للنقابة بمحض اختيارهم أو عدم الانضمام لأي نقابة على الاطلاق . وتسعى اللوائح في كثير من البلدان لمساندة عملية المساومة الجماعية في القطاعين الخاص والعام .

غالبا ما تشهد مناجم الفحم الهندية قفزات فى أجورها قبل الانتخابات الوطنية .

التغيير فى النسبة المئوية عن السنة السابقة

الشكل ١٢ - ٢ الأجور الحقيقية فى مناجم الفحم بالهند ، سنوات الانتخابات موضحة بالبنط الأسود . المصدر : Banerji and Sabot 1993 .

تشجيع المساهمة الإيجابية للنقابات

المنافسة فى جانب الانتاج . تحد أسواق المنتجات التنافسية من قدرة نقابات العمال على الحصول على أجور أعلى لأعضائها . ذلك ان رفع الأجور فى هذه الحالة من شأنه ان يجبر المؤسسات الخاضعة لنفوذ النقابات على التوقف عن العمل إلا اذا زادت الانتاجية بدرجة تبرر رفع هذه الأجور . أما فى البيئات الأقل تنافسا ، فإن النقابات تحاول ان تستأثر بالريع الاقتصادى وتقيم تحالفات سياسية مع أرباب العمل ومع السياسيين الذين يقدمون الوعود بإدامة هذا الريع . ويتضح هذا النوع من السلوك فى البلدان الصناعية حيث تبلغ علاوات الأجور النقابية اقصاها فى القطاعات الخاضعة للتنظيم وفى الصناعات المركزة . وفى عديد من البلدان ، تعتبر معارضة النقابات لتحرير التجارة والخصخصة ، استراتيجية رشيدة للاحتفاظ بأجور أعلى للعمال النقابيين فى الأجل القصير على حساب العمال غير النقابيين . ومن ثم ، فإن إذكاء روح المنافسة الداخلية والانفتاح على الأسواق الدولية من شأنه ان يساعد على الحد من هذه الآثار السلبية .

اللوائح المنظمة للعمل ونظام العلاقات الصناعية . يحدد هيكل التنظيم النقابى وتغطية الاتفاقات الجماعية ، السلوك النقابى . ومن المبادىء الأساسية للعلاقات الصناعية ، ضمان أن يتحمل الطرفان المشتركان فى عملية المساومة تكاليف اعمالهما بدلا من إحالتها الى طرف ثالث . ولكن التشريع يقتضى فى بعض البلدان دفع أجور العمال حتى فى حالة إضرابهم - وهو حافز سلبى واضح يعوق الوصول لحل وسط . وعلى العكس من ذلك ، تحجم حكومات كثيرة عن تقديم القروض أو إرجاء دفع الضرائب بالنسبة للمؤسسات ، اثناء فترات الاضراب أو اغلاق المصنع للضغط على العمال . وتبين المساومات بين النقابات والمؤسسات العامة ، بشكل صارخ ، كيف يمكن للنقابات تحقيق نتائج مشوهة عندما يتحمل طرف ثالث تكاليف الاتفاقات التى يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض . فإذا أمكن لمؤسسة عامة أن تلجأ للحكومة طلبا للدعم أو للحصول على تسهيلات ائتمانية عندما تواجه ضائقة مالية ، أو اذا كان وضعها الاحتكارى يتيح لها ان ترفع الأسعار حسب رغبتها ، فإن عبء التسويات الكبيرة يقع على عاتق اولئك الذين يدفعون الأسعار الأعلى أو الضرائب الأكبر المترتبة على ذلك ، وليس على عاتق العمال أو مديرى المؤسسة الذين تفاوضوا من أجل زيادة الأسعار .

وتنص التشريعات فى بلدان كثيرة على حق الانضمام الى اية نقابة يختارها الشخص باعتباره من الحريات الأساسية للانسان . وهذا هو الأساس القانونى لظهور نقابات حرة ومستقلة . ومثل هذه النقابات قادرة على التصرف بوصفها ممثلة أصيلة للعمال ، ومن ثم قادرة على مساومة أرباب العمل بالدرجة التى تسمح بها البيئة التنافسية . وعادة ما يسمح هذا التشريع بإنشاء أكثر من نقابة لتمثل مجموعة معينة من العمال ، ويعتبر هذا حافزا قويا للنقابات القائمة للمحافظة على جودة الخدمات التى تقدمها . وينظر إلى التشريع الذى يضع القيود على عدد النقابات المخصصة لكل مؤسسة باعتباره انتهاكا لحقوق العمال . بيد ان ، تمزق النقابات ، والمنافسات التى تحدث فيما بينها يؤدى احيانا إلى الفوضى والاضطراب ، كما ان تكاليف المساومة ترتفع اذا كان للعمال ممثلون كثيرون . وغالبا ما يجرى التعامل مع هذه المسائل من خلال التعاون ، حيث يقدم أرباب الأعمال الحوافز للنقابات لكى تتحد معا من أجل المساومة . وتشمل حرية تكوين الروابط

والتنظيم كذلك حق الفرد فى عدم الانضمام القسرى إلى النقابة . وبالمقياس الاقتصادى يمكن لأية سوق تنافسية غير نقابية للعمل ، ان تفرض الانضباط على الممارسات النقابية الاحتكارية المتعلقة بالأجور . أما اذا أرهقت الدولة القطاع غير النقابى باللوائح المنظمة للحدود الدنيا للأجور ، والقيود المفروضة على تشغيل وفصل العمال ، فإن أداء القطاع سيكون اقل فاعلية فى مجال كبح جماح المطالب النقابية المتعلقة بالأجور .

وهناك مثالان متعارضان يوضحان أهمية أسواق المنتجات التنافسية ومبدأ جعل نتائج عمليات المساومة مبدأ هاديا . فقد كشفت دراسة استقصائية أجريت على عشرين مؤسسة صناعية فى البرازيل ، ان زيادة المنافسة فى مجال أسواق المنتجات ، جعلت تلك المؤسسات تستخدم تقنيات وعمليات لتحسين الإنتاجية مثل مراقبة الجودة ودوائر الجودة . ولم يتمسك العمال الحريصون على ضمان استمرار القدرة على المنافسة ، بالامتيازات السابقة لها ، بل تعاونوا ، بدلا من ذلك ، مع الادارة فى هذه العملية . ويبين هذا ، أن دور العلاقات الصناعية لا يقتصر على مجرد المساومة حول الأجور والشروط الأخرى . وفى كثير من البلدان ، يتعاون العمال والادارة فى بحث سبل إذكاء روح المنافسة . وعلى العكس من ذلك ، يتمتع عمال مناجم الفحم فى الهند ، بالحماية من المنافسة منذ استولت الحكومة على هذه الصناعة فى ١٩٧٣ . ويمارس عمال الفحم المنغمسون فى العمل النقابى بدرجة عالية ضغوطا سياسية من أجل الحصول على زيادات فى الأجور لا صلة لها بحقائق السوق . ونتيجة لهذا ، أصبحت اجورهم تستند بصورة رئيسية إلى الاعتبارات السياسية ، دون اعتبار لمصالح البلاد الاقتصادية وأهدافها الانمائية : اذ كانت الأجور الحقيقية لعمال الفحم تقفز بشكل ملحوظ فى السنوات التى سبقت الانتخابات الوطنية مباشرة (الشكل ١٢ - ٢) .

المساومة الجماعية فى القطاع الخاص

المستوى الذى تجرى عليه المساومة . تشير تجربة بلدان عديدة إلى أن المساومة على مستوى المؤسسة يمكن ان تكون الاطار المناسب لتحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية المطلوبة . وعلى الطرف الآخر ، المساومة على الصعيد الوطنى ، وهى النمط السائد فى أوروبا الشمالية والغربية . وعلى الرغم من ان هذه الأنظمة زالت حظوتها ، مع صراع الأوروبيين مع البطالة الآخذة فى التصاعد وأسواق العمل التى لا تتصف بالمرونة ، فإنها ترتبط بالنسبة للعمال الأوروبيين بعقود من العلاقات الصناعية الايجابية وبنتائج طيبة من الأجور وفرص التوظف . ولكن المساومة على الصعيد الوطنى تتطلب ان تشمل الاتفاقات النقابية غالبية العمال . فإذا لم يتحقق ذلك ، كما هو الحال فى أغلب البلدان ، فإن الاتفاقات الوطنية ستفيد القطاع النقابى على حساب الجماعات غير المنظمة والأكثر فقرا فى المجتمع . وكانت تلك هى النتيجة فى أمريكا اللاتينية ، حيث اختفت النهج المركزية إزاء العلاقات الصناعية .

واذا حدثت المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، فإن قدرة النقابة على تنفيذ الزيادات الاحتكارية للأجور ، تضعفها الضغوط التنافسية القوية الواقعة على المؤسسة من جانب أسواق المنتجات . وقد كشفت الحسابات فى ماليزيا ، على ان علاوة الأجور ، التى تحققها النقابات على مستوى المصنع تبلغ حوالى ١٥ فى المائة ، فى حين ان النقابات على مستوى القطاع أو الصناعة بأسرها ، ترتبط بعلاوة فى الأجور تبلغ ٢٠ فى المائة تقريبا .

وهناك أمثلة تبين كيف ان المساومة اللامركزية يمكنها أن تحقق نتائج طيبة ، وهى أمثلة مستقاة من بلدان صناعية معينة (مثل كندا ، والولايات المتحدة ، واليابان) وفى بعض اقتصادات شرقى آسيا التى اخذت بالتصنيع حديثا (مثل كوريا وهونغ كونغ بعد عام ١٩٨٧) . ولا يزال نظام المساومة الجماعية فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ، قيد التطور . وفى كندا والولايات المتحدة ، غالبا ما تجرى المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة ، على الرغم من وجود بعض ترتيبات للتفاوض مع عدة أرباب أعمال . وليس هناك تراث يتعلق بإشراك المنظمات المركزية فى عملية المساومة فى أغلب القطاعات ، كما لا توجد أية منظمات مركزية لأرباب الأعمال . وقد تم الترحيب بإنشاء اتحادات للمؤسسات باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات الصناعية التى تدعم الإنجازات الاقتصادية لليابان . وتحدث المساومة الجماعية فى اليابان على مستوى المؤسسة ، غير ان الاتحادات الكونفدرالية لنقابات العمال تلعب دورا تنسيقيا مهما اثناء الممارسات

السنوية للمساومة . وفى هونغ كونغ يجرى تنظيم النقابات كذلك على مستوى المؤسسة ، رغم وجود بعض التنسيق من جانب الاتحادات النقابية كما هو الحال فى اليابان . وتعمل نقابات هونغ كونغ فى بيئة تنافسية قوية فى سوق المنتجات ، وفى سوق العمل بسبب الهجرة من الصين . ويضعف هذا من مركزها فى المساومة ، لاسيما ان معظم النقابات ضالعة فى توفير التأمين والمساعدة الاجتماعية إلى اعضائها بدلا من الكفاح من أجل الحصول على أجور أكبر .

وتقدم التطورات الأخيرة فى النظام الكورى للعلاقات الصناعية ، دروسا نافعة للبلدان الأخرى . وقد اتسع نطاق حرية النقابات بوصفها جزءا من عملية التحرير السياسى التى بدأت فى عام ١٩٨٧ . وارتفع عدد النقابات واتسعت عضويتها بسرعة (الجدول ١٢ ـ ٣) . ففى ١٩٩٢ ، كان لدى كوريا ٧٦٧٦ نقابة على مستوى المؤسسة و ٢١ اتحادا صناعيا . وبعد بداية سادتها الفوضى ، تميزت بعلاقات سيطرت عليها المنازعات بين العمال والادارة فى ٨٧ ـ ١٩٨٩ ، أخذت المساومة الجماعية تصبح ترتيبا مؤسسيا راسخا . وتفقد المساومة مركزيتها ، وتجرى على مستوى المؤسسة ، فيما عدا حالات قليلة ، مثل مجال المنسوجات والأعمال المصرفية ، حيث تجرى المساومة على مستوى الصناعة أو من خلال ترتيبات تشمل عدة أرباب الأعمال . ولا تزال العلاقات الصناعية الكورية فى حالة تطور ، وان كانت تقاليد التفاوض على مستوى المؤسسة لم يطرأ عليها تعديل ملحوظ فى تجارب المساومة الجماعية الجديدة منذ ١٩٨٧ ، ولا يبدو ان عملية إعادة هيكلة انماط المساومة أمر محتمل الحدوث فى المستقبل القريب .

ولا يزال نظام العلاقات الصناعية فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق فى حالة تطور هو الآخر . وقد ورثت الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال اسواقا للعمل تخضع خضوعا شديدا لسيطرة النقابات ، حيث ينتمى أكثر من ٩٠ فى المائة من العمال إلى نقابات كانت ترعاها وتساندها الدولة والحزب الشيوعى . وقد أدى التحول الاقتصادى والسياسى إلى انخفاض العضوية فى النقابات ، حتى عندما طفقت هذه النقابات تحصل على استقلالها . ولكن الانضمام للنقابات ـ الذى قدر فى ١٩٩٠ بنحو ٨٠ فى المائة فى روسيا و٦٠ فى المائة فى بولندا ـ لا يزال أعلى بكثير منه فى معظم البلدان الأخرى المرتفعة

سجل عدد النقابات الكورية ارتفاعا حادا منذ ١٩٨٧ ، مع تنظيم أغلبها على مستوى المؤسسة .

الجدول ١٢ ـ ٣ أنواع التنظيمات العمالية فى جمهورية كوريا

السنة	الاجمالى	اتحادات صناعية	فروع محلية(أ)	نقابات على مستوى المؤسسة
١٩٦٥	٢٦٣٤	١٦	٣٦٢	٢٢٥٥
١٩٧٥	٤٠٩١	١٧	٤٨٨	٣٥٨٥
١٩٨٦	٢٦٣٥	١٦	صفر	٢٦١٨
١٩٨٨	٢٧٤٢	١٦	صفر	٢٧٢٥
١٩٩٠	٦١٦٤	٢١	صفر	٦١٤٢
١٩٩٢	٧٦٩٨	٢١	صفر	٧٦٩٦

(أ) تحولت الفروع المحلية الى نقابات قائمة بذاتها فى التنقيح الخاص بقانون العمل ، عام ١٩٨٠.
المصدر : Krause and Park 1993. Reprinted with permission.

الدخل الصناعية أو النامية . ولا تزال النقابات فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ، تحاول ان تتكيف مع الحقائق الجديدة وان تطور نهجها الخاص بها إزاء المساومة . وكانت التجارب متضاربة . ويبدو ان المساومة على المستوى القطرى ، فيما بين النقابات وارباب الأعمال فى جمهورية التشيك ـ وهى بلد صغير نسبيا له تراث من التنسيق على الصعيد الوطنى ـ تحقق نتائج طيبة . ولم يكن الحال كذلك فى أوكرانيا ، حيث أدت المساومة المركزية فى ١٩٩٣ إلى عقد اتفاق غير قابل للاستدامة ارتفعت الأجور بمقتضاه بسرعة فاقت سرعة التضخم .

ان حقيقة ان المساومة الجماعية على مستوى المصنع قد تتلاءم بصورة أفضل مع الأحوال السائدة فى بلدان كثيرة ، لا تعنى ان المشاورات التى تجرى على المستوى القطاعى أو الوطنى ينبغى الا تحدث ، أو ان اتحادات النقابات لا دور لها . وفى كل الأمثلة القطرية تقريبا التى عرضنا لها هنا ، يجرى استكمال المساومة على مستوى المؤسسة بالتنسيق القطاعى والوطنى . وربما تكون الاتفاقات المعقودة مع أرباب الأعمال المتعددين فى ظروف معينة أكثر كفاءة من المساومة على مستوى المؤسسة ، وذلك على غرار ما يحدث فى قطاع التشييد فى بعض مناطق الولايات المتحدة ، حيث تتطلب طبيعة

العمل ان يغير العمال أرباب الأعمال الذين يعملون لديهم فى أحيان كثيرة . ويمكن أن تكون اتحادات النقابات ذات أهمية عندما يتطلب الأمر إجراء تصحيح هيكلى واسع النطاق وعلاجا سريعا للتضخم . وفى اسرائيل والمكسيك ، احتشد العمال المنظمون وراء الحكومات التى التزمت ببرامج التصحيح ، ووافقت على الاحلاف الاجتماعية التى يسرت تحقيق الاستقرار ، وان كانت الأمثلة على هذا الدور البناء لاتحادات العمال نادرة . ومن الصعب اقناع جماعات الضغط القوية ، بالمساعدة فى صياغة وتنفيذ خطة لتحقيق الاستقرار ، وتجنب الاضرابات العامة ضد تدابير إعادة الهيكلة الرامية إلى زيادة التوجه نحو الخارج وخصخصة الصناعة ، اذا كان من المرجح ان تتمثل النتيجة فى تخفيض الأجور النسبية لأعضائها .

التشريعات الداعمة ودور أرباب العمل . تتطلب المساومة اللامركزية ضمانات قوية للحقوق النقابية ، وقد يتعرض نظام العلاقات الصناعية المستند إلى نقابات على مستوى المؤسسة ، لاساءة استخدامه من جانب أرباب العمل . ويحاول بعض أرباب العمل استخدام قوتهم النسبية فى الأسواق ، لإحباط تنظيم نقابات عمالية فى مشروعاتهم . ويمكن ان تؤدى اساءة استخدام اصحاب الأعمال لنظام العلاقات الصناعية إلى تدهور هذه العلاقات واشاعة الاضطراب ، الأمر الذى يصعب ان يفضى إلى الاستثمار والنمو . وينبغى للتشريعات العمالية ان تحاول تحقيق توازن صعب ، بأن تحمى حقوق النقابات وتحد من نفوذها الاحتكارى المحتمل ، فى نفس الوقت .

وعادة ما يحدد أطراف المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أنفسهم ، مضمونها ، مما ينفى حاجة القانون لتحديد أى العقود قد تغطيها المساومة وأيها لا تغطيها . فإذا رغبت الادارة فى إبرام اتفاقات بشأن نسبة رأس المال للعمل ، وبرامج التلمذة الصناعية ، والأحوال التى يتم فيها تشغيل العمال المؤقتين ، فلا ينبغى للقانون ان يمنع ذلك . وفى أسواق المنتجات التنافسية تقع تكاليف مثل هذه الاتفاقات ، بصفة رئيسية على عاتق المؤسسة والنقابة ، الأمر الذى لا بد وان يردعهما عن التوصل إلى اتفاقات غير واقعية .

وليست هناك حاجة إلى إصدار قانون يقصر انشاء النقابات على نقابة واحدة لكل مؤسسة . فإذا أرادت الإدارة تقليل تكاليف المساومة إلى أدنى حد بالتعامل مع نقابة واحدة فحسب ، فلها أن تحث النقابات على الانضمام معا فى المساومة الجماعية . ويوفر تشكيل نقابات أخرى ، كابحا يحول دون قيام نقابة واحدة راسخة الأقدام بخدمة مصالح مجموعة صغيرة من العمال . ويتمثل البديل لذلك فى ان بعض لوائح العمل الأخرى - فى بنغلاديش مثلا - تنص على أنه يجوز أن تقوم نقابة واحدة فقط بالعمل « كوكيل للمساومة الجماعية » ، وتطالب بانتخاب هذا الوكيل من بين جميع النقابات فى المؤسسة على فترات منتظمة .

نقابات القطاع العام ، والاحتكارات الطبيعية

يعد ضمان قيام النقابات بدور إيجابى مسألة أكثر صعوبة عندما تعمل هذه النقابات فى أسواق غير تنافسية ، مثل القطاع العام والاحتكارات الطبيعية (مرافق الكهرباء ، وشركات الهاتف ، وغيرها) . ذلك ان التكاليف التى يتكبدها المجتمع نتيجة توقف رجال المطافىء وضباط الشرطة والمدرسين والممرضات وعمال المرافق أو القائمين بتشغيل وسائل النقل العام ، عن العمل يمكن ان تكون جد مرتفعة . فلا توجد أمام المستهلكين فرصة كبيرة للبحث عن هذه الخدمات فى أماكن أخرى . ويترتب على هذا ، ان جانبا كبيرا من تكاليف أى إضراب او إغلاق لمحل العمل ، تقع على عاتق أطراف غير ممثلة فى المساومات .

وتثير السمات الخاصة لمساومات العمال فى القطاع العام معضلة صعبة . فهل ينبغى للقوانين ان تحمى حقوق عمال القطاع العام المتعلقة بحرية تكوين الروابط أو التنظيم وحقهم فى الاضراب ؟ أم هل ينبغى لها ان تحمى حق عامة الجماهير فى التمتع بالخدمات الضرورية دون انقطاع وحماية المجتمع من الوقوع رهينة فى يد جماعة صغيرة من الموظفين المدنيين ؟ .

ويتفاوت رد فعل المجتمعات لتلك الموضوعات . فعمال القطاع العام فى بنغلاديش مسموح لهم بتشكيل النقابات ، ولكن غير مسموح لهم بالمساومة الجماعية . ورواتب وأجور الموظفين المدنيين والعمال فى المؤسسات العامة تحددها لجان تعينها الحكومة . بيد ان هذه الترتيبات لم تمنع عمال القطاع العام من تنظيم اضرابات غير قانونية

على النطاق القومى بهدف ممارسة الضغط السياسى على الحكومة من أجل رفع اجورهم . وفى ماليزيا ، يسمح بالمساومة الجماعية فى القطاع العام ، ولكن الحكومة المركزية لها سلطة قبول أو رفض الاتفاق النهائى . هذا بالإضافة إلى ان نقابات القطاع العام فى ماليزيا تميل إلى ان تكون أقل استقلالا إزاء الضغوط الحكومية من النقابات الأخرى فى جنوبى آسيا . وقد حرم عمال الهيئات الاتحادية فى الولايات المتحدة من حق تشكيل النقابات حتى عام ١٩٦٢ ، وحتى الآن فإنهم لا يملكون حق الاضراب . وفى كثير من الولايات الأمريكية ، يحظر على عمال الولاية تنظيم الاضرابات . ومن ناحية أخرى يسمح لعمال القطاع العام فى أسبانيا بتشكيل النقابات ، والمساومة الجماعية ، وتنظيم الاضراب ، شريطة إن يستمروا فى تقديم حد ادنى لمستوى « الخدمات الضرورية » ، يحدده القانون .

ويتوقف التعامل بنجاح مع المشاكل التى تثيرها نقابات القطاع العام على نوعية التشريعات العمالية وإجراءات تسوية المنازعات . وتحاول التشريعات العمالية الفعالة للقطاع العام ان تضع آليات لتسوية المنازعات ، بديلة للاضرابات والتوقف عن العمل . ويعتبر التحكيم عن طريق طرف ثالث مثالا واضحا لذلك . فقانون العمل فى شيلى ينص على نوع خاص من التحكيم للتعامل مع المنازعات التى تشمل عمال القطاع العام . ويطالب هذا الترتيب الذى يطلق عليه اسم « التحكيم المتعلق بالعرض النهائى » المحكم أن يختار إما العرض النهائى المقدم من الادارة أو العرض النهائى المقدم من النقابة . وهذا من شأنه أن يشجع الطرفين على تقديم مطالب معقولة ومن ثم صياغة العقد الخاص بهما .

النقابات والسياسة

تعتبر جميع المجتمعات التعددية ، ان حرية التنظيم وتكوين الروابط من الحقوق الأساسية للانسان ، وان العمال المنظمين هم عادة طليعة الحركة الموجهة نحو مزيد من الانفتاح السياسى والديمقراطية ، وان كان كثير من البلدان لا يزال يقيد أنشطة النقابات العمالية . فكيف أثرت القيود المفروضة على حرية التنظيم وتكوين الروابط على نتائج سوق العمل ؟ ان البلدان التى تخلو من النقابات الحرة ، لا تتوافر فيها مساومة جماعية لتحديد الأجور وغيرها من ظروف العمل ، ومن ثم ترى الحكومات ضرورة التدخل وتحديد تلك الظروف اداريا . ونتيجة لذلك ، فإن كثيرا من البلدان التى تقوم بقمع أنشطة النقابات ، تنتهج سياسات عمل شائهة لأقصى حد .

لقد كان نضال عمال بولندا من أجل الحرية فى الثمانينات تذكرة مؤثرة بأن غالبية نقابات العمال الحرة مؤسسات ديمقراطية . اذ كان زعماء حركة « تضامن » يؤمنون بأن تعدد النقابات العمالية يمكن ان يكون عاملا حفازا لقيام نظام سياسى يقوم على التعددية وان النقابات الحرة تعتبر شرطا اساسيا لقيام المجتمع الحر . ولقد أدت المفاوضات التى دارت فى مدينة « جدانسك » فى آب / أغسطس ١٩٨٠ ، والتى ركزت على قضايا العمل ، إلى انشاء أول نقابة عمال حرة فى بلد شيوعى . ولكن سرعان ما بات واضحا ان الحكم الاستبدادى ونقابة العمال الحرة لا يمكن ان يتعايشا : وحظرت القيادة الشيوعية نشاط حركة تضامن فى عام ١٩٨٢ واعتبرتها خارجة على القانون .

ولقد أتاحت نقابات السود فى جنوب افريقيا ، شأنها شأن حركة « تضامن » الفرصة أمام المغلوبين على أمرهم ليجعلوا أصواتهم مسموعة ، وعلى الرغم من أن النقابات كانت معنية أساسا بتنظيم العمال حتى يمكنهم المساومة بشأن المسائل المتعلقة بأماكن عملهم ، فقد حظت أنشطتها السياسية بإهتمام أكبر . وكانت نية حكومة جنوب أفريقيا الأصلية تتجه نحو استحداث نظام تعددى للعلاقات الصناعية يقصر نشاط النقابات على المسائل المتعلقة بأماكن العمل ويترك المسائل السياسية للأحزاب السياسية ، غير ان تجربة جنوب افريقيا أوضحت كذلك ان نقابات العمال الحرة لا تتسق مع الممارسات غير الديموقراطية . وأصبحت الحركة النقابية للسود رائدة فى مجال النضال ضد الفصل العنصرى .

وتواصل حكومات كثيرة ، لأسباب سياسية ، ممارسة سيطرة شديدة على الحركات العمالية . وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول قد صادق على اتفاقية ٨٧ لمنظمة العمل الدولية التى تكفل حرية المشاركة فى التنظيم وتكوين الروابط ، فقد ثبت تعذر تطبيقها على نحو كامل . فكثير من البلدان تحرم العمال من حق التنظيم خارج نطاق الهياكل المعترف بها والخاضعة للاشراف الرسمى . وردا على استفسارات منظمة العمل الدولية ، قدمت الحكومات

تفسيرات مختلفة لهذه الحالة ، لم تكن جميعها مقنعة . وافادت إحدى الحكومات النيجيرية ان قيامها بفرض مركز واحد للنقابات العمالية « جاء استجابة لرغبات العمال فى إدماج النقابات العديدة مع أربعة من المنظمات المركزية التى كانت قائمة » . وحاولت حكومة مصر أن تبرر الاحتكار النقابى الذى يخلعه القانون على اتحاد نقابات عمال مصر ، معلنة انه « يمثل رغبة العمال ويلبى حاجات كثير من البلدان ، بما فى ذلك البلدان النامية » . وابلغت حكومة سيشيل منظمة العمل الدولية أن الاحتكار القانونى « لاتحاد العمال الوطنى » تم اقراره « بعد الحل الطوعى لجميع النقابات » .

وفى غياب النقابات الحرة والمساومة الجماعية ، تجد حكومات كثيرة نفسها مضطرة إلى الوصول لعمال القطاع الرسمى من خلال لوائح العمال والامتيازات الخاصة . ويصدق هذا بصفة خاصة عندما تحتاج الحكومة إلى المساندة السياسية للجماعات الحضرية القوية لكى تبقى فى السلطة . ومن نتائج ذلك ، ان تشوهات سوق العمل شديدة بوجه خاص فى كثير من البلدان التى تقمع النقابات العمالية . ويعكس تكدس العاملين فى القطاع العام ، وارتفاع الحدود الدنيا للأجور ، وفرض القيود على الفصل من الخدمة - وهى السياسات التى طبقتها تنزانيا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا فى فترة الستينات - الحقائق السياسية للحكومات التى وصلت إلى السلطة وقمعت انشطة النقابات بعد الاستقلال . وفى مصر فى فترة الخمسينات والستينات ، وعد الرئيس جمال عبد الناصر ابناء الطبقة الوسطى فى الحضر ، إزاء حاجته إلى مساندة هذه الطبقة ، بوظائف فى القطاع العام عند تخرجهم من الجامعات . وفى بنغلاديش خلال الثمانينات ، تفاوض اللواء حسين محمد ارشاد نظرا لحاجته هو الآخر إلى مساندة عمال الحضر ، مع اتحاد نقابات العمال فى بلاده ، ووافق على زيادة أجور القطاع العام ، والمستحقات التى تدفع عند الفصل من العمل ، والمزايا غير الداخلة فى الأجور .

ولم تأخذ كل البلدان التى قمعت أنشطة النقابات ، بسياسات عمالية تفتقر إلى الكفاءة - وتعتبر كوريا قبل عام ١٩٨٧ ، مثلا يجدر ذكره - ولم تحقق كل البلدان التى سمحت للنقابات بالعمل فى حرية ، نتائج طيبة فى مجال العمل . ولكن احتمالات قيام الحكومات بإصدار تشريعات عمل لا تتصف بالكفاءة ، قد تزداد عندما لا يكون حق العمال فى التمثيل محميا . ويكشف التحليل التجريبى عن ان الحريات السياسية ، التى تسير دائما جنبا إلى جنب مع حرية النقابات فى التنظيم ، تقترن بثنائية أقل فى أسواق العمل وبقطاع رسمى أوسع نطاقا . وقد قيد بعض بلدان شرقى آسيا النشاط النقابى وحقق فى الوقت نفسه نموا سريعا فى مجال العمالة الرسمية فى ظل اتجاه معتدل تجاه الثنائية . ولكن يبدو انها تمثل استثناءا من القاعدة .

• • •

إن حرمان العمال من حقوقهم ليس ضروريا لتحقيق نمو الدخول . ويمكن تحديد الظروف والسياسات التى تستطيع نقابات العمال الحرة فى ظلها ان تدفع خطى التنمية إلى الأمام بدلا من إعاقتها . والمرجح ان يكون للنقابات تأثيرات إيجابية على الكفاءة والانصاف كما ان من المرجح انه يتم التقليل لادنى حد من آثارها السلبية ، عندما تعمل فى بيئة تتنافس فيها أسواق المنتجات ، وتجرى فيها المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، وتحمى فيها قوانين العمل حق العمال كأفراد فى الانضمام إلى النقابة بمحض اختيارهم ، أو عدم الانضمام إليها على الإطلاق .

معالجة عدم استقرار الدخل

يمكن أن يسفر الانخفاض الحاد فى الدخل المتولد من العمل ، عن تأثير عميق فى المستويات المعيشية للعمال وأسرهم . وتعتبر البطالة والعجز وكبر السن أسبابا مهمة للفقر فى البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء ، ولزيادة الفقراء بالفعل ، فقرا على فقرهم . والتصدى لهذه المخاطر مهم بصورة خاصة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال . وقد استحدثت أغلب المجتمعات سبلا للتغلب على خطر انخفاض الدخل المتوقع وغير المتوقع على حد سواء على مستويات المعيشة . وغالبا ما ينطوى هذا على الجمع بين الادخار الخاص ، وآليات الدعم غير الرسمى ، والتزامات أرباب العمل . وتتدخل الحكومات عندما تبرهن هذه الحلول غير الرسمية أو الخاصة على عدم ملاءمتها . وقد تجد الأسر المعيشية صعوبة فى الاقتراض من أجل تغطية الانخفاض المؤقت فى الدخل من العمل . وتنهار آليات الدعم المجتمعى عند حدوث صدمة على نطاق المجتمع أو الاقتصاد كله ، وتميل إلى التراجع مع الحضرنة وتناقص أهمية الأسرة الموسعة . والأسواق الخاصة للتأمين ضد البطالة والعجز ومعاشات الشيخوخة محدودة أو مفتقدة ، جزئيا لأنها يمكن أن تقاسى من آثار الحوافز الخاطئة مثل الاختيار غير الملائم (فالذين قد يحتاجون إلى التأمين هم وحدهم الذين يشترونه) ، والمخاطر المعنوية (بمجرد التأمين على الأفراد ، تقل احتمالات تفاديهم للسلوك المنطوى على المخاطرة) .

كيف يمكن للحكومات أن تسد على خير وجه الثغرات التى تتركها الترتيبات التقليدية والتى تحركها الأسواق ؟ يبحث هذا الفصل السبل التى تستطيع بها حكومات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ان تساعد الأسر المعيشية على التصدى للمخاطر التى تنطوى عليها سوق العمل فى كل من القطاعين غير الرسمى والرسمى . وهو يحدد كذلك المآزق التى تواجهها الحكومات عند محاولتها القيام بذلك .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع غير الرسمى

يواجه عمال القطاع غير الرسمى فى المناطق الريفية والحضرية خطر فقدان الدخل ، على نحو يفوق بكثير الأخطار التى يتعرض لها العمال فى القطاع الحديث . ولكنهم يمثلون أيضا المجموعة التى يصعب للغاية توفير مزيد من الاستقرار لها من خلال التدخل الحكومى . ويرتبط فقدان الدخل ، فى الغالب بفقدان فرص العمل ، وهو ما قد يحدث بسبب عدم توفر الوظائف ـ نتيجة لحدوث تغييرات موسمية أو اكثر استدامة فى مجال الطلب على العمل ـ أو بسبب انعدام القدرة على العمل نتيجة للعجز البدنى أو المرض أو الشيخوخة . وتعتمد الغالبية العظمى من العمال فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، على الترتيبات غير الرسمية لتوفير التأمين ضد هذه المخاطر ، وان كانت الحكومات تتدخل فى الغالب لاستكمالها . وتتحاشى برامج الأعمال العامة ، اذا أحسن تصميمها ، مزاحمة التحويلات الخاصة ، كما أنها استخدمت عادة لتقليل المخاطر التى يواجهها عمال القطاع غير الرسمى .

الدعم المجتمعى والتحويلات الخاصة

تخضع علاقات أرباب العمل والعمال فى القطاع غير الرسمى للعادات والتقاليد الاجتماعية . وبالنسبة لمن يحصلون على الأجر ، تتضمن ترتيبات العمالة غير الرسمية عادة ، عنصرا من عناصر التأمين واقتسام المخاطر ، حيث يوافق أرباب العمل على دفع أجر محدد للعمال طالما بقوا فى العمل ، بغض النظر عن أى تقلبات موسمية أو غير موسمية تطرأ على الطلب . ومن الشائع كذلك أن يقدم أرباب العمل القروض للعمال الذين يواجهون نفقات غير متوقعة ، أو أن يدعموا العمال الأكبر سنا أو غير القادرين على العمل لأسباب صحية . وهذا النوع من الدعم لا يتفق عليه مطلقا بصورة رسمية مقدما . ولكن الالتزامات غير الرسمية من جانب أرباب العمل تعتبر فى كثير من البلدان ، جزءا مهما من مدونات قواعد السلوك المقبولة اجتماعيا ، ولا سيما فى المناطق الريفية .

وتبقى المساعدة المالية من جانب الأقارب هى الشكل الرئيسى لدعم الدخل واعادة توزيعه فى البلدان النامية . كما يعتبر نظام الأسرة الموسعة طريقة مهمة لتوفير دخل وضمان اضافيين للعمال كأفراد ، ولأسرهم المعيشية

التحويلات الخاصة كبيرة فى كثير من البلدان .

الجدول ١٣ ـ ١ مدى إنتشار التحويلات الخاصة ومقاديرها في بلدان مختارة

البلـــــــد	السنة	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (بدولارات ١٩٨٦)	النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تتلقى أو تمنح تحويلات		متوسط التحويلات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من متوسط الدخل(أ)	
			الأسر المعيشية المتلقية	الأسر المعيشية المانحة	الأسر المعيشية المتلقية	الأسر المعيشية المانحة
السلفادور (فقراء الحضر)	١٩٧٦	٨٢٠	٣٣	..	١١	..
الهند	٧٥ ـ ١٩٨٣	٢٩٠	٩٣	..	٨	..
اندونيسيا (جاوه)	١٩٨٢	٤٩٠				
الريف			٣١	٧٢	١٠	٨
الحضر			٤٤	٤٥	٢٠	٣
كينيا		٣٠٠				
الحضر (مهاجرون جدد)	١٩٦٨		..	٥٩	..	١٣
نيروبى (فقراء الحضر)	١٩٧١		..	٨٩	..	٢١
على نطاق الأمة	١٩٧٤		..	٢٧	٣	٤
الريف			..	١٩	٢	٣
الحضر			..	٦٢	٤	٦
ماليزيا	٧٧ ـ ١٩٧٨	١٨٣٠	١٩ ـ ٣٠(ب)	٣٣ ـ ٤٧(ب)	١١(جـ)	..
المكسيك (تريتان)	١٩٨٢	١٨٦٠	..	..	١٦ ـ ٢١(ب)	..
بيرو(أ)	١٩٨٥	١٠٩٠	٢٢	٢٣	٢	١
الفلبين (ب)	١٩٧٨	٥٦٠	٤٧	..	٩	..
الولايات المتحدة	١٩٧٩	١٧٤٨٠	١٥	..	١	..

.. غير متاح

(أ) يتضمن متوسط الدخل دخول من لم يتلقوا أو يمنحوا تحويلات . ومتوسط التحويلات المتلقاة باعتبارها تمثل نسبة مئوية من دخل المتلقين أكبر بكثير : ٣٩ فى المائة فى السلفادور و ٩ فى المائة فى بيرو . وبالمثل يتم حساب متوسط التحويلات ، باعتباره نسبة من نفقات إجمالى الاستهلاك .

(ب) المتوسطات غير متاحة ؛ الأرقام ترمز إلى الحدود العليا والدنيا .

(جـ) كان متوسط التحويلات ٤٦ فى المائة من الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الواقعة فى أدنى خمس للدخل .

(د) هدايا نقدية فى منطقة سكنية كبيرة تابعة للقطاع غير الرسمى .

المصدر : Cox and Jimenez 1990.

المباشرة . وعلى سبيل المثال ، أفاد ٣٣ فى المائة من مجموع عينة من فقراء الحضر فى السلفادور ، بتلقيهم تحويلات خاصة ، تشكل فى المتوسط ٣٩ فى المائة من مجموع دخلهم (الجدول ١٣ ـ ١) . وفى ماليزيا ، تمثل التحويلات الخاصة نصف الدخل بالنسبة لخمس الأسر المعيشية الأشد فقرا . على وجه التقريب . وتقدم نحو ثلاثة أرباع الأسر المعيشية الريفية فى جاوة ، اندونيسيا ، تحويلات خاصة لأسر معيشية أخرى .

وتقوم التحويلات الخاصة بوظيفة مهمة فى التأمين ، فبالاضافة الى الحد من عدم المساواة فى الدخول ، فهى تقدم دعما لكبار السن وتخفف من الآثار المترتبة على العجز والمرض والبطالة .وفى غالبية البلدان النامية ، وخصوصا فى المناطق الريفية ، تعتمد الأجيال الأكبر سنا على الشباب لاستكمال دخلهم . والحقيقة أن ضمان تلقى الدعم فى الشيخوخة هو أحد أسباب انجاب الأطفال . وقد كشفت الدراسات فى بيرو وكينيا عن أن اكثر من ربع التحويلات الخاصة قدمها الأبناء لآبائهم ، وهناك أدلة كذلك على أن الأسر المعيشية التى تبتلى بالعجز والمرض أو البطالة ، تتلقى تحويلات متزايدة . وأوضحت دراسة أجريت فى بيرو أن المرضى يتلقون تحويلات أكبر ، كما بينت الدراسات التى أجريت فى كل من بيرو واندونيسيا ، أن بطالة المرء تزيد بصورة كبيرة من احتمال تلقيه تحويلات ومن مقدارها على حد سواء .

برامج الأشغال العامة

تستطيع برامج الأشغال العامة أن تكمل الجهود الخاصة الرامية إلى مساعدة فقراء المتعطلين ، شريطة أن يكون المتلقون للمساعدة راغبين فى العمل نظير أجور

منخفضة . وتعمل الأجور المنخفضة كآليات تحدد أهدافها بنفسها ، نظرا لأن المحتاجين حقا هم وحدهم الذين يقبلونها . وتكون هذه المخططات ملائمة بوجه خاص فى أثناء فترات الكساد الاقتصادى عندما لا تتوفر فرص أخرى للتوظف . وهى أيضا ملائمة تماما للمناطق الريفية فى أثناء موسم الركود ، ويمكن أن تكون لها فائدة ثانوية تتمثل فى تشييد أو صيانة أصول مهمة للبنية الأساسية . وفى اثيوبيا ، مثلا ، استخدم المشاركون فى هذه البرامج فى انشاء الطرق ومنع تآكل التربة . وفى الولايات المتحدة ، وفيما قد يعتبر أهم استخدام لبرامج الأشغال العامة للاغاثة بين البلدان الصناعية حتى الآن ، وفرت « ادارة الارتقاء بالاشغال العامة » ، وظائف لما يقرب من خمس عمال الولايات المتحدة كافة فى أثناء فترة الركود الاقتصادى الكبير خلال الثلاثينات .

كما استغل كثير من البلدان النامية برامج الأشغال العامة على نطاق واسع . ويوفر « برنامج الغذاء مقابل العمل » فى زمبابوى و« صندوق الطوارىء الاجتماعية » فى بوليفيا مستوى أساسيا من فرص العمل والاستهلاك بالنسبة لبعض الفقراء . ويستخدم مشروع ضمان فرص العمل فى ولاية ماهراشترا الهندية ، الضرائب لاعادة توزيع الدخل من المناطق الحضرية الأكثر ثراء ، وخصوصا بومباى ، إلى الفقراء العاملين فى المناطق الريفية . ونفذت شيلى برامج كبيرة للأشغال العامة الحضرية - مولتها الحكومة فى أثناء فترات الكساد الاقتصادى فى أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات . ومثل المشروع الهندى ، كان الهدف الرئيسى لبرامج شيلى هو خلق فرص للعمل : وفى ظل أقسى فترات الركود الاقتصادى فى أوائل الثمانينات ، استوعبت تلك البرامج أكثر من ١٠ فى المائة من قوة العمل . وبحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، أى بعد سنة من الانتعاش الاقتصادى النشيط فى شيلى ، انخفضت تلك النسبة إلى أقل من ٠,١ فى المائة .

وتميل فرص نجاح برامج الأشغال العامة إلى التزايد حيث يكون العمال أكثر قدرة على الانتقال وحيث توجد تقاليد للأشغال المجتمعية . وعندما يكون العمال قادرين على الحركة ، فإن نوعية المشروعات هى التى قد تحدد فى الأساس موقع البرنامج . ذلك ان العمال الفقراء الباحثين عن وظائف عامة ، هم الذين يكونون مستعدين عادة لتغيير أماكن اقامتهم ، بشكل مؤقت على الأقل ، من أجل الحصول عليها . الا أن انخفاض قدرة العمال على الحركة تحد من فاعلية هذه البرامج - وقد أوضحت بعض الدراسات أن العراقيل التى تعترض القدرة على الحركة فى الصين زادت من صعوبة وصول برامج الأشغال العامة فى تلك البلاد الى الفقراء . فمشاركة المجتمع تزيد إلى حد كبير من احتمالات النجاح . وتوضح الدراسات فى كل من السنغال والنيجر أن المجتمعات التى لها تقاليد قوية فى مجال تجميع فرص العمل ، يمكنها أن تساعد فى حشد العمال وتيسير انتاج السلع العامة ، على سبيل المثال ، من خلال الانتاج المحلى فى المجالات المشتركة ، لصالح المشروعات المشتركة للمساهمين أو للمشروعات البسيطة لصالح تقديم المساعدة للمجاورات .

ويعتبر مستوى الأجور فى مثل هذه البرامج مهما لتحديد مدى نجاحها فى استهداف المستحقين . فقد تجتذب الأجور العالية العمال الأفضل حالا وتؤدى ، بسبب أن الميزانيات محدودة ، إلى وجود عدد أقل من الوظائف للمعوزين حقا . وتتضح أهمية تحديد الأجور فى نجاح برامج الأشغال العامة ، فى برنامج ماهارا شترا فى الهند ، الذى يحاول ضمان فرص العمل تحت الطلب . ففى الخمس عشرة سنة الأولى ، حافظ البرنامج على مساواة الأجور بالأجور السائدة للعمالة الزراعية غير الماهرة والعارضة . ولكن تم فى ١٩٨٨ زيادة الاجور زيادة حادة بشكل يتسق مع مضاعفة الحد الأدنى للأجر القانونى . وأدى الأجر المرتفع مقترنا بالضغوط على الميزانية ، إلى القضاء بشكل فعال على ضمانات توفير فرص العمل فى السنة التالية لزيادة الأجر .

ولغالبية برامج الأشغال العامةهدفان هما : تقديم الاغاثة إلى العمال المعوزين ، وايجاد أصول عامة . ولتحقيق هذين الهدفين ، يجب أن تدار البرامج بمرونة ، وأن تستجيب للتغييرات التى تطرأ على سوق العمل ، وأن تتوافر لها بصفة خاصة القدرة على توفير فرص العمل بسرعة فى أوقات الأزمات . وينطوى هذا على الحاجة إلى حافظة كبيرة لمشروعات أحسن ترتيب أولوياتها . وفى الأوقات العادية ، ينبغى الاضطلاع ببرنامج واحد أساسى فقط يتضمن استثمارات ذات عائد مرتفع . ويمكن بناء على ذلك ، توسيع فرص العمل فى أثناء الأزمات من خلال تنفيذ بعض المشروعات ذات الأولويات المنخفضة التى تتضمنها حافظة المشروعات .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمى

تعتبر الأحكام التى تنص على تقاسم المخاطر بندا مشتركا فى عقود العمل الرسمى . ولكن الحلول الخاصة لا تكفى عادة لأنها لا تستطيع التأمين ضد الصدمات التى تحدث على نطاق الاقتصاد كله ، وبسبب الفشل الذى يصيب سوق التأمينات ؛ ومن ثم ، تشارك معظم الحكومات فى توفير استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمى . ومن أجل هذا ، فمن المهم جدا صياغة تلك البرامج صياغة سليمة . وهناك خطر كبير بأن يجنى المستفيدون الأول من التأمين الاجتماعى - وهم عادة من ميسورى الحال نسبيا - المكاسب على حساب العمال الآخرين .

اعانات البطالة

توجد لدى غالبية اقتصادات السوق الصناعية ، وكذلك بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق ، أنظمة لاعانات البطالة . وتواجه هذه البلدان مسألتين هامتين هما : كيف ينبغى تمويل تلك الأنظمة ؟ وما الخطوات التى يمكن اتخاذها لضمان عدم تشويهها للحوافز ، وتثبيطها عزيمة العمال المتعطلين فى البحث عن وظيفة ؟

من منظور الكفاءة يتطلب مخطط اعانات البطالة وعلى نحو مثالى ، من جميع العمال أن يدفعوا مقابل التأمين الخاص بهم ، من خلال فرض الضرائب عليهم - أو على أرباب أعمالهم ، الذين يلقون العبء بدورهم على العمال عن طريق خفض الأجور - بمعدلات مختلفة تتناسب مع احتمالات فقدان وظائفهم . بيد أنه فى الواقع ، تقوم معظم البلدان بتمويل اعانات البطالة من خلال فرض ضريبة موحدة للأجور تقضى بأن يمول أرباب العمل المستقرة أحوالهم وعمالهم هذه الإعانات لصالح أرباب العمل الأكثر تعرضا لعدم الاستقرار . وتحاول الولايات المتحدة التصدى لهذه المشكلة باستخدام نظام للتصنيف قائم على التجربة : اذ يتم تمويل تأمين البطالة عن طريق فرض ضريبة على الأجور بسعر يتفاوت وفقا لاحتمالات تسبب رب العمل فى استخدام الاعانات ، على أن يكون ذلك خاضعا لحدين أعلى وأدنى . ومن خلال رفع تكلفة تأمين البطالة بالنسبة للأنشطة التى تؤدى إلى مزيد من البطالة ، ينشىء نظام التصنيف القائم على التجربة همزة وصل آلية ما بين مصروفاته وايراداته ، ويشجع قيام أنماط للتوظف أكثر ثباتا . غير أن أمثال تلك المخططات يغلب عليها التعقيد من الناحية الإدارية .

وقد تثبط اعانات البطالة السخية عزيمة بعض العمال على البحث الجاد عن العمل أو على قبول عروض الوظائف التى لا تحقق أمانيهم ، وتعالج البلدان هذه المشكلة بتغيير الملامح الزمنية لتعويض البطالة ومبلغه . ذلك أن الجزء من المرتب الذى يتم تعويضه يتناقص عادة على مدار مدة تلقى الاعانة ، مما يزيد الحافز تدريجيا لدى العامل للعثور على وظيفة . وربما تطلب مكاتب التأمين ضد البطالة من المستفيدين قبول عروض الوظائف ، والانتظام فى دورات تدريبية ، أو أن يتسلموا الاعانات بأنفسهم ، وبعض هذه المكاتب يعتبر الذين يتخلون عن وظائفهم طائعين غير أهل لتلقى الاعانات .

ولقد تمخضت تجربة البلدان الصناعية فى مجال اعانات البطالة عن مبدأين هما : ضرورة أن ترتبط الاعانات ، كلما كان ذلك ممكنا ، بالبحث عن الوظيفة ، وضرورة تجنب الاعتماد الدائم على اعانات البطالة . ويحد أغلب البلدان من مدة تقديم الاعانات ، على أمل أن يختصر هذا نوبات البطالة ويقلل من الاعتماد على الاعانات . وهى تواصل فى العادة تزويد الناس بالمستويات الأساسية للمساعدة الاجتماعية اذا أصبحوا غير مستحقين للاعانات ، ضمانا لعدم وقوعهم فى براثن الفقر . ويقترن هذا النوع من المساعدة فى بعض الأحيان بشكل من أشكال التدريب ، فى محاولة لتقديم دعم من فوره للدخل للمتعطلين ، وزيادة احتمالات إعادة تشغيلهم .

اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى

ندر أن تستخدم مخططات اعانة البطالة فى البلدان النامية بسبب تعقدها وارتفاع تكلفة تنفيذها . وبدلا منها ، طبق كثير من البلدان النامية لوائح خاصة بالأمان الوظيفى تجعل الاستغناء عن العمال أمرا صعبا على المؤسسات . وقد يحتاج الأمر إلى بعض اللوائح للحد من الممارسات الظالمة ، ولكن الاسراف فى اللوائح يمكن أن يحبط توفير فرص العمل . ويرى بعض المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى فى البرازيل وبيرو وزمبابوى والهند جعلت أرباب الأعمال فى القطاع الرسمى أشد حرصا على تشغيل عمال دائمين ، مما يبطىء معدلات توفير الوظائف الرسمية . ان الافراط فى تنظيم الأمان الوظيفى بوضع

العراقيل أمام توفير الوظائف الرسمية ، قد يحمى أولئك العاملين بالأجر ، على حساب من يقعون خارج دائرتهم - المتعطلين وأولئك الذين يعملون فى القطاعين غير الرسمى والريفى .

وغالبا ما يحاول التشريع الخاص بالأمان الوظيفى أن يحد من حالات الفصل التعسفى من الخدمة بالقاء المسئولية القانونية على أرباب العمل الذين يفصلون العمال دون سبب عادل . ويشترط القانون المكسيكى على أرباب الأعمال أن يعطوا العمال الذين يجرى فصلهم مهلة شهر وأن يدفعوا لهم أجر ثلاثة أشهر كحد أدنى للتعويض عن الفصل . وفى غياب سبب عادل ، يزيد تعويض الفصل من الخدمة ، بمقدار أجر عشرين يوما عن كل سنة من سنوات الخدمة فى الوظيفة . وقد يؤدى هذا النوع من الصياغة إلى خلق مشكلة ان لم يشمل تفسير السبب العادل ، كما يحدث فى بلدان كثيرة ، سوى سوء السلوك الجسيم فحسب ، ولم يشمل أسبابا اقتصادية . وفى هذه البلدان ، تتجه إعادة هيكلة المؤسسات إلى التسبب فى حدوث منازعات حادة بين العمال والادارة ، وإلى تبديد كبير للموارد . وفى أغلب الأحيان ، تنتهى النزاعات فى ساحات المحاكم ، مما يثير الغموض حول الاعانات التى سيتلقاها بالفعل العمال المفصولون .

وتقدم سرى لانكا مثالا آخر على اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى التى يمكن أن تقوض الأداء الكفء لسوق العمل ، فبالاضافة إلى مطالبتها أرباب العمل بتقديم تعويضات عن الفصل من الخدمة ، وإلى تقديم اشتراكات فى صندوق الادخار للطوارىء ، تفرض قوانين سرى لانكا قيودا صارمة على قدرة المؤسسات على الاستغناء عن العمال . فلايجوز للمؤسسات التى يزيد عدد عمالها على خمسة عشر ، أن تفصل العامل من الخدمة استنادا إلى أسباب لا تتعلق بعدم الانضباط ، من غير موافقة كتابية ، من العامل المعنى . وفى العادة يتعين على المؤسسات أن تدفع تعويضات كبيرة عن حالات الفصل من الخدمة ، تتجاوز ما يشترطه القانون ، من أجل الحصول على هذه الموافقة . ولا غرو أنه فى ظل هذه الظروف ، تقوم كثير من المؤسسات بتشغيل العمال على أساس عارض أو يومى أو يعتمد على التعاقد من الباطن .

التعويض عن الفصل من الخدمة

بدلا من اللجوء إلى اللوائح التقييدية الخاصة بتأمين الدخل ، يتصدى كثير من البلدان للاهتمامات الحقيقية لعمال القطاع الرسمى ، عن طريق اجبار المؤسسات على تقديم مبالغ إجمالية كتعويضات عن الفصل من الخدمة ، إلى العاملين الذين تستغنى عن خدماتهم . ومن الناحية المثالية ، ينبغى أن يكون المبلغ المحدد موضع تفاوض بين العمال وأرباب الأعمال ، مع فرض نوع من الاشراف الحكومى لضمان الانصاف . وطبيعى ان يدفع العمال المستفيدون من هذا التأمين ، جزءا من التكاليف على الأقل ، بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال الأجور المنخفضة . ولكننا نادرا ما نشاهد هذه الترتيبات ؛ وبدلا من ذلك ، تحدد غالبية البلدان بالطريق الادارى تعويضات ثابتة عن الفصل من الخدمة تكون فى أغلب الأحيان باهظة للغاية . فإذا كانت الأجور تتصف بالمرونة الكاملة ، فقد لا تمثل هذه التعويضات الباهظة مشكلة ، لأن أرباب الأعمال سيعادلون إرتفاع تكلفة الفصل من الخدمة من خلال تخفيض الأجور . بيد أنه اذا كانت الأجور جامدة ، فقد تؤدى التكلفة الاضافية إلى تثبيط التوظيف . وفى بعض البلدان ، يحاول أرباب الأعمال ، والعمال تجنب هذا الشرط عن طريق العقود المحددة المدة أو العقود اليومية ، التى تبطل الغرض من التشريع .

وتتمثل مشكلة تعويضات الفصل من الخدمة فى تحديد مستوى التعويض الذى يوفر الحماية الكافية للعمال ، دون افراط فى ارهاق المؤسسات التى تحتاج إلى فصل العمال . ولا توجد صيغة سحرية لتحقيق هذا التوازن العادل ، وان كان التفاوض الجماعى بين أرباب العمل والنقابات الحرة قد يحقق نتائج أكثر استصوابا من الأوامر التى تصدرها الحكومة . وينبغى أن تتاح الفرصة لممثلى أصحاب الأعمال والعمال للتفاوض بشأن كامل صفقة التعويض ، وأن يكونوا قادرين على مقايضة مزيد من تعويضات الفصل من الخدمة مقابل أجور أدنى أو ظروف عمل أقل ملاءمة . وفى هذا الاطار ، يمكن لقوانين العمل ان تعلن مبدأ استقرار الدخل من خلال دفع تعويضات الفصل من الخدمة ، وربما تضع حدا أعلى لمستواها ، مع ترك المبالغ الفعلية تتفاوت بين مؤسسة وأخرى . ويتمثل دور الحكومة فى ضمان حماية حقوق العمال فى التفاوض الجماعى ،

وفى المساعدة فى تسوية المنازعات . والاتفاقات التى يتم التوصل اليها بهذه الطريقة تتاح لها فرصة أفضل لتحقيق التوازن بين رغبة العمال فى الأمان وبين حقائق السوق ، ويكون تنفيذها أسهل من تنفيذ التعويضات المقننة تشريعيا للفصل من الخدمة .

وكبديل لذلك ، يجوز للحكومات أن تقرر دفع تعويضات الفصل عن الخدمة بنفسها ، وتمويلها من حصيلة الايراد العام . ومن ثم لا يكون للمستوى الذى يحدد لتعويضات الفصل من الخدمة أى تأثير على فرص التوظيف فى المؤسسات ومستويات الأجور . وبدلا من ذلك ، يقوم دافعو الضرائب بدعم العمال المتضررين . ولكن هذا النهج له مشاكله الرئيسية . فهو يقدم الدافع للمؤسسات والعمال للانخراط فى معدل مرتفع لتبديل العمالة . فقد يشجع المؤسسات مثلا على فصل العمال فى أثناء موسم الركود ثم اعادة تشغيلهم عندما يدب النشاط فى السوق ، تاركة للحكومة دفع التكاليف المترتبة على فصلهم .

الأدلة التجريبية

يعتقد كثير من المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى وتعويضات الفصل من الخدمة التى تتبناها كثير من البلدان الأوروبية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، قد قللت من خلق فرص العمل . ولكن هناك دراسات تجريبية قليلة جدا تبلور هذا الاعتقاد ، كما يحاول عدد أقل - حتى من ذلك - من الدراسات تقدير حجم الأثر المترتب على ذلك . والدليل المستمد من البلدان الصناعية التى يجرى تنفيذ هذه اللوائح فيها بصرامة ، دليل غير حاسم . وقد كشف تحليل أجرى فى عام ١٩٩١ عن تدهور صناعة الصلب فى أوروبا ، عن أن الضمانات المتشددة للأمان الوظيفى فى القارة أفضت إلى فقدان عدد من الوظائف أقل قليلا من مثيله فى المملكة المتحدة التى تنتهج سياسة أكثر التزاما بعدم التدخل . ومن ناحية أخرى . تقدم تجربة اسبانيا فى مجال اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى ، مثالا قويا أدى فيه تخفيف التشدد إلى توسيع فرص العمل . وقد اقترن الخيار الخاص بإستخدام عقد عمل محدد المدة فى عام ١٩٨٠ ، وتوسيع نطاقه فى عام ١٩٨٤ ، بنمو فى إجمالى فرص العمل التى تكاد تتألف على سبيل الحصر من أشخاص معينين بعقود عمل محددة المدة ، وذلك على نحو أسرع مما كان متوقعا استنادا إلى اتجاهات الانتاجية والتوسع فى الانتاج فى الماضى .

وقد جرى تحليل اللوائح الصارمة للأمان الوظيفى فى زمبابوى والهند ، والتى تطالب المؤسسات بالحصول مسبقا على موافقة الحكومة قبل الاستغناء عن العمال . وكشف هذا التحليل عن أن مؤسسات القطاع الرسمى لا تستطيع القاء تكلفة الأمان الوظيفى على عاتق عمالها بسبب جمود نظام الأجور ، وبدلا من ذلك ، فإنها تصحح أوضاعها للتلاؤم مع التكلفة المترتبة على تطبيق هذه اللائحة ، عن طريق استخدام عدد أقل من العمال . وتقدر الدراسة أن هذه اللوائح خفضت ، فى المتوسط ، فرص العمل الرسمية فى ٣٥ صناعة فى الهند بنسبة ١٨ فى المائة ، وفى ٢٩ صناعة فى زمبابوى بنسبة ٢٥ فى المائة .

وقدمت دراسة لأسواق العمل الريفية فى شمالى شرقى البرازيل مزيدا من الأدلة على الأثر السلبى المحتمل للتشريع الخاص بالأمان الوظيفى . فقد اشترط قانون العمل الريفى فى البرازيل لسنة ١٩٦٣ ، أن تلتزم عقود العمل الزراعى بحد أدنى من معايير معينة ، بما فى ذلك التعويض عن الفصل من الخدمة ، وكان يمكن أن يؤدى هذا بالمؤسسات إلى تشغيل عمال مؤقتين (عارضين) بدلا من العمال الدائمين . وعلى الرغم من ازدياد مجموع العمالة فى المنطقة فى فترة الستينات ، فإن العمالة الدائمة انخفضت من ٤٥ فى المائة إلى ٣٩ فى المائة من العمالة فى موسم الذروة . وقد انعكس اتجاه الانخفاض ، فى السبعينات ، وقفز المعدل إلى ٦٥ فى المائة بحلول عام ١٩٨٠ . ولكن الدراسة أوضحت أنه فى غياب اللوائح الخاصة بتعويض الفصل من الخدمة ، كان يمكن للعمالة الدائمة أن ترتفع طوال هذه المدة . وتخلص الدراسة إلى أن التشريع البرازيلى ربما كان له تأثير سلبى على الانتاج لأنه أدى إلى انخفاض كبير فى عقود العمل الدائمة .

ولا تسفر جميع الدراسات عن وجود أثر سلبى للوائح الخاصة بالأمان الوظيفى وتعويض الفصل من الخدمة ، على العمالة الرسمية فى البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، ففى دراسة لمنظمة العمل الدولية ، ذكرت جميع المؤسسات الماليزية تقريبا ، أن القوانين الخاصة بالأمان الوظيفى لا تأثير لها على العمالة الخاصة بها . غير أن إمكانية وجود آثار سلبية على العمالة فى القطاع الرسمى

ناجمة عن التكاليف المرتفعة لفصل العمال ، أدت بالعديد من البلدان إلى إعادة النظر فى تشريعاتها الخاصة بالأمان الوظيفى وتعويضات الفصل من الخدمة . فقد نقحت السنغال قانون العمل الخاص بها ، وذلك بتخفيض تكلفة فصل العمال . وأضافت الأرجنتين « سببا اقتصاديا » إلى قائمة الأسباب المسموح بها للفصل من الخدمة فى تشريعها الخاص بالأمان الوظيفى . وفى سلسلة من الاصلاحات بدأت فى ١٩٧٨ ، تمسكت شيلى بالحد من التعويض الذى قد يحصل عليه العامل المفصول بناء على حكم المحكمة .

برامج مساعدة غير القادرين على العمل

ان تأمينات العمالة أو البطالة المتعلقة بالأشغال العامة لا صلة لها بأولئك الذين يمنعهم العجز أو الشيخوخة من العمل . ذلك أن العجزة وكبار السن الذين ليس لهم سجل فى العمل فى القطاع الرسمى ، يعتمدون بشكل أساسى على آليات الدعم التى تعتمد على الأسرة والمجتمع المحلى فى معظم المجتمعات . ومع هذا ، فقد نجحت بعض البرامج المتسمة بالطابع الرسمى بدرجة أكبر والتى تقدم تحويلات للفقراء من غير العاملين . ففى بنغلاديش ، يقدم « برنامج تنمية الجماعات المحرومة » ، الحبوب إلى نحو نصف مليون من النساء والأطفال فى الريف ، مع التركيز على المناطق الأشد تعرضا للخطر والاعتماد على القادة المحليين لتحديد المحتاجين . ويوفر مخطط يعتمد على استطلاع موارد العمال الزراعيين فى ولاية كيرالا الهندية ، معاشا متواضعا يفى بتكاليف الرعاية المنزلية للمسنين دون أن يحل محل ترتيبات الدعم القوية غير الرسمية .

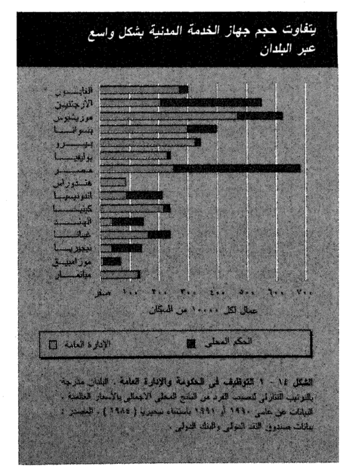
وبالنسبة لعمال القطاع الرسمى وفى المجتمعات الأكثر ثراء ، ومن بينها كثير من البلدان التى تمر بمرحلة انتقال ، تعتبر المشروعات الرسمية للمساعدة الاجتماعية واعانات العجز والمعاشات ، عادة مصدرا رئيسا فى أغلب الأحيان لتقديم الدعم لغير القادرين على العمل . وتتخذ أنظمة التأمين ضد العجز ، وأنظمة المعاشات ، بصورة جزئية شكل برامج للتأمين ، حيث ترتبط بعقود العمل من خلال اشتراكات يسددها أرباب الأعمال أو العمال . ويعتبر ربط الاعانات بالاشتراكات المقدمة من جانب الفرد أو نيابة عنه ، أمرا مهما ، وفى غير ذلك ، هناك حوافز لتجنب دفع هذه المبالغ ، مثلا عن طريق التحول للعمالة غير الرسمية أو العارضة . ويمكن أن يؤدى هذا إلى مشروعات معسرة وإلى التحويلات الخاصة بإعادة التوزيع . ويمكن أن تكون مخططات المعاشات وإعانات العجز السخية حافزا للأفراد على الانسحاب من العمل فى موعد مبكر عن موعد انسحابهم فى حالة عدم وجودها . وقد قامت دراسة حديثة للبنك الدولى بتقييم المشكلات الناجمة عن الربط وعن الحوافز المشوهة فيما يتعلق بالمعاشات . وتوصلت إلى أن كثيرا من المخططات غير صالحة وأن التهرب يعتبر مشكلة رئيسة فى بلدان مثل أوروغواى وتركيا وجامايكا ورواندا . وربما يكون كثير من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق فى بداية أزمات من هذا النوع . وهناك مسألة أخرى تتمثل فى توجيه الاعانات لمستحقيها الفعليين . وغالبا ، تستخدم الاعانات التى أكدت جدواها الموارد المتاحة ، فى البلدان الغنية ، وان كانت تمثل عبئا اداريا ثقيلا . والمخططات التى تستهدف صفات مميزة وثيقة الصلة بالمحتاجين ، مثل الترمل ، واعالة أحد الوالدين للأسرة ، أو وجود اعاقة أو عجز شديد ، عملية بدرجة أكبر بالنسبة لأغلب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل .

• • •

تنخرط أغلب الحكومات على نحو فعال فى مشروعات تحقق استقرار الدخل ، رغم ما ينطوى عليه ذلك من المجازفة بإحباط توسيع نطاق العمالة الرسمية . وقد حققت حكومات كثيرة نتائج طيبة . وتعتبر برامج الأشغال العامة فى أغلب الأحيان أداة قوية لتحقيق استقرار الدخل لعمال الريف وعمال القطاع غير الرسمى المتعطلين ، ولاستكمال الترتيبات المجتمعية وشبكات الأمان الأساسية الأخرى لصالح الفقراء . وبدلا من تأمينات البطالة ، فإن أفضل ما يصلح للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات القدرات الادارية المحدودة ، هى المخططات القائمة على تعويضات الفصل من الخدمة بالنسبة للعمال الرسميين ، والتى يفضل التفاوض بشأنها فى إطار التفاوض الجماعى . وتبين التجربة نجاح هذه الأنواع المختلفة من المخططات ، فضلا عن أنظمة المعاشات ، عندما تعتمد على التمويل الذاتى إلى حد كبير ، مع وجود تماثل وثيق بين الذين يدفعون والذين يستفيدون ، وعندما تكون مصممة من أجل التقليل لأدنى حد من الحوافز الدافعة إلى الانسحاب من قوة العمل أو الارتباط بعقود عمل غير رسمية أو عارضة .

الحكومة باعتبارها رب عمل

أصبحت الحكومات الكبيرة طرازا قديما . فمع اتجاه البلدان فى أنحاء العالم نحو الأسواق المفتوحة وتخفيف اللوائح الرسمية ، أخذ الكثيرون أيضا يعيدون النظر فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية . وعلى الرغم من أن الحكومة النشيطة ضرورية لتدعيم التنمية ذات المنحى السوقى ، والتى تتطلب مستويات عمالة مرتفعة ، فإن هذا يعنى غالبا حكومة أصغر ، تضطلع بأشياء مختلفة عما كانت تفعله فى الماضى ، وتنهض بها على نحو أفضل . ويتفاوت حجم قوة العمل فى الحكومة تفاوتا كبيرا عبر البلدان (الشكل ١٤ - ١) . ولكن بينما يوجد بكل بلد مدرسون أفراد ، وضباط شرطة ، وموظفون



الشكل ١٤ - ١ التوظيف فى الحكومة والإدارة العامة . البلدان مدرجة بالترتيب التنازلى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار العالمية . البيانات عن عامى ١٩٩٠ أو ١٩٩١ باستثناء نيجيريا (١٩٨٥) . المصدر : بيانات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

بيروقراطيون وكتبة حكوميون ، يتسمون بالتفانى والكفاءة ، فإن جهاز الخدمة المدنية ككل ينظر اليه غالبا باعتباره جهازاً غير منتج والحوافز فيه ضعيفة . واقتداء باقتصادات شرق آسيا ، حيث أسهمت أجهزة الخدمة المدنية الكفؤة فى التنمية الاقتصادية ، تسعى البلدان النامية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، إلى تحسين نوعية القطاع العام بها لجعله أكثر خضوعا للمساءلة وشفافية ، واستجابة لاحتياجات المجتمع .

كيف يتسنى تحسين الخدمات العامة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، يدرس هذا الفصل سياسات الأجور واالتوظف ؤ هياكل الحوافز الحكومية . ثم يناقش أنواع الإصلاح التى يمكن أن تحسن كفاءة واستجابة العاملين بالقطاع العام ، والسبب فى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تجعل تنفيذها أمرا صعبا .

لماذا يكون أداء الوكالات العامة سيئا ؟

إن سوء توفير السلع والخدمات العامة الأساسية أمر شائع . فما السبب فى أن انتاجية الموظفين الحكوميين ، وخاصة فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، بمثل هذا الانخفاض ؟ يقع جانب كبير من الاجابة فى الصلة بين الطبيعة الخاصة للخدمات العامة ، التى تجعل عملية الرصد شاقة وتجعل قياس الناتج أمرا صعبا ، وأيضا فى التاريخ الطويل لسياسات الافراد التى تنتهجها الحكومات والتى تتسم بسوء الاختيار وقصر النظر . فالمعلمون ذوو المعنويات المنخفضة لا يقدمون تعليما جيدا . وغالبا ما يضطر الأطباء إلى إيجاد مصادر مكملة لمرتباتهم الحكومية غير الكافية ، ومن ثم فلا يكرسون وقتهم للمرضى الفقراء . وبعض الموظفين البيروقراطيين أكثر اهتماما بالحصول على العمولات على عقود المشتريات ، من اهتمامهم بضمان التنفيذ الكفء لمشروعات البنية الأساسية الحيوية .

ويتسم قياس نوعية توفير الخدمات العامة وكميتها بالصعوبة ، مثلما يصعب تقييم العاملين على أساس

الإطار ١٤ ـ ١ كيف تنطبق مشكلة علاقة الرئيس بالوكيل (المرؤوس) على العمالة فى القطاع العام ؟

لماذا يميل موظفو القطاع العام بدرجة أكبر إلى التهرب من المسؤوليات أو لأن يتسموا بعدم الكفاءة بالمقارنة بموظفى القطاع الخاص ؟ ثمة مجموعة من التفسيرات تندرج تحت عنوان عام هو « مشكلة علاقة الرئيس بالمرؤوس » فحينما يستخدم عنصر فاعل اقتصادى (رئيس) وكلاء آخرين (مرؤوسين) لتنفيذ مهام بالنيابة عنه ، فإن الرئيس يواجه التحدى المتمثل فى ضمان ان يعمل المرؤوسين بطريقة لا تفى بأهدافهم الشخصية فحسب ، وإنما أيضا بأهداف الرئيس . وتتصدى المنظمات الخاصة لمشكلة علاقة الرئيس بالمرؤوس باستخدام أربعة أساليب شائعة ـ المطابقة ، والسلطة ، وضغط النظراء والمكافآت ـ ولكن كثيرا من الحكومات يجد أنه من الصعوبة بمكان انتهاج هذه الأساليب وتطويعها .

ويعتمد أسلوب المطابقة ، وهو مهم بالنسبة للمنظمات فى اليابان وبلدان شرق آسيا الأخرى ، على إقناع الأفراد بجعل أهداف الشركة أهدافا لهم ـ لكى يتطابقوا مع الشركة . ولكن لكى تجدى المطابقة مع موظفى الخدمة المدنية ، فان الامر يقتضى مستوى من التلاحم الاجتماعى والإيمان بقيمة الخدمة العامة . ويعتمد أسلوب السلطة على موافقة الموظفين على أن يعملوا على النحو الذى يؤمرون به . وحيث ان هذا لا يجدى إلا حينما تكون النتائج المطلوب إنجازها محددة تماما ، وحينما لاتهتم الادارة بالأسلوب المستخدم لتحقيقها ، فإن هذا الأسلوب لايصلح للتطبيق فى معظم الأنشطة الحكومية . ويعتمد ضغط النظراء على تحويل المسؤولية عن المتابعة من الإدارة إلى العاملين فى شكل مجموعات ، عن طريق جعل المدفوعات لكل عضو من المجموعة دالة لأداء المجموعة الاجمالى جزئيا . وأخيرا فإن أسلوب المكافأة ، الذى يستخدم على نطاق واسع فى الاقتصادات الغربية ، يعتمد على قيام الادارة بتحفيز العاملين على تحقيق أهداف المنظمة من خلال الحوافز الشخصية مثل العلاوات والمكافآت ، والترقيات .

ويتطلب أسلوب ضغط النظراء ، وإلى حد ما أسلوب المكافأة ، أن يكون الرئيس قادرا على تقييم أداء المجموعة وتحديد إسهامات الافراد . وتلك مهمة شاقة حتى فى شركة خاصة . وتتفاقم المشكلة بالنسبة لجهاز الخدمة المدنية من جراء صعوبة قياس الانتاجية ـ وضمان ان القضاة افراد يوفرون العدالة الملائمة ، أو ان رجال الشرطة يقدمون الأمن الجيد ، وهو ما يفرض مشكلة فريدة .

وقد أظهرت أمثلة أجهزة الخدمة المدنية الناجحة فى شرق آسيا وفى كثير من البلدان الصناعية ان مشكلات علاقة الرئيس بالمرؤوس ليست مستعصية على الحل . فمعظم القطاعات العامة الناجحة اعتمدت على مزيج من أساليب المطابقة ، والمكافأة ، بيد أنه حيث انهارت معنويات وروح القطاع العام ، يغدو من الصعب عادة استعادة أسلوب المطابقة فى الأجل القصير ، على الرغم من ان هذا ربما يكون جزءا من الحل فى الاجل الطويل . وسيكون التصدى لمشكلات المكافأة ضروريا لتحقيق المكاسب فى الأجل القصير والأجل المتوسط على حد سواء .

إنجازاتهم الشخصية . وفى مجالات مثل الصحة والتعليم ، يرهق تعدد الأهداف مقدمى الخدمات العامة ـ مثل ضمان الانصاف ، والتصدى للفقر ـ وهو ما لا يواجهه نظراؤهم بالقطاع الخاص . ومثلما هو الحال بالنسبة لغير ذلك من البيروقراطيين العاملين « على مستوى رجل الشارع » ـ قوة الشرطة ، والمحاكم ، ووكلاء الارشاد الزراعى ، والرى ـ فإن الإشراف المباشر والمستمر يعتبر أمرا مستحيلا لأن هؤلاء العاملين يتفاعلون مع الجماهير على أساس يومى وشخصى . ولهذا فمن الصعوبة بمكان قياس إسهام كل عامل ومكافأته على حدة . وتتفاقم المشكلة من جراء حقيقة أن العاملين الحكوميين لديهم فرص ضخمة للسعى وراء الريع والتهرب من المسئوليات (الإطار ١٤ ـ ١) .

وفاقمت السياسات الحكومية السيئة فى مجال الأجور والتوظف هذه المشكلات خلال الأزمات الاقتصادية التى وقعت فى السبعينات والثمانينات . واستخدمت حكومات كثيرة مواردها المحدودة لتوظيف المزيد من الأفراد بدلا من ضمان الأجور الكافية والموارد الأخرى اللازمة للأشخاص الموجودين بالفعل فى كشوف الرواتب العامة . وغالبا ما انهارت نظم الأجور الأساسية ، واضطر العاملون بالقطاع العام إلى العيش على مصادر للدخل لا تتسم بالشفافية ، وتتراوح بين المنافع العينية والبقشيش إلى القيام بوظيفتين والفساد الإدارى . وفى بعض الحالات ، فاقمت الجهات المانحة الأجنبية التى تدعم عاملين معينين بالمشروعات ، المشكلة عن طريق تخطى قواعد الخدمة المدنية وتقديم حزم أجور خاصة . وأدى انخفاض الرواتب إلى الإقلال من الولاء والتفانى لدى موظفى الخدمات المدنية وإلى خفض الحوافز لدى العاملين الأمناء والموهوبين للتقدم إلى وظائف القطاع العام أو البقاء فيها . كما أدى انخفاض الرواتب ايضا بكثير من العاملين بالقطاع العام إلى محاولة استغلال مراكزهم من أجل الكسب المالى ، بينما عمل تكدس العاملين على زيادة صعوبة متابعة الجهد . ووفر الافتقار إلى المدخلات

والإمدادات المكملة عذرا للأداء السيىء . وقد جرى تلخيص مشكلات القطاع العام فى بلدان كثيرة فى تقرير أعدته فى عام ١٩٨٢ لجنة حكومية أوغندية كالتالى : « كان الخيار أمام موظف الخدمة المدنية هو إما أن يظل على قيد الحياة بالتدنى فى مستوى أخلاقياته وأدائه وشعوره بالواجب ، أو أن يظل مستقيما ويهلك . وقد اختار أن يظل على قيد الحياة » .

وتعتبر الأجور المنخفضة فى القطاع العام ظاهرة جديدة نسبيا . فالعاملون فى الحكومة بكثير من البلدان كانوا من قبل يتقاضون رواتب تزيد على نظرائهم فى القطاع الخاص بالحضر . ففى تنزانيا ، كان المشتغل بالحكومة فى عام ١٩٧١ يحصل على راتب يزيد بنحو ١٤ فى المائة على راتب مستخدم القطاع الخاص الحاصل على نفس التعليم والخبرة العملية ، بينما كان الفرق المقدر يتراوح فى كينيا فى عام ١٩٧٠ بين ١١ ـ ١٦ فى المائة . وقد نتج الانخفاض فى الراتب الحقيقى لموظفى الخدمة المدنية عن الأزمة المالية التى أثرت فى معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل فى أواخر السبعينات وفى الثمانينات . وكان يتعين على الحكومات ، وهى تواجه قيودا متزايدة على مواردها ، أن تخفض العمالة العامة أو أن تجمدها . ولكن الكثير منها فعل العكس . فإذا شعرت الحكومات بالقلق من أن تؤدى البطالة إلى خلق مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة ، استجابت لتباطؤ النمو الاقتصادى بمحاولة استيعاب أعداد أكبر فى القطاع العام . فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الصومال فيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، ولكن عدد موظفى الخدمة المدنية الصوماليين ارتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٤٠٠٠ خلال نفس الفترة . وعلى الرغم من أن ايرادات الحكومة فى غانا انخفضت من ١٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٧٠ إلى ٦ فى المائة فى عام ١٩٨٣ ، فقد ازدادت العمالة العامة إلى أكثر من الضعف . وزادت المشكلة سوءا فى بلدان عديدة نتيجة ضمان الوظائف بالقطاع العام لخريجى الجامعات ، وأولئك الذين يتم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، أو خريجى معاهد تدريبية معينة .

وكان هذا المزيج من انخفاض الايرادات الحكومية وزيادة العمالة بالحكومة يعنى أنه كان لابد من انخفاض الرواتب الحقيقية . وأصبح التدهور فى الرواتب الحقيقية للمشتغلين بالحكومة ظاهرة واسعة الانتشار فى البلدان التى تعانى مصاعب فى الاقتصاد الكلى (الشكل ١٤ ـ ٢) . ففى زامبيا ، كان راتب وكيل الوزارة فى عام ١٩٨٦ لا يمثل سوى ٢٢ فى المائة من قوته الشرائية فى عام ١٩٧٦ . وفى السلفادور ، انخفضت الرواتب الحقيقية لموظفى الخدمة المدنية خلال الثمانينات بنسبة تتراوح بين ٤٨ و ٨٩ فى المائة ، وفقا للدرجة الوظيفية ، وعلى الرغم من أن بعض التخفيض فى الرواتب الحكومية كان له ما يبرره للمواءمة بين الرواتب وبين السوق ولكى يعكس التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلى ، فإن مثل هذه التخفيضات الكبيرة عملت دون شك على خفض نوعية الخدمات العامة .

وزادت نوعية الخدمات العامة تدهورا بسبب ضغط الرواتب ، حيث سمح بخفض رواتب الموظفين المهنيين والمهرة كقيم حقيقية بصورة أسرع من الانخفاض فى رواتب الذين يشغلون وظائف أدنى . وتوفر تنزانيا مثالا بهذا الشأن . ففى عام ١٩٦٩ ، كان اعلى راتب فى القطاع العام يبلغ ثلاثين مثلا أدنى راتب فى الحكومة ، وبحلول منتصف الثمانينات ، انهارت هذه النسبة فأصبحت ٦ إلى ١ . وبالمثل ، كان المدير المساعد فى زامبيا يحصل على ١٧ مثلا ما كان يحصل عليه الموظف العام الأدنى راتبا فى عام ١٩٧١ ، ولكن هذه النسبة بلغت ٣,٧ مثلا فحسب فى عام ١٩٨٦ . ولم يكن هذا نتيجة لأى تقييم للخبرة أو التعليم على أساس السوق ، وإنما كان انعكاسا لشعور راسمى السياسة بالعدالة وبالحقائق السياسية التى جعلت من خفض الرواتب المرتفعة أمرا أكثر يسرا . وكان للتغييرات الضخمة فى الرواتب النسبية نتائج كبيرة على توظيف كبار موظفى الخدمة المدنية ، والموظفين الأكثر مهارة ، وعلى الاحتفاظ بهم وعلى أدائهم ، ومن ثم على إنتاجية أولئك من يعملون تحت إشرافهم .

وأدى خفض الانفاق على المواد والإمدادات إلى مزيد من التدهور فى نوعية الخدمات العامة . فلم يكن موظفو الخدمة المدنية يزودون بالأدوات التى يحتاجونها للقيام بأعمالهم . إذ يضم كثير من المستشفيات العامة فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أطباء ممتازين ولكن الافتقار إلى الأدوية ومستلزمات الجراحة يحد بشكل خطير من قدرتهم على خدمة المرضى . كما لا يتم تزويد المدرسين فى المدارس الحكومية بالكتب ، أو السبورات ، أو

الطباشير ، ويحصل موظفو الارشاد الزراعى على رواتبهم ولكنهم يفتقرون إلى المركبات والوقود المطلوبين لزيارة المزارع . وإذ واجهت الحكومات الاختيار بين خفض إجمالى الأجور بالقطاع العام ، وخفض الانفاق على عمليات التشغيل والصيانة ، فقد اختارت أن تسلك الطريق الايسر من الوجهة السياسية .

ودفعت أحوال العمل السيئة فى القطاع العام أفضل أعضاء قوة العمل وأكثرهم ذكاء فى بلدان كثيرة - فى افريقيا ، وأوروبا الشرقية ، وجنوب آسيا - إلى البحث عن وظائف فى القطاع الخاص ، أو حتى إلى ترك بلدانهم . وفى فترة أقرب ، انخفض حجم العمالة فى الخدمة المدنية - بنسبة ٣٦ فى المائة فى جامايكا فيما بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٨ وبنسبة ٢٣ فى المائة فى غينيا فيما بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ولكن ربما تكون نوعية موظفو الخدمة المدنية آخذة فى الانخفاض بدورها هى أيضا . وثمة سبب جذرى لهذا هو عدم قدرة هياكل التوظف الحكومية على مكافأة أكثر العاملين مهارة بدرجة كافية . كما أن خفض حجم التوظف غالبا ما يخفق فى حماية الأكثر قدرة ، بل يعتمد بدلا من ذلك على التخفيض الشامل .

تحسين نوعية المشتغلين بالقطاع العام وخضوعهم للمساءلة

ان تحسين أداء المشتغلين بالحكومة ، على الرغم من صعوبته ، لا يعد أمرا مستحيلا ، مثلما تثبته البيروقراطيات التى تعمل بكفاءة فى بعض بلدان شرق آسيا والبلدان الصناعية ، ويمكن توضيح بعض القضايا والنهج المختلفة التى تستخدم فى التصدى لها بالنظر فى حال المشتغلين فى مجال الرى بالحكومة فى الهند وجمهورية كوريا .

• • •

إن وظيفة عمال دوريات التفتيش على الرى هى وظيفة كاملة الدوام فى الهند . إذ يشرف عامل الدورية ، الذى يختاره المهندس المسؤول عن المشروع ، على بوابات الترع البعيدة عن قريته ، ويعرف أنه على الرغم من أنه سيتم نقله إلى وظيفة أخرى خلال ست سنوات ، فانه لا يمكن فصله بسهولة . ويغتنم الرئيس المباشر عندما

انخفضت الرواتب بصورة حادة فى أجهزة الخدمة المدنية فى كل من مصر وغانا .

مصر

غانا

نسبة الأجور فى القطاع العام إلى الأجور فى القطاع الخاص (المقياس الأيسر)
الأجور الحقيقية فى القطاع العام (المقياس الأيمن)

الشكل ١٤ - ٢ الاختلافات فى الرواتب بين القطاع العام والخاص فى مصر وغانا . البيانات عن فروق الأجور فى مصر للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، و ١٩٨٦ غير متوافرة . المصدر : Banerji and Sabot forthcoming ; Zaytoun 1991

يشك فى أن عامل الدورية لا يقوم بأداء واجباته ، كل فرصة لتوبيخه هو وعمال الدورية الخمسة الآخرين الذين يعملون تحت إشرافه .

• • •

وعامل الدورية الكورى هو مزارع من إحدى القرى التى تخدمها الترعة . وهو يشرف على بوابات الترعة بعض الوقت لمدة ستة أشهر خلال العام . ويعرف عامل الدورية الذى يختاره زعيم قريته ، إن أجره اليومى يعتمد على إعادة ترشيح زعيم له . ويشرف عليه مشرف واحد من نفس الوحدة المحلية ولكنه يعمل فى جزء آخر من « منظمة تحسين الأراضى الزراعية » . ويحضر المشرف فجأة مرة أو مرتين أسبوعيا دون إنذار لتناول الغذاء ، ولكى يرى ما إذا كانت لدى عامل الدورية أية مشكلات .

• • •

ولعمال الدورية فى الرى أهمية حاسمة لأداء شبكات الرى بالترع فى كلا البلدين . فخلال تفقدهم لضفاف الترع ، يقومون بفتح بوابات المياه وغلقها ، وتحويل تدفق المياه إلى المناطق التى تكون فى أمس الحاجة اليها . وطبيعة الوظيفة تجعل من المستحيل عمليا رصد الأداء بأية طريقة مباشرة وموضوعية . ولكن تهرب عامل الدورية من مسؤولياته وفساده قد تكون لهما عواقب خطيرة على المحصول المحلى . وقد حقق النهجان الكورى والهندى فى جهود المتابعة نتائج مختلفة تماما . فالموظف المدنى الكورى يعمل فى ظل عدد من الضوابط والموازنات ، وهو ما يفتقر اليه فى حالة نظيره الهندى ، مما يؤدى لضبط أية رغبة للتهرب من المسؤوليات . وكجزء من شبكة الزراعة المحلية ، يعتبر موظف الدورية الكورى مسئولا بصفة مباشرة أمام رئيسه وأقرانه . فاذا ما انحرف ، فإن أسرته وأصدقاءه سيعانون ، وسيفقد وظيفته . كما يردعه عن التهرب من المسئولية ذلك النمط العشوائى للمتابعة ورغبته فى تحقيق آمال زملائه . وعلى الجانب الآخر ، ليست هناك روادع تحول دون تهرب العامل الهندى من واجباته ، ونظرا لأنه هو نفسه ليس مزارعا ، فانه يعمل من أجل مجتمع ليس مجتمعه ، ولا يتم فصله إلا بسبب تجاوزات خطيرة . وفضلا عن هذا ، فإن علاقاته العدائية مع المشرف عليه تشجعه على التمارض تهربا من العمل .

ولهذا ، فان عدد موظفى الخدمة المدنية ورواتبهم ، ليست هى المتغيرات الوحيدة التى تؤثر فى نوعية الخدمات العامة . فالأمر يتطلب ايضا ضمان اختيار الحكومات للأشخاص الملائمين ، ومكافأتهم على العمل الدؤوب ، وإخضاعهم للمساءلة بصورة كاملة عن أعمالهم ، وإخضاع نوعية عمل موظف الخدمة المدنية لنظم السوق كلما أمكن ذلك .

والجمع بين الرواتب الجيدة ، والإجراءات الموضوعية المستندة إلى الجدارة فى الاختيار ، مثل نظام اختبارات القبول ومقابلات المتقدمين للوظائف طريقة لضمان أن تجذب الخدمة المدنية أفضل الموظفين . وقد حققت الهند أداء جيداً فى هذا الصدد . اذ تقوم لجان الخدمة العامة على النطاق الوطنى وعلى صعيد الولايات بتعيين خريجى الجامعة فى درجات الموظفين ، بأن تجرى المقابلات للمرشحين المتقدمين وتصمم الاختبارات للإدارات الحكومية المختلفة . وعلى الرغم من أن عدد المتقدمين الكبير يعنى أن بعض المقابلات يستغرق أقل من ٥ دقائق ، فإن الاختبار والمقابلة يضيفان عنصر الاستناد للجدارة فى عملية التوظيف .

كما يقتضى الأمر مكافأة العاملين بالقطاع العام على إنجازاتهم وإخضاعهم للمساءلة عن أوجه إخفاقهم . وهناك وسيلة قوية لحفز المشتغلين بالقطاع العام تنطوى على الربط بين الترقية والأداء . وتتعارض هذه الطريقة بصورة مباشرة مع تراث عمليات الترقية بجهاز الخدمة المدنية والتى لا ترتبط بالجدارة . والخدمة المدنية فى الهند مثال على ذلك . فالترقية داخل كادر الموظفين الحكوميين تستند إلى الأقدمية فحسب . ويتم تعيين الموظفين فى شكل مجموعات ، وتتحدد الأقدمية داخل كل مجموعة بالدرجة التى تمنحها لجنة الخدمة العامة على أساس الاختبار والمقابلة التمهيديين . ويحمل الموظفون درجة الأقدمية هذه خلال بقية حياتهم المهنية ، ومن النادر أن تتم ترقية موظف خارج هذا النظام .

وقد قامت البيروقراطيات فى بلدان شرق آسيا الناجحة بإدخال الجدارة كأساس لتحديد الترقية ، والربط بين الحوافز على الأداء الفردى وبين التشجيع على عمل الفريق . وتستند ترقية الموظفين فى الخدمة المدنية الكورية إلى صيغة تضفى وزنا على كل من طول مدة

الخدمة والجدارة الفردية . والحكم على الجدارة ذاتى فى جزء منه وموضوعى فى جزء منه ، ويشتمل على درجات للاختبارات التى تتم فى الدورات التدريبية ، وعلى تقييم المشرفين للأداء وعلى سجلات المكافآت نتيجة الأداء الوظيفى المتميز أو الخدمات العامة الأخرى . وبالإضافة إلى هذا ، تستخدم الجمعيات العامة ، واجتماعات المجموعات ، والرياضة ، والمسابقات فيما بين الوحدات لتقوية عمل الفريق . ومن شأن هذه الأعمال تقوية إحساس كل وحدة إدارية كمجموعة .

وقد كان من الصعب تقليديا وضع نظم الترقية المستندة إلى الجدارة فى القطاع العام ، لان المديرين لا يمكنهم أن يقيسوا بموضوعية أداء الأفراد أو الجماعات التى تقدم الخدمات العامة والتى لا يوجد لها مقياس من حيث القيمة السوقية . وتحقيق اللامركزية فى بعض الأنشطة العامة وتشجيع القطاع العام على توفير السلع العامة ، أحد الحلول لذلك . وليس فى الإمكان توفير جميع السلع العامة بهذه الطريقة ، ولكن من الأهمية بمكان غالبا إخضاع موظفى الخدمة المدنية لشكل من انضباط السوق . وتوفر إصلاحات نظام التعليم الشيلى مثالا على ذلك . فقد تم تحويل ملكية المدارس العامة أولا إلى البلديات ، والتى منحت مسؤولية كاملة عن إدارتها وعن دفع رواتب المدرسين . وأدت اللامركزية إلى إخضاع موظفى الخدمة المدنية للمساءلة بصفة مباشرة أمام السكان الذين يقومون على خدمتهم ، وبعد ذلك ، تم إصلاح دعم الحكومة المركزية للمدارس العامة والمدارس الخاصة ، المدعومة ، حيث أصبحت قيمة الدعم تستند إلى عدد الطلاب المسجلين . وعن طريق رفع المدفوعات عن كل طالب بنسبة ١٠ فى المائة عما قبل الإصلاح ، كفلت الحكومة قدرة المدارس الخاصة على تقديم التعليم المجانى ، وقدرة المدارس العامة على التنافس من أجل الحصول على تمويل من الحكومة المركزية . ومن ثم أصبح من السهولة بمكان عندئذ متابعة مديرى المدارس والمدرسين ، الذين ظلوا موظفين حكوميين ، واجتذبت المدارس التى تم تحسينها المزيد من الطلاب والمزيد من الأموال الحكومية ، بيد أن برنامج الإصلاح هذا فرضته حكومة عسكرية استنادا إلى سياسات لقمع العمال ، ومن ثم ، فقد انطوى تنفيذه على تكلفة اجتماعية مرتفعة .

السياسة وإصلاحات العمالة العامة

تدرك بلدان كثيرة الحاجة إلى إصلاح العمالة العامة . ولكن غالبا ما تمانع الحكومات فى الاضطلاع بتغييرات هامة . وتعارض الحكومات الإصلاحات التى تنطوى على التخلص من الموظفين الزائدين عن الحاجة بالقطاع العام وضغط الأجور ، على أساس انها ليست ممكنة من الوجهة السياسية ، نظرا لأن العمال الأدنى مستوى هم عادة الخاسرون الرئيسيون . كما يحاج بعض الحكومات بأنه نظرا لأن عمال القطاع العام غير المهرة يشكلون الكتلة الأساسية التى تدعم النظام ، فان معاضبتهم ستكون لها تكلفة سياسية كبيرة . وهناك عدة أمثلة على المعارضة السياسية لإصلاح جهاز الخدمة المدنية . فعلى سبيل المثال ، قوبلت الجهود الرامية إلى تخفيض حجم جهاز الخدمة المدنية البرازيلى بمعارضة هائلة وحالت دون المضى فيها الضمانات الدستورية لحقوق الموظفين . كما عارض اتحاد موظفى الخدمة المدنية القوى فى جامايكا بنجاح عملية إعادة هيكلة الرواتب والتى كانت ستكافىء المستويات العليا على حساب المستويات الدنيا .

بيد أنه كانت هناك فى حالات كثيرة مغالاة فى المخاطر التى تتعرض لها نظم الحكم التى تضطلع بإصلاحات فى هيكل الرواتب والتوظف . فقد خفضت الأرجنتين ، وغانا ، وغينيا حجم العمالة العامة بنسب تتراوح بين ١٦ و ٢٣ فى المائة دون معارضة سياسية كبيرة ، أو زعزعة لاستقرار نظام الحكم ، أو وقوع ثوران اجتماعى . فما السبب فى ان الإصلاح لا يلقى سوى قليل من المعارضة على نحو مثير للدهشة ؟ ثمة سبب هو أن الاجور والمزايا المتاحة للعمالة العامة قد انخفضت بالفعل بصورة هائلة فى البلدان التى كانت فى حاجة ماسة إلى الإصلاح . وكلما قلت قيمة الوظيفة ، قلت المعارضة للتخفيض . فتكاليف التصحيح كان قد تم تحملها إلى حد كبير بالفعل . وهكذا ، فحتى المبالغ المتواضعة التى تدفع عند الفصل عن العمل قد تكون كافية للتعويض للقيام بعمليات ضخمة لتخفيض العمالة . وبالإضافة إلى هذا ، فإن الأدلة تشير إلى أن الأعداد الكبيرة من العمال غير المهرة الذين يشغلون الدرجات الدنيا فى جهاز الخدمة المدنية ، والذين لا حول لهم ولا قوة نسبيا ، هم الهدف المعتاد لإصلاحات الخدمة المدنية . والعاملون بالقطاع العام فى معظم البلدان غير

منظمين بصورة كافية تمكنهم من القيام بمعارضة مجدية لعمليات التخفيض المقترحة .

وتتجنب بعض الحكومات إصلاح الخدمة المدنية خوفا من إحداث اضطراب فى نظام رعايتها لأنصارها الذى يعتبر فى بعض الأحيان لازما لبقائها السياسى . وعادة ما يرتبط تنظيم البيروقراطيات وعملها ارتباطا وثيقا بتوليد وتوزيع المزايا الاقتصادية المطلوبة لبقاء الساسة فى السلطة . وغالبا ما تعتمد الحكومات على الموارد التى تسيطر عليها فى جهاز الخدمة المدنية لتفتيت المعارضة وإقامة رابطة فيما بين الحاكم وأنصاره توفر له الدعم . وتنظر هذه الحكومات إلى إصلاحات الخدمة المدنية بوصفها تهديدا خطيرا لها .

• • •

وطفقت حكومات كثيرة تدرك أن زيادة التعرض للمنافسة الدولية تتطلب بيروقراطيات مرنة وذات أداء جيد . ولكى تصبح الحكومات رب عمل فعال وتضمن خدمات عامة ذات نوعية مرتفعة ، فإن الأمر يقتضى إصلاح سياساتها للرواتب والتوظيف والترقية واستخدام القطاع الخاص بصورة أكبر فى تقديم الخدمات . ولكن تنفيذ هذه الاصلاحات ، والذى غالبا ما ينطوى على تخفيض حجم قوة العمل بالقطاع العام ، أمر صعب لأن الاحتياجات السياسية والاقتصادية غالبا ما تتعارض . ويتطلب النجاح درجة مرتفعة من الالتزام السياسى .

الباب الرابع

كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد العمال فى فترات التغيرات الكبرى ؟

غالبا ما يتسبب التصحيح الهيكلى والانتقال من التخطيط المركزى فى تغيرات مؤلمة للعمال ولأسرهم . ولكن هل يرجع الألم الذى يتحملونه للتصميم الخاطىء لسياسة الاصلاح أو لإخفاق استراتيجية التنمية الفاشلة التى يسعى الاصلاح لاجتثاثها حاليا ؟ هل يعانى العمال من عبء غير متناسب لتكاليف التصحيح ؟ سنبحث هذه الأسئلة فى هذا الجزء من التقرير . ويستقصى الفصل الخامس عشر أوجه التشابه والاختلاف فى عمليات التصحيح الصعبة التى تمر بها الآن بلدان كثيرة ، وما الذى آل اليه حال العمال فى كل حالة . ويحلل الفصل السادس عشر مسألة من الذى يكسب ومن يخسر خلال هذه المراحل من الثوران الاقتصادى . كما ينظر الفصل السابع عشر فى قائمة من خيارات الاقتصاد الجزئى التى يمكنها التعجيل بالتحول وتسهيل أثره على العمال على حد سواء .

أنماط الاصلاح

تغيرت حدود محيط الاقتصاد العالمى تغيرا جذريا عبر السنوات القليلة الماضية ، مع شروع سلسلة كاملة من البلدان فى إجراء عمليات تحول مثيرة . وقد تأثرت بذلك كافة أقاليم العالم تقريبا : أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، كرد فعل لأزمة الديون وصدمات أسعار النفط ؛ والصين وفييت نام ، مع اضطلاعهما بإصلاحات سوقية ؛ وافريقيا جنوب الصحراء ، مع نضال القارة لاستعادة النمو ؛ وأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتى السابق ، مع قيامها بملحمة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

وينطوى معظم عمليات التحول هذه على الانتقال من استراتيجية فاشلة للتنمية إلى استراتيجية جديدة . وغالبا ما يتم ذلك فى سياق أزمة ما : كرد فعل لصدمات خارجية كما حدث فى أمريكا اللاتينية بعد أزمة الديون وفى أفريقيا جنوب الصحراء فى أعقاب هبوط أسعار السلع ، أو لانهيار عام فى النظام السابق ، كما حدث فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . ولكن الصدمات العالمية تلقى الضوء عادة على مشكلات النمو الفاشل وتفضح أوجه عدم الاتساق الداخلية فى النظام القائم .

وأيا كان السبب ، فان انهيار استراتيجية التنمية يدفع البلدان إلى الاضطلاع بالإصلاح . ويقاوم بعض البلدان ، مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ذلك ويحاول الابقاء على الاستراتيجية القديمة لأطول فترة ممكنة . والبعض الآخر ، مثل نيجيريا وفنزويلا ، يتجمد لفترة ما فيما بين الاستراتيجيات المختلفة . ولكن مزيدا من البلدان تمتد من بولندا إلى شيلى ، يجعل من الحاجة إلى التغيير هدفه الأول ، ويقوم بعملية تصحيح سريعة لمواجهة الحقائق الجديدة ويتحول إلى مسارات إنمائية جديدة . وعادة ما ينطوى هذا التحول على حدوث اضطرابات وربما على تكاليف مرتفعة للتصحيح ولكنه إذا ما نجح ، فانه يقود الاقتصاد إلى مسار لنمو أسرع .

وتجعل تلك التشكيلة الواسعة من أسباب التغيير واختلاف نقاط البدء فى البلدان التى تواجه صدمات متماثلة ، من الصعب ، إصدار أحكام عامة بشأن تأثيرها على العمال وعلى استجابة السياسة الملائمة . ولكن تجربة العقد الماضى توضح أن العمال يعانون بدرجة أكبر حينما تتأخر عمليات الإصلاح الضرورية أو يتم إجهاضها ، وان استعادة النمو المستدام هى مفتاح التحول الناجح ، وان لسياسة الحكومة دورا مهما تلعبه فى تسهيل انتقال العمال وتأهيلهم للنجاح فى الظروف الجديدة .

ويضع هذا الفصل تصنيفا تفصيليا لعمليات التحول الاقتصادى ، كما يلقى الضوء على نتائج كل نوع على سوق العمل . ويركز بعد ذلك على الكيفية التى يؤثر بها اختلاف الظروف فى البداية على استراتيجية الإصلاح العامة وعلى دور السياسة على مستوى الاقتصاد الكلى .

سمات الإصلاح الرئيسية

لا تماثل تجربة بلد فى إدارة عملية التحول بصورة تامة تجربة أى بلد أخر ، فكل تجربة تنطوى على مزيج معين من عمليات التثبيت على مستوى الاقتصاد الكلى ، وتحرير التجارة والأسواق الداخلية والإصلاح المؤسسى . والمكونان الأخيران ، التحرير والإصلاح ، جزء لا يتجزأ من التحول الاستراتيجى نحو مزيد من التكامل العالمى وتقليص دور الدولة . وللمكونات الثلاثة جميعها تأثيرها على عنصر العمل . ونميز هنا بين أنماط أربعة يجرى بها التحول فى البلدان المختلفة : ويلخص الجدول ١٥ - ١ كيف تختلف هذه الانماط بالنسبة لكل من أبعاد الإصلاح الثلاثة :

- □ *النمط الصناعى لما بعد الاشتراكية* . وهو الوضع النموذجى فى الاقتصادات الصناعية التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، وتتسم هذه التحولات بإجراء إصلاحات مؤسسية جذرية ، وحدوث انخفاضات ضخمة فى الناتج المحلى الاجمالى ، وإعادة توزيع كبير لعنصر العمل عبر القطاعات ، وابتعادا عن الدولة واتجاها نحو القطاع الخاص . ويكابد نحو ١٩٥ مليون عامل فى هذه الاقتصادات أثار عملية الانتقال هذه .

تتمايز أنماط الاصلاح تبعا لاختلاف ما تركز عليه .

جدول ١٥ ـ ١ سمات أنماط الاصلاح الأربع الرئيسية

النمط	نطاق الاصلاح التثبيت	التحرير	الاصلاح المؤسسى
الصناعى فيما بعد الاشتراكية	كبير	كبير	كبير
أمريكا اللاتينية	معتدل إلى كبير	معتدل	معتدل
أفريقيا جنوب الصحراء	صغير إلى معتدل	معتدل إلى كبير	معتدل
الآسيوية الزراعية	صغير	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير

□ *نمط أمريكا اللاتينية* . تجمع عمليات التحول هذه بين التثبيت والتحرير الكبير ، وخاصة فى مجال التجارة . وهى تقترن بإعادة توزيع معتدلة لعنصر العمل ، وبعض الانخفاض فى الناتج المحلى الاجمالى . ويتسق هذا النمط مع تجارب معظم بلدان أمريكا اللاتينية ، ولكنه يتسق أيضا مع تجارب بعض الاقتصادات فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والفلبين . ويتأثر بهذا نحو ١٥٥ مليون عامل فى تلك الأقاليم .

□ *نمط أفريقيا جنوب الصحراء* . عادة ما يسبق هبوط اقتصادى كلى ، الإصلاح فى أحداث التصحيح هذه ، التى تتسم باعادة هيكلة عميقة داخل قطاع حديث صغير وباستجابة ضعيفة نسبيا فى مجال العرض بالريف (بسبب البنية الأساسية الضعيفة وصور التحيز المستمرة فى السياسة) . وهناك ما يقرب من ٧٠ مليون عامل فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يكافحون ويكابدون آثار التصحيح .

□ *النمط الزراعى الآسيوى* . تتصف عمليات الانتقال هذه فى الاقتصادات التى تتسم بانها اقتصادات زراعية فى المحل الأول . بنمو مطرد فى الناتج المحلى الاجمالى ، وإجراء بعض الإصلاح المؤسسى ، وأيضا بإعادة توزيع يحتمل أن تكون كبيرة (على مر الزمن) لعنصر العمل . وهذا هو النمط السائد فى الصين ، والهند ، وفييت نام . ويعيش ما يزيد قليلا عن مليار عامل ، أى أكثر من ثلث قوة العمل فى العالم ، فى الاقتصادات الزراعية الآسيوية .

تأثير الإصلاح على سوق العمل

يلعب سوق العمل دورا مهما فى تحديد مدى نجاح التصحيح والإصلاح وقوة تأثيرهما على مستويات المعيشة . ولرد فعل الأجور الحقيقية إزاء الانخفاضات التى تحدث على سندى الاقتصاد فى الطلب على العمل ، والسهولة التى يتسنى بها إعادة توزيع العمل من القطاعات الآخذة فى الانهيار ، معا تأثير كبير على رفاهة السكان المشتغلين خلال عملية الانتقال . وللأنماط المختلفة لخسائر فرص التوظف وانخفاض الأجور الحقيقية ، وزيادة البطالة نتائج ضمنية مختلفة على توزيع الدخل ورفاهة السكان .

الأجور الحقيقية والبطالة

يتضمن معظم عمليات التصحيح انخفاضا فى الطلب الكلى على العمل نتيجة للهبوط الاقتصادى الكلى والاصلاح المؤسسى . ويتطلب التصحيح لمواجهة هذا الانخفاض فى الطلب على العمل عادة تخفيضا فى الأجور الحقيقية . وقد شهد كثير من البلدان التى مرت بعمليات تصحيح حادة على مستوى الاقتصاد الكلى فى أمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء تقلبات هائلة فى الأجور الحقيقية ، والتى انخفضت فى أدنى مستوياتها إلى ٣٠ فى المائة من مستويات الذروة التى كانت قد بلغتها – وهو انخفاض يفوق بكثير انخفاض الناتج المحلى الاجمالى (الجدول ١٥ – ٢) . وقد انخفضت الأجور الحقيقية لأن الزيادة فى الأجور الاسمية كانت تتعثر عادة عن ملاحقة التضخم . بيد أنه فى جميع حالات التصحيح الناجحة ،

عند إصلاح الاقتصادات فى أمريكا اللاتينية وافريقيا ، غالبا ما إنخفضت الأجور الحقيقية بصورة حادة ثم إنتعشت ، بينما ظلت البطالة معتدلة فى الأغلب .

الجدول ١٥ . ٢ الأجور الحقيقية والبطالة فى أربع بلدان تجرى عمليات الاصلاح فى أمريكا اللاتينية وافريقيا

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأجور الحقيقية (رقم قياسى)(أ)													
بوليفيا	١٩٦,٤	٢٠٠,٠	١٨١,٨	١٤٥,٥	١٠١,٨	٧٦,٤	٦٥,٥	١٠٠,٠	٦١,٨	٧٦,٤	..	..	..
شيلى	٨٢,٠	٩٤,٣	١٠٠,٩	١٠٥,٦	١١٦,١	٩٧,٣	١٠٠,٠	٩٤,٢	٩٤,٥	٩٣,٩	٩٩,٣	١٠٤,٠	١٠٥,٢
المكسيك	..	..	١٢٩,٤	١٣٥,٥	١٣٣,٥	٩٣,٦	١٠٠,٠	٩٤,٤	٦٦,٥	٦٦,٢	٨١,٢	٩٣,٧	١٠٣,٣
غانا	٢٧٥,٦	٢٢٦,٨	٢٤٣,٩	١٤٣,٩	١٢٩,٣	١٠٠,٠	١٤٦,٣	٢١٢,٢	٢١٨,٨	٢٥٤,٣	٢٥٤,٣	٢٩٥,٧	٣٧٩,٣
معدل البطالة (نسبة مئوية)													
بوليفيا	..	..	٧,٥	٦,٢	٧,٥	٨,٢	٦,٦	٥,٧	٤,٢	٥,٩	١١,٥	١٠,٧	..
شيلى	١٤,٠	١٤,٠	١٠,٠	١١,٠	٢٠,٠	١٥,٠	١٤,٠	١٢,٠	٩,٠	٨,٠	٦,٠	٥,٠	٦,٠
المكسيك	..	..	٤,٧	٤,٢	٤,٢	٦,١	٥,٦	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٣,٥	٢,٩	٢,٨
غانا	..	..	..	..	..	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	١,٨	١,٢	..	..

.. غير متاح .
(أ) الرقم القياسى يساوى ١٠٠ فى السنة الأولى للتصحيح
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

تظهر الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال تشكيلة متنوعة من أنماط تصحيح سوق العمل .

جدول ١٥ - ٣ الأجور الحقيقية والبطالة فى خمسة بلدان كانت مخططة مركزيا من قبل

الاقتصاد	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأجور الحقيقية (رقم قياسى)(أ)										
الصين(ب)	٨٢,٧	٩٤,٩	١٠٠,٠	١٠٨,٢	١٠٩,١	١٠٨,٣	١٠٣,١	١١٢,٦	١١٧,٢	..
هنغاريا	..	..	..	..	٩٩,٣	١٠٠,٠	٩٨,٧	٩٦,٦	٩٧,٩	٩٦,٨
لاتفيا	..	..	..	..	٩٠,٣	٩٤,٩	١٠٠,٠	٧٣,٩	٤٩,٦	٥٤,٧
بولندا	..	..	..	٨١,٤	٩٣,٦	١٠٠,٠	٧٥,٧	٧٥,٥	٧٣,٤	٧١,٢
رومانيا	..	..	..	..	٩٠,٠	٩٥,٣	١٠٣,٥	١٠٠,٠	٧٠,٠	٧٣,٤
معدل البطالة (نسبة مئوية)										
الصين	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٠	..	..
هنغاريا	..	..	..	..	٠,٣	٠,٤	١,٩	٧,٨	١٣,٢	١٢,٦
لاتفيا	..	..	..	..	صفر	صفر	صفر	٠,١	٢,٣	٥,٧
بولندا	..	..	..	٠,١	٠,١	٠,١	٦,٣	١١,٨	١٣,٦	١٥,٧
رومانيا	..	..	..	..	صفر	صفر	صفر	٠,١	٤,٨	٥,٥

.. غير متاح
(أ) الرقم القياسى يساوى ١٠٠ فى السنة الأولى للتصحيح .
(ب) تمت فى عام ١٩٨٦ أولى المحاولات الرئيسية لاصلاح مؤسسات الدولة .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

انتعشت الأجور ، عندما أدت عمليات التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلى إلى كبح جماح التضخم ، وان لم تصل فى بعض الأحيان إلى مستوياتها السابقة . ويشاهد هذا النمط فى بوليفيا ، وغانا ، والمكسيك ضمن بلدان أخرى . وتؤدى الانخفاضات الكبيرة فى الأجور الحقيقية عادة إلى تقليل الحاجة إلى اجراء تخفيضات مطلقة فى العمالة ، وفى هذه الاثناء ظلت البطالة فى تلك البلدان معتدلة – ربما باستثناء بوليفيا . وفى عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء ، كانت التقلبات فى الأجور الحقيقية أقل حدة ؛ وشيلى مثال لذلك ، حيث كانت انخفاضات الأجور معتدلة بسبب آليات مؤسسية مثل ربط الأجور بالأسعار ، وان كان الثمن هو زيادة البطالة .

وتندرج انماط تصحيح الأجور والعمالة بين البلدان التى كانت مخططة من قبل ضمن مجموعتين متميزتين . فقد

الزيادات فى انفتاح الاقتصاد وفى التوظف فى القطاع الخاص لها أهمية كبيره .

الشكل ١٥ - ١ الزيادات فى التجارة والتوظف بالقطاع الخاص فى اقتصادات مختارة تأخذ بالاصلاح . البيانات عن الفترة (٨٥ - ١٩٩٣) باستثناء المكسيك (٨٠ - ١٩٩٣) والجمهورية التشيكية (٩٠ - ١٩٩٣) ، واستونيا (٨٩ - ١٩٩٣) . حصة التجارة تمثل مجموع الصادرات زائدا الواردات مقسوما على الناتج المحلى الاجمالى . المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

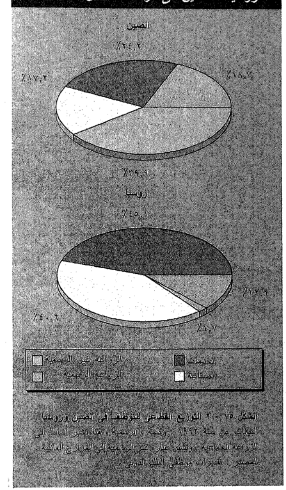
أظهرت الصين وفييت نام اللتان تحملتا الانتقال إلى السوق دون التعرض لهبوط اقتصادى كلى ، نموا مطردا بصورة واضحة فى الأجور الحقيقية وبطالة لا تذكر . ومن ناحية أخرى عانت الاقتصادات الصناعية فى مرحلة ما بعد الاشتراكية ، فى بلدان مثل لاتفيا ، وبولندا ، وروسيا جميعها من مزيج من الانخفاضات الحادة فى الأجور الحقيقية والانخفاضات فى العمالة (الجدول ١٥ - ٣) . وفى بولندا ، كانت انخفاضات الأجور أقل قسوة ، وكان ارتفاع البطالة أكثر حدة ، فى حين انخفضت الأجور الحقيقية فى روسيا بدرجة أكبر ، ولكن البطالة الصريحة ظلت منخفضة . وتعكس هذه الاختلافات كلا من تأثير العوامل المؤسسية ، مثل مستوى اعانات البطالة ، والخيارات المتاحة للشركات والمشتغلين بشأن الابقاء على فرص العمل مقابل خفض عدد الساعات التى يعملها كل عامل .

الأجور النسبية واعادة توزيع عنصر العمل

تنطوى جميع عمليات التحول على إعادة تخصيص عنصر العمل ، من الوظائف غير القادرة على البقاء إلى القطاعات والأنشطة الأعلى إنتاجية . والاستجابة الكلية لمستويات الأجور ليست هى الأمر المهم هنا ، وانما ما إذا كان بوسع سوق العمل أن ترسل الاشارات التى تجتذب العمل إلى تلك الأسواق التى يكون الطلب فيها مرتفعا . وتقوم سوق العمل بهذه المهمة أساسا من خلال ما يحدث من تغيرات فى الأجور النسبية ، إذ ترتفع الأجور فى القطاعات الآخذة فى التوسع بالنسبة إلى الأجور فى القطاعات الآخذة فى الانكماش . وتشجع الزيادة المؤقتة فى فوارق الأجور على تدفق عنصر العمل بعيدا عن الوظائف غير القادرة على البقاء تجاه القطاعات الآخذة فى النمو . وكلما تسارع تدفق العمل نحو القطاعات الآخذة فى النمو تسارع التصحيح المرغوب فى الناتج القومى . وإذا تباطأ هذا التدفق – لعدم تغير الأجور النسبية ، أو لارتفاع تكاليف التصحيح ، أو لان الوظائف القديمة تصبح غير قادرة على البقاء قبل خلق وظائف جديدة – فربما يشهد الاقتصاد انخفاضات انتقالية أكبر فى العمالة وارتفاعات موازية فى البطالة .

وهناك مؤشران لتأثير ذلك على عنصر العمل هما التغير الكلى فى انفتاح الاقتصاد (بالنسبة للاقتصادات المخططة مركزيا ، فى الانفتاح على التجارة مع اقتصادات

ربما ساعد القطاع الزراعى غير الرسمى فى الصين ، ويزيد حجمه عدة مرات عنه فى روسيا ، الصين فى مرحلة الانتقال .



الشكل ١٥ - ٢ التوزيع القطاعى للتوظيف فى الصين وروسيا
البيانات عن سنة ١٩٩٢ . وكلمة " الرسمية " هنا تشير أساسا إلى الزراعة الجماعية ، وتشير عبارة غير الرسمية إلى المزارع العائلية .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

السوق) والارتفاع فى حصة العمالة بالقطاع الخاص . وبالنسبة للبلدان النامية المتجهة بالفعل نحو الأسواق ، تبدو الزيادة فى الانفتاح أكثر أهمية ؛ وبالنسبة لبعض البلدان الصناعية فيما بعد الاشتراكية ، قد يكون التحولان كبيرين للغاية (الشكل ١٥ - ١) .

وتظهر معظم الاقتصادات الآخذة فى الإصلاح تحولات كبيرة فى الأجور النسبية . ففى غانا ، زادت الأجور النسبية فى كل من الزراعة والتعدين ، وهما القطاعان اللذان حاباهما برنامج الاصلاح . وفى المكسيك ، كانت فوارق الأجور فيما بين القطاعات مضغوطة فى البداية ، ولكنها اتسعت فيما بعد ، مع ارتفاع الأجور فى الصناعات الآخذة فى النمو ، ذات المنحى التصديرى مثل معدات النقل ، بالنسبة للأجور فى القطاعات الآخذة فى الانكماش القائمة على إحلال الواردات . ففى شيلى ، ارتفعت الأجور فى قطاعات الصناعة التحويلية بالنسبة لمتوسط الأجور ، وفى داخل قطاع الصناعة التحويلية ، زادت أيضا فوارق الأجور عبر القطاعات وتبعا لمستوى المهارة . كما تظهر واضحة التغيرات الكبيرة فى الأجور النسبية فيما بين البلدان الصناعية فيما بعد الاشتراكية . فقد ارتفع تشتت الأجور فيما بين القطاعات فى جمهوريتى التشيك والسلوفاك ، وحدثت زيادة مماثلة فى تباين الأجور عبر الصناعات فى بلغاريا .

وعادة ما تتحول فرص العمل بالتوازى مع هذه التغيرات فى الأجور النسبية . فقد شهدت بوليفيا ، وكوت ديفوار ، وغانا جميعها تحولات فى اتجاه العودة إلى الزراعة نتيجة للتغيرات فى الأسعار النسبية والأجور ، وفى كوستاريكا تحولت فرص التوظف نحو الصناعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير . وفى جمهوريتى التشيك والسلوفاك وبولندا وروسيا ، تدفق العمل من الصناعة نحو الخدمات ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص . ففى روسيا مثلا ، انخفض نصيب الدولة من العمالة من ٨٣ فى المائة تقريبا فى عام ١٩٩٠ إلى ٦٧ فى المائة فى عام ١٩٩٣ .

القيود التى تفرضها الظروف السائدة فى البداية

تؤثر الظروف السائدة فى البداية تأثيرا مهما على نطاق الاصلاح ووتيرته . فعلى سبيل المثال ، لا يتسنى تدبر وتيرة إلغاء الوظائف الا إذا كانت القطاعات التي كانت متمتعة بالحماية فيما سبق ، صغيرة بالنسبة لباقى الاقتصاد . وبالمثل فان النهج التدريجي للاصلاح أيسر فى اقتصاد يبدأ من التوازن على مستوى الاقتصاد الكلى ، عنه فى اقتصاد ابتلى بتضخم مرتفع أو نقص فى النقد الأجنبى . وتوضح هذا المقارنة بين الصين وروسيا . فقد اختارت الصين نهجا للاصلاح يضم مسارين : إذ استمرت فى فرض رقابة الدولة على المؤسسات القائمة ، بينما سمحت بنمو قطاع جديد لا يتبع الدولة ، أساسا خارج نطاق السيطرة الحكومية . وكان تطبيق هذه الاستراتيجية

ممكنا لأن قطاع الدولة غير الكفء كان يمثل حصة صغيرة نسبيا من الاقتصاد . ونظرا لأن الصين كان بها قطاع زراعى غير رسمى أكبر كثيرا مما فى روسيا ذات التصنيع الكثيف (الشكل ١٥ - ٢) فقد عانت درجة أقل من سوء تخصيص الموارد .

وقد عرقلت هذه الظروف المختلفة التى كانت سائدة فى البداية مسار التحول والخيارات الاستراتيجية المتاحة لصانعى السياسة على حد سواء . فقد أعطت امكانات العرض الريفى الكبيرة فى الصين دفعة أولية قوية للنمو ولخلق فرص التوظف فى القطاع غير التابع للدولة ، وسمحت للحكومة بأن تتبنى نهجا تدريجيا إزاء إصلاح مؤسسات الدولة غير الكفوءة . وكان على بلدان وسط وشرقى أوروبا والاتحاد السوفياتى السابق والتى تفتقر إلى مثل إمكانات العرض هذه ، أن تصلح قطاعاتها التابعة للدولة وان تقبل الغاء العمالة الحكومية ، بدلا من تأجيل عمليات الاصلاح على النحو الذى فعلته الصين . وكافتراض عام ، فان الظروف السائدة فى البداية تكون أكثر مواتاة حينما يتسم العمل ورأس المال بقدرة مرتفعة على الانتقال ، وحينما توجد قطاعات قادرة على البقاء ولديها امكانات قوية لزيادة العرض . وقد تطلبت البلدان التى كانت تضم قطاعا خاصا رسميا متقدما ومستوى معتدلا من الحماية فحسب ، قدرا من إعادة التخصيص القطاعى لعنصر العمل ، أقل مما تطلبته الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وعلى النقيض من هذا ، فان إعادة تخصيص عنصر العمل على نطاق واسع مطلوبة فى بلدان وسط وشرقى أوروبا والاتحاد السوفياتى السابق . وكان سوء تخصيص العمل قليلا فى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، ولكنها عانت ضعف استجابات الناتج فى الأجل القصير بسبب عدم كفاية البنية الأساسية والدعم المؤسسى واستمرار تحيز السياسة ضد الزراعة .

دور السياسة

كذلك يمكن لاختيار السياسات وتتابعها أن يؤثر تأثيرا كبيرا على سرعة انتقال العمال ورفاهيتهم . ويتمثل الشاغل الأساسى فى إدارة الاصلاح الهيكلى فى كيفية تسهيل تدفق العمال من الوظائف غير القادرة على البقاء إلى الوظائف الجديدة ، دون زيادة تكاليف التصحيح فى الأجل القصير . وتنطوى خيارات السياسة على عدة أبعاد .

أول خيارات السياسة هو متى *يبدأ التصحيح* . ففى بعض الأحيان يكون هناك مجال لحرية التقدير : فقد كان بوسع بيرو بدء الاصلاح فى منتصف الثمانينات ، ولكنها اختارت التأجيل - نظير تكلفة مرتفعة من حيث زيادة الفقر . ولكن من الأفضل بصفة عامة التصدى للاصلاح بمجرد أن تتوافر الثقة بالتزام الحكومة . فاذا انتظر صانعو السياسة حتى ينهار الاقتصاد ، فلن يتوافر لهم سوى عدد قليل من الخيارات وربما يواجهون انتقالا أكثر ايلاما . بيد أن التصدى للاصلاح قبل أن ترسخ الحكومة التزامها ومصداقيتها ، قد يحدث رد فعل سلبى ويؤدى لانتكاس قضية الاصلاح ، مع عواقب وخيمة بالنسبة للنمو ، على نحو يتضح من تجربة كوت ديفوار فى الثمانينات .

وثانيا ، يتعين على صانعى السياسة أن يقرروا *سرعة الاصلاح* . فهل يكون الاصلاح تدريجيا ، مع إلغاء بطىء للوظائف غير القادرة على البقاء ؟ أم يكون سريعا ، حتى مع المخاطرة بالتشجيع على حدوث انخفاض حاد فى البداية فى العمالة الكلية ؟ ان الوضع الأمثل من منظور العمل هو ألا يتم التخلص من وظائف الا حينما تخلق وظائف جديدة ، ومن ثم يتم التقليل لأدنى حد من الطلب الاجمالى على العمل . وقد استخدمت هذه الاستراتيجية بلدان مثل الصين والهند ، والتى اختارت حماية الوظائف غير القادرة على البقاء ولتجنب المصاعب الاجتماعية والسياسية ، حتى على الرغم من أنه سيتعين فى مرحلة ما ، التصدى لعدم كفاءة القطاع المتمتع بالحماية . بيد أنه نادرا ما يكون النهج التدريجى خيارا متاحا أمام معظم البلدان . فمعظم الاقتصادات يبدأ الاصلاح فى خضم أزمة اقتصادية فى ظل تضخم متسارع وعجز بالحساب الجارى لا يمكن الاستمرار فى تحمله . ومن ثم ، يصبح التصدى للتثبيت والتحرير فى آن واحد هو الخيار الوحيد . ولا ينجح التثبيت السريع إلا إذا حظت نية الحكومة المعلنة بالتصدى للتضخم على نحو حاسم بالتصديق . ويتطلب هذا فى معظم الأحوال خفضا سريعا للتضخم من أجل ارساء المصداقية ، وهو ما يستبعد النهج التدريجى . فكلما ازدادت جرأة حزمة الاصلاح وشموليتها وازدادت مصداقية نوايا الحكومة ، ازداد وضوح التغير فى توقعات الناس وسلوكهم .

أما البعد الثالث فى تصميم السياسة فيتصل *بتتابع عمليات الاصلاح* . فثمة درس مهم من كل من محاولات الاصلاح الفاشلة والناجحة فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى أمريكا اللاتينية مؤداه أن الحكومات ينبغى أن تأخذ فى الحسبان الاعتماد المتبادل للأسواق فى عملية الانتقال وسرعات التصحيح المختلفة التى تأخذ بها . فالاصلاح ينبغى الا يتوقف عند أسواق السلع ورأس المال وبصفة خاصة لأن تصحيح سوق العمل أبطأ بصورة دائمة تقريبا من تصحيح أسواق السلع ورأس المال على أية حال . وغالبا ما يكون إصلاح سوق العمل هو العنصر المفتقد الذى قد يعرقل العملية ، حيث أن الاستجابة الراكدة لسوق العمل تترك الاقتصاد الذى تم إصلاحه جزئيا عرضة للصدمات خلال مرحلة الانتقال . ويوضح انهيار البرنامج الشيلى فى عام ١٩٨٢ هذه النقطة . فبحلول عام ١٩٨٠ كانت شيلى قد حررت كلا من أسواقها الخارجية والمالية ، ولكنها لم تقم الا باصلاح جزئى لسوق العمل وتركت آليات مقايسة الأجور دون تعديل . وقد أدى حدوث زيادة مفاجئة فى تدفقات رؤوس الأموال للداخل خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ إلى تقدير مغال فيه لقيمة البيزو ، فاقمت منه مقايسة الأجور بالتضخم الماضى . وازداد ارتفاع قيمة البيزو بالمعدلات الحقيقية . وفى عام ١٩٨٢ انهارت العملة ، حيث انخفضت بنسبة ٩٠ فى المائة تقريبا فى عام واحد فحسب ؛ وانكمش الناتج بنسبة ١٤ فى المائة ؛ وازداد معدل البطالة إلى ربع قوة العمل .

ومستوى سعر الصرف الحقيقى هو العنصر الرابع الحاسم فى تصميم السياسة ، وهو العنصر الذى تلقى عليه الضوء تجربة شيلى فى عام ١٩٨٢ . فالمغالاة الكبيرة فى تقدير قيمة العملة الحقيقية لبلد ما قد تكون لها تأثيرات معاكسة كبيرة على صناعات السلع التى تدخل فى نطاق التبادل التجارى ، وقد تضعف استجابة الصادرات وخلق الوظائف الجديدة . وفى النهاية ، فان المغالاة فى تقدير القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن تقوض عملية الاصلاح بكاملها . وقد حاولت كوت ديفوار فى منتصف الثمانينات إجراء التحرير مع الحفاظ على سعر صرف ثابت وعجز مالى كبير : وكانت النتيجة هى حدوث ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة ، وزيادة فى فاتورة الواردات ، وأزمة فى ميزان المدفوعات . وانعكس التصحيح الفاشل فى ركود فى النمو وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال الجزء الأكبر من العقد . وعلى النقيض من ذلك ، اقترن التحرير فى غانا بعمليات تخفيض كبيرة متعددة فى قيمة السيدى وتصحيح فى السياسات على مستوى الاقتصاد الكلى من أجل خفض التضخم . وكانت النتيجة انخفاضا حقيقيا فى قيمة العملة ، الأمر الذى وفر دافعا كبيرا لنمو الصادرات وخفف من تأثير خفض الحماية على القطاع المنافس للواردات .

وثمة بعد خامس لصياغة السياسة يتعلق *بالاقتصاد السياسى للاصلاح* . فالتجربة تظهر أن العامل الرئيسى للتصحيح الناجح هو الالتزام المتسم بالمصداقية بالتحول عن مسار التنمية القديم السيىء إلى توازن جديد موات للنمو . وينبغى للحكومات أن تكتسب هذه المصداقية ، لا عن طريق ترديد نصائح ومشورات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وانما اتباع نهج متسق إزاء الإصلاح .

ويتطلب برنامج الاصلاح القابل للاستدامة والذى يحظى بالمصداقية أن ترى الحكومة ، ورأس المال ، والعمل أن هناك مصلحة مشتركة بينهم . والفوز بتأييد العمال المنظمين أمر حاسم ، وخاصة ان لم تكن الاتحادات العمالية ، كما هو الحال أحيانا ، تمثل سوى ذلك الجزء من قوة العمل الذى كان يحظى بامتيازات نسبية قبل الانتقال وربما تكون له مصالح راسخة فى عرقلة الاصلاح . وقد يساعد جعل المكاسب طويلة الاجل من عملية الاصلاح واضحة على خلق تأييد للتغيير ، وهو ما تستطيعه أيضا الآليات التى تنطوى على الالتزام المسبق من جانب الحكومة باتباع مسار الاصلاحات ومنعها من أن تخلف وعودها ، وقد ساعدت المواثيق الاجتماعية الشاملة فى اسرائيل والمكسيك خلال الثمانينات على اكتساب التأييد العريض للاصلاح . ويمكن لمثل هذه المواثيق أن تلعب أيضا دورا هاما فى جنوب أفريقيا فى التسعينات . ويمكن للمواثيق الاجتماعية أن توفر وسيلة للعمال ، وأرباب الأعمال ، والحكومات للوصول إلى قدر من توافق الآراء بشأن حزمة الاصلاح ككل ، وبشأن عمليات المفاضلة التى تنطوى عليها . ويمكن أن تساعد أيضا على التخلص من التصور الذاتى للعلاقة بين الأسعار والأجور الاسمية . ولكن توجد للمواثيق الاجتماعية جوانب سلبية . وهناك بصفة خاصة تعارض بين عمليات تصحيح الأجور المنسقة

التى تأتى بها المواثيق الاجتماعية وبين الحاجة القوية إلى مرونة الأجور النسبية وإعادة تخصيص عنصر العمل خلال عملية إعادة الهيكلة . ولحل هذا التعارض ، قد ترغب البلدان التى تحظى فيها النقابات بالقدرة على المساومة المركزية فى التحرك سريعا نحو ترتيب لا مركزى بمجرد أن تحقق التثبيت . ففى مطلع عام ١٩٩٥ ، تحركت المكسيك فى هذا الاتجاه – ربما بصورة متأخرة – عن طريق انهاء اتفاقات الأجور المركزية ولصالح عمليات المساومة اللامركزية .

• • •

وعلى مدى العقدين الماضيين ، اضطلع كثير من البلدان النامية والبلدان التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، بإجراء تغييرات رئيسية فى استراتيجياتها الانمائية . وقد سادت سمتان هذه التغييرات : التحول صوب السياسات ذات المنحى التصديرى والاسواق المفتوحة ، وإعادة تقييم دور الدولة . وتفرض هذه التغييرات طويلة الأجل تحديات فريدة على تشغيل أسواق العمل . فهى تتطلب التعجيل بإعادة توزيع عنصر العمل من القطاعات غير القادرة على البقاء إلى القطاعات الآخذة فى التوسع . وهى تنطوى على التصدى للانخفاضات الحادة والانتقالية فى الطلب على العمل فى أنحاء البلد كله . ويتوقف مآل حال العمل خلال فترات التغيير الرئيسى هذه على الكيفية التى تقوم بها البلدان بالتصدى لهاتين المهمتين بنجاح . وعلى الرغم من أن الظروف السائدة فى البداية لها أهمية كبيرة فى تيسير عملية التصحيح ، فان هذا ينطبق أيضا على خيارات السياسة بشأن توقيت الاصلاح ، ووتيرته وتتابعه .

الفصل السادس عشر

الفائزون والخاسرون

يعانى العمال خلال الانتقال المؤلم من استراتيجية انمائية فاشلة ، حتى وان استفادوا من التغير فى الأجل الطويل . وربما يجد الفقراء أنه من الصعب عليهم بصفة خاصة أن يواجهوا الانخفاضات فى الأجور وفى فرص التوظف التى تنزع إلى الحدوث خلال فترات الانتقال . وفى بعض الأحيان تتأثر النساء بشكل غير متناسب . وقد يكون الاحساس بالألم عميقا إذا اصطحب الانتقال بركود أو إذا استغرق تجديد النمو وقتا أطول مما كان متوقعا .

هل تعتبر الأعباء التى تلقيها برامج التثبيت والاصلاح على كاهل العمال تكلفة حتمية ، أم انها دليل على عيب فى تصميم البرامج ؟ يحاج كثير من المراقبين ـ من المتحدثين باسم الاتحادات العمالية إلى بعض المنظمات الدولية وغير الحكومية ـ بأنه فى اقتصادات السوق النامية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل على حد سواء ، تنشغل سياسات التصحيح الهيكلى إلى حد مبالغ فيه بالتضخم وبالتوازن المالى ، وإلغاء اللوائح المقيدة للاسواق وتحريرها ، ولا تنشغل كثيرا بالآثار المباشرة على العمال . ويشير استعراض الدلائل بصورة مؤكدة إلى أن العمال يعانون خلال التصحيح ربما على نحو أسوأ كثيرا من معاناة المجموعات الأخرى . ولكن هل هناك سياسات بديلة فعالة تناسب مصالح العمال على نحو أفضل ؟ يبحث هذا الفصل توزيع أعباء الانتقال والادعاء بأن سياسات التصحيح لا تناسب مصالح العمال على خير وجه .

التصحيح والعمال والفقراء

تنطوى عمليات التحول على إصلاحات هيكلية عميقة . فهى تخلق فرصاً جديدة تماماً كما تخلق مخاطر جديدة ، تولد بالضرورة فائزين وخاسرين . ولكن عند نقل العمال

إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية ، فإن التغير الهيكلى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الناتج والعوائد التى تتحقق لعنصر العمل .

ويميل عنصر العمل إلى المعاناة خلال الفترة الأولى من التصحيح ، ربما بدرجة أكبر من معاناة رأس المال . ولكن ذلك لا ينجم فى الغالب الأعم عن عيب فى تصميم سياسات التصحيح ، وإنما لأن التصحيح يحدث بالتزامن مع - أو تؤدى إليه - أزمة تنشب على مستوى الاقتصاد الكلى ، يتبعها انخفاض حاد فى الطلب الكلى . وقدرة العمل على الانتقال على المستوى الدولى اقل من قدرة رأس المال ، ومن ثم فهو أقل قدرة على الرحيل حينما يتدهور الاقتصاد المحلى (انظر الفصل التاسع) . وبالتالى ، فحينما ينهار اقتصاد ما ، يرجح أن يتحمل العمل الجزء الأكبر من الصدمة ، بينما يهرب رأس المال . ولكن صدمة الطلب الكلى ، لا التصحيح الناشىء ، هى التى تؤدى إلى الإضرار بالعمال عادة .

ويمكن للتصحيح أن يفيد العمال ، على الرغم من الانخفاضات المؤقتة فى العمالة والأجور الحقيقية ، وذلك على نحو ما تشير إليه تجربة التصحيح فى البلدان الأفريقية خلال الثمانينيات . فمن بين تسعة وعشرين بلدا فى أفريقيا جنوب الصحراء تناولتها دراسة حديثة للبنك الدولى ، فان البلدان الست التى مضت لأبعد شوط فى تنفيذ اصلاحات السياسة الرئيسية وتحقيق استدامتها ، حظت بأقوى انبعاث للنمو الاقتصادى . وفيما بين ١٩٨١ - ١٩٨٦ و١٩٨٧ - ١٩٩١ ، شهدت هذه البلدان الست زيادة متوسطة فى النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بلغت نقطتين مئويتين . وشهدت البلدان التى لم تضطلع بالتصحيح ، انخفاض معدل النمو المتوسط بها إلى -٢ فى المائة سنوياً . وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوافرة عن اتجاهات الأجور والعمالة فى افريقيا ، فإن الأدلة المستمدة من بلدين قاما بالتصحيح - تنزانيا وغانا - تبين أن أداء كل من العمالة والأجور قد تحسن فى أعقاب الاصلاح الهيكلى . وفى خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، نمت العمالة فى تنزانيا بمعدل سنوى متوسط قدره ٦,١ فى المائة ، صعودا من -١,٥ فى المائة خلال النصف الأول من العقد . وفى غانا زادت العوائد الحقيقية فى القطاع الخاص إلى ثلاثة أمثال تقريبا فيما بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٨ ، فى أعقاب الاصلاحات .

ومن المؤكد ان الفقراء فى أمريكا اللاتينية عانوا خلال الأزمة التى حدثت على مستوى الاقتصاد الكلى ، ولكن هذا يعزى بصفة رئيسية إلى أخطاء السياسة الماضية لا إلى سياسات التصحيح ذاتها . اذ كان الفقر المتصاعد فى البرازيل وبيرو فى الثمانينيات يرجع إلى الافتقار إلى التصحيح والتدهور الاقتصادى . وتوجد فى بعض بلدان امريكا اللاتينية أدلة على أن عدم المساواة ارتفع خلال فترات الركود وانخفض فى فترات الانتعاش (الشكل ١٦ -١) ، ولكن هذا يبدو سمة لصيقة بدورة الأعمال - على نحو ما هو عليه الحال فى بعض البلدان الصناعية - وليس سمة لصيقة بالاصلاح . ففى شيلى تتوافر بعض الادلة على ارتفاع فوارق الأجور فيما بين العمال حسب اختلاف مستوى تحصيلهم التعليمى حتى عام ١٩٩٢ ، ولكن النمو السريع فى الأجور والعمالة يحقق منافع كبيرة بشكل واضح لجميع العمال فى شيلى .

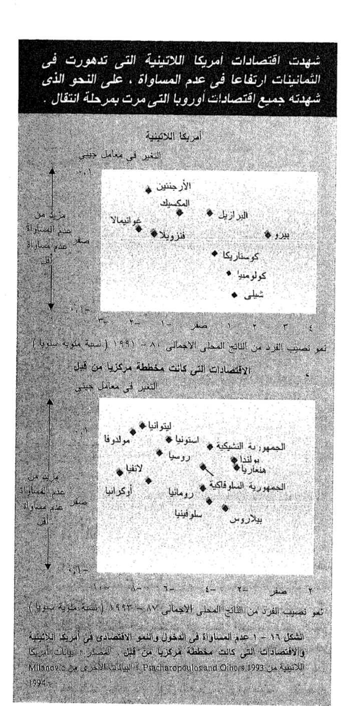
وقد اقترن الانتقال بزيادة عدم المساواة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وقد كان عدم المساواة قليلا جدا فى ظل الاشتراكية ، ولكن اقتصادات السوق تتطلب قدرا من عدم المساواة لكى تعمل على نحو كفؤ : فلابد أن تختلف الأجور اذا اردنا إثابة الاستثمارات فى المهارات والخبرة . ومن ثم ، كانت الزيادة فى عدم المساواة – والتى كانت مرغوبة حقاً - نتيجة لا مفر منها للانتقال من التخطيط المركزى فى اتجاه نظام السوق . ففى جمهورية التشيك ، وبولندا ، وسلوفينيا ، وألمانيا الشرقية ، نجم تزايد عدم المساواة بصفة رئيسية من ارتفاع العوائد النسبية لمن تلقوا تعليما عاليا . وتغيرت قليلا ، أو لم تتغير أصلا ، النسبة بين أجور الـ ١٠ فى المائة من العمال الأدنى أجراً واجور العامل المتوسط .

وكان الانتقال إلى السوق يعنى زيادة فى صفوف الفقراء فى جميع الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وكانت الزيادة فى الفقر كبيرة فى بيلاروس ، وليتوانيا ، ومولدوفا ، وروسيا . ويرجح أن ينخفض مدى تفشى الفقر مع النمو الاقتصادى ، والذى استؤنف بالفعل فى اقتصادات عديدة تمر بمرحلة انتقال . ومن ثم ، فإن الفقر الذى يحدث خلال الانتقال ينبغى ألا يصير دائما بالنسبة لمعظم من يقعون فى إساره . ولا يرجح أن يظل فقراء سوى الذين تمنعهم مؤهلاتهم التعليمية المنخفضة من التكيف مع النظام الجديد .

وأسوأ سيناريو بالنسبة للعمال الفقراء هو الاصلاح الذى يبدأ ثم يتهاوى . ففى البلدان التى تتخلى عن الاصلاح فى منتصف الطريق أو تتوه فيما بين المسارات المختلفة ، تنخفض مستويات المعيشة عادة بصورة هائلة وتظل منخفضة . ففى كوت ديفوار فى الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ، أدى النمو الاقتصادى المستدام الذى نتج عن محاولة الاصلاح الهيكلى وارتفاع أسعار البن والكاكاو إلى الاقلال من الفقر بدرجة كبيرة . ولكن حينما انهارت معدلات التبادل التجارى للبلد فى عام ١٩٨٦ ، وتخلت الحكومة عن الاصلاح ، تهاوى نمو الناتج المحلى الاجمالى ، وحلّق الفقر مرتفعا ، الأمر الذى محا مكاسب الفترة السابقة . وفيما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٨ ، زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠ فى المائة إلى ٤٦ فى المائة . وثمة مثال أخر هو الفلبين فى مطلع الثمانينيات ، حينما سبب التضخم وسعر الصرف المقوم بصورة خاطئة معاناة الفقراء ومنعهم من تحقيق أية مكاسب . وفى أوكرانيا فى مطلع التسعينيات ، وجه التضخم المفرط واستمرار القيود على التجارة الخارجية ، والاستجابة المتثاقلة فى القطاع الخاص لطمة للفقراء دون تحقيق الوعد بتحقيق تحسن سريع .

ويؤدى الركود ، والبطالة ، وانخفاض الأجور جميعا إلى الاضرار بالفقراء بصورة حادة فى مرحلة الانتقال المبكرة ، ولكن الاصلاحات الهيكلية التى تشكل التحول الحقيقى تفيد العمال الفقراء حتى فى الأجل القصير . كما يعمل تحرير التجارة والتخفيض الحقيقى فى قيمة العملة معا على تنشيط الصادرات ، والتى تميل فى البلاد النامية إلى أن تكون كثيفة الاستخدام للعمال الأقل مهارة . وتعنى تنمية القطاع الخاص عادة ، تنمية مشروعات الاعمال الجديدة فى القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل . ونظرا لأن السلع الداخلة فى نطاق التبادل التجارى تمثل جزءا من سلة استهلاك معظم الفقراء أصغر منه فى سلة الأثرياء ، فإن ارتفاع الأسعار النسبية للواردات يؤثر فيهم بدرجة أقل .

بيد أنه فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل ، قد تضر هذه الآثار قصيرة الأجل بالفقراء . فقد كان يتم توفير الاسكان ، والمرافق ، والنقل العام بصورة مجانية تقريبا فى ظل النظام السابق ، وكان الغذاء مدعوما ، فى حين لم يكن معظم السلع المستوردة متاحا أو



الشكل ١٦ ـ ١ عدم المساواة فى الدخول والنمو الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . المصدر : بيانات أمريكا اللاتينية من Psacharopoulos and Others 1993 ؛ البيانات الأخرى من Milanovic 1994 .

متاحا فحسب بأسعار بالغة الارتفاع فى السوق السوداء . ومع تحرير التجارة ، وتصحيح سعر الصرف ، وخفض الدعم ، أصبحت السلع المستوردة أقل تكلفة أو أصبحت متاحة لأول مرة ، بينما ارتفعت أسعار المرافق ، والغذاء ، والاسكان .

الإطار ١٦ - ١ هل نعرف مدى تدهور رفاهة الأسر المعيشية فى فترات التغيير الرئيسية ؟

قد تواجه الأسر فى الاقتصادات التى تأخذ بالاصلاح خسائر تعجزها من حيث الرفاهة ، مع انخفاض الأجور الحقيقية وفرص التوظف على حد سواء . ولكن الاسر المعيشية لا تتلقى هذه الصدمات بصورة سلبية ، وانما تحاول التكيف لمواجهتها . فتتحول الاسر المعيشية من مصادر الدخل المتعلقة بالأجور إلى تلك التى لا تتعلق بها ، وبصفة خاصة من خلال زيادة المشاركة فى القطاع غير الرسمى . فينضم مزيد من النساء إلى قوة العمل ، ويعمل عدد آخر من أعضاء الأسرة المعيشية ساعات إضافية للحصول على دخل مكمل ، وفى بعض البلدان ينضم عدد آخر من كاسبى الأجور إلى الأسرة لتجميع الدخول ودمج المخاطر . ونظرا لأن الأسر المعيشية التى تتأثر بالصدمات المقترنة بالتحول تغير أنماطها الاستهلاكية أيضا ، تثور مشكلات القياس بشأن تقدير مدى الانخفاض فى الأجور ، ونتيجة لهذا ، قد لا تمثل التقديرات الاجمالية للانخفاضات فى الأجور والعمالة مقاييس دقيقة لما يؤول اليه حال الاسر المعيشية . وتوضح الدراسات التى أجريت فى اكوادور ، والمكسيك ، وبولندا ، وزامبيا أسباب ذلك .

وهناك طريقة بسيطة لبيان الفارق بين التغيرات فى الأجور والتغيرات فى الرفاهة هى النظر فى مدى تعديل الاستهلاك خلال فترات التغيرات الرئيسية . ففى المكسيك ، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٨,٦ فى المائة سنويا بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٨ ، ولكن الاستهلاك الخاص انخفض بنسبة أكثر اعتدالا بلغت ١,٩ فى المائة سنويا . وينبغى أن يقيم الانخفاض البالغ ٣٢ فى المائة فى الاجور الحقيقية فى بولندا خلال عام ١٩٩٠ جنباً إلى جنب مع الانخفاض الأقل فى الاستهلاك والذى بلغ ١٤ فى المائة ، طبقا للتقديرات الرسمية ، أو الانخفاض الذى بلغ ٥ فى المائة ، والمستمد من بيانات الانفاق الاستهلاكى . وفى كل من اكوادور وزامبيا ، زادت المشاركة فى القطاع غير الرسمى - من ٣ فى المائة من العمالة فى عام ١٩٨٨ إلى ٢١ فى المائة فى عام ١٩٩٢ . بالنسبة لاكوادور ، ومن ١٩ فى المائة فى عام ١٩٧٨ إلى ٥٢ فى المائة فى عام ١٩٩٢ بالنسبة لزامبيا . وفى اكوادور والمكسيك وزامبيا ، دخلت أعداد إضافية من النساء إلى قوة العمل : ففى غوياكيل باكوادور مثلا ، قفزت نسبة الزوجات اللائى يعملن خارج المنزل من ٤٥ فى المائة إلى ٩٠ فى المائة خلال سنوات الانتقال . وزاد متوسط حجم الأسرة المعيشية أيضا من ٤,٣ إلى ٥,٣ فى المائة فى زامبيا ، بينما أرتفعت نسبة الأسر المعيشية الممتدة من ٣٣ فى المائة إلى ٣٨ فى المائة .

وقياس الرفاهة صعب بصورة مشهورة . فالبيانات البولندية لا تفسر التحسن فى تنوع المنتجات وجودتها خلال مرحلة الانتقال أو التخلص من متاعب صفوف الانتظار الطويلة . ومن ناحية أخرى ، فإن بيانات اكوادور وزامبيا لا تظهر الزيادة فى الجريمة والعنف ، حتى داخل الأسر المعيشية ، التى صاحبت الانخفاض فى مستويات المعيشة . ولا يظهر أى من البيانات مدى اضطرار الأسر ، وخاصة المرأة ، إلى العمل لساعات أطول (داخل وخارج المنزل) للتوفيق بين الدخل والاحتياجات . وبالتأكيد ، فإن بيانات الأجور والعمالة الرسمية لا تبين سوى جانب بسيط من الصورة .

من الذى يتحمل عبء التغييرات الرئيسية ؟

يعتمد معظم الأسر المعيشية بدرجة كبيرة على دخلها من العمل . ومن ثم ، فإن مستويات معيشة الأسر المعيشية خلال فترات التغير الرئيسى ترتبط على نحو وثيق - وإن لم يكن كاملا - بما يحدث فى سوق العمل . ولكن النظر إلى الأجور وحدها قد يكون خادعاً ، لأن هناك عدد من العوامل الأخرى يؤثر فى مستويات المعيشة ، مثل معدلات مشاركة قوة العمل ، ومعدلات الادخار الشخصى ، وتنوع السلع التى يتم استهلاكها ونوعيتها ، وتحويلات الدخل الرسمية وغير الرسمية (الاطار ١٦ - ١) .

وقد انخفض الطلب على العمل فى جميع حالات الانتقال والتصحح تقريبا (ربما باستثناء حالتى الصين وفييت نام) نتيجة لمزيج ما من التدهور على مستوى الاقتصاد الكلى وإعادة توزيع عنصر العمل . وكان الانخفاض أكثر وضوحا فى القطاعات التى لم تعد قادرة على البقاء اقتصاديا . ولم يفلت تقريبا أى اقتصاد يمر بالتصحيح كلية من حدوث تدهور مؤقت فى الأجور الحقيقية وزيادة فى البطالة ، ولكن حجم كل من الأثرين ومدته يختلفان من بلد إلى آخر . ومصدر الاختلاف فى النهاية هو عدد الوظائف التى يتم انشاؤها والسرعة التى يجرى بها ذلك - ويعتمد هذا على سرعة الاصلاح ومصداقيته .

ويعتمد رد فعل العمال والأسر المعيشية إزاء التغير فى نمط الطلب على العمل على كل من العمر ، ومصدر الدخل ، ومركز العامل بالنسبة للتوظف وعلى حجم الأسرة . وحينما يقدم دعم للعامل خلال فترة توقفه عن العمل ، سواء فى شكل تحويلات دخل من الدولة ، أو من أعضاء الأسرة المعيشية الآخرين ، أو من أسر معيشية

أخرى ، ترتفع نسبة المتعطلين من السكان فى سن العمل . وقد تتخذ الزيادة فى عدد السكان الذين لايجدون عملا شكل زيادة فى البطالة ، أو تقاعد مبكر ، أو إحدى الصور الأخرى للانسحاب من قوة العمل (على سبيل المثال ، تأثير العامل المحبط) .

وفى معظم بلدان وسط وشرقى أوروبا وصلت البطالة إلى مستويات تزيد على ١٠ فى المائة (وارتفعت إلى ما يربو على ١٥ فى المائة فى بلغاريا وبولندا) . وللوهلة الأولى لاتبدو هذه المستويات أعلى كثيرا من تلك السائدة فى العديد من اقتصادات أوروبا الغربية ، والتى لم يعان أى منها من صدمات انتقال مماثلة فى السنوات الأخيرة . ولكن البطالة فى وسط وشرقى أوروبا لاتزال أعلى حتى على الرغم من حقيقة أن أعداداً كبيرة من العمال تسربت من قوة العمل الرسمية . فحتى فى تلك البلدان التى خفضت الدعم للمؤسسات العامة ، مما أجبرها على فصل العمال ، كان تحرك البطالة بالزيادة والنقصان ضئيلا . ولكن فى حين أصبحت البطالة بركة راكدة بصورة متزايدة ، حدث نمو كبير فى اشتغال الناس لحساب أنفسهم ، وفى العمالة بالقطاع غير الرسمى .

وكان لهذه التغيرات الكبيرة فى العمالة آثار عميقة على الاسر المعيشية . فمعظم عمال القطاع الرسمى الذين يفقدون وظائفهم أو يعانون من تخفيضات حادة فى أجورهم الحقيقية لا يأتون من الأسر المعيشية التى كانت فقيرة قبل حدوث التغيرات ، ولكن بعضهم يصبح فقيرا نتيجة لتلك التغيرات . وحيثما ازدادت البطالة بدرجة كبيرة ، أسهمت بقوة فى دفع الأسر المعيشية إلى تحت خط الفقر . ففى عام ١٩٩٣ ، كان احتمال أن تقع الأسر المعيشية البولندية التى يعانى البطالة عضوان أو أكثر من أعضائها فى إسار الفقر يعادل ثلاثة أمثال احتمال وقوع الاسر المعيشية المتوسطة فيه . وفى المكسيك فى عام ١٩٩٢ ، كان احتمال أن يصبح عمال الحضر المتعطلون فقراء يزيد بنسبة ٢٠ فى المائة عنه فى حالة العمال المشتغلين . وفى أواخر الثمانينيات ، كان تفشى الفقر بين الأسر المعيشية الحضرية فى بيرو أعلى ما يمكن فيما بين المتعطلين . غير أنه ، فى معظم البلدان التى تأخذ بالتصحيح - بما فيها بوليفيا ، والبرازيل ، وغانا ، وحتى المكسيك وبيرو - كان الذين يعملون مقابل أجور متدهورة يشكلون معظم الزيادة فى عدد الفقراء . ويصدق هذا أيضا فى بعض البلدان

ينزع العمال غير المهرة فى الحضر إلى أن يصبحوا فى وضع أقل مواتاة فى فترات التغير الرئيسية .

جدول ١٦ - ١ تأثير الإصلاح على العمال فى انماط الإصلاح الأربعة الرئيسية

نمط العامل	البلدان الصناعية فيما بعد الاشتراكية	أمريكا اللاتينية	افريقيا جنوب الصحراء	البلدان الآسيوية الزراعية
القطاع الرسمى	-	+	-	-
القطاع غير الرسمى	+	-	+	+
الحضرى	+	-	-	+
الريفى	-	+	+	+
النساء	+/-	-	-	+
الماهر فى الحضر	+	+	+	+
غير الماهر فى الريف	-	-	-	-

ملاحظة : يرد وصف الأنماط الأربعة فى الفصل الخامس عشر . تشير علامة زائد إلى تحقق كسب وعلامة ناقص إلى تحقق خسارة ، بالنسبة للعامل المتوسط . تشير علامة زائد / ناقص إلى نتيجة غير واضحة .

الصناعية التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، مثل روسيا حيث كانت الشركات تعتمد على منح الاجازات والاقلال من ساعات العمل ، وتخفيض الأجور للابقاء على العمال فى قوائم الأجور والمرتبات .

ويمكن لآثار الاصلاح أن تتباين تباينا كبيرا بين العمال الذين يظلون مستخدمين . ويبين الجدول ١٦ - ١ من يفوزون ومن يخسرون خلال مراحل الانتقال . ويتم تجميع العمال تبعا لمشاركتهم فى سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية ، ومقر الاقامة (حضر أو ريف) ، والجنس ، ومستوى المهارة ، وتتم مقارنة آثار الانتقال على كل مجموعة بالآثار على العامل المتوسط عبر الفئات الأربع العريضة للبلدان المحددة فى الفصل الخامس عشر .

القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى

يعتبر الانتقال من العمالة الرسمية الى العمالة غير الرسمية سمة للتصحيح فى سوق العمل تماثل فى أهميتها الزيادة فى معدلات البطالة ، خاصة فى البلدان التى لاتوجد بها شبكات أمان أو تأمين للبطالة . وتميل العمالة بالقطاع غير الرسمى إلى التضخم خلال التصحيح ، مع سعى العمال الذين يتم فصلهم فى القطاع الرسمى للعثور على

وظائف جديدة ، وسعى النساء وباقى أعضاء الأسر المعيشية للعثور على فرص توظف خارجية للمساعدة على تعويض التدهور فى دخل الاسرة المعيشية . وقد وَسَمتْ عملية اضفاء الطابع الرسمى هذه على العمالة كل من الاقتصادات التى كانت مخططه مركزيا من قبل ، حيث لم يكن القطاع غير الرسمى كبيرا ، واقتصادات السوق فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، حيث كان القطاع غير الرسمى كبيرا بالفعل إلى حد كبير ، فى حين كان القطاع الرسمى يعانى هبوطا حادا . وقد أظهرت عمليات مسح أجريت فى أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ أن أكثر من ثلث قوة العمل البولندية كانت تعمل على أساس التفرغ كل الوقت أو جزء من الوقت فى القطاع غير الرسمى ، وأن ٤٦ فى المائة من المتعطلين كانوا فى حقيقة الأمر يعملون كل الوقت أو جزء منه فى أنشطة القطاع غير الرسمى . وتحدد التقديرات المتحفظة بشأن المكسيك العمالة بالقطاع غير الرسمى بنسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٤٠ فى المائة من إجمالى العمالة وانها نمت بنسبة ٩,٥ فى المائة سنويا فيما بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٨ . وبالمثل فقد تضخمت العمالة فى القطاع غير الرسمى فى البرازيل بنسبة تقارب ٣٠ فى المائة خلال فترة الكساد ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، بينما انخفضت العمالة بالقطاع الخاص الرسمى .

وبصفة عامة ، كانت أحوال العمال فى القطاع غير الرسمى أفضل حالا ممن كانوا ضمن العمالة الرسمية خلال عمليات التحول الرئيسية . وتشير الدلائل المستمدة من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل أن عمال القطاع غير الرسمى كانوا افضل حالا خلال مراحل الانتقال الأولى . ففى بولندا مثلا كانت الأجور فى القطاع غير الرسمى تبلغ فى البداية عدة أمثال نظيراتها فى القطاع الرسمى - ويرجع ذلك جزئيا إلى أن العمال وأرباب الأعمال فى القطاع غير الرسمى كانوا يحققون أرباحا مرتفعة خارج الاقتصاد الخاضع للضرائب ، ويرجع جزئيا لأن هؤلاء العمال كانوا ينتقلون إلى قطاعات جديدة مربحة ، حيث كان الطلب بالغ الارتفاع . وقد انكمش هذا الفارق منذ ذلك الوقت ، وتتجه الأجور فى القطاع غير الرسمى الآن الى الانخفاض عن تلك السائدة فى القطاع الرسمى . وفى أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء ، أيضا - فى كوت ديفوار مثلا - أضر التصحيح بالعمال فى القطاع الرسمى بدرجة أكبر من اضراره بعمال الزراعة والعمالة الحضرية غير الرسمية . ولكن فى معظم أمريكا اللاتينية شهد عمال الحضر المشتغلون لحساب أنفسهم وخاصة الذين يعملون بالقطاع غير الرسمى تدهورا فى أوضاعهم مقارنة بنظرائهم من العاملين بأجر فى القطاع الرسمى . وعلى سبيل المثال زادت نسبة الدخول فى القطاع الرسمى إلى نظيراتها فى القطاع غير الرسمى بنحو ٧ فى المائة فى البرازيل خلال كساد ٨١ - ١٩٨٣ . والصورة أكثر تنوعاً فى البلدان الزراعية الآسيوية . ففى أحد الطرفين ، توجد الصين التى عملت على حماية العمال فى القطاع الرسمى وأجلت إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة . وعلى الطرف الآخر ، مضت فييت نام خلال عملية إصلاح كبيرة للمؤسسات المملوكة للدولة منذ عام ١٩٨٩ ، حيث قامت بتحويل نحو ثلث العمال البالغ عددهم ٢,٤ مليون فى ذلك القطاع إلى القطاع الخاص . واجمالاً ، فحتى على الرغم من أن العمال بالقطاع الرسمى فى البلدان الآسيوية ربما يكونوا قد اصبحوا فى وضع أقل مواتاة من عمال القطاع غير الرسمى ، فإن رفاهة المجموعتين قد ارتفعت بالمقاييس المطلقة .

المناطق الريفية والحضرية

فى جميع البلدان تقريبا يكون الفقراء اكثر عددا - وأشد فقرا - فى المناطق الريفية . ولكن الأسر المعيشية الريفية الفقيرة غالبا ما استفادت من التصحيح . فعلى الرغم من أن عمال الزراعة يتأثرون بالهبوط الذى يحدث على مستوى الاقتصاد الكلى ، فإنهم يلقون عادة حماية من آثار انكماش القطاع العام تزيد عما يلقاه العمال فى المناطق الحضرية . وقد استفادوا فى كثير من البلدان ، بدرجة كبيرة من القضاء على صور التحيز لصالح الحضر والتى سادت الأنظمة القديمة المستندة إلى الحماية واحلال الواردات . وحينما أدت تغيرات الأسعار الى تحسين معدلات التبادل التجارى لعمال الريف حققت الأسر المعيشية الريفية مكاسب حتى قبل أن يبدأ الاقتصاد بأسره فى النمو . ففى غانا ارتفعت الأجور الزراعية الحقيقية بنسبة ٢٧ فى المائة ، بينما انخفضت الأجور فى قطاعات السلع غير الواقعة فى نطاق التبادل التجارى (التجارة الداخلية أساساً) بحوالى ٢٢ فى المائة فى أعقاب التصحيح . وفى أمريكا اللاتينية وآسيا ، استفاد سكان الريف أيضاً بالمقاييس النسبية خلال فترة التصحيح ، حتى

وان ظل الفقر متركزاً فى المناطق الريفية . ويبدو أن الأسر المعيشية الريفية لم تعان بدرجة أكبر ، بالمقاييس النسبية خلال مراحل الانتقال إلا فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل فى أوروبا ، حيث توقفت سياسات حماية الزراعة .

المرأة

يستحق وضع المرأة فى فترات التغيير الرئيسى اهتماما خاصا بسبب المطالب المتزايدة التى تواجهها فى فترات الأزمة . فعلاوة على مسؤولياتها الأسرية المعتادة ، تطالب المرأة عادة بالمعاونة فى تحقيق استدامة دخل الأسرة عندما تنخفض أجور الذكور أرباب الأسر المعيشية . وعندما يتم توظيف المرأة ، تصبح أكثر عرضة للمخاطر من الرجال ، حيث يتركز توظيفها بصورة غير متناسبة فى القطاعات أو المهن منخفضة الأجر ، ويجرى عزلها عادة فى القطاع غير الرسمى . ولا غرو أن الوضع النسبى للمرأة تدهور عادة خلال التصحيح الهيكلى .

وفى حالات التصحيح التى جرت فى أمريكا اللاتينية انخفض أجر الساعة للمرأة بصورة أكثر حدة من انخفاض أجر الرجل ، ويعزى هذا جزئيا إلى تركز النساء فى القطاع غير الرسمى وفى القطاعات الأشد تأثرا ذات الأجر المنخفض ، مثل صناعة الكساء . ولكن كثيرا ما تظهر المرأة فى الأسر الفقيرة زيادات كبيرة فى المشاركة فى قوة العمل ـ وهو ما يطلق عليه غالباً أثر « العامل المضاف » . وفى غانا ، شهدت النساء العاملات بالقطاع غير الرسمى انخفاضات فى أجورهن ، مع انتقال فائض العمال الذين تم تسريحهم من القطاع الرسمى إلى الأنشطة غير الرسمية . وقد ازداد تأثر النساء نتيجة لتحويل الموارد بعيدا عن زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية ـ حيث دور المرأة سائد ـ نحو المحاصيل النقدية . وفى كوت ديفوار ، أدى افتقار المرأة النسبى إلى التعليم إلى وضعها فى موضع غير موات ، وفى مصر أضيرت المرأة نتيجة قوائم الانتظار الطويلة للتوظف فى الحكومة وان البدائل المتاحة لها فى القطاع الخاص محدودة . وقد لعبت المرأة دوراً متميزاً خلال مرحلة الانتقال فى البلدان الآسيوية أيضاً . فعلى الرغم من أن المرأة الفييت نامية تواجه تحديات خاصة نتجت عن انهيار خدمات رعاية الأطفال التى تقدمها التعاونيات ، فقد تحسن وضعها الاجمالى اتساقا مع النمو الاقتصادى ، ولم تعد الأسر التى تعولها النساء الآن أفقر من تلك التى يعولها الرجال .

والأدلة المتوافرة عن أثر التصحيح على المرأة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل ، ادلة متضاربة ، لكن من الواضح ان وضعها الاجمالى ليس كئيبا على نحو ما يصور عادة . فمن ناحية ، كان معدل خروج المرأة من قوة العمل اعلى منه بالنسبة للرجال ، بدءا من معدلات مشاركة بالغة الارتفاع بالمقارنة بالبلدان الاخرى . كما انها تظهر معدلا للخروج من البطالة ابطأ أيضا . ومن ناحية أخرى ، تشير الدراسات فى جمهوريتى التشيك وسلوفينيا ، إلى انه عندما تراعى السمات الفردية ، تتفوق المرأة عمليا بالنسبة الى الرجل سواء من حيث الأجور أو التوظف ، إما لانها أفضل تعليما (وقد ارتفعت العوائد على التعليم) أو لانها تشغل وبصورة غير متناسبة وظائف فى القطاعات التى أصيبت بضرر أقل نتيجة صدمات الطلب على العمل ، وخاصة الخدمات والصناعات كثيفة الاستخدام للعمل .

العمال المهرة وغير المهرة

يقع عبء التصحيح بدرجة اكبر على عاتق غير المهرة وغير المتعلمين فى كل من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل واقتصادات السوق التى تمر بمرحلة انتقال . وهؤلاء العمال أكثر تعرضا لمخاطر التغير الهيكلى لأنهم أقل قدرة على التكيف إزاء البيئة الآخذة فى التغير وعلى الاستفادة من فرص الوظائف الجديدة . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل هناك ارتباط عكسى قوى بين مستويات المهارة واحتمالات الانزلاق إلى الفقر . وقد تدهور الوضع النسبى للعمال اليدويين والموظفين الاداريين ذوى المهارات المنخفضة ، والذين لم يحصلوا إلا على تعليم مهنى أو أقل ، بدرجة أكبر من وضع أية مجموعة أخرى خلال الانتقال ، بينما ارتفعت العوائد على التعليم بصورة حادة فى سلوفينيا وبولندا . وفى بعض اقتصادات السوق مثل شيلى والمكسيك ، تحول هيكل الأجور النسبية أيضاً لصالح الاكثر مهارة ، وربما كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة . وفى فييت نام ومنغوليا ، تحققت أكبر مكاسب الأجور فى قطاع الخدمات الآخذ فى الازدهار والذى يوظف أعداداً

متزايدة من العمال المهرة الذين انتقلوا من القطاع الصناعى الأخذ فى الانكماش .

• • •

وقد تخلق الصدمات الخادة للاقتصاد فرصا لبعض العمال ، بينما تكون لها آثار مؤلمة على آخرين . ويتبع التحول أنماطا متباينة فى البلدان المختلفة ، ولكنه ينطوى دائما على تسارع ملحوظ فى القضاء على الوظائف غير القادرة على البقاء وخلق وظائف جديدة . وتقترن هذه العملية دائما فى الأغلب بتدهور على مستوى الاقتصاد الكلى ، مما يتطلب خفضاً فى الطلب على العمل وانخفاضاً فى الأجور الحقيقية . وغالبا ماتتمثل الآثار الصافية فى انخفاض كبير فى دخول العمل وزيادة البطالة وانتقال العمال من القطاع الرسمى إلى القطاع غير الرسمى . وحتى افضل عمليات الاصلاح من حيث التصميم تثمر فائزين وخاسرين فى الأجل القصير ، مع تركز الخاسرين بصفة خاصة بين العمال غير المهرة وفى القطاع الرسمى فى المناطق الحضرية . ويعتبر نقل الاقتصاد باسرع مايمكن إلى مسار النمو الجديد عنصراً أساسياً للحد من خسائر الرفاهة ، بينما يؤدى التخلى عن الاصلاح فى منتصف الطريق إلى الاضرار بالعمال الفقراء ابلغ الضرر .

الفصل السابع عشر

إعادة هيكلة العمالة

ترتبط التحولات الكبرى بإعادة هيكلة العمالة على نطاق واسع - إذ ينبغى إلغاء كثير من الوظائف وإنشاء الكثير من الوظائف الجديدة . وتزداد حالات الاستخدام والفصل من العمل زيادة كبيرة خلال مراحل التغيير الكبرى مما يثير الاضطراب فى سوق العمالة وعدم اليقين لدى العمال . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، وكذلك فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط التى تجرى عملية التصحيح الاقتصادى ، انخفضت العمالة الرسمية بما يتراوح بين ٥ و ١٥ فى المائة ، كما انخفضت الأجور الحقيقية بما يزيد على ٤٠ فى المائة فى الحالات المفرطة ، قبل ان تنتعش مرة أخرى . ويستطيع بعض العمال الكسب من فورهم إذا تحركوا بسرعة صوب قطاعات تتجه نحو التوسع . ولكن الكثير منهم يعانى من خسائر ترتبط بانخفاض الأجور والتحول نحو وظائف منخفضة الأجور فى القطاع غير الرسمى ، أو البطالة . وتكون الصدمة قصيرة الأمد بالنسبة للعمال الذين يستعيدون فرصا للعمل والأجور عندما ينطلق الاقتصاد . ولكن غيرهم من العمال يعانون من خسائر دائمة سواء لأنهم يفتقرون إلى المهارات أو لأنهم كانوا يحصلون على أجور أكبر فى القطاعات التى كانت تحظى بالحماية قبل الإصلاح .

ومن منظور العمال ، تعتبر استعادة واستدامة النمو مفتاح التحول الناجح . ومع أن توقيت وتصميم إصلاح الاقتصاد الكلى لهما تأثير قوى على السرعة التى يتم خلالها انتعاش الطلب على العمل ، إلا أن سياسات سوق العمل يمكن أيضا أن يكون لها تأثير كبير . ما الذى تستطيع الحكومات أن تفعله للإسراع فى عملية الانتقال والتخفيف من محنة العمال المشردين سواء الذين يتطلعون منهم إلى الانتقال إلى قطاعات جديدة أو الذين تتهددهم خسائر دائمة ؟ إن هذا الفصل يدرس فعالية أربعة أنواع من استجابة السياسات : السياسات التى ترمى إلى الحد من أوجه جمود سوق العمل التى يمكن أن تعوق الانتعاش ؛ والسياسات التى تساعد العمال بإعدادهم على التواؤم مع

التغيير ؛ والسياسات التى توفر تحويلات للحد من خسائر الدخل ؛ والسياسات التى تصمّم للتعامل مع حالات التسريح المؤقت للعمال على نطاق واسع .

تعزيز قدرة سوق العمل على التكيف

إن وجود أسواق العمالة القابلة للتكيف تعتبر مسألة جوهرية إذا كان يراد للعمال الاستفادة بسرعة من الانتعاش الاقتصادى (الجدول ١٧ - ١) . وزيادة مرونة سوق العمل - برغم الاسم الردىء الذى اكتسبته باعتبارها تزويقا لخفض الأجور وتسريح العمال - تعتبر ضرورية فى كل أقاليم العالم التى تخضع لإصلاحات كبرى . ولاتزال توجد فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل مجموعات كبيرة من العمال الملتصقين بوظائف غير قادرة على البقاء - وتشير التقديرات إلى أن هذه الفئة من العمال

تستطيع الحكومات تيسير إعادة هيكلة سوق العمل وخفض تكاليف التصحيح التى يتحملها العمال .

الجدول ١٧ - ١ السياسات التى تيسر إعادة هيكلة العمالة

السياسة	الفعالية والتوصيات
زيادة قدرة سوق العمالة على التكيف تيسير قدرة العمال على الانتقال مرونة الأجور	يجب إلغاء تراخيص الإقامة والتنظيمات التقييدية لأمن الوظيفة . الزيادة النسبية لمرونة الأجور هى مفتاح التصحيح القطاعى للعمالة ويمكن أن تقلل هبوط اجمالى العمالة .
الحد من مثبطات تغيير الوظائف	فصل الخدمات الاجتماعية عن التوظيف يعتبر مهمًا فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وإصلاح الأسواق الأخرى ، وخاصة سوق الإسكان ، له أهمية أساسية .
إعداد العمال للتغيير (سياسات نشطة) إعادة التدريب .	عمليات التقييم الدقيقة لفاعليتها قليلة حتى فى البلدان الصناعية . التمويل الحكومى (وإن كان نادراً ما تقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمة) مستصوب فى بعض الحالات لأولئك الذين اضرتهم التغييرات ، وذلك على الأقل لأسباب تتعلق بالرفاهية والدواعى السياسية .
المساعدة فى البحث عن وظائف	غير مكلفة وغالبا فعالة فى البلدان الصناعية فى زيادة التعيين فى الوظائف ، رغم أنها تتعلق بعدد ضئيل فقط من الباحثين عن وظائف . قد تكون مفيدة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل .
أوجه دعم الأجور	عملية مكلفة وغالبا خطرة وليس لها سوى آثار صافية ضئيلة فى البلدان الصناعية . ويمكن ان تهدد بتدمير الإصلاحات . وقد تكون مفيدة إذا حددت أهدافها بدقه ، مثل تنفيذها فى مدن الشركات الواحدة
علاوات (منح ، قروض أو دفعات مقدمة من المزايا) لمساعدة دوائر الأعمال على البدء فى العمل . التوظيف العام للشباب المحروم والمساندة العامة على التدريب	تتطلب إدارة كثيفة . قلما تم تقييم آثارها الصافية على العمالة على نحو ملائم . لا يمكنها الوصول إلا إلى أقلية محدودة فقط من العمال . النتائج مختلطة . نادرا ماتم تقييم البرامج تقييما ملائما . تبين ان بعض الآثار الإيجابية تحققت للبرامج التى استهدفت بعناية الأقليات غير المشاركة ، عندما اقترنت بالتدريب فى اثناء العمل . تحتاج لادارة كثيفة وصعبة التنفيذ خارج البلدان الصناعية .
توفير التحويلات (سياسات سلبية) استحقاقات البطالة .	مفيدة فى المراحل الأولى من عملية الإنتقال من التخطيط المركزى . تبين أن لها آثاراً مثبطة للمزايا طويلة الأمد فى البلدان الصناعية .إدارة الاستحقاقات يجب أن تكون بسيطة .
المبالغ المستحقة عند الفصل من العمل	غالبا ما تكون جزءا من عقود العمل فى القطاع الرسمى ؛ يمكن أن تكون مهمة فى تحجيم القطاع العام .
معاشات الشيخوخة والعجز	تشكل مخططا كبيرا للاستحقاقات النقدية فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . تستخدم غالبا بدلا من مستحقات البطالة . تتطلب غالبا الاحتواء الفورى للتكلفة لأسباب مالية . من المستصوب إجراء إصلاح طويل المدى صوب ترتيب موحد .
المساعدة الاجتماعية واستحقاقات الأسرة	يمكن أن تحد من فقر أولئك الذين أضرهم الانتقال . وسائل الاختبار قد تكون صعبة . استحقاقات الأسرة سخية فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل وقد يقتضى الأمر خفضها لأسباب مالية .
الأشغال العامة	أداة فعالة لمكافحة الفقر وإجراء مفيد للإغاثة إذا أبقيت الأجور منخفضة .

تبلغ ٢٠ فى المائة من تعداد القوة العاملة أو أكثر . ولدى الصين وبلدان جنوب آسيا قطاعات عامة جامدة وتحظى بحماية كبيرة برغم أنها صغيرة إذا قورنت بالاقتصاد ككل . وفى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعوق القيود التنظيمية العديدة تصحيح العمالة . والقطاع العام فى معظم بلدان إفريقيا جنوبى الصحراء يحوى عمالة زائدة ، قليلة الأجر ، وغير منتجة . ويتطلب كثير من الإصلاحات الضرورية تسريح عدد كبير من العمال فى وقت واحد أو تحرير الأسواق التكميلية وخاصة سوق الإسكان . ولكن أهم الإصلاحات تتضمن رفع القيود عن قدرة العمال على الانتقال ومرونة الأجور ، وكذلك فك الروابط بين الخدمات الاجتماعية وعقود العمل .

تيسير قدرة العمال على الانتقال

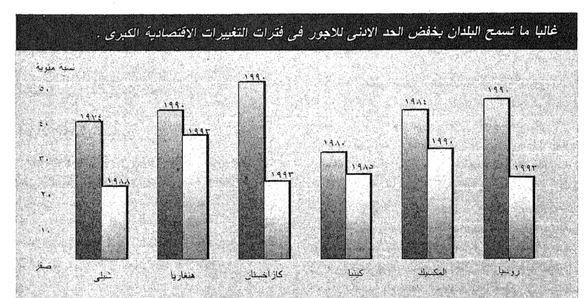
تعوق القيود الشديدة المفروضة على قدرة العمال على الانتقال أسواق العمل فى كثير من البلدان التى تمارس عمليات الإصلاح . وينشأ معظم هذه القيود خارج سوق العمل : فى القيود القانونية التى لاتزال مطبقة فى كثير من أنحاء الاتحاد السوفياتى السابق ، وفى العادات الراسخة ، وفى أسواق الإسكان الضعيفة الأداء ، أو فى خصائص مؤسسات استئجار الأراضى فى المكسيك على سبيل المثال . ويمكن أن يوفر إزالة هذه القيود وإصلاح الأسواق الأخرى دفعة لقدرة العمال على الانتقال . ومما دعم النمو الاقتصادى الذى شهدته الصين مؤخرا أن ملايين العمال الزراعيين ارتحلو للاستفادة من فرص العمل الجديدة . وقد أدى تحرير ممارسات الاستخدام والفصل من العمل فى بيرو فى أوائل التسعينات إلى زيادة خلق الوظائف بدرجة ملحوظة .

وزيادة قدرة العمال على الانتقال مهمة أيضا للتغلب على الاختلالات الجغرافية . فأسواق العمل مقسّمة عادة جغرافيا وتتباين حظوظ مختلف الأقاليم عن بعضها البعض . وكانت البطالة الإقليمية فى ١٩٩٣ تتراوح بين ٧ و٤٦ فى المائة فى هنغاريا ، وبين ٣ و٢٢ فى المائة حتى فى بلد صغير مثل لاتفيا . وكان معدل البطالة فى المكسيك فى ١٩٩٢ فى مدينة ماتاموروس ضعف المعدل الوطنى وخمسة أمثال المعدل فى مدينة أوريزابا . وفى الحالات القصوى ، حين تشتد التباينات الإقليمية طويلة الأمد نتيجة حدوث صدمة إقليمية كبيرة ، فإن قدرة العمال الكبيرة هذه على الانتقال قد لا تكون كافية ، وقد يصبح الاستثمار العام ضروريا لمساعدة الاقتصاد الإقليمى ، خاصة فى المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة لكن بنيتها الأساسية ضعيفة .

جعل الأجور النسبية أكثر مرونة

قد تعرقل الأجور النسبية غير المرنة إعادة هيكلة العمالة ، حتى لو كانت الأسواق الأخرى تمارس وظيفتها بشكل جيد . فإذا كانت الأجور فى مختلف الصناعات والمهن وفى مختلف الأقاليم تفتقر إلى حرية التفاوت ، فإن هياكل الأجور لا تستطيع توفير الحوافز السليمة للعمال للانتقال من الوظائف الأقل إنتاجية إلى الوظائف الأكثر إنتاجية . وقبل الإصلاح كانت هياكل الأجور فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل جامدة جدا . وهذا فى سبيله الآن إلى التغير ، ولكن حتى فى البيئة المتحررة توجد غالبا قيود على مرونة الأجور يمكن أن تؤدى إلى إبطاء إعادة هيكلة العمالة إلى حد كبير . وقد تكون هذه القيود نتيجة اتفاقات جماعية مع النقابات كما كان الحال فى المكسيك فى أوائل الثمانينات أو نتيجة سياسات الدخول القائمة على الضرائب الجزائية الرامية إلى احتواء نمو الأجور الإسمية فى مرحلة التثبيت ، مثلما حدث فى عدد من بلدان شرق ووسط أوروبا (على سبيل المثال ، فى تشيكوسلوفاكيا السابقة ، ولاتفيا ، وبولندا) . وربما ترتب على عدم المرونة النسبية للأجور فى المكسيك تأخير إعادة هيكلة العمالة بالمقارنة مع شيلى التى كان لديها آلية أكثر مرونة لتحديد الأجور عقب إزالة الربط المعمم بين الأسعار والأجور فى ١٩٨٢ .وفى وسط وشرق أوروبا حدث تضارب بين مرونة الأجور وأهداف التثبيت فى الفترة ٩٠ - ١٩٩٢ ، تم حله على نحو سليم لصالح تلك الأهداف . ولكن منذ ذلك الوقت قام معظم بلدان وسط وشرقى أوروبا باستبدال الضرائب الجزائية المفروضة على النمو المفرط لتمويل الأجور بآليات أخرى أكثر مرونة مثل زيادة متوسط الاجر من خلال التفاوض أو إلغاء سياسات ضمان الدخول برمتها . وقد حققت الجمهورية التشيكية بوجه خاص نجاحا فى الحفاظ على مرونة نسبية للأجور فى نطاق إطار المساومة المركزية . وقد ساعد ذلك على احتواء البطالة فى مستويات منخفضة .

وسياسة الحد الأدنى للأجور مهمة أيضا . إذ أن الحد



الشكل ١٧ - ١ الحد الأدنى للأجور كجزء من متوسط الأجور فى اقتصادات مختارة تأخذ بالاصلاح . الأعوام المختارة لكل بلد تقع قبل وبعد بداية كل مرحلة من مراحل الإصلاح الكبرى . المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

الأدنى للأجر المرتفع بأكثر مما ينبغى يعين المستويات الدنيا لتوزيع الأجور ويحول دون تحديد الأجور عند مستويات المقاصة فى السوق . ويمكن أن يؤدى هذا إلى إخراج العمال ذوى المهارة المنخفضة أو صغار العمال من قطاع الوظائف الرسمى . بيد أنه فى التطبيق ، سمح معظم الحكومات التى تأخذ بالإصلاح ، وخاصة فى الاتحاد السوفياتى السابق ، بخفض الحد الأدنى للأجور بأسرع من خفض متوسط الأجور (الشكل ١٧ ـ١) .

إلغاء الرابطة بين الخدمات الاجتماعية والعمالة

تقوم المؤسسات فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل والمؤسسات العامة الكبيرة فى غيرها من البلدان بتوفير مزايا اجتماعية كبيرة غير مرتبطة بالأجور مثل الإسكان وبعض أنواع التعليم والرعاية الصحية . كما تقوم بعض المؤسسات ، وخاصة فى الاتحاد السوفياتى السابق والصين ، بتوفير الخدمات والبنية الأساسية مثل شبكات الصرف الصحى ومبانى المستشفيات للمجتمع المحلى بأسره . وفى الحالات القصوى قد تبلغ المزايا والخدمات غير المرتبطة بالأجور نحو ٣٥ فى المائة من إجمالى تكاليف العمل فى المؤسسة . وتعرقل المزايا غير المرتبطة بالأجور قدرة العمال على الانتقال لأن تغيير الوظيفة يعنى فقدان فرص الحصول على كثير من هذه المزايا ، على الأقل مؤقتا ، ولأن المؤسسات تعزف عن استخدام عمال من فئات معينة مثل النساء والأطفال . وتتعرض المنافسة للتشوه لأن العبء الصافى للخدمات يقع بشكل مختلف على مختلف المؤسسات .

وتستطيع الحكومات تقديم المساعدة بتحويل توفير الخدمات الاجتماعية والمزايا من المؤسسات الى الحكومات المحلية . وتتوقف المكاسب التى تعود على فعالية سوق العمل من مثل هذا الإجراء بدرجة كبيرة على الإصلاحات التى تتم فى الأسواق التكميلية ، وخاصة سوق الإسكان . وبدون هذه الإصلاحات سوف يتعين على المؤسسات أن تدفع ضرائب محلية للحكومة بقدر ما كانت تدفع من قبل كتكاليف مباشرة .

والتدابير التى تزيد المرونة يمكن أن تؤثر على إجمالى مسار الانتعاش وسرعته . ولذا فهى تساعد بوجه خاص أولئك العمال الذين يمكنهم أن يتوقعوا الانتقال لفرص عمل جديدة ويرجح عدم تعرضهم لخسارة مستدامة على المدى الطويل . بيد أنه من المرجح ألا تكون هذه التدابير كافية

للعمال غير المستعدين للتغيير بسبب عدم كفاية مهاراتهم أو بسبب عاداتهم الراسخة ، أو بوضوح شديد لأن السرعة التى تتغير بها المهارات والعادات تكون متخلفة عن سرعة النمط المتغير للطلب على العمل .

اعداد العمال للتغيير

ينطوى جعل أسواق العمل فعالة وقادرة على التواؤم على أكثر من مجرد إزالة الحواجز الشاملة أمام القدرة على الانتقال وضمان تصحيح الأجور بسرعة . وكذلك ينبغى أن تتوافر للعمال الموارد - المهارات الملائمة وعادات العمل - التى تتيح لهم الاستفادة من الفرص الجديدة التى تسنح لهم فى أسواق العمل السريعة التغير .

عدم *تساوق المهارات*

تختلف الوظائف إلى حد كبير فى المهارات التى تتطلبها ، وكثيرا ما يجد العمال الذين فقدوا وظائفهم أنهم يفتقرون إلى المهارات المناسبة للوظائف التى تنشأ ، أو يفتقرون الى التعليم الأساسى الضرورى لتعلم المهارات الجديدة بسرعة . وكثيرا ما ينغرز العمال ذوو المستوى الضعيف من التعليم دون حراك فى شباك البطالة أو يتعين عليهم أن يدخلوا فى منافسة من أجل مجموعة متناقصة من الوظائف المنخفضة المهارات ، حتى لو كانت هناك وظائف شاغره فى أماكن أخرى .

ويتدعم الاتجاه الأزلى على نطاق العالم فى الطلب على العمل والذى يسير صوب العمال الذين يتمتعون بمهارات عامة أكبر وتعليم أعلى ، خلال التحولات الكبرى . ويعنى هذا أن فرص العمال غير المهرة أقل فى تفادى البطالة . والمهارات اللازمة لبعض العمال للحصول على وظيفة جديدة - عمال الريف المكسيكيين المشردين الذين يتجهون إلى مدينة مكسيكوسيتى ، مثلا - هى مجرد الإلمام بالقواعد الأساسية للقراءة والكتابة والحساب . وبدون هذه المهارات تقل فرص المهاجر فى العمل خارج القطاع غير الرسمى . وهذا النمط يسود فى كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية حيث يشكل العمال غير المهرة الجانب الأكبر من المتعطلين . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل تكمن جذور المشكلة فى التخصص المبتسر والضيق وفى عجز التدريب المهنى الموروث عن التواؤم مع أسواق العمل السريعة التغير . والبطالة أعلى بالفعل بين العمال شبه المهرة عنها بين العمال الفنيين والإداريين .

وينفذ معظم البلدان الصناعية برامج عامة لإعادة التدريب ، وهو ما تفعله الآن الكثير من البلدان التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وينبغى النظر بحذر إلى دلائل فاعليتها حيث إنه لم يجر سوى القليل من عمليات التقييم الشاملة - القائمة على تجارب تخضع للمقارنة مع انتقاء عشوائى للمشاركين فيها أو على مجموعات مقارنة شكلت بعناية (الإطار ١٧ - ١) . وبوجه عام فإن الشواهد بشأن إعادة التدريب العام تبدو مختلطة . وعلى أى حال ينبغى تفسير النتائج بأنها ذات طابع قطرى محدد للغاية ، حيث إن مخططات إعادة التدريب تعمل على ما يبدو بصورة مختلفة بالنسبة لمختلف مجموعات العمال فى مختلف البلدان . والتقييم المستمر لهذه البرامج - والأفضل أن يكون ذلك من خلال تجارب تقوم على المقارنة - يعتبر ضروريا للتأكد من أنها مردودة التكلفة . وينبغى تقييم البرامج سواء فيما يتعلق بكفاءتها النسبية فى زيادة العائدات أو زيادة احتمالات العمالة ، أو فيما يتعلق بكفاءتها بوجه عام ، أى ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف .

إن تقوية القطاع الخاص بوصفه أحد مصادر التدريب يمكن أن يحسّن فعالية إعادة التدريب . وكما تبين تجربة شيلى ، فإن الانظمة القائمة على توزيع قسائم على المجموعات المستهدفة لكى تستطيع حينئذ شراء خدمات التدريب فى أسواق متنافسة يمكن أن تحقق نتائج طيبة . ولكن مثل هذا النظام قد يكون فى البداية أقل فائدة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل والتى ليس لها خبرة حديثة بإعادة التدريب فى القطاع الخاص . وعلى أية حال قد تكون مشاركة الحكومات مستصوبة للحفاظ على دعم الإصلاح والاستقرار الاجتماعى . وحيثما تكون إعادة التدريب مطلوبة بسبب حدوث صدمة كلية واحدة تؤثر بصورة حاسمة على الاقتصاد فقد يكون هناك مبرر يتعلق بالسياسة العامة يقتضى ان تتحمل الحكومة بعض التكلفة . وحيثما تكون الأنظمة المصرفية وأسواق رأس المال غير كفؤة ، قد تعجز الأسر المعيشية والمنتجون عن تمويل إعادة تدريب العمال ، وهنا أيضا قد يصبح الدعم الحكومى مطلوبا .

إن إعادة تدريب العمال المحرومين مجال من المجالات

الإطار ١٧ - ١ ما مدى فعالية البرامج العامة لإعادة التدريب

تقوم بلدان كثيرة بتنفيذ برامج عامة لإعادة التدريب ، ولكن لم يتم تقييم ملائم الا لعدد قليل من البرامج . والنتائج مختلطة . وتوحى معظم الشواهد المستقاة من البلدان الصناعية ، أساسا كندا والولايات المتحدة ، بأن إعادة التدريب يمكن أن تكون فعالة على نحو متواضع بالنسبة لبعض الفئات ، مثل النساء الراشدات المحرومات فى الولايات المتحدة ، ولكنها تكون غير فعالة بصورة مطلقة بالنسبة لفئات أخرى مثل الذكور من الشباب . وبالمثل ، فإن التقديرات التى جرت مؤخرا بشأن مخططات إعادة التدريب للعمال المحرومين فى المكسيك وهنغاريا تتسم بالغموض .

وقد أتاح برنامج بروبكات PROBECAT فى المكسيك التدريب على المهارات فى المدى القصير للعمال العاطلين منذ ١٩٨٤ . وهذا البرنامج الذى صمم أصلا من أجل العمال المشردين اجتذب أيضا عددا كبيرا من الباحثين عن عمل للمرة الأولى . وتبين من تقييم أجرى مؤخرا أن البرنامج كان فعالا فى خفض فترة البطالة للمتدربين الذين لهم خبرة سابقة فى العمل . كما أن البرنامج ساعد على زيادة ايرادات المتدربين من الذكور البالغين ، وخاصة الذين تلقوا التعليم فى المدارس لفترة تتراوح بين ستة أعوام واثنى عشر عاما ، ولكنه لم يكن فعالا مطلقا بالنسبة للمتدربين الذين لم تكن لهم خبرة سابقة فى العمل وللنساء اللاتى عدن مرة أخرى للانخراط فى القوة العاملة .

ويبدو أن برنامج إعادة التدريب فى هنغاريا لم يكن له أثر يذكر سواء بشأن احتمال إعادة التوظف أو بشأن ايرادات المتدرب العادى وذلك عند مقارنة الاختلافات فى الخصائص القابلة للملاحظة لدى المتدربين وغير المتدربين . ولكن يبدو أن البرنامج كان أكثر فعالية فى مساعدة فئات معينة تعانى من مشكلات ، مثل العمال كبار السن والعمال قليلى الحظ من التعليم الذين يتعذر عليهم العثور على وظائف ثابتة . ويمكن أن يستنتج من هذه التجربة أن البرامج الحكومية يجب أن تستهدف الفئات المحرومة ، بينما يترك للقطاع الخاص الاضطلاع بإعادة تدريب العمال المشردين الذين يمكن أن يكون العائد المحتمل من تدريبهم عاليا .

وتبين عمليات التقييم هذه مأخوذة معا أن برامج إعادة التدريب الحكومية قد ساعدت بعض فئات العمال فى بعض البلدان على تفادى البطالة . غير أنه ليس من المرجح أن تساعد مثل هذه البرامج أغلبية العمال . إن اختيار أهداف مخططات التدريب بعناية ، ورصدها وتقييمها ضرورية لضمان فاعليتها والحيلولة دون تبديد الموارد العامة الشحيحة .

التى لا يرجح أن يكفى فيها توفير وتمويل اعادة التدريب من قبل القطاع الخاص . فقد تكون العائدات الاقتصادية لمثل هذا التدريب منخفضة ، حتى لو كانت المنافع التى تعود على المجتمع فى شكل تلاحم اجتماعى أفضل كبيرة . وينبغى للحكومات التركيز على دعم وتنظيم الأسواق الخاصة التى توفر إعادة التدريب للعمال المشردين الذين يمكن أن تكون عائدات تدريبهم مرتفعة ، وأن توجه مشاركتها المباشرة (ودعمها الكبير) للجماعات المحرومة مثل النساء العزبات ذوات الأطفال والأشخاص المعوقين .

الافتقار إلى المعلومات

لايستطيع العمال الاستفادة من فرص العمل الجديدة ما لم يعرفوا ما هى الوظائف المتاحة والأجور التى تدفع عنها ؟ ويعتمد العمال فى البلدان النامية اعتمادا كليا تقريبا على التبادل غير الرسمى للمعلومات للعثور على وظائف جديدة ، ولكن فى الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، تقوم شبكة رسمية من المكاتب الحكومية وأحيانا المكاتب الخاصة ، بتقديم يد المساعدة فى البحث عن وظائف . ويشى عدد محدود من عمليات التقييم بشأن المساعدة التى تقدم للبحث عن وظائف فى البلدان الصناعية بأنها فعالة للغاية . ففى الولايات المتحدة مثلا ، تبين أن المساعدة التى تقدم للبحث عن وظائف مثلها مثل إعادة التدريب ، فعالة فى مساعدة العمال المحرومين فى العثور على وظائف ، وأقل تكلفة بكثير .

ولكن المساعدة فى البحث عن وظائف هى أحد الأنشطة التى تقتضى إدارة كثيفة وليس من المرجح أن تمثل حلا للبلدان منخفضة الدخل ولكثير من البلدان متوسطة الدخل . وحتى فى اقتصادات السوق الصناعية لا تستطيع سوى نسبة صغيرة فقط من الباحثين عن وظائف ـ لا تزيد عادة على ١٠ إلى ١٥ فى المائة ـ العثور على وظائف من خلال مكاتب الاستخدام الحكومية . وفى بولندا لا تصل هذه النسبة إلا إلى ٣ الى ٥ فى المائة فقط . ولكن حتى لو تبين أن خدمات التوظيف *الحكومية* ملائمة فقط فى البلدان الصناعية ، فإن السماح لمكاتب التوظيف الخاصة بالعمل فى هذا الصدد لن يخلو من فائدة فى جميع الأحوال .

دعم القدرة على تنظيم المشروعات

كثيرا ما تحاول البلدان مساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم بتوفير الدعم لمن يرغبون منهم فى البدء فى إقامة

مشروعات تجارية خاصة بهم . وقد جربت بلدان كثيرة مشروعات ائتمان خاصة وبرامج أخرى لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة جدا . وقلما جرى تقييم مثل هذه المشروعات بدقة ، ولكن التجربة مع برامج الائتمان الخاصة التى تديرها الحكومات فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، تبين أنها نادرا ما أسفرت عن تحقيق منافع . وقد أثبتت مشروعات الائتمان الصغيرة جدا التى يديرها القطاع الخاص أنها أكثر فعالية وخاصة فى المجتمعات الريفية . وفى بولندا يبدو من تجربة جرت مؤخرا مع برنامج للإقراض لاستهلال المشروعات أنه يحقق أداء طيبا . ومع ذلك ، فقد ثبت أن هذه المشروعات لا تستحوذ إلا على اهتمام فئة فرعية صغيرة جدا من العمال العاطلين (نحو ٣ فى المائة فى البلدان الصناعية وحوالى ١ فى المائة فى بولندا) .

دعم *الأجور*

ينبغى أن تكون أوجه دعم الأجور محدودة وخاضعة للسيطرة تماما إذا أردنا لها أن تلعب دورا إيجابيا . وقد أثبتت فى البلدان الصناعية أنها غير فعالة فى الاسراع بعملية التصحيح ، على الرغم من أنه يمكنها توفير المساعدة للعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة . وتوجد آثار للإحلال وبموجبها يحل العمال الذين دعمت أجورهم محل العمال الذين لم تدعم أجورهم . وفضلا عن ذلك فإن دعم الأجور يمكن أن يؤدى بسهولة إلى تقويض الإصلاح بإبقاء الشركات غير المربحة على قيد الحياة . إن أوجه دعم الأجور ينبغى النظر فيها فقط فى حالات خاصة يكون تحديد الأهداف فيها ميسّراً ، وعلى سبيل المثال فى مدن الشركة الواحدة (انظر ادناه) . وعندما يكون هذا الدعم تحت رقابة جيدة فإنه يمكن أن يكون بديلا أقل تكلفة للتحويلات وأن يحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعى فى المناطق المنعزلة .

الحد من عدم الأمان من خلال برامج التحويل

يواجه العمال مخاطر جسيمة خلال فترات التحول الكبرى ، وأكبرها هو خطر فقدان الوظيفة ومصدر الدخل . وحتى فى الاقتصادات الصناعية المستقرة من الصعب جدا ضمان عدم التعرض لخطر البطالة كلية (انظر الفصل الثالث عشر) . وخلال فترات التغير الكبرى تصبح إدارة مشروعات التأمين الخاصة أكثر صعوبة أيضا ، لأنه مع انخفاض الطلب على العمل الذى يطرأ فى كل جوانب الاقتصاد ، يزداد احتمال فقدان الوظيفة بالنسبة للجميع فى نفس الوقت . ولذا فإن ثمة مبررا يستوجب قيام الحكومة بتوفير نوع من التأمين وضمان الدخل .

وسرعان ما قد تصبح الآليات الدائمة لتأمين الدخل مثل تلك التى نوقشت فى الفصل الثالث عشر ، غير كافية فى فترات التحول بسبب الزيادات الهائلة - وأن تكن مؤقتة - فى عدد الاشخاص العاطلين أو فى عدد الأسر التى تعيش فى حالة فقر . وقد تشعر الحكومات أيضا بالقلق من فقدان التأييد السياسى للإصلاحات إذا انخفضت الدخول انخفاضا شديدا وخاصة بين الدوائر ذات النفوذ السياسى . وكلا الاعتبارين يمكن أن يؤديا إلى ازدياد التحويلات . وفى تلك الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل التى خفضت إلى حد كبير الدعم المقدم إلى المؤسسات ، تهدف الزيادات فى التحويلات الى تعويض هذا الخفض جزئيا . وفى الحالات القصوى - فى بلغاريا وبولندا مثلا - انخفضت أوجه الدعم من مدى يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يتراوح بين ١ و٢ فى المائة . وفى غضون ذلك ازدادت التحويلات بما يتراوح بين ٥ إلى ٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى .

ومن المرجح أن تقوم البلدان المختلفة بتنفيذ استراتيجيات مختلفة ، حيث إنها تبدأ العمل باختلافات هائلة فى أهمية آليات دعم الأسرة وحجم القطاع غير الرسمى وكذلك فى التوقعات بشأن تدخل الدولة . وعلى العموم فإنه كلما كان الاقتصاد أكثر تصنيعا ، كان هناك مبرر أقوى لاستخدام الاعانات العامة بسبب توافر الموارد بدرجة أكبر وضعف آليات الدعم غير الرسمية البديلة . ولذا فإنه ليس مما يثير الدهشة أن تكون التحويلات أكبر فى سلوفينيا منها فى أوزبكستان ، وأكبر فى الأرجنتين منها فى بوليفيا .

ويمكن التخفيف من الفقر على أفضل وجه بآليات قليلة للتوجيه تستهدف الوصول إلى من يفقدون أعمالهم . ونظرا إلى أنه من الأرجح أن ترتبط البطالة ووضع الأسرة بالفقر ، فإن الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل التى تمر بمرحلة انتقال تستخدمهما معا للتخفيف من

الآثار المقابلة للانتقال . وتحاول الاقتصادات الأكثر تصنيعا التى تمر بمرحلة انتقال استكمال هذا التوجيه بنظام رسمى للمساعدة الاجتماعية يقوم على اختبار الوسائل . ولكن عملية اختبار الوسائل تقتضى متطلبات إدارية كثيرة وصعبة التنفيذ ولذا فإنه ليس من المرجح أن تحقق أداء طيبا خارج العالم الصناعى . ويستخدم بعض البلدان أشكالا متنوعة من التحديد الذاتى للأهداف ، وذلك على سبيل المثال باشتراط المشاركة فى العمالة الحكومية للحصول على المزايا . ورغم أن هذه المخططات لا تحّسن توقعات المشتركين فى الحصول على عمل على المدى الطويل ، فإنها يمكن أن تكون مفيدة خلال فترات الانتقال ليس فقط كآلية فعالة للاختيار الذاتى تجعل من الممكن استهداف الاشخاص الأكثر فقرا ، ولكن أيضا كحلقة وصل فيما بين الوظائف . وعلى سبيل المثال فإن تحديد المستهدفين باستحقاقات البطالة فى استونيا تحسن إلى حد كبير عندما أصبح مشروطا بالمشاركة بعض الوقت فى مشروعات العمالة الحكومية . والفقراء حقا هم فقط الذين يكونون فى طليعة المطالبين بالاستحقاقات . وفى ألبانيا تُستخدم مخططات العمالة الحكومية على نطاق واسع لتخفيف حدة التحول بين الوظائف . وكما ذكر فى الفصل الثالث عشر ، هناك أمثلة عديدة أخرى لمخططات العمالة الحكومية التى تحقق نجاحا فى البلدان النامية .

وثمة سبب ثان لزيادة التحويلات وهو الحفاظ على التأييد الشعبى للإصلاح . وهو ما يعنى عادة ضمان التأييد من قبل الجماعات ذات النفوذ . وفى كثير من البلدان ، وخاصة الاقتصادات الصناعية التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، يعتبر أصحاب المعاشات من كبار السن ، جماعة أكثر نفوذا من العاطلين . ومن ثم فإن مخططات التأمين الاجتماعى لعبت دورا مهما كآليات للتحويل فى وسط أوروبا وشرقيها ، وتعّين على معظم استراتيجيات الإصلاح فى هذه البلدان أن تحقق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل الرامية الى تخفيف حدة الفقر خلال فترة الانتقال ، والتى تطالب بدفع تعويضات عند الفصل من العمل وباستحقاقات للبطالة ، وبين الأهداف الطويلة الأجل والتحويلات الدائمة مثل المعاشات .

وتحويلات الدخل الرامية الى التخفيف من خسائر الدخل والعمالة ، وخاصة استحقاقات البطالة ، تصنّف غالبا على أنها سياسات « سلبية » لسوق العمل ، فى حين توصف التحويلات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير بأنها سياسات « نشطة » . وفى البلدان الصناعية يعتبر هذان النوعان من التدابير غالبا بديلين لبعضهما ، وهناك بعض الدراسات التى تزعم أن ازدياد الإنفاق على التدابير النشطة يعتبر أكثر فعالية ، لأن إعادة الناس إلى حظيرة العمل يسمح بتحقيق وفورات فى التحويلات . ولكن ليس من المحتمل أن تكون التدابير السلبية والتدابير النشطة بديلة عن بعضها البعض فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال حيث يحتمل أن يكون معظم الناس فى حالة بطالة بسبب ضعف الطلب على العمل أكثر منه بسبب العرض غير الفعال .

تسريح العمال على نطاق واسع

إن إجراء تخفيضات على نطاق واسع فى القطاع العام وإعادة هيكلته من الأمور الشائعة خلال فترات التحول الكبرى . وتسريح العمال على نطاق واسع عملية مكلفة فى المدى القصير . وإذا كان فى وسع المؤسسات أن تظل قادرة على البقاء وأن تتم خصخصتها إن عاجلا أو آجلا ، فإن الإصلاحات يمكن أن تكون سهلة نسبيا . غير أنه فى معظم الأحوال يتعين تقليل حجم المؤسسات الحكومية الكبيرة أو إغلاقها . والأمثلة على ذلك تشمل تقليل حجم القطاع العام فى شيلى ، والخفض التدريجى لعدد العمال فى شركة الصلب التى تملكها الدولة فى اسبانيا ، وتشذيب عمالة المؤسسات العامة فى اسبانيا قبل الخصخصة . وثمة مثال يجرى تنفيذه وهو إعادة هيكلة قطاع الفحم فى روسيا حيث يقدّر ان الصناعة القابلة للبقاء فى هذا القطاع يتعين لها أن تستخدم ٥٠ فى المائة فقط من عمال المناجم الذين يبلغ عددهم حوالى ٨٠٠٠٠٠ عامل . والقاسم المشترك فى هذه الأمثلة هو تأثر عدد كبير من العمال ، عادة فى مدينة أو منطقة واحدة بما يتخذ من إجراءات فى هذا الصدد مما يجعل من الصعب على العمال المشردين التحرك بسهولة صوب مهن جديدة .

وتتفاوت الممارسة المثلى فى مجال تسريح العمال بأعداد كبيرة مع مستوى تطور البلدان ونوع المؤسسات وقوتها العاملة . ويتعين على الحكومات فى بعض الأحوال ان تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل إجراء الخصخصة ، مثلما حدث فى اسبانيا ، للسماح لأصحاب المؤسسات الجدد بأكبر قدر ممكن من المرونة لإعادة

هيكلتها . وفى غير هذا ، يمكن أن تأتى الخصخصة أولا وتترك إعادة الهيكلة لأصحاب المؤسسات الجدد . وكثيرا ما تظل القيود على فصل العمال وعلى مستوى الأجور باقية - وهذا هو الحال فى وسط وشرق أوروبا بوجه عام . وفى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قلما تشارك الاتحادات العمالية فى مثل هذه الترتيبات ، وهناك استثناءات فى هذا الصدد مثلما حدث فى مرفق الحافلات العام فى غانا وإعداد مخططات فى قطاع النقل فى موريشيوس ويوغوسلافيا حيث كانت مشاركة الاتحادات العمالية حاسمة لتحقيق النجاح . وعلى العكس من ذلك ، فإنه فى البلدان الصناعية مثل كندا والسويد تم إجراء تخفيضات عديدة بالتعاون الوثيق مع الاتحادات العمالية والعمال والمجتمعات المحلية . ويبدو أن هذا هو أفضل ما يمكن عمله بالنسبة للبلدان الصناعية التى تتميز بقوى عاملة مستقرة وعلى قدر طيب من التعليم .

وكان إرسال إشعارات مقدما ، وتوفير خيارات للعمال الذين يفقدون وظائفهم وإعادة هيكلة أنظمة الأجور لأولئك الذين يظلون فى العمل ، من الأمور الضرورية لتحقيق الكفاءة فى أعقاب عمليات تسريح العمال . ويمكن الحد من المعارضة حيثما يكون المخطط جزءا من مجهود واسع للإصلاح الهيكلى . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل التى شهدت بالفعل بعض عمليات تسريح العمال على نطاق واسع ، جاء المجهود الأكبر فى شكل تحول شامل من الاقتصاد الاشتراكى الى الاقتصاد السوقى . وفى قطاع النقل فى غانا كان هذا المجهود جزءا من خفض شامل للعمالة الزائدة فى المرافق المدنية والتعليمية وفى بعض المؤسسات التى تملكها الدولة . وفى قطاع الحافلات فى سرى لانكا كان جزءا من خفض عام فى حجم الحكومة .

وليس هناك دليل حاسم بشأن ما إذا كان إجمالى المبلغ الذى يدفع عند انتهاء الخدمة ينبغى أن يدفع كله دفعة واحدة بحيث يستطيع العمال المسرحون استخدامه ليبدأوا به مشروعات أعمالهم الخاصة بهم ، أو أن يأخذ شكل مدفوعات دورية طويلة الأجل ، ومن ثم يوفّر أسباب المعيشة على المدى الطويل . ووجهة النظر الأولى أفضل للأفراد القادرين على إقامة مشروعات فى حين أن وجهة النظر الأخيرة تعتبر أفضل لأولئك الذين ينفرون بشدة من المخاطر . وقد يكون السماح للعمال باختيار أحد هذين المخططين أفضل نهج عام .

والمبادىء الأساسية التالية ينبغى أن تكون مرشدا لمخططات تخفيض اعداد العمال . فإذا كان الاقتصاد أقل نموا ، ينبغى أن تكون الآليات أكثر بساطة وأكثر شفافية . إن أى مخطط خاص لإنهاء الخدمة يعزز مخططات إنهاء الخدمة القائمة فى أنحاء البلد ، يعتبر أفضل من توسيع نطاق استحقاقات البطالة لأنه يكون أبسط إداريا . ولتحاشى التحيز ضد الطلب على العمل ، فإنه ينبغى ألا تمول هذه المخططات الخاصة من خلال ضرائب المرتبات . ولأسباب تتعلق بالانصاف والكفاءة ينبغى منح المستخدمين الذين يتقرر تسريحهم الاختيار بين عدة بدائل للخروج من الخدمة . وللحد من المخاطر التى تنشأ من خروج أفضل العمال من الخدمة ، ينبغى إصلاح هياكل الأجور بالتنسيق مع عمليات التسريح لتوثيق الرابطة بين الأداء والأجر . وأخيرا فإن القواعد التى تتطلب إرسال إشعارات مقدما بشأن تسريح العمال قد تساعد العمال على تكييف موقفهم - ولكن نظرا إلى أن الإشعارات المسبقة قد تؤدى إلى إبطاء الخروج الاختيارى من الخدمة وتشجع العمال على الانتظار إلى حين اجراء مجموعة من عمليات التسريح ، فإنه قد يكون من الملائم أن يصحب الإشعارات خفض رواتب العمال الذين يبقون فى وظائفهم . ولا يمكن أن تنجح المكونات الأخرى لهذه المخططات ، وهى شائعة فى البلدان الصناعية ، مثل أداء خدمات التوظيف فى الموقع ، إلا إذا توفرت القدرات الإدارية . وليس من المرجح أن تكون مفيدة فى معظم البلدان النامية ولكن قد تثبت أنها ملائمة لبعض الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل .

وتطرح مدن الشركة الواحدة مشكلة خاصة بسبب الافتقار إلى فرص بديلة . ففى قطاع الفحم الروسى ، على سبيل المثال ، يقع عدد من المناجم فى مناطق منعزلة وتوفر الرزق لمعظم العمال هناك . ومن وجهة النظر المثلى ينبغى للحكومات أن تشجع التغيير - الهجرة ، إنشاء وظائف جديدة ، وشركات جديدة - ولكن هذا نادرا ما يحل المشكلة فى المدى القصير . وعندما تكون آفاق التغيير محدودة أو عندما يكون من المحتم أن يكون التصحيح بطيئا ، فإن السياسات المؤقتة الرامية إلى مساندة المؤسسات القائمة قد تكون مفيدة فى ظل ظروف معينة . فأولا ، إذا كانت التكاليف الاجتماعية والسياسية لإلغاء

الوظائف مرتفعة ، فإن ابقاء الدعم قد يعجّل بالفعل عملية الانتقال على نطاق واسع ولا يعرقلها . وثانيا ، إذا كانت قيمة انتاج الشركة تفوق قيمة المدخلات المستخدمة ، فإن المخطط يمكن أن يحقق وفرا فى التكلفة إذا كانت استحقاقات البطالة أو المساعدات الاجتماعية يتعين أن تدفع فى غير هذا . ان أكبر مشكلة فى تصميم المخططات الرامية إلى دعم المؤسسات فى المناطق المنعزلة هى الغاء الحوافز غير المناسبة وذلك لتشجيع المزيد من العمال والشركات على الانتقال إليها . وينبغى إقامة أى مخطط للدعم الصناعى لفترة محدودة للتأكد من أن المؤسسات تستخدم الدعم لإعادة هيكلة أنشطتها بدلا من إدامة عدم الكفاءة .

• • •

إن أسواق العمل القابلة للتكيف ضرورية لتحقيق الانتقال الناجح ، والإصلاحات الرامية إلى تشجيع قدرة العمال على الانتقال ، وبرامج التحويل ، والسياسات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير ، ضرورية كلها لزيادة القابلية للتكيف . ودعم قدرة العمال على الانتقال هو العنصر الأساسى ، فى حين أن التحويلات تؤدى دورا مزدوجا فى التخفيف من انخفاض الاستهلاك والحد من المخاطر المرتبطة بخفض الوظائف . والتدابير النشطة فى سوق العمالة الرامية إلى تشجيع البحث عن وظائف أقل فائدة فى المراحل الأولى من عمليات الانتقال . ولكن بمجرد زوال الصدمة الرئيسية فإنه من الأرجح أن يكون هناك بعض الاحلال فى الموارد من التحويلات إلى السياسات النشيطة ، وخاصة فى البلدان التى تتمتع بمستويات عالية من القدرات الإدارية اللازمة لإدارة هذه البرامج بنجاح .

الباب الخامس

المستقبل المتوقع للعمال فى القرن الحادى والعشرين

شهد القرن الماضى تباينا أكثر مما شهد تقاربا فى حظوظ العمال فى مختلف أجزاء العالم . فهل يمكن أن يكون القرن الحادى والعشرين مختلفا ؟ وهل سيأتى بعصر من الاحتواء يتواصل فيه التكامل الاقتصادى وينتشر ، وترتفع فيه دخول العمال فى جميع الأقاليم – وخاصة أشدهم فقرا ؟ يربط الفصل الثامن عشر بين الموضوعات التى نوقشت فى الفصول السابقة بالمستقبل المتوقع للعمال فى الأقاليم الرئيسية التى نوقشت فى العالم . ويضع مخططا متشائما للمستقبل تزداد فيه مستويات معيشة العمال فى مختلف الأقاليم تباعدا ، ومخططا متفائلا تغتنم فيه البلدان الفرص التى يوفرها التكامل العالمى لتحسين معيشة الفئات العاملة من سكانها .

خيارات السياسة والفرص المتوقعة للعمال

كان ازدياد التفاوت فى الدخول خلال القرن الماضى هو الاتجاه السائد فى الاقتصاد العالمى . والفئة الأعظم رخاء من العمال فى العالم - وهم العمال المهرة فى البلدان الصناعية - يكسبون الآن فى المتوسط نحو ستين مثلا أكثر مما تكسبه الفئة الأشد فقرا - التى تشمل الزراع فى افريقيا جنوب الصحراء . وقد شهدت الخمسة عشر الى العشرين عاما الماضية تقدما سريعا فيما يتعلق بأعداد كبيرة من العمال الآسيويين ، ولكنها شهدت ركودا أو هبوطا فيما يتعلق بكثير من العمال فى الشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء ، وحديثا جدا فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل فى أوروبا ووسط آسيا . فهل يؤذن القرن الحادى والعشرون بعصر تتقارب فيه الدخول ؟ ان التوقعات فى احتمال حدوث ذلك كبيرة . وثمة امكانيات تبشر باحتمال حدوث أوجه تقدم كبير فى جميع الجبهات : انشاء وظائف كثيرة ، ارتفاع الانتاجية ، وحدوث تحسينات فى نوعية الوظائف . ولكن هناك ايضا خطر أن لا يلحق البعض بركب التقدم ، بداية بالعمال المتعطلين فى البلدان الصناعية الى كثير من **السكان فى افريقيا جنوب الصحراء ، وألا يكون فى وسع** هذا التقدم الحد من أوجه عدم المساواة الشديدة فى أمريكا اللاتينية وغيرها .

وسيكون للظروف فى كل من الاقتصادات المحلية فرادى والبيئة الاقتصادية الدولية تأثيرها على النتائج المرتقبة . واحتمال حدوث تكامل دولى أعمق سوف يزيد الفرص المتاحة أمام تلك البلدان وفئات العمال التى لديها القدرة على التجاوب . وسيكون لسلوك البلدان الغنية أثره ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية وأوجه العجز المالى . وما لم ينخفض العجز ، فإن الجميع سوف يدفعون الثمن فى شكل انتاجية أقل ونمو أبطأ . وللمساعدة الدولية أهمية حيوية أيضا فى تعزيز ادخال كل فئات العمال فى نطاق الاقتصاد العالمى . ولكن لعل الأمر الأكثر أهمية هو الظروف السائدة داخل الاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ، ولاسيما فى المجالات الأربعة التى ذكرت فى الأبواب السابقة من هذا التقرير :

- ما إذا كانت البلدان ستنجح فى الوصول الى سبل للنمو تستند الى السوق وتولد الطلب السريع على العمل وترفع انتاجية القوة العاملة ، على السواء
- **ما اذا كانت البلدان ستنجح فى الاستفادة من التغييرات** على المستوى الدولى سواء فى الاستجابة لفرص السوق الجديدة أو فى اجتذاب رؤوس الأموال ، أو فى معالجة الاختلالات التى تسببها الأنماط المتغيرة للتجارة
- ما إذا كانت الحكومات ستنجح فى وضع اطار لسياسة العمل يشمل أسواق العمالة غير الرسمية والريفية ، ويدعم نظاما فعالا للعلاقات الصناعية فى القطاع الرسمى ، ويوفر ضمانات للفئات الضعيفة ، ويمنع أوجه التحيز لصالح مستغلى النفوذ الميسورين نسبيا .
- ما إذا كانت البلدان التى تكافح من أجل التحول نحو أنماط للتنمية أكثر استنادا الى السوق وأكثر تكاملا دوليا ستنجح فى تحقيق ذلك دون تكاليف كبيرة أو دائمة تقع على كاهل العمال .

مخططان عالميان

يوضح مخططان عالميان أعدا من أجل هذا التقرير مدى وجسامة ما يمكن أن ينشأ من أخطار تحدق بالعمال مستقبلا فى كل مناطق العالم الرئيسية . والمخطط الأول هو مخطط تحقيق درجة من النجاح دون كثير من الجهد والتخطيط ، ويستند الى حد كبير على استمرار الاتجاهات الماضية . ونظرا الى أنه توجد امكانية واضحة فى أن يؤدى هذا الطريق الى توسيع نطاق الاختلالات بين بعض الأقاليم وزيادة عدم المساواة فى دخول العمال داخل بعض البلدان فإننا نصف هذا بأنه سيناريو النمو البطىء والتباين - مخطط « التباين » . ويستكشف المخطط الثانى الآثار

يتطلب مخطط التقارب معدلات عالية من الاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى ، وكذلك مكاسب شاملة فى الإنتاجية .

الجدول ١٨ ـ ١ افتراضات تعزز الاسقاطات

الإقليم	حصة الاستثمار فى الناتج المحلى الإجمالى (فى المائة) الفعلى ١٩٩٢	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠ التباين	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠ التقارب	معدل سنوات التعليم فى المدارس الفعلى ١٩٩٢	٢٠١٠ التباين	٢٠١٠ التقارب	النمو السنوى فى إجمالى إنتاجية العوامل (النسبة المئوية سنويا) الفعلى ٦٠-١٩٨٧	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠ التباين	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠ التقارب
الصين(أ)	٣٠	٢٢	٢٦	٥	٥,٤	٦,١	..	٠,٨	١,٧
شرق آسيا	٢٨	٢٢	٢٨	٦,٥	٧,٣	٧,٩	١,٩	١,٠	١,٨
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى السابق	١٩	١٨	٢٢	٨,٢	٩,١	١٠,٥	..	٠,٥	٢,١
أمريكا اللاتينية	٢٠	٢٢	١٥	٤,٩	٥,٥	٦,١	صفر	٠,٦	١,٦
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٣	٢٠	٢٥	٣,٦	٤,٥	٥,٥	١,٤	٠,٥	١,٥
جنوب آسيا	٢٣	٢٣	٢٦	٣,٤	٤,٢	٥,١	٠,٦	٠,٧	١,٥
افريقيا جنوب الصحراء	١٧	١٦	٢٥	٢,٣	٢,٦	٢,٨	صفر	٠,٥	١,٤
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى(ب)	٢٠	٢٠	٢٢	٩,٦	١٠,٥	١١,١	١,١	٠,٩	١,٣

.. البيانات غير متاحة .
(أ) تشمل هونغ كونغ .
(ب) تشمل استراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

المحتملة للقيام بإجراءات أساسية على المستوى المحلى فى جميع أجزاء العالم ، مصحوبة بتكامل دولى أعمق . ونحن نصف هذا بأنه مخطط التضمين والتقارب ـ مخطط « التقارب » . وكلا المخططين ايضاحيان فقط ـ والأرقام هى اسقاطات تقوم على أساس افتراضات كثيرة لكنها ليست تنبؤا على وجه التأكيد . غير أنهما يمثلان مرشدا مقنعا لإيضاح نتائج النجاح والفشل ويضعان فى الحسبان الاتجاهات المستقبلية المحتملة للآثار المترتبة على صعيد الاقتصاد كله وفى التكامل الدولى ، على السواء .

والاستثمار المحلى هو المحدد الرئيسى للمستقبل المتوقع للعمال ـ فى رأس المال ، والتعليم ، والبنية الأساسية ، والتكنولوجيا . ويفترض المخطط المتباين استمرار الاتجاهات الحديثة فى الاستثمارات أو تدهورها ، وأن نسبة كبيرة من التلاميذ الملتحقين بالمدارس تتسرب منها قبل الأوان ، وأن الانتاجية العامة للعمالة لا ترتفع بسرعة (الجدول ١٨ ـ ١) . ويفترض المخطط المتقارب أن معدلات الاستثمار ترتفع ، وأن معدلات الانخراط فى المدارس مستقرة عند المستويات الراهنة ، وأن معدلات التسرب تتناقص وأن الاستثمارات فى البنية الأساسية ، وعمليات نقل التكنولوجيا ، والتحسينات فى نوعية التوجيه تساعد فى النهوض بانتاجية العمالة ، ويجب تعزيز المخطط المتقارب بزيادات طفيفة على الأقل فى معدلات الادخار ، وخفض العجز المالى فى البلدان الغنية ، وبمقادير معقولة من تدفقات رأس المال الدولى ، بما فى ذلك مساعدات التنمية .

ويجب أن تكون الجهود المبذولة لمساعدة افريقيا جنوب الصحراء قوية بوجه خاص .

وللمسرح الدولى أيضا أهمية كبيرة . ففى مخطط التباين نفترض أن الحمائية لا تتوقف وأن البلدان إما تتباطأ فى تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى أو تعوض المكاسب المتحصلة فى أحد المجالات بفرض حماية من نوع آخر . وفى مخطط التقارب يتم تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى بالكامل كما يتحقق مزيد من التقدم فى تحرير التجارة ـ ويشمل ذلك الزراعة ـ سواء على المستوى الاقليمى أو المتعدد الأطراف على حد سواء . وفى مخطط التباين يكون نمو الصادرات بطيئا ولا يحدث سوى تغيير قليل فى التقسيم الدولى للعمل . وعلى العكس من ذلك ، فإن التكامل

يزداد كل من دخل الفرد والصادرات ، بطريقة أسرع فى ظل مخطط التقارب والاحتواء .

الجدول ١٨ ـ ٢ إسقاطات النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وفى الصادرات حسب الأقاليم
(نسبة مئوية)

الاقليم	متوسط النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى			متوسط النمو السنوى فى الصادرات		
	الفعلى	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠		الفعلى	١٩٩٤ ـ ٢٠١٠	
	٧٠ ـ ١٩٩٠	التباين	التقارب	٨٠ ـ ١٩٩٠	التباين	التقارب
الصين(أ)	٤,٦	٢,٣	٣,٩	١١,٣	٤,٧	٦,٦
شرق آسيا	٥,٥	٣,٠	٤,٤	١٠,٢	٥,٣	٦,٥
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى السابق	٣,٠	٠,٩	٣,٥	٢,١	٢,٢	٥,٦
أمريكا اللاتينية	١,٧	١,٤	٣,٣	٢,٤	٣,٦	٧,٠
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٨	١,٤	٣,٤	٤,٢	٣,٣	٥,٥
جنوب آسيا	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٦,٣	٦,٦	٨,٩
افريقيا جنوب الصحراء	٠,٣	٠,٣	١,٧	٣,١	٣,٦	٦,٧
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى(ب)	١,٩	١,٦	٢,٣	١,٥	٢,٩	٣,٧

(أ) تشمل هونغ كونغ .
(ب) تشمل استراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

العالمى يتفاعل مع الاستثمار المحلى فى رأس المال وفى الناس ليحقق مكاسب كبيرة صافية فى مخطط التقارب (الجدول ١٨ ـ ٢) . وتستثمر البلدان النامية تحسن مهارات عمالها فى السوق العالمية المتوسعة ، وتتحرك جميعها صاعدة السلم التكنولوجى : ويواصل العمال فى اقتصادات الأسواق الصناعية الخروج من دائرة المنتجات المتوسطة المهارة متجهين الى داخل مجال السلع والخدمات ذات التكنولوجيا الرفيعة ، وتسيطر الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل على انتاج المنتجات المتوسطة المهارة وتبدأ فى التحرك صوب السلع ذات التكنولوجيا الرفيعة ، وتوسع أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط نطاق سبقها فى مجالات التعدين والزراعة وتشرع فى التحرك صوب انتاج سلع تتطلب براعة تكنولوجية أكبر ، وتصبح الصين والهند بصورة مطردة من كبار البلدان المصدرة للمنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للعمل ، وتستعيد افريقيا جنوب الصحراء مزاياها فى مجال الموارد الطبيعية وتصبح مصدرا كبيرا للمنتجات الزراعية .

ماذا ستئول إليه أحوال العمال ؟ نحن نفترض فى كلا المخططين أن التحيز التكنولوجى الذى يحابى العمال المهرة والذى اتسم به العقدان الماضيان سوف يستمر ، وفى ظل مخطط التباين يتفاعل هذا التحيز مع التراكم البطىء لرأس المال والتجارة العالمية الراكدة . وينجم عن ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلى الاجمالى فى معظم الأقاليم وازدياد عدم المساواة فيما بين الأقاليم وداخلها . وعلى النقيض من ذلك ، يشهد مخطط التقارب تصاعد الدخول وتناقص عدم المساواة فى معظم البلدان وداخل معظم الأقاليم (الجدول ١٨ ـ ٣) . ويفيد تصاعد العولمة فى البلدان النامية الأشد فقرا بزيادة الطلب على العمال ذوى المهارة المنخفضة . وفى البلدان متوسطة الدخل والأكثر ثراء يتم تعويض الآثار السلبية للعولمة بالآثار الناجمة من تحسين المهارات وما يترتب على ذلك من خفض العدد المجمع للعمال غير المهرة وبذلك يزداد الطلب نسبيا على خدماتهم .

ولن يتغير عدم المساواة الدولية الا ببطء فى ظل أى مخطط واقعى . ولكن مخطط التقارب والتضمين يمكن أن يبدأ بخفض الاختلافات الكبيرة الموجودة حاليا . فقد تنخفض النسبة بين أجور أغنى الفئات وأفقرها فى النظام

الأجور التى تدفع للعمال غير المهرة أعلى كثيرا فى مخطط التقارب مما يحد من عدم المساواة .

الجدول ١٨ ـ ٣ إسقاطات أجور العمال المهرة وغير المهرة حسب الإقليم

(تغير النسبة المئوية من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٠)

الاقليم	مخطط التقارب		مخطط التباين	
	غير المهرة	المهرة	غير المهرة	المهرة
الصين(أ)	٢٠	٤١	٦٥	٧٢
شرق آسيا	٤١	٥٤	٦٣	٨١
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى السابق	٣	٢٩	٦١	٧٤
أمريكا اللاتينية	٣-	٤٥	٥٨	٦٢
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢-	٢٧	٦٣	٣٩
جنوب آسيا	١٥	٤٩	٨١	٥٦
افريقيا جنوب الصحراء	٦	٩	٤٤	٤٩
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى(ب)	١٥	٤٧	٤٧	٤٥

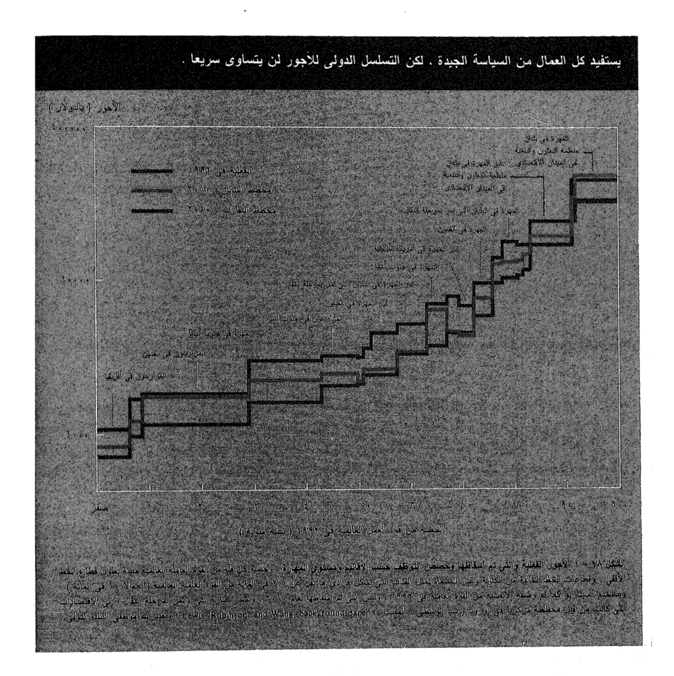
(أ) تشمل هونغ كونغ .
(ب) تشمل استراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

الهرمى الدولى للأجور ـ العمال المهرة فى البلدان الصناعية والزارعين الافريقيين ـ مما هو مقدر بستين الى واحد فى عام ١٩٩٢ الى خمسين الى واحد بحلول عام ٢٠١٠ (الشكل ١٨ ـ ١) . ويترتب على ذلك البدء فى عكس اتجاه الفجوة الواسعة التى برزت خلال القرن الماضى ، حيث جنى العمال فى البلدان الصناعية ثمار الانطلاقة الاقتصادية وهو ما لم يكن متاحا للعمال فى افريقيا جنوب الصحراء . وفى ظل مخطط التباين قد تصبح الأمور أسوأ بالفعل ، اذ يمكن أن ترتفع النسبة بين دخول العمال بين هاتين المجموعتين الى نحو سبعين الى واحد . ولننظر الآن الى بيان القيود الرئيسية التى تعوق إجراء تحسينات فى أحوال العمال ، فى كل منطقة على حدة .

البلدان الصناعية

شرعت البلدان الصناعية تصارع منذ نحو خمسة عشر عاما لايجاد حل لمشكلة العمالة فيها . والسمة الرئيسية لهذه المشكلة هى ازدياد عدم المساواة فى أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة ، وتصاعد البطالة بصورة عنيدة فى الجزء إلقارى من أوروبا وتنامى الفئات الدنيا التى لا تتاح لها فرص تذكر للحصول على عمل . وبرغم الاهتمام المستمر الذى تبديه الحكومات والوكالات الدولية والدوائر الأكاديمية ، فإن أسئلة ملحة لاتزال تطرح بشأن ما يمكن عمله . ومن الجلى أنه كان هناك تحول فى نمط الطلب على العمل ضد العمال غير المهرة واليدويين ولصالح الذين تعلموا فى الكليات وذوى الياقات البيضاء ، ومن نظام العمل طول الوقت الذى يهيمن عليه الرجال ، الى عمل أكثر مرونة أو مؤقت ، مع تزايد مشاركة النساء . وكما ذكر فى الباب الثانى ، فإن التجارة الدولية والهجرة ورأس المال كان لها بعض التأثير وقد يكون أثرها متصاعدا حيث أن أعدادا كبيرة من الناس أصبحوا مندمجين فى الأسواق العالمية ، ولكن لعل التغييرات التكنولوجية ، وخاصة المتصلة بثورة المعلومات ، كانت أكثر أهمية .

وفى سوق العمالة الأكثر مرونة فى الولايات المتحدة يثور تساؤل هام هو ما اذا كانت استجابة العرض للتحول فى الطلب على المهارات العالية ، وهو ما يحدث الآن بالفعل ـ وكما يوضحه حديثا تزايد التحاق البالغين بالكليات فى المجتمعات المحلية ـ ستكون كافية لعكس الاتجاه نحو ازدياد عدم المساواة والوصول الى أولئك الذين تركوا وشأنهم فى الثمانينات ؟ وفى أوروبا تثير القضية تساؤلا آخر وهو كيف يمكن زيادة المنافسة فى صناعات الخدمات للسماح بنمو أكبر فى الطلب على العمل ؟ وكيف يمكن فى



يستفيد كل العمال من السياسة الجيدة ، لكن التسلسل الدولي للأجور لن يتساوى سريعا .

الشكل ١٨ - ١ الأجور الفعلية والتي تم إسقاطها وحصص التوظف حسب الأقاليم ومستوى المهارة . حصة كل فئة من القوة العاملة العالمية مبينة بطول قطاع الخط الأفقي . وقطاعات الخط الخالية من الكتابة وغير المسماة تمثل الفئات التي تشكل فرادى ما يقل عن ٥ ٪ في المائة من القوة العاملة العالمية (اجمالا ١٠ في المائة) . ويستخدم المبيان كما تم وصفه الأنصبة من القوة العاملة في ١٩٩٢ وليس التي تم إسقاطها لعام ٢٠١٠ . وتشير عبارة التي « تمر بمرحلة انتقال » إلى الاقتصادات التي كانت من قبل مخططة مركزيا في أوروبا وآسيا الوسطى . المصدر : Lewis, Robinson, and Wang, background paper ، وتقديرات موظفي البنك الدولي .

بعض البلدان ، وخاصة أسبانيا ، التحول من أنماط المساومة الجماعية التى تحابى المنتمين الى أهل الداخل المطلعين على بواطن الأمور ذوى النفوذ على حساب الغرباء ولكن تزايد المرونة فى هياكل الأجور لن يقلل البطالة بصورة ملحوظة إلا فى سياق نمو شامل قوى فى الطلب على العمل .

ان تاريخ العقد الماضى أو نحو ذلك يجعل من الصعب على المرء أن يكون متفائلا بصدد احتمال أن يكون هناك حل سريع لمشكلات العمالة فى البلدان الصناعية . والسؤال الحاسم هو ما الذى قد يعنيه الاجراء الذى يتخذ فى البلدان الصناعية بالنسبة لباقى العالم ؟ وهناك احتمال كبير فى ظل المخطط المتباين فى أن يؤدى الانشغال بشأن

العمالة والمخاوف المتعلقة بالمنافسة الى وقف المكاسب المحتملة من زيادة الانفتاح . وكما لوحظ فى الفصل الثامن فإن اتفاق جولة أوروغواى جد محدود بحيث لا يحقق مكاسب فى حد ذاته ، وحتى المكاسب التى قد يحققها تكون عرضة للاستعاضة عنها بالحماية الطارئة ، سواء من خلال مكافحة اغراق السوق بالسلع أو من خلال قيام أنصار الحمائية بفرض معايير للعمالة والبيئة . ولكن فى مخطط التقارب ، يساعد التقدم فى الاجراءات المحلية فى تعزيز تحقيق خطوات أسرع للتكامل ، مع ضرورة أن يقترن ذلك بالتصدى لتدفقات الهجرة للحد من ضغط المهاجرين على سوق العمل غير الماهر المحلية .

جنوب آسيا والصين وفييت نام

هل الصين وفييت نام وبلدان جنوب آسيا مؤهلة لانتهاج أسلوب شرق أسيوى للانطلاق والارتباط بالاقتصاد الدولى أم أن عملية الانتقال فيها سوف تتوقف ؟ ان أداءها ينطوى على أهمية بالغة لأكبر الجماعات الفريدة فى نوعها من العمال الفقراء فى العالم : المزارعين والعمال الريفيين فى شبه القارة الهندية والصين . وبلدان هذه المنطقة ضعيفة الاندماج حاليا فى التجارة الدولية ، وازدياد تنامى الصادرات من المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل يثير أكبر الآمال فى رفع دخول هؤلاء العمال . وسوف تطلق مشاركتهم المتزايدة موجات من التأثير الإيجابى فى كل أنحاء العالم فى شكل تزايد الطلب من الأسواق العالمية ، ولكنها تزيد أيضا ضغوط المنافسة على العمال غير المهرة فى أماكن أخرى ، مع ما يصحب ذلك من مخاطر ردود الفعل الحمائية .

وقد شهدت هذه البلدان ازدياد معدل الدخول باطراد مع تزايد انتاجية العمل . وازداد أيضا تراكم رأس المال والمهارات ، ولكن ذلك كان أبطأ نسبيا خارج الصين . وثمة احتمالات طيبة بتسارع التراكم فى المستقبل . وكان أداء الزراعة جيدا وهو ما يفسر جانبا كبيرا من النجاح الذى تحقق فيما مضى . ولكن استيعاب العمالة الصناعية فى شبه القارة الهندية كان ضعيفا ، ولاتزال الزراعة تحظى بحماية كبيرة . ان تحرير الزراعة والانطلاق فى الصناعة التحويلية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب فى المستقبل . وفى غياب طلب قوى على العمل من قبل الصناعة التحويلية سيكون هناك خطر حقيقى من ازدياد عدم المساواة وتوقف الاصلاحات . وينطوى مخطط التقارب على نمو مطرد فى الدخول وعلى تناقص الفقر . ولكن انخفاض عدم المساواة من الأرجح أن يظل محدودا ، وخاصة فى الصين وفييت نام حيث يمكن تعويض ازدياد الأجور الزراعية بازدياد عدم المساواة فى أماكن أخرى ، وبعضها مستصوب بسبب عدم وجود ضغط على قوائم الأجور فى مؤسسات الدولة ، وبعضها أقل حيث يعيش الناس فى مناطق راكدة .

ولاتزال سياسة العمالة فى حاجة الى الإصلاح فى جنوب آسيا وفى الصين على السواء . وفى كل منهما توجد مجموعة صغيرة من العمال الذين يحصلون على أجور جيدة نسبيا ويتمتعون بتأمين قوى لوظائفهم ، وفى الصين ، بوجه خاص ، يتمتعون بمزايا سخية خارج نطاق الأجور ، ولكنهم مغروزين فى أنشطة فى حاجة الى إعادة هيكلتها . والقواعد التنظيمية هناك مفرطة وللعمال نفوذ سياسى قوى . وهو ما يبدو فى جنوب آسيا فى شكل اتحادات عمالية مستقلة ومسيَّسة بدرجة كبيرة ، ويبدو فى الصين فى شكل امكانية ممارسة أنشطة صناعية . ومقاومة التغيير يمكن أن تهدد الانتقال الى اقتصاد مفتوح والاندماج فى سوق العمالة المحلية . ويقتضى الأمر الإبقاء على الدعم التقليدى القوى لتحقيق استقرار دخول العمالة غير الرسمية والريفية وتعزيزه ، وخاصة فيما يتعلق بالأشغال العامة وشبكات الأمان الأساسية .

ومع أن الانتقال الى أشكال جديدة من التوجيه يتقدم بسرعة ، فإن الصين والهند عملاقا المنطقة ، تواجهان صعوبات داخلية . ان التصدى لتدهور المؤسسات العامة والقطاع الخاص المشمول بالحماية هو القضية الأساسية فى عملية التحول . وفى الصين ينبغى اخراج المسئوليات الاجتماعية من نطاق قطاع المؤسسات التابع للدولة . وفى الهند يتمثل التحدى فى رفع الدخول فى الريف للاقلال من الفقر ، واعادة هيكلة المؤسسات العديمة الكفاءة والتى تضم اتحادات عمالية قوية . وفى ظل مخطط التباين يؤدى خفض نفقات القطاع العام الى اضعافه وزيادة خطر بطء النمو ، والتكامل الدولى الجزئى ، واستمرار الازدواجية الحادة ، وضعف تنامى الطلب على العمل غير الماهر ، وازدياد أوجه عدم المساواة وخاصة فى شبه القارة الهندية . وفى ظل مخطط التقارب يحدث نمو سريع

وباعث على المساواة على السواء نتيجة الهجرة من الريف للحضر ، وتراكم المهارة ، وازدياد الانتاجية الريفية .

افريقيا جنوب الصحراء

ان محنة القارة الافريقية لاتزال تمثل أخطر التحديات للنظام العالمى الناشىء . والتوقعات الدولية مختلطة . ان اتفاق جولة أوروغواى سوف يرفع أسعار الأغذية مما يلحق أضرارا بفقراء الحضر فى المدى القصير ولكنه سوف يخلق فرصا مهمة للزراع فى آخر المطاف . كما أنه سيقلص الأفضليات التجارية للأقليم فى أسواق بعض الدول الأوروبية ، وسيؤدى ازدياد المنافسة العالمية الى خفض عائدات الأنشطة الصناعية القليلة المهارة . وحتى فيما يتعلق بالسلع الأساسية الأولية ، وهو مجال لها فيه ميزة نسبية ، ينبغى لافريقيا جنوب الصحراء زيادة الانتاجية لكى تنافس البلدان الغنية بالموارد فى جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية .

وينبغى أن تتضمن عناصر أية حركة نحو الأمام ، أولا وقبل كل شيء ، تراكما أكبر لرأس المال وتحسينات فى الكفاءة . وقد انخفضت معدلات الاستثمار الى أقل من ١٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . ونظرا للمعدل المرتفع لنمو السكان فإن مستويات المعيشة لا يمكن أن تتحسن مالم تحدث زيادة كبيرة فى الاستثمار . وإلى أن يتم ذلك فإنه ليس من المحتمل أن يشكل كم التعليم عقبة هامة ، وان كان تحسين نوعيته يعتبر حيويا . وفى مخطط التباين يفترض حاليا أن معدلات الالتحاق بالمدارس تواصل الهبوط بالفعل ، مثلما حدث فى بلدان كثيرة فى الثمانينات . ومالم يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية التى يواجهها المستثمرون ، وخاصة فيما يتعلق باحتمال عكس اتجاه السياسة ، فإنه ليس من المحتمل أن يزداد الاستثمار بدرجة كافية . ولتحقيق تحول كبير فى الكفاءة الشاملة التى تمس الحاجة اليها يجب بذل مجهود كبير فى جبهات كثيرة ، ابتداء من التعجيل بتنفيذ برنامج الاصلاح الذى لم يستكمل بعد ، الى إجراء تحسينات فى البنية الأساسية والتوجيه الأفضل . ان الاصلاحات الزراعية هى الشغل الشاغل للأغلبية العظمى من فقراء الزراع . وللاستفادة من المكاسب المحتملة التى توفرها الأسعار الدولية الأعلى للأغذية ، يجب أن تنتقل امكانية تحقيق النمو هذه الى صغار الزارعين . وهذا قد يتطلب اصلاحات زراعية تتسم بهيكلة جيدة فى بعض البلدان ، مثل جنوب افريقيا وزمبابوى ، وتوفير فرص أفضل للزارعين للحصول على التمويل .

ويجب أن تؤدى التدخلات فى أسواق العمل أساسا الى الحد من التحيز ضد مشروعات الأعمال الصغيرة وغير الرسمية والزراعة . واصلاحات القطاع العام حاسمة لزيادة جودة الخدمات التى تقدم . وهذا لابد أن يؤدى فى نفس الوقت الى انخفاض العمالة فى القطاع العام والى هيكل للأجور أكثر قدرة على المنافسة .

ان المخاطر كبيرة وتزيدها العولمة تفاقما . وفى ظل مخطط التباين تواصل افريقيا السقوط فى شراك الفقر وتصبح هامشية بدرجة متزايدة بالنسبة للاقتصاد العالمى . ان تحقيق استراتيجية تنطوى على مصداقية يتطلب زيادة الطلب العالمى على المنتجات الزراعية والتعدين وكذلك اتخاذ تدابير دولية جريئة تتناسب مع التحدى القائم . وينبغى النظر بصورة جادة فى اتخاذ اجراءات من قبيل فتح الأسواق الزراعية بصورة أكبر وأسرع فى البلدان الصناعية ، وخفض الديون المقترن بمشروطية قوية والارتباط بدرجة أقوى مع باقى العالم - ربما فى سياق اتفاقات للتجارة الحرة مع أوروبا . ويجب أن يتمثل الهدف جزئيا فى ضمان فتح أسواق مع درجة ما من الأفضليات المؤقتة وذلك لتعويض الخسائر الناجمة عن جولة أوروغواى . ولكن الأمر الأكثر من ذلك أهمية ، هو أن مثل هذه الاتفاقات يجب أن تؤكد على الإصلاحات الداخلية وعلى وضع إطار زمنى واضح . وهذا يمكن أن يساعد على تعزيز مصداقية برنامج الاصلاح والحد من عدم اليقين وذلك بجعل الحكومات تلتزم بمسئوليات لا تستطيع العبث بها . واذا اتبعت مثل هذه الاستراتيجية ، فإن جنوب افريقيا ، وبلدان غربى افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وحتى نيجيريا ، يمكن أن تبرز كأقطاب اقليمية مهمة للنمو .

شرق آسيا

كانت منطقة شرق آسيا ، مع استثناءات قليلة ، أنموذجا للاستثمار والمشاركة الدولية مما أدى الى جنى مكاسب كبيرة للعمال ، على الأقل فى الدخول من الأجور . ومن المحتمل أن يستمر النمو الذى يقوده التصدير مع ازدياد الاندماج فى الاقتصاد الدولى بمستويات متزايدة من المهارة - مع تعميق الروابط فيما بين الأقاليم . ولكن هناك

خطر رد الفعل من جانب البلدان الصناعية ، وهو رد فعل قد يكون مرتبطا بشواغل حول معايير العمل ، وخطر تصاعد المنافسة ـ من قبل الصين وفييت نام وبلدان جنوب آسيا ضد الأعضاء الأكثر فقرا فى المجموعة ، ومن قبل بلدان وسط وشرق أوروبا ضد البلدان الأكثر ثراء . ومما يفاقم من هذه المخاطر الانفتاح المتوقع فى الزراعة ، وهو قطاع يحظى بحماية عالية : والأرجح أن يؤدى هذا إلى الإضرار بعمال المزارع . ويؤدى الى ازدياد عدم المساواة .

وهناك احتمال كبير فى استمرار استثمار رأس المال بقوة ، ولكن تبرز مشكلة فى البلدان المتوسطة الدخل فى المنطقة تتعلق بنقص المهارات . وفى بعض البلدان ، وخاصة تايلند ، تخلف نظام التعليم عن اللحاق بنمو الطلب . وتتضمن الاجابات على هذه العوائق الناشئة التى تعرقل التنمية تحقيق نمو أسرع للتعليم العالى ، وعودة المهاجرين ذوى المهارات العالية من البلدان الصناعية ، واستخدام عمالة مستوردة عالية المهارة . وكل هذا يحدث حاليا بدرجات متفاوتة ويشكل مكونات مهمة فى استراتيجية ترمى الى منع أوجه عدم المساواة من التصاعد بسرعة فى وجه الحماية الزراعية المنخفضة .

وتمر سياسة العمالة حاليا بمرحلة انتقال . وفى الماضى كان كثير من بلدان المنطقة يمارس القمع ضد الاتحادات العمالية المستقلة ويفضل الاستعاضة بالمعايير الالزامية عن الحلول التى يتفق عليها عن طريق المساومة ، حتى وان كانت معتدلة نسبيا ، والمستويات المتصلة بالسوق . ولكن مع استمرار نمو الدخول ، وبعد أن أصبحت هذه البلدان من الاقتصادات المتوسطة الدخل ، سوف يتزايد طرح تساؤلات مهمة حول نهج الادارة الأكثر حداثة وتطوير النظام الديمقراطى . وقد أدى نجاح التنمية فيما مضى الى خلق حاجة الى النهوض بمعايير التوظيف ، وخاصة استحداث أشكال رشيدة من تأمين الوظائف فى القطاع الرسمى . وقد بدأت كوريا تنتهج هذا الطريق بالفعل ، واستهلت فى عام ١٩٩٥ عملية مراجعة كبرى لمدونتها الخاصة بقانون العمل وبقانون البطالة .

وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتى السابق

ان طريق التنمية الذى اتبع فى الماضى منح هذه المنطقة رصيدا غنيا من رأس المال البشرى وبنية أساسية متقدمة ولكنها آخذة فى التقادم . ولكن التحول الى السوق بدأ بانهيار فى الانتاج أفضى الى بطالة مرتفعة . ويتمثل مفتاح اعادة تجديد النمو فى اعادة تنظيم العمالة بشكل ناجح للابتعاد بها عن القطاع العام وادخالها فى أنشطة أكثر انتاجية . وهذا يشمل القيام بعمليات خصخصة واسعة النطاق ، وتقليص الحماية التجارية ، والأخذ بنظام مالى أكثر فعالية . والتغيير الهيكلى الضمنى سوف يلحق الضرر ببعض العمال سواء بصفة مؤقتة عند إجراء عمليات اعادة التوزيع ، أو بصفة دائمة عندما تكون انتاجية العمل أقل من الأجر القديم . والتحدى الرئيسى هو السماح للتحول صوب الاقتصاد الخاص بالمضى قدما مع خفض الاختلالات الاجتماعية وتكاليف الانتقال فى البطالة الى أدنى حد ممكن .

وقد أبدت الأجور قدرا كبيرا من المرونة فى اتجاه نزولى ، والتحدى الآن هو زيادة القدرة على الانتقال عبر القطاعات . ان تكاليف العمل غير المتعلقة بالأجور مرتفعة وينبغى خفضها فى سياق اصلاح شامل لبرامج التأمين الاجتماعى . ويتوقع من الاتحادات العمالية مواصلة القيام بدور ايجابى على مستوى الشركات . ولكن من المحتمل أن تستمر فى معارضة الاصلاحات السريعة مالم يتلق العمال الذين سيتحملون الخسارة الدعم والتعويض الملائمين .

ويبدو أن الظروف الخارجية مواتية ، وخاصة فيما يتعلق ببلدان وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق ، التى حصلت مؤخرا على معاملة تفضيلية للوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبى . ويوفر هذا على حد سواء فرصا جديدة وركيزة ذات مصداقية للسياسات وللاصلاحات على نطاق الاقتصاد الكلى . وسيكون تدفق رأس المال التكميلى للداخل مهما فى توليد النمو والسماح للعمليات المزدوجة المتعلقة باستحداث والغاء الوظائف بأن تتم بطريقة سلسلة واعادة تدريب رأس المال البشرى الموجود .

غير أن هناك خطرا كبيرا يهدد بوقف أو عدم استكمال الانتقال اذا لم تتم معالجة التوترات الاجتماعية . وتتمثل المخاطر الأساسية فى بطء الارتباط الشامل بالاقتصاد الدولى ، وهو ما ينجم عن صعوبات فى الاصلاحات الهيكلية الداخلية ، وازدياد اختلالات الاقتصاد الكلى الناجمة عن التحويلات وأوجه الدعم الكبيرة ، ونشوء طبقة دنيا جديدة تتألف مما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من

السكان ، يلحق بها الضرر بسبب معاناتها فترة طويلة من البطالة الرئيسية ومن ازدياد أوجه التفاوت الاقليمية . وتتمثل الأهداف الرئيسية فى التصدى للبعد الاجتماعى لعملية الانتقال ، والحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية ، وتوفير الظروف الملائمة لاستحداث وظائف بسرعة ، وتفادى نشوء نوع جديد من الفقر ، ولكنها أهداف يجب أيضا موازنتها بالأمانة المالية لضمان الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى الكلى على السواء . والأرجح أن النجاح يولد النجاح باجتذاب رأس المال الأجنبى . ولكن الفشل فى التصدى بصورة جماعية لكل هذه الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية يهدد بإطالة أمد فترة الانتقال وما ينطوى عليه ذلك من تكلفة عالية فى المعاناة البشرية وضياع الفرص .

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

يؤدى تغيير الظروف الدولية فى هذه المنطقة الى جعل التحول من الاقتصاد الذى تقوده الدولة الى الاقتصاد الذى تقوده السوق ومن الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد ذى المنحى الدولى أمرا أكثر الحاحا . ومع احتمال عدم تنامى الموارد القديمة للنقد الأجنبى - المعونة وتحويلات العمال - يصبح نمو الصادرات هو مفتاح المستقبل . وتتيح العولمة الفرص ولكنها تفاقم المخاطر أيضا . ويقتضى الأمر أكثر من ذى قبل ، استحداث استراتيجية ذات مصداقية وواقعية لربط المنطقة بالاقتصاد العالمى . كما أن امكان الحد من التوترات الاقليمية واستحداث روابط أعمق مع الاتحاد الأوروبى يوفر فرصا مهمة . ولكن هذا المدخل ينطوى على صعوبات بسبب التاريخ الصناعى الضعيف للمنطقة ، ويتطلب برامج قوية للتحرر الداخلى .

لقد تقلبت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا بين الانتعاش والكساد اللذين يحركهما النفط والقطاع العام القوى . أما الآن فان تلك التوليفة من ايرادات القطاع العام الآخذة فى الهبوط والحضرنة والتعليم الآخذين فى التصاعد ، جعلت العقد الاجتماعى القديم غير مستساغ ، ويجب خلق الظروف المناسبة للسماح للقطاع الخاص بأن يصبح بمثابة قاطرة للنمو . ولكن ليس من المحتمل أن يغتنم منظمو المشروعات الفرصة المتاحة لهم الى أن يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية ، وهذا سوف يتطلب تحقيق تقدم صوب السلام الاقليمى وحل النزاعات الداخلية وكذلك اتخاذ اجراء حازم فى جبهة السياسة الاقتصادية .

ولا تزال عمالة القطاع العام تمثل مصدرا كبيرا للتشوه ، مما يؤدى الى هشاشة الاقتصاد الكلى والاقلال من مصداقية الاصلاحات الأخرى . وقد أسفر ذلك مقترنا بنسيج العنكبوت المتمثل فى التنظيمات القائمة فى القطاعات الحديثة ، عن حدوث انقسام متزايد بين القطاع المنظم المتجه صوب الهبوط والاقتصاد غير الرسمى قليل الانتاجية الآخذ فى التوسع ، مع وجود نخبة صغيرة من العمالة متشبثة بمركزها المواتى نسبيا على حساب الأغلبية . وهذا قد يشعل نيران عدم الاستقرار الاجتماعى . ولذا فإن ثمة حاجة عاجلة لاعادة فحص العقد الاجتماعى واعادة تحديد دور الدولة ، ابتداء من اعتبارها قاطرة للنمو حتى اعتبارها أداء تنظيمية تسمح للأسواق بالعمل وتحقيق نتائج مقبولة اجتماعيا . ويقتضى الأمر اجراء اصلاحات كبرى فى سياسة العمل : فالاتحادات العمالية تعانى من القمع وتؤدى دورها بشكل ضعيف فقط ، أو تفعل ذلك بطريقة مسيّسة بدرجة كبيرة ، وثمة حاجة الى ترشيد وظيفتها .

إن مخطط التباين قد يكون كئيبا ، اذ أن الافتقار الى إصلاحات حازمة سوف يؤدى إلى تزايد الفقر والاستقطاب الاجتماعى . ان تقلبات رأس المال الخاص وتخبط عملية السلام يزيدان المخاطر كما أن النمو السريع لعرض العمل يعقد عملية الانتقال . ولكن مخطط التقارب يطرح آفاقا وردية بدرجة أكبر ، حيث تسمح تدفقات رأس المال باستخدام المهارات الموجودة بطريقة أوفى . ان المصداقية والسياسات المحلية هى القضايا الرئيسية . وتتمثل المكونات المهمة لعملية الانتقال الناجحة فى استحداث آليات تيّسر تحويل العمال المسرّحين الى وظائف جديدة ، وتعويض الذين أضيروا ، ووضع اطار شامل لسياسة داعمة للحد من الفقر .

أمريكا اللاتينية والكاريبى

إن دمج هذه المنطقة فى الاقتصاد العالمى يسير بخطى واسعة ، وخاصة فى مجال التجارة وأسواق رأس المال ، وفى أمريكا الوسطى من خلال الهجرة الدولية . وتبشر البيئة الدولية بالخير ، لأن قاعدة الموارد الطبيعية تجعل المنطقة أقل عرضة للمنافسة الدولية فى المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل . ان النمو السريع ممكن . والأمل معقود

على تنويع الصادرات بعيدا عن الموارد الطبيعية وادخالها فى نطاق المنتجات القائمة على المهارة المتوسطة . ومن القضايا المهمة فى المستقبل هو ما إذا كان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيتم تمديد نطاقه ليشمل باقى نصف الكرة أم سيصبح عديم الفعالية بسبب المناقشة الدائرة حول المعايير ؟

لقد سارت معظم بلدان أمريكا اللاتينية فى طريق الانطلاق وحققت بعض الانتعاش فى مجال الأجور . ومع أنه من الخطأ المبالغة فى رد الفعل إزاء المتاعب المالية الأخيرة فى المكسيك فإن ثمة خطرا كبيرا فى أن تفشل الانطلاقة فى حل مشكلات عدم المساواة وأن تجد البلدان نفسها وقد أقحمت فى شرك منافسة الأجور المنخفضة فى آسيا وأخفقت فى تحقيق تراكم رأس المال البشرى الملائم لمستوى الدخل فى المنطقة . وهذا التراكم يزداد بالفعل بسرعة فى بلدان ، مثل شيلى ، نفذت اصلاحات قوية . والمشكلات الأساسية التى تحتاج الى التصدى لها هى ضعف تكوين المهارات وأوجه التحيز التى لاتزال قائمة ضد العمل فى بلدان يتسم فيها توزيع الأراضى بعدم المساواة ، مثل كولومبيا والبرازيل . ومن الضرورى إجراء إصلاح زراعى وازالة أوجه التحيز الأساسية ضد العمل فى الزراعة .

إن سياسة العمالة جزء رئيسى فى برنامج العمل الذى لم يتم استكماله بعد . ومع أن بعض التقدم قد تحقق فى إلغاء بعض الأنظمة المقيدة لأسواق العمل ، الا أن أسواق العمل المشوهة لاتزال تتصدر قطاعات غير رسمية كبيرة الى درجة مفرطة فى بلدان مثل اكوادور وبيرو . وقد أصبحت الاتحادات العمالية أكثر ضعفا ، باستثناء ما يتعلق بالقطاع العام ، ولكن الاتحادات المستقلة لها دور مهم ينبغى أن تؤديه وهى فى حاجة الى تقويتها فى بعض البلدان وبصفة خاصة تقوية دورها فى المساومة اللامركزية . وثمة حاجة أيضا الى إصلاح قواعد الاستخدام والفصل من العمل ، ومعالجة مشكلات القطاع العام وتعميق اصلاح أنظمة الضمان الاجتماعى .

ولاتزال مشكلات الانتقال قائمة : وهى تتمثل فى قضايا تسريح عمال مؤسسات الدولة فى الأرجنتين ، والمرونة النسبية للأجور فى المكسيك ، وشبكات الأمان الاجتماعى الخاصة . وفى ظل مخطط التباين هناك امكانية واضحة فى حدوث نمو متواضع فقط مع اتساع نطاق عدم المساواة . وهذا قد يهدد فى النهاية النسيج الاجتماعى . ولكن العمل المتضافر يمكن أن يؤدى إلى انتعاش الطلب على العمل فى الزراعة ، وتيسير الفصل بين ما هو رسمى وغير رسمى مما يحول دون تزايد عدم المساواة .

النمو البطىء أم التضمين ؟

يتعين على الحكومات أن تعمل فى ضوء تراث السياسات وهياكل التنمية الماضية . وينبغى للعمال أن يعيشوا مع الفرص المتاحة لهم . وهذه الفرص يشكلها هيكل الاقتصادات والمجتمعات التى يعيشون فيها والقدرات التى يصوغها تاريخ حياتهم الشخصية - ما تلقوه من آبائهم وما تعلموه فى المدارس . ولكن هذا بالنسبة للحكومات والعمال على السواء يعتبر نقطة البداية فحسب . وكلاهما يعتبر عاملا من عوامل التغيير . ان الخيارات الجيدة من قبل الحكومات فى المجالات الدولية والمحلية يمكن أن تؤدى الى حدوث تقدم فى مستويات معيشة كل فئات العمال فى العالم ومساعدة أولئك الذين لم يستطيعوا مسايرة التقدم أو التكيف من تلقاء أنفسهم ، للعودة الى حظيرة العمل . وإذا كانت الظروف الدولية مواتية واضطلعت الحكومات بمسئولياتها فى خلق البيئة الملائمة ، فسيكون فى وسع العمال اختيار وظائفهم والتفاوض حول شروط العمل واتخاذ القرارات بشأن الحاق أطفالهم بالمدارس مما يؤدى الى تحسين رفاهية كل فئات العمال . ويمكن لهذا أن يبدأ من الآن فى عكس النزعة الطويلة الأمد لتوسيع نطاق عدم المساواة الدولية بين العمال وهو ما كان يشكل سمة ملحوظة من سمات القرن الماضى ، وخلق أمل وفرص جديدة للملايين الذين تحاصرهم شراك الفقر حاليا . وهذا سوف يهيىء المسرح لبداية عصر ذهبى عالمى حقا فى القرن الحادى والعشرين .

مذكرة ببليوغرافية

اعتمد هذا التقرير على طائفة عريضة من تقارير البنك الدولى ومصادر خارجية عديدة . وتتضمن مصادر البنك الدولى البحوث الجارية وكذلك الأعمال القطرية المتعلقة بالاقتصاد والقطاعات والمشروعات . وهذه المصادر وغيرها مدرجة حسب الترتيب الأبجدى للمؤلف أو المنظمة فى مجموعتين : أوراق أساسية صدر بها تكليف من أجل هذا التقرير ، وببليوغرافيا منتقاة . وتجمع الأوراق الأساسية ، بين الكتابات ذات الصلة وأعمال البنك ، وبعضها سيكون متاحا من خلال سلسلة أوراق عمل الأبحاث المتعلقة بالسياسات ، والباقى من خلال مكتب *تقرير عن التنمية فى العالم* . والآراء التى تعرب عنها هذه الأوراق ليست بالضرورة آراء البنك الدولى أو هذا التقرير .

وبالإضافة إلى المصادر الأساسية المدرجة أدناه ، ساعد فى إعداد التقرير أشخاص كثيرون ، داخل البنك وخارجه على حد سواء . ويود فريق العمل الرئيسى بصفة خاصة أن يشكر بول كولييه ، وريتشارد فريمان ، وجون بنكافل ، وكريستوفر بيساريدس ، ولين سكواير ، وديفيد تيرنهام ، وادريان وود على دعمهم الكبير .

وقدم آخرون مدخلات أو تعليقات قيمة من بينهم أرفيل ف . آدامز ، ونيشا اجروال ، جين ارميتاج ، وجيرى بيرمان ، وهانز بينسوانجر ، وبيتر فالون ، وكيث جريفين ، وستيفان هاجارد ، وجيمس هـاريسون ، وشيجيرو ايشيكاوا ، ورافى كانبور ، وهومى خاراس ، وديباك مازومدار ، وجاى بفغرمان ، ولانت بريتشت ، ومارتن راما ، وريتشارد سابوت ، وباولو فييرا دا كونها . وقدم بروس روس - لارسون ، ومتا دى كويرومون مشورة ومساعدة قيمة فى التحرير فى مراحل شتى . ونورد فيما بعد أسماء من علقوا على أجزاء بعينها من التقرير .

وتستحق شكرا خاصا كاثرين هاجن وآخرون فى مكتب العمل الدولى على تعليقاتهم التى أبدوها فى مراحل مختلفة ، وستيفن بيرسى من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وايدى بيترز من الاتحاد العالمى للعمال على تعليقاتهما خلال العملية ، وكذلك على تنظيمهما لاجتماع للتشاور مع ممثلى العمال .

وضم من ساهموا فى التشاور مع ممثلى العمال وحضروه آلان ابراهارت ، وجيما آدابا ، وفيكتور بايز - موسكويرا ، وشينج تشابو ، ويورجن ايكيروث ، وهانز انجلبرتس ، وسيهان اردوجدو ، وجون ايفانز ، وديفيد فاولر ، ورينالدو جيرونيمو ، ورونالد هانسن ، وروبرت هاريس ، وكريج هيل ، وآن كنيبر ، وديفيد لامبرت ، وجانوز ميشالسكى ، وآجنس موكوبا ، وايدى بيترز ، وستيفن بيرسى ، وماركلى روبرتس ، ومايكل سباستيان ، واليونى سو ، وبيتر اونترويجر ، وديرك اويتنهوف ، ونازاريو فيفيرو ، ومايك واجهورن .

وضم من ساهموا فى المشاورات مع ممثلى الحكومات والتنظيمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وحضروها رولف الترر ، فيليب بارى ، خوان بوير ، جاك بجنيكورت ، وماريون كراوشو ورودى ديلارو ، وولتر دوندت ، وجورج فيشر ، جان - بابتيست دى فوكولت ، وساكيكو فوكودا - بار ، وكاثرين هاجن ، وآن كريستين هيرمانسن ، وروى جونز ، ونيكولاس كارافيتس ، ومارتن كور ، وهورست كلاينشميدث ، ومارك دى لاموت ، وآنا ليكوول ، وجون مارتن ، ورووث ماين ، ميرج ميكولا ، وكريستوفر موير ، وجاى دى مونشى ، وجون مورلى ، يورجن أولسون ، ديفيد وأولد ، واندرز سيروب راموسن ، آن ريتشاردز ، فابريس ريتشى ، وجون روبرتس ، وجريجورى شويبفل ، وتاكيميشى شيراى ، روديجر سيلاف ، ماتى سيتو ، وناريش س . سنغ ، وجيمس ف . ستيل ، وآرن ستروم ، وستانلى تايلور ، وكريستين توتيزكى ، وكازوتو تسوجى ، وديفيد تيرنهام ، وروبرتو أورمننتا ، وجان فانديمورتل ، ولوران فيرنييه ، فيليب ر . وول ، توماس وايس ، دومنيك فيلكوم ، وبيتر هواتينى .

وتم تشكيل مجموعات غير رسمية تركز على جوانب بعينها للتعليق على التقرير فى البلدان التالية : بنغلاديش ، بيلاروس ، غانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، بولندا ، جنوبى إفريقيا ، وفنزويلا .

وجاءت البيانات اللازمة لهذا التقرير من طائفة عريضة ومتنوعة من المصادر . وتمت الاستفادة بوجه خاص من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ، وتجميع البيانات

الخاصة بالعمل الذى تم الاضطلاع به فى البنك الدولى (انظر توبل ، ليفى ، وراما ١٩٩٤) ، وبيانات مسح الأسر المعيشية ، خاصة من مشروع دراسة قياس مستويات المعيشة ، ومن مصادر قطرية .

وما تم وصفه من أشخاص وأحداث فى صور السيرة الذاتية الموجزة الواردة فى « النظرة العامة » وفى غيرها من جوانب التقرير هو من باب الخيال . وتم تركيب هذه الشخصيات استنادا إلى معلومات من مسوح الأسر المعيشية ودراسات الحالة المنشورة وغير المنشورة ، ومن ثم يمكن اعتبارها نماذج للأشخاص الذين يعيشون فى ظل ظروف مثل ظروفها .

وقد استفاد الباب الأول من التعليقات القيمة التى أبداها أرفيل ف . آدامز ، هارولد الدرمان ، جيرى بيرمان ، آلان برج ، هانز بنزوانجر . وليام ايسترلى ، اليسون ايفانز ، ريتشارد فريمان ، ديفيد فريتويل ، جيمس هاريسون ، ستيفن هاينمان ، كيث هنشليف ، ايمانويل خيمينيز ، روبرت لالوند ، ماثيو ماكمهان ، توم ميريك ، جون ميدلتون ، مين تشاو نجويين ، هارى انطونى باترينوس ، جاى بففرمان ، لانت بريتشت ، جورج بساتشاروبولوس ، مارتن رافاليون ، ديفيد تيرنهام ، وزيفرس تزاناتوس .

واستفاد الباب الثانى من إسهامات قدمها جان بانث ، بارى شيزويك ، ستجن كلاسنز ، دانييل كوهن ، بول كوليير ، ريتشارد فريمان ، ويل مارتن ، جاى بففرمان ، كريستوفر بيساريدس ، لانت برتشت ، دانى رودريك ، شارون راسل ، فرانسس ستيوارت ، ديفيد تيرنهام ، وادريان وود .

واعتمد الباب الثاث على أوراق أساسية وطائفة من المصادر الأكاديمية . وكان المعلقان الأساسيان هما ريتشارد فريمان ، وجون بنكافيل . كما قدم مواد وتعليقات مفيدة ، ارفيل ف. آدامز ، مارك بلاكدين ، دانييل كوهن ، بول كولبير ، اليسون ايفانز ، بيتر فالون ، هومى خاراس ، اليزابث موريس – هيوز ، ستيفن بيرسى ، مارتن رافاليون ، مارتن راما ، ودومنيك فان دى فال .

وجاءت إسهامات قيمة فى الباب الرابع من مصادر عديدة ، داخل البنك وخارجه على حد سواء ، بما فى ذلك كريستين اليسون ، نيكولاس بار ، موريس بواسييه ، جينين بريثويت ، مارى كاننجز ، كارلوس كافالكانتى ، سيمون كوماندر ، سول ايسترين ، مونيكا فونج ، ديفيد فريتويل ، آلان جيلب ، ماريك جورا ، رالف و . هاربسون ، كريستين كيسيدس ، تيموثى كينج ، كاثى كروم ، روبرت لايبنثال ، ديباك مازومدار ، مايكل ميرتو ، برانكو ميلانوفتش ، مايكل ميلز ، كارولين موسر ، كيل بيترز ، مارتن راما ، باولو روبرتى ، جان روتكوويسكى ، مارتن شيرنك ، مارك سوندبيرج ، وميلان فودوبفتش .

الفصل الأول

تم استخلاص الصورة التطبيقية للنتائج التى تحققها سوق العمل العالمية من مصادر عديدة . وتم التوصل لتقدير الزيادة فى تفاوت الدخل منذ القرن التاسع عشر من بريتشت ١٩٩٤ . ويستند توزيع السكان الذين فى سن العمل حسب النشاط الاقتصادى إلى تقديرات معدلات المشاركة الواردة فى بيانات منظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٨٦ وبياناتها المنقحة حسبما طبقت على تقديرات السكان فى سن معينة والتى أصدرتها الأمم المتحدة . وتم دمجها ببيانات العاملين حسب القطاع الاقتصادى المستمدة من منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، وجرى استكمالها ببيانات من مصادر قطرية . وللاطلاع على التفاصيل ، انظر الورقة الأساسية التى أعدها فيلمر .

وتم استخلاص التسلسل الدولى للأجور من بيانات نشرها مطبوع « يونيون بانك اوف سويتزرلند » ١٩٩٤ . ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى للأقاليم المختلفة مستمدة من تقديرات البنك الدولى لنمو الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق ناقصا تقديرات نمو القوة العاملة من بيانات منظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٨٦ وبيانات منظمة العمل الدولية المنقحة . ومعدلات النمو الإقليمى مستمدة من معدلات النمو الخاصة ببلدان محددة والمرجحة بتقديرات منظمة العمل الدولية للسكان الذين فى سن العمل فى ١٩٩٥ . والبيانات المتعلقة بالاتحاد السوفياتى وأماكن أخرى فى الإقليم مستمدة من البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ وكورناى ١٩٩٢ .

واستعراض استراتيجيات التنمية البديلة ونتائجها بالنسبة للعمال مستمد من عدة مصادر من بينها ايسترلى

وفيشر ١٩٩٤ ، لينداور ورويمر ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٣ .

الفصل الثانى

يعتمد القسم المتعلق بأنماط النمو وإيرادات العمل على بيانات من دراسة قياس مستويات المعيشة فى غانا فى ١٩٨٩ ومسح القوة العاملة الماليزية فى ١٩٨٩ وكذلك بيانات من مطبوعات رسمية شتى .

وهناك كتابات كثيرة عن محددات النمو الاقتصادى . ويعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية لشبيجل وكذلك على بحث تفصيلى للقياس الاقتصادى وجد فى مؤلف بارو ١٩٩١ ، ليفن ورينلت ١٩٩٢ ، ومانكيو ، رومر ، وويل ١٩٩٢ .

وبالمثل فإن الكتابات عن النمو السكانى والتنمية الاقتصادية كثيرة . وتعتمد المناقشة الواردة هنا على كيلى ١٩٩٤ ، بريتشت ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ د .

الفصل الثالث

استلهم القسم المعنى بقرارات الأسر المعيشية نموذج تخصيص الوقت الوارد فى بيكر ١٩٦٥ . وتعتمد المناقشة المعنية بمشاركة القوة العاملة حسب السن والجنس على ورقة أساسية لبيرمان وزانج ، كولدين ١٩٩٠ ، هورتون ١٩٩٤ ب ، هورتون ، كانبور ، ومازومدار ١٩٩٤ أ و١٩٩٤ ب ، بساخاروبولوس وتزاناتوس ١٩٩٢ ، وشولتز ١٩٩٠ . والمعلومات الخاصة بالقوة العاملة بشأن الساعات التى يتم العمل فيها مستمدة من مسح للقوة العاملة الماليزية ١٩٨٩ ودراسة قياس مستويات المعيشة فى غانا فى ٨٨ – ١٩٨٩ .

وقد وردت الاتجاهات بشأن ساعات العمل فى الاقتصادات مرتفعة الدخل المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى ماديسون ١٩٨٩ .

واعتمد القسم المعنى بالبطالة على كوماندر وكوريسيلى ١٩٩٤ ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٤ أ ، وتيرنهام ١٩٩٣ . والبيانات الخاصة بالبطالة مستمدة من طائفة من المصادر ، منها البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ ، ومنظمة العمل الدولية ١٩٩٤ ب ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٤ أ ، وتوبيل ، ليفى ، وراما ١٩٩٤ ، وكذلك مصادر قطرية .

الفصل الرابع

يعتمد القسم المعنى بالأنماط المتغيرة للعمالة حسب القطاعات على كروجر ١٩٨٣ ، شيف وفالديز ١٩٩٢ ، وسيركوين وتشينرى ١٩٨٩ . ويعتمد القسم المعنى بالعمالة الريفية غير الزراعية على لانجوو وورقة أساسية للانجوو وعلى تيرنهام ١٩٩٣ . وتعتمد المناقشة المعنية بالقطاع غير الرسمى على أوراق أساسية لبانيرجى وبانيرجى ، وكامبوس ، وسابوت . وقام هانز بنزوانجر بإعداد الإطار ٤ – ١ .

الفصل الخامس

يشمل استعراض الكتابات المعنية بالتغذية والإنتاجية أعمال بيرمان ١٩٩٣ وبينستروب – اندرسن وآخرين ١٩٩٣ . والأدلة المحددة بشأن حالة التغذية والناتج الزراعى فى جنوبى الهند مستمدة من ديولاليكار ١٩٨٨ وفى الفلبين من حداد وبويس ١٩٩١ .

والأدلة المعنية بالتعليم والأخذ بسلالات الأرز عالية الغلة معروضة فى أعمال لين ١٩٩٤ بالنسبة للصين وفى أعمال فوستر وآخرين ١٩٩٤ بالنسبة للهند .

والأدلة المتعلقة بالتدريب فى تايوان الصينية من آو وتان ١٩٩٣ . وتأثير التغذية المحسنة على التعليم فى غواتيمالا من أعمال بوليت وآخرين ١٩٩٥ . والتكامل بين التعليم والتدريب فى بيرو مأخوذ من أعمال ارياجادا ١٩٨٩ . والبيانات عن سلوفينيا مأخوذة من أعمال اورازيم وفودوبفتش ١٩٩٤ . وفى المناقشة الخاصة بالتعليم ورأس المال البشرى ، استخدمت البيانات الخاصة باتجاهات الالتحاق العالمية بالمدارس كما وردت فى أعمال بارو ولى ١٩٩٣ وتيلاك ١٩٨٩ . وقدمت استعراضات قيمة للتعليم باعتباره استثمارا فى أعمال بيكر ١٩٩٥ ، شولتز ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٥ أ.

وقدمت اليدا كاستيللو – فريمان نتائج عن الولايات المتحدة بالنسبة للشكل الوارد فى الإطار ٥ – ١ . وقد روعى الحرص لضمان القابلية للمقارنة بين الدراسات المذكورة فى الشكل ، ولكن نظرا لأن كل دراسة تستخدم مواصفات مختلفة لدالة الإيرادات ، فإن القابلية للمقارنة

مؤكدة . وبدءا من المعادلات اللوغاريتمية للأجور ، والتى تتناول فى معظمها الاختيار بين العمل بأجر وخصائص الأفراد ، فإن زيادة الأجر بالنسبة لكل مستوى تعليمى تحتسب من (١) إما العائد الضمنى لأى مستوى والذى تم الحصول عليه بضرب عائد السنة فى ذلك المستوى فى عدد السنوات عند ذلك المستوى فى النظام الدراسى للبلد أو (٢) العائد الضمنى على المستوى والذى تم الحصول عليه بتحويل متغير صورى على مستوى المدارس إلى نسبة مئوية للتأثير على الدخول .

وقد ورد وصف التدريب باعتباره استثمارا فى رأس المال البشرى فى ميدلتون وآدامز وزيدرمان ١٩٩٣ وفى مطبوعات البنك الدولى ١٩٩١ . وبيانات التدريب الخاصة بالمكسيك مأخوذة من الوثائق الداخلية للبنك الدولى وكذلك مناقشة برنامج المكسيك لخدمات الدعم المتعددة . وقد وردت البيانات الخاصة بالتدريب فى اليابان فى لينش ١٩٩٤ . ومعدلات دوران القوة العاملة فى الصناعة التحويلية فى كوريا مأخوذة من جمهورية كوريا ١٩٨٧ . ويرد تحليل لبرامج التلمذة الصناعية فى غانا فى عمل لفالنشيك سيصدر قريبا . وورد وصف نظام التدريب فى شيلى فى كنج وهيل ١٩٩٣ .

الفصل السادس

تستند مناقشة عدم المساواة فى النمو وفى الدخول إلى أعمال ديكنز وكاتز ١٩٨٧ ، فريمان ١٩٩٣ ب ، وكرويجر وسومرز ١٩٨٧ ، وروتكويسكى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٠ . ويعتمد القسم المعنى بالعلاقة بين عدم المساواة والتعليم على جندلنج وروبنز ١٩٩٤ ، بارك ، روس ، وسابوت ١٩٩٢ ، بساخاروبولوس وآخرين ١٩٩٣ ، روبنز ١٩٩٤ ، وأوراق أساسية لروبنز . وتعتمد المناقشة الخاصة بالمكسيك على أوراق أساسية لهانسون وهاريسون ، وريفنجا ١٩٩٤ .

واستفادت المناقشة الخاصة بعدم المساواة بين الريف والحضر كثيرا من تعليقات هانز بنزوانجر ، واعتمدت أيضا على بعض المواد الواردة فى الفصل الرابع . وتستخدم المناقشة الخاصة بدور سوق العمل الرسمية فى الحدّ من الفوارق أرقاما مأخوذة من بل ١٩٩٤ . ويستند القسم المعنى بعدم المساواة بين المجموعات الاثنية على بساخاروبولوس وباترينوس ١٩٩٤ وعلى ورقة أساسية لبانيرجى . وتعتمد مناقشة السياسات التفضيلية فى ماليزيا اعتمادا كبيرا على تزاناتوس ١٩٩٤ .

وتجىء البيانات الخاصة بعدم المساواة الإقليمية فى المكسيك من أعمال البنك الدولى ١٩٩٤ ج ، فى حين أن البيانات الخاصة بجانسو فى الصين مأخوذة من البنك الدولى ١٩٩٢ ب . وتجىء الإشارة إلى سكان التلال الشمالية فى تايلند من أومن ١٩٩٢ . وتستند مناقشة عدم المساواة الإقليمية فى الأرجنتين إلى أعمال استاش وفاى ١٩٩٥ .

ويستند تحليل الفروق بين أجور الرجال والنساء إلى هورتون ١٩٩٤ ب ، نيوويل ورايلى ١٩٩٥ ، وتزاناتوس ١٩٩٥ . ويعتمد الإطار ٦ - ١ أيضا على أواكساكا ١٩٩٣ وبساخاروبولوس وتزاناتوس ١٩٩٢ . وتجىء بعض الإشارات القطرية من بيردسال وسابوت ١٩٩١ .

الفصل السابع

تعتمد مناقشة العولمة على رودريك ١٩٩٤ والبنك الدولى ١٩٩٢ أ . وتعتمد مناقشة التقارب على بيرى وبورجونيون وموريسون ١٩٨٩ وعلى عمل حديث لبن ديفيد ١٩٩٤ ، وورقة أساسية لبريتشت ، وكواه ١٩٩٤ . وللاطلاع على مزيد من التعليقات على العصر الذهبى للرأسمالية ، انظر ماديسون ١٩٨٢ ، نيل ١٩٨٥ وزيفين ١٩٨٩ ؛ وللاطلاع على تاريخ الهجرة انظر هاتون ووليامسون ١٩٩٤ وستوكر ١٩٩٤ .

الفصل الثامن

يعتمد تحليل جولة أورغواى على جولدن وفان دير منسبروج ١٩٩٥ ، وهاريسون ، روترفورد ، وتار ١٩٩٥ ، وهاثاواى وانجكو ١٩٩٥ ، هيرتل وآخرين ١٩٩٥ ، ورودريك ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة التجارة والأجور فى اقتصادات الأسواق الصناعية على باغواتى وكوسترز ١٩٩٤ ، وكوبر ١٩٩٤ ، وفريمان ١٩٩٥ ، وكروجمان ولورنس ١٩٩٣ ، ولورنس وسلوتر ١٩٩٣ ، ونيفن ووأبلوسز ١٩٩٤ ، وساكس وشاتز ١٩٩٤ ، وستولبر وصمويلسون ١٩٤١ ، وود ١٩٩٤ أ ، وورد وبيرج ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة تأثير الجولة على البلدان النامية على نتائج وردت فى ديفز ١٩٩٢ ، فينسترا

وهانسون ١٩٩٤ ، وكرويجر ١٩٧٨ ، وأوراق أساسية لروبنز ، وورد ١٩٩٤ أ . والإسقاطات الديمغرافية للبلدان الغنية مأخوذة من معهد ماكنزى العالمى ١٩٩٤ . والرقم الوارد فى الإطار ٨ – ٢ يتبع منهجية وود ١٩٩٤ ب .

الفصل التاسع

تعتمد المواد الخاصة بالارتباطات بين الادخار ، والاستثمار على مونتى ١٩٩٣ وشميت – هيبل ، سيرفين ، وسوليمانو ١٩٩٤ . وتستند المواد الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى المباشر على فيلدشتين ١٩٩٤ ، لورنس ١٩٩٤ ، ليبسى ١٩٩٤ ، والأمم المتحدة ١٩٩٤ أ . وتأثير التدفقات الخاصة وعدم الاستقرار مأخوذ من كالفو ، ليدرمان ، رينهارت ١٩٩٢ ، تشوهان ، كلاسنز ، ومامنجى ١٩٩٣ ، وكلاسنز ، ودولى ، ووارنر ١٩٩٥، ودادوش ، وفارشوان ، وجوهانس ١٩٩٤ ، وشيدلر وآخرين ١٩٩٣ .

الفصل العاشر

للاطلاع على المزيد بشأن نظرية الهجرة ، انظر باغواتى ١٩٩١ ، ماسى ١٩٩٠ ، وماسى وآخرين ١٩٩٣ ، ورازين وسادكا ١٩٩٤ ، وستارك ١٩٩١ . وحول قضايا الهجرة العريضة ، انظر راسل وتيتلبلوم ١٩٩٢ ، وستوكر ١٩٩٤ ، وزلوتنيك ١٩٩٣ . وتستند معالجة آثار الهجرة على البلدان التى ترسل العمال للخارج على أبحاث ابيلا وموري ١٩٩٤ ، وآدامز ١٩٨٩ و١٩٩٢ ، وفندلى ١٩٩٤ ، ورودريجز وهورتون ١٩٩٤ . وتستند دراسة أثر ذلك على البلدان التى تستقبل العمال على أبحاث بورجا ١٩٩٤ ، وبورجا وفريمان ١٩٩٣ ، وأوفربيك ١٩٩٤ ، وزيمرمان ١٩٩٥ . وقد أورد كوونج ١٩٩٤ تقارير عن الممارسات غير القانونية التى شملت المهاجرين الصينيين فى الولايات المتحدة .

الفصل الحادى عشر

يناقش سولو ١٩٨٠ السبب فى اختلاف أسواق العمل عن الأسواق الأخرى وفى أن الحكومات تتدخل فى أسواق العمل . وقد ورد مسح لأسباب التدخل الحكومى فى أسواق العمل فى كاوفمان ١٩٩١ . ويقدم مازومدار ١٩٨٩ مسحا لمشكلات سوق العمل فى البلدان النامية والسياسات المتبعة لمواجهتها .

ويمكن العثور على نظرة عامة لمعايير أماكن العمل وفائدتها فى منظمة العمل الدولية ١٩٩٤ أ والورقة الأساسية لروبنسون . وقد قدمت الورقة الأساسية لجروتايرت وكانبور إطارا تنظيميا للقسم الخاص بتشغيل الأحداث وكثيراً من الحجج التطبيقية . ويرد وصف لدلالات تشغيل الأحداث فى روجرز وستاندنج ١٩٨١ . ويطرح جالبى ١٩٩٤ مشكلة تشغيل الأحداث من منظور تاريخى ، ويقدم نيكولاس ١٩٩٣ بعض الأمثلة من الحياة الواقعية من جنوب آسيا والمعضلة التى تواجه المؤسسات الأجنبية ، ويصف بويدن الوضع فى ليما فى بيرو . ومناقشة تجربة ولاية كيرالا الهندية وجزيرة سيبو فى الفلبين مأخوذة من بويدن وميرز ١٩٩٤ . ويبين التحليل الوارد فى باترينوس وبساخاروبولوس ١٩٩٥ أن حجم الأسرة محدد مهم فى تشغيل الأحداث ، ويؤكد صديقى وباترينوس ١٩٩٤ أن مشكلات التعليم تسهم فى تشغيل الأحداث . وقد تم تقصى العلاقة بين فشل نظام التعليم فى إفريقيا وتشغيل الأحداث فى بونر ١٩٩٣ ، كما ترد أدلة أخرى على الارتباط السلبى بين تشغيل الأحداث والتعليم فى ريفيرا – باتيز ١٩٨٥ . والبيانات الخاصة بمصر مستمدة من ليفى ١٩٨٥ ، والمناقشة الخاصة بالهند من روزنزويج ١٩٨١ وروزنزويج وايفنسون ١٩٧٧ . ويمكن العثور على مناقشة للعلاقة بين عدم التيقن فيما يتعلق بدخل الأسرة وتشغيل الأحداث فى جاكوبى وسكوفياس ١٩٩٤ . ويمكن العثور على وصف لتشغيل الأحداث فى محاجر بوجوتا فى سالازار ١٩٨٨ .

ويوجد وصف لأنماط العمالة النسائية عبر البلدان فى الورقة الأساسية لبيرمان وزانج . ويرد وصف تاريخى لوجود المرأة فى سوق العمل فى أمريكا فى جولدن ١٩٩٠ ، وعن المرأة فى آسيا فى هورتون ١٩٩٤ ب . ومناقشة إجازة الأمومة مأخوذة من ورقة أساسية لروبنسون ويمكن العثور على الحجج الداعية لعدم تمويل أرباب الأعمال للمزايا التى تحصل عليها المرأة فى تاناتوس ١٩٩٥ والإشارات لعمالة الإناث فى بنغلاديش مأخوذة من تشاودورى وبول ماجومدر ١٩٩١ وورقة أساسية لرحمن . وتستند مناقشة تأثير السياسات المصرية العامة للعمالة على العاملات على ورقة أساسية لأسعد . ويعرض باترينوس ١٩٩٤ حججا تبين أن الاستثمار فى التعليم لصالح أعضاء الأقليات الاثنية والعنصرية واللغوية

والسكان الأصليين سيفضى إلى القضاء على معظم الفروق الملحوظة فى الأجور . ويعتمد استعراض التمييز والعمل الإيجابى فى البلدان الصناعية على بيكر ١٩٥٧ ، بيلر ١٩٧٩ ، وبيرجمان ١٩٨٩ ، براون ١٩٨٢ ، ادواردز ١٩٩٤ ، جولد ١٩٨٣ ، جولدشتين وسميث ١٩٧٦ ، هيل ١٩٨٤ ، ليونارد ١٩٨٤ أ ، ١٩٨٤ ب و ١٩٨٩ وسميث وويلسن ١٩٨٤ .

وتقدم الورقة الأساسية لعزّام مسحا للحجج المتعلقة بتأثير الحد الأدنى للأجور وتعرض بعض الدلائل التطبيقية . والحجج التى توضح أن وضع حد أدنى للأجور قد لا يكون له تأثير كبير على العمالة ، مع أدلّة من البلدان الصناعية ، مأخوذة من كارد وكرويجر ١٩٩٥ وكرويجر ١٩٩٤ . ويقدم راما وتابيلينى ١٩٩٥ نموذجا استخدم فيه الحد الأدنى للأجور لخلق ريع لبعض مجموعات العمال ، ويصف فريمان ١٩٩٣ ج كيف يمكن اعتبار الحد الأدنى للأجور أداة لإعادة توزيع الدخل محايدة بالنسبة للميزانية . والمثال الخاص بموريشيوس مأخوذ من ورقة أساسية لروبنسون . ويمكن العثور على تفسيرات لكون الامتثال للحد الأدنى من الأجور منخفض فى البلدان النامية ، إلى جانب بعض الأمثلة عن عدم الامتثال فى ورقة أساسية لسكويت وسوثيوارت – نارويبوت . والأدلة على عدم الامتثال للوائح العمالية فى المؤسسات الصغيرة فى البلدان النامية مأخوذة من موريسون وسوليناك وليكومت واودين ١٩٩٤ . والبيانات الخاصة بالمكسيك مأخوذة من بيل ١٩٩٤ ؛ والبيانات الخاصة بالمغرب من هاريسون ١٩٩٣ والخاصة بكينيا من فريمان ١٩٩٣ ب .

وتستند مناقشة تنظيمات السلامة والتنظيمات الصحية إلى مصادر عديدة . فالبيانات المقارنة عن المخاطر الصحية والاصابات فى أماكن العمل مأخوذة من مكتب العمل الدولى ومنظمة الصحة العالمية . ووصف تأثير التعرض لمبيدات الآفات على صحة عمال الزراعة مأخوذ من بوسطن جلوب ١٩٩٤ . ووصف الحرائق فى مصانع معينة مأخوذ من فونر وجاراتى ١٩٩١ ومصادر صحفية . ومناقشة إنفاذ تنظيمات السلامة فى الفلبين مأخوذة من لابوج ١٩٨٨ . ووصف تأثير برنامج مكافحة العمى النهرى على سوق العمل مأخوذ من كولى وبنتون ١٩٩٥ . ويمكن العثور على استعراض لدراسات التنظيمات الصحية والمتعلقة بالسلامة فى كل من كارينجتون ١٩٨٨ وفيسكوزى ١٩٨٦ . والأدلة على أن وجود النقابات قد يغير هذه النتيجة مأخوذة من وايل ١٩٩١ .

وتدور مناقشة واسعة لمسألة ما إذا كان ينبغى ربط معايير العمل باتفاقات التجارة . ويعرض مطبوع وزارة العمل بالولايات المتحدة فى ١٩٩٤ الآراء المختلفة والحجج الداعمة لها .

الفصل الثانى عشر

يستند هذا الفصل إلى أوراق أساسية تحدد الإطار التحليلى وتقدم بعض الأدلة التطبيقية : لبانيرجى وغانم ، وغانم ، وديفاراجان ، وثيرفيلدر ، وبنكافل . كذلك استفاد التحليل الوارد فى هذا الفصل من أعمال فريمان ١٩٩٢ ، فريمان وميدوف ١٩٨٤ ، كاتز ، كوروفيلا ، وتيرنر ١٩٩٣ ، وبنكافيل ١٩٩١ ، وريس ١٩٨٩ . ويمكن العثور على وصف لوظائف النقابات فى سوجينو ١٩٩٤ .

والبيانات الخاصة بالأمثلة القطرية مأخوذة من مصادر عديدة . والأدلة عن علاوات الأجور الناتجة عن العمل النقابى مأخوذة من بلانشفلاور وفريمان ١٩٩٠ ، ومول ١٩٩٣ ، وباناجيدس وباترينوس ١٩٩٤ ، وبارك ١٩٩١ ، وستاندنج ١٩٩٢ ، وتيل ١٩٩٤ . والبيانات عن انتشار النقابات فى الهند مأخوذة من جوشى وليتل ١٩٩٤ ، وفى شرق آسيا من فرنكل ١٩٩٣ ، وفى أسبانيا من منظمة العمل الدولية ١٩٨٥ وخيمينو وتوهاريا ١٩٩٣ . والحجج والبيانات المتعلقة بالتأثير الايجابى للنقابات على توزيع الدخل من فريمان ١٩٨٠ ، لى ونام ١٩٩٤ ، وباناجيدس وباترينوس ١٩٩٤ . والبيانات عن التأثير الإيجابى للنقابات الماليزية من ستاندنج ١٩٩٢ . ومثال النقابات الصناعية فى البرازيل من فلورى وهمفرى ١٩٩٣ . ونقابات عمال مناجم الفحم فى الهند من بانيرجى وسابوت ١٩٩٣ . ويمكن العثور على مناقشة المستوى الذى تجرى عنده المساومات الجماعية فى كالمفورس ودريفيل ١٩٨٨ وفريمان ١٩٨٨ . ويصف فريمان ١٩٩٣أ ويحلل العلاقات الصناعية فى شرق آسيا ، ويقدم كراوس وبارك ١٩٩٣ تحليلا مفصلا لكوريا . ويستند تحليل نقابات القطاع العام إلى ورقة أساسية لبنكافل ، واستفاد كثيرا من مناقشات مع ممثلى النقابات . والاستشهادات المأخوذة من الردود على استبيانات منظمة

العمل الدولية عن حرية تكوين الاتحادات مأخوذة من اتحاد النقابات فى بوتسوانا والاتحاد الدولى للنقابات ١٩٩١ .

واستفاد هذا الفصل من دراسات حالة أخرى لدور النقابات فى البلدان النامية ، بما فى ذلك بهاتاتشيرجى ١٩٨٧ ، وبهاتاتشيرجى وتشودورى ١٩٩٤ بشأن الهند ، وماننج ١٩٩٣ بشأن اندونيسيا ، وماكوى ١٩٨٩ بشأن فنزويلا ، وموندال ١٩٩٢ بشأن بنغلاديش .

الفصل الثالث عشر

تتناول مناقشة ضمان الدخل بالنسبة للعمال فى القطاع غير الرسمى الدعم المجتمعى والتحويلات الخاصة ، وبرامج الأشغال العامة ، وشبكات الأمان بالنسبة لفقراء الريف . ويعرض كوكس وخيمينيز ١٩٩٠ مسحا للكتابات المتعلقة بالدعم المجتمعى وتحويلات القطاع الخاص . والمثال المحدد لبيرو مأخوذ من كوكس وخيمينيز ١٩٨٩ . ويرد فى الورقة الأساسية لمخيرجى استعراض للقضايا المحيطة ببرنامج الأشغال العامة . ويعرض فون براون ١٩٩٤ عديدا من دراسات الحالة ، ويلخص الدروس المستفادة من التجربة ، وبحثه هو مصدر الإشارات إلى البرامج فى بوليفيا والصين واثيوبيا والنيجر والسنغال وزمبابوى ومهاراشترا بالهند . كما يقدم دات ورافيون ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا تفصيليا لتأثير خطة ولاية ماهاراشترا . ويمكن العثور على وصف لبرنامج الأشغال العامة فى شيلى فى ادواردز وكوكس ادواردز ١٩٩١ وهدسون ١٩٩٤ .

ويمكن العثور على وصف للخبرة المتعلقة بتقييم برامج إعانات البطالة فى الولايات المتحدة فى هامرمش ١٩٩١ أو توبل وولش ١٩٨٠ ، ويرد تحليل للعلاقة بين مدة البطالة وإعانات البطالة فى بوجول ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة العلاقة بين ضمان الوظيفة والعمالة بصورة كبيرة على فريمان ١٩٩٣ ب . كما تستخدم أعمال بيرتولا ١٩٩٠ ، بلانك وفريمان ١٩٩٣ ، لازار ١٩٩٠ . ومناقشة صناعة الصلب الأوروبية مأخوذة من هاوسمان ١٩٩١ ، والإشارة إلى أسبانيا من البا - راميريز ١٩٩١ . ويعرض شافنر ١٩٩٣ تحليلا للتنظيمات التى تكفل الدخل فى شمال شرق البرازيل ، ويدرس مارشال ١٩٩١ بيرو . وجميع الإشارات الأخرى إلى حالات فى أمريكا اللاتينية مأخوذة من كوكس ادواردز ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتستند الإشارة إلى سرى لانكا لاعمال راما ١٩٩٤ ، والمثال الخاص بماليزيا من ستاندنج ١٩٨٩ . وتحليل التنظيمات التى تكفل الدخل فى الهند وزمبابوى من فالون ولوكاس ١٩٩١ . وتستند دراسة مخططات المساعدة الاجتماعية على ميلانوفتش ١٩٩٥ .

الفصل الرابع عشر

تعتمد الحجج الاقتصادية الواردة فى هذا الفصل اعتمادا كبيرا على أعمال لنداور ونونبرج ١٩٩٤ وويد ١٩٩٤ . والأخير هو مصدر الحجة التى تستخدم عرض العنصر الفاعل الرئيسى وهو مصدر الإطار ١٤ - ١ والمقارنة بين خدمات الرى فى الهند وكوريا . والاستعراضات المتعلقة بالقضايا التى ينبغى لواضعى السياسة علاجها بالشروع فى إصلاح أجندة الخدمة المدنية معروضة فى أعمال ضياء ١٩٩٣ ، وجريجورى وبيرلمان ١٩٩٤ ، ولينداور ونونبرج ١٩٩٤ ونونبرج ١٩٩٣ ، ورايد ١٩٩٢ ، ورايد وسكوت ١٩٩٤ . ويقدم كراى وفان ريكجهيم ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا شاملا لبلدان مختلفة عن محددات الأجور والعمالة فى القطاع العام .

ووصف سياسات القطاع العام فى التوظيف والأجور فى مصر مأخوذ من ورقة أساسية لأسعد ، والبيانات الخاصة بالمقارنة بين مصر وغانا مأخوذة من دراسة لبانيرجى وسابوت على وشك الصدور . وبعض البيانات المتعلقة بغانا من لنداور وميسوك وسويبسانج ١٩٨٨ . والاستشهادات الخاصة بالخدمة المدنية فى أوغندا مأخوذة من مطبوع صادر عن جمهورية أوغندا فى ١٩٩٢ . وتستند المناقشة الخاصة بتنزانيا جزئيا إلى لنداور وسابوت ١٩٨٣ ، وبعض البيانات عن كينيا مأخوذة من جونسون ١٩٧١ . ويستند جانب من المناقشة لحالة زامبيا إلى بحث كولكلو فى ١٩٨٩ ، والبيانات المتعلقة بالسلفادور مأخوذة من جريجورى ١٩٩١ . ويعرض نايت وسابوت ١٩٨٧ وتيريل ١٩٩٣ ، وفان دير جاج وستيلكنر وفيخربرج ١٩٨٩ تقديرات للفروق فى الأجور بين القطاعين العام والخاص . ووصف الإصلاح فى قطاع التعليم فى شيلى مأخوذ من كاستانيدا .

استخدم القسم المعنى بالاقتصاد السياسى لإصلاحات الخدمة المدنية التحليل الخاص بكينيا الوارد فى عمل كوهين ١٩٩٣ ، وكذلك بعض الأعمال الحديثة بشأن

قضايا التوجيه والاقتصاد السياسى للتنمية ، بما فى ذلك أعمال بويننجر ١٩٩١ ، لاندل - ميلز وسراج الدين ١٩٩٢ ، مارتن ١٩٩١ ، نلسون ١٩٩٤ ، ورودريك ١٩٩٢ .

الفصل الخامس عشر

تعتمد مناقشة فشل مختلف استراتيجيات التنمية والانتقال إلى طرق جديدة للنمو على أعمال ايسترين ١٩٩٤ ، هيريرو وسانجينز ١٩٩١ ، ولويستج ١٩٩٢ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى . وتحليل السمات الأساسية للإصلاح مأخوذة من توليفة من وثائق البنك الداخلية ومصادر خارجية ، بما فى ذلك بوسوورث ودورنبوش ولابان ١٩٩٤ ، وتشاملى وغانم ١٩٩٤ ، وكوبر ١٩٩٤ ، وجيلب وجراى ١٩٩١ ، وحسين وفاروق ١٩٩٤ ، ولاران وسيلوويسكى ١٩٩١ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتستند دراسة الإصلاحات الجزئية فى الاقتصادات المخططة مركزيا إلى كورناى ١٩٩٢ .

وتجىء تقديرات أنماط الانخفاض فى الاقتصاد الكلى ومؤشرات اضطراب الوظائف من تقديرات موظفى البنك الدولى ، والمصادر الحكومية ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى وتعتمد أيضا على ورقة أساسية لجاكمان . وتستند تقديرات عدد العمال المرتبطين بكل نمط إقليمى من أنماط الإصلاح الهيكلى إلى بيانات فريق عمل من منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة (للاطلاع على حالة بلدان معينة انظر التذييل) .

وأخذت مناقشة الأجور الحقيقية والبطالة الكثير من أعمال هورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و١٩٩٤ ب . واعتمدت المواد المعنية بالتصحيح فى أفريقيا جنوب الصحراء على ورقة أساسية لمازومدار والبنك الدولى ١٩٩٤ أ .

ويعتمد القسم المعنى بالأجور النسبية وإعادة توزيع العمال على أعمال بودرى وسوا ١٩٩٤ ، جيندلنج وبيرى ١٩٩٤ ، هورتون ١٩٩٤ أ ، وهورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ ب ، ومازومدار ١٩٩٤ ، وريفيروس ١٩٩٤ ، وريفنجا ومونتنيجرو ١٩٩٥ فى مناقشة تجربة تنمية اقتصادات السوق ، وعلى بيليفا وجاكمان ونينوفا - عمار ١٩٩٤ ، وكوماندر وماكهيل ويمتسوف ١٩٩٤ ، وهام وسفجنر وتيريل ١٩٩٤ ، وروكويسكى ١٩٩٤ لمناقشة الاقتصادات التى كانت من قبل مخططة مركزيا .

وتأتى مناقشة مدى تأثير الأحوال المبدئية على مسارات الإصلاح فى روسيا والصين من ساكس و وو ١٩٩٤ وتضع فى اعتبارها المقولات التى وضعها ماكينون ١٩٩٤ .

ويعتمد القسم المعنى بسياسة الاقتصاد الكلى على أعمال برونو ١٩٨٨ ، وتشيملى وغانم ١٩٩٤ ، وايسترلى وشميت - هبيل ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتستند مناقشة دور السرعة والمصداقية فى إصلاح الاقتصادات المخططة مركزيا على بلاسيروفتش وجيلب ١٩٥٥ وكورناى ١٩٩٥ .

الفصل السادس عشر

يعتمد هذا الفصل اعتمادا كبيرا على عدة تقييمات لبرامج التصحيح عبر العالم . ويعتمد تحليل نتائج برامج التصحيح فى أفريقيا جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادا كبيرا على هورتون ، وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب ، مازومدار ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتأتى البيانات الخاصة بعدم المساواة فى الدخل بالنسبة لأمريكا اللاتينية من بساخاروبولوس وآخرين ١٩٩٣ ، فى حين تأتى بيانات أفريقيا وآسيا من سين ١٩٩٤ . كما يعتمد هذا القسم على فوكس ومورلى ١٩٩٠ ، البنك الدولى ١٩٩٠ ، وتقديرات الفقر بالنسبة لاندونيسيا والمكسيك وبيرو وفييت نام .

والبيانات الخاصة بعدم المساواة فى الدخل بالنسبة للاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال مأخوذة من اتكنسون ومايكلرايت ١٩٩٢ وكورناى ١٩٩٢ ، الذين يصفون الأحوال المبدئية ، وميلانوفتش ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الذى درس آثار الانتقال . وتستند البيانات الخاصة بالفروق فى الأجور بالنسبة لبولندا على روتووسكى ١٩٩٤ ، وبالنسبة لألمانيا الشرقية على ورقة أساسية لليمان ، وبالنسبة لجمهورية التشيك على تشيز ١٩٩٤ . وورد وصف التغيرات فى مدى تفشى الفقر فى عمل وشيك الصدور لميلانوفتش .

ويستند الإطار ١٦ – ١ على لستيج ١٩٩٢ ، موزر ١٩٩٤ ، وموزر وآخرين ١٩٩٤ ، وكذلك على بيرج وساكس ١٩٩٢ ، والذى يحتوى تحليلا لمشكلات قياس الرفاهية فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال . والمعلومات الخاصة بالعمال الذين يتركون قوة العمل مأخوذة من فلاناجان ١٩٩٥ . ويعتمد القسم الخاص باحتمالات الوقوع فى الفقر بالنسبة لمختلف مجموعات السكان اعتمادا كبيرا على الوثائق الداخلية للبنك الدولى ، خاصة تقديرات الفقر ، والدراسات الخاصة بمشاركة المرأة فى التنمية ، وعلى عمل لميلانوفتش على وشك الصدور . ويستفيد هذا القسم من أعمال فوكس وموريلى ١٩٩٠ ، وهورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب والبنك الدولى ١٩٩٠ . وأخذت البيانات الخاصة بحصص سوق العمل غير الرسمية من ورقة أساسية لبانيرجى ، بريثويت ١٩٩٤ ، دالاجو ١٩٩٥ ، ومصادر قطرية .

ويعتمد القسم الخاص بالمهارات اعتمادا كبيرا على دراسات لمعدلات العودة إلى التعليم : على روبنز ١٩٩٤ بالنسبة إلى مناقشة شيلى ، وعلى ورقة أساسية لهانسون وهاريسون ، وريفنجا ١٩٩٤ لمناقشة المكسيك ، وعلى تشيز ١٩٩٤ ، اورازيم وفودوبفتش ١٩٩٤ والبنك الدولى لمناقشة بلدان أوروبا الشرقية ، وكذلك على مذكرات اقتصادية قطرية لفييت نام ومنغوليا .

الفصل السابع عشر

تعتمد مناقشة توظيف العمال وفصلهم على عمل وشيك الصدور لروبرتس ، وعلى ورقة أساسية لروتكوويسكى وسنها . ويستند تحليل انخفاض الأجور الحقيقية على الحوليات الاحصائية الوطنية ، والورقة الأساسية لكوماندر وماكهيل ، وكذلك هورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب . ويعتمد تقييم الظروف المبدئية للعمال واستجابتهم للصدمات على جاكمان وروتكويسكى ١٩٩٤ .

يعتمد القسم الخاص بقدرة سوق العمل على التكيف وقدرة العمال على الانتقال على ورقة أساسية لنايت وسونج . وتستند مناقشة بيرو إلى تقييمات البنك للفقر ومحادثات مع ادجاردو فافارو . ويستند تحليل معدلات البطالة الإقليمية على أرقام مأخوذة من الوثائق الداخلية للبنك الدولى ويعتمد على أعمال بويرى وسكاربتا ١٩٩٤ ، وكوماندر وكوريسيلى ١٩٩٤ ، واربينوفا ١٩٩٤ ، وجور وليمان ١٩٩٥ ، وسكاربتا ١٩٩٤ . وتجىء البيانات الخاصة بفروق الأجور من روتكوويسكى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتعتمد التعليقات على اكتناز العمل على ورقة أساسية لكوماندر وماكهيل وروتكوويسكى ١٩٩٠ . وتجىء المعلومات عن ضرائب الأجور المفرطة من عديد من وثائق البنك ومن تحليل لكوماندر وكوريسيلى وستايهر ١٩٩١ ، وكوريسيلى وريفنجا ١٩٩٢ ، وروستوويسكى ١٩٩٤ . وتجىء البيانات الخاصة بالحد الأدنى للأجور من كومنولث الدول المستقلة ١٩٩٤ والحوليات الاحصائية التى تغطى شيلى والمكسيك . ويستفيد تحليل الخدمات الاجتماعية التى تقدمها مزايا المؤسسات العامة من ملاحظات لكثرة من موظفى البنك الدولى وتعتمد على نتائج دراسات تطبيقية وردت فى أعمال كوماندر وجاكمان ١٩٩٣ وايسترين وشافر وسنغ ١٩٩٤ ، وكذلك على وثائق البنك الدولى الداخلية الخاصة بالصين .

ويستند القسم الخاص بتأهيل العمال للتغير ، بما فى ذلك الإطار ١٧ – ١ على تشكيلة متنوعة من المصادر ، خاصة بوردا ١٩٩٣ ، وفريتويل وجولدبرج ١٩٩٣ ، وفريتويل وجاكمان ١٩٩٤ ، وهام ، سفجنر وتيريل ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، وجاكوبسون ١٩٩٤ ، وجونسون وديكنسون وويست ١٩٨٥ ، وورقة أساسية لليمان ، ولى ١٩٩٢ ، ومايكلرايت وناجى ١٩٩٥ ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٣ و١٩٩٤ ب ، اوليرى ١٩٩٥ ، وأور وآخرين ١٩٩٤ ، وريفنجا وريبوود وتان ١٩٩٤ ، وسولمان وتيرنهام ١٩٩٤ ، وويلسون وآدامز ١٩٩٤ . ويستند الإطار ١٧ – ١ إلى فريتويل وجاكمان ١٩٩٤ وعلى تحليل لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٣ .

ويستند معظم المناقشة المعنية بتقليل عدم الأمان من خلال برامج التحويلات على بار ١٩٩٤ وكروم وميلانوفتش ووالتون ١٩٩٤ . وتجىء البيانات الخاصة بنصيب الانفاق الاجتماعى فى الناتج المحلى الإجمالى من وثائق داخلية للبنك . وتستند مناقشة صعوبات اختبار الوسائل وتصميم آليات تحديد الأهداف إلى رؤى وردت فى عمل لبار على وشك الصدور ، وسيبوس ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة دور العمال الأكبر سنا على جيمينو وتوهاريا

١٩٩٤ وريفنجا وريبود ١٩٩٣ .

وتأتي معظم الأمثلة المتعلقة بمخططات الفصل الجماعي من تشودري ورايد ومالك ١٩٩٤ ، وهيس ١٩٩٤ ، وسفجنار وتيريل ١٩٩١ . وقد اعتمدت الأفكار المتعلقة بمناقشة المبادىء الأساسية التي تهتدي بها مخططات تقليل عدد العمال والسياسات المتجهة نحو إقامة مدن الشركة الواحدة على أعمال ديوان ١٩٩٤ وجاكمان وروتكوويسكي ١٩٩٤ ، وكذلك الوثائق الداخلية للبنك الدولي بشأن سرى لانكا ومشروعات الفحم في روسيا .

الفصل الثامن عشر

تستند الإسقاطات المعروضة إلى نموذج محاكاة وضعه شيرمان روبنسون وجيف لويس ، بمساعدة زي وانج . وقدمت ادريان وود اقتراحات مفيدة .

أوراق أساسية

Agrawal, Nisha. "Indonesia—Labor Market Policies and International Competitiveness."

Ahuja, Vinod, and Deon Filmer. "Educational Attainment in Developing Countries: New Estimates and Projections Disaggregated by Gender."

Appleton, Simon, John Hoddinott, Pramila Krishnan, and Kerry Max. "Gender Differences in the Returns to Schooling in Three African Countries."

Assaad, Ragui. "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market."

Azam, Jean-Paul. "Effects of Minimum Wages in Developing Countries: An Exploration."

Banerji, Arup. "Workers in the 'Informal Sector' in Developing Countries."

Banerji, Arup, J. Edgardo Campos, and Richard Sabot. "The Political Economy of Formal Sector Pay and Employment in Developing Countries."

Banerji, Arup, and Hafez Ghanem. "Political Regimes and Labor Policies in Developing Countries."

Behrman, Jere, and Zheng Zhang. "Women's Employment: Patterns Across Countries and Over Time."

Collier, Paul, John Hoddinott, and Francis Teal. "African Labor Markets."

Commander, Simon, and John McHale. "Labor Markets in the Transition in East Europe and Russia: A Review of Experience."

Filmer, Deon. "Estimating the World at Work."

Ghanem, Hafez, Shantayanan Devarajan, and Karen Thierfelder. "Trade Reform and Labor Unions: A General-Equilibrium Analysis Applied to Bangladesh and Indonesia."

Grootaert, Christian, and Ravi Kanbur. "Child Labor."

Hanson, Gordon, and Ann Harrison. "Trade, Technology, and Wage Inequality: Evidence from Mexico."

Jackman, Richard. "Coping with Job Destruction in Economies in Transition."

Knight, John, and Lina Song. "Towards a Labor Market in China."

Lanjouw, Peter, and Jean O. Lanjouw. "Rural Nonfarm Employment: A Survey."

Lehmann, Hartmut. "Active Labour Market Policies in the OECD and in Selected Transition Economies."

Lewis, Jeffrey, Sherman Robinson, and Zhi Wang. "General Equilibrium Analysis of Effects of Human Capital and Trade on the International Distribution of Labor."

Mazumdar, Dipak. "The Structure of Wages in African Manufacturing."

Mukherjee, Anindita. "Public Work Programs: A Review."

Pencavel, John. "The Role of Labor Unions in Fostering Economic Development."

Pissarides, Christopher. "Trade and the Returns to Human Capital in Developing Economies."

Pritchett, Lant. "Divergence, Big Time."

Rahman, Rushidan Islam. "Formal Sector Employment Among Women in Bangladesh and Gender Composition of Industrial Workers."

Ravallion, Martin, and Gaurav Datt. "Growth and Poverty in Rural India."

Revenga, Ana, and Adrian Wood. "International Trade, Inequality, and Human Capital: A Review and Synthesis of Theoretical and Empirical Work."

Robbins, Donald. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica."

———. "Summary of Preliminary Analysis of Malaysia Wage Structure 1973–1989."

———. "Wage Dispersion in Argentina 1986–1993."

———. "Wage Dispersion and Trade in Colombia—An Analysis of Greater Bogotá 1976–1989."

Robinson, Derek. "Do Standards for the Workplace Help or Hurt?"

Rutkowski, Michal, and Sarbajit Sinha. "Employment Flows and Sectoral Shifts during the Transition Shock in Post-Socialist Countries."

Spiegel, Mark. "Determinants of Long-Run Labor Productivity Growth: Selective Survey with Some New Empirical Results."

Squire, Lyn, and Sethaput Suthiwart-Narueput. "The Impact of Labor Market Regulations."

Tan, Hong, and Geeta Batra. "Technology and Industry Wage Differentials: Evidence from Three Developing Countries."

Turnham, David. "What Can We Learn from Past Efforts to Encourage Employment-Intensive Development?"

Vashishtha, Prem. "Informal Sector Workers in India."

ببليوغرافيا منتقاة

Abella, Manolo, and Hiromi Mori. 1994. "Structural Change and Labor Migration in East Asia." Paper presented at the OECD Conference on Development Systems, Employment, and International Migration, Paris, July 11–13.

Adams, Richard, Jr. 1989. "Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 38 (October): 45–71.

———. 1992. "The Effects of Migration and Remittances on Inequality in Rural Pakistan." *The Pakistan Development Review* 31 (Winter): 1189–1203.

Alba-Ramirez, Alfonso. 1991. "Fixed-Term Employment Con-

and Colombia." Paper presented at World Bank Labor Markets in Developing Countries Workshop, Washington, D.C., July 6–8.
Beller, Andrea H. 1979. "The Economics of Enforcement of an Antidiscrimination Law: Title VII of the Civil Rights Act of 1964." *Journal of Law and Economics.*
Ben-David, Dan. 1994. "Convergence Clubs and Diverging Economies." University of Houston, Department of Economics, Houston, Tex.
Berg, Andrew, and Jeffrey Sachs. 1992. "Structural Adjustment and International Trade in Eastern Europe: The Case of Poland." *Economic Policy: A European Forum* 14 (April): 117–73.
Bergmann, Barbara. 1989. "Does the Market for Women's Labor Need Fixing?" *Journal of Economic Perspectives* 3 (Winter) 43–60.
Berry, Albert, François Bourguignon, and Christian Morrisson. 1989. "The World Distribution of Income: Evolution over the Recent Period and Effects of Population Growth." Paper prepared for the Conference on the Consequences of Rapid Population Growth, United Nations, New York, August 23–25.
Bertola, Giuseppe. 1990. "Job Security, Employment and Wages." *European Economic Review* 34 (June): 851–86.
Bhagwati, Jagdish. 1991. "Free Traders and Free Immigrationists: Strangers or Friends?" Russell Sage Foundation Working Paper No. 20. New York.
Bhagwati, Jagdish, and Marvin Kosters. 1994. *Trade and Wages.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute.
Bhattacherjee, Debashish. 1987. "Union-Type Effects on Bargaining Outcomes in Indian Manufacturing." *British Journal of Industrial Relations.*
Bhattacherjee, Debashish, and Tamal Datta Chaudhuri. 1994. "Unions, Wages and Labour Markets in Indian Industry, 1960–86." *Journal of Development Studies* 30 (2): 443–65.
Birdsall, Nancy, and Richard Sabot, eds. 1991. *Unfair Advantage: Labor Market Discrimination in Developing Countries.* World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.
Blanchflower, David G., and Richard B. Freeman. 1990. "Going Different Ways: Unionism in the U.S. and Other Advanced OECD Countries." NBER Working Paper No. 3342, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
Blank, Rebecca M., and Richard B. Freeman. 1993. "Evaluating the Connection Between Social Protection and Economic Flexibility." NBER Working Paper No. 4338. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
Boeninger, Edgardo. 1991. "Governance and Development: Issues, Challenges, Opportunities, and Constraints." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991.* Washington, D.C.
Boeri, Tito, and Stefano Scarpetta. 1994. "Convergence and Divergence of Regional Labour Market Dynamics in Central and Eastern Europe." Paper presented at the Technical Workshop on Regional Unemployment in Central and Eastern Europe. Organization for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3–5.
Bonnet, M. 1993. "Child Labor in Africa." *International Labour Review* 132 (3): 371–89.
Borjas, George J. 1994. "The Economics of Immigration." *Journal*
tracts in Spain: Labor Market Flexibility or Segmentation?" Paper presented at EALE Conference, Spain, September.
Appleton, Simon, Paul Collier, and Paul Horsnell. 1990. *Gender, Education, and Employment in Côte d'Ivoire.* SDA Working Paper No. 8. Washington, D.C.: World Bank.
Arriagada, Ana-Maria. 1989. "Occupational Training Among Peruvian Men: Does It Make a Difference?" Policy Research Working Paper No. 207. World Bank, Washington, D.C.
Atkinson, Anthony B., and John Micklewright. 1992. *Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income.* Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
Aw, Bee-Yan, and Hong Tan. 1993. "Training, Technology, and Firm-Level Productivity." PSD Working Paper. World Bank, Private Sector Development Department, Washington, D.C.
Balcerowicz, Leszek, and Alan Gelb. 1995. "Macropolicies in Transition to a Market Economy: A Three-Year Perspective." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1994.* Washington, D.C.
Banerji, Arup, and Richard H. Sabot. 1993. "Wage Distortions, Overmanning, and Reform in Developing Country Public Enterprises." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
_______. Forthcoming. "Barriers to Labor Reform in Developing Country Public Enterprises." *World Development.*
Barr, Nicholas. 1994. "Income Transfers: Social Insurance." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond.* New York: Oxford University Press.
_______. Forthcoming. "On the Design of Social Safety Nets." HRO Discussion Paper. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407–43.
Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee. 1993. "International Comparisons of Educational Attainment." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 363–94.
Beaudry, P., and N. K. Sowa. 1994. "Ghana." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 2: Case Studies. EDI Development Study. World Bank, Washington, D.C.
Becker, Gary S. 1957. *The Economics of Discrimination.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
_______. 1965. "A Theory of the Allocation of Time." *Economic Journal* 75 (299): 493–517.
_______. 1995. "Human Capital and Poverty Alleviation." HRO Working Paper No. 52. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
Behrman, Jere R. 1993. "The Economic Rationale for Investing in Nutrition in Developing Countries." *World Development* 21 (11): 1749–71.
Behrman, Jere R., and Anil B. Deolalikar. 1994. "Are There Differential Returns to Schooling by Gender? The Case of Indonesian Labor Markets." University of Pennsylvania, Philadelphia.
Beleva, Iskra, Richard Jackman, and Mariela Nenova-Amar. 1994. "Bulgaria." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia.* EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
Bell, Linda A. 1994. "The Impact of Minimum Wages in Mexico

the Caribbean: Proceedings of a Conference. Technical Paper No. 259. World Bank, Washington, D.C.

Chaudhuri, Salma, and Pratima Paul-Majumder. 1991. "The Conditions of Garment Workers in Bangladesh—An Appraisal." Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.

Chuhan, Punam, Stijn Claessens, and Nlandes Mamingi. 1993. "Equity and Bond Flows to Latin American and Asia: The Role of Global and Country Factors." Policy Research Working Paper No. 1160. World Bank, Washington, D.C.

CIS (Commonwealth of Independent States). 1994. *Statistical Yearbook.* Moscow: Statistical Committee of the CIS.

Claessens, Stijn, Michael Dooley, and Andrew Warner. 1995. "Portfolio Capital Flows: Hot or Cold." *World Bank Economic Review* 9 (1): 153–74.

Cohen, John M. 1993. "Importance of Public Service Reform: the Case of Kenya." *Journal of Modern African Studies* 31 (3; September): 449–76.

Colclough, Christopher. 1989. "The Labor Market and Economic Stabilization in Zambia." Working Paper Series No. 222. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Commander, Simon, and Fabrizio Coricelli, eds. 1994. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia.* EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Commander, Simon, Fabrizio Coricelli, and Karsten Staehr. 1991. "Wages and Employment in the Transition to a Market Economy." Policy Research Working Paper No. 736. World Bank, Washington, D.C.

Commander, Simon, and Richard Jackman. 1993. "Providing Social Benefits in Russia: Redefining the Roles of Firms and Government." Policy Research Working Paper No. 1184. World Bank, Washington, D.C.

Commander, Simon, John McHale, and Ruslan Yemtsov. 1994. "Russia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia.* EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Cooley, Laura, and Bruce Benton. 1995. "Controlling Riverblindness in West Africa." In *Investing in People: The World Bank in Action.* Directions in Development. Washington, D.C.: World Bank.

Cooper, Richard N. 1994. "Foreign Trade, Wages, and Unemployment." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Mass.

Coricelli, Fabrizio, and Ana Revenga, eds. 1992. "Wage Policy during the Transition to a Market Economy: Poland 1990–91." Discussion Paper No. 158. World Bank, Washington, D.C.

Cox, Donald, and Emmanuel Jimenez. 1989. "Private Transfers and Public Policy in Developing Countries: A Case Study for Peru." Policy, Planning and Research Working Paper No. 345. World Bank, Washington, D.C.

———. 1990. "Achieving Social Objectives Through Private Transfers: A Review." *The World Bank Research Observer* 5 (2): 205–18.

Cox Edwards, Alejandra. 1993. "Labor Market Legislation in Latin America and the Caribbean." World Bank Regional Studies Program, Washington, D.C.

———. 1994. "Poverty Alleviation and the Labor Market in

nal of Economic Literature 32 (December): 1667–1717.

Borjas, George J., and Richard B. Freeman. 1993. *Immigration and the Work Force: Economic Consequences for the United States and Source Areas.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press.

Boston Globe. 1994. "Harvesting Bananas, and Poison, from the Rain Forest." July 11 (p. 7).

Bosworth, Barry, Rudiger Dornbusch, and Raul Laban. 1994. *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges.* Washington, D.C.: Brookings Institution.

Botswana Federation of Trade Unions and International Confederation of Free Trade Unions. 1991. *Democracy Development and the Defence of Human and Trade Union Rights in Africa.* Brussels: ICFTU.

Boyden, Jocelyn. 1988. "Working Children in Lima, Peru." In Assefa Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor.* Geneva: International Labour Office.

Boyden, Jo, and William Myers. 1994. "Exploring Alternative Approaches to Combating Child Labour: Case Studies from Developing Countries." Innocenti Occasional Papers, Child Rights Series No. 8. International Labour Office, Geneva, and the UNICEF International Child Development Centre, Florence.

Braithwaite, Jeanine. 1994. "From Second Economy to Informal Sector: The Russian Labor Market in Transition." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

Brown, Charles. 1982. "The Federal Attack on Labor Market Discrimination: The Mouse that Roared?" In R. G. Ehrenberg, ed., *Research in Labor Economics* 5. Greenwich, Conn.: JAI Press.

Bruno, Michael. 1988. "Opening Up: Liberalization and Stabilization." In Rudiger Dornbusch, F. Leslie, and C. H. Helmers, eds., *The Open Economy: Tools for Policymakers in Developing Countries.* New York: Oxford University Press.

Burda, Michael. 1993. "Unemployment, Labour Market Institutions and Structural Change in Eastern Europe." *Economic Policy: A European Forum* 8 (April): 101–37.

Calmfors, Lars, and John Driffil. 1988. "Centralization of Wage Bargaining and Macroeconomic Performance." *Economic Policy* April.

Calvo, Guillermo A., Leonardo Leiderman, and Carmen M. Reinhart. 1992. "Capital Inflows and Exchange Rate Appreciation in Latin America: The Role of External Factors." *International Monetary Fund Staff Papers* 40 (March): 108–51.

Card, David, and Alan Krueger. 1995. *Myth and Measurement: The New Economics of the Minimum Wage.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Castaneda, Tarsicio. 1992. *Combating Poverty: Innovative Social Reforms in Chile during the 1980s.* San Francisco, Calif.: ICS Press.

Chamley, Christophe, and Hafez Ghanem. 1994. "Côte d'Ivoire: Fiscal Policy with Fixed Nominal Exchange Rates." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodríguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance.* New York: Oxford University Press.

Chase, Robert S. 1994. "Returns to Education and Experience in Transition Czech Republic and Slovakia: Research in Progress." Yale University, Department of Economics, New Haven, Conn.

Chaudhry, Shahid Amjad, Gary James Reid, and Waleed Haider Malik, eds. 1994. *Civil Service Reform in Latin America and*

for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3–5.

Estache, Antonio, and Marianne Fay. 1995. "What Should Regional Policy in Argentina Focus On?" World Bank, Latin America and Caribbean Country Department I, Washington, D.C.

Estrin, Saul. 1994. "The Inheritance." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond.* New York: Oxford University Press.

Estrin, Saul, Mark Schaffer, and Inderjit Singh. 1994. "The Provision of Social Benefits in State-Owned, Privatized and Private Firms in Poland." Paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C., Sept. 22–23.

Fallon, Peter R., and Robert E. B. Lucas. 1991. "The Impact of Changes in Job Security Regulations in India and Zimbabwe." *World Bank Economic Review* 5 (3): 395–413.

Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson. 1994. "Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence from Mexico's *Maquiladoras.*" University of Texas, Department of Economics, Austin.

Feldstein, Martin. 1994. "The Effects of Outbound Foreign Direct Investment on the Domestic Capital Stock." NBER Working Paper No. 4668. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Fields, Gary S. 1994. "Changing Labor Market Conditions and Economic Development." Cornell University, Economics Department, Ithaca, N.Y.

Findley, Sally E. 1994. *To Go But Not to Go: Migration and Family Interactions in Africa.* New York: Columbia University.

Flanagan, Robert J. 1995. "Labor Market Responses to a Change in Economic System." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994.* Washington, D.C.

Fleury, Alfonso, and John Humphrey. 1993. "Human Resources and the Diffusion and Adaptation of New Quality: Methods in Brazilian Manufacturing." Institute of Development Studies, Research Report 24. Sussex, U.K.

Foner, Eric, and John A. Garraty, eds. 1991. *The Reader's Companion to American History.* Boston: Houghton-Mifflin.

Foster, Andrew D., Mark R. Rosenzweig, and the Rural Indian Economic Growth Research Group 1994. "Technical Change and Human Capital Returns and Investments: Consequences of the Green Revolution." University of Pennsylvania, Philadelphia, and National Council of Applied Economic Research, Washington, D.C.

Fox, M. Louise, and Samuel A. Morley. 1990. "Who Paid the Bill? Adjustment and Poverty in Brazil, 1980–90." Policy Research Working Paper No. 648. World Bank, Washington, D.C.

Freeman, Richard B. 1980. "Unionism and the Dispersion of Wages." *Industrial and Labor Relations Review.*

_______. 1988. "Labour Market Institutions and Economic Performance." *Economic Policy: A European Forum* 3 (April): 63–80.

_______. 1992. "Is Declining Unionization of the U.S. Good, Bad, or Irrelevant?" In Lawrence Mishel and Paula B. Voos, eds., *Unions and Economics Competitiveness.* Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.

_______. 1993a. "Does Suppression of Labor Contribute to Economic Success? Labor Relations and Markets in East Asia." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Ecuador." World Bank, Washington, D.C.

Currington, W. P. 1988. "Federal vs. State Regulation: The Early Years of OSHA." *Social Science Quarterly* 69 (2).

Dadush, Uri, Ashok Phareshwan, and Ronald Johannes. 1994. "Are Private Capital Flows to Developing Countries Sustainable?" Policy Research Working Paper No. 1397. World Bank, Washington, D.C.

Dallago, Bruno. 1995. "The Irregular Economy in Transition: Features, Measurement and Scope." In Robert Holzman, Janos Gacs, and Georg Windkler, eds., *Output Decline in Eastern Europe: Unavoidable, External Influence, or Homemade.* International Studies in Economics and Econometrics 34: 31–60.

Datt, Gaurav, and Martin Ravallion. 1994. "Transfer Benefits from Public-Works Employment: Evidence for Rural India." *Economic Journal: The Journal of the Royal Economic Society* 104 (November): 1346–69

Davis, Steven J. 1992. "Cross-Country Patterns of Change in Relative Wages." In *NBER Macroeconomics Annual 1992.* London: MIT Press.

Deolalikar, Anil B. 1988. "Nutrition and Labor Productivity in Agriculture: Estimates for Rural South India." *The Review of Economics and Statistics* 70 (3): 406–13.

Dia, Mamadou. 1993. *A Governance Approach to Civil Service Reform in Sub-Saharan Africa.* World Bank Technical Paper No. 225. Washington, D.C.

Dickens, William T., and Lawrence F. Katz. 1987. "Inter-Industry Wage Differences and Industry Characteristics." NBER Working Paper Reprint No. 894. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Diwan, Ishac. 1994. "Public Sector Retrenchment and Severance Pay: Nine Propositions." In World Bank Technical Paper No. 259. Washington, D.C.

Easterly, William, and Stanley Fischer. 1994. "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data." NBER Working Paper Series No. 4735. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass. Forthcoming in *World Bank Economic Review.*

Easterly, William, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1994. "Fiscal Adjustment and Macroeconomic Performance: A Synthesis." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodríguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance.* New York: Oxford University Press.

EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1994. "Economic Transition in Eastern Europe and the Former Soviet Union." *Transition Report* (October). London.

Edwards, Linda N. 1994. "The Status of Women in Japan: Has the Equal Employment Opportunity Law Made a Difference?" *Journal of Asian Economics* 5 (2; Summer): 217–40.

Edwards, Sebastian, and Alejandra Cox Edwards. 1991. *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experience.* Chicago, Ill.: The University of Chicago Press.

Ehrenberg, Ronald G., and Robert S. Smith. 1994. *Modern Labor Economics: Theory and Public Policy,* 5th ed. New York: Harper Collins College Publishers.

Erbenova, Michaela. 1994. "Regional Unemployment and Geographical Labour Mobility: A Case Study of the Czech Republic." Paper presented at the Technical Workshop "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe." Organization for Economic Cooperation and Development, Institute

Paper No. 1. IFO Institute for Economic Research, Munich, Germany.

Gregory, Peter. 1991. "Increasing the Efficiency of the Public Sector." A report prepared for USAID/El Salvador. U.S. Agency for International Development, Washington, D.C.

Gregory, Peter, and Bruce J. Perlman. 1994. "Civil Service Diagnostic Review: Nicaragua." World Bank, Latin American and the Caribbean Country Department II, Washington, D.C.

Haddad, Lawrence, and Howarth Bouis. 1991. "The Impact of Nutritional Status on Agricultural Productivity: Wage Evidence from the Philippines." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 53 (1): 45–68.

Ham, John, Jan Svejnar, and Katherine Terrell. 1993. "The Emergence of Unemployment in the Czech and Slovak Republics." *Comparative Economic Studies* 35 (4): 121–34.

_______. 1994. "Czech Republic and Slovakia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia.* EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Hamermesh, Daniel. 1991. "Unemployment Insurance: Goals, Structure, Economic Impacts, and Transferability to Developing Countries." World Bank, Population and Human Resouces Department, Washington, D.C.

Harrison, Ann. 1993. "Morocco Private Sector Assessment: The Labor Market, 1993." World Bank, Washington, D.C.

Harrison, Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr. 1995. "Quantifying the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26–27.

Hathaway, Dale E., and Merlinda D. Ingco. 1995. "Agricultural Liberalization and the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26–27.

Hatton, Timothy J., and Jeffrey G. Williamson, eds. 1994. *Migration and the International Labor Market, 1850–1939: An Economic Survey.* London and New York: Rutledge Press.

Hertel, Thomas, Will Martin, Koji Yanagishima, and Betina Dimaranan. 1995. "Liberalizing Manufactures Trade in a Changing World Economy." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26–27.

Hess, Jolanta. 1994. "Managing Large Scale Labor Restructuring." World Bank, Washington, D.C.

Hierro, Jorge, and Allen Sanginés. 1991. "Public Sector Behavior in Mexico." In Felipe Larraín and Marcelo Selowsky, eds., *The Public Sector and the Latin American Crisis.* San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.

Hill, Herbert. 1984. "Race and Ethnicity in Organized Labor: The Historical Sources of Resistance to Affirmative Action." *The Journal of Intergroup Relations* Winter: 12.

Horton, Susan. 1994a. "Bolivia." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

_______, ed. 1994b. "Women and Industrialization in Asia." Institute for Policy Analysis, University of Toronto.

Horton, Susan, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar. 1994a. *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 1: Issues Paper. Mass.

_______. 1993b. "Labor Market Institutions and Policies: Help or Hindrance to Economic Development?" *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1992.* Washington, D.C.

_______. 1993c. "Minimum Wages—Again?" Paper presented at the Conference on *Analyse Economique des bas Salaires et des Effets du Salaire Minimum,* CER/GRIFE, University of Aix-en-Provence, Arles, France.

_______. 1995. "Will Globalization Dominate U.S. Labor Market Outcomes?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker." Brookings Institution, Washington, D.C., February 2–3.

Freeman, Richard B., and James L. Medoff. 1984. *What Do Unions Do?* New York: Basic Books.

Frenkel, Stephen, ed. 1993. *Organized Labor in the Asia-Pacific Regions: A Comparative Study of Unionism in Nine Countries.* Cornell International Industrial and Labor Relations Report No. 24. Ithaca, N.Y.: ILR Press.

Fretwell, David, and Susan Goldberg. 1993. "Developing Effective Employment Services." World Bank Discussion Paper No. 208. Washington, D.C.

Fretwell, David, and Richard Jackman. 1994. "Labor Markets: Unemployment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond.* New York: Oxford University Press.

Galbi, Douglas. 1994. "Child Labor and the Division of Labor." King's College Centre for History and Economics, Cambridge, U.K.

Gelb, Alan H., and Cheryl W. Gray. 1991. "The Transformation of Economies in Central and Eastern Europe: Issues, Progress, and Prospects." Policy, Research and External Affairs Paper No. 17. World Bank, Washington, D.C.

Ghana Statistical Service. Various years. *Ghana Quarterly Digest of Statistics.* Accra.

Gindling, T. H., and Albert Berry. 1994. "Costa Rica." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Gindling, T. H., and Donald Robbins. 1994. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica." Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass.

Gold, Michael Evans. 1983. *A Debate on Comparable Worth.* Ithaca, N.Y.: Industrial and Labor Relations Press.

Goldin, Claudia. 1990. *Understanding the Gender Gap: An Economic History of American Women.* New York: Oxford University Press.

Goldin, Ian, and Dominique van der Mensbrugghe. 1995. "The Uruguay Round: An Assessment of Economywide and Agricultural Reforms." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies. World Bank, Washington, D.C., January 26–27.

Goldstein, Morris, and Robert S. Smith. 1976. "The Estimated Impact of the Antidiscrimination Program Aimed at Federal Contractors." *Industrial and Labor Relations Review* July (24).

Góra, Marek, and Hartmut Lehmann. 1995. "How Divergent is Regional Labour Market Adjustment in Poland?" Working

Macroeconomic Study. Washington, D.C.
Katz, Harry C., Sarosh Kuruvilla, and Lowell Turner. 1993. "Trade Unions and Collective Bargaining." Policy Research Working Paper No. 1099. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
Kaufman, Bruce E. 1991. *The Economics of Labor Markets*, 3d ed. Chicago, Ill.: Dryden Press.
Kelley, Allen C. 1994 "The Consequences of Rapid Population Growth on Human Resource Development: The Case of Education." In Dennis A. Ahlburg, Allen C. Kelley, and Karen Oppenheim Mason, eds., *The Impacts of Population Growth in Developing Countries*. Berlin: Springer-Verlag.
Khandker, Shahidur R. 1991. "Labor Market Participation, Returns to Education, and Male-Female Wage Differences in Peru." In Barbara Herz and Shahidur R. Khandker, eds., *Women's Work, Education, and Family Welfare in Peru*. World Bank Discussion Paper No. 116. Washington, D.C.
King, Elizabeth M., and M. Anne Hill. 1993. *Women's Education in Developing Countries: Barriers, Benefits, and Policies*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
Knight, J. B., and Richard H. Sabot. 1987. "Educational Expasion, Government Policy and Wage Compression." *Journal of Development Economics* 26 (August): 201–21.
Kornai, János. 1992. *The Socialist System: The Political Economy of Communism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
_______. 1995. *Highways and Byways: Studies on Reform and Postcommunist Transition*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Kraay, Aart, and Caroline van Rijckeghem. 1994. "Employment and Wages in the Public Sector—A Cross-Country Study." International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Washington, D.C.
Krause, Lawrence B., and Fun-Koo Park, eds. 1993. *Social Issues in Korea: Korean and American Perspectives*. Seoul: Korea Development Institute.
Krueger, Alan B. 1994. "The Effect of the Minimum Wage When It Really Bites: A Reexamination of the Evidence from Puerto Rico." NBER Working Paper No. 4757. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
Krueger, Alan B., and Lawrence H. Summers. 1987. "Reflections on the Inter-Industry Wage Structure." In Kevin Lang and Jonathan S. Leonard, eds., *Unemployment and the Structure of Labor Markets*. New York: Basil Blackwell.
Krueger, Anne O. 1978. "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequences." NBER Working Paper. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
_______. 1983. *Trade and Employment in Developing Countries*. Volume 3: Synthesis. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
Krugman, Paul, and Robert Lawrence. 1993. "Trade, Jobs and Wages." NBER Working Paper No. 4478. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
Krumm, Kathie, Branko Milanovic, and Michael Walton. 1994. "Transfers and the Transition from Socialism: Key Tradeoffs." Policy Research Working Paper No. 1380. World Bank, Europe and Central Asia Regional Office, Washington, D.C.
Kwong, Peter. 1994. "China's Human Traffickers." *The Nation*. October 17: 422–25.
Laboj, Elmer. 1988. "Occupational Health and Hazards in the Philippines." *Labour, Capital, and Society* (Special issue on pers. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
_______. 1994b. *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
Houseman, Susan. 1991. *Industrial Restructuring with Job Security*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Hudson, Rex. 1994. "Chile: A Country Study." Library of Congress, Federal Research Division, Washington, D.C.
Hufbauer, Gary. 1991. "World Economic Integration: The Long View." *International Economic Insights* May/June: 26–27.
Husain, Ishrat, and Rashid Faruqee, eds. 1994. *Adjustment in Africa: Lessons from Country Case Studies*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
IFC (International Finance Corporation). 1992. *Emerging Stock Markets Factbook 1992*. Washington, D.C.
ILO (International Labour Office). 1985. *The Trade Union Situation and Industrial Relations in Spain*. Geneva.
_______.1986. *Economically Active Population Estimates and Projections: 1950–2025*. Geneva.
_______.1994a. *Defending Values, Promoting Change: Social Justice in a Global Economy: An ILO Agenda*. Report of the Director-General (Part I), International Labour Conference, 81st Session. Geneva.
_______. 1994b. *World Labour Report 1994*. Geneva.
_______. 1995a. *World Employment 1995*. Geneva.
_______. 1995b. *World Labour Report 1995*. Geneva.
_______. Various years. *Yearbook of Labor Statistics*. Geneva.
INTELSAT. Various years. *International Telecommunications Satellite Report*. Washington, D.C.
Jackman, Richard, and Michal Rutkowski. 1994. "Labor Markets: Wages and Employment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
Jacobson, Louis. 1994. Evaluating Policy Resources Aimed at Reducing the Costs to Workers of Increased Import Competition." Paper presented at the conference on "Imports, Exports and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2–3.
Jacoby, H., and E. Skoufias. 1994. "Risk, Financial Markets and Human Capital in a Developing Country." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
Jimeno, Juan F., and Luis Toharia. 1994. "Unemployment and Labour Market Flexibility: The Case of Spain." Geneva: International Labour Office.
_______. 1993. "Spanish Labor Markets: Institutions and Outcomes." In J. Hartog and J. Theemuwes, eds., *Labor Market Contracts and Institutions: A Cross-National Comparison*. Amsterdam: North-Holland.
Johnson, G. E. 1971. "The Determination of Individual Hourly Earnings in Urban Kenya." Intitute for Development Studies, Discussion Paper No. 115. University of Nairobi.
Johnson, Terry R., Katherine P. Dickinson, and Richard W. West. 1985. "An Evaluation of the Impact of ES Referrals on Applicant Earnings." *Journal of Human Resources* 20 (Winter): 117–37.
Joshi, Vijay, and I. M. D. Little. 1994. *India: Macroeconomics and Political Economy 1964–91*. A World Bank Comparative

of Economic Research, Cambridge, Mass.
Lustig, Nora. 1992. *Mexico: The Remaking of an Economy.* Washington, D.C.: Brookings Institution.
Lynch, Lisa M., ed. 1994. *Training and The Private Sector.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
Maddison, Angus. 1982. *Phases of Capitalist Development.* New York: Oxford University Press.
———. 1989. *The World Economy in the 20th Century.* Development Centre Studies. Paris: OECD.
Malaysia (Jabatan Perangkaan). Various years. *Rubber Statistics Handbook.* Kuala Lumpur.
Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David N. Weil. 1992. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 107 (May): 407–37.
Manning, Chris. 1993. "Structural Change and Industrial Relations during the Soeharto Period: An Approaching Crisis." *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 29 (2): 59–95.
Marshall, Adrian. 1991. "The Impact of Labor Law on Employment Practices: Temporary and Part-Time Employment in Argentina and Peru." ILO DP/38. Labor Market Program, International Labour Office, Geneva.
Martin, Denis-Constant. 1991. "The Cultural Dimensions of Governance." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991.* Washington, D.C.
Massey, Douglas S. 1990. "The Social and Economic Origins of Immigration." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 510 (July): 60–72.
Massey, Douglas S., Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J. Edward Taylor. 1993. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and Development Review* 19 (3): 431–66.
Mazumdar, Dipak. 1989. "Microeconomic Issues of Labor Markets in Developing Countries: Analysis and Policy Implications." EDI Seminar Paper No. 40. World Bank, Washington, D.C.
———. 1994. "Wages in Africa." World Bank, Office of the Chief Economist, Africa Regional Office, Washington, D.C.
McCoy, Jennifer. 1989. "Labor and the State in a Party-Mediated Democracy: Institutional Change in Venezuela." *Latin American Research Review* 24 (2): 35–67.
McKinnon, Ronald I. 1994. *Gradual versus Rapid Liberalization in Socialist Economies: Financial Policies in China and Russia Compared.* San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
McKinsey Global Institute. 1994. *The Global Capital Market: Supply, Demand, Pricing, and Allocation.* Washington, D.C.
Micklewright, John, and Gyula Nagy. 1995. "Unemployment Insurance and Incentives in Hungary." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 1118 (January): 1–42.
Middleton, John, Arvil Van Adams, and Adrian Ziderman. 1993. *Skills for Productivity: Vocational Education and Training in Developing Countries.* New York: Oxford University Press.
Milanovic, Branko. 1994. "Poverty in Transition." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
———. 1995. "Poverty, Inequality and Social Policy in Transition Economies." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
Moll, P. G. 1993. "Black South African Unions: Relative Wage Effects in International Perspective." *Industrial and Labor Relations Review* 46 (2).
health and safety) 21 (November): 294–306.
Lalonde, Robert S. 1992. "The Earnings Impact of U.S. Employment and Training Programs." University of Chicago, Department of Economics, Chicago, Ill.
Landell-Mills, Pierre, and Ismaïl Serageldin. 1992. "Governance and the External Factor." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1991.* Washington, D.C.
Larraín, Felipe, and Marcelo Selowsky, eds. 1991. *The Public Sector and the Latin American Crisis.* San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
Lawrence, Robert Z. 1994. "Trade, Multinationals, and Labor." NBER Working Paper No. 4836. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
Lawrence, Robert, and Mathew Slaughter. 1993. "International Trade and American Wages in the 1980s: Giant Sucking Sound or Small Hiccup?" *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics* 2: 161–226.
Lazear, Edward. 1990. "Job Security Provisions and Employment." *Quarterly Journal of Economics* 105 (August): 699–726.
Lee, Joung-Woo, and Sang-Sup Nam. 1994. "The Effect of Labor Unions on the Wage Dispersion in Korea." *Korean Economic Journal* 41 (3): 251–77 (in Korean).
Leigh, Duane E. 1992. "Retraining Displaced Workers: What Can Developing Countries Learn from OECD Nations?" Policy Research Working Paper No. 946. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
Leonard, Jonathan S. 1984a. "The Impact of Affirmative Action on Employment." *Journal of Labor Economics* 2 (October): 439–63.
———. 1984b. "Employment and Occupational Advances Under Affirmative Action." *Review of Economics and Statistics* 66 (August): 377–85.
———. 1989. "Women and Affirmative Action." *Journal of Economic Perspectives* 3 (1).
Levine, Ross, and David Renelt. 1992. "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions." *American Economic Review* 82 (September): 942–63.
Levy, Victor. 1985. "Cropping Pattern, Mechanization, Child Labor, and Fertility Behavior in a Farming Economy: Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 33 (July): 777–91.
Lin, Justin Y. 1994. "The Nature and Impact of Hybrid Rice in China." In Cristina C. David and Keijiro Otsuka, eds., *Modern Rice Technology and Income Distribution in Asia.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers.
Lindauer, David L., O. A. Meesook, and Parita Suebsaeng. 1988. "Government Wage Policy in Africa: Some Findings and Policy Issues." *World Bank Research Observer* 3 (1; January): 1–25.
Lindauer, David L., and Barbara Nunberg, eds. 1994. *Rehabilitation Government: Pay and Employment Reform in Africa.* A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
Lindauer, David L., and Michael Roemer, eds. 1994. *Asia and Africa: Legacies and Opportunities in Development.* San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
Lindauer, David L., and Richard Sabot. 1983. "The Public/Private Wage Differential in a Poor Urban Economy." *Journal of Development Economics* 12 (Feb./Apr.): 137–52.
Lipsey, Robert. 1994. "Outward Direct Investment and the U.S. Economy." NBER Working Paper No. 4691. National Bureau

W. E. Upjohn Institute for Employment Research, Kalamazoo, Mich.

Oomen, Joep. 1992. "Hill Tribes in Thailand: Victims of Development?" *International Work Group for Indigenous Affairs Newsletter* 4 (Oct.–Dec.): 38–40.

Orazem, Peter F., and Milan Vodopivec. 1994. "Winners and Losers in Transition: Returns to Education, Experience, and Gender in Slovenia." Policy Research Working Paper No. 1342. World Bank, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 9(2): 201–30.

Orr, Larry L., Howard S. Bloom, Stephen H. Bell, Winston Lin, George Cave, and Fred Doolitle. 1994. "The National JTPA Study: Impacts, Benefits, and Costs of Title II-A." A Report to the U.S. Department of Labor. ABT Associates, Inc., Bethesda, Md.

Overbeek, Henk. 1994. "Globalisation and the Restructuring of the European Labor Market: The Role of Migration." Department of International Relations, University of Amsterdam.

Panagides, Alexis, and Harry Anthony Patrinos. 1994. "Union-Nonunion Wage Differentials in the Developing World: A Case Study of Mexico." Policy Research Working Paper No. 1269. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

Park, Young-Bum. 1991. "Union/Minimum Wage Differentials in the Korean Manufacturing Sector." *International Economic Journal* 5(4).

Park, Young-Bum, David R. Ross, and Richard Sabot. 1992. "Educational Expansion and the Inequality of Pay in Brazil and Korea." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.

Patrinos, Harry Anthony. 1994. "The Costs of Discrimination in Latin America." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

Patrinos, Harry Anthony, and George Psacharopoulos. 1995. "Schooling and Non-Schooling Activities of Peruvian Youth: Indigenous Background, Family Composition and Child Labor." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

Pencavel, John. 1991. *Labor Markets under Trade Unionism: Employment, Wages, and Hours.* Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.

Pinstrup-Andersen, Per, Susan Burger, Jean-Pierre Habicht, and Karen Peterson. 1993. "Protein-Energy Malnutrition." In Dean Jamison and others, eds., *Disease Control Priorities in Developing Countries.* New York: Oxford University Press.

Pollitt, Ernesto, Kathleen S. Gorman, Patrice L. Engle, Juan A. Rivera, and Reynaldo Martorell. 1995. "Nutrition in Early Life and the Fulfillment of Intellectual Potential." *Journal of Nutrition* 125 (4S): 1111S–1118S.

Pritchett, Lant. 1994. "Population, Factor Accumulation, and Productivity." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.

Psacharopoulos, George, Samuel Morley, Ariel Fiszbein, Haeduck Lee, and Bill Wood. 1993. "Poverty and Income Distribution in Latin America: The Story of the 1980s." Regional Studies Program, Report No. 27. World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

Psacharopoulos, George, and Harry Anthony Patrinos, eds. 1994. *Indigenous People and Poverty in Latin America: An Empirical Analysis.* A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.

Mondal, Abdul Hye. 1992. "Trade Unionism, Wages and Labour Productivity in the Manufacturing Sector of Bangladesh." Research Report No. 133. Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.

Montiel, Peter J. 1993. "Capital Mobility in Developing Countries: Some Measurement Issues and Empirical Estimates." Policy Research Working Paper No. 1103. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 8(3): 311–50.

Morrisson, Christian, Henri-Bernard Solignac Lecomte, and Xavier Oudin. 1994. *Micro-Enterprises and the Institutional Framework in Developing Countries.* Paris: OECD Development Centre.

Moser, Caroline. 1994."Poverty and Vulnerability in Chawama, Lusaka, Zambia 1978–1992." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Moser, Caroline, Cathy McIlwaine, Helen Garcia, and Cecilia Zanetta. 1994. "Poverty and Vulnerability in Guayaquil, Ecuador." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Neal, Larry. 1985. "Integration of International Capital Markets: Quantitative Evidence from the Eighteenth to Twentieth Centuries." *Journal of Economic History* 45 (2): 219–26.

Nehru, Vikram, and Ashok Dhareshwar. 1991. "A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology and Results." *Revista de Analisis Económico* 8 (1): 37–59.

Nehru, Vikram, Eric Swanson, and Ashutosh Dubey. 1993. "A New Database on Human Capital Stock: Sources, Methodology and Results." Policy Research Working Paper No. 1124. World Bank, Washington, D.C.

Nelson, Joan M. 1994. "Organized Labor, Politics, and Labor Market Flexibility in Developing Countries." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 1: Issues Papers. EDI Development Studies, Washington, D.C.: World Bank.

Neven, Damien, and Charles Wyplosz. 1994. "Trade and European Labor Markets." University of Lausanne, Department of Economics, Lausanne, Switzerland.

Newell, Andrew, and Barry Reilly. 1995. "The Gender Wage Gap in Russia." Paper presented at seminar on "Gender in Transition." Bucharest, Romania.

New York Times. 1993. "102 Dead in Thai Factory Fire: Higher Toll Seen." May 11, p. 3.

Nichols, Martha. 1993. "Third-World Families at Work: Child Labor or Child Care?" *Harvard Business Review.*

Nunberg, Barbara. 1993. "Public Sector Pay and Employment Reform: A Review of World Bank Experience." World Bank Discussion Paper 68. Washington, D.C.

Oaxaca, R. L. 1973. "Male-Female Wage Differences in Urban Labor Markets." *International Economic Review* 14 (1): 693–701.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1993. "Active Labour Market Policies: Assessing Macroeconomic and Microeconomic Effects." Paris.

_______. 1994a. *The Jobs Study—Facts, Analysis, Strategies.* Paris.

_______. 1994b. "Review of the Labour Market in the Czech Republic." Paris.

O'Leary, Christopher J. 1995. "An Impact Analysis of Employment Programs in Hungary." Staff Working Paper No. 95-30.

ply at Fault?" *Harvard Institute for International Development Discussion Papers* 1 (April): 60.
Roberts, Mark J. Forthcoming. "Employment Flows and Producer Turnover in Three Developing Countries." In Mark J. Roberts and James R. Tybout, eds., *Producer Heterogeneity and Performance in Semi-Industrialized Countries.*
Rodgers, Gerry, and Guy Standing, eds. 1981. *Child Work, Poverty and Underdevelopment.* Geneva: International Labour Office.
Rodriguez, Edgar, and Susan Horton. 1994. "International Return Migration and Remittances in the Philippines." University of Toronto, Department of Economics, Toronto.
Rodrik, Dani. 1992. "Political Economy and Development Policy." *European Economic Review* 36 (April): 329–36.
———. 1994. "Developing Countries After the Uruguay Round." Columbia University, Department of Economics, New York.
Rosenzweig, Mark R. 1981. "Household and Nonhousehold Activities of Youths: Issues of Modeling, Data and Estimation Strategies." In Gerry Rodgers and Guy Standing, eds., *Child Work, Poverty and Underdevelopment."* Geneva: International Labour Office.
Rosenzweig, Mark R., and R. Evenson. 1977. "Fertility, Schooling, and the Economic Contribution of Children in Rural India: An Economic Analysis." *Econometrica* 45 (5).
Rostowski, Jacek. 1994. "Labour Markets and Wages Policies During Economic Transition." Center for Social and Economic Research, Warsaw.
Russell, Sharon Stanton, and Michael S. Teitelbaum. 1992. "International Migration and International Trade." World Bank Discussion Paper No. 160. Washington, D.C.
Rutkowski, Jan. 1993. "Wage Determination in Historically Planned Economies: The Case of Poland." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 164. London School of Economics, London.
———. 1994. "Labor Market Transition and Changes in the Wage Structure: The Case of Poland." Polish Policy Research Group Discussion Paper No. 32. Warsaw University, Warsaw.
Rutkowski, Michal. 1990. "Labour Hoarding and Future Open Unemployment in Eastern Europe: The Case of Polish Industry." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 6. London School of Economics, London.
Sachs, Jeffrey D., and Howard J. Shatz. 1994. "Trade and Jobs in U.S. Manufacturing." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1–84.
Sachs, Jeffrey D., and Wing Thye Woo. 1994. "Experiences in the Transition to a Market Economy." *Journal of Comparative Economics* 18 (June): 271–75.
Salazar, M. C. 1988. "Child Labor in Colombia: Bogotá's Quarries and Brickyards." In Assefa Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor.* Geneva: International Labour Office.
Scarpetta, Stefano. 1994. "Spatial Variations in Unemployment in Central and Eastern Europe: Underlying Reasons and Labour Market Policy Options." Paper presented at the technical workshop on "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe," Organization for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3–5.
Schadler, Susan, Maria Carkovic, Adam Bennet, and Robert Kahn. 1993. "Recent Experiences with Surges in Capital Inflows." International Monetary Fund Occasional Paper No.
Psacharopoulos, George, and P. Zafiris Tzannatos, eds. 1992. *Women's Employment and Pay in Latin America: Overview and Methodology.* A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
Pujol, Thierry. 1994. "Unemployment Duration and the Welfare Impact of Unemployment Benefits." International Monetary Fund, Washington, D.C.
Quah, Danny. 1994. "Empirics for Economic Growth and Convergence." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 954 (May): 1–50.
Rama, Martin. 1994. "Flexibility in Sri Lanka's Labor Market." Policy Research Working Paper No. 1262. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
Rama, Martin, and Guido Tabellini. 1995. "Endogenous Distortions in Product and Labor Markets." World Bank, Poverty and Human Resources Division, Washington, D.C.
Razin, Assaf, and Efraim Sadka. 1994. *Population Economics.* Cambridge, Mass.: MIT Press.
Rees, Albert. 1989. *The Economics of Trade Unions,* 3d ed. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
Reid, Gary. 1992. "Civil Service Reform in Latin America: Lessons from Experience." LATPS Occasional Paper Series. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
Reid, Gary J., and Graham Scott. 1994. "Public Sector Human Resource Management: Experience in Latin America and the Caribbean and Strategies for Reform." Report No. 12839. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
Republic of Korea. 1987. *Yearbook of Labor Statistics.* Seoul: Ministry of Labor.
———. Various years. *Report on Mining and Manufacturing Survey.* Seoul: National Statistical Office.
Republic of Uganda. 1982. *Report of the Public Service Salaries Review Commission 1980–82.* Kampala.
Revenga, Ana. 1994. "Employment and Wage Effects of Trade Liberalization: The Case of Mexican Manufacturing." Paper presented at the World Bank Labor Markets Workshop, Washington, D.C., July 6–8.
Revenga, Ana, and Claudio Montenegro. 1995. "North American Integration and Factor Price Equalization: Is There Evidence of Wage Convergence between Mexico and the U.S.?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2–3.
Revenga, Ana, and Michelle Riboud. 1993. "Unemployment in Mexico: Its Characteristics and Determinants." Policy Research Working Paper No. 1230. World Bank, Latin America and Caribbean Country Department II, Washington, D.C.
Revenga, Ana, Michelle Riboud, and Hong Tan. 1994. "The Impact of Mexico's Retraining Program on Employment and Wages." *World Bank Economic Review* 8 (2): 247–77.
Rivera-Batiz, T. L. 1985. "Child Pattern and Legislation in Relation to Fertility." Indiana University, Department of Economics, Bloomington, Ind.
Riveros, Luis A. 1994. "Chile." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment.* Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
Robbins, Donald J. 1994. "Worsening Relative Wage Dispersion in Chile During Trade Liberalization, and Its Causes: Is Sup-

isons, 1950–1988." *Quarterly Journal of Economics* 106 (May): 327–68.

Svejnar, Jan, and Katherine Terrell. 1991. "Reducing Labor Redundancy in State-Owned Enterprises." Policy Research Working Paper No. 792. World Bank, Insfrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Syrquin, Moshe, and Hollis B. Chenery. 1989. *Patterns of Development, 1950 to 1983.* World Bank Discussion Paper No. 41. Washington, D.C.

Teal, Francis. 1994. "The Size and Sources of Economic Rents in a Developing Country Manufacturing Labor Market." St. John's College, Oxford, Center for the Study of African Economics, Oxford, U.K.

Terrell, Katherine. 1993. "Public-Private Wage Differentials in Haiti: Do Public Servants Earn a Rent?" *Journal of Development Economics* 42.

Tilak, Jandhyala B. G. 1989. *Education and Its Relation to Economic Growth, Poverty, and Income Distribution: Past Evidence and Further Analysis.* World Bank Discussion Paper No. 46. Washington, D.C.

Topel, Robert, and Finnis Welch. 1980. "Unemployment Insurance: Survey and Extensions." *Economica* 47: 351–79.

Topel, Robert, Anat Levy, and Martin Rama. 1994. "A Labor Market Cross-Country Database." Paper presented at the Labor Markets in Developing Countries Workshop, World Bank, Washington, D.C., July 6–8.

Turnham, David. 1993. *Employment and Development: A New Review of Evidence.* Paris: OECD.

Tzannatos, P. Zafiris. 1994. "Reverse Discrimination in Higher Education: A Framework of Analysis and Country Experience." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

———. 1995. "Economic Growth and Gender Equity in the Labor Market." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990.* New York: Oxford University Press.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). Various years. *Industrial Statistics Yearbook.* New York: United Nations.

Union Bank of Switzerland. 1994. *Prices and Earnings Around the Globe.* Zurich.

United Nations. 1994a. "Transnational Corporations, Employment and the Workplace." *World Investment Report.* New York and Geneva.

———. 1994b. "Trends in Total Migrant Stock." Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, New York.

U.S. Department of Labor. 1994. *Proceedings of the Labor Department Symposium on International Labor Standards,* Yale University, April 25, New Haven, Conn.

van der Gaag, Jacob, Morton Stelcner, and Wim Vijverberg. 1989. "Wage Differentials and Moonlighting by Civil Servants: Evidence from Côte d'Ivoire and Peru." *World Bank Economic Review* 3 (1; January): 67–95.

Velenchik, Ann D. Forthcoming. "Apprenticeship Contracts, Small Enterprises and Credit Markets in Africa." *World Bank Economic Review.*

Viscusi, W. K. 1986. "The Impact of Occupational Safety and

108. Washington, D.C.

Schaffner, Julie Anderson. 1993. "Rural Labor Legislation and Permanent Agricultural Employment in Northeastern Brazil." *World Development* 21(5): 705–19.

Schiff, Maurice, and Alberto Valdes. 1992. *The Plundering of Agriculture in Developing Countries.* Washington, D.C.: World Bank.

Schmidt-Hebbel, Klaus, Luis Servén, and Andrés Solimano. 1994. "Saving, Investment and Growth in Developing Countries: An Overview." Policy Research Working Paper No. 1382. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C. Forthcoming in *World Bank Research Observer.*

Schultz, T. Paul. 1990. "Women's Changing Participation in the Labor Force: A World Perspective." *Economic Development and Cultural Change* 38 (April): 457–88.

———. 1993. "Investments in the Schooling and Health of Women and Men." *Journal of Human Resources* 28 (4): 694–734.

———. 1994. "Integrated Approaches to Human Resources Development." Human Resources Development and Operation Policy Working Paper No. 44. World Bank, Washington, D.C.

Sen, Binayak. 1994. "Adjustment, Poverty and Inequality: Insights from a Cross-Country Analysis with Household Expenditure Survey Data." World Bank, Operations Evaluation Department, Washington, D.C.

Siddiqi, Faraaz, and Harry Anthony Patrinos. 1994. "Child Labor: Issues, Causes and Interventions." World Bank, Washington, D.C.

Sipós, Sándor. 1994. "Income Transfer: Family Support and Poverty Relief." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe.* New York: Oxford University Press.

Smith, James, and Finnis Welch. 1984. "Affirmative Action and Labor Markets." *Journal of Labor Economics* April (2).

Sohlman, Asa, and David Turnham. 1994. "What Can Developing Countries Learn from OECD Labour Market Programmes and Policies?" OECD Technical Paper No. 9. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.

Solow, R. M. 1980. "On Theories of Unemployment." *American Economic Review* 70 (1).

Stalker, Peter. 1994. *The Work of Strangers: A Survey of International Labour Migration.* Geneva: International Labour Office.

Standing, Guy. 1989. "The Growth of External Labor Flexibility in a Nascent NIC: A Malaysian Labor Flexibility Survey." ILO Working Paper 35. International Labour Office, Geneva.

———. 1992. "Do Unions Impede or Accelerate Structural Adjustment? Industrial Versus Company Unions in an Industrialising Labour Market." *Cambridge Journal of Economics* 16 (Sept.): 327–54.

Stark, Oded. 1991. *The Migration of Labor.* Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.

Statistical Yearbook for Poland. 1993. Warsaw: Central Statistical Office (in Polish).

Stolper, Wolfgang, and Paul A. Samuelson. 1941. "Protection and Real Wages." *Review of Economic Studies* 9: 58–73.

Sugeno, Kazuo. 1994. "Unions as Social Institutions in Democratic Market Economies." *International Labour Review* 133 (4): 511–22.

Summers, Robert, and Alan Heston. 1991. "The Penn World Table (Mark 5): An Expanded Set of International Compar-

Health Regulation 1973–83." *Journal of Economics* 17 (4).

Von Braun, Joachim. 1994. "Employment for Poverty Reduction and Food Security." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.

Wade, Robert. 1994. "Organizational Determinants of a 'High-Quality Civil Service': Bureaucratic and Technological Incentives in Canal Irrigation in India and Korea." Sussex University, Institute of Development Studies, Brighton, U.K.

Weil, David. 1991. "Enforcing OSHA: The Role of Labor Unions." *Industrial Relations* 30 (1; Winter): 20–36.

Wilson, Sandra, and Arvil V. Adams. 1994. "Promotion of Self-Employment for the Unemployed: Experience in OECD and Transitional Economies." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

Wood, Adrian. 1994a. *North-South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World.* Oxford, U.K.: Cl..rendon Press.

———. 1994b. "Skill, Land, and Trade: A Simple Analytical Framework." Working Paper No. 1. Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, U.K.

Wood, Adrian, and Kersti Berge. 1994. "Export Manufactures: Trade Policy or Human Resources?" Institute of Development Studies Working Paper No. 4. University of Sussex, Brighton, U.K.

World Bank. 1990. *World Development Report 1990: Poverty.* New York: Oxford University Press.

———. 1991. *Vocational and Technical Education and Training.* A World Bank Policy Paper. Washington, D.C.

———. 1992a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries.* Washington, D.C.

———. 1992b. *Poverty Reduction Handbook.* Washington, D.C.

———. 1992c. *World Development Report.* New York: Oxford University Press.

———. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.* A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.

———. 1994a. *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead.* A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.

———. 1994b. *Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and Promote Growth.* A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.

———. 1994c. "Mexico: Second Decentralization and Regional Development Report." Staff Appraisal Report No. 13032-ME. World Bank, Latin America and Caribbean Regional Office, Washington, D.C.

———. 1994d. *Population and Development: Implications for the World Bank.* Development in Practice Series. Washington, D.C.

———. 1994e. "Poverty in Poland." World Bank, Central Europe Department, Washington, D.C.

———. 1995a. "Priorities and Strategies for Education." A World Bank Sector Review. Education and Social Policy Department, Washington, D.C.

———. 1995b. *Social Indicators of Development 1995.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

———. Various years. *World Debt Tables.* Washington, D.C.

———. Various years. *World Tables.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Zaytoun, Mohaya A. 1991. "Earnings and the Cost of Living: An Analysis of Recent Developments in the Egyptian Economy." In Heba Jandouss and Gillian Potters, eds., *Employment and Structural Adjustment: Egypt in the 1990s.* Cairo: American University in Cairo Press.

Zevin, Robert B. 1989. "Are World Financial Markets More Open? If So, Why and with What Effects?" WIDER Working Paper No. 75. World Institute for Development Economics Research, United Nations University, Helsinki.

Zimmermann, Klaus F. 1995. "European Migration: Push and Pull." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994.* Washington, D.C

Zlotnik, Hania. 1993. "International Migration: Causes and Effects." In Laurie Ann Mazur, ed., *Beyond the Numbers: A Reader on Population, Consumption, and the Environment.* Covelo, Calif.: Island Press.

التذييل

الإحصاءات العمالية الدولية

الجدول أ - ١ عرض العمل

يحوى الجدول أ - ١ بيانات عن عرض العمل من بلدان تقدر القوة العاملة بها بما يربو على ٤٠٠٠٠٠ نسمة . والبيانات مستمدة من منظمة العمل الدولية عن عام ١٩٨٦ وتنقيح بيانات منظمة العمل الدولية حتى ١٩٩٤ . والقوة العاملة هى عدد السكان النشطين اقتصاديا الوارد بيانهم فى تقديرات منظمة العمل الدولية مطروحا منه من يبلغون من العمر عشر سنوات إلى أربع عشرة سنة ومن تزيد سنهم على الخامسة والستين . وتحدد بيانات منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٦ السكان النشطين اقتصاديا بأنهم جميع الأشخاص العاملين (أرباب الأعمال ، العاملون لحساب أنفسهم ، المستخدمون بـرواتب ، الأجراء ، أفراد الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا عن عملهم ، أعضاء تعاونيات المنتجين ، وأعضاء القوات المسلحة) وكذلك كل العاطلين (الذين لديهم خبرة وظيفية سابقة والذين يبحثون عن العمل لأول مرة على حد سواء) . ومعدلات المشاركة فى القوة العاملة للكبار فى سن العمل (الذين يبلغون من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) والأحداث (الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وتسع عشرة سنة) هى نسبة الفئات النشيطة اقتصاديا من هاتين المجموعتين العمريتين .

الجدول أ - ٢ توزيع القوة العاملة

يقدم الجدول أ - ٢ بيانات عن توزيع القوة العاملة إلى ست فئات : العاملون بأجر وبغير أجر فى كل من القطاعات الثلاثة : الزراعة والصناعة والخدمات . والبيانات مستمدة فى المحل الأول من منظمة العمل الدولية ، إصدارات مختلفة . وبالنسبة للصين والهند واندونيسيا ، فإن البيانات مأخوذة من المصادر القطرية (مكاتب الإحصاء الحكومية) . وأدرجت فيها بيانات البلدان التى توافرت عنها بيانات فى أى سنة منذ ١٩٨٠ . وتم تجميع بيانات منظمة العمل الدولية حسب القطاعات كالتالى : الزراعة ، الصناعة (التعدين ، وأعمال المحاجر ، والصناعة التحويلية ، والغاز والكهرباء ، والماء ، والتشييد) ، والخدمات (التجارة ، النقل ، الأعمال المصرفية ، الخدمات التجارية ، و « الخدمات غير الموصوفة على نحو واف ») . وداخل كل قطاع ، تم هنا إيراد الحصة التى صنفتها منظمة العمل الدولية باعتبارهم مستخدمين ضمن فئة العاملين مقابل أجر . وتشير فئة العاملين بغير أجر إلى أولئك الذين تم تصنيفهم باعتبارهم مستخدمين أو عاملين لحساب أنفسهم ، وأفراد الأسرة الذين لا يتلقون أجرا عن عملهم ، و « غير المصنفين حسب الحالة » .

الجدول أ - ٣ النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والأجور

يقدم الجدول أ - ٣ البيانات التى بُنى عليها الشكل ٢ - ٢ . وحيث إن السنوات التى جرى تسجيل الأجور خلالها تتباين تبعا للبلد والصناعة ، فإن معدل نمو الأجر لكل فئة يساير معدلا لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للفترة المقابلة فى قاعدة بيانات جمعها نهرو وضاريشوار (نهرو وضاريشوار ١٩٩١) . والأجور فى الزراعة مأخوذة بصفة عامة من مصادر قطرية . وتقابل الأجور فى الصناعة التحويلية الإيرادات المتوسطة فى الصناعة التحويلية المأخوذة من اليونيدو ، سنوات مختلفة . وتم تصحيح بيانات الأجور لمراعاة التضخم باستخدام بيانات الرقم القياسى لسعر المستهلك المأخوذة من صندوق النقد الدولى ، سنوات مختلفة .

الجدول أ - ٤

يورد الجدول أ - ٤ قائمة بالبلدان التى صدقت على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات ، ومنع السخرة ، والتمييز ، وتشغيل الأحداث ، وسياسة التوظيف . وقد أعيد نشر البيانات بتصريح من منظمة العمل الدولية .

جدول أ - ١ عرض العمل

	القوة العاملة فى ١٩٩٥				معدل مشاركة القوة العاملة فى ١٩٩٥ (نسبة مئوية)			
	آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ - ٦٤ سنة		متوسط معدل النمو السنوى (فى المائة)		السن ١٥ - ٦٤		السن ١٠ - ١٩	
البلـــــد	ذكور	إناث	٦٥ - ١٩٩٥	٩٥ - ٢٠٢٥	ذكور	اناث	ذكور	اناث
شرق آسيا والمحيط الهادى								
اندونيسيا	٥٢٧٦٦	٢٤١٦١	٢,٤٨	١,٥٠	٨٥	٣٨	٢٩	١٦
بابواغينيا الجديدة	١١٥٦	٦٩١	٢,٠٨	٢,٢٢	٨٩	٥٨	٤٤	٣٦
تايلند	١٦٥٤٢	١٣٠٨٤	٢,٦٦	٠,٦٣	٨٦	٦٧	٣٩	٣٧
جمهورية كوريا	١٢٤١٣	٦٥٠٥	٢,٤٨	٠,٥٥	٧٦	٤١	١٤	١٦
جمهورية كوريا الديمقراطية	٥٩٤٥	٥١٤٠	٢,٦١	١,٦٥	٧٥	٦٥	٢١	٢١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٢٢٨	٩٨١	٢,٠٠	٢,٥٤	٩٨	٧٦	٤١	٣٧
• سنغافورة	٨١٢	٥٠٠	١,٨٢	٠٠	٨٤	٥٣	١٥	١٥
الصين	٤٠٦٦٦٠	٣١٦٦٢٣	٢,٦٠	٠,٤١	٩٦	٨٠	٤٥	٤٣
الفلبين	١٧٤٢٦	٧٦٤٤	٢,٨٥	١,٩١	٨٥	٣٨	٢٥	١٦
فييت نام	١٩٢٩٩	١٦٩٩٦	٢,٥٣	٢,٠٥	٩٢	٧٧	٣٧	٣٣
كمبوديا	٢٣١٩	١٣٩٥	١,٣٢	٢,٢٨	٩٥	٥٠	٣١	٣٦
ماليزيا	٥٣٦٥	٣٠٠٤	٣,٤٩	٢,٠١	٩١	٥٢	٢٠	١٣
منغوليا	٦٣٠	٥٢٦	٢,٨١	٢,٦٣	٨٩	٧٥	٣١	٢٦
ميانمار	١٢٥٢٩	٦٩٨٣	٢,٣٣	١,٩٠	٩٣	٥١	٣٨	٣٢
هونغ كونغ	١٩٠٥	٩٩٥	٢,٥٥	٠,١٧-	٨٦	٥٠	٢٤	٢٣
أوروبا ووسط آسيا								
• الاتحاد الروسى	٣٩٢١٢	٣٦٦١٣	١,٠٤	٠٠	٨٢	٧٢	١٥	١٢
• أذربيجان	١٦٧٠	١٢٧٨	٢,٢٣	٠٠	٧٨	٥٦	١٥	١٤
• أرمينيا	٨٣٧	٧٥٤	٢,٧١	٠٠	٧٩	٦٩	١٣	١٢
أستونيا	٣٩٤	٣٧٢	٠,٧٦	٠,٠٩	٧٨	٧١	١٧	١٥
• ألبانيا	٩٠٨	٦٢٣	٢,٧٨	٠٠	٨٦	٦٣	٢٧	١٥
• البوسنة والهرسك	١١٨٣	٧١٧	٠,٨٣	٠٠	٧٩	٤٧	١٢	٩
• أوزبكستان	٤٢٤٠	٣٦٤٤	٢,٨٣	٠٠	٧٦	٦٤	١٤	١٥
• أوكرانيا	١٣٠٦٠	١٢٤٩٦	٠,٦٦	٠٠	٨٠	٧٠	١٤	١٣
البرتغال	٢٧٣٦	١٦١٦	١,٠٣	٠,٠٨	٨٤	٤٨	٣٨	٢١
بلغاريا	٢٢٢٥	٢٠٠٧	صفر	٠,٠٧-	٧٦	٦٨	١١	١٤
بولندا	١٠٥٨٣	٩٠٨١	٠,٨٨	٠,٣٤	٨٤	٧١	٢١	١٤
• بيلاروس	٢٦٧١	٢٥٥١	١,٤٢	٠٠	٨٢	٧٣	١٣	١٢
• تركمانستان	٨١٦	٦٦٣	٢,٩٥	٠٠	٨١	٦٤	١٧	١٦
تركيا	١٧٠٦٧	٨٨٥٦	٢,٣٦	١,٦٥	٨٧	٤٨	٣٧	٢٦
• جمهورية التشيك	٢٧٨٤	٢٥٣٠	٠,٥٤	٠٠	٨٢	٧٤	١٧	١٧
• جمهورية قيزغيز	٩٦٢	٨٢٧	٢,٤١	٠٠	٧٨	٦٥	١٣	١٢
• جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢٦٢٥	١٨٦٨	٠,٨٨	٠٠	٧٧	٥٥	١٢	٩
• جمهورية السلوفاك	١٣٧٢	١٢٠٨	١,١٣	٠٠	٨٢	٧١	١٧	١٦
• جمهورية مقدونيا	٥٣٥	٣٥٧	١,٦٤	٠٠	٧٨	٥٣	١١	٩
• جورجيا	١٣٨١	١١٧٩	١,١٣	٠٠	٨٠	٦٤	١٤	١٣
رومانيا	٦١١٢	٥٣٧٣	٠,٤٣	٠,٤٢	٧٨	٦٩	٢٠	١٨
• طاجيكستان	١٠٨٢	٧٩٢	٢,٧٠	٠٠	٧٨	٥٦	١٤	١٥
• سلوفينيا	٥٠٠	٤٢٤	١,٠٦	٠٠	٧٧	٦٥	١٣	١٠
• قازاخستان	٤١٩٢	٣٦٠٨	٢,٣٠	٠٠	٨٢	٦٨	١٦	١٢
• كرواتيا	١١٧٧	٨٧٤	٠,٥٤	٠٠	٧٧	٥٦	١١	٩
لاتفيا	٦٦٠	٦٣١	٠,٦٢	٠,٠٢	٧٩	٧١	١٧	١٥
ليتوانيا	٩٥٣	٨٨٨	٠,٨٧	٠,٢٠	٧٩	٧٠	١٨	١٥
• مولدوفا	١٠٨١	١٠٢٥	١,١٣	٠٠	٨١	٧٠	١٣	١٤
هنغاريا	٢٨٧٨	٢٣٩٨	٠,٣٤	٠,١٥-	٨٢	٦٧	٣١	٢٤
اليونان	٢٧١١	١٠٢١	٠,٥٦	٠,٠٣-	٧٩	٣٠	٢١	١١
أمريكا اللاتينية والكاريبى								
الأرجنتين	٨٤٧٢	٣٤٤٢	١,٢٥	١,٢٨	٨٠	٣٢	٢٥	١٣
اكوادور	٢٧٧٤	٦٨٦	٢,٩٦	١,٩٩	٧٩	٢٠	٢٤	٧
أوروغواى	٨٢٦	٣٩٧	٠,٥٩	٠,٧٤	٨٣	٣٩	٢٨	١٢
السلفادور	١٣٢٢	٤٨٦	٢,٤٤	٢,٢٩	٨٧	٢٩	٣٣	١٣
البرازيل	٤١٤٧٠	١٦٥٥١	٢,٩٠	١,٣١	٨٢	٣٣	٣١	١٤
بوليفيا	١٧٣٤	٥٨٩	٢,٣٧	٢,٣٦	٧٨	٢٥	٢٦	١٢
باراغواى	١٢٥٧	٣٢٨	٣,٢٧	٢,٤٩	٨٩	٢٤	٣٦	١٠

البلـــــد	القوة العاملة فى ١٩٩٥				معدل مشاركة القوة العاملة فى ١٩٩٥ (نسبة مئوية)			
	آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ ـ ٦٤ سنة		متوسط معدل النمو السنوى (فى المائة)		السن ١٥ ـ ٦٤		السن ١٠ ـ ١٩	
	ذكور	إناث	٦٥ ـ ١٩٩٥	٩٥ ـ ٢٠٢٥	ذكور	اناث	ذكور	اناث
بنما	٦٩١	٢٧٦	٢,٩٠	١,٦٢	٨٣	٣٤	٢٢	٨
بيرو	٥٦٥٦	١٨٣٣	٢,٨٠	٢,١٦	٧٨	٢٦	١٧	٩
بورتوريكو	٨٦٧	٣٦٥	١,٧٥	٠,٩٣	٧٥	٢٩	١٣	٤
ترينيداد وتوباغو	٣٥٨	١٥٧	١,٩٠	١,٢١	٩٢	٣٩	٢٢	٨
جامايكا	٦٨٢	٥٩٦	٢,١٩	١,٤٥	٨٦	٧٥	٢٣	١٧
جمهورية الدومنيكان	٢١١٣	٤١١	٣,٢٤	١,٩٣	٨٧	١٨	٢٧	٥
شيلى	٣٦٨٢	١٥٠٨	٢,٣٧	١,١١	٨٣	٣٣	١٣	٦
غواتيمالا	٢٣٥٩	٥٢٥	٢,٨٣	٣,٤٦	٨٥	١٩	٣٤	٨
فنزويلا	٥٣٥١	٢١٥٤	٣,٧٣	١,٧٥	٨١	٣٣	٢١	٦
كوبا	٣١٥٣	١٥٩١	٢,٣٢	٠,٤٠	٨٤	٤٢	١٥	٧
كوستاريكا	٩٠٨	٢٦٣	٣,٥٩	١,٩٩	٨٧	٢٦	٢٨	٨
كولومبيا	٨٧٨٨	٢٥٥٣	٢,٧٢	١,٥٢	٨١	٢٣	١٨	٩
المكسيك	٢٣١٣٢	٨٩٣٧	٣,٥٨	١,٨٣	٨٣	٣٢	٢٦	١٢
نيكاراغوا	٩٤٢	٣٨٤	٣,٤٨	٣,٣٣	٨٨	٣٢	٣٢	١٢
هايتى	١٥٣٦	١٠٥٩	١,١٢	٢,٠٧	٧٩	٥١	٣٣	٢٩
هندوراس	١٤٠٠	٣٨٥	٣,٥٢	٣,٠٧	٨٧	٢٤	٤١	٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
الأردن	٩٥٤	١٢٣	٢,٨٢	٣,٩٠	٧٢	١٠	١٨	٢
الامارات العربية المتحدة	٧٩٩	٦٤	٩,٨٩	٠,٤٥	٩٠	١٩	٢٣	٤
إسرائيل	١٥٠٣	٧٩٩	٣,٢٣	١,٢٨	٨٤	٤٤	١٧	٩
تونس	٢٢٣٧	٧٤٧	٣,٢٦	١,٩٠	٨٣	٢٨	٢٥	١٤
الجزائر	٥٩٢٦	٦٧٦	٣,٠٦	٣,٣٢	٧٦	٨	١٥	٣
جمهورية إيران الاسلامية	١٥٧٦٥	٣٧٣٧	٣,٨٦	٣,٧٤	٩٣	٢٣	٢٤	١١
الجمهورية العربية السورية	٢٩١١	٦٣٤	٣,٦٩	٤,٤٦	٧٩	١٧	١٨	١٠
جمهورية مصر العربية	١٤٤٣٠	١٦٨٧	٢,٧٠	٢,٣٥	٨٤	١٠	٢٢	٤
جمهورية اليمن	٢٨٧٧	٤١٩	٢,٥٢	٤,٢٥	٩٠	١٢	٣٦	٨
المملكة العربية السعودية	٢٦٢٥	٣٨٥	٤,٧٨	٣,٢٥	٨١	١٠	٢٣	٤
عمان	٤٣٤	٤٤	٤,٠٢	٣,٩٩	٨٧	١٠	٢٣	٣
العراق	٤٤٩٥	١٣٢٧	٣,٨٤	٣,٦١	٧٨	٢٤	١٧	٨
الكويت	٤٣٩	١١٤	٤,٠٣	١,٩٠	٩٤	٢٥	١٦	٣
لبنان	٦٧٦	٢٥٦	١,٨٨	١,٨١	٧٧	٢٧	١٧	١٠
ليبيا	١١٧٧	١٣٢	٣,٩٥	٣,٨٨	٧٩	١٠	١٥	٣
المغرب	٧١٠٠	١٨٩٣	٣,٣٩	٢,٥٢	٨٨	٢٣	٢٨	١٥
بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل								
أسبانيا	١٠٧٤١	٣٥٢٧	٠,٨٤	٠,٠٨	٨٠	٢٦	٢٣	١٥
استراليا	٥٣٣٣	٣٣١٨	٢,١٥	٠,٩٤	٨٦	٥٥	٢٨	٢٥
ايطاليا	١٥٦٥٣	٧٤٦٩	٠,٤٥	٠,٤١-	٧٩	٣٧	٢٦	٢٠
ايرلندا	٩٢٠	٣٩٧	٠,٩٠	٠,٣٦	٨٢	٣٦	٢٢	١٧
ألمانيا	٢٤٣٨١	١٥٤٩٣	٠,٥٢	٠,٣١-	٨٧	٥٧	٢٧	٢٤
بلجيكا	٢٧٦٠	١٣٩٣	٠,٥٩	٠,٤٤-	٨٢	٤٢	١٢	١١
الدانمرك	١٥٨٩	١٢٩٤	٠,٩٩	٠,٣٦	٨٩	٧٥	٣٤	٢٦
السويد	٢٥٣٨	٢٠٦٦	١,٠٤	٠,٠٢	٨٩	٧٥	١٩	١٨
سويسرا	٢١٧٦	١٢٣٣	٠,٩٢	٠,٠٦	٩١	٥٣	٢٧	٢٥
فرنسا	١٥٦٤١	١٠٧٢١	٠,٩٥	٠,٠٧-	٨٣	٥٧	١٩	١٤
فنلندا	١٣٥٩	١٢١٩	٠,٧١	٠,٣١-	٨٠	٧٣	١٧	١٣
كندا	٨٣٥٣	٥٦٠٧	٢,٢٤	٠,٦٥	٨٧	٥٨	٢٧	٢١
المملكة المتحدة	١٧٢٩٠	١٠٩٤١	٠,٤٥	٠,٠٤-	٩١	٥٩	٢٨	٢٥
النرويج	١٢٨٠	٩٣٠	١,٤٨	٠,١٩	٩٠	٦٨	٢٠	١٧
النمسا	٢١٠٨	١٤٣٦	٠,٥٥	٠٠	٨٠	٥٥	٢٨	٢٤
نيوزيلندا	١٠٤٠	٥٧١	١,٦٧	٠,٤٩	٨٩	٤٩	٢٧	٢٣

جدول أ - ١ (تابع)

البلـــد	القوة العاملة فى ١٩٩٥: آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ ـ ٦٤ سنة		القوة العاملة فى ١٩٩٥: متوسط معدل النمو السنوى (فى المائة)		معدل مشاركة القوة العاملة فى ١٩٩٥ (نسبة مئوية): السن ١٥ ـ ٦٤		معدل مشاركة القوة العاملة فى ١٩٩٥ (نسبة مئوية): السن ١٠ ـ ١٩	
	ذكور	إناث	٦٥ ـ ١٩٩٥	٩٠ ـ ٢٠٢٥	ذكور	إناث	ذكور	إناث
هولندا	٤٤٩٧	١٩٧٦	١,٣٨	٠,٠٦-	٨٣	٣٨	١١	١٣
الولايات المتحدة	٧٣٤٤٣	٥٢٢٤٢	١,٧٠	٠,٤٤	٨٦	٦٠	٢٤	٢٠
اليابان	٣٦٧٩٩	٢٣٠٢٥	٠,٨٣	٠,٣٥-	٨٤	٥٣	١٠	١٠
جنوب آسيا								
أفغانستان	٥٧٩١	٦١٢	٢,١٥	٣,٠٧	٨٥	٩	٣٩	٦
باكستان	٣٤٠٠٨	٥٣٤٤	٣,٢٩	٣,٢١	٩٠	١٦	٣٤	٥
بنغلاديش	٣١٤٥٨	٢٧٢٣	٢,٥٧	٢,٧٥	٨٤	٨	٤٥	٤
بوتان	٤٦٨	٢٠٧	١,٩٦	٢,٦٤	٩٦	٤٣	٥٤	٣٨
سرى لانكا	٤٧٦٣	١٨٠٦	١,٩٣	١,٣٥	٨٢	٣٠	٢٠	١٠
نيبال	٥٥٣٢	٢٥١٦	٢,١٨	٢,٥٢	٩١	٤٣	٤٦	٣٧
الهند	٢٦٠٨٠٢	٨٣٥٠٢	٢,٠٩	١,٦١	٩٠	٣١	٣٠	١٦
أفريقيا جنوب الصحراء								
اثيوبيا	١٣٤٢٥	٧٧٧٧	٢,١٧	٢,٨٦	٩١	٥٣	٥٣	٣٥
أنغولا	٢٤٦٦	١٥١٢	٢,٠٦	٣,٣٢	٩١	٥٤	٤١	٢٨
أوغندا	٤٥٥٣	٣٠٢٩	٢,٧٥	٢,٩٧	٩٢	٦٠	٥٨	٤٠
بنن	١١٦٦	١٠٥١	٢,٢١	٣,٢٤	٨٨	٧٧	٤٤	٤٠
بتسوانا	٢٧٤	١٥٦	٢,٦٨	٢,٩٧	٧٩	٣٩	٣٧	١٩
بوركينا فاصو	٢٥٠٤	٢١٠٧	٢,٠٥	٢,٦٣	٩٤	٧٧	٦٠	٥٣
بوروندى	١٤٨٧	١٣١٦	١,٨١	٢,٩٣	٩٦	٧٩	٦٢	٥٤
تشاد	١٥٠٠	٣٩٩	١,٨١	٢,٩٨	٩٠	٢٣	٥١	١٣
تنزانيا	٦٤٣٠	٥٦٨٠	٢,٦٥	٣,٢١	٨٦	٧٣	٤٩	٤٦
توغو	٩٢٢	٤٩٥	٢,٧٢	٣,١٧	٨٨	٤٦	٤٨	٣١
جنوب أفريقيا	٩٢٧٥	٥٢٥٠	٢,٥٦	٢,٤٠	٧٥	٤٢	١٦	١٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٧٧١	٦٣٥	١,٦٩	٢,٧٦	٩٢	٧٠	٤٦	٤٢
رواندا	١٨٧٩	١٦٢٣	٢,٨١	٣,٣٤	٩٦	٨٠	٥٦	٥٤
زائير	٩٥٣٠	٥١٢٨	٢,٤٥	٣,٥٤	٩٠	٤٧	٣٦	٢١
زامبيا	١٩٩٧	٨٦٧	٣,١١	٣,٤٥	٨٩	٣٦	٣٦	٢٢
زمبابوى	٢٤٦٤	١٢٥٧	٢,٧٤	٢,٦٦	٨٢	٤١	٤٥	٢٨
السنغال	١٩٠١	١١٥٧	٢,٤٥	٢,٥٦	٨٧	٥٢	٥٤	٣٥
السودان	٦٦٣٠	٢٠٤٥	٢,٨٧	٣,٤٢	٨٧	٢٧	٣٨	٩
سيراليون	١٠٧٥	٥٠٣	١,٨٠	٢,٨٧	٨٩	٤٠	٢٩	١٦
الصومال	٢٣٠٢	١٤٠٧	٢,٤٧	٣,١٠	٩٢	٥٥	٤٣	٢٩
الغابون	٣١٠	١٨١	٢,٧١	٢,٧٢	٧٨	٤٥	٣٠	٢٣
غانا	٣٤٩١	٢٢٥٤	٢,١٥	٣,١٨	٧٨	٤٩	٢١	١٦
غينيا	١٦١٦	٩٩١	١,٧٧	٢,٨٤	٩٦	٥٩	٥١	٣٤
غينيا ـ بيساو	٢٥٩	١٦٩	١,٨٧	٢,١٠	٩١	٥٧	٥١	٣٥
الكاميرون	٢٩٩٩	١٤٣١	٢,٠٩	٣,١٠	٨٧	٤١	٤٣	٢٠
كوت دوفوار	٣٣١٤	١٧١٨	٢,٩٨	٣,٩١	٩٣	٥١	٤٠	٢٥
الكونغو	٥٦٠	٣٦٤	٢,٥٣	٣,٣٢	٨٨	٥٣	٢٩	١٨
كينيا	٥٦٣١	٣٥٤٦	٣,١٦	٣,٤٥	٨٢	٥١	٥٣	٣٦
ليبريا	٦٦٠	٢٧٣	٢,٥٨	٣,٣٠	٨٥	٣٦	٤٦	١٩
ليسوتو	٤٦٨	٣٣٩	١,٩٦	٢,٢٧	٨٩	٦٠	٤٧	١٥
مالى	٢٤١٧	٤٣٤	٢,٢٨	٣,٥٦	٩٢	١٦	٦٥	١٤
مدغشقر	٣٢٤٢	٢٠٢٣	٢,٣٤	٣,٢٧	٩٠	٥٥	٤٨	٣٣
ملاوى	٢٤٧٩	١٦٠٤	٣,٠٥	٣,٠٠	٩٤	٥٧	٤٥	٣٤
موريتانيا	٥٠٦	١٥٨	٤,٦٨	٣,١٦	٨٥	٢٦	٣٩	١٣
موريشيوس	٣٢٢	١٢٠	٢,٤٦	٠,٧٤	٨٥	٣١	٢٨	٨
موزامبيق	٣٨٧٧	٣٣٨١	١,٧٩	٢,٩٢	٩٣	٧٨	٥١	٤٧
ناميبيا	٣٦٩	١١٤	٢,٦١	٣,٣٥	٨٥	٢٦	٢٤	١١
النيجر	٢٠٩٦	١٨٢٥	٢,٥٤	٣,٠٢	٩٥	٨٠	٦٢	٥٥
نيجيريا	٢٦٦٨٦	١٣٩٩٣	٢,٧٣	٣,١٩	٨٥	٤٣	٤٤	٢٢

.. غير متاح

ملاحظة : تدل النجمة الموضوعة قبل إسم البلد على أن القوة العاملة ومعدلات المشاركة لعام ١٩٩٠ وان معدلات النمو للفترة ٦٠ ـ ١٩٩٠ . والبيانات المقارنة ليست متاحة عن الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٢٥ ولكنها قُدرت بـ ٠,٢٨ بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا السابقة ، و٠,٢٨ للاتحاد السوفياتى السابق ، و ٠,١٨ بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة .

المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ وتنقيحات بيانات المنظمة .

جدول أ - ٢ توزيع قوة العمل

(فى المائة)

البلد	السنة	الزراعة بأجر	الزراعة بلا أجر	الصناعة بأجر	الصناعة بلا أجر	الخدمات بأجر	الخدمات بلا أجر	فئة الدخل
شرق آسيا والمحيط الهادى								
اندونيسيا	١٩٩٣	٦,٥	٤٣,٩	١٠,٠	٥,٨	١٤,٣	١٩,٥	متوسط
بروناى	١٩٨١	٢,٥	٢,٥	٢٩,٩	١,٣	٥٩,٣	٤,٥	مرتفع
بلونيزيا الفرنسية	١٩٨٨	١,٣	١١,٥	٨,٨	١,٤	٥٦,١	٢١,٠	مرتفع
تايلند	١٩٨٩	٦,٦	٥٩,٧	٨,٧	٣,٢	١١,٦	١٠,٢	متوسط
الجمهورية الكورية	١٩٩١	١,٢	١٥,٥	٣٠,٥	٥,١	٢٩,٠	١٨,٧	متوسط
سنغافورة	١٩٩١	٠,٢	٠,١	٣٢,٦	٢,٦	٥٣,٩	١٠,٧	مرتفع
الصين	١٩٩٣	١,٠	٦٠,٠	٤,٠	١٤,٠	١١,٠	١٠,٠	منخفض
غوام	١٩٨٠	٠,٨	٠,١	١٤,٧	٠,٣	٨١,٣	٢,٩	متوسط
الفلبين	١٩٩١	٩,٦	٣٥,٧	١٢,٣	٣,٧	٢٣,٦	١٥,١	متوسط
ماكاو	١٩٩٠	صفر	٠,٢	٣٩,٩	٢,٥	٤٧,٣	١٠,٠	متوسط
ماليزيا	١٩٨٨	٨,٨	٢١,٨	١٩,٠	٣,٦	٣٤,٠	١٢,٧	متوسط
هونغ كونغ	١٩٩١	٠,٣	٠,٥	٣٢,١	٢,٨	٥٥,٨	٨,٥	مرتفع
أوروبا ووسط آسيا								
البرتغال	١٩٩٠	٣,٤	١٤,٥	٣٠,٠	٤,٥	٣٧,٣	١٠,٤	متوسط
بلغاريا	١٩٨٥	٢٦,٤	٠,٢	١٣,٩	صفر	٥٩,٢	٠,٣	متوسط
بولندا	١٩٨٨	٦,٠	٢١,٩	٣٤,٥	١,٨	٣٤,٧	١,٢	متوسط
تشيكوسلوفاكيا (السابقة)	١٩٨٠	٩,٥	١٢,١	١٥,٤	٠,٢	٦٢,٢	٠,٦	متوسط
تركيا	١٩٩١	١,٤	٤٧,٤	١٥,٣	٤,٨	١٩,٥	١١,٥	متوسط
رومانيا	١٩٩٠	٥,٢	٢٣,٣	٤١,١	٢,٠	٢٦,٦	١,٨	متوسط
قبرص	١٩٨٩	٢,٢	١١,٨	٢٤,١	٣,٩	٤٧,٧	١٠,٢	مرتفع
مالطا	١٩٨٣	٠,٨	٤,١	٣٤,٨	٣,٥	٤٩,٠	٧,٨	متوسط
هنغاريا	١٩٩١	١٧,١	٢١,٤	١١,٦	٣,٩	٣٧,٣	٨,٦	متوسط
يوغوسلافيا(أ)	١٩٨١	٤,٨	٣٦,١	٩,٩	٠,٦	٤٥,٥	٣,٢	متوسط
اليونان	١٩٩٠	١,٠	٢٢,٢	١٩,٦	٨,١	٣٢,٠	١٧,٠	متوسط
أمريكا اللاتينية والكاريبى								
الارجنتين	١٩٨٠	٦,٤	٥,٧	٢٣,٦	٧,٩	٤١,٦	١٤,٩	متوسط
اكوادور	١٩٩٠	٨,٢	٢٣,٠	٨,٤	٩,٧	٢٦,٤	٢٤,٤	متوسط
أوروغواى	١٩٨٥	٨,٣	٦,٣	٢٠,١	٥,٧	٤٣,٥	١٦,١	متوسط
السلفادور	١٩٩١	٧,٠	٣,٧	١٩,٦	٩,٦	٣٨,٠	٢٢,٢	متوسط
البرازيل	١٩٨٨	٩,٤	١٤,٨	١٩,٤	٤,٠	٣٧,٣	١٥,١	متوسط
بريادوس	١٩٨٢	٨,٦	١,٥	٩,١	١,٨	٧١,١	٨,٠	متوسط
بوليفيا	١٩٩١	٠,٥	٠,٧	١٥,٢	٩,٦	٣٤,١	٣٩,٩	متوسط
البهاما	١٩٨٠	٣,٣	٢,٤	١٣,٢	٣,٣	٧١,٣	٦,٦	مرتفع
بنما	١٩٨٩	٧,٩	١٩,١	١١,٣	٤,٧	٤٤,٨	١٢,٣	متوسط
بورتوريكو	١٩٩٢	٢,١	١,٥	٢٤,٦	١,٧	٥٨,٤	١١,٨	متوسط
ترينيداد وتوباغو	١٩٩١	٥,٥	٤,٩	٢٩,٩	٢,٦	٤٣,٨	١٣,٣	متوسط
جمهورية الدومنيكان	١٩٨١	٤,٦	١٩,٠	١٤,١	٤,٠	٣٦,٤	٢١,٩	متوسط
جزر فوكلاند	١٩٨٦	١٤,٣	٥,٦	١٧,٢	١,٢	٥٨,٩	٢,٨	متوسط
سورينام	١٩٨٠	٥,٨	٣,٥	١٩,١	٢,٧	٥٨,١	١٠,٩	متوسط
شيلى	١٩٩١	١٠,٥	٨,٦	٢٠,٥	٥,٨	٣٨,٠	١٦,٦	متوسط
غواتيمالا	١٩٨٩	١٧,٢	٣٢,٧	١١,١	٧,٢	٢٠,٣	١١,٥	متوسط
فنزويلا	١٩٩١	٤,٧	٦,٧	١٨,٧	٩,٠	٣٨,٤	٢٢,٦	متوسط
كوبا	١٩٨١	٢٥,٢	٧,٠	٣٩,٦	٠,٤	٢٧,٠	٠,٩	متوسط
كوستاريكا	١٩٩١	١٤,٥	١٠,٥	٢٠,٠	٦,٩	٣٦,٣	١١,٧	متوسط
المكسيك	١٩٩٠	٩,٣	١٣,٣	٢٣,٢	٤,٦	٣٥,٦	١٤,٠	متوسط
هايتى	١٩٩٠	٤,١	٦١,٦	٤,٧	٤,١	١٠,٢	١٥,٤	منخفض
هندوراس	١٩٩١	١١,٩	٢٥,٠	١٣,٥	٧,٤	٢١,٠	٢١,٣	منخفض
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٠	٣,٩	٠,٧	٣٧,٣	٠,٩	٥١,٩	٥,٤	مرتفع
إسرائيل	١٩٩٠	١,٥	٣,٨	٦,١	٢,٢	٦٧,١	١٩,٣	مرتفع
البحرين	١٩٨١	١,٢	١,٥	٣٢,٧	٢,٢	٥٤,٦	٧,٨	متوسط
تونس	١٩٨٩	٩,٢	١٦,٦	٢٦,٠	٧,٧	٣٠,٧	٩,٩	متوسط
الجزائر	١٩٨٧	٦,٢	١١,١	٢٧,٢	٤,٠	٤٠,٤	١١,١	متوسط

جدول أ - ٢ *(تابع)*

البلـــــد	السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		فئة الدخل
		بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	
جمهورية إيران الاسلامية	١٩٨٦	٣,٠	٢٦,١	١٥,٠	١٠,٣	٣٠,٣	١٥,٣	متوسط
جمهورية مصر العربية	١٩٨٩	٦,٣	٣٦,٢	١٥,٦	٥,١	٢٧,٢	٩,٦	منخفض
الجمهورية العربية السورية	١٩٨٩	٣,٥	١٩,٣	٢٠,٦	٨,٣	٣٢,٢	١٦,١	متوسط
قطر	١٩٨٦	٣,١	٠,١	٣١,٨	٠,٤	٦٣,٣	١,٤	مرتفع
الكويت	١٩٨٥	١,٧	٠,٢	٢٦,٢	٢,٤	٦٥,٦	٣,٩	مرتفع
بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل								
أسبانيا	١٩٩١	٤,٥	٦,٢	٢٨,٣	٤,٤	٤١,٩	١٤,٧	مرتفع
استراليا	١٩٩١	١,٨	٣,٥	١٨,٦	٥,٨	٥٧,٠	١٣,٤	مرتفع
ايطاليا	١٩٩١	٣,٤	٥,٠	٢٦,٥	٥,٥	٤١,٧	١٧,٨	مرتفع
إيرلندا	١٩٩٠	٢,١	١٢,٨	٢٥,٢	٣,٢	٤٨,٢	٨,٦	مرتفع
بلجيكا	١٩٩٠	٠,٥	٢,٢	٢٥,١	٢,٦	٥٥,٤	١٤,٣	مرتفع
الدانمرك	١٩٩٠	٢,٠	٣,٤	٢٥,٥	٢,٢	٦١,٦	٥,٣	مرتفع
السويد	١٩٩١	١,٣	١,٩	٢٦,٣	١,٩	٦٣,٥	٥,٠	مرتفع
سويسرا	١٩٨٠	٣,٥	٢,٨	٣٦,٨	٢,٢	٥٠,٠	٤,٨	مرتفع
فرنسا	١٩٩١	١,٢	٤,٥	٢٦,٤	٢,٤	٥٧,٥	٨,٠	مرتفع
فنلندا	١٩٩١	٢,٣	٥,٩	٢٧,٧	٢,٥	٥٦,٢	٥,٥	مرتفع
كندا	١٩٩١	١,٥	٢,٠	٢٢,٩	١,٥	٦٦,٢	٥,٩	مرتفع
لكسمبرغ	١٩٩١	٠,٥	٣,٠	٢٧,٥	١,٥	٦١,٢	٦,٤	مرتفع
المملكة المتحدة	١٩٩٠	١,١	١,٠	٢٤,٩	٣,٨	٦٠,٢	٩,١	مرتفع
النرويج	١٩٩١	١,٤	٤,٣	٢١,٠	٢,٧	٦٤,٠	٦,٦	مرتفع
النمسا	١٩٩٠	١,٠	٦,٧	٣٥,٢	١,٩	٤٩,٧	٥,٥	مرتفع
نيوزيلاندا	١٩٩١	٤,١	٦,٠	١٩,١	٤,٦	٥٥,١	١١,١	مرتفع
هولندا	١٩٩١	١,٦	٢,٩	٢٤,٢	١,١	٦٣,١	٧,٢	مرتفع
الولايات المتحدة	١٩٩١	١,٦	١,٣	٢٤,٢	١,٦	٦٥,٥	٥,٨	مرتفع
اليابان	١٩٩١	٠,٧	٦,٠	٢٩,٥	٥,٠	٤٨,٤	١٠,٤	مرتفع
جنوب آسيا								
باكستان	١٩٩٢	٤,٥	٤٢,٩	١٣,٨	٦,١	١٦,٢	١٦,٥	منخفض
بنغلاديش	١٩٨٩	٠,٦	٦٤,٩	٢,٠	١٣,٥	٧,٠	١٢,٦	منخفض
سرى لانكا	١٩٨٦	٢١,٥	٢٧,٦	١٣,٢	٤,٩	٢٣,٨	٩,١	منخفض
المالديف	١٩٩٠	٣,٦	٢١,٦	٧,٣	١٥,١	٣٨,٨	١٣,٥	متوسط
الهند	١٩٩١	١,٥	٦١,٧	٣,٧	١٠,٥	٩,٤	١٣,٢	منخفض
أفريقيا جنوب الصحراء								
بتسوانا	١٩٨١	٢,٩	٥١,١	١٢,٠	٠,٤	٣٠,٧	٢,٩	متوسط
توغو	١٩٨١	٠,٧	٦٥,٨	١,٩	٧,٣	٨,٢	١٦,١	منخفض
جزر القمر	١٩٨٠	٩,٤	٤٣,٩	٣,٥	٣,٩	١٢,٧	٢٦,٥	منخفض
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٨٨	٠,٧	٧٩,٥	١,٢	٢,١	٦,٨	٩,٧	منخفض
زامبيا	١٩٨٠	٢٢,٥	٢٩,٨	١١,٩	١,٦	٢٤,٢	١٠,٠	منخفض
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٩,١	١٥,٧	٢١,٧	٢,٨	٢٢,٩	٢٧,٨	متوسط
رينيون	١٩٨٢	٦,٥	٩,١	٩,٥	١,١	٦٥,٧	٨,٠	متوسط
سيشل	١٩٨١	٧,٢	٢,٨	١٧,١	٣,٤	٥٤,٦	١٤,٨	متوسط
ساوتومى وبرنسيبى	١٩٨١	٥٢,٧	٧,١	٦,٤	١,٢	٢٥,٨	٦,٨	منخفض
غانا	١٩٨٤	٣,٢	٥٧,٨	٣,٢	٩,٦	٩,٧	١٦,٥	منخفض
الكاميرون	١٩٨٢	٢,٥	٧٤,٢	٢,٦	٤,٢	١٠,٣	٦,٣	متوسط
ليبريا	١٩٨٤	٦,٧	٧٢,٧	٣,٧	٢,١	٥,٠	٩,٨	منخفض
مالاوى	١٩٨٧	٥,٣	٨١,٢	٣,٦	١,٤	٥,٢	٣,٣	منخفض
نيجيريا	١٩٨٦	١,١	٤٣,٩	١,٤	٥,٢	١٧,٠	٣١,٤	منخفض

ملاحظة : فئات الدخل مأخوذة من البنك الدولى ١٩٩٥

أ - تشير البيانات إلى الاتحاد قبل ١٩٩١ .

المصادر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، مصادر قطرية .

جدول أ ـ ٣ النمو فى نصيب الفرد من الناتج والأجور

(نسبة مئوية سنويا)

البلــــد	الفترة	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	الأجور الزراعية	الفترة	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	أجور الصناعة التحويلية
الأردن	..	..	..	٨٣ ــ ١٩٩١	-١,٦٤	-٤,٣٤
اندونيسيا	٧٦ ــ ١٩٨٨	٣,٩٦	٣,٧٤	٧٠ ــ ١٩٩١	٤,٢١	٥,٥٢
باكستان	٧٠ ــ ١٩٩٢	٢,٣٢	٢,٩٤	٦٣ ــ ١٩٨٨	٣,٠٠	٤,٨٩
البرازيل	..	..	..	٦٣ ــ ١٩٩١	٣,١٩	١,٦٤
بنغلاديش	٦٠ ــ ١٩٩١	٠,٨١	-٠,٧٣	٦٧ ــ ١٩٨٩	٠,٧٤	-١,٠٥
بيرو	٦٠ ــ ١٩٨٦	١,٠٠	-٢,٠٣	٦٣ ــ ١٩٨٦	٠,٦٨	-٠,٩٧
تايلند	..	..	..	٧٠ ــ ١٩٩٠	٤,٨٩	٣,٠٠
تركيا	..	..	..	٦٠ ــ ١٩٨٥	٢,٧٥	٢,٦٤
الجمهورية الكورية	٦٠ ــ ١٩٧٨	٦,٩٠	٧,٠٦	٦٦ ــ ١٩٩١	٧,٤٤	٩,٠٩
جمهورية مصر العربية	٧٠ ــ ١٩٨٨	٤,٤٥	٥,٢٠	٧٠ ــ ١٩٨٧	٤,٦٢	٠,٨٥
سرى لانكا	٨٠ ــ ١٩٩٠	٢,٧٦	-١,٠٦	٦٦ ــ ١٩٩٠	٢,٩١	١,٠٣
شيلى	..	..	..	٦٣ ــ ١٩٩٢	١,١٧	٢,١٠
غانا	٦٩ ــ ١٩٨٨	-١,٢٠	-٤,٠٣	٦٤ ــ ١٩٨٧	١,٢٧	-٣,٥٥
الفلبين	٦٠ ــ ١٩٧٧	٢,٣٧	-١,١٠	٦٣ ــ ١٩٩١	١,٢٠	٠,٨٩
كينيا	٦٤ ــ ١٩٩٢	٢,١٣	-٠,٩٢	٦٣ ــ ١٩٩١	٢,١١	-٠,٩٨
كوت ديفوار	..	..	..	٦٦ ــ ١٩٨٢	٢,٢٧	٠,٦٦
كولومبيا	٦٠ ــ ١٩٨٨	٢,٣٢	٢,١٧	٦٨ ــ ١٩٩٢	٢,٤٥	٠,٣٥
ماليزيا	٧١ ــ ١٩٩٢	٤,٣٥	٣,٩٦	٦٨ ــ ١٩٩٢	٤,١٤	٢,١٨
ملاوى	٦٨ ــ ١٩٨٩	٠,٩٨	-٣,٦٨	٦٨ ــ ١٩٨٦	١,١٨	٠,٢٠
المكسيك	٦٢ ــ ١٩٨٥	٢,٩٣	١,٢٥	٧٠ ــ ١٩٩١	١,٥٦	-١,٢٠
نيجيريا	..	..	..	٦٣ ــ ١٩٨٥	-٠,٠٤	-١,٤٠
الهند	٦٠ ــ ١٩٩٠	١,٩٣	١,٨٢	٦٣ ــ ١٩٩٠	١,٩٤	١,٧٤

.. غير متاح .

ملاحظة : البيانات هى متوسطات للفترة المبينة .

المصدر : بيانات اليونيدو ؛ بيانات قطرية ؛ نهرو وضارشاور ١٩٩١ .

جدول أ - ٤ التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الأساسية

البلـــــد	العدد الاجمالى للتصديقات	حرية تكوين الاتحادات: حق التنظيم (رقم ٨٧)	المساومة الجماعية (رقم ٩٨)	السخرة: السخرة (رقم ٢٩)	الالغاء (رقم ١٠٥)	التمييز: فرص التوظيف والمهن (رقم ١١١)	الأجر المتساوى (رقم ١٠٠)	سياسة التوظيف (رقم ١٢٢)	الحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨)	التشاور الثلاثى (معيار) (رقم ١٤٤)
شرق آسيا والمحيط الهادى										
اندونيسيا	١٠		×	×			×			×
بابواغينيا الجديدة	١٩		×	×	×			×		
تايلند	١١			×	×			×		
الجمهورية الكورية	٤							×		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤			×						
سنغافورة	٢١		×	×	×					
الصين	١٧						×			×
الفلبين	٢٦	×	×		×	×	×	×		×
فييت نام	٢٢		×	×		×		×		
كمبوديا	٥			×				×		
ماليزيا	١١		×	×	×					
منغوليا	٨	×	×			×	×	×		
ميانمار	٢١	×		×						
أوروبا ووسط آسيا										
الاتحاد الروسى	٥٠	×	×	×		×	×	×	×	
أذربيجان	٥٠	×	×	×		×	×	×	×	×
ارمينيا	٥					×	×	×		
استونيا	٢٤	×	×							×
ألبانيا	١٧	×	×	×			×	×		
البوسنة - الهرسك	٦٦	×	×	×		×	×	×	×	
أوكرانيا	٥٠	×	×	×		×	×	×	×	×
البرتغال	٦٨	×	×	×	×	×	×	×		×
بلغاريا	٨٠	×	×	×		×	×		×	
بولندا	٧٨	×	×	×	×	×	×	×	×	×
بيلاروس	٤٠	×	×	×		×	×	×	×	×
تركيا	٣٥	×	×		×	×	×			×
جمهورية التشيك	٥٧	×	×	×		×	×	×		
جمهورية قيرغيز	٤٢	×	×	×		×	×	×	×	
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٧٦	×	×	×		×	×	×	×	
جمهورية السلوفاك	٥٧	×	×	×		×	×	×		
رومانيا	٤٢	×	×	×		×	×	×	×	×
طاجيكستان	٤٢	×	×	×		×	×	×	×	
سلوفينيا	٦٦	×	×	×		×	×	×	×	
كرواتيا	٣٤	×	×	×		×		×	×	
لاتفيا	٤٣	×	×		×	×	×	×		
ليتوانيا	٣٠	×	×	×	×	×	×			×
مولدوفا	١				×					
هنغاريا	٦٣	×	×	×	×	×	×	×		×
اليونان	٦٦	×	×	×	×	×	×	×	×	×
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
الأرجنتين	٦٧	×	×	×	×	×	×			×
اكوادور	٥٦	×	×	×	×	×	×	×		×
أوروغواى	٩٧	×	×		×	×	×	×	×	×
السلفادور	٦				×					
البرازيل	٧٦		×	×	×	×	×	×		×
بوليفيا	٤٣	×	×		×	×	×	×		
باراغواى	٣٥	×	×	×	×	×	×	×		
بنما	٧٠	×	×	×	×	×	×	×		
بيرو	٦٧	×	×	×	×	×	×	×		
ترينيداد وتوباغو	١٢	×	×	×	×	×				
جامايكا	٢٥	×	×	×	×	×	×	×		
جمهورية الدومنيكان	٢٨	×	×	×	×	×	×			
شيلى	٤١			×		×	×			×
غواتيمالا	٦٧	×	×	×	×	×	×	×	×	×
فنزويلا	٥٢	×	×	×	×	×	×	×	×	×
كوبا	٨٦	×	×	×	×	×	×	×	×	
كوستاريكا	٤٨	×	×	×	×	×	×	×	×	×
كولومبيا	٥٢	×	×	×	×	×	×			
المكسيك	٧٦	×		×	×	×	×			×

البلـــد	العدد الاجمالى للتصديقات	حرية تكوين الاتحادات		السخرة		التمييز		سياسة التوظيف	الحد الأدنى للسن	التشاور الثلاثى (معيار)
		حق التنظيم (رقم ٨٧)	المساومة الجماعية (رقم ٩٨)	السخرة (رقم ٢٩)	الالغاء (رقم ١٠٥)	فرص التوظيف والمهن (رقم ١١١)	الأجر المتساوى (رقم ١٠٠)	(رقم ١٢٢)	(رقم ١٣٨)	(رقم ١٤٤)
نيكاراغوا	٥٨	×	×	×	×	×	×	×	×	×
هايتى	٢٣	×	×	×	×	×	×			
هندوراس	٢٠	×	×	×	×	×	×	×	×	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
الأردن	١٧		×	×	×	×	×	×		
الإمارات العربية المتحدة	٤			×						
اسرائيل	٤٤	×	×	×	×	×	×	×	×	
تونس	٥٥	×	×	×	×	×	×	×		
الجزائر	٥٣	×	×	×	×	×	×	×	×	×
جمهورية إيران الاسلامية	١١			×	×	×	×	×		
الجمهورية العربية السورية	٤٦	×	×	×	×	×	×			×
جمهورية مصر العربية	٦٠	×	×	×	×	×	×			×
جمهورية اليمن	٢٦	×	×	×	×	×	×	×		
المملكة العربية السعودية	١٣			×	×	×	×			
العراق	٦٤		×	×	×	×	×	×	×	×
الكويت	١٤	×		×	×	×				
لبنان	٣٧		×	×	×	×	×	×		
ليبيا	٢٧		×	×	×	×	×	×	×	
المغرب	٤١		×	×	×	×	×	×		
بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل										
أسبانيا	١٢٤	×	×	×	×	×	×	×	×	×
استراليا	٥٤	×	×	×	×	×	×	×		×
ايطاليا	١٠٢	×	×	×	×	×	×	×	×	×
ايرلندا	٦٠	×	×	×	×		×	×	×	×
ألمانيا	٧٥	×	×	×	×	×	×	×	×	×
بلجيكا	٨٥	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الدانمرك	٦٢	×	×	×	×	×	×	×		×
السويد	٨٤	×	×	×	×	×	×	×	×	×
سويسرا	٥١	×		×	×	×	×			
فرنسا	١١٥	×	×	×	×	×	×	×	×	×
فنلندا	٨٦	×	×	×	×	×	×	×	×	×
كندا	٢٨	×			×	×	×	×		
المملكة المتحدة	٨٠	×	×	×	×		×	×		×
النرويج	٩٩	×	×	×	×	×	×	×	×	×
النمسا	٤٨	×	×	×	×	×	×	×		×
نيوزيلندا	٥٦			×	×	×	×	×		×
هولندا	٩٤	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الولايات المتحدة	١١				×					×
اليابان	٤١	×	×	×			×	×		
جنوب آسيا										
أفغانستان	١٥				×	×	×			
باكستان	٣١	×	×	×	×	×				×
بنغلاديش	٣١	×	×	×	×	×				×
سرى لانكا	٣٣		×	×			×			×
نيبال	٤					×	×			
الهند	٣٦			×		×	×			×
أفريقيا جنوب الصحراء										
اثيوبيا	١٥	×	×			×				
انغولا	٣٠		×	×	×	×	×			
أوغندا	٢٦		×	×	×			×		×
بنن	١٨	×	×	×	×	×	×			
بتسوانا	٢									
بوركينا فاسو	٣١	×	×	×		×	×			
بوروندى	٢٦	×		×	×	×	×			
تشاد	١٩	×	×	×	×	×	×			
تنزانيا	٢٨		×	×	×					×
توغو	١٨	×	×	×		×	×		×	×
جنوب افريقيا	١٢									
جمهورية افريقيا الوسطى	٣٥	×	×	×	×	×	×			

جدول أ ـ ٤ (تابع)

البلـــــد	العدد الاجمالى للتصديقات	حرية تكوين الاتحادات		السخرة		التمييز				
		حق التنظيم (رقم ٨٧)	المساومة الجماعية (رقم ٩٨)	السخرة (رقم ٢٩)	الالغاء (رقم ١٠٥)	فرص التوظيف والمهن (رقم ١١١)	الأجر المتساوى (رقم ١٠٠)	سياسة التوظيف (رقم ١٢٢)	الحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨)	التشاور الثلاثى (معيار) (رقم ١٤٤)
رواندا	٢٥	×	×		×	×	×		×	
زائير	٣٠		×	×			×			
زامبيا	٣٨			×	×	×	×	×	×	×
زمبابوى	٩									×
السنغال	٣٤	×	×	×	×	×	×	×		
السودان	١٢		×	×	×	×	×	×		
سيراليون	٣٣	×	×	×	×	×	×			×
الصومال	١٤			×	×	×				
الغابون	٣٤	×	×	×	×	×	×			
غانا	٤٥	×	×	×	×	×	×			
غينيا	٥٣	×	×	×	×	×	×	×		
الكاميرون	٤٧	×	×	×	×	×	×	×		
كوت ديفوار	٣١	×	×	×	×	×	×			×
الكونغو	١٧	×		×						
كينيا	٤٦		×	×	×				×	×
ليبريا	٢٠	×	×	×	×	×				
ليسوتو	١١	×	×	×						
مالى	٢١	×	×	×	×	×	×			
مدغشقر	٣٠	×		×		×	×	×		
ملاوى	٢٣		×			×	×			×
موريتانيا	٣٧	×		×		×		×		
موريشيوس	٣٤		×	×	×			×		×
موزامبيق	١١				×	×	×			
النيجر	٣٢	×	×	×	×	×	×		×	
نيجيريا	٣٠	×	×	×	×		×			×

ملاحظة : التصديقات حتى ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ .

المصدر : تقرير العمل العالمى ١٩٩٥ (منظمة العمل الدولية ١٩٩٥ ب) ، الصفحتان ١٠٨ ـ ١٠٩ . حقوق النشر © ١٩٩٥ ، منظمة العمل الدولية ، جنيف .

مؤشرات
التنمية الدولية

المحتويات

مفتاح الجداول

فى كل جدول ، رتبت الاقتصادات فى مجموعاتها بنظام تصاعدى حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيما عدا تلك التى لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ، فقد رتبت هجائيا ، بالبنط الاسود فى نهاية مجموعاتها . والترتيب أدناه يشير الى النظام الذى سارت عليه الجداول .

والأرقام الموجودة فى الأشرطة الملونة فى الجداول هى مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصادات . ويشير الحرف (م) إلى أنه قيمة متوسط مرجح ؛ ويشير الحرف (و) إلى قيمة وسيطة ؛ ويشير الحرف (ج) إلى المجموع .

وجميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية .
آخر تاريخ للبيانات هو ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩٥ .
والرمز .. = غير متاح .
صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة .
البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق .
والأرقام السوداء هى أرقام عن سنوات أو فترات غير تلك المحددة .
الرمز + يشير إلى الاقتصادات التى صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها حكومتها اقتصادات نامية .

الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول
الاتحاد الروسى	٨١
اثيوبيا أ	٣
أذربيجان	٤٦
الأرجنتين	١٠٣
الأردن	٦٢
أرمينيا	٤٢
اسبانيا	١١١
استراليا	١١٣
استونيا	٩٢
+ اسرائيل	١١٢
اكوادور	٦٣
البانيا	٢٢
المانيا ب	١٢٦
+ الامارات العربية المتحدة	١٢٢
اندونيسيا	٤٧
أوروغواى	٩٨
اوزبكستان	٥٥
أوغندا	٧
اوكرانيا	٧٩
جمهورية ايران اسلامية	٨٦
أيرلندا	١١٠
ايطاليا	١١٨
بابوا غينيا الجديدة	٥٩
باراغواى	٧٠
باكستان	٣١
البرازيل	٨٩
البرتغال	١٠٦
بلجيكا	١٢٣
بلغاريا	٦٠
بنغلاديش	١٢
بنما	٨٢
بنن	٢٩
بوتسوانا	٨٤
بورتوريكو	١٠٢
بوركينا فاصو	١٩
بوروندى	٦
بولندا	٨٠
بوليفيا	٤٩
بيرو	٦٩
بيلاروس	٨٨
تايلند	٧٧
تركيا	٨٥
تركمانستان ج	١٠٨
ترينيداد وتوباغو	٩٧

الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول
تشاد	١٠
تنزانيا	٢
توغو	٢٤
تونس	٧٢
جامايكا	٦٨
الجزائر	٧٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٢٨
الجمهورية التشيكية	٨٣
الجمهورية الدومينيكية	٦٤
الجمهورية السلوفاكية	٧٥
جمهورية قيرغيزستان	٥٢
جمهورية كوريا	١٠٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٨
جمهورية مصر العربية	٤٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥١
جمهورية اليمن	٤٥
جورجيا	٣٧
جنوب افريقيا	٩٠
الدانمرك	١٣٠
رواندا	١١
رومانيا	٦١
زامبيا	٢٦
زمبابوى	٣٣
سرى لانكا	٣٩
السلفادور	٦٥
سلوفينيا	١٠١
+ سنغافورة	١١٩
السنغال	٤٨
السويد	١٢٧
سويسرا	١٣٢
سيراليون	٤
شيلى	٩٤
الصين	٣٣
طاجيكستان	٣٢
عمان	٩٩
غابون	١٠٠
غامبيا	٢٥
غانا	٣٠
غواتيمالا	٥٨
غينيا	٣٤
غينيا بيساو	١٤
فرنسا	١٢٤
الفلبين	٥٣
فنزويلا	٨٧

الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول
فنلندا	١١٦
فييت نام	٥
كازاخستان	٧١
الكاميرون	٥٠
كندا	١٢٠
كوت ديفوار	٤٠
كوستاريكا	٧٨
كولومبيا	٦٧
الكونغو	٥٤
+ الكويت	١١٧
كينيا	١٥
لاتفيا	٧٦
ليتوانيا	٦٦
ليسوتو	٤١
مالى	١٦
ماليزيا	٩٣
مدغشقر	١٣
المغرب	٥٦
المكسيك	٩٦
ملاوى	٩
منغوليا	٢٧
مولدوفا	٥٧
المملكة العربية السعودية	١٠٧
المملكة المتحدة	١١٥
موريتانيا	٣٥
موريشيوس	٩١
موزامبيق	١
ميانمار	٤٤
ناميبيا	٧٤
النرويج	١٢٩
النمسا	١٢٥
نيبال	٨
النيجر	١٧
نيجيريا	٢١
نيكاراغوا	٢٣
نيوزيلندا	١٠٩
الهند	٢٠
هندوراس	٣٨
هنغاريا	٩٥
هولندا	١٢١
+ هونغ كونغ	١١٤
الولايات المتحدة	١٢٨
اليابان	١٣١
اليونان	١٠٤

ملاحظة : أدرجت الاقتصادات التى لا تتوافر عنها سوى بيانات متناثرة أو التى يزيد سكانها على ٣٠ ألف ويقل عن المليون فى الجدول ١ - أ ، بيد أن البيانات الخاصة بهذه الاقتصادات أدرجت فى حسابات المجموعات القطرية للإجماليات والمتوسطات المرجحة فى الجداول الرئيسية . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها عبر الجداول ، انظر الملاحظات التقنية .

أ - استبعدت البيانات فى كل الجداول ارتيريا مالم يذكر غير ذلك .

ب - تشير البيانات فى كل الجداول إلى المانيا الموحدة ما لم يذكر غير ذلك .

ج - ينبغى تصنيف تركمانستان باعتبارها اقتصادا من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط فى كافة الجداول .

مقدمة
لمؤشرات التنمية الدولية

تقدم هذه الطبعة الثامنة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية عن فترات منتقاة بالنسبة إلى ٢٠٩ اقتصادات ومجموعات تحليلية وجغرافية مختلفة من الاقتصادات . وعلى الرغم من أن معظم البيانات التى يجمعها البنك الدولى ، هى بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ، فكلما كانت البيانات القابلة للمقارنة عن الاقتصادات مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، أدرجت أيضا فى الجداول . ويمكن الحصول على معلومات اضافية من *أطلس البنك الدولى ، والجداول الدولية ، وجداول الديون الدولية ، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية* .وهذه البيانات متاحة الآن أيضا على اسطوانات صغيرة (ديسكت) ، فى النظام المستخدم فى البنك « ستارز » للحصول على السلاسل الزمنية الاقتصادية الاجتماعية ، واسترجاعها .

تغييرات فى هذه الطبعة

على خلاف السنوات السابقة ، فإن البيانات الديمغرافية الواردة فى هذه الطبعة مستمدة من شعبة السكان بالأمم المتحدة ، وإن استكملت فى بضع حالات من مصادر وطنية . ونظرا لأن هذه البيانات لا تتضمن *الحجم الافتراضى لثبات السكان والسنة المقدرة مستقبليا للوصول لمعدل التكاثر الصافى الذى يبلغ الواحد الصحيح* ، فقد تم اسقاط هذين العمودين من الجدولين ٢٥ و٢٦ على التوالى وفى الجدول ٣٢ تم أحلال *نصيب الفرد من إنتاج الكهرباء بالكيلو وات ساعة* محل النسبة المئوية *من الاسر التى تتوافر لها الكهرباء* . وبيانات التجارة المعروضة فى الجدولين ١٣ و١٤ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ ومن ثم ، تختلف التغطية ، ومعدلات النمو ، والحصص ، الخ ، عن الطبعات السابقة .

تصنيف الاقتصادات

مثلما ورد فى التقرير نفسه ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى هو المعيار الرئيسى المستخدم لتصنيف الاقتصادات والتمييز الواسع بين مختلف مراحل التنمية الاقتصادية . ومجموعات دخل الفرد هذه السنة هى : منخفضة الدخل ، ٦٩٥ دولارًا أو أقل فى ١٩٩٣ (٤٥ اقتصادا) ؛ متوسطة الدخل ، ٦٩٦ دولارًا إلى ٨٦٢٥ دولارات (٦٣ اقتصادا) ، مرتفعة الدخل ، ٨٦٢٦ دولارات فأكثر (٢٤ اقتصادا) . ولم تعرض الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، وتلك التى تتوافر عنها بيانات متفرقة بصورة منفصلة فى الجداول الأساسية ، ولكنها أدرجت فى الاجماليات . وتوجد المؤشرات الأساسية لهذه الاقتصادات أيضا فى الجدول (١ - أ) .

وهناك تصنيف آخر الاقتصادات حسب الموقع الجغرافى . وللاطلاع على قائمة الاقتصادات فى كل مجموعة ، انظر الجداول الخاصة بتصنيف الاقتصادات فى نهاية هذا الكتاب . كما عرضت الاجماليات الخاصة بالاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون .

المنهج

يراجع البنك الدولى بصورة مستمرة المنهج المستخدم ، فى محاولة لتحسين القابلية للمقارنة الدولية والدلالة التحليلية للمؤشرات . والفروق فى البيانات بين طبعة هذا العام وطبعة العام الماضى لا تعكس تحديث البيانات الخاصة بالبلدان فحسب ، بل تعكس أيضا عمليات التنقيح التى ادخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات المنهجية .

وكل الأرقام مبينة بالدولارات الأمريكية ما لم ينص على غير ذلك . والطرق المختلفة المستخدمة للتحويل من أرقام العملات الوطنية موصوفة فى الملاحظات التقنية .

المقاييس الموجزة

والمقاييس الموجزة فى الشرائط الملونة فى كل جدول هى إجماليات (مشار اليها بحرف ج) ، أو متوسطات مرجحة (م) أو قيم وسيطة (و) حسبت من أجل مجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت البلدان التى لم تعرض عنها تقديرات منفصلة ، بسبب الحجم ، أو عدم الإبلاغ ، أو عدم كفاية المدة الزمنية ، ضمنا بافتراض أنها تتبع اتجاه البلدان التى تقوم بالابلاغ خلال هذه الفترات . ويوفر هذا مقياسا إجماليا أكثر اتساقا ، بتوحيد التغطية القطرية لكل فترة مبينة . وتتضمن إجماليات المجموعات ، البلدان التى لا تظهر فى الجداول والبيانات القطرية الخاصة بها . ومع ذلك ، فعندما كانت المعلومات الناقصة تمثل ثلث التقدير الإجمالى أو أكثر ، ذكر فى الجدول أن مقياس المجموعة غير متاح . والترجيحات المستخدمة فى حساب المقاييس الموجزة مذكورة فى كل ملاحظة تقنية .

المصطلحات وتغطية البيانات :

فى هذه الملاحظات لا يعنى تعبير « بلد » الاستقلال السياسى بل قد يشير إلى أى اقليم تقدم السلطات المسؤولة عنه احصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة .

ولم تستخدم ألمانيا الموحدة بعد نظاما احصائيا مدمجا بالكامل . وقد وضعت الحواشى فى جميع الجداول لتوضيح مدى تغطية البيانات بالنسبة إلى ألمانيا . ومعظم البيانات الاقتصادية قبل ١٩٩٠ يشير إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة ، لكن البيانات الديموغرافية والاجتماعية تشير بصفة عامة إلى ألمانيا الموحدة . و لا تتضمن البيانات الخاصة بالصين ، تايوان ، لكن الحواشى الخاصة بالجداول

١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ تتضمن تقديرات للمعاملات الدولية لتايوان الصينية . وقد استبعدت إريتريا من البيانات المقدمة عن إثيوبيا ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

محتوى الجداول :

تقدم المؤشرات الواردة فى الجدول ١ والجدول ١ أ صورة بيانية موجزة للاقتصادات . وتقع البيانات فى الجداول الأخرى فى المجالات العريضة التالية : الإنتاج ، الاستيعاب المحلى ، الحسابات المالية والنقدية ؛ المعاملات الدولية الأساسية ، التمويل الخارجى ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة بيئيا . ويتبع شكل الجداول المأخوذ به فى هذه الطبعة ، الشكل المستخدم فى السنوات السابقة . ففى كل مجموعة ، أدرجت الاقتصادات حسب الترتيب التصاعدى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، فيما عدا ان تلك التى تعذر حساب مثل هذا الرقم بالنسبة لها فقد طبعت أرقامها بالبنط الأسود وبترتيب هجائى فى نهاية المجموعة التى رئى أنها ملائمة لها . وهذا الترتيب مستخدم فى كل الجداول ، عدا الجدول ١٨ الذى يغطى فقط بلدان الدخل المرتفع فى منظمة الأوبيك ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . وتبين القائمة المرتبة هجائيا فى مفتاح الجداول الرقم الإرشادى لكل اقتصاد ، وهنا أيضا استخدم البنط الأسود للإشارة إلى الاقتصادات التى لا تتوافر عنها تقديرات جالية لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . والاقتصادات الواقعة فى مجموعة الدخل المرتفع المشار اليها بالرمز + هى تلك التى صنفتها الأمم المتحدة ، أو اعتبرتها سلطاتها اقتصادات نامية .



الملاحظات التقنية

ينبغى الرجوع إلى الملاحظات التقنية والحواشى الخاصة بالجداول عند أى استخدام للبيانات . فهذه الملاحظات تصف بإيجاز المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات المستخدمة فى وضع الجداول . وهناك قائمة ببيليوغرافية فى نهاية الملاحظات تورد مصادر البيانات ، تتضمن بعض التعريفات والأوصاف والمفاهيم الشاملة المستخدمة .

وتوفر الملاحظات القطرية الخاصة *بالجداول الدولية* شرحا إضافيا للمصادر المستخدمة ، والثغرات الموجودة فى القابلية للمقارنة ، وغير ذلك من الاستثناءات الخارجة عن الأعراف الإحصائية القياسية التى حددها العاملون بالبنك الدولى فى صدد الحسابات القومية والمعاملات الدولية.

والتعليقات والأسئلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية ترسل إلى :

Development Data Group, International Economics Department, The World Bank, 1818 H Street, N.W. Washington, D.C. 20433.

مجموعات الاقتصادات

فى هذه الخريطة ، صنفت الاقتصادات حسب مجموعة الدخل ، مثل الجداول التالية . الاقتصادات منخفضة الدخل هى التى يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ٦٩٥ دولاراً أو أقل فى ١٩٩٣ ، ومتوسطة الدخل من ٦٩٦ - ٨٦٢٥ دولار ، ومرتفعة الدخل ٨٦٢٦ دولار أو أكثر .

الاقتصادات منخفضة الدخل
الاقتصادات متوسطة الدخل
الاقتصادات مرتفعة الدخل

البيانات غير متوفرة

كثافة السكان

السكان لكل
كيلو متر مربع

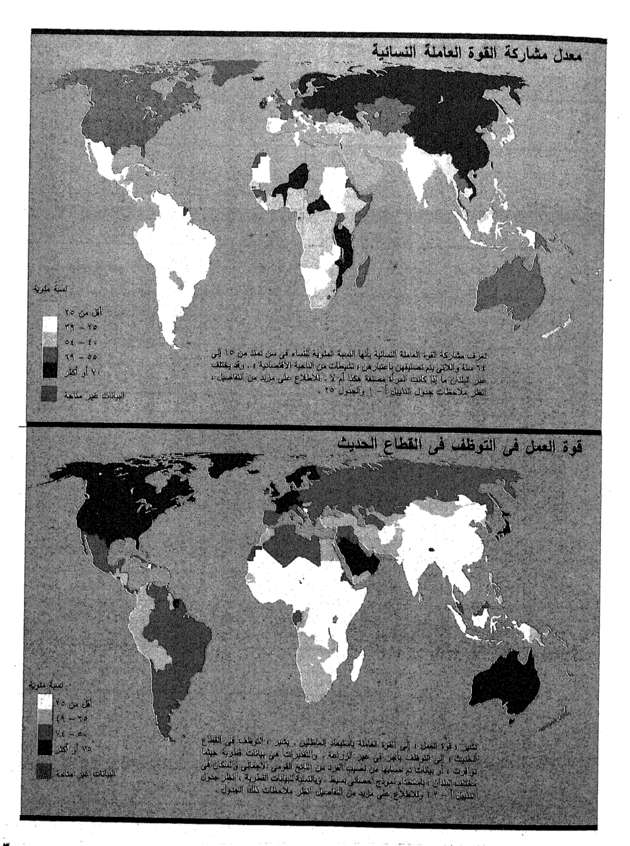
٢٠٠ أو أكثر
٥٠ – ١٩٩
٢٠ – ٤٩
صفر – ١٩
البيانات غير متاحة

فى هذه الخريطة ، تحسب كثافة السكان بقسمة سكان بلد ما على مساحة السطح الكلية (كيلو مترات مربعة من اليابسة ومساحة المياه الداخلية) . انظر الجدول (١) الخاص بالسكان والمساحة لـ ١٣٢ اقتصاد في الجداول الرئيسية ، والجدول ١ – أ بالنسبة لـ ٧٧ اقتصادا آخر .

الخصوبة والوفيات والعمر المتوقع



ملاحظة : للوقوف على شروح المصطلحات أو الأساليب انظر الملاحظات الفنية المتعلقة بالجداول ٢٧ ، ٢٨ ، و٢٩ .


معدل مشاركة القوة العاملة النسائية
نسبة مئوية
أقل من ٢٥
٢٥ – ٣٩
٤٠ – ٥٤
٥٥ – ٦٩
٧٠ أو أكثر
البيانات غير متاحة
تعرف مشاركة القوة العاملة النسائية بأنها النسبة المئوية للنساء في سن تمتد من ١٥ إلى ٦٤ سنة واللاتي يتم تصنيفهن باعتبارهن « نشيطات من الناحية الاقتصادية » . وقد يختلف عبر البلدان ما إذا كانت المرأة مصنفة هكذا أم لا . للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر ملاحظات جدول التذييل أ – ١ والجدول ٢٥ .
قوة العمل فى التوظف فى القطاع الحديث
نسبة مئوية
أقل من ٢٥
٢٥ – ٤٩
٥٠ – ٧٤
٧٥ أو أكثر
البيانات غير متاحة
تشير « قوة العمل » إلى القوة العاملة باستبعاد العاطلين . يشير « التوظف فى القطاع الحديث » إلى التوظف بأجر فى غير الزراعة . والتقديرات هى بيانات قطرية حيثما توافرت ، أو بيانات تم حسابها من نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى والسكان فى مختلف البلدان ، باستخدام نموذج احصائى بسيط . وبالنسبة للبيانات القطرية ، انظر جدول التذييل أ – ٢ . وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ملاحظات ذلك الجدول .

جدول ١ : مؤشرات أساسية

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٣	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى[أ] دولارات ١٩٩٣	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى[أ] متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠	متوسط المعدل السنوى للتضخم (نسبة مئوية) ١٩٨٠-٧٠	متوسط المعدل السنوى للتضخم (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٣	أمية الكبار (نسبة مئوية) إناث ١٩٩٠	أمية الكبار (نسبة مئوية) اجمالى ١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل	٣٠٩٢,٧ ج	٣٩٠٩٣ ج	٣٨٠ م	٣,٧ م	٧,٣ م	١٤,١ م	٦٢ م	٥٣ م	٤١ م
باستبعاد الصين والهند	١٠١٦,١ ج	٢٦٢٤٤ ج	٣٠٠ م	٠,١ م	١٣,٤ م	٢٧,١ م	٥٦ م	٦١ م	٤٩ م
١ - موزامبيق	١٥,١	٨٠٢	٩٠	١,٥-	..	٤٢,٣	٤٦	٧٩	٦٧
٢ - تنزانيا[ب]	٢٨,٠	٩٤٥	٩٠	٠,١	١٤,١	٢٤,٣	٥٢	..	..
٣ - اثيوبيا	٥١,٩	١٠٩٧	١٠٠	..	..	..	٤٨	..	..
٤ - سيراليون	٤,٥	٧٢	١٥٠	١,٥-	١٢,٥	٦١,٦	٣٩	٨٩	٧٩
٥ - فييت نام	٧١,٣	٣٣٢	١٧٠	..	..	..	٦٦	١٦	١٢
٦ - بوروندى	٦,٠	٢٨	١٨٠	٠,٩	١١,٨	٤,٦	٥٠	٦٠	٥٠
٧ - أوغندا	١٨,٠	٢٣٦	١٨٠	..	..	..	٤٥	٦٥	٥٢
٨ - نيبال	٢٠,٨	١٤١	١٩٠	٢,٠	٨,٥	١١,٥	٥٤	٨٧	٧٤
٩ - ملاوى	١٠,٥	١١٨	٢٠٠	١,٢-	٨,٨	١٥,٥	٤٥	..	..
١٠ - تشاد	٦,٠	١٢٨٤	٢١٠	٣,٢	٧,٧	٠,٧	٤٨	٨٢	٧٠
١١ - رواندا	٧,٦	٢٦	٢١٠	١,٢-	١٤,٣	٣,٤	..	٦٣	٥٠
١٢ - بنغلاديش	١١٥,٢	١٤٤	٢٢٠	٢,١	٢٠,٨	٨,٦	٥٦	٧٨	٦٥
١٣ - مدغشقر	١٣,٩	٥٨٧	٢٢٠	٢,٦-	٩,٩	١٦,١	٥٧	٢٧	٢٠
١٤ - غينيا بيساو	١,٠	٣٦	٢٤٠	٢,٨	٥,٧	٥٨,٧	٤٤	٧٦	٦٤
١٥ - كينيا	٢٥,٣	٥٨٠	٢٧٠	٠,٣	١٠,١	٩,٩	٥٨	٤٢	٣١
١٦ - مالى	١٠,١	١٢٤٠	٢٧٠	١,٠-	٩,٩	٤,٤	٤٦	٧٦	٦٨
١٧ - النيجر	٨,٦	١٢٦٧	٢٧٠	٤,١-	١٠,٩	١,٣	٤٧	٨٣	٧٢
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤,٦	٢٣٧	٢٨٠	..	..	..	٥٢	..	..
١٩ - بوركينا فاصو	٩,٨	٢٧٤	٣٠٠	٠,٨	٨,٦	٣,٣	٤٧	٩١	٨٢
٢٠ - الهند	٨٩٨,٢	٣٢٨٨	٣٠٠	٣,٠	٨,٤	٨,٧	٦١	٦٦	٥٢
٢١ - نيجيريا	١٠٥,٣	٩٢٤	٣٠٠	٠,١-	١٥,٢	٢٠,٦	٥١	٦١	٤٩
٢٢ - ألبانيا	٣,٤	٢٩	٣٤٠	٣,٢-	..	٥,٦	٧٢	..	..
٢٣ - نيكاراغوا	٤,١	١٣٠	٣٤٠	٥,٧-	١٢,٦	٦٦٤,٦	٦٧	..	..
٢٤ - توغو	٣,٩	٥٧	٣٤٠	٢,١-	٨,٩	٣,٧	٥٥	٦٩	٥٧
٢٥ - غامبيا	١,٠	١١	٣٥٠	٠,٢-	١٠,٦	١٦,٢	٤٥	٨٤	٧٣
٢٦ - زامبيا	٨,٩	٧٥٣	٣٨٠	٣,١-	٧,٦	٥٨,٩	٤٨	٣٥	٢٧
٢٧ - منغوليا	٢,٣	١٥٦٧	٣٩٠	٠,٢	..	١٣,٨	٦٤	..	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣,٢	٦٢٣	٤٠٠	١,٦-	١٢,١	٤,٢	٥٠	٧٥	٦٢
٢٩ - بنن	٥,١	١١٣	٤٣٠	٠,٤-	١٠,٣	١,٤	٤٨	٨٤	٧٧
٣٠ - غانا	١٦,٤	٢٣٩	٤٣٠	٠,١	٣٥,٢	٣٧,٠	٥٦	٤٩	٤٠
٣١ - باكستان	١٢٢,٨	٧٩٦	٤٣٠	٣,١	١٣,٤	٧,٤	٦٢	٧٩	٦٥
٣٢ - طاجيكستان +	٥,٨	١٤٣	٤٧٠	٣,٦-	١,٤	٢٦,٠	٧٠	..	٢
٣٣ - الصين	١١٧٨,٤	٩٥٦١	٤٩٠[د]	٨,٢	٠,٦	٧,٠	٦٩	٣٨	٢٧
٣٤ - غينيا	٦,٣	٢٤٦	٥٠٠	..	..	..	٤٥	٨٧	٧٦
٣٥ - موريتانيا	٢,٢	١٠٢٦	٥٠٠	٠,٨-	٩,٩	٨,٢	٥٢	٧٩	٦٦
٣٦ - زمبابوى	١٠,٧	٣٩١	٥٢٠	٠,٣-	٩,٤	١٤,٤	٥٣	٤٠	٣٣
٣٧ - جورجيا +	٥,٤	٧٠	٥٨٠	٦,٦-	..	٤٠,٧	٧٣	..	١
٣٨ - هندوراس	٥,٣	١١٢	٦٠٠	٠,٣-	٨,١	٨,٢	٦٨	٢٩	٢٧
٣٩ - سرى لانكا	١٧,٩	٦٦	٦٠٠	٢,٧	١٢,٣	١١,١	٧٢	١٧	١٢
٤٠ - كوت ديفوار	١٣,٣	٣٢٢	٦٣٠	٤,٦-	١٣,٠	١,٥	٥١	٦٠	٤٦
٤١ - ليسوتو	١,٩	٣٠	٦٥٠	٠,٥-	٩,٧	١٣,٨	٦١	..	..
٤٢ - أرمينيا +	٣,٧	٣٠	٦٦٠	٤,٢-	٠,٧	٢٦,٩	٧٣	..	١
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٥٦,٤	١٠٠١	٦٦٠	٢,٨	٩,٦	١٣,٦	٦٤	٦٦	٥٢
٤٤ - ميانمار	٤٤,٦	٦٧٧	..	..	١١,٤	١٦,٥	٥٨	٢٨	١٩
٤٥ - جمهورية اليمن	١٣,٢	٥٢٨	..	..	..	..	٥١	٧٤	٦٢
اقتصادات متوسطة الدخل	١٩٥٦,٣ ج	٦٢٤٥٢ ج	٢٤٨٠ م	٠,٢ م	٢٢,١ م	٩٠,١ م	٦٨ م	..	١٧ م
الدخل المتوسط الأدنى	١٠٩٥,٨ ج	٤٠٦٠٤ ج	١٥٩٠ م	١,٥- م	٨,٣ م	٣٥,٢ م	٦٧ م	..	١٩ م
٤٦ - اذربيجان	٧,٤	٨٧	٧٣٠	٣,٥-	١,٧	٢٨,٢	٧١	..	٣
٤٧ - اندونيسيا	١٨٧,٢	١٩٠٥	٧٤٠	٤,٢	٢١,٥	٨,٥	٦٣	٣٢	٢٣
٤٨ - السنغال	٧,٩	١٩٧	٧٥٠	..	٨,٥	٤,٩	٥٠	٧٥	٦٢
٤٩ - بوليفيا	٧,١	١٠٩٩	٧٦٠	٠,٧-	٢١,٠	١٨٧,١	٦٠	٢٩	٢٣
٥٠ - الكاميرون	١٢,٥	٤٧٥	٨٢٠	٢,٢-	٩,٠	٤,٠	٥٧	٥٧	٤٦
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢,١	٢٦	٨٢٠	..	..	..	٧٢	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان +	٤,٦	١٩٩	٨٥٠	٠,١	٠,٨	٢٨,٦	٦٩	..	٣
٥٣ - الفلبين	٦٤,٨	٣٠٠	٨٥٠	٠,٦-	١٣,٣	١٣,٦	٦٧	١١	١٠
٥٤ - الكونغو	٢,٤	٣٤٢	٩٥٠	٠,٣-	٨,٤	٠,٦-	٥١	٥٦	٤٣
٥٥ - أوزبكستان +	٢١,٩	٤٤٧	٩٧٠	٠,٢-	١,٠	٢٤,٥	٦٩	..	٣
٥٦ - المغرب	٢٥,٩	٤٤٧	١٠٤٠	١,٢	٨,٣	٦,٦	٦٤	٦٢	٥١
٥٧ - مولدوفا +	٤,٤	٣٤	١٠٦٠	٢,٠-	٠,٩	٣٢,٤	٦٨	..	٤
٥٨ - غواتيمالا	١٠,٠	١٠٩	١١٠٠	١,٢-	١٠,٥	١٦,٨	٦٥	٥٣	٤٥
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤,١	٤٦٣	١١٣٠	٠,٦	٩,١	٤,٨	٥٦	٦٢	٤٨
٦٠ - بلغاريا	٨,٩	١١١	١١٤٠	٠,٥	..	١٥,٩	٧١	..	..
٦١ - رومانيا	٢٢,٨	٢٣٨	١١٤٠	٢,٤-	..	٢٢,٤	٧٠	..	..
٦٢ - الأردن[ﻫ]	٤,١	٨٩	١١٩٠	..	..	..	٧٠	٣٠	٢٠
٦٣ - إكوادور	١١,٠	٢٨٤	١٢٠٠	صفر	١٣,٨	٤٠,٤	٦٩	١٦	١٤
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٧,٥	٤٩	١٢٣٠	٠,٧	٩,١	٢٥,٠	٧٠	١٨	١٧
٦٥ - السلفادور	٥,٥	٢١	١٣٢٠	٠,٢	١٠,٧	١٧,٠	٦٧	٣٠	٢٧
٦٦ - ليتوانيا +	٣,٧	٦٥	١٣٢٠	٢,٨-	..	٣٥,٢	٧٠	..	..
٦٧ - كولومبيا	٣٥,٧	١١٣٩	١٤٠٠	١,٥	٢٢,٣	٢٤,٩	٧٠	١٤	١٣
٦٨ - جامايكا	٢,٤	١١	١٤٤٠	٠,٣-	١٧,٠	٢٢,٤	٧٤	١	٢
٦٩ - بيرو	٢٢,٩	١٢٨٥	١٤٩٠	٢,٧-	٣٠,١	٣١٦,١	٦٦	٢١	١٥
٧٠ - باراغواى	٤,٧	٤٠٧	١٥١٠	٠,٧-	١٢,٧	٢٥,٠	٧	١٢	١٠
٧١ - كازاخستان +	١٧,٠	٢٧١٧	١٥٦٠	١,٦-	٠,٧	٣٥,٢	٧٠	..	٣
٧٢ - تونس	٨,٧	١٦٤	١٧٢٠	١,٢	٨,٧	٧,١	٦٨	٤٤	٣٥

ملاحظة : بالنسبة للاقتصادات الأخرى انظر الجدول ١ ـ أ بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٣	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى أ		متوسط المعدل السنوى للتضخم (نسبة مئوية)		العمر المتوقع عند المولد (سنوات)	أمية الكبار (نسبة مئوية)	
			دولارات ١٩٩٣	متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٨٠-١٩٩٣	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٣	١٩٩٣	إناث ١٩٩٠	اجمالى ١٩٩٠
٧٢ . الجزائر	٢٦,٧	٢٣٨٢	١٧٨٠	٠,٨-	١٤,٥	١٣,٢	٦٧	٥٥	٤٣
٧٤ . ناميبيا	١,٥	٨٢٤	١٨٢٠	٠,٧	٠٠	١١,٩	٥٩	٠٠	٠٠
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	٥,٣	٤٩	١٩٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٠٠	٠٠
٧٦ . لاتفيا +	٢,٦	٦٥	٢٠١٠	٠,٦-	٠٠	٢٣,٨	٦٩	٠٠	٠٠
٧٧ . تايلند	٥٨,١	٥١٣	٢١١٠	٦,٤	٩,٢	٤,٣	٦٩	١٠	٧
٧٨ . كوستاريكا	٣,٣	٥١	٢١٥٠	١,١	١٥,٣	٢٢,١	٧٦	٧	٧
٧٩ . أوكرانيا +	٥١,٦	٦٠٤	٢٢١٠	٠,٢	٠,١	٣٧,٢	٦٩	٠٠	٢
٨٠ . بولندا	٣٨,٣	٣١٣	٢٢٦٠	٠,٤	٠٠	٦٩,٣	٧١	٠٠	٠٠
٨١ . الاتحاد الروسى +	١٤٨,٧	١٧٠٧٥	٢٣٤٠	١,٠-	٠,١-	٣٥,٤	٦٥	٠٠	٢
٨٢ . بنما	٢,٥	٧٦	٢٦٠٠	٠,٧-	٧,٧	٢,١	٧٣	١٢	١٢
٨٣ . الجمهورية التشيكية	١٠,٣	٧٩	٢٧١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٠٠	٠٠
٨٤ . بوتسوانا	١,٤	٥٨٢	٢٧٩٠ و	٦,٢	١١,٦	١٢,٣	٦٥	٣٥	٢٦
٨٥ . تركيا	٥٩,٦	٧٧٩	٢٩٧٠ و	٢,٤	٢٩,٦	٥٣,٥	٦٧	٢٩	١٩
٨٦ . جمهورية ايران الاسلامية	٦٤,٢	١٦٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	١٧,١	٦٨	٥٧	٤٦
الدخل المتوسط الأعلى	٥٠٠,٥ ج	٢١٨٤٨ ج	٤٣٧٠ م	٠,٩ م	٣٦,٣ م	١٥٨,٧ م	٦٩ م	١٧ م	١٤ م
٨٧ . فنزويلا	٢٠,٩	٩١٢	٢٨٤٠	٠,٧-	١٤,٠	٢٣,٩	٧٢	١٧	٨
٨٨ . بيلاروس +	١٠,٢	٢٠٨	٢٨٧٠	٢,٤	صفر	٣٠,٩	٧٠	٠٠	٢
٨٩ . البرازيل	١٥٦,٥	٨٥١٢	٢٩٣٠	٠,٣	٣٨,٦	٤٢٣,٤	٦٧	٢٠	١٩
٩٠ . جنوب أفريقيا	٣٩,٧	١٢٢١	٢٩٨٠	٠,٢-	١٣,٠	١٤,٧	٦٣	٠٠	٠٠
٩١ . موريشيوس	١,١	٢	٣٠٣٠	٥,٥	١٥,٣	٨,٨	٧٠	٠٠	٠٠
٩٢ . استونيا +	١,٦	٤٥	٣٠٨٠	٢,٢-	٠٠	٢٩,٨	٦٩	٠٠	٠٠
٩٣ . ماليزيا	١٩,٠	٣٣٠	٣١٤٠	٣,٥	٧,٣	٢,٢	٧١	٣٠	٢٢
٩٤ . شيلى	١٣,٨	٧٥٧	٣١٧٠	٣,٦	١٨٦,٢	٢٠,١	٧٤	٧	٧
٩٥ . هنغاريا	١٠,٢	٩٣	٣٣٥٠	١,٢	٣,٤	١٢,٨	٦٩	٠٠	٠٠
٩٦ . المكسيك	٩٠,٠	١٩٥٨	٣٦١٠	٠,٥-	١٨,١	٥٧,٩	٧١	١٥	١٣
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	١,٣	٥	٣٨٣٠	٢,٨-	١٨,٥	٤,٨	٧٢	٠٠	٠٠
٩٨ . أوروغواى	٣,١	١٧٧	٣٨٣٠	٠,١-	٦٣,٧	٦٦,٧	٧٣	٤	٤
٩٩ . عمان	٢,٠	٢١٢	٤٨٥٠	٣,٤	٢٨,٠	٢,٣-	٧٠	٠٠	٠٠
١٠٠ . غابون	١,٠	٢٦٨	٤٩٦٠	١,٦-	١٧,٥	١,٥	٥٤	٥٢	٣٩
١٠١ . سلوفينيا	١,٩	٢٠	٦٤٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣	٠٠	٠٠
١٠٢ . بورتوريكو	٣,٦	٩	٧٠٠٠	١,٠	٦,٥	٣,٢	٧٥	٠٠	٠٠
١٠٣ . الأرجنتين	٣٣,٨	٢٧٦٧	٧٢٢٠	٠,٥-	١٣٤,٢	٣٧٤,٣	٧٢	٥	٥
١٠٤ . اليونان	١٠,٤	١٣٢	٧٣٩٠	٠,٩	١٤,٣	١٧,٣	٧٨	١١	٧
١٠٥ . جمهورية كوريا	٤٤,١	٩٩	٧٦٦٠	٨,٢	١٩,٥	٦,٣	٧١	٧	ز
١٠٦ . البرتغال	٩,٨	٩٢	٩١٣٠ و	٣,٣	١٦,٩	١٦,٤	٧٥	١٩	١٥
١٠٧ . المملكة العربية السعودية	١٧,٤	٢١٥٠	٠٠	٣,٦-	٢٤,٥	٢,١-	٧٠	٥٢	٣٨
١٠٨ . تركمانستان +	٣,٩	٤٨٨	٠٠	٠٠	٢,٤	١٦,٥	٦٥	٠٠	٢
الدخل المنخفض والمتوسط	٤٦٨٩,٠ ج	١٠١٥٤٤ ج	١٠٩٠ م	٠,٩ م	١٨,٥ م	٧٢,٨ م	٦٤ م	٠٠	٣٤ م
افريقيا جنوب الصحراء	٥٥٩,٠ ج	٢٤٢٧٤ ج	٥٢٠ م	٠,٨- م	١٣,٨ م	١٦,١ م	٥٢ م	٦٢ م	٥١ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	١٧١٣,٩ ج	١٦٣٦٩ ج	٨٢٠ م	٦,٤ م	٩,٧ م	٧,١ م	٦٨ م	٣٤ م	٢٤ م
جنوب آسيا	١١٩٤,٤ ج	٥١٣٣ ج	٣١٠ م	٣,٠ م	٩,٧ م	٨,٦ م	٦٠ م	٦٩ م	٥٤ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٤,٦ ج	٢٤٢٤٢ ج	٢٤٥٠ م	٠,٣- م	٤,٦ م	٣٥,٣ م	٦٩ م	٠٠	٥ م
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٦٢,٥ ج	١١٠١٥ ج	٠٠	٢,٤- م	١٦,٩ م	١٠,٧ م	٦٦ م	٥٧ م	٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٦٦,٣ ج	٢٠٥٠٧ ج	٢٩٥٠ م	٠,١- م	٤٦,٧ م	٢٤٥,٠ م	٦٩ م	١٨ م	١٥ م
المدينة بصورة باهظة	٣٨٥,٨ ج	١٧٩٦٨ ج	٢٦٤٠ م	١,١- م	٥٢,٤ م	٣٠٢,٧ م	٦٧ م	٢٧ م	٢٣ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٨١٢,٤ ج	٣٢١٤٥ ج	٢٣٠٩٠ م	٢,٢ م	٩,٥ م	٤,٣ م	٧٧ م	٠٠	٠٠
١٠٩ . نيوزيلندا	٣,٥	٢٧١	١٢٦٠٠	٠,٧	١٢,٥	٨,٥	٧٦	ز	ز
١١٠ . أيرلندا	٣,٥	٧٠	١٣٠٠٠	٣,٦	١٤,٢	٤,٨	٧٥	ز	ز
١١١ . اسبانيا	٣٩,٥	٥٠٥	١٣٥٩٠	٢,٧	١٦,١	٨,٤	٧٨	٧	٥
١١٢ . + اسرائيل	٥,٢	٢١	١٣٩٢٠	٢,٠	٣٩,٦	٧٠,٤	٧٧	٠٠	٠٠
١١٣ . استراليا	١٧,٦	٧٧١٣	١٧٥٠٠	١,٦	١١,٨	٦,١	٧٨	ز	ز
١١٤ + هونغ كونغ	٥,٨	١	١٨٠٦٠ ح	٥,٤ ح	٩,٢	٧,٩	٧٩	٠٠	٠٠
١١٥ . المملكة المتحدة	٥٧,٩	٢٤٥	١٨٠٦٠	٢,٣	١٤,٥	٥,٦	٧٦	ز	ز
١١٦ . فنلندا	٥,١	٣٣٨	١٩٣٠٠	١,٥	١٢,٣	٥,٨	٧٦	ز	ز
١١٧ . + الكويت	١,٨	١٨	١٩٣٦٠	٤,٣-	٢١,٩	٠٠	٧٥	٣٣	٢٧
١١٨ . ايطاليا	٥٧,١	٣٠١	١٩٨٤٠	٢,١	١٥,٦	٨,٨	٧٨	ز	ز
١١٩ . + سنغافورة	٢,٨	١	١٩٨٥٠	٦,١	٥,٩	٢,٥	٧٥	ز	ز
١٢٠ . كندا	٢٨,٨	٩٩٧٦	١٩٩٧٠	١,٤	٨,٧	٣,٩	٧٨	ز	ز
١٢١ . هولندا	١٥,٣	٣٧	٢٠٩٥٠	١,٧	٧,٩	١,٧	٧٨	ز	ز
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة	١,٨	٨٤	٢١٤٣٠	٤,٤-	٠٠	٠٠	٧٤	٠٠	٠٠
١٢٣ . بلجيكا	١٠,٠	٣١	٢١٦٥٠	١,٩	٧,٨	٤,٠	٧٧	ز	ز
١٢٤ . فرنسا	٥٧,٥	٥٥٢	٢٢٤٩٠	١,٦	١٠,٢	٥,١	٧٧	ز	ز
١٢٥ . النمسا	٧,٩	٨٤	٢٣٥١٠	٢,٠	٦,٥	٣,٦	٧٦	ز	ز
١٢٦ . المانيا	٨٠,٧	٣٥٧	٢٣٥٦٠	٢,١ ط	٥,١ ط	٢,٨ ط	٧٦	ز	ز
١٢٧ . السويد	٨,٧	٤٥٠	٢٤٧٤٠	١,٣	١٠,٠	٦,٩	٧٨	ز	ز
١٢٨ . الولايات المتحدة	٢٥٧,٨	٩٨٠٩	٢٤٧٤٠	١,٧	٧,٥	٣,٨	٧٦	ز	ز
١٢٩ . النرويج	٤,٣	٣٢٤	٢٥٩٧٠	٢,٢	٨,٤	٤,٦	٧٧	ز	ز
١٣٠ . الدانمرك	٥,٢	٤٣	٢٦٧٣٠	٢,٠	١٠,١	٤,٦	٧٥	ز	ز
١٣١ . اليابان	١٢٤,٥	٣٧٨	٣١٤٩٠	٣,٤	٨,٥	١,٥	٨٠	ز	ز
١٣٢ . سويسرا	٧,١	٤١	٣٥٧٦٠	١,١	٥,٠	٣,٨	٧٨	ز	ز
العالم	٥٥٠١,٥ ج	١٣٣٦٩٠ ج	٤٤٢٠ م	١,٢ م	١١,٤ م	١٩,٦ م	٦٦ م	٠٠	٣٣ م

+ اقتصادات تصنفها الأمم المتحدة أو تعتبرها سلطاتها اقتصادات نامية . (أ) انظر الملاحظات التقنية . (ب) فى جميع الجداول تغطى بيانات الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى فقط الجزء الرئيسى الواقع بالقارة من تنزانيا . (جـ) تقديرات اقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق أولية . وسيبقى تصنيفها قيد المراجعة . (د) تقدير أولى ، أنظر الملاحظة التقنية للجدول١ ، الفقرة ٨ . (هـ) فى جميع الجداول ، تغطى بيانات الأردن الضفة الشرقية فقط . (و) تعكس البيانات تنقيحا حديثاً لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٩٣ من ٢٥٩٠ دولار إلى ٢٧٩٠ دولار بالنسبة لبتسوانا ؛ من ٢١٢٠ دولار إلى ٢٩٧٠ دولار بالنسبة لتركيا ؛ من ٧٨٩٠ دولار إلى ٩١٣٠ دولار بالنسبة للبرتغال . (ز) طبقاً لليونسكو ، تقل الأمية عن ٥ فى المائة . (ح) تشير البيانات إلى الناتج المحلى الاجمالى . (ط) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٢ : نمو الانتاج

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)									
	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية [أ]		الخدمات ، الخ [ب] .	
	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠
اقتصادات منخفضة الدخل	٤,٣ م	٥,٧ م	٢,٠ م	٣,٤ م	٦,٣ م	٧,٦ م	٧,٣ م	٨,٦ م	٥,٥ م	٦,٣ م
باستبعاد الصين والهند	٤,٤ م	٢,٩ م	٠٠	٢,٢ م	٥,٣ م	٢,٢ م	٠٠	٠٠	٦,٥ م	٣,٨ م
١ - موزامبيق	٠٠	١,٠	٠٠	١,٤	٠٠	٤,٤-	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٤
٢ - تنزانيا	٣,٠	٣,٦	٠,٧	٤,٩	٢,٦	٢,٥	٣,٧	٠,٩	٩,٠	١,٦
٣ - اثيوبيا	٠٠	١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤ - سيراليون	١,٦	١,١	٦,٠	٢,٨	٣,٢-	١,٥-	٢,١-	٤,٢-	٢,٣	١,٨
٥ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦ - بوروندى	٣,١	٣,٦	٢,٢	٢,٧	١٠,٥	٤,٤	٢,٧	٠,٥	٢,٥	٤,٩
٧ - أوغندا	٠٠	٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ - نيبال	٢,٠	٥,٠	٠,٥	٣,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩ - ملاوى	٥,٨	٣,٠	٤,٤	٢,١	٦,٣	٣,٣	٠٠	٣,٦	٧,١	٣,٥
١٠ - تشاد+	٠,١	٤,٨	٠,٤-	٤,٠	٢,١-	٥,٠	٠٠	٠٠	٢,٢	٥,٨
١١ - رواندا	٠٠	١,١	٠٠	٠,٢-	٠٠	٠,٦	٠٠	١,٧	٠٠	٣,٥
١٢ - بنغلاديش +	٢,٣	٤,٢	٠,٦	٢,٦	٥,٢	٥,٢	٥,١	٣,٤	٣,٨	٥,٤
١٣ - مدغشقر	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٢,٤	٠,٦	١,٠	٠٠	٠٠	٠,٦	٠,٣
١٤ - غينيا بيساو	٢,٤	٤,٨	١,٢-	٦,١	٢,١	صفر	٠٠	٠٠	١١,٨	٤,٩
١٥ - كينيا	٦,٤	٣,٨	٤,٨	٢,٦	٨,٦	٣,٨	٩,٩	٤,٧	٦,٨	٤,٧
١٦ - مالى +	٤,٧	١,٩	٤,٢	٤,٢	٢,٠	٢,٨	٠٠	٠٠	٥,٩	٠,٣-
١٧ - النيجر+	٠,٦	٠,٦-	٣,٧	٠٠	١١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	١,٤	٠٠
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية +	٠٠	٤,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩ - بوركينا فاسو	٤,٤	٣,٧	١,٠	٢,٨	٢,٥	٣,٨	٤,١	٣,١	١٩,٧	٤,٨
٢٠ - الهند	٣,٤	٥,٢	١,٨	٣,٠	٤,٥	٦,٢	٤,٦	٦,٣	٤,٦	٦,٤
٢١ - نيجيريا	٤,٦	٢,٧	٠,١-	٣,٦	٧,٣	٠,٨	٥,٢	٠٠	٩,٦	٤,٢
٢٢ - ألبانيا	٠٠	١,٨-	٠٠	٠,٢-	٠٠	٤,٠-	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤-
٢٣ - نيكاراغوا +	١,٢	١,٨-	١,٩	١,٨-	١,١	٢,٩-	٢,٨	٣,١-	٠,٦	١,٤-
٢٤ - توغو+	٤,٠	٠,٧	١,٩	٤,٩	٧,٧	٠٠	٠٠	١,٢	٣,٦	٢,٢-
٢٥ - غامبيا	٤,٥	٢,٤	١,٦	٠,٨	٦,٧	٥,٥	٠٠	٠٠	٦,٤	٣,٠
٢٦ - زامبيا +	١,٤	٠,٩	٢,١	٢,٥	١,٥	١,٣	٢,٤	٤,٢	١,٢	صفر
٢٧ - منغوليا+	٠٠	٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٤	١,٠	١,٩	٢,٠	٤,١	٢,٤	٠٠	٠٠	٢,٤	٠,٥-
٢٩ - بنن +	٢,٢	٢,٧	١,٨	٤,٩	١,٤	١,٧	٠٠	٥,١	٢,٨	١,٥
٣٠ - غانا +	٠,١-	٣,٥	٠,٣-	١,٣	١,٠-	٤,٢	٠,٥-	٤,١	١,١	٦,٨
٣١ - باكستان	٤,٩	٦,٠	٢,٣	٤,٤	٦,١	٧,٢	٥,٤	٧,٣	٦,٣	٦,٣
٣٢ - طاجيكستان	٥,١-	٠,٨-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ - الصين +	٥,٥	٩,٦	٢,٦	٥,٣	٨,٩	١١,٥	١٠,٨	١١,١	٥,٣	١١,١
٣٤ - غينيا +	٠٠	٣,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤	٠٠	٠٠
٣٥ - موريتانيا	١,٣	٢,٠	١,٠-	١,٧	٠,٥	٣,٦	٠٠	٠٠	٣,٦	١,٣
٣٦ - زمبابوى	١,٦	٢,٧	٠,٦	١,٥	١,١	٢,٨	٢,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٠
٣٧ - جورجيا +	٦,٥	٦,١-	٠٠	٠,٨	٠٠	١,٨-	٠٠	٢,٢-	٠٠	٢,٣-
٣٨ - هندوراس	٥,٨	٢,٩	٢,٢	٣,١	٦,٧	٣,٦	٦,٩	٣,٦	٧,١	٢,٥
٣٩ - سرى لانكا	٤,١	٤,٠	٢,٨	٢,١	٣,٤	٥,٠	١,٩	٦,٧	٥,٧	٤,٦
٤٠ - كوت ديفوار	٦,٨	٠,١	٢,٧	٠,١-	٩,١	٢,٥	٠٠	٠٠	١٠,٣	١,٣-
٤١ - ليسوتو	٨,٦	٥,٥	٠,٢	٠,٥-	٢٧,٨	٩,٣	١٨,٠	١٢,٢	١٣,٦	٥,٠
٤٢ - أرمينيا +	٧,٣	٢,٨-	٠٠	٥,٢-	٠٠	٣,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٤
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٩,٥	٤,٣	٢,٨	١,٣	٩,٤	١,٦	٠٠	٠٠	١٧,٥	٦,٩
٤٤ - ميانمار	٤,٧	٠,٨	٤,٣	٠,٦	٤,٧	١,٤	٤,٢	٠,١	٥,٤	٠,٩
٤٥ - جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٥,٥ م	٢,١ م	٠٠	١,٦ م	٠٠	٢,٠ م	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	٥,١ م	١,٦ م	٠٠	١,٤ م	٠٠	١,٨ م	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٩ م
٤٦ - اذربيجان +	٦,٩	٢,٢-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - أندونيسيا +	٧,٢	٥,٨	٤,١	٣,٢	٩,٦	٦,٣	١٤,٠	١١,٨	٧,٧	٦,٩
٤٨ - السنغال +	٢,٣	٢,٨	١,٣	٢,١	٥,٣	٣,٦	٢,٤	٤,٢	٢,٠	٢,٧
٤٩ - بوليفيا +	٤,٥	١,١	٣,٩	٠٠	٢,٦	٠٠	٦,٠	٠٠	٧,٦	٠٠
٥٠ - الكاميرون +	٨,٠	صفر	٤,٠	١,١-	١٠,٩	٠,٣-	٧,٠	٩,٠	٩,٩	١,٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان +	٤,٤	١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ - الفلبين +	٦,٠	١,٤	٤,٠	١,٢	٨,٢	٠,١-	٦,١	٠,٨	٥,١	٢,٩
٥٤ - الكونغو +	٥,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٦	١٠,٣	٤,٣	٠٠	٥,١	٤,٥	١,٦
٥٥ - أوزبكستان +	٦,٣	٢,٢	٠٠	٠,٢	٠٠	٤,٣	٠٠	٥,٦	٠٠	٥,١
٥٦ - المغرب +	٥,٦	٣,٧	١,١	٤,١	٦,٥	٢,٨	٠٠	٣,٩	٧,٠	٤,١
٥٧ - مولدوفا +	٥,١	١,٣-	٠٠	٥,١-	٠٠	١,٣-	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٩
٥٨ - غواتيمالا +	٥,٨	١,٧	٤,٦	١,٨	٧,٧	١,٠	٦,٢	١,١-	٥,٦	١,٩
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة +	٢,٢	٣,١	٢,٨	١,٩	٠٠	٥,١	٠٠	٠,٧	٠٠	٢,١
٦٠ - بلغاريا	٠٠	٠,٩	٠٠	٢,٠-	٠٠	١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٤
٦١ - رومانيا	٠٠	٢,٥-	٠٠	٠,٦	٠٠	٤,٤-	٠٠	٠٠	٠٠	١,١
٦٢ - الأردن	٠٠	١,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٦٣ - إكوادور +	٩,٥	٢,٤	٢,٨	٤,٥	١٣,٩	١,٤	١٠,٥	٠,٣	٩,٤	٢,٤
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية +	٦,٥	٢,٨	٣,١	٠,٤	٨,٣	١,٦	٦,٥	١,٠	٧,٢	٤,١
٦٥ - السلفادور +	٤,٢	١,٦	٣,٤	٠,٤	٥,٢	١,٩	٤,١	٢,١	٤,٠	١,٧
٦٦ - ليتوانيا +	٤,٩	٢,٢-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ - كولومبيا	٥,٤	٣,٧	٤,٦	٣,٢	٥,١	٤,٥	٥,٨	٣,٥	٥,٩	٣,٤
٦٨ - جامايكا +	١,٣-	٢,٣	٠,٣	١,٥	٣,٤-	٢,٧	٢,١-	٢,٠	١,٢	٢,١
٦٩ - بيرو +	٣,٥	٠,٥-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٠ - باراغواى +	٨,٥	٢,٨	٦,٢	٣,٤	١١,٢	٠,٧	٧,٩	٢,٣	٨,٦	٣,٦
٧١ - كازاخستان +	٤,٦	٠,٦-	٠٠	٠,٧	٠٠	١,٢	٠٠	٠,١	٠٠	٥,٥
٧٢ - تونس	٦,٨	٣,٧	٤,١	٤,٨	٨,٧	٣,٤	١٠,٤	٧,٣	٦,٦	٣,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)									
	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية أ		الخدمات ، الخ ب .	
	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠
٧٣ - الجزائر	٤,٦	٢,١	٧,٥	٤,٥	٣,٨	٠,٨	٧,٦	٢,٢-	٤,٨	٢,٧
٧٤ - ناميبيا	..	١,٣	..	٠,١-	..	٠,٥-	..	٥,٤	٢,٦	٣,٥
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	٠,٣-	..	٠,٩-	..	١,٧-	..	٢,٤-	..	٠,٩
٧٧ - تايلند +	٧,١	٨,٢	٤,٤	٣,٨	٩,٧	١١,٠	١٠,٥	١٠,٨	٧,٠	٧,٧
٧٨ - كوستاريكا +	٥,٧	٣,٦	٢,٥	٣,٦	٨,٢	٣,٣	..	٣,٦	٥,٨	٣,٧
٧٩ - أوكرانيا +	٤,٥	٠,٥	..	٠,٩-	..	٠,٥	..	٣,٤	..	١,٣
٨٠ - بولندا	..	٠,٧	..	٠,٥-	..	٣,٢-	..	..	..	٢,٧
٨١ - الاتحاد الروسى +	٥,٦	٠,٥-	..	٠,٩-	..	٠,٢	..	..	..	٢,٠
٨٢ - بنما +	٤,٤	١,٣	١,٨	٢,٦	٣,٩	٠,٣	٢,٨	٠,٧	٥,٠	١,٥
٨٣ - الجمهورية التشيكية +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا +	١٤,٥	٩,٦	٨,٣	٣,٥	١٧,٦	٩,٢	٢٢,٩	٨,٦	١٤,٨	١١,٦
٨٥ - تركيا	٥,٧	٤,٦	٣,٤	٢,٦	٦,٦	٥,٩	٦,١	٧,٠	٦,٣	٤,٦
٨٦ - جمهورية ايران الاسلامية	..	٢,٦	..	٤,٦	..	٤,٦	..	٦,٠	..	٠,٩
الدخل المتوسط الأعلى	٥,٩ م	٢,٧ م	٣,٢ م	١,٨ م	٦,١ م	٢,٣ م	٦,٦ م	٢,٥ م	٦,٣ م	٢,٩ م
٨٧ - فنزويلا +	٣,٥	٢,١	٣,٤	٢,٣	٠,٥	٢,٥	٥,٧	١,٣	٦,٣	١,٦
٨٨ - بيلاروس +	٦,٩	٢,٩	..	٠,٨-	..	٤,٧	..	٥,٠	..	٢,٧
٨٩ - البرازيل	٨,١	٢,١	٤,٢	٢,٥	٩,٤	٠,٧	٩,٠	٠,٢	٧,٨	٣,٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	٣,٢	٠,٩	٣,٢	١,٨	٢,٧	٠,٢-	٤,٧	٠,٤-	٣,٧	١,٩
٩١ - موريشيوس	٦,٨	٦,٠	٣,٣-	١,٩	١٠,٤	٨,٨	٧,١	٩,٨	١٠,٩	٥,٥
٩٢ - استونيا +	..	٢,٦-	..	٢,٩-	..	٠,٦-	..	..	..	٢,٦-
٩٣ - ماليزيا +	٧,٩	٦,٢	٥,٠	٣,٥	٨,٧	٨,٢	١١,٧	١٠,٣	٩,١	٥,٥
٩٤ - شيلى +	١,٨	٥,١	٣,١	٥,٥	٠,٢	٤,٥	٠,٨-	٤,٤	٢,٩	٥,٤
٩٥ - هنغاريا +	٤,٦	٠,١-	٢,٨	٠,٨-	٤,٥	١,٦-	..	..	٥,٣	١,٥
٩٦ - المكسيك +	٦,٣	١,٦	٣,٢	٠,٦	٧,٢	١,٧	٧,٠	٢,١	٦,٣	١,٦
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٥,٩	٣,٦-	١,٤-	٣,٠-	٥,٦	٤,١-	١,٧	٦,٧-	٧,٣	٣,٣-
٩٨ - أوروغواى +	٣,١	١,٣	٠,٨	١,٠	٤,١	٠,٢	..	٠,٣	٣,٠	٢,١
٩٩ - عمان +	٦,٢	٧,٦	..	٦,٩	..	٩,٢	..	١٧,٢	..	٦,٢
١٠٠ - غابون +	٩,٠	١,٢	..	١,٣	..	٢,٥	..	٨,٧	..	٠,١
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو +	٣,٩	٤,١	٢,٣	٢,٢	٥,٠	٣,٦	٧,٩	١,٠	٣,٢	٤,٧
١٠٣ - الأرجنتين	٢,٥	٠,٨	٢,٥	١,٤	١,٩	٠,٤	١,٣	٠,٤	٢,٩	١,٠
١٠٤ - اليونان	٤,٩	١,٣	١,٩	٠,٢	٥,٠	١,٢	٦,٠	٠,٣	٦,٤	٢,٠
١٠٥ - جمهورية كوريا +	١٠,١	٩,١	٢,٧	٢,٠	١٦,٤	١٢,١	١٧,٧	١٢,٣	١٠,٤	٨,٣
١٠٦ - البرتغال +	٤,٣	٣,٠	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ - المملكة العربية السعودية +	٩,٠	٠,٤	٥,٧	..	٨,٦	..	٦,٩	..	٩,٧	..
١٠٨ - تركمانستان	٤,١	٢,٦	..	١,٠	..	١,٦	..	..	..	٦,٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٥,٢ م	٢,٩ م	..	٢,٢ م	..	٣,٠ م	..	٤,٦ م	..	٣,٤ م
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٨ م	١,٦ م	١,٧ م	١,٧ م	٣,٨ م	٠,٩ م	٤,٣ م	٠,٩ م	٤,٩ م	٢,٢ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٦,٩ م	٧,٨ م	٣,١ م	٤,٠ م	١٠,١ م	١٠,٠ م	١١,٣ م	١٠,٦ م	٧,٥ م	٨,٢ م
جنوب آسيا	٣,٥ م	٥,٢ م	١,٨ م	٣,١ م	٤,٦ م	٦,٣ م	٤,٦ م	٦,٣ م	٤,٧ م	٦,٣ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٥,٤ م	٠,٤ م	..	٠,٢- م	..	٠,٧ م	..	..	..	٢,٥ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	٢,٢ م	..	٤,٤ م	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٥,٤ م	١,٩ م	٣,٤ م	٢,١ م	٥,٧ م	١,٤ م	٦,٢ م	٠,٨ م	٥,٧ م	٢,٤ م
المدينة بصورة باهظة	٥,٨ م	١,٥ م	٣,٦ م	١,٦ م	..	٠,٦ م	..	٠,٥ م	٥,٩ م	٢,٥ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٣,٢ م	٢,٩ م	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ - نيوزيلندا +	١,٩	١,٥	..	٣,٩	..	٠,٨	..	٠,٣	..	١,٧
١١٠ - أيرلندا	٤,٩	٣,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ - اسبانيا +	٣,٥	٣,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ - + اسرائيل	٤,٨	٤,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ - استراليا +	٣,٠	٣,١	..	٢,٩	..	٢,١	..	١,٤	..	٣,٦
١١٤ - + هونغ كونغ	٩,٢	٦,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ - المملكة المتحدة	٢,٠	٢,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ - فنلندا	٣,٠	٢,٠	صفر	٠,٧-	٢,٦	٢,٢	٣,٠	٢,٢	٣,٧	٢,٤
١١٧ - + الكويت +	٠,٢-	..	٧,٥	..	٢,٤-	..	..	..	٣,٩	..
١١٨ - ايطاليا +	٣,٨	٢,٢	٠,٩	٠,٨	٣,٦	٢,٢	٥,٨	٢,٨	٤,٠	٢,٥
١١٩ - + سنغافورة +	٨,٣	٦,٩	١,٤	٦,٤-	٨,٦	٦,٢	٩,٧	٧,٢	٨,٣	٧,٤
١٢٠ - كندا	٤,٦	٢,٦	١,٢	١,٧	٣,٢	٢,٢	٣,٥	٢,٣	٦,١	٢,٨
١٢١ - هولندا +	٢,٩	٢,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	..	٠,٣	..	٩,٧	..	١,٥-	..	٢,٧	..	٣,٦
١٢٣ - بلجيكا +	٣,٠	٢,١	..	٢,٠	..	..	..	..	..	..
١٢٤ - فرنسا +	٣,٢	٢,١	..	١,٨	..	١,٢	..	٠,٩	..	٢,٧
١٢٥ - النمسا +	٣,٤	٢,٣	٢,٦	٠,٥	٣,١	٢,٢	٣,٢	٢,٦	٣,٦	٢,٥
١٢٦ - المانيا + ، د	٢,٦	٢,٦	١,١	..	١,٧	..	٢,٠	..	٣,٥	..
١٢٧ - السويد	١,٩	١,٧	..	١,٠	..	٢,١	..	١,٨	..	١,٤
١٢٨ - الولايات المتحدة +	٢,٨	٢,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩ - النرويج	٤,٨	٢,٦	١,٣	١,٢	٧,١	٥,٣	١,٢	٠,٤	٤,٤	١,٥
١٣٠ - الدانمرك	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٥	١,١	٢,٣	٢,٦	١,٠	٢,٦	٢,١
١٣١ - اليابان +	٤,٣	٤,٠	٠,٢-	٠,٦	٤,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٦	٤,٨	٣,٧
١٣٢ - سويسرا +	٠,٥	١,٩	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	٣,٦ م	٢,٩ م	..	..	..	..	..	..	..	..

(أ) نظراً لأن الصناعة التحويلية هى بصفة عامة الجزء الأكثر ديناميه من القطاع الصناعى ، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة . (ب) الخدمات ، الخ . تتضمن بنودا غير مخصصة . (ج) الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته بسعر المشترى .
(د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣ : هيكل الانتاج

	الناتج المحلى الاجمالى (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية [أ]		الخدمات ، الخ [ب]	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٢٤٦٥٥١ ج	٩٩٠٢٦٢ ج	٣٧ م	٢٨ م	٢٨ م	٣٥ م	١٩ م	٢٥ م	٣٣ م	٣٨ م
باستبعاد الصين والهند	٩٦٨٨٦ ج	٣٣٩٨١٦ ج	٣١ م	٣٧ م	٣٥ م	٢٢ م	٠٠	١٣ م	٣٤ م	٤٢ م
١ - موزامبيق	٠٠	١٣٦٧	٠٠	٣٣	٠٠	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥
٢ - تنزانيا	١١٧٤	٢٠٨٩	٤١	٥٦	١٧	١٤	١٠	٥	٤٢	٣٠
٣ - أثيوبيا	٠٠	٥٧٥٠	٠٠	٦٠	٠٠	١٠	٠٠	٤	٠٠	٢٩
٤ - سيراليون	٣٨٣	٦٦٠	٢٨	٣٨	٣٠	١٦	٦	٥	٤٢	٤٦
٥ - فييت نام +	٠٠	١٢٨٣٤	٠٠	٢٩	٠٠	٢٨	٠٠	٢٢	٠٠	٤٢
٦ - بوروندى	٢٢٥	٨٥٥	٧١	٥٢	١٠	٢١	٧	١١	١٩	٢٧
٧ - أوغندا	٠٠	٣٠٣٧	٠٠	٥٣	٠٠	١٢	٠٠	٥	٠٠	٣٥
٨ - نيبال	٨٦١	٣٥٥١	٦٧	٤٣	١٢	٢١	٤	٩	٢١	٣٦
٩ - ملاوى	٢٧١	١٨١٠	٤٤	٣٩	١٧	١٨	٠٠	١٢	٣٩	٤٣
١٠ - تشاد+	٣٠٢	١١٢٣	٤٧	٤٤	١٨	٢٢	١٧	١٦	٣٥	٣٥
١١ - رواندا	٠٠	١٣٥٩	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	١٤	٣٥	٣٨
١٢ - بنغلاديش +	٦٦٦٤	٢٣٩٧٧	٥٥	٣٠	٩	١٨	٦	١٠	٣٧	٥٢
١٣ - مدغشقر	٩٩٥	٣١٢٦	٢٤	٣٤	١٦	١٤	٠٠	٠٠	٥٩	٥٢
١٤ - غينيا بيساو	٧٩	٢٤١	٤٧	٤٥	٢١	١٩	٢١	٨	٣١	٣٦
١٥ - كينيا	١٤٥٣	٤٦٩١	٣٣	٢٩	٢٠	١٨	١٢	١٠	٤٧	٥٤
١٦ - مالى +	٣٣٨	٢٦٦٢	٦١	٤٢	١١	١٥	٧	٩	٢٨	٤٢
١٧ - النيجر+	٦٤٧	٢٢٢٠	٦٥	٣٩	٧	١٨	٥	٧	٢٨	٤٤
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية +	٠٠	١٣٣٤	٠٠	٥١	٠٠	١٨	٠٠	١٣	٠٠	٣١
١٩ - بوركينا فاصو	٣٣٥	٢٦٩٨	٤٢	٠٠	٢١	٠٠	١٤	٠٠	٣٧	٠٠
٢٠ - الهند	٥٢٩٤٩	٢٢٥٤٣١	٤٥	٣١	٢٢	٢٧	١٥	١٧	٣٣	٤١
٢١ - نيجيريا	١١٥٩٤	٣١٣٤٤	٤١	٣٤	١٤	٤٣	٤	٧	٤٥	٢٤
٢٢ - ألبانيا	٠٠	٦٩٢	٠٠	٤٠	٠٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧
٢٣ - نيكاراغوا +	٧٨٦	١٨٠٠	٢٥	٣٠	٢٦	٢٠	٢٠	١٧	٤٩	٥٠
٢٤ - توغو+	٢٥٣	١٢٤٩	٣٤	٤٩	٢١	١٨	١٠	٧	٤٥	٣٣
٢٥ - غامبيا	٤٩	٣٠٣	٣٣	٢٨	٩	١٥	٣	٧	٥٨	٥٨
٢٦ - زامبيا+	١٧٨٩	٣٦٨٥	١١	٣٤	٥٥	٣٦	١٠	٢٣	٣٥	٣٠
٢٧ - منغوليا+	٠٠	٥٣٩	٠٠	٢١	٠٠	٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٣٣
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٦٩	١١٧٢	٣٥	٥٠	٢٦	١٤	٧	٠٠	٣٨	٣٦
٢٩ - بنن +	٣٣٢	٢١٢٥	٣٦	٣٦	١٢	١٣	٠٠	٨	٥٢	٥١
٣٠ - غانا +	٢٢١٤	٦٠٨٤	٤٧	٤٨	١٨	١٦	١١	٨	٣٥	٣٦
٣١ - باكستان	٩١٠٢	٤٦٣٦٠	٣٧	٢٥	٢٢	٢٥	١٦	١٧	٤١	٥٠
٣٢ - طاجيكستان	٠٠	٢٥٢٠	٠٠	٣٣	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٢
٣٣ - الصين +	٩٣٢٤٤	٤٢٥٦١١	٣٤	١٩	٣٨	٤٨	٣٠	٣٨	٢٨	٣٣
٣٤ - غينيا +	٠٠	٣١٧٢	٠٠	٢٤	٠٠	٣١	٠٠	٥	٠٠	٤٥
٣٥ - موريتانيا	١٩٧	٨٥٩	٢٩	٢٨	٣٨	٣٠	٥	١٢	٣٢	٤٢
٣٦ - زمبابوى	١٤١٥	٤٩٨٦	١٥	١٥	٣٦	٣٦	٢١	٣٠	٤٩	٤٨
٣٧ - جورجيا+	٠٠	٢٩٩٤	٠٠	٥٨	٠٠	٢٢	٠٠	٢١	٠٠	٢٠
٣٨ - هندوراس	٦٥٤	٢٨٦٧	٣٢	٢٠	٢٢	٣٠	١٤	١٨	٤٥	٥٠
٣٩ - سرى لانكا	٢٢١٥	٩٣٧٧	٢٨	٢٥	٢٤	٢٦	١٧	١٥	٤٨	٥٠
٤٠ - كوت ديفوار	١١٤٧	٨٠٨٧	٤٠	٣٧	٢٣	٢٤	١٣	٠٠	٣٦	٣٩
٤١ - ليسوتو	٦٧	٦٠٩	٣٥	١٠	٩	٤٧	٤	١٦	٥٦	٤٣
٤٢ - أرمينيا +	٠٠	٢١٩٠	٠٠	٤٨	٠٠	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٥٩٨	٣٥٧٨٤	٢٩	١٨	٢٨	٢٢	٠٠	١٦	٤٢	٦٠
٤٤ - ميانمار	٠٠	٠٠	٣٨	٦٣	١٤	٩	١٠	٧	٤٨	٢٨
٤٥ - جمهورية اليمن	٠٠	١١٩٥٨	٠٠	٢١	٠٠	٢٤	٠٠	١١	٠٠	٥٥
اقتصادات متوسطة الدخل	٠٠	٣٨٨٤١٦٨ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	١٦٩٧٩١٠ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ - أذربيجان +	٠٠	٤٩٩٢	٠٠	٢٢	٠٠	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦
٤٧ - اندونيسيا+	٩٦٥٧	١٤٤٧٠٧	٤٥	١٩	١٩	٣٩	١٠	٢٢	٣٦	٤٢
٤٨ - السنغال+	٨٦٥	٥٧٧٠	٢٤	٢٠	٢٠	١٩	١٦	١٣	٥٦	٦١
٤٩ - بوليفيا +	١٠٢٠	٥٣٨٢	٢٠	٠٠	٣٢	٠٠	١٣	٠٠	٤٨	٠٠
٥٠ - الكاميرون +	١١٦٠	١١٠٨٢	٣١	٢٩	١٩	٢٥	١٠	١١	٥٠	٤٧
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	١٧٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان +	٠٠	٣٩١٥	٠٠	٤٣	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢
٥٣ - الفلبين +	٦٦٩١	٥٤٠٦٨	٣٠	٢٢	٣٢	٣٣	٢٥	٢٤	٣٩	٤٥
٥٤ - الكونغو +	٢٧٤	٢٣٨٥	١٨	١١	٢٤	٣٥	٠٠	٨	٥٨	٥٣
٥٥ - أوزبكستان +	٠٠	٢٠٤٢٥	٠٠	٢٣	٠٠	٣٦	٠٠	٠٠	٠٠	٤١
٥٦ - المغرب +	٣٩٥٦	٢٦٦٣٥	٢٠	١٤	٢٧	٣٢	١٦	١٨	٥٣	٥٣
٥٧ - مولدوفا +	٠٠	٤٢٩٢	٠٠	٣٥	٠٠	٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	١٨
٥٨ - غواتيمالا +	١٩٠٤	١١٣٠٩	٠٠	٢٥	٠٠	١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة +	٦٤٦	٥٠٩١	٣٧	٢٦	٢٢	٤٣	٥	٩	٤١	٣١
٦٠ - بلغاريا	٠٠	١٠٣٦٩	٠٠	١٣	٠٠	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩
٦١ - رومانيا	٠٠	٢٥٩٦٩	٠٠	٢١	٠٠	٤٠	٠٠	٣٦	٠٠	٤٠
٦٢ - الأردن	٠٠	٤٤٤١	٠٠	٨	٠٠	٢٦	٠٠	١٥	٠٠	٦٦
٦٣ - إكوادور +	١٦٧٤	١٤٤٢١	٢٤	١٢	٢٥	٣٨	١٨	٢٢	٥١	٥٠
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية +	١٤٨٥	٩٥١٠	٢٣	١٥	٢٦	٢٣	١٩	١٢	٥١	٦٢
٦٥ - السلفادور +	١٠٢٩	٧٦٢٥	٢٨	٩	٢٣	٢٥	١٩	١٩	٤٨	٦٦
٦٦ - ليتوانيا +	٠٠	٤٣٣٥	٠٠	٢١	٠٠	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨
٦٧ - كولومبيا	٧١٩٩	٥٤٠٧٦	٢٥	١٦	٢٨	٣٥	٢١	١٨	٤٧	٥٠
٦٨ - جامايكا +	١٤٠٥	٣٨٢٥	٧	٨	٤٣	٤١	١٦	١٨	٥١	٥١
٦٩ - بيرو	٧٢٣٤	٤١٠٦١	١٩	١١	٣٢	٤٣	٢٠	٢١	٥٠	٤٦
٧٠ - باراغواى +	٥٩٥	٦٨٢٥	٣٢	٢٦	٢١	٢١	١٧	١٥	٤٧	٥٣
٧١ - كازاخستان +	٠٠	٢٤٧٢٨	٠٠	٢٩	٠٠	٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠
٧٢ - تونس	١٢٤٤	١٢٧٨٤	٢٠	١٨	٢٤	٣١	١٠	١٩	٥٦	٥١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الناتج المحلى الاجمالى (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية [أ]		الخدمات ، الخ [ب]	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	٤٥٤١	٣٩٨٣٦	١١	١٣	٤١	٤٣	١٥	١١	٤٨	٤٣
٧٤ ـ ناميبيا	٠٠	٢١٠٩	٠٠	١٠	٠٠	٢٧	٠٠	٩	٠٠	٦٣
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية +	٠٠	١١٠٧٦	٠٠	٧	٠٠	٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩
٧٦ ـ لاتفيا	٠٠	٤٦٠١	٠٠	١٥	٠٠	٣٢	٠٠	٢٢	٠٠	٥٣
٧٧ ـ تايلند +	٧٠٨٧	١٢٤٨٦٢	٢٦	١٠	٢٥	٣٩	١٦	٢٨	٤٩	٥١
٧٨ ـ كوستاريكا +	٩٨٥	٧٥٧٧	٢٣	١٥	٢٤	٢٦	٠٠	١٩	٥٣	٥٩
٧٩ ـ أوكرانيا +	٠٠	١٠٩٠٧٨	٠٠	٣٥	٠٠	٤٧	٠٠	٤٥	٠٠	١٨
٨٠ ـ بولندا	٠٠	٨٥٨٥٣	٠٠	٦	٠٠	٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥
٨١ ـ الاتحاد الروسى +	٠٠	٣٢٩٤٣٢	٠٠	٩	٠٠	٥١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩
٨٢ ـ بنما +	١٠١٦	٦٥٦٥	١٤	١٠	٢٢	١٨	١٣	٨	٦٤	٧٢
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية +	٠٠	٣١٦١٣	٠٠	٦	٠٠	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤
٨٤ ـ بوتسوانا +	٨٤	٣٨١٣	٣٣	٦	٢٨	٤٧	٦	٤	٣٩	٤٧
٨٥ ـ تركيا	١١٤٠٠	١٥٦٤١٣	٣٠	١٥	٢٧	٣٠	١٧	١٩	٤٣	٥٥
٨٦ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٠٠	١٠٧٣٣٥	٠٠	٢٤	٠٠	٢٩	٠٠	١٤	٠٠	٤٧
الدخل المتوسط الأعلى	٢٠٥٢٨٣ ج	٢١٦١٠٩٦ ج	١٢ م	٠٠	٣٨ م	٠٠	٢٥ م	٠٠	٤٩ م	٠٠
٨٧ ـ فنزويلا +	١٣٤٣٢	٥٩٩٩٥	٦	٥	٣٩	٤٢	١٦	١٤	٥٤	٥٣
٨٨ ـ بيلاروس +	٠٠	٢٧٥٤٥	٠٠	١٧	٠٠	٥٤	٠٠	٤٤	٠٠	٢٩
٨٩ ـ البرازيل	٣٥٥٥٠	٤٤٤٢٠٥	١٢	١١	٣٨	٣٧	٢٩	٢٠	٤٩	٥٢
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	١٦٢٩٣	١٠٥٦٣٦	٨	٥	٤٠	٣٩	٢٤	٢٣	٥٢	٥٦
٩١ ـ موريشيوس	١٨٤	٢٧٨٠	١٦	١٠	٢٢	٣٣	١٤	٢٣	٦٢	٥٧
٩٢ ـ استونيا +	٠٠	٥٠٩٢	٠٠	٨	٠٠	٢٩	٠٠	١٩	٠٠	٦٣
٩٣ ـ ماليزيا +	٤٢٠٠	٦٤٤٥٠	٢٩	٠٠	٢٥	٠٠	١٢	٠٠	٤٦	٠٠
٩٤ ـ شيلى +	٨٤٢٦	٤٣٦٨٤	٧	٠٠	٤٠	٠٠	٢٥	٠٠	٥٣	٠٠
٩٥ ـ هنغاريا +	٥٥٤٣	٣٨٠٩٩	١٨	٦	٤٥	٢٨	٠٠	١٩	٣٧	٦٦
٩٦ ـ المكسيك +	٣٨٣١٨	٣٤٣٤٧٢	١٢	٨	٢٩	٢٨	٢٢	٢٠	٥٩	٦٣
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٧٧٥	٤٤٨٧	٥	٣	٤٤	٤٣	٢٦	٩	٥١	٥٥
٩٨ ـ اوروغواى +	٢٣١٣	١٣١٤٤	١٦	٩	٣١	٢٧	٠٠	١٩	٥٣	٦٤
٩٩ ـ عمان +	٢٥٦	١١٦٨٦	١٦	٣	٧٧	٥٣	صفر	٤	٧	٤٤
١٠٠ ـ غابون +	٣٢٢	٥٤٢٠	١٩	٨	٤٨	٤٥	٧	١٢	٣٤	٤٧
١٠١ ـ سلوفينيا	٠٠	١٠٣٣٧	٠٠	٦	٠٠	٣٦	٠٠	٣٠	٠٠	٥٨
١٠٢ ـ بورتوريكو +	٥٠٣٥	٣٥٨٣٤	٣	١	٣٤	٤٢	٢٤	٣٩	٦٢	٥٧
١٠٣ ـ الأرجنتين	٣٠٦٦٠	٢٥٥٥٩٥	١٠	٦	٤٤	٣١	٣٢	٢٠	٤٧	٦٣
١٠٤ ـ اليونان	٨٦٠٠	٦٣٢٤٠	٢٢	١٨	٣٧	٣٢	٢٣	٢٠	٥٩	٥٠
١٠٥ ـ جمهورية كوريا +	٩٠٢٥	٣٣٠٨٣١	٢٥	٧	٢٩	٤٣	٢١	٢٩	٤٦	٥٠
١٠٦ ـ البرتغال +	٧٠٣١	٨٥٦٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية +	٥٠٩٤	١٢١٥٣٠	٤	٠٠	٦٩	٠٠	٩	٠٠	٢٦	٠٠
١٠٨ ـ تركمانستان	٠٠	٥١٥٦	٠٠	٣٢	٠٠	٣١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧
الدخل المنخفض والمتوسط	٠٠	٤٨٦٥٠٣٠ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٧٢٦٨ ج	٢٦٩٤١٤ ج	٢٧ م	٢٠ م	٢٨ م	٣٣ م	١٣ م	١٦ م	٤٦ م	٤٧ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	١٥٨٦٥٣ ج	١٢٨٥١٤٢ ج	٣٤ م	١٧ م	٣٥ م	٤١ م	٢٤ م	٣٠ م	٣١ م	٤١ م
جنوب آسيا	٧٣٦٥٤ ج	٣١٣٨١٩ ج	٤٤ م	٣٠ م	٢١ م	٢٦ م	١٤ م	١٧ م	٣٤ م	٤٤ م
أوروبا و آسيا الوسطى	٠٠	١٠٩٤٢٣٥ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٦٥٨١٩ ج	١٤٠٦٢٥٤ ج	١٢ م	٠٠	٣٥ م	٠٠	٢٥ م	٠٠	٥٣ م	٠٠
المدينة بصورة باهظة	١١٩٤٩٢ ج	١٠٥٤٠٦٣ ج	١٤ م	٠٠	٤١ م	٠٠	٢٨ م	٠٠	٤٧ م	٠٠
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٠٨٣٠٩٤ ج	١٨٢٤٧٥٣٦ ج	٤ م	٠٠	٣٨ م	٠٠	٢٨ م	٠٠	٦٠ م	٠٠
١٠٩ ـ نيوزيلندا +	٦٤١٥	٤٣٦٩٩	١٢	٠٠	٣٣	٠٠	٢٤	٠٠	٥٥	٠٠
١١٠ ـ أيرلندا	٣٥٠١	٤٢٩٦٢	٠٠	٨	٠٠	١٠	٠٠	٣	٠٠	٨٢
١١١ ـ أسبانيا +	٣٧٥٦٩	٤٧٨٥٨٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٥٦٠٣	٦٩٧٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٣ ـ استراليا +	٣٩٣٢٤	٢٨٩٣٩٠	٦	٣	٣٩	٢٩	٢٤	١٥	٥٥	٦٧
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٣٤٦٣	٨٩٩٩٧	٢	صفر	٣٦	٢١	٢٩	١٣	٦٢	٧٩
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١٠٦٥٠٢	٨١٩٠٣٨	٣	٢	٤٥	٣٣	٣٣	٢٥	٥٢	٦٥
١١٦ ـ فنلندا	٩٧٦٢	٧٤١٢٤	١٢	٥	٤٠	٣١	٢٧	٢٨	٤٨	٦٤
١١٧ ـ + الكويت	٢٨٧٤	٢٢٤٠٢	٠٠	صفر	٦٧	٥٥	٤	٩	٣٣	٤٥
١١٨ ـ ايطاليا +	١٠٧٤٨٥	٩٩١٣٨٦	٨	٣	٤١	٣٢	٢٧	٢٥	٥١	٦٥
١١٩ ـ + سنغافورة +	١٨٩٦	٥٥١٥٣	٢	صفر	٣٠	٣٧	٢٠	٢٨	٦٨	٦٣
١٢٠ ـ كندا	٧٣٨٤٧	٤٧٧٤٦٨	٤	٠٠	٣٦	٠٠	٢٣	٠٠	٥٩	٠٠
١٢١ ـ هولندا +	٣٤٠٤٩	٣٠٩٢٢٧	٠٠	٤	٠٠	٢٨	٠٠	١٩	٠٠	٦٨
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٣٤٩٣٥	٠٠	٢	٠٠	٥٧	٠٠	٨	٠٠	٤٠
١٢٣ ـ بلجيكا +	٢٥٧٤٢	٢١٠٥٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا +	١٤٢٨٦٩	١٢٥١٦٨٩	٠٠	٣	٠٠	٢٩	٠٠	٢٢	٠٠	٦٩
١٢٥ ـ النمسا +	١٤٤٥٧	١٨٢٠٦٧	٧	٢	٤٥	٣٥	٣٤	٢٦	٤٨	٦٢
١٢٦ ـ المانيا +	١٨٤٥٠٨ د	١٩١٠٧٦٠	٣ د	١	٤٩ د	٣٨	٣٨ د	٢٧	٤٧ د	٦١
١٢٧ ـ السويد	٣٠٠١٣	١٦٦٧٤٥	٠٠	٢	٠٠	٣١	٠٠	٢٦	٠٠	٦٧
١٢٨ ـ الولايات المتحدة +	١٠١١٥٦٣	٦٢٥٩٨٩٩	٣	٠٠	٣٤	٠٠	٢٥	٠٠	٦٣	٠٠
١٢٩ ـ النرويج	١١١٨٣	١٠٣٤١٩	٦	٣	٣٢	٣٥	٢٢	١٤	٦٢	٦٢
١٣٠ ـ الدانمرك	١٣٥١١	١١٧٥٨٧	٧	٤	٣٥	٢٧	٢٢	٢٠	٥٩	٦٩
١٣١ ـ اليابان +	٢٠٣٧٣٦	٤٢١٤٢٠٤	٦	٢	٤٧	٤١	٣٦	٢٤	٤٧	٥٧
١٣٢ ـ سويسرا +	٢٠٧٣٣	٢٣٢١٦١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٠٠	٢٣١١٢٥٦٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

(أ) نظرا لأن الصناعة التحويلية هى بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعى ، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة .   (ب) الخدمات ، الخ ، تتضمن بنود غير مخصصة .
(+) الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته بسعر المشترى .   (د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٤ : الزراعة والأغذية

	القيمة المضافة فى الزراعة (بملايين الدولارات)		واردات الغلال (ألف طن)		المعونة الغذائية من الغلال (ألف طن)		استهلاك الأسمدة (مائة جرام للهكتار من الأراضى المزروعة)		نصيب الفرد من انتاج الأغذية (متوسط معدل النمو السنوى ، نسبة مئوية)	منتجات الأسماك (نسبة مئوية من إجمالى الامدادات اليومية من البروتين)	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	٧٩ / ١٩٨٠	٩٢ / ١٩٩٣	٧٩ / ١٩٨٠	٩٢ / ١٩٩٣	٧٩ ـ ١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	٨٦٩٣٦ ج ٣٠٠٨٣ ج	٢٤٥٤٧٥ ج ١٢٤٤٩٠ ج	٣٢٨٠١ ج ١٩٤٢٥ ج	٣٤٤٢٠ ج ٢٦٣٩٤ ج	٦١٠١ ج ٥٧٤٥ ج	٨٣٣٤ ج ٧٩٥١ ج	٥٢٨ م ١٩٦ م	١٠٢٨ م ٣٥٢ م		٤,٥ م ٤,٦ م	٤,٦ م ٤,٧ م
١ ـ موزامبيق	٧٢٢	٤٥٣	٣٦٨	٥٠٧	١٥١	٩٥٨	٩٠	١٥	-٢,١	٣,٩	٣,٠
٢ ـ تنزانيا	٢٠٣٠	١١٦٨	٣٩٩	٢١٥	٨٩	٣٥	١٢٥	١٣٧	-١,٣	٦,٣	٧,٨
٣ ـ اثيوبيا	٢٩١٧	٣٤٧٦	٣٩٧ أ	..	١١١ أ	..	٣١ أ	٩٥ أ	-١,٢ أ	صفر أ	صفر أ
٤ ـ سيراليون	٣٣٤	..	٨٣	١٣٦	٣٦	٢٩	٣٦	٢٦	-١,٢	١٥,٢	١٠,٨
٥ ـ فييت نام	..	٣٧٥٩	١١٦٠	٢٨٩	١٨٤	٨٤	٢٣٦	١٣٤٧	٢,٢	..	٦,٦
٦ ـ بوروندى	٥٣٠	٤٤٣	١٨	٢٢	٨	٤	٨	٣٤	-٠,٣	١,٦	١,٣
٧ ـ أوغندا	٨٩٣	١٠٩٩	٥٢	٧٦	١٧	٥٩	١	١	٠,٣	٧,٦	٧,٢
٨ ـ نيبال	١١٢٧	١٥٣٢	٥٦	٢٧	٢١	١٥	٩٧	٣٩١	١,٢	٠,٢	٠,٣
٩ ـ ملاوى	٤١٣	٧٠٩	٣٦	٥١٤	٥	٦٣٥	٢٥٠	٤٣٤	-٤,٢	٤,٣	٥,١
١٠ ـ تشاد ب	٣٨٨	٤٩٤	١٦	٥٩	١٦	٣	٣	٢٦	٠,٣	٩,٤	٩,٩
١١ ـ رواندا	٥٣٣	٥٥١	١٦	١١٥	١٤	٨٢	١	٦	-٢,٥	٠,٢	٠,٢
١٢ ـ بنغلاديش ب	٦٤٢٩	٧٣٠٦	٢١٩٤	١١٧٥	١٤٨٠	٧١٩	٤٥٥	١٠٣٢	-٠,١	٠,٥	٤,٨
١٣ ـ مدغشقر	١٠٧٨	١٠٦٢	١١٠	١١١	١٤	٥٨	٢٩	٢٥	-١,٥	٢,٩	٤,٤
١٤ ـ غينيا بيساو	٤٧	١٠٨	٢١	٧٠	١٨	٩	٧	١٠	٠,٩	٣,١	٢,١
١٥ ـ كينيا	٢٠١٩	١٣٥٧	٣٨٧	٥٦٩	٨٦	٢٨٧	٢٧١	٤١٠	-٠,٤	١,٤	٢,٩
١٦ ـ مالى ب	٩٥١	١١٢٨	٨٧	٨٣	٢٢	٣٤	٦٩	١٠٣	-٠,٩	٦,٠	٣,٥
١٧ ـ النيجر	١٠٨٠	٨٥٥	٩٠	١٣٦	٩	٢٦	٨	٤	-١,٨	٠,٩	٠,٢
١٨ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ب	..	٦٨٥	١٢١	٨	٣	٨	٥٨	٤٢	-٠,٢	٢,٩	٢,١
١٩ ـ بوركينا فاصو	٥٤٨	..	٧٧	١٢١	٣٧	٣٠	١٥	٦٠	٢,٥	٠,٧	٠,٩
٢٠ ـ الهند	٥٩١٠٢	٧٠٧٠٢	٤٢٤	٦٩٤	٣٤٤	٢٧٦	٣٢٩	٧٢٠	١,٥	١,٧	١,٦
٢١ ـ نيجيريا	٢٤٦٧٣	١٠٥٠٥	١٨٢٨	١٥٨٤	..	..	٥٧	١٧٥	٢,١	٧,٥	٣,٥
٢٢ ـ ألبانيا	٤٥٥	٢٧٧	٤٤	٦٤٧	..	٥١٣	١٣٣٥	٣٣٨	-٢,٣	١,٢	١,١
٢٣ ـ نيكاراغوا ب	٤٩٧	٥٤٥	١٤٩	١٢٥	٧٠	٨٥	٤٣٥	٢٤٦	-٢,٧	٠,٥	٠,٤
٢٤ ـ توغو	٣١٢	٦٠٧	٤١	٦٣	٧	٣	٤٣	١٨٣	-٠,٦	٦,٩	٨,٤
٢٥ ـ غامبيا	٦٤	٨٣	٤٧	٨٧	٧	٦	١٣٠	٤٤	-٤,٠	٦,٣	٨,٩
٢٦ ـ زامبيا ب	٥٥٢	١٢٤٢	٤٩٨	٣٥٣	١٦٧	٥٣٥	١٥٤	١٦٠	-٠,٣	٥,٠	٤,٣
٢٧ ـ منغوليا ب	٢٣١	١١٢	٧٠	١٨٢	..	٩	٦٩	١٠٨	-٢,٥	٠,٤	٠,٥
٢٨ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٠٠	٥٨٤	١٢	٣٢	٣	٥	٧	٥	-١,٠	٤,٠	٣,٠
٢٩ ـ بنن ب	٤٩٨	٧٦٠	٦١	١٣٤	٥	١٩	٥	٨٢	١,٩	٧,٥	٤,٨
٣٠ ـ غانا ب	٢٥٧٥	٢٨٩٣	٢٤٧	٣٩٦	١١٠	٧٥	٤٣	٣٨	٠,٣	١٧,٤	١٨,٧
٣١ ـ باكستان	٦٢٧٩	١١٥٠٠	٦١٣	٢٨٩٣	١٤٦	١٨٨	٥٣٢	١٠١٥	١,٢	٠,٩	٠,٨
٣٢ ـ طاجيكستان	..	..	..	٤٥٠	..	٧٢	..	١٦١٨	..	..	..
٣٣ ـ الصين ب	٦٠٦٧٠	٨٢٩١٨	١٢٩٥٢	٧٣٣٢	١٢	١٠٧	١٤٩٧	٣٠٠٥	٣,٠	٢,٢	٣,٩
٣٤ ـ غينيا ب	..	٧٥٩	١٧١	٣٣٥	٢٤	٣٠	٤	٤٧	-٠,٣	٤,٢	٤,٥
٣٥ ـ موريتانيا	٢٠٢	٢٣٨	١٦٦	٢٨٦	٢٦	٤٢	٦٧	٨٢	-١,٦	٣,٦	٣,٣
٣٦ ـ زمبابوى	٧٠٢	٧٥٧	١٥٦	٥٣٨	..	٩٠٠	٦٨٣	٤٨١	-٣,٠	١,٤	١,١
٣٧ ـ جورجيا ب	..	١٧٣٨	..	٥٠٠	..	١٧٠	..	٦٨٠	..	..	..
٣٨ ـ هندوراس	٥٤٤	٥٦٦	١٣٩	١٩٧	٢٧	٦٤	١٦٢	٢١٠	-١,٣	٠,٨	١,٨
٣٩ ـ سرى لانكا	١٠٣٧	٢٣١١	٨٨٤	١١٤٩	١٧٠	٢٤٨	٨٨٢	٩٦٤	-١,٨	١١,٦	٩,٩
٤٠ ـ كوت ديفوار	٢٦٣٣	٣٠٢٦	٤٦٩	٥٩٠	٢	٤١	١٧٢	١٣٢	-٠,١	٩,١	٨,٧
٤١ ـ ليسوتو	٧٥	٦١	١٠٧	١٣١	٢٩	٤٥	١٥٤	١٧٨	-٢,٢	٠,٩	٠,٨
٤٢ ـ أرمينيا ب	..	١٠٥١	..	٣٥٠	..	١٤٣	..	٤٣٦	..	..	..
٤٣ ـ جمهورية مصر العربية	٣٩٩٣	٦٣٩٦	٦٠٢٨	٧٢٠٦	١٧٥٨	٤٨٢	٢٧١٤	٣٣٩٢	١,٣	٢,٠	٢,٤
٤٤ ـ ميانمار	..	..	١٦	..	١١	..	١٠٠	٦٩	-١,٣	٦,٧	٦,٢
٤٥ ـ جمهورية اليمن	..	٢٥١١	٥٩٦	١٨٤٣	١٩	٢١	٧٧	٩٩	-٠,٥	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى	.. ..	.. ..	.. ..	١١٥٢٢٨ ج ٦٦٢٨١ ج	.. ..	٦٠٢١ ج ٥٤٧٧ ج	٦٨٢ م ٦٥٠ م	٦٠٣ م ٥٥٤ م		٨,٦ م ٨,٠ م	٧,٨ م ٧,٥ م
٤٦ ـ أذربيجان ب	..	١٣٠٤	..	٤٨٠	..	١٢	..	٣٩٥	..	..	..
٤٧ ـ أندونيسيا ب	١٨٧٠١	٢٧١٨٩	٣٥٣٤	٣١٠٥	٨٣١	٤٠	٦٠٠	١١٤٧	٢,٢	٨,١	٨,٧
٤٨ ـ السنغال ب	٥٦٨	١١٢٦	٤٥٢	٥٧٩	٦١	٧١	٨٣	٧٢	صفر	٩,٧	٩,٨
٤٩ ـ بوليفيا ب	٥٦٤	..	٢٦٣	٢٩٨	١٥٠	٢٢٧	١٤	٥٨	٠,٧	١,٩	٠,٦
٥٠ ـ الكاميرون ب	٢٠٨٩	٣١٧٠	١٤٠	٢٨١	٤	١	٤٦	٣٠	-١,٩	٦,٤	٦,٧
٥١ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	١١٧	..	..	..	٢٤٨	..	..	..
٥٢ ـ جمهورية قيرغيزستان ب	..	..	..	١٢٠	..	٩١	..	٢٤٢	..	..	..
٥٣ ـ الفلبين ب	٨١٥٠	١١٧٢٣	١٠٥٣	٢٠٣٦	٩٥	٥٣	٣٨٣	٥٤٠	-١,٣	٢١,٦	٢٠,٩
٥٤ ـ الكونغو ب	١٩٩	٢٧٣	٨٨	١٤٨	٤	٧	٣٥	١١٨	-١,٥	٢١,١	٢٢,٨
٥٥ ـ أوزبكستان ب	..	٤٦٩٣	..	٤١٥١	..	..	..	١٥٦٦	..	..	..
٥٦ ـ المغرب ب	٣٤٦٨	٣٨٠٩	١٨٢١	٣٦٥٣	١١٩	٢٣٤	٢٥٨	٣٢٦	٢,٣	٢,٨	٢,٨
٥٧ ـ مولدوفا ب	..	١٤٨٥	..	٢٠٠	..	٧٢	..	٦١٢	..	..	..
٥٨ ـ غواتيمالا ب	..	٢٨٤٥	٢٠٤	٤٨٦	١٠	١٠٩	٤٨٩	٨٣٣	-٠,٥	٠,٤	٠,٤
٥٩ ـ بابوا غينيا الجديدة ب	٨٤٤	١٣٢١	١٥٢	٢٢٧	..	صفر	١٤٨	٣٠٨	-٠,٢	١٣,١	١١,٨
٦٠ ـ بلغاريا	٢٨٨٩	١٣٤٦	٦٩٣	٢٤١	..	..	١٩٨٦	٦٦٣	-١,٩	٢,٠	١,٧
٦١ ـ رومانيا	..	٥٣٢٧	٢٣٦٩	٢٦٤٩	..	١٨٠	١١٦٥	٤٢٣	-٢,٤	٢,٧	٣,٣
٦٢ ـ الأردن	..	٣٥٣	٥٠٥	١٠٩٦	٧٢	٢٥٤	٤٢٧	٣٩٨	٠,٢	١,٥	١,٢
٦٣ ـ إكوادور ب	١٤٢٣	١٧٤٦	٣٨٧	٤٢٨	٨	١٤	٢٩٥	٣٨٠	٠,٦	٧,٦	٦,٨
٦٤ ـ الجمهورية الدومينيكية ب	١٣٣٦	١٤٧٣	٣٦٥	٩٦١	١٢٠	٧	٣٦٣	٦٩٤	-٠,٩	٥,٤	٢,٨
٦٥ ـ السلفادور ب	٩٩٢	٦٥٤	١٤٤	٢٨٦	٣	١٣١	٨٣٢	١٠٧٣	٠,٧	١,١	٠,٧
٦٦ ـ ليتوانيا ب	..	٨٩٠	..	..	..	٤٠٧	..	٥٤٥	..	..	..
٦٧ ـ كولومبيا	١٤٦٦	٧٦٠٧	١٠٦٨	١٧٠٢	٣	١٧	٦٠١	١٠٣٢	١,٠	٢,٥	١,٤
٦٨ ـ جامايكا ب	٢٢٠	٣٢١	٤٦٩	٤٢٩	١١٧	٢٠٦	٧٢٩	٩٧٣	١,٠	٨,١	٨,٩
٦٩ ـ بيرو ب	٢١١٣	٤٥١٨	١٣٠٩	١٩٢٠	١٠٩	٣٧٨	٣٣٦	٢١٦	-٠,٤	٨,٩	١٠,٦
٧٠ ـ باراغواى ب	١٣١١	١٨٠٢	٧٥	٨٢	١١	..	٣٦	٩٦	١,٣	٠,٤	١,٠
٧١ ـ كازاخستان ب	..	..	..	١٠٠	..	٣	..	١٣٤	..	..	..
٧٢ ـ تونس	١٢٣٥	٢٢٨٧	٨١٧	١٠٤٤	١٦٥	١٠٠	١٣٢	٢٢٣	١,٥	٣,١	٣,٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

الدولة	القيمة المضافة فى الزراعة (بملايين الدولارات) ١٩٨٠	١٩٩٣	واردات الغلال (الف طن) ١٩٨٠	١٩٩٣	المعونة الغذائية من الغلال (الف طن) ٧٩ / ١٩٨٠	٩٢ / ١٩٩٣	استهلاك الأسمدة (مائة جرام للهكتار من الأراضى المزروعة) ٧٩ / ١٩٨٠	٩٢ / ١٩٩٣	نصيب الفرد من انتاج الأغذية (متوسط معدل النمو السنوى ، نسبة مئوية) ٧٩ - ١٩٩٣	منتجات الأسماك (نسبة مئوية من إجمالى الامدادات اليومية من البروتين) ١٩٨٠	١٩٩٠
٧٣ - الجزائر	٣٤٥٣	٥٣٦٦	٣٤١٤	٥٨٢١	١٩	١٥	٣١٤	١٢٣	١,٢	١,٢	٢,١
٧٤ - ناميبيا	٢٣٧	٢٠٧	٥٤	١٤١	..	٢٦	..	..	-٢,٠	٣,٤	٣,٥
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية [ب]	٨١٣	٧٤١	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	٦٨٥	..	١١	..	٣٩٠	..	٩٨٢	..	..	..
٧٧ - تايلند [ب]	٧٥١٩	١٢٤٤١	٢١٣	٦٣٨	٣	٦٠	١٥٠	٥٤٤	صفر	١١,١	١٢,٠
٧٨ - كوستاريكا [ب]	٨٦٠	١١٥٨	١٨٠	٥٣٥	١	٩٥	١٤٥٣	٢٣٥٤	٠,٧	٤,٦	٢,٢
٧٩ - أوكرانيا [ب]	..	٣٧٨٧٣	..	١٥٠٠	..	١٩٧	..	٨٤١	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	٥٤٣٤	٧٨١١	٣١٤٢	..	٢٠٠	٢٣٣٩	٨١١	٠,٧	٤,٨	٤,٨
٨١ - الاتحاد الروسى [ب]	..	٣٥٥٥٣	..	١١٢٢٨	..	١١٢٤	..	٤١٧	..	..	..
٨٢ - بنما [ب]	٣٥٤	٦٦٧	٨٧	١٥٩	٢	٣	٥٥١	٤٧٦	-١,٢	٨,٤	٧,٤
٨٣ - الجمهورية التشيكية [ب]	٢١٠٤	١٩٥٢	..	٥١٩	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا [ب]	١٢٦	٢١٦	٦٨	١٣٣	٢٠	١٠	١٤	٩	-٢,١	١,٦	١,٣
٨٥ - تركيا	١٢١٦٥	٢٣٦٠٩	٦	٢١٠٧	١٦	٢	٥١١	٧٠٢	٠,٣	٢,٩	٢,٣
٨٦ - جمهورية ايران الاسلامية	١٦٢٩٨	٢٥٦٥٣	٢٧٧٩	٤٨٤٠	..	٣١	٤٤٧	٧٥٥	١,٠	٠,٥	١,٦
الدخل المتوسط الأعلى	٢٣٩٤٠ ج	..	٣٤٣٠٨	٤٨٩٤٧ ج	..	..	٧٢٢ م	٧٢٨ م		٩,٤ م	٨,٢ م
٨٧ - فنزويلا [ب]	٣٣٦٣	٣٠٢٤	٢٤٨٤	٢٣١٤	..	..	٦٤٢	٨٧٤	٠,٢	..	٦,٧
٨٨ - بيلاروس [ب]	..	٤٦٤٣	..	١٢٥٠	..	٢٤٦	..	٢٢٢٨	..	..	..
٨٩ - البرازيل	٢٣٢٧٣	..	٦٧٤٠	٧٨٤٨	٣	١١	٨٥٥	٦٠٨	١,٢	٣,١	٢,٦
٩٠ - جنوب أفريقيا	٥٠٢٧	٤٨١٥	١٥٩	٢٢٧٥	..	..	٨٠٣	٥٩٦	-٢,٠	٣,٦	٣,٨
٩١ - موريشيوس	١١٩	٢٧٤	١٨١	٢٤٠	٢٢	٥	٢٤٩٢	٢٥١٢	صفر	٩,٧	٨,٥
٩٢ - استونيا [ب]	..	٤١١	..	٤٦	..	٢٣١	..	١٢٢٩	..	..	..
٩٣ - ماليزيا [ب]	٥٣٦٥	..	١٣٣٦	٣٢٨٨	..	٤	٩٤٤	١٩٧٧	٤,٣	١٨,٤	١٣,٨
٩٤ - شيلى [ب]	١٩٩٢	..	١٢٦٤	٩٨٣	٢٢	٣	٣١٤	٨٤٩	١,٩	٦,٠	٧,٨
٩٥ - هنغاريا [ب]	٣٧٩٦	٢١٣٥	١٥٥	١٣٧	..	..	٢٦٢٤	٢٩٢	-٠,٧	١,١	١,٣
٩٦ - المكسيك [ب]	١٦٠٣٦	٢٩٠٣٧	٧٢٢٦	٦٢٢٣	..	٤٥	٥٠٥	٦٥٣	-٠,٩	٣,٣	٣,٣
٩٧ - ترينيداد وتوباغو [ب]	١٤٠	١١٤	٢٥٢	٢٣٢	..	..	٦٨٨	٨٠١	-٠,٦	٤,٨	٣,٦
٩٨ - أوروغواى [ب]	١٣٧١	١١٨٧	٤٥	١١٠	٧	..	٥٥٨	٦٠٨	٠,٣	١,٩	١,١
٩٩ - عمان [ب]	١٥٢	٣٧٤	١٢٠	٣٦٩	..	..	٢٥٩	١٢٧٠	..	..	..
١٠٠ - غابون [ب]	٢٨٩	٤٤٧	٢٧	٧٧	..	..	٢	١١	-١,٤	١٩,٢	١٢,٩
١٠١ - سلوفينيا	..	٥٨٣	..	٥٤٩	..	..	..	٢٣٠٦	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو [ب]	٣٨٠	٤١٠	..	..	..	..	..	..	-٠,٣	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٤٨٩٠	١٥٣١٢	٨	٨	..	..	٤٢	٧٨	-٠,٣	١,٥	١,٧
١٠٤ - اليونان	٧٢٢٤	١٢٠١٤	١١٩٩	٧٠٨	..	..	١٣٤٢	١٣٠٩	صفر	٤,٥	٤,٨
١٠٥ - جمهورية كوريا [ب]	٩٢٥٠	٢٣٤٠٣	٥١٤٣	١١٢٧١	١٨٤	..	٣٦٥٧	٣٦٥٦	٠,٥	١٢,٤	١٥,٨
١٠٦ - البرتغال [ب]	٢٩٥٠	..	٢٣٧٢	٢١٤٧	٢٦٧	..	٨٢٤	٨١٣	٢,٦	١٠,٤	١٥,٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية [ب]	١٦٧٥	..	٣٠٦١	٥١٨٦	..	..	٢٠٩	١٤٣٨	٩,١	٣,١	٢,٣
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	٩٤٠	..	٢	..	١٢٠٤	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..	١٠٥٥٩٥ ج	١٤٩٦٤٨ ج	..	..	٥٩٤ م	٧٩٠ م		٧,٢ م	٦,٧ م
افريقيا جنوب الصحراء	١٤٩٤٥ ج	٥٤٣٨١ ج	٨٦٤٧ ج	١٣١٥٧ ج	١٦٠١ ج	٥٠٧٩ ج	١٣٨ م	١٤٩ م		٦,٧ م	٦,١ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٥٠٣٤٤ ج	٢١٩١٩١ ج	٢٦٦٤٦ ج	٣٠٠٣٦ ج	١٥٣٠ ج	٤٤٧ ج	١٠٧٩ م	٢٠٥٥ م		١٢,٦ م	١١,٤ م
جنوب آسيا	٣٢٧٢٠ ج	٩٤٩٦٨ ج	٤٢١١ ج	٦٢١١ ج	٢٣٣٩ ج	١٦٢٤ ج	٣٤٦ م	٧٣٧ م		١١,٥ م	١٤,٤ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	١٥٧٥٢ ج	٣٤٤٥٢ ج	..	٤٣٩٢ ج	١٣٠٤ م	٥٧٠ م		٤,٠ م	٤,١ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	٢٤٥٥٧ ج	٣٨٠٩٢ ج	..	..	٤٠١ م	٦٤١ م		١,٩ م	١,٧ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٠٤٤٤ ج	..	٢٥٧٨٢ ج	٢٧٧٠٠ ج	..	١٥٩٥ ج	٥٤٢ م	٥٢٤ م		٧,٥ م	٦,٧ م
المدينة بصورة باهظة	١٧٢٦٥ ج	..	٢٦٦٩٠ ج	٢٤٧٥٣ ج	٦٨١ ج	١٧٤٧ ج	٧١٩ م	٤٤٦ م		٤,٧ م	٤,٩ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٨٨٤٥٨ ج	..	٧٩٧٩٩ ج	٧٧٥٣٠ ج	..	..	١٢٩٤ م	١١١٥ م		٨,٤ م	٨,٦ م
١٠٩ - نيوزيلندا [ب]	٢٤٢٥	..	٦٣	٢٨٢	..	..	١٠٢٤٧	١٢٧٤٥	صفر	٥,٥	٨,٥
١١٠ - ايرلندا	٢٠٣٦	..	٥٥٣	٤٠٩	..	..	٥٤١٤	٧٠٢١	١,٩	٤,٠	٣,٩
١١١ - أسبانيا [ب]	..	٢٠٢٩٥	٦٠٧٣	٤٩٥٥	..	..	٨١١	٧٦٩	١,١	٩,١	٩,٨
١١٢ - + إسرائيل	٩٧٦	..	١٦٠١	٢٢٩٣	٣١	..	١٩١٩	٢٢٥٣	-١,٨	٤,٥	٥,٠
١١٣ - استراليا [ب]	٨٤٥٤	٩٤٠٤	٥	٣٢	..	..	٢٦٣	٢٦٥	٠,٣	٣,٧	٤,١
١١٤ - + هونغ كونغ	٢٢٣	١٩٠	٨١٢	٦٤٠	..	..	..	..	١,٤	١٦,٠	١٦,٩
١١٥ - المملكة المتحدة	١٠١٠٦	١٦٣٨٣	٥٤٩٨	٣٥٣٤	..	..	٢٩٣٦	٣٢٠٥	صفر	٤,٠	٥,١
١١٦ - فنلندا	٤٥٢٣	٤٧١٧	٣٦٧	١٠٨	..	..	١٩٠٨	١٣٦٣	-٠,٣	٨,٩	٨,٧
١١٧ - + الكويت [ب]	٥٢	١١٠	٣٤٠	٢٥١	..	..	٤٤٠٠	١٦٠٠	..	٣,٦	٤,٥
١١٨ - ايطاليا [ب]	٢٦٠٤٤	٣٨٣٨٠	٧٦٢٩	٦٢٤٩	..	..	١٦٩٨	١٥٦٠	-٠,٣	٤,١	٥,٦
١١٩ - + سنغافورة [ب]	١٥٠	١٠٣	١٣٢٤	٧٩٨	..	..	٥٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	-٦,٤	٩,٥	٩,٢
١٢٠ - كندا	١٠٠٠٥	..	١٣٨٣	١٠٩٥	..	..	٤٢٤	٤٧٩	٠,٦	٤,٦	٦,٦
١٢١ - هولندا [ب]	..	١١٦٣٦	٥٢٤٦	٤٤٣١	..	..	٨٢٦٢	٥٨٨٩	٠,٤	٣,١	٢,٩
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٢٢٣	٧٧٣	٤٢٦	٥٨٣	..	..	١٣٢٨	٤٤٣٦	..	٥,٢	٦,٤
١٢٣ - بلجيكا [ب]	٢٥٠٠	٣٦٤٤	٥٠٩٩[ج]	٥٢٩١[ج]	..	..	٥٧٧٣[ج]	٤٢٤٦[ج]	٢,٢[ج]	٤,٧[ج]	٥,٠[ج]
١٢٤ - فرنسا [ب]	٢٨١٦٨	٣٧٣٣٧	١٥٧٠	١١٨٨	..	..	٢٦٦٩	٢٣٥٤	٠,١	٥,٠	٥,٨
١٢٥ - النمسا [ب]	٣٤٢٣	٤٤٩١	١٣١	١٨٤	..	..	٢٤٩١	١٧٧٣	٠,٢	٢,٠	٢,٧
١٢٦ - ألمانيا [ب]	١٦٧٩١[د]	٢٣٢٦٧	٩٥٠٠[د]	٣٥٢٣	..	..	٤١٢٦[د]	٢٣٨٧	٠,٥[د]	..	٤,٠[د]
١٢٧ - السويد	٤٢٣٨	٥٢٠٨	١٢٤	٢٠٢	..	..	١٦٢٤	١٠٧٧	-١,٤	٩,٦	٩,٣
١٢٨ - الولايات المتحدة [ب]	٧٠٣٢٠	..	١٩٩	٤٦٨٤	..	..	١١٢٧	١٠١١	-٠,٣	٣,٥	٤,٣
١٢٩ - النرويج	٢٢٢١	..	٧٢٥	٣٠٢	..	..	٣١٧٤	٢٢٧٦	٠,٢	١٤,٧	١٥,٢
١٣٠ - الدانمرك	٣١٦١	٤٣٦٠	٣٥٥	٥٧٩	..	..	٢٣٦٤	٢٠٨٨	٢,٠	٨,٣	١٠,٥
١٣١ - اليابان [ب]	٣٩٠٢٢	٨٠٥٢٨	٢٤٤٧٣	٢٨٠٣٥	..	..	٣٧٢١	٣٩٥١	-٠,٣	٢٦,٦	٢٨,٠
١٣٢ - سويسرا [ب]	..	..	١٢٤٧	٤٥٥	..	..	٤٤٠٩	٣٣٤٠	-٠,٣	٣,٠	٣,٧
العالم	..	..	١٨٥٣٩٤ ج	٢٢٧١٧٨ ج	..	..	٨١٧ م	٨٧٤ م		٧,٥ م	٧,٢ م

(أ) بما فى ذلك اريتريا . (ب) بيانات القيمة المضافة فى الزراعة بسعر المشترى . (جـ) بما فى ذلك لكسمبورغ . (د) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٥ : الطاقة التجارية

	متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)				استخدام الطاقة (مكافئات النفط)				واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة		نصيب الفرد (كجم)		الناتج المحلي الاجمالي لكل كجم (بالدولارات)			
	٧١ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	٧١ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٦,٦ م	٤,٩ م	٦,٦ م	٥,٤ م	١٧٤ م	٣٥٣ م	٠,٧ م	٠,٩ م		
باستبعاد الصين والهند	٤,٦ م	٣,٩ م	٥,٠ م	٥,٢ م	٨٣ م	١٣٦ م	٢,١ م	٢,٥ م		
١ . موزامبيق	٢٢,٩	-١٥,٦	-١,٧	-٣,٠	١٠٣	٤٣	..	٢,٢	١٧	..
٢ . تنزانيا	٤,٥	٥,١	٢,٢	٠,٦	٥٣	٣٥	١,٩	٢,٤	١١	..
٣ . إثيوبيا	٦,٤	٦,٥	٠,٨	٦,٠	١٩	٢٣	..	..	١١	..
٤ . سيراليون	..	..	٠,٤	٠,٤	١٣٣	٧٤	١,٢	٢,٣	٥	..
٥ . فييت نام	١٠,٩	٩,٧	-٩,٢	٢,٦	١٦٥	٧٧	..	٢,٤	..	..
٦ . بوروندي	..	٦,٩	٧,٦	٧,٠	٨	٢٤	٩,٤	٦,٧	١٠	..
٧ . أوغندا	-٤,٠	٢,١	-٧,٠	٣,٣	٥٨	٢١	صفر	٧,٧	١	..
٨ . نيبال	١١,٩	١٤,١	٧,٣	٨,١	٦	٢٢	١٢,٦	٦,٥	..	..
٩ . ملاوي	١١,٤	٣,٦	٧,٦	١,٥	٣٧	٣٥	٢,١	٥,٤	٨	..
١٠ . تشاد	..	..	٤,١	٠,٥	١٨	١٦	٥,٢	١٢,١	٣٢	..
١١ . رواندا	٣,٣	٣,٤	١٨,٢	-٠,١	١١	٢٧	٥,٢	٧,٢	٦	..
١٢ . بنغلاديش	١١,٤	١٢,٢	٩,٠	٧,٩	١٨	٥٩	٥,٢	٣,٥	..	٢٦
١٣ . مدغشقر	-٠,٨	٥,٧	-٣,٧	١,٧	٦٤	٣٤	٢,٧	٧,١	٩	..
١٤ . غينيا بيساو	..	..	٤,١	٢,١	٣٥	٣٧	٤,١	٦,٤	٤٧	..
١٥ . كينيا	١٥,٩	١٥,٦	٤,٢	٢,٩	١١٤	٩٩	١,٣	٢,٢	١٥	..
١٦ . مالي	٨,٤	٥,٢	٧,٩	١,٩	١٦	٢٠	٤,٢	١٣,١	١٣	..
١٧ . النيجر	..	٨,٥	١١,٩	٢,٢	١٧	٣٨	٩,٦	٦,٨	٧	..
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠,٠	-١,٢	-٣,٤	٢,٦	٥٥	٣٩	..	٧,٤	..	..
١٩ . بوركينا فاصو	..	..	١٢,٧	١,١	٩	١٦	٧,٤	١٧,٧	٢٢	..
٢٠ . الهند	٥,٣	٦,٦	٤,٧	٦,٧	١١١	٢٤٢	١,٠	١,٢	٨	٣٦
٢١ . نيجيريا	٢,٥	٢,٤	١٨,٧	١,٩	٣٩	١٤١	٦,٦	٢,١	٣	..
٢٢ . ألبانيا	٥,٠	-٥,٤	١٠,١	-٣,١	٦٠٤	٤٥٥	..	..	..	..
٢٣ . نيكاراغوا	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٢,٤	٢٤٨	٢٤١	١,٦	١,٨	٧	٦١
٢٤ . توغو	٨,٤	..	٩,٠	٠,٩	٥١	٤٧	٢,٧	٦,٩	٥	..
٢٥ . غامبيا	..	..	١٤,٥	٠,٨	٣٥	٥٧	٣,٤	٦,١	٤	..
٢٦ . زامبيا	٦,٥	-٣,٠	٠,٩	-٢,٥	٣٣٥	١٤٦	١,١	٢,٨	٥	..
٢٧ . منغوليا	١٠,٣	٤,٦	١٠,٤	٢,٢	٦٣٢	١٠٨٩	..	٠,٢	..	..
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٨	٢,٥	-٠,٥	٢,٩	٤٠	٢٩	٢,٥	١٣,٤	٢	..
٢٩ . بنن	..	١١,٢	١,٦	-٣,٣	٣٩	٢٠	٣,١	٢٠,٤	٧	..
٣٠ . غانا	٧,١	٢,١	٣,٣	٢,٧	١٠٧	٩٦	٢,٦	٣,٨	٥	..
٣١ . باكستان	٦,٩	٧,٣	٥,٨	٦,٨	١٠٣	٢٠٩	١,٥	١,٩	١١	٢٤
٣٢ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	٦٣٤	..	٠,٧	..	٣١
٣٣ . الصين	٧,٨	٤,٩	٧,٤	٥,١	٢٧٨	٦٢٣	٠,٤	٠,٦	..	٦
٣٤ . غينيا	١٤,١	٣,٨	٢,٣	١,٤	٦٩	٦٦	..	٧,٧	..	..
٣٥ . موريتانيا	..	..	٥,٠	٠,٤	١٠٥	١٠٥	١,٧	٤,٢	٥	..
٣٦ . زمبابوي	٠,٢	٧,١	١,١	٥,٥	٤٤٢	٤٧١	٠,٧	١,١	..	١٥
٣٧ . جورجيا	..	..	..	..	..	٨٩١	..	٠,٦	..	..
٣٨ . هندوراس	١٣,١	٣,٣	٦,٣	١,٧	١٨٥	١٨٠	١,٥	٣,٥	٨	١٦
٣٩ . سري لانكا	٨,١	٦,٧	٢,١	١,٩	٨٠	١١٠	٢,٣	٥,٣	..	١٣
٤٠ . كوت ديفوار	٢١,٨	-٦,١	٦,٣	٠,٣	١٥٢	١٠٩	١,٨	٦,٤	٤	..
٤١ . ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا	..	..	..	..	..	٩٥٨	..	٠,٧	..	..
٤٣ . جمهورية مصر العربية	١٤,٢	٤,١	٨,٩	٥,٨	٢٠٠	٥٣٩	١,٢	١,٢	١٠	٦
٤٤ . ميانمار	٨,٠	-١,٥	٢,٧	-٠,٨	٥٦	٣٩	١,٤	..	٩	..
٤٥ . جمهورية اليمن	..	..	٧,٦	٧,٨	١١١	٢٨٥	..	٣,٤	٩	..
اقتصادات متوسطة الدخل	..	..	..	..	..	١٥٦٣ م	..	١,٦ م		
الدخل المتوسط الأدنى	..	..	..	..	..	١٥٣١ م	..	١,٠ م		
٤٦ . أذربيجان	..	..	..	..	..	٢٤٧٠	..	٠,٣	..	٣
٤٧ . اندونيسيا	٧,٧	٣,٧	١٢,٥	٧,٥	٧١	٣٢١	١,١	٢,٣	٣٠	٦
٤٨ . السنغال	..	..	٥,٣	٠,٤	١٢١	١١٥	١,٧	٦,٣	٦	..
٤٩ . بوليفيا	٣,٦	٠,٨	١٠,٤	٠,٩	١٧٣	٣١٠	١,٥	٢,٥	١	٨
٥٠ . الكاميرون	٤٦,٦	٥,٣	٨,٣	١,٦	٥٩	٨٧	٣,١	١٠,٢	٦	..
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	٩٦٥	..	٠,٩	..	٤١
٥٣ . الفلبين	٣٠,٩	٥,٦	٥,٣	٣,٥	٢٢٢	٣٢٨	٠,٩	٢,٥	١٤	١٩
٥٤ . الكونغو	٣٣,٢	٦,٩	١,٤	١,٥	١٧٦	١٦٥	١,٤	٥,٩	٤	..
٥٥ . أوزبكستان	..	..	..	..	..	٢٠٣٣	..	٠,٥	..	٣٠
٥٦ . المغرب	٢,٩	-٢,٧	٨,٣	٣,٨	١٥٥	٢٩٩	١,٨	٣,٤	٨	٢٤
٥٧ . مولدوفا	..	..	..	..	..	١٣٤٥	..	٠,٧	..	..
٥٨ . غواتيمالا	٢١,٤	٣,٨	٦,٦	١,٨	١٥٥	١٥٩	٢,٤	٧,١	٢	٢٦
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	١٢,٠	٢٠,١	٦,٧	٢,٤	١٣٦	٢٣٨	٢,١	٥,٢	٩	..
٦٠ . بلغاريا	٤,٢	٠,٤	٥,٢	-٣,٠	٢٢٢٣	١٩٥٤	..	٠,٦	..	..
٦١ . رومانيا	٢,٧	-٤,٦	٠,٧	-٢,٧	١٩٥٥	١٧٦٥	..	٠,٦	..	٣٤
٦٢ . الأردن	..	..	١٤,٢	٥,٠	٢٢٨	٧٦٦	..	١,٤	٣١	٣٧
٦٣ . إكوادور	٢٨,٦	٣,٩	١٦,٠	٢,٨	٢٠٢	٥٦١	١,٣	٢,٣	٩	١
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	٢٢,٣	٣,٧	٥,٠	١,٣	٢٣٥	٣٤٠	١,٦	٣,٧	٩	..
٦٥ . السلفادور	١٦,٧	٣,٥	٧,٨	٢,٣	١٦٠	٢٢٢	١,٨	٦,٢	٢	٣٩
٦٦ . ليتوانيا	..	..	..	..	..	٢٥٩٦	..	٠,٤	..	٤٣
٦٧ . كولومبيا	-١,٧	١١,٩	٤,٠	٤,٠	٤٤٤	٦٩٤	٠,٨	٢,٣	١	٥
٦٨ . جامايكا	صفر	-٥,٦	-٠,٢	١,٩	٩٩٦	١٠٩٦	٠,٨	١,٤	١٠	..
٦٩ . بيرو	١٢,٩	-٣,٩	٣,٦	-٠,٦	٤٢٩	٣٣٢	١,٤	٥,٤	١	٨
٧٠ . باراغواي	١٤,١	٤٥,٥	١٠,٣	٥,٩	٩٤	٢١٤	٢,٩	٦,٨	١٥	٣٠
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	٤٤٣٥	..	٠,٣	..	..
٧٢ . تونس	٤,٥	-٠,٨	٩,٥	٤,٠	٢٦٢	٥٨٢	١,٢	٢,٩	٨	١٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى للطاقة (نسبة مئوية)				استخدام الطاقة (مكافئات النفط)				واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة		نصيب الفرد (كجم)		الناتج المحلى الاجمالى لكل كجم (بالدولارات)			
	٧١ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	٧١ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٥,٠	٤,٦	١٤,٩	٥,٠	٢٥٥	٩٥٥	١,٤	١,٩	٣	١
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	..	..	..	..	١٧١٧	..	١,٠	..	..
٧٧ - تايلند	١٠,١	٢٦,٠	٦,٨	١٠,٥	١٧٨	٦٧٨	١,١	٣,٢	١١	٩
٧٨ - كوستاريكا	٦,٨	٥,٨	٥,٨	٣,٦	٤٤٣	٥٥٨	١,٤	٤,٢	٥	١٢
٧٩ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	٣٩٦٠	..	٠,٥	..	..
٨٠ - بولندا	٣,٥	-٢,٢	٥,١	-٢,٠	٢٤٩٣	٢٣٩٠	..	٠,٩	..	٢٠
٨١ - الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	٤٤٣٨	..	٠,٥	..	..
٨٢ - بنما	١٧,٢	١٠,٤	-٠,٣	٠,٣	٨٣٤	٥٩٩	٠,٩	٤,٣	٦٣	٥١
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا	٩,٢	-٠,٢	١٠,٦	٢,٧	٢٤٣	٣٨٨	٠,٧	٧,٠	..	..
٨٥ - تركيا	٥,٨	٣,٥	٧,٧	٥,١	٢٧٧	٩٨٣	٠,٩	٣,٠	١١	٢٦
٨٦ - جمهورية إيران الاسلامية	-٧,٧	٦,٨	٨,٣	٦,٧	٧١٤	١٢٣٥	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى	٤,١ م	٢,١ م	٦,٦ م	٤,٤ م	٨٣١ م	١٦٣٢ م	٠,٩ م	٢,٨ م		
٨٧ - فنزويلا	-٤,٧	١,٨	٤,٨	٢,٣	٢٠٧٢	٢٣٦٩	٠,٦	١,٢	١	١
٨٨ - بيلاروس	..	..	..	..	..	٣٤٢٧	..	٠,٨	..	١١
٨٩ - البرازيل	٦,١	٧,٥	٨,٤	٣,٧	٣٦١	٦٦٦	١,٤	٤,٩	١٣	١١
٩٠ - جنوب أفريقيا	٨,١	٣,١	٣,٥	٣,٠	١٩٩٣	٢٣٩٩	٠,٤	١,٢	٩	صفر
٩١ - موريشيوس	١,٨	٧,١	٤,٦	٣,٠	٢٢٥	٣٩١	١,٣	٧,٧	٨	١١
٩٢ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	١٩,٢	١١,٦	٨,٤	٩,٨	٤٣٦	١٥٢٩	٠,٩	٢,٢	١٠	٤
٩٤ - شيلى	٠,٣	١,٥	٠,٨	٤,٧	٧٠٩	٩١١	١,٥	٣,٥	٥	١١
٩٥ - هنغاريا	٢,٤	-٠,٣	٤,٦	-٠,٦	١٨٧٢	٢٣٨٥	٠,٣	١,٦	١٠	١٩
٩٦ - المكسيك	١٦,٦	١,٨	١٠,٣	٣,١	٦٥٣	١٤٣٩	١,٢	٢,٧	٦	٤
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٥,٨	-٠,٣	٤,٤	٣,٤	٢٧٣٥	٤٦٩٦	٠,٣	٠,٨	٦٠	١٤
٩٨ - أوروغواى	٠,٨	٦,٥	٠,٨	١,٠	٧٤٩	٧١٥	١,٣	٥,٨	١٥	١٢
٩٩ - عمان	١,٠	٨,٣	٤١,٢	٩,٧	١١٩	٢٤٠٨	٣,٤	٢,٤	صفر	١
١٠٠ - غابون	٥,٧	٥,٧	٤,٨	١,٨	٨٠٥	٧٦٩	٠,٩	٥,٦	١	..
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	١٥٣١	..	٤,٠	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	-٣,٩	١,٩	-٢,٦	٠,٧	٣٨٦٢	٢٠١٨	٠,٥	٤,٩	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٢,٧	٢,٥	٢,٦	١,١	١٢٨٢	١٣٥١	١,١	٥,٦	٤	٣
١٠٤ - اليونان	٧,٨	٦,٢	٦,٠	٣,٤	١٠٣٤	٢١٦٠	١,٢	٣,٣	٢١	٢٤
١٠٥ - جمهورية كوريا	٥,٢	٧,٥	١١,١	٩,٥	٥٠٧	٢٨٦٣	٠,٦	٢,٦	١٦	١٨
١٠٦ - البرتغال	٢,٣	٢,٤	٥,٢	٤,٨	٧٢١	١٧٨١	١,٢	٤,٩	١٥	١٣
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٧,٥	٠,٧	٢١,٠	٥,٣	١٠٦١	٤٥٥٢	١,٠	..	صفر	٦٩
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	..	٢٢٦٨	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..	..	..	..	٧٦٠ م	..	١,٤ م		
أفريقيا جنوب الصحراء	٤,٥ م	٣,٦ م	٤,١ م	٢,٧ م	٢٢٤ م	٢٥٠ م	١,٠ م	١,٩ م		
شرق آسيا والمحيط الهادى	٧,٦ م	٥,٠ م	٧,٢ م	٥,٦ م	٢٦٨ م	٦٢٠ م	٠,٥ م	١,٢ م		
جنوب آسيا	٥,٣ م	٦,٦ م	٤,٩ م	٦,٧ م	٩٨ م	٢١٣ م	١,٢ م	١,٣ م		
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	..	..	..	٢٩٣٤ م	..	٠,٨ م		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٧ م	٢,٣ م	١١,٦ م	٥,٤ م	٤٠٤ م	١٠٩٨ م	١,٣ م	١,٩ م		
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢,٠ م	٢,٨ م	٥,٨ م	٢,٦ م	٦٤٠ م	٩١٥ م	١,١ م	٣,٥ م		
المدينة بصورة باهظة	٥,٦ م	١,٣ م	٥,٧ م	٠,٧ م	٧٩١ م	٨٧١ م	١,٢ م	٣,٤ م		
اقتصادات مرتفعة الدخل	١,٧ م	١,٨ م	٢,٠ م	١,٦ م	٤٤٩٥ م	٥٢٤٥ م	٠,٨ م	٤,٤ م		
١٠٩ - نيوزيلندا	٥,٤	٧,٥	٢,٥	٤,٦	٢٤٣٤	٤٢٩٩	١,١	٢,٩	٧	٦
١١٠ - أيرلندا	١,٨	٢,٧	٢,٢	٢,١	٢٣٥٧	٣٠١٦	٠,٧	٤,٥	١٢	٤
١١١ - أسبانيا	٤,٥	٥,١	٥,٢	٢,٩	١٢٦٤	٢٣٧٣	١,٠	٥,١	٢٦	١٣
١١٢ - + اسرائيل	-٤٦,١	-١٠,٤	٢,٧	٤,٤	٢٠٧٣	٢٦٠٧	١,٠	٥,١	٩	١١
١١٣ - استراليا	٥,٠	٥,٦	٣,٤	٢,٣	٤٠٧٩	٥٣١٦	٠,٩	٣,١	٥	٦
١١٤ - + هونغ كونغ	..	..	٦,٦	٦,٦	٨٥٠	٢٢٧٨	١,٢	٨,٣	٣	٢
١١٥ - المملكة المتحدة	٨,٤	٠,١	-٠,٣	١,٠	٣٧٩٠	٣٧١٨	٠,٧	٤,٤	١٢	٦
١١٦ - فنلندا	٣,٢	٢,٧	٢,٨	١,٧	٣٩٨٢	٥٦٣٥	٠,٧	٢,٩	١٣	١٠
١١٧ - + الكويت	-٥,٨	-٢,٣	٦,٦	-٤,٢	٧٢٦٤	٤٢١٧	٠,٧	٣,٠	صفر	١
١١٨ - ايطاليا	-٠,٥	٢,٤	١,٨	١,٥	٢١٤١	٢٦٩٧	١,٠	٦,٤	١٦	٩
١١٩ - + سنغافورة	..	..	٧,٧	٧,٧	١٣٩٦	٥٥٦٣	٠,٨	٣,٦	٢١	١٣
١٢٠ - كندا	٢,٨	٣,٧	٤,٠	١,٥	٦٢٣٣	٧٨٢١	٠,٧	٢,٤	٥	٤
١٢١ - هولندا	٦,٤	-٠,١	٢,٣	١,٣	٣٩٠٠	٤٥٣٣	٠,٨	٤,٥	١٢	٨
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٦,٧	٥,٩	٢٧,٣	١٠,٥	٤١٥١	١٦٨٧٨	..	١,٢	٢	..
١٢٣ - بلجيكا	٢,٩	٣,٠	١,٣	١,٦	٤١٢٧	٤٩٨٩	٠,٧	٤,٢	..	..
١٢٤ - فرنسا	١,٤	٦,٧	١,٩	٢,٠	٣٠٢٥	٤٠٣١	١,٠	٥,٤	١٣	٩
١٢٥ - النمسا	٠,٢	١,٤	٢,٠	١,٤	٢٥٥٧	٣٢٧٧	٠,٩	٧,١	١٠	٦
١٢٦ - المانيا ب	٠,٦	-١,٣	١,٧	صفر	٣٩٥٣	٤١٧٠	..	٥,٧	٨	٧
١٢٧ - السويد	٩,٥	٤,٥	١,٨	١,٣	٤٥٢١	٥٣٨٥	١,٠	٤,٠	١١	٨
١٢٨ - الولايات المتحدة	٠,٧	٠,٧	١,٧	١,٤	٧٦٢٣	٧٩١٨	٠,٧	٣,١	٧	١٣
١٢٩ - النرويج	٣٠,١	٩,٠	٣,٧	١,٥	٣٥٦٥	٥٠٩٦	٠,٩	٤,٧	١٢	٢
١٣٠ - الدانمرك	١٤,٣	٢٤,١	٠,٧	٠,٧	٣٨٦٦	٣٨٦١	٠,٩	٦,٨	١٤	٥
١٣١ - اليابان	٢,٦	٤,٦	٢,٥	٢,٧	٢٥٥٣	٣٦٤٢	٠,٩	٩,٣	٢٠	١٤
١٣٢ - سويسرا	٨,٨	٢,٦	١,٧	١,٨	٢٧٤٢	٣٤٩١	١,٥	٩,٤	٧	٤
العالم	..	..	..	..	..	١٤٢١ م	..	٣,١ م		

(أ) بما فى ذلك اريتريا . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٦ : هيكل الصناعة التحويلية

	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (بملايين الدولارات)		تـوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية) الأغذية والمشروبات والتبغ		الغزل والنسيج والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيمـاويات		أخــرى أ	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	٤٧١٢٣ ج	٢٣٧٠٩٨ ج										
باستبعاد الصين والهند	..	٤١٢٧٩ ج										
١ . موزامبيق	..	..	٥١	..	١٣	..	٥	..	٣	..	٢٨	..
٢ . تنزانيا	١١٨	١٢١	٣٦	..	٢٨	..	٥	..	٤	..	٢٦	..
٣ . أثيوبيا	..	٢١٠	..	٦٢ب	..	٢١ب	..	١ب	..	٢ب	..	١٤ب
٤ . سيراليون	٢٢	٣٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ . فييت نام ←	..	٢١٣٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ . بوروندي	١٦	٩٣	٥٣	٨٣	٢٥	٩	صفر	صفر	٦	٢	١٦	٧
٧ . أوغندا	..	١٥٥	٤٠	..	٢٠	..	٢	..	٤	..	٣٤	٢٥
٨ . نيبال	٣٢	٣٢٢	..	٣١	..	٣٩	..	١	..	٤	..	..
٩ . ملاوي	..	٢٤٤	٥١	..	١٧	..	٣	..	١٠	..	٢٠	..
١٠ . تشاد ←	٥١	١٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١ . رواندا	..	١٨٠	٨٦	..	صفر	..	٣	..	٢	..	٨	..
١٢ . بنغلاديش ←	٣٨٧	٢١٦٤	٣٠	٢٤	٤٧	٣٨	٣	٧	١١	١٧	١٠	١٥
١٣ . مدغشقر	..	..	٣٦	..	٢٨	..	٦	..	٧	..	٢٣	..
١٤ . غينيا بيساو	١٧	١٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ . كينيا	١٧٤	٧٦٤	٣٣	٣٩	٩	٩	١٦	١٠	٩	٩	٣٣	٣٣
١٦ . مالي ←	٢٥	٢٣٤	٣٦	..	٤٠	..	٤	..	٥	..	١٤	..
١٧ . النيجر ←	٣٠	١٥١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ←	..	١٤٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ . بوركينا فاصو	٤٧	..	٦٩	..	٩	..	٢	..	١	..	١٩	..
٢٠ . الهند	٧٩٢٨	٤١٥٥٨	١٣	١٢	٢١	١٥	٢٠	٢٥	١٤	١٤	٣٢	٣٥
٢١ . نيجيريا	٤٢٦	٢٠١٢	٣٦	..	٢٦	..	١	..	٦	..	٣١	..
٢٢ . ألبانيا	..	..	..	٢٤	..	٣٣	..	..	..	٨	..	٣٦
٢٣ . نيكاراغوا ←	١٥٩	٣٠٦	٥٣	..	١٤	..	٢	..	٨	..	٢٣	..
٢٤ . توغو ←	٢٥	١٦١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥ . غامبيا	٢	٢١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ . زامبيا ←	١٨١	١٠٥٧	٤٩	٤٥	٩	١٢	٥	٧	١٠	١١	٢٧	٢٦
٢٧ . منغوليا ←	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢	..	..	٧٥	..	٣	..	٢	..	٨	..	١٢
٢٩ . بنن ←	٣٨	١٧٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ . غانا ←	٢٥٢	٥٩٨	٣٤	..	١٦	..	٤	..	٤	..	٤١	..
٣١ . باكستان	١٤٦٢	٧٥٣٨	٢٤	..	٣٨	..	٦	..	٩	..	٢٣	..
٣٢ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ . الصين ←	٢٧٥٥٥	١٤٧٣٠٢	..	١٣	..	١٣	..	٢٧	..	١٢	..	٣٥
٣٤ . غينيا ←	..	١٣٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ . موريتانيا	١٠	١١٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ . زمبابوي	٢٩٣	١٣٧٩	٢٤	٣٤	١٦	١٤	٩	١١	١١	٥	٤٠	٣٦
٣٧ . جورجيا ←	..	٨٦١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ . هندوراس	٩١	٥١٠	٥٨	٤٩	١٠	٩	١	٣	٤	٦	٢٨	٣٢
٣٩ . سري لانكا	٣٦٩	١٣٥٤	٢٦	٤٠	١٩	٢٩	١٠	٤	١١	٥	٣٣	٢٢
٤٠ . كوت ديفوار	١٤٩	..	٢٧	..	١٦	..	١٠	..	٥	..	٤٢	..
٤١ . ليسوتو	٣	٩٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا	..	..	..	٢٩	..	٤٦	..	١٦	..	١-	..	١٠
٤٣ . جمهورية مصر العربية	..	٥٧٤٧	١٧	١٥	٣٥	٢٣	٩	٦	١٢	٩	٢٧	٤٨
٤٤ . ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٥ . جمهورية اليمن	..	٩٧٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	..	..										
الدخل المتوسط الأدنى	..	..										
٤٦ . اذربيجان ←	..	٢٥٥٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ . اندونيسيا ←	٩٩٤	٢٧٨٥٤	٦٥	٢٣	١٤	١٦	٢	١٤	٦	٧	١٣	٤٠
٤٨ . السنغال ←	١٤١	٨٠٩	٥١	..	١٩	..	٢	..	٦	..	٢٢	..
٤٩ . بوليفيا ←	١٣٥	..	٤٧	٢١	٢٨	٣	١	صفر	٦	٢	١٩	٧٣
٥٠ . الكاميرون ←	١١٩	١٣٨٤	٥٠	١١	١٥	١٣-	٤	٥	٣	٥	٢٧	٤٢
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	٢٥	..	٢٨	..	١٥	..	٩	..	٢٤
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان ←	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ . الفلبين ←	١٦٦٥	١٢٨١١	٣٩	٣٧	٨	١٣	٨	١١	١٣	١٢	٣٢	٢٧
٥٤ . الكونغو ←	..	٢٢٨	٦٥	..	٤	..	١	..	٨	..	٢٢	..
٥٥ . أوزبكستان ←	..	٥٤٩٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ . المغرب ←	٦٤١	٥١١٨	..	٢٥	..	١٨	..	٦	..	١٥	..	٣٥
٥٧ . مولدوفا ←	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ . غواتيمالا ←	..	..	٤٢	٤٢	١٤	٩	٤	٣	١٢	١٦	٢٧	٢٨
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة ←	٣٥	٤٠٤	٢٣	..	..	..	٣٥	..	٤	..	٣٧	..
٦٠ . بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ . رومانيا	..	١٠٦٢٣	..	١٩	..	١٥	..	١٢	..	٩	..	٤٧
٦٢ . الأردن	..	٥٩٨	٢١	٢٠	١٤	٦	٧	٤	٦	٢٠	٥٢	٥٠
٦٣ . إكوادور ←	٣٠٥	٢٧٩٠	٤٣	٢٩	١٤	١٠	٣	٧	٨	١٢	٣٢	٤٢
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية ←	٢٧٥	١٠٩٤	٧٤	..	٥	..	١	..	٦	..	١٤	..
٦٥ . السلفادور ←	١٩٤	١٢٣٨	٤٠	٣٦	٣٠	١٤	٣	٤	٨	٢٤	١٨	٢٣
٦٦ . ليتوانيا ←	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ . كولومبيا	١٤٨٧	٩٦١٨	٣١	٢٩	٢٠	١٤	٨	١٠	١١	١٦	٢٩	٣١
٦٨ . جامايكا ←	٢٢١	٦٢٠	٤٦	٤٤	٧	٦	١١	٩	٥	٧	٣٠	٣٤
٦٩ . بيرو ←	١٤٣٠	..	٢٥	..	١٤	..	٧	..	٧	..	٤٧	..
٧٠ . باراغواي ←	٩٩	١١٠٣	٥٦	٥٥	١٦	١٦	١	..	٥	١٢	٢١	١٧
٧١ . كازاخستان ←	..	١٠٥٧١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	١٢١	٢٥٧٦	٢٩	..	١٨	..	٤	..	١٣	..	٣٦	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القيمة المضافة فى الصناعة التحـويلية (بمـلايين من الدولارات الجارية)		تـوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية)									
			الأغذية والمشروبات والتبغ		الغزل والنسيج والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيمـاويات		أخـــرى [أ]	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ - الجزائر	٦٨٢	٤٠١٠	٣٢	٢٢	٢٠	١٩	٩	١١	٤	٣	٣٥	٤٥
٧٤ - ناميبيا	..	١٧٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية →	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	١٧٣٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٧٧ - تايلند →	١١٣٠	٣١١٨٥	٢٣	١٦	١٤	١٦	٤	٤٠	٢٥	٥	٣٤	٢٣
٧٨ - كوستاريكا →	٢٠٣	١٣٨٠	٤٨	٤٧	١٢	٨	٦	٨	٧	١٠	٢٨	٢٧
٧٩ - أوكرانيا →	..	٤٨٨٧٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	..	٢٠	٢١	١٩	٩	٢٤	٢٦	٨	٧	٢٨	٣٧
٨١ - الاتحاد الروسى →	..	٢٠٠٢٣٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما →	١٢٧	٥٠٢	٤١	٥١	٩	٥	١	٣	٥	٩	٤٤	٣٢
٨٣ - الجمهورية التشيكية →	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا →	٥	١٦١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - تركيا	١٩٣٠	٢٧٤٦٥	٢٦	١٨	١٥	١٤	٨	١٩	٧	٩	٤٥	٤٠
٨٦ - جمهورية ايران الاسلامية	..	١٥٣٦٣	٣	١٤	٢٠	١٧	١٨	٢٦	٦	٦	٢٦	٣٧
الدخل المتوسط الأعلى	٥٠٤٢٧	..										
٨٧ - فنزويلا →	٢١٦٣	٨٨٣٨	٣٠	٢٢	١٣	٥	٩	٩	٨	١٢	٣٩	٥٢
٨٨ - بيلاروس →	..	١٢١٧٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ - البرازيل	١٠٤٢٢	٩٠٠٦٢	١٦	١٥	١٣	١١	٢٢	٢٢	١٠	١٤	٣٩	٣٨
٩٠ - جنوب أفريقيا	٣٨٩٢	٢٦٠٥٠	١٥	١٧	١٣	٨	١٧	١٩	١٠	١٠	٤٥	٤٧
٩١ - موريشيوس	٢٦	٦٠٢	٧٥	٢٣	٦	٥١	٥	٣	٣	٥	١٢	١٩
٩٢ - استونيا →	..	١٢٦٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا →	٥٠٠	..	٣٦	١٠	٣	٦	٨	٣٤	٩	١١	٥٤	٣٩
٩٤ - شيلى →	٢٠٨٨	..	١٧	٢٩	١٢	٧	١١	٥	٥	١١	٥٥	٤٩
٩٥ - هنغاريا →	..	٧٣٨١	١٢	١١	١٣	٩	٢٨	٢٧	٨	١٤	٣٩	٤٠
٩٦ - المكسيك →	٨٤٤٩	٦٧١٥٧	..	٢٤	..	٥	..	٢٥	..	١٧	..	٣٠
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	١٩٨	٤٩٦	١٨	..	٣	..	٧	٢	..	..	٧٠	..
٩٨ - اوروغواى →	٦١٩	٢٤٧٦	٣٤	٣٣	٢١	١٨	٧	٦	٨	٩	٣٢	٣٢
٩٩ - عمان →	صفر	٤٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٠ - غابون →	٢٢	٦٥٣	٣٧	..	٧	..	٦	..	٦	..	٤٤	..
١٠١ - سلوفينيا	..	٣٦٧٠	..	١٦	..	١٦	..	٢٣	..	١٠	..	٣٥
١٠٢ - بورتوريكو →	١١٩٠	١٣٣٩٢	..	١٦	..	٥	..	١٣	..	٥٠	..	١٦
١٠٣ - الأرجنتين	٩٩٦٣	٥٠٠٠٩	١٨	٢١	١٧	١٠	١٧	١٣	٨	١٢	٤٠	٤٤
١٠٤ - اليونان	١٩٥٢	١٢٣٩٨	١٩	٢٦	١٩	١٧	١٣	١٢	٩	٩	٤١	٣٥
١٠٥ - جمهورية كوريا →	١٨٨٠	٨٥٤٥٤	٢٦	١٠	١٧	١٢	١١	٣٠	١١	١٠	٣٦	٣٧
١٠٦ - البرتغال [ب]	..	..	١٨	٢٠	١٩	٢٣	١٣	١٢	١٠	١٠	٣٩	٣٥
١٠٧ - المملكة العربية السعودية →	٤٣٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..										
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٢٣٣ ج	٤٥٦٩٨ ج										
شرق آسيا والمحيط الهادى	٣٧٨٨٦ ج	٣٤٣٤١٩ ج										
جنوب آسيا	١٠٣٦٢ ج	٥٣٨٨٩ ج										
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..										
امريكا اللاتينية والكاريبى	٤١٦٠١ ج	..										
المدينة بصورة باهظة	٣٣٥٦٨ ج	..										
اقتصادات مرتفعة الدخل	٥٦٨٢٣٦ ج	..										
١٠٩ - نيوزيلندا →	١٨٠٩	..	٢٤	٢٧	١٣	٨	١٥	١٤	٤	٦	٤٣	٤٥
١١٠ - ايرلندا	٧٨٦	١٥١١	٣١	٢٧	١٩	٣	١٣	٢٧	٧	٢١	٣٠	٢٢
١١١ - اسبانيا →	..	١٠٠٦٧٢	١٣	١٨	١٥	٨	١٦	٢٦	١١	١٠	٤٥	٢٨
١١٢ - + أسرائيل	..	..	١٥	١٣	١٤	٩	٢٣	٣٢	٧	٨	٤١	٣٨
١١٣ - استراليا →	٩٥٥١	٤٣٦٧٩	١٦	١٨	٩	٦	٢٤	٢٠	٧	٨	٤٣	٤٨
١١٤ - + هونغ كونغ	١٠١٣	١٢٠٢٠	٤	١١	٤١	٣٥	١٦	٢١	٢	٢	٣٦	٣٢
١١٥ - المملكة المتحدة	٣٥٥٤٠	٢٠١٨٥٩	١٣	١٥	٩	٥	٣١	٣٠	١٠	١٣	٣٧	٣٧
١١٦ - فنلندا	٢٥٨٨	٢٠٧٨٥	١٣	١٤	١٠	٣	٢٠	٢٣	٦	٨	٥١	٥١
١١٧ - + الكويت →	١٢٠	١٧٣١	٥	٤	٤	٣	١	٢	٤	٣	٨٦	٨٨
١١٨ - ايطاليا →	٢٩٠٩٣	٢٥٠٣٤٥	١٠	١٠	١٣	١٤	٢٤	٣٣	١٣	٦	٤٠	٣٨
١١٩ - + سنغافورة →	٣٧٩	١٣٥٦٨	١٢	٤	٥	٣	٢٨	٥٤	٤	٩	٥١	٣٠
١٢٠ - كندا	١٦٧٨٢	..	١٦	١٧	٨	٥	٢٣	٢٦	٧	١٠	٤٦	٤١
١٢١ - هولندا →	..	٥٨٤٧٦	١٧	٢١	٨	٣	٢٧	٢٤	١٣	١٩	٣٦	٣٩
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	..	٢٧٠٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ - بلجيكا →	١٤٢٥	..	١٧	١٧	١٣	٨	٢٥	٢٢	٩	١٤	٣٧	٣٩
١٢٤ - فرنسا →	..	٢٧١١٣٣	١٢	١٤	١٠	٦	٢٦	٣٠	٨	٩	٤٤	٤٢
١٢٥ - النمسا →	٤٨٧٣	٤٦٧٣٩	١٦	١٥	١٣	٦	٢٠	٢٨	٧	٨	٤٥	٤٣
١٢٦ - المانيا →	٧٠٨٨٨ د	٥٦٥٦٠٣	١٣ د	..	٨ د	..	٣١ د	..	١٠ د	..	٣٩ د	..
١٢٧ - السويد	..	٤٣٦٠٥	١٠	١١	٦	٢	٣٠	٣٣	٥	١٠	٤٩	٤٤
١٢٨ - الولايات المتحدة →	٢٥٤١١٥	..	١٢	١٣	٨	٥	٣١	٣١	١٠	١٢	٣٩	٣٨
١٢٩ - النرويج	٢٤١٦	١٤٢٨٢	١٥	٢٣	٧	٢	٢٢	٢٧	٧	٨	٤٩	٤٠
١٣٠ - الدانمرك	٢٩٢٩	٢٣٤٧٨	٢٠	٢٣	٨	٤	٢٤	٢٣	٨	١٢	٤٠	٣٨
١٣١ - اليابان →	٧٣٣٤٢	١٠٢٣٠٤٨	٨	١٠	٨	٥	٣٤	٣٨	١١	١٠	٤٠	٣٨
١٣٢ - سويسرا →	..	..	..	١٠	..	٤	..	١٤	..	..	..	٧٢
العالم	..	..										

(أ) تشمل البيانات غير المخصصة ، أنظر الملاحظات التقنية . (ب) بما فى ذلك اريتريا . (جـ) بيانات القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بسعر المشترى . (د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٧ : ايرادات الصناعة التحويلية وناتجها

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: متوسط نمو السنوى (نسبة مئوية)		الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: الرقم القياسى (١٩٨٠ = ١٠٠)			اجمالى الايرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة				الناتج الاجمالى لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند													
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	٢٩	..	..	..	..	..	..	..
٢ - تنزانيا	..	..	..	..	..	٤٢	..	..	..	١٢٢	..	..	..
٣ - اثيوبيا	..	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..
٤ - سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بوروندى	٧,٥-	..	١٢٩	١٢٣	..	..	٢١	١٩	..	..	٧٥	٧١	..
٧ - أوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ - نيبال	..	..	..	..	..	..	٢٣	٢٥	..	..	..	..	..
٩ - ملاوى	..	..	..	..	..	٣٦	..	..	..	١٢٦	..	..	..
١٠ - تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١ - رواندا	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..	..
١٢ - بنغلاديش	٣,٠-	٠,٧-	٨٦	..	..	٢٦	٣٩	..	..	..	..	..	..
١٣ - مدغشقر	٠,٨-	..	..	..	..	٣٩	..	..	..	١٠٦	..	..	..
١٤ - غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - كينيا	٣,٤-	٢,١-	٩١	٨٣	٦٩	٥٠	٤٣	٤٠	٤٢	٤٣	٢٣٣	٢٤٧	٢٣٥
١٦ - مالى	..	..	..	..	..	٤٦	..	..	..	١٣٩	..	..	..
١٧ - النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٠ - الهند	٠,٤	٢,٥	١٣٤	١٣٠	١٢٩	٤٦	٣٩	٣٨	٣٨	٨٣	٢١٢	٢١٤	٢١٧
٢١ - نيجيريا	٠,٨-	..	..	..	..	١٨	..	..	..	١٨٢	..	..	..
٢٢ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	٣٦	..	..	..	..	..	..
٢٣ - نيكاراغوا	٢,٠-	..	..	..	..	١٩	..	..	..	٢١٠	..	..	..
٢٤ - توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥ - غامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ - زامبيا	٣,٢-	٣,٨	١٢٢	١٣٠	..	٣٤	٢٦	٢٦	..	١٠٩	١٢٩	١٣٢	..
٢٧ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	٤١	..	٣٦	..	١٤٢	..	١٢٢
٢٩ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غانا	١٤,٨-	..	..	..	..	٢٣	..	..	..	١٩٣	..	..	..
٣١ - باكستان	٣,٤	..	..	..	..	٢١	..	..	..	٥٠	..	..	..
٣٢ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٤٣	٢٦٩	٣١٨
٣٤ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - زمبابوى	١,٦	٠,١	١٠٦	١٠٨	١٠٦	٤٣	٣٣	٢٩	٢٧	٩٨	١٢٧	١٣٢	١٣٢
٣٧ - جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	..	..	..	..	..	..	٣٧	٣٥	٣٦	..	..	..	..
٣٩ - سرى لانكا	..	١,٤	٩٥	..	..	..	١٨	..	..	٧٠	١٣٨	..	..
٤٠ - كوت ديفوار	٠,٩-	..	..	..	..	٢٧	..	..	..	٧١	..	..	..
٤١ - ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ - أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٤,١	٣,٦-	٨٢	٨٠	٧٣	٥٤	٣٣	٣٠	٢٩	٨٩	٢١٥	٢٣٤	٢٠٩
٤٤ - ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٥ - جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل													
الدخل المتوسط الأدنى													
٤٦ - اذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - أندونيسيا	٥,٢	٤,٣	١٦٤	١٧١	١٧٢	٢٦	٢٠	٢٠	١٩	٤٢	٢٠٦	٢١٤	٢١٤
٤٨ - السنغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٩ - بوليفيا	١,٧	٠,٨-	٧٤	٧٨	..	٣٧	٩	٨	..	٥٠	..	..	..
٥٠ - الكاميرون	..	..	٨٨	..	..	٢٩	٤٥	..	..	٨٠	١٨٩	..	..
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	٤٨	٤٩	٢٨	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين	٣,٧-	٥,٢	١٦١	١٨٠	١٨١	٢١	٢٧	٢٧	٢٦	١٠٤	١١١	١٢٢	١٢٨
٥٤ - الكونغو	..	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	..	..	..	..
٥٥ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	..	٢,٥-	٧٦	٧٨	٧٨	..	٣٧	٣٧	٣٧	..	٩١	٩٠	٨٩
٥٧ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	٣,٢-	١,٦-	٩٧	..	..	..	٢٠	..	..	..	..	..	..
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٢,٩	..	..	..	..	٤٠	..	..	..	..	..	..	..
٦٠ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٨	١٣٨	١٣٢
٦١ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	٤٢	٣٩	..	..	..	..	..
٦٢ - الأردن	..	٣,٣-	٧٩	٧٣	٧٠	٣٧	٢٤	٢٦	٢٩	..	..	..	..
٦٣ - إكوادور	٣,٣	٠,٧-	٩١	٩٨	١٠٥	٢٧	٣٩	٣٨	٣٨	٨٣	١١٦	١٢٣	١٢٤
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١,١-	..	..	..	..	٣٥	..	..	..	٦٣	..	..	..
٦٥ - السلفادور	٢,٤	..	..	..	..	٢٨	..	٢٠	..	٧١	..	..	..
٦٦ - ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ - كولومبيا	٠,٢-	١,٠	١١٦	١١٥	١١١	٢٥	١٥	١٥	١٥	٨٦	١٦٨	١٦٠	١٦٧
٦٨ - جامايكا	٠,٢-	١,٥-	٩٠	٨٩	٨٧	٤٣	٣٢	٣٣	٣٤	٩٩	٧٦	٧٢	٧٥
٦٩ - بيرو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٨٠	..	..	..
٧٠ - باراغواى	..	..	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	..	..	..	..	..	٤٤	..	..	..	٩٤	..	..	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم					اجمالى الايرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة				الناتج الاجمالى لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)		الرقم القياسى (١٩٨٠ = ١٠٠)										
	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
٧٣ ـ الجزائر	١,٣-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٢١	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٦ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ ـ تايلند	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦	١٦	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ كوستاريكا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤١	٣٨	٣٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ ـ بولندا	٥,٦	٠,٨-	٨٣	٧٨	٧٤	٢٤	١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨١ ـ الاتحاد الروسى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ ـ بنما	٠,٢	٢,٠	١٢٩	١٣٤	١٣٩	٣٢	٣٦	٣٦	٣٧	٦٧	٩١	٩٣	٩٥
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ بوتسوانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ تركيا	٦,١	٣,٠	١٢٢	١٥٨	١٥٤	٢٦	٢٢	٢٥	٢٥	١٠٨	١٧٣	٢٠٠	٢٠٤
٨٦ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٠٠	٦,٨-	٤٥	٥٩	٠٠	٢٥	٣٢	٣٥	٠٠	٠٠	١١٠	١١٨	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى													
٨٧ ـ فنزويلا	٤,٩	٥,٤-	٥٨	٦١	٥٧	٣١	١٦	٢١	١٩	١٠٢	١٢١	١١٨	١٢٢
٨٨ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٩ ـ البرازيل	٥,٠	٢,٤-	٨١	٨٠	٠٠	٢٢	٢٣	٢٣	٠٠	٨٢	٩٥	٩٧	٠٠
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	٢,٧	٠,٢	١٠٧	١٠٥	١٠٧	٤٦	٥١	٥١	٥١	٦٤	٨١	٧٨	٧٥
٩١ ـ موريشيوس	١,٨	٠,٤	١٠١	١٠٧	٠٠	٣٤	٤٦	٤٨	٠٠	١٣٩	٧٦	٧٦	٠٠
٩٢ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ ـ ماليزيا	٢,٠	٢,٣	١٢٩	١٣٥	١٣٨	٢٨	٢٧	٢٧	٢٧	٩٦	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ ـ شيلى	٨,١	٠,٣-	١٠٥	١١١	١١٦	١٩	١٧	١٨	١٨	٦٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٥ ـ هنغاريا	٣,٦	١,٧	١٢٢	١١٥	١١٨	٢٨	٤١	٤٣	٠٠	٤٦	٩٤	١٠٦	٨٥
٩٦ ـ المكسيك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ ترينيداد وتوباجو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٨ ـ أوروغواى	٠٠	٢,٣-	٨٤	٨١	٧٤	٠٠	٢٣	٢٣	٢٣	٠٠	١٠٩	١١٠	١١٢
٩٩ ـ عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٠ ـ غابون	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠١ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٦	٨٠	٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ ـ الأرجنتين	٢,١-	٢,٢-	٨٢	٦٩	٠٠	٢٨	٢٠	١٩	٠٠	٧٥	١١٣	١٢٠	٠٠
١٠٤ ـ اليونان	٤,٩	٠,٨	١١٤	١١٤	١١١	٣٢	٤٣	٤١	٣٩	٥٥	١١٣	١١٤	١١٠
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	١٠,٠	٨,٤	٢٠٩	٢٣١	٢٣٧	٢٥	٢٨	٢٦	٢٦	٣٤	٢٢٣	٢٤٩	٢٧٠
١٠٦ ـ البرتغال	١,٨	٠,٥	١٠٣	٠٠	٠٠	٣٤	٣٦	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٥	٠٠	٠٠
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٨ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط													
أفريقيا جنوب الصحراء													
شرق آسيا والمحيط الهادى													
جنوب آسيا													
أوروبا وآسيا الوسطى													
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا													
أمريكا اللاتينية والكاريبى													
المدينة بصورة باهظة													
اقتصادات مرتفعة الدخل													
١٠٩ ـ نيوزيلندا	١,٢	٠,١	٩٥	١٠٢	١٠٨	٦٢	٥٧	٥٦	٥٦	٠٠	١٤٤	٠٠	٠٠
١١٠ ـ أيرلندا	٤,١	٢,٠	١١٢	١١٦	١٢٣	٤٩	٢٧	٢٧	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١١ ـ أسبانيا	٤,١	١,٢	١١١	١١٥	٠٠	٥٢	٤١	٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٨,٨	١,٦-	٩٤	٩١	٨٦	٣٦	٦٠	٥٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٣ ـ استراليا	٢,٩	٠,٥	١٠٤	١١٠	١١٢	٥٢	٣٩	٣٩	٣٥	٠٠	١٤٩	١٦٤	١٦٣
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٠٠	٤,٨	١٥٣	١٥٧	١٥٨	٠٠	٥٥	٥٢	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١,٧	٢,٥	١٢٥	١٢٨	١٣١	٥٢	٤٢	٤٤	٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٦ ـ فنلندا	٢,٦	٢,٦	١٣٠	١٢٩	١٣٠	٤٧	٤٧	٥٢	٤٨	٧٤	١٤٣	١٤٤	١٦٠
١١٧ ـ + الكويت	٧,٠	١,٦-	٦٤	٠٠	٠٠	١٢	١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٨ ـ ايطاليا	٤,١	٥,٨	١٧٧	١٧٩	١٧٣	٤١	٦٧	٦٩	٦٩	٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٢
١١٩ ـ + سنغافورة	٣,٠	٥,١	١٧٦	١٨٧	٢٠٠	٣٦	٣٢	٣٣	٣٤	٧٢	١٣٠	١٢٨	١٣٢
١٢٠ ـ كندا	١,٨	٠,١	١٠١	٩٩	١٠٢	٥٣	٤٦	٤٨	٤٧	٦٨	١١٣	٠٠	٠٠
١٢١ ـ هولندا	٢,٥	١,٧	١٣٧	١٣٨	٠٠	٥٢	٦١	٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٣ ـ بلجيكا	٤,٧	٠,٥	١٠٤	١٠٥	١٠٨	٤٦	٣٩	٤٢	٤٢	٠٠	١٦٦	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٢	١٢٢	١٢٤
١٢٥ ـ النمسا	٣,٥	٢,٠	١٢٠	١٢٦	١٢٧	٤٧	٥٣	٥٤	٥٤	٦٢	١٣٤	١٣٨	١٣٩
١٢٦ ـ ألمانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٧ ـ السويد	٠,٤	١,٢	١٠٦	١٠٨	١١٣	٥٢	٣٥	٥٢	٥٣	٠٠	١٣٤	١٥٠	١٥٩
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	٠,١	٠,٤	١٠٣	١٠٣	١٠٥	٤٧	٣٦	٣٦	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٩ ـ النرويج	٢,٦	٢,٣	١١٢	١١٥	١٤٢	٥٠	٥٩	٦٠	٧١	٧٤	١٣٥	١٣٣	٠٠
١٣٠ ـ الدانمرك	٢,٥	٠,٣-	٩٠	٩٢	٩٧	٥٦	٦١	٥٩	٥٨	٦٩	٨١	٨٢	٨٥
١٣١ ـ اليابان	٣,١	١,٩	١٢٠	١٢٢	١٢٣	٣٢	٣٣	٣٣	٣٥	٤٨	١٣٦	١٤١	١٣٨
١٣٢ ـ سويسرا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم													

(أ) بما فى ذلك اريتريا .

جدول ٨ : نمو الاستهلاك والاستثمار

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)					
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى	
	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٣	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٣	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٥,١ م	٦,٠ م	٤,١ م	٤,٧ م	٦,٤ م	٦,١ م
باستبعاد الصين والهند	..	٢,٧ م	..	٢,١ م	٧,٤ م	٠,٢- م
١ ـ موزامبيق	..	١,٥-	..	٣,٥	..	٣,٣
٢ ـ تنزانيا	..	..	..	..	٣,١	٥,٦
٣ ـ اثيوبيا	..	..	..	..	..	..
٤ ـ سيراليون	أ	٢,٤-	٥,٣	٠,١-	١,٢-	١,٩-
٥ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..
٦ ـ بوروندى	٢,٠	٣,٣	٣,٧	٤,١	١٦,١	٣,٢
٧ ـ أوغندا	..	٣,٩	..	٣,٢	..	٧,١
٨ ـ نيبال	..	..	..	..	..	..
٩ ـ ملاوى	٧,٩	٥,٠	٣,٤	٣,٠	٤,٢	٢,٣-
١٠ ـ تشاد	..	..	..	..	..	..
١١ ـ رواندا	٧,٥	٧,٣	٥,٣	٠,٩	١٠,٤	صفر
١٢ ـ بنغلاديش	أ	أ	٢,٣	٢,٧	٤,٨	١,٦
١٣ ـ مدغشقر	١,٥	٠,١-	٠,٢-	٠,٧-	٠,٤	٢,٥
١٤ ـ غينيا بيساو	١,٣	٥,٠	٣,٢-	٢,٩	١,٧-	٩,١
١٥ ـ كينيا	٩,٢	٣,٤	٦,٤	٤,٧	٢,٤	٠,٧-
١٦ ـ مالى	٤,٠	٥,٤	٥,٢	١,٠	٤,٩	٥,١
١٧ ـ النيجر	٣,٠	١,٧	١,٧-	٠,٢-	٧,٦	٦,٨-
١٨ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..
١٩ ـ بوركينا فاصو	٦,٦	٥,٥	٤,٧	٢,٥	٤,٤	٧,٩
٢٠ ـ الهند	٤,١	٦,٢	٢,٨	٤,٧	٤,٥	٥,٧
٢١ ـ نيجيريا	١١,٤	,٣	٧,٨	٠,٩-	١١,٤	٥,٥-
٢٢ ـ ألبانيا	..	أ	..	٤,١	..	١١,٨-
٢٣ ـ نيكاراغوا	١٠,٧	٣,٠-	١,١	١,٢-	..	٥,٥-
٢٤ ـ توغو	١٠,٢	١,٩-	٢,٦	٢,٥	١١,٩	١,٤-
٢٥ ـ غامبيا	٨,٥	٢,٤	٦,٣	٥,٦	٣١,٤	٢,٥
٢٦ ـ زامبيا	١,٤	٠,١-	٠,٢	٠,٨	١٠,٩-	٢,٥
٢٧ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..
٢٨ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٤-	٦,٠-	٥,٢	٢,٠	٩,٧-	٠,٦
٢٩ ـ بنن	١,٩-	٠,٦	٢,١	١,٥	١١,٤	٣,٠-
٣٠ ـ غانا	٥,١	١,١	١,٧	٣,١	٢,٥-	٩,٨
٣١ ـ باكستان	٤,١	٨,٠	٤,٢	٤,٨	٣,٧	٥,٦
٣٢ ـ طاجيكستان	..	١,٢	..	٣,٨	..	٤,٢
٣٣ ـ الصين	٦,٣	١٠,٨	٥,٣	٧,٩	٧,٦	١١,١
٣٤ ـ غينيا	..	..	..	..	..	..
٣٥ ـ موريتانيا	١١,٤	٢,٦-	٢,٧	٣,٢	٨,٣	٢,٨-
٣٦ ـ زمبابوى	١٢,١	٣,٤	٢,٦	٢,٧	٤,٢-	٣,٠
٣٧ ـ جورجيا	..	١,٣-	..	٣,٠	..	٩,٢-
٣٨ ـ هندوراس	٦,٥	٢,١	٥,٩	٢,٥	٩,١	٥,٥
٣٩ ـ سرى لانكا	٠,٣	٥,٦	٥,٠	٣,٥	١٣,٨	٢,٤
٤٠ ـ كوت ديفوار	٩,٦	١,٢-	٦,٦	٠,٣	١٠,١	٩,٥-
٤١ ـ ليسوتو	١٧,٨	٢,٩	١٠,٦	٠,٣	٢٣,٤	٩,٤
٤٢ ـ أرمينيا	..	٤,٠	..	٢,٣	..	٤,٥
٤٣ ـ جمهورية مصر العربية	أ	٢,٨	٧,٤	٢,٣	١٨,٧	١,٢
٤٤ ـ ميانمار	أ	أ	٤,١	٠,٥	٨,٠	٠,٧-
٤٥ ـ جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	..	١,٤ م	..	٢,٢ م	..	١,٣ م
الدخل المتوسط الأدنى	..	٠,٢ م	..	١,٦ م	..	٠,٨ م
٤٦ ـ أذربيجان	..	١,٥	..	٢,٩	..	٠,٤
٤٧ ـ اندونيسيا	١٣,١	٤,٨	٦,٥	٤,٤	١٤,١	٧,١
٤٨ ـ السنغال	٥,٩	١,٩	٣,٠	٢,٦	٠,٣	٣,٤
٤٩ ـ بوليفيا	٧,٩	١,٧-	٤,٥	٢,٨	٢,٣	٤,٣-
٥٠ ـ الكاميرون	٥,٢	٥,١	٧,٤	١,٦-	١١,٢	٤,٠-
٥١ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	١,٧	..	١,٩	..	٤,٥
٥٣ ـ الفلبين	٦,٨	١,٠	٤,٣	٢,٤	١١,٣	٠,١-
٥٤ ـ الكونغو	٤,١	٢,٢	١,٥	١,٨	١,٥	١١,١-
٥٥ ـ أوزبكستان	..	٣,٥	..	١,٧	..	٠,٩
٥٦ ـ المغرب	١٤,٠	٥,٠	٥,٥	٣,٧	٩,٩	٢,٦
٥٧ ـ مولدوفا	..	٣,٩	..	٦,٢	..	٣,٦
٥٨ ـ غواتيمالا	٦,٥	٣,٤	٥,٣	٢,١	٧,٩	١,٧
٥٩ ـ بابوا غينيا الجديدة	١,٣-	٠,٦	٤,٥	٠,٩	٥,٤-	٠,٣
٦٠ ـ بلغاريا	..	٩,٩	..	٠,٣	..	٢,٣-
٦١ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	٣,٨-
٦٢ ـ الأردن	..	..	..	..	..	..
٦٣ ـ إكوادور	١٤,٥	١,٣-	٨,١	٢,١	١١,٠	١,٧-
٦٤ ـ الجمهورية الدومينيكية	٢,٧	٢,٠	٥,٦	٠,٥	٩,٤	٣,٥
٦٥ ـ السلفادور	٦,٨	٢,٥	٤,٢	١,٠	٧,٣	٣,٩
٦٦ ـ ليتوانيا	..	..	..	..	..	..
٦٧ ـ كولومبيا	٥,٤	٤,٥	٥,٣	٣,١	٥,٠	٢,١
٦٨ ـ جامايكا	٦,٥	٥,٠	٧,٥	٤,٦	٩,٦-	٠,٧
٦٩ ـ بيرو	٤,٠	٠,٩-	٢,٢	٠,٣	٦,٥	٢,٣-
٧٠ ـ باراغواى	٤,٨	٤,٠	٨,٧	٢,٣	١٨,٦	٠,٨
٧١ ـ كازاخستان	..	٢,٢	..	٢,٤	..	١,٩
٧٢ ـ تونس	٧,٨	٣,٧	٨,٩	٣,٢	٦,١	١,٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)					
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى	
	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	١١,٥	٤,٩	٣,٦	٢,١	١٣,٦	٣,٦-
٧٤ - ناميبيا	..	٤,٥	..	٢,٦	..	٦,٥-
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	٩,٨	٤,٦	٦,٤	٧,٠	٧,٢	١١,٤
٧٨ - كوستاريكا	٦,٦	١,٥	٤,٨	٢,٧	٩,٢	٥,٥
٧٩ - أوكرانيا	..	٠,٢-	..	١,٥	..	٤,٤-
٨٠ - بولندا	..	٠,١-	..	١,٦	..	١,١-
٨١ - الاتحاد الروسى	..	٢,٠-	..	٣,٥-	..	٠,١-
٨٢ - بنما	٥,٨	٠,٤-	٣,٩	١,٣	٠,٣	١,٥-
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا	..	..	..	..	..	..
٨٥ - تركيا	٦,٣	٣,٣	٤,٧	٥,١	٦,٩	٥,٦
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	..	٢,٥-	..	٤,٥	..	٠,٤
الدخل المتوسط الأعلى	٦,٤ م	٣,٨ م	٦,٢ م	٣,١ م	٦,٤ م	٢,١ م
٨٧ - فنزويلا	..	٢,٨	..	٢,٢	٧,١	١,١-
٨٨ - بيلاروس	..	١,٩	..	١,١	..	٣,٣
٨٩ - البرازيل	٦,٠	٥,٢	٨,٠	١,٨	٨,٩	٠,٣-
٩٠ - جنوب أفريقيا	٥,٥	٣,١	٣,٤	١,٥	٠,٩	٤,٧-
٩١ - موريشيوس	٩,٨	٣,٥	٩,٢	٥,٥	١٠,٠	١١,١
٩٢ - استوانيا	..	٤,١	..	٠,٤	..	٦,٩-
٩٣ - ماليزيا	٩,٣	٣,٩	٧,٥	٥,٥	١٠,٨	٦,٣
٩٤ - شيلى	٢,٤	٠,٩	٠,٧	٣,٢	٢,١-	٩,٦
٩٥ - هنغاريا	٢,٥	١,٨	٣,٠	صفر	٦,٧	١,٦-
٩٦ - المكسيك	٨,٣	١,٩	٥,٩	٢,٦	٨,٣	٠,١
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٩,٠	٤,٥-	٦,٤	٠,٧-	١٤,٢	٨,٩-
٩٨ - أوروغواى	٤,٠	٢,١	٠,١	١,٧	١٠,٧	٣,٤-
٩٩ - عمان	..	..	..	..	..	..
١٠٠ - غابون	١٠,٢	٠,٤-	٧,٣	٠,٥	١٣,٦	٥,٣-
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	٤,٥	..	٣,١	..	٦,٨
١٠٣ - الأرجنتين	أ	أ	٢,٣	١,١	٣,١	١,٣-
١٠٤ - اليونان	٦,٩	٢,٤	٤,٥	٣,٣	٢,١	٠,٤
١٠٥ - جمهورية كوريا	٧,٤	٦,١	٨,٢	٨,٦	١٤,١	١١,٨
١٠٦ - البرتغال	٨,٧	٤,٥	٤,٤	٢,٩	٢,٧	٤,١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	٥,٧	..	٣,٦	..	٠,٩-
الدخل المنخفض والمتوسط	..	٢,٤ م	..	٢,٨ م	..	٢,٤ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٥,٨ م	١,٩ م	٤,٥ م	١,٧ م	٤,٣ م	٢,٨- م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٧,٧ م	٦,٨ م	٦,٢ م	٦,٩ م	٩,٨ م	٩,٦ م
جنوب آسيا	٤,٠ م	٧,٠ م	٣,٠ م	٤,٦ م	٤,٦ م	٥,٥ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	٠,٢- م	..	٠,٣ م	..	٠,١- م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٦,٢ م	٣,٣ م	٦,٣ م	٢,١ م	٦,٦ م	٠,١ م
المدينة بصورة باهظة	..	٣,٦ م	..	١,٧ م	٦,٧ م	١,٠- م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢,٦ م	٢,١ م	٣,٥ م	٣,٠ م	٢,٣ م	٣,٤ م
١٠٩ - نيوزيلندا	٣,٦	١,٠	١,٦	١,٥	١,٠-	٢,٤
١١٠ - ايرلندا	٦,٠	٠,٢	٤,٣	٣,٣	٥,٢	٠,٣-
١١١ - اسبانيا	٥,٨	٥,٤	٢,٨	٢,٧	١,٥	٥,١
١١٢ - + إسرائيل	٣,٩	٠,٩	٥,٨	٥,٤	٠,٦	٥,٨
١١٣ - استراليا	٥,١	٣,٤	٣,٢	٣,٢	١,٩	١,٢
١١٤ - + هونغ كونغ	٨,٣	٥,٧	٩,٠	٧,١	١٢,١	٥,٠
١١٥ - المملكة المتحدة	٢,٤	١,٢	٢,٠	٣,٣	٠,٢	٤,٠
١١٦ - فنلندا	٥,٢	٢,٧	٢,٨	٣,٣	٠,٦	١,٠-
١١٧ - + الكويت	١٠,٧	..	٨,٧	..	١٩,٤	..
١١٨ - ايطاليا	٣,٠	٢,٣	٤,١	٢,٧	١,٦	١,٥
١١٩ - + سنغافورة	٦,٢	٦,٣	٥,٩	٦,٣	٧,٨	٥,٧
١٢٠ - كندا	٣,٨	٢,٥	٥,١	٢,٨	٥,٧	٣,٦
١٢١ - هولندا	٢,٩	١,٥	٣,٩	٢,٠	٠,١	٢,٧
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..
١٢٣ - بلجيكا	٤,١	٠,٧	٣,٥	١,٩	٢,١	٣,٧
١٢٤ - فرنسا	٣,٤	٢,٢	٣,٣	٢,٢	١,٤	٢,١
١٢٥ - النمسا	٣,٨	١,٤	٣,٧	٢,٥	٢,٧	٣,٠
١٢٦ - ألمانيا ب	٣,٢	١,٣	٣,٢	٢,٦	٠,٥	٢,٤
١٢٧ - السويد	٣,٢	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٦-	١,٨
١٢٨ - الولايات المتحدة	١,١	٢,٤	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٥
١٢٩ - النرويج	٥,٤	٢,٨	٤,١	١,٦	٣,٣	١,٠-
١٣٠ - الدانمرك	٤,١	٠,٩	٢,٠	١,٧	٠,٨-	١,٢
١٣١ - اليابان	٤,٩	٢,٣	٤,٧	٣,٥	٢,٥	٥,٥
١٣٢ - سويسرا	١,٨	٢,٧	١,٠	١,٤	١,٨-	٣,١
العالم	..	٢,٣ م	..	٣,١ م	..	٢,٢ م

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة للاستهلاك الحكومى العام ، ومن ثم فقد أدرج فى الاستهلاك الخاص ، الخ . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٩ : هيكل الطلب

توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى		الادخار المحلى الاجمالى		صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج		رصيد الموارد	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٩ م	١٠ م	٧٤ م	٦٣ م	٢٠ م	٣٠ م	١٩ م	٢٧ م	٧ م	٢٠ م	-١ م	-٣ م
باستبعاد الصين والهند	١١ م	١٢ م	٧٦ م	٨١ م	١٤ م	١٧ م	١٢ م	١٠ م	١٣ م	١٩ م	-٣ م	-٨
١ . موزامبيق	..	١٧	..	٩٤	..	٤١	..	-١١	..	٢١	..	-٥٣
٢ . تنزانيا	١١	٩	٦٩	٨٢	٢٣	٥١	٢٠	١٠	٢٦	٣١	-٢	-٤١
٣ . اثيوبيا	..	١١	..	٨٦	..	١٢	..	٣	..	..	..	-٩
٤ . سيراليون	١٢	١١	٧٤	٨٤	١٧	٩	١٥	٥	٣٠	٢٢	-٢	-٤
٥ . فييت نام	..	أ	..	٨٤	..	٢١	..	..	..	٢٨	..	-٤
٦ . بوروندى	١٠	١٣	٨٧	٩٠	٥	١٨	٤	-٣	١١	٩	-١	-٢١
٧ . أوغندا	أ	١٤	٨٤	٨٩	١٣	١٥	..	-٢	٢٢	٥	٣	-١٨
٨ . نيبال	أ	٩	٩٧	٨٠	٦	٢١	٣	١١	٥	١٨	-٣	-١٠
٩ . ملاوى	١٦	١٧	٧٣	٨١	٢٦	١٢	١١	٢	٢٤	١٧	-١٥	-١٠
١٠ . تشاد	٢٧	١٧	٦٤	٩٣	١٨	٩	١٠	-١٠	٢٣	١٣	-٨	-١٩
١١ . رواندا	٩	٢٢	٨٨	٨٧	٧	١٥	٣	-١٠	١٢	٧	-٤	-٢٥
١٢ . بنغلاديش	١٣	١٤	٧٩	٧٩	١١	١٤	٧	٨	٨	١٢	-٤	-٦
١٣ . مدغشقر	١٣	٧	٧٩	٩١	١٠	١٢	٧	٢	١٩	١٤	-٢	-١٠
١٤ . غينيا بيساو	٢٠	٧	٧٧	٩٣	٣٠	٢٦	٣	صفر	٤	١١	-٢٦	-٢٦
١٥ . كينيا	١٦	١٣	٦٠	٦٦	٢٤	١٦	٢٤	٢١	٣٠	٤٢	-١	٥
١٦ . مالى	١٠	١٣	٨٠	٨١	١٦	٢٢	١٠	٧	١٣	١٦	-٦	-١٥
١٧ . النيجر	٩	١٧	٨٩	٨٢	١٠	٦	٣	١	١١	١٣	-٧	-٤
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١	..	-١٠
١٩ . بوركينا فاصو	٩	١٧	٩٢	٨١	١٢	٢٢	-١	٢	٧	١٢	-١٢	-٢٠
٢٠ . الهند	٩	١١	٧٥	٦٦	١٧	٢٤	١٦	٢٤	٤	١١	-١	صفر
٢١ . نيجيريا	٨	١٨	٨٠	٦٣	١٥	١٥	١٢	١٩	٨	٣٦	-٣	٣
٢٢ . ألبانيا	..	أ	..	١٧٠	..	١٠	..	-٧٠	..	١٢	..	-٨١
٢٣ . نيكاراغوا	٩	١٧	٧٥	٩١	١٨	١٧	١٦	-٨	٢٦	٢٠	-٢	-٢٥
٢٤ . توغو	١٦	١٧	٥٨	٨٦	١٥	٦	٢٦	-٢	٥٠	٢٣	١١	-٨
٢٥ . غامبيا	١١	١٨	٨٤	٧٤	٥	٢٠	٥	٨	٣٣	٥٣	صفر	-١٢
٢٦ . زامبيا	١٦	١١	٣٩	٧٥	٢٨	١٥	٤٥	١٤	٥٤	٣٥	١٧	-١
٢٧ . منغوليا	..	١٨	..	٦٦	..	١٩	..	١٦	..	٦٣	..	-٣
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٢١	١٠	٧٥	٨٩	١٩	٩	٤	١	٢٨	١٥	-١٥	-٧
٢٩ . بنن	١٠	١١	٨٥	٨٥	١٢	١٥	٥	٣	٢٢	٢٢	-٦	-١٢
٣٠ . غانا	١٣	١٢	٧٤	٩٠	١٤	١٥	١٣	-١	٢١	٢٠	-١	-١٦
٣١ . باكستان	١٠	١٤	٨١	٧٤	١٦	٢١	٩	١٢	٨	١٦	-٧	-٩
٣٢ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ . الصين	٨	٩	٦٤	٥١	٢٨	٤١	٢٩	٤٠	٣	٢٤	صفر	-١
٣٤ . غينيا	..	٧	..	٨٤	..	١٦	..	٩	..	٢١	..	-٧
٣٥ . موريتانيا	١٤	١٠	٥٦	٧٩	٢٢	٢٤	٣٠	١١	٤١	٤٦	٨	-١٤
٣٦ . زمبابوى	١٢	١٩	٦٧	٦٤	٢٠	٢٢	٢١	١٧	..	٣٤	..	-٦
٣٧ . جورجيا	..	٩	..	٨٩	..	٣٢	..	٢	..	٣٩	..	-٣٠
٣٨ . هندوراس	١١	١٢	٧٤	٧٠	٢١	٢٧	١٥	١٩	٢٨	٣٢	-٦	-٨
٣٩ . سرى لانكا	١٢	٩	٧٢	٧٥	١٩	٢٥	١٦	١٦	٢٥	٣٣	-٣	-٩
٤٠ . كوت ديفوار	١٤	٢٠	٥٧	٦٣	٢٢	٩	٢٩	١٦	٣٦	٣٤	٧	٧
٤١ . ليسوتو	١٢	٣٠	١٢٠	١١٢	١٢	٧٦	-٣٢	-٤٢	١١	١٥	-٤٤	-١١٨
٤٢ . أرمينيا	..	٢٢	..	٩١	..	١٤	..	-١٤	..	..	..	-٢٨
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٥	١٤	٦٦	٨٠	١٤	١٧	٩	٦	١٤	٢٥	-٥	-١١
٤٤ . ميانمار	أ	أ	٨٩	٨٩	١٤	١٢	١١	١١	٥	٢	-٤	-١
٤٥ . جمهورية اليمن	..	٢٩	..	٦٨	..	٢٠	..	٣	..	١٥	..	-١٧
اقتصادات متوسطة الدخل	..	..	..	..	..	٢٣ م	..	٢٢ م	..	٢٢ م	..	-١ م
الدخل المتوسط الأدنى	..	١٤ م	..	٦٤ م	..	٢٣ م	..	٢٢ م	..	٢٨ م	..	-١ م
٤٦ . أذربيجان	..	٢٠	..	٥٤	..	١٤	..	٢٦	..	..	..	١٢
٤٧ . اندونيسيا	٨	١٠	٧٨	٦٠	١٦	٢٨	١٤	٣١	١٣	٢٨	-٢	٢
٤٨ . السنغال	١٥	١٢	٧٤	٨٠	١٦	١٤	١١	٧	٢٧	٢٢	-٥	-٧
٤٩ . بوليفيا	١٠	١٣	٦٦	٨١	٢٤	١٥	٢٤	٦	٢٥	١٧	صفر	-٩
٥٠ . الكاميرون	١٢	١٢	٧٠	٧٣	١٦	١٥	١٨	١٥	٢٦	١٩	٢	صفر
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	..	١٦	..	٥٢	..	٢٥	..	٣٢	..	..	..	٧
٥٣ . الفلبين	٩	٩	٦٩	٧٦	٢١	٢٤	٢٢	١٦	٢٢	٣٢	١	-٩
٥٤ . الكونغو	١٧	٢٢	٨٢	٧٠	٢٤	١٤	١	٨	٣٥	٤٤	-٢٣	-٧
٥٥ . أوزبكستان	..	٢٢	..	٤٤	..	٢٩	..	٣٤	..	..	..	٥
٥٦ . المغرب	١٢	١٨	٧٣	٦٥	١٨	٢٣	١٥	١٧	١٨	٢٣	-٤	-٦
٥٧ . مولدوفا	..	أ	..	١٠٤	..	٧	..	-٤	..	٣١	..	-١١
٥٨ . غواتيمالا	٨	٦	٧٨	٨٥	١٣	١٧	١٤	٩	١٩	١٨	١	-٨
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٣٠	٢١	٦٤	٥١	٤٢	٢٠	٦	٢٩	١٨	٤٩	-٣٥	٩
٦٠ . بلغاريا	..	١٧	..	٦٦	..	٢٠	..	١٧	..	٥٠	..	-٣
٦١ . رومانيا	..	١٢	..	٦٦	..	٢٧	..	٢٢	..	٢٣	..	-٥
٦٢ . الأردن	..	٢٤	..	٩٠	..	٣٠	..	-١٣	..	٣٨	..	-٤٣
٦٣ . إكوادور	١١	٨	٧٥	٧١	١٨	٢١	١٤	٢٢	١٤	٢٦	-٥	١
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٢	٥	٧٧	٧٧	١٩	٢٢	١٢	١٨	١٧	٢٤	-٧	-٤
٦٥ . السلفادور	١١	١٠	٧٦	٨٨	١٣	١٧	١٣	٢	٢٥	١٤	صفر	-١٤
٦٦ . ليتوانيا	..	١٣	..	٧٦	..	١٨	..	١١	..	٧١	..	-٧
٦٧ . كولومبيا	٩	١٢	٧٢	٧٠	٢٠	٢٢	١٨	١٨	١٤	١٧	-٢	-٤
٦٨ . جامايكا	١٢	١٣	٦١	٦١	٣٢	٣٥	٢٧	٢٦	٣٣	٦٠	-٤	-٨
٦٩ . بيرو	١٢	٨	٧٠	٧٦	١٦	١٩	١٧	١٦	١٨	١٠	٢	-٢
٧٠ . باراغواى	٩	٩	٧٧	٧٧	١٥	٢٢	١٤	١٤	١٥	٢٧	-١	٩
٧١ . كازاخستان	..	٢٨	..	٦٢	..	٣١	..	١٠	..	..	..	-٢١
٧٢ . تونس	١٧	١٦	٦٦	٦٣	٢١	٢٩	١٧	٢٠	٢٢	٤٠	-٤	-٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى		الادخار المحلى الاجمالى		صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج		رصيد الموارد	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	١٥	١٧	٥٦	٥٤	٣٦	٢٩	٢٩	٢٨	٢٢	٢٢	-٧	-١
٧٤ ـ ناميبيا	..	٣٣	..	٦٣	..	١٠	..	٤	..	٥٩	..	٦
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	٢٣	..	٥٤	..	٢٥	..	٢٢	..	٦٧	..	-٢
٧٦ ـ لاتفيا	..	١٩	..	٥٧	..	١١	..	٢٤	..	٦٧	..	١٤
٧٧ ـ تايلند	١١	١٠	٦٨	٥٤	٢٦	٤٠	٢١	٣٦	١٥	٣٧	-٤	-٤
٧٨ ـ كوستاريكا	١٣	١٧	٧٤	٥٩	٢١	٣٠	١٤	٢٥	٢٨	٤٠	-٧	-٦
٧٩ ـ أوكرانيا	..	١٣	..	٨٠	..	٨	..	٧	..	١٧	..	-١
٨٠ ـ بولندا	..	٢٢	..	٦٥	..	١٦	..	١٣	..	١٩	..	-٣
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	١٥	..	٥٢	..	٢٦	..	٣٢	..	٣٩	..	٧
٨٢ ـ بنما	١٥	١٧	٦١	٥٩	٢٨	٢٥	٢٤	٢٤	٣٨	٣٧	-٤	-١
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	٢٦	..	٥٤	..	١٧	..	٢٠	..	٥٥	..	٣
٨٤ ـ بوتسوانا	٢٠	..	٧٨	..	٤٢	..	٢	..	٢٣	٦١	-٤١	-٣
٨٥ ـ تركيا	١٣	١٣	٧٠	٦٥	٢٠	٢٧	١٧	٢٢	٦	١٤	-٢	-٥
٨٦ ـ جمهورية إيران الاسلامية	..	١٥	..	٥٥	..	٢٩	..	٣٠	..	٢٤	..	-١
الدخل المتوسط الأعلى	١١ م	..	٦٥ م	..	٢٤ م	٢٣ م	٢٣ م	٢١ م	١٥ م	٢١ م	-١ م	-٢ م
٨٧ ـ فنزويلا	١١	٩	٥٢	٧٣	٣٣	١٩	٣٧	١٨	٢١	٢٦	٤	-١
٨٨ ـ بيلاروس	..	٢٢	..	٥١	..	٣٥	..	٢٧	..	٤٦	..	-٨
٨٩ ـ البرازيل	١١	أ	٦٩	٧٩	٢١	١٩	٢٠	٢١	٧	٨	صفر	٢
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	١٢	٢١	٦١	٦٠	٣٠	١٥	٢٧	١٩	٢٢	٢٣	-٤	٤
٩١ ـ موريشيوس	١٤	١١	٧٥	٦٥	١٠	٢٩	١١	٢٤	٤٣	٦٣	١	-٥
٩٢ ـ استونيا	..	١٩	..	٥٧	..	٢٦	..	٢٣	..	٥٧	..	-٣
٩٣ ـ ماليزيا	١٦	١٣	٥٨	٤٩	٢٢	٣٣	٢٧	٣٨	٤٢	٨٠	٤	٥
٩٤ ـ شيلى	١٢	١٠	٦٨	٦٦	١٩	٢٦	٢٠	٢٤	١٥	٢٨	١	-٢
٩٥ ـ هنغاريا	١٠	٢٧	٥٨	٦٢	٣٤	٢٠	٣١	١١	٣٠	٣٠	-٢	-٩
٩٦ ـ المكسيك	٧	٩	٧٥	٧٥	٢١	٢٢	١٩	١٦	٦	١٣	-٣	-٦
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	١٣	١٢	٦٠	٦٦	٢٦	١٣	٢٧	٢٢	٤٣	٣٨	١	٩
٩٨ ـ أوروغواى	١٥	١٤	٧٤	٧٢	١١	١٦	١٠	١٤	١٣	٢٠	-١	-١
٩٩ ـ عمان	١٣	٣٩	١٩	٣٤	١٤	١٧	٦٨	٢٧	٧٤	..	٥٤	١٠
١٠٠ ـ غابون	٢٠	١٦	٣٧	٤٨	٣٢	٢٢	٤٤	٣٦	٥٠	٤٧	١٢	١٥
١٠١ ـ سلوفينيا	..	٢٣	..	٥٦	..	٢٠	..	٢١	..	٦٣	..	١
١٠٢ ـ بورتوريكو	١٥	١٤	٧٤	٦٣	٢٩	١٧	١٠	٢٣	٤٤	..	-١٨	٦
١٠٣ ـ الأرجنتين	١٠	أ	٦٧	٨٤	٢٥	١٨	٢٣	..	٧	٦	أ	-٢
١٠٤ ـ اليونان	١٣	١٩	٦٨	٧١	٢٨	٢٠	٢٠	١٠	١٠	٢٢	-٨	-١٠
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	١٠	١١	٧٦	٥٤	٢٤	٣٤	١٥	٣٥	١٤	٢٩	-١٠	صفر
١٠٦ ـ البرتغال	١٣	١٧	٦٤	٦٥	٢٨	٢٧	٢٣	١٨	٢١	٢٤	-٦	-٩
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	١٧	٣٣	٢٨	٤٠	١٢	٢٤	٥٥	٢٧	٦٦	٤٣	٤٤	٣
١٠٨ ـ تركمانستان	..	٢٣	..	٤٤	..	٤٦	..	٣٣	..	..	..	-١٣
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..	..	..	..	٢٤ م	..	٢٣ م	..	٢٢ م	..	-١ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٣ م	١٨ م	٦٩ م	٦٧ م	٢١ م	١٦ م	١٨ م	١٥ م	٢٠ م	٢٧ م	-٣ م	-١ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٨ م	١٠ م	٦٤ م	٥٥ م	٢٧ م	٣٦ م	٢٨ م	٣٥ م	٦ م	٣٠ م	١ م	-١ م
جنوب آسيا	٩ م	١١ م	٧٦ م	٦٨ م	١٦ م	٢٣ م	١٥ م	٢١ م	٥ م	١٣ م	-١ م	-٢ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	٢٠ م	..	٦٣ م	..	٢١ م	..	١٧ م	..	٣٠ م	..	-٤ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	٢٢ م	..	٥١ م	..	٢٨ م	..	٢٧ م	..	٣٢ م	..	-١ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٠ م	..	٦٩ م	..	٢٢ م	٢٠ م	٢٠ م	١٩ م	١٣ م	١٤ م	-٢ م	-١ م
المدينة بصورة باهظة	١٢ م	..	٧٢ م	..	٢٣ م	١٨ م	١٦ م	١٩ م	..	١٥ م	-٧ م	١ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٦ م	١٧ م	٦٠ م	٦٣ م	٢٣ م	١٩ م	٢٤ م	٢٠ م	١٤ م	٢٠ م	١ م	١ م
١٠٩ ـ نيوزيلندا	١٣	١٥	٦٥	٦٠	٢٥	٢١	٢٢	٢٤	٢٣	٣١	-٣	٣
١١٠ ـ ايرلندا	١٤	١٦	٧٠	٥٦	٢٤	١٤	١٦	٢٨	٣٥	٦٨	-٨	١٤
١١١ ـ أسبانيا	٩	١٨	٦٥	٦٣	٢٧	٢٠	٢٦	١٩	١٣	١٩	-١	-١
١١٢ ـ + إسرائيل	٣٤	٢٧	٥٨	٥٩	٢٧	٢٢	٨	١٤	٢٥	٣١	-٢٠	-٩
١١٣ ـ استراليا	١٤	١٨	٥٩	٦٣	٢٧	٢٠	٢٧	١٩	١٤	١٩	صفر	صفر
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٧	٩	٦٨	٦٠	٢١	٢٧	٢٥	٣١	٩٢	١٤٣	٤	٤
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١٨	٢٢	٦٢	٦٤	٢٠	١٥	٢١	١٤	٢٣	٢٥	١	-١
١١٦ ـ فنلندا	١٤	٢٣	٥٧	٥٧	٣٠	١٤	٢٩	٢٠	٢٦	٣٣	-١	٦
١١٧ ـ + الكويت	١٤	٣٢	٣٩	٣٧	١٢	٢٣	٤٨	٣٠	٦٠	٥٣	٣٦	٧
١١٨ ـ ايطاليا	١٣	١٨	٦٠	٦٢	٢٧	١٧	٢٨	٢٠	١٦	٢٣	صفر	٤
١١٩ ـ + سنغافورة	١٢	٩	٧٠	٤٣	٣٩	٤٤	١٨	٤٧	١٠٢	١٦٩	-٢٠	٤
١٢٠ ـ كندا	١٩	٢٢	٥٧	٦١	٢٢	١٨	٢٤	١٨	٢٣	٣٠	٣	-١
١٢١ ـ هولندا	١٥	١٥	٥٨	٦١	٢٨	١٩	٢٧	٢٤	٤٣	٥١	-٢	٥
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	١٨	..	٤٩	..	٢٥	..	٣٣	..	٦٨	..	٩
١٢٣ ـ بلجيكا	١٣	١٥	٦٠	٦٢	٢٤	١٨	٢٧	٢٣	٥٢	٦٩	٢	٥
١٢٤ ـ فرنسا	١٥	١٩	٥٨	٦١	٢٧	١٨	٢٧	٢٠	١٦	٢٣	١	٢
١٢٥ ـ النمسا	١٥	١٩	٥٥	٥٥	٣٠	٢٥	٣١	٢٦	٣١	٣٨	١	١
١٢٦ ـ ألمانيا	١٦ ب	٢٠	٥٥ ب	٥٨	٢٨ ب	٢٢	٣٠ ب	٢٢	٢١ ب	٢٢	٢ ب	صفر
١٢٧ ـ السويد	٢٢	٢٨	٥٣	٥٥	٢٥	١٣	٢٥	١٧	٢٤	٣٣	-١	٤
١٢٨ ـ الولايات المتحدة المتحدة	١٩	١٧	٦٣	٦٨	١٨	١٦	١٨	١٥	٦	١٠	صفر	-١
١٢٩ ـ النرويج	١٧	٢٢	٥٤	٥٢	٣٠	٢٠	٢٩	٢٦	٤٢	٤٣	-١	٧
١٣٠ ـ الدانمرك	٢٠	٢٦	٥٧	٥٢	٢٦	١٤	٢٣	٢١	٢٨	٣٥	-٣	٨
١٣١ ـ اليابان	٧	١٠	٥٢	٥٨	٣٩	٣٠	٤٠	٣٣	١١	٩	١	٢
١٣٢ ـ سويسرا	١٠	١٤	٥٩	٥٩	٣٢	٢٢	٣١	٢٧	٢٣	٣٦	-٢	٥
العالم	..	..	..	..	..	٢٢ م	..	٢٢ م	..	٢١ م	..	١ م

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة عن الاستهلاك الحكومى العام ، ومن ثم فقد أدرج فى الاستهلاك الخاص ، الخ . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٠ : مصروفات الحكومة المركزية

	النسبة المئوية من اجمالى المصروفات												إجمالى المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)		الفائض / العجز الاجمالى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، الخ والضمان الاجتماعى ، والرفاهية للمجتمع		خدمات اقتصادية		أخرى [أ]					
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند																
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ - تنزانيا	٩٫٢	..	١٣٫٣	..	٦٫٠	..	٢٫٥	..	٤٢٫٩	..	٢٦٫١	..	٢٨٫٨	..	-٨٫٤	..
٣ - اثيوبيا ب	٣٤٫٠	..	١٠٫٧	..	٤٫٠	..	٦٫٥	..	٢٤٫٧	..	٢٠٫١	..	..	..	..	..
٤ - سيراليون ج	٤٫١	..	١٤٫٩	..	٩٫١	..	٣٫٦	..	..	..	٦٨٫٣	..	٢٩٫٨	٢٣٫٠	-١٣٫٢	-٥٫٠
٥ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بوروندى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١٫٧	..	-٣٫٩	..
٧ - أوغندا	٢٥٫٢	..	١٤٫٩	..	٥٫١	..	٤٫٢	..	١١٫١	..	٣٩٫٥	..	٦٫١	..	-٣٫١	..
٨ - نيبال	٦٫٧	٥٫٩	٩٫٩	١٠٫٩	٣٫٩	٤٫٧	١٫٧	٦٫٨	٥٨٫٨	٤٣٫٠	١٩٫١	٢٨٫٨	١٤٫٢	١٨٫٧	-٣٫٠	-٦٫٣
٩ - ملاوى ج	١٢٫٦	..	٩٫٠	..	٥٫٥	..	١٫٦	..	٤٣٫٧	..	٢٧٫٣	..	٣٧٫٦	..	-١٧٫٣	..
١٠ - تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٢٫٠	..	-٧٫٥
١١ - رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤٫٣	٣١٫٩	-١٫٧	-٩٫١
١٢ - بنغلاديش ج	٩٫٤	..	١١٫٥	..	٦٫٤	..	٥٫٣	..	٤٦٫٩	..	٢٠٫٤	..	١٠٫٠	..	٢٫٥	..
١٣ - مدغشقر	..	٧٫٥	..	١٧٫٢	..	٦٫٦	..	١٫٥	..	٣٦٫٠	..	٣١٫٢	..	١٦٫١	..	-٥٫٩
١٤ - غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - كينيا ج	١٦٫٤	٦٫٢	١٩٫٦	١٨٫٨	٧٫٨	٥٫٤	٥٫١	١٫٩	٢٢٫٧	١٤٫٩	٢٨٫٢	٥٢٫٨	٢٦٫١	٢٨٫٩	-٤٫٦	-٣٫٨
١٦ - مالى	١١٫٠	..	١٥٫٧	..	٣٫١	..	٣٫٠	..	١١٫٢	..	٥٦٫٠	..	٢١٫٦	..	-٤٫٧	..
١٧ - النيجر	٣٫٨	..	١٨٫٠	..	٤٫١	..	٣٫٨	..	٣٢٫٤	..	٣٨٫٠	..	١٨٫٧	..	-٤٫٨	..
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينا فاصو	١٧٫٠	..	١٥٫٥	..	٥٫٨	..	٧٫٦	..	١٩٫٣	..	٣٤٫٨	..	١٤٫١	..	٠٫٣	..
٢٠ - الهند	١٩٫٨	١٤٫٥	١٫٩	٢٫٢	١٫٦	١٫٩	٤٫٣	٧٫١	٢٤٫٢	١٦٫٢	٤٨٫٣	٥٨٫٠	١٣٫٢	١٦٫٩	-٦٫٥	-٤٫٨
٢١ - نيجيريا ج	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ - نيكاراغوا	١١٫٠	٦٫٨	١١٫٦	١٤٫٢	١٤٫٦	١٣٫٠	٧٫٤	١٥٫٨	٢٠٫٦	١٨٫٠	٣٤٫٩	٣٢٫٢	٣٢٫٣	٣٩٫٥	-٧٫٣	٠٫٥
٢٤ - توغو	٧٫١	..	٢٢٫٩	..	٦٫١	..	١١٫٠	..	٢٢٫٢	..	٣٠٫٨	..	٣١٫٩	..	-٢٫٠	..
٢٥ - غامبيا	صفر	..	١٢٫٣	..	٧٫٤	..	٣٫٣	..	٤٤٫٩	..	٣٢٫٢	..	٣٣٫٧	..	-٤٫٧	..
٢٦ - زامبيا	صفر	..	١١٫٤	..	٦٫١	..	٣٫٤	..	٣٢٫٦	..	٤٦٫٦	..	٤٠٫٠	..	-٢٠٫٠	..
٢٧ - منغوليا	..	١٠٫٧	..	٢٢٫٧	..	٢٫٣	..	١٩٫١	..	٢٣٫٨	..	٤١٫٣	..	٢٥٫٣	..	-٢٫٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٫٧	..	١٧٫٦	..	٥٫١	..	٦٫٣	..	١٩٫٦	..	٤١٫٧	..	٢١٫٩	..	-٣٫٥	..
٢٩ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غانا ج	٣٫٧	٤٫٩	٢٢٫٠	٢٢٫٠	٧٫٠	٧٫٠	٦٫٨	٩٫٩	٢٠٫٧	١٥٫٩	٣٩٫٨	٤٠٫٣	١٠٫٩	٢١٫٠	-٤٫٢	-٢٫٥
٣١ - باكستان	٣٠٫٦	٢٦٫٩	٢٫٧	١٫١	١٫٥	٠٫٤	٤٫١	٢٫٨	٣٧٫٢	٦٫٥	٢٣٫٩	٦٢٫٤	١٧٫٧	٢٤٫٠	-٥٫٨	-٧٫٤
٣٢ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - الصين ج	..	١٦٫٤	..	٢٫٢	..	٠٫٤	..	٠٫٢	..	٣٩٫٥	..	٤١٫٣	..	٩٫٢	..	-٢٫٣
٣٤ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١٫٩	..	-٣٫٣
٣٥ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - زمبابوى	٢٥٫٠	..	١٥٫٥	..	٥٫٤	..	٧٫٨	..	١٨٫١	..	٢٨٫٢	..	٣٥٫٣	٣٦٫٢	-١١٫١	-٧٫٠
٣٧ - جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - سرى لانكا	١٫٧	١١٫٤	٦٫٧	١٠٫٤	٤٫٩	٥٫٢	١٢٫٧	١٦٫٦	١٥٫٩	٢٠٫٨	٥٨٫٢	٣٥٫٥	٤١٫٦	٢٦٫٩	-١٨٫٤	-٦٫٤
٤٠ - كوت ديفوار	٣٫٩	..	١٦٫٣	..	٣٫٩	..	٤٫٣	..	١٣٫٤	..	٥٨٫١	..	٣٣٫٣	..	-١١٫٤	..
٤١ - ليسوتو	صفر	٦٫٥	١٥٫٣	٢١٫٩	٦٫٢	١١٫٥	١٫٣	٥٫٥	٣٥٫٩	٣١٫٦	٤١٫٢	٢٣٫١	٢٢٫٧	٣٢٫١	-٣٫٧	-٠٫٣
٤٢ - أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١١٫٤	٨٫٢	٨٫١	١٠٫٣	٢٫٤	٢٫٩	١٣٫١	١٤٫٧	٧٫٢	٦٫٧	٥٧٫٧	٥٧٫٩	٥٣٫٧	٤٦٫٦	-١٢٫٥	-٤٫١
٤٤ - ميانمار	٢١٫٩	٣٢٫٧	١٠٫٦	١٧٫٠	٥٫٣	٧٫٤	١٠٫٦	٥٫٥	٣٣٫٧	١٨٫٧	١٧٫٩	١٨٫٨	١٥٫٩	١٢٫١	١٫٢	-٣٫١
٤٥ - جمهورية اليمن	٣٣٫٢ د	٣٠٫٧	١٢٫٦ د	١٩٫٢	٤٫٠ د	٤٫١	صفر د	٢٫٤	١٣٫٠ د	٦٫٠	٣٧٫٢ د	٣٧٫٦	..	٥٠٫٧	..	-٢٠٫٦
اقتصادات متوسطة الدخل																
الدخل المتوسط الأدنى																
٤٦ - اذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - اندونيسيا	١٣٫٥	٦٫٢	٨٫٣	١٠٫٠	٢٫٥	٢٫٧	١٫٨	١٫٦	٤٠٫٢	٢٧٫٣	٣٣٫٧	٥٢٫٢	٢٣٫١	١٨٫٩	-٢٫٣	٠٫٧
٤٨ - السنغال	١٦٫٨	..	٢٣٫٠	..	٤٫٧	..	٩٫٥	..	١٤٫٤	..	٣١٫٦	..	٢٣٫٩	..	٠٫٩	..
٤٩ - بوليفيا	..	٨٫٢	..	١١٫٠	..	٦٫٦	..	١٣٫٥	..	٣٢٫٧	..	٢٨٫٠	..	٢٦٫٦	..	-٢٫١
٥٠ - الكاميرون	٩٫١	٩٫٤	١٢٫٤	١٨٫٠	٥٫١	٤٫٨	٨٫٠	٢٫٨	٢٤٫٠	١٠٫٢	٤١٫٤	٥٤٫٨	١٥٫٥	١٨٫٣	٠٫٥	-٢٫٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين ج	١٥٫٧	١٠٫٦	١٣٫٠	١٥٫٩	٥٫٤	٣٫٠	٦٫٦	٥٫٠	٥٦٫٩	٢٧٫٨	٣٫٤	٣٧٫٧	١٣٫٤	١٨٫١	-١٫٤	١٫٥
٥٤ - الكونغو	٩٫٧	..	١١٫٠	..	٥٫١	..	٧٫٠	..	٣٤٫٢	..	٣٣٫٠	..	٥٤٫٦	..	-٥٫٨	..
٥٥ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	١٧٫٩	..	١٧٫٣	..	٣٫٤	..	٦٫٥	..	٢٧٫٨	..	٢٧٫١	..	٣٤٫٢	..	-١٠٫٠	..
٥٧ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤٫٤	..	-٣٫٩	..
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة ج	٤٫٤	٤٫٢	١٦٫٥	١٥٫٠	٨٫٦	٧٫٩	٢٫٦	١٫٤	٢٢٫٧	٢١٫٦	٤٥٫١	٤٩٫٩	٣٥٫٢	٣٥٫٨	-٢٫٠	-٦٫٤
٦٠ - بلغاريا	..	٩٫٣	..	٣٫٤	..	٣٫٣	..	٣٤٫٢	..	١٠٫٢	..	٤٢٫٥	..	٤٧٫٨	..	-١٢٫٩
٦١ - رومانيا	..	٨٫١	..	٩٫٠	..	٧٫٩	..	٢٤٫٥	..	٣١٫٩	..	١٨٫٦	..	٤٠٫٤	..	-٤٫٧
٦٢ - الأردن ج	٢٥٫٣	٢٢٫١	٧٫٦	١٤٫٣	٣٫٧	٦٫٢	١٤٫٥	١٦٫٣	٢٨٫٣	١٢٫٨	٢٠٫٦	٢٨٫٢	..	٣٦٫٠	..	٦٫٠
٦٣ - اكوادور ج	١٢٫٥	..	٣٤٫٧	..	٧٫٨	..	١٫٣	..	٢١٫١	..	٢٢٫٦	..	١٥٫٠	١٥٫٤	-١٫٥	٠٫٥
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٧٫٨	..	١٢٫٦	..	٩٫٣	..	١٣٫٨	..	٣٧٫١	..	١٩٫٣	..	١٧٫٥	..	-٢٫٧	..
٦٥ - السلفادور ج	٨٫٨	١٦٫٠	١٩٫٨	١٢٫٨	٩٫٠	٧٫٣	٥٫٥	٤٫٧	٢١٫٠	١٩٫٤	٣٦٫٠	٣٩٫٧	١٧٫٦	١١٫٢	-٥٫٩	-٠٫٨
٦٦ - ليتوانيا	..	٣٫٥	..	٧٫٢	..	٥٫٠	..	٣٧٫٠	..	١٨٫٢	..	٢٩٫٢	..	٢٠٫٤	..	٠٫٦
٦٧ - كولومبيا	٦٫٧	..	١٩٫١	..	٣٫٩	..	٢١٫٤	..	٢٧٫١	..	٢١٫٨	..	١٣٫٥	..	-١٫٨	..
٦٨ - جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٥٫٧	..	-١٧٫١	..
٦٩ - بيرو ج	٢١٫٠	..	١٥٫٦	..	٥٫٦	..	صفر	..	٢٢٫١	..	٣٥٫٧	..	٢٠٫٤	١٤٫٠	-٢٫٥	-١٫٨
٧٠ - باراغواى	١٢٫٤	١٠٫٧	١٢٫٩	٢٢٫١	٣٫٦	٧٫٣	١٩٫٢	١٦٫٧	١٨٫٩	١٦٫٥	٣٣٫٠	٢٦٫٧	٩٫٨	١٣٫٠	٠٫٣	١٫٢
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	١٢٫٢	٥٫٤	١٧٫٠	١٧٫٥	٧٫٢	٦٫٦	١٣٫٤	١٨٫٦	٢٧٫٨	٢٢٫٥	٢٢٫٤	٢٩٫٣	٣٢٫٥	٣٣٫٢	-٢٫٩	٢٫٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النسبة المئوية من اجمالى المصروفات: الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، الخ والضمان الاجتماعي ، والرفاهية للمجتمع		خدمات اقتصادية		أخرى أ		إجمالى المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)		الفائض / العجز الاجمالى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ ناميبيا	..	٦,٦	..	٢٢,٦	..	٩,٩	..	١٥,١	..	١٧,٧	..	٢٨,١	..	٤٠,٢	..	٤,٨-
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ تايلند	٢١,٧	١٧,٢	١٩,٨	٢١,١	٤,١	٨,٢	٥,١	٦,٧	٢٤,٢	٣٦,٢	٢٥,١	٢٠,٧	١٩,٠	١٦,٣	٤,٩-	٢,١
٧٨ ـ كوستاريكا	٢,٦	..	٢٤,٦	٢٢,٣	٢٨,٧	٢٨,٥	٩,٥	١٠,٨	١٨,٢	٩,٧	١٦,٤	٢٨,٧	٢٦,٣	٢٦,٧	٧,٨-	٠,٢-
٧٩ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ بنما	صفر	٤,٢	١٣,٤	١٥,٩	١٢,٧	٢٤,٥	١٣,٥	٢٣,٣	٢١,٩	٦,٤	٣٨,٤	٢٥,٧	٣٣,٤	٣٢,١	٥,٧-	٤,٤
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	٦,٣	..	١١,٠	..	١٨,١	..	٢٨,٣	..	١٢,٥	..	٢٣,٨	..	٤١,٧	..	٢,٦
٨٤ ـ بوتسوانا	٩,٨	١١,٩	٢٢,٢	٢٠,٤	٥,٤	٤,٩	٧,٩	١٦,٢	٢٦,٩	١٥,٥	٢٧,٩	٣١,٢	٣٦,٥	٤٠,٢	٠,٢-	١١,٢
٨٥ ـ تركيا	١٥,٢	٨,٩	١٤,٢	١٦,٨	٣,٦	٣,٠	٦,١	٦,٠	٣٤,٠	١٨,٥	٢٦,٩	٤٦,٧	٢٦,٣	٢٥,٩	٣,٨-	٧,٠-
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية	١٥,٩	..	٢١,٣	..	٦,٤	..	٨,٦	..	٢٤,٠	..	٢٣,٧٠	..	٣٥,٥	٢٠,١	١٣,٧-	١,٤-
الدخل المتوسط الأعلى																
٨٧ ـ فنزويلا	٥,٨	..	١٩,٩	..	٨,٨	..	٩,٥	..	٢٠,٢	..	٣٥,٧	..	١٨,٧	١٩,٢	صفر	٣,٠-
٨٨ ـ بيلاروس	..	٦,٢	..	١٠,١	..	٥,٦	..	٣٧,٢	..	٢٣,٧	..	١٧,٣	..	٣٣,١	..	٢,٩-
٨٩ ـ البرازيل	٤,٠	٢,٦	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٥,٢	٣٢,٠	٣٠,٠	٢٠,٠	٧,٥	٣٦,٠	٥٩,١	٢٠,٩	٢٥,٦	٢,٦-	١,٠-
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٣,١	٣٢,٦	٢,٥-	٤,٤-
٩١ ـ موريشيوس	٠,٨	١,٥	١٧,٦	١٥,٠	٧,٥	٩,٤	٢١,٤	٢٢,٣	١١,٧	١٥,٥	٤١,٠	٣٦,٣	٢٧,٤	٢٢,٢	١٠,٤-	..
٩٢ ـ استونيا	..	٢,٧	..	٩,١	..	١٨,١	..	٣٥,٠	..	١١,٣	..	٢٣,٩	..	٢٦,٧	..	٢,٠-
٩٣ ـ ماليزيا	١٤,٨	١١,٨	١٨,٣	٢٠,٣	٥,١	٥,٧	٧,٠	١١,٤	٣٠,٠	١٨,٥	٢٤,٧	٣٢,٤	٢٩,٦	٢٦,٧	٦,٢-	١,٧
٩٤ ـ شيلي	١٢,٤	٩,١	١٤,٥	١٣,٤	٧,٤	١١,٥	٣٧,١	٣٩,٣	١٣,٨	١٤,٦	١٤,٨	١٢,٢	٢٩,١	٢٢,٦	٥,٦	٢,١
٩٥ ـ هنغاريا	٤,٤	..	١,٨	..	٢,٧	..	٢٢,٣	..	٤٤,٠	..	٢٤,٧	..	٥٨,٣	..	٢,٩-	..
٩٦ ـ المكسيك	٢,٣	..	١٨,٠	..	٢,٤	..	١٨,٥	..	٣١,٢	..	٢٧,٦	..	١٧,٤	..	٣,١-	..
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	١,٧	..	١١,٦	..	٥,٨	..	١٥,٩	..	٤٣,٥	..	٢١,٥	..	٣٢,٠	..	٧,٦	..
٩٨ ـ اوروغواى	١٣,٤	٨,٠	٨,٨	٦,٦	٤,٩	٥,٦	٤٨,٥	٥٦,٠	١١,٤	٨,٢	١٣,٠	١٥,٦	٢٢,٧	٢٩,٢	صفر	٠,٦
٩٩ ـ عمان	٥١,٢	٣٤,٧	٤,٨	١٢,٦	٢,٩	٦,٣	٢,٠	١١,٥	١٨,٤	١١,٨	٢٠,٨	٢٣,١	٤٣,١	٦٣,٩	٠,٥	١٧,٤-
١٠٠ ـ غابون *	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٠,٥	٣٣,٨	٦,٨	١,٨-
١٠١ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨,٤	..	٢,٦-	..
١٠٤ ـ اليونان	١٢,٦	٨,٩	١٠,٠	٨,٥	١٠,٣	٧,٤	٣١,٣	١٤,٧	١٦,٦	٩,٤	١٩,٢	٥١,٠	٣٤,٤	٤٣,١	٤,٨-	١٥,٦-
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	٣٤,٣	٢٠,١	١٧,١	١٦,٨	١,٢	١,٠	٧,٥	١١,٢	١٥,٦	١٨,٨	٢٤,٣	٢٢,١	١٧,٦	١٧,١	٢,٣-	٠,٦
١٠٦ ـ البرتغال	٧,٤	..	١١,٢	..	١٠,٣	..	٢٧,٠	..	١٩,٩	..	٢٤,٢	..	٣٤,١	٤٢,٣	٨,٧-	٢,٢-
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط																
افريقيا جنوب الصحراء																
شرق آسيا والمحيط الهادى																
جنوب آسيا																
أوروبا وآسيا الوسطى																
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا																
أمريكا اللاتينية والكاريبى																
المدينة بصورة باهظة																
اقتصادات مرتفعة الدخل																
١٠٩ ـ نيوزيلندا	٥,١	٣,٨	١٤,٧	١٤,١	١٥,٢	١٢,٣	٣١,١	٣٩,٧	١٥,٠	٥,٨	١٨,٩	٢٤,٤	٣٩,٠	٣٦,٦	٦,٨-	٠,١
١١٠ ـ أيرلندا	٣,٤	٣,٢	١١,٤	١٢,٨	١٣,٧	١٤,٠	٢٧,٧	٣٠,٣	١٨,٤	١٢,٨	٢٥,٤	٢٦,٩	٤٦,٥	٤٧,٠	١٢,٩-	٢,٣-
١١١ ـ اسبانيا	٤,٣	٤,٢	٨,٠	٤,٧	٠,٧	٦,١	٦٠,٣	٣٨,٨	١١,٩	٨,٩	١٤,٨	٣٧,٤	٢٧,٠	٣٥,١	٤,٢-	٣,٧-
١١٢ ـ + اسرائيل	٣٩,٨	٢٠,٣	٩,٩	١١,٩	٣,٦	٤,١	١٤,٤	٣١,٣	١٣,٤	١٠,٦	١٩,٠	٢١,٨	٧٢,٤	٤٤,٢	١٦,١-	١,٧-
١١٣ ـ استراليا	٩,٤	٧,٩	٨,٢	٧,٢	١٠,٠	١٢,٦	٢٨,٥	٣٣,٧	٨,٢	٨,٠	٣٥,٨	٣٠,٥	٢٣,١	٢٨,٢	١,٥-	٢,٣-
١١٤ ـ + هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١٣,٨	٩,٩	٢,٤	٣,٣	١٣,٥	١٤,٠	٣٠,٠	٣٢,٥	٧,٥	٦,٦	٣٢,٩	٣٣,٧	٣٨,٢	٤٣,٤	٤,٦-	٥,١
١١٦ ـ فنلندا	٥,٦	٤,٤	١٤,٧	١٣,٢	١٠,٥	٠,١	٢٨,٢	٥١,٩	٢٧,٠	١٧,٩	١٤,٠	١٢,٨	٢٨,٦	٤٤,٥	٢,٢-	١٥,٤-
١١٧ ـ + الكويت	١٢,٢	٢٠,٢	٩,٢	١٠,٤	٥,١	٥,٧	١٢,٢	٢٥,٨	٢٠,٣	٨,٦	٤٠,٩	٢٩,٣	٢٣,٧	٥٤,٦	٥٠,٢	٢٦,١-
١١٨ ـ ايطاليا	٣,٤	..	٨,٤	..	١٢,٦	..	٢٩,٦	..	٧,٢	..	٣٨,٧	..	٤١,٠	٥٣,٤	١٠,٧-	١٠,١-
١١٩ ـ + سنغافورة	٢٥,٢	٢٤,٥	١٤,٦	٢٢,٣	٧,٠	٦,١	٧,٦	٩,٠	١٧,٧	١١,٥	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٠,٨	١٩,٧	٢,٢	١٢,٦
١٢٠ ـ كندا	٧,٧	٦,٨	٣,٨	٢,٧	٦,٧	٤,٦	٣٥,١	٤١,٩	١٩,٤	٨,٧	٢٧,٣	٣٥,٢	٢١,٨	٢٥,٨	٣,٦-	٣,٨-
١٢١ ـ هولندا	٥,٦	٤,٢	١٣,١	١٠,٢	١١,٧	١٣,٧	٣٩,٥	٤١,٥	١٠,٩	٥,٦	١٩,٢	٢٤,٧	٥٢,٧	٥٣,٩	٤,٥-	٠,٩-
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة *	٤٧,٥	٣٧,٨	١١,٧	١٦,٧	٧,٩	٧,٤	٣,٩	٥,٣	٦,١	٤,٥	٢٢,٩	٢٨,٣	١١,٦	١١,٤	٢,٠	٠,٢-
١٢٣ ـ بلجيكا	٥,٧	..	١٥,٠	..	١,٦	..	٤٤,٧	..	١٦,٠	..	١٧,٠	..	٥١,٣	٥٠,٩	٨,٢-	٧,٠-
١٢٤ ـ فرنسا	٧,٤	٦,٠	٨,٦	٧,٠	١٤,٨	١٦,١	٤٦,٨	٤٥,٥	٦,٨	٥,٠	١٥,٦	٢٠,٤	٣٩,٣	٤٥,٥	٠,١-	٣,٨-
١٢٥ ـ النمسا	٣,٠	٢,٣	٩,٧	٩,٤	١٣,٣	١٣,٤	٤٨,٧	٤٧,٥	١١,٧	٨,٩	١٣,٥	١٨,٤	٣٧,٧	٣٩,٧	٣,٤-	٣,٩-
١٢٦ ـ ألمانيا ه	٩,١	٦,٤	٠,٩	٠,٨	١٩,٠	١٦,٨	٤٩,٦	٤٥,٩	٨,٧	٩,٧	١٢,٦	٢٠,٤	..	٣٣,٦	..	٢,٤-
١٢٧ ـ السويد	٧,٧	٥,٣	١٠,٤	٧,٣	٢,٢	٠,٤	٥١,٥	٥٣,٣	١٠,٩	١٦,٢	١٧,٣	١٧,٤	٣٩,٥	٥٣,٩	٨,١-	١٢,٢-
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	٢١,٢	١٩,٣	٢,٦	٢,٠	١٠,٤	١٧,١	٣٧,٨	٣١,٧	٩,٧	٦,٢	١٨,٢	٢٣,٧	٢١,٧	٢٣,٨	٢,٨-	٤,٠-
١٢٩ ـ النرويج	٧,٧	..	٨,٧	..	١٠,٦	..	٣٤,٧	..	٢٢,٧	..	١٥,٦	..	٣٩,٢	..	٢,٠-	..
١٣٠ ـ الدانمرك	٦,٥	٥,٠	١٠,٤	٩,٨	١,٨	١,١	٤٤,٧	٤١,٣	٦,٥	٧,٢	٣٠,٠	٣٥,٧	٤٠,٤	٤٥,٥	٢,٧-	٢,٤-
١٣١ ـ اليابان *	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨,٤	..	٧,٠-	..
١٣٢ ـ سويسرا	١٠,٢	..	٣,٤	..	١١,٧	..	٤٩,٣	..	١٤,٢	..	١١,٢	..	١٩,٥	..	٠,٢-	..
العالم																

(أ) انظر الملاحظات التقنية . (ب) بما فى ذلك اريتريا . (جـ) البيانات خاصة بحسابات الميزانية فقط . (د) تشير البيانات إلى الجمهورية العربية اليمنية سابقا فقط . (ه) تشير البيانات قبل عام ١٩٩١ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١١ : الايراد الجارى للحكومة المركزية

	النسبة المئوية من إجمالى الايراد الجارى													
	إيرادات الضرائب										ايرادات من غير الضرائب		إجمالى الايراد الجارى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	الدخل والارباح ومكاسب رأس المال		الضمان الاجتماعى		السلع والخدمات		التجارة والمعاملات الدولية		أخرى[أ]					
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند														
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ - تنزانيا	٣٢,٥	..	صفر	..	٤٠,٨	..	١٧,٣	..	١,٦	..	٧,٨	..	١٧,٦	..
٣ - اثيوبيا[ب]	٢٤,٦	٢١,٧	صفر	..	٢٢,٥	..	٢٨,٤	..	٣,٥	٤٧,٤	٢٠,٩	٣٠,٩	..	..
٤ - سيراليون +	٢٢,٤	٢٤,٣	صفر	صفر	١٦,٣	٣٦,٢	٤٩,٦	٣٤,٦	١,٥	صفر	١٠,١	٤,٩	١٦,٩	١٥,٨
٥ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بوروندى	١٩,٣	..	١,٠	..	٢٥,٣	..	٤٠,٤	..	٨,٤	..	٥,٦	..	١٤,٠	..
٧ - أوغندا	١١,٥	..	صفر	..	٤١,٠	..	٤٤,٣	..	٠,٢	..	٣,١	..	٣,١	..
٨ - نيبال	٥,٥	٩,٩	صفر	صفر	٣٦,٨	٣٦,٧	٣٣,٢	٣٠,٨	٨,٢	٥,٥	١٦,٢	١٧,١	٧,٨	٩,٦
٩ - ملاوى +	٣٣,٩	..	صفر	..	٣٠,٩	..	٢٢,٠	..	٠,٣	..	١٢,٩	..	٢٠,٧	..
١٠ - تشاد	..	٢٢,٦	..	صفر	..	٣٣,٧	..	١٥,٣	..	٦,٦	..	٢١,٨	..	٩,١
١١ - رواندا	١٧,٨	١٥,٦	٤,١	٢,٤	١٩,٣	٣٤,٧	٤٢,٤	٣١,١	٢,٤	٤,٢	١٤,٠	١٢,٠	١٢,٨	١٣,٢
١٢ - بنغلاديش +	١٠,١	..	صفر	..	٢٥,٥	..	٢٨,٦	..	٣,٩	..	٣١,٩	..	١١,٣	..
١٣ - مدغشقر	١٦,٦	١٥,٣	١١,٣	صفر	٣٩,٣	١٩,٥	٢٧,٦	٤٤,٥	٢,٧	١,١	٢,٤	١٩,٥	١٣,٤	٩,١
١٤ - غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - كينيا +	٢٩,١	٢٩,٦	صفر	صفر	٣٨,٨	٤٧,٥	١٨,٥	١٠,٦	١,٠	١,١	١٢,٦	١١,٢	٢٢,٦	٢٢,٥
١٦ - مالى	١٧,٩	..	صفر	..	٣٦,٨	..	١٧,٩	..	١٩,٥	..	٨,١	..	١١,٠	..
١٧ - النيجر	٢٣,٨	..	٤,٠	..	١٨,٠	..	٣٦,٤	..	٢,٦	..	١٥,٣	..	١٤,٧	..
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينا فاسو	١٧,٨	..	٧,٨	..	١٥,٩	..	٤٣,٧	..	٤,٣	..	١٠,٥	..	١٣,٦	..
٢٠ - الهند	١٨,٣	١٨,٧	صفر	صفر	٤٢,٥	٣٢,١	٢٢,٠	٢٤,٩	٠,٦	٠,٤	١٦,٦	٢٣,٩	١١,٧	١٤,٤
٢١ - نيجيريا +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ - نيكاراغوا	٧,٨	١١,٣	٨,٩	١٠,٩	٣٧,٣	٤٤,٣	٢٥,٢	٢١,١	١٠,٧	٥,٨	١٠,١	٦,٥	٢٤,٧	٢٩,٨
٢٤ - توغو	٣٤,٤	..	٥,٨	..	١٥,٣	..	٣٢,٠	..	-١,٧	..	١٤,٢	..	٣١,٤	..
٢٥ - غامبيا	١٥,٥	..	صفر	..	٣,٢	..	٦٥,٣	..	١,٥	..	١٤,٥	..	٢٤,٥	..
٢٦ - زامبيا	٣٨,١	..	صفر	..	٤٣,١	..	٨,٣	.	٣,١	..	٧,٣	..	٢٧,٠	..
٢٧ - منغوليا	..	٤٨,٤	..	٥,٧	..	٢٤,٩	..	١٤,٥	..	صفر	..	٦,٤	..	٢٥,٧
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٦,١	..	٦,٤	..	٢٠,٨	..	٣٩,٨	..	٧,٨	..	٩,١	..	١٦,٤	..
٢٩ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غانا +	٢٠,٥	١٦,٨	صفر	صفر	٢٨,٢	٣٣,٩	٤٤,٢	٢٦,٨	٠,٢	صفر	٦,٩	٢٢,٦	٦,٩	١٦,٩
٣١ - باكستان	١٣,٨	١٣,٩	صفر	صفر	٣٣,٦	٢٩,١	٣٤,٤	٢٦,٣	٠,٢	٠,٥	١٧,٩	٣٠,٢	١٦,٤	١٨,٤
٣٢ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - الصين +	..	٣٦,٩	..	صفر	..	١٥,٣	..	١٦,٩	..	صفر	..	٣٠,٩	..	٥,٢
٣٤ - غينيا	٢٨,١	١٤,٦	١,٠	صفر	٦,٤	٢٢,٢	٢٧,٩	٤٧,٥	٠,٧	٠,٦	٣٥,٨	١٠,٠	..	١٤,٠
٣٥ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
٣٦ - زمبابوى	٤٦,٢	٤٤,٤	صفر	صفر	٢٧,٩	٢٩,٣	٤,٤	١٩,٠	١,٢	١,٠	٢٠,٢	٩,٣	٢٤,٤	٣١,٨
٣٧ - جورجيا	..	..	..	صفر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	٣٠,٨	..	صفر	..	٢٣,٨	..	٣٧,٢	..	١,٨	..	٦,٥	..	١٥,٤	..
٣٩ - سرى لانكا	١٥,٥	١٣,٩	صفر	صفر	٢٦,٨	٥٠,٣	٥٠,٥	٢١,٠	١,٩	٣,٥	٥,٣	١١,٣	٢٠,٣	١٩,٧
٤٠ - كوت ديفوار	١٣,٠	..	٥,٨	..	٢٤,٨	..	٤٢,٨	..	٦,١	..	٧,٥	..	٢٤,٠	..
٤١ - ليسوتو	١٣,٤	١٦,٩	صفر	صفر	١٠,٢	١٦,٧	٦١,٣	٥١,٨	١٠,٢	٠,١	١٣,٩	١٤,٥	١٧,١	٢٧,١
٤٢ - أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٦,٢	٢٢,٠	٩,١	٩,٨	١٥,١	١٤,٢	١٧,٣	١٠,٩	٧,٧	٩,٥	٣٤,٦	٣٣,٦	٤٧,١	٣٨,٧
٤٤ - ميانمار	٢,٩	١٦,٤	صفر	صفر	٤٢,٣	٣٣,٣	١٤,٩	١٥,٠	صفر	صفر	٣٩,٩	٣٥,٣	١٦,١	٨,٤
٤٥ - جمهورية اليمن	٦,٨[د]	١٩,٣	٤,٤[د]	صفر	٧,٥[د]	١٢,٤	٥٨,٨[د]	٢٠,٥	٤,٤[د]	٥,١	٢٢,٥[د]	٤٢,٧	..	٢٩,٩
اقتصادات متوسطة الدخل														
الدخل المتوسط الأدنى														
٤٦ - اذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - اندونيسيا	٧٨,٠	٤٩,٣	صفر	صفر	٨,٦	٢٦,٤	٧,٢	٥,٢	١,٢	٣,٢	٤,٩	١٥,٩	٢٢,٢	١٩,٤
٤٨ - السنغال	١٨,٤	..	٣,٧	..	٢٦,٠	..	٣٤,٢	..	١١,٤	..	٦,٣	..	٢٤,٩	..
٤٩ - بوليفيا	..	٦,٠	..	٨,٣	..	٣٨,٥	..	٧,١	..	١٠,١	..	٣٠,١	..	١٥,٦
٥٠ - الكاميرون	٢١,٧	١٩,٩	٨,٠	صفر	١٨,٠	١٩,٩	٣٨,٤	١٩,٦	٥,٩	١٠,٥	٧,٩	٣٠,٢	١٦,٢	١٦,٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين +	٢١,١	٢٩,١	صفر	صفر	٤١,٩	٢٧,٥	٢٤,٢	٣٠,١	٢,٢	٢,٨	١٠,٦	١٠,٥	١٤,٠	١٧,١
٥٤ - الكونغو	٤٨,٨	..	٤,٤	..	٧,٦	..	١٣,٠	..	٢,٧	..	٢٣,٥	..	٣٩,١	..
٥٥ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	١٩,٢	..	٥,٤	..	٣٤,٧	..	٢٠,٨	..	٧,٤	..	١٢,٥	..	٢٤,٠	..
٥٧ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	١١,٢	..	١١,٢	..	٢٦,٤	..	٣٠,٢	..	١١,١	..	٩,٩	..	١١,٣	..
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة +	٦٠,٥	٤٩,٦	صفر	صفر	١٢,١	١٠,٠	١٦,٤	٢٤,١	٠,٦	١,٩	١٠,٥	١٤,٣	٢٣,٥	٢٥,٤
٦٠ - بلغاريا	..	١٢,٧	..	٢٩,٨	..	١٨,٣	..	٩,١	..	٥,٥	..	٢٤,٦	..	٣٥,٦
٦١ - رومانيا	..	٣٥,٦	..	٢٩,٥	..	١٩,٢	..	٣,٦	..	٣,٧	..	٨,٤	..	٣٦,٥
٦٢ - الأردن +	١٣,٢	٩,٧	صفر	صفر	٧,٣	١٨,٦	٤٧,٨	٣٥,٩	٩,٥	٩,٥	٢٢,٢	٢٦,٢	..	٣٧,٤
٦٣ - إكوادور +	٤,٦	..	صفر	..	١٧,٤	..	٣٠,٨	..	٣,٠	..	٤,٣	..	١٣,٥	١٥,٩
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٩,٣	..	٣,٩	..	٢١,٦	..	٣١,٢	..	١,٧	..	٢٢,٤	..	١٤,٧	..
٦٥ - السلفادور +	٢٣,٢	٢٠,٤	صفر	صفر	٢٩,٨	٤٩,٥	٣٧,٠	١٧,٠	٥,٦	٦,٧	٤,٥	٦,٥	١١,٧	٩,٧
٦٦ - ليتوانيا	..	٢٧,٢	..	٢٧,٦	..	٣١,٢	..	٣,٩	..	٠,٤	..	٩,٧	..	٢١,٤
٦٧ - كولومبيا	٢٤,٩	..	١١,٣	..	٢٢,٦	..	٢٠,٦	..	٦,٨	..	١٣,٩	..	١٢,١	..
٦٨ - جامايكا	٣٣,٧	..	٣,٧	..	٤٩,٣	..	٣,١	..	٦,٣	..	٤,٠	..	٣١,٩	..
٦٩ - بيرو +	٢٥,٩	١٨,٣	صفر	صفر	٣٧,٢	٥٢,٣	٢٧,١	١١,٠	٢,٢	٤,٦	٧,٧	١٣,٨	١٧,٩	١٠,٨
٧٠ - باراغواى	١٥,٢	١٠,٣	١٣,١	صفر	١٧,٧	٣٥,٨	٢٤,٨	١٢,٥	٢٠,٥	٥,٩	٨,٨	٣٥,٥	١٠,٦	١٤,١
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	١٤,٦	١٢,٦	٩,٣	١٢,٤	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٨,٥	٥,٦	٤,٥	٢٢,٠	١٨,٣	٣٢,٣	٢٩,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النسبة المئوية من إجمالي الايراد الجاري													
	إيرادات الضرائب													
	الدخل والارباح ومكاسب رأس المال		الضمان الاجتماعي		السلع والخدمات		التجارة والمعاملات الدولية		أخرى [أ]		ايرادات من غير الضرائب		إجمالي الايراد الجاري (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ - ناميبيا	..	٢٨,٦	..	صفر	..	٢٨,٧	..	٣٠,٥	..	١,٣	..	١٠,٩	..	٣٤,٩
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	١٧,٧	٢٧,٩	٠,٢	١,١	٤٦,٠	٣٩,٨	٢٦,٢	١٨,٧	١,٨	٣,٠	٨,١	٩,٩	١٤,٤	١٨,٣
٧٨ - كوستاريكا	١٣,٧	٩,٧	٢٨,٩	٢٧,٧	٣٠,٤	٣٣,٢	١٨,٩	١٥,٠	٢,٣	١,٢	٥,٨	١٣,٢	١٨,٧	٢٦,٥
٧٩ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	٢١,٢	١٦,٩	٢١,٢	١٩,٠	١٦,٧	١٥,٧	١٠,٣	٩,٨	٣,٨	٢,٩	٢٦,٧	٣٥,٧	٢٧,٧	٣٢,٧
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	١٨,٨	..	٣٤,٩	..	٣١,٦	..	٣,٩	..	٣,٧	..	٧,٠	..	٤١,٩
٨٤ - بوتسوانا [ج]	٣٣,٣	٢٩,٠	صفر	صفر	٠,٧	٣,٠	٣٩,١	٢٢,٣	٠,١	٠,١	٢٦,٧	٤٥,٦	٣٦,٦	٥٦,١
٨٥ - تركيا	٤٩,١	٣٥,٦	صفر	صفر	١٩,٧	٣٢,٤	٦,٠	٤,٣	٤,٦	٢,٥	٢٠,٦	٢٥,٣	٢٢,٣	١٨,٧
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٣,٩	١٢,٤	٧,٤	٦,٠	٣,٦	٥,٤	١١,٧	١٥,٠	٥,٣	٤,٠	٦٨,٢	٥٧,٢	٢١,٤	١٨,٣
الدخل المتوسط الأعلى														
٨٧ - فنزويلا	٦٧,٤	٥١,٨	٤,٦	٦,٦	٤,٢	١٢,٥	٦,٨	١٠,٥	١,٨	٠,٧	١٥,٢	١٧,٨	٢٢,٢	١٨,٠
٨٨ - بيلاروس	..	١٢,٤	..	٢٧,٧	..	٣١,٦	..	١٧,١	..	٨,٢	..	٣,٠	..	٣٠,٠
٨٩ - البرازيل	١٠,٧	١٦,٥	٢٥,٠	٢٨,٦	٣٢,١	١٧,٦	٧,١	١,٧	٣,٦	٥,٥	٢١,٤	٣٠,٠	٢٣,٢	٢٦,٦
٩٠ - جنوب أفريقيا	٥٥,٨	٥٢,٧	١,١	١,٧	٢٣,٨	٣٣,٢	٣,٣	٣,٨	٣,٢	٢,٥	١٢,٧	٦,٠	٢٤,٦	٢٨,٣
٩١ - موريشيوس	١٥,٣	١١,٨	صفر	٥,٤	١٧,٢	٢٣,٨	٥١,٦	٤١,٤	٤,٣	٦,٥	١١,٦	١١,١	٢١,٠	٢٢,٦
٩٢ - استونيا	..	١٦,٥	..	٣٧,٧	..	٣٩,١	..	١,٩	..	٠,٥	..	٤,٣	..	٢٧,٦
٩٣ - ماليزيا	٣٧,٥	٣٤,٥	٠,٤	٠,٨	١٦,٨	٢٢,٠	٣٣,٠	١٣,٨	١,٨	٣,٥	١٠,٥	٢٥,٤	٢٧,٣	٢٨,٧
٩٤ - شيلي	١٧,٦	١٩,٣	١٧,٤	٦,٦	٣٥,٨	٤٥,٨	٤,٣	٩,٩	٤,٦	٥,٩	١٩,٩	١٢,٤	٣٣,٢	٢٤,٤
٩٥ - هنغاريا	١٨,٥	..	١٥,٣	..	٣٨,٣	..	٦,٩	..	٤,٨	..	١٦,١	..	٥٥,٥	..
٩٦ - المكسيك	٣٦,٧	..	١٤,١	..	٢٨,٩	..	٢٧,٦	..	١٢,٦-	..	٥,٣	..	١٥,٦	..
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٧٢,٧	..	صفر	..	٣,٩	..	٦,٧	..	٠,٦	..	١٦,١	..	٤٤,٧	..
٩٨ - أوروغواي	١٠,٩	٦,٩	٢٣,٤	٣٠,٢	٤٣,٣	٣٥,٨	١٤,٢	٧,١	٢,٧	١٤,٨	٥,٥	٥,٢	٢٣,١	٢٩,٩
٩٩ - عمان	٢٦,٠	١٦,٨	صفر	صفر	٠,٥	١,٠	١,٤	٣,٢	٠,٣	٠,٨	٧١,٨	٧٨,١	٤٢,٩	٤٦,١
١٠٠ - غابون [ج]	٣٩,٩	٢٧,٦	صفر	٠,٨	٤,٨	٢٣,٧	١٩,٧	١٧,٤	٢,٠	١,٢	٣٣,٧	٢٩,٣	٣٩,٤	٣٢,٠
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٥,٨	..
١٠٤ - اليونان	١٧,٤	٢٩,٨	٢٥,٨	١,٥	٣١,٦	١٨,٣	٥,٠	٠,١	٩,٦	٥,٩-	١٠,٦	٦,٢	٢٩,٧	٢٤,٣
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٢,٣	٣١,٤	١,١	٨,٣	٤٥,٩	٣٤,٢	١٥,٠	٥,٨	٣,٢	٧,٦	١٢,٥	١٢,٦	١٨,٠	١٨,٩
١٠٦ - البرتغال	١٩,٤	٢٦,٢	٢٦,٠	٢٤,٣	٣٣,٣	٣٤,٣	٥,١	٠,٣	٨,٧	٢,٨	٧,١	١٢,٢	٢٦,٨	٣٤,٣
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط														
أفريقيا جنوب الصحراء														
شرق آسيا والمحيط الهادي														
جنوب آسيا														
أوروبا وآسيا الوسطى														
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا														
أمريكا اللاتينية والكاريبي														
المدينة بصورة باهظة														
اقتصادات مرتفعة الدخل														
١٠٩ - نيوزيلندا	٦٧,٣	٥٩,١	صفر	صفر	١٨,٠	٢٧,٦	٣,٢	٢,٢	١,٣	٢,٣	١٠,٣	٨,٩	٣٤,٩	٣٤,٢
١١٠ - ايرلندا	٣٤,٣	٣٧,٩	١٣,٤	١٤,٨	٣٠,١	٣٠,٥	٩,٢	٦,٩	١,٩	٣,١	١١,١	٦,٧	٣٥,٨	٤٢,٠
١١١ - أسبانيا	٢٣,٢	٣٢,٢	٤٨,٠	٣٧,٩	١٢,٦	٢١,٧	٣,٨	١,١	٤,٤	٠,٤	٨,٠	٦,٨	٢٤,٤	٣١,٤
١١٢ - + إسرائيل	٤٠,٧	٣٧,٢	١٠,١	٦,٧	٢٤,٥	٣٥,٣	٣,٦	١,٠	٧,٠	٤,١	١٤,١	١٥,٧	٥٢,٠	٣٨,٣
١١٣ - استراليا	٦٠,٨	٦٣,٨	صفر	صفر	٢٣,٤	١٩,٧	٥,٤	٣,٥	٠,٣	١,٤	١٠,١	١١,٦	٢٢,١	٢٥,٣
١١٤ - + هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ - المملكة المتحدة	٣٧,٧	٣٥,٣	١٥,٦	١٦,٤	٢٧,٨	٣٢,١	٠,١	٠,١	٥,٧	٧,٦	١٣,١	٨,٥	٣٥,٢	٣٦,٢
١١٦ - فنلندا	٢٨,٥	٣٢,١	٩,٧	٩,٤	٤٩,١	٤٤,٣	٢,٠	٠,٩	٣,٠	٣,٠	٧,٧	١٠,٢	٢٧,٦	٣٤,١
١١٧ - + الكويت	١,٩	٠,٧	صفر	صفر	٠,٢	صفر	٠,٨	٢,٧	٠,١	٠,١	٩٧,٠	٩٦,٥	٧٦,٤	٢٨,٣
١١٨ - أيطاليا	٣٠,٠	٣٧,٦	٣٤,٧	٣٠,٥	٢٤,٧	٢٧,١	٠,١	صفر	٢,٥	٢,٦	٨,١	٢,٢	٣١,٢	٤١,٨
١١٩ - + سنغافورة	٣٢,٥	٣٠,٠	صفر	صفر	١٥,٨	١٦,٧	٦,٩	٢,٠	١٣,٩	١٥,١	٣٠,٩	٣١,١	٢٦,٣	٢٦,٩
١٢٠ - كندا	٥٢,٦	٥٢,٧	١٠,٤	١٦,٧	١٦,٦	١٧,٧	٧,٠	٢,٩	٠,٢-	صفر	١٣,٦	١٠,٠	١٩,٢	٢٢,١
١٢١ - هولندا	٢٩,٦	٣٠,٧	٣٦,٣	٣٦,٨	٢٠,٨	٢١,٠	صفر	صفر	٢,٧	٣,٢	١٠,٦	٨,٣	٤٩,٣	٥٠,٧
١٢٢ - + الأمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ - بلجيكا	٣٨,٥	٣٣,١	٣٠,٦	٣٦,٨	٢٤,٢	٢٣,٩	صفر	صفر	٢,٥	٢,٦	٤,٣	٣,٦	٤٤,٠	٤٣,٩
١٢٤ - فرنسا	١٧,٧	١٧,٣	٤١,٢	٤٤,٥	٣٠,٩	٢٧,٠	٠,١	صفر	٢,٧	٤,١	٧,٤	٧,١	٣٩,٤	٤٠,٧
١٢٥ - النمسا	٢١,١	٢٠,١	٣٥,٠	٣٦,٧	٢٥,٦	٢٤,٥	١,٦	١,٤	٩,١	٨,٥	٧,٧	٨,٨	٣٤,٩	٣٦,٦
١٢٦ - ألمانيا [هـ]	١٨,٧	١٥,٠	٥٤,٢	٤٦,٢	٢٣,١	٢٤,٥	صفر	صفر	٠,١	٧,٩	٣,٩	٦,٤	..	٣١,٦
١٢٧ - السويد	١٨,٢	٥,٨	٣٣,٢	٣٦,٧	٢٩,١	٣٣,٧	١,٢	٠,٩	٤,٣	٦,٧	١٤,١	١٧,٢	٣٥,٢	٤٠,١
١٢٨ - الولايات المتحدة	٥٦,٦	٥٠,٧	٢٨,٢	٣٤,٢	٤,٤	٣,٨	١,٤	١,٦	١,٢	١,٠	٨,٢	٨,٧	١٩,٩	١٩,٧
١٢٩ - النرويج	٢٧,٤	..	٢٢,٣	..	٣٩,٦	..	٠,٦	..	١,١	..	٨,٩	..	٤٢,٤	..
١٣٠ - الدانمرك	٣٥,٩	٣٧,٨	٢,٣	٣,٨	٤٦,٩	٣٨,٣	٠,١	٠,١	٣,٣	٤,١	١١,٦	١٦,٠	٣٦,٤	٤٢,١
١٣١ - اليابان [ج]	٧٠,٨	..	صفر	..	٢٠,٨	..	٢,٤	..	٠,٨	..	٥,٢	..	١١,٦	..
١٣٢ - سويسرا	١٤,٠	..	٤٨,٠	..	١٩,٣	..	٩,٥	..	٢,٠	..	٧,٣	..	١٨,٩	..
العالم														

(أ) أنظر الملاحظات التقنية . (ب) بما في ذلك اريتريا . (جـ) البيانات لحسابات الميزانية فقط . (د) تشير البيانات إلى الجمهورية العربية اليمنية السابقة فقط . (هـ) تشير البيانات قبل عام ١٩٩١ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٢ : النقود وأسعار الفائدة

	النقود ، محددة بصورة عريضة: متوسط معدل النمو الاسمى السنوى (نسبة مئوية) ١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٣	المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٣	متوسط التضخم السنوى (مكمش الناتج المحلى الاجمالى) ١٩٨٠ - ١٩٩٣	أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية): سعر الايداع ١٩٨٠	سعر الايداع ١٩٩٣	سعر الاقراض ١٩٨٠	سعر الاقراض ١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	٤٢,٣	..	..	..	..
٢ - تنزانيا	٢٢,٦	..	٢٢,٩	٣٧,٢	٣٣,٢	٢٤,٣	٤,٠	..	١١,٥	٣١,٠
٣ - اثيوبيا	١٤,٤	١٣,٠	..	..	..	٢,٨	..	١١,٥	..	١٤,٠
٤ - سيراليون	١٩,٩	٥٧,٠	١٢,٦	٢٠,٦	١١,٧	٦١,٦	٩,٢	٢٧,٠	١١,٠	٦٢,٨
٥ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بوروندى	٢٠,١	..	٩,١	١٣,٥	..	٤,٦	٢,٥	..	١٢,٠	..
٧ - أوغندا	٢٨,١	..	١٦,٢	١٢,٧	٨,٣	..	٦,٨	١٦,٣	١٠,٨	..
٨ - نيبال	١٩,٩	١٩,٩	١٠,٦	٢١,٩	..	١١,٥	٤,٠	..	١٤,٠	..
٩ - ملاوى	١٤,٧	١٨,٦	٢١,٧	٢٠,٥	٢١,٨	١٥,٥	٧,٩	٢١,٨	١٦,٧	٢٩,٥
١٠ - تشاد	١٥,٢	٥,٦	٩,٤	٢٠,٠	١٦,٨	٠,٧	٥,٥	٧,٥	١١,٠	١٦,٣
١١ - رواندا	٢١,٥	٨,١	١٠,٧	١٣,٦	١٧,٨	٣,٤	٦,٣	٥,٠	١٣,٥	١٥,٠
١٢ - بنغلاديش	..	١٨,٠	..	١٨,٤	٣٣,١	٨,٦	٨,٣	٨,٢	١١,٣	١٥,٠
١٣ - مدغشقر	١٣,٨	١٦,٤	١٧,٣	٢٢,٣	٢٢,٥	١٦,١	٥,٦	..	٩,٥	..
١٤ - غينيا بيساو	..	٥٩,٨	..	..	١٢,٥	٥٨,٧	..	٥٣,٩	..	٦٣,٦
١٥ - كينيا	١٩,٨	١٦,٤	٣١,٢	٣٦,٨	٤٥,٧	٩,٩	٥,٨	١٣,٧	١٠,٦	١٨,٨
١٦ - مالى	١٨,٥	٧,٧	١٣,٨	١٧,٩	٢١,٧	٤,٤	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
١٧ - النيجر	٢٣,٩	٣,٩	٥,٢	١٣,٣	١٩,٢	١,٣	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	٧,٢	١٤,٠	٤,٨	١٥,٠
١٩ - بوركينا فاسو	٢١,٥	٩,٨	٩,٣	١٥,٩	٢١,٨	٣,٣	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٢٠ - الهند	١٧,٥	١٦,٧	٢٣,٦	٣٦,٢	٤٤,١	٨,٧	..	..	١٦,٥	١٦,٣
٢١ - نيجيريا	٣٤,٣	١٨,٠	٩,٢	٢٣,٨	..	٢٠,١	٥,٣	٢٣,٢	٨,٤	٣١,٧
٢٢ - ألبانيا	..	..	..	..	..	٥,٩	٢,٠	..	٢,٠	..
٢٣ - نيكاراغوا	١٩,٣	..	١٤,١	٢٤,٥	..	٦٦٤,٦	٧,٥	..	..	..
٢٤ - توغو	٢٢,٢	٣,٢	١٧,٢	٢٩,٠	٣٤,٩	٣,٧	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٧,٥
٢٥ - غامبيا	١٨,٣	١٩,٠	١٥,٦	٢١,١	٢٣,٠	١٦,٢	٥,٠	١٣,٠	١٥,٠	٢٦,١
٢٦ - زامبيا	١٠,٧	..	٢٩,٩	٣٢,٦	..	٥٨,٩	٧,٠	٤٨,٥	٩,٥	١١٣,٣
٢٧ - منغوليا	..	..	..	..	..	١٣,٨	..	..	..	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥,٨	٣,٥	١٦,٣	١٨,٩	١٧,٤	٤,٢	٥,٥	٧,٥	١٠,٥	١٦,٣
٢٩ - بنن	١٩,٠	٦,٣	١٠,١	١٧,١	٢٨,٨	١,٤	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٣٠ - غانا	٣٦,٤	٤٢,٠	١٨,٠	١٦,٢	١٥,١	٣٧,٠	١١,٥	٢٣,٦	١٩,٠	..
٣١ - باكستان	١٧,١	١٤,٢	٤١,٢	٣٨,٧	٤١,٩	٧,٤	..	..	..	..
٣٢ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	٢٦,٠	..	..	..	..
٣٣ - الصين	..	٢٥,٧	..	٣٣,٥	٧٩,٧	٧,٠	٥,٤	..	٥,٠	..
٣٤ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	١٩,٨	..	٢٤,٥
٣٥ - موريتانيا	٢١,٥	١٠,٩	٩,٥	٢١,٣	٢٤,٠	٨,٢	٥,٥	٥,٠	١٢,٠	١٠,٠
٣٦ - زمبابوى	..	..	..	..	٣٥,٥	١٤,٤	٣,٥	٢٩,٥	١٧,٥	٣٦,٣
٣٧ - جورجيا	..	..	..	..	..	٤٠,٧	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	١٦,٠	١٤,٣	١٩,٥	٢٢,٦	٣١,٢	٨,٢	٧,٠	١١,٦	١٨,٥	٢٢,١
٣٩ - سرى لانكا	٢٣,١	١٥,٦	٢٢,٠	٣٥,٣	٣٦,٣	١١,١	١٤,٥	١٨,٤	١٩,٠	١٦,٤
٤٠ - كوت ديفوار	٢٢,٦	٢,٥	٢٤,٧	٢٦,٧	٣١,٥	١,٥	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٤١ - ليسوتو	..	١٦,٣	..	..	٣٣,٥	١٣,٨	..	٨,١	١١,٠	١٥,٨
٤٢ - أرمينيا	..	..	..	..	..	٢٦,٩	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٢٦,٠	٢١,٤	٣٣,٥	٥٢,٢	٩٥,٦	١٣,٦	٨,٣	..	١٣,٣	..
٤٤ - ميانمار	١٥,١	١٥,٨	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٧,٩	١٦,٥	١,٥	..	٨,٠	..
٤٥ - جمهورية اليمن	..	١٨,٧	..	..	..	..	٩,٣	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ - اذربيجان	..	..	..	..	..	٢٨,٢	..	..	..	..
٤٧ - أندونيسيا	٣٥,٩	٢٦,٣	٧,٨	١٣,٢	٤٨,٢	٨,٥	٦,٠	٢٠,٤	..	٢٠,٢
٤٨ - السنغال	١٩,٦	٤,٧	١٤,٠	٢٦,٦	٢٢,١	٤,٩	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٤٩ - بوليفيا	٢٩,٤	٢٠٧,١	١٤,٨	١٦,٢	٣٩,٠	١٨٧,١	١٨,٠	٢٢,٢	٢٨,٠	٥٣,٩
٥٠ - الكاميرون	٢٢,٥	٣,١	١٤,٢	١٩,٤	١٩,٥	٤,٠	٧,٥	٨,٠	١٣,٠	١٦,٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	٢٨,٦	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين	١٩,٢	١٧,٤	٢٩,٩	٢٦,٤	٣٧,٩	١٣,٦	١٢,٣	٩,٦	١٤,٠	١٤,٧
٥٤ - الكونغو	١٥,٤	٤,٩	١٧,١	١٤,٨	٢١,٧	٠,٦ -	٦,٥	..	١١,٠	..
٥٥ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	٢٤,٥	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	١٨,٧	١٣,٧	٣١,١	٤٢,٤	٦٤,٥	٦,٦	٤,٩	٨,٥	٧,٠	٩,٠
٥٧ - مولدوفا	..	..	..	..	..	٣٢,٤	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	١٨,٦	١٩,٣	١٧,١	٢٠,٥	٢٤,٠	١٦,٨	٩,٠	١٢,٦	١١,٠	٢٤,٧
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	..	٨,٧	..	٣٢,٩	٣١,٣	٤,٨	٦,٩	٥,٠	١١,٢	١١,٣
٦٠ - بلغاريا	..	..	..	..	..	١٥,٩	..	٥٤,٥	..	٦٤,١
٦١ - رومانيا	..	١٨,٨	..	٣٣,٤	١٦,٠	٢٢,٤	..	..	..	..
٦٢ - الأردن	٢٤,٢	١٢,٤	..	..	١٢٢,١	..	..	٣,٣	..	٩,٠
٦٣ - إكوادور	٢٤,٢	٣٨,٨	٢٠,٠	٢٠,٢	..	٤٠,٤	..	٣٣,٨	٩,٠	٤٧,٠
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٨,٣	٢٩,٣	١٧,٩	٢٢,٠	٢٥,٥	٢٥,٠	..	..	..	..
٦٥ - السلفادور	١٧,٣	١٨,٥	٢٢,٥	٢٨,١	٣٢,٢	١٧,٠	..	١٥,٣	..	١٩,٤
٦٦ - ليتوانيا	..	..	..	..	..	٣٥,٢	..	..	..	..
٦٧ - كولومبيا	٣٢,٧	..	٢٠,٠	٢٣,٧	٣٠,١	٢٤,٩	..	٢٥,٨	..	٣٥,٨
٦٨ - جامايكا	١٥,٧	٢٧,٣	٣١,٤	٣٥,٤	٤٨,٣	٢٢,٤	١٠,٣	٣٦,٢	١٣,٠	٥٠,١
٦٩ - بيرو	٣٣,٦	٢٩٦,٦	١٧,٨	١٦,٤	..	٣١٦,١	..	٤٤,١	..	٩٧,٤
٧٠ - باراغواى	٢٧,٠	٣٦,٩	٧,٧	١٠,١	٢٤,٧	٢٥,٠	..	٢٢,١	..	٣٠,٨
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	٣٥,٢	..	..	..	..
٧٢ - تونس	٢٠,٣	١٥,٥	٣٣,٠	٤٢,١	..	٧,١	٢,٥	٧,٤	٧,٣	٩,٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النقود ، محددة بصورة عريضة					متوسط التضخم السنوى (مكمش الناتج المحلى الاجمالى)	أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية)			
	متوسط معدل النمو الاسمى السنوى (نسبة مئوية)		المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى				سعر الايداع		سعر الاقراض	
	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٣	٨٠ ـ ١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	٢٤,١	..	٥٢,٦	٥٨,٥	..	١٣,٢	..	..	..	..
٧٤ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	١١,٩	..	٩,٦	..	١٨,٠
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	٨,٠	..	١٤,٤
٧٦ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	٢٣,٨	..	..	..	..
٧٧ ـ تايلند	١٩,١	١٩,٢	٢٩,٧	٣٧,١	٧٧,٣	٤,٣	١٢,٠	..	١٨,٠	..
٧٨ ـ كوستاريكا	٣٠,٦	٢٥,٥	١٨,٩	٣٨,٨	٣٧,١	٢٢,١	..	١٦,٩	..	٣٠,٠
٧٩ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	٣٧,٢	..	..	..	..
٨٠ ـ بولندا	..	٦٤,١	..	٥٧,٠	٣١,١	٦٩,٣	..	٣٤,٠	٨,٠	٣٥,٣
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	٣٥,٤	..	..	..	..
٨٢ ـ بنما	..	..	..	..	..	٢,١	..	٥,٩	..	١٠,١
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	٧,٠	..	١٤,١
٨٤ ـ بوتسوانا	..	٢٥,٢	..	٢٨,٢	٣٤,٢	١٢,٣	٥,٠	١٣,٥	٨,٥	١٤,٩
٨٥ ـ تركيا	٣٢,٩	٦٠,٦	٢٧,٩	١٧,٢	٢١,٢	٥٣,٥	٨,٠	٦٤,٦	٢٥,٧	..
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية	٣٣,٢	١٨,٤	٢٦,١	٥٤,٤	٣٩,١	١٧,١	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ ـ فنزويلا	٢٦,٤	٢٢,٧	٢٤,١	٤٣,٠	٣٢,٧	٢٣,٩	..	٥٣,٧	..	٤٨,٩
٨٨ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	٣٠,٩	..	..	..	..
٨٩ ـ البرازيل	٥٢,٧	..	٢٣,٠	١٨,٤	..	٤٢٣,٤	١١٥,٠	٣٢٩٣,٥	..	..
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	١٥,٦	١٦,٦	٥٩,٩	٥٠,١	٥٦,٢	١٤,٧	٥,٥	١٣,٨	٩,٥	١٦,٢
٩١ ـ موريشيوس	٢٥,٩	٢١,٦	٣٢,٥	٤١,١	٦٩,٣	٨,٨	..	٨,٤	..	١٦,٦
٩٢ ـ استونيا	..	..	..	..	..	٢٩,٨	..	..	..	..
٩٣ ـ ماليزيا	٢٥,٢	١٢,٦	٣٤,٤	٦٩,٨	١٠٧,٢	٢,٢	٦,٢	٧,٢	٧,٨	٨,١
٩٤ ـ شيلى	١٩٤,٢	٢٩,١	١٢,١	٢١,٠	٣٦,٩	٢٠,١	٣٧,٧	١٨,٢	٤٧,١	٢٤,٣
٩٥ ـ هنغاريا	..	..	..	..	..	١٢,٨	٣,٠	١٣,٤	٩,٠	٢٥,٤
٩٦ ـ المكسيك	٢٦,٦	٥٧,٨	٢٦,٩	٢٧,٥	٣١,٩	٥٧,٩	٢٠,٦	١٥,٥	٢٨,١	..
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٢٧,١	٥,٥	٢٨,٢	٣٠,٥	٤٩,٧	٤,٨	..	٧,١	١٠,٠	١٥,٥
٩٨ ـ اوروغواى	٨٠,٨	٧٠,١	١٨,٥	٣١,٢	٣٧,٢	٦٦,٧	٥٠,٣	٣٩,٤	٦٦,٦	٩٧,٣
٩٩ ـ عمان	٢٩,٤	٩,٦	..	١٣,٨	٢٨,٨	٢,٣-	..	٤,٢	..	٨,٥
١٠٠ ـ غابون	٣١,٣	٣,١	١٤,٨	١٥,٣	١٥,٦	١,٥	٧,٥	٨,٨	١٢,٥	١٢,٥
١٠١ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	٣,٢	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	١٤٣,٤	٣٥٦,٧	٢١,٦	١٩,٠	١٥,٠	٣٧٤,٣	٧٩,٦	١١,٣	٨٦,٩	٦,٣
١٠٤ ـ اليونان	٢٣,٩	٢٢,٣	٤٢,٩	٦١,٦	..	١٧,٣	١٤,٥	١٩,٣	٢١,٣	٢٨,٦
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	٣٠,٤	٢١,٩	٣١,٦	٣١,٢	٦٢,٧	٦,٣	١٩,٥	٨,٦	١٨,٠	٨,٦
١٠٦ ـ البرتغال	٢٠,٢	١٨,٥	٧٧,٠	٦٩,٩	٧٣,٦	١٦,٤	١٩,٠	١١,١	١٨,٨	١٦,٥
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	٤٣,٧	٧,١	١٣,٣	١٣,٨	..	٢,١-	..	..	..	..
١٠٨ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	١٦,٥	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ ـ نيوزيلندا	١٥,١	..	٥١,٤	٥١,٠	..	٨,٥	..	٦,٢	١٢,٦	١٠,٣
١١٠ ـ أيرلندا	١٩,١	٧,٤	٦٠,٩	٥٥,٢	٤٨,٣	٤,٨	١٢,٠	٢,٣	١٦,٠	١٠,٦
١١١ ـ أسبانيا	٢٠,١	١١,٦	٦٩,٥	٧٥,٤	٧٧,٧	٨,٤	١٣,١	٩,٣	١٦,٩	١٢,٨
١١٢ ـ + إسرائيل	٣٥,٢	٧٨,٦	٤٥,١	١٤,٧	٦٢,٢	٧٠,٤	..	١٠,٤	١٧٦,٩	١٦,٤
١١٣ ـ استراليا	١٦,٨	١١,٥	٤٣,٦	٤٦,٥	..	٦,١	٨,٦	..	١٠,٦	١٢,٠
١١٤ ـ + هونغ كونغ	..	..	..	٦٩,٥	..	٧,٩	..	..	..	..
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١٥,٢	..	٤٩,٢	٤٦,٠	..	٥,٦	١٤,١	٣,٨	١٦,٢	٥,٩
١١٦ ـ فنلندا	١٥,٤	١١,٤	٣٩,٨	٣٩,٨	٦١,٧	٥,٨	..	٤,٨	٩,٨	٩,٩
١١٧ ـ + الكويت	٢٤,٣	..	٣٦,١	٣٣,١	٨٠,٨	..	٤,٥	٧,١	٦,٨	٧,٩
١١٨ ـ ايطاليا	٢٠,٤	١٠,٥	٧٩,٣	٨٣,١	٧٢,٩	٨,٨	١٢,٧	٦,١	١٩,٠	١٣,٩
١١٩ ـ + سنغافورة	١٧,١	١٣,٥	٦٦,٢	٧٤,٤	١١٩,٣	٢,٥	٩,٤	٢,٣	١١,٧	٥,٤
١٢٠ ـ كندا	١٧,٥	٨,١	٤٨,٤	٦٥,٠	٧٨,٦	٣,٩	١٢,٩	٤,٩	١٤,٣	٥,٩
١٢١ ـ هولندا	١٤,٦	..	٥٤,٣	٧٧,٧	..	١,٧	٦,٠	٣,١	١٣,٥	١٠,٤
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٨,٠	..	١٩,٠	٥٣,١	..	٩,٥	..	١٢,١	..
١٢٣ ـ بلجيكا	١٠,٨	..	٥٦,٧	٥٧,٠	..	٤,٠	٧,٧	٧,١	..	١١,٨
١٢٤ ـ فرنسا	١٥,٦	..	٥٧,٨	٦٩,٧	..	٥,١	٦,٣	..	١٨,٧	..
١٢٥ ـ النمسا	١٣,٧	٧,٣	٥٤,٠	٧٢,٦	٨٩,٨	٣,٦	٥,٠	٣,٠	..	..
١٢٦ ـ ألمانيا	٩,٤ ب	٦,٨ ب	٥٢,٨ ب	٦٠,٧ ب	٦٦,١	٢,٧ ب	٨,٠ ب	٦,٣	١٢,٠ ب	١٢,٩
١٢٧ ـ السويد	١١,٥	٦,٩	٥٥,٢	٥٣,٩	٤٨,٧	٦,٩	١١,٣	٥,١	١٥,٢	١١,٤
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	٩,٩	٧,٢	٦١,١	٥٨,٧	٦٣,٧	٣,٨	..	..	١٥,٣	٦,٠
١٢٩ ـ النرويج	١٢,٨	٩,٥	٥٤,٦	٥١,٦	٦٥,٧	٤,٦	٥,٠	٥,٥	١٢,٦	٩,٢
١٣٠ ـ الدانمرك	١٢,٤	٩,٨	٤٤,٨	٤٢,٦	٦٢,٦	٤,٦	١٠,٨	٦,٥	١٧,٢	١٠,٥
١٣١ ـ اليابان	١٦,٠	٨,٢	٩٤,٧	١٣٤,١	١٨٨,٨	١,٥	٥,٥	٢,١	٨,٤	٤,٤
١٣٢ ـ سويسرا	٥,٤	٦,٢	١٠٩,٨	١٠٧,٤	١١٧,٧	٣,٨	..	٣,٥	..	٦,٤
العالم										

(أ) بما فى ذلك اريتريا . (ب) تشير البيانات قبل عام ١٩٩١ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٣ : نمو تجارة السلع

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجارى (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	صادرات	واردات	صادرات		واردات			
	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٥	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	١٥٦٤٧٤ ج	١٨٨٧٦٤ ج	٢,٧ م	٦,٤ م	٦,٥ م	٢,٤ م	١١١ و	٩٤ و
باستبعاد الصين والهند	٤٣١٧٧ ج	٦٢٩١٤ ج	٠,٤ م	١,٤ م	٥,٧ م	٢,٦- م	١١٢ و	٩٣ و
١ . موزامبيق	١٣٢	٩٥٥	١٠,٦-	٦,٩-	٧,٣-	صفر	١١٣	١٢٢
٢ . تنزانيا	٤٢٠	١٥٢٣	٦,٨-	٠,٤-	٠,٤	١,١-	١٢٦	٨٥
٣ . أثيوبيا أ	١٩٩	٧٨٧	٠,٧-	٢,٢-	١,٢	١,٣-	١١٩	٦٧
٤ . سيراليون	١١٨	١٤٧	٥,٢-	٠,١-	١,٣-	٧,٤-	١٠٩	٧٦
٥ . فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ . بوروندى	٦٨	٢١٢	٠,١-	٥,٦	٥,١	٠,٤-	١٣٣	٥٢
٧ . أوغندا	١٧٩	٥١٦	١٠,٥-	١,٤-	٩,١-	٢,٣-	١٤٩	٤٩
٨ . نيبال	٣٩٠	٨٨٠	..	..	..	..	..	..
٩ . ملاوى	٣٢٠	٥٤٦	٥,٥	٢,١	٣,٩	٤,٠	٩٩	٨٦
١٠ . تشاد	١٧٦	٣٠٠	١,٦-	٥,٥	٤,٤-	٨,٦	٩٩	١٠١
١١ . رواندا	٦٨	٢٨٨	٢,٦	٢,٥	١٢,١	٠,٤-	١٣٦	٧٣
١٢ . بنغلاديش	٢٢٧٢	٤٠٠١	٢,٤-	٩,٨	٢,٩	٤,٨	١٢٦	٩٤
١٣ . مدغشقر	٢٩٧	٤٥٢	٢,٥-	٠,٤	٠,٩-	٣,٣-	١٢٤	٦٨
١٤ . غينيا بيساو	١٦	٦٢	١١,١	٥,٧-	٥,٨-	٠,٤-	٩١	٩٢
١٥ . كينيا	١٣٧٤	١٧١١	٢,٢-	٣,٣	١,٢	٠,٨-	١٢٤	٨١
١٦ . مالى	٣٤٢	٤٧٧	٨,٢	٤,٢	٨,٩	٠,٥	١٠٠	١٠٢
١٧ . النيجر	٢٨٣	٣٣١	٢٣,٣	٥,٥-	١٣,٣	٤,٣-	٩١	١٠٥
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨٠	٣٥٣	..	..	..	..	..	..
١٩ . بوركينا فاصو	١٤٥	٦٤٢	٧,٢	٤,١	٨,٢	٣,٤	١٠٣	١٠٦
٢٠ . الهند	٢١٥٥٣	٢٢٧٦١	٥,٩	٧,٠	٤,٥	٤,٢	٩٢	٩٦
٢١ . نيجيريا	١١٨٨٦	٨٢٧٦	١,٤	٠,٦-	١٨,٨	١١,٢-	١٦٧	٩٩
٢٢ . ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ . نيكاراغوا	٢٢٦	٧٢٧	٢,٠	٤,٧-	٠,٥-	٣,٣-	١١١	٩٤
٢٤ . توغو	٣٢٢	٤١٨	١,٥	٥,٢	١١,٨	٠,٣	١٣٩	٩٧
٢٥ . غامبيا	٨٠	٢٣٤	١,٢	٣,٩	١٠,٥	٣,٤	١٣٧	٩٥
٢٦ . زامبيا	١١٦٨	٨٧٠	٠,٥-	٢,٦-	٦,٤-	٣,٢-	٨٩	٩٨
٢٧ . منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢٤	١٦٥	١,٦	١,١-	٢,٩	٢,١	١٠٩	٩١
٢٩ . بنن	١١٥	٣٦٠	٥,٣-	٤,٨	٥,٥	٤,٨-	١١١	١٣٣
٣٠ . غانا	١٠٥١	١٧٢٨	٨,٠-	٥,٣	١,١-	٢,٧	٩٣	٦٥
٣١ . باكستان	٦٦٣٦	٩٥٠٠	٣,١	١٠,١	٥,٤	٣,٠	١١٢	١٠٠
٣٢ . طاجيكستان ب	٢٦٣	٣٧٤	..	..	..	..	..	..
٣٣ . الصين *	٩١٧٤٤	١٠٣٠٨٨	٨,٧	١١,٥	١١,١	٩,٧	١٠٩	١٠١
٣٤ . غينيا	٤٤٠	٦٠٠	١٢,٢	٤,٥-	٤,١	٣,٢-	١٢٠	٨٤
٣٥ . موريتانيا	٤٥٠	٩٧٠	٥,٣-	٥,١	٤,٦	٥,١	١١٠	١١٥
٣٦ . زمبابوى	١١٨٠	١٥٠٠	٢,٨	١,١-	٤,١-	٠,٢	١٠٠	٨٩
٣٧ . جورجيا	٢٢٢	٤٦٠	..	..	..	..	..	..
٣٨ . هندوراس	٨١٤	١٠٥٩	٢,٤	١,٤	٣,٦	١,٥-	١١٨	٧٣
٣٩ . سرى لانكا ب	٢٨٩٦	٤٢٢٧	١,٤-	٧,٣	٢,٦	٤,٠	١٠٦	٨٦
٤٠ . كوت ديفوار	٢٨٨٠	١٦٦٣	٣,٢	٢,٧	٩,٨	٤,٢-	١٠٩	٧٩
٤١ . ليسوتو	١٠٩	٩٣٣	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا	٢٩	١٨٨	..	..	..	..	..	..
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٢٤٤	٨١٧٥	١,٧-	٠,٨	٩,٦	١,٥-	١٤٧	٩٩
٤٤ . ميانمار	٥٨٣	٨١٤	٠,٢	٢,٥-	٤,٢-	١,٠-	١٢٨	١١١
٤٥ . جمهورية اليمن	٦٥٠	٢٤٠٠	٥,٧	١,٢	١٦,٠	٥,٣-	١٣١	٨٨
اقتصادات متوسطة الدخل	٦٤٨٢١٨ ج	٧٢٤٦٢٥ ج	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	٢٨٠٤٣٨ ج	٣٣٣٥١٠ ج	..	..	..	..	..	..
٤٦ . اذربيجان ب	٣٥١	٢٤١	..	..	..	..	..	..
٤٧ . اندونيسيا	٣٣٦١٢	٢٨٠٨٦	٦,٥	٦,٧	١٢,١	٤,٥	١٤٥	٩٠
٤٨ . السنغال	٧٤٠	١٢٦٢	١,٣-	٢,٩	٤,٥	١,٨	١٠٧	١٠٦
٤٩ . بوليفيا	٧٢٨	١٢٠٦	٤,٠-	١,٧	٧,١	٠,١-	١٣٠	٧٨
٥٠ . الكاميرون	١٨١٥	١١٠٨	٢,٠	٦,٨	٧,٣	٢,٥-	١١٣	٧٧
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان ب	١١٢	١١٢	..	..	..	..	..	..
٥٣ . الفلبين	١١٠٨٩	١٨٧٥٧	٧,٢	٣,٤	٥,٣	٤,٥	٩٩	١١٧
٥٤ . الكونغو	١١١٦	٥٤١	١,٦-	٣,٠	٧,٠	٤,٤-	١٥٠	٩٨
٥٥ . أوزبكستان ب	١٤٦٦	١٢٨٠	..	..	..	..	..	..
٥٦ . المغرب	٣٩٩١	٦٧٦٠	٠,٦-	٣,٩	٧,٤	٤,٠	٩٩	١١٤
٥٧ . مولدوفا ب	١٧٤	٢١٠	..	..	..	..	..	..
٥٨ . غواتيمالا	١٣٤٠	٢٥٩٩	٦,٠	٠,١-	٦,٢	١,٤	١١٤	٩٣
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	١٧٩٠	١٢٩٩	٨,٨	٦,٠	٠,١	١,٢	١١١	٩١
٦٠ . بلغاريا	٤٠٧١	٤٢٣٩	..	..	..	..	٩٥	..
٦١ . رومانيا	٤٨٩٢	٦٤٠٤	٦,٣	١٠,٨-	٧,٥	٣,٠-	٦٦	١١١
٦٢ . الأردن	١٢٣٢	٣٥٣٩	١٨,٠	٥,٨	١٥,٢	٢,٤-	١٢٧	١٢٣
٦٣ . إكوادور	٢٩٠٤	٢٥٦٢	٠,١	٣,٤	١٠,٣	٢,٢-	١٤٣	٩٠
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	٥٥٥	٢١٥٢	٦,٢	٢,٥-	٣,٩	٢,٤	١١٥	١٣٠
٦٥ . السلفادور	٥٥٥	١٩١٩	٦,٠	٢,٨-	٤,٦	٢,٠	١٢٢	٨٨
٦٦ . ليتوانيا ب	٦٩٦	٤٨٦	..	..	..	..	..	..
٦٧ . كولومبيا	٧٠٥٢	٩٨٤١	٢,٦	١١,٠	٥,٢	٠,٩-	١٢٤	٦٨
٦٨ . جامايكا	١٠٤٧	٢٠٩٧	٣,٩-	٢,١	٦,٢-	٢,٦	٨٩	١٠٩
٦٩ . بيرو	٣٤٦٣	٣٣٨٩	٥,٠	٠,٣-	١,٦	١,٦-	١١١	٩٠
٧٠ . باراغواى	٦٩٥	١٦٨٩	٦,٢	٨,٦	٨,٨	٧,٥	١١٠	١١٢
٧١ . كازاخستان ب	١٥٢٩	١٢٦٩	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٣٨٠٢	٦٢١٤	٠,٢	٧,٢	١١,٢	٣,٠	١٢٣	١٠٠
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	٨٤٦٧٨	٧٧٠٩٩	١٦,٥	١٠,٠	١٢,٤	١٣,٢	٨٥	١١٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة مدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجارى (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	صادرات	واردات	صادرات		واردات			
	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٥	١٩٩٣
٧٢ - الجزائر	١٠٢٣٠	٧٧٧٠	١,١	٣,٠	١٣,١	٥,١-	١٧٣	٩٥
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٥٤٥١	٦٣٤٥	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	٤٦٠	٣٣٩	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	٣٦٨٠٠	٤٦٠٥٨	٨,٩	١٥,٥	٦,٨	١٣,٨	١٠٣	١٠٣
٧٨ - كوستاريكا	١٩٩٩	٢٩٠٧	٥,٣	٥,٦	٤,٢	٤,٩	١١١	٩٤
٧٩ - أوكرانيا [ب]	٦٣٠٠	٤٧٠٠	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	١٣٩٩٧	١٨٨٣٤	..	٢,٨	..	٢,٨	٩٥	٩٥
٨١ - الاتحاد الروسى [ب]	٤٣٩٠٠	٣٣١٠٠	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	٥٥٣	٢١٨٨	٧,١- [ج]	٤,٠	٣,٣- [ج]	٤,٠-	١٠٤	٨٧
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٢٩٢٩	١٣٤٨٧	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا	١٧٢٥	٢٢٠٠	٢٢,٢	٦,٧	٩,٤	١٠,٢	٩٧	١٥٢
٨٥ - تركيا	١٥٣٤٣	٢٩١٧٤	٤,١	٩,١	٩,٦	١١,٠	٨٢	١٠٩
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	١٦٧٠٠	٣٠٦٦٢	١٠,٥-	٤,٢	١٢,٥	١,٢	١٧٦	٩٦
الدخل المتوسط الأعلى	٣٦٧٧٨١ ج	٣٩١١١٦ ج	٢,٧ م	٤,٢ م	٧,٤ م	٣,٠ م	١٠٤ و	١٠٢ و
٨٧ - فنزويلا	١٣٣٣٩	١٠٩٧٩	٦,٨-	١,٧	١٠,٨	٣,٦-	١٦٦	٩٣
٨٨ - بيلاروس	٧٣٧	٧٧٧	..	..	..	..	..	..
٨٩ - البرازيل	٣٨٥٩٧	٢٥٤٣٩	٨,٦	٥,٢	٥,٨	٠,٨-	١٠١	٩٧
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٢٨٧٣	١٨٥٩١	٧,٩	٥,٤	١,٨-	٠,١-	١٠١	١٠٥
٩١ - موريشيوس	١٢٩٩	١٧١٥	٦,٠	٧,٦	٩,٦	١٠,٣	٧٧	١٠٨
٩٢ - استونيا [ب]	٤٦١	٦١٨	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	٤٧١٢٢	٤٥٦٥٧	٣,٣	١٢,٦	٧,٧	٩,٧	١١٤	٩٩
٩٤ - شيلى	٩٣٢٨	١٠٥٩٦	٩,٦	٦,٦	٣,٦	٤,٣	٩١	١٠٤
٩٥ - هنغاريا	٨٨٨٦	١٢٥٩٧	٣,٩	٢,٣	٢,٠	٠,٨	١٠٣	..
٩٦ - المكسيك	٣٠٢٤١	٥٠١٤٧	٥,٥	٥,٤	٧,٩	٦,٧	١٤٥	٩٩
٩٧ - ترنيداد وتوباغو	١٦١٢	١٤٤٨	٥,٠-	٢,١-	٣,٧-	٨,٠-	١٣٨	٩٢
٩٨ - أوروغواى	١٦٤٥	٢٣٠٠	٥,٢	٢,٦	٥,٧	١,٢	٩١	١١٤
٩٩ - عمان	٥٤٢٨	٤١١٤	١,٩-	٨,٤	٢٨,٣	١,٢	١٨٢	٨٤
١٠٠ - غابون	٢٢٩٧	٨٣٥	٠,١	١,٧	١١,٩	١,٦-	١٥٤	١٠٦
١٠١ - سلوفينيا	٦٠٨٨	٦٤٩٨	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	١٣١١٨	١٦٧٨٤	٨,٩	٣,٢	٣,١	٢,١-	١٢٣	١١٦
١٠٤ - اليونان	٧٩٦٠	٢٠٥٤٢	١١,٧	٥,٣	٥,٧	٦,٧	٩٦	١٠١
١٠٥ - جمهورية كوريا	٨٢٢٣٦	٨٣٨٠٠	٢٢,٧	١٢,٣	١٣,٢	١١,٤	٩٤	١٠٠
١٠٦ - البرتغال	١٥٤٢٩	٢٤٥٩٨	١,٥	١٠,٦	٥,٥	١٠,٠	٨٧	١٠٤
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٤٠٨٥٨	٢٨١٩٨	٤,٤	٤,٢ -	٣٥,٣	٥,٥-	١٧٥	٩٨
١٠٨ - تركمانستان [ب]	١١٥٦	٧٤٩	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٨٠٤٦٩٢ ج	٩١٣٣٨٩ ج	..	..	..	..	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء	٦١٧٤٣ ج	٥٩٥٦٧ ج	١,٠ م	٢,٥ م	٣,٢ م	٢,٢- م	١١٠ و	٩٥ و
شرق آسيا والمحيط الهادى	٣٠٨١٢٦ ج	٣٣٧٧٢٣ ج	٩,٠ م	١٠,٨ م	٩,٧ م	٩,٢ م	١١١ و	١٠١ و
جنوب آسيا	٣٣٩٨٠ ج	٤٢٢٥٣ ج	٤,٢ م	٧,٣ م	٤,٣ م	٣,٧ م	١١٢ و	٩٦ و
أوروبا وآسيا الوسطى	١٦٠٨١٨ ج	١٥٠٩٩٥ ج	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٠٥٠٥٨ ج	١١٨٩٩٩ ج	٠,٨- م	١,٠- م	١٦,٦ م	٣,٩- م	١٤٧ و	٩٨ و
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٣٤٩٦٧ ج	١٦٣٨٤٢ ج	٠,٩ م	٢,٤ م	٤,٧ م	٠,٣ م	١١١ و	٩٧ و
المدينة بصورة باهظة	١٠١١٨٨ ج	١٠٤٤٦٦ ج	٢,٠ م	٢,٤ م	٦,٤ م	٢,٣- م	١١٢ و	٩٨ و
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٨٩٦٧٧٤ ج	٢٨٦٥٣٣٧ ج	٦,٠ م	٥,١ م	٥,٢ م	٥,٨ م	٩٤ و	٩٩ و
١٠٩ - نيوزيلندا	١٠٥٣٧	٩٦٣٦	٣,٥	٤,٠	١,٩	٤,١	٩٠	١٠٩
١١٠ - ايرلندا	٢٨٦١١	٢١٣٨٦	٩,٢	٩,٠	٦,٩	٤,٩	٩٦	٩٥
١١١ - أسبانيا	٦٢٨٧٢	٧٨٦٢٦	١٢,٦	٧,٤	٧,٠	١٠,٥	٨٢	١١٤
١١٢ - + إسرائيل	١٤٧٧٩	٢٢٦٢١	٩,٣	٧,٩	٤,٣	٦,٤	١٠١	٩٩
١١٣ - استراليا	٤٢٧٢٣	٤٢٢٥٩	٣,٧	٦,٢	١,٣	٤,٧	١١٠	٩٨
١١٤ - + هونغ كونغ	١٣٥٢٤٨	١٣٨٦٥٨	٩,٩	١٥,٨	٧,٩	١١,٩	١١٨	٨٧
١١٥ - المملكة المتحدة	١٨٠٥٧٩	٢٠٦٣٢١	٤,٣	٤,٠	٣,٣	٥,٢	١٠٤	١٠٦
١١٦ - فنلندا	٢٣٤٤٦	١٨٠٣٢	٤,٥	٢,٢	٢,٥	٨٨	٩١	
١١٧ - + الكويت	١٠٢٤٨	٧٠٣٦	٨,٣-	٦,٠-	١٦,٠	٤,٤	١٦٥	٨٦
١١٨ - ايطاليا	١٦٨٤٦٠	١٤٦٧٨٩	٦,٩	٤,٣	٣,٨	٥,٠	٨٤	١٠٤
١١٩ - + سنغافورة	٧٤٠١٢	٨٥٢٣٤	..	١٢,٧	..	٩,٧	١٠٨	٩٤
١٢٠ - كندا	١٤٥١٧٨	١٣١٦٧٥	٤,٥	٥,٦	٥,١	٥,٥	٩٩	٩٧
١٢١ - هولندا	١٣٩٠٧٥	١٦٥٥٧	٥,٢	٤,٧	٣,٩	٤,٦	١٠١	١٠١
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٢٠٥٠٠	١٩٥٢٠	٦,٣	٦,٠	٢٨,٢	١,٩	١٨١	٩٨
١٢٣ - بلجيكا [د]	١١٢٥١٢	١٢٥٠٥٨	٥,٦	٤,٥	٦,٢	٤,٣	٩٣	١٠٠
١٢٤ - فرنسا	٢٠٦٢٥٩	٢٠٢٢٧١	٦,٨	٤,٥	٦,٩	٤,٨	٨٩	١٠٣
١٢٥ - النمسا	٤٠١٧٤	٤٨٥٧٨	٧,٣	٦,٧	٧,٢	٦,٠	٩٢	٩٣
١٢٦ - ألمانيا	٣٨٠١٥٤	٣٤٨٦٣١	٥,٦ [هـ]	٤,٢ [هـ]	٤,٩ [هـ]	٥,٨ [هـ]	٨٤ [هـ]	١٠٠
١٢٧ - السويد	٤٩٨٥٧	٤٢٦٨١	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٩٢	١٠٣
١٢٨ - الولايات المتحدة	٤٦٤٧٧٣	٦٠٣٤٣٨	٧,٠	٥,١	٥,٨	٦,٠	١٠١	١٠١
١٢٩ - النرويج	٣١٨٥٣	٢٣٩٥٦	٦,٥	٧,٢	٣,٥	٣,٣	١٤١	٩٧
١٣٠ - الدانمرك	٣٥٩١٤	٢٩٥٢١	٤,٤	٤,٤	٢,٨	٣,٢	٩١	١٠٤
١٣١ - اليابان	٣٦٢٢٤٤	٢٤١٦٢٤	٩,٢	٤,٢	٥,١	٦,٣	٧٣	١١٩
١٣٢ - سويسرا	٦١٤٠٣	٥٦٧١٦	٤,٦	..	٣,٥	..	٨٥	..
العالم	٣٧٠١٤٦٦	٣٧٧٨٧٢٦	..	..	..	..	..	..

(أ) بما فى ذلك اريتريا . (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات . (جـ) باستبعاد منطقة القناة . (د) بما فى ذلك لكسمبورغ .
(هـ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٤ : هيكل واردات السلع

	الحصة المئوية من واردات السلع									
	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ . موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ . تنزانيا أ	٧	..	٩	..	٢	..	٤٠	..	٤٢	..
٣ . اثيوبيا أ	٩	٦	٨	١١	٣	١	٣٥	٤٤	٤٥	٣٨
٤ . سيراليون	٢٦	..	٥	..	١	..	٢٦	..	٤٣	..
٥ . فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ . بوروندى	٢١	..	١١	..	١١	..	١٩	..	٣٧	..
٧ . أوغندا	٧	..	٢	..	٣	..	٣٤	..	٥٥	..
٨ . نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩ . ملاوى	١٨	..	٦	..	٢	..	٣٠	..	٤٤	..
١٠ . تشاد	٢١	..	١٦	٣	١١	..	٢٣	..	٣٨	..
١١ . رواندا	١٩	..	٦	..	٩	..	١٨	..	٤٩	..
١٢ . بنغلاديش	..	١٥	..	١٤	..	٣٠	..	١٣	..	٢٨
١٣ . مدغشقر	١٢	١١	٧	١٢	٣	٢	٣٠	٤١	٤٨	٣٤
١٤ . غينيا بيساو	٣١	..	٧	..	١	..	١٦	..	٤٥	..
١٥ . كينيا	٦	٨	١٠	٣٣	٤	٥	٣٤	٢٥	٤٦	٢٩
١٦ . مالى	٢٩	..	٩	..	٦	..	٢١	..	٣٦	..
١٧ . النيجر	١٤	..	٤	..	٤	..	٢٧	..	٥١	..
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ . بوركينا فاسو	٢٠	..	٨	..	٧	..	٢٧	..	٣٧	..
٢٠ . الهند	٢١	٤	٨	٣٠	١٩	١٠	٢٣	١٤	٢٩	٤٢
٢١ . نيجيريا	٨	..	٣	..	٣	..	٣٧	..	٤٨	..
٢٢ . ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ . نيكاراغوا	١٠	٢٣	٦	١٥	٣	١	٢٨	٢٦	٥٤	٣٤
٢٤ . توغو	٢٣	٢٣	٤	١٠	٣	٣	٢٢	٢٨	٤٧	٣٦
٢٥ . غامبيا	٣٢	..	٤	..	٢	..	١٥	..	٤٨	..
٢٦ . زامبيا	١١	..	١٠	..	٢	..	٣٩	..	٣٨	..
٢٧ . منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧	..	١	..	٢	..	٣٦	..	٤٤	..
٢٩ . بنن	١٨	..	٤	..	٣	..	٢١	..	٥٥	..
٣٠ . غانا	٢١	..	٦	..	٤	..	٢٦	..	٤٤	..
٣١ . باكستان	٢١	١٤	٧	١٧	٧	٦	٣١	٣٥	٣٥	٢٧
٣٢ . طاجيكستان ب	..	١	..	صفر	..	٩٦	..	صفر	..	٢
٣٣ . الصين *	..	٣	..	٦	..	٧	..	٤٢	..	٤٣
٣٤ . غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ . موريتانيا	٢٣	..	٨	..	٢	..	٣٨	..	٣٠	..
٣٦ . زمبابوى	..	١٨	..	١٢	..	٤	..	٣٦	..	٣١
٣٧ . جورجيا ب	..	١٧	..	٤٢	..	١٥	..	صفر	..	٢٦
٣٨ . هندوراس	١٢	١١	٧	١٣	١	٣	٢٩	٢٦	٥١	٤٧
٣٩ . سرى لانكا	٤٧	١٦	٣	٩	٤	٣	١٨	٢١	٢٩	٥١
٤٠ . كوت ديفوار	١٦	..	٥	..	٢	..	٣٣	..	٤٤	..
٤١ . ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا ب	..	صفر	..	صفر	..	٢	..	صفر	..	٩٨
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٣	٢٤	٩	٢	١٢	١٠	٢٧	٣١	٢٩	٣٤
٤٤ . ميانمار	٧	..	٦	..	٣	..	٢٩	..	٥٥	..
٤٥ . جمهورية اليمن	٦٣	..	٥٥	..	٣	..	٩	..	٢٠	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ . اذربيجان ب	..	٤٨	..	صفر	..	١٤	..	صفر	..	٣٨
٤٧ . اندونيسيا	٩	٧	٣	٨	٤	٩	٤٠	٤٢	٤٥	٣٤
٤٨ . السنغال	٢٩	٢٩	٥	١١	٤	٣	٢٥	٢٣	٣٨	٣٤
٤٩ . بوليفيا	٢٠	٩	١	٥	٢	٤	٣٧	٤٨	٤٠	٣٤
٥٠ . الكاميرون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٢	١٦	٥	٣	١	٢	٣٢	٢٧	٤٩	٥١
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان ب	..	٣٨	..	صفر	..	١٥	..	صفر	..	٤٧
٥٣ . الفلبين	١١	٨	١٢	١٢	٨	٥	٣٥	٣٢	٣٣	٤٣
٥٤ . الكونغو	٢٠	..	٢	..	١	..	٣٣		..	٤٤
٥٥ . أوزبكستان ب	..	٤٢	..	صفر	..	٣٨	..	صفر	..	٢٠
٥٦ . المغرب	٢١	١٧	٦	١٤	١٠	٩	٣٢	٢٩	٣٢	٣١
٥٧ . مولدوفا ب	..	٧	..	صفر	..	٣٣	..	١	..	٦٠
٥٨ . غواتيمالا	١١	١١	٢	١٤	٣	٣	٢٧	٣٢	٥٧	٤١
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٢٠	..	٣	..	١	..	٣٨	..	٣٨	..
٦٠ . بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ . رومانيا	..	١٤	..	٢٦	..	٧	..	٢٢	..	٣١
٦٢ . الأردن	٣١	٢٠	٦	١٣	٤	٣	١٧	٢٧	٤٢	٣٧
٦٣ . إكوادور	٨	٥	٦	٢	٢	٤	٣٥	٤٩	٤٩	٤١
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٤	..	٧	..	٦	..	٣٤	..	٤٠	..
٦٥ . السلفادور	١٤	١٥	٣	١٤	٤	٥	٢٣	٢٦	٥٦	٤١
٦٦ . ليتوانيا ب	..	٦٦	..	٢	..	٢٧	..	صفر	..	٦٥
٦٧ . كولومبيا	٨	٨	١	٤	٨	٥	٤٧	٣٩	٣٧	٤٤
٦٨ . جامايكا	١٨	١٤	٦	١٩	٣	٣	٣٣	٢٣	٤٠	٤١
٦٩ . بيرو	٢٠	٢٠	٢	٨	٥	٣	٣٥	٣٦	٣٨	٣٤
٧٠ . باراغواى	١٩	١١	١٥	١٢	١	١	٣٢	٤٠	٣٣	٣٥
٧١ . كازاخستان ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٢٨	٨	٥	٨	٩	٦	٢٦	٣٢	٣٢	٤٦
البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	١٥	٦	٥	٨	١٨	١٠	٣٥	٤٠	٢٨	٣٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النسبة المئوية من واردات السلع									
	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	١٣	٢٩	٢	١	٦	٥	٣٧	٣١	٤٢	٣٤
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	٥	٥	٩	٨	٧	٧	٣٦	٤٥	٤٣	٣٦
٧٨ - كوستاريكا	١١	٨	٤	٩	٣	٣	٢٩	٢٦	٥٣	٥٥
٧٩ - أوكرانيا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	١١	..	١٧	..	٦	..	٢٩	..	٣٦
٨١ - الاتحاد الروسى [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	١٠ [ج]	١٠	١٩ [ج]	١٣	٢ [ج]	٢	٢٧ [ج]	٣١	٤٣ [ج]	٤٥
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - تركيا	٨	٦	٨	١٤	٨	١٠	٤١	٣٨	٣٦	٣٣
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٧	..	صفر	..	٨	..	٤١	..	٤٥	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ - فنزويلا	١٠	١١	١	١	٥	٥	٤٥	٥٠	٣٨	٣٢
٨٨ - بيلاروس [ب]	..	٢٤	..	١٠	..	٩	..	٢٨	..	٢٩
٨٩ - البرازيل	١١	١٠	١٢	١٦	٨	٧	٣٥	٣٣	٣٤	٣٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	٦	٦	٥	١	٦	٤	٤٦	٤٤	٣٧	٤٦
٩١ - موريشيوس	٣٦	١٣	٧	٩	٢	٣	١٣	٢٥	٤١	٥٠
٩٢ - استونيا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	٢٢	٧	١٢	٤	٨	٤	٢٨	٥٤	٣١	٣٠
٩٤ - شيلى	١٥	٦	٦	١٠	٧	٣	٤٣	٤٣	٣٠	٣٨
٩٥ - هنغاريا	١١	٦	٩	١٣	١٩	٥	٣١	٣٧	٣١	٣٩
٩٦ - المكسيك	٧	٨	٣	٢	٩	٤	٥٠	٤٨	٣١	٣٨
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	١١	١٥	٥٣	١٦	١	٣	١٣	٣٣	٢٢	٣٢
٩٨ - أوروغواى	١٣	٨	١٥	٩	١٢	٤	٣١	٤٠	٢٩	٣٩
٩٩ - عمان	٢	١٩	٥	٣	١	٢	١٧	٤٤	٧٥	٣٢
١٠٠ - غابون	١٤	..	١	..	١	..	٣٩	..	٤٥	..
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٦	٥	٥	٢	١٦	٤	٣١	٤٩	٤٢	٣٩
١٠٤ - اليونان	١١	١٥	٧	١٠	١٠	٤	٤٨	٣٤	٢٥	٣٨
١٠٥ - جمهورية كوريا	١٧	٦	٧	١٨	٢١	١٣	٣٠	٣٤	٢٥	٢٩
١٠٦ - البرتغال	١٤	١٢	٩	٨	١٣	٥	٣٠	٣٨	٣٤	٣٧
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٣٣	..	١	..	٣	..	٣٣	..	٣١	..
١٠٨ - تركمانستان [ب]	..	٢٧	..	صفر	..	١٠	..	صفر	..	٦٣
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الاوسط وشمال افريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا	٧	٨	٧	٦	١٠	٤	٣٤	٣٨	٤٣	٤٤
١١٠ - أيرلندا	١٤	١٠	٨	٥	٨	٣	٢٧	٣٧	٤٣	٤٥
١١١ - اسبانيا	١٦	١٤	١٣	١١	١٧	٥	٢٦	٣٥	٢٨	٣٥
١١٢ - + اسرائيل	١٤	٧	٥	٧	٨	٤	٣٠	٣٣	٤٢	٤٩
١١٣ - استراليا	٦	٥	٦	٦	٧	٣	٤١	٤٣	٤٢	٤٣
١١٤ - + هونغ كونغ	٢٠	٦	٣	٢	٩	٣	١٧	٣٣	٥٢	٥٦
١١٥ - المملكة المتحدة	٢٤	١١	١٠	٥	٢٠	٦	١٧	٣٩	٢٩	٣٩
١١٦ - فنلندا	١٠	٧	١٢	١٣	٩	٨	٣٣	٣٤	٣٧	٣٩
١١٧ - + الكويت	٢٠	١٣	١	صفر	٢	٣	٣٦	٤٢	٤٢	٤١
١١٨ - ايطاليا	١٩	١٣	١٤	٩	٢١	٩	٢٠	٢٩	٢٦	٣٩
١١٩ - + سنغافورة	١٦	٦	١٤	١١	١٢	٣	٢٣	٤٩	٣٥	٣١
١٢٠ - كندا	٩	٦	٦	٤	٦	٤	٤٩	٥٠	٣١	٣٥
١٢١ - هولندا	١٥	١٥	١١	٩	١٠	٥	٢٦	٣٠	٣٩	٤١
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	١٦	..	٣	..	٣	..	٢٦	..	٥٢	..
١٢٣ - بلجيكا [د]	١٣	١١	٩	٨	١٩	٧	٢٦	٢٥	٣٣	٤٩
١٢٤ - فرنسا	١٥	١١	١٢	٩	١٥	٥	٣٥	٣٤	٣١	٤١
١٢٥ - النمسا	١٠	٥	٨	٥	١٢	٦	٣١	٣٧	٣٩	٤٧
١٢٦ - ألمانيا	١٩ [هـ]	١٠	٩ [هـ]	٨	١٨ [هـ]	٦	١٩ [هـ]	٣٣	٣٦ [هـ]	٤٤
١٢٧ - السويد	١١	٨	١١	٩	١٠	٥	٣٠	٣٦	٣٩	٤٢
١٢٨ - الولايات المتحدة	١٦	٥	٨	١٠	١٢	٤	٢٨	٤٣	٣٦	٣٨
١٢٩ - النرويج	٩	٧	٨	٣	١٣	٧	٣٦	٣٩	٣٦	٤٥
١٣٠ - الدانمرك	١١	١٣	١١	٦	٩	٥	٢٨	٢٩	٤٢	٤٦
١٣١ - اليابان	١٧	١٨	٢١	٢١	٣٧	١٣	١١	١٧	١٤	٣٢
١٣٢ - سويسرا	١٣	٧	٥	٤	٩	٥	٢٧	٢٩	٤٦	٥٥
العالم										

(أ) بما فى ذلك اريتريا (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات (جـ) باستبعاد منطقة القناة . (د) بما فى ذلك لكسمبورغ
(هـ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٥ : هيكل صادرات السلع

	النسبة المئوية لصادرات السلع									
	الوقود والمعادن والفلــزات		سلع أولية أخـــرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		ألياف النسيج ، الغزل والنسيج والملابس أ	
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ . موزامبيق	١٠	١٤	٨٠	٦٦	٥	٣	٥	١٨	٢١	..
٢ . تنزانيا	٧	..	٨٠	..	صفر	..	١٣	..	٢٧	..
٣ . أثيوبيا ب	٢	١	٩٧	٩٥	صفر	صفر	٢	٤	١	٣
٤ . سيراليون	٢١	٤٥	١٧	٢٨	صفر	صفر	٦١	٢٧	صفر	..
٥ . فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ . بوروندى	٤	صفر	٩٥	٧٠	صفر	٣	١	٢٧	٦	..
٧ . أوغندا	٩	صفر	٩١	١٠٠	صفر	١	صفر	صفر	٢٠	..
٨ . نيبال	..	صفر	..	١٦	..	صفر	..	٨٤	..	..
٩ . ملاوى	١	صفر	٩٦	٩٤	صفر	صفر	٣	٦	٨	..
١٠ . تشاد	صفر	..	٩٥	..	١	..	٤	..	٦٩	..
١١ . رواندا	٣٥	..	٦٤	..	صفر	..	١	..	صفر	..
١٢ . بنغلاديش	..	صفر	..	١٨	..	صفر	..	٨١	..	٧٨
١٣ . مدغشقر	٩	٨	٨٤	٧٣	٢	٢	٥	١٨	٣	١٣
١٤ . غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ . كينيا	١٣	..	٧٥	..	صفر	..	١٢	..	٦	..
١٦ . مالى	١	..	٨٩	..	صفر	..	١٠	..	٢٩	..
١٧ . النيجر	صفر	..	٩٦	..	١	..	٢	..	٢	..
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٦	..	٣٣	..	٣٠	..	١	..	٣	..
١٩ . بوركينا فاسو	صفر	..	٩٦	..	١	..	٣	..	٢٦	..
٢٠ . الهند	١٣	٧	٣٥	١٨	٥	٧	٤٧	٦٨	٢٧	٣٠
٢١ . نيجيريا	٦٢	٩٤	٣٦	٤	صفر	صفر	١	٢	٢	..
٢٢ . ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ . نيكاراغوا	٣	٣	٨١	٩٠	صفر	صفر	١٦	٧	٢٣	١٢
٢٤ . توغو	٢٥	٥٢	٦٩	٤٢	٢	١	٤	٥	٣	٢٥
٢٥ . غامبيا	..	صفر	..	٦٣	..	صفر	..	٣٧	..	..
٢٦ . زامبيا	٩٩	..	١	..	صفر	..	صفر	..	..	..
٢٧ . منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ . جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	..	٥٦	..	١	..	٤٤	..	٢٣	..
٢٩ . بنن	صفر	..	٨٩	..	٣	..	٨	..	٢٣	..
٣٠ . غانا	١٣	٢٥	٨٦	٥٢	صفر	صفر	١	٢٣	..	..
٣١ . باكستان	٢	١	٤١	١٤	صفر	صفر	٥٧	٨٥	٧٥	٧٨
٣٢ . طاجيكستان *	..	٩٩	..	صفر	..	صفر	..	١	..	..
٣٣ . الصين	..	٦	..	١٣	..	١٦	..	٦٥	..	٣١
٣٤ . غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ . موريتانيا	٨٨	٥٢	١١	٤٧	صفر	صفر	١	١	..	..
٣٦ . زمبابوى	..	١٦	..	٤٨	..	٣	..	٣٣	..	١١
٣٧ . جورجيا	..	٤	..	٤٦	..	صفر	..	٥٠	..	..
٣٨ . هندوراس	١٠	٣	٨٣	٨٣	صفر	صفر	٨	١٣	٣	٣
٣٩ . سرى لانكا	١	١	٩٨	٢٧	صفر	٢	١	٧١	٣	٥٢
٤٠ . كوت ديفوار	٢	١٥	٩٢	٦٨	١	٢	٥	١٥	٣	..
٤١ . ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا *	..	٣٥	..	١١	..	صفر	..	٣٤	..	..
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٥	٥٥	٦٨	١٢	١	١	٢٦	٣٢	١٥	٢٠
٤٤ . ميانمار	٧	٧	٩٢	٨٢	صفر	٢	٢	٩	١	..
٤٥ . جمهورية اليمن	١٠	..	٩٠	..	صفر	..	صفر	..	صفر	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ . أذربيجان	..	١٩	..	١	..	صفر	..	٨٠	..	..
٤٧ . أندونيسيا	٤٤	٣٢	٥٤	١٥	صفر	٥	١	٤٨	صفر	١٧
٤٨ . السنغال	١٢	٢٥	٦٩	٥٤	٤	٢	١٥	١٩	٧	٤
٤٩ . بوليفيا	٩٣	٥٦	٤	٢٥	صفر	٢	٣	١٧	١	٣
٥٠ . الكاميرون	١٠	٥١	٨٢	٣٥	٣	٨	٦	٩	٩	٤
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان *	..	٥٩	..	٣	..	١	..	٣٨	..	..
٥٣ . الفلبين	٢٣	٧	٧٠	١٧	صفر	١٩	٨	٥٨	٢	٩
٥٤ . الكونغو	١	..	٧٠	..	١	..	٢٨	..	صفر	..
٥٥ . أوزبكستان *	..	١٠	..	صفر	..	صفر	..	٩٠	..	..
٥٦ . المغرب	٣٢	١٤	٥٧	٢٩	١	٦	٩	٥١	٥	٢٥
٥٧ . مولدوفا *	..	١٢	..	٤٥	..	١	..	٤٢	..	..
٥٨ . غواتيمالا	صفر	٢	٧٢	٦٨	٢	٢	٢٦	٢٨	١٨	٦
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	١	٥٢	٩٤	٣٧	صفر	١٠	٦	٢	..	صفر
٦٠ . بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ . رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٢ . الأردن	٢٤	٢٧	٦٠	٢٢	٣	٣	١٣	٤٨	٣	٥
٦٣ . اكوادور	١	٤٢	٩٧	٥٠	صفر	٢	٢	٥	١	٢
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	٨	٦	٨٨	٤١	صفر	٢	٥	٥٠	صفر	..
٦٥ . السلفادور	٢	٣	٧٠	٤٩	٣	٣	٢٦	٤٥	٢٢	١٦
٦٦ . ليتوانيا *	..	٣	..	٣٦	..	١	..	٦٠	..	..
٦٧ . كولومبيا	١١	٢٦	٨١	٣٤	١	٩	٧	٣٤	٧	١٠
٦٨ . جامايكا	٣١	١٢	٢٣	٢٢	صفر	صفر	٤٦	٦٥	٢	٩
٦٩ . بيرو	٤٩	٥٠	٤٩	٣٣	صفر	١	١	١٦	٦	١١
٧٠ . باراغواى	صفر	صفر	٩١	٨٣	صفر	١	٩	١٦	٧	٢٣
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٤٦	١٣	٣٥	١٢	صفر	١٠	١٩	٦٦	٢	٤٣
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	٢	٢	٢٢	٥	١٧	٤٠	٥٩	٥٣	٢٩	١٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الوقود والمعادن والفلــزات		سلع أولية أخــــرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		ألياف النسيج ، الغزل والنسيج والملابس أ	
	النسبة المئوية لصادرات السلع									
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	٧٣	٩٦	٢١	١	٢	١	٥	٢	١	صفر
٧٤ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ تايلند	١٥	٢	٧٧	٢٦	صفر	٢٨	٨	٤٥	٨	١٥
٧٨ ـ كوستاريكا	١	١	٨٠	٦٦	٣	٤	١٧	٢٩	٤	٥
٧٩ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ بولندا	..	٢٢	..	١٨	..	١٩	..	٤١	..	٧
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ بنما	٢١ [د]	٣	٧٥ [د]	٨١	٢ [د]	صفر	٢ [د]	١٦	صفر [د]	٥
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ تركيا	٨	٤	٨٣	٢٥	صفر	٨	٩	٦٤	٣٥	٤٠
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية	٩٠	٩٣	٦	٣	صفر	صفر	٤	٤	٥	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ ـ فنزويلا	٩٧	٨٣	٢	٣	صفر	٣	١	١١	..	صفر
٨٨ ـ بيلاروس *	..	١٩	..	٤	..	٨	..	٦٩	..	..
٨٩ ـ البرازيل	١١	١٢	٧٥	٢٨	٤	٢١	١١	٣٩	٩	٤
٩٠ ـ جنوب افريقيا	٢٧	١٦	٣٢	١١	٧	٨	٣٤	٦٦	٦	٣
٩١ ـ موريشيوس	صفر	٢	٩٨	٣٢	صفر	٢	٢	٦٥	١	٥٤
٩٢ ـ استونيا *	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ ماليزيا	٣٠	١٤	٦٣	٢١	٢	٤١	٦	٢٤	١	٦
٩٤ ـ شيلي	٨٨	٤٣	٧	٣٨	١	٣	٤	١٦	١	٢
٩٥ ـ هنغاريا	٧	٨	٢٦	٢٤	٣٢	٢٤	٣٥	٤٤	٩	١٢
٩٦ ـ المكسيك	١٩	٣٤	٤٩	١٣	١١	٣١	٢٢	٢١	١١	٣
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٧٨	٥٨	٩	٨	١	٣	١٢	٣٢	١	١
٩٨ ـ أوروغوا	١	صفر	٧٩	٥٧	١	٨	٢٠	٣٥	٣٤	٢٨
٩٩ ـ عمان	١٠٠	٩٠	صفر	٢	صفر	٦	صفر	٣	..	١
١٠٠ ـ غابون	٥٦	٨٥	٣٥	١٢	١	صفر	٨	٣	..	..
١٠١ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	١	١١	٨٥	٥٧	٤	١١	١٠	٢١	٨	٣
١٠٤ ـ اليونان	١٥	١١	٥١	٣٦	٢	٥	٣٣	٤٩	١٤	٢٨
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	٧	٣	١٧	٤	٧	٤٣	٦٩	٥١	٤١	١٩
١٠٦ ـ البرتغال	٥	٥	٣١	١٢	٨	٢١	٥٦	٦٢	٢٦	٣٠
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	١٠٠	٩٠	صفر	١	صفر	٢	صفر	٧	..	..
١٠٨ ـ تركمانستان	..	٤٠	..	٥	..	صفر	..	٥٥	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
افريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال افريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ ـ نيوزيلندا	١	٧	٨٨	٦٦	٢	٦	١٠	٢٢	١٩	٧
١١٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٨	٢	٥٢	٢٣	٧	٢٩	٣٤	٤٦	١١	٤
١١١ ـ أسبانيا	١٠	٥	٣٧	١٧	٢٠	٤١	٣٤	٣٦	٦	٤
١١٢ ـ + إسرائيل	٤	٢	٢٦	٧	٥	٣١	٦٦	٦٠	١٤	٦
١١٣ ـ استراليا	٢٨	٣٦	٥٣	٢٩	٦	٨	١٣	٢٨	١٧	٩
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٢	٢	٣	٥	١٢	٢٦	٨٤	٦٧	٤٤	..
١١٥ ـ المملكة المتحدة	٨	١٠	٩	٩	٤١	٤١	٤٢	٤٠	٨	٥
١١٦ ـ فنلندا	٤	٦	٢٩	١١	١٧	٣٢	٥٠	٥١	٦	٢
١١٧ ـ + الكويت	٩٤	..	١	..	١	..	٤	..	صفر	..
١١٨ ـ ايطاليا	٧	٣	١٠	٧	٣٧	٣٧	٤٦	٥٢	١٤	١٢
١١٩ ـ + سنغافورة	٢٥	١٤	٤٥	٦	١١	٥٥	٢٠	٢٥	٦	٤
١٢٠ ـ كندا	٢٦	١٧	٢٢	١٧	٣٢	٤٠	١٩	٢٦	١	١
١٢١ ـ هولندا	١٤	١١	٢٩	٢٥	٢٠	٢٤	٣٧	٤٠	٨	٤
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ ـ بلجيكا[ه]	١٣	٧	١١	١٢	٢١	٢٧	٥٥	٥٤	١٢	٨
١٢٤ ـ فرنسا	٦	٥	١٩	١٧	٣٣	٣٨	٤٢	٤٠	٩	٥
١٢٥ ـ النمسا	٦	٤	١٤	٧	٢٤	٣٨	٥٦	٥٢	١٢	٨
١٢٦ ـ ألمانيا	٦ [و]	٤	٥ [و]	٦	٤٧ [و]	٤٨	٤٣ [و]	٤٢	٦ [و]	٥
١٢٧ ـ السويد	٨	٧	١٨	٨	٤٠	٤٤	٣٥	٤٢	٣	٢
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	٩	٤	٢١	١٤	٤٢	٤٩	٢٨	٣٣	٣	٣
١٢٩ ـ النرويج	٢٥	٥٩	٢٠	١٠	٢٣	١٣	٣٢	١٨	٣	١
١٣٠ ـ الدانمرك	٤	٤	٤٢	٢٩	٢٧	٢٧	٢٧	٤٠	٦	٥
١٣١ ـ اليابان	٢	٢	٥	١	٤١	٦٨	٥٣	٢٩	١٣	٢
١٣٢ ـ سويسرا	٣	٢	٨	٤	٣٢	٣٠	٥٨	٦٥	٩	٤
العالم										

(أ) ألياف النسيج هى جزء من السلع الأولية الأخرى ، الغزل والنسيج هى جزء من المصنوعات الأخرى . (ب) بما فى ذلك اريتريا . (جـ) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات . (د) باستبعاد منطقة القناة . (هـ) بما فى ذلك لكسمبورغ . (و) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٦ : واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة

	قيمة واردات السلع [illegible] حسب المنشأ (ملايين الدولارات)		تكوين الواردات من السلع المصنوعة فى ١٩٩٣ (نسبة مئوية)				
	١٩٧٠	١٩٩٣	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونية	معدات النقل	أخرى
اقتصادات منخفضة الدخل	١٢٥٧ ج	٩٧٤٠٠ ج	٣٨,٥ م	٣,٨ م	٩,٠ م	١,١ م	٤٧,٧ م
باستبعاد الصين والهند	٤٨٠ ج	١٣٠٧١ ج	٦٥,٨ م	٢,٩ م	٠,٩ م	٢,٦ م	٢٧,٨ م
١ . موزامبيق	٧	١١	٦٥,٧	١,٠	٣,٨	صفر	٥٩,٥
٢ . تنزانيا	٩	٥١	٥٥,٥	٠,٨	٠,٨	٥,٥	٣٧,٤
٣ . أثيوبيا أ	٤	٢	٨,٣	٤,٢	صفر	صفر	٨٧,٥
٤ . سيراليون	٢	١٠٤	١,١	١,٥	١,١	٠,١	٩٦,٣
٥ . فييت نام	١	..	..	..	..	..	..
٦ . بوروندى	صفر	٢	٣٥,٠	٥,٠	١٠,٠	صفر	٥٠,٠
٧ . أوغندا	١	٣	١٠,٣	صفر	٤٨,٣	٣,٤	٣٧,٩
٨ . نيبال	١	٣٦٧	٩٤,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٥,٤
٩ . ملاوى	١	١٤	٩٣,٠	صفر	٠,٧	صفر	٦,٣
١٠ . تشاد	صفر	٣	صفر	..	٣,٦	..	٩٦,٤
١١ . رواندا	صفر	١	صفر	صفر	٢٣,١	صفر	٧٦,٩
١٢ . بنغلاديش	..	٢٠١٧	٩٠,٨	صفر	٠,٣	٣,٢	٥,٧
١٣ . مدغشقر	٧	٧٧	٧٦,٩	٦,٧	صفر	٠,١	١٦,٣
١٤ . غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..
١٥ . كينيا	١٦	١٢٣	٣٢,٧	٥,٩	٧,٦	١,٩	٥١,٨
١٦ . مالى	٢	٤٥	٢,٠	٠,٧	٥٦,٦	٠,٤	٤٠,٣
١٧ . النيجر	صفر	١٥٨	٠,٤	٩٧,٥	٠,٢	٠,١	١,٩
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	٦٠	٩٢,٨	صفر	١,٢	صفر	٦,٠
١٩ . بوركينا فاصو	صفر	٧	١,٤	٤,٣	٥,٧	١,٤	٨٧,١
٢٠ . الهند	٥٣٤	١٢٢١٤	٤٦,٣	٥,٤	١,١	١,٢	٤٦,٠
٢١ . نيجيريا	١٣	١٩٩	٤,٥	٢٠,٨	٢,٣	٣,٤	٦٩,٠
٢٢ . ألبانيا	١	٧١	٢٥,٥	١,٤	١,١	٠,٧	٧١,٣
٢٣ . نيكاراغوا	٦	٣٢	٣٩,١	٣,٢	٠,٣	١,٦	٥٥,٨
٢٤ . توغو	صفر	١٢	١٧,٥	٢,٥	٧,٥	٠,٨	٧١,٧
٢٥ . غامبيا	صفر	٦٩	٠,٤	صفر	٠,١	٠,٣	٩٩,١
٢٦ . زامبيا	٤	٣١	٤٧,٣	٠,٦	٠,٦	١,٠	٥٠,٥
٢٧ . منغوليا	صفر	٣٧	٦٨,٨	٢٧,٢	صفر	صفر	٤,١
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٢	٨٥	صفر	٠,١	صفر	..	٩٩,٩
٢٩ . بنن	صفر	٨	١٨,٤	١٤,٥	١,٣	صفر	١٥,٨
٣٠ . غانا	٨	١٨٣	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٦	٩٦,٧
٣١ . باكستان	٢٠٧	٣٥٨٨	٨٦,٨	٠,٣	٠,٢	٠,١	١٢,٥
٣٢ . طاجيكستان ب	..	٢	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	صفر	٧٥,٠
٣٣ . الصين	٢٤٣	٧٢١١٥	٣٢,٢	٣,٦	١١,٨	٠,٨	٥١,٦
٣٤ . غينيا	٣٨	٢١٥	صفر	٨,٨	٠,٦	٠,٣	٩٠,٣
٣٥ . موريتانيا	صفر	٤	١٨,٦	٢,٣	٩,٣	٢٣,٣	٤٦,٥
٣٦ . زمبابوى	صفر	٢٧١	٣٢,٧	٠,٢	٠,٨	٦,٩	٥٩,٤
٣٧ . جورجيا ب	..	٩	١٥,٤	٣٨,٥	١,١	٢,٢	٤٢,٩
٣٨ . هندوراس	٣	٦١١	٨٨,٠	٠,٦	صفر	٠,١	١١,٣
٣٩ . سرى لانكا	٩	٢٠٥٧	٧٣,٧	١,٠	١,٦	٠,١	٢٣,٦
٤٠ . كوت ديفوار	٧	٢٣٥	٢٠,٤	١,٥	٠,٨	٣,٠	٧٤,٣
٤١ . ليسوتو *	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . أرمينيا ب	..	١٥	٧,١	٣,٢	صفر	صفر	٨٩,٦
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٣٣	٩٩١	٥٩,٥	٤,٧	٠,٧	١٢,٧	٢٢,٤
٤٤ . ميانمار	٤	٦٤	٦٨,٧	٠,٨	٢,٧	٠,٣	٢٧,٦
٤٥ . جمهورية اليمن	..	٢١	١,٩	١,٠	٦,٣	٢٤,٣	٦٦,٥
اقتصادات متوسطة الدخل	..	٢٣٠٠٩٧ ج	٢٢,٧ م	٦,٢ م	١٩,٢ م	٧,١ م	٤٤,٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	..	٨١٩٣٥ ج	٣٣,١ م	٧,٠ م	١٠,٧ م	٣,٢ م	٤٦,٠ م
٤٦ . اذربيجان ب	..	٦	٤٧,٥	١٣,١	٤,٩	١,٦	٣٢,٨
٤٧ . أندونيسيا	١٥	١٢٠٦٠	٣٢,٦	٢,٢	٥,٦	٠,٧	٥٩,٠
٤٨ . السنغال	٤	١٩	٢١,٦	٣,٨	٧,٦	١,١	٦٥,٩
٤٩ . بوليفيا	١	٨٨	١٤,٥	٦,٩	٠,٣	٠,٥	٧٧,٨
٥٠ . الكاميرون	٤	٣٨	١٨,٥	٣,٤	٢,٦	٢,٦	٧٢,٨
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان ب	..	٤	٣٠,٢	٣٤,٩	٤,٧	٢,٣	٢٧,٩
٥٣ . الفلبين	١٠٨	٧٦١٤	٢٨,٤	١,٤	٣٥,٨	٠,٧	٣٣,٧
٥٤ . الكونغو	٤	٣٥٧	صفر	٠,١	٠,١	صفر	٩٩,٨
٥٥ . أوزبكستان ب	..	١٣	٢٠,٥	٧١,٢	صفر	صفر	٨,٣
٥٦ . المغرب	٣٢	٢٦٨٤	٦٧,٣	١٢,٩	٩,٣	١,١	٩,٥
٥٧ . مولدوفا ب	..	٢٢	٧٠,١	١,٣	٠,٤	٠,٤	٢٧,٧
٥٨ . غواتيمالا	٥	٦٧٩	٨٨,٨	٢,٨	٠,١	٠,١	٨,٣
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٤	٢١	٧,٢	١,٠	١,٠	٨,٧	٨٢,١
٦٠ . بلغاريا	٦٨	٧٨٦	٣٨,٦	١٦,٦	٦,٨	٠,٧	٣٧,٣
٦١ . رومانيا	١٨٨	٢٠٣٧	٤٢,٣	٤,١	٣,٤	٢,٠	٤٨,٢
٦٢ . الأردن	١	٨٥	٢٧,٦	٢٦,٣	٥,٤	٢٠,٢	٢٠,٥
٦٣ . اكوادور	٣	١١٧	١٩,٨	٣,١	٥,١	١٥,٣	٥٦,٦
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٠	٢٥٤٧	٥٩,٥	٠,٦	٧,٨	صفر	٣٢,١
٦٥ . السلفادور	٢	٣٧٠	٧٦,٥	٣,١	١٢,٦	صفر	٧,٧
٦٦ . ليتوانيا ب	..	٢٤٩	٣٢,٥	٣٤,١	٢,٤	٣,٤	٢٧,٦
٦٧ . كولومبيا	٥٢	١٢٥٣	٣٤,٦	٥,٤	٠,٤	٠,٣	٥٩,٣
٦٨ . جامايكا	١١٧	٩٦٢	٤٨,٢	٤٥,٩	٠,٤	٠,١	٥,٥
٦٩ . بيرو	١٢	٤٣٠	٥٤,٨	٧,٥	٠,٧	٠,٣	٣٦,٧
٧٠ . باراغواى	٥	٨٧	٥,٤	١٢,٦	١١,٠	٠,١	٧٠,٩
٧١ . كازاخستان ب	..	١٤٠	٠,٤	٣٧,٠	٠,١	٠,١	٦٢,٣
٧٢ . تونس	١٩	٢٥٨٢	٧٠,٣	٥,٢	٨,٦	٤,٧	١١,٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	قيمة واردات السلع المصنوعة حسب المنشأ (ملايين الدولارات)		تكوين الواردات من السلع المصنوعة فى ١٩٩٣ (نسبة مئوية)				
	١٩٧٠	١٩٩٣	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونية	معدات النقل	أخرى
٧٣ - الجزائر	٣٩	١٤٣٥	٠,٣	٣,٦	٠,٢	٠,٢	٩٥,٧
٧٤ - ناميبيا ج	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	١٤٥٢	٢١,٥	١١,١	٤,٤	٦,٦	٥٦,٣
٧٦ - لاتفيا	..	٢٠٢	٢٢,٧	٢٧,١	٣,٠	١,٨	٤٥,٣
٧٧ - تايلند	٣٢	١٦٨٨٢	١٨,٥	١,٨	١٩,٠	١,٠	٥٩,٦
٧٨ - كوستاريكا	٥	١٠٢٣	٦٩,٥	١,٩	٩,٢	٠,١	١٩,٣
٧٩ - أوكرانيا	..	٨٠٣	١٤,٠	٣٢,٣	٢,٢	١,٨	٤٩,٧
٨٠ - بولندا	٢٨٧	٧٠٦٦	٢٥,٠	٨,٤	٦,٩	١٣,٣	٤٦,٤
٨١ - الاتحاد الروسى ب	..	٥٦٠٠	٣,٩	٢٧,٥	١,٤	٥,٠	٦٢,٢
٨٢ - بنما	١٨ د	٣٦٥	١٥,١	٣,٤	٢,٦	٢١,٧	٥٧,١
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	٥٨٠٠	١٥,٠	٩,٢	٧,٨	٩,١	٥٩,٠
٨٤ - بوتسوانا ج	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - تركيا	٤٧	٧٢٥٥	٧٢,٣	٢,٨	٥,٤	٢,٩	١٦,٦
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	١٣٣	٧٢٣	٨٤,٩	١,٠	١,٨	٠,٦	١١,٧
الدخل المتوسط الأعلى	٢٧٩٨ ج	١٤٣١٦٢ ج	١٦,٤ ج	٥,٨ م	٢٤,٤ م	٩,٤ م	٤٤,٠ م
٨٧ - فنزويلا	٢٤	٨٦٥	١,٧	٢٣,٨	١,٧	٩,٨	٦٣,٠
٨٨ - بيلاروس ب	..	٢٢٣	١٧,٨	٣٨,٥	٥,٩	٢,٢	٣٥,٦
٨٩ - البرازيل	١٩٧	١٠١٢٦	٧,٥	١٠,٥	٤,٧	٨,٣	٦٨,٩
٩٠ - جنوب أفريقيا ج	٣٢٥	٣٦٢٠	٨,٢	١٠,٥	٢,٨	٤,٤	٧٤,٢
٩١ - موريشيوس	١	٨٦٨	٨٦,٤	٠,٢	٠,٦	٠,١	١٢,٦
٩٢ - استونيا ب	..	٢٣٧	٤٢,٢	١١,٩	٥,٤	٢,٠	٣٨,٥
٩٣ - ماليزيا	٣٩	٢٠٥٧١	١٠,٧	٢,٢	٤٧,١	١,٣	٣٨,٧
٩٤ - شيلى	١٥	٧٧٤	٧,٣	٢٧,١	٠,٧	١,٢	٦٣,٦
٩٥ - هنغاريا	٢١٠	٤٧١٠	٢٣,٣	١٣,٤	١٤,٢	٥,٠	٤٤,١
٩٦ - المكسيك	٥٠٨	٣٥٣١٧	٥,٦	٣,٣	٣٢,٣	٢١,٤	٣٧,٥
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٣٩	٣٤٧	١,٠	٦٦,٩	٠,٦	٠,٨	٣٠,٨
٩٨ - أوروغواى	٢٣	٢٤١	٤٣,٦	٣,٣	٠,١	١,٣	٥١,٧
٩٩ - عمان	صفر	٢٣٦	٣٧,٤	٠,٨	١٠,٨	١٣,٤	٣٧,٦
١٠٠ - غابون	٨	٤٨	صفر	٥١,٩	١,١	٠,٦	٤٦,٤
١٠١ - سلوفينيا	..	٣٧٢١	٢١,٣	٣,٦	١٢,٧	١٢,٤	٥٠,٠
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	١٠٤	١٢٨٥	٤,٨	١٨,٧	١,٣	١١,٨	٦٣,٤
١٠٤ - اليونان	١٨٥	٣١٦٠	٥٧,٥	٤,٩	٤,٨	٠,٨	٣٢,٠
١٠٥ - جمهورية كوريا	٥٢٤	٣٩٤٧٣	١٩,٨	٤,٠	٢٤,٨	٦,٢	٤٥,٢
١٠٦ - البرتغال	٣٩٦	١١٨٨٨	٣٤,٥	٤,٨	١١,١	٧,٨	٤١,٧
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	١٦	٢٠٦٠	٠,٥	٤٠,٥	٩,٠	٩,٤	٤٠,٦
١٠٨ - تركمانستان ب	..	٦	٦٩,٠	صفر	١,٧	صفر	٢٩,٣
الدخل المنخفض والمتوسط	..	٣٢٧٤٩٧ ج	٢٧,٤ م	٥,٥ م	١٦,٢ م	٥,٣ م	٤٥,٦ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٥١٥ ج	٧٨٧٩ ج	١٧,٥ م	٨,٥ م	٢,١ م	٣,٨ م	٦٨,٢ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	١٠٨٦ ج	١٧١٠٤٤ ج	٢٥,٧ م	٣,١ م	٢٠,٣ م	٢,١ م	٤٨,٨ م
جنوب آسيا	٧٦٠ ج	٢٠٢٩٩ ج	١١,٦ م	٣,٤ م	٠,٩ م	١,١ م	٣٣,٠ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	٥٨٤٦٤ ج	٣١,٩ م	٩,٦ م	٨,٤ م	٦,٧ م	٤٣,٥ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٠٤ ج	١١٥٣٥ ج	٤٤,٢ م	١٤,٣ م	٦,٣ م	٤,٩ م	٣٠,٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٢٩٤ ج	٥٨٢٧٥ ج	١٣,٨ م	٦,٩ م	٢١,٢ م	١٥,١ م	٤٣,٠ م
المدينة بصورة باهظة	٨٨٩ ج	٢٤٨٩٠ ج	٢٢,٩ م	١١,٧ م	٥,٣ م	٨,٤ م	٥١,٧ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٢٠١٩٠ ج	١٢٠١٩٠ ج	٥,٥ م	١٣,١ م	١١,٨ م	٢٩,٠ م	٥٠,٦ م
١٠٩ - نيوزيلندا	١٢١	٢١٩١	٩,٥	٢٢,٢	٦,٤	٤,٢	٥٧,٧
١١٠ - إيرلندا	٤٣٩	١٨١١٢	٥,٠	٣٣,٣	١٠,٤	١,٣	٥٠,٠
١١١ - أسبانيا	٧٧٣	٣١١٥٣	٤,٤	٩,٦	٧,٨	٣٨,٠	٤٠,٢
١١٢ - + إسرائيل	٣٠٨	٩٢٣٤	٩,٦	١٣,٤	١١,٠	٢,٢	٦٣,٨
١١٣ - استراليا	٤٧١	٦٢٦١	٤,٣	٢٨,٤	٥,٠	١١,٢	٥١,١
١١٤ - + هونغ كونغ	١٨٦١	٢٥٥٢٤	٤٠,١	٠,٦	١٣,٨	٠,٤	٤٤,٩
١١٥ - المملكة المتحدة	١٠٤٥٧	١٠٣٢٥٩	٤,٨	١٨,٨	١٠,٠	١٤,٦	٥١,٨
١١٦ - فنلندا	١١٧٠	١٤٨٨٠	٢,٢	٨,٥	١٠,٦	٣,٦	٧٥,٢
١١٧ - + الكويت	٦	٢١٥	٢٤,٣	٠,٧	١٢,٤	١٩,٣	٤٣,٣
١١٨ - ايطاليا	٧٧٢٦	٩٦٧٤٢	١٥,٥	٨,٩	٧,٨	١٠,٢	٥٧,٦
١١٩ - + سنغافورة	١١٢	٢٦٠٢٢	٣,٦	٤,٣	٢٣,٠	١,٧	٦٧,٤
١٢٠ - كندا	٨٠٨٨	٨٨٠٦٧	١,٧	٧,٦	٦,٨	٤١,٤	٤٢,٥
١٢١ - هولندا	٥٦٧٨	٦٠٣١٢	٦,٧	٢٦,٢	٨,٥	٨,٢	٥٠,٣
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	١	٩٩٠	٥٠,٠	٢,٨	٤,٢	٦,٣	٣٦,٧
١٢٣ - بلجيكا هـ	٧٦٦٠	٦٨٧٧١	٧,٩	٢١,٧	٥,٥	٢٣,٠	٤٢,٠
١٢٤ - فرنسا	٩٢٤٠	١٢٣٦١٠	٥,٣	١٧,٠	٩,٠	٢٤,٩	٤٣,٩
١٢٥ - النمسا	١٦٣٧	٢٨٢٠٦	٨,٢	٨,٨	١١,٢	٧,٩	٦٣,٩
١٢٦ - ألمانيا	٢٣٣٤٢ ر	٢٢٩١٨٧	٤,٨	١٥,٧	١٠,٦	٢١,٠	٤٨,٠
١٢٧ - السويد	٤١٤٣	٣٢٩١٨	١,٤	١٢,٤	١١,٣	١٧,٥	٥٧,٤
١٢٨ - الولايات المتحدة	٢١٢١٥	٢٢٠١٢٩	٢,٤	١٢,٧	١٤,٤	١٨,٦	٥١,٨
١٢٩ - النرويج	١٠٥٩	٧١٥٧	١,٥	٢٢,٨	٧,٩	٦,٥	٦١,٤
١٣٠ - الدانمرك	١٤١٣	١٦٣١٧	٦,٧	١٦,٦	١٠,٥	٣,٢	٦٣,٠
١٣١ - اليابان	٨٨٥١	١٩٥٥٧٤	١,٠	٤,١	١٩,٥	٢٨,٩	٤٦,٥
١٣٢ - سويسرا	٣٥٦٨	٤٨٢٣٨	٤,٥	٢٤,٢	٩,٣	٢,٧	٥٩,٣
العالم	..	١٨٣٢٣٧٩ ج	٩,٤ م	١١,٨ م	١٢,٦ م	١٩,٥ م	٤٩,٧ م

ملاحظة : تغطى البيانات بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل فقط ، وبالنسبة لعام ١٩٧٠ فإن هذا يستند إلى التصنيف الدولى التجارى الموحد ، التنقيح (١) ؛ وبالنسبة لعام ١٩٩٣ التنقيح (٢) . (أ) بما فى ذلك اريتريا (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات (ج) البيانات عن الاتحاد الجمركى لجنوب أفريقيا ، ويضم جنوب افريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الأعضاء . (د) باستبعاد منطقة القناة . (هـ) بما فى ذلك لكسمبورغ .
(ر) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٧ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات

	ميزان الحساب الجارى (ملايين الدولارات)				صافى تحويلات العاملين بالخارج (ملايين الدولارات)		اجمالى الاحتياطيات الدولية		
	بعد التحويلات الرسمية		قبل التحويلات الرسمية				ملايين الدولارات		شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل							٠٠	٧٠٦٣٢ ج	٣,٨ م
باستبعاد الصين والهند							٩٧٢٢ ج	٢٨٦٠٩ ج	٤,٢ م
١ . موزامبيق	٠٠	٣١٧-	٠٠	٨٢٠-	٠٠	٦٠	٠٠	٠٠	٢,٢
٢ . تنزانيا	٣٦-	٤٠٨-	٣٧-	٩٣٥-	٠٠	٠٠	٦٥	٢٠٣	٢,١
٣ . أثيوبيا	٣٢-	١٨٣-	٤٣-	٤٣٣-	٠٠	٢٤٨	٧٢	٥٠٠	٢,٨
٤ . سيراليون	١٦-	٨٩-	٢٠-	١٢٨-	٠٠	٠٠	٣٩	٣٣	٠,٩
٥ . فييت نام	٠٠	٨٦٩-	٠٠	١٠٦٣-	٠٠	٠٠	٤٨	٧	صفر
٦ . بوروندى	٢	٢٦-	٢-	١٩٠-	٠٠	٠٠	١٥	١٧٠	٦٣
٧ . أوغندا	٢٠	١٧-	١٩	٣٦٩-	٥-	٠٠	٥٧	١٤٦	١,٥
٨ . نيبال	١-	١٩٥-	٢٥-	٢٦٣-	٠٠	٠٠	٩٤	٥١٨	٦,٨
٩ . ملاوى	٣٥-	١٤٣-	٤٦-	٢٢١-	٤-	٠٠	٢٩	٦٢	٠,٧
١٠ . تشاد	٢	٨٤-	٣٣-	٢٦٤-	٦-	٣٥-	٢	٤٣	٢,٠
١١ . رواندا	٧	١١٢-	١٢-	٣٦٠-	٤-	٤	٨	٤٧	٢,٥
١٢ . بنغلاديش	١١٤-	٢٤٣	٢٣٤-	٥٣٥-	٠٠	٩٤٢	٠٠	٢٤٤٧	٥,٥
١٣ . مدغشقر	١٠	١٦٧-	٤٢-	٣٢٦-	٢٦-	٠٠	٣٧	٠٠	١,٢
١٤ . غينيا بيساو	٠٠	٢٥-	٠٠	٨٠-	٠٠	٢-	٠٠	١٤	١,٧
١٥ . كينيا	٤٩-	١٥٣	٨٦-	٥٩	٠٠	٣-	٢٢٠	٤٣٧	٠,٤
١٦ . مالى	٢-	١٠٣-	٢٢-	٣٧٤-	١-	٨٧	١	٣٤٠	٤,٠
١٧ . النيجر	صفر	٢٩-	٣٢-	١٦٥-	٣-	٣٤-	١٩	١٩٦	٦,١
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	١٣-	٠٠	١١٧-	٠٠	٠٠	٦	١٥٤	٣,٤
١٩ . بوركينا فاسو	٩	١١٧-	٢١-	٤٩٣-	١٦	٧١	٣٦	٣٨٧	٤,٤
٢٠ . الهند	٣٨٥-	٣١٥-	٥٩١	٦٨٥-	٨٠	٣٠٥٠	١٠٢٣	١٤٦٧٥	٣,٦
٢١ . نيجيريا	٣٦٨-	٢٢٦٨	٤١٢-	١٥٣٧	٠٠	٢٢	٢٢٣	١٦٤٠	١,٢
٢٢ . ألبانيا	٠٠	٧-	٠٠	٣٠٤-	٠٠	٢٧٨	٧٠٧٥	٠٠	٠٠
٢٣ . نيكاراغوا	٤٠-	٤٥٧-	٤٣-	٨٥٣-	٠٠	٢٥	٤٩	٩٣	٢,١
٢٤ . توغو	٣	٩٨-	١٤-	١٢٩-	٣-	٢	٣٥	١٦١	٤,٩
٢٥ . غامبيا	صفر	٧	صفر	٣٥-	٠٠	٠٠	٨	٩٤	٤,٥
٢٦ . زامبيا	١٠٨	٤٧١-	١٠٧	٤٧١-	٤٨-	٠٠	٥١٥	١٩٢	١,٣
٢٧ . منغوليا	٠٠	٣١	٠٠	٤٠-	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	٠,٦
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٢-	٢١-	٢٤-	١٣٩-	٤-	٠٠	١	١١٦	٣,٧
٢٩ . بنن	٣-	٥٢-	٢٣-	٢١٢-	٠٠	٨٧	١٦	٢٤٨	٣,٨
٣٠ . غانا	٦٨-	٥٧٢-	٧٦-	٨٢٨-	٩-	٨	٤٣	٥١٧	٢,٥
٣١ . باكستان	٦٦٧-	٣٣٢٧-	٧٠٥-	٣٦٨٨-	٨٦	١٥٦٢	١٩٥	١٩٩٥	١,٤
٣٢ . طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ . الصين*	٨١-	١١٦٠٩-	٨١-	١١٨٩٨-	٠٠	٩٣	٠٠	٢٧٣٤٨	٣,٨
٣٤ . غينيا	٠٠	٧٩	٠٠	٦٧-	٠٠	٢٠-	٠٠	٠٠	٠٠
٣٥ . موريتانيا	٥-	٩٤-	١٣-	١١٧-	٦-	٢٣	٣	٤٩	١,٢
٣٦ . زمبابوى	١٤-	١١٦-	٢٦-	٢٩٥-	٠٠	٠٠	٥٩	٦٢٨	١,٨
٣٧ . جورجيا	٢٠٠	١٩١-	٠٠	١٩١-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ . هندوراس	٦٤-	٣٩٣-	٦٨-	٤٩٦-	٠٠	٠٠	٢٠	١٠٦	١,٦
٣٩ . سرى لانكا	٥٩-	٣٨١-	٧١-	٥٤١-	٣	٦٣٢	٤٣	١٦٨٦	٢,٩
٤٠ . كوت ديفوار	٣٨-	١٢٢٩-	٧٣-	١٤٠٢-	٥٦-	٣٩٤-	١١٩	٢٠	٠,١
٤١ . ليسوتو	١٨	٢٢	١-	٣٧٦-	٢٩	٠٠	٠٠	٢٥٣	١,٨
٤٢ . أرمينيا	٠٠	٤٠-	٠٠	١٨٤-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ . جمهورية مصر العربية	١٤٨-	١٥٦٦	٤٥٢-	٢٠٨	٢٩	٤٩٦٠	١٦٥	١٣٨٥٤	٩,٣
٤٤ - ميانمار	٦٣-	٠٠	٨١-	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٤٠١	٣,٥
٤٥ . جمهورية اليمن	٠٠	١٣٤٤-	٠٠	١٤٤١-	٠٠	٣٤٧	٠٠	٣٣٧	١,٣
اقتصادات متوسطة الدخل							٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأدنى							٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . أذربيجان	٠٠	٥٠٣	٠٠	٥٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ . اندونيسيا	٣١٠-	٢٠١٦-	٣٧٦-	٢٢٩٨-	٠٠	٣٤٦	١٦٠	١٢٤٧٤	٣,٣
٤٨ . السنغال	١٦-	٣٠٥-	٦٦-	٥٤٥-	١٦-	٤٠	٢٢	١٥	٠,١
٤٩ . بوليفيا	٤	٤٩٥-	٢	٦٩٣-	٠٠	٠٠	٤٦	٥٧٢	٣,٧
٥٠ . الكاميرون	٣٠-	٦٣٨-	٤٧-	٧٩٤-	١١-	٠٠	٨١	١٢٠	٠,٥
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	١٠١-	٠٠	١٢٣-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ . الفلبين	٤٨	٣٢٨٩-	١٣٨-	٣٥٩٠-	٠٠	٢٧٧٩	٢٥٥	٥٩٣٤	٣,٣
٥٤ . الكونغو	٤٥-	٥٠٧-	٥٣-	٥٣٢-	٣-	٧٨-	٩	٦	٠,١
٥٥ . أوزبكستان	٠٠	٤٠٥-	٠٠	٤٠٥-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٦ . المغرب	١٢٤-	٥٢٥-	١٦١-	٦٧٩-	٢٧	١٩٤٥	١٤٢	٣٩٣٠	٤,٨
٥٧ . مولدوفا	٠٠	١٤٩-	٠٠	١٦٤-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٨ . غواتيمالا	٨-	٦٨٧-	٨-	٦٨٩-	٠٠	١٩٩	٧٩	٩٥٠	٣,٢
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٨٩-	٤٩٥	٢٣٩-	٣٢٣	٠٠	٦٩	٠٠	١٦٦	١,٣
٦٠ . بلغاريا	٠٠	٥٢٣-	٠٠	٥٢٣-	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣٧٦	٦,١
٦١ . رومانيا	٢٣-	١١٦٢-	٢٣-	١٢٨١-	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٢١	٢,٩
٦٢ . الاردن	٢٠-	٤٧٢-	١٣٠-	٤٧٢-	٠٠	١٠٤٠	٢٥٨	١٩٤٦	٢,٧
٦٣ . اكوادور	١١٣-	٣٦٠-	١٢٢-	٤٩٠-	٠٠	٠٠	٧٦	١٥٤٢	٣,٢
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٠٢-	١٦١	١٠٣-	٢٤١-	٢٥	٣٦٢	٣٢	٦٥٨	٢,٠
٦٥ . السلفادور	٩	٧٧-	٧	٢٩٩-	٠٠	٧٨٩	٦٤	٧٢٠	٣,٤
٦٦ . ليتوانيا	٠٠	٦٩-	٠٠	٨١-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ . كولومبيا	٢٩٣-	٢٢٢٠-	٣٣٣-	٢٢٢٠-	٦	٤٥٥	٢٠٧	٧٦٧٠	٨,٦
٦٨ . جامايكا	١٥٣-	١٨٢-	١٤٩-	٢٤٧-	٢٩	٠٠	١٣٩	٣٢٤	١,٥
٦٩ . بيرو	٢٠٢	١٧٦٨-	١٤٦	٢٢١٧-	٠٠	٢٢٠	٣٣٩	٣٩١٨	٦,٣
٧٠ . باراغواى	١٦-	٤٩٢-	١٩-	٤٩٢-	٠٠	٠٠	١٨	٦٤٥	٢,٧
٧١ - كازاخستان	٠٠	١٤٧٩-	٠٠	١٤٧٩-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ . تونس	٥٣-	٩١٢-	٨٨-	١٠٢٣-	٢٠	٥٩٠	٦٠	٩٣٨	١,٤
* البيانات بالنسبة للصين وتايوان هى	١	١٧١٤	٢	١٧٤١	٠٠	٠٠	٦٢٧	٨٨٨٦٩	١١,٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	ميزان الحساب الجارى (ملايين الدولارات) بعد التحويلات الرسمية		ميزان الحساب الجارى (ملايين الدولارات) قبل التحويلات الرسمية		صافى تحويلات العاملين بالخارج (ملايين الدولارات)		اجمالى الاحتياطيات الدولية ملايين الدولارات		اجمالى الاحتياطيات الدولية شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	-١٢٥	٣٦١	-١٦٣	٣٦١	١٧٨	٩٩٣	٣٥٢	٣٦٥٦	٣,٢
٧٤ ـ ناميبيا	٢٠٠	٢٠١	٠٠	١٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٤	٠,٣
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	-٤٣٥	٠٠	-٥٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢٠	٠٠
٧٦ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ ـ تايلند	-٢٥٠	-٦٩٢٨	-٢٩٦	-٦٩٥٩	٠٠	٠٠	٩١١	٢٥٤٣٩	٥,١
٧٨ ـ كوستاريكا	-٧٤	-٤٧٠	-٧٧	-٥٣٧	٠٠	٠٠	١٦	١٠٣٨	٣,٨
٧٩ ـ أوكرانيا	٠٠	-٨٦٣	٠٠	-٩٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ ـ بولندا	٠٠	-٣٦٩٨	٠٠	-٥٩٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢٧٧	٢,٢
٨١ ـ الاتحاد الروسى	٠٠	٥٣٠٠	٠٠	٢٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ ـ بنما	-٦٤	٧٠	-٧٩	-١٣٦	٠٠	٠٠	١٦	٥٩٧	٠,٨
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	-٢٢٨	٠٠	٣٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥٥١	٠٠
٨٤ ـ بوتسوانا	-٣٠	٠٠	-٣٥	٠٠	-٩	٠٠	٠٠	٤١٥٣	صفر
٨٥ ـ تركيا	-٤٤	-٦٣٨٠	-٥٧	-٧١١٣	٢٧٣	٢٩١٩	٤٤٠	٧٨٤٦	٣,٠
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية	-٥٠٧	-٣٧٦٥	-٥١١	-٣٧٦٥	٠٠	٠٠	٢١٧	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى							١١١٤٤ ج	٢١١١٣٨ ج	٤,٧ م
٨٧ ـ فنزويلا	-١٠٤	-٢٢٢٣	-٩٨	-٢٢١٦	-٨٧	-٧٤٦	١٠٤٧	١٣٦٩٣	٧,٨
٨٨ ـ بيلاروس	٠٠	-٤٠٤	٠٠	-٤٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٩ ـ البرازيل	-٨٣٧	-٦٣٧	-٨٦١	-٦٠٨	٠٠	٠٠	١١٩٠	٣١٧٤٧	٧,٦
٩٠ ـ جنوب افريقيا	-١٢١٥	١٨٠٥	-١٢٥٣	١٧٤٣	٠٠	٠٠	١٠٥٧	٢٨٧٩	١,٤
٩١ ـ موريشيوس	٨	-٩٢	٥	-٩٦	٠٠	٠٠	٤٦	٧٨١	٤,٨
٩٢ ـ استونيا	٠٠	-٦٢	٠٠	-٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ ـ ماليزيا	٨	-٢١٠٣	٢	-٢١٠٠	٠٠	٠٠	٦٦٧	٢٨١٨٣	٤,٥
٩٤ ـ شيلى	-٩١	-٢٠٩٣	-٩٥	-٢٤١٨	٠٠	٠٠	٣٩٢	١٠٣٦٩	٨,٤
٩٥ ـ هنغاريا	٠٠	-٤٢٦٢	٠٠	-٤٢٨٤	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨١٦	٣,٧
٩٦ ـ المكسيك	-١٠٦٨	-٢٣٣٩٣	-١٠٩٨	-٢٣٣٩٣	٠٠	٠٠	٧٥٦	٢٥٢٩٩	٢,٧
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	-١٠٩	١٢٢	-١٠٤	١٢٣	٣	٦	٤٣	٢٢٨	١,١
٩٨ ـ أوروغواى	-٤٥	-٢٢٧	-٥٥	-٢٥٢	٠٠	٠٠	١٨٦	١٤٢٣	٤,٩
٩٩ ـ عمان	٠٠	-١٠٦٩	٠٠	-١٠٨٧	٠٠	-١٣٢٩	١٣	١٠٢١	٤,٨
١٠٠ ـ غابون	-٣	-٢٦٩	-١٥	-٢٨٤	-٨	-١٤١	١٥	٦	٠,٣
١٠١ ـ سلوفينيا	٠٠	٩٣٢	٠٠	٨٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٤١	٠٠
١٠٢ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ ـ الأرجنتين	-١٦٣	-٧٤٥٢	-١٦٠	-٧٣٦٣	٠٠	٠٠	٦٨٢	١٥٤٩٩	٥,٩
١٠٤ ـ اليونان	-٤٢٢	-٧٤٧	-٤٢٤	-٤٨٣٢	٣٣٣	٢٣٦٠	٣١٨	٩١٣٥	٣,٠
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	-٦٢٣	٣٨٤	-٧٠٦	٥٢٦	٠٠	٠٠	٦١٠	٢١٤٥٥	٢,٢
١٠٦ ـ البرتغال	-١٥٨	٩٤٧	-١٥٨	-١٩٢٦	٥٠٤	٣٨٤٤	١٥٦٥	٢٢١١٥	٨,٧
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	٧١	-١٤٢١٨	١٥٢	-١٣٢٧٨	-١٨٣	-١٥٧١٧	٦٧٠	٩٢٢٤	١,٤
١٠٨ ـ تركمانستان	٠٠	٩٢٧	٠٠	٩٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط							٠٠	٠٠	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء							٣٠٨٥ ج	١٥١٦٤ ج	٢,٤ م
شرق آسيا والمحيط الهادى							٠٠	١٢٢٠٥٣ ج	٣,٧ م
جنوب آسيا							١٤٠٤ ج	٢١٤٢٥ ج	٤,٣ م
أوروبا وآسيا الوسطى							٠٠	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا							٤٤٧٧ ج	٤٩٥١١ ج	٤,٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى							٥٥٢٧ ج	١١٨٤٢١ ج	٥,٦ م
المدينة بصورة باهظة							٣٦٩١ ج	٦٨٢٧٧ ج	٥,٧ م
اقتصادات مرتفعة الدخل							٧٢٥٤٤ ج	٩٧٤٢٨١ ج	٢,٧ م
١٠٩ ـ نيوزيلندا	-٢٣٢	-٩٣٢	-٢٢٢	-٨٨٥	١٦	٢٥٦	٢٥٨	٢٣٣٧	٢,٧
١١٠ ـ ايرلندا	-١٩٨	٣٨٤٨	-٢٢٨	٩٧٩	٠٠	٠٠	٦٨٩	٦٠٦٦	١,٢
١١١ ـ اسبانيا	٧٩	-٦٢٥٨	٧٩	-٩١١٢	٤٦٩	١٤٩٥	١٨٥١	٤٧١٤٦	٤,٥
١١٢ ـ + اسرائيل	-٥٦٢	-١٣٧٣	-٧٦٦	-٥٢٦٨	٠٠	٠٠	٤٥٢	٦٣٨٦	٢,٢
١١٣ ـ استراليا	-٧٨٥	-١٠٣٦٩	-٦٩١	-٩٩٥٥	٠٠	٠٠	١٧٠٩	١٤١٨٩	٢,٤
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٢٢٥	٠٠	٢٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ ـ المملكة المتحدة	١٩٧٠	-١٦٣٩١	٢٣٧٦	-٩١٤٥	٠٠	٠٠	٢٩١٨	٤٣٩٨٢	١,٤
١١٦ ـ فنلندا	-٢٤٠	-٩٨٠	-٢٣٣	-٥٧٧	٠٠	٠٠	٤٥٥	٦١٩٣	٢,١
١١٧ ـ + الكويت	٨٥٣	٦٣٤٤	٨٥٣	٦٤٧٤	٠٠	-١٢٢٩	٢٠٩	٥٢٠٦	٦,١
١١٨ ـ ايطاليا	٨٢١	١١١٧٦	١١٥٥	١٧٠٠٨	٥٥٥	٤٣٢	٥٥٤٧	٥٣٥٩٠	٢,١
١١٩ ـ + سنغافورة	-٥٧٢	٢٠٣٩	-٥٨٥	٢٢٥٣	٠٠	٠٠	١٠١٢	٤٨٣٦١	٥,٦
١٢٠ ـ كندا	١٠٠٨	-٢٣٨٦٩	٩٦٠	-٢٣٥٠٦	٠٠	٠٠	٤٧٣٣	١٤٨٤٦	١,٠
١٢١ ـ هولندا	-٤٨٥	٩٧٧٥	-٥٠٩	-١٣٢٤٣	-٥١	-٣٥٣	٣٣٦٢	٤٥٠٣٦	٢,٤
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٩٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤١٥	٠٠
١٢٣ ـ بلجيكا [ب]	٧١٦	١٢٥٨٨	٩٠٤	١٤٥٧٤	٣٨	-٣٦٥	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	-٢٠٤	١٠٢٠١	١٨	١٥٦١٣	-٤٦١	-١٥٣٠	٥١٩٩	٥٤٦٢٤	١,٧
١٢٥ ـ النمسا	-٧٩	-٨٧٥	-٧٧	-٦٣٩	-٧	٤٤	١٨٠٦	٢١٨٧٨	٢,٨
١٢٦ ـ ألمانيا [جـ]	٨٣٧	-٢٥٥٦٣	١٨٣٩	-١٢٢٢	-١٣٦٦	-٤٣٧٥	١٣٨٧٩	١١٤٨٢٢	٢,٦
١٢٧ ـ السويد	-٢٦٥	-١٨٣٥	-١٦٠	-٢٤٤	٠٠	٩٠	٧٧٥	٢١٤٣١	٣,٤
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	٢٣٣٠	-١٠٣٩٢٥	٤٦٨٠	-٨٥٥٢٥	-٦٥٠	-٧٦٦٠	١٥٢٣٧	١٦٤٦٢٠	٢,٣
١٢٩ ـ النرويج	-٢٤٢	٢٤٥٣	-٢٠٠	٣٥٣٤	٠٠	-٢٣٤	٨١٣	٢٠٠٨٥	٣,١
١٣٠ ـ الدانمرك	-٥٤٤	٤٧١١	-٥١٠	٥٠٨٦	٠٠	٠٠	٤٨٨	١٠٩٤١	٢,١
١٣١ ـ اليابان	١٩٩٠	١٣١٥١٠	٢١٧٠	١٣٥٣٥٠	٠٠	٠٠	٤٨٧٦	١٠٧٩٨٩	٢,٤
١٣٢ ـ سويسرا	١٦١	١٦٦٩٧	٢٠٣	١٧٣٢٩	-٣١٣	-٢٠٠٧	٥٣١٧	٦٥١٦٧	٦,٧
العالم							٠٠	٠٠	٠٠

(أ) بما فى ذلك اريتريا (ب) بما فى ذلك لكسمبورغ (جـ) تشير البيانات السابقة لشهر تموز / يوليه ١٩٩٠ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٨ : المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأوبيك

بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : إجمالى صافى التدفقات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
بملايين الدولارات الأمـــريكية									
١٠٩ - نيوزيلندا	١٤	٦٦	٧٢	٥٤	٨٧	٩٥	١٠٠	٩٧	٩٨
١١٠ - ايرلندا	صفر	٨	٣٠	٣٩	٤٩	٥٧	٧٢	٧٠	٨١
١١٣ - استراليا	٢١٢	٥٥٢	٦٦٧	٧٤٩	١٠٢٠	٩٥٥	١٠٥٠	١٠١٥	٩٥٣
١١٥ - المملكة المتحدة	٥٠٠	٩٠٤	١٨٥٤	١٥٣٠	٢٥٨٧	٢٦٣٨	٣٢٠١	٣٢٤٣	٢٩٠٨
١١٦ - فنلندا	٧	٤٨	١١٠	٢١١	٧٠٦	٨٤٦	٩٣٠	٦٤٤	٣٥٥
١١٨ - إيطاليا	١٤٧	١٨٢	٦٨٣	١٠٩٨	٣٦١٣	٣٣٩٥	٣٣٤٧	٤١٢٢	٣٠٤٣
١٢٠ - كندا	٣٣٧	٨٨٠	١٠٧٥	١٦٣١	٢٣٢٠	٢٤٧٠	٢٦٠٤	٢٥١٥	٢٣٧٣
١٢١ - هولندا	١٩٦	٦٠٨	١٦٣٠	١١٣٦	٢٠٩٤	٢٥٣٨	٢٥١٧	٢٧٥٣	٢٥٢٥
١٢٣ - بلجيكا	١٢٠	٣٧٨	٥٩٥	٤٤٠	٧٠٣	٨٨٩	٨٣١	٨٧٠	٨٠٨
١٢٤ - فرنسا	٩٧١	٢٠٩٣	٤١٦٢	٣٩٩٥	٥٨٠٢	٧١٦٣	٧٣٨٦	٨٢٧٠	٧٩١٥
١٢٥ - النمسا	١١	٧٩	١٧٨	٢٤٨	٢٨٢	٣٩٤	٥٤٨	٥٥٦	٥٤٤
١٢٦ - المانيا [أ]	٥٩٩	١٦٨٩	٣٥٦٧	٢٩٤٢	٤٩٤٨	٦٣٢٠	٦٨٩٠	٧٥٨٣	٦٩٥٤
١٢٧ - السويد	١١٧	٥٦٦	٩٦٢	٨٤٠	١٧٩٩	٢٠٠٧	٢١١٦	٢٤٦٠	١٧٦٩
١٢٨ - الولايات المتحدة	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	٧٦٧٧	١١٣٩٤	١١٢٦٢	١١٧٠٩	٩٧٢١
١٢٩ - النرويج	٣٧	١٨٤	٤٨٦	٥٧٤	٩١٧	١٢٠٥	١١٧٨	١٢٧٣	١٠١٤
١٣٠ - الدانمرك	٥٩	٢٠٥	٤٨١	٤٤٠	٩٣٧	١١٧١	١٢٠٠	١٣٩٢	١٣٤٠
١٣١ - اليابان	٤٥٨	١١٤٨	٣٣٥٣	٣٧٩٧	٨٩٦٥	٩٠٦٩	١٠٩٥٢	١١١٥١	١١٢٥٩
١٣٢ - سويسرا	٣٠	١٠٤	٢٥٣	٣٠٢	٥٥٨	٧٥٠	٨٦٣	١١٣٩	٧٩٣
الإجمالى	٦٩٨٦	١٣٨٥٥	٢٧٢٩٦	٢٩٤٢٩	٤٥٠٦٤	٥٢٣٥٦	٥٧٠٤٧	٦٠٨٦٢	٥٤٤٥٣
كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى للمانح									
١٠٩ - نيوزيلندا	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٥
١١٠ - ايرلندا	صفر	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٢٤	٠,١٧	٠,١٦	٠,١٩	٠,١٦	٠,٢٠
١١٣ - استراليا	٠,٥٩	٠,٦٥	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٣٥
١١٥ - المملكة المتحدة	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١
١١٦ - فنلندا	٠,٠٦	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٤٠	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٨٠	٠,٦٤	٠,٤٦
١١٨ - إيطاليا	٠,١٦	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣١
١٢٠ - كندا	٠,٤١	٠,٥٤	٠,٤٣	٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٤٥
١٢١ - هولندا	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٩٧	٠,٩١	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٢
١٢٣ - بلجيكا	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٩
١٢٤ - فرنسا	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٧٨	٠,٦١	٠,٦٠	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٣
١٢٥ - النمسا	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٣٤	٠,٣٠	٠,٣٠
١٢٦ - المانيا [أ]	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٣٧
١٢٧ - السويد	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٩٦	٠,٩١	٠,٩٠	١,٠٣	٠,٩٨
١٢٨ - الولايات المتحدة	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,١٥	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٥
١٢٩ - النرويج	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٨٧	١,٠١	١,٠٥	١,١٧	١,١٣	١,١٦	١,٠١
١٣٠ - الدانمرك	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٧٤	٠,٨٠	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٦	١,٠٢	١,٠٣
١٣١ - اليابان	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٢٦
١٣٢ - سويسرا	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٤٥	٠,٣٣
العمــــلات القـــوميـــة									
١٠٩ - نيوزيلندا (ملايين الدولارات)	١٣	٥٥	٧٤	١٠٩	١٤٥	١٥٩	١٧٣	١٨٠	١٨١
١١٠ - أيرلندا (ملايين الجنيهات)	صفر	٤	١٥	٣٧	٣٥	٣٤	٤٥	٤١	٥٥
١١٣ - استراليا (ملايين الدولارات)	١٨٩	٤٠٢	٥٩١	٩٦٦	١٢٨٧	١٢٢٢	١٣٤٨	١٣٨٠	١٤٠١
١١٥ - المملكة المتحدة (ملايين الجنيهات)	٢٠٨	٤٠٩	٧٩٨	١١٨٠	١٥٧٨	١٤٧٨	١٨٠٩	١٨٣٧	١٩٣٦
١١٦ - فنلندا (ملايين الماركا)	٢٩	١٧٧	٤١٤	١٣٠٨	٣٠٢٥	٣٢٢٨	٣٧٤٩	٢٨٧٣	٢٠٢٦
١١٨ - إيطاليا (مليارات الليرات)	٩٢	١١٩	٥٨٥	٢٠٩٧	٤٩٥٤	٤٠٦٠	٤١٣٨	٥٠٥٦	٤٧٨٠
١٢٠ - كندا (ملايين الدولارات)	٣٥٣	٨٩٥	١٢٥٧	٢٢٢٧	٢٧٤٧	٢٨٨١	٢٩٨٣	٣٠٣٧	٣٠٦٠
١٢١ - هولندا (ملايين الجليدرات)	٧١٠	١٥٣٨	٣٢٤١	٣٧٧٣	٤٤٣٥	٤٦١٠	٤٦٨٨	٤٨٣٠	٤٦٨٧
١٢٣ - بلجيكا (ملايين الفرنكات)	٦٠٠٠	١٣٩٠٢	١٧٣٩٩	٢٦١٤٥	٢٧٦٦٥	٢٩٦٢٥	٢٨٢٦٧	٢٧٩٠٢	٢٧٩١٤
١٢٤ - فرنسا (ملايين الفرنكات)	٥٣٩٣	٨٩٧١	١٧٥٨٩	٣٥٨٩٤	٣٦٩٧٣	٣٨٩٠١	٤١٥١٧	٤٣٦٧٣	٤٤٧٧٤
١٢٥ - النمسا (ملايين الشلنات)	٢٨٦	١٢٧٦	٢٣٠٣	٥١٣٢	٣٧٢٦	٤٤٦٨	٦٣٧٤	٦٠٩٥	٦٣٢
١٢٦ - ألمانيا (ملايين الماركات الألمانية) [أ]	٢١٩٢	٤١٥٥	٦٤٨٤	٨٦٦١	٩٢٩٠	١٠١٨٦	١١٣٩٠	١١٨١٢	١١٤٩٠
١٢٧ - السويد (ملايين الكرونرات)	٦٠٥	٢٣٥٠	٤٠٦٩	٧٢٢٦	١١٥٩٢	١١٨٦٢	١٢٧٦٤	١٤٢٤٨	١٣٧٣٧
١٢٨ - الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	٧٦٧٧	١١٣٩٤	١١٢٦٢	١١٧٠٩	٩٧٢١
١٢٩ - النرويج (ملايين الكرونرات)	٢٦٤	٩٦٢	٢٤٠٠	٤٩٤٦	٦٣٢٧	٧٥٢٧	٧٦٠٩	٧٧٨٧	٧٢٠٣
١٣٠ - الدانمرك (ملايين الكرونرات)	٤٤٣	١١٧٨	٢٧١١	٤٦٥٧	٦٨٤٠	٧٢٢٨	٧٦٤٦	٨٣٨٠	٨٦٧٥
١٣١ - اليابان (مليارات الينات)	١٦٥	٣٤١	٧٦٠	٧٤٩	١٢٣٤	١٣٠٧	١٤٧٢	١٤١١	١٢٤٨
١٣٢ - سويسرا (ملايين الفرنكات)	١٣١	٢٦٨	٤٢٤	٧٤٣	٩١٢	١٠٣٧	١٢٣٢	١٥٩٦	١١٧١
مــوجـز									
مليارات الدولارات الأمريكية									
المساعدة الإنمائية الرسمية (الأسعار الجارية)	٧,٠	١٣,٩	٢٧,٣	٢٩,٤	٤٥,٧	٥٤,٥	٥٨,٦	٦٢,٧	٥٦,٠
المساعدة الإنمائية الرسمية (أسعار ١٩٩٢)	٣٥,٠	٤١,٠	٤٧,٢	٥٥,٠	٥٥,٩	٥٩,٨	٦٢,١	٦٢,٧	٥٧,١
الناتج القومى الإجمالى (الأسعار الجارية)	٢٠٧٩,٠	٤٠٠١,٠	٧٤٨٨,٠	٨٥٥٠,٠	١٤٣٤٩,٢	١٦٠٧٣,١	١٧٠٧٣,٨	١٨٢٩٤,٤	١٨٦٠٤,٨
نسبة مئويـــــة									
المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٠
مقياس (١٩٩٢ = ١٠٠)									
مكمش الناتج المحلى الإجمالى ٧	١٩,٩	٣٣,٨	٥٧,٩	٥٣,٥	٨١,٨	٩١,٢	٩٤,٣	١٠٠,٠	٩٨,٠

منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : صافى التدفقات الثنائية لاقتصادات الدخل المنخفض	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للمانح							
١٠٩ - نيوزيلندا	٠,٠١	صفر	صفر	٠,٠١	صفر	صفر	٠,٠١
١١٠ - أيرلندا	٠٠	صفر	٠,٠٥	٠,٦	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٨
١١٣ - استراليا	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦
١١٥ - المملكة المتحدة	٠,١٥	٠,١١	٠,١١	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٠	٠,٠٧
١١٦ - فنلندا	٠,١٠	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,١٥
١١٨ - إيطاليا	٠,٠١	٠,٢٠	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩
١٢٠ - كندا	٠,١٤	٠,١٥	٠,١١	٠,١١	٠,١٢	٠,١٢	٠,٠٩
١٢١ - هولندا	٠,٤٢	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٢٣
١٢٣ - بلجيكا	٠,٢٦	٠,١٧	٠,١٢	٠,١٥	٠,١٠	٠,١٢	٠,١١
١٢٤ - فرنسا	٠,١١	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٩	٠,١٩
١٢٥ - النمسا	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٤	٠,٠٤
١٢٦ - ألمانيا [أ]	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٤	٠,١١
١٢٧ - السويد	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٤١	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٣٧
١٢٨ - الولايات المتحدة	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٤
١٢٩ - النرويج	٠,٣٤	٠,٤٧	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٤٨	٠,٣٨
١٣٠ - الدانمرك	٠,٣٣	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٦
١٣١ - اليابان	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٩
١٣٢ - سويسرا	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٦	٠,١٣	٠,١٢
الإجمالى	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,٠٩

الأوبيـك : إجمالى صافى التدفقات [د]	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	
ملايين الدولارات الأمريكية								
٢١ - نيجيريا	٣٥	١٤	٧٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠	
قطر	٢٧٧	٤	٣-	٢-	١*	١	١	١
٧٣ - الجزائر	٨١	١٣	٤٢	٧	٣	٧	٧	
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٧٢-	٣٩	٩٤-	٢	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٧ - فنزويلا	١٣٥	٥٥	٥٢	١٥	٠٠	٠٠	٠٠	
العراق	٨٦٤	٢١-	٣٦	٧٨	٣-	٢٨-		
ليبيا	٣٧٦	١٢٩	١٧٤	٣٧	١٥	٤٠	٢٧	
١٠٧ - المملكة العربية السعودية[د]	٥٩٤٣	٢٢٢٣	١٤٤١	٤٥٥٦	١٨٧٣	٩٦٢	٨١١	
١١٧ - + الكويت	١١٤٠	١٠٨	١٧٠	١٢٩٥	٣٨٩	٢٠٢	٣٨١	
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	١١١٨	١٧-	٦٥	٨٨٨	٥٥٨	١٦٩	٢٣٦	
إجمالى الأوبيك [ج]	٩٨٩٧	٢٥٤٧	١٩٥٣	٦٨٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	
إجمالى الأوابيك [هـ]	٩٧٩٩	٢٤٣٩	١٩٢٥	٦٨٥٩	٠٠	٠٠	٠٠	
كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى للمانح								
٢١ - نيجيريا	٠٠	٠,٠٤	٠,٢٥	٠,٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	
قطر	٤,١٦	٠,٠٦	٠,٠٤-	٠,٠٣-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	
٧٣ - الجزائر	٠,٢٠	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٠٠	٠٠	٠,٠٢-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٧ - فنزويلا	٠٠	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	
العراق	٢,٣٦	٠,٠٤-	٠,٠٥	٠,١١	صفر	٠,٠٤-	٠٠	
ليبيا	١,١٦	٠,٦٢	٠,٨٠	٠,١٤	٠,٠٥	٠,١٥	٠,١٢	
١٠٧ - المملكة العربية السعودية[د]	٤,١٥	٢,٧٣	١,٦٤	٣,٤٢	١,٦٠	٠,٨٠	٠,٠٧	
١١٧ - + الكويت	٣,٥٢	٠,٣٩	٠,٥٣	٥,١٣	٢,٤٥	٠,٨٧	١,٣٠	
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	٤,٠٦	٠,٠٧-	٠,٢٣	٢,٦٤	١,٦٤	٠,٤٨	٠,٦٦	
إجمالى الأوبيك [ج،د]	٠٠	٠٠	٠,١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
إجمالى الأوابيك [هـ]	٣,٢٦	٠,٨٥	٠,٥٩	١,٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد . (ب) انظر الملاحظات التقنية . (جـ) منظمة البلدان المصدرة للبترول . (د) البيانات من السلطات الوطنية (هـ) منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول .

جدول ١٩ : المساعدة الإنمائية الرسمية : الايرادات

	صافى المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر								
	مـــلايين الـــــدولارات							نصيب الفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	١٦٩٠٩ ج	١٨٩٠٤ ج	٢٠٣٤٤ ج	٢٣٢٧٤ ج	٢٣٤٠٤ ج	٢٩٨٩٧ ج	٣١٣٩٤ ج	٩,٢ م	٢,٥ م
باستبعاد الصين والهند	١٤٣٧٧ ج	١٥٦٥٠ ج	١٧٠٤٤ ج	١٩١٦٩ ج	١٩٣٣٥ ج	٢٦١٧١ ج	٢٦٦٠٣ ج	٢٣,٧ م	٦,٤ م
١ ـ موزامبيق	٦٥٢	٨٩٤	٨٠٥	٩٩٥	١٠٣١	١٤٠٨	١١٦٢	٧٧,٠	٧٩,٢
٢ ـ تنزانيا	٨٧٩	٩٧٩	٩٢١	١١٤٣	١٠٨٠	١٢٥٠	٩٤٩	٣٣,٩	٤٠,٠
٣ ـ أثيوبيا أ	٦٣٣	٩٧٠	٧٥٣	١٠٢٠	١٠٩٦	١١٤٣	١٠٨٧	٢١,٠	..
٤ ـ سيراليون	٦٨	١٠٢	١٠٠	٦٥	١٠٥	١٣٧	١٢٠٤	٢٦٩,٤	١٦٤,٤
٥ ـ فييت نام	١١١	١٤٨	١٢٩	١٩٤	٢٤٨	٥٧٩	٣١٩	٤,٥	٢,٥
٦ ـ بوروندى	٢٠٢	١٨٩	١٩٩	٢٦٦	٢٥٤	٢٩٤	٢٤٤	٤٠,٦	٢٥,٨
٧ ـ أوغندا	٢٨٠	٣٦٣	٤٤٧	٥٥٢	٥٣٩	٦٧٠	٦١٦	٣٤,٢	١٩,٠
٨ ـ نيبال	٣٤٧	٣٩٩	٤٩٣	٤٣٠	٤٥٣	٤٢٧	٣٦٤	١٧,٥	٩,٧
٩ ـ ملاوى	٢٨٠	٣٦٦	٤١٢	٤٨١	٥٠٤	٥٧٠	٥٠٣	٤٧,٨	٢٥,٥
١٠ ـ تشاد	١٩٨	٢٦٤	٢٤٤	٣٠٨	٢٦٥	٢٤١	٢٢٩	٣٨,١	١٩,١
١١ ـ رواندا	٢٤٥	٢٥٢	٢٣٢	٢٩٤	٣٥٢	٣٥٣	٣٦١	٤٧,٧	٢٤,١
١٢ ـ بنغلاديش	١٦٣٥	١٥٩٢	١٨٠٠	٢٠٤٧	١٦٣٤	١٧١٩	١٣٨٦	١٢,٠	٥,٨
١٣ ـ مدغشقر	٣٢١	٣٠٤	٣٢١	٣٨٦	٤٣٩	٣٦٢	٣٧٠	٢٦,٧	١١,٠
١٤ ـ غينيا بيساو	١١١	١٠٣	١١٥	١٣٢	١١٨	١٠٧	٩٧	٩٤,٦	٤٠,٣
١٥ ـ كينيا	٥٧٢	٨٠٨	٩٦٦	١٠٥٣	٨٧٣	٨٩٣	٨٩٤	٣٥,٣	١٦,١
١٦ ـ مالى	٣٦٦	٤٢٧	٤٥٤	٤٦٨	٤٥٨	٤٢٤	٣٦٠	٣٥,٥	١٣,٥
١٧ ـ النيجر	٣٥٣	٣٧١	٢٩٦	٣٩١	٣٧٧	٣٧١	٣٤٧	٤٠,٥	١٥,٦
١٨ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٨	٧٧	١٤٠	١٥٢	١٣١	١٥٧	١٩٩	٤٣,٢	١٤,٩
١٩ ـ بوركينا فاصو	٢٨١	٢٩٨	٢٧٢	٣٣٦	٤١٥	٤٤٠	٤٥٧	٤٦,٨	١٦,٢
٢٠ ـ الهند	١٨٣٩	٢٠٩٧	١٩١٣	١٥٥٠	٢٧٥٠	٢٤٣٧	١٥٠٣	١,٧	٠,٦
٢١ ـ نيجيريا	٦٩	١٢٠	٣٤٦	٢٥٠	٢٦٢	٢٥٨	٢٨٤	٢,٧	٠,٩
٢٢ ـ ألبانيا	صفر	٦	١٠	١١	٣٢٥	٣٩٠	١٩٤	٥٧,٣	..
٢٣ ـ نيكاراغوا	١٤١	٢٢٠	٢٤٤	٣٣٤	٨٤١	٦٥٨	٣٢٣	٧٨,٥	١٧,٩
٢٤ ـ توغو	١٢٦	١٩٩	١٨٣	٢٤١	٢٠٢	٢١٢	١٠١	٢٥,٩	٨,١
٢٥ ـ غامبيا	١٠٠	٨٢	٩٣	٩١	٩٨	١١٢	٩٢	٨٨,٠	٢٥,٥
٢٦ ـ زامبيا	٤٢٦	٤٧٥	٣٨٩	٤٨٢	٨٨٠	١٠٣١	٨٧٠	٩٧,٣	٢٣,٦
٢٧ ـ منغوليا	٣	٣	٦	١٣	٧٠	١٢٣	١١٣	٤٨,٦	١٠,٣
٢٨ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٧٦	١٩٦	١٩٢	٢٤٤	١٧٥	١٧٧	١٧٤	٥٥,٠	١٤,١
٢٩ ـ بنن	١٣٨	١٦٢	٢٦٣	٢٧١	٢٥٥	٢٦٩	٢٦٧	٥,٤	١٢,٥
٣٠ ـ غانا	٣٧٣	٤٧٤	٥٥٢	٥٠٢	٧٢٣	٦١٦	٦٣٣	٣٨,٥	١٠,٤
٣١ ـ باكستان	٨٧٩	١٤٠٨	١١٢٩	١١٤٩	١٢٢٣	١٠٧٢	١٠٦٥	٨,٧	٢,١
٣٢ ـ طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ ـ الصين	١٤٦٢	٢٠٠٨	٢١٥٦	٢١٧٦	٢٠٤١	٣٠٥٨	٣٢٧٣	٢,٨	٠,٨
٣٤ ـ غينيا	٢١٣	٢٦٢	٣٤٦	٢٩٦	٣٧٠	٤٤١	٤١٤	٦٥,٦	١٣,٠
٣٥ ـ موريتانيا	١٨٥	١٨٧	٢٤٤	٢٢٩	٢٢٠	١٨٣	٣٣١	١٥٣,٢	٣٤,٩
٣٦ ـ زمبابوى	٢٩٣	٢٧٢	٢٦٤	٣٤٠	٣٩٣	٧١٥	٤٦٠	٤٢,٨	٨,١
٣٧ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ هندوراس	٢٥٨	٣٢٥	٢٥٣	٤٥٦	٣٠٣	٣٤٩	٣٢٤	٦٠,٧	٩,٧
٣٩ ـ سرى لانكا	٥٠٢	٥٩٨	٥٤٧	٦٧٤	٨١٥	٤٨٣	٥٥١	٣٠,٨	٥,٣
٤٠ ـ كوت ديفوار	٢٥٤	٤٣٩	٤٠٣	٦٩٤	٦٣٣	٧٥٧	٧٦٦	٥٧,٥	٨,٢
٤١ ـ ليسوتو	١٠٣	١٠٥	١٢٩	١٣٦	١٢٠	١٣٣	١٢٨	٦٥,٧	١٦,٨
٤٢ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ جمهورية مصر العربية	١٧٧٣	١٥٤٠	١٥٦٩	٥٤٤٦	٥٠٢١	٣٦٠٢	٢٣٠٤	٤٠,٨	٥,٩
٤٤ ـ ميانمار	٣٦٧	٤٥١	١٨٤	١٦٦	١٧٩	١١٥	١٠٢	٢,٣	..
٤٥ ـ جمهورية اليمن	٤٢٢	٣٠٤	٣٧٠	٤٠٧	٣٠٠	٢٤٨	٣٠٩	٢٣,٤	..
اقتصادات متوسطة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ أندونيسيا	١٢٤٥	١٦٣٢	١٨٤٠	١٧٤٧	١٨٧٤	٢٠٩٥	٢٠٢٦	١٠,٨	١,٤
٤٨ ـ السنغال	٦٤١	٥٧٠	٦٥٠	٧٩٥	٥٨١	٦٨٠	٥٠٨	٦٤,٣	٨,٨
٤٩ ـ بوليفيا	٣١٨	٣٩٩	٤٤٥	٥٢٦	٤٨١	٦٢٨	٥٧٠	٨٠,٦	١٠,٦
٥٠ ـ الكاميرون	٢١٣	٢٨٤	٤٥٨	٤٤٩	٥١٩	٧١٥	٥٧٤	٤٣,٧	٤,٩
٥١ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ ـ الفلبين	٧٧٠	٨٥٥	٨٤٥	١٢٨٤	١٠٥٤	١٧١٧	١٤٩٠	٢٣,٠	٢,٨
٥٤ ـ الكونغو	١٥٢	٩٠	٩٣	٢١٩	١٣٤	١١٣	١٢٩	٥٢,٩	٥,٢
٥٥ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ ـ المغرب	٤٤٨	٤٨٢	٤٦٤	١٠٥٥	١٢٣٣	٩٦٢	٧٥١	٢٩,٠	٢,٨
٥٧ ـ مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ ـ غواتيمالا	٢٤١	٢٣٥	٢٦٢	٢٠٣	١٩٩	١٩٨	٢١٢	٢١,١	١,٩
٥٩ ـ بابوا غينيا الجديدة	٣٢٢	٣٨٠	٣٣٩	٤١٦	٣٩٧	٤٤٢	٣٠٣	٧٣,٧	٦,٠
٦٠ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٢ ـ الأردن	٥٧٧	٤١٧	٢٧٦	٨٨٨	٩٢١	٣٥٥	٢٤٥	٥٩,٧	٤,٤
٦٣ ـ إكوادور	٢٢٨	١٧٢	١٦١	١٦٣	٢٣٨	٢٤٤	٢٤٠	٢١,٩	١,٧
٦٤ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٣٠	١١٨	١٤٣	١٠١	٦٧	٦٤	٢	٠,٢	صفر
٦٥ ـ السلفادور	٤٢٦	٤٢٠	٤٤٦	٣٥٢	٢٩٤	٤٠٩	٤٠٥	٧٣,٤	٥,٣
٦٦ ـ ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ ـ كولومبيا	٧٨	٦٣	٦٨	٩٦	١٢٢	٢٤٦	١٠٩	٣,٠	٠,٢
٦٨ ـ جامايكا	١٦٨	١٩٣	٢٦٢	٢٧٣	١٦٥	١٢٦	١٠٩	٤٥,٠	٢,٨
٦٩ ـ بيرو	٢٩٤	٢٧٦	٣١٠	٤٠١	٦١٤	٤٠٩	٥٦٠	٢٤,٥	١,٤
٧٠ ـ باراغواى	٨١	٧٦	٩٣	٥٧	١٤٦	١٠٢	١٣٧	٢٩,١	٢,٠
٧١ ـ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ ـ تونس	٢٧٧	٣١٨	٢٨٣	٣٩٣	٣٥٧	٤٣٧	٢٥٠	٢٨,٩	١,٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية ـ الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	صافى المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر								
	ملايين الدولارات							نصيب الفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	٢١٤	١٧٢	١٥٨	٢٦٣	٣٤٠	٤٠٦	٣٥٩	١٣,٤	٠,٧
٧٤ ـ ناميبيا	١٧	٢٢	٥٩	١٢٣	١٨٤	١٤٣	١٥٤	١٠٥,٦	٦,٢
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ تايلند	٥٠٤	٥٦٣	٧٣٩	٨٠٢	٧٢٢	٧٧٦	٦١٤	١٠,٦	٠,٥
٧٨ ـ كوستاريكا	٢٢٨	١٨٨	٢٢٧	٢٣٠	١٧٤	١٤٠	٩٩	٣٠,١	١,٣
٧٩ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ بنما	٤٠	٢٢	١٩	٩٨	١٠٢	١٦٢	٧٩	٣١,٣	١,٢
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ بوتسوانا	١٥٦	١٥١	١٦٠	١٤٩	١٣٦	١١٥	١٢٧	٩٠,٤	٣,٣
٨٥ ـ تركيا	٣٧٦	٢٦٨	١٤١	١٢١٩	١٦٢٢	٣٢٦	٤٦١	٧,٧	٠,٣
٨٦ ـ جمهورية ايران الإسلامية	٧١	٨٢	٩٦	١٠٥	١٩٤	١٠٧	١٤١	٢,٢	..
الدخل المتوسط الأعلى	٢١٧٣ ج	١٤٧٤ ج	١٦٥٢ ج	١٣٨٢ ج	١٥٦٢ ج	٢٢٤٥ ج	٢١٧٠ ج	١٠,٢ م	٠,٢ م
٨٧ ـ فنزويلا	١٩	٢٣	٦٠	٨٠	٣١	٤١	٥٠	٢,٤	٠,١
٨٨ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ ـ البرازيل	٢٨٩	٢١٠	٢٠٦	١٦٧	١٨٣	٢٣٥٠-	٢٣٨	١,٥	صفر
٩٠ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ ـ موريشيوس	٦٥	٥٩	٦٠	٨٩	٦٧	٤٦	٢٧	٢٤,٣	٠,٨
٩٢ ـ استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ ماليزيا	٣٦٣	١٠٤	١٤٠	٤٦٩	٢٨٩	٢٠٩	١٠٠	٥,٢	٠,٢
٩٤ ـ شيلى	٢١	٤٥	٦٢	١٠٨	١٢٦	١٣٦	١٨٤	١٣,٣	٠,٤
٩٥ ـ هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ ـ المكسيك	١٥٦	١٧٤	٩٩	١٦٠	٢٧٨	٣١٦	٤٠٢	٤,٥	٠,١
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٣٤	٩	٦٢	١٨	٢-	٩	٣	٢,٠	٠,١
٩٨ ـ أوروغواى	١٨	٤١	٣٩	٥٤	٥١	٧٣	١٢١	٣٨,٥	٠,٩
٩٩ ـ عمان	١٦	١	١٨	٦٦	١٥	٥٤	١٠٧١	٥٣٨,٨	٩,٢
١٠٠ ـ غابون	٨٢	١٠٦	١٣٣	١٣٢	١٤٣	٦٩	١٠٢	١٠٠,٩	١,٩
١٠١ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	١٠٠	١٥٣	٢١٢	١٨٤	٢٩٩	٢٩٢	٢٨٣	٨,٤	٠,١
١٠٤ ـ اليونان	٣٥	٣٥	٣٠	٣٧	٣٩	٤٧	٤٤	٤,٢	٠,١
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	١١	١٠	٥٢	٥٢	٥٥	٣	٩٦٥	٢١,٩	٠,٣
١٠٦ ـ البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	٢٢	١٩	٣٦	٤٤	٤٥	٥٥	٣٥	٢,٠	..
١٠٨ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..	..	..	..	..	..	..	..
افريقيا جنوب الصحراء	٩٥١١ ج	١٠٥٧٤ ج	١١٩٢٤ ج	١٣٤٧٣ ج	١٣٩٧٣ ج	١٦٧٨٤ ج	١٦٤٤١ ج	٣٥,٧ م	١١,٥ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٤٧٢٢ ج	٤٧٢٢ ج	٥٧٤٩ ج	٦٧٣٦ ج	٧٠٩٥ ج	٨٠٦٨ ج	٧٧٠٠ ج	٦,١ م	٠,٨ م
جنوب آسيا	٤٤٤٤ ج	٥٤٧٤ ج	٥٣٠٧ ج	٦٢٣٦ ج	٦١١٩ ج	٦٠٥٥ ج	٧٤٨٥ ج	٤,٣ م	١,٥ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٤٧١٠ ج	٤٤٧٤ ج	٤٧٠٤ ج	..	..	٩٨٣١ ج	٩٥٦٠ ج	٢٢,٩ م	٣,٢ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٠٢٤ ج	٣٢٦٢ ج	٣٧٣٢ ج	٣٧٥١ ج	٤١٤٩ ج	٤٦١٠ ج	٥٢٧٢ ج	٨,٦ م	٠,٣ م
المدينة بصورة باهظة	٣٣٢٤ ج	٣٤٧٣ ج	٣٧٨٨ ج	٣١١٨ ج	٣٣١٠ ج	٥٥٤٣ ج	٦٢٨٩ ج	١٣,١ م	٠,١ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ ـ نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ ـ ايرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ ـ أسبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ ـ + إسرائيل	١٢٥١	١٢٤١	١١٩٢	١٣٧٢	١٧٤٩	٢٠٦٦	١٢٦٦	٢٤٢,٥	١,٨
١١٣ ـ استراليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ ـ + هونغ كونغ	١٩	٢٢	٤٠	٣٨	٣٦	٣٩-	٣٠	٥,٢	صفر
١١٥ ـ المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ ـ فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ ـ + الكويت	٣	٦	٤	٧	٥	٢	٣	١,٥	صفر
١١٨ ـ ايطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩ ـ + سنغافورة	٢٣	٢٢	٩٥	٣-	٨	٢٠	٢٤	٨,٥	صفر
١٢٠ ـ كندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١ ـ هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	١١٥	١٢-	٦-	٥	٦-	٨-	٩-	٤,٨-	صفر
١٢٣ ـ بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ ـ فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ ـ النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٦ ـ ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧ ـ السويد	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩ ـ النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٠ ـ الدانمرك	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣١ ـ اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٢ ـ سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(أ) بما فى ذلك اريتريا .

جدول ٢٠ : إجمالى الدين الخارجى

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)		استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		إجمالى الدين الخارجى (ملايين الدولارات)		إجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف (ملايين الدولارات)		نسبة القيمة الحالية للقيمة الاسمية للدين
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند											
١ - موزامبيق	٠٠	٤٦٦٨	٠٠	١٨٩	٠٠	٤٠٧	٠٠	٥٢٦٤	٠٠	١٥٤٩	٨١
٢ - تنزانيا	٢٤٩٠	٦٧٤٦	١٧١	٢١٥	٣١١	٥٦٢	٢٩٧٢	٧٥٢٢	٤٢	١٥٣٥	٧٣
٣ - أثيوبيا أ	٦٨٨	٤٥٣٠	٧٩	٤٩	٥٧	١٥٠	٨٢٤	٤٧٢٩	١	٧٣٥	٦٥
٤ - سيراليون	٣٢٣	٧٢٨	٥٩	٨٤	٥٣	٥٧٦	٤٣٥	١٣٨٨	٢٥	٢٤٨	٨١
٥ - فييت نام	٤٠	٢١٥٥٤	صفر	١٠٠	صفر	٢٥٧٠	٤٠	٢٤٢٢٤	صفر	٧٦١٠	٨٦
٦ - بوروندى	١١٨	٩٩٩	٣٦	٥٨	١٢	٥	١٦٦	١٠٦٣	صفر	١٣	٤٤
٧ - أوغندا	٥٤٩	٢٦١٧	٨٩	٣٣٤	٦٤	١٠٥	٧٠٢	٣٠٥٦	١٠٣	٢٨٣	٥٨
٨ - نيبال	١٥٦	١٩٣٨	٤٢	٤٩	٧	٢٣	٢٠٥	٢٠٠٩	صفر	١٣	٤٩
٩ - ملاوى	٦٢٥	١٧٢٤	٨٠	٨٦	١١٦	١٢	٨٢١	١٨٢١	٤	٨	٤٥
١٠ - تشاد	٢٠٤	٧٠٥	١٤	٢٨	١١	٢٥	٢٢٩	٧٥٧	٣٥	٣٦	٤٩
١١ - رواندا	١٥٠	٨٣٦	١٤	١٢	٢٦	٦٢	١٩٠	٩٠١	صفر	٥٠	٤٧
١٢ - بنغلاديش	٣٤١٧	١٣٠٤٨	٤٢٤	٦٨٢	٢١٢	١٤٩	٤٠٥٣	١٣٨٧٩	صفر	١٥	٥٤
١٣ - مدغشقر	٨٩٢	٣٩٢٠	٨٧	٩٢	٢٤٤	٥٨٢	١٢٢٣	٤٥٩٤	٢٠	١٥٣٤	٧٦
١٤ - غينيا بيساو	١٢٨	٦٣٤	١	٥	٥	٥٣	١٣٤	٩٦٢	٦	١٥٢	٦٦
١٥ - كينيا	٢٤٩٩	٥٧٢١	٢٥٤	٣٦٣	٦٤٠	٩٠٩	٣٣٩٤	٦٩٩٤	٦	٦٩٠	٧٦
١٦ - مالى	٦٦٩	٢٥٠٦	٣٩	٧١	٢٤	٧٣	٧٣٢	٢٦٥٠	٧٦	٣٤٥	٥٨
١٧ - النيجر	٦٨٧	١٥٣٥	١٦	٥٢	١٥٩	١١٨	٨٦٣	١٧٠٤	٢	٢٢٣	٦٧
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٣٣	١٩٤٨	١٦	٣٦	١	١	٣٥٠	١٩٨٦	٦	صفر	٣١
١٩ - بوركينا فاصو	٢٨١	١٠٩٣	١٥	٢١	٣٥	٣١	٣٣٠	١١٤٤	صفر	٥٢	٥٢
٢٠ - الهند	١٨٣٣٤	٨٣٢٥٤	٩٧٧	٤٩٠١	١٢٧١	٣٦٢٦	٢٠٥٨٢	٩١٧٨١	صفر	صفر	٧٨
٢١ - نيجيريا	٥٣٨١	٢٨٥٥٨	صفر	صفر	٣٥٥٣	٣٩٧٣	٨٩٣٤	٣٢٥٣١	صفر	٦٧٨٤	٩٨
٢٢ - ألبانيا	٠٠	١٧٤	٠٠	٣٠	٠٠	٥٥٢	٠٠	٧٥٥	٠٠	٤٩	٩٣
٢٣ - نيكاراغوا	١٦٧١	٨٧٧٣	٤٩	٢٣	٤٧٢	١٦٤٨	٢١٩٢	١٠٤٤٥	٤٤	٤٣٣٥	٩١
٢٤ - توغو	٨٩٩	١١٢٨	٣٣	٦٩	١٢٠	٩٥	١٠٥٢	١٢٩٢	٤٩	٨٥	٦٢
٢٥ - غامبيا	٩٧	٣٤٩	١٦	٣٣	٢٣	٤	١٣٧	٣٨٦	صفر	٦	٤٩
٢٦ - زامبيا	٢٢٢٧	٤٦٧٩	٤٤٧	٧٧٧	٥٨٦	١٣٣٢	٣٢٦١	٦٧٨٨	٣٩	٢٠٧٣	٨١
٢٧ - منغوليا	٠٠	٣٤٤	٠٠	٣٢	٠٠	١٥	٠٠	٣٩١	٠٠	٣٦	٧٢
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	١٤٧	٧٩٧	٢٤	٢٩	٢٥	٧٨	١٩٥	٩٠٤	٥٤	١١٧	٥٥
٢٩ - بنن	٣٣٤	١٤٠٩	١٦	٤٣	٧٣	٣٥	٤٢٤	١٤٨٧	١٩	٣٨	٥٦
٣٠ - غانا	١١٩٢	٣٣٧٨	١٠٥	٧٣٨	١٣١	٤٧٤	١٣٩٨	٤٥٩٠	٩	١٥٥	٦٢
٣١ - باكستان	٨٥١٥	٢٠٤٢٩	٦٧٤	١١٢٢	٧٣٧	٤٥٠	٩٩٢٦	٢٦٠٥٠	صفر	صفر	٧٩
٣٢ - طاجيكستان	٠٠	٤١	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٤٢	٠٠	صفر	٦٨
٣٣ - الصين	٤٥٠٤	٧٠٢٥٤	صفر	صفر	صفر	١٣٥٤٦	٤٥٠٤	٨٣٨٠٠	صفر	صفر	٩١
٣٤ - غينيا	١٠٠٤	٢٦٧٥	٣٥	٦٠	٧٨	١٢٨	١١١٧	٢٨٦٤	١٢٩	٤١٢	٦٥
٣٥ - موريتانيا	٧١٧	١٩٦٠	٦٢	٦٣	٦٥	١٨٠	٨٤٣	٢٢٠٣	٥٤	٣٧٩	٧١
٣٦ - زمبابوى	٦٩٦	٣٢٨٧	صفر	٢٨٢	٩٠	٦٠٠	٧٨٦	٤١٦٨	صفر	٢	٨٤
٣٧ - جورجيا	٠٠	٥٦٨	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٥٦٨	٠٠	صفر	٩٥
٣٨ - هندوراس	١١٦٧	٣٥٦٨	٣٣	١١٨	٢٧٢	١٧٩	١٤٧٢	٣٨٦٥	٣	١٧٣	٨١
٣٩ - سرى لانكا	١٢٣١	٦٠٢٦	٣٩١	٥١٦	٢٢٠	٢٤١	١٤٨١	٦٧٨٣	صفر	صفر	٦٤
٤٠ - كوت ديفوار	٦٣٢١	١٣١٦٧	٦٥	٢١٩	١٠٥٩	٥٧٦٠	٧٤٤٥	١٩١٤٦	صفر	٤١٢٥	٩٢
٤١ - ليسوتو	٥٨	٤٧٢	٦	٣٤	٨	٦	٧٢	٥١٢	صفر	١٣	٥٣
٤٢ - أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٦٤٧٧	٣٧٧٠٤	٤١	٢٠٢	٤٠٢٧	٣٢٢٠	٢٠٩١٥	٤٠٦٢٦	٤٥٧	١٩٩٥	٦٨
٤٤ - ميانمار	١٣٩٠	٥١٣٥	١٠٦	صفر	٤	٣٤٣	١٤٩٩	٥٤٧٨	صفر	١٢٩٨	٧٦
٤٥ - جمهورية اليمن	١٤٥٣	٥٣٤١	٤٨	صفر	١٨٣	٥٨٢	١٦٨٤	٥٩٢٣	٨	٢٣٠٩	٨٠
اقتصادات متوسطة الدخل											
الدخل المتوسط الأدنى											
٤٦ - أذربيجان	٠٠	٣٦	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٣٦	٠٠	صفر	٩٦
٤٧ - أندونيسيا	١٨١٦٩	٦٨٨٦٥	صفر	صفر	٢٧٧٥	٢٠٦٧٤	٢٠٩٤٤	٨٩٥٣٩	صفر	١	٩١
٤٨ - السنغال	١١١٤	٣٠٦٠	١٤٠	٢٤٤	٢١٩	٤٦٤	١٤٧٣	٣٧٦٨	صفر	٣٧٥	٦٩
٤٩ - بوليفيا	٢٢٧٤	٣٧٨٤	١٢٦	٢٢١	٣٠٣	٢٠٨	٢٧٠٢	٤٢١٣	٢٤	٥٤	٧٦
٥٠ - الكاميرون	٢١٨٣	٥٦٨٣	٥٩	١٦	٢٧١	٩٠٢	٢٥١٣	٦٦٠١	٦	٩٧٧	٩٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٧٣٨	٠٠	٤	٠٠	١٢٤	٠٠	٨٦٦	٠٠	٣٢١	١٠١
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٢٤٨	٠٠	٦٠	٠٠	صفر	٠٠	٣٠٨	٠٠	صفر	٩٠
٥٣ - الفلبين	٨٨١٧	٢٩٠٢٥	١٠٤٤	١٢١٠	٧٥٥٦	٥٠٣٥	١٧٤١٧	٣٥٢٦٩	١	صفر	٩٤
٥٤ - الكونغو	١٢٥٧	٤٠٩٧	٢٢	٥	٢٤٧	٩٦٩	١٥٢٦	٥٠٧١	١٤	١٩٠٧	٩١
٥٥ - أوزبكستان	٠٠	٧٣٦	٠٠	صفر	٠٠	٣	٠٠	٧٣٩	٠٠	٣	٩٣
٥٦ - المغرب	٨٤٧٥	٢٠٦٦٠	٤٥٧	٢٨٥	٧٧٨	٤٨٦	٩٧١٠	٢١٤٣٠	٦	٤٣٤	٨٩
٥٧ - مولدوفا	٠٠	٢٠٢	٠٠	٨٧	٠٠	١	٠٠	٢٨٩	٠٠	٦	٩٠
٥٨ - غواتيمالا	٨٣١	٢٤٨٤	صفر	صفر	٣٣٥	٤٧١	١١٦٦	٢٩٥٤	صفر	٣٣٥	٨٥
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٦٢٤	٢٨٦٠	٣١	٤٤	٦٤	٢٦٤	٧١٩	٣١٦٨	صفر	صفر	٨٦
٦٠ - بلغاريا	٣٩٢	٩٧٤٦	صفر	٦٣٢	صفر	١٨٧٢	٣٩٢	١٢٢٥٠	صفر	٧٨١٨	٩٩
٦١ - رومانيا	٧١٣١	٣٦٢٦	٣٢٨	١٠٣١	٢٣٠٣	١٠٩٩	٩٧٦٢	٤٤٥٦	صفر	صفر	٩٥
٦٢ - الأردن	١٤٩٠	٦٨٢٥	صفر	٨١	٤٨٦	٦٦	١٩٧٥	٦٩٧٢	٣٠	٣٠١	٨٩
٦٣ - اكوادور	٤٤٢٢	١٠١٧٦	صفر	٧١	١٥٧٥	٣٨٦٣	٥٩٩٧	١٤١١٠	١	٥١٩٩	٩٦
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٤٧٣	٣٨١٣	٤٩	١٨٦	٤٨٠	٦٣٤	٢٠٠٢	٤٦٣٣	٢٠	٩٢٩	٩١
٦٥ - السلفادور	٦٥٩	١٩٠٥	٣٢	صفر	٢٢٠	١٠٧	٩١١	٢٠١٢	صفر	٩	٧٩
٦٦ - ليتوانيا	٠٠	١٦٤	٠٠	٢١	٠٠	٧	٠٠	٢٩١	٠٠	صفر	٨٧
٦٧ - كولومبيا	٤٦٠٤	١٣٩٤٠	صفر	صفر	٢٣٣٧	٣٢٣٣	٦٩٤١	١٧١٧٣	صفر	٢٠٧	٩٦
٦٨ - جامايكا	١٤٩٦	٣٦٣٢	٣٠٩	٣٣٥	٩٨	٣١١	١٩٠٤	٢٤٧٩	٢٧	٤٧٤	٨٦
٦٩ - بيرو	٦٨٢٨	١٦٣٦٣	٤٧٤	٨٨٣	٢٠٨٤	٣٠٨٢	٩٣٨٦	٢٠٣٢٨	صفر	٦٢٤٦	٨٩
٧٠ - باراغواى	٧٨٠	١٣٠٩	صفر	صفر	١٧٤	٢٩٠	٩٥٥	١٥٩٩	٢	١٢٤	٨٨
٧١ - كازاخستان	٠٠	١٥٥٢	٠٠	٨٥	٠٠	٢	٠٠	١٦٤٠	٠٠	٢	٩٧
٧٢ - تونس	٣٣٩٠	٧٦٢٧	صفر	٢٨٥	١٣٦	٧٨٩	٣٥٢٦	٨٧٠١	٦	٣	٨٨

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)		استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		إجمالى الدين الخارجى (ملايين الدولارات)		إجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف (ملايين الدولارات)		نسبة القيمة الحالية للقيمة الاسمية للدين
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٣
٧٣ . الجزائر	١٧٠٤٠	٢٤٥٨٧	صفر	٤٧١	٢٣٢٥	٧٠٠	١٩٣٦٥	٢٥٧٥٧	٢	١	٩٥
٧٤ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	..	٢٠٥٩	..	٥٥٧	..	٧١٥	..	٣٣٣٠	..	صفر	٩٤
٧٦ . لاتفيا	..	١١٩	..	١١٧	..	٥	..	٢٣١	..	٢	٨٩
٧٧ . تايلند	٥٦٤٦	٢٦٠٧٩	٣٤٨	صفر	٢٣٠٣	١٩٧٤٠	٨٢٩٧	٤٥٨١٩	صفر	صفر	٩٨
٧٨ . كوستاريكا	٢١١٢	٣٤١٩	٥٧	٨١	٥٧٥	٣٧٢	٢٧٤٤	٣٨٧٢	٢	١٣٠	٩٢
٧٩ . أوكرانيا	..	٣٤٦٢	..	صفر	..	١٢٢	..	٣٥٨٤	..	٢٩	٩٦
٨٠ . بولندا	٦٥٩٤	٤١٩٦٦	صفر	٦٨٤	٢٣٠٠	٢٦٥٦	٨٨٩٤	٤٥٣٠٦	٣٣٤	٢٠٩٤	٩٣
٨١ . الاتحاد الروسى	..	٧٢٧٦٩	..	٢٤٦٩	..	٧٨٥١	..	٨٣٠٨٩	..	٧٧٢٩	٩٨
٨٢ . بنما	٢٢٧١	٣٧٠٩	٢٣	١١٣	٦٨١	٢٩٨٠	٢٩٧٥	٦٨٠٢	١	٣٦٠٧	٩٧
٨٣ . الجمهورية التشيكية	صفر	٥٥٠٩	صفر	١٠٧٢	٣٣١٨	٢٠٧٩	٣٣١٨	٨٦٦٠	صفر	٤	٩٧
٨٤ . بوتسوانا	١٤٣	٦٦٦	صفر	صفر	٤	٨	١٤٧	٦٧٤	صفر	١٥	٧٦
٨٥ . تركيا	١٥٥٧٥	٤٩٣٢٩	١٠٥٤	صفر	٢٥٠٢	١٨٥٣٣	١٩١٣١	٦٧٨٦٢	٣٤	صفر	٩٧
٨٦ . جمهورية إيران الإسلامية	٤٥٠٠	١١٦٦٦	صفر	صفر	صفر	٨٨٨٤	٤٥٠٠	٢٠٥٥٠	١	٤٠	١٠٩
الدخل المتوسط الأعلى											
٨٧ . فنزويلا	١٣٧٩٥	٣٠١٠٣	صفر	٢٦٨٠	١٥٥٥٠	٤٦٨٢	٢٩٣٤٥	٣٧٤٦٥	٥١	١٠٢٣	٩٧
٨٨ . بيلاروس	..	٨٦٤	..	٩٦	..	صفر	..	٩٦١	..	صفر	٧٥
٨٩ . البرازيل	٥٧٤٦٦	١٠٥٢٨٣	صفر	٣٠٤	١٣٥٤٦	٢٧١٦٢	٧١٠١٢	١٣٢٧٤٩	٤٦٩	١٥٣٧٠	٩٨
٩٠ . جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ . موريشيوس	٣١٨	٨٨٤	١٠٢	صفر	٤٧	١١٥	٤٦٧	٩٩٩	٢	٣٤	٨٧
٩٢ . استونيا	..	٩٧	..	٥٨	..	صفر	..	١٥٥	..	صفر	٩١
٩٣ . ماليزيا	٥٢٥٦	١٦٣٨٤	صفر	صفر	١٣٥٥٠	٦٩٥١	٦٦١١	٢٣٣٣٥	صفر	صفر	٩٧
٩٤ . شيلى	٩٣٩٩	١٦٠٣١	١٢٣	٤٧٦	٢٥٦٠	٤١٣٠	١٢٠٨١	٢٠٦٣٧	صفر	صفر	٩٥
٩٥ . هنغاريا	٦٤١٦	٢١٥٣٥	صفر	١٢٣١	٣٣٤٧	٢٠٠٥	٩٧٦٤	٢٤٧٧١	صفر	صفر	١٠٠
٩٦ . المكسيك	٤١٢١٥	٨٥٩٦٠	صفر	٤٧٨٧	١٦١٦٣	٢٧٢٨١	٥٧٣٧٨	١١٨٠٢٨	صفر	صفر	٩٩
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	٧١٣	١٨٥٤	صفر	١٥٥	١١٦	١٢٩	٨٢٩	٢١٣٧	صفر	٤	٩٧
٩٨ . أوروغواى	١٣٣٨	٤٩٩٢	صفر	٣٨	٣٢٢	٢٢٢٩	١٦٦٠	٧٢٥٩	صفر	صفر	٩٧
٩٩ . عمان	٤٣٦	٢٣١٩	صفر	صفر	١٦٣	٣٤٢	٥٩٩	٢٦٦١	صفر	صفر	٩٥
١٠٠ . غابون	١٢٧٢	٢٨٨٩	١٥	٤٥	٢٢٨	٨٨٣	١٥١٤	٣٨١٨	صفر	١١٠٥	٩٦
١٠١ . سلوفينيا	..	١٧٩٤	..	١٢	..	١١٧	..	١٩٢٣	..	١٢٥	٩٧
١٠٢ . بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ . الأرجنتين	١٦٧٧٤	٦١٥٣٤	صفر	٣٥٢٠	١٠٣٨٣	٩٤١٩	٢٧١٥٧	٧٤٤٧٣	صفر	٢٨٧٢	٩٧
١٠٤ . اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ . جمهورية كوريا	١٨٢٣٦	٣٥٠٠٣	٦٨٣	صفر	١٠٥٦١	١٢٢٠٠	٢٩٤٨٠	٤٧٢٠٣	صفر	صفر	٩٧
١٠٦ . البرتغال	٧٢١٥	٢٦٥٤٦	١١٩	صفر	٢٣٩٥	١٠٣٩٦	٩٧٢٩	٣٦٩٤٢	صفر	صفر	٩٧
١٠٧ . المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ . تركمانستان	..	٩	..	صفر	..	صفر	..	٩	..	صفر	٥٦
الدخل المنخفض والمتوسط											
افريقيا جنوب الصحراء											
شرق آسيا والمحيط الهادى											
جنوب آسيا											
أوروبا وآسيا الوسطى											
الشرق الأوسط وشمال افريقيا											
أمريكا اللاتينية والكاريبى											
المدينة بصورة باهظة											
اقتصادات مرتفعة الدخل											
١٠٩ . نيوزيلندا											
١١٠ . ترينيداد وتوباغو											
١١١ . أسبانيا											
١١٢ . + إسرائيل											
١١٣ . استراليا											
١١٤ . + هونغ كونغ											
١١٥ . المملكة المتحدة											
١١٦ . فنلندا											
١١٧ . + الكويت											
١١٨ . ايطاليا											
١١٩ . + سنغافورة											
١٢٠ . كندا											
١٢١ . هولندا											
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة											
١٢٣ . بلجيكا											
١٢٤ . فرنسا											
١٢٥ . النمسا											
١٢٦ . ألمانيا											
١٢٧ . السويد											
١٢٨ . الولايات المتحدة											
١٢٩ . النرويج											
١٣٠ . الدانمرك											
١٣١ . اليابان											
١٣٢ . سويسرا											
العالم											

(أ) بما فى ذلك اريتريا .

جدول ٢١ : تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الأصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ . موزامبيق	٠٠	١٥٦	٠٠	٤	٠٠	٢٣	٠٠	٣	٠٠	٤١	٠٠	صفر
٢ . تنزانيا	٤٠٣	٢٣٤	٣١	صفر	٥٣	٧٨	١٦	صفر	٥٩	٦٦	٧	صفر
٣ . أثيوبيا	١١٠	٢٧٩	صفر	صفر	١٧	٣٥	صفر	صفر	١٧	٢٨	صفر	صفر
٤ . سيراليون	٨٦	٦٤	صفر	صفر	٣٢	٣	صفر	صفر	٨	٢	صفر	صفر
٥ . فييت نام	٨	٨٠	صفر	صفر	صفر	٢٦٤	صفر	صفر	١	٧٧	صفر	صفر
٦ . بوروندى	٣٩	٧٨	صفر	صفر	٤	١٩	صفر	صفر	٢	١٢	صفر	صفر
٧ . أوغندا	٩٣	٣٤٢	صفر	صفر	٣٢	٢٣٨	صفر	صفر	٤	٤٩	صفر	صفر
٨ . نيبال	٥٠	١٨٧	صفر	صفر	٢	٣٩	صفر	صفر	٢	٢٧	صفر	صفر
٩ . ملاوى	١٥٣	١٩٠	صفر	صفر	٣٣	٤٠	صفر	صفر	٣٥	٢٧	صفر	صفر
١٠ . تشاد	٦	٥٦	صفر	صفر	٣	٢	صفر	صفر	صفر	٨	صفر	صفر
١١ . رواندا	٢٧	٣٩	صفر	صفر	٣	٣	صفر	صفر	٢	٣	صفر	صفر
١٢ . بنغلاديش	٦٥٧	٦١٨	صفر	صفر	٦٣	٢٧٤	صفر	صفر	٤٧	١٥٣	صفر	صفر
١٣ . مدغشقر	٣٥٠	١٢٠	صفر	صفر	٣٠	٢٨	صفر	صفر	٢٦	٢٣	صفر	صفر
١٤ . غينيا بيساو	٦٩	١٩	صفر	صفر	٣	١	صفر	صفر	١	٢	صفر	صفر
١٥ . كينيا	٥٢٩	٤٢٥	٨٧	٦٥	١٠٨	٢٧٦	٨٨	٥٠	١٢٤	١٥٣	٣٩	٥٤
١٦ . مالى	٩٥	٥٦	صفر	صفر	٦	٧	صفر	صفر	٣	٧	صفر	صفر
١٧ . النيجر	١٦٧	١٠٧	١١٣	صفر	٢٣	٣٥	٣٥	٢٤	١٦	١٥	٤٩	٧
١٨ . جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٥٥	٧٨	صفر	صفر	١	٢٤	صفر	صفر	١	٥	صفر	صفر
١٩ . بوركينا فاسو	٦٥	١٤٥	صفر	صفر	١١	١٧	صفر	صفر	٦	١٦	صفر	صفر
٢٠ . الهند	٢١٦٦	٩٨٤٩	٢٨٥	١١٢٠	٦٦٤	٣٨٢٢	٩١	٢٥٣	٤٧٣	٣٩٥٦	٣٠	١٣٩
٢١ . نيجيريا	١١٨٧	٥١٤	٥٦٥	صفر	٦٥	٤٩٩	١٧٧	١٠	٤٤٠	١٢٦٩	٩١	٢
٢٢ . ألبانيا	٠٠	٦٣	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٢٣ . نيكاراغوا	٢٧٦	١٠٤	صفر	صفر	٤٥	٥٣	صفر	صفر	٤٢	٥٨	صفر	صفر
٢٤ . توغو	١٠٠	١٦	صفر	صفر	١٩	٦	صفر	صفر	١٩	٨	صفر	صفر
٢٥ . غامبيا	٥١	٢٦	صفر	صفر	صفر	١٩	صفر	صفر	صفر	٦	صفر	صفر
٢٦ . زامبيا	٥٩٧	٢٨١	٦	١	١٨١	١٢٠	٣١	٢	١٠٦	٩٦	١٠	صفر
٢٧ . منغوليا	٠٠	٥٦	٠٠	صفر	٠٠	٨	٠٠	صفر	٠٠	٦	٠٠	صفر
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	٢٥	٥٤	صفر	صفر	١	٢	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	صفر
٢٩ . بنن	٦٢	٧٨	صفر	صفر	٦	١٨	صفر	صفر	٣	١٤	صفر	صفر
٣٠ . غانا	٢٢٠	٣١٥	صفر	٧	٧٧	٩٦	صفر	٥	٣١	٧١	صفر	٣
٣١ . باكستان	١٠٥٤	٢٧٢٠	٩	٤٤	٣٤٥	١٢٢٩	٧	٤٢	٢٤٦	٦٨٣	٢	٧
٣٢ . طاجيكستان	٠٠	١٤	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٣٣ . الصين	٢٥٣٩	١٩٢٥٠	صفر	٢٣٠	٦١٣	٦٦٨٣	صفر	صفر	٣١٨	٢٦١٤	صفر	صفر
٣٤ . غينيا	١٢١	٢٩١	صفر	صفر	٧٥	٤١	صفر	صفر	٢٣	٣٧	صفر	صفر
٣٥ . موريتانيا	١٢٦	١٧٨	صفر	صفر	١٧	٧٣	صفر	صفر	١٣	٤٢	صفر	صفر
٣٦ . زمبابوى	١٣٢	٦٢٣	صفر	٥٠	٤٠	٣٣٥	صفر	٨٠	١٠	١٤٨	صفر	٢٢
٣٧ . جورجيا	٠٠	١٤١	٠٠	صفر	٠٠	٥	٠٠	صفر	٠٠	٨	٠٠	صفر
٣٨ . هندوراس	٢٦٤	٤٠٢	٨١	١٦	٣٩	١٨٩	٤٨	١٨	٥٨	١٤٠	٢٥	صفر
٣٩ . سرى لانكا	٢٦٩	٤١٧	٢	صفر	٥١	٤٣٥	صفر	٤	٣٣	١٣٧	صفر	١
٤٠ . كوت ديفوار	١٤١٣	٤٥٨	٣٢٥	١٩٠	٥١٧	٢٢٧	٢٠٥	١٨٩	٣٥٣	٢١٤	٢٣٧	١٥٧
٤١ - ليسوتو	١٣	٦٢	صفر	صفر	٣	٢٠	صفر	صفر	٢	١٢	صفر	صفر
٤٢ - أرمينيا	٠٠	١٣٠	٠٠	صفر	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	١	٠٠	صفر
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٨٠٣	١٤٣٧	١٢٦	٤٠	٣٦٨	٩٣١	٤٦	١٤٠	٣٧٨	١١٢٦	٢٣	٣٤
٤٤ - ميانمار	٢٦٨	٧٩	صفر	صفر	٦٦	٢٥	صفر	صفر	٤٥	٩٠	صفر	صفر
٤٥ . جمهورية اليمن	٥٦٦	١٣٦	صفر	صفر	٢٥	٧٨	صفر	صفر	١٠	٢١	صفر	صفر
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى												
٤٦ - أذربيجان	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٤٧ . اندونيسيا	٢٥٥١	٥٩٣٥	٦٩٥	٣٥٧٣	٩٤٠	٥٢٥٦	٦٩٣	٣٤٤٠	٨٢٤	٢٨٨٣	٣٥٨	٨٧٩
٤٨ . السنغال	٣٢٧	١٤٧	صفر	١	١٥٢	٤٨	٤	٢	٦٧	٢٠	صفر	٢
٤٩ . بوليفيا	٤٤١	٣٠٧	١٦	صفر	١٢٦	٣٠١	١٩	٢٧	١٦٤	١١٢	٩	٨
٥٠ . الكاميرون	٥٦٢	٣٩٠	٥٠	٦٥	٨٢	١٤٩	٣٢	٧٢	١٠٤	١٢٩	١٥	١٥
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	٥	٠٠	صفر	٠٠	٣	٠٠	صفر
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٩٩	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٥٣ . الفلبين	١٣٨٢	٣٢٨٨	٤٧٢	٦٦٨	٢٢١	٢٥٨٢	٣٢٠	١٢١	٣٧٥	١٦٦١	٢٠٤	٩٨
٥٤ . الكونغو	٥٢٢	٤٥٩	صفر	صفر	٣٤	٧٥	صفر	صفر	٣٧	٢٠	صفر	صفر
٥٥ . أرزبكستان	٠٠	٥١٢	٠٠	صفر	٠٠	٢٧	٠٠	صفر	٠٠	٧	٠٠	صفر
٥٦ . المغرب	١٧٠٣	١٤٣٩	٧٥	١٣٣	٥٦٥	١٣٥٨	٢٥	٣١	٦٠٧	١٠١٨	١١	٢
٥٧ - مولدوفا	٠٠	٩٥	٠٠	صفر	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٥٨ . غواتيمالا	١٣٨	٨٤	٣٢	٦٢	١٥	١٣٨	٦٢	٢٠	٣٠	٨٦	٣٠	٧
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	١٢٠	١٠٣	١٥	١١٦	٣٢	١٨٥	٤٠	٤٩٧	٣٠	٨١	٢٢	٥٩
٦٠ - بلغاريا	٢٦٤	٣	صفر	صفر	٢٥	٤٢	صفر	صفر	٢٠	١٩٧	صفر	صفر
٦١ . رومانيا	٢٧٩٧	٩٣٢	صفر	١٠٤	٨٢٤	١٢٨	صفر	٢٠	٣٣٢	٧٥	صفر	١٢
٦٢ . الأردن	٣٦٩	١٨٩	صفر	صفر	١٠٢	٣٠٩	صفر	صفر	٧٩	٢٠٨	صفر	صفر
٦٣ . اكوادور	٩٦٨	٤٩٧	٣١٥	١٦٦	٢٧٢	٤٦٣	٢٦٣	٢٥	٢٨٨	٢٩٩	٧٨	٢
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	٤١٥	١١٢	٦٧	صفر	٦٢	١٦٠	٧٤	١٦	٩٢	١١٤	٢٩	٥
٦٥ . السلفادور	١١٠	٤٦٧	صفر	صفر	١٧	١٦٧	١٨	٤	٢٥	١١٧	١١	صفر
٦٦ - ليتوانيا	٠٠	١٥٧	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١	٠٠	صفر
٦٧ . كولومبيا	١٠١٦	١٥٤٧	٥٥	١٥٠	٢٥٠	١٨٩٠	١٣	١٩٣	٢٧٩	٨٧١	٣١	٦٣
٦٨ . جامايكا	٣٢٨	١٩٩	٢٥	٦	٩١	٢٠٨	١٠	٦	١١٤	١٦٩	٧	٢
٦٩ . بيرو	١٢٤٨	١٤٩٢	٦٠	٥٩	٩٥٩	٩٦٠	٦٠	٤٧	٥٤٧	٧٥١	١٢٤	١٦
٧٠ . باراغواى	١٥٨	٨٧	٤٨	١٢	٤٤	١٩١	٣٦	٦	٣٥	٧٩	٩	١
٧١ - كازاخستان	٠٠	٢٩٠	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٨	٠٠	صفر
٧٢ . تونس	٥٥٨	١٠٨٨	٥٣	٣٠	٢١٦	٨٠٧	٤٣	٣٥	٢١٢	٤١٢	١٦	٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الأصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ . الجزائر	٣٣٩٨	٦٥٥٥	صفر	صفر	٢٥٢٩	٧٠٣٤	صفر	صفر	١٤٤٠	١٧٠٦	صفر	صفر
٧٤ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	..	٧٠١	..	صفر	..	٤٢٤	..	صفر	..	١٢٧	..	صفر
٧٦ . لاتفيا	..	١٠١	..	صفر	..	٤	..	صفر	..	٤	..	صفر
٧٧ . تايلند	١٣١٥	١٨٣٢	١٢٨٨	٤٦٠٧	١٧٢	١٤٤٥	٦١٠	٤٨٥٨	٢٦٩	٧٢١	٢٠٤	١١٠٠
٧٨ . كوستاريكا	٤٣٥	١٩٧	١٠٢	٢	٧٦	٢٩٢	٨٨	٥٦	١٣٠	١٥٩	٤١	٢٦
٧٩ . أوكرانيا	..	٦١١	..	٣٤	..	١٠٨	..	٣٣	..	٥٣	..	٢
٨٠ . بولندا	٥٠٥٨	٤٩٧	صفر	١٨٥	٢٠٥٤	٤٩٢	صفر	٤٦	٧٠٤	٨٢٣	صفر	٣٧
٨١ . الاتحاد الروسى	..	٤٩٣٦	..	صفر	..	١٥٥٨	..	صفر	..	٦٤٢	..	صفر
٨٢ . بنما	٤٠٤	٢٥	صفر	صفر	٢١٥	١٣٦	صفر	صفر	٢٥٢	٨٢	صفر	صفر
٨٣ . الجمهورية التشيكية	..	٢٢٢٤	..	٩٩	..	٨٣٧	..	٤	..	٢٤٣	..	١
٨٤ . بوتسوانا	٢٨	١٠٤	صفر	صفر	٦	٥٥	صفر	صفر	٨	٣٣	صفر	صفر
٨٥ . تركيا	٢٤٠٠	٦٩٢٠	٧٥	٣٢٣٩	٥٦٦	٣٩٥٠	٢٩	٦٦٢	٤٨٧	٢٩٥٩	٢٠	١٧٩
٨٦ . جمهورية إيران الإسلامية	٢٦٤	١٥٧٧	صفر	٣٠٠	٥٢٧	٣٩٠	صفر	صفر	٤٣١	١٧٢	صفر	٥٣
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٧ . فنزويلا	٢٨٧٠	١٨٧٧	١٨٩١	٢٦٠	١٧٣٧	٧٧٩	١٢٣٥	٧٣٦	١٢١٨	١٥٢١	٢٥٧	٢٣٩
٨٨ . بيلاروس	..	٣٣٠	..	صفر	..	٢	..	صفر	..	١١	..	صفر
٨٩ . البرازيل	٨٣٣٥	٣٢٦٥	٣١٩٢	٨٩٣٠	٣٨٦١	٣٠٠٦	٢٩٧٠	٣٢٠٦	٤٢٠٠	١٩٧٣	٢١٣٢	١٠٤٧
٩٠ . جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ . موريشيوس	٩٣	٥٨	٤	٢٨	١٥	٦٤	٤	١٤	٢٠	٤١	٣	٤
٩٢ . استونيا	..	٦٤	..	صفر	..	١٠	..	٣	..	٤	..	١
٩٣ . ماليزيا	١٠١٥	٢٤٦٥	٤٤١	١١٠	١٢٧	٢٥٠٠	٢١٨	٤٤٠	٢٥٠	٨٣١	٨٨	١٧٣
٩٤ . شيلى	٨٥٧	٢٩٣	٢٦٩٤	١٨٨٩	٨٩١	٨٨١	٥٧١	٥٩٢	٤٨٣	٦٩٣	٤٣٥	٢٨٠
٩٥ . هنغاريا	١٥٥٢	٥٠٣٦	صفر	٨٢١	٨٢٤	٢٥٨٤	صفر	٢٨٥	٦٣٦	١٣١١	صفر	٣٢
٩٦ . المكسيك	٩١٣١	٧٨٧٤	٢٤٥٠	٧٩١٠	٤٠١٠	٥٦٥٣	٧٥٠	٧٠٧٥	٣٨٨٠	٤٧٠٨	٧٠٠	٨٢٧
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	٣٦٣	٢٧٧	صفر	صفر	١٧٦	٣١٩	صفر	٣٦	٥٠	١٠٠	صفر	٩
٩٨ . أوروغواى	٢٩٣	٥٣٠	٦٣	٢٧	٩٣	٣١٠	٣٧	صفر	١٠٥	٣١١	١٧	٢٥
٩٩ . عمان	٩٨	٣٧١	صفر	صفر	١٧٩	٤٢٥	صفر	صفر	٤٤	١٥٨	صفر	صفر
١٠٠ . غابون	١٧١	٩٢	صفر	صفر	٢٧٩	٢٩	صفر	صفر	١١٩	٣٢	صفر	صفر
١٠١ . سلوفينيا	..	١٣٧	..	١٨٧	..	١٠٤	..	١٥٣	..	٨٣	..	٤٦
١٠٢ . بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ . الأرجنتين	٢٨٣٩	٨٠١٨	١٨٦٩	٣٣٥٥	١١٤٦	٣١٥٠	٧٠٧	٥٠	٨٤١	٣٣٧١	٤٩٦	٢١٧
١٠٤ . اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ . جمهورية كوريا	٣٤٢٩	٤٣٥٤	٥٥١	٣٨٩٨	١٤٩٠	٤٦٢٠	٦٤	١٦٥٠	١٢٩٣	١٥٩٤	٣٤٣	٥٢١
١٠٦ – البرتغال	١٩٥٠	٦٩٥٥	١٤٩	٢٠٠	٥٣٨	٣١٧٤	١٢٦	١٢٥	٤٨٦	١٦٢٥	٤٣	٣٩
١٠٧ – المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ . تركمانستان	..	٩	..	صفر	..	صفر	..	صفر	..	صفر	..	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادى												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبى												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١٠٩ . نيوزيلندا												
١١٠ . ايرلندا												
١١١ . اسبانيا												
١١٢ – + اسرائيل												
١١٣ . استراليا												
١١٤ . + هونغ كونغ												
١١٥ . المملكة المتحدة												
١١٦ . فنلندا												
١١٧ . + الكويت												
١١٨ – ايطاليا												
١١٩ . + سنغافورة												
١٢٠ . كندا												
١٢١ . هولندا												
١٢٢ – + الامارات العربية المتحدة												
١٢٣ – بلجيكا												
١٢٤ – فرنسا												
١٢٥ . النمسا												
١٢٦ – ألمانيا												
١٢٧ . السويد												
١٢٨ – الولايات المتحدة												
١٢٩ – النرويج												
١٣٠ – الدانمرك												
١٣١ . اليابان												
١٣٢ . سويسرا												
العالم												

(أ) بما فى ذلك اريتريا

جدول ٢٢ : إجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات

	إجمالى صافى تدفقات الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)		المنح الرسمية (بملايين الدولارات)		صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد القائم بالابلاغ (بملايين الدولارات)		تدفقات أسهم محفظة الأوراق المالية (بملايين الدولارات)		إجمالى تدفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)		إجمالى التحويلات الصافيـة (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ . موزامبيق	٠٠	١٣٤	٧٦	٧٠٠	صفر	٣٠	٠٠	صفر	٠٠	٨٦٤	٧٦	٨٢٣
٢ . تنزانيا	٣٦٥	١٥٦	٤٨٥	٧٤٩	صفر	٢٠	صفر	صفر	٨٥٠	٩٢٤	٧٨٥	٨٢٣
٣ . اثيوبيا أ	٩٣	٣٤٣	١٢٥	٧٠٠	صفر	٦	صفر	صفر	٢١٨	١٠٤٩	٢٠١	١٠٢١
٤ . سيراليون	٥٤	٦٢	٢٤	١٠٠	١٩-	٣٥	صفر	صفر	٥٩	١٩٧	٤٦	١٩٣
٥ . فييت نام	٨	١٨٤-	١٣١	١٧٧	صفر	٣٠٠ب	صفر	٦٥	١٣٩	٨٢	١٣٨	٦
٦ . بوروندى	٣٥	٥٩	٣٩	١٤٢	صفر	١	صفر	صفر	٧٤	٢٠١	٧٢	١٨٧
٧ . أوغندا	٦١	١٠٤	٦٢	٣٠٠	صفر	٣	صفر	صفر	١٢٣	٤٠٧	١١٩	٣٤٥
٨ . نيبال	٤٨	١٤٩	٧٩	١٥٠	صفر	٦	صفر	صفر	١٢٧	٣٠٥	١٢٥	٢٧٨
٩ . ملاوى	١٢٠	١٥٠	٤٩	٢١٧	١٠	صفر	صفر	صفر	١٧٨	٣٦٦	١٣٥	٣٣٩
١٠ . تشاد	٣	٥٤	٢٢	١٠٠	صفر	٦	صفر	صفر	٢٥	١٦٠	٢٥	١٥٣
١١ . رواندا	٢٥	٣٧	٦٨	٢٣٦	١٦	٣	صفر	صفر	١٠٩	٢٧٦	٩٨	٢٦٩
١٢ . بنغلاديش	٥٩٤	٣٤٤	١٠٠١	٧٢٠	صفر	١٤	صفر	صفر	١٥٩٥	١٠٧٨	١٥٤٨	٩٢٥
١٣ . مدغشقر	٣١٩	٩٢	٣٠	٢٢٠	١-	٣٠	صفر	صفر	٣٤٨	٣٤٢	٣٢١	٣١٨
١٤ . غينيا بيساو	٦٦	١٨	٣٧	٥٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٣	٧١	١٠٢	٦٩
١٥ . كينيا	٤٣٠	١٦٤	١٢١	٣٠٠	٧٩	٢	صفر	صفر	٦٣٠	٤٦٥	٣١٦	١٤١
١٦ . مالى	٨٩	٤٩	١٠٤	٢٠٥	٢	١	صفر	صفر	١٩٥	٢٥٥	١٩٢	٢٣٥
١٧ . النيجر	٢٢٣	٤٩	٥١	٢٠٠	٤٩	١	صفر	صفر	٣٢٤	٢٥٠	٢٤٨	٢٢٧
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٤	٥٤	١٦	٧٥	صفر	٤٨	صفر	صفر	٧٠	١٧٧	٦٩	١٧٢
١٩ . بوركينا فاسو	٥٥	١٢٨	٨٨	٢٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤٢	٣٢٨	١٢٨	٣١٣
٢٠ . الهند	١٦٩٦	٣٨٩٤	٦٤٩	٥٦٠	٧٩	٢٧٣	صفر	١٨٤٠	٢٤٢٣	٦٥٦٧	١٩٢٠	٢٤٧٢
٢١ . نيجيريا	١٥١٠	٥	٣	١٠٠	٧٤٠-	٩٠٠	صفر	صفر	٧٧٣	١٠٠٥	١٣٥٧-	٤١٦-
٢٢ . ألبانيا	٠٠	٦٣	٠٠	٢٢٩	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٢٩٢	٠٠	٢٩٢
٢٣ . نيكاراغوا	٢٣١	٥٢	٤٨	٢٠٠	صفر	٣٩	صفر	صفر	٢٧٩	٢٩٠	٢١٧	٢٢٣
٢٤ . توغو	٨٢	٩	١٥	٧٥	٤٢	صفر	صفر	صفر	١٣٩	٨٤	١١٩	٦٨
٢٥ . غامبيا	٥١	٧	٢٧	٤٩	صفر	١٠	صفر	صفر	٧٨	٦٦	٧٦	٦٠
٢٦ . زامبيا	٣٩١	١٦٠	٧١	٥٠٠	٦٢	٥٥	صفر	صفر	٥٢٤	٧١٥	٣٢٤	٥٧٣
٢٧ . منغوليا	٠٠	٤٨	٠٠	٤٥	٠٠	٨	٠٠	صفر	٠٠	١٠١	٠٠	٩٦
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	٢٤	٥٣	٥٦	٩٣	٥	١	صفر	صفر	٨٥	١٤٧	٨٥	١٤٣
٢٩ . بنن	٥٦	٦٠	٤١	١٣٩	٤	١٠	صفر	صفر	١٠١	٢٠٩	٩٦	١٩٥
٣٠ . غانا	١٤٣	٢٢١	٢٣	٢٢٢	١٦	٢٥	صفر	صفر	١٨١	٤٦٨	١٣٥	٣٨٥
٣١ . باكستان	٧١١	١٤٩٣	٤٨٢	٢٥٠	٦٣	٣٤٧	صفر	١٨٥	١٢٥٦	٢٢٧٥	١٠٠٢	١٥٢٣
٣٢ . طاجيكستان	٠٠	١٤	٠٠	٩	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٢٢	٠٠	٢٢
٣٣ . الصين	١٩٢٧	١٢٧٩٧	٧	٣٦٠	صفر	٢٥٨٠٠	صفر	٢٢٧٨	١٩٣٤	٤١٢٣٥	١٦١٦	٣٨٢٧١
٣٤ . غينيا	٤٧	٢٥٠	٢٥	١٨٠	٣٤	٢٥	صفر	صفر	١٠٦	٤٥٥	٤٣	٣٩٢
٣٥ . موريتانيا	١٠٩	١٠٦	٦١	١٤٥	٢٧	١	صفر	صفر	١٩٨	٢٥٢	١٦٢	٢٠٦
٣٦ . زمبابوى	٩٣	٢٥٨	١٢٧	٢٠٠	٢	٢٨	صفر	صفر	٢٢١	٤٨٦	١٣٣	٢٥٦
٣٧ . جورجيا	٠٠	١٣٦	٠٠	٢٨	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٦٤	٠٠	١٥٦
٣٨ . هندوراس	٢٥٨	٢١١	٢٠	٨١	٦	٦٥	صفر	صفر	٢٨٣	٣٥٧	١٢٣	١٢٧
٣٩ . سرى لانكا	٢٢١	١٧٨	١٦١	١٤١	٤٣	١٩٥	صفر	صفر	٤٢٥	٥١٣	٣٧٧	٣٤٢
٤٠ . كوت ديفوار	١٠١٦	٢٣٢	٢٧	٢٤٨	٩٥	٣٠	صفر	صفر	١١٣٨	٥١٠	٣٦٠	٧٨
٤١ – ليسوتو	١٠	٤٢	٥٢	٧٤	٥	١٥	صفر	صفر	٦٦	١٣١	٥٩	١٠٣
٤٢ – أرمينيا	٠٠	١٢٩	٠٠	٢٥	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٥٤	٠٠	١٥٣
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٥١٥	٤٠٥	١٦٥	١١٩٢	٥٤٨	٤٩٣	صفر	صفر	٣٢٢٩	٢٠٩٠	٢٨١٣	٩١٧
٤٤ – ميانمار	٢٠٢	٥٤	٦٦	٤٠	صفر	٤	صفر	صفر	٢٦٨	٩٨	٢٢٣	٨
٤٥ . جمهورية اليمن	٥٤٢	٥٨	٣٦٨	١٠٠	٣٤	صفر	صفر	صفر	٩٤٤	١٥٨	٩٣٤	١٣٨
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى												
٤٦ – اذربيجان	٠٠	صفر	٠٠	١٤	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٤	٠٠	١٤
٤٧ . اندونيسيا	١٦١٣	٨١٢	١٠٩	٢٨٠	١٨٠	٢٠٠٤	صفر	١٨٣٦	١٩٠٢	٤٩٣٢	٢٥١٤-	١٤٠٧-
٤٨ . السنغال	١٧١	٩٨	٧٨	٣٤٠	١٥	صفر	صفر	صفر	٢٦٣	٤٣٨	١٦١	٣٧٨
٤٩ . بوليفيا	٣١٢	٢١-	٤٨	١٩٥	٤٧	١٥٠	صفر	صفر	٤٠٧	٣٢٤	٢١٤	١٧٨
٥٠ . الكاميرون	٤٩٨	٢٣٤	٢٩	٢٠٠	١٣٠	٨١-	صفر	صفر	٦٥٦	٣٥٣	٤٢٢	٢١٠
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٥-	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٥-	٠٠	٧-
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٩٩	٠٠	٢٥	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٢٤	٠٠	١٢٤
٥٣ . الفلبين	١٣١٣	١٢٥٣	٥٩	٢٤٩	١٠٦-	٧٦٣	صفر	١٠٨٢	١٢٦٦	٢٣٤٧	٤٨٨	١٢١٩
٥٤ . الكونغو	٤٨٨	٣٨٤	٢٠	٦٠	٤٠	صفر	صفر	صفر	٥٤٨	٤٤٤	٥٠٥	٤١٩
٥٥ . أوزبكستان	٠٠	٤٨٥	٠٠	٥	٠٠	٤٥	٠٠	صفر	٠٠	٥٣٥	٠٠	٥٢٨
٥٦ . المغرب	١١٨٨	١٨٢	٧٥	١٧٩	٨٩	٥٢٢	صفر	صفر	١٣٥٣	٨٨٤	٦٨٥	٢٣٩-
٥٧ – مولدوفا	٠٠	٩٤	٠٠	٢٢	٠٠	١٤	٠٠	صفر	٠٠	١٣٠	٠٠	١٣٠
٥٨ . غواتيمالا	٩٣	١٣-	١٤	٨٢	١١١	١٤٩	صفر	صفر	٢١٧	٢١٨	١١٤	٨١
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٦٤	٤٦٣-	٢٧٩	٢٩٠	٧٦	٤٥٠	صفر	صفر	٤١٨	٢٧٧	١٦٣	٢٢
٦٠ – بلغاريا	٣٣٩	٣٩-	صفر	٣٩	صفر	٥٥	صفر	صفر	٣٣٩	٥٥	٣١٩	١٤١-
٦١ . رومانيا	١٩٧٣	٨٨٨	صفر	٨٤	صفر	٩٤	صفر	صفر	١٩٧٣	١٠٦٦	١٦٤١	٩٧٥
٦٢ . الأردن	٢٦٧	١٢٠-	١١٢٧	١٥٥	٣٤	٣٤-	صفر	صفر	١٤٢٨	٢	١٣٤٩	٢٠٦-
٦٣ . اكوادور	٧٤٨	١٧٤	٧	٥١	٧٠	١١٥	صفر	صفر	٨٢٥	٣٤٠	٣٤٩	١٠٨-
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	٣٤٧	٦٤-	١٤	٤٥	٩٣	١٨٣	صفر	صفر	٤٥٤	١٦٣	٢٦٧	٦٤-
٦٥ . السلفادور	٧٤	٢٩٦	٣١	٥٧٠	٦	١٦	صفر	صفر	١١١	٨٨٣	٣٤	٧٤٠
٦٦ – ليتوانيا	٠٠	١٥٧	٠٠	١٢٠	٠٠	١٢	٠٠	صفر	٠٠	٢٨٩	٠٠	٢٨٩
٦٧ . كولومبيا	٨٠٨	٣٨٦-	٨	٧٨	١٥٧	٨٥٠	صفر	١٢٨	٩٧٤	٦٧٠	٥٥٣	١٤٦٣-
٦٨ . جامايكا	٢٥١	٩-	١٣	٢٣٧	٢٨	١٣٩	صفر	صفر	٢٩٢	٣٦٨	٥٧	١٩٢
٦٩ . بيرو	٢٨٩	٥٤٤	٣١	٢٥٠	٢٧	٣٤٩	صفر	١٢٢٦	٣٤٧	٢٣٦٩	٥٨٠-	١٥٤١
٧٠ . باراغواى	١٢٧	٩٨-	١٠	٣٦	٣٢	١٥٠	صفر	صفر	١٦٨	٨٨	٧٠	١٧-
٧١ – كازاخستان	٠٠	٢٩٠	٠٠	١٠	٠٠	١٥٠	٠٠	صفر	٠٠	٤٥٠	٠٠	٤٤٣
٧٢ . تونس	٣٥٢	٢٧٦	٢٦	١٣٥	٢٣٥	٢٣٩	صفر	صفر	٦١٢	٦٥٠	٢٣٢	٦-

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	إجمالى صافى تدفقات الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)		المنح الرسمية (بملايين الدولارات)		صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد القائم بالابلاغ (بملايين الدولارات)		تدفقات أسهم محفظة الأوراق المالية (بملايين الدولارات)		إجمالى تدفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)		إجمالى التحويلات الصافيـة (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ . الجزائر	٨٦٩	-٤٧٩	٧٧	٨٢	٣٤٩	١٥	صفر	صفر	١٢٩٥	-٣٨٢	-٨٣١	-٢٢٣٧
٧٤ . ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٢٧٧	٠٠	٢٤	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٣٠١	٠٠	١٧٤
٧٦ . لاتفيا	٠٠	٩٦	٠٠	٥٠	٠٠	٢٠	٠٠	صفر	٠٠	١٦٦	٠٠	١٦٣
٧٧ . تايلند	١٨٢٢	١٣٧	٧٥	٢٠٠	١٩٠	٢٤٠٠	صفر	٣١١٧	٢٠٨٧	٥٨٥٤	١٥٧٦	٣٦١٣
٧٨ . كوستاريكا	٣٧٣	-١٤٩	صفر	٢٢	٥٣	٢٨٠	صفر	صفر	٤٢٥	١٥٣	٢٣٤	-٩٨
٧٩ . أوكرانيا	٠٠	٥٠٤	٠٠	٢٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٩٠٤	٠٠	٨٤٩
٨٠ . بولندا	٣٠٠٥	١٤٤	١٢٨	صفر	١٠	١٧١٥	صفر	صفر	٣١٤٣	١٨٥٩	٢٤٣٩	٨٠١
٨١ . الاتحاد الروسى	٠٠	٣٣٧٨	٠٠	٢٨٠٠	٠٠	٧٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٦٨٧٨	٠٠	٦٢٣٦
٨٢ . بنما	١٨٩	-١١١	٦	٧٠	-٤٧	-٤١	صفر	صفر	١٤٩	-٨٢	-١٧٤	-١٩٦
٨٣ . الجمهورية التشيكية	٠٠	١٤٨٣	٠٠	١٠	٠٠	٩٥٠	٠٠	صفر	٠٠	٢٤٤٣	٠٠	٢٠٩٨
٨٤ . بوتسوانا	٢١	٤٩	٥١	٥٣	١١٢	٥٥	صفر	صفر	١٨٤	١٥٧	٦٨	-١٢٦
٨٥ . تركيا	١٨٨٠	٥٥٤٦	١٨٥	٤٠٠	١٨	٦٣٦	صفر	١٧٨	٢٠٨٣	٦٧٦١	١٥٤٥	٣٢٠٣
٨٦ . جمهورية إيران الإسلامية	-٢٦٣	١٤٨٧	١	٥٧	صفر	-٥٠	صفر	صفر	-٢٦٢	١٤٩٤	-١٠٩١	١٢٦٩
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٧ . فنزويلا	١٧٨٩	٦٢٢	صفر	١٨	٥٥	٣٧٢	صفر	٤٥	١٨٤٤	١٠٥٦	٤٧	-١٢٧٩
٨٨ . بيلاروس	٠٠	٣٢٨	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠	٠٠	صفر	٠٠	٤٣٨	٠٠	٤٢٧
٨٩ . البرازيل	٤٦٩٦	٥٩٨٣	١٤	٦٠	١٩١١	٨٠٢	صفر	٥٥٠٠	٦٦٢١	١٢٣٤٥	-٦٦٥	٧١٨٦
٩٠ . جنوب أفريقيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩١ . موريشيوس	٧٩	٨	١٣	٢٠	١	٨	صفر	١٧	٩٣	٥٣	٦٩	-١٢
٩٢ . استونيا	٠٠	٥١	٠٠	١٢٠	٠٠	١٦٠	٠٠	صفر	٠٠	٣٣١	٠٠	٣٢٧
٩٣ . ماليزيا	١١١١	-٣٦٦	٦	٦٠	٩٣٤	٤٣٥١	صفر	٣٧٠٠	٢٠٥٢	٧٧٤٦	٥٢٤	٣٧٥٧
٩٤ . شيلى	٢٠٨٩	٧١٠	٩	٧٥	٢١٣	٨٤١	صفر	٣٤٩	٢٣١٢	١٩٧٥	١٣٠٧	٢٠٣
٩٥ . هنغاريا	٧٢٨	٢٩٨٩	صفر	٧١	صفر	٢٣٤٩	صفر	١٣	٧٢٨	٥٤٢٢	٩٢	٤٠١٣
٩٦ . المكسيك	٦٨٢١	٣٠٥٦	١٤	٢٩	٢١٥٦	٤٩٠١	صفر	١٤٢٩٧	٨٩٩١	٢٢٢٨٣	٣٠٤٣	١٤٤٠٣
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	١٨٧	-٧٨	١	١٠	١٨٥	١٨٥	صفر	صفر	٣٧٢	١١٨	-١٥٧	-٢٣٢
٩٨ . أوروغواى	٢٢٦	٢٤٧	١	٢٦	٢٩٠	٧٦	صفر	صفر	٥١٦	٣٤٨	٣٩٥	١٣
٩٩ . عمان	-٨١	-٥٤	١٥٧	١٠	٩٨	٩٩	صفر	صفر	١٧٤	٥٥	-١٥٦	-٥٦١
١٠٠ . غابون	-١٠٩	٦٣	٤	٦٤	٣٥	٩٧	صفر	صفر	-٧٣	٢٢٤	-٤٦٥	-٨
١٠١ . سلوفينيا	٠٠	٦٧	٠٠	صفر	٠٠	١١٢	٠٠	صفر	٠٠	١٧٩	٠٠	٥١
١٠٢ . بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ . الأرجنتين	٢٨٥٥	٨١٧٣	٢	٤٥	٦٧٨	٦٣٠٥	صفر	٣٦٠٤	٣٥٣٥	١٨١٢٧	١٥٩٣	١٣٥٩٢
١٠٤ . اليونان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ . جمهورية كوريا	٢٤٢٦	١٩٨٢	٨	٧	٦	٥١٦	صفر	٦٠٢٩	٢٤٤٠	٨٥٣٤	٧٤٠	٦١٦٦
١٠٦ - البرتغال	١٤٣٤	٣٨٥٦	٢٨	١٠	١٥٧	١٣٠١	صفر	١١١١	١٦٢٠	٦٢٧٨	١٠٧٤	٤٤٣١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٨ . تركمانستان	٠٠	٩	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٠	٠٠	١٠
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادى												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبى												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١٠٩ . نيوزيلندا												
١١٠ . ايرلندا												
١١١ . اسبانيا												
١١٢ - + اسرائيل												
١١٣ . استراليا												
١١٤ . + هونغ كونغ												
١١٥ . المملكة المتحدة												
١١٦ . فنلندا												
١١٧ . + الكويت												
١١٨ - ايطاليا												
١١٩ . + سنغافورة												
١٢٠ . كندا												
١٢١ . هولندا												
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة												
١٢٣ - بلجيكا												
١٢٤ - فرنسا												
١٢٥ . النمسا												
١٢٦ - ألمانيا												
١٢٧ . السويد												
١٢٨ - الولايات المتحدة												
١٢٩ - النرويج												
١٣٠ - الدانمرك												
١٣١ . اليابان												
١٣٢ . سويسرا												
العالم												

(أ) بما فى ذلك اريتريا (ب) منقحة حديثا .

جدول ٢٣ : نسب الدين الخارجي الإجمالي

	صافي القيمة الحالية لإجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من :				إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات أ		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات أ		الدين الميسر كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي		الدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي	
	الصادرات أ		الناتج القومي الإجمالي									
	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	١٨٣٫٩ م	١٧٠٫٩ م	٣٠٫٠ م	٣٧٫١ م	١٠٫٤ م	١٦٫٤ م	٥٫٢ م	٧٫١ م	٤٥٫٢ م	٤١٫٩ م	١٦٫٥ م	٢٣٫٤ م
باستبعاد الصين والهند	٢١٩٫١ م	٢٧٠٫٤ م	٦٣٫٩ م	٧٥٫٦ م	١٢٫٤ م	١٨٫٢ م	٦٫٦ م	٧٫٩ م	٤٠٫٨ م	٤٧٫٦ م	١٤٫٥ م	٢٤٫٣ م
١ . موزامبيق	٩٧٥٫٩	١١٤٦٫٧	٢٨٨٫٤	٣٣٩٫٤	..	٢٠٫٦	..	١٢٫٠	..	٦٠٫٢	..	١٤٫٨
٢ . تنزانيا	٧٥٩٫٩	٧٢٦٫٥	١٧٥٫٠	٢٤٨٫٧	٢٥٫٩	٢٠٫٦	١٢٫٧	٩٫٥	٥٩٫٧	٦٥٫٤	١٨٫١	٣١٫٦
٣ . أثيوبيا ب	٢٨٥٫٠	٤٠١٫١	..	..	٧٫٣	٩٫٠	٤٫٥	٤٫٤	٧١٫٣	٨٧٫٧	٤١٫٢	٣٨٫٤
٤ . سيراليون	٤٥٠٫١	٦٨٠٫٦	١٢٢٫٥	١٧٧٫٣	٢٣٫٢	١١٫٩	٥٫٧	٥٫٤	٣٢٫٨	٣٧٫٧	١٤٫٢	١٨٫٩
٥ . فييت نام	..	٥٦٨٫٥	..	١٦١٫٨	..	١٣٫٦	..	٣٫٧	٢٦٫٤	٨٠٫٩	٢٢٫١	٠٫٤
٦ . بوروندي	٢٨٨٫٩	٤٦٣٫٥	٣٤٫٠	٤٩٫٦	٩٫٥	٣٦٫٠	٤٫٨	١٢٫٩	٦٢٫٦	٩٠٫٤	٣٥٫٧	٧٧٫٠
٧ . أوغندا	٦٥٠٫٠	٨٤٤٫٥	٣٧٫٢	٥٥٫٧	١٧٫٣	١٤٣٫٦	٣٫٧	٢٥٫٦	٣٦٫٣	٦٨٫٨	١١٫٦	٥٦٫٩
٨ . نيبال	١٨٣٫٢	١٢٨٫٧	٢٠٫٠	٢٥٫٦	٣٫٢	٩٫٠	٢٫١	٣٫٦	٧٥٫٧	٩٢٫٥	٦٢٫٠	٧٩٫٢
٩ . ملاوي	١٨٠٫١	٢٤٦٫٩	٤٦٫٧	٤٢٫٦	٢٧٫٧	٢٢٫٣	١٦٫٧	٨٫٤	٣٣٫٨	٨٥٫٢	٢٦٫٧	٧٨٫٨
١٠ . تشاد	٨٣٫٩	٢١٥٫٦	١٩٫٧	٣١٫٧	٨٫٣	٧٫٢	٠٫٧	٥٫٠	٥٠٫٩	٧٧٫١	٣٢٫٦	٧٢٫٢
١١ . رواندا	٢٠٨٫٨	٣٦٢٫٦	١٣٫٦	٢٨٫٨	٤٫٢	٥٫٠	٢٫٨	٢٫٨	٧٤٫٤	٩١٫٥	٤٧٫٨	٧٤٫٩
١٢ . بنغلاديش	٢٠٢٫٩	١٨٨٫٩	٢٤٫٩	٣١٫١	٢٣٫٢	١٣٫٥	٦٫٤	٤٫٣	٨٢٫٤	٩٢٫٨	٣٠٫٣	٥٧٫٦
١٣ . مدغشقر	٥٦٢٫٣	٧٢٣٫٦	١٠٢٫٤	١٠٨٫٧	١٧٫١	١٤٫٣	١٠٫٩	٥٫٧	٣٩٫٣	٤٨٫٨	١٤٫٩	٢١٫٩
١٤ . غينيا بيساو	١٧٨٥٫٨	٢٨٥٠٫٩	١٤٥٫٥	١٩٢٫١	..	٢٢٫٦	..	١٣٫٢	٦٤٫٣	٧٣٫٨	٢١٫٣	٤٧٫٨
١٥ . كينيا	٢٣٤٫٦	٢٢٨٫٧	٦٤٫٨	١٠٣٫٠	٢١٫٠	٢٨٫٠	١١٫١	١١٫٣	٢٠٫٨	٤٣٫٧	١٨٫٦	٣٨٫٠
١٦ . مالي	٢٢٤٫٣	٢٦٦٫٨	٥١٫٦	٥٨٫٨	٥٫١	٤٫٥	٢٫٣	١٫٨	٨٤٫٧	٩٢٫٣	٢٣٫٧	٤١٫٩
١٧ . النيجر	٢٩٧٫٨	٣٧٩٫٣	٤٤٫٦	٥٢٫١	٢١٫٧	٣١٫٠	١٢٫٩	٨٫٤	١٨٫٠	٥٥٫٣	١٦٫٥	٤٤٫٠
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٤٤٫١	٢٠٧٫٤	٥٣٫٥	٤٦٫٠	..	٩٫٦	..	١٫٧	٩٣٫٣	٩٧٫٩	٥٫٩	٢٢٫٥
١٩ . بوركينا فاصو	٩٤٫٠	١٢٠٫٧	١٨٫٤	٢١٫٤	٥٫٩	٧٫٠	٣٫١	٣٫٦	٦٦٫٩	٨٤٫٣	٤٢٫٩	٧٠٫٦
٢٠ . الهند	١٩٥٫٤	٢٢٥٫٠	١٧٫٤	٢٩٫١	٩٫٣	٢٨٫٠	٤٫٢	١٤٫٨	٧٥٫١	٤٦٫٧	٢٩٫٥	٣٠٫٣
٢١ . نيجيريا	٢٢٢٫٠	..	١١٢٫٥	١١٠٫٠	٤٫٢	..	٣٫٣	..	٦٫١	٣٫٥	٦٫٤	١٣٫٣
٢٢ . ألبانيا	٩٫٥	١٤٣٫٥	..	..	..	٠٫٢	..	٠٫٢	..	١٠٫٧	..	٣٫٧
٢٣ . نيكاراغوا	٢٤٢٩٫٥	٢٣٩٧٫٤	٧٤١٫٦	٦٩٥٫٤	٢٢٫٣	٢٩٫١	١٣٫٤	١٥٫٩	٢١٫٨	٣٢٫٩	١٩٫٢	١١٫١
٢٤ . توغو	١٢٦٫٤	٢٥١٫٥	٤٦٫٧	٦٦٫٢	٩٫٠	٨٫٥	٥٫٨	٤٫٠	٢٤٫٢	٦٥٫٤	١١٫٣	٤٨٫٣
٢٥ . غامبيا	١٠٤٫٣	٩١٫٩	٥٩٫٦	٥٣٫٢	٦٫٣	١٣٫٥	٥٫٧	٣٫٢	٤٩٫٩	٨٣٫٠	٢٩٫٩	٧٠٫٣
٢٦ . زامبيا	٤٣٠٫٧	٥١٨٫٥	١٩٥٫٠	١٦٠٫٨	٢٥٫٣	٣٢٫٨	٨٫٧	١٤٫٨	٢٥٫٤	٤٢٫٠	١٢٫٢	٢٥٫٩
٢٧ . منغوليا	٤٫١	٧١٫٦	١٫٠	٢٦٫٦	..	٤٫٤	..	٢٫٣	..	٥٠٫٣	..	١٨٫٣
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٦٧٫٨	٢٥٩٫٩	٢٨٫٩	٤١٫٤	٤٫٩	٤٫٨	١٫٦	٣٫١	٣٠٫١	٧٧٫٢	٢٧٫٤	٥٩٫٦
٢٩ . بنن	١١٨٫٢	١٤٦٫٩	٣٢٫٧	٤٠٫٠	٦٫٣	٥٫٩	٤٫٥	٢٫٨	٣٩٫٢	٨٠٫٠	٢٤٫٥	٤٥٫٩
٣٠ . غانا	٢١٧٫٦	٢٣٤٫٤	٣٥٫٢	٤٧٫٦	١٣٫١	٢٢٫٨	٤٫٤	٩٫٠	٥٨٫٣	٦١٫١	١٩٫٩	٥٢٫٠
٣١ . باكستان	١٧٣٫١	٢٠٥٫١	٣٤٫٣	٣٩٫١	١٧٫٩	٢٤٫٧	٧٫٦	١٠٫٦	٧٣٫٠	٥١٫٤	١٥٫٤	٣٨٫٠
٣٢ . طاجيكستان	..	..	..	١٫٠	..	..	..	..	..	٥٦٫٥	..	صفر
٣٣ . الصين	٧٨٫٨	٨٣٫٨	١٣٫٤	١٨٫٠	٤٫٣	١١٫١	١٫٥	٣٫٧	٠٫٥	١٦٫١	صفر	١٢٫٨
٣٤ . غينيا	١٩٣٫٠	٢١١٫٢	٦٢٫٣	٦٠٫٩	١٩٫٨	٩٫٥	٦٫٠	٤٫٥	٥٩٫٤	٧٨٫١	١١٫٦	٣٩٫٢
٣٥ . موريتانيا	٣١١٫٤	٣٤٢٫٣	١٥٨٫٣	١٧٧٫٩	١٧٫٣	٢٧٫٤	٧٫٩	١٠٫٢	٦٠٫٩	٧٣٫٠	١٤٫٨	٣٤٫١
٣٦ . زمبابوي	١٣١٥	١٧٢٫٦	٤١٫٤	٦٤٫٦	٣٫٨	٣١٫١	١٫٥	١٠٫٥	٢٫٣	٢٩٫٣	٠٫٤	٣١٫٤
٣٧ . جورجيا	..	١١٣٫١	..	١٦٫٤	..	٢٫٧	..	١٫٨	..	صفر	..	١٥٫٨
٣٨ . هندوراس	٢٧٢٫٤	٢٧٢٫٢	١٠٤٫٧	١٠١٫٢	٢١٫٤	٣١٫٥	١٢٫٤	١٣٫١	٢٣٫٤	٤٢٫٦	٣١٫٢	٥٠٫٥
٣٩ . سري لانكا	١٢١٫٢	١٠٤٫١	٤٢٫٣	٤١٫٩	١٢٫٠	١٠٫١	٥٫٧	٣٫٧	٥٦٫٢	٧٨٫٢	١١٫٧	٣٤٫٨
٤٠ . كوت ديفوار	٣٩٠٫٤	٥٢٣٫٣	١٦٦٫١	٢٢٤٫٠	٣٨٫٧	٢٩٫٢	١٨٫٨	١٥٫١	٦٫٠	١٥٫١	٧٫٠	١٤٫٨
٤١ - ليسوتو	٣٢٫٨	٤٢٫٩	١٧٫٦	٢١٫٩	١٫٥	٥٫١	٠٫٦	١٫٩	٦١٫٦	٧١٫٥	٥٦٫١	٧١٫٠
٤٢ - أرمينيا	..	٦٢٫٣	..	٥٫٦	..	٠٫٩	..	٠٫٧	..	٣٫٧	..	٤٤٫٠
٤٣ . جمهورية مصر العربية	٢٣٥٫٥	١٧٠٫٨	٩٣٫٨	٧٠٫٥	١٤٫٧	١٤٫٩	٩٫١	٨٫٣	٤٦٫١	٣٧٫٥	١٢٫٦	٨٫٥
٤٤ - ميانمار	٤٥٥٫١	..	١١٫٥	..	٢٥٫٤	..	٩٫٤	..	٧٢٫٧	٨٦٫٤	١٨٫٦	٢٤٫٧
٤٥ . جمهورية اليمن	١٨٦٫٩	٢٩٥٫٠	٧١٫٦	..	..	٧٫٥	..	٢٫٦	٧٢٫٠	٥٧٫٠	١٤٫٩	١٨٫٧
اقتصادات متوسطة الدخل	..	١٢٨٫٧ م	..	٣٠٫٨ م	..	١٨٫٨ م	..	٧٫١ م	..	١١٫٢ م	..	١٢٫٠ م
الدخل المتوسط الأدنى	..	١٥١٫٢ م	..	٣٦٫٨ م	..	١٨٫٣ م	..	٦٫٧ م	..	١٨٫١ م	..	١٣٫٥ م
٤٦ - أذربيجان	..	..	..	٠٫٧	..	..	..	..	..	صفر	..	صفر
٤٧ . اندونيسيا	١٩٢٫٦	١٩٤٫٦	٥٦٫٩	٥٨٫٥	١٣٫٩	٣١٫٨	٦٫٥	١١٫٠	٣٦٫٤	٢٧٫٩	٨٫٨	١٩٫٩
٤٨ . السنغال	١٥٤٫٨	١٨٥٫٩	٤٤٫٨	٤٦٫٧	٢٨٫٧	٨٫٤	١٠٫٥	٢٫٩	٢٧٫٩	٥٦٫٥	١٧٫٨	٤٤٫٠
٤٩ . بوليفيا	٢٨٨٫٦	٣٨٩٫٠	٦٧٫٨	٦١٫٩	٣٥٫٠	٥٩٫٤	٢١٫١	١٦٫٠	٢٤٫٧	٥١٫٢	١٦٫٥	٤٧٫٢
٥٠ . الكاميرون	٢١٩٫٠	٢٧٣٫٢	٤٧٫٩	٥٧٫٧	١٥٫٢	٢٠٫٣	٨٫١	٨٫١	٣٣٫٩	٣٤٫٧	١٦٫٨	٢١٫٠
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	٥٢٫٥	..	..	..	..	..	٤٫٤	..	٢٦٫١
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	٧٫٢	..	..	..	..	..	٩٫٩	..	١٨٫٠
٥٣ . الفلبين	٢٠٤٫٠	١٧٢٫٩	٦٠٫٩	٥٩٫٨	٢٦٫٦	٢٤٫٩	١٨٫٢	١٠٫٥	٦٫٧	٢٩٫٥	٧٫٥	٢١٫٧
٥٤ . الكونغو	٢٥٣٫٢	٣٩٢٫٨	١٥٥٫٨	٢١٥٫٠	١٠٫٦	١٠٫٨	٦٫٦	٤٫٣	٢٦٫٥	٣٣٫١	٧٫٧	١٠٫٥
٥٥ . أوزبكستان	..	..	..	٣٫١	..	..	..	..	..	٦٫٢	..	صفر
٥٦ . المغرب	٢٤١٫١	٢٣١٫٥	٨٠٫٤	٧٢٫٨	٣٢٫٧	٣١٫٧	١٧٫٠	١٣٫٠	٣٧٫٦	٢٧٫٢	٧٫٤	٢٦٫٢
٥٧ - مولدوفا	..	٥٧٫٦	..	٥٫٦	..	٠٫٥	..	٠٫٣	..	٩٫٣	..	١٩٫٤
٥٨ . غواتيمالا	١٥٤٫٦	١٠٩٫٣	٣٥٫٢	٢٢٫٤	٧٫٧	١٣٫٢	٣٫٦	٤٫٩	٢١٫٦	٤١٫٢	٣٠٫٠	٢٨٫٣
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	١٤٥٫٨	٩٥٫٦	٧٣٫٤	٦٠٫٠	١٣٫٨	٣٠٫٢	٦٫٦	٥٫٨	١٢٫٢	٢٢٫٩	٢١٫٢	٢٦٫٧
٦٠ - بلغاريا	١٤٩٫٣	٢٣١٫١	٥٥٫٣	١١٩٫٤	٠٫٥	٥٫٦	٠٫٢	٤٫٨	..	صفر	..	٩٫١
٦١ . رومانيا	١٩٫١	٧٣٫٩	٣٫٣	١٦٫٤	١٢٫٦	٦٫٢	٤٫٩	٣٫٦	١٫٨	٥٫٣	٨٫٣	٢٠٫٥
٦٢ . الأردن	٢٤٠٫٣	١٥٦٫٥	٢٠٤٫٦	١١٧٫١	٨٫٤	١٤٫٤	٤٫٣	٥٫٤	٤١٫٦	٤٥٫٠	٨٫٠	١٣٫٠
٦٣ . اكوادور	٣٥٦٫٢	٣٧٨٫٢	١١٨٫٣	٩٨٫٨	٣٣٫٩	٢٥٫٧	١٥٫٩	١١٫٣	٥٫٠	٩٫٧	٥٫٤	١٦٫٦
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٦٣٫٦	١٥٣٫٥	٥٣٫٧	٤٥٫١	٢٥٫٣	١٢٫١	١٢٫٠	٥٫٣	٢٠٫٥	٤٢٫٢	١٠٫٢	١٩٫٢
٦٥ . السلفادور	١٢٣٫١	٨١٫١	٢٨٫٤	٢١٫٠	٧٫٥	١٤٫٩	٤٫٧	٦٫٢	٢٥٫٩	٤٧٫٧	٢٨٫٣	٥٢٫٤
٦٦ - ليتوانيا	..	١١٫٩	..	٥٫٥	..	٠٫٢	..	٠٫٢	..	١١٫٥	..	٣٤٫٣
٦٧ . كولومبيا	١٧٧٫٢	١٥٣٫٥	٤٤٫٤	٣٢٫٣	١٦٫٠	٢٩٫٤	١١٫٦	١٠٫١	١٦٫٣	٤٫٥	١٩٫٥	٣٣٫١
٦٨ . جامايكا	١٦١٫٥	١٥٠٫٤	١٠٤٫٤	١٠٣٫٥	١٩٫٠	٢٠٫١	١٠٫٨	٨٫٤	٢٠٫٩	٢٨٫٨	١٥٫٠	٢٧٫٢
٦٩ . بيرو	٤٥٤٫٠	٣٨٤٫٥	٦٤٫٠	٤٦٫١	٤٤٫٥	٥٨٫٧	١٩٫٩	٢٣٫٨	١٥٫١	١٨٫١	٥٫٥	١٣٫٥
٧٠ . باراغواي	٩٦٫٩	٧٢٫٠	٣٦٫٨	٢٠٫٤	١٨٫٦	١٤٫٩	٨٫٥	٤٫٦	٣١٫٩	٤٤٫٢	٢٠٫٢	٤٣٫٠
٧١ - كازاخستان	..	..	..	٦٫٢	..	..	..	..	..	صفر	..	١٫٦
٧٢ . تونس	١١٠٫٠	١١٦٫٥	٥٥٫٠	٥٤٫٣	١٤٫٨	٢٠٫٦	٦٫٩	٧٫٧	٣٩٫٩	٣٤٫٠	١٢٫٣	٣٥٫٨

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	صافى القيمة الحالية لاجمالى الدين الخارجى كنسبة مئوية من : الصادرات أ		الناتج القومى الإجمالى		إجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات أ		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات أ		الدين الميسر كنسبة مئوية من اجمالى الدين الخارجى		الدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من اجمالى الدين الخارجى	
	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ ـ الجزائر	١٨٤,٧	٢٠٦,٢	٤٤,٤	٥١,٣	٢٧,٤	٧٦,٩	١٠,٤	١٥,٠	٦,٥	٤,٨	١,٥	١١,١
٧٤ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	٤١,٦	صفر	٢٨,٥	..	٨,١	..	٢,٥	..	٠,٦	..	١٠,٩
٧٦ ـ لاتفيا	..	..	..	٤,٣	..	..	..	..	..	٣٤,٣	..	٢٨,٩
٧٧ ـ تايلند	٨١,٣	٩١,٧	٣٠,١	٣٦,٥	١٨,٩	١٨,٧	٩,٥	٥,٨	١٠,٩	١٣,٠	١٢,٠	٦,٦
٧٨ ـ كوستاريكا	١٥٦,٣	١١٤,٩	٥٩,٩	٤٨,١	٢٩,١	١٨,١	١٤,٦	٦,٨	٩,٥	٢٤,٥	١٦,٤	٣١,٥
٧٩ ـ أوكرانيا	..	٢١,٦	..	٣,١	..	١,٣	..	٠,٤	..	٠,٥	..	٣,٩
٨٠ ـ بولندا	٢٤٥,٧	٢٢٨,٩	٨١,٩	٤٩,٧	١٧,٩	٩,٢	٥,٢	٥,٥	٩,١	١٧,٤	صفر	٣,٢
٨١ ـ الاتحاد الروسى	..	١٦٢,١	..	٢٥,٤	..	٤,٦	..	١,٥	..	٤,٥	..	١,٥
٨٢ ـ بنما	١١٧,٩	٨٦,٥	١٣٦,٩	١٠١,٦	٦,٣	٣,١	٣,٣	١,٢	٩,٠	٦,٦	١١,٠	٩,٢
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	٤٦,٤	صفر	٢٦,٧	..	٧,٠	..	٢,٤	صفر	٠,٧	صفر	٨,٩
٨٤ ـ بوتسوانا	١٩,٠	..	١٤,٣	١٣,٦	٢,١	..	١,٢	..	٤٢,٣	٤٢,٥	٥٧,٥	٧١,٨
٨٥ ـ تركيا	١٧٨,٧	٢١٦,٤	٣٠,٢	٣٨,٢	٢٨,٠	٢٨,٣	١٤,٩	١٣,١	٢٣,٠	١٠,٣	١١,٢	١٣,٧
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية	٤٤,٦	١٠٦,٠	٧,٥	..	٦,٨	٦,٧	٣,١	٤,٧	٧,٤	٠,٢	١٣,٨	١,١
الدخل المتوسط الأعلى	٩٦,٨ م	١١٠,٣ م	٢٤,٩ م	٢٦,٣ م	٣٢,١ م	١٩,٤ م	١٧,٤ م	٧,٤ م	٣,٤ م	٣,٠ م	٤,٧ م	١٠,٢ م
٨٧ ـ فنزويلا	١٣٧,٨	٢١٠,٨	٦٢,٧	٦٢,٦	٢٧,٢	٢٢,٨	١٣,٨	١٢,٥	٠,٤	٠,٩	٠,٧	٧,٧
٨٨ ـ بيلاروس	..	٣٥,١	..	٢,٦	..	٠,٧	..	٠,٦	..	٤٨,٩	..	١١,٣
٨٩ ـ البرازيل	٣٠٤,٩	٢٩٦,٠	٢٣,٧	٢٦,٣	٦٣,١	٢٤,٤	٣٣,٧	٩,٢	٢,٥	١,٩	٤,٤	٧,١
٩٠ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ ـ موريشيوس	٤٤,١	٤٣,٧	٣٠,٩	٢٦,٥	٩,١	٦,٤	٥,٩	٢,٥	١٥,٦	٣٨,٤	١٦,٦	٢٦,٣
٩٢ ـ استونيا	..	١٢,٢	..	٢,٦	..	١,٦	..	٠,٥	..	٢٣,٥	..	٢٩,٣
٩٣ ـ ماليزيا	٤٣,٦	٤٢,٦	٣٦,٧	٣٧,٠	٦,٣	٧,٩	٤,٠	٢,٤	١٠,١	١٢,٣	١١,٢	٧,٠
٩٤ ـ شيلى	١٧٢,٩	١٥٩,٧	٦٤,١	٤٤,٧	٤٣,١	٢٣,٤	١٩,٠	٩,٤	٦,٢	١,٥	٢,٩	٢١,٠
٩٥ ـ هنغاريا	١٦٩,١	٢١٦,٢	٦٥,٨	٦٦,٩	..	٣٨,٨	..	١٣,٣	٥,٦	٠,٨	صفر	١٣,٠
٩٦ ـ المكسيك	١٧٥,٤	١٧٥,٦	٤٠,٠	٣٢,٨	٤٨,١	٣١,٥	٢٦,٦	١٠,٥	٠,٩	١,٢	٥,٦	١٣,٦
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٨٨,٠	..	٤٤,٣	٤٧,٦	٦,٨	..	١,٦	..	٤,٧	٢,٤	٨,٦	١٤,٠
٩٨ ـ أوروغواى	١٨٠,١	٢٤٣,٧	٥٤,٢	٥٤,٣	١٨,٨	٢٧,٧	١٠,٦	١٦,٥	٥,٢	٢,٣	١١,٠	١٥,٠
٩٩ ـ عمان	٤٣,٦	٤٣,٥	٢٧,٦	٣٣,٣	٦,٤	١٠,٤	١,٨	٣,١	٤٣,٦	١٨,٤	٥,٨	٦,١
١٠٠ ـ غابون	١٣١,٩	١٤٨,٨	٤٧,٧	٧٧,٧	١٧,٧	٦,٠	٦,٣	٣,٣	٨,٣	١٠,٦	٢,٧	١٠,٥
١٠١ ـ سلوفينيا	..	..	..	١٥,٧	..	..	..	..	..	١,١	..	٢٤,١
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	٣٦٩,٧	٤١٧,٣	٤٥,٦	٢٨,٦	٣٧,٣	٤٦,٠	٢٠,٨	٢٥,٣	١,٨	٠,٧	٤,٠	٩,٦
١٠٤ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	٤١,٢	٤٦,٢	١٢,٧	١٣,٩	١٩,٧	٩,٢	١٢,٧	٢,٩	٩,٧	١٠,٠	٨,٠	٦,٨
١٠٦ ـ البرتغال	٨٣,٤	١٢٤,٢	٣٤,٠	٤١,٥	١٨,٣	١٩,٣	١٠,٥	٧,٨	٤,٤	٣,٠	٥,٥	٩,٩
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	١٣٦,٢ م	..	٣٢,١ م	..	١٨,٣ م	..	٧,١ م	..	٢٠,١ م	..	١٥,٣ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٦٢,٢ م	١٥١,٤ م	٥٠,٠ م	٤٧,٤ م	١١,٦ م	١٧,١ م	٦,١ م	٧,١ م	٢٧,٠ م	٣٦,٤ م	١٣,٠ م	٢٤,٥ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٨٤,٠ م	٩١,٠ م	٢٣,١ م	٢٨,٥ م	١٣,٤ م	١٤,٤ م	٧,٦ م	٤,٨ م	١٦,٦ م	٢٥,٠ م	٨,٦ م	١٣,١ م
جنوب آسيا	١٨٥,٠ م	٢٠٦,٢ م	٢٠,٣ م	٣١,١ م	١١,٩ م	٢٤,٤ م	٥,١ م	١٢,١ م	٧٤,٤ م	٥٤,٣ م	٢٥,١ م	٣٥,٤ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	١٢٨,١ م	..	٢٦,٥ م	..	١٢,٤ م	..	٥,٢ م	..	٦,٩ م	..	٨,٢ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٧٨,٠ م	٩٧,١ م	٢٦,٧ م	٥٧,٧ م	١٦,٥ م	٢٣,١ م	٧,٤ م	٧,٩ م	٣٠,٩ م	٣٠,٩ م	٨,٢ م	١٢,١ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٢١,٥ م	٢٢٧,٦ م	٣٨,٨ م	٣٤,٠ م	٣٦,٩ م	٢٨,١ م	١٩,٥ م	١١,٣ م	٤,٤ م	٥,٧ م	٥,٨ م	١٣,٢ م
المدينة بصورة باهظة	٢٧٠,٥ م	٢٨٣,٣ م	٣٩,٠ م	٣٥,٦ م	٣١,٠ م	٢٣,٤ م	١٥,٦ م	١٠,٦ م	٩,١ م	١٢,٧ م	٥,٣ م	٩,٨ م
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١٠٩ ـ نيوزيلندا												
١١٠ ـ ايرلندا												
١١١ ـ اسبانيا												
١١٢ ـ + اسرائيل												
١١٣ ـ استراليا												
١١٤ ـ + هونغ كونغ												
١١٥ ـ المملكة المتحدة												
١١٦ ـ فنلندا												
١١٧ ـ + الكويت												
١١٨ ـ ايطاليا												
١١٩ ـ + سنغافورة												
١٢٠ ـ كندا												
١٢١ ـ هولندا												
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١٢٣ ـ بلجيكا												
١٢٤ ـ فرنسا												
١٢٥ ـ النمسا												
١٢٦ ـ ألمانيا												
١٢٧ ـ السويد												
١٢٨ ـ الولايات المتحدة												
١٢٩ ـ النرويج												
١٣٠ ـ الدانمرك												
١٣١ ـ اليابان												
١٣٢ ـ سويسرا												
العالم												

(أ) تشير إلى الصادرات من السلع والخدمات (ب) بما فى ذلك اريتريا .

جدول ٢٤ : شروط الاقتراض العام الخارجى

	التزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين العام	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٢٩٢٧٣ ج	٤٠٧٠٥ ج	٦,٢ م	٤,٥ م	٢٣ م	٢٠ م	٦ م	٦ م	١٦,٥ م	١٧,١ م
باستبعاد الصين والهند	٢٠٢٨٩ ج	١٣٠٥٨ ج	٥,٦ م	٢,٦ م	٢٢ م	٢٨ م	٦ م	٧ م	١٧,٠ م	١٣,١ م
١ ـ موزامبيق	٤٧٩	١٧٤	٥,٢	٠,٨	١٤	٤٠	٤	١٠	صفر	١١,٦
٢ ـ تنزانيا	٧١٨	٤٤٦	٤,١	١,٣	٢٤	٣٨	٨	٩	٣,٦	٦,٩
٣ ـ اثيوبيا	١٩٤	٩٣٥	٣,٦	٢,٠	١٩	٤١	٤	٩	١,٥	١,٨
٤ ـ سيراليون	٧٠	١٣٧	٥,٢	٠,٧	٢٦	٣٩	٧	١٠	صفر	٠,٦
٥ ـ فييت نام	١٤٦٠	٥٢٢	٣,٥	١,٩	١٨	٣٢	١	٨	١,٢	٣,٠
٦ ـ بوروندى	١٠٢	٩٩	١,٣	٠,٨	٤٢	٣٤	٩	١٠	صفر	صفر
٧ ـ أوغندا	٢٠٩	٣٥٧	٤,٦	١,٧	٢٥	٢٨	٦	٨	١,٣	٣,٧
٨ ـ نيبال	٩٢	٥٠	٠,٨	١,٠	٤٦	٤٠	١٠	١٠	صفر	صفر
٩ ـ ملاوى	١٣٠	١٤٦	٦,٠	١,٣	٢٤	٣٨	٦	٩	٢٣,٢	١,٧
١٠ ـ تشاد	صفر	٧٩	صفر	٠,٨	صفر	٤٢	صفر	١٣	٠,٢	صفر
١١ ـ رواندا	٤٨	٤٨	١,٥	٠,٦	٣٩	٣٥	٩	١٠	صفر	صفر
١٢ ـ بنغلاديش	١٠٣٤	٧٠٧	١,٧	١,١	٣٦	٣٥	٩	١٠	٠,١	٠,٣
١٣ ـ مدغشقر	٤٤٥	١١٢	٥,٦	٠,٨	١٨	٤١	٥	١٠	٨,٣	٥,٧
١٤ ـ غينيا بيساو	٣٨	٩	٢,٤	٠,٨	١٨	٤٠	٤	١٠	١,٦	٢,٤
١٥ ـ كينيا	٥١٨	٩٢	٣,٥	٠,٨	٣١	٣٩	٨	٩	٢٧,٦	١٣,٢
١٦ ـ مالى	١٤٥	٦٣	٢,٢	٠,٩	٢٣	٤١	٥	١٠	صفر	٠,١
١٧ ـ النيجر	٣٤١	٩٤	٧,٤	٢,٣	١٨	٢٨	٥	٧	٥٦,٤	١٢,٢
١٨ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩٦	٨٤	٠,٢	٠,٩	٣٣	٣٩	٢٦	١٠	صفر	صفر
١٩ ـ بوركينا فاصو	١١٥	٩٧	٤,٣	١,٢	٢١	٣٤	٦	٨	٤,٣	٠,٥
٢٠ ـ الهند	٥١٥٨	٥٨٤٨	٥,٦	٥,٤	٣٣	٢٦	٩	١٣	٤,٣	١٩,٢
٢١ ـ نيجيريا	١٩٠٤	٢٨٨	١٠,٥	٣,٧	١١	٢٥	٤	٧	٧٤,٤	١٨,٢
٢٢ ـ ألبانيا	..	١٠٠	..	١,١	..	٣٥	..	٩	..	٥١,٣
٢٣ ـ نيكاراغوا	٤٣٤	٢٥٥	٤,٠	٥,٤	٢٥	٢٥	٧	٦	٤٧,٦	٢٧,١
٢٤ ـ توغو	٩٧	صفر	٤,٠	صفر	٢٤	صفر	٧	صفر	١٢,٠	٣,٣
٢٥ ـ غامبيا	٧٣	١٢	٣,٩	٠,٧	١٦	٤٠	٥	١٠	٧,٨	١,٥
٢٦ ـ زامبيا	٦٤٥	٢٣٥	٦,٧	١,٣	١٩	٤١	٤	١٠	١٢,٦	٩,٧
٢٧ ـ منغوليا	..	١٧٤	..	١,١	..	٣٤	..	١٠	..	٨,٩
٢٨ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٣٨	٢٥	٠,٦	٠,٧	١٣	٥٠	٤	١١	١,٩	صفر
٢٩ ـ بنن	٤٤٨	٢٢	٨,٣	٠,١	١٢	٢٩	٤	٩	٠,٤	٩,٤
٣٠ ـ غانا	١٧٠	٢٦٩	١,٤	٠,٧	٤٤	٤٠	١٠	١٠	٠,٩	١,٩
٣١ ـ باكستان	١١١٥	٣٢٩٧	٤,٤	٣,٥	٣٠	٢١	٧	٦	١,٥	٢٠,٨
٣٢ ـ طاجيكستان	..	١٦	..	صفر	..	٣٨	..	٩	..	٤٣,٠
٣٣ ـ الصين	٣٨٢٦	٢١٧٩٩	١٠,٣	٥,٥	١١	١٤	٣	٤	٥٨,٨	٢٨,٩
٣٤ ـ غينيا	٢٦٩	٧٦	٤,٦	٢,٩	١٩	٣١	٦	٨	٠,٣	٣,٥
٣٥ ـ موريتانيا	٢١١	١٩٧	٣,٦	١,٨	٢٠	٣٠	٧	٩	٢,٤	٨,٤
٣٦ ـ زمبابوى	١٧١	٣٢٢	٧,١	٢,٩	١٥	٢٨	٦	٨	٠,٤	٢٥,٨
٣٧ ـ جورجيا	..	١٤٢	..	٥,٠	..	٤	..	٣	..	٨٧,٩
٣٨ ـ هندوراس	٤٩٥	٥٨٢	٦,٨	٣,١	٢٤	٢٤	٧	٥	٣٤,٢	٢٠,٩
٣٩ ـ سرى لانكا	٧٥٢	٥٨٣	٣,٩	٢,٢	٣١	٣٢	٨	٩	٦,٩	٤,٩
٤٠ ـ كوت ديفوار	١٦٨٥	٤٥٢	١١,٤	٤,٩	١٠	١٨	٤	٨	٥٧,٠	٦٠,٨
٤١ ـ ليسوتو	٥٩	٦٤	٥,٩	٠,٨	٢٤	٣٦	٦	٨	٣,٥	٥,٦
٤٢ ـ أرمينيا	..	١٦٣	..	٤,٥	..	١١	..	٤	..	٦٤,٤
٤٣ ـ جمهورية مصر العربية	٢٥٥٨	٩٣٤	٥,٠	٣,٥	٢٨	٢٠	٩	٤	٤,٥	٨,٠
٤٤ ـ ميانمار	٦٠٥	٤٣	٣,٥	٢,٣	٢٩	٦	٧	١	٥,٠	صفر
٤٥ ـ جمهورية اليمن	٥٥٣	٤٩	٢,٧	٠,٩	٢٧	٣٢	٦	٩	صفر	١,٥
اقتصادات متوسطة الدخل	..	٩٢٩٥٣ ج	..	٦,٣ م	..	١٣ م	..	٥ م	..	٥٠,٦ م
الدخل المتوسط الأدنى	..	٤٨٢١٤ ج	..	٦,٠ م	..	١٤ م	..	٥ م	..	٤٨,٧ م
٤٦ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ اندونيسيا	٤٢٧٧	٧٤١٥	٨,١	٥,٢	١٩	١٩	٦	٥	٣٠,٧	٤٣,٦
٤٨ ـ السنغال	٤٧٠	٧٦	٥,٩	١,٥	٢٠	٣١	٦	٨	١٢,٧	٧,٤
٤٩ ـ بوليفيا	٣٧٠	٧٠	٨,٤	١,٥	١٥	٣٧	٥	٩	٣١,٦	١٤,٦
٥٠ ـ الكاميرون	١٦٨	٢٦٩	٦,٩	٥,١	٢٢	١٨	٦	١٠	٢٢,٩	٢١,٣
٥١ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٦٢,٣
٥٢ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	٢٢٢	..	٤,٥	..	٢٢	..	٧	..	٨٦,٢
٥٣ ـ الفلبين	٢١٤٣	٢٩٢٨	٩,٩	٥,٥	١٧	١٧	٥	٦	٤٩,٩	٣١,٧
٥٤ ـ الكونغو	٩٦٦	٥٩٣	٧,٦	٥,١	١١	٨	٣	٢	٦,٦	٢٩,٠
٥٥ ـ أوزبكستان	..	٧٥٦	..	٤,٨	..	٧	..	٢	..	٨١,١
٥٦ ـ المغرب	١٦٨٦	٢٠٦٣	٨,٠	٧,٠	١٥	١٨	٥	٦	٣١,٠	٥٣,٨
٥٧ ـ مولدوفا	..	١٨٢	..	٥,١	..	١٣	..	٤	..	٨٤,١
٥٨ ـ غواتيمالا	٢٤٧	٧١	٧,٩	٧,٠	١٥	١٥	٤	٤	٣٥,٦	١٨,٩
٥٩ ـ بابوا غينيا الجديدة	١٨٤	١١٣	١١,٢	٥,٦	١٨	٢٤	٥	٦	٤٣,٥	٥٨,١
٦٠ ـ بلغاريا	٧٣٨	١٧٨	١٣,٦	٦,٣	١٢	١٧	٦	٤	٩٦,٨	٧٧,٤
٦١ ـ رومانيا	١٨٨٦	٦٧٣	١٤,١	٥,٧	٨	١٢	٤	٤	٥٩,٢	٦٥,٠
٦٢ ـ الأردن	٧٦٨	٢١٨	٧,٣	٦,٤	١٦	١٨	٤	٥	١٣,٤	٢٨,٠
٦٣ ـ إكوادور	١١٤٨	٣١٢	١٠,٧	٥,٧	١٤	١٤	٤	٤	٦٢,٥	٦٠,٩
٦٤ ـ الجمهورية الدومينيكية	٥١٩	٨٦	٨,٩	٤,١	١٢	٢٥	٤	٦	٤٧,٢	٤٦,٨
٦٥ ـ السلفادور	٢٢٥	٥٢٢	٤,٢	٦,٠	٢٨	٢١	٨	٤	٢٧,٤	١٧,٧
٦٦ ـ ليتوانيا	..	١٥٩	..	٥,١	..	١٣	..	٦	..	٤٣,٨
٦٧ ـ كولومبيا	١٥٦٦	١٦٢٥	١٢,٩	٦,١	١٥	١٢	٤	٤	٤٠,٨	٥٣,٧
٦٨ ـ جامايكا	٢٢٠	٢٩٢	٧,٦	٦,٨	١٤	١٨	٥	٤	٢٣,٠	٢٥,٥
٦٩ ـ بيرو	١٦١٤	٧١٤	٩,٤	٥,٧	١٢	٢١	٤	٥	٣١,٢	٤٧,٧
٧٠ ـ باراغواى	٩٩	١٢٣	٧,٠	٥,١	٢٤	٢٨	٧	٧	٢٧,٣	٩,٦
٧١ ـ كازاخستان	..	٩٠٤	..	٦,٥	..	١٠	..	٣	..	٩٩,٩
٧٢ ـ تونس	٧٧٧	١٥٣٨	٦,٧	٦,٢	١٨	١٨	٥	٥	٢٠,٠	٢٦,٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	التزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين العام	
	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٣٥٣٨	٥٨١٣	٨,١	٥,٧	١٢	٩	٤	٤	٢٥,٠	٥١,٠
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	٧٨٩	..	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	..	٤٢,١
٧٦ - لاتفيا	..	١١٩	..	٣,٦	..	٧	..	٧	..	٨٩,٥
٧٧ - تايلند	١٨٧٧	٢٣٩٩	٩,٥	٤,٣	١٧	٢٠	٥	٥	٥١,٤	٥٥,٠
٧٨ - كوستاريكا	٦٢١	٢٦٩	١١,٢	٦,٠	١٣	١٢	٥	٣	٥٧,٠	٢٨,٨
٧٩ - أوكرانيا	..	٧٢٠	..	٦,٦	..	٨	..	٣	..	٩٨,٥
٨٠ - بولندا	١٧١٥	١١٨٢	٩,٣	٧,٣	١١	١٦	٤	٤	٣٧,٨	٦٩,٠
٨١ - الاتحاد الروسى	..	٢٨٠٠	..	٩,٥	..	١٤	..	٢	..	٦٥,٩
٨٢ - بنما	٥٣٤	٢٣٨	١١,٣	٧,٩	١١	٢١	٥	٥	٥٢,٧	٦٤,٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٨	١٧٩٤	٨,٢	٦,٩	١٢	٩	٤	٣	صفر	٤٨,٠
٨٤ - بوتسوانا	٦٩	٤١	٦,٠	٢,٧	١٨	٢٦	٤	٨	صفر	١٥,٨
٨٥ - تركيا	٢٩٢٥	٧٥٨٠	٨,٣	٦,٠	١٦	١٠	٥	٦	٢٦,٥	٣٦,١
٨٦ - جمهورية إيران الاسلامية	صفر	٢٢٦	صفر	٦,٦	صفر	١٤	صفر	٤	٣٧,٩	٨٨,٢
الدخل المتوسط الأعلى	**٣٤٨٩٨ ج**	**٤٤٧٣٩ ج**	**١١,٨ م**	**٦,٧ م**	**١١ م**	**١١ م**	**٤ م**	**٥ م**	**٦٦,١ م**	**٥٢,٨ م**
٨٧ - فنزويلا	٢٧٦٩	٢٣١٧	١٢,١	٦,٨	٨	١١	٣	٥	٨١,٤	٥٩,٥
٨٨ - بيلاروس	..	٣٦١	..	٦,٨	..	١٣	..	٥	..	٥٢,١
٨٩ - البرازيل	١٦٣٨	٣١٢٦	١٢,٥	٤,٧	١٠	٥	٤	٣	٧٢,٢	٧٤,٢
٩٠ - جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - موريشيوس	١٢١	٦٧	١٠,٤	٤,٥	١٤	١٧	٤	٥	٤٧,٠	٣٦,٥
٩٢ - استونيا	..	٥٤	..	٤,٣	..	١٠	..	٦	..	٦٧,٠
٩٣ - ماليزيا	١٤٢٣	٣٢١٧	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	٥	٥	٥٠,٧	٤٤,٠
٩٤ - شيلى	٨٣٥	٢١٩	١٣,٩	٣,٧	٨	١٣	٤	٥	٧٥,٦	٨٠,٢
٩٥ - هنغاريا ب	١٢٢٥	٥٦٠٩	٩,٨	٧,٦	١٣	٩	٣	٨	٣٩,٨	٤٢,٥
٩٦ - المكسيك	٧٦٣٢	٩٩٨٦	١١,٣	٦,٦	١٠	٨	٤	٥	٧٥,٩	٤٦,٩
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢١١	٣٧٠	١٠,٤	٨,٤	٩	١٥	٤	٦	٣١,٩	٥٨,٧
٩٨ - أوروغواى	٣٤٧	٣٨٢	١٠,١	٥,١	١٤	١٢	٦	٣	٣٥,٤	٤٤,٢
٩٩ - عمان	٤٥٤	٢٧٥	٧,٩	٥,٥	٩	١٢	٣	٤	صفر	٥٠,٠
١٠٠ - غابون	١٩٦	٣٩٤	١١,٢	٧,٨	١١	٢٠	٣	٦	٣٩,٣	١٤,٧
١٠١ - سلوفينيا	..	٣٧٩	..	٧,٣	..	٨	..	٢	..	٧٦,٠
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٣٠٢٣	٧١٩٩	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	٤	٦	٧٤,٠	٤١,٨
١٠٤ - اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - جمهورية كوريا	٤٩٢٨	٤٤٣٢	١١,٣	٥,٧	١٥	١٠	٤	٥	٣٦,٤	٤٣,٢
١٠٦ - البرتغال	٢٠١٥	٦٢٠٦	١٠,٩	٦,٧	١٠	١٦	٣	٥	٣٠,٦	٢١,١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	١٠	..	٣,٠	..	٣٧	..	٩	..	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط	..	١٣٣٦٥٧ ج	..	٥,٨ م	..	١٥ م	..	٥ م	..	٤٠,٣ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٣٢٥٥ ج	٩٨٣٧ ج	٧,١ م	٢,٩ م	١٧ م	٢٩ م	٥ م	٨ م	٢٦,٢ م	١٦,٥ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٢٠٩٣٢ ج	٤٤٣١٧ ج	٩,٣ م	٥,٣ م	١٦ م	١٦ م	٥ م	٥ م	٣٩,٨ م	٣٥,٥ م
جنوب آسيا	٨١٨١ ج	١٠٥١٤ ج	٤,٧ م	٤,٣ م	٣٣ م	٢٥ م	٨ م	١٠ م	٢,٢ م	١٦,٥ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	٣١١٦٦ ج	..	٦,٨ م	..	١٢ م	..	٥ م	..	٥٥,٢ م
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١١٥٩٤ ج	١١٧٩٣ ج	٦,٤ م	٥,٨ م	١٨ م	١٤ م	٥ م	٥ م	١٨,٢ م	٢٨,٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٢٧٧٦ ج	٢٩٠٣٠ ج	١١,٦ م	٦,٧ م	١١ م	١١ م	٤ م	٥ م	٦٨,٠ م	٥٤,٦ م
المدينة بصورة باهظة	٢٤٣١٦ ج	١٧٣١٩ ج	١٠,٨ م	٦,٩ م	١٢ م	١٢ م	٤ م	٥ م	٥٨,٤ م	٥٤,٦ م
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا										
١١٠ - ايرلندا										
١١١ - أسبانيا										
١١٢ - + إسرائيل										
١١٣ - استراليا										
١١٤ - + هونغ كونغ										
١١٥ - المملكة المتحدة										
١١٦ - فنلندا										
١١٧ - + الكويت										
١١٨ - ايطاليا										
١١٩ - + سنغافورة										
١٢٠ - كندا										
١٢١ - هولندا										
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة										
١٢٣ - بلجيكا										
١٢٤ - فرنسا										
١٢٥ - النمسا										
١٢٦ - ألمانيا										
١٢٧ - السويد										
١٢٨ - الولايات المتحدة										
١٢٩ - النرويج										
١٣٠ - الدانمرك										
١٣١ - اليابان										
١٣٢ - سويسرا										
العالم										

(أ) بما فى ذلك اريتريا . (ب) تتضمن الدين بعملات قابلة للتحويل فقط .

جدول ٢٥ : السكان وقوة العمل

	السكان							قوة العمل			
	الإجمالى (بالملايين)			متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية)			السن ١٥ - ٦٤ (بالملايين)	الإجمالى (بالملايين)	متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية)		
	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٣ - ٢٠٠٠	١٩٩٣	١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٣ - ٢٠٠٠
اقتصادات منخفضة الدخل **باستبعاد الصين والهند**	٣٠٩٢ ج ١٠١٥ ج	٣٥١٨ ج ١٢٤١ ج	٤٩٨٧ ج ٢١٢٣ ج	٢,١ م ٢,٥ م	٢,٠ م ٢,٥ م	١,٨ م ٢,٩ م	١٧٣٨ ج ٤٥٩ ج	١٤٣٤ ج ٣٨٥ ج	٢,٣ م ٢,٥ م	٢,١ م ٢,٤ م	١,٦ م ٢,٦ م
١ - موزامبيق	١٥	١٩	٣٥	٢,٥	١,٧	٣,٣	٨	٩	٣,٨	٢,٠	٢,٠
٢ - تنزانيا	٢٨	٣٤	٦٣	٣,١	٣,٢	٢,٨	١٤	١٤	٢,٨	٢,٨	٣,٠
٣ - اثيوبيا	٥٢	٦٤	١٢٧	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٢٤	٢٣	٢,٠	١,٩	٢,٢
٤ - سيراليون	٤	..	..	٢,٠	٢,٥	..	٢	٢	١,٠	١,٢	..
٥ - فييت نام	٧١	٨٣	١١٨	٢,٣	٢,٢	٢,١	٣٩	٣٦	٢,١	٢,٨	٢,٥
٦ - بوروندى	٦	٧	١٣	١,٦	٢,٩	٢,٨	٣	٣	١,٣	٢,٢	٢,٥
٧ - أوغندا	١٨	..	..	٢,٩	٢,٤	..	٩	٩	٢,٦	٢,٨	..
٨ - نيبال	٢١	٢٥	٤١	٢,٦	٢,٦	٢,٥	١١	٨	١,٨	٢,٣	٢,٢
٩ - ملاوى	١١	..	..	٣,١	..	..	٥	٤	٢,٢	..	..
١٠ - تشاد	٦	٧	١٣	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٣	٢	١,٧	١,٩	٢,١
١١ - رواندا	٨	٩	١٦	٣,٣	٢,٩	٢,٦	٤	٤	٣,١	٢,٨	٣,٠
١٢ - بنغلاديش	١١٥	..	..	٢,٨	٢,١	..	٦٠	٣٧	٢,٠	٢,٩	..
١٣ - مدغشقر	١٤	١٧	٣٤	٢,٨	٣,٣	٣,١	٧	٥	٢,٢	٢,١	٢,٣
١٤ - غينيا بيساو	١	١	٢	٤,١	٢,٠	٢,١	١	صفر	٣,٨	١,٣	١,٦
١٥ - كينيا	٢٥	٣٠	٤٦	٣,٦	٣,٣	٢,٥	١١	١١	٣,٦	٣,٥	٣,٧
١٦ - مالى	١٠	١٣	٢٥	٢,٢	٣,٠	٣,١	٥	٣	١,٧	٢,٦	٢,٨
١٧ - النيجر	٩	١١	٢٢	٢,٩	٣,٣	٣,٣	٤	٤	١,٩	٢,٤	٢,٧
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥	٦	١٠	١,٧	٢,٨	٢,٨	٢	٢	١,٣	٢,٠	٢,١
١٩ - بوركينا فاصو	١٠	١٢	٢٢	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٥	٤	١,٧	٢,٠	٢,٣
٢٠ - الهند	٨٩٨	١٠٢٢	١٣٩٢	٢,٢	٢,٠	١,٨	٥٠٦	٣٤١	١,٧	١,٩	١,٧
٢١ - نيجيريا	١٠٥	١٢٩	٢٣٨	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٥٠	٤٦	٣,١	٢,٧	٢,٩
٢٢ - ألبانيا	٣	٤	٥	٢,٢	١,٨	١,٠	٢	٢	٣,٠	٢,٦	٢,٢
٢٣ - نيكاراغوا	٤	٥	٩	٣,١	٣,٠	٣,٣	٢	١	٢,٩	٣,٨	٣,٩
٢٤ - توغو	٤	٥	٩	٢,٦	٣,٠	٣,١	٢	٢	٢,٠	٢,٣	٢,٥
٢٥ - غامبيا	١	١	٢	٣,٢	٣,٧	٣,١	١	صفر	١,٩	١,٤	١,٦
٢٦ - زامبيا	٩	١١	١٩	٣,١	٣,٤	٢,٦	٤	٣	٢,٧	٣,٣	٣,٥
٢٧ - منغوليا	٢	٣	٤	٢,٨	٢,٦	٢,٠	١	١	٢,٨	٢,٩	٢,٨
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٤	٦	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢	١	١,٢	١,٥	١,٩
٢٩ - بنن	٥	٦	١٢	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٣	٢	٢,٠	٢,٢	٢,٦
٣٠ - غانا	١٦	٢٠	٣٨	٢,٢	٣,٣	٢,٩	٨	٦	٢,٤	٢,٧	٣,٠
٣١ - باكستان	١٢٢	..	..	٢,٦	٢,٨	..	٦٥	٣٧	٢,٧	٢,٨	..
٣٢ - طاجيكستان	٦	٧	١٢	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٣	..	..	..	..
٣٣ - الصين	١١٧٨	١٢٥٥	١٤٧١	١,٨	١,٤	٠,٩	٧٧٣	٧٠٧	٢,٤	٢,٠	١,٠
٣٤ - غينيا	٦	٨	١٥	١,٣	٢,٧	٣,٠	٣	٣	١,٨	١,٧	١,٩
٣٥ - موريتانيا	٢	٣	٤	٢,٤	٢,٦	٢,٥	١	١	١,٨	٢,٨	٣,٢
٣٦ - زمبابوى	١١	١٣	٢٠	٣,٠	٣,٢	٢,٢	٦	٤	٢,٨	٢,٨	٣,٠
٣٧ - جورجيا	٥	٦	٦	٠,٧	٠,٦	٠,٢	٤	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	٥	٦	١١	٣,٢	٣,١	٢,٨	٣	٢	٣,١	٣,٨	٣,٧
٣٩ - سرى لانكا	١٨	٢٠	٢٥	١,٧	١,٥	١,٢	١١	٧	٢,٣	١,٥	١,٧
٤٠ - كوت ديفوار	١٣	١٧	٣٧	٤,٠	٣,٧	٣,٣	٦	٥	٢,٥	٢,٦	٢,٥
٤١ - ليسوتو	٢	٢	٤	٢,٣	٢,٩	٢,٦	١	١	٢,٠	٢,٠	٢,٢
٤٢ - أرمينيا	٤	٤	٥	٢,٠	١,٥	٠,٣	٢	٢	..	١,٣	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٥٦	..	..	٢,٢	٢,٠	..	٣٢	١٦	٢,١	٢,٦	..
٤٤ - ميانمار	٤٥	٥٢	٧٦	٢,٢	٢,١	٢,١	٢٤	١٩	٢,٢	١,٩	١,٧
٤٥ - جمهورية اليمن	١٣	..	..	٢,٦	٣,٦	..	٦	٣	١,٦	٢,٦	..
اقتصادات متوسطة الدخل **الدخل المتوسط الأدنى**	١٥٩٧ ج ١٠٩٧ ج	١٧٦١ ج ١٢٠٢ ج	٢٣٢٢ ج ١٥٧٤ ج	١,٩ م ١,٨ م	١,٧ م ١,٧ م	١,٤ م ١,٣ م	٨٨٢ ج ٥٨٦ ج	.. ..	.. ..	.. ..	.. ..
٤٦ - اذربيجان	٧	٨	١٠	١,٧	١,٤	١,١	٤	..	..	..	..
٤٧ - اندونيسيا	١٨٧	..	..	٢,٣	١,٧	..	١١١	٧٦	٢,١	٢,٣	..
٤٨ - السنغال	٨	٩	١٧	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٤	٣	٣,٢	١,٩	٢,١
٤٩ - بوليفيا	٧	٨	١٣	٢,٤	٢,١	٢,٤	٤	٢	٢,١	٢,٧	٢,٦
٥٠ - الكاميرون	١٣	١٥	٢٩	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٧	٥	١,٥	٢,٠	٢,٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢	٢	٣	١,٤	١,١	١,١	١	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٥	٥	٧	٢,٠	١,٨	١,٦	٣	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين	٦٥	٧٥	١٠٥	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٣٥	٢٤	٢,٤	٢,٥	٢,٤
٥٤ - الكونغو	٢	٣	٦	٢,٨	٢,٩	٢,٨	١	١	٢,١	٢,٠	٢,٤
٥٥ - أوزبكستان	٢٢	٢٥	٣٨	٢,٩	٢,٤	٢,١	١١	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	٢٦	٣٠	٤١	٢,٤	٢,٢	١,٩	١٤	٩	٣,٤	٣,٢	٢,٩
٥٧ - مولدوفا	٤	٥	٥	١,١	٠,٧	٠,٣	٣	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	١٠	١٢	٢٢	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٥	٣	٢,١	٣,٠	٣,٣
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤	٥	٨	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢	٢	١,٩	١,٥	١,٠
٦٠ - بلغاريا	٩	٩	٨	٠,٤	صفر	-٠,٥	٦	٤	٠,١	صفر	٠,٣
٦١ - رومانيا	٢٣	٢٣	٢٢	٠,٩	٠,٢	-٠,١	١٥	١٢	صفر	٠,٧	٠,٧
٦٢ - الأردن	٤	٥	٩	٣,٧	٤,٩	٣,٣	٢	١	١,٠	٤,٣	٤,٠
٦٣ - إكوادور	١١	١٣	١٨	٢,٩	٢,٥	٢,٠	٦	٤	٢,٦	٣,٠	٢,٨
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٨	٨	١١	٢,٥	٢,٢	١,٧	٤	٢	٣,١	٣,٢	٢,٧
٦٥ - السلفادور	٦	٦	١٠	٢,٣	١,٥	٢,٢	٣	٢	٢,٩	٣,١	٣,٢
٦٦ - ليتوانيا	٤	٤	٤	٠,٩	٠,٦	-٠,١	٣	٢	١,٥	٠,١	٠,٦
٦٧ - كولومبيا	٣٦	..	..	٢,٢	٢,٣	..	٢٠	١١	٢,٥	٢,٥	..
٦٨ - جامايكا	٢	٣	٣	١,٣	٠,٩	٠,٨	١	١	٢,٩	٢,٦	٢,٢
٦٩ - بيرو	٢٣	٢٦	٣٧	٢,٧	٢,١	١,٩	١٣	٨	٣,٣	٢,٨	٢,٧
٧٠ - باراغواى	٥	٦	٩	٢,٩	٣,١	٢,٥	٣	٢	٣,٥	٢,٩	٢,٧
٧١ - كازاخستان	١٧	١٨	٢٢	١,٣	١,٠	٠,٦	١١	..	..	..	..
٧٢ - تونس	٩	١٠	١٣	٢,٢	٢,٣	١,٦	٥	٣	٣,٦	٣,٠	٢,٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السكان							قوة العمل			
	الإجمالى (بالملايين)			متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية)			السن ١٥ - ٦٤ (بالملايين)	الإجمالى (بالملايين)	متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية)		
	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٣ - ٢٠٠٠	١٩٩٣	١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٣ - ٢٠٠٠
٧٣ - الجزائر	٢٧	٣١	٤٥	٣,١	٢,٧	٢,٢	١٤	٧	٣,٢	٣,٦	٣,٦
٧٤ - ناميبيا	١	٢	٣	٢,٦	٢,٧	٢,٦	١	١	١,٨	٢,٤	٢,٨
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٥	٥	٦	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٣	٢	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	٣	٢	٢	٠,٧	٠,٢	-٠,٨	٢	..	١,٧	..	..
٧٧ - تايلند	٥٨	٦٢	٧٤	٢,٧	١,٧	٠,٩	٣٦	٣١	٢,٨	٢,١	١,٥
٧٨ - كوستاريكا	٣	..	..	٢,٨	..	..	٢	١	٣,٨	..	..
٧٩ - أوكرانيا	٥٢	٥١	٤٩	٠,٥	٠,٢	-٠,٢	٣٤	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	٣٨	٣٩	٤٢	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٢٥	٢٠	٠,٧	٠,٦	٠,٨
٨١ - الاتحاد الروسى	١٤٩	١٤٧	١٤٦	٠,٦	٠,٥	-٠,٣	٩٩	..	..	..	..
٨٢ - بنما	٣	٣	٤	٢,٦	٢,٠	١,٧	٢	١	٢,٤	٢,٨	٢,٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٠	١٠	١١	٠,٥	صفر	٠,١	٧	٥	٠,٣	-٠,٢	٨,٢
٨٤ - بوتسوانا	١	٢	٣	٣,٥	٣,٤	٢,٩	١	صفر	٣,٠	٣,٣	٣,٤
٨٥ - تركيا	٦٠	٦٨	٩١	٢,٣	٢,٣	١,٨	٣٤	٢٥	١,٧	٢,١	١,٩
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٦٤	..	..	٣,٢	..	..	٣٠	١٧	٣,١	..	..
الدخل المتوسط الأعلى	٥٠١ ج	٥٥٩ ج	٧٤٨ ج	٢,٢ م	١,٩ م	١,٦ م	٢٩٦ ج	١٨٨ ج	٣,٢ م	٢,١ م	١,٨ م
٨٧ - فنزويلا	٢١	٢٤	٣٥	٣,٤	٢,٥	٢,١	١٢	٧	٤,٨	٣,٢	٢,٨
٨٨ - بيلاروس	١٠	١٠	١٠	٠,٦	٠,٤	-٠,٢	٧	٥	..	-٠,٢	..
٨٩ - البرازيل	١٥٦	١٧٥	٢٣٠	٢,٤	٢,٠	١,٦	٩٠	٥٩	٣,٤	٢,٢	٢,١
٩٠ - جنوب أفريقيا	٤٠	٤٦	٧١	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢٣	١٣	١,٣	٢,٧	٢,٧
٩١ - موريشيوس	١	١	١	١,٦	٠,٩	١,١	١	صفر	٢,٥	٢,٦	١,٩
٩٢ - استونيا	٢	١	١	٠,٨	٠,٤	-٠,٥	١	..	١,٧	..	..
٩٣ - ماليزيا	١٩	٢٢	٣٢	٢,٤	٢,٥	٢,٣	١٠	٨	٣,٧	٢,٨	٢,٥
٩٤ - شيلى	١٤	١٥	٢٠	١,٦	١,٧	١,٥	٩	٥	٢,٤	٢,٢	١,٤
٩٥ - هنغاريا	١٠	١٠	٩	٠,٤	-٠,٤	-٠,٤	٧	٥	-٠,٥	٠,٢	٠,٣
٩٦ - المكسيك	٩٠	١٠٢	١٣٧	٢,٨	٢,٣	١,٨	٥٠	٣٣	٤,٣	٣,١	٢,٧
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	١	١	٢	١,١	١,٣	١,١	١	١	٢,٢	٢,٢	٢,٠
٩٨ - أوروغواى	٣	٣	٤	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٢	١	٠,٢	٠,٨	١,٠
٩٩ - عمان	٢	٣	٦	٤,٢	٤,٥	٤,٠	١	صفر	٤,٥	٣,٥	٢,٩
١٠٠ - غابون	١	٢	٣	٤,٧	١,٧	٥,٩	١	١	٠,٨	٠,٧	١,١
١٠١ - سلوفينيا	٢	٢	٢	٠,٩	٠,٤	٠,١	١	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	٤	٤	٥	١,٧	٠,٩	٠,٨	٢	١	٢,٤	٢,٠	٠,٤
١٠٣ - الأرجنتين	٣٤	٣٧	٤٦	١,٦	١,٤	١,٢	٢١	١٢	١,٠	١,٢	١,٦
١٠٤ - اليونان	١٠	١١	١٠	٠,٩	٠,٦	٠,٣	٧	٤	٠,٧	٠,٤	٠,٢
١٠٥ - جمهورية كوريا	٤٤	٤٧	٥٤	١,٨	١,١	٠,٩	٣١	٢٠	٢,٦	٢,٣	١,٨
١٠٦ - البرتغال	١٠	١٠	١٠	٠,٨	٠,١	صفر	٧	٥	٢,٥	٠,٩	٠,٨
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	١٧	٢١	٤٣	٥,١	٤,٤	٣,١	١٠	٥	٥,٥	٣,٨	٣,٣
١٠٨ - تركمانستان	٤	٥	٧	٢,٧	٢,٤	٢,١	٢	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٤٦٨٩ ج	٥٢٧٩ ج	٧٣٠٩ ج	٢,١ م	١,٩ م	١,٧ م	٢٦٥٠ ج	..	..	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٥٩ ج	٦٨٣ ج	٦٨٣ ج	٢,٧ م	٢,٩ م	٢,٩ م	٢٩٠ ج	٢٢٨ ج	٢,٤ م	٢,٥ م	٢,٧ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	١٧١٤ ج	١٨٦١ ج	٢٢٨٣ ج	١,٩ م	١,٥ م	١,٢ م	١٠٩٣ ج	٩٤٢ ج	٢,٤ م	٢,١ م	١,٣ م
جنوب آسيا	١١٩٤ ج	١٣٩١ ج	١٩٨٨ ج	٢,٣ م	٢,١ م	٢,٢ م	٦٦٩ ج	٤٣٧ ج	١,٨ م	٢,١ م	٢,٠ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٥ ج	٥٠٧ ج	٥٥٣ ج	١,٠ م	٠,٨ م	٠,٤ م	٣١٦ ج	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦٢ ج	٣١٣ ج	٥٠٧ ج	٢,٩ م	٣,٠ م	٢,٥ م	١٤٨ ج	٧١ ج	٣,٠ م	٣,٢ م	٣,٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٦٥ ج	٥٢٢ ج	٧٠٩ ج	٢,٤ م	٢,٠ م	١,٦ م	٢٧٤ ج	١٦٩ ج	٣,١ م	٢,٥ م	٢,٣ م
المدينة بصورة باهظة	٣٨٦ ج	٤٣٢ ج	٦٠٤ ج	٢,١ م	١,٩ م	١,٧ م	٢٣٣ ج	١٤٦ ج	٢,٣ م	٢,٠ م	٢,١ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٨١٢ ج	٨٤٤ ج	٩٠٨ ج	٠,٨ م	٠,٦ م	٠,٥ م	٥٤٤ ج	٣٨٥ ج	١,٣ م	٠,٧ م	٠,٣ م
١٠٩ - نيوزيلندا	٣	٤	٤	١,٠	٠,٩	١,١	٢	٢	١,٧	١,٧	٠,٨
١١٠ - ايرلندا	٤	٤	٤	١,٤	٠,٣	٠,٣	٢	٢	١,١	١,٦	١,٥
١١١ - اسبانيا	٣٩	٤٠	٣٨	١,١	٠,٤	٠,١	٢٧	١٥	٠,٨	١,١	٠,٧
١١٢ - + إسرائيل	٥	٦	٨	٢,٧	٢,٣	٢,١	٣	٢	٢,٨	٢,٢	١,٩
١١٣ - استراليا	١٨	١٩	٢٥	١,٥	١,٥	١,٣	١١	٨	٢,٣	١,٦	١,٢
١١٤ - + هونغ كونغ	٦	٦	٦	٢,٥	١,١	٠,٤	٤	٣	٤,٣	١,٩	-٠,٤
١١٥ - المملكة المتحدة	٥٨	٥٩	٦١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٣٨	٢٨	٠,٥	٠,٣	٠,١
١١٦ - فنلندا	٥	٥	٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٣	٣	٠,٨	٠,٦	٠,٢
١١٧ - + الكويت	٢	٢	٣	٦,١	١,٩	٠,٤	١	١	٧,١	٤,٧	٣,٠
١١٨ - ايطاليا	٥٧	٥٧	٥٢	٠,٥	٠,١	صفر	٣٩	٢٣	٠,٥	٠,٥	-٠,١
١١٩ - + سنغافورة	٣	٣	٣	١,٥	١,١	٠,٩	٢	١	٤,٣	١,٣	٠,٥
١٢٠ - كندا	٢٩	٣١	٣٨	١,٤	١,٢	١,١	١٩	١٤	٣,١	١,١	٠,٨
١٢١ - هولندا	١٥	١٦	١٦	٠,٨	٠,٦	٠,٦	١٠	٦	١,٥	١,٠	٠,٢
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٢	٢	٣	١٥,٢	٤,٤	٢,٢	١	١	١٧,٢	٣,٥	١,٧
١٢٣ - بلجيكا	١٠	١٠	١٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٧	٤	٠,٩	٠,٤	صفر
١٢٤ - فرنسا	٥٧	٥٩	٦١	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٣٨	٢٦	٠,٩	٠,٧	٠,٤
١٢٥ - النمسا	٨	٨	٨	٠,١	٠,٣	٠,٥	٥	٤	٠,٨	٠,٥	صفر
١٢٦ - ألمانيا	٨١	٨٢	٧٦	٠,١	٠,٢	٠,٢	٥٥	٤٢	٠,٦	-٠,٨	-١,٨
١٢٧ - السويد	٩	٩	١٠	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٦	٤	١,١	٠,٤	٠,٢
١٢٨ - الولايات المتحدة	٢٥٨	٢٧٥	٣٣١	١,١	١,٠	٠,٩	١٦٥	١٢٥	٢,٣	١,٠	٠,٨
١٢٩ - النرويج	٤	٤	٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٣	٢	٢,٠	٠,٨	٠,٥
١٣٠ - الدانمرك	٥	٥	٥	٠,٤	٠,١	٠,١	٤	٣	١,٣	٠,٥	صفر
١٣١ - اليابان	١٢٤	١٢٦	١٢٢	١,١	٠,٥	٠,٢	٨٦	٦٣	٠,٧	٠,٨	٠,٢
١٣٢ - سويسرا	٧	٧	٨	٠,٢	٠,٨	٠,٩	٥	٣	٠,٣	٠,٣	-٠,٢
العالم	٥٥٠١ ج	٦١٢٣ ج	٨٢١٧ ج	١,٨ م	١,٧ م	١,٥ م	٣١٧٨ ج	..	..	..	..

جدول ٢٦ : التزايد السكانى والخصوبة

	معدل المواليد الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الوفيات الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الخصوبة الكلى			النسبة المئوية للمواليد فى ١٩٩٣ إلى عدد النساء اللاتى يبلغن من العمر		النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	أقل من ٢٠	أكثر من ٣٥	١٩٩٣ - ٨٨
اقتصادات منخفضة الدخل	٣٩ م	٢٨ م	١٤ م	١٠ م	٥,٩ م	٣,٦ م	٣,٣ م			
باستبعاد الصين والهند	٤٥ م	٤٠ م	١٩ م	١٣ م	٦,٥ م	٥,٥ م	٤,٩ م			
١ - موزامبيق	٤٦	٤٥	٢٢	١٨	٦,٥	٦,٤	٥,٨	١٥	٢٠	..
٢ - تنزانيا	٥٠	٤٣	١٩	١٤	٦,٨	٥,٨	٥,٢	١٧	١٤	١٠
٣ - اثيوبيا	٥٠	٤٨	٢٤	١٨	٦,٨	٦,٩	٦,٢	١٧	١٣	٤
٤ - سيراليون	٤٩	٤٩	٣٠	٢٥	٦,٥	٦,٤	..	٢٢	١٣	..
٥ - فييت نام	٣٨	٣٠	١٥	٨	٥,٩	٣,٨	٣,٣	٣	١٦	٥٣
٦ - بوروندى	٤٤	٤٥	٢٠	١٥	٦,٨	٦,٧	٦,٠	٧	٢٤	..
٧ - أوغندا	٥٠	٥١	١٩	١٩	٦,٩	٧,٢	..	٢٢	١٤	٥
٨ - نيبال	٤٥	٣٩	٢٢	١٣	٦,١	٥,٣	٤,٧	١٤	١٤	١٠
٩ - ملاوى	٥٦	٥٠	٢٤	٢٠	٧,٣	٧,١	..	١٨	١٧	١٣
١٠ - تشاد	٤٥	٤٣	٢٦	١٨	٦,٠	٥,٨	٥,٣	٢٢	١٣	..
١١ - رواندا	٥٣	٤٤	٢١	١٧	٨,٢	٦,٤	٥,٧	٨	١٧	٢١
١٢ - بنغلاديش	٤٨	٣٥	٢١	١١	٧,٠	٤,٣	..	٢٠	٩	٤٠
١٣ - مدغشقر	٤٨	٤٣	٢٠	١١	٦,٦	٦,٠	٥,٤	١٨	١٥	١٧
١٤ - غينيا بيساو	٤١	٤٢	٢٧	٢١	٥,٣	٥,٧	٥,٢	٢٢	١٤	..
١٥ - كينيا	٥٣	٣٦	١٨	٩	٨,١	٥,٢	٤,٠	١٨	١٢	٣٣
١٦ - مالى	٥١	٥٠	٢٦	١٩	٧,١	٧,٠	٦,٣	٢٠	١٥	٢٥
١٧ - النيجر	٥٩	٥٢	٢٦	١٩	٨,٠	٧,٣	٦,٨	٢٢	١٤	٤
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٤	٤٤	٢٣	١٥	٦,١	٦,٦	٥,٦	٦	٢٤	..
١٩ - بوركينا فاصو	٤٨	٤٦	٢٥	١٨	٦,٤	٦,٤	٥,٨	١٨	١٤	٨
٢٠ - الهند	٣٩	٢٩	١٦	١٠	٥,٥	٣,٧	٣,٢	١١	١٠	٤٣
٢١ - نيجيريا	٤٦	٤٥	٢١	١٥	٦,٤	٦,٤	٥,٧	١٧	١٧	٦
٢٢ - ألبانيا	٣٣	٢٣	٧	٦	٤,٨	٢,٨	٢,٥	٣	١٠	..
٢٣ - نيكاراغوا	٤٨	٤٠	١٤	٧	٦,٩	٤,٩	٤,٢	٢١	١٠	٤٤
٢٤ - توغو	٤٦	٤٤	٢٠	١٣	٦,٦	٦,٥	٥,٨	١٥	٢٠	٣٣
٢٥ - غامبيا	٤٩	٤٣	٢٨	١٩	٦,٥	٥,٥	٥,٠	١٩	١٤	..
٢٦ - زامبيا	٤٩	٤٤	١٩	١٥	٦,٨	٥,٩	٥,٢	١٨	١٣	١٥
٢٧ - منغوليا	٤٢	٢٧	١٤	٧	٥,٨	٣,٥	٣,١	٧	١٣	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٣	٤١	٢٢	١٧	٥,٧	٥,٦	٥,١	٢٠	١٧	..
٢٩ - بنن	٤٩	٤٨	٢٧	١٨	٧,٠	٧,٠	٦,٣	١٦	١٦	..
٣٠ - غانا	٤٦	٤١	١٦	١١	٦,٧	٥,٩	٥,٣	١٦	١٨	١٣
٣١ - باكستان	٤٨	٤٠	١٩	٩	٧,٠	٦,١	..	٧	٢١	١٤
٣٢ - طاجيكستان	٤٠	٣٦	١٠	٦	٦,٨	٤,٨	٤,٣	٥	١٣	..
٣٣ - الصين	٣٣	١٩	٨	٨	٥,٨	٢,٠	١,٩	٤	٤	٨٣
٣٤ - غينيا	٥٢	٥٠	٢٧	٢٠	٧,٠	٦,٩	٦,٢	٢٤	١٢	..
٣٥ - موريتانيا	٤٥	٤٠	٢٢	١٤	٦,٥	٥,٣	٤,٨	١٨	١٥	..
٣٦ - زمبابوى	٤٩	٣٨	١٦	١٢	٧,٣	٤,٩	٤,٢	١٤	١٣	٤٣
٣٧ - جورجيا	١٩	١٦	١٠	٩	٢,٦	٢,١	٢,١	١٢	٧	..
٣٨ - هندوراس	٤٨	٣٦	١٤	٦	٧,٢	٤,٨	٤,٠	١٨	١٣	٤٧
٣٩ - سرى لانكا	٣٠	٢٠	٨	٦	٤,٣	٢,٤	٢,٢	٨	١٤	..
٤٠ - كوت ديفوار	٥١	٤٩	٢٠	١٥	٧,٤	٧,٣	٦,٦	٢٣	١٣	..
٤١ - ليسوتو	٤٣	٣٧	٢٠	١٠	٥,٧	٥,١	٤,٦	١٢	١٧	٢٣
٤٢ - أرمينيا	٢٣	٢٠	٦	٦	٣,٢	٢,٦	٢,٣	١٢	٥	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٤٠	٢٩	١٧	٨	٥,٩	٣,٨	..	١٢	١٣	٤٧
٤٤ - ميانمار	٤٠	٣٢	١٧	١١	٥,٩	٤,١	٣,٦	٥	١٦	..
٤٥ - جمهورية اليمن	٥٣	٤٩	٢٣	١٥	٧,٦	٧,٥	..	١١	٢٢	١٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٣١ م	٢٣ م	١٢ م	٨ م	٤,٥ م	٣,٠ م	٢,٧ م			
الدخل المتوسط الأدنى	٣١ م	٢٣ م	١٢ م	٩ م	٤,٤ م	٣,٠ م	٢,٧ م			
٤٦ - اذربيجان	٢٩	٢٢	٧	٦	٤,٦	٢,٥	٢,٢	٤	٧	..
٤٧ - اندونيسيا	٤٠	٢٤	١٨	٨	٥,٣	٢,٨	..	١٤	١٢	٥٠
٤٨ - السنغال	٤٩	٤٣	٢٥	١٦	٧,٠	٦,٠	٥,٤	١٩	١٦	٧
٤٩ - بوليفيا	٤٥	٣٥	٢٠	١٠	٦,٥	٤,٧	٤,١	١٢	١٦	٣٠
٥٠ - الكاميرون	٤٥	٤٠	٢٠	١٢	٦,٢	٥,٦	٥,١	١٨	١٥	١٦
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٥	١٥	٨	٧	٣,١	٢,٠	٢,٠	١٠	٦	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٣١	٢٨	١١	٧	٤,٨	٣,٦	٣,١	٦	١١	..
٥٣ - الفلبين	٣٩	٣٠	١٠	٦	٥,٧	٣,٩	٣,٣	٥	١٦	٤٠
٥٤ - الكونغو	٤٦	٤٤	٢٠	١٥	٦,٣	٦,٢	٥,٦	١٧	١٦	..
٥٥ - أوزبكستان	٣٦	٣١	١٠	٦	٦,١	٣,٨	٣,٣	٦	٩	..
٥٦ - المغرب	٤٧	٢٨	١٦	٨	٧,٠	٣,٦	٢,٨	٧	١٨	٤٢
٥٧ - مولدوفا	١٩	١٦	١٠	١١	٢,٦	٢,١	٢,١	١٠	٩	..
٥٨ - غواتيمالا	٤٥	٣٨	١٤	٨	٦,٥	٥,٣	٤,٦	١٧	١٣	..
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤٢	٣٣	١٨	١١	٦,١	٥,٠	٤,٤	٤	٢٧	..
٦٠ - بلغاريا	١٦	١٠	٩	١٣	٢,٢	١,٥	١,٥	٢١	٣	..
٦١ - رومانيا	٢٠	١١	٩	١١	٢,٨	١,٥	١,٥	١٥	٧	..
٦٢ - الأردن	..	٣٧	..	٥	..	٥,١	٤,٣	٧	١٤	٤٠
٦٣ - إكوادور	٤١	٢٨	١٢	٦	٦,٢	٣,٤	٢,٩	١٥	١٤	٥٨
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٤١	٢٦	١١	٦	٦,١	٣,٠	٢,٧	١٨	٩	٥٦
٦٥ - السلفادور	٤٤	٣٣	١٢	٧	٦,٣	٣,٩	٣,٤	٢٤	٩	٥٣
٦٦ - ليتوانيا	١٧	١٣	٩	١١	٢,٣	١,٨	١,٩	٨	٧	..
٦٧ - كولومبيا	٣٦	٢٤	٩	٦	٥,٣	٢,٦	..	١٥	١١	٦٦
٦٨ - جامايكا	٣٤	٢١	٨	٦	٥,٣	٢,٣	٢,١	٢٠	٩	٥٥
٦٩ - بيرو	٤٢	٢٧	١٤	٧	٦,٢	٣,٣	٣,٠	١٢	١٥	٥٥
٧٠ - باراغواى	٣٨	٣٢	٧	٥	٥,٩	٤,٢	٣,٧	٤	١٦	٤٨
٧١ - كازاخستان	٢٦	٢٠	٩	٧	٣,٥	٢,٥	٢,٣	٨	٩	..
٧٢ - تونس	٣٩	٢٥	١٤	٦	٦,٤	٣,١	٢,٦	٥	١٣	٥٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	معدل المواليد الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الوفيات الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الخصوبة الكلى			النسبة الملوية للمواليد فى ١٩٩٣ إلى عدد النساء اللاتى يبلغن من العمر		النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل أ (نسبة ملوية)
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	أقل من ٢٠	أكثر من ٣٥	١٩٩٣ . ٨٨
٧٣ . الجزائر	٤٩	٢٩	١٦	٦	٧،٤	٣،٨	٣،١	٦	١٥	..
٧٤ . ناميبيا	٤٣	٣٧	١٨	١٠	٦،٠	٥،٢	٤،٧	١٥	٢٠	٢٣
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	١٩	١٤	١٠	١١	٢،٥	١،٩	١،٩	١٣	٥	..
٧٦ . لاتفيا	١٤	١١	١١	١٣	١،٩	١،٦	١،٦	١٠	٨	..
٧٧ . تايلند	٣٨	١٩	١٠	٦	٥،٥	٢،١	٢،١	١٤	١١	..
٧٨ . كوستاريكا	٣٤	٢٦	٦	٤	٤،٩	٣،١	..	١٧	١١	..
٧٩ . أوكرانيا	١٥	١١	٩	١٣	٢،٠	١،٦	١،٦	١٣	٦	..
٨٠ . بولندا	١٧	١٣	٨	١١	٢،٣	١،٩	١،٩	٨	٩	..
٨١ . الاتحاد الروسى	١٥	١١	٩	١٣	٢،٠	١،٤	١،٧	١٢	٨	..
٨٢ . بنما	٣٧	٢٥	٨	٥	٥،٢	٢،٨	٢،٥	١٩	٩	..
٨٣ . الجمهورية التشيكية	١٦	١٣	١٣	١٣	٢،١	١،٨	١،٨	١٤	٤	٦٩
٨٤ . بوتسوانا	٥٠	٣٧	١٥	٦	٦،٧	٤،٨	٤،٢	١٥	١٥	٣٣
٨٥ . تركيا	٣٦	٢٧	١٢	٧	٥،٣	٣،٣	٢،٨	٨	١٠	٦٣
٨٦ . جمهورية إيران الإسلامية	٤٥	٣٥	١٦	٧	٦،٧	٤،٩	..	١٣	١٥	..
الدخل المتوسط الأعلى	٣٣ م	٢٤ م	١٠ م	٧ م	٤،٧ م	٣،٠ م	٢،٧ م			
٨٧ . فنزويلا	٣٧	٢٧	٧	٥	٥،٣	٣،٢	٢،٨	١٩	١١	..
٨٨ . بيلاروس	١٦	١٢	٩	١٢	٢،٣	١،٦	١،٦	٨	٧	..
٨٩ . البرازيل	٣٥	٢٤	١٠	٧	٤،٩	٢،٨	٢،٥	١٦	١٢	..
٩٠ . جنوب أفريقيا	٣٩	٣١	١٤	٩	٥،٧	٤،٠	٣،٦	١٢	١٦	..
٩١ . موريشيوس	٢٩	٢١	٧	٧	٣،٦	٢،٣	٢،٢	١١	١٠	٧٥
٩٢ . استونيا	١٥	١١	١١	١٣	٢،١	١،٦	١،٦	١١	٨	..
٩٣ . ماليزيا	٣٦	٢٨	٩	٥	٥،٥	٣،٥	٣،٠	٥	١٤	٥٦
٩٤ . شيلى	٢٩	٢٢	١٠	٦	٤،٠	٢،٥	٢،٤	١١	٩	..
٩٥ . هنغاريا	١٥	١٢	١١	١٥	٢،٠	١،٧	١،٧	١٤	٥	..
٩٦ . المكسيك	٤٣	٢٧	١٠	٥	٦،٥	٣،١	٢،٦	١٥	١٠	..
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	٢٨	٢١	٨	٦	٣،٦	٢،٤	٢،٢	١٤	٨	..
٩٨ . أوروغواى	٢١	١٧	١٠	١٠	٢،٩	٢،٣	٢،٢	١٥	١٢	..
٩٩ . عمان	٥٠	٤٣	٢١	٥	٧،٢	٧،١	٦،٤	١٤	١٤	٩
١٠٠ . غابون	٣١	٣٨	٢١	١٥	٤،٢	٥،٤	٥،٥	١٨	١٧	..
١٠١ . سلوفينيا	١٧	١١	١٠	١١	٢،٢	١،٤	١،٤	١١	٦	..
١٠٢ . بورتوريكو	٢٥	١٨	٧	٧	٣،٢	٢،٢	٢،١	١٧	٧	..
١٠٣ . الأرجنتين	٢٣	٢٠	٩	٨	٣،١	٢،٧	٢،٥	١٤	١٢	..
١٠٤ . اليونان	١٧	١٠	٨	١٠	٢،٣	١،٤	١،٤	٨	٨	..
١٠٥ . جمهورية كوريا	٣٠	١٦	١٠	٦	٤،٣	١،٧	١،٨	٢	٢	٧٧
١٠٦ . البرتغال	٢٠	١٢	١١	١١	٢،٨	١،٦	١،٦	٨	٩	..
١٠٧ . المملكة العربية السعودية	٤٨	٣٥	١٨	٥	٧،٣	٦،٣	٥،٧	١٧	٢٥	..
١٠٨ . تركمانستان	٣٧	٣١	١١	٧	٦،٣	٣،٩	٣،٤	٣	١٣	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٣٦ م	٢٧ م	١٣ م	٩ م	٥،٤ م	٣،٤ م	٣،١ م			
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨ م	٤٤ م	٢١ م	١٥ م	٦،٦ م	٦،٢ م	٥،٦ م			
شرق آسيا والمحيط الهادى	٣٥ م	٢١ م	١٠ م	٨ م	٥،٧ م	٢،٣ م	٢،٢ م			
جنوب آسيا	٤١ م	٣١ م	١٧ م	١٠ م	٥،٨ م	٤،٠ م	٣،٦ م			
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٠ م	١٦ م	٩ م	١١ م	٢،٧ م	٢،١ م	٢،٠ م			
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٥ م	٣٣ م	١٦ م	٧ م	٦،٧ م	٤،٧ م	٤،١ م			
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٦ م	٢٦ م	١٠ م	٧ م	٥،٢ م	٣،١ م	٢،٧ م			
المدينة بصورة باهظة	٣٣ م	٢٦ م	١١ م	٨ م	٤،٧ م	٣،٣ م	٣،٠ م			
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٧ م	١٣ م	١٠ م	٩ م	٢،٣ م	١،٧ م	١،٨ م			
١٠٩ . نيوزيلندا	٢٢	١٧	٩	٨	٣،٠	٢،٢	٢،١	٨	٩	..
١١٠ . ايرلندا	٢٢	١٥	١١	٩	٣،٨	٢،١	٢،١	٥	١٧	٦٠
١١١ . أسبانيا	٢٠	١٠	٨	٩	٢،٩	١،٢	١،٢	٥	١١	..
١١٢ . + إسرائيل	٢٧	٢١	٧	٧	٣،٨	٢،٨	٢،٥	٤	١٥	..
١١٣ . استراليا	٢٠	١٥	٩	٧	٢،٧	١،٩	١،٩	٥	١٠	..
١١٤ . + هونغ كونغ	٢١	١١	٥	٦	٣،٣	١،٢	١،٢	٢	١٣	..
١١٥ . المملكة المتحدة	١٦	١٣	١٢	١١	٢،٢	١،٨	١،٨	٨	٩	..
١١٦ . فنلندا	١٤	١٣	١٠	١٠	١،٨	١،٩	٢،٠	٣	١٤	..
١١٧ . + الكويت	٤٧	٢٤	٦	٢	٧،١	٣،١	٢،٨	٨	١٣	..
١١٨ . ايطاليا	١٧	١٠	١٠	١٠	٢،٤	١،٣	١،٣	٣	١١	..
١١٩ . + سنغافورة	٢٣	١٦	٥	٦	٣،٠	١،٧	١،٧	٢	١٣	..
١٢٠ . كندا	١٧	١٥	٧	٨	٢،٢	١،٩	٢،٠	٦	٩	..
١٢١ . هولندا	١٧	١٣	٨	٩	٢،٣	١،٦	١،٦	٢	١٢	٧٦
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة	٣٥	٢٣	١١	٣	٦،٥	٤،٢	٣،٧	١٢	١٨	..
١٢٣ . بلجيكا	١٤	١٢	١٢	١١	٢،١	١،٧	١،٨	٣	٨	..
١٢٤ . فرنسا	١٧	١٣	١١	١٠	٢،٤	١،٧	١،٧	٢	١٢	٨٠
١٢٥ . النمسا	١٥	١٢	١٣	١١	٢،٢	١،٥	١،٦	٦	٨	..
١٢٦ . ألمانيا	١٣	١٠	١٢	١١	١،٩	١،٣	١،٣	٤	١٠	..
١٢٧ . السويد	١٤	١٤	١٠	١١	٢،٠	٢،١	٢،١	٣	١١	..
١٢٨ . الولايات المتحدة	١٧	١٦	٩	٩	٢،٢	٢،١	٢،١	١٣	١٠	٧٤
١٢٩ . النرويج	١٧	١٤	١٠	١١	٢،٤	١،٩	٢،٠	٤	٨	٨٤
١٣٠ . الدانمرك	١٥	١٢	١٠	١٢	٢،١	١،٧	١،٧	٣	٨	..
١٣١ . اليابان	١٩	١٠	٧	٨	٢،٠	١،٥	١،٥	١	٨	٥٦
١٣٢ . سويسرا	١٦	١٣	٩	٩	٢،٠	١،٦	١،٧	١	١٢	..
العالم	٣٢ م	٢٥ م	١٣ م	٩ م	٤،٨ م	٣،٢ م	٢،٩ م			

(أ) تتضمن البيانات النساء اللاتى يمارس أزواجهن وسائل منع الحمل ؛ انظر الملاحظات التقنية .

جدول ٢٧ : الصحة والتغذية

	عدد السكان لكل				الأطفال ذوى الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية)	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		تفشى سوء التغذية (دون خمس سنوات)	معدل الوفيات دون الـ (لكل ألف من المواليد)
	طبيب		ممرض أو ممرضة						
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٩٣ - ٨٨	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٧٧٦٠ م	٠٠	٥٩٣٠ م			١٠٨ م	٦٤ م		١٠٣ م
باستبعاد الصين والهند	٢٠٦٤٠ م	٠٠	١٢٧٨٠ م			١٣٥ م	٨٩ م		١٤٤ م
١ - موزامبيق	١٨٧٨٠	٠٠	٤٢٨٠	٠٠	٠٠	١٧١	١٤٦	٠٠	٢٨٢
٢ - تنزانيا	٢٢٩٠٠	٠٠	٣٤٠٠	٠٠	٠٠	١٢٩	٨٤	٢٨	١٦٧
٣ - اثيوبيا	٨٥٦٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٩	١١٧	٤٧	٢٠٤
٤ - سيراليون	١٧٨٣٠	٠٠	٢٧٠٠	٠٠	١٣	١٩٧	١٦٤	٠٠	٢٨٤
٥ - فييت نام	٠٠	٢٣٠٠	٤٣١٠	٤٠٠	٠٠	١١١	٤١	٤٢	٤٨
٦ - بوروندى	٥٨٥٧٠	١٧٢٤٠	٦٩١٠	٤٨٠٠	٠٠	١٣٨	١٠١	٠٠	١٧٨
٧ - أوغندا	٩٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧	١١٤	٢٣	١٨٥
٨ - نيبال	٥٢٠٥٠	١٦١١٠	١٧٩٧٠	٢٣٠٠	٢٦	١٥٧	٩٦	٥٠	١٢٨
٩ - ملاوى	٧٦٥٨٠	٥٠٣٦٠	٥٣٣٠	١٩٨٠	١١	١٩٣	١٤٢	٢٧	٢٢٣
١٠ - تشاد	٦١٩٠٠	٢٩٤١٠	٨٠٢٠	٠٠	٠٠	١٧١	١٢٠	٠٠	٢٠٦
١١ - رواندا	٦٠١٣٠	٠٠	٥٦٣٠	٠٠	١٦	١٤٢	٠٠	٢٩	٠٠
١٢ - بنغلاديش	٨٤٥٠	٥٢٢٠	٦٥٨١٠	١١٣٥٠	٣٤	١٤٠	١٠٦	٦٧	١٢٢
١٣ - مدغشقر	١٠٣١٠	٠٠	٢٥٠	٠٠	١٠	١٨١	٩٣	٣٩	١٦٤
١٤ - غينيا بيساو	١٧٥٠٠	٠٠	٢٨٦٠	٠٠	١٢	١٨٥	١٣٨	٠٠	٢٣٥
١٥ - كينيا	٨٠٠٠	٠٠	٢٥٢٠	٠٠	١٥	١٠٢	٦١	٢٢	٩٤
١٦ - مالى	٤٥٣٢٠	٢١١٨٠	٢٦٧٠	٢٠٥٠	١٠	٢٠٤	١٥٧	٠٠	٢١٧
١٧ - النيجر	٦٠٣٦٠	٣٥١٤٠	٥٦٩٠	٦٦٠	٠٠	١٧١	١٢٢	٠٠	٣٢٠
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٥١٦٠	٤٤٥٠	١٣٨٠	٤٩٠	٣٠	١٤٦	٩٥	٤١	١٤١
١٩ - بوركينا فاصو	٩٥٦٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢	١٧٨	١٢٩	٠٠	١٧٥
٢٠ - الهند	٤٩٥٠	٠٠	٣٧٦٠	٠٠	٠٠	١٣٧	٨٠	٦٣	١٢٢
٢١ - نيجيريا	٢٠٥٣٠	٠٠	٤٣٧٠	٠٠	١٧	١١٤	٨٣	٤٣	١٩١
٢٢ - ألبانيا	١٠٧٠	٠٠	٢٣٠	٠٠	٠٠	٦٦	٢٩	٠٠	٤١
٢٣ - نيكاراغوا	٢١٥٠	١٤٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٦	٥١	١٢	٧٢
٢٤ - توغو	٢٨٨٦٠	٠٠	١٥٩٠	٠٠	٣٢	١٣٤	٨٣	٢٤	١٣٥
٢٥ - غامبيا	٢٤٤٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	١٨٥	١٣٠	٠٠	٠٠
٢٦ - زامبيا	١٣٦٤٠	١١٤٣٠	١٧٣٠	٦١٠	٠٠	١٠٦	١٠٣	٢٧	٢٠٣
٢٧ - منغوليا	٥٨٠	٣٦٠	٢٥٠	٠٠	٥	١٠٢	٥٨	٠٠	٧٨
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٤٠٢٠	٠٠	٢٤٨٠	٠٠	١٨	١٣٩	١٠١	٠٠	١٧٧
٢٩ - بنن	٢٨٩٦٠	٠٠	٢٦١٠	٠٠	١٠	١٤٦	٨٥	٠٠	١٤٤
٣٠ - غانا	١٢٩١٠	٠٠	٦٩٠	٠٠	٥	١١١	٧٩	٣٦	٠٠
٣١ - باكستان	٤٦٧٠	٠٠	٧٠٢٠	٠٠	٣٠	١٤٢	٨٨	٤٠	١٣٧
٣٢ - طاجيكستان	٦٣٠	٤٢٠	١٩٠	١٤٠	٠٠	٧٧	٤٧	٠٠	٨٣
٣٣ - الصين	١٥٠٠	١٠٦٠	٢٥٠٠	١٤٩٠	٦	٦٩	٣٠	٢٥	٥٤
٣٤ - غينيا	٥٠٦٥٠	٠٠	٣٧٣٠	٠٠	١١	١٨١	١٣٢	١٨	٢٢٦
٣٥ - موريتانيا	١٧٩٦٠	٠٠	٣٧٥٠	٠٠	٠٠	١٤٨	٩٩	٠٠	٢٠٢
٣٦ - زمبابوى	٦٣١٠	٠٠	٦٥٠	٠٠	٦	٩٦	٦٧	١٠	٨٣
٣٧ - جورجيا	٢٨٠	١٨٠	١١٠	٨٠	٠٠	٣٥	١٩	٠٠	٢٨
٣٨ - هندوراس	٣٧٢٠	٢٣٣٠	١٤٥٠	٠٠	٩	١١٠	٤١	٠٠	٥٦
٣٩ - سرى لانكا	٥٩٠٠	٠٠	١٢٩٠	٠٠	٢٢	٥٨	١٧	٠٠	١٩
٤٠ - كوت ديفوار	١٥٥٤٠	٠٠	١٩٣٠	٠٠	٠٠	١٣٥	٩١	٠٠	١٢٠
٤١ - ليسوتو	٣٠٤٠٠	٠٠	٣٨٩٠	٠٠	٠٠	١٣٤	٧٧	٠٠	١٥٦
٤٢ - أرمينيا	٣٥٠	٢٦٠	١٤٠	١٠٠	٠٠	٢٤	٢١	٠٠	٣٣
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٢٠٣٠	١٣٤٠	٢٤٨٠	٥٠٠	١٢	١٥٨	٦٤	١٠	٨٦
٤٤ - ميانمار	٨٨٢٠	١٢٩٠٠	٣٠٥٠	١٢٤٠	١٣	١٢٨	٨٢	٣٢	١١١
٤٥ - جمهورية اليمن	٣٤٧٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٢	١١٧	٣٠	١٣٧
اقتصادات متوسطة الدخل	٥٨٢٠ م	٠٠	١٧٣٠ م	٠٠		٧٤ م	٣٩ م		٥٧ م
الدخل المتوسط الأدنى	٧٤٧٠ م	٠٠	١٦٠٠ م	٠٠		٧٥ م	٤٠ م		٦٣ م
٤٦ - أذربيجان	٣٩٠	٢٦٠	١٣٠	١١٠	٠٠	٣٨	٢٨	٠٠	٥٢
٤٧ - اندونيسيا	٢٧٤٤٠	٠٠	٤٩١٠	٠٠	٠٠	١١٨	٥٦	٤٦	١١١
٤٨ - السنغال	١٥٨١٠	٠٠	١٦٧٠	٠٠	١٠	١٣٥	٦٧	٢٠	١٢٠
٤٩ - بوليفيا	١٩٧٠	٠٠	٣٩٩٠	٠٠	٩	١٥٣	٧٣	١١	١١٤
٥٠ - الكاميرون	٢٩٣٩٠	١٢٠٠٠	٣٩١٠	٢٠٠٠	١٣	١٢٦	٦١	١٤	١١٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٤٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢	٢٦	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٤٨٠	٣١٠	١٤٠	١١٠	٠٠	٦٢	٣٤	٠٠	٥٨
٥٣ - الفلبين	٩٢٧٠	٠٠	٢٦٨٠	٠٠	٠٠	٧١	٤٢	٣٤	٥٩
٥٤ - الكونغو	٩٩٤٠	٠٠	٨١٠	٠٠	٠٠	١٠١	٨٤	٠٠	١٠٩
٥٥ - أوزبكستان	٤٩٠	٢٨٠	١٥٠	٩٠	٠٠	٦٦	٤٠	٠٠	٦٦
٥٦ - المغرب	١٣٠٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٨	٦٦	٩	٨٤
٥٧ - مولدوفا	٤٩٠	٢٥٠	١٣٠	٩٠	٠٠	٣٨	٢٥	٠٠	٣٦
٥٨ - غواتيمالا	٣٦٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٤٦	٠٠	٧٣
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١١٦٤٠	١٢٧٥٠	١٧١٠	١١٦٠	٠٠	١١٢	٦٧	٠٠	٩٥
٦٠ - بلغاريا	٥٤٠	٠٠	٢٤٠	٠٠	٦	٢٨	١٤	٠٠	١٩
٦١ - رومانيا	٨٤٠	٥٤٠	٤٣٠	٠٠	٠٠	٤٥	٢٣	٠٠	٢٩
٦٢ - الأردن	٢٤٨٠	٧٧٠	٨٧٠	٥٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٦	٤٢
٦٣ - إكوادور	٢٨٧٠	٩٦٠	٢٦٤٠	٦٠٠	٠٠	١٠٠	٤٩	٠٠	٥٧
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٠٠	٠٠	١٤٠٠	٠٠	١٤	٩٨	٤٠	١٠	٤٨
٦٥ - السلفادور	٤١٠٠	٠٠	٨٩٠	٠٠	٠٠	١٠٣	٤٥	١٦	٦٠
٦٦ - ليتوانيا	٣٦٠	٢٣٠	١٣٠	٩٠	٠٠	٢٤	١٣	٠٠	٢٠
٦٧ - كولومبيا	٢٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧	٧٧	٣٦	١٠	٤٤
٦٨ - جامايكا	٢٦٣٠	٠٠	٥٣٠	٠٠	١١	٤٣	١٤	٧	١٧
٦٩ - بيرو	١٩٢٠	٩٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٦	٦٣	١١	٩٢
٧٠ - باراغواى	٢٣٠٠	١٢٦٠	٢٢١٠	٠٠	٥	٥٧	٣٧	٤	٤٦
٧١ - كازاخستان	٤٦٠	٢٥٠	١٢٠	٩٠	٠٠	٥٢	٢٩	٠٠	٤٩
٧٢ - تونس	٥٩٣٠	١٥٤٠	٩٤٠	٣٠٠	٤	١٢٧	٤٢	٨	٥٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	عدد السكان لكل طبيب ١٩٧٠	طبيب ١٩٩٣	ممرض أو ممرضة ١٩٧٠	ممرض أو ممرضة ١٩٩٣	الأطفال ذوى الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية) ١٩٩١	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء) ١٩٧٠	١٩٩٣	تفشى سوء التغذية (دون خمس سنوات) ٨٨ - ١٩٩٣	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف من المواليد الأحياء) ١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٨١٠٠	..	..	..	..	١٣٩	٥٣	٩	٦٨
٧٤ - ناميبيا	..	٤٣٢٠	..	..	١٤	١١٨	٥٩	..	٧٩
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	٢٩٠	..	١١٠	..	٢٥	١٢	..	١٨
٧٦ - لاتفيا	..	٢٨٠	..	١٢٠	..	٢١	١٤	..	٢٦
٧٧ - تايلند	٨٢٩٠	٤٤٢٠	١١٧٠	٩١٠	١٠	٧٣	٣٦	١٣	٤٥
٧٨ - كوستاريكا	١٦٢٠	..	٤٦٠	..	..	٥٩	١٤	٢	١٦
٧٩ - أوكرانيا	٣٦٠	٢٢٠	١١٠	٩٠	..	٢٢	١٦	..	٢٦
٨٠ - بولندا	٧٠٠	٤٥٠	٢٦٠	١٩٠	٨	٣١	١٥	..	١٧
٨١ - الاتحاد الروسي	٣٤٠	٢٢٠	١١٠	٩٠	..	٢٩	٢١	..	٣١
٨٢ - بنما	١٦٣٠	..	١٥٤٠	..	..	٤٧	٢٤	٧	٢٨
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	٢٧٠	..	..	..	٢١	٩	..	١٠
٨٤ - بوتسوانا	١٥٥٤٠	..	١٩٢٠	..	..	٩٥	٤٢	..	٥٦
٨٥ - تركيا	٢٢٣٠	٩٨٠	١٠٠٠	١١١٠	..	١٤٤	٦٢	..	٨٤
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٣٢٧٠	..	١٧٨٠	..	١٢	١٣١	٣٥	..	٥٤
الدخل المتوسط الأعلى	١٨٣٠ م	..	١٩٧٠ م	..		٧٠ م	٣٦ م		٤٣ م
٨٧ - فنزويلا	١١٣٠	٦٤٠	٤٥٠	٣٣٠	..	٥٣	٢٣	٦	٢٤
٨٨ - بيلاروس	٣٩٠	٢٣٠	١٢٠	٩٠	..	٢٢	١٦	..	٢٢
٨٩ - البرازيل	٢٠٣٠	..	٤١٤٠	..	١٥	٩٥	٥٧	٧	٦٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	..	..	٣٠٠	..	..	٧٩	٥٢	..	٦٩
٩١ - موريشيوس	٤١٧٠	..	٦١٠	..	٨	٦٠	١٧	..	٢٢
٩٢ - استونيا	٣٠٠	٢٦٠	١١٠	١٣٠	..	٢٢	١٦	..	٢٣
٩٣ - ماليزيا	٤٣١٠	٢٤١٠	١٢٧٠	٤٧٠	٨	٤٥	١٣	..	١٧
٩٤ - شيلى	٢١٦٠	٢١٥٠	٤٦٠	٣٣٠	٧	٧٧	١٦	..	١٧
٩٥ - هنغاريا	٥١٠	..	٢١٠	..	..	٣٥	١٥	..	١٧
٩٦ - المكسيك	١٤٨٠	..	١٦٢٠	..	٥	٧٢	٣٥	١٤	٤٣
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢٢٥٠	..	١٩٠	..	١٣	٤٤	١٨	..	٢١
٩٨ - أوروغواى	٩١٠	..	..	..	..	٤٦	١٩	..	٢١
٩٩ - عمان	٩٢٧٠	..	٣٨٢٠	..	٨	١٥٩	٢٩	..	٣٨
١٠٠ - غابون	٥٢٥٠	..	٥٧٠	..	١٠	١٣٨	٩٢	٢٥	١٥٤
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	٢٤	٨	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	٢٨	١١	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٥٣٠	..	٩٦٠	..	..	٥٢	٢٤	..	٢٧
١٠٤ - اليونان	٦٢٠	..	٩٩٠	..	٩	٣٧	١٠	..	١١
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٢٢٠	٩٥٠	١١٩٠	٤٥٠	..	٤٦	١١	..	١٢
١٠٦ - البرتغال	١١١٠	..	٨٩٠	..	٥	٥١	١٠	..	١١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٧٤٦٠	٧١٠	٢٠٨٠	٤٦٠	..	١١٩	٢٨	..	٣٨
١٠٨ - تركمانستان	٤٦٠	٢٨٠	١٤٠	٩٠	..	٨١	٥٦	..	٨٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٧١٠٠ م	..	٤٣٤٠ م	..		٩٦ م	٥٥ م		٨٧ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٣١٨١٠ م	٢٤١٨٠ م	٣٢١٠ م	١٨٤٠ م		١٣٢ م	٩٣ م		١٧٢ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٥٢١٠ م	١٧٤٠ م	٢٧٤٠ م	١٣٥٠ م		٧٧ م	٣٦ م		٦١ م
جنوب آسيا	٦٢٤٠ م	..	١٠١٨٠ م	..		١٣٨ م	٨٤ م		١٢٤ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٦٣٠ م	٣٧٠ م	٢٧٠ م	٢٥٠ م		٤٤ م	٢٥ م		٣٧ م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٣٧٠ م	١٢٦٠ م	٢٠١٠ م	٤٠٠ م		١٣٦ م	٥٢ م		٧٠ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٠٢٠ م	..	٢٦٤٠ م	..		٨٢ م	٤٣ م		٥٢ م
المدينة بصورة باهظة	٣٣٥٠ م	٢٠٠٠ م	٢٥٦٠ م	٤٥٠ م		٨٤ م	٤٩ م		٦٣ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٧١٠ م	..	٢٠ م	..		١٩ م	٧ م		٩ م
١٠٩ - نيوزيلندا	٨٧٠	..	١٥٠	..	٦	١٧	٩	..	١٢
١١٠ - ايرلندا	٩٨٠	..	١٦٠	..	..	٢٠	٧	..	٨
١١١ - اسبانيا	٧٥٠	..	..	..	..	٢٦	٧	..	٩
١١٢ - + إسرائيل	٤١٠	..	..	..	٧	٢٤	٩	..	١٢
١١٣ - استراليا	٨٤٠	..	..	..	..	١٧	٧	..	٨
١١٤ - + هونغ كونغ	١٥١٠	..	٥٧٠	..	..	١٩	٧	..	٨
١١٥ - المملكة المتحدة	٨١٠	..	٢٤٠	..	..	١٨	٧	..	٨
١١٦ - فنلندا	٩٦٠	..	١٣٠	..	٥	١٣	٥	..	٦
١١٧ - + الكويت	١٠٥٠	..	٢٦٠	..	..	٤٨	١٧	..	٢١
١١٨ - ايطاليا	٥٥٠	..	..	..	..	٢٩	٨	..	٩
١١٩ - + سنغافورة	١٥٢٠	..	٢٨٠	..	٧	٢١	٦	..	٧
١٢٠ - كندا	٦٨٠	..	١٤٠	..	٦	١٨	٧	..	٨
١٢١ - هولندا	٨٠٠	..	٣٠٠	..	..	١٣	٧	..	٨
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	١١٢٠	١١٠٠	..	٥٨٠	..	٦٨	١٨	..	٢١
١٢٣ - بلجيكا	٦٥٠	..	..	..	..	٢١	٦	..	١٠
١٢٤ - فرنسا	٧٥٠	..	٢٧٠	..	..	١٨	٧	..	٩
١٢٥ - النمسا	٥٥٠	٢٣٠	٣٠٠	..	٦	٢٥	٧	..	٨
١٢٦ - ألمانيا	أ ٥٨٠	..	..	..	..	٢٢	٦	..	٧
١٢٧ - السويد	٧٣٠	..	١٤٠	..	..	١١	٥	..	٦
١٢٨ - الولايات المتحدة	٦٣٠	..	١٦٠	..	٧	٢٠	٩	..	١٠
١٢٩ - النرويج	٧٢٠	..	١٩٠	..	..	١٣	٨	..	٩
١٣٠ - الدانمرك	٦٩٠	..	..	..	٥	١٤	٧	..	٨
١٣١ - اليابان	٨٩٠	..	٣١٠	..	٦	١٤	٤	..	٦
١٣٢ - سويسرا	٧٠٠	..	..	..	٥	١٥	٦	..	٨
العالم	٥٨٦٠ م	..	٣٧٣٠ م	..		٨١ م	٤٨ م	..	٧٥ م

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٢٨ : التعلـيم

	نسبة مئوية من المجموعة العمرية المقيدة فى التعليم										صافى القبول بالتعليم الابتدائى (نسبة مئوية)		نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائى	
	الابتـــدائى				الثـــانوى				التعليم العالى					
	الاجمالى		إناث		الاجمالى		إناث							
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٧٥	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	٧٤ م	١٠١ م	..	٩٣ م	٢٢ م	٤٢ م	..	٣٤ م	..	..	..	..	..	٤٠ م
باستبعاد الصين والهند	٥٠ م	٧٤ م	٣٧ م	٦٦ م	١٢ م	٢٦ م	٨ م	٢١ م	٣ م	٥ م	..	٥٧ م	٤٢ م	٤١ م
١ ـ موزامبيق	٤٧	٦٠	..	٥١	٥	٨	..	٥	صفر	صفر	..	٤٢	..	٥٣
٢ ـ تنزانيا	٣٤	٦٨	٢٧	٦٧	٣	٥	٢	٤	صفر	..	..	٥٠	٤٧	٣٦
٣ ـ اثيوبيا	١٦	٢٢	١٠	١٨	٤	١٢	٢	١١	صفر	١	..	..	٤٨	٢٧
٤ ـ سيراليون	٣٤	٤٨	٢٧	٣٩	٨	١٦	٥	١٢	١	١	..	..	٣٢	..
٥ ـ فييت نام	..	١٠٨	..	١٠٣	..	٣٣	..	..	٢	٢	..	..	..	..
٦ ـ بوروندى	٣٠	٦٩	٢٠	٦٢	٢	٦	١	٤	١	١	..	٥١	٣٧	٦٣
٧ ـ أوغندا	٣٨	٧١	٣٠	٦٣	٤	١٣	٢	..	١	١	..	..	..	..
٨ ـ نيبال	٢٦	١٠٢	٨	٨١	١٠	٣٦	٣	٢٣	٣	٧	..	..	..	٣٩
٩ ـ ملاوى	..	٦٦	..	٦٠	..	٤	..	٣	١	..	..	٤٨	٤٣	٦٨
١٠ ـ تشاد	٣٥	٦٥	١٧	٤١	٢	٧	صفر	٣	..	..	..	..	٦٥	٦٤
١١ ـ رواندا	٦٨	٧١	٦٠	٧٠	٢	٨	١	٧	صفر	..	..	٦٧	٦٠	٥٨
١٢ ـ بنغلاديش	٥٤	٧٧	٣٥	٧١	..	١٩	..	١٢	٣	٤	..	٦٩	٤٦	٦٣
١٣ ـ مدغشقر	٩٠	٩٢	٨٢	٩١	١٢	..	٩	١٨	٣	٣	..	..	٦٥	٣٨
١٤ ـ غينيا بيساو	٣٩	..	٢٣	..	٨	..	٦	..	صفر	..	٥٩	..	..	..
١٥ ـ كينيا	٥٨	٩٥	٤٨	٩٣	٩	٢٩	٥	٢٥	١	٢	٨٨	..	٣٤	٣١
١٦ ـ مالى	٢٢	٢٥	١٥	١٩	٥	٧	٢	٥	صفر	١	..	١٩	٤٠	٤٧
١٧ ـ النيجر	١٤	٢٩	١٠	٢١	١	٩	١	٤	صفر	..	..	٢٥	٣٩	٣٨
١٨ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٣	٩٨	٤٠	٨٤	٣	٢٢	٢	١٧	١	..	..	٥٩	٣٦	٢٩
١٩ ـ بوركينا فاسو	١٣	٣١	١٠	٢٤	١	٨	١	٥	صفر	١	..	٣٠	٤٤	٦٠
٢٠ ـ الهند	٧٣	١٠٢	٥٦	٩٠	٢٦	٤٤	١٥	٣٢	..	..	..	..	٤١	٦٣
٢١ ـ نيجيريا	٣٧	٧٦	٢٧	٦٧	٤	٢٠	٣	١٧	٢	..	..	..	٣٤	٣٩
٢٢ ـ ألبانيا	١٠٦	١٠١	١٠٢	١٠١	٣٥	٧٩	٢٧	٧٤	٥	٧	..	..	..	١٩
٢٣ ـ نيكاراغوا	٨٠	١٠٢	٨١	١٠٤	١٨	٤٤	١٧	٤٦	١٤	١٠	٦٥	٨٠	٣٧	٣٧
٢٤ ـ توغو	٧١	١١١	٤٤	٨٧	٧	٢٣	٣	١٢	٢	..	..	٧٦	٥٨	٥٩
٢٥ ـ غامبيا	٢٤	٦٩	١٥	٥٦	٧	١٨	٤	١٢	صفر	..	٢١	٥٦	٢٧	٣٠
٢٦ ـ زامبيا	٩٠	٩٧	٨٠	٩٢	١٣	٣١	٨	٢٦	٢	٢	..	..	٤٧	..
٢٧ ـ منغوليا	١١٣	٨٩	..	١٠٠	٨٧	٧٧	..	..	..	١٤	..	..	٣٠	..
٢٨ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٤	..	٤١	..	٤	..	٢	..	١	٢	..	..	٦٤	..
٢٩ ـ بنن	٣٦	٦٦	٢٢	..	٥	١٢	٣	٧	٢	٣	..	..	٤١	..
٣٠ ـ غانا	٦٤	٧٤	٥٤	٦٧	١٤	٣٨	٨	٢٩	٢	٢	..	..	٣٠	٢٩
٣١ ـ باكستان	٤٠	٤٦	٢٢	٣١	١٣	٢١	٥	١٣	٤	..	..	..	٤١	٤١
٣٢ ـ طاجيكستان	..	٧٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١
٣٣ ـ الصين	٨٩	١٢١	..	١١٦	٢٤	٥١	..	٤٥	١	٢	..	٩٦	..	٢٢
٣٤ ـ غينيا	٢٣	٤٢	٢١	٢٧	١٣	١٠	٥	٥	٥	..	..	..	..	٤٩
٣٥ ـ موريتانيا	١٤	٥٥	٨	٤٨	٢	١٤	صفر	١٠	..	٣	..	..	٢٤	٥١
٣٦ ـ زمبابوى	٧٤	١١٩	٦٦	١١٨	٧	٤٨	٦	٤٢	١	٦	..	..	..	٣٨
٣٧ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ هندوراس	٨٧	١٠٥	٨٧	١٠٧	١٤	١٩	١٣	٣٤	٨	٩	..	٩٣	٣٥	٣٨
٣٩ ـ سرى لانكا	٩٩	١٠٧	٩٤	١٠٥	٤٧	٧٤	٤٨	٧٧	٣	٦	..	..	..	٢٩
٤٠ ـ كوت ديفوار	٥٨	٦٩	٤٥	٥٨	٩	٢٤	٤	١٦	٣	..	..	٥٢	٤٥	٣٧
٤١ ـ ليسوتو	٨٧	١٠٦	١٠١	١١٣	٧	٢٥	٧	٣٠	٢	١	..	٧٠	٤٦	٥١
٤٢ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ جمهورية مصر العربية	٧٢	١٠١	٥٧	٩٣	٣٥	٨٠	٢٣	٧٣	١٨	١٩	..	..	٣٨	٢٦
٤٤ ـ ميانمار	٨٣	١٠٥	٧٨	١٠٤	٢١	..	١٦	..	٥	..	..	..	٤٧	..
٤٥ ـ جمهورية اليمن	٢٢	٧٦	٧	٣٧	٣	٣١	صفر	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	..	١٠٤ م	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	..	١٠٣ م	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ اذربيجان	..	٩٧	..	..	..	٨٣	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ اندونيسيا	٨٠	١١٥	٧٣	١١٣	١٦	٣٨	١١	..	٤	١٠	٧٢	٩٧	..	٢٣
٤٨ ـ السنغال	٤١	٥٨	٣٢	٥٠	١٠	١٦	٦	..	٣	٣	..	٤٨	٤٥	٥٩
٤٩ ـ بوليفيا	٧٦	٨٥	٦٢	٨١	٢٤	٣٤	٢٠	٣١	١٣	٢٣	٧٣	٨١	٢٧	٢٥
٥٠ ـ الكاميرون	٨٩	١٠١	٧٥	٩٣	٧	٢٨	٤	٢٣	٢	٣	٦٩	..	٤٨	٥١
٥١ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٠
٥٢ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ ـ الفلبين	١٠٨	١٠٩	..	..	٤٦	٧٤	..	..	٢٨	٢٨	٩٥	٩٦	٢٩	٣٦
٥٤ ـ الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..	٥	٦	..	..	٦٢	٦٦
٥٥ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ ـ المغرب	٥٢	٦٩	٣٦	٥٧	١٣	٢٨	٧	٢٩	٦	١٠	٤٧	٥٩	٣٤	٢٨
٥٧ ـ مولدوفا	..	٩٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ ـ غواتيمالا	٥٧	٧٩	٥١	٧٣	٨	٢٨	٨	..	٨	..	٥٣	..	٣٦	٣٤
٥٩ ـ بابوا غينيا الجديدة	٥٢	٧٣	٣٩	٦٦	٨	١٢	٤	١٠	٢	..	..	..	٣٠	٣١
٦٠ ـ بلغاريا	١٠١	٩٠	١٠٠	٨٨	٧٩	٧١	..	٧٣	١٦	٣٠	٩٦	٨٠	٢٢	١٤
٦١ ـ رومانيا	١١٢	٨٨	١١٣	٨٧	٤٤	٨٠	٣٨	٨٠	١١	..	..	٧٨	٢١	٢١
٦٢ ـ الأردن	..	١٠٥	..	١٠٥	..	..	..	..	٢٧	١٩	..	٩٩	..	٢٢
٦٣ ـ إكوادور	٩٧	..	٩٥	..	٢٢	..	٢٣	..	٣٧	٢٠	٧٨	..	٣٧	..
٦٤ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٠٠	..	١٠٠	..	٢١	..	..	..	..	..	..	..	٥٥	..
٦٥ ـ السلفادور	٨٥	٧٨	٨٣	٧٩	٢٢	٢٥	٢١	٢٧	٤	١٦	..	٧٠	٣٧	٤٤
٦٦ ـ ليتوانيا	..	٩٢	..	٩١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ ـ كولومبيا	١٠٨	١١٧	١١٠	١١٧	٢٥	٥٥	٢٤	٦٠	١٠	١٥	..	٨٣	٣٨	٢٨
٦٨ ـ جامايكا	١١٩	١٠٦	١١٩	١٠٨	٤٦	٦٢	٤٥	٦٦	٧	٩	٩٠	١٠٠	..	٣٨
٦٩ ـ بيرو	١٠٧	١١٩	٩٩	..	٣١	٣٠	٢٧	..	١٩	٣٩	..	..	٣٥	..
٧٠ ـ باراغواى	١٠٩	١١٠	١٠٣	١٠٩	١٧	٣٠	١٧	٣١	٩	٨	٨٣	٩٨	٣٢	٢٣
٧١ ـ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ ـ تونس	١٠٠	١١٧	٧٩	١١٢	٢٣	٤٣	١٣	٤٢	٥	١١	..	٩٩	٤٧	٢٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الابتدائى الاجمالى ١٩٧٠	الابتدائى الاجمالى ١٩٩٢	الابتدائى إناث ١٩٧٠	الابتدائى إناث ١٩٩٢	الثانوى الاجمالى ١٩٧٠	الثانوى الاجمالى ١٩٩٢	الثانوى إناث ١٩٧٠	الثانوى إناث ١٩٩٢	التعليم العالى ١٩٨٠	التعليم العالى ١٩٩٢	صافى القبول بالتعليم الابتدائى (نسبة مئوية) ١٩٧٥	صافى القبول بالتعليم الابتدائى (نسبة مئوية) ١٩٩٢	نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائى ١٩٧٠	نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائى ١٩٩٢
	نسبة مئوية من المجموعة العمرية المقيدة فى التعليم													
٧٣ - الجزائر	٧٦	٩٩	٥٨	٩٢	١١	٦٠	٠٦	٥٣	٦	١٢	٧٧	٩٠	٠٠	٢٧
٧٤ - ناميبيا	٠٠	١٢٤	٠٠	١٢٧	٠٠	٤١	٠٠	٤٧	٠٠	٣	٠٠	٨١	٠٠	٣٢
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢
٧٦ - لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠	٨٢	٠٠	٠٠
٧٧ - تايلند	٨٣	٩٧	٧٩	٨٨	١٧	٣٣	١٥	٣٢	١٣	١٩	٠٠	٠٠	٣٥	١٧
٧٨ - كوستاريكا	١١٠	١٠٥	١٠٩	١٠٤	٢٨	٤٣	٢٩	٤٥	٢٣	٢٨	٩٢	٩٠	٣٠	٣٢
٧٩ - أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ - بولندا	١٠١	٩٨	٩٩	٩٧	٦٢	٨٣	٦٥	٨٦	١٨	٢٣	٩٦	٩٦	٢٣	١٧
٨١ - الاتحاد الروسى	٠٠	٩٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ - بنما	٩٩	١٠٦	٩٧	١٠٥	٣٨	٦٠	٤٠	٠٠	٢٢	٢٤	٨٧	٩٢	٢٧	٢٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠٠	٩٥	٠٠	٩٦	٠٠	٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨
٨٤ - بوتسوانا	٦٥	١١٦	٦٧	١١٨	٧	٥٤	٦	٥٧	١	٥	٥٨	٩٦	٣٦	٢٩
٨٥ - تركيا	١١٠	١١٢	٩٤	١٠٧	٢٧	٦٠	١٥	٥٠	٦	١٥	٠٠	١٠٠	٣٨	٢٩
٨٦ - جمهورية إيران الاسلامية	٧٢	١٠٩	٥٢	١٠٤	٢٧	٥٧	١٨	٤٩	٤	١٢	٠٠	٩٨	٣٢	٣٢
الدخل المتوسط الأعلى	٩٤ م	١٠٤ م	٩٣ م	١٠٤ م	٣٣ م	٥٤ م	٣٠ م	٦٣ م	١٤ م	١٩ م	٨١ م	٩١ م	٣٥ م	٢٤ م
٨٧ - فنزويلا	٩٤	٩٩	٩٤	١٠٠	٣٣	٣٤	٣٤	٤٠	٢١	٣٠	٨١	٩١	٣٥	٢٣
٨٨ - بيلاروس	٠٠	٨٧	٠٠	٠٠	٠٠	٩١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٩ - البرازيل	٨٢	١٠٦	٨٢	٠٠	٢٦	٣٩	٢٦	٠٠	١٢	١٢	٧١	٨٦	٢٨	٢٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	٩٩	٠٠	٩٩	٠٠	١٨	٠٠	١٧	٠٠	٠٠	١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩١ - موريشيوس	٩٤	١٠٦	٩٣	١٠٨	٣٠	٥٤	٢٥	٥٦	١	٢	٨٢	٨٩	٣٢	٢١
٩٢ - استونيا	٠٠	٨٥	٠٠	٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	٠٠	٨١	٠٠	٢٥
٩٣ - ماليزيا	٨٧	٩٣	٨٤	٩٤	٣٤	٥٨	٢٨	٥٩	٤	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠
٩٤ - شيلى	١٠٧	٩٦	١٠٧	٩٥	٣٩	٧٢	٤٢	٧٥	١٣	٢٣	٩٤	٨٣	٥٠	٢٥
٩٥ - هنغاريا	٩٧	٨٩	٩٧	٨٩	٦٣	٨١	٥٥	٨١	١٣	١٥	٠٠	٨٦	١٨	١٢
٩٦ - المكسيك	١٠٤	١١٣	١٠١	١١١	٢٢	٥٥	١٧	٥٥	١٤	١٤	٠٠	١٠٠	٤٦	٣٠
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	١٠٦	٩٥	١٠٧	٩٥	٤٢	٨١	٤٤	٨٢	٥	٧	٨٧	٨٩	٣٤	٢٦
٩٨ - أوروغواى	١١٢	١٠٨	١٠٩	١٠٧	٥٩	٨٤	٦٤	٠٠	١٨	٣٢	٠٠	٩٣	٢٤	٢١
٩٩ - عمان	٣	١٠٠	١	٩٦	٠٠	٥٧	٠٠	٥٣	صفر	٦	٣٢	٨٥	١٨	٢٧
١٠٠ - غابون	٨٥	٠٠	٨١	٠٠	٨	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٣	٠٠	٠٠	٤٦	٤٤
١٠١ - سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨
١٠٢ - بورتوريكو	١١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٠٠	٠٠	٠٠	٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦	٠٠
١٠٣ - الأرجنتين	١٠٥	١٠٧	١٠٦	١١٤	٤٤	٠٠	٤٧	٠٠	٢٢	٤٣	٩٦	٠٠	١٩	٠٠
١٠٤ - اليونان	١٠٧	٠٠	١٠٦	٠٠	٦٣	٠٠	٥٥	٠٠	١٧	٢٥	٩٧	٠٠	٣١	١٩
١٠٥ - جمهورية كوريا	١٠٣	١٠٥	١٠٣	١٠٦	٤٢	٩٠	٣٢	٩١	١٦	٤٢	٩٩	١٠٠	٥٧	٣٣
١٠٦ - البرتغال	٩٨	١٢٠	٩٦	١١٨	٥٧	٦٨	٥١	٧٤	١١	٢٣	٩١	١٠٠	٣٤	١٤
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٤٥	٧٨	٢٩	٧٥	١٢	٤٦	٥	٤١	٧	١٤	٤٢	٦٤	٢٤	١٤
١٠٨ - تركمانستان	٠٠	٩٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	٠٠	١٠٢ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٠ م	٦٧ م	٤١ م	٦٠ م	٧ م	١٨ م	٥ م	١٦ م	١ م	٤ م	٦٧ م	٤٧ م	٤٢ م	٤٠ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٨٨ م	١١٧ م	٠٠	١١٣ م	٢٤ م	٥٢ م	٠٠	٤٦ م	٤ م	٥ م	٠٠	٩٦ م	٠٠	٢٣ م
جنوب آسيا	٦٧ م	٩٤ م	٥٠ م	٨٢ م	٢٤ م	٣٩ م	١٤ م	٢٩ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢ م	٥٩ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٠٠	٩٩ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٨ م	٩٧ م	٥٠ م	٨٩ م	٢٤ م	٥٦ م	١٥ م	٥١ م	١٠ م	١٥ م	٦٥ م	٨٦ م	٣٤ م	٢٦ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩٥ م	١٠٦ م	٩٤ م	١٠٥ م	٢٨ م	٤٥ م	٢٦ م	٥٤ م	١٥ م	١٨ م	٧٧ م	٨٩ م	٣٤ م	٢٦ م
المدينة بصورة باهظة	٨٩ م	١٠١ م	٨٤ م	٩٢ م	٣٤ م	٤٦ م	٣١ م	٥٦ م	١٤ م	١٩ م	٧٨ م	٨٥ م	٢٨ م	٢٤ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٠٠	١٠٣ م	٠٠	١٠٣ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٦ م	٥١ م	٨٨ م	٩٧ م	٢٤ م	٠٠
١٠٩ - نيوزيلندا	١١٠	١٠٤	١٠٩	١٠٣	٧٧	٨٤	٧٦	٨٥	٢٩	٥٠	١٠٠	١٠٠	٢١	١٦
١١٠ - ايرلندا	١٠٦	١٠٣	١٠٦	١٠٣	٧٤	١٠١	٧٧	١٠٥	٢٠	٣٨	٩١	٩٠	٠٠	٢٥
١١١ - اسبانيا	١٢٣	١٠٧	١٢٥	١٠٧	٥٦	٠٠	٤٨	٠٠	٢٤	٤٠	١٠٠	١٠٠	٣٤	٢١
١١٢ - + إسرائيل	٩٦	٩٤	٩٥	٩٤	٥٧	٨٥	٦٠	٨٩	٢٩	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٦
١١٣ - استراليا	١١٥	١٠٧	١١٥	١٠٧	٨٢	٨٢	٨٠	٨٣	٢٥	٤٠	٩٨	٩٨	٠٠	١٧
١١٤ - + هونغ كونغ	١١٧	١٠٨	١١٥	٠٠	٣٦	٠٠	٣١	٠٠	١١	٢٠	٩٢	٠٠	٣٣	٠٠
١١٥ - المملكة المتحدة	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٥	٧٣	٨٦	٧٣	٨٨	٢٠	٢٨	٩٧	٩٧	٠٠	٠٠
١١٦ - فنلندا	٨٢	١٠٠	٧٩	٩٩	١٠٢	١٢١	١٠٦	١٣٣	٣٢	٥٧	٠٠	٠٠	٢٢	٠٠
١١٧ - + الكويت	٨٩	٦١	٧٦	٦٠	٦٣	٥١	٥٧	٥١	١١	١٤	٦٨	٤٥	١٦	١٦
١١٨ - ايطاليا	١١٠	٩٥	١٠٩	٩٧	٦١	٧٦	٥٥	٧٦	٢٨	٣٤	٩٧	٠٠	٢٢	١٢
١١٩ - + سنغافورة	١٠٥	١٠٧	١٠١	٠٠	٤٦	٠٠	٤٥	٠٠	٨	٠٠	١٠٠	٠٠	٣٠	٠٠
١٢٠ - كندا	١٠١	١٠٧	١٠٠	١٠٦	٦٥	١٠٤	٦٥	١٠٤	٤٢	٩٩	٠٠	١٠٠	٢٣	١٧
١٢١ - هولندا	١٠٢	٩٨	١٠٢	٩٩	٧٥	٩٧	٦٩	٩٦	٣٠	٣٩	٩٢	٩٥	٣٠	٠٠
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٩٣	١١٨	٧١	١١٧	٢٢	٦٩	٩	٧٣	٢	١٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٧
١٢٣ - بلجيكا	١٠٣	٩٩	١٠٤	١٠٠	٨١	١٠٢	٨٠	١٠٣	٢٦	٣٨	٠٠	٩٥	٢٠	١٠
١٢٤ - فرنسا	١١٧	١٠٦	١١٧	١٠٥	٧٤	١٠١	٧٧	١٠٤	٢٦	٤٦	٩٨	١٠٠	٢٦	١٢
١٢٥ - النمسا	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٤	٧٢	١٠٤	٧٣	١٠٠	٢٣	٣٧	٨٩	٩١	٢١	١١
١٢٦ - ألمانيا	٠٠	١٠٧	٠٠	١٠٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٣٦	٠٠	٨٩	٠٠	١٦
١٢٧ - السويد	٩٤	١٠١	٩٥	١٠١	٨٦	٩١	٨٥	٩٣	٣١	٣٤	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠
١٢٨ - الولايات المتحدة	٠٠	١٠٤	٠٠	١٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦	٧٦	٧٢	٩٨	٢٢	٠٠
١٢٩ - النرويج	٨٩	٩٩	٩٤	٩٩	٨٣	١٠٣	٨٣	١٠٤	٢٦	٤٩	١٠٠	٩٩	٢٠	٦
١٣٠ - الدانمرك	٩٦	٩٥	٩٧	٩٥	٧٨	١٠٨	٧٥	١١٠	٢٩	٣٨	٠٠	٩٥	٩	١١
١٣١ - اليابان	٩٩	١٠٢	٩٩	١٠٢	٨٦	٠٠	٨٦	٠٠	٣١	٣٢	٩٩	١٠٠	٢٦	٢٠
١٣٢ - سويسرا	٠٠	١٠٥	٠٠	١٠٥	٠٠	٩١	٠٠	٨٨	١٨	٣١	٠٠	٩٦	٠٠	٠٠
العالم	٠٠	١٠٢ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

جدول ٢٩ : مقارنة بين الجنسين

	الصحة					التعليم								العمالة	
	العمر المتوقع عند المولد (سنوات)				وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء	نسبة مئوية من المجموعة العمرية (الجيل) التى تستمر حتى الفصل الرابع				الإناث لكل ١٠٠ من الذكور				حصة الإناث فى قوة العمل (نسبة مئوية)	
	إناث		ذكور			إناث		ذكور		الابتدائى		الثانوى[أ]			
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩٣-٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	٥٤ م	٦٢ م	٥٣ م	٦١ م		..	..	..	..	..	٨٠ م	..	٦٧ م	٣٦ م	٣٦ م
باستبعاد الصين والهند	٤٧ م	٥٧ م	٤٥ م	٥٤ م		٦٥ م	٦٣ م	٧١ م	٦٤ م	٥٧ م	٧٦ م	٤٠ م	٦٤ م	٣٢ م	٣١ م
١ - موزامبيق	٤٤	٤٨	٤٠	٤٥	..	..	٥٤	..	٦٠	..	٧٥	..	٦٥	٥٠	٤٧
٢ - تنزانيا	٤٧	٥٣	٤٤	٥٠	..	٨٦	٩٠	٩٠	٨٩	٦٥	٩٦	٣٨	٧٧	٥١	٤٧
٣ - اثيوبيا	٤٢	٥٠	٣٩	٤٦	..	٥٨	٥٦	٥٥	٥٦	٤٦	٦٩	٣٢	٨٧	٤٠	٣٧
٤ - سيراليون	٣٦	٤١	٣٣	٣٨	..	٦٢	..	٥٨	..	٦٧	..	٤٠	٥٦	٣٦	٣٢
٥ - فييت نام	٥٢	٦٨	٤٧	٦٣	١٠٥	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٨	٤٧
٦ - بوروندى	٤٥	٥٢	٤٢	٤٩	..	٥٥	٧٩	٥١	٧٩	٤٩	٨٢	١٧	٦٢	٥٠	٤٧
٧ - أوغندا	٤٨	٤٦	٤٥	٤٣	٥٥٠[ب]	..	..	..	..	..	..	٣١	..	٤٣	٤٠
٨ - نيبال	٤٢	٥٤	٤٣	٥٥	..	..	..	..	..	..	٦٢	١٦	..	٣٥	٣٣
٩ - ملاوى	٤١	٤٦	٤٠	٤٥	٣٨٠	٥٥	٦٨	٦٠	٧٣	..	٨٩	٣٦	٥٤	٤٥	٤٠
١٠ - تشاد	٤٠	٥٠	٣٧	٤٦	..	٥٩	٦٥	٦٣	٧٤	..	٤٦	٩	١٩	٢٣	٢١
١١ - رواندا	٤٦	٤٩	٤٣	٤٦	٣٠٠	٦٧	٧٦	٦٦	٧٣	٧٩	٩٨	٤٤	٦١	٥٠	٤٧
١٢ - بنغلاديش	٤٣	٥٦	٤٥	٥٦	٦٠٠	..	٤٦	..	٤٤	٤٧	٨١	..	٤٩	٥	٨
١٣ - مدغشقر	٤٧	٥٩	٤٤	٥٦	٣٥٠	٦٩	٧٢	٧٠	٦٨	٨٦	٩٥	٧٠	٩٨	٤٢	٣٩
١٤ - غينيا بيساو	٣٨	٤٦	٣٥	٤٢	..	..	..	..	..	..	..	٦٢	..	٤٣	٤٠
١٥ - كينيا	٥٢	٦٠	٤٨	٥٧	..	٩٨	٧٨	٩٧	٧٩	٧١	٩٥	٤٢	٧٥	٤٢	٣٩
١٦ - مالى	٤٠	٤٨	٣٦	٤٥	..	٥٣	..	٦٤	..	٥٥	٥٩	٢٩	٥٠	١٧	١٦
١٧ - النيجر	٤٠	٤٩	٣٧	٤٥	..	٧٣	..	٧٢	..	٥٣	٦٠	٣٥	٤٩	٤٩	٤٦
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٢	٥٣	٣٩	٥٠	٦٦٠	..	..	..	..	٥٩	٧٧	٣٦	٦٢	٤٦	٤٤
١٩ - بوركينا فاسو	٤٢	٤٩	٣٩	٤٦	..	٧١	٩٠	٧٤	٨٦	٥٧	٦٣	٣٣	٥١	٤٨	٤٦
٢٠ - الهند	٤٩	٦١	٥٠	٦١	٤٢٠	٤٤	..	٤٩	..	٦٠	٧٤	٣٩	٥٨	٣٠	٢٥
٢١ - نيجيريا	٤٥	٥٢	٤١	٤٩	٨٠٠	..	٧٦	..	٧٤	٥٩	٧٩	٤٩	..	٣٧	٣٤
٢٢ - ألبانيا	٦٩	٧٥	٦٦	٦٩	..	..	..	..	..	..	٩٣	٩٢	١٢٤	٤٠	٤١
٢٣ - نيكاراغوا	٥٥	٦٩	٥٢	٦٥	..	٥٨	٦٠	٣٩	٦٣	١٠١	١٠٢	٨٩	١١٤	٢٠	٢٦
٢٤ - توغو	٤٦	٥٧	٤٣	٥٤	..	٨٤	٨٢	٨٩	٨٧	٤٥	٦٥	٢٦	٣٤	٣٩	٣٦
٢٥ - غامبيا	٣٨	٤٧	٣٥	٤٤	..	٩٧	..	٩٥	..	٤٤	٧١	٣٣	..	٤٣	٤٠
٢٦ - زامبيا	٤٨	٤٩	٤٥	٤٧	..	..	..	..	..	٨٠	..	٤٩	..	٢٨	٣٠
٢٧ - منغوليا	٥٤	٦٥	٥٢	٦٣	١٤٠	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٥	٤٦
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٥	٥٢	٤٠	٤٧	..	٦٥	٨١	٦٩	٨٥	٤٩	..	٢٠	..	٤٩	٤٥
٢٩ - بنن	٤١	٥٠	٣٨	٤٦	..	٧٥	..	٧٦	..	٤٥	..	٤٤	٣٩	٤٨	٤٧
٣٠ - غانا	٥١	٥٨	٤٨	٥٥	١٠٠٠	٧٥	..	٨٢	..	٧٥	٨٤	٣٥	٦٤	٤٢	٣٩
٣١ - باكستان	٤٩	٦٣	٥٠	٦١	٢٧٠[ج]	٥٠	٤٥	٦٢	٥٥	٣٦	٥٢	٢٥	٤١	٩	١٣
٣٢ - طاجيكستان	٦٥	٧٢	٦٠	٦٨	٣٩	..	..	..	..	..	٩٤	..	..	..	..
٣٣ - الصين	٦٣	٧١	٦١	٦٨	١١٥[د]	..	٧٨	..	٩٨	..	٨٧	..	٧٦	٤٢	٤٣
٣٤ - غينيا	٣٧	٤٥	٣٦	٤٤	٥٥٩[هـ]	..	٧٨	..	٨١	..	٤٦	٢٦	٣٢	٤٢	٣٩
٣٥ - موريتانيا	٤٤	٥٤	٤١	٥٠	٨٠٠	..	٧٧	..	٨١	..	٨٠	١٣	٥١	٢٢	٢٣
٣٦ - زمبابوى	٥٢	٥٤	٤٩	٥٢	٨٠	٨٢	٧٧	٨٨	٧٧	٨٢	٩٨	٦٣	٧٩	٣٨	٣٤
٣٧ - جورجيا	٧٢	٧٧	٦٤	٦٩	٥٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	٥٥	٧١	٥١	٦٦	٢٢١	..	..	..	..	٩٩	١٠١	٧٩	١١٣	١٤	٢٠
٣٩ - سرى لانكا	٦٦	٧٤	٦٤	٧٠	..	..	٩٩	..	٩٩	٨٩	٩٣	١٠١	١٠٥	٢٥	٢٧
٤٠ - كوت ديفوار	٤٦	٥٢	٤٣	٤٩	..	٨٢	٨٢	٩٣	٨٥	٥٧	٧١	٢٧	٤٨	٣٨	٣٤
٤١ - ليسوتو	٥٢	٦٤	٤٧	٥٩	٢٢٠	٨٧	٨٥	٧٠	٧٥	١٥٠	١١٨	١١١	١٤٦	٤٨	٤٣
٤٢ - أرمينيا	٧٥	٧٦	٦٩	٧٠	٣٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٥٢	٦٥	٥٠	٦٣	..	٨٦	..	٩٣	..	٦١	٨١	٤٨	٨١	٧	١١
٤٤ - ميانمار	٥٠	٦٠	٤٧	٥٧	..	..	..	..	..	٨٩	..	٦٥	٩٦	٣٩	٣٦
٤٥ - جمهورية اليمن	٤١	٥١	٤١	٥٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٨	١٤
اقتصادات متوسطة الدخل	٦٣ م	٧١ م	٥٨ م	٦٥ م		..	..	..	..	..	..	..	١٠٢ م	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	٩٣ م	٧٠ م	٥٨ م	٦٤ م		..	..	..	..	..	..	..	١٠٠ م	..	..
٤٦ - أذربيجان	٧٢	٧٥[ج]	٦٤	٦٧	٢٩	..	..	..	..	..	٩٤	..	٩٦	..	..
٤٧ - اندونيسيا	٤٩	٦٥	٤٧	٦١	٤٥٠	٦٧	٨٣	٨٩	٩٩	..	٩٤	٥٩	٨١	٣٠	٣١
٤٨ - السنغال	٤٠	٥١	٣٨	٤٩	٩٣٣[د]	..	٩٠	..	٩٤	٦٣	٧٤	٣٩	٥٣	٤١	٣٩
٤٩ - بوليفيا	٤٨	٦١	٤٤	٥٨	٦٠٠	٤٩	..	٥٧	..	٦٩	٩٠	٦٤	..	٢١	٢٦
٥٠ - الكاميرون	٤٦	٥٨	٤٣	٥٥	٤٣٠	٧٨	..	٧٩	..	٧٤	٨٥	٣٦	٧١	٣٧	٣٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٦٨	٧٥	٦٥	٦٩	..	..	..	..	..	..	٩٣	..	١٦٠	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٦٧	٧٣	٥٨	٦٥	٤٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين	٥٩	٦٩	٥٦	٦٥	٧٦	..	٨٥	..	٨٤	..	..	..	..	٣٣	٣١
٥٤ - الكونغو	٤٩	٥٣	٤٣	٤٩	..	٨٦	٨٧	٨٩	٨٨	..	٨٧	٤٣	٧٢	٤٠	٣٩
٥٥ - أوزبكستان	٦٧	٧٢	٦٠	٦٦	٤٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	٥٣	٦٦	٥٠	٦٢	..	٨٢	٨١	٨١	٨٣	٥١	٦٨	٤٠	٧٠	١٤	٢١
٥٧ - مولدوفا	٦٨	٧٢	٦١	٦٤	٣٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	٥٤	٦٨	٥١	٦٣	..	٣٣	..	٦٧	..	٧٩	٨٤	٦٥	..	١٣	١٧
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤٧	٥٧	٤٧	٥٦	٧٠٠	٨٢	٧٠	٩٠	٧٢	٥٧	٨٠	٣٧	٦٦	٢٩	٣٥
٦٠ - بلغاريا	٧٤	٧٥	٦٩	٦٨	..	٩٢	٩٢	١٠٠	٨٩	٩٤	٩٢	..	٢١١	٤٤	٤٧
٦١ - رومانيا	٧١	٧٣	٦٦	٦٧	..	..	..	..	..	٩٧	٩٥	١٥١	١٠٨	٤٤	٤٧
٦٢ - الأردن	..	٧٢	..	٦٨	..	..	٩٧	..	٩٩	..	٩٦	..	١١٧	٦	١١
٦٣ - إكوادور	٦٠	٧٢	٥٧	٦٧	١٧٠	٦٩	..	٦٩	..	٩٤	..	٧٦	..	١٦	١٩
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٦١	٧٢	٥٧	٦٨	..	..	..	..	..	٩٩	..	..	..	١١	١٦
٦٥ - السلفادور	٦٠	٦٩	٥٦	٦٤	..	٥٦	..	٥٦	..	٩٠	٩٨	٧٧	٩٢	٢٠	٢٥
٦٦ - ليتوانيا	٧٥	٧٦	٦٧	٦٥	٢٩	..	..	..	..	..	..	..	١٠٧	٥٠	..
٦٧ - كولومبيا	٦٣	٧٣	٥٩	٦٧	١١٠	٥٦	٧٤	٥٣	٧٢	١٠١	٩٨	٧٣	١٠٥	٢١	٢٢
٦٨ - جامايكا	٧٠	٧٦	٦٦	٧٢	..	..	١٠٠	..	٩٨	..	٩٩	١٠٣	..	٤٢	٤٦
٦٩ - بيرو	٥٦	٦٨	٥٢	٦٤	..	..	..	..	..	٨٥	..	٧٤	..	٢٠	٢٤
٧٠ - باراغواى	٦٧	٧٢	٦٣	٦٨	١٨٠	٧٠	٧٨	٧١	٧٩	٨٩	٩٣	٩١	١٠٤	٢١	٢١
٧١ - كازاخستان	٦٩	٧٤	٥٩	٦٥	٥٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	٥٥	٦٩	٥٤	٦٧	١٢٧	..	٩٣	..	٩٥	..	٨٧	٣٨	٨٢	١٢	٢٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الصحـة					التعليـم								العمالة	
	العمر المتوقع عند المولد (سنوات)				وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء	نسبة مئوية من المجموعة العمرية (الجيل) التى تستمر حتى الفصل الرابع				الإناث لكل ١٠٠ من الذكور				حصة الإناث فى قوة العمل (نسبة مئوية)	
	إناث		ذكور			إناث		ذكور		الابتدائى		الثانوى(أ)			
	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٩٣ - ٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ . الجزائر	٥٤	٦٩	٥٢	٦٦	٠٠	٩٠	٩٥	٩٥	٩٦	٠٠	٨٣	٤٠	٨١	٦	١٠
٧٤ . ناميبيا	٤٩	٦١	٤٧	٥٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٢	٠٠	١٢٤	٢٤	٢٤
٧٥ . الجمهورية السلوفاكية	٧٣	٧٥	٦٧	٦٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥	٠٠	١٠٤	٠٠	٤٦
٧٦ . لاتفيا	٧٤	٧٥	٦٦	٦٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١	٠٠
٧٧ . تايلند	٦١	٧٢	٥٦	٦٦	٠٠	٧٥	٠٠	٧٥	٠٠	٨٨	٩٥	٦٩	٩٧	٤٧	٤٤
٧٨ . كوستاريكا	٦٩	٧٩	٦٥	٧٤	٠٠	٨٤	٩٠	٨٢	٩١	٩٦	٩٥	١١١	١٠٤	١٨	٢٢
٧٩ . أوكرانيا	٧٤	٧٤	٦٦	٦٤	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٧	١٠٩	٠٠	٠٠
٨٠ . بولندا	٧٤	٧٦	٦٧	٦٧	٠٠	٩٩	٠٠	٩٧	٠٠	٩٣	٩٤	٢٥١	٢٥٩	٤٥	٤٦
٨١ . الاتحاد الروسى	٧٤	٧٤	٦٣	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٢	٠٠	٠٠
٨٢ . بنما	٦٧	٧٥	٦٤	٧١	٠٠	٨٤	٨٦	٨١	٨٤	٩٢	٩٢	٩٩	١٠٣	٢٥	٢٨
٨٣ . الجمهورية التشيكية	٧٣	٧٥	٦٧	٦٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	١٣٤	٠٠	٤٥
٨٤ . بوتسوانا	٥٤	٦٧	٥٠	٦٣	٠٠	٩٤	٩٤	٩٩	٩٠	١١٣	١٠٥	٨٨	١١٦	٤٤	٣٤
٨٥ . تركيا	٥٩	٦٩	٥٥	٦٥	١٤٦ هـ	٧٧	٩٨	٨٢	٩٨	٧٣	٨٩	٣٧	٦٤	٣٨	٣٤
٨٦ . جمهورية ايران الاسلامية	٥٤	٦٨	٥٥	٦٧	٠٠	٧٧	٩٣	٧٩	٩٤	٥٥	٨٩	٤٩	٧٨	١٣	١٩
الدخل المتوسط الأعلى	٦٤ م	٧٢ م	٥٩ م	٦٦ م	٠٠		٠٠	٧١ م	٠٠	٠٠	٩٥ م	٠٠	١٠٦ م	٢٥ م	٣٠ م
٨٧ . فنزويلا	٦٨	٧٥	٦٣	٦٩	٢٠٠	٨٤	٨٤	٦٠	٨٧	٩٩	٩٩	١٠٢	١٣٧	٢١	٢٨
٨٨ . بيلاروس	٧٥	٧٥	٦٦	٦٥	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤	٠٠	٠٠
٨٩ . البرازيل	٦١	٦٩	٥٧	٦٤	٠٠	٥٦	٠٠	٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	٢٢	٢٨
٩٠ . جنوب أفريقيا	٥٦	٦٦	٥٠	٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٩٥	١١٤	٢٣	٣٦
٩١ . موريشيوس	٦٥	٧٤	٦٠	٦٧	٠٠	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٤	٩٨	٦٦	١٠٣	٢٠	٢٧
٩٢ . استونيا	٧٤	٧٥	٦٦	٦٤	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦	٠٠	٠٠	٥١	٠٠
٩٣ . ماليزيا	٦٣	٧٣	٦٠	٦٩	٣٤ ز	٠٠	٩٩	٠٠	٩٨	٠٠	٩٥	٦٩	١٠٥	٣١	٣٥
٩٤ . شيلى	٦٦	٧٨	٥٩	٧١	٤٠	٨٠	٠٠	٨٢	٠٠	٩٨	٩٦	١٣٠	١١٥	٢٢	٢٩
٩٥ . هنغاريا	٧٢	٧٤	٦٧	٦٥	٠٠	٩١	٩٩	٩٩	٩٨	٩٣	٩٦	٢٠٢	١٩٤	٤٠	٤٥
٩٦ . المكسيك	٦٤	٧٤	٦٠	٦٨	٠٠	٠٠	٧٤	٠٠	٩٥	٠٠	٩٤	٠٠	٩٣	١٨	٢٧
٩٧ . ترينيداد وتوباغو	٦٨	٧٤	٦٣	٧٠	٠٠	٧١	٩٧	٧٣	٩٦	٩٧	٩٧	١١٣	١٠٠	٣٠	٣٠
٩٨ . أوروغواى	٧٢	٧٦	٦٦	٦٩	٣٦	٠٠	٩٨	٠٠	٩٨	٠٠	٩٥	١٢٩	٠٠	٢٦	٣٢
٩٩ . عمان	٤٩	٧٢	٤٦	٦٨	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٠	١١	٩٠	صفر	٨٩	٦	٩
١٠٠ . غابون	٤٦	٥٦	٤٣	٥٢	٠٠	٧٨	٨٠	٧٨	٨٢	٩١	٩٨	٤٣	٠٠	٤٠	٣٧
١٠١ . سلوفينيا	٧٣	٧٨	٦٦	٦٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥	٠٠	١٠٨	٠٠	٠٠
١٠٢ . بورتوريكو	٧٥	٧٩	٦٩	٧٢	٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٠٠
١٠٣ . الأرجنتين	٧٠	٧٦	٦٤	٦٩	١٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٥٦	٠٠	٢٥	٢٨
١٠٤ . اليونان	٧٤	٨٠	٧٠	٧٥	٠٠	٩٧	٩٩	٩٧	٩٨	٩١	٩٤	٩٨	١٠٤	٢٦	٢٧
١٠٥ . جمهورية كوريا	٦٣	٧٥	٥٨	٦٨	٣٠	٩٥	١٠٠	٩٤	١٠٠	٩٢	٩٤	٦٥	٨٨	٣٢	٣٤
١٠٦ . البرتغال	٧١	٧٨	٦٤	٧١	٠٠	٩٤	٠٠	٩٣	٠٠	٩٥	٩٢	٩٨	١٥٣	٢٥	٣٧
١٠٧ . المملكة العربية السعودية	٥٤	٧٢	٥١	٦٩	٠٠	٩٣	٠٠	٩٢	٠٠	٤٦	٨٨	١٦	٧٩	٥	٨
١٠٨ . تركمانستان	٦٤	٦٩	٥٧	٦٢	٥٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	٥٧ م	٦٦ م	٥٥ م	٦٣ م		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨ م	٠٠	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٦ م	٥٣ م	٤٢ م	٥٠ م		٠٠	٧٣ م	٠٠	٧٣ م	٦١ م	٨١ م	٤٤ م	٧٢ م	٤٠ م	٣٧ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٦٠ م	٧٠ م	٥٨ م	٦٦ م		٠٠	٨٠ م	٠٠	٩٧ م	٠٠	٨٩ م	٠٠	٧٨ م	٤١ م	٤٢ م
جنوب آسيا	٤٨ م	٦٠ م	٥٠ م	٦٠ م		٤٥ م	٠٠	٥٠ م	٠٠	٥٦ م	٧٣ م	٣٧ م	٥٦ م	٢٦ م	٢٢ م
أوروبا وآسيا الوسطى	٧١ م	٧٤ م	٦٤ م	٦٥ م		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٤ م	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٤ م	٦٧ م	٥٢ م	٦٥ م		٨٥ م	٩١ م	٨٨ م	٩٣ م	٠٠	٨٣ م	٠٠	٧٩ م	١٠ م	١٦ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٦٣ م	٧٢ م	٥٨ م	٦٦ م		٦٠ م	٠٠	٥٨ م	٠٠	٩٤ م	٩٥ م	١٠١ م	١٠٤ م	٢٢ م	٢٧ م
المدينة بصورة باهظة	٦٢ م	٦٩ م	٥٨ م	٦٤ م		٧١ م	٨٣ م	٧١ م	٨٦ م	٨١ م	٨٧ م	١١٣ م	١٢٨ م	٢٨ م	٣٠ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٧٥ م	٨٠ م	٦٨ م	٧٤ م		٩٥ م	٩٩ م	٩٥ م	٩٨ م	٩٦ م	٩٥ م	٩٧ م	٩٨ م	٣١ م	٢٨ م
١٠٩ . نيوزيلندا	٧٥	٧٩	٦٩	٧٣	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	٩٨	٩٤	٩٤	٩٤	٩٧	٢٩	٠٠
١١٠ . ايرلندا	٧٤	٧٨	٦٩	٧٣	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	٩٨	٠٠	٩٥	١٢٤	١٠٠	٢٦	٣٠
١١١ . أسبانيا	٧٥	٨١	٧٠	٧٥	٠٠	٨٩	١٠٠	٨٨	٩٩	٩٩	٩٣	٨٤	١٠٢	١٩	٢٥
١١٢ . + إسرائيل	٧٣	٧٩	٧٠	٧٥	٠٠	٩٦	٩٧	٩٦	٩٨	٠٠	٩٥	١٣١	١١٨	٣٠	٣٤
١١٣ . استراليا	٧٥	٨١	٦٨	٧٥	٠٠	٧٦	١٠٠	٧٤	٩٨	٠٠	٩٥	٩١	٩٨	٣١	٣٨
١١٤ . + هونغ كونغ	٧٥	٨٢	٦٨	٧٦	٠٠	٩٦	٠٠	٩٥	٠٠	٩٠	٠٠	٧٤	٠٠	٣٥	٠٠
١١٥ . المملكة المتحدة	٧٥	٧٩	٦٩	٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	٩٦	٣٦	٣٩
١١٦ . فنلندا	٧٤	٨٠	٦٦	٧٢	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	٩٨	٠٠	٩٥	١١٢	١١٤	٤٤	٤٧
١١٧ . + الكويت	٦٨	٧٧	٦٤	٧٣	٠٠	٩٦	٠٠	٩٨	٠٠	٧٩	٩٦	٧٤	٩٧	٨	١٦
١١٨ . ايطاليا	٧٥	٨١	٦٩	٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	٩٥	٨٦	٩٨	٢٩	٣٢
١١٩ . + سنغافورة	٧١	٧٨	٦٧	٧٣	١٠	٩٨	١٠٠	٩٩	١٠٠	٨٨	٠٠	١٠٣	٠٠	٢٦	٣١
١٢٠ . كندا	٧٦	٨١	٦٩	٧٤	٠٠	٩٦	٩٨	٩٥	٩٥	٩٥	٩٤	٩٥	٩٥	٣٢	٤٠
١٢١ . هولندا	٧٧	٨١	٧١	٧٥	٠٠	٩٩	٠٠	٩٦	٠٠	٩٦	٠٠	٩١	١٠١	٢٦	٣١
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة	٦٣	٧٦	٥٩	٧٣	٠٠	٩٧	٩٨	٩٣	٩٧	٠٠	٩٣	٢٣	١٠٥	٤	٧
١٢٣ . بلجيكا	٧٥	٨٠	٦٨	٧٣	٠٠	٨١	٠٠	٧٩	٠٠	٩٤	٩٦	٨٧	٠٠	٣٠	٣٤
١٢٤ . فرنسا	٧٦	٨١	٦٨	٧٣	٠٠	٩١	٠٠	٩٨	٠٠	٩٥	٩٤	١٠٧	١٠٦	٣٦	٤٠
١٢٥ . النمسا	٧٤	٧٩	٦٧	٧٣	٠٠	٩٥	٩٩	٩٢	٩٧	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٣٩	٤٠
١٢٦ . ألمانيا	٧٤	٧٩	٦٨	٧٣	٠٠	٩٧ ح	٩٩ ح	٩٦ ح	٩٧ ح	٩٦ ح	٩٦ ح	٩٣ ح	١٠٠ ح	٤٠	٤٠
١٢٧ . السويد	٧٧	٨١	٧٢	٧٦	٠٠	٩٨	٠٠	٩٧	٠٠	٩٦	٩٥	٩٢	١١٠	٣٦	٤٥
١٢٨ . الولايات المتحدة	٧٥	٧٩	٦٧	٧٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	٩٨	٩٤	٣٧	٤١
١٢٩ . النرويج	٧٧	٨٠	٧١	٧٤	٠٠	٩٩	٠٠	٩٨	٠٠	١٠٥	٩٥	٩٧	١٠٦	٢٩	٤١
١٣٠ . الدانمرك	٧٦	٧٨	٧١	٧٣	٠٠	٩٩	١٠٠	٩٦	١٠٠	٩٧	٩٦	١٠٢	١٠٦	٣٦	٤٥
١٣١ . اليابان	٧٥	٨٣	٧٠	٧٦	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦	٩٥	١٠١	٩٩	٣٩	٣٨
١٣٢ . سويسرا	٧٦	٨١	٧٠	٧٥	٠٠	٩٤	٠٠	٩٣	٠٠	٠٠	٩٧	٩٣	١٠١	٣٣	٣٦
العالم	٦١ م	٦٨ م	٥٨ م	٦٤ م		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١ م	٠٠	٠٠

(أ) انظر الملاحظات التقنية . (ب) منتصف المدى القومى . (جـ) استنادا إلى تقدير غير مباشر يستخدم بيانات المسح . (د) استناداً لدراسة تغطى ٣٠ محافظة . (هـ) استناداً لدراسة للمجتمع المحلى فى مركز كونلكرى الحضرى . (و) تقدير حكومى . (ز) استناداً إلى السجل المدنى .
(ح) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣٠ : توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للناتج القومى الاجمالى

	السنة	الحصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك: أدنى ٢٠ فى المائة	ثانى خمس	ثالث خمس	رابع خمس	أعلى ٢٠ فى المائة	أعلى ١٠ فى المائة	تقديرات تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى: الولايات المتحدة = ١٠٠ (١٩٨٧)	الولايات المتحدة = ١٠٠ (١٩٩٣)	بالدولارات الدولية الجارية ١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ - موزامبيق		..	..	..	..	..	..	٢,٦ أ	٢,٢ أ	٥٥٠ أ
٢ - تنزانيا	١٩٩١ ب هـ	٢,٤	٥,٧	١٠,٤	١٨,٧	٦٢,٧	٤٦,٥	٢,٤ د	٢,٣ د	٥٨٠ د
٣ - أثيوبيا	٨١ - ١٩٨٢ ب هـ	٨,٦	١٢,٧	١٦,٤	٢١,١	٤١,٣	٢٧,٥	..	..	..
٤ - سيراليون		..	..	..	..	..	..	٣,٥ د	٣,٠ د	٧٥٠ د
٥ - فييت نام	١٩٩٢ ب هـ	٧,٨	١١,٤	١٥,٤	٢١,٤	٤٤,٠	٢٩,٠	..	..	..
٦ - بوروندى		..	..	..	..	..	..	٣,٤ أ	٣,٠ أ	٧٤٠ أ
٧ - أوغندا	٨٩ - ١٩٩٠ ب هـ	٨,٥	١٢,١	١٦,٠	٢١,٥	٤١,٩	٢٧,٢	٣,٢ أ	٣,٦ أ	٩٠٠ أ
٨ - نيبال	٨٤ - ١٩٨٥ د ز	٩,١	١٢,٩	١٦,٧	٢١,٨	٣٩,٥	٢٥,٠	٤,٠ أ	٤,١ أ	١٠٢٠ أ
٩ - ملاوى		..	..	..	..	..	..	٣,١ د	٢,٨ د	٦٩٠ د
١٠ - تشاد		..	..	..	..	..	..	٢,٨ أ	٢,٩ أ	٧٢٠ أ
١١ - رواندا	٨٣ - ١٩٨٥ ب هـ	٩,٧	١٣,١	١٦,٧	٢١,٦	٣٨,٩	٢٤,٦	٣,٨ د	٣,٠ د	٧٤٠ د
١٢ - بنغلاديش	٨٨ - ١٩٨٩ ب هـ	٩,٥	١٣,٤	١٧,٠	٢١,٦	٣٨,٦	٢٤,٦	٤,٩ د	٥,٢ د	١٢٩٠ د
١٣ - مدغشقر		..	..	..	..	..	..	٣,٢ د	٢,٧ د	٦٧٠ د
١٤ - غينيا بيساو	١٩٩١ ب هـ	٢,١	٦,٥	١٢,٠	٢٠,٦	٥٨,٩	٤٢,٤	٣,١ أ	٣,٤ أ	٨٤٠ أ
١٥ - كينيا	١٩٩٢ ب هـ	٣,٤	٦,٧	١٠,٧	١٧,٣	٦١,٨	٤٧,٩	٥,٨ د	٥,٢ د	١٢٩٠ د
١٦ - مالى		..	..	..	..	..	..	٢,٣ د	٢,١ د	٥٢٠ د
١٧ - النيجر		..	..	..	..	..	..	٣,٩ أ	٣,٢ أ	٧٨٠ أ
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينا فاصو		..	..	..	..	..	..	٣,٤ أ	٣,١ أ	٧٧٠ أ
٢٠ - الهند	٨٩ - ١٩٩٠ ب هـ	٨,٨	١٢,٥	١٦,٢	٢١,٣	٤١,٣	٢٧,١	٤,٥ د	٤,٩ د	١٢٢٠ د
٢١ - نيجيريا	١٩٩٢ ب هـ	٥,١	١٠,١	١٤,٨	٢١,٠	٤٩,٠	٣٤,٢	٥,٠ د	٥,٧ د	١٤٠٠ د
٢٢ - ألبانيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ - نيكاراغوا	١٩٩٣ ب هـ	٤,٢	٨,٠	١٢,٦	١٩,٩	٥٥,٣	٣٩,٨	١٢,٤ أ	٧,٧ أ	١٩٠٠ أ
٢٤ - توغو		..	..	..	..	..	..	٥,٩ أ	٤,٠ أ	١٠٠٠ أ
٢٥ - غامبيا		..	..	..	..	..	..	٤,٧ أ	٤,٧ أ	١١٧٠ أ
٢٦ - زامبيا	١٩٩١ ب هـ	٥,٦	٩,٦	١٤,٢	٢١,٠	٤٩,٧	٣٤,٢	٤,٦ د	٤,٢ د	١٠٤٠ د
٢٧ - منغوليا		..	..	..	..	..	..	٢١,٨ أ	٨,٢ أ	٢٠٢٠ د
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى		..	..	..	..	..	..	٥,١ أ	٤,١ أ	١٠١٠ أ
٢٩ - بنن		..	..	..	..	..	..	٧,١ د	٦,٥ د	١٦٢٠ د
٣٠ - غانا	٨٨ - ١٩٨٩ ب هـ	٧,٠	١١,٣	١٥,٨	٢١,٨	٤٤,١	٢٩,٠	٧,٨ أ	٨,٠ أ	١٩٧٠ أ
٣١ - باكستان	١٩٩١ ب هـ	٨,٤	١٢,٩	١٦,٩	٢٢,٢	٣٩,٧	٢٥,٢	٨,٥ د	٨,٨ د	٢١٧٠ د
٣٢ - طاجيكستان		..	..	..	..	..	..	١٢,٢ ج	٥,٦ ج	١٣٨٠ ج
٣٣ - الصين	١٩٩٠ د ز	٦,٤	١١,٠	١٦,٤	٢٤,٤	٤١,٨	٢٤,٦	٦,٣ ج	٩,٤ ج	٢٣٣٠ ج
٣٤ - غينيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	٨٧ - ١٩٨٨ ب هـ	٣,٥	١٠,٧	١٦,٢	٢٣,٣	٤٦,٣	٣٠,٢	٦,٥ أ	٦,٠ أ	١٤٩٠ أ
٣٦ - زمبابوى	٩٠ - ١٩٩١ ب هـ	٤,٠	٦,٣	١٠,٠	١٧,٤	٦٢,٣	٤٦,٩	٨,٧ د	٨,١ د	٢٠٠٠ د
٣٧ - جورجيا		..	..	..	..	..	..	٢٨,٥ ج	٧,١ ج	١٧٥٠ ج
٣٨ - هندوراس	١٩٨٩ د ز	٢,٧	٦,٠	١٠,٢	١٧,٦	٦٣,٥	٤٧,٩	٨,٢ ط	٧,٧ ط	١٩١٠ ط
٣٩ - سرى لانكا	١٩٩٠ ب هـ	٨,٩	١٣,١	١٦,٩	٢١,٧	٣٩,٣	٢٥,٢	١٠,٧ د	١٢,١ د	٢٩٩٠ د
٤٠ - كوت ديفوار	١٩٨٨ ب هـ	٦,٨	١١,٢	١٥,٨	٢٢,٢	٤٤١	٢٨,٥	٨,٦ د	٥,٧ د	١٤٠٠ د
٤١ - ليسوتو	٨٦ - ١٩٨٧ ب هـ	٢,٩	٦,٤	١١,٣	١٩,٥	٦٠,٠	٤٣,٦	٦,٥ أ	٦,٥ أ	١٦٢٠ أ
٤٢ - أرمينيا		..	..	..	..	..	..	٢٦,٤ ج	٨,٢ ج	٢٠٤٠ ج
٤٣ - جمهورية مصر العربية		..	..	..	..	..	..	١٤,٧ د	١٥,٣ د	٣٧٨٠ د
٤٤ - ميانمار		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٥ - جمهورية اليمن		..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ - أذربيجان		..	..	..	..	..	..	٢٢,١ ج	٨,٩ ج	٢١٩٠ ج
٤٧ - اندونيسيا	١٩٩٠ ب هـ	٨,٧	١٢,١	١٥,٩	٢١,١	٤٢,٣	٢٧,٩	١٠,١ ط	١٢,٧ ط	٣١٥٠ ط
٤٨ - السنغال	٩١ - ١٩٩٢ ب هـ	٣,٥	٧,٠	١١,٦	١٩,٣	٥٨,٦	٤٢,٨	٧,٥ د	٦,٧ د	١٦٥٠ د
٤٩ - بوليفيا	٩٠ - ١٩٩١ ب هـ	٥,٦	٩,٧	١٤,٥	٢٢,٠	٤٨,٢	٣١,٧	٩,٢ ط	٩,٨ ط	٢٤٢٠ ط
٥٠ - الكاميرون		..	..	..	..	..	..	١٥,٣ د	٨,٥ د	٢١٠٠ د
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	١٩٩٢ ب هـ	٢,٥	٧,١	١٢,٥	٢٠,٩	٥٧,٠	٤٠,٣	١٣,٧ ج	٩,٤ ج	٢٣٢٠ ج
٥٣ - الفلبين	١٩٨٨ ب هـ	٦,٥	١٠,١	١٤,٤	٢١,٢	٤٧,٨	٣٢,١	١٠,٦ د	١٠,٨ د	٢٦٧٠ د
٥٤ - الكونغو		..	..	..	..	..	..	١١,٧ د	٩,٩ د	٢٤٤٠ د
٥٥ - أوزبكستان		..	..	..	..	..	..	١٢,٦ ج	١٠,١ ج	٢٥١٠ ج
٥٦ - المغرب	٩٠ - ١٩٩١ ب هـ	٦,٦	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٧	٤٦,٣	٣٠,٥	١٣,٤ د	١٢,٥ د	٣٠٩٠ د
٥٧ - مولدوفا		..	..	..	..	..	..	٢٣,٤ ج	١١,٦ ج	٢٨٧٠ ج
٥٨ - غواتيمالا	١٩٨٩ د ز	٢,١	٥,٨	١٠,٥	١٨,٦	٦٣,٠	٤٦,٦	١٣,٥ ط	١٣,٥ ط	٣٣٥٠ ط
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة		..	..	..	..	..	..	٨,٨ أ	٩,٥ أ	٢٣٥٠ أ
٦٠ - بلغاريا	١٩٩٢ د ز	٨,٤	١٣,٠	١٧,٠	٢٢,٣	٣٩,٣	٢٤,٧	٢٨,٥ أ	١٦,٦ أ	٤١٠٠ أ
٦١ - رومانيا		..	..	..	..	..	..	١٨,٤ ى	١١,٣ ى	٢٨٠٠ ى
٦٢ - الاردن	١٩٩١ ب هـ	٦,٥	١٠,٣	١٤,٦	٢٠,٩	٤٧,٧	٣٢,٦	٢١,٤ أ	١٦,٦ أ	٤١٠٠ أ
٦٣ - إكوادور		..	..	..	..	..	..	١٦,١ ط	١٧,١ ط	٤٢٤٠ ط
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٩٨٩ د ز	٤,٢	٧,٩	١٢,٥	١٩,٧	٥٥,٦	٣٩,٦	١٤,٠ ط	١٤,٧ ط	٣٦٣٠ ط
٦٥ - السلفادور		..	..	..	..	..	..	٩,١ ط	٩,٥ ط	٢٣٥٠ ط
٦٦ - ليتوانيا		..	..	..	..	..	..	٢٧,٩ ج	١٢,٦ ج	٣١١٠ ج
٦٧ - كولومبيا	١٩٩١ د ز	٣,٦	٧,٦	١٢,٦	٢٠,٤	٥٥,٨	٣٩,٥	٢١,٠ ط	٢٢,٢ ط	٥٤٩٠ ط
٦٨ - جامايكا	١٩٩٠ ب هـ	٦,٠	٩,٩	١٤,٥	٢١,٣	٤٨,٤	٣٢,٦	١٠,٦ ى	١٢,١ ى	٣٠٠٠ ى
٦٩ - بيرو	٨٥ - ١٩٨٦ ب هـ	٤,٩	٩,٢	١٣,٧	٢١,٠	٥١,٤	٣٥,٤	١٨,٧ ط	١٣,٠ ط	٣٢٢٠ ط
٧٠ - باراغواى		..	..	..	..	..	..	١٣,٤ ط	١٣,٧ ط	٣٣٩٠ ط
٧١ - كازاخستان		..	..	..	..	..	..	٢٤,٦ ج	١٥,٠ ج	٣٧١٠ ج
٧٢ - تونس	١٩٩٠ ب هـ	٥,٩	١٠,٤	١٥,٣	٢٢,١	٤٦,٣	٣٠,٧	١٨,٧ د	١٩,٣ د	٤٧٨٠ د

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السنة	أدنى ٢٠ في المائة	ثانى خمس	ثالث خمس	رابع خمس	أعلى ٢٠ في المائة	أعلى ١٠ في المائة	تقديرات تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى: الولايات المتحدة = ١٠٠ (١٩٨٧)	الولايات المتحدة = ١٠٠ (١٩٩٣)	بالدولارات الدولية الجارية (١٩٩٣)
		الحصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك								
٧٢ - الجزائر	١٩٨٨ ب،ج	٦,٩	١١,٠	١٤,٩	٢٠,٧	٤٦,٥	٣١,٧	٢٧,٠ أ	٢١,٧ أ	٥٣٨٠ أ
٧٤ - ناميبيا		..	..	..	..	..	..	١٤,٩ أ	١٥,٣ أ	٣٧٩٠ أ
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية		..	..	..	..	..	..	٣٥,٠ ك	٢٥,٤ ك	٦٢٩٠ ك
٧٦ - لاتفيا		..	..	..	..	..	..	٣٥,٧ ح	٢٠,٣ ح	٥٠١٠ ح
٧٧ - تايلند	١٩٨٨ ب،ز	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	١٦,٧ د	٢٥,٣ د	٦٢٦٠ د
٧٨ - كوستاريكا	١٩٨٩ و،ز	٤,٠	٩,١	١٤,٣	٢١,٩	٥٠,٨	٣٤,١	٢٠,٣ ط	٢٢,٣ ط	٥٥٢٠ ط
٧٩ - أوكرانيا		..	..	..	..	..	..	٢٦,٦ ح	١٨,٠ ح	٤٤٥٠ ح
٨٠ - بولندا	١٩٨٩ و،ز	٩,٢	١٣,٨	١٧,٩	٢٣,٠	٣٦,١	٢١,٦	٢٣,٠ د	٢٠,٢ د	٥٠٠٠ د
٨١ - الاتحاد الروسى	١٩٩٢ ب،ج	٤,٢	٩,٨	١٥,٣	٢٢,٨	٤٨,٠	٣١,٥	٣٥,٨ ح	٢٠,٤ ح	٥٠٥٠ ح
٨٢ - بنما	١٩٨٩ و،ز	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٧ ط	٢٣,٦ ط	٥٨٤٠ ط
٨٣ - الجمهورية التشيكية		..	..	..	..	..	..	٣٩,٢ ك	٣٠,٥ ك	٧٥٥٠ ك
٨٤ - بوتسوانا	٨٥ - ١٩٨٦ ل،هـ	٣,٦	٦,٩	١١,٤	١٩,٢	٥٨,٩	٤٢,٩	١٥,٥ د	٢٠,٩ د	٥١٦٠ د
٨٥ - تركيا		..	..	..	..	..	..	١٥,٩ م	١٥,٨ م	٣٩٢٠ م
٨٦ - جمهورية ايران الإسلامية		..	..	..	..	..	..	٢٢,٠ د	٢١,٧ د	٥٣٨٠ د
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ - فنزويلا	١٩٨٩ و،ز	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٣٤,١ ط	٣٢,٩ ط	٨١٣٠ ط
٨٨ - بيلاروس		..	..	..	..	..	..	٣٠,١ ح	٢٥,٢ ح	٦٢٤٠ ح
٨٩ - البرازيل	١٩٨٩ و،ز	٢,١	٤,٩	٨,٩	١٦,٨	٦٧,٥	٥١,٣	٢٤,٨ ط	٢١,٧ ط	٥٣٧٠ ط
٩٠ - جنوب افريقيا	١٩٩٣ ب،ج	٣,٣	٥,٨	٩,٨	١٧,٧	٦٣,٣	٤٧,٣	..	..	..
٩١ - موريشيوس		..	..	..	..	..	..	٤٠,٠ د	٥٠,٢ د	١٢٤٢٠ د
٩٢ - استونيا		..	..	..	..	..	..	٤٥,٠ ح	..	..
٩٣ - ماليزيا	١٩٨٩ و،ز	٤,٦	٨,٣	١٣,٠	٢٠,٤	٥٣,٧	٣٧,٩	٢٣,٨ ى	٣٢,١ ى	٧٩٣٠ ى
٩٤ - شيلى	١٩٩٢ و،ز	٣,٣	٦,٩	١١,٢	١٨,٣	٦٠,٤	٤٥,٨	٢٥,٣ ط	٣٤,٠ ط	٨٤٠٠ ط
٩٥ - هنغاريا	١٩٨٩ و،ز	١٠,٩	١٤,٨	١٨,٠	٢٢,٠	٣٤,٤	٢٠,٨	٢٨,٥ د	٢٤,٥ د	٦٠٥٠ د
٩٦ - المكسيك	١٩٨٤ و،ز	٤,١	٧,٨	١٢,٣	١٩,٩	٥٥,٩	٣٩,٥	٢٨,٢ ى	٢٧,٥ ى	٦٨١٠ ى
٩٧ - ترينيداد وتوباغو		..	..	..	..	..	..	٣٩,٥ أ	٣٢,٧ أ	٨٠٨٠ أ
٩٨ - أوروغواى		..	..	..	..	..	..	٢٤,٣ ط	٢٥,٨ ط	٦٣٨٠ ط
٩٩ - عمان		..	..	..	..	..	..	٣٥,٧ أ	٣٦,٥ أ	٩٠٢٠ أ
١٠٠ - غابون		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - سلوفينيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو		..	..	..	..	..	..	٤٢,١ أ	٤٣,١ أ	١٠٦٧٠ أ
١٠٣ - الأرجنتين		..	..	..	..	..	..	٣٢,٦ ط	٣٣,٣ ط	٨٢٥٠ ط
١٠٤ - اليونان		..	..	..	..	..	..	٣٥,٨ م	٣٦,٤ م	٩٠٠٠ م
١٠٥ - جمهورية كوريا	١٩٨٨ ن،س	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٧ د	٣٨,٩ د	٩٦٣٠ د
١٠٦ - البرتغال		..	..	..	..	..	..	٣٧,٦ م	٤٣,٣ م	١٠٧١٠ م
١٠٧ - المملكة العربية السعودية		..	..	..	..	..	..	٤٣,٦ أ	..	..
١٠٨ - تركمانستان		..	..	..	..	..	..	١٧,٢ ح	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا	٨١ - ١٩٨٢ ن،س	٥,١	١٠,٨	١٦,٢	٢٣,٢	٤٤,٧	٢٨,٧	٦٧,٦ م	٦٤,٨ م	١٦٠٤٠ م
١١٠ - ايرلندا		..	..	..	..	..	..	٤٣,٢ م	٥٤,٥ م	١٣٤٩٠ م
١١١ - اسبانيا	١٩٨٨ ن،س	٨,٣	١٣,٧	١٨,١	٢٣,٤	٣٦,٦	٢١,٨	٥١,٢ م	٥٤,٦ م	١٣٥١٠ م
١١٢ - + اسرائيل	١٩٧٩ ن،س	٦,٠	١٢,١	١٧,٨	٢٤,٥	٣٩,٦	٢٣,٥	٥٧,٣ ط	٦٠,٤ ط	١٤٩٤٠ ط
١١٣ - استراليا	١٩٨٥ ن،س	٤,٤	١١,١	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٢	٢٥,٨	٧٣,٣ م	٧٢,٤ م	١٧٩١٠ م
١١٤ - + هونغ كونغ	١٩٨٠ ن،س	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣	٧٣,٢ د	٨٧,١ د	٢١٥٦٠ د
١١٥ - المملكة المتحدة	١٩٨٨ ن،س	٤,٦	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٧٠,٦ م	٦٩,٦ م	١٧٢١٠ م
١١٦ - فنلندا	١٩٨١ ن،س	٦,٣	١٢,١	١٨,٤	٢٥,٥	٣٧,٦	٢١,٧	٧٢,٨ م	٦٢,٨ م	١٥٥٣٠ م
١١٧ - + الكويت		..	..	..	..	..	..	٨٥,١ أ	٨٧,٤ أ	٢١٦٣٠ أ
١١٨ - ايطاليا	١٩٨٦ ن،س	٦,٨	١٢,٠	١٦,٧	٢٣,٥	٤١,٠	٢٥,٣	٧٠,٦ م	٧٢,١ م	١٧٨٣٠ م
١١٩ - + سنغافورة	٨٢ - ١٩٨٣ ن،س	٥,١	٩,٩	١٤,٦	٢١,٤	٤٨,٩	٣٣,٥	٥٤,٨ أ	٧٨,٩ أ	١٩٥١٠ أ
١٢٠ - كندا	١٩٨٧ ن،س	٥,٧	١١,٨	١٧,٧	٢٤,٦	٤٠,٢	٢٤,١	٨٧,٦ م	٨١,٨ م	٢٠٢٣٠ م
١٢١ - هولندا	١٩٨٨ ن،س	٨,٢	١٣,١	١٨,١	٢٣,٧	٣٦,٩	٢١,٩	٦٧,٠ م	٧٠,٠ م	١٧٣٣٠ م
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة		..	..	..	..	..	..	٨٤,٦ أ	٨٤,٦ أ	٢٠٩٤٠ أ
١٢٣ - بلجيكا	٧٨ - ١٩٧٩ ن،س	٧,٩	١٣,٧	١٨,٦	٢٣,٨	٣٦,٠	٢١,٥	٧٤,١ م	٧٩,٤ م	١٩٦٤٠ م
١٢٤ - فرنسا	١٩٨٩ ن،س	٥,٦	١١,٨	١٧,٢	٢٣,٥	٤١,٩	٢٦,١	٧٦,٢ م	٧٦,٨ م	١٩٠٠٠ م
١٢٥ - النمسا		..	..	..	..	..	..	٧٣,١ م	٧٨,٥ م	١٩٤٣٠ م
١٢٦ - ألمانيا ع	١٩٨٨ ن،س	٧,٠	١١,٨	١٧,١	٢٣,٩	٤٠,٣	٢٤,٤	٦٦,٠ م	٦٨,١ م	١٦٨٥٠ م
١٢٧ - السويد	١٩٨١ ن،س	٨,٠	١٣,٢	١٧,٤	٢٤,٥	٣٦,٩	٢٠,٨	٧٧,٨ م	٦٩,٥ م	١٧٢٠٠ م
١٢٨ - الولايات المتحدة	١٩٨٥ ن،س	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩	٢٥,٠	١٠٠,٠ م	١٠٠,٠ م	٢٤٧٤٠ م
١٢٩ - النرويج	١٩٧٩ ن،س	٦,٢	١٢,٨	١٨,٩	٢٥,٣	٣٦,٧	٢١,٢	٨٠,٥ م	٨٠,٠ م	١٩٧٨٠ م
١٣٠ - الدانمرك	١٩٨١ ن،س	٥,٤	١٢,٠	١٨,٤	٢٥,٦	٣٨,٦	٢٢,٣	٧٩,١ م	٧٩,١ م	١٩٥٦٠ م
١٣١ - اليابان	١٩٧٩ ن،س	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤	٧٤,٦ م	٨٤,٣ م	٢٠٨٥٠ م
١٣٢ - سويسرا	١٩٨٢ ن،س	٥,٢	١١,٧	١٦,٤	٢٢,١	٤٤,٦	٢٩,٨	١٠٠,٧ م	٩٥,٦ م	٢٣٦٦٠ م
العالم										

ملاحظة : (أ) استناداً إلى تقديرات الانحدار . (ب) تشير إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأشخاص . (جـ) مرتبة حسب نصيب الفرد من النفقات . (د) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٥ . (هـ) مرتبة حسب مصروفات الأسرة . (و) تشير لحصص الدخل حسب تقسيمات الاشخاص . (ز) مرتبة حسب دخل الفرد . (ح) تخضع هذه القيم لهامش خطأ يزيد على المألوف (أنظر الملاحظات التقنية) . (ط) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٠ . (ى) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٧٥ . (ك) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٠ . (ل) تشير إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأسر . (م) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ . (ن) تشير إلى حصص الدخل حسب تقسيمات الأسر . (س) مرتبة حسب دخل الأسر . (ع) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣١ : الحضــرنة

	ســكان الحضــر				السكان فى المدن العواصم كنسبة مئوية من		السكان فى تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر فى ١٩٩٣ كنسبة مئوية من			
	كنسبة مئوية من إجمالى السكان		متوسط معدل النمو السنوى كنسبة مئوية		الحضر	اجمالى	الحضـــر		الاجمـالى	
	١٩٧٠	١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل	١٨ م	٢٨ م	٣,٦ م	٣,٩ م	١٢ م	٣ م	٤١ م	٣٨ م	٨ م	١١ م
باستبعاد الصين والهند	١٩ م	٢٧ م	٤,٢ م	٤,٢ م	٣٠ م	٧ م	٣٩ م	٤٠ م	٧ م	١٢ م
١ - موزامبيق	٦	٣١	١٠,٨	٨,٤	٤٢	١١	٦٩	٤١	٤	١٣
٢ - تنزانيا	٧	٢٣	١١,٠	٦,٥	٣١	٦	٤٣	٢٥	٣	٦
٣ - أثيوبيا	٩	١٣	٤,٣	٤,٣	٣٢	٤	٢٩	٣٠	٣	٤
٤ - سيراليون	١٨	٣٥	٥,٠	٥,١	٥٢	١٧	صفر	صفر	صفر	صفر
٥ - فييت نام	١٨	٢٠	٢,٨	٢,٧	٢٤	٥	٣٥	٣٢	٦	٦
٦ - بوروندى	٢	٧	٧,٤	٦,٧	٧١	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
٧ - أوغندا	٨	١٢	٣,٩	٤,٨	٣٧	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
٨ - نيبال	٤	١٣	٧,٧	٧,٧	١٧	٢	صفر	صفر	صفر	صفر
٩ - ملاوى	٦	١٣	٧,٣	٦,٧	٢٨	٣	صفر	صفر	صفر	صفر
١٠ - تشاد	١٢	٢١	٦,٦	٣,٢	٦٤	١٣	صفر	صفر	صفر	صفر
١١ - رواندا	٣	٦	٧,١	٤,٧	٧٦	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
١٢ - بنغلاديش	٨	١٧	٦,٨	٥,٣	٣٩	٦	٤٧	٥١	٤	٩
١٣ - مدغشقر	١٤	٢٦	٥,٤	٥,٩	٢٣	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
١٤ - غينيا بيساو	١٥	٢١	٥,٢	٣,٨	٣٧	٧	صفر	صفر	صفر	صفر
١٥ - كينيا	١٠	٢٦	٨,١	٧,٠	٢٧	٦	٤٥	٢٨	٥	٧
١٦ - مالى	١٤	٢٦	٤,٨	٥,٥	٣٠	٧	صفر	صفر	صفر	صفر
١٧ - النيجر	٩	١٦	٦,٨	٥,٣	٥٠	٨	صفر	صفر	صفر	صفر
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٠	٢٠	٥,٠	٦,٠	٥٢	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
١٩ - بوركينا فاصو	٦	٢٣	٦,٣	١٠,٤	٢٦	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٠ - الهند	٢٠	٢٦	٣,٧	٣,٠	٤	١	٣٢	٣٧	٦	١٠
٢١ - ليبيريا	٢٠	٣٨	٥,٧	٥,٥	٢٣	٨	٢٦	٢٧	٥	١٠
٢٢ - ألبانيا	٣٢	٣٧	٢,٨	٢,٥	٢١	٧	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٣ - نيكاراغوا	٤٧	٦٢	٤,٣	٤,١	٤٦	٢٨	صفر	٤٣	صفر	٢٧
٢٤ - توغو	١٣	٣٠	٨,٢	٥,١	٥١	١٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٥ - غامبيا	١٥	٢٤	٥,٢	٦,٠	٩٦	٢٢	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٦ - زامبيا	٣٠	٤٢	٥,٩	٣,٨	٢٩	١٢	صفر	٣١	صفر	١٣
٢٧ - منغوليا	٤٥	٦٠	٤,٢	٣,٦	٣٧	٢٢	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	٣٠	٣٩	٣,٧	٣,١	٦٦	٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٩ - بنن	١٦	٣٠	٧,٠	٤,٥	١٦	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٠ - غانا	٢٩	٣٥	٢,٩	٤,٢	٢٢	٧	٢٩	٢٧	٨	١٠
٣١ - باكستان	١٥	٣٤	٣,٨	٤,٢	١	صفر	٤٩	٥٣	١٢	١٨
٣٢ - طاجيكستان	٣٧	٣٢	٢,٢	٢,٤	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٣ - الصين	١٧	٢٩	٣,٠	٤,٣	٤	١	٤٨	٣٧	٨	١١
٣٤ - غينيا	١٤	٢٨	٤,٦	٥,٦	٨٧	٢٣	٤٧	٧٦	٧	٢١
٣٥ - موريتانيا	١٤	٥١	٩,٩	٦,٩	٨١	٣٨	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٦ - زمبابوى	١٧	٣١	٥,٨	٥,٦	٣٠	٩	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٧ - جورجيا	٤٨	٥٨	١,٥	١,٤	..	..	صفر	٤٢	صفر	٢٤
٣٨ - هندوراس	٢٩	٤٣	٥,١	٤,٦	٣٩	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٩ - سرى لانكا	٢٢	٢٢	١,٦	١,٦	١٧	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
٤٠ - كوت ديفوار	٢٧	٤٢	٦,٤	٥,٢	٤٥	١٨	٣٧	٤٥	١٠	١٩
٤١ - ليسوتو	٩	٢٢	٦,٧	٦,٦	١٨	٣	صفر	صفر	صفر	صفر
٤٢ - أرمينيا	٥٩	٦٨	٣,٠	١,٨	..	..	صفر	٥٠	صفر	٣٤
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٤٢	٤٤	٢,٥	٢,١	٣٩	١٧	٥٣	٥٥	٢٢	٢٤
٤٤ - ميانمار	٢٣	٢٦	٢,٧	٢,٦	٣٢	٨	٢٣	٣٢	٥	٨
٤٥ - جمهورية اليمن	١٣	٣٢	٦,٨	٧,١	١١	٣	صفر	صفر	صفر	صفر
اقتصادات متوسطة الدخل	٤٦ م	٦٠ م	٣,٢ م	٢,٨ م	..	..	٤٢ م	٣٧ م	١٧ م	٢٢ م
الدخل المتوسط الأدنى	٤٢ م	٥٤ م	٣,٠ م	٢,٨ م	..	..	٣٩ م	٣٤ م	١٣ م	١٨ م
٤٦ - أذربيجان	٥٠	٥٥	٢,٣	١,٧	..	..	صفر	٤٤	صفر	٢٥
٤٧ - اندونيسيا	١٧	٣٣	٤,٩	٤,٨	١٧	٥	٤٥	٣٨	٥	١٣
٤٨ - السنغال	٣٣	٤١	٣,٦	٣,٨	٥١	٢٠	٤٣	٥٦	١٤	٢٣
٤٩ - بوليفيا	٤١	٥٩	٣,٥	٤,١	٣٣	١٩	٢٩	٢٨	١٢	١٦
٥٠ - الكاميرون	٢٠	٤٣	٧,١	٥,٣	١٧	٧	٢٢	٤٠	٥	١٧
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٤٧	٥٩	٢,٦	١,٩	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٣٧	٣٩	٢,٢	١,٩	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٣ - الفلبين	٣٣	٥٢	٣,٨	٤,٨	٢٩	١٤	٢٩	٢٩	٩	١٥
٥٤ - الكونغو	٣٣	٥٧	٥,٠	٥,٤	٥٣	٢٨	صفر	٦٦	صفر	٣٨
٥٥ - أوزبكستان	٣٧	٤١	٣,٩	٢,٥	..	..	٣٢	٢٥	١٢	١٠
٥٦ - المغرب	٣٥	٤٧	٤,١	٣,٤	١٠	٤	٣٨	٣٧	١٣	١٧
٥٧ - مولدوفا	٣٢	٥٠	٣,٣	٢,٥	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٨ - غواتيمالا	٣٦	٤١	٣,٣	٣,٥	٢٣	٩	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١٠	١٦	٥,٢	٣,٦	٣٥	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٠ - بلغاريا	٥٢	٧٠	٢,١	١,٠	٢٠	١٣	٢٠	٢٢	١٠	١٥
٦١ - رومانيا	٤٢	٥٥	٢,٥	١,٠	١٨	١٠	٢٠	١٧	٨	٩
٦٢ - الاردن	٥١	٧٠	٥,٤	٦,١	٤٦	٣١	صفر	٣١	صفر	٢٢
٦٣ - اكوادور	٤٠	٥٧	٤,٦	٤,٠	٢٢	١٢	٥٠	٤٥	٢٠	٢٦
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٤٠	٦٣	٤,٨	٣,٩	٥١	٣١	٤٧	٧١	١٩	٤٤
٦٥ - السلفادور	٣٩	٤٥	٢,٨	٢,١	٢٦	١١	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٦ - ليتوانيا	٥٠	٧١	٣,٠	١,٧	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٧ - كولومبيا	٥٧	٧٢	٣,٣	٣,٢	٢١	١٥	٤٠	٣٨	٢٣	٢٧
٦٨ - جامايكا	٤٢	٥٣	٢,٥	١,٩	٥٣	٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٩ - بيرو	٥٧	٧١	٣,٩	٢,٩	٤١	٢٩	٣٩	٤٣	٢٢	٣١
٧٠ - باراغواى	٣٧	٥١	٤,٠	٤,٧	٤٦	٢٢	صفر	صفر	صفر	صفر
٧١ - كازاخستان	٥٠	٥٩	٢,٠	١,٧	..	..	صفر	١٢	صفر	٧
٧٢ - تونس	٤٥	٥٦	٣,٦	٣,٠	٣٧	٢٠	٣٣	٣٩	١٤	٢٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	سكان الحضر				السكان في المدن العواصم كنسبة مئوية من		السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر في ١٩٩٣ ، كنسبة مئوية من			
	كنسبة مئوية من إجمالي السكان		متوسط معدل النمو السنوى كنسبة مئوية		الحضر	اجمالي	الحضر		الاجمالي	
	١٩٧٠	١٩٩٣	٧٠ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٤٠	٥٤	٤,٠	٤,٤	٢٤	١٢	٢٤	٢٤	١٠	١٣
٧٤ - ناميبيا	١٩	٣٥	٤,٧	٦,٠	٣٤	١١	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٤١	٥٨	٣,٢	١,٤	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٦ - لاتفيا	٦٢	٧٢	١,٦	٠,٧	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٧ - تايلند	١٣	١٩	٥,١	٢,٧	٦٩	١٣	٦٥	٥٦	٩	١١
٧٨ - كوستاريكا	٤٠	٤٩	٣,٦	٣,٧	٧١	٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٩ - أوكرانيا	٥٥	٦٩	١,٨	١,١	..	..	صفر	٢٧	صفر	١٩
٨٠ - بولندا	٥٢	٦٤	٢,٠	١,٣	٩	٦	٣٢	٣٥	١٧	٢٢
٨١ - الاتحاد الروسى	٦٣	٧٥	١,٧	١,١	..	..	صفر	٢٧	١٦	٢٠
٨٢ - بنما	٤٨	٥٣	٣,٠	٢,٥	٣٨	٢٠	صفر	صفر	صفر	صفر
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٥٢	٦٥	٢,٥	٠,٢	..	..	٢٥	١٨	١١	١٢
٨٤ - بوتسوانا	٨	٢٦	٩,٤	٧,٦	٤٤	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
٨٥ - تركيا	٣٨	٦٦	٣,٦	٥,٤	٨	٥	٣٧	٣٥	١٤	٢٣
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٤٢	٥٨	٤,٩	٥,٠	٢٠	١١	٤٣	٣٤	١٨	٢٠
الدخل المتوسط الأعلى	**٥٥ م**	**٧١ م**	**٣,٧ م**	**٢,٧ م**	**٢٢ م**	**١٦ م**	**٤٧ م**	**٤٤ م**	**٢٦ م**	**٣٢ م**
٨٧ - فنزويلا	٧٢	٩٢	٤,٨	٣,٣	٢٣	٢١	٢٨	٣٣	٢٠	٣٠
٨٨ - بيلاروس	٤٤	٦٩	٣,٢	٢,٠	..	..	صفر	٢٤	صفر	١٧
٨٩ - البرازيل	٥٦	٧١	٤,١	٢,٥	٢	٢	٤٩	٤٦	٢٧	٣٢
٩٠ - جنوب أفريقيا	٤٨	٥٠	٢,٧	٢,٧	١٣	٦	٤٠	٤٢	١٩	٢١
٩١ - موريشيوس	٤٢	٤١	١,٧	٠,٦	٣٧	١٥	صفر	صفر	صفر	صفر
٩٢ - استونيا	٦٥	٧٣	١,٥	٠,٧	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
٩٣ - ماليزيا	٣٤	٥٢	٤,٦	٤,٢	١٩	١٠	١٢	١٢	٤	٦
٩٤ - شيلى	٧٥	٨٤	٢,٤	١,٩	٤٣	٣٦	٤٠	٤٢	٣٠	٣٥
٩٥ - هنغاريا	٤٩	٦٤	١,٩	٠,٥	٣٣	٢٠	٣٩	٣١	١٩	٢٠
٩٦ - المكسيك	٥٩	٧٤	٤,٠	٣,١	٣٣	٢٤	٤٣	٤٠	٢٥	٣٠
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٦٣	٧١	١,١	٢,٢	١٢	٨	صفر	صفر	صفر	صفر
٩٨ - أوروغواى	٨٢	٩٠	٠,٧	١,٠	٤٤	٣٩	٥١	٤٦	٤٢	٤٢
٩٩ - عمان	٥	١٢	٨,٠	٨,٣	٣٥	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
١٠٠ - غابون	٢٦	٤٨	٨,٠	٤,٠	٦٨	٣١	صفر	صفر	صفر	صفر
١٠١ - سلوفينيا	٣٧	٦٢	٣,٥	٢,٤	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
١٠٢ - بورتوريكو	٥٨	٧٣	٣,٠	١,٦	٥٥	٣٩	٤٤	٤٢	٢٦	٣٠
١٠٣ - الأرجنتين	٧٨	٨٧	٢,٢	١,٨	٤١	٣٦	٥٣	٤٧	٤٢	٤٢
١٠٤ - اليونان	٥٣	٦٤	١,٩	١,٤	٥٤	٣٤	٥٥	٦٨	٢٩	٤٤
١٠٥ - جمهورية كوريا	٤١	٧٨	٥,١	٣,٦	٣٥	٢٦	٧٥	٦٤	٣٠	٥٠
١٠٦ - البرتغال	٢٦	٣٥	٢,٠	١,٣	٤٨	١٦	٤٥	٥٢	١٢	١٨
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٤٩	٧٩	٨,٣	٥,٧	١٦	١٢	٢٧	٢٧	١٣	٢١
١٠٨ - تركمانستان	٤٨	٤٥	٢,٥	٢,٠	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط	**٢٨ م**	**٣٨ م**	**٣,٤ م**	**٣,٣ م**	**..**	**..**	**٤١ م**	**٣٨ م**	**١١ م**	**١٥ م**
أفريقيا جنوب الصحراء	**١٩ م**	**٣٠ م**	**٤,٨ م**	**٤,٨ م**	**٣٣ م**	**٩ م**	**٣٤ م**	**٣٤ م**	**٧ م**	**١١ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**١٩ م**	**٣١ م**	**٣,٤ م**	**٤,٢ م**	**١٢ م**	**٤ م**	**٤٦ م**	**٣٧ م**	**٩ م**	**١٢ م**
جنوب آسيا	**١٩ م**	**٢٦ م**	**٣,٨ م**	**٣,٣ م**	**٨ م**	**٢ م**	**٣٥ م**	**٤٠ م**	**٧ م**	**١٠ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٥١ م**	**٦٥ م**	**٢,١ م**	**١,٧ م**	**..**	**..**	**٣٤ م**	**٢٩ م**	**١٥ م**	**١٩ م**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**٤١ م**	**٥٥ م**	**٤,٣ م**	**٤,١ م**	**٢٦ م**	**١٢ م**	**٤٢ م**	**٤٠ م**	**١٨ م**	**٢٢ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٥٧ م**	**٧١ م**	**٣,٦ م**	**٢,٧ م**	**٢٤ م**	**١٦ م**	**٤٥ م**	**٤٣ م**	**٢٦ م**	**٣١ م**
المدينة بصورة باهظة	**٥٣ م**	**٦٧ م**	**٣,٥ م**	**٢,٦ م**	**١٨ م**	**١١ م**	**٤٣ م**	**٤٢ م**	**٢٤ م**	**٢٨ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٧٤ م**	**٧٨ م**	**١,١ م**	**٠,٨ م**	**١١ م**	**٩ م**	**٤٣ م**	**٤٦ م**	**٣٢ م**	**٣٦ م**
١٠٩ - نيوزيلندا	٨١	٨٦	١,٣	١,١	١٢	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر
١١٠ - ايرلندا	٥٢	٥٧	٢,١	٠,٦	٤٦	٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر
١١١ - اسبانيا	٦٦	٧٦	٢,٠	٠,٧	١٨	١٣	٢٧	٣١	١٨	٢٣
١١٢ - + اسرائيل	٨٤	٩٠	٣,٢	٢,٤	١٢	١١	٤١	٤٠	٣٥	٣٦
١١٣ - استراليا	٨٥	٨٥	١,٦	١,٤	٢	١	٦٨	٦٨	٥٨	٥٨
١١٤ - + هونغ كونغ	٨٨	٩٥	٢,٩	١,٢	١٠٠	٩٥	١٠٠	١٠٠	٩٠	٩٥
١١٥ - المملكة المتحدة	٨٩	٨٩	٠,٢	٠,٣	١٤	١٣	٣١	٢٦	٢٧	٢٣
١١٦ - فنلندا	٥٠	٦٢	٢,١	٠,٨	٣٣	٢٠	٢٢	٣١	١١	١٩
١١٧ - + الكويت	٧٨	٩٧	٧,٦	٢,٤	٥٣	٥٠	٩٧	٦٤	٧٥	٦٢
١١٨ - ايطاليا	٦٤	٦٧	٠,٨	٠,١	٨	٥	٤٣	٣٥	٢٧	٢٤
١١٩ - + سنغافورة	١٠٠	١٠٠	١,٥	١,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٠ - كندا	٧٦	٧٧	١,٤	١,٣	٤	٣	٣٩	٥٠	٢٩	٣٨
١٢١ - هولندا	٨٦	٨٩	١,١	٠,٦	٨	٧	١٩	١٦	١٦	١٤
١٢٢ - + الامارات العربية المتحدة	٥٧	٨٣	١٧,٤	٥,٦	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
١٢٣ - بلجيكا	٩٤	٩٧	٠,٣	٠,٣	١٠	١٠	١٢	١٢	١١	١١
١٢٤ - فرنسا	٧١	٧٣	٠,٩	٠,٤	٢١	١٥	٣٠	٣١	٢١	٢٢
١٢٥ - النمسا	٥٢	٥٥	٠,٧	٠,٤	٤٩	٢٧	٥١	٤٧	٢٦	٢٦
١٢٦ - ألمانيا	٨٠	٨٦	٠,٤	٠,٥	١	١	٥٠	٥١	٤٠	٤٤
١٢٧ - السويد	٨١	٨٣	٠,٦	٠,٣	٢٣	١٩	١٧	٢١	١٤	١٨
١٢٨ - الولايات المتحدة	٧٤	٧٦	١,١	١,٢	٢	١	٥١	٥٥	٣٨	٤٢
١٢٩ - النرويج	٦٥	٧٣	١,٣	٠,٦	٢٢	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر
١٣٠ - الدانمرك	٨٠	٨٥	٠,٩	٠,٢	٣٢	٢٧	٣٥	٣٠	٢٨	٢٦
١٣١ - اليابان	٧١	٧٧	١,٨	٠,٦	١٩	١٥	٤٣	٤٩	٣٠	٣٨
١٣٢ - سويسرا	٥٥	٦٠	٠,٧	١,٣	٧	٤	صفر	صفر	صفر	صفر
العالم	**٣٧ م**	**٤٤ م**	**٢,٦ م**	**٢,٦ م**	**..**	**..**	**٤٢ م**	**٣٩ م**	**١٥ م**	**١٨ م**

جدول ٣٢ : البنية الأساسية

	القوى الكهربائية		الاتصالات السلكية واللاسلكية		الطرق المرصوفة		المياه		السكك الحديدية	
	الانتاج (كيلو واط ساعة لكل فرد) ١٩٩٢	فاقد الشبكات (نسبة مئوية من الناتج الاجمالي) ١٩٩٢	خط رئيسي للتليفون (لكل ١٠٠٠ شخص) ١٩٩٢	الأعطال (لكل ١٠٠ خط رئيسي سنويا) ١٩٩٢	كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص) ١٩٩٢	طرق في حالة جيدة (نسبة مئوية من الطرق المرصوفة) ١٩٩٢	عدد السكان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على المياه المأمونة (نسبة مئوية من الاجمالي) ١٩٩١	الفاقد (نسبة مئوية اجمالي امدادات المياه) ١٩٨٦	وحدات النقل بالسكة الحديد (لكل الف دولار من الناتج المحلي الاجمالي) ١٩٩٢	قاطرات الديزل المستخدمة (نسبيا مئوية من رصيد الديزلات) ١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ - موزامبيق	٢٤	٢٤	٣	١٠	٣٤٣	١٢	٢٢	..	..	..
٢ - تنزانيا	٦٦	١٢	٣	..	١٤٢	٢٥	٥٢	..	..	٥٠
٣ - اثيوبيا	٢٥	٣	٣	٧٤	٧٧	٤٨	١٨	٤٦	..	٦٠
٤ - سيراليون	..	..	٣	١٧	٢٩٥	٦٢	٤٣	..	..	..
٥ - فييت نام	١٣٩	٢٤	٢	..	..	..	٥٠	..	..	٦٠
٦ - بوروندي	..	..	٢	٨١	١٧٧	٥٨	٣٨	٤٦	..	..
٧ - أوغندا	..	..	٢	٥٨	١١٨	١٠	١٥	..	٢٠	٦٧
٨ - نيبال	٤٥	٢٤	٣	١٦٨	١٣٩	٤٠	٣٧	٤٥	..	..
٩ - ملاوي	..	..	٣	..	٢٧٨	٥٦	٥٣	..	٢٦	٧٠
١٠ - تشاد	..	..	١	١٥٢	٥٦	..	..	..	..	..
١١ - رواندا	..	..	٢	٣٨	١٩٢	٤١	٦٤	..	..	..
١٢ - بنغلاديش	٧٩	٣٢	٢	..	٥٩	١٥	٧٨	٤٧	٣٧	٧٤
١٣ - مدغشقر	..	..	٣	٧٨	٤٣٣	٥٦	..	..	..	..
١٤ - غينيا بيساو	..	..	٦	٤	..	..	٢٥	..	..	..
١٥ - كينيا	١٣٠	١٦	٨	..	٣٢٤	٣٢	..	١٨	١٠٥	٥٢
١٦ - مالي	..	..	١	..	٣٠٨	٦٣	٤٩	..	١٠٤	٤٨
١٧ - النيجر	..	..	١	٧٩	٤٠٠	٦٠	٥٩	..	..	..
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	٢	١٢	٥١٦	..	٢٨	..	..	..
١٩ - بوركينا فاسو	..	..	٢	..	١٥٨	٢٤	٦٧	..	..	..
٢٠ - الهند	٣٧٣	٢٣	٨	٢١٨	٨٩٣	٢٠	٧٥	..	٤٨٨	٩٠
٢١ - نيجيريا	١٣٧	٣٩	٣	٢٢٧	٣٧٩	٦٠	٤٢	..	١٧	١٨
٢٢ - ألبانيا	١٠٠٢	١٣	١٣	٢٨	٤١٤	..	١٠٠	..	..	٧٨
٢٣ - نيكاراغوا	..	..	١٤	..	٤١٤	..	٥٣	٢٠	..	..
٢٤ - توغو	..	..	٤	٢٢	٤٧٠	٤٠	٧١	..	..	..
٢٥ - غامبيا	..	..	١٤	١٢٠	٧٧٢	..	٧٧	..	..	..
٢٦ - زامبيا	٩٠٠	١١	٩	٣٣	٧٩٥	٤٠	٥٩	..	١٦٩	٤٤
٢٧ - منغوليا	..	..	٣٠	٤٣	..	..	٦٦	..	..	٥٨
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	٢	..	١٣٥	٣٠	١٢	..	..	..
٢٩ - بنن	٤٤	١	٣	١٥٠	٢٤١	٢٦	٥٠	..	..	..
٣٠ - غانا	٣٨٦	٢	٣	١٥٩	٤٧٤	٢٨	٥٦	٤٧	٢٨	..
٣١ - باكستان	٤٣٥	١٧	١٠	٢٠	٨٢٦	١٨	٥٠	٤٠	١٣٧	٧٨
٣٢ - طاجيكستان	٣٠٠١	٧	٤٨	٢١٨	..	..	ب	..	..	..
٣٣ - الصين	٦٤٧	٧	١٠	..	..	..	٧١	..	٨٤٧	٨٢
٣٤ - غينيا	..	..	٢	..	٢٢٩	٢٧	٣٣	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	..	..	٣	١٦٥	٨٠٤	٥٨	٦٦	..	..	..
٣٦ - زمبابوي	٧٩٠	٧	١٢	٢١٥	١٤٠٦	٢٧	٣٦	..	٥٢٣	٨٣
٣٧ - جورجيا	٢١٢٠	٢٣	١٠٥	٤٣	..	..	ج	..	..	..
٣٨ - هندوراس	..	..	٢١	٤٠	٤٤٣	٥٠	..	..	..	..
٣٩ - سري لانكا	٢٠٠	١٧	٨	..	٥٣٦	١٠	٦٠	..	٦٥	..
٤٠ - كوت ديفوار	١٤٤	٤	٧	٨٠	٣٥٧	٧٥	٨٣	١٦	٣٢	٤٤
٤١ - ليسوتو	..	..	٦	..	٤٥٢	٥٣	٤٦	..	..	..
٤٢ - أرمينيا	١٨٥٠	٢٢	١٥٧	..	٢٠٢٤	..	ج	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٨٤٩	١٢	٣٩	..	٦٣٣	٣٩	٤١	..	٤٦٥	٧٥
٤٤ - ميانمار	٦١	٣٥	٢	..	٢١٠	..	٣٣	..	..	٧٥
٤٥ - جمهورية اليمن	١٥٦	١١	١١	٢٢	٣٧٢	٣٩	..	٤٥	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ - اذربيجان	٢٦٩٩	١٣	٨٩	..	..	..	د	..	..	..
٤٧ - اندونيسيا	٢٣٣	١٧	٨	٤٩	١٦٠	٣٠	٤٢	٢٩	٢٧	٧٥
٤٨ - السنغال	٩٩	٩	٨	٣٦	٥٤٢	٢٨	٥١	..	٧٥	٦٨
٤٩ - بوليفيا	٣٤٩	١٤	٣٣	٢٨	٢٥٨	٢١	٤٦	..	٨١	٦٢
٥٠ - الكاميرون	٢٢٣	٤	٥	٧٤	٢٩٩	٣٨	٣٤	..	٩٦	٧٢
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٨١٢	٨	١٤٨	١٣	٢٣١٠	..	...	..	..	..
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٢٦٣٦	١٠	٧٥	٣٠	..	..	د	..	..	..
٥٣ - الفلبين	٤١٩	١٣	١٠	١٠	٢٤٢	٣١	٨١	٥٣	..	..
٥٤ - الكونغو	١٨١	صفر	٧	٥٤	٥٠٩	٥٠	..	..	١٤٠	٣١
٥٥ - أوزبكستان	٢٣٩٠	١٠	٦٧	..	..	..	د	..	..	..
٥٦ - المغرب	٣٨٣	٣	٢٥	٨٤	١٧٩	٢٠	..	٥	١٢٥	٨١
٥٧ - مولدوفا	٢٥٦٢	١١	١١٧	٤٥	٢٨٣٢	..	ج	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	٢٩٠	١٥	٢٢	٥٨	٣٢٠	٧	٦٠	..	..	..
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	..	..	٩	..	١٩٦	٣٤	٣٣	..	..	..
٦٠ - بلغاريا	٤٠٠٠	١٤	٢٧٥	٤٨	٣٩٨٦	..	١٠٠	..	٢٩٧	٧٨
٦١ - رومانيا	٢٣٨٦	١٠	١١٣	١١٦	٣٤٣١	٣٠	١٠٠	٢٨	..	٥٢
٦٢ - الأردن	١٠١٢٠	١٣	٧١	٨٩	١٧٦٧	..	٩٩	٤١	٧٤	٧٦
٦٣ - إكوادور	٩٧٥	٢٤	٤٨	١٩٧	٤٧٩	٥٣	٥٨	٤٧	..	..
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	..	..	٦٦	١٣٣	٣٦٤	٥٢	٦٢	..	..	..
٦٥ - السلفادور	..	..	٣١	..	٣٢٣	..	٤١	..	..	..
٦٦ - ليتوانيا	٥٠٥٠	٩	٢٢٢	٤٦	٩٥٢٩	..	ج	..	..	٦٤
٦٧ - كولومبيا	١٠٢٢	١٨	٨٥	٨٣	٣٨٣	٤٢	..	٣٨	٥	٣٥
٦٨ - جامايكا	٨٩٧	٢٠	٧٠	٨٤	١٨٨١	١٠	٧٢	٣١	..	..
٦٩ - بيرو	٥٨٧	١١	٢٧	٤٧	٣٤٧	٢٤	٥٨	..	١٦	..
٧٠ - باراغواي	٦٦٩٣	صفر	٢٨	..	..	..	٣٣	..	..	..
٧١ - كازاخستان	٤٨٢٦	٩	٨٨	..	٦٧٤٧	..	د	..	..	٥٤
٧٢ - تونس	٧٣١	٦	٤٥	١١٣	٢٠٨٠	٥٥	٦٧	٣٠	١١٩	٥٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القوى الكهربائية		الاتصالات السلكية واللاسلكية		الطرق المرصوفة		المياه		السكك الحديدية	
	الانتاج (كيلو واط ساعة لكل فرد 1992	فاقد الشبكات (نسبة مئوية من الناتج الاجمالى) 1992	خط رئيسى للتليفون (لكل ١٠٠٠ شخص) 1992	الأعطال (لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) 1992	كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص) 1992	طرق فى حالة جيدة (نسبة مئوية من الطرق المرصوفة) 1988	عدد السكان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على المياه المأمونة (نسبة مئوية من الاجمالى) 1991	الفاقد (نسبة مئوية لجمالى امدادات المياه) 1986	وحدات النقل بالسكة الحديد (لكل الف دولار من الناتج المحلى الاجمالى) 1992	قاطرات الديزل المستخدمة (نسبة مئوية من رصيد الديزلات) 1992
٧٣ ـ الجزائر	٧٠١	١٥	٣٧	٨٢	٢٤٠٣	٤٠	..	..	٧٦	٨٨
٧٤ ـ ناميبيا	..	..	٤٠	٧٨	٢٧٢٢	..	..	..	..	..
٧٥ ـ الجمهورية السلوفاكية	٤٢٥١	٨	١٦٧	٢٣	..	..	٧٧	..	..	..
٧٦ ـ لاتفيا	١٤٦٠	٢٦	٢٤٧	٢٦	٤٤٣٧	..	هـ	..	..	٩٣
٧٧ ـ تايلند	١٠٠٠	١٠	٣١	٣٢	٨٤١	٥٠	٧٢	٤٨	٧٥	٧٢
٧٨ ـ كوستاريكا	..	..	١٠٢	..	١٧٥٦	٢٢	٩٤	..	..	٤٦
٧٩ ـ أوكرانيا	٤٩٠٠	٩	١٤٥	٤٩	٣٠٨٥	..	جـ	..	..	٦٠
٨٠ ـ بولندا	٣٤٧٣	١١	١٠٣	..	٦١٣٢	٦٩	١٠٠	..	٦١٠	٦٧
٨١ ـ الاتحاد الروسى	٦٨٢٠	٨	١٥٤	..	..	..	جـ	..	..	..
٨٢ ـ بنما	١١٦٧	٢٤	٩٧	١٠	١٣٣٢	٣٦	٨٣	..	..	..
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٥٧٤٠	٧	١٧٦	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ بوتسوانا	..	..	٢٧	٥٥	١٩٧٧	٩٤	..	٢٥	..	..
٨٥ ـ تركيا	١١٥٤	١٣	١٦٠	٢٧	٥٥١٤	..	٩١	٤٤	٦٥	٧٦
٨٦ ـ جمهورية إيران الإسلامية)	١١٠١	١٢	٥٠	..	..	..	٨٩	..	٦١	٣٩
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ ـ فنزويلا	٣٤٠٤	١٥	٩١	٥	١٠٢٦٩	٤٠	٨٩	..	..	..
٨٨ ـ بيلاروس	٣٦٩٢	١١	١٦٩	..	٤٧٠٧	..	جـ	..	..	٩٢
٨٩ ـ البرازيل	١٥٧٠	١٥	٧١	٤٣	٩٢٩	٣٠	٩٦	٣٠	٦١	٦٢
٩٠ ـ جنوب أفريقيا	٤٣٢٩	٧	٨٩	..	١٣٩٤	..	د	..	٨٠٤	٨٢
٩١ ـ موريشيوس	..	..	٧٢	٦٧	١٥٤٩	٩٥	١٠٠	..	..	..
٩٢ ـ استونيا	٧٥٩٩	٩	٢١٥	٤٥	٥١٨٠	..	جـ	..	..	٧٧
٩٣ ـ ماليزيا	١٦١٢	٩	١١٢	٧٨	..	..	٧٨	٢٩	٣٠	٧٦
٩٤ ـ شيلى	١٦٤٦	١١	٩٤	٨٢	٨٠٨	٤٢	٨٦	..	٤٢	٥٧
٩٥ ـ هنغاريا	٣٠٨٠	١٠	١٢٥	٦٠	٧٧٥٦	..	١٠٠	..	٣٦٩	٧٨
٩٦ ـ المكسيك	١٣٨١	١٤	٨٠	..	١٠١٩	٨٥	٧٨	..	٧٣	٧٥
٩٧ ـ ترينيداد وتوباغو	٣١٢٢	١٣	١٤٢	٦	١٧٢٤	٧٢	٩٦	..	..	..
٩٨ ـ أوروغواى	٢٨٤٢	١٤	١٦٨	١٦	٢١٠٦	٢٦	..	..	١٣	٦٢
٩٩ ـ عمان	٢٧٢٩	١	٧٤	٢٤	٢٩٩٢	٦٦	٥٧	..	..	..
١٠٠ ـ غابون	٩٢٨	١١	٢٣	٧٤	٥١١	٣٠	٧٢	٢٢	٩٠	..
١٠١ ـ سلوفينيا	٦٢٣٨	٥	٢٤٧	..	٥٥٢٥	..	..	..	..	٨١
١٠٢ ـ بورتوريكو	..	..	٣١٧	٧١	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ الأرجنتين	١٦٧٠	١٥	١٢٣	١٣	١٨٥٦	٣٥	٦٤	..	١٣٠	٦٨
١٠٤ ـ اليونان	٣٦٢٤	٧	٤٨٧	٨٠	١٠٣٤١	..	١٠٠	..	٣٧	٤٧
١٠٥ ـ جمهورية كوريا	٢٩٩٦	٥	٣٥٧	١٣	١٠٩٠	٧٠	٧٨	..	١٤٦	٨٨
١٠٦ ـ البرتغال	٣٠٥٥	١١	٣٠٦	٥٢	٦١٣٠	٥٠	١٠٠	..	٩٧	٨٦
١٠٧ ـ المملكة العربية السعودية	٤٤١٧	٩	٩٣	٢٤	٣٦٠١	..	٩٥	..	..	٩٠
١٠٨ ـ تركمانستان	٣٤٢٢	١١	٦٥	٥٣	..	..	د	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ ـ نيوزيلندا	٩٠٨٦	٨	٤٤٩	..	١٥٧٢٥	..	٩٧	..	٦٤	٩٠
١١٠ ـ ايرلندا	٤٥٤٥	٩	٣١٤	٣٨	٢٤٤٦٨	..	١٠٠	..	٥٤	٦٠
١١١ ـ اسبانيا	٤٠٢٢	٩	٣٥٣	٦	٨٥٤٠	..	١٠٠	..	٦٧	٨٧
١١٢ ـ + اسرائيل	٤٨٧٠	٣	٣٥٣	٢١	٢٦٥٨	..	١٠٠	..	٢٦	٨٢
١١٣ ـ استراليا	٩٢٢١	٧	٤٧١	..	١٦٢٢١	هـ	١٠٠	..	٧٥	٨١
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٦٠٥١	١١	٤٨٥	٢٢	٢٦٨	..	١٠٠	..	..	..
١١٥ ـ المملكة المتحدة	٥٦٦٠	٨	٤٧٣	١٦	٦٢٢٤	هـ	١٠٠	..	٦٤	٧٤
١١٦ ـ فنلندا	١١٤٠٩	٥	٥٤٤	١١	٩٤٢٩	..	١٠٠	..	١٨٠	٩٩
١١٧ ـ + الكويت	٨٩٢٤	٩	٢٤٥	٣٠	..	..	١٠٠	..	..	..
١١٨ ـ ايطاليا	٣٩٦٣	٧	٤١٠	١٧	٥٢٨٣	هـ	١٠٠	..	٩٦	٧٩
١١٩ ـ + سنغافورة	٦٣٥٣	٥	٤١٥	١١	٩٩٣	..	١٠٠	٨	..	..
١٢٠ ـ كندا	١٨٣٠٩	٧	٥٩٢	..	١١٤٥١	..	١٠٠	..	٣٢٥	٩١
١٢١ ـ هولندا	٥٠٨٩	٤	٤٨٧	٤	٦٠٧٨	هـ	١٠٠	..	٩٠	٨٥
١٢٢ ـ + الامارات العربية المتحدة	٩٩١٧	٦	٣٢١	..	٢٧٠٦	..	١٠٠	..	..	..
١٢٣ ـ بلجيكا	٧٢١٥	٥	٤٢٥	٨	١٢٩٠٩	هـ	١٠٠	..	١٢٠	٨٣
١٢٤ ـ فرنسا	٨٠٨٩	٦	٥٢٥	٨	١٣٠٠٨	هـ	١٠٠	..	١٤٠	٩٢
١٢٥ ـ النمسا	٦٥٥٤	٦	٤٤٠	٣٥	١٣٩٥٤	هـ	١٠٠	..	٢١٣	٨٣
١٢٦ ـ ألمانيا	٦٦٩٣	٢	٤٥٧	١٤	..	..	١٠٠	..	١٠٧	٨٨
١٢٧ ـ السويد	١٦٩١٣	٦	٦٨٢	١٠	١١٧٤٧	..	١٠٠	..	٢٠١	٨٨
١٢٨ ـ الولايات المتحدة	١٢٩٠٠	٨	٥٦٥	..	١٤٤٥٣	هـ	..	..	٢٤٤	٩٠
١٢٩ ـ النرويج	٢٧٥٠١	٨	٥٢٩	١٦	١٤٦٩٨	..	١٠٠	..	..	..
١٣٠ ـ الدانمرك	٥٩٨٣	٧	٥٨١	..	١٣٧٤١	هـ	١٠٠	..	٨٩	..
١٣١ ـ اليابان	٧٢١١	٤	٤٦٤	٢	٦٤٢٦	هـ	..	..	١٤٧	٨٨
١٣٢ ـ سويسرا	٨٤٧١	٦	٦٠٦	٢١	١٠٢٩٩	هـ	١٠٠	..	..	..
العالم										

(أ) بما فى ذلك اريتريا (ب) تتراوح التقديرات من ٢٥ إلى ٤٩ فى المائة (جـ) تتراوح التقديرات من ٧٥ إلى ٩٤ فى المائة . (د) تتراوح التقديرات من ٥٠ إلى ٧٤ فى المائة . (هـ) ٨٥ فى المائة أو أكثر من الطرق فى حالة جيدة ، انظر الملاحظات التقنية .
(و) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣٣ : الموارد الطبيعية

	مساحة الغابات: المساحة الاجمالية (بالالف كيلو متر مربع)		مساحة الغابات: المعدل السنوى لإزالة الغابات ٨١ - ١٩٩٠أ		مساحة الأراضى المحمية على النطاق الوطنى ١٩٩٣			موارد المياه العذبة ، السحب السنوى ١٩٧٠ - ١٩٩٢ب				
	١٩٨٠	١٩٩٠	بالالف كيلو متر مربع	(نسبة مئوية من المساحة الاجمالية)	بالالف كيلو متر مربع	العدد	كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية	الاجمالى (كيلو متر مكعب)	كنسبة مئوية من اجمالى موارد المياه	نصيب الفرد (متر مكعب): الاجمالى	نصيب الفرد: المنزلى	نصيب الفرد: الصناعى والزراعى
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ . موزامبيق	١٨٧	١٧٣	١,٤	٠,٧	صفر	١	صفر	٠,٨	١,٣	٥٥	١٣	٤٢
٢ . تنزانيا	٣٧٩	٣٣٦	٤,٤	١,٢	١٣٨,٩	٣٠	١٤,٧	٠,٥	٠,٦	٣٥	٧	٢٨
٣ . أثيوبيا	١٤٦	١٤٢	٠,٤	٠,٣	٦٠,٢	٢٣	٤,٩	٢,٢	٢,٠	٤٩	٥	٤٣
٤ . سيراليون	٢٠	١٩	٠,١	٠,٦	٠,٨	٢	١,١	٠,٤	٠,٢	٩٦	٧	٨٩
٥ . فييت نام	٩٧	٨٢	١,٤	١,٥	١٣,٣	٥٩	٤,٠	٢٨,٩	٧,٧	٤١٦	٥٤	٣٦٢
٦ . بوروندى	٢	٢	صفر	٠,٦	٠,٩	٣	٣,٢	٠,١	٢,٨	٢٠	٧	١٣
٧ . أوغندا	٧٠	٦٣	٠,٦	١,٠	١٩,١	٣١	٨,١	٠,٢	٠,٣	٢٠	٧	١٤
٨ . نيبال	٥٦	٥٠	٠,٥	١,٠	١١,١	١٢	٧,٩	٢,٧	١,٦	١٤٨	٦	١٤٢
٩ . ملاوى	٤٠	٣٥	٠,٥	١,٤	١٠,٦	٩	٨,٩	٠,٢	١,٨	٢٠	٧	١٣
١٠ . تشاد	١٢٣	١١٤	٠,٩	٠,٧	١١٤,٩	٩	٩,٠	٠,٢	٠,٥	٣٤	٦	٢٩
١١ . رواندا	٢	٢	صفر	٠,٣	٣,٣	٢	١٢,٤	٠,١	٢,٤	٢٣	٦	١٨
١٢ . بنغلاديش	١١	٨	٠,٤	٣,٩	١,٠	٨	٠,٧	٢٢,٥	١,٠ د	٢١٢	٦	٢٠٦
١٣ . مدغشقر	١٧١	١٥٨	١,٣	٠,٨	١١,٢	٣٧	١,٩	١٦,٣	٤٠,٨	١٦٤٢	١٦	١٦٢٥
١٤ . غينيا بيساو	٢٢	٢٠	٠,٢	٠,٨	..	..	..	صفر	صفر	١١	٣	٨
١٥ . كينيا	١٣	١٢	٠,١	٠,٦	٣٥,٠	٣٦	٦,٠	١,١	٧,٤	٥١	١٤	٣٧
١٦ . مالى	١٣٢	١٢١	١,١	٠,٨	٤٠,١	١١	٣,٢	١,٤	٢,٢	١٦٢	٣	١٥٩
١٧ . النيجر	٢٥	٢٤	٠,١	٠,٤	٨٤,٢	٥	٦,٦	٠,٣	٠,٧ د	٤١	٩	٣٣
١٨ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٤٥	١٣٢	١,٣	٠,٩	٢٤,٤	١٧	١٠,٣	١,٠	٠,٤	٢٥٩	٢١	٢٣٩
١٩ . بوركينا فاصو	٤٧	٤٤	٠,٣	٠,٧	٢٦,٦	١٢	٩,٧	..	..	..	..	..
٢٠ . الهند	٥٥١	٥١٧ هـ	٣,٤	٠,٦	١٤٣,٥	٣٧٤	٤,٤	٣٨٠,٠	١٨,٢ د	٦١٢	١٨	٥٩٤
٢١ . نيجيريا	١٦٨	١٥١	١,٢	٠,٧	٢٩,٧	١٩	٣,٢	٣,٦	١,٢ د	٣٧	١١	٢٥
٢٢ . ألبانيا	١٤	١٤	صفر	صفر	٠,٣	١١	١,٢	٠,٢	٠,٩ د	٩٤	٦	٨٨
٢٣ . نيكاراغوا	٧٣	٦٠	١,٢	١,٩	٩,٠	٥٩	٦,٩	٠,٩	٠,٥	٣٦٧	٩٢	٢٧٥
٢٤ . توغو	١٦	١٤	٠,٢	١,٥	٦,٥	١١	١١,٤	٠,١	٠,٨	٢٨	١٧	١١
٢٥ . غامبيا	١	١	صفر	٠,٨	٠,٢	٥	٢,٠	صفر	٠,١ د	٢٩	٢	٢٧
٢٦ . زامبيا	٣٥٩	٣٢٣	٣,٦	١,١	٦٣,٦	٢١	٨,٥	٠,٤	٠,٤	٨٦	٥٤	٣٢
٢٧ . منغوليا	١٥٢	١٣٩	١,٣	٠,٩	٦١,٧	١٥	٣,٩	٠,٦	٢,٢	٢٧٣	٣٠	٢٤٣
٢٨ . جمهورية افريقيا الوسطى	٣١٩	٣٠٦	١,٣	٠,٤	٦١,١	١٣	٩,٨	٠,١	صفر	٢٥	٥	٢٠
٢٩ . بنن	٥١	٤٩	٠,٧	١,٣	٧,٨	٢	٦,٩	٠,١	٠,٤	٢٦	٧	١٩
٣٠ . غانا	١٠٩	٩٦	١,٤	١,٣	١١,٠	٩	٤,٦	٠,٣	٠,٦	٣٥	١٢	٢٣
٣١ . باكستان	٢٦	١٩	٠,٨	٣,٤	٣٧,٢	٥٥	٤,٧	١٥٣,٤	٣٢,٨ د	٢٠٥٣	٢١	٢٠٣٢
٣٢ . طاجيكستان	..	..	..	..	٠,٩	٣	٠,٦	١٢,٦	١٣,٢ د	٢٣٧٦	١١٩	٢٢٥٧
٣٣ . الصين	١٣٣٤	١٢٤٧	٨,٨	٠,٧	٥٨٠,٧	٤٦٣	٦,١	٤٦٠,٠	١٦,٤	٤٦٢	٢٨	٤٣٤
٣٤ . غينيا	٧٦	٦٧	٠,٩	١,٢	١,٦	٣	٠,٧	٠,٧	٠,٣	١٤٠	١٤	١٢٦
٣٥ . موريتانيا	٦	٦	صفر	صفر	١٧,٥	٤	١,٧	٠,٧	٩,٩ د	٤٩٥	٥٩	٤٣٦
٣٦ . زمبابوى	٩٥	٨٩	٠,٦	٠,٧	٣٠,٧	٢٥	٧,٩	١,٢	٥,٣	١٣٦	١٩	١١٧
٣٧ . جورجيا	..	..	..	..	١,٩	١٥	٢,٧	٤,٠	٦,٥ د	٧٣٣	١٥٤	٥٧٩
٣٨ . هندوراس	٥٧	٤٦	١,١	٢,١	٨,٦	٤٤	٧,٧	١,٥	٢,١ د	٢٧٩	١١	٢٦٨
٣٩ . سرى لانكا	٢٠	١٧	٠,٣	١,٤	٨,٠	٥٦	١٢,١	٦,٣	١٤,٦	٥٠٣	١٠	٤٩٣
٤٠ . كوت ديفوار	١٢١	١٠٩	١,٢	١,٠	١٩,٩	١٢	٦,٢	٠,٧	١,٠	٦٦	١٥	٥٢
٤١ . ليسوتو	..	..	..	..	٠,١	١	٠,٢	٠,١	١,٣	٣١	٧	٢٤
٤٢ . أرمينيا	..	..	..	..	٢,١	٤	٧,٢	٣,٨	٤٥,٩ د	١١٤٠	١٤٨	٩٩٢
٤٣ . جمهورية مصر العربية	..	..	..	..	٧,٩	١٢	٠,٨	٥٦,٤	٩٧,١ د	١٠٢٨	٧٢	٩٥٦
٤٤ . ميانمار	٣٢٩	٢٨٩	٤,٠	١,٣	١,٧	٢	٠,٣	..	..	..	..	..
٤٥ . جمهورية اليمن	٤١	٤١	..	..	..	..	..	٣,٤	١٣٦,٠	٣٢٤	١٦	٣٠٨
اقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٦ . أذربيجان	..	..	..	..	١,٩	١٢	٢,٢	١٥,٨	٥٦,٥ د	٢٢١٥	٨٩	٢١٢٦
٤٧ . اندونيسيا	١٢١٧	١٠٩٥	١٢,١	١,٠	١٨٥,٧	١٧٥	٩,٧	١٦,٦	٠,٧	٩٥	١٢	٨٣
٤٨ . السنغال	٨١	٧٥	٠,٥	٠,٧	٢١,٨	١٠	١١,١	١,٤	٣,٩ د	٢٠٢	١٠	١٩٢
٤٩ . بوليفيا	٥٥٧	٤٩٣	٦,٣	١,٢	٩٢,٣	٢٥	٨,٤	١,٢	٠,٤	١٨٦	١٩	١٦٧
٥٠ . الكاميرون	٢١٦	٢٠٤	١,٢	٠,٦	٢٠,٥	١٤	٤,٣	٠,٤	٠,٢	٣٨	١٧	٢٠
٥١ . جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٩	٩	صفر	٠,١	٢,٢	١٦	٨,٤	..	..	..	..	..
٥٢ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	٢,٨	٥	١,٤	١١,٧	٢٤,٠	٢٩٦٣	٨٠	٢٥٨٣
٥٣ . الفلبين	١١٠	٧٨	٣,٢	٣,٣	٦,١	٢٧	٢,٠	٢٩,٥	٩,١	٦٨٦	١٢٣	٥٦٢
٥٤ . الكونغو	٢٠٢	١٩٩	٠,٣	٠,٢	١١,٨	١٠	٣,٤	صفر	صفر د	٢٠	١٢	٧
٥٥ . أوزبكستان	..	..	..	..	٢,٤	١٠	٠,٥	٨٢,٢	٧٦,٤ د	٤٠٠٧	١٦٠	٣٨٤٧
٥٦ . المغرب	٧٨	٩٠	-١,٢	-١,٥	٣,٦	١٠	٠,٨	١٠,٩	٣١,٢	٤١٢	٢٣	٣٩٠
٥٧ . مولدوفا	..	..	..	..	٠,١	٢	٠,٢	٣,٧	٢٩,١ د	٨٤٨	٥٩	٧٨٨
٥٨ . غواتيمالا	٥٠	٤٢	٠,٨	١,٧	٨,٣	١٧	٧,٦	٠,٧	٠,٦	١٣٩	١٣	١٢٧
٥٩ . بابوا غينيا الجديدة	٢٧١	٣٦٠	١,١	٠,٣	٠,٨	٥	٠,٢	٠,١	صفر	٢٨	٨	٢٠
٦٠ . بلغاريا	٣٦	٣٧	-٠,١	-٠,٢	٣,٧	٤٦	٣,٣	١٣,٩	٦,٨ د	١٥٤٥	٤٣	١٥٠٢
٦١ . رومانيا	١٣	١٣	صفر	صفر	١٠,٨	٣٩	٤,٦	١٩,٧	٩,٤ د	٨٥٣	٦٨	٧٨٥
٦٢ . الأردن	١	١	صفر	-١,١	٢,٩	١٠	٣,٣	٠,٥	٣١,٦ د	١٧٣	٥٠	١٢٣
٦٣ . اكوادور	١٤٣	١٢٠	٢,٤	١,٨	١١١,١	١٥	٣٩,٢	٥,٦	١,٨	٥٦٧	٤٠	٥٢٨
٦٤ . الجمهورية الدومينيكية	١٤	١١	٠,٤	٢,٨	١٠,٥	١٧	٢١,٥	٣,٠	١٤,٩	٤٤٢	٢٢	٤٢٠
٦٥ . السلفادور	٢	١	صفر	٢,٢ هـ	٠,١	٢	٠,٢	١,٠	٥,٣	٢٤٥	١٧	٢٢٨
٦٦ . ليتوانيا	..	..	..	..	١,٢	٧٦	٩,٧	٤,٤	١٩,٠ د	١١٧٩	٨٣	١٠٩٧
٦٧ . كولومبيا	٥٧٧	٥٤١	٣,٧	٠,٧	٩٣,٦	٧٩	٨,٢	٥,٣	٠,٥	١٧٤	٧١	١٠٣
٦٨ . جامايكا	٥	٢	٠,٣	٧,٢	صفر	١	٠,١	٠,٣	٣,٩	١٥٩	١١	١٤٨
٦٩ . بيرو	٢٠٦	١٧٩	٢,٧	٠,٤	٤١,٨	٢٢	٣,٢	٦,١	١٥,٣	٣٠١	٥٧	٢٤٤
٧٠ . باراغواى	١٦٩	١٢٩	٤,٠	٢,٧	١٤,٨	١٩	٣,٦	٠,٤	٠,١ د	١١٠	١٦	٩٣
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	٨,٩	٩	٠,٣	٣٧,٩	٣٠,٢ د	٢٢٩٤	٩١	٢١٧٣
٧٢ . تونس	٥	٧	-٠,١	-١,٩	٠,٤	٧	٠,٣	٢,٣	٥٢,٩ د	٣١٧	٤١	٢٧٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	مساحة الغابات				مساحة الأراضي المحمية على النطاق الوطني ١٩٩٣			موارد المياه العذبة ، السحب السنوى ١٩٧٠ - ١٩٩٢ ب،ج				
	المساحة الاجمالية (بالالف كيلو متر مربع)		المعدل السنوى لإزالة الغابات ٨١ - ١٩٩٠ أ							نصيب الفرد (متر مكعب)		
	١٩٨٠	١٩٩٠	بالالف كيلو متر مربع	(نسبة مئوية من المساحة الاجمالية)	بالالف كيلو متر مربع	العدد	كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية	الاجمالى (كيلو متر مكعب)	كنسبة مئوية من اجمالى موارد المياه	الاجمالى	المنزلى	الصناعى والزراعى
١ . الجزائر	٤٤	٤١	٠,٣	٠,٨	١١٩,٢	١٩	٥,٠	٣,٠	١٥,٧ د	١٦٠	٣٥	١٢٥
١ . ناميبيا	١٣٠	١٢٦	٠,٤	٠,٣	١٠٢,٢	١٢	١٢,٤	٠,١	١,٥	١٠٤	٦	٩٨
١ . الجمهورية السلوفاكية	١٩	١٨	صفر	٠,١	١٠,٢	٤٠	٢٠,٧	..	..	..	..	..
١ . لاتفيا	..	..	..	..	٧,٧	٤٥	١٢,٠	٠,٧	٢,٢ د	٢٦١	١٠٩	١٥١
١ . تايلند	١٧٩	١٢٧	٥,٢	٣,٣	٧٠,٢	١١١	١٣,٧	٣١,٩	١٧,٨ د	٦٠٦	٢٤	٥٨٢
١ . كوستاريكا	١٩	١٤	٠,٥	٢,٩	٦,٤	٢٩	١٢,٥	١,٤	١,٤	٧٨٠	٣١	٧٤٩
١ . أوكرانيا	٩٠	٩٢	-٠,٢	-٠,٣	٥,٢	٢٠	٠,٩	٣٤,٧	٤٠,٠ د	٦٦٩	١٠٧	٥٦٢
٨ . بولندا	٨٦	٨٧	-٠,١	-٠,١	٣٠,٦	١١١	٩,٨	١٤,٥	٢٥,٨ د	٣٨٣	٥١	٣٣٢
٨ . الاتحاد الروسى	..	..	..	..	٦٥٥,٤	١٩٩	٣,٨	١١٧,٠	٢,٧ د	٧٨٧	١٣٤	٦٥٣
٨ . بنما	٣٨	٣١	٠,٦	١,٩	١٣,٣	١٥	١٧,٦	١,٣	٠,٩	٧٤٤	٨٩	٦٥٤
٨ . الجمهورية التشيكية	٢٦	٢٦	صفر	صفر	١٠,٧	٣٤	١٣,٥	..	..	..	..	..
٨ . بوتسوانا	١٥٠	١٤٣	٠,٨	٠,٥	١٠٦,٦	٩	١٨,٣	٠,١	٠,٥ د	١٠٠	٥	٩٥
٨ . تركيا	٢٠٢	٢٠٢	صفر	صفر	٨,٢	٤٤	١,١	٢٣,٨	١٢,٣ د	٤٣٣	١٠٤	٣٢٩
٨ . جمهورية إيران الإسلامية	١٨٠	١٨٠	صفر	صفر	٨٣,٠	٦٨	٥,٠	٤٥,٤	٣٨,٦	١٣٦٢	٥٤	١٣٠٧
الدخل المتوسط الأعلى												
٨ . فنزويلا	٥١٧	٤٥٧	٦,٠	١,٢	٢٦٣,٢	١٠٠	٢٨,٩	٤,١	٠,٣ د	٣٨٧	١٦٦	٢٢٠
٨ . بيلاروس	٦٠	٦٣	-٠,٣	-٠,٤	٢,٤	١٠	١,٢	٣,٠	٥,٤ د	٢٩٢	٩٤	١٩٩
٨ . البرازيل	٥٩٧٨	٥٦١١	٣٦,٧ هـ	٠,٦	٣٢١,٩	٢٧٢	٣,٨	٣٦,٥	٠,٥ د	٢٤٥	٥٤	١٩١
٩ . جنوب أفريقيا	٤٢	٤٥	-٠,٤	-٠,٨	٦٩,٣	٢٣٧	٥,٧	١٤,٧	٢٩,٣	٣٨٦	٤٦	٣٤٠
٩ . موريشيوس	١	١	صفر	٠,٢	صفر	٣	٢,٠	٠,٤	١٦,٤	٤١٠	٦٦	٣٤٤
٩ . استونيا	..	..	..	..	٤,٤	٣٩	٩,٨	٣,٣	٢١,٢ د	٢٠٨٥	١٠٤	١٩٨٠
٩ . ماليزيا	٢١٥	١٧٦	٤,٠	٢,٠	١٤,٨	٥٤	٤,٥	٩,٤	٢,١	٧٦٨	١٧٧	٥٩٢
٩ . شيلى	٨٧	٨٨	-٠,١	-٠,١	١٣٧,٣	٦٦	١٨,١	١٦,٨	٣,٦	١٦٢٣	٩٧	١٥٢٦
٩ . هنغاريا	١٦	١٧	-٠,١	-٠,٥	٥,٧	٥٣	٦,٢	٦,٤	٥,٥ د	٥٩٦	٥٤	٥٤٣
٩ . المكسيك	٥٥٤	٤٨٦ هـ	٦,٨ هـ	١,٣	٩٧,٣	٦٥	٥,٠	٥٤,٢	١٥,٢	٩٢١	٥٥	٨٦٥
٩ . ترينيداد وتوباغو	٢	٢	صفر	-٢,٢	٠,٢	٦	٣,١	٠,٢	٢,٩	١٤٨	٤٠	١٠٨
٩ . أوروغواى	٦	٧	صفر	-٠,٧	٠,٣	٨	٠,٢	٠,٧	٠,٥ د	٢٤١	١٤	٢٢٧
٩ . عمان	٤١	٤١	صفر	صفر	٣٧,٤	٢٩	١٧,٦	٠,٥	٢٣,٩	٦٢٣	١٩	٦٠٤
١٠٠ . غابون	١٩٤	١٨٢	١,٢	٠,٦	١٠,٥	٦	٣,٩	٠,١	صفر	٥٧	٤١	١٦
١٠١ . سلوفينيا	١٠	١٠	صفر	صفر	١,١	١٠	٥,٣	..	..	..	..	..
١٠٢ . بورتوريكو	٣	٣	صفر	صفر	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ . الأرجنتين	٦٠١	٥٩٢	٠,٩	٠,١	٤٣,٧	٨٦	١,٦	٢٧,٦	٢,٨ د	١٠٤٢	٩٤	٩٤٨
١٠٤ . اليونان	٦٠	٦٠	صفر	صفر	٢,٢	٢٤	١,٧	٧,٠	١١,٨ د	٧٢١	٥٨	٦٦٣
١٠٥ . جمهورية كوريا	٦٦	٦٥	٠,١	٠,١	٦,٩	٢٨	٧,٠	٢٧,٦	٤١,٧	٦٢٥	١١٦	٥٠٩
١٠٦ . البرتغال	٣٠	٣١	-٠,١	-٠,٥	٥,٨	٢٥	٦,٣	١٠,٥	١٦,٠ د	١٠٧٥	١٦١	٩١٤
١٠٧ . المملكة العربية السعودية	١٢	١٢	صفر	صفر	٦٢,٠	١٠	٢,٩	٣,٦	١٦٣,٨	٤٩٧	٢٢٤	٢٧٣
١٠٨ . تركمانستان	..	..	..	..	١١,١	٨	٢,٣	٢٢,٨	٣٢,٦ د	٦٢١٦	٦٢	٦١٤٥
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادى												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبى												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١٠٩ . نيوزيلندا	..	٧٥	..	..	٦١,٥	٢٠٦	٢٢,٧	١,٩	٠,٥	٥٨٥	٢٦٩	٣١٦
١١٠ . ايرلندا	٤	٤	صفر	-١,٢	٠,٥	١٢	٠,٧	٠,٨	١,٦	٢٣٥	٣٨	١٩٨
١١١ . أسبانيا	٢٥٦	٢٥٦	صفر	صفر	٤٢,٥	٢١٥	٨,٤	٤٥,٨	٤١,٢ د	١١٨٨	١٤٣	١٠٤٥
١١٢ . + اسرائيل	١	١	صفر	-٠,٣	٣,١	١٥	١٤,٦	١,٨	٨٦,٠ د	٤١٠	٦٦	٣٤٤
١١٣ . استراليا	١٤٥٦	١٤٥٦	صفر	صفر	٩٣٥,٥	٨٩٢	١٢,١	١٧,٨	٥,٢	١٣٠٦	٨٤٩	٤٥٧
١١٤ . + هونغ كونغ	صفر	صفر	صفر	-٠,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ . المملكة المتحدة	٢١	٢٤	-٠,٢	-١,١	٥١,٣	١٩١	٢٠,٩	١٤,٥	١٢,١	٢٥٣	٥١	٢٠٣
١١٦ . فنلندا	٢٣٣	٢٣٤	-٠,١	صفر	٢٧,٣	٨٢	٨,١	٣,٠	٢,٧ د	٦٠٤	٧٢	٥٣٢
١١٧ . + الكويت	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٣	٢	١,٥	٠,٥	..	٥٢٥	٣٣٦	١٨٩
١١٨ . ايطاليا	..	٨٦	..	..	٢٢,٧	١٧٢	٧,٦	٥٦,٢	٣٠,١ د	٩٩٦	١٣٩	٨٥٦
١١٩ . + سنغافورة	صفر	صفر	صفر	٠,٩	صفر	١	٤,٥	٠,٢	٣١,٧	٨٤	٣٨	٤٦
١٢٠ . كندا	..	٤٥٣٣	..	..	٨٢٥,٥	٦٤٠	٨,٣	٤٣,٩	١,٥	١٦٨٨	٣٠٤	١٣٨٤
١٢١ . هولندا	٣	٣	صفر	-٠,٣	٣,٩	٧٩	١٠,٤	١٤,٥	١٦,١ د	٩٩٤	٥٠	٩٤٤
١٢٢ . + الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	صفر	صفر	..	..	..	٠,٩	٢٩٩,٠	٨٨٤	٩٧	٧٨٧
١٢٣ . بلجيكا	٦	٦	صفر	-٠,٣	٠,٨	٣	٢,٥	٩,٠	٧٢,٢ د	٩١٧	١٠١	٨١٦
١٢٤ . فرنسا	١٣٤	١٣٥	-٠,١	-٠,١	٥٦,٠	١١٠	١٠,٢	٤٣,٧	٢٣,٦ د	٧٧٨	١٢٥	٦٥٤
١٢٥ . النمسا	٣٧	٣٩	-٠,١	-٠,٤	٢٠,١	١٧٠	٢٣,٩	٢,١	٢,٣ د	٢٧٦	٥٢	٢٢٤
١٢٦ . ألمانيا	١٠٣	١٠٧	-٠,٥	-٠,٤	٩٢,٠	٥٠٤	٢٥,٨	٥٣,٧	٣١,٤ د	٦٨٧	٧٣	٦١٤
١٢٧ . السويد	٢٧٩	٢٨٠	-٠,١	صفر	٢٩,٩	٢١٤	٦,٦	٣,٠	١,٧ د	٣٥٢	١٢٧	٢٢٥
١٢٨ . الولايات المتحدة	٢٩٩٢	٢٩٦٠	٣,٢	٠,١	١٠٤٢,٤	١٤٩٤	١٠,٦	٤٦٧,٠	١٨,٨	١٨٦٨	٢٤٤	١٦٢٤
١٢٩ . النرويج	..	٩٦	..	..	٥٥,٤	١١٤	١٧,١	٢,٠	٠,٥ د	٤٩١	٩٨	٣٩٣
١٣٠ . الدانمرك	٥	٥	صفر	صفر	١٣,٩	١١٣	٣٢,٢	١,٢	٩,٠ د	٢٢٨	١٨	١٦٠
١٣١ . اليابان	٢٣٨	٢٣٨	صفر	صفر	٢٧,٦	٨٠	٧,٣	٨٩,٣	١٦,٣	٧٣٢	١٢٥	٦٠٧
١٣٢ . سويسرا	١١	١٢	-٠,١	-٠,٦	٧,٣	١٠٩	١٧,٧	١,١	٢,٢ د	١٦٨	٣٩	١٢٩
العالم												

(أ) تمثل القيم السلبية زيادة فى مساحة الغابات . (ب) تشير مسحوبات المياه إلى أى سنة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٢ . (جـ) البيانات الخاصة باريتريا مدرجة فى اثيوبيا ، فلم يتم فصلها بعد . (د) يشمل إجمالى موارد المياه تدفقات الأنهار من بلدان أخرى بالاضافة إلى موارد المياه المتجددة الداخلية . (هـ) للاطلاع على تقديرات بديلة أنظر الملاحظات التقنية (ر) البيانات عن الضفة الشرقية فقط ، فيما عدا تقديرات مسحوبات المياه . (ز) تشمل أراضى مشجرة أخرى . (ح) الغابات المغلقة فقط .

جدول ١ – أ : مؤشرات أساسية عن الاقتصادات الأخرى

	السكان (بالآلاف) فى منتصف ١٩٩٣	المساحة (بآلاف الكيلو مترات المربعة)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى أ		متوسط معدل التضخم السنوى (نسبة مئوية)		العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٣	أمية الكبار (نسبة مئوية)	
			دولارات ١٩٩٣	متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٨٠–١٩٩٣	١٩٧٠–١٩٨٠	١٩٨٠–١٩٩٣		إناث ١٩٩٠	الاجمالى ١٩٩٠
١ – غيانا	٨١٦	٢١٥,٠٠	٣٥٠	٣,٠ –	٩,٦	٣٤,٥	٦٦	٥	٤
٢ – ساو تومى وبرنسيبى	١٢٢	١,٠٠	٣٥٠	٣,٦ –	٤,٠	٢٤	..	..	..
٣ – غينيا الاستوائية	٣٧٩	٢٨,٠٠	٤٢٠	١,٢	..	٠,٦ –	٤٨	٦٣	٥٠
٤ – جزر القمر	٤٧١	٢,٢٠	٥٦٠	٠,٤ –	..	٥,٢	٥٥	..	..
٥ – أفغانستان	١٧٦٩١	٦٥٢,١٠	ب	..	..	..	٤٤	٨٦	٧١
٦ – بوتان	..	٤٧,٠٠	ب	..	..	٨,١	..	٧٥	٦٢
٧ – البوسنة والهرسك	٣٧٧٦	٥١,١٠	ب	..	..	..	٧٢	..	..
٨ – كمبوديا	٩٦٨٣	١٨١,٠٠	ب	..	..	..	٥٢	٧٨	٦٥
٩ – أريتريا	..	١٢٥,٠٠	ب	..	..	..	..	..	..
١٠ – هايتى	٦٨٩٣	٢٧,٧٠	ب	..	٩,٣	٩,٥	٥٧	٥٣	٤٧
١١ – ليبريا	٢٨٤٥	٩٧,٧٠	ب	..	٩,٢	..	٥٦	٧١	٦١
١٢ – الصومال	٨٩٥٤	٦٣٧,٧٠	ب	..	١٥,٢	٤٩,٧	٤٧	٨٦	٧٦
١٣ – السودان	٢٦٦٤١	٢٥٠٥,٨٠	ب	..	١٤,٥	٤٢,٨	٥٣	٨٨	٧٣
١٤ – زائير	٤١٢٣١	٢٣٤٤,٩٠	ب	..	٣١,٤	..	٥٢	٣٩	٢٨
١٥ – كريباتى	٧٦	٠,٧٠	٧١٠	٠,٥	١٠,٦	٥,٤	..	..	١٠
١٦ – جزر سليمان	٣٥٤	٢٨,٩٠	٧٤٠	٢,٦	٨,٤	١٢,١	٧١	..	..
١٧ – جيبوتى	٥٥٧	٢٣,٢٠	٧٨٠	..	..	٣,٦	٤٩	..	..
١٨ – مالديف	٢٣٨	٠,٣٠	٨٢٠	٧,٢	..	١٠	٦٣	..	..
١٩ – الرأس الأخضر	٣٧٠	٤,٠٠	٩٢٠	٣,٠	٩,٤	٨,٧	٦٥	..	..
٢٠ – ساموا الغربية	١٦٧	٢,٨٠	٩٥٠	..	..	١١,٢	..	..	٣٠
٢١ – سورينام	٤١٤	١٦٣,٣٠	١١٨٠	٢,٠–	١١,٨	١١,٨	٧١	٥	٥
٢٢ – سوازيلند	٨٨٠	١٧,٤٠	١١٩٠	٢,٣	١٢,٣	١٣,٣	٥٨	..	..
٢٣ – تونغا	٩٨	٠,٧٠	١٥٣٠	٠,٦	..	١٠,٢	..	..	..
٢٤ – فانواتو	١٦١	١٢,٢٠	١٢٣٠	٠,٥	..	٥,٣	٦٦	..	٣٠
٢٥ – سانت فنسنت وغرينادين	١١٠	٠,٤٠	٢١٢٠	٥,٠	١٣,٨	٤,٦	..	..	..
٢٦ – فيجى	٧٦٢	١٨,٣٠	٢١٣٠	٠,٥	١٢,٨	٥,٦	٧٢	..	..
٢٧ – غرينادا	٩٢	٠,٣٠	٢٣٨٠	٣,٨	..	٤,٦	..	..	..
٢٨ – بليز	٢٠٤	٢٣,٠٠	٢٤٥٠	٢,٩	٨,٦	٣,٤	٧٤	..	..
٢٩ – دومينيكا	٧١	٠,٧٠	٢٧٢٠	٤,٦	١٦,٨	٥,٥	..	..	..
٣٠ – أنغولا	١٠٢٧٦	١٢٤٦,٧٠	جـ	..	..	..	٤٧	٧٢	٥٨
٣١ – كرواتيا	٤٥١١	٥٦,٥٠	جـ	..	..	..	٧٢	..	..
٣٢ – كوبا	١٠٨٦٢	١١٠,٩٠	جـ	..	..	..	٧٦	٧	٦
٣٣ – العراق	١٩٤٦٥	٤٣٨,٣٠	جـ	..	١٧,٩	..	٦٦	٥١	٤٠
٣٤ – جمهورية كوريا الديمقراطية	٢٣٠٣٦	١٢٠,٥٠	جـ	..	..	..	٧١	..	..
٣٥ – لبنان	٣٨٥٥	١٠,٤٠	جـ	..	..	..	٦٩	٢٧	٢٠
٣٦ – جزر مارشال	٥١	٠,٢٠	جـ	..	..	..	..	..	٩
٣٧ – ولايات ميكرونيزيا المتحدة	١٠٥	٠,٧٠	جـ	..	..	..	..	..	..
٣٨ – جزر ماريانا الشمالية	٤٥	٠,٤٨	جـ	..	..	..	..	..	..
٣٩ – الجمهورية العربية السورية	١٣٦٩٦	١٨٥,٢٠	جـ	..	١١,٨	١٥,٥	٦٨	٤٩	٣٦
٤٠ – الضفة الغربية وغزة	..	٦,١٠	جـ	..	..	..	..	..	..
٤١ – جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	١٠٥٦٦	١٠٢,١٧	جـ	..	..	..	٧٢	١٢	٧
٤٢ – سانت لوسيا	١٤٢	٠,٦٠	٣٣٨٠	٤,٤	..	٣,٥	..	..	..
٤٣ – سانت كيتس ونيفيس	٤٢	٠,٤٠	٤٤١٠	٥,٤	..	٦,٣	..	..	..
٤٤ – بربادوس	٢٦٠	٠,٤٠	٦٢٣٠	٠,٥	١٣,٥	٤,٣	٧٦	..	..
٤٥ – سيشل	٧٢	٠,٤٥	٦٢٨٠	٣,٤	١٦,٧	٣,٢	..	..	..
٤٦ – أنتيغوا وبربودا	٦٥	٠,٤٠	٦٥٤٠	٥,٢	..	٥,٩	..	..	..
٤٧ – مالطا	٣٦١	٠,٣٠	٧٩٧٠	٣,٢	٤,٢	٢,٣	٧٦	..	..
٤٨ – البحرين	٥٣٣	٠,٧٠	٨٠٣٠	٢,٩ –	..	٠,٣–	٧٢	٣١	٢٣
٤٩ – ساموا الأمريكية	٥١	٠,٢٠	د	..	..	..	..	..	..
٥٠ – آروبا	٦٩	٠,٢٠	د	..	..	..	..	..	..
٥١ – غيانا الفرنسية	١٣٤	٩٠,٠٠	د	..	..	..	..	..	..
٥٢ – جبل طارق	٢٨	٠,٠١	د	..	..	..	..	..	..
٥٣ – غوادلوب	٤١٣	١,٧٠	د	..	..	..	٧٥	..	..
٥٤ – غوام	١٤٣	٠,٥٠	د	..	..	..	٧٦	..	..
٥٥ – جزر مان	٧٢	٠,٥٧	د	..	..	..	..	..	..
٥٦ – ليبيا	٥٠٤٤	١٧٥٩,٥٠	د	..	١٨,٤	٠,٢	٦٤	٥٠	٣٦
٥٧ – ماكاو	٣٨١	٠,٠٢	د	..	..	٨,٥	..	..	..
٥٨ – المارتينيك	٣٧١	١,١٠	د	..	..	..	٧٦	..	..
٥٩ – مايوت	١٠١	٠,٣٧	د	..	..	..	..	..	..
٦٠ – جزر الأنتيل الهولندية	١٩٥	٠,٨٠	د	..	..	..	٧٣	..	..
٦١ – كاليدونيا الجديدة	١٧٦	١٨,٦٠	د	..	..	..	٧٢	..	..
٦٢ – ريليون	٦٣٢	٢,٥٠	د	..	..	..	٧٤	..	..
٦٣ – قبرص	٧٢٦	٩,٢٠	١٠٣٨٠	٤,٩	..	٥,٢	٧٧	..	..
٦٤ – جزر الباهاما	٢٦٨	١٣,٩٠	١١٤٢٠	١,٤	٦,٤	٤,٢	٧٣	..	..
٦٥ – قطر	٥٢٤	١١,٠٠	١٥٠٣٠	٧,٢–	..	..	٧٢	..	..
٦٦ – ايسلندا	٢٦٣	١٠٣,٠٠	٢٤٩٥٠	١,٢	٣٥,٠	٢٥,٤	٧٨	..	..
٦٧ – لكسمبرغ	٣٩٦	٣,٠٠	٣٧٣٢٠	٢,٨	٦,٩	٥	٧٦	..	..
٦٨ – أندورا	٦١	٠,٤٠	هـ	..	..	..	..	..	..
٦٩ – برمودا	٦٢	٠,٠٥	هـ	..	٨,٤	٩,١	..	..	..
٧٠ – بروناى	٢٧٤	٥,٨٠	هـ	..	١٢,٦	٥,١–	٧٤	..	..
٧١ – جزر كايمان	٢٩	٠,٣٠	هـ	..	..	..	..	..	..
٧٢ – جزر شانل	١٤٦	٠,١٩	هـ	..	..	..	..	..	..
٧٣ – جزر فيرو	٤٧	٠,٤٠	هـ	..	..	..	..	..	..
٧٤ – بولينزيا الفرنسية	٢١١	٤,٠٠	هـ	..	..	..	٧٠	..	..
٧٥ – غرينلاند	٥٧	٣٤١,٧٠	هـ	..	..	..	..	..	..
٧٦ – سان مارينو	٢٤	٠,١٠	هـ	..	..	..	..	..	..
٧٧ – جزر فيرجينيا (الولايات المتحدة)	١٠٤	٠,٣٠	هـ	..	٦,٩	٣,٩	..	..	..

أ – انظر الملاحظة الفنية للجدول ١ . ب – قدرت باعتبارها منخفضة الدخل (٦٩٥ دولارا أو أقل) . جـ – قدرت باعتبارها من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط (٦٩٦ – ٢٧٨٥ دولارا) . د – قدرت باعتبارها من الشريحة العليا للدخل المتوسط (٢٧٨٦ – ٨٦٢٥ دولارا) . هـ – قدرت باعتبارها مرتفعة الدخل (٨٦٢٦ دولارا أو أكثر) .

ملاحظات تقنية

المعيار الأساسى لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ولهذا السبب ، فإن المائة واثنين وثلاثين اقتصادا المدرجة فى الجداول مرتبة تصاعديا حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ويورد جدول مستقل (الجدول ١ ـ أ) مؤشرات أساسية عن ٧٧ اقتصادا آخر تتوافر عنها معلومات متناثرة أو يقل سكانها عن المليون ، وللاطلاع على التعديلات فى هذه الطبعة انظر المقدمة .

مدى التعويل على البيانات

بذل مجهود كبير فى سبيل توحيد وتنميط البيانات ؛ ومع ذلك فإن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها ، وينبغى توخى الحرص فى تفسير المؤشرات . وتؤثر عوامل كثيرة على توافر البيانات ومدى التعويل عليها ؛ فالنظم الإحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصادات النامية ، وتختلف الأساليب الاحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا واسعا بين البلدان ، والمقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة تنطوى دائما على مشكلات تقنية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعا مانعا للبس . ولهذه الأسباب ، ففى حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة ، فإنه ينبغى فهمها فقط باعتبارها مبينة للاتجاهات وموضحة للفروق الأساسية بين الاقتصادات ، وأنها لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق . وبصفة خاصة لم يتم حل الخلافات المتعلقة بالبيانات بالنسبة لخمسة عشر اقتصادا فى الاتحاد السوفياتى السابق ، فالتغطية مبعثرة ، والبيانات تخضع لأكثر من المدى الطبيعى لعدم التيقن .

ومعظم البيانات الاجتماعية المأخوذة من مصادر وطنية ، مستمدة من ملفات إدارية منظمة ، وإن كان البعض منها قد جاء من مسوحات خاصة ، أو من استقصاءات دورية للتعداد . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بمدى التعويل على المؤشرات الديموغرافية فى مطبوع « *الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية* » للأمم المتحدة . ونناشد القراء أن يضعوا فى اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند اجرائهم مقارنات بين الاقتصادات .

سنوات الأساس

ورغبة فى توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وادراج تأثير التغييرات فى الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد اسناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئيا إلى ثلاث سنوات للأساس وتم ربطها معا . وسنة ١٩٧٠ هى سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفترات الثلاث فى « سلسلة متصلة » للحصول على أسعار ١٩٨٧ عبر الفترات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفترات الفرعية الثلاث عن طريق إعادة القياس ؛ مما يؤدى إلى تحريك السنة التى يكون فيها لصيغ السعر الجارى والثابت لنفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلى الإجمالى لكل منها على حدة ، ثم جمعت للحصول على الناتج المحلى الإجمالى ومجاميعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف فى إعادة القياس بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعى ، وبين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات فى إعادة القياس يتم استيعابها تحت عنوان *الاستهلاك الخاص ، الخ* . بافتراض أن الناتج المحلى الإجمالى حسب المنشأ الصناعى هو تقدير أكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلى الإجمالى حسب المصروفات .

ونظرا لأن الاستهلاك الخاص يحسب باعتباره المتبقى ، فانه يتم الحفاظ على وحدات المحاسبة القومية المتطابقة . وتتضمن عملية اعادة تحديد الأساس ادراج أى اختلافات إحصائية ناشئة عن المصروفات ضمن الاستهلاك الخاص . كما تتضمن القيمة المضافة فى قطاع الخدمات ، فرقا إحصائيا ، كما ورد فى المصدر الأصلى .

المقاييس الموجزة

تم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما يجرى التعبير عن متغير ما بوحدات للحساب قابلة للمقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات الاقتصادية التى لا تبدو قابلة للجمع بطبيعتها ، تجمع عادة عن طريق نظام لترجيح السعر . والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان . فيما عدا وفيات الرضع ، التى تم ترجيحها بعدد المواليد .

ومؤشرات التنمية الدولية ، توفر عادة بيانات عن نقطتين مرجعيتين ، وليس سلاسل زمنية سنوية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التى تغطى سنين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين القطرى على مر الزمن وعبر الموضوعات . ولا تتيح

المؤشرات تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات القطرية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لثلثى المجموعة كاملة على الأقل ، كما حددتها مقاييس الاسناد لعام ١٩٨٧ . وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار ، فانه يفترض أنه بالنسبة للسنوات التى لا ترد عنها بيانات أن مقدمى التقارير الذين لا يوردون آخر التطورات (ومن لا يقدمون تاريخا كاملا) ، يتصرفون بالنسبة للسنوات التى يفتقرون فيها للبيانات مثل عينة المجموعة التى تقدم تقديرات . وينبغى للقراء أن يضعوا فى اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباط صحيح عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وانه لا يمكن استخلاص شيء ذى معنى عن السلوك على المستوى القطرى بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات . وبالإضافة إلى ذلك ، فان عملية الترجيح قد تؤدى إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والاجماليات الشاملة . وقد تم شرح هذا بصورة أكمل فى مقدمة *الجداول الدولية* .

المصادر والأساليب

تم جمع البيانات عن الدين الخارجى بواسطة البنك الدولى رأسا على أساس التقارير الواردة من البلدان النامية الأعضاء من خلال نظام الإبلاغ بواسطة البلدان المدينة . واستمدت البيانات الأخرى أساسا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن صندوق النقد الدولى ، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولى . كما استخدمت التقديرات التى وضعها العاملون بالبنك لتحسين درجة استيفاء البيانات لآخر لحظة أو اتساقها . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولى وتم تصحيحها فى بعض الحالات بواسطة العاملين فى البنك لضمان الاتفاق مع التعاريف والمفاهيم الدولية ، والتناسق الأفضل والاستيفاء لآخر لحظة .

معدلات *النمو*

لتيسير الإحالة ، لم تدرج فى العادة إلا نسب ومعدلات النمو ؛ وتتوافر القيم المطلقة بصفة عامة فى مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، خاصة طبعة ١٩٩٥ من *الجداول الدولية* . وتم احتساب معظم معدلات النمو بالنسبة لفترتين ، ٧٠ – ١٩٨٠ و ٨٠ – ١٩٩٣ ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ما لم ينص على خلاف ذلك . ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ فى اعتبارها كل المشاهدات فى الفترة المعنية ، فإن معدلات النمو الناتجة تتراءى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتأثر بالقيم الاستثنائية بغير مسوغ ، خاصة فى نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة فى حساب معدلات النمو . وترد تفاصيل هذا المنهج فى بداية الملاحظات التقنية . وتتعلق الأرقام المطبوعة ببنط أسود بسنوات أو فترات خلاف المحددة – وذلك إلى عامين سابقين أو تاليين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ، وإلى ثلاث سنوات سابقة أو تالية بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ؛ نظرا لأن جمع هذه الأخيرة ينزع إلى أن يكون أقل انتظاما كما أنها تتغير بصورة أقل إثارة عبر الفترات القصيرة من الزمن .

وتم حساب جميع معدلات النمو المبينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، *مالم ينص على خلاف ذلك* . ويقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى r بالتوفيق بين الخط الاتجاهى للانحدار الخطى للمربعات الصغرى ، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير فى الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن معادلة *الانحدار تأخذ الشكل التالى* : $Log X_t = a + bt + e_t$ ، حيث إنها تعادل التحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب $X_t = X_o(1+r)^t$. وفى هاتين المعادلتين فان X هى المتغير ، و t *هى الزمن* ، و $a = log X_o$ ، و $b = log (1+r)$ هما الموجهان (البارمتران) المطلوب تقديرهما ، و e هى حد الخطأ . وإذا كانت b^* هى تقدير المربعات الصغرى لـ b ، فان متوسط النسبة المئوية لمعدل النمو السنوى r يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم (b^*) 1-] مضروبا فى ١٠٠ للتعبير عنه فى صورة نسبة مئوية .

الجدول ١ ـ مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التى تتوافر عنها بيانات متناثرة ، أو التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة : أنظر الجدول ١ ـ أ .

وأعداد *السكان* فى منتصف عام ١٩٩٣ ، هى مستمدة من تشكيلة من المصادر ، أساسا من شعبة الأمم المتحدة للسكان ، وكذلك من مكاتب الإحصاء الوطنية ، والإدارات القطرية بالبنك الدولى . ويلاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة فى بلد الملجأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

والبيانات المتعلقة *بالمساحة* ، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والمساحة هى إجمالى المساحة السطحية ، مقيسة بالكيلو مترات المربعة ، وتضم مساحة الأراضى والمياه الداخلية .

وحسبت الأرقام المتعلقة *بنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى* بدولارات الولايات المتحدة طبقا للأسلوب المتبع فى *أطلس البنك الدولى* ، الموصوف أدناه .

ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى حد ذاته ، لا يشكل أو يقيس الرفاهية الاجتماعية أو النجاح فى التنمية . ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان يعوض فحسب بعض العقبات الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية أو يسهم فيها . وعلى سبيل المثال ، فإن الناتج القومى الإجمالى أعلى فى البلدان الأكثر بردا ، حيث ينفق الناس المال على التسخين والملابس المُدَفِّئة ، بأكثر ما يفعلون فى بلدان المناخ المعتدل ؛ حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة فى الهواء الطلق .

وبصفة أعم ، فإن الناتج القومى الإجمالى لا يعالج بطريقة ملائمة قضايا البيئة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين فى بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تلقى ضوءا على هذه القضايا . وقد أدرجت فى تنقيح عام ١٩٩٣ *لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة* ؛ حسابات « تابعة » تنقب فى الصعوبات العملية والمفاهيمية ، (مثل إعطاء قيم اقتصادية ذات مغزى للموارد التى لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد « نادرة » ، وتخصيص التكاليف التى تعد عالمية فى الأساس فى إطار وطنى بطبيعته اللصيقة) . وسيوفر هذا إطارا للمحاسبين الوطنيين للنظر فى العوامل البيئية فى تقدير المقاييس البديلة للدخل .

ويقيس الناتج القومى الإجمالى القيمة المضافة المحلية والأجنبية المستحقة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلى الإجمالى (وتعريفه وارد فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صافى دخل عناصر الإنتاج الوارد من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذى يتلقونه من الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ناقصا المدفوعات المماثلة التى تؤدى لغير المقيمين الذين أسهموا فى الاقتصاد المحلى .

وفى تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، يسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق القابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فيما بين البلدان . فإلى جانب المشكلة التقليدية والتى يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبتان تعترضان طريق القابلية الكافية للمقارنة . تتعلق إحداهما بتقديرات الناتج القومى الإجمالى والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة فى نظم المحاسبة القومية وتقديم التقارير الديمغرافية وفى المعلومات الإحصائية الكامنة وراءها من حيث تغطيتها ومدى التعويل عليها . أما العقبة الأخرى فتتعلق باستخدام أسعار الصرف الرسمية فى تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومى الإجمالى معبرا عنها بالعملات القومية المختلفة ، إلى عملة مشتركة - هى دولار الولايات المتحدة ، كما جرى العرف - للمقارنة بينها عبر البلدان .

وإدراكا من البنك الدولى لكون أوجه القصور هذه تؤثر فى قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى للمقارنة ، فقد أدخل عدة تحسينات فى إجراءات التقدير .*فمن خلال مراجعته المنتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومى الإجمالى بصورة منتظمة ، مركزا على التغطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع إجراء التصحيحات ، عند الاقتضاء ، التى من شأنها تحسين القابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التى تجريها هيئة العاملين بالبنك للناتج القومى الإجمالى (وأحيانا للسكان) لتتناول أحدث فترة . فعلى سبيل المثال ، فإن التقدير بالدولارات لدخل الفرد فى الصين هو رقم أولى يستند على الدراسة الجارية التى يقوم بها البنك الدولى للناتج المحلى الإجمالى للصين . وقد تم حسابه لتسهيل المقارنات عبر البلدان . وتستخدم الإحصاءات الرسمية كأساس لكل التحليلات الأخرى المتضمنة فى هذه الوثيقة .

كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى صلاحية أسعار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل (يرد فى *الجداول الدولية*) متى رأى أن سعر الصرف الرسمى يبتعد عن السعر الذى يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائى . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب . وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى ، يحسب البنك نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالطريقة المستخدمة فى *الأطلس* .

ومعامل التحويل فى *الأطلس* بالنسبة لأى سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة ، وأسعار الصرف للسنتين السابقتين بعد تصحيحها ، لمراعاة الفروق فى التضخم النسبى بين البلد والبلدان الأعضاء فى مجموعة الخمسة (فرنسا ، المانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) ومعدل التضخم للبلدان الأعضاء فى مجموعة الخمسة ممثل فى التغيرات فى مكمشات حقوق السحب الخاصة. ومن شأن متوسط السنوات الثلاث هذا أن يلطف من التقلبات فى الأسعار ، وفى أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومى الإجمالى الناشىء عن ذلك بالدولار الأمريكى على عدد السكان فى منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى .

وقد عانى نحو ستين من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات . وبالإضافة إلى ذلك فإن التقلبات الكبيرة فى العملة وفى معدلات التبادل التجارى قد أثرت على مستويات الدخل النسبية . ولهذا

السبب ، فان مستويات ومراتب تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى محسوبة بطريقة *الأطلس* ، تغيرت أحيانا بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلى النسبى للاقتصادات موضع البحث .

وتصف المعادلتان التاليتان إجراءات حساب معامل التحويل للسنة t :

$$(e^{*}_{t-2,t})=\frac{1}{3}[e_{t-2}\left(\frac{P_t}{P_{t-2}}/\frac{P^s_t}{P^s_{t-2}}\right)+e_{t-1}\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}/\frac{P^s_t}{P^s_{t-1}}\right)+e_t]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة للسنة t :

$$(Y^{\$}_t)=(Y_t / N_t)+e^{*}_{t-2,t}$$

حيث :

Y_t = الناتج القومى الإجمالى الجارى (بالعملة المحلية) للسنة t .

P_t = مكمش الناتج القومى الإجمالى للسنة t .

e_t = سعر الصرف السنوى المتوسط (العملة المحلية إلى دولار الولايات المتحدة) للسنة t .

N_t = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة t .

$P^{\$}_t$ = مكمش حقوق السحب الخاصة فى السنة t .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالنسبة لبعض الاقتصادات .

واستخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية مقاييس للناتج المحلى الحقيقى ، على أساس مقياس قابل للمقارنة الدولية ؛ وذلك باستخدام تعادل القوة الشرائية للعملات كمعامل تحويل بدلا من سعر الصرف . ويبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى استنادا لتعادل القوة الشرائية للعملات .ويتم التعبير عن تقديرات البرنامج بمقاييس الناتج القومى الإجمالى وليس الناتج المحلى الإجمالى لجعلها تتسق مع التقديرات الواردة فى الجدول ١ . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بذلك البرنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . وأحدث دراسة هى المرحلة السادسة ، عن عام ١٩٩٣ ، وقد نشرت جزءا منها بالفعل ، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، على تحسين المنهجية ، ومد نطاق مقارنات القوة الشرائية السنوية إلى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف ستظل هى الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل الناتج القومى الإجمالى من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة .

ويقاس *متوسط المعدل السنوى للتضخم* بمعدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى الضمنى لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم حساب مكمش الناتج المحلى الإجمالى أولا بقسمة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى للفترة . ولمقياس التضخم هذا ، شأنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده . على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتباره مؤشرا للتضخم لأنه أوسع المقاييس قاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير *العمر المتوقع عند المولد* إلى عدد السنوات التى سيعيشها طفل رضيع حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . والبيانات مأخوذة من شعبة الأمم المتحدة للسكان ، *آفاق نمو سكان العالم : طبعة ١٩٩٤* . وهذه المعدلات هى استيفاءات خطية بين المعدلين المقدرين مستقبليا للفترتين ٩٠- ١٩٩٤ و ٩٥- ١٩٩٩ .

وأمية الكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرءوا ويكتبوا بفهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد فقط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويخضع استخدامه لشروط فى عدد من البلدان . والبيانات مستمدة من تقديرات واسقاطات الأمية أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فى ١٩٨٩ .

وقد رجحت المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والعمر المتوقع وأمية الكبار الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٧ مقيما بالدولارات الجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ - النمو وهيكل الانتاج

معظم التعاريف المستخدمة هى تعاريف *نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية* ، السلسلة (و) ، العدد ٢ ، التنقيح ٣ . ولم

يكتمل التنقيح ٤ لنظام الحسابات القومية إلا فى ١٩٩٣ ، ومن المرجح أن تظل بلدان كثيرة تستخدم توصيات التنقيح ٣ للسنوات القليلة واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، التى وصلت إلى البنك الدولى أحيانا عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت فى الغالب من قبل هيئة العاملين فى البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد فى بعض الحالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدات التقنية ، فى تصحيح السلاسل القومية . وبسبب القدرات المحدودة أحيانا لمكاتب الاحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة فى الأنشطة الاقتصادية التى يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية ، أو القطاع غير الرسمى ، أو زراعة الكفاف .

ويقيس *الناتج المحلى الإجمالى* جملة الناتج من السلع والخدمات ، التى ينتجها للاستعمال النهائى مقيمون وغير مقيمين ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب . وتحسب دون استقطاع خصومات لإهلاك الأصول التى هى « من صنع الإنسان » أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها . ولئن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلى الإجمالى حسب المنشأ الصناعى ، هى تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بلدانا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات قطرية مختلفة فى نظم التقييم من أجل الإبلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئى فقد أدرجت تقديرات الناتج المحلى الإجمالى بقيم المشترى ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار إليها فى الحاشية . ومع ذلك فإنه بالنسبة لبضعة بلدان فى الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلى الإجمالى بقيم المشترى ، الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الانتاج .

وأرقام الناتج المحلى الاجمالى هى بقيم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يتراءى فى سعرها الرسمى للصرف ، السعر الذى يسرى فعلا على المعاملات للنقد الأجنبى ، فاستخدم فى حالتها عامل تحويل بديل (ورد فى *الجداول الدولية*) . ويلاحظ أن هذا الجدول لا يستخدم تقنية حساب المتوسط فى ثلاث سنين التى استخدمت فى حساب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الجدول ١ .

وتشمل *الزراعة* : الحراجة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفى البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يلاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعى إما أنه لا يتم تبادله ، أو لا يتم تبادله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة .

وتشمل *الصناعة* : القيمة المضافة فى التعدين ، *والصناعة التحويلية* (وقد وردت فى التقرير ايضا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) والتشييد ، والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة فى جميع فروع النشاط الاقتصادى الأخرى بما فى ذلك التكاليف المحتسبة لأعباء خدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأى فروق إحصائية لاحظها جامعو البيانات الوطنيون ، فقد صنفت باعتبارها *خدمات .. الخ* .

وقد استخدمت السلاسل المترابطة التى أعيد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالعملات المحلية ، حسبما ورد شرحه فى بداية الملاحظات التقنية ، فى حساب معدلات النمو فى الجدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلى الاجمالى الواردة فى الجدول ٣ فقد استندت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وارد فى الجدول ٢ ، حسبت القيم الثابتة بدولارات الولايات المتحدة التى أعيد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ؛ وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان فى كل سنة ؛ واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص المئوية القطاعية فى الجدول ٣ فقد حسبت من المجاميع الكلية للناتج المحلى الاجمالى القطاعى للمجموعة بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ ـ الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن *القيمة المضافة فى الزراعة* مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولى بالأسعار الجارية بالعملات القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة ، كما تم وصفه فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

والأرقام الواردة فى باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . وقد قيست *الواردات من الغلال* بمكافئات الحبوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى *التصنيف الدولى التجارى الموحد* ، التنقيح الثانى ، المجموعات ٠٤١ ـ ٠٤٦ . أما *المعونة الغذائية من الغلال* فتشمل القمح

والدقيق والبرغل والأرز والحبوب الخشنة ، وعنصر الغلال فى الأغذية المخلوطة . والأرقام لا تقبل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الإبلاغ والمواعيد ؛ إذ تستند واردات الغلال بصفة عامة إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلدان المتلقية ، وتستند المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما فى ذلك مجلس القمح العالمى وبرنامج الأغذية العالمى . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلا المستفيدون فى فترة معينة بسبب التأخير فى النقل والتسجيل ، أو لأن المعونة فى بعض الأحيان لا تبلغ إلى الفاو ، أو إلى المنظمات الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر واردات المعونة الغذائية أيضا فى سجلات الجمارك . والمرجع الزمنى لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

ويقيس *استهلاك الأسمدة* مغذيات النبات المستخدمة فى الأراضى المنزرعة . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأزوتية و البوتاسية والفوسفاتية (والتى تشمل الفوسفات الصخرى المطحون) . وتعرف الأرض المنزرعة بأنها الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة وبمحاصيل مؤقتة (والمساحات التى تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعى ، والأراضى التى تزرع حدائق لتغذية السوق أو تلبية حاجة مطبخ الأسرة ، والاراضى المراحة ، أو العاطلة مؤقتا ، والمرجع الزمنى لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

وتم احتساب *متوسط النمو السنوى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى* من الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى . ويربط الرقم القياسى بمعدل النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من الغذاء المنتج فى ٧٩ – ١٩٩٣ بالنسبة إلى المتوسط المنتج سنويا فى ٧٩ – ١٩٨١ (٧٩ – ١٩٨١ = ١٠٠) . وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسى ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضر وقصب السكر وبنجر السكر والجذور النشوية وزيوت الطعام والماشية ومنتجاتها . وتقاس كميات إنتاج الأغذية مع استبعاد العلف الحيوانى والبذور المستخدمة فى الزراعة والأغذية التى تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

وتم قياس *منتجات الأسماك* بمستوى الإمداد اليومى من البروتين المستمد من استهلاك الأسماك بالنسبة لإجمالى الإمداد اليومى من البروتين من كل الأغذية . ويلقى هذا التقدير الضوء بصورة غير مباشرة على الأهمية النسبية للأسماك أو وزنها فى إجمالى الزراعة خاصة لأن الأسماك ليست مدرجة فى الرقم القياسى لإنتاج الأغذية .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضى المنزرعة ؛ أما المقاييس الموجزة لإنتاج الأغذية فقد رجحت بعدد السكان .

الجدول ٥ ـ الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة *بإنتاج الطاقة واستهلاكها* أساسا من وكالة الطاقة الدولية ومن مصادر الأمم المتحدة . وهى تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية ـ البترول (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعى والنفط من المصادر غير التقليدية) ، والغاز الطبيعى والوقود الصلب (كالفحم والليجنيت وأنواع الوقود المشتقة الأخرى) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية والكهرومائية ، والحرارية الأرضية وغيرها) ـ وكلها محولة إلى مكافئات للنفط . ولتحويل الكهرباء النووية إلى مكافئات للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٣ فى المائة ؛ والطاقة االكهرومائية ممثلة بكفاءة تبلغ ١٠٠ فى المائة .

ويشير *استهلاك الطاقة* إلى إمدادات الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى أنواع أخرى من الوقود للاستخدام النهائى (مثل الكهرباء ، والمنتجات البترولية المكررة) وتحسب باعتبارها الإنتاج المحلى زائدا الواردات ، والتغير فى الرصيد ، مطروحا منه الصادرات والمستودعات البحرية الدولية . كما يتضمن استهلاك الطاقة المنتجات المكرسة لاستعمالات لا تتعلق بالطاقة ، والمشتقة من البترول أساسا . ولم يوضع فى الاعتبار استخدام حطب الوقود ، وفضلات الحيوانات الجافة وغيرها من أنواع الوقود التقليدى ، رغم أنها كبيرة فى بعض البلدان ، لعدم توافر بيانات يعول عليها وشاملة .

واستخدام الطاقة معبر عنه باعتباره نصيب الفرد بالكيلو غرامات من مكافآت النفط . ومؤشر الناتج هو تقدير للناتج المحلى الإجمالى الذى يتم إنتاجه بكيلو غرام من مكافئات النفط بالدولارات الأمريكية .

وتشير *واردات الطاقة* إلى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة ـ القسم ٣ من *التصنيف الدولى التجارى الموحد* ، التنقيح ١ـ ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلعية . ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لا تسمح بالتفرقة بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها فى صناعة البتروكيماويات ، فربما تبين

هذه النسب المئوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بأكبر من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لإنتاج الطاقة واستهلاكها بتجميع الأحجام التى تتعلق بكل سنة من السنوات التى تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة معدل نمو المربعات الصغرى . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من المجاميع الكلية للمجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالدولارات الجارية .

الجدول ٦ ـ هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية *للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية* من سلاسل البنك الدولى للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية ، وتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

أما البيانات المتعلقة *بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية* فيما بين الصناعات فقد قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، واجريت حسابات التوزيع من العملات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع *التصنيف الدولى الصناعى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية* الذى وضعته الأمم المتحدة ، التنقيح ٢ . *فالأغذية والمشروبات والتبغ* تشمل الفرع ٣١ من التصنيف الدولى ؛ *والمنسوجات والملابس* تشمل الفرع ٣٢ ؛ *والآلات ومعدات النقل* تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ ـ ٣٨٤ *والكيماويات* تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ ، *والمواد الأخرى* تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق والمنتجات ذات الصلة (الفرع ٣٤) ، والبترول والمنتجات ذات الصلة (المجموعات الكبرى ٣٥٣ ـ ٣٥٦) ، والفلزات الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرعان ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) والصناعات الأخرى (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيماوية غير متوافرة ، يجرى ادراجها ضمن *المواد الأخرى* .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية ، هى اجماليات حسبت بأسلوب التجميع المشار اليه فى بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ ـ إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها

تظهر فى هذا الجدول أربعة مؤشرات ـ مؤشران يتعلقان بالإيرادات الحقيقية لكل مستخدم ، مؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بانتاجية العمل فى قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت المكمشات مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بيانه فيما يلى .

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم هى بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكميش الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل مستخدم ، بالرقم القياسى لأسعار المستهلك فى البلد . والرقم القياسى لأسعار المستهلك مستمد من *الإحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى .

أما *جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة* فقد استخرجت بقسمة جملة ايرادات المستخدمين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لاظهار نصيب العمل فى الدخل المولد فى قطاع الصناعة التحويلية . وأما *نصيب المستخدم من الناتج الاجمالى* فهو بالأسعار الثابتة ومعروض باعتباره رقما قياسيا لانتاجية العمل الشاملة فى الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تصحيح بيانات اليونيدو المتعلقة بنصيب المستخدم من الناتج الاجمالى بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكمشات الضمنية للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية أو فى الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية فى البنك الدولى .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حيثما كان ذلك ممكنا ، بتوحيد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التى تستخدم خمسة مستخدمين أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع *التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية* التى تنشرها الأمم المتحدة . *والايرادات* (من أجور ومرتبات) تغطى كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الاضافى والمكافآت وتكلفة علاوات غلاء المعيشة ؛ (ب) الأجور والمرتبات المدفوعة فى العطلات والأجازات المرضية ؛ (جـ) الضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعى وما إلى ذلك

مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخصمه ؛ (د) المدفوعات العينية .

أما تعبير « المستخدمين » الوارد فى هذا الجدول ، فيضم فئتين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمون المنتظمون والأشخاص المتعاقدون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين فى أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات إلى متوسط عدد المستخدمين خلال السنة .

وتعرف « القيمة المضافة » بأنها القيمة الجارية للناتج الاجمالى ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والوقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، (ب) للعمل المتعاقد عليه والصادر به تكليف والذى يقوم به آخرون ، (جـ) لعمليات الاصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التى شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

وتقدر قيمة الناتج الإجمالى إما على أساس الإنتاج ، أو الشحنات ، فان كانت على أساس الإنتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات الصناعية التى أديت إلى الغير ، (جـ) قيمة السلع المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة الكهرباء المباعة ، (هـ) صافى التغيير فى قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الإسناد ونهايتها . وفى حالة التقديرات التى توضع على أساس الشحنات ، يدرج أيضا صافى التغيير الذى طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع بين بداية فترة الإسناد ونهايتها .

الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكل الطلب

عرف الناتج المحلى الإجمالى فى الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه فى هذين الجدولين ورد بقيم المشترى .

ويشمل *الاستهلاك الحكومى العام* جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات الرأسمالية على الدفاع والأمن القومى مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص ، الخ . هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما فى ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات والكومبيوتر المنزلى) المشتراة ، أو التى تحصل عليها الأسر المعيشية والمؤسسات التى لا تستهدف الربح باعتبارها دخلا عينيا . وتستبعد منه مشتريات المساكن ، وإن كان يشمل الايجار المحتسب للمساكن التى يشغلها أصحابها . وهو يشمل من الناحية العملية أى فروق احصائية فى استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك انحرافات اعادة القياس عن اعادة تحديد الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه فى بداية الملاحظات التقنية .

ويتكون *الاستثمار المحلى الإجمالى* من الإنفاق المكرس للإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زائدا التغييرات الصافية فى مستوى المخزون .

وتحسب *المدخرات المحلية الإجمالية* بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلى الإجمالى .

وتمثل *الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج* ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج التى تورد إلى بقية العالم ، وهى تشمل البضاعة والنولون والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الإنتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الإنتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمل . كما تستبعد التحويلات الجارية .

ويمثل *ميزان الموارد* الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج .

وقد استخدمت السلاسل التى أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدات العملات المحلية الثابتة لاحتساب المؤشرات فى الجدول ٨ . أما توزيع الناتج المحلى الإجمالى فى الجدول ٩ فقد تم حسابه من سلاسل الحسابات القومية بوحدات العملات المحلية الجارية .

وقد احتسبت المقاييس الموجزة بالطريقة التى ورد شرحها فى الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة فى الجدولين ١٠ و ١١ مستمدة من *الكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٩٤) الذى يصدره صندوق النقد الدولى ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولى . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة فى *دليل الاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٨٦) الذى أصدره صندوق النقد الدولى .

وللاطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات : انظر مصادر صندوق النقد الدولى هذه .

ويقصد بالتعليق التالى أساسا ، وضع هذه البيانات فى سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة فى هذه الطبعة .

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من *جملة المصروفات* والايرادات الجارية من واقع السلاسل بالعملات الوطنية . وبسبب ما فى البيانات المتاحة من فروق فى التغطية ، فان المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وايراداتها الجارية الموضحة فى هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعا .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الاحصائية لحكومات الولاية والاقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ؛ وربما ينتقص هذا انتقاصا خطيرا من الصورة الاحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها ، ولاسيما فى البلدان التى تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وتتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم « الحكومة المركزية » قد يعنى واحدا من مفهومين محاسبيين : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية فى حساب واحد شامل ، وان كان المتبع فى بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة دائما فى حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تفتقر عادة إلى الكمال . وقد أشير فى الحواشى إلى البلدان التى أخطرت عن بيانات موازناتها .

وبالتالى ، فإن البيانات المقدمة ، ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تقبل المقارنة عبر البلدان . وفى كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التى يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهرية ، وفى بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسى فى جملة المصروفات ، وان كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات . ومن هنا يتعين التذرع بالحذر عند استخدام البيانات فى مقارنات عبر البلدان . وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التى تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التى تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية (الإنمائية) .

ويشمل *الدفاع* جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو سواها ، للإنفاق على الحفاظ على القوات المسلحة ، بما فى ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجنيد والتدريب . وتندرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية . ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العام والأمن ، التى تصنف بصورة منفصلة .

ويشمل *التعليم* المصروفات على توفير مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية ، والجامعات والكليات ، ومؤسسات التدريب المهنى والتقنى وغيرها ، وإداراتها والتفتيش عليها ودعمها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات المنفقة على التنظيم والادارة العامة لنظام التعليم ، وعلى البحوث التى تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأساليبه ، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان فى المدارس .

أما *الصحة* فتغطى المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان ، والمستوصفات ذات المكون الطبى الكبير ، وعلى برامج الصحة القومية والتأمين الطبى ، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية .

ويغطى *الإسكان والمرافق العامة الموفرة لاسباب الراحة والضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية* ، المصروفات على الإسكان (باستبعاد دعم الفائدة الذى يصنف عادة باعتباره مصروفات « *أخرى* ») مثل المشروعات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الإسكان ودعمه ، وأنشطة تطهير الاحياء الفقيرة ، وعلى تنمية المجتمع المحلى ، وخدمات الصرف الصحى . كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تعويضات إلى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع إلى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة ، والعاطلين عن العمل ، وعلى الاعانات التى تدفع للعائلات والأمومة والأطفال . وهى تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل التقليل من التلوث ، وإمدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج فى هذه الفئة دون تمييز .

وتتألف *الخدمات الاقتصادية* من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دوائر الأعمال ودعمها وتشغيلها على نحو أدعى إلى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الاقليمية وتوفير فرص العمل . ومما يدخل فى الأنشطة المشمولة اجراء البحوث ، وتنشيط التجارة ، واجراء مسوح جيولوجية ، والتفتيش على فئات معينة من الصناعات وتنظيم أعمالها .

وتغطى *المصروفات الأخرى* الخدمات العامة ، ومدفوعات الفائدة والبنود غير المدرجة فى مكان آخر ، وهى تشمل أيضاً بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التى لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو تعديلات ناشئة من المستحقات للحسابات النقدية) .

وإجمالى المصروفات محدد بصورة أضيق من مقياس الاستهلاك الحكومى العام الوارد فى الجدولين ٨ و ٩ ؛ لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة والحكم المحلى . وفى الوقت نفسه ، فان مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع ؛ لأنها تتضمن اجمالى الاستثمار المحلى للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف *الفائض / العجز الشامل* بأنه الإيراد الجارى والرأسمالى والمنح الرسمية المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقراض بعد استنزال ما سدد منه .

الجدول ١١ - الإيراد الجارى للحكومة المركزية

أدرجت فى الفقرات الأربع الأولى من الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٠ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة وتعريف الحكومة المركزية . والإيراد الجارى من حيث المصدر عبر عنه باعتباره نسبة مئوية من جملة *الإيراد الجارى* ، وهو مجموع إيراد الضرائب والإيراد من غير الضرائب ، ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف *إيراد الضرائب* ، بأنه المتحصلات الإلزامية بغير مقابل وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها فى الأغراض العامة . وتشمل الفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التى يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب ، أو التأخر فى تسديدها ، وهى موضحة خالصة من المبالغ التى ردت ، أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . *والضرائب على الدخل ، والأرباح ، والأرباح الرأسمالية* ، هى ضرائب تفرض على الدخل الصافى الفعلى أو المقدر جزافيا للأفراد ، وأرباح المشروعات والأرباح الرأسمالية سواء تحققت من مبيعات الأراضى ، أو الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الإدارات الحكومية فيتم إلغاؤها فى عملية التجميع . وتشمل اشتراكات *الضمان الاجتماعى* ، الاشتراكات التى يدفعها أرباب العمل والمستخدمون لحساب الضمان الاجتماعى ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم ، والمتعطلين عن العمل . وتشمل *الضرائب المحلية على السلع والخدمات* ، الضرائب على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الإنتاج الانتقائية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات ، والضرائب على استخدام السلع ، أو الممتلكات ، وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل *الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية* ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ، وأرباح التبادل والضرائب على التبادل . وتشمل *الضرائب الأخرى* الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة برب العمل ، أو الضرائب على العمل وضرائب الممتلكات ، والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وقد تشمل قيما سلبية هى عمليات تصحيح مثل الضرائب التى تحصل باسم حكومات الولايات ، أو الحكومات المحلية والتى لا تقبل التخصيص لفئات ضريبة فردية .

ويتألف *الإيراد من غير الضرائب* من المتحصلات التى ليست لها صفة الإلزام ، أو عدم الاسترداد ، والتى تدفع لأغراض عامة ، مثل الغرامات والرسوم الإدارية أو دخل منظم المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات . ولا تندرج فيها حصيلة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة قدمتها الحكومة ، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرأسمالية .

الجدول ١٢ - النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة *بالنقود معرفة بمعناها الواسع* إلى *الإحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى . *وتشمل النقود بتعريفها الواسع* معظم الخصوم المستحقة على المؤسسات النقدية لبلد ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فإن النقود بتعريفها الواسع تمثل إجمالى النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤) ، وأشباه النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٥) . وتشمل النقود وسائل الدفع التى يستخدمها الاقتصاد : العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب . أما أشباه النقود فتشمل الودائع لأجل وودائع الادخار ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود بقدر ضئيل من التأخير أو الغرامة ، إن وجدا أصلا . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا هاما للخصوم شبه النقدية ، فإن هذه الخصوم تدرج أيضا فى قياس النقود معرفة بمعناها الواسع .

وتحسب معدلات النمو بالنسبة للنقود معرفة بمعناها الواسع من واقع الأرقام فى نهاية السنة ، فى حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين النقود معرفة بمعناها الواسع والناتج المحلى الإجمالى .

وتمثل *أسعار الفائدة الأسمية للمصارف* ، المستمدة بدورها من

الإحصاءات المالية الدولية ، الأسعار التى تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزى خصومها شبه النقدية (سعر الإيداع) والتى تحملها المصارف على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين (سعر الإقراض) . على أن قابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة ، وهذا راجع فى جزء منه إلى اختلاف التغطية والتعاريف .

وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو النقود معرفة بمعناها الواسع) يتم التعبير عنها بالقيم الأسمية ، فإن قدرا كبيرا من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق فى التضخم . ولسهولة الإسناد فإن مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد فى الجدول ١ قد أعيد إدراجه فى هذا الجدول .

الجدول ١٣ ـ نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسى للقيم التجارية الجارية هو قاعدة بيانات التجارة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد تم استكمالها ببيانات من الإحصاءات المالية الدولية التى يصدرها صندوق النقد الدولى وقاعدة بيانات التجارة السلعية (كومتريد) وتقديرات البنك الدولى .

وتغطى *صادرات السلع ووارداتها* ، مع بعض الاستثناءات ، تحركات التجارة الدولية للسلع عبر الحدود الجمركية ؛ والتجارة فى الخدمات ليست متضمنة فى هذا . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والنولون) ما لم ينص على خلاف ذلك فى المصادر المذكورة آنفا . وهذه القيم هى بالدولارات الجارية .

وتستند معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التى استمدت من بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تكميشها بالرقم القياسى للسعر المناظر . ويستخدم البنك الدولى الأرقام القياسية للأسعار التى وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل وتلك الواردة فى الإحصاءات المالية الدولية للاقتصادات مرتفعة الدخل . وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المستمدة من المصادر القومية ؛ لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة واجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

أما *معدلات التبادل التجارى* أو صافى معدلات المقايضة التجارية ، فهى تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتباره النسبة بين الرقم القياسى لمتوسط أسعار الصادرات فى بلد ما والرقم القياسى لمتوسط أسعار وارداته ، فانه يبين التغييرات التى حدثت فى مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالإحالة إلى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجارى موضحة بالنسبة لعامى ١٩٨٥ و ١٩٩٣ على أساس أن سنة ١٩٨٧ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية للأسعار من المصادر التى سبق ايرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو فى الفترات الموضحة .

الجدولان ١٤ و ١٥ ـ هيكل واردات وصادرات السلع

استمدت الحصص الواردة فى هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت فى نظام البيانات التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واستكملت ببيانات من نظام الكومتريد التابع للأمم المتحدة .

وقد ورد تعريف *صادرات السلع ووارداتها* فى الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١٣ .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نسق *التصنيف التجارى الدولى الموحد* السلسلة م ، رقم ٣٤ ، التنقيح ١ . والبيانات غير متاحة بالنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفصيل الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة فى الجدول ١٤ هى الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد الأقسام صفر ، ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الزيتى) ، ومواد *الوقود* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) . *والسلع الأولية الأخرى* واردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد فى القسم ٢ (المواد الخام غير الغذائية باستثناء مواد الوقود) ما عدا الفرع ٢٢ (البذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الزيتى) والفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . *والآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* التى تحسب باعتبارها الباقى من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ .

والوقود والمعادن والفلزات الواردة فى الجدول ١٥ هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفى الفرعين ٢٧ و ٢٨ (المعادن والأسمدة الخام باستبعاد الفحم والبترول والأحجار الكريمة وخامات المعادن الحديدية وخردة المعادن) وفى الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . *والسلع الأولية الأخرى* هى الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، الأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والشمع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . *وآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت *المنسوجات والملابس* الواردة فى الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف التجارى الدولى الموحد (المنسوجات والغزل والأقمشة والسلع المصنوعة والمنتجات ذات الصلة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية *للسلع المصنوعة الأخرى ، وهى بند فى المذكرة.*

الجدول ١٦ - واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، كما أبلغت عنها الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، فيما عدا البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان .

ويورد الجدول قيمة *الواردات من السلع المصنوعة* إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ والتركيب النوعى لهذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة . وتستند هذه البيانات إلى قاعدة بيانات الكومتريد للأمم المتحدة - التنقيح ١ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٧٠ والتنقيح ٢ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٩٣ .

والواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فرادى ، هى أفضل بديل متاح يبين حجم وتكوين صادرات الاقتصادات النامية من السلع المصنوعة لجميع جهات الوصول مأخوذة معا .

والسلع المصنوعة هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، التنقيح ١ ، الأقسام من ٥ إلى ٩ (الكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ، والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات النقل ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التى لم تصنف فى مكان آخر) مع استبعاد الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . وهذا التعريف أوسع نوعا ما من التعريف المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة فى التقرير تم تعريفها كالتالى : *المنسوجات والملابس* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسمان ٦٥ و ٨٤) ، *الكيماويات* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٥) *الآلات الكهربائية والالكترونيات* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧٢) *ومعدات النقل* (التصنيف الموحد ، القسم ٧٣) *وسلع أخرى* معرفة باعتبارها الباقى . وقد استخدمت بيانات التنقيح ١ من التصنيف التجارى الموحد بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، فى حين استخدمت البيانات المكافئة فى التنقيح ٢ بالنسبة لعام ١٩٩٣ .

الجدول ١٧ - ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الإحصاءات الواردة فى هذا الجدول هى فى معظمها كما وردت فى تقارير صندوق النقد الدولى ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التى أعدها العاملون فى البنك الدولى ، وفى حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح فى التغطية ، أو فى التصنيف لتعزيز القابلية للمقارنة الدولية . والقيم الواردة فى هذا الجدول هى بدولارات الولايات المتحدة محولة بأسعار الصرف الجارية .

وميزان الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية ، هو الفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الإنتاج أو من غير عناصر الإنتاج) وكذلك التدفقات إلى الداخل من التحويلات بدون مقابل (الخاصة والرسمية) و(ب) الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية ، هو ميزان الحساب الجارى الذى يعالج صافى التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزان المدفوعات هو فى الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهى تميل فى حالة معظم البلدان النامية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطى *صافى تحويلات العاملين بالخارج* المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون من دخلهم ، سواء كانوا

مستخدمين أم ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة فى اقتصادهم الجديد الذى يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج فى رصيد الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، فى حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دوليا ، ولكن كثيرا من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (وبالتالى مكونا من مكونات الناتج القومى الإجمالى) . والبنك الدولى يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية فى تعريف الناتج القومى الإجمالى ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف *الاحتياطيات الدولية الإجمالية* من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لأعضاء صندوق النقد الدولى فى الصندوق وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لاشراف السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالحيازات من الاحتياطيات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولى . ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن فى نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أى على أساس أسعار لندن وهى ٣٧,٣٧ دولار للأوقية فى ١٩٧٠ وعلى أساس ٣٩٠,٦ دولار للأوقية فى ١٩٩٣ . وبسبب وجود فروق فى تعريف الاحتياطيات الدولية وفى تقييم الذهب وفى ممارسات إدارة الاحتياطى فإن مستويات حيازة الاحتياطى المنشورة فى المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة فى المقارنة . وتشير مستويات الاحتياطى عن عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٣ إلى نهاية السنة المبينة ، وهى بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة . وفى نهاية عام ١٩٩٣ ، عبر عن حيازات الاحتياطى بعدد *شهور تغطية الواردات* ، وعبر عنها أيضا بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التى يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الإجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٨ ـ المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والاوبيك

تتألف *المساعدة الإنمائية الرسمية* من صافى المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية البحتة ، فإن الخط الفاصل يكون مطموسا أحيانا ، والعبرة عادة بالتعريف الذى يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . وجميع البيانات المعروضة مقدمة من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

و*صافى إجمالى التدفقات* هو صافى المدفوعات المنصرفة إلى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الإخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على أساس تاريخ إصدار أذون الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالإخطار على أساس تاريخ الصرف الفعلى .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة فى موجز المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل ، على أساس الأسعار فى عام ١٩٩٢ باستخدام مكمش الناتج المحلى الإجمالى بالدولارات . ويستند هذا المكمش إلى الزيادات السعرية فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (باستثناء البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان) مقيسة بالدولارات . ويدخل فى اعتباره التغييرات الطارئة فى أسعار التكافؤ بين الدولار والعملات القومية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغيرات السعرية المقيسة بالعملات القومية فى الاتجاه الصعودى بمقدار الانخفاض فى الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغيرات السعرية بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) فهو يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) . والأعضاء المانحون فى منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) هم : الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

الجدول ١٩ ـ المساعدة الإنمائية الرسمية : (الإيرادات)

يتكون *صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المصادر* ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . والمدفوعات المنصرفة المبينة فى هذا الجدول لا تتفق بدقة مع ما ورد فى الجدول ١٨ ، لأن المتحصلات هى من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة فى الجدول ١٨ تشير إلى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) وحدهم . وصافى المدفوعات المنصرفة يساوى إجمالى المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مقدمى المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . ويوضح الجدول نصيب الفرد من صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية وباعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية من واقع إجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الإنمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، من واقع إجماليات المجموعات للمساعدة الإنمائية الرسمية وللناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢٠ ـ إجمالى الدين الخارجى

البيانات المتعلقة بالديون فى هذا الجدول والجداول التالية ، مستمدة من نظام البنك الدولى للإبلاغ من قبل المدينين تكملها تقديرات البنك الدولى . ويقتصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتصادات النامية ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصادات التى ليست أعضاء فى البنك الدولى . والأرقام الدولارية المتعلقة بالديون والواردة فى الجداول من ٢٠ إلى ٢٤ ، هى بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالديون تشمل الديون الخاصة غير المضمونة التى أبلغ عنها ثلاثون بلدا ناميا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بعشرين بلدا إضافيا لا تقوم بالتبليغ ، ولكن من المعروف أن هذا النوع من الديون كبير بالنسبة لها .

وللدين طويل الأجل ثلاثة مكونات : القروض العامة ، والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة . *والقروض العامة* . هى التزامات خارجية على المدينين العامين ، بما فى ذلك الحكومات القومية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى . *والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة* هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . وهذان النوعان جرى جمعهما فى الجداول . *والقروض الخاصة غير المضمونة* ، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير *استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى* إلى التزامات اعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولى لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات فى شريحة الاحتياطى . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما فى ذلك موارد الاتاحة الموسعة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطى والتمويل التعويضى والصندوق الموسع وتسهيلات النفط) ، وقروض الصندوق الاستئمانى ، والعمليات التى تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز . وتم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى القائم فى نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى فى نهاية السنة .

والديون قصيرة الأجل هى ديون استحقاقها الأصلى سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الديون قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويعرف *إجمالى الديون الخارجية* هنا بأنه إجمالى مبلغ الديون العامة طويلة الأجل ، والديون المضمونة من سلطة عامة ، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى والديون قصيرة الأجل .

وإجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف يشير *للأصل والفائدة المستحقين وان لم يتم دفعهما* .

ونسبة القيمة الحالية إلى القيمة الأسمية هى القيمة المخصومة لمدفوعات خدمة الدين مستقبلا مقسومة على القيمة الأسمية للدين .

الجدول ٢١ ـ تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين (استهلاكه) ومدفوعات الفائدة على القروض العامة ،

والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل .

والمدفوعات المنصرفة هى مسحوبات من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلى من الأصل (الاستهلاك) المدفوع بعملة أجنبية أو بسلع أو خدمات فى سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هى المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالنقد الأجنبى والسلع والخدمات فى السنة المحددة .

الجدول ٢٢ - إجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات

إجمالى التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون . *والمنح الرسمية* هى تحويلات أجرتها وكالات رسمية نقدا أو عينا ولا يتحمل المتلقى بشأنها أى دين قانونى . ولا تشمل بيانات المنح الرسمية منح المساعدة التقنية .

ويعرف *صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد القائم بالإبلاغ* بإعتباره الاستثمار الذى يتم للحصول على حصة دائمة (عادة ١٠ فى المائة من رؤوس الأموال التى لها حق التصويت) فى مشروع يعمل فى بلد آخر غير بلد المستثمر (يحدد حسب المقر) ، وهدف المستثمر منه هو أن يكون له صوت فعال فى إدارة المشروع .

وتدفقات حقوق المساهمين فى المحفظة هى مجموع أموال البلد (لاحظ أن مجموع التدفقات الإقليمية أو مجموعات الدخل لا تساوى الإجمالى بسبب الأموال الإجمالية) ، وإيرادات الودائع (الأمريكية أو العالمية) ، والمشتريات المباشرة للأسهم من قبل المستثمرين الأجانب .

وإجمالى تدفقات الموارد الصافية ، هو مجموع التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل (باستبعاد ائتمان صندوق النقد الدولى) ، زائدا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر . *وإجمالى التحويلات الصافية* يساوى إجمالى التدفقات الصافية من الموارد ناقصا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وتحويلات كل أنواع الأرباح .

الجدول ٢٣ - نسب الدين الخارجى الإجمالى

إن *القيمة الحالية الصافية لإجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات* ، هى القيمة المخصومة لخدمة الديون مستقبلا منسوبة للصادرات من السلع والخدمات .

والقيمة الحالية يمكن أن تكون أعلى ، وأدنى من القيمة الأسمية للدين . كما هى لزيادة القيمة الحالية عن القيمة الاسمية أو نقصها عنها هما أسعار الفائدة على القروض وسعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الحالية . والقرض الذى يزيد سعر فائدته عن سعر الخصم يغل قيمة حالية أكبر من القيمة الأسمية للدين : ويصدق العكس على القروض التى يقل سعر فائدتها عن سعر الخصم . وعبر هذا الجدول ، فإن السلع والخدمات تشمل تحويلات العاملين . ولتقدير *القيمة الحالية لإجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى* ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من عملات السداد بأسعار الصرف فى نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الإجمالى من العملات القومية إلى دولارات أمريكية باتباع إجراءات التحويل الموصوفة فى الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

وإجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على إجمالى الدين الخارجى (كما هو معرف فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٠) . وهو واحد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هى المدفوعات الفعلية التى تم اجراؤها على إجمالى الدين الخارجى .

والدين الميسر كنسبة مئوية من إجمالى الدين الخارجى يوفر معلومات عن متحصلات المقترض من المعونة من المقرضين الرسميين بشروط ميسرة ، كما حددتها لجنة المساعدة الانمائية ، أى القروض التى بها عنصر أصلى من المنح يبلغ ٢٥ فى المائة أو أكثر .

والدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من إجمالى الدين الخارجى يورد معلومات عن متحصلات المقترض من المعونة من البنك الدولى ، وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية . وتستبعد القروض من الصناديق التى تديرها منظمة دولية نيابة عن حكومة مانحة واحدة .

والمقاييس الموجزة مرجحة بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية وبالناتج القومى الإجمالى بالدولارات الجارية على التوالى .

الجدول ٢٤ - شروط الاقتراض العام الخارجى

تشير *الالتزامات* إلى القروض العامة والقروض المضمونة

من سلطة عامة ، والتى تم توقيع عقود بشأنها فى السنة المعنية . ويتم الابلاغ عنها بعملات السداد ، وتحول إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام *أسعار الفائدة* ، *ومواعيد الاستحقاق* ، *وفترات السداد* ، هى متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والفائدة هى الرسوم الأساسية التى تُحمل على قرض ما و يتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسحوب والقائم . وأجل استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ اصدار السندات ، وتاريخ تسديد أصل الدين نهائيا . وفترة السماح هى الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تسديد الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير *الديون العامة التى لها أسعار فائدة متغيرة* ، *كنسبة مئوية من الدين العام* ، إلى أسعار الفائدة التى تعوم مع التحركات فى سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة السائد بين المصارف فى لندن (ليبور) أو سعر الفائدة الأساسى فى الولايات المتحدة . ويبين هذا العمود ما يتعرض له المقترض من مخاطر التغييرات فى أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المقاييس الموجزة فى هذا الجدول بمقادير القروض .

الجدول ٢٥ ـ السكان وقوة العمل

للاطلاع على التغيرات فى المصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية ، انظر المقدمة .

وتقديرات السكان لمنتصف عام ١٩٩٣ مستمدة من تشكيلة من المصادر ، منها شعبة الأمم المتحدة للسكان ، والمكاتب الاحصائية الدولية ، والادارات القطرية بالبنك الدولى . لاحظ أن السكان الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة فى بلد اللجوء يعتبرون بصفة عامة جزءا من سكان بلدهم الاصلى .

وتقديرات السكان المستقبلية لعامى ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ مأخوذه من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

وتقديرات قوة العمل الاجمالية مأخوذة من منظمة العمل الدولية وتغطى السكان ، النشيطين اقتصاديا ، وهو مفهوم حصرى يتضمن القوات المسلحة والعاطلين لكنه يستبعد مدبرات المنازل وغيرهن من مقدمى الرعاية بغير أجر . وتعكس أرقام قوة العمل فى كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

ومعدلات نمو السكان وقوة العمل هى متوسطات آسية للفترات حسبت من عدد السكان فى منتصف السنة وتقديرات القوة العاملة .

الجدول ٢٦ ـ التزايد السكانى والخصوبة

للاطلاع على التغيرات فى مصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية انظر المقدمة .

يدل *المعدل الأولى للمواليد والمعدل الأولى للوفيات* على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالى مما يقع لكل ألف نسمة من السكان فى السنة . والبيانات من شعبة الأمم المتحدة للسكان . والمعدلات عن عامى ١٩٧٠ و١٩٩٣ هى استيفاء خطى بين ٦٥ ـ ١٩٦٩ و٧٠ ـ ١٩٧٤ ومعدلات مقدرة مستقبليا للفترتين ٩٠ ـ ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ على التوالى .

ويمثل *معدل الخصوبة الإجمالى* عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها ، وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . ومصادر البيانات ومنهجها مماثلان لنظيريهما فى حال معدل المواليد الأولى . والمعدل لعام ٢٠٠٠ هو استيفاء خطى بين معدلى ٩٥ ـ ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ اللذين تم تقديرهما مستقبليا .

وقد عرضت *مواليد النساء اللاتى يقل عمرهن عن ٢٠ سنة واللاتى يزيد عمرهن عن ٣٥ سنة كنسبة مئوية من كل المواليد* . وهؤلاء المواليد يتعرضون عادة لمخاطر عالية بسبب ارتفاع مخاطر المضاعفات خلال الحمل والولادة . كما أن الأطفال المولودين لنساء صغيرات جدا وكبيرات جدا أكثر تعرضا للمخاطر . والبيانات مستمدة من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

والنساء المتزوجات اللاتى فى سن الحمل واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللاتى يمارسن هن أو أزواجهن أى ضرب من ضروب منع الحمل . ويقاس استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء فى سن ١٥ ـ ٤٩ سنة . وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى ، خاصة المجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة .

وقد استمدت البيانات أساسا من المسوح الديمغرافية والصحية ، ومسوح مدى انتشار وسائل منع الحمل ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولى ، وبالنسبة لقلة من البلدان التى لا تتوافر عنها أى بيانات مستمدة من المسوح ، وبالنسبة لعدة بلدان أفريقية ، استخدمت إحصاءات البرامج . وربما تبين إحصاءات البرامج مدى انتشار موانع الحمل بأقل من حقيقته ؛ لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانقطاع فى أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو العزل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسى ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمى لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات إلى المعدلات السائدة فى مجموعة من السنوات لاتبعد عموما عن سنتين قبل السنة المحددة فى الجدول .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات تتعلق بكل بلد ، وقد رجحت بحصة كل بلد فى المجموعة الفرعية المناسبة من السكان بعدد السكان.

الجدول ٢٧ - الصحة والتغذية

للاطلاع على التغيرات فى مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها انظر المقدمة .

إن التقديرات الخاصة بعدد *السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل مشتغل بالتمريض* هى تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية ، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولى من مصادر قومية بصورة مباشرة . وتشير البيانات إلى تشكيلة من السنوات ، لا تسبق السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين . ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المساعدين ، وأيضا العاملين الصحيين شبه المهنيين ، مثل القابلات التقليديات ، الخ . ويوفر ادراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر واقعية عن رعاية التمريض المتاحة . ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين - ولما كانت البيانات المعروضة هى بيانات تتعلق بطائفة من السنين - فإن البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد ، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم . وكثيرا ما يقترن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال الرضع ، ويؤدى إلى ضعف النمو فى مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر فى النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهى تستند إلى بيانات وطنية . والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ؛ نظرا لأنها جمعت من توليفة من المسوح والسجلات الإدارية التى قد تكون تغطيتها غير ممثلة للواقع على المستوى الوطنى .

ومعدل *وفيات الأطفال الرضع* هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء فى سنة معينة . والبيانات والمنهج مماثلان لما استخدم فى معدل المواليد الأولى .

ويقيس *تفشى سوء تغذية الطفل* النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصا أو زيادة فى المواد المغذية يضران بصحتهم وبالامكانات الوراثية لنموهم . وتتباين أساليب التقييم ، لكن أكثرها شيوعا فى الاستخدام هى : أقل من ٨٠ فى المائة من الوزن المعيارى بالنسبة للسن ، انحراف معيارى أقل من ناقص اثنين من الوزن الذى تمثل نسبته خمسين فى المائة بالنسبة للسكان المرجع ؛ ومقياس غوميز لسوء التغذية . لاحظ أن الأرقام بالنسبة لقلة من البلدان هى عن أطفال يبلغون من العمر ثلاث أو أربع سنوات أو أقل .

ويبين معدل *وفيات الأطفال دون الخامسة* احتمال أن يموت طفل مولود حديثا قبل أن يبلغ الخامسة من العمر . والبيانات الواردة فى هذه الطبعة من مطبوع اليونيسيف ، *حالة أطفال العالم ١٩٩٥* ، فيما عدا البلدان التى تكون التقديرات التى وضعتها شعبة الأمم المتحدة للسكان عن معدل وفيات الرضع فيها أعلى . وبالنسبة لمثل هذه البلدان ، استخدمت النماذج لتصحيح المعدل دون الخامسة . ونظرا لأن معظم المعدلات دون الخامسة لا تأتى من نفس المصدر مثل معدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند المولد ، فإن معدلات الوفاة لا تتسق دائما .

والمقاييس الموجزة فى هذا الجدول هى بيانات قطرية مرجحة بالسكان ، إلا بالنسبة لوفاة الرضع ، فهى مرجحة بالمواليد فى هذه الطبعة .

الجدول ٢٨ - التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى طائفة من السنين ، لا تبعد بصفة عامة بأكثر من عامين عن السنوات المحددة ؛ غير أن الأرقام بالنسبة للإناث تشير أحيانا إلى سنة سابقة عن المجاميع الكلية . والبيانات مستمدة فى معظمها من اليونسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدارس *الابتدائية* هى تقديرات لنسبة الأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية إلى عدد الأطفال من السكان فى السن المدرسية ، وفى حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس فى بعض البلدان التى لديها تعليم ابتدائى شامل قد تتجاوز ١٠٠ فى المائة ؛ لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر ، أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية فى البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس *الثانوية* بنفس الطريقة ، وهنا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الإعادة ، وظاهرة « التكويم » فى الفصول النهائية ، أن تؤثر فى هذه النسب .

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى *التعليمى الثالث* (التعليم العالى) ، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس

التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، فى المجموعة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم التلاميذ الملتحقون بالمدارس المهنية ، وبرامج تعليم الكبار ، والمعاهد المشتركة التى مدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا الدراسة بالمراسلة) . ويتباين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أى بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، وهو المقياس الذى اعتمدته اليونسكو باعتبارهم القاسم المشترك (المقام) ؛ لأنهم يمثلون متوسط جيل المستوى الثالث من التعليم رغم أن شبابا أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافى القبول بالابتدائى هو النسبة المئوية للأطفال فى سن المدرسة المقبولين بالمدارس . وعلى خلاف القبول الإجمالى ، فإن النسب الصافية تتفق مع المجموعة العمرية لتلاميذ المدارس الابتدائية للبلد . ويعطى هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال فى المجموعة العمرية المقبولين بالمدارس فعلا دون أن يتضخم العدد بمن يزيد سنهم ، أو يقل عن سن الدراسة .

ونسبة تلاميذ الابتدائى إلى المدرسين هى عدد التلاميذ المقبولين فى المدارس فى بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين فى هذا النظام التعليمى .

والمقاييس الموجزة الواردة فى هذا الجدول ، هى معدلات القبول بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع الكلى للسكان .

الجدول ٢٩ ـ مقارنات بين الجنسين

للاطلاع على التغيرات فى مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها ، انظر المقدمة .

يقدم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة مفصلة لبيان الفروق بين الجنسين التى توضح وضع المرأة فى المجتمع . وتعكس المقاييس الوضع الديمغرافى للمرأة وفرصتها فى الحصول على خدمات الصحة والتعليم . وتغدو أوجه الشذوذ الإحصائية أكثر وضوحا عندما يتم تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ؛ لأن نظم الإبلاغ ضعيفة عادة فى المجالات المرتبطة بالمرأة بصورة خاصة . وتنزع المؤشرات المستمدة من التعدادات والمسوح ، مثل تلك المتعلقة بالسكان ، إلى أن تكون جديرة بالثقة بالنسبة للنساء مثلما هى بالنسبة للرجال تقريبا ؛ ولكن المؤشرات التى تستند أساسا إلى السجلات الإدارية ، مثل وفيات الامهات والأطفال الرضع ، أقل جدارة بالثقة . وتكرس حاليا موارد أكثر للحصول على معلومات أفضل حول هذه الموضوعات ، لكن جدارة البيانات بالثقة لاتزال متباينة بدرجة كبيرة ، حتى فى السلاسل المعروضة .

وتلفت مؤشرات وفيات الأمهات الانتباه بصفة خاصة إلى التمييز الذى يصيب المرأة ، والظروف المقترنة بالحمل فلايزال الحمل يحمل أكبر المخاطر بالموت بالنسبة للمرأة فى سن الإنجاب فى البلدان النامية . وتعكس المؤشرات كل من توافر الخدمات الصحية للمرأة والرفاهية العامة ، والوضع التغذوى للأمهات ، وإن كانت لا تقيس أيا منها .

والعمر المتوقع عند المولد محدد فى ملحوظة الجدول ١ . مصدر البيانات ومنهجها كما فى معدل المواليد الأولى (الجدول ٢٦) .

وتشير *وفيات الامهات* إلى عدد وفيات الاناث التى تحدث اثناء الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد أحياء . ونظرا لأن الوفاة أثناء الولادة معرفة بصورة أوسع فى بعض البلدان بحيث تشمل مضاعفات الحمل أو الفترة التى تعقب الولادة ، أو الإجهاض ، ولأن كثيرات من النساء الحوامل يمتن بسبب الافتقار للرعاية الصحية المناسبة ، فإنه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متسقة ويعول عليها عبر البلدان . والبيانات مستمدة من مصادر وطنية مختلفة وقامت بجمعها منظمة الصحة العالمية ، على الرغم من أن كثيرا من النظم الإدارية الوطنية ضعيف ولا يسجل الأحداث الحيوية بطريقة مُنتظمة . والبيانات مستمدة أساسا من تقارير المجتمع المحلى الرسمية وسجلات المستشفيات ، ويعكس بعضا فقط الوفيات فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى . وفى بعض الأحيان تستبعد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفى البعض الآخر تدرج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم فالتغطية ليست شاملة على الدوام ، وينبغى التعامل مع الأرقام بحرص شديد .

ومن الواضح أن كثيرا من وفيات الأمهات يمضى بلا تسجيل ، خاصة فى البلدان التى يعيش فيها سكان الريف فى مناطق نائية . وهذا يفسر بعضها من الأعداد المنخفضة جدا الواردة فى الجدول ، خاصة بالنسبة لعدة بلدان أفريقية . وبالإضافة لذلك ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عدد الأمهات فى المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية أوسع للنساء أو مزيدا من مضاعفات الحمل والولادة بسبب سوء التغذية مثلا . (يشمل الجدول ٢٧ البيانات المتعلقة بالوزن الناقص للمواليد) .

وتسعى هذه السلاسل الزمنية إلى أن تعرض معا المعلومات المتاحة ، والتى لا تعرض دائما فى المطبوعات الدولية . وتحذر منظمة الصحة العالمية من أنه توجد حتما ثغرات فى

السلاسل ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولا .

وتبين مؤشرات *التعليم* المستندة لمصادر اليونسكو ، المدى الذى توافرت به للإناث فرص متساوية فى الحصول على التعليم .

والنسبة المئوية للمجموعات العمرية (الأجيال) التى تستمر حتى الصف الرابع هى النسبة المئوية للأطفال الذين بدءوا الدراسة فى ١٩٧٠ و١٩٨٨ على التوالى ، والذين استمروا حتى الصف الرابع فى ١٩٧٣ و١٩٩١ . وتميز الأرقام المنشورة بحروف سوداء مجموعات عمرية(أجيال) سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات لسجلات القيد بالمدارس . وقد تكون نسب الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة بالنسبة للإناث فى بعض البلدان الأفريقية راجعة إلى مشاركة الذكور فى أنشطة مثل رعى الماشية .

ومع تساوى كل الظروف ، وتكافؤ الفرص ، فإن نسبة *الإناث لكل* ١٠٠ ذكر ينبغى أن تقترب من ١٠٠ . بيد أن أوجه عدم المساواة قد تجعل النسبة تتحرك فى اتجاهات مختلفة . وعلى سبيل المثال ، فإن عدد الإناث لكل ١٠٠ ذكر سيزيد على مستوى المدرسة الثانوية إذا انخفض حضور الذكور بصورة أسرع فى الصفوف الأخيرة بسبب زيادة فرص العمل للذكور ، أو التجنيد فى الجيش ، أو الهجرة بحثا عن عمل . وبالإضافة لذلك ، فإنه نظرا لأن الاعداد فى هذه الأعمدة تشير أساسا إلى التعليم الثانوى العام ، فإنها لا تتضمن المقيدين فى المدارس التقنية والمهنية أو فى التلمذة الصناعية كل الوقت كما هو الحال فى أوروبا الشرقية (ومعظمهم من الذكور) .

ويبين عدد *الإناث كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل* المستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية ، المدى الذى يتم به « توظيف » المرأة « مقابل أجر » فى القطاع الرسمى . وتستبعد هذه الأعداد مدبرات البيوت وغيرهن من مقدمى الرعاية غير المدفوعة الأجر ، مما يعكس فى كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات قطرية مرجحة بحصة كل بلد فى إجمالى السكان ، أو فى المجموعة الفرعية من السكان .

الجدول ٣٠ . توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للناتج المحلى الإجمالى

تورد المجموعه الأولى توزيع الدخل ، أو المصروفات التى تخص المجموعات المئوية من الأسر مرتبة حسب إجمالى دخل الفرد ، أو مصروفاته أو حسب إجمالى الأسرة المعيشية كما فى البلدان مرتفعة الدخل وتحتوى الأعمدة الثلاثة الأخيرة على تقديرات لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى استنادا للقوة الشرائية للعملات وليس لأسعار الصرف (لتعريف تعادل القوة الشرائية للعملات أنظر أدناه) .

وتعرض الأعمدة من ٢ إلى ٧ فى الجدول نصيب السكان بعد تقسيمهم إلى خمسة أخماس ونصيب العُشر الأعلى منهم فى إجمالى الدخل أو مصروفات الاستهلاك بالنسبة إلى ٥١ بلدا منخفض أو متوسط الدخل ، و ٢٠ بلدا مرتفع الدخل . ومجموعات بيانات هذه البلدان تشير إلى سنوات مختلفة بين ١٩٧٨ و ١٩٩٣ ، وهى مستمدة أساسا من مسوح الأسر المعيشية الممثلة على النطاق الوطنى .

وقد تم تجميع مجموعات البيانات الخاصة بالبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من مصدرين أساسيين : الوكالات الإحصائية الحكومية (والتى تستخدم التقارير المطبوعة عادة) ، والبنك الدولى (أساسا بيانات مأخوذة من دراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . وفى الحالات التى توافرت فيها البيانات القياسية للوحدات الأصلية من مسح الأسرة المعيشية ، استخدمت هذه البيانات لحساب أنصبة الأخماس المختلفة مباشرة من الدخل (أو المصروفات) ؛ وفى غير هذه الحالات ، تم تقدير الأخيرة من أفضل مجموعات البيانات المتاحة . وللاطلاع على تفاصيل كل من البيانات ومنهج التقدير للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، أنظر تشن ودات ورافليون ، « هل يتزايد الفقر فى العالم النامى ؟ أوراق عمل بحوث السياسة WPS 1146 ، البنك الدولى ١٩٩٣ . وتستند البيانات الخاصة باستراليا وكندا وإسرائيل وإيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الى قاعدة بيانات لكسمبورغ ادراسة الدخل (١٩٩٠) ؛ وبالنسبة لفرنسا وألمانيا وهولندا واسبانيا والمملكة المتحدة الى بيانات المكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبى (يوروستات) ، *دراسة لوكسمبورغ للدخل* ، وجاءت البيانات الخاصة ببلجيكا والدانمرك وفنلندا واليابان من مطبوع للأمم المتحدة : إحصاءات الحسابات القومية : *خلاصة إحصاءات توزيع الدخل* ١٩٨٥ . وجاءت البيانات الخاصة ببلدان الدخل المرتفع الأخرى من مصادر وطنية .

وهناك مشكلات كبيرة تتعلق بالقابلية للمقارنة عبر البلدان فى بيانات توزيع الدخل المعروضة هنا . فمسوح الأسرة المعيشية الكامنة وراءها لاتقبل المقارنة بصورة كاملة عبر البلدان ، وإن كانت هذه المشكلات تتناقص ، على مر الزمن مع تحسن مناهج المسح وزيادة نمطيتها ، خاصة فى ظل مبادرات الأمم المتحدة

(بموجب برنامج القدرة على اجراء مسوح الأسرة) والبنك الدولى (بموجب دراسة قياس مستوى المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . ويجدر بصفة خاصة ملاحظة المصادر الثلاثة التالية لعدم القابلية للمقارنة ؛ أولا : تختلف المسوح فى استخدام الدخل أو المصروفات الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة . وبالنسبة إلى ٣٤ من ٥١ بلدا منخفض ومتوسط الدخل ، تشير البيانات إلى المصروفات الاستهلاكية . والدخل عادة أكثر تباينا فى التوزيع من الاستهلاك . ثانيا : تختلف المسوح فى استخدام الأسر أو الأفراد كوحدة للمشاهدة ، وبالإضافة لذلك ، فإن وحدات الأسر المعيشية تختلف فى عدد أعضاء الأسرة ومدى تقاسم الدخل بين الأعضاء . ويختلف الأفراد فى السن والحاجة للاستهلاك . وحيث تستخدم الاسرة المعيشية كوحدة للملاحظة ، فإن الأخماس تشير النسب المئوية للأسرة ، وليس للنسب المئوية للأشخاص . ثالثا ، كذلك تختلف المسوح حسب ، إذا كانت وحدات المشاهدة مرتبة وفق دخل الأسرة أم حسب دخل الفرد (أو الاستهلاك) . وتحدد حواشى الجدول هذه الفروق بالنسبة لكل بلد . ورغم أن تقديرات توزيع الدخل المبينة تعتبر أفضل المتاح ، فإنها تظل تعكس المشاكل السابق ذكرها .

والقابلية الدولية للمقارنة بالنسبة للبلدان عالية الدخل محدودة بصفة خاصة ، نظرا لأن وحدة الملاحظة هى الأسرة المعيشية غير المصححة لمراعاة الحجم ، والأسر المعيشية مرتبة حسب إجمالى دخل الأسرة المعيشية وليس دخل عضو الأسرة المعيشية . وهذه البيانات معروضة فى انتظار نشر بيانات محسنة من دراسة لكسمبورغ للدخل ، حيث يتم ترتيب أعضاء الأسر المعيشية حسب متوسط الدخل المتاح لكل شخص يعادل الإنسان البالغ . ومن ثم ، فإن البيانات الواردة فى الجدول ينبغى تناولها بحرص بالغ .

والأرقام القياسية لعام ١٩٨٧ المشكلات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى المستند لتكافؤات القوة الشرائية (الولايات المتحدة = ١٠٠) معروضة فى العمود الثامن . وتكافؤات القوة الشرائية هى المصطلح الشائع للإشارة إلى التكافؤات المحسوبة لسلة ثابتة من المنتجات ، حتى وإن كان الأكثر ملاءمة من الناحية النظرية أن نسميها تكافؤ القوة الشرائية . وتتضمن البيانات : (أ) نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ ، لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا رجوعا لعام ١٩٨٧ ؛ (ب) نتائج ١٩٨٥ للبلدان غير الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا لعام ١٩٨٧ ؛ (جـ) آخر نتائج متوافرة إما لعام ١٩٨٠ أو ١٩٧٥ ، والتى تم تقديرها استقرائيا بالنسبة لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالبلدان التى اشتركت فى المراحل الأولى فقط ؛ (د) تقديرات البنك الدولى بالنسبة لاقتصادات الصين والاتحاد السوفياتى السابق ؛ (هـ) تقديرات برنامج المقارنة الدولية التى تم الحصول عليها عن طريق الانحدار بالنسبة للبلدان الباقية . والاقتصادات التى قدرت أرقام ١٩٨٧ بالنسبة لها استقرائيا من سنة أخرى أو حسبت عن طريق الانحدار ، هناك ما يشير إلى ذلك فى الحاشية الخاصة بها . والقيم معبر عنها « بالدولارات الدولية » لتمييزها عن تلك المستندة لسعر الصرف .

وتوليفة أرقام ١٩٨٧ التى قدرت استقرائيا ، أو استندت للانحدار والتى تكمن وراء العمود الثامن تم تقديرها استقرائيا إلى عام ١٩٩٣ باستخدام تقديرات البنك الدولى لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وتم رفعها بمعدلات التضخم مقيسة بمكمشات حقوق السحب الخاصة . وهذه التقديرات معبر عنها كرقم قياسى (الولايات المتحدة = ١٠٠) فى العمود التاسع . وبالنسبة للبلدان التى لم تشترك فى أى وقت فى برنامج المقارنات الدولية ، وكذلك بالنسبة للصين واقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق ، فإن آخر قيم متوافرة تستند لتكافؤات القوة الشرائية تم تقديرها استقرائيا لعام ١٩٩٣ . وترد فى العمود العاشر توليفة التقديرات المقدرة استقرائيا وتلك المستندة للانحدار لعام ١٩٩٣ . ومن ثم تم وضع حواشى بالنسبة للاقتصادات التى تم تقدير استقرائى لأرقام ١٩٨٧ الخاصة بها من سنة أخرى أو جرى احتسابها عن طريق التراجع . ولم تراع عمليات التصحيح التغييرات فى معدل التبادل التجارى .

ويعيد برنامج المقارنات الدولية ، على مستوى البلدان فرادى ، صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال تجميعات خاصة للأسعار ويعيد تفصيل الناتج المحلى الإجمالى حسب مكونات المصروفات . وقد أعدت المكاتب الاحصائية القومية تفاصيل برنامج المقارنات الدولية ، وقام مكتب الأمم المتحدة الإحصائى بتنسيق النتائج بدعم من وكالات دولية أخرى ، خاصة المكتب الإحصائى للاتحادات الأوروبية (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . كما أسهم البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى هذا العمل . وبالنسبة لنيبال التى اشتركت فى عملية ١٩٨٥ لم تتوافر بيانات الناتج المحلى الإجمالى ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . واشتركت لوكسمبورغ وسوازيلند ، وهما الاقتصادان الوحيدان اللذان يقل سكان كل منهما عن المليون فى برنامج المقارنات الدولية ، وبلغت نتائجهما فيما يتعلق بعام ١٩٨٧ ، باعتبارها نسبة مئوية من نتائج الولايات المتحدة ، هى ١٢١و١٥ على التوالى . ومن المتوقع أن تغطى الجولة التالية

من مسوح برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ من المتوقع أن تغطى أكثر من ٨٠ بلداً ، منها الصين وعدد كبير من اقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق .

واستخدم الدولار الدولى(الدولار الأمريكى) باعتباره العملة المشتركة ، وهو وحدة الحساب التى تسوى مستويات الأسعار فى كل البلدان المشتركة وله نفس القوة الشرائية فى مجموع الناتج المحلى الإجمالى مثل الدولار الأمريكى فى سنة معينة ، لكن القوة الشرائية على المجاميع الفرعية يحددها متوسط الأسعار الدولية عند ذلك المستوى وليس الأسعار النسبية الأمريكية . وتم الحصول على هذه القيم الدولارية ، والتى تختلف عن القيم الدولارية للناتج القومى الإجمالى وللناتج المحلى الإجمالى المبينة فى الجدولين ١ و ٣ (أنظر الملاحظات التقنية لهذين الجدولين) بمعاملات تحويل خاصة ترمى إلى تحقيق التساوى بين القوى الشرائية للعملات فى بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، تكافؤ القوة الشرائية ، باعتباره عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى السوق المحلية التى يشتريها دولار واحد فى الولايات المتحدة . ويتطلب الحساب استخراج كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية ، وبصفة خاصة بيانات الأسعار التى يتم جمعها خصيصا لذلك ، ثم إعادة تقييم الكميات الضمنية فى كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن الرقم القياسى المتوسط للسعر يساوى بين الأسعار الدولارية فى كل بلد ومن ثم يجعل مقارنات الناتج المحلى الإجمالى عبر البلدان بالإستناد إليها ، تعكس الفروق فى كميات السلع والخدمات خالية من الفروق السعرية . ويهدف هذا الأسلوب لجعل المقارنات عبر البلدان متسقة مع مقارنات القيمة الحقيقية عبر الأزمنة والتى تستند لسلاسل الأسعار الثابتة .

وأرقام برنامج المقارنات الدولية الواردة هنا هى نتائج منهج يتم فى خطوتين . فقد قورنت البلدان الواقعة فى اقليم أو مجموعة ما مثل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الأقتصادى أولا ، باستخدام متوسط أسعار مجموعتها الخاصة . وبعد ذلك ، وبالنظر لأن الأسعار المتوسطة للمجموعات قد تختلف عن بعضها البعض ـ مما يجعل البلدان المنتمية لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة ـ فقد تم تصحيح أسعار المجموعة لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمى . وتستند عمليات التصحيح التى أجراها المكتب الإحصائى للأمم المتحدة واليوروستات ، إلى الفروق السعرية الملحوظة فى شبكة من بلدان « حلقة الربط » التى تمثل واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فقد تم الربط بطريقة تبقى المستويات النسبية للناتج المحلى الإجمالى الملحوظ فى مقارنات المجموعة ، والمسمى « بالثبات » ، واضحة فى المقارنة العالمية .

وقد تم تبنى عملية الخطوتين ، لأن المستويات النسبية للناتج المحلى الإجمالى لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير اذا ما أدرج فى المقارنة عدد أكبر من البلدان . وقد رئى أنه لا يجوز السماح بحدوث هذا داخل الأقاليم الجغرافية ؛ أى أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين غانا والسنغال مثلا ، بالأسعار السائدة فى الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب إجمالى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار « الإقليمية » ، ثم تربط معا . ويتم الربط ، بإعادة تقدير النواتج المحلية الإجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار « العالمية » وإعادة تخصيص الإجماليات الاقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد فى المقارنة الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلا (استهلاك الأغذية مثلا) . ولذلك يتم احتساب هذه الإجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلا للمصروفات بالأسعار العالمية . وهذه الكميات قابلة حقا للمقارنة دوليا ، لكن مجموعها لا يساوى النواتج المحلية الإجمالية المبينة ؛ لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمى إلى مجموعات إقليمية عديدة . وقلة من هذه المجموعات لها أولوية ؛ فى حين أن الأخرى متساوية . من ذلك مثلا أنه يتم الحفاظ دوما على الثبات بين أعضاء الاتحاد الأوروبى ، حتى عند المقارنة داخل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فإن العلاقة الثنائية التى تسود داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، هى نفسها المستخدمة فى المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة (إستنادا للأسعار فى وسط أوروبا) تسود فى المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهى العلاقة المعروضة فى مطبوع منفصل عن المقارنة الأوروبية .

ولاستخراج ارقام ١٩٨٧ المستندة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التى لم تشترك بعد فى أى مسح لبرنامج المقارنات الدولية ، يتم أولا الحصول على معادلة للتقدير بالتوفيق بين الانحدار التالى لبيانات ١٩٨٧ :

$$\ln(r) = \underset{(0.276)}{0.605}\ \ln(\text{ATLAS}) + \underset{(0.052)}{0.239}\ \ln(\text{ENROL}) + \underset{(0.160)}{0.717};$$

RMSE = 0.223; Adj.R-Sq. = 0.96; N=81

حيث يتم التعبير عن كل المتغيرات والقيم المقدرة باعتبار الولايات المتحدة = ١٠٠

r = تقديرات برنامج المقارنات الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى محولة إلى دولارات أمريكية بالقوة الشرائية للعملات ، ويتضمن نطاق r جميع قيم برنامج المقارنات الدولية الفعلية والاستقراءات المستمدة من آخر أرقام متوافرة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التى لم تشترك أبدا فى البرنامج .

ATLAS = نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى مقدرا بأسلوب أطلس .

ENROL = نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية .

RMSE = مربع الخطأ فى الجذر الوسيط .

ويستخدم ATLAS و ENROL كبديل أولى ينوب عن الفروق فى الأجور فيما بين البلدان بالنسبة لرأس المال البشرى غير الماهر والماهر على التوالى . وحسب ما يقول ايسنمان ١٩٨٠ ، فإن المبرر المنطقى المستخدم هنا هو أن برنامج المقارنات الدولية والتقديرات التقليدية للناتج المحلى الاجمالى تختلف أساسا ؛ لأن فروق الأجور تبقى قائمة بين الأمم بسبب القيود المفروضة على حركة العمل على النطاق الدولى . وهناك ورقة تقنية (أحمد ١٩٩٢) متوافرة تحت الطلب ، تعرض تفسيرا أكثر اكتمالا . وللاطلاع على تفاصيل أكثر عن إجراءات برنامج المقارنات الدولية ، يمكن للقارىء الرجوع إلى تقرير المرحلة الرابعة منه بعنوان *المقارنات العالمية للقوة الشرائية والانتاج الحقيقى فى ١٩٨٠* (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) . ويمكن للقراء المعنيين بتفاصيل بيانات مسح برنامج المقارنات العالمية لأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠ الرجوع إلى « *القوة الشرائية للعملات : مقارنة الدخول القومية باستخدام بيانات برنامج المقارنات العالمية* (البنك الدولى ، ١٩٩٣) .

الجدول ٣١ - الحضرنة

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعاتهم فى المدن الكبيرة من مطبوع الأمم المتحدة *توقعات الحضرنة العالمية* ، وجرى احتساب معدلات نمو سكان الحضر من واقع تقديرات للسكان (انظر الجدول ١) ؛ واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين سالفى الذكر .

ونظرا لأن التقديرات الواردة فى هذا الجدول تستند إلى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلابد من توخى الحذر فى إجراء المقارنات عبر البلدان .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع النسب المئوية لكل بلد بعد ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلى للسكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة فى هذا الجدول ، قد رجحت بنفس الطريقة باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٢ - البنية الأساسية

يقدم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة لمدى تغطية وأداء قطاعات البنية الأساسية .

وتستند مؤشرات التغطية إلى بيانات البنية الأساسية المتاحة على أوسع نطاق عبر البلدان والتى تقيس نطاق ونوع واحيانا حالة المرافق المادية فى كل قطاع للبنية الأساسية . ويتم قسمة هذه البيانات على إجماليات السكان الوطنية للحصول على مؤشرات التغطية أو التوافر (مثل عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ألف شخص أو عدد الكيلو مترات من الطرق لكل مليون شخص) . وتستند مقاييس التغطية المباشرة بدرجة أكبر على مسوح الأسر المعيشية فيما يتعلق بالفرص الحقيقية للحصول على الخدمات ، مبينة كنسبة مئوية من الأسر التى لديها كهرباء أو تتوافر لها فرصة الحصول على المياه المأمونة .

ويمكن تقييم نوعية الأداء من منظورى كل من مقدمى الخدمات والمنتفعين بها . وتقيس المؤشرات من منظور مقدمى الخدمات كفاءة التشغيل (مثل فاقد شبكة الكهرباء ، والمياه التى لا تتم المحاسبة عليها ، وتوافر القاطرات) ، أو استخدام القدرة الإنتاجية ، أو الكفاءة المالية (مثل استرداد التكاليف) . وتقيس المؤشرات من منظور مستخدمى الخدمات فاعلية الخدمة المقدمة فى نهاية المطاف . ومؤشرات نوعية الخدمة (مثل عددا الأعطال لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) هى أصعب البيانات فى الحصول عليها على أساس قابل للمقارنة ومتكرر لعينة كبيرة من البلدان . ويمثل بعض المؤشرات كفاءة الشبكة ونوعية الخدمة على حد سواء ، مثل نسبة الطرق المرصوفة التى تكون فى حالة جيدة .

ورغم أن البيانات الواردة هنا مستمدة من أوثق المصادر المتاحة ، فإن القابلية للمقارنة قد تكون محددة بفعل التباين فى جمع البيانات والأساليب الإحصائية والتعاريف .

تقاس التغطية بالقوى الكهربائية بالإنتاج (نصيب الفرد بالكيلو واط ساعة) . ويشير هذا للإنتاج الإجمالى ، الذى يتضمن استهلاك المرافق التابعة للمحطات والفاقد فى المحولات التى تعتبر جزءا لايتجزأ من المحطة . وتستبعد الكهرباء المنتجه من المخزون الذى يتم ضخه . والبيانات مستمدة من الكتاب السنوى لإحصاءات الطاقة الذى تصدره الأمم المتحدة . ويشمل فاقد الشبكات ، والذى تم الحصول عليه من « صحائف

بيانات القوى الكهربائية ، التى جمعتها دائرة الصناعة والطاقة فى البنك الدولى ، وإحصاءات الطاقة التى تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الفاقد التقنى وغير التقنى على حد سواء . ويتكون الفاقد التقنى الذى يرجع للخصائص المادية لشبكة القوى الكهربائية ، أساسا من فاقد المقاومة فى النقل والتوزيع . ويشمل الفاقد غير التقنى أساسا الوصلات غير القانونية بالكهرباء ، ومصادر السرقة الأخرى . ويُعبّر عن فاقد الشبكة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالى (صافى التوليد) .

ومدى تغطيه الاتصالات السلكية واللاسلكية . هو عدد خطوط السنترالات *التليفونية الرئيسية لكل ألف شخص* . وخط التليفون الرئيسى يصل جهاز المشترك بشبكة التحويل ، وله منفذ خاص به فى سنترال التليفون . وهذا التعبير مرادف لتعبير « المحطة الرئيسية » الشائع الاستخدام فى وثائق الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتشير الأعطال لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسى إلى عدد الأعطال المبلغ عنها لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسى فى السنة المبينة . ويدرج بعض القائمين بالتشغيل سوء تشغيل معدات مرافق العميل باعتبارها أعطالا ، فى حين يدرج البعض الآخر الأعطال الفنية فقط . والبيانات بشأن الخطوط الرئيسية ، والأعطال بالنسبة لكل ١٠٠ خط رئيسى مستمدة من قاعدة بيانات الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وتتضمن المؤشرات المستخدمة لتمثل التغطية بالطرق المرصوفه فى هذا القطاع *كثافة الطرق* (عدد الكيلو مترات لكل مليون من السكان) . وكمقياس للأداء ، تعرف الطرق التى تكون فى حالة جيدة باعتبارها الطرق الخالية من العيوب بصورة جوهرية ، والتى تتطلب صيانة روتينية فحسب . والبيانات المتعلقة بالطرق المرصوفة مأخوذة من كويروز وجاوتام ١٩٩٢ « البنية الأساسية للطرق والتنمية الاقتصادية » (ورقة عمل رقم ٩٢١ ، البنك الدولى ، ١٩٩٢) وهى متاحة عن عام ١٩٨٨ فقط .

تُعَد *النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه المأمونة* إما عن طريق الحنفيات العمومية ، أو وصلات المنازل هى مقياس التغطية . وهى مستمدة فى المحل الأول من مطبوع منظمة الصحة العالمية المعنون *سلسلة العقد الدولى لامدادات مياه الشرب والصرف الصحى* ، سنوات مختلفة . والبيانات بشأن فاقد المياه مأخوذه من جارن ، « أنماط فى البيانات المبلغة عن مشروعات المياه المستكملة » ، البنك الدولى ١٩٨٧ ، وهى بالنسبة لشبكات مناطق العواصم . وحيثما لم تتوافر بيانات لعام ١٩٨٦ فقد أخذت أقرب سنة متاحة . ويشمل فاقد المياه الفاقد المادى (كسر المواسير والتسرب) والفاقد التجارى (نقص تسجيل العدادات ، والاستخدام غير القانونى بما فى ذلك الوصلات المقامة بالاحتيال والوصلات غير المسجلة ، والاستخدامات القانونية والتى لا يتم قياسها عادة ، مثل اطفاء الحرائق) .

ومؤشر التغطية *للسكك الحديدية* هو عدد وحدات النقل بالسكك الحديدية لكل مليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى ، *ووحدات النقل بالسكك الحديدية* هى مجموع الركاب – الكيلو مترات ، والأطنان – الكيلو مترات وتم الحصول عليها من قاعدة البيانات التى تحتفظ بها شعبة النقل فى دائرة النقل والمياه والتنمية الحضرية فى البنك الدولى . وتوافر قاطرات الديزل المستخدمة يعد مقياسا أفضل للأداء التقنى والإدارى لأن القاطرات هى أغلى المعدات التى تمتلكها هيئات السكك الحديدية . والبيانات مأخوذة من نفس قاعدة بيانات البنك الدولى . وأرقام الناتج المحلى الإجمالى مأخوذة من سومرز وهستون ، *جداول بن العالمية (٥,٦ مارك)* ، على وشك الصدور .

الجدول ٣٣ ـ الموارد الطبيعية

يمثل هذا الجدول خطوة نحو إدراج البيانات المتعلقة بالبيئة فى تقييم التنمية وفى تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق المناطق المحمية لحفظ الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالبيئة ، وتوافر المياه العذبة واستخدامها . والبيانات المقدمة هنا مستمدة من أكثر المصادر المتوافرة جدارة بالثقة ، والمذكورة فى مطبوع معهد الموارد العالمية ، *موارد العالم ٩٤ – ١٩٩٥* . ومع ذلك ، فإن هذه البيانات ينبغى استخدامها بحذر ، ربما أكثر من أى بيانات أخرى فى هذا التقرير . وفى حين أنها تصور بدقة الفروق الأساسية فى الموارد والاستخدامات بين البلدان . فإن قابليتها للمقارنة الحقيقية محدودة بسبب التباين فى جمع البيانات والمناهج الإحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

ولم يتم بعد الإتفاق على إطار مفاهيمى يحقق التكامل بين الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقليدية . كما أن القصد من المقاييس المبينة فى هذا الجدول لا يتمثل فى جعلها مؤشرات نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصحة البيئية ، أو نضوب الموارد . لقد أختيرت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ، ولأنها قابلة للاختبار ، وتعكس بعض الظروف العامة للبيئة .

وتشير *مساحة الغابات* إلى إجمالى الحراج الطبيعية من النباتات الشجرية التى تسودها الأشجار . وهذه التقديرات مستمدة من إحصاءات قطرية جمعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية

لأوروبا . وقد نشرت تقديرات جديدة فى ١٩٩٣ عن البلدان الاستوائية (الفاو) ، والمناطق المعتدلة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو) . وتستخدم الفاو ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو تعريفات مختلفة فى تقديراتهما . فالفاو تحدد الغابات الطبيعية فى البلدان الاستوائية إما كغابات ممتلئة حيث تغطى الغابات نسبة مرتفعة من الأراضى والتى لا يوجد فيها أى غطاء متصل من الأعشاب أو كغابات غير ممتلئة ، تحدد باعتبارها أرضا مختلطة من الغابات والأعشاب مع غطاء شجرى لا يقل عن ١٠ فى المائة وطبقة مستمرة من العشب على أرض الغابة . وتشمل الغابة الاستوائية جميع المجموعات الشجرية عدا مزارع الأشجار ، وتشمل مجموعات الأشجار التى تدهورت لدرجة ما من جراء الزراعة ، والحرق وقطع الأشجار وسقوط الأمطار الحمضية .

وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو الغابة باعتبارها أرضا تتوج فيها الأشجار ما يزد على ٢٠ فى المائة من المساحة . كما أدرجت تشكيلات الغابات غير الممتلئة وطرق الغابات ، ومصدات النيران ، والمناطق الصغيرة التى تم إخلاؤها مؤقتا ؛ والمجموعات الشجرية الفتية التى يتوقع أن تحقق غطاء متوجا عند نضجها يبلغ ٢٠ فى المائة على الأقل ومصدات الرياح وأحزمة الحماية . وتدرج مساحة مزارع الأشجار فى تقديرات البلدان المعتدلة لمساحة الغابات الطبيعية . كما يدرج بعض البلدان فى هذا الجدول مساحات مشجرة أيضا ، معرفة باعتبارها أراضى شجرية غير ممتلئة ، وأشجارًا خفيفة ، وشجيرات ، وأدغالاً .

وتشير *إزالة الغابات* إلى العملية المستمرة لتحويل أراضى الغابات إلى استخدامات أخرى ، بما فى ذلك الزراعة المتنقلة ، والزراعة الدائمة ، واقامة مزارع تربية الماشية ، وتنمية المستوطنات والبنية الأساسية . ولا تتضمن المساحات المزالة غاباتها ، المساحات التى قطعت اشجارها لكن النية متوافرة لتجديدها ولا المساحات التى تدهورت بسبب جمع حطب الوقود ، وتهطال الأحماض ، أو حرائق الغابات . ويشير نطاق المساحة الإجمالية ونسبتها المئوية المبينان إلى المتوسط السنوى لإزالة الأحراج من إجمالى مساحة الغابات الطبيعية .

كما يجرى بعض البلدان تقديرات مستقلة مستخدما بيانات الأقمار الصناعية أوبيانات المسح الأرضى الموسع . فقد أجرى فى ١٩٩١ تقدير على نطاق الهند بأسرها باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات ، أوضح أن غطاء الغابات فى الهند يبلغ ٦٣٩٠٠٠ كيلو متر مربع . وقدر جرد أجرى فى ١٩٩٠ باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات تى ام غطاء الغابات فى المكسيك بـ ٤٩٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، بمعدل لازالة الغابات يبلغ ٤،٠٦ كيلو متر مربع سنويا بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ . وفى البرازيل أفضى تقييمان أن أجريا مؤخرا - استنادا للتصوير بالأقمار الصناعية لإزالة الحراج فى أمازون البرازيل - إلى تقديرين مختلفين لمعدلات إزالة الحراج بالنسبة لهذه المنطقة . وقدرت دراسة أجرتها الإدارة القومية للفضاء ، والملاحة الجوية بالولايات المتحدة (ناسا) وجامعة نيوهاميشير فاقد الغابات بـ ١٥٠٠٠ كيلو متر مربع سنويا خلال ٨٧ - ١٩٨٨ . وقدّر المعهد الوطنى للبحوث فى الأمازون فى البرازيل إزالة الغابات بـ ٢٠٣٠٠ كيلو متر مربع سنويا لنفس الفترة . ولم تدرج فى أى من الدراستين إزالة الغابات فى مناطق الغابات الثانوية ومناطق الأدغال الجافة . وتتضمن بيانات الفاو المعروضة فى هذا الجدول زراعة الغابات فى البرازيل ، بما فى ذلك مساحة الغابات الثانوية ، والمناطق الأخرى المنزرعة بالغابات . لاحظ أيضا أنه حسب بيانات الفاو ، فإن البرازيل تضم ما يقدر بـ ٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ، محددة باعتبارها مجموعات من أشجار الغابات تم إنشاؤها عن طريق زراعة الغابات ، وإعادة زراعة الغابات للاستخدامات الصناعية وغيرها . ولدى الهند ما يقدر بـ ١٨٩٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ولدى أندونيسيا ما يقدر بـ ٨٧٥٠٠ كيلو متر مربع .

ومساحات الأرض المحمية على النطاق القومى هى المساحات التى لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة : المحميات العلمية ، والمحميات الطبيعية بصورة تامة ، والمتنزهات القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتى لا يؤثر عليها النشاط الإنسانى من الناحية المادية) والآثار الطبيعية ، ومناطق المناظر الطبيعية التى لها بعض جوانب فريدة ، والمحميات الطبيعية والخاضعة لإدارة خاصة وملاذ الحياة البرية ، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتى قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية) . ولا يتضمن هذا الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلى أو الإقليمى وحده أو المناطق التى يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية . وهذه البيانات عرضة للتباين فى التعاريف وفى نظام الإبلاغ إلى المنظمات ، مثل مركز رصد صون البيئة العالمى ، الذى يجمع هذه البيانات وينشرها . وتستخدم المساحة السطحية الإجمالية لحساب النسبة المئوية من المساحة المحمية الإجمالية .

موارد المياه العذبة : والبيانات المتعلقة *بالسحب السنوى من المياه العذبة* عرضة للتباين فى أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من الزاوية الإجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء . ومع ذلك فإن هذه البيانات

تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا فى إجمالى موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما أنها تفشل فى تحديد التباين فى توافر المياه داخل بلد ما ، موسميا وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تستند إلى متوسطات طويلة الأجل ، فإن تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التى تستمر عقودا من الزمان . وقد جمعت إدارة الجيولوجيا الهيدرولوجية فى أورليان فى فرنسا ، بيانات عن موارد المياه والسحب منها من الوثائق المنشورة ، بما فى ذلك مطبوعات الأمم المتحدة والمطبوعات القومية والمهنية . كما جمع معهد الجغرافيا فى الأكاديمية الوطنية للعلوم فى موسكو بيانات عالمية عن المياه على أساس الأعمال المنشورة ، ويقدر عند الاقتضاء موارد المياه واستخدامها من نماذج تستخدم بيانات أخرى مثل المساحة قيد الرى وإعداد الماشية ، والتهطال . وقد قام معهد الموارد العالمية بجمع هذه المصادر وغيرها للتوصل للبيانات الواردة فى هذا الجدول . وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة ، وتتباين من بلد لبلد بين ١٩٧٠ ، ١٩٩٢ . والبيانات المتعلقة بالبلدان الصغيرة وبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة أقل قابلية للتعويل عليها بالنسبة للبيانات المتعلقة بالبلدان الأكبر حجما والتى يزيد بها سقوط الأمطار .

وإجمالى موارد المياه يتضمن كلا من الموارد الداخلية المتجددة وتدفقات الأنهار من بلدان أخرى حيثما يشار إلى ذلك . والتقديرات هى من عام ١٩٩٢ . وتشير موارد المياه الداخلية المتجددة سنويا إلى متوسط التدفق السنوى من الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الناجمة عن سقوط الأمطار داخل البلد . ويرد فى هذا الجدول *إجمالى* المسحوبات *والنسبة المئوية* للمسحوبات من إجمالى الموارد المتجددة على حد سواء . وتتضمن المسحوبات تلك المأخوذة من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة ، ومحطات إزالة الملوحة لكنها لا تتضمن خسائر التبخر . وقد تزيد المسحوبات عن ١٠٠ فى المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية ، أو محطات إزالة الملوحة كبيرا ، أو إذا كانت المياه يعاد استخدامها على نطاق كبير . ويتم حساب *إجمالى نصيب الفرد* من مسحوبات المياه بقسمة إجمالى مسحوبات المياه فى بلد ما على عدد سكانه فى السنة التى تتوافر عنها تقديرات المسحوبات . ويتم حساب بيانات نصيب الفرد من المسحوبات القطاعية بالنسبة لمعظم البلدان ، باستخدام النسب المئوية للمسحوبات المقدرة لعام ١٩٨٧ . وتتضمن الاستخدامات *المنزلية* ، مياه الشرب ، واستخدامات أو إمدادات البلديات ، والاستخدامات للخدمات العامة ، والمؤسسات التجارية والبيوت . وقد جمعت المسحوبات المباشرة للاستخدام *الصناعى* ، بما فى ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، فى العمود الأخير من هذا الجدول مع المسحوبات من أجل *الزراعة* (الرى وإنتاج الماشية) والأرقام قد لا يبلغ مجموعها الرقم الخاص بإجمالى نصيب الفرد بسبب عملية التقريب .

مصادر البيانات

الانتاج والاستيعاب المحلى

U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Statistical Yearbook.* New York.
———. Various years. *Energy Statistics Yearbook.* Statistical Papers, series J. New York.
U.N. International Comparison Program Phases IV (1980), V (1985), and Phase VI (1990) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and U.N.
FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.

الحسابات المالية والنقدية

nts

International Monetary Fund. *Government Finance Statistics Yearbook.* Vol. 11. Washington, D.C.
———. Various years. *International Financial Statistics.* Washington, D.C.
IMF data, and World Bank data.

المعاملات الدولية الأساسية

International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics.* Washington, D.C.
U.N. Conference on Trade and Development. Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics.* Geneva.
U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Monthly Bulletin of Statistics.* New York.
———. Various years. *Yearbook of International Trade Statistics.* New York.
FAO, IMF, U.N., and World Bank data.

التمويل الخارجى

Organization for Economic Cooperation and Development. Various years. *Development Co-operation.* Paris.
———. 1988. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries.* Paris.
IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.

الموارد البشرية والتنمية المستديمة بيئيا

Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Massiah, and Rodolfo A. Bulatao. *World Population Projections, 1994–95 Edition* (1994). Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
Garn, Harvey. April 1987. *Patterns in the Data Reported on Completed Water Supply Projects.* Washington, D.C.: World Bank.
Heiderian, J. and Wu, Gary. 1993. *Statistics of Developing Countries (1987–91).* Washington, D.C.: Industry and Energy Department, World Bank.
Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. Child Survival: Risks and the Road to Health. Columbia, Md.
International Energy Agency. 1993. *IEA Statistics: Energy prices and taxes.* Paris: OECD.
International Road Transport Union. 1990. World Transport Data.
International Telecommunication Union. *1994 World Telecommunications Development Report.* Geneva.
Kurian, G.T. 1991. *The New Book of World Rankings.* New York: Facts on File.
Queiroz, Cesar and Surhid Gautam. June 1992. "Road Infrastructure and Economic Development." World Bank Working Paper No. 921. Washington, D.C.: World Bank.
Ross, John and others. 1993. *Family Planning and Population: A Compendium of International Statistics.* New York: The Population Council.
Sivard, Ruth. 1985. *Women—A World Survey.* Washington, D.C.: World Priorities.
U.N. Department of Economic and Social Information and Policy Analysis. (formerly U.N. Department of International Economic and Social Affairs). Various years. *Demographic Yearbook.* New York.
———. Various years. *World Energy Supplies.* Statistical Papers, series J. New York.
———. Various years. *Statistical Yearbook.* New York.
———. 1989. *Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988.* New York.
———. 1988. *Mortality of Children under Age 5: Projections 1950–2025.* New York.
———. 1986. *World Comparisons of Purchasing Power and Real Product for 1980. New York.*
———. *World Population Prospects: The 1994 Edition (forthcoming).* New York.
———. *World Urbanization Prospects, 1994 Revision (forthcoming).* New York.
U.N. Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. *Statistical Yearbook.* Paris.
———. 1990. *Compendium of Statistics on Illiteracy.* Paris.
UNICEF. 1995. *The State of the World's Children 1995.* Oxford: Oxford University Press.
World Bank. 1993. *Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data.* Washington, D.C.
World Health Organization. Various years. *World Health Statistics Annual.* Geneva.
———. 1986. *Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information,* 2nd edition. Geneva.
———. 1991. *Maternal Mortality: A Global Factbook.* Geneva.
———. Various years. *World Health Statistics Report.* Geneva.
———. Various years. *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade.* Geneva.
World Resources Institute. 1994. *World Resources 1994–95.* New York.
FAO; ILO, U.N., and World Bank data; national sources.

الجدول ١ : تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم ، ١٩٩٥

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء: شرق أفريقيا وجنوبها	أفريقيا جنوب الصحراء: غرب أفريقيا	آسيا: شرق آسيا والمحيط الهادى	آسيا: جنوب آسيا	أوروبا وآسيا الوسطى: شرقى أوروبا وآسيا الوسطى	أوروبا وآسيا الوسطى: باقى أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الشرق الأوسط	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: شمال أفريقيا	الأمريكتين
منخفضة الدخل		اثيوبيا اريتريا أوغندا بوروندى تنزانيا جزر القمر رواندا زائير زامبيا زمبابوى السودان الصومال كينيا ليسوتو مدغشقر ملاوى موزامبيق	بنن بوركينا فاصو تشاد توغو جمهورية افريقيا الوسطى سان تومى وبرنسيبى سيراليون غامبيا غانا غينيا غينيا الاستوائية غينيا بيساو ليبريا مالى موريتانيا النيجر نيجيريا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصين فييت نام كمبوديا منغوليا ميانمار	أفغانستان باكستان بنغلاديش بوتان سرى لانكا نيبال الهند	أرمينيا البانيا البوسنة والهرسك جورجيا طاجيكستان		جمهورية اليمن	جمهورية مصر العربية	غيانا نيكاراغوا هايتى هندوراس
متوسطة الدخل	الشريحة العليا	انغولا بوتسوانا جيبوتى سوازيلند ناميبيا	الرأس الأخضر السنغال الكاميرون الكونغو	أندونيسيا بابوا غينيا الجديدة تايلند تونغا جزر سليمان جزر مارشال جزر ماريان الشمالية جمهورية كوريا الديمقراطية ساموا الغربية فانواتو الفلبين فيجى كيريباتى ميكرونيزيا (ولايات متحدة)	جزر مالديف	الاتحاد الروسى أذربيجان اوزبكستان أوكرانيا بلغاريا بولندا تركمانستان الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية جمهورية قيرغيزستان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رومانيا كازاخستان كرواتيا لتوانيا لاتفيا مولدوفا	تركيا	الأردن ايران (جمهورية الاسلامية) الجمهورية العربية السورية الضفة الغربية وغزة العراق لبنان	تونس الجزائر المغرب	اكوادور باراغواى بليز بنما بوليفيا بيرو جامايكا الجمهورية الدومينيكية الدومينيكا سانت فينست وجزر غرانادين السلفادور سورينام غرينادا غواتيمالا كوبا كوستاريكا كولومبيا
	الشريحة العليا	جنوب افريقيا ريونيون سيشل مايوت موريشيوس	غابون	جمهورية كوريا ساموا الأمريكية غوام كاليدونيا الجديدة ماكاو ماليزيا		استونيا بيلاروس سلوفينيا هنغاريا	البرتغال جبل طارق جزر مان مالطة اليونان	البحرين عمان المملكة العربية السعودية	ليبيا	الأرجنتين انتيغوا وبربودا الأنتيل الهولندية أوربا أوروغواى البرازيل بربادوس بورتوريكو ترينيداد وتوباغو سانتا لوسيا سانت كيتس ونيفيس سورينام شيلى غواديلوب غيانا الفرنسية فنزويلا المارتنيك المكسيك
الاجمالى الفرعى	١٧٠	٢٧	٢٣	٢٦	٨	٢٧	٦	١٠	٥	٣٨

الجدول ١

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء: شرق أفريقيا وجنوبها	أفريقيا جنوب الصحراء: غرب أفريقيا	آسيا: شرق آسيا والمحيط الهادى	آسيا: جنوب آسيا	أوروبا وآسيا الوسطى: شرق أوروبا وآسيا الوسطى	أوروبا وآسيا الوسطى: باقى أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الشرق الأوسط	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: شمال أفريقيا	الأمريكتين
الدخل المرتفع	*بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى*			استراليا نيوزيلندا اليابان			أسبانيا المانيا ايرلندا ايسلندا ايطاليا بلجيكا الدانمرك السويد سويسرا فرنسا فنلندا لكسمبرغ المملكة المتحدة النرويج النمسا هولندا			كندا الولايات المتحدة
	بلدان ليست أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى			بروناى بولينزيا الفرنسية سنغافورة هونغ كونغ اقتصادات آسيا الأخرى - تايوان - والصين			اندورا جزر فيروى جزر القنال سان مارينو غرينلند قبرص	اسرائيل الامارات العربية المتحدة قطر الكويت		برمودا جزر البهاما الجزر العذراء (الولايات المتحدة) كايامان
الاجمالى	٢١٠	٢٧	٢٣	٣٤	٨	٢٧	٢٨	١٤	٥	٤٤

(أ) جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة .
(ب) اقتصادات آسيوية أخرى - تايوان ، الصين .

ولأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى للبنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . إذ يصنف أى اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، متوسط الدخل (ويقسم فرعيا إلى الشريحة الدنيا والشريحة العليا) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى ، استنادا إلى الأقاليم الجغرافية ، أو الصادرات ، أو مستويات الدين الخارجي .

ويشار أحيانا للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل باعتبارها اقتصادات نامية . واستخدام المصطلح ملائم ، وليس القصد منه أن يعنى ضمنا أن كل الاقتصادات فى المجموعة تمر بمرحلة تنمية متماثلة أو أن الاقتصادات الأخرى وصلت لمرحلة مفضلة أو نهائية من التنمية . والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية .

تعاريف المجموعات

تصنف هذه الجداول كل الاقتصادات الأعضاء فى البنك الدولى ، زائدا كل الاقتصادات الأخرى التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ الف نسمة .

مجموعة الدخل : قسمت الاقتصادات حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٩٣ ، محسوبا باستخدام طريقة *أطلس البنك الدولى* . والمجموعات هى : منخفضة الدخل ، ٦٩٥ دولارا أو أقل ، الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٦٩٦ – ٢٧٨٥ دولار ، الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٢٧٨٦ – ٨٦٢٥ دولار ، ومرتفعة الدخل ٨٦٢٦ دولار فأعلى .

وينبغى النظر إلى التقديرات المتعلقة بجمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق باعتبارها أولية جدا ؛ وسيظل تصنيفها قيد المراجعة .

الجدول ٢ : تصنيف الاقتصادات حسب بنود التصدير الأساسية والمديونية ، ١٩٩٥

	الدخل المنخفض والمتوسط							الدخل المرتفع	
	الدخل المنخفض			الدخل المتوسط					
المجموعة	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	اقتصادات غير مصنفة حسب المديونية	من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
مصدرو السلع المصنوعة			أرمينيا جورجيا الصين	بلغاريا بولندا	هنغاريا الاتحاد الروسى	استونيا أوزبكستان أوكرانيا بيلاروس جمهورية قيرغيزستان جمهورية كوريا جمهورية كوريا الديمقراطية جورجيا رومانيا لبنان لاتفيا ليتوانيا ماكاو		المانيا ايرلندا ايطاليا السويد سويسرا فنلندا كندا اليابان	اسرائيل سنغافورة هونغ كونغ اقتصادات آسيا الأخرى - الصين وتايوان
مصدرو المنتجات الأولية من غير الوقود	اثيوبيا أفغانستان أوغندا بوروندى تنزانيا رواندا زائير زامبيا سان تومى وبرنسيبى السودان الصومال غانا غيانا غينيا غينيا الاستوائية غينيا بيساو فييت نام كوت ديفوار ليبريا مالى مدغشقر موريتانيا ميانمار النيجر نيكاراغوا هندوراس	البانيا تشاد توغو زمبابوى ملاوى	منغوليا	الأرجنتين بوليفيا بيرو كوبا	بابواغينيا الجديدة شيلى	باراغواى بوتسوانا جزر سليمان سانت فنسنت وجزر غرانادين سوازيلند سورينام غواتيمالا ناميبيا	رونيون ساموا الأمريكية غواديلوب غيانا الفرنسية	ايسلندا نيوزيلندا	جزر فاروى غرينلند
(اساسا النفط) مصدرو الوقود	نيجيريا			أنغولا العراق الكونغو	الجزائر غابون فنزويلا	البحرين تركمنستان ترينيداد وتوباغو جمهورية ايران الاسلامية عمان ليبيا المملكة العربية السعودية			الامارات العربية المتحدة بروناى قطر
مصدرو الخدمات	جمهورية اليمن	بنن جمهورية مصر العربية غامبيا نيبال	بوتان بوركينا فاصو كمبوديا ليسوتو هايتى	الاردن بنما جامايكا	انتيغوا وبربودا الجمهورية الدومينيكية ساموا الغربية اليونان	بربادوس بليز تونغا جزر المالديف جيبوتى الرأس الاخضر سانت كيتس ونيفيس سانت لوسيا السلفادور سيشل غرينادا فانواتو فيجى كيريباتى مالطة	أوربا جزر كايمان المارتينيك	المملكة المتحدة	برمودا بولينزيا الفرنسية جزر البهاما قبرص الكويت

الجدول ٢

	الدخل المنخفض والمتوسط								
	الدخل المنخفض			الدخل المتوسط				الدخل المرتفع	
المجموعة	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	اقتصادات غير مصنفة حسب المديونية	من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
مصدرو سلع متنوعة *(أ)*	جمهورية افريقيا الوسطى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سيراليون كينيا موزامبيق	باكستان بنغلاديش جزر القمر الهند	سرى لانكا طاجيكستان	اكوادور اوروغواى البرازيل الجمهورية العربية السورية الكاميرون المغرب	اندونيسيا تركيا تونس السنغال الفلبين كوستاريكا كولومبيا المكسيك	أذربيجان الانتيل الهولندية البرتغال تايلند جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جنوب افريقيا دومينيكا كازاخستان ماليزيا موريشيوس		اسبانيا استراليا بلجيكا الدانمرك فرنسا لكسمبرغ النرويج النمسا هولندا الولايات المتحدة	
غير مصنفة حسب بنود التصدير					جبل طارق	الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة سلوفينيا كاليدونيا الجديدة كرواتيا	اريتريا بورتو ريكو جزر مارشال جزر ماريانا الشمالية جمهورية جزر مان البوسنة والهرسك الضفة الغربية وقطاع غزة غوام مايوت ولايات ميكرونيزيا المتحدة		أندورا الجزر العذراء (الولايات المتحدة) جزر القنال سان مارينو
عدد الاقتصادات ٢١٠	٣٣	١٣	١١	١٨	٢٠	٥٩	١٧	.٢١	١٨

(أ) اقتصادات لا يمثل فيها بند تصديرى واحد ما يزيد على ٥٠ ٪ من اجمالى الصادرات .

تعاريف المجموعات

تصنف هذه الجداول جميع الاقتصادات الأعضاء فى البنك الدولى ، زائدا كل الاقتصادات التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة . *فئة الصادرات الأساسية :* الصادرات الأساسية هى التى تمثل ٥٠ فى المائة أو أكثر من إجمالى صادرات السلع والخدمات من فئة واحدة ، فى الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٢ . والفئات هى : المواد الأولية من غير الوقود (التصنيف التجارى الدولى الموحد صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ ، زائدا ٦٨) الوقود (التصنيف التجارى الدولى الموحد ٣) ، السلع المصنوعة (التصنيف التجارى الدولى الموحد من ٥ إلى ٩ ، ناقصا ٦٨) والخدمات (حصيلة خدمات عوامل الانتاج وغيرها زائدا تحويلات العاملين) . فإن لم تكن هناك فئة واحدة تمثل ٥٠ فى المائة ، أو أكثر ، صنف الاقتصاد باعتباره متنوع .

المديونية : استخدمت التعاريف الموحدة للبنك الدولى للمديونية الباهظة والمعتدلة ، فى متوسط ثلاث سنوات (٩١ ـ ١٩٩٣) لتصنيف الاقتصادات فى هذا الجدول . وتعنى *المدينة بصورة باهظة* ان واحدة من النسبتين الاساسيتين تزيد على المستويات الحرجة : القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الناتج القومى الاجمالى (٨٠ فى المائة) والقيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات (٢٢٠ فى المائة) . *والمدينة بصورة معتدلة* تعنى ان واحدة من النسبتين الأساسيتين تزيد عن٦٠ فى المائة ولكن لا تصل للمستوى الحرج . ولايمكن إجراء حسابات القيمة الحالية بالنسبة للاقتصادات التى لا تقدم احصاءات تفصيلية عن الديون لنظام البنك الدولى للابلاغ بواسطة المدينين ، وبدلا من ذلك استخدمت الطريقة التالية لتصنيف الاقتصادات غير المشتركة فى النظام . وتعنى البلدان *المدينة بصورة باهظة* ان ثلاثة من اربع نسب أساسية (بمتوسط عبر الفترة ٩٠ ـ ١٩٩٣) تعلو على المستويات الحرجة : الدين للناتج القومى الاجمالى (٥٠ فى المائة) ؛ الدين للصادرات (٢٧٥ فى المائة) ، خدمة الدين للصادرات (٣٠ فى المائة) ؛ والفائدة للصادرات (٢٠ فى المائة) . وتعنى *المدينة بصورة معتدلة* أن ثلاث من أربع نسب أساسية تزيد على ٦٠ فى المائة من النسب الحرجة ولكنها لا تصل اليها . وتم تصنيف كل الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل الأخرى باعتبارها *أقل مديونية* .

رقم الايداع
١٩٩٣ / ٧٣٠٦

مطابع الأهرام التجارية - قليوب



البنك الدولى

فى كافة انحاء العالم ، يقضى الناس معظم حياتهم فى العمل . وحتى بين أشد سكان العالم فقرا ، فإن قلة قليلة فقط هى العاطلة عن العمل . فالكثرة الغالبة من الفقراء يكدحون فى العمل مقابل أجر زهيد . وعلى نطاق العالم كله ، ابتلى ما يزيد على مائة مليون نسمة بالبطالة ، التى تحظى باهتمام بالغ فى البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، يظل مئات الملايين ممن يعيشون أساسا فى دول منخفضة ومتوسطة الدخل ، فقراء لا بسبب الافتقار إلى العمل بل بسبب الافتقار للمهارات ، أو الافتقار لذلك النوع من البيئة الاقتصادية الذى يستطيعون فيه استخدام مهاراتهم فى العمل بصورة أكثر إنتاجية ليحظوا بأجور أعلى .

ومن خلال عملها فى الأساس ، تتعرض معظم الأسر لأن تكتسحها التغيرات العميقة التى تنسج اقتصاداتها الوطنية والإقليمية فى اقتصاد عالمى واحد . وتبشر هذه التغيرات - سيطرة الأسواق الدولية والتخلى عن التخطيط المركزى - بفرص ضخمة للنمو . ولكن كيف تؤثر هذه التغيرات على الناس باعتبارهم عمالا - أجورهم ، والمخاطر التى يواجهونها ، والظروف التى يعملون فى ظلها - خلال ما يشكل بالنسبة لدول عديدة وأسر عديدة فترة انتقال مؤلمة ؟

يقيّم هذا العدد السنوى الثامن عشر من « *تقرير عن التنمية فى العالم* » ، ما يعنيه بالنسبة للعمال ، عالم أكثر تكاملا وتحركه السوق بدرجة أكبر . فهو يتساءل عن استراتيجيات التنمية التى تعالج احتياجات العمال بصورة أفضل ، وما تستطيع السياسات المتعلقة بسوق العمل الداخلية أن تفعله لتحقيق توزيع أكثر إنصافا للدخل ، وتأمين الوظائف بدرجة أكبر ، وتحقيق معايير أرقى لأماكن العمل ، مع الحفاظ على كفاءة أسواق العمل وتعزيزها .

ويخلص التقرير إلى أن التكامل العالمى يوفر إمكانية لتحقيق مكاسب هائلة فى المستقبل للقوة العاملة العالمية - وإن لم تكن ثمة ضمانات لذلك . ويؤكد أنه لا غنى عن السياسات الدولية والمحلية السليمة لتحقيق الوعد بجعل العالم مكانا للعمل يتسم بالتكامل والازدهار . والسياسات التى تعتمد على الأسواق مع تجنب أخطائها أو مع تصحيحها ، والسياسات التى تستثمر فى الناس ، والتى توفر بيئة داعمة للمزارع العائلية وكذلك لقطاعى الصناعة والخدمات البازغين - كلها مفيدة للعمال . وتواصل الحكومات أداء وظائف مهمة : الحفاظ على الإطار الذى من خلاله يتفاعل العمال والنقابات والمؤسسات لتحديد الأجور وظروف العمل ؛ ومساعدة العمال الذين يضارون عندما تعانى صناعات واقتصادات بأكملها من صدمات كبرى ؛ والدفاع عن حقوق الضعاف من العاملين ، سواء العاملين من الأحداث ضحايا الاستغلال أو النساء أو الأقليات الاثنية التى تعانى من التمييز . وفى تلك الاقتصادات الأقل استعدادا لمواجهة المنافسة العالمية - وبصفة خاصة تلك التى أخذت تخرج من إسار التخطيط المركزى - يكون للعمل العام دور مهم بصورة خاصة فى دعم قدرة العمال على التحرك ، وتيسير تكاليف الانتقال والوصول لمن فاتهم القطار .

ويتضمن هذا التقرير مؤشرات التنمية الدولية التى تقدم بيانات شاملة وراهنة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أكثر من مائتى بلد وإقليم . والمؤشرات متوافرة أيضا على قرص (ديسكت) . ويتضمن التذييل المرفق بالتقرير إحصاءات عمالية اضافية.

ISBN 0-8213-2897-2

تصميم الغلاف لبريان نويس /

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

